كتاب البيان

في شرح اللمع

كتاب البيان في شرح اللمع

لابن جني

إملاء

الشريف عمر بن إبراهيم الكوفي

المتوفى سنة ٥٢٩ هجرية

دراسة وتحقيق

الدكتور علاء الدين حموية

دار عمار

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م

رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(٧١٩/٣/٢٠٠٢)

رقم التصنيف : ٤١٥

المؤلف ومن هو في حكمه : ابن جني، إملاء الشريف عمر الكوفي، تحقيق د. علاء الدين حموية

عنوان الكتاب : كتاب البيان في شرح اللمع

الموضوع الرئيسي : اللغة العربية / قواعد اللغة

بيانات النشر : دار عمار للنشر والتوزيع - عمان

* تم اعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

(رقم الإجازة المتسلسل لدى دائرة المطبوعات والنشر ٧٠٤/٣/٢٠٠٢)

دار عمار للنشر والتوزيع

عمان - ساحة الجامع الحسيني - شرق البتراء - عمارة الحجيري

تلفاكس ٤٦٥٢٤٣٧ - ص.ب ٩٢١٦٩١ عمان ١١١٩٢ الأردن

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد إمام المتقين، وعلى آله وصحبه الغرّ الميامين.

أما بعد فكان لأستاذنا العلامة أحمد راتب النفاخ شيخ العربية في بلاد الشام أَكْبَرُ الفضل في حثّي على العمل في التحقيق، فقد قرأنا عليه أيام كنّا طلبة في دبلوم الدراسات العليا عدداً من النصوص المحققة، وكان -جزاه الله عنّا كل خير- يوقفنا على الأوهام التي قد يقع فيها المحقق مُنبِّهًا ومُحذِّرًا.

ثمّ كانت تلك الوقفة التي وقفتُها في القاعة المخصصة للمخطوطات في المكتبة الظاهرية حيث رأيت ذلك الحشد الضخم من المخطوطات العربية تنتظر من يخرجها إلى النور، فآليتُ على نفسي منذ تلك اللحظة أن أكون من سدنتها.

وبُعيدَ انتهائي من السنة المنهجية في جامعة أم القرى رحتُ أُفَتِّشُ في الأفلام التي جَمعها مركز البحث العلمي عن مخطوطة أقوم بتحقيقها رسالةً لنيل درجة الماجستير فوقعت عيناي على نسخة من هذا الكتاب، وهي مصورة مكتبة عاطف أفندي. وبعد تقليبها وقراءة مواضع منها فتَّشت في فهرس المخطوطات العربية عن نسخ أخرى، فوقفت على نسختين أخريين هما : نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق ونسخة مكتبة الشهيد علي بتركيا.

أما الأسباب التي دفعتني إلى تحقيق هذا الكتاب فهي :

أولاً : أنّ الكتاب شرح لمتن من المتون التي شاع صيتها، وكثرت شروحها.

ثانيًا : أن المادة النحويّة التي احتواها الكتاب جديرة بأن يطلع عليها الباحثون من المختصين وطلبة العلم.

ثالثًا : أنه الكتاب الوحيد الذي وصل إلينا لهذا المؤلف الذي وصف بأنه كان عالمًا بالتفسير والقراءات والحديث والفقه والنحو والأدب واللغة، وما في الكتاب يدلّ على صدق هذا الوصف.

أمّا الرسالة التي بين أيدينا فقد جاءت في قسمين :

القسم الأول يشتمل على ثلاثة فصول :

تحدثتُ في الفصل الأول عن حياة الشارح من النواحي التالية : اسمه ونسبه ـ مولده ـ أسرته ـ رحلته العلمية ـ عيشه وخلقه ـ مذهبه وعقيدته ـ علمه وتصانيفه ـ شيوخه ـ تلاميذه ـ وفاته.

وجعلت عنوان الفصل الثاني «نظرة في الكتاب». تحدثت فيه عن لُمع ابن جنّي، ومنهج الشريف في شرحه، ومصادر الكتاب، وشواهده، ثمّ ختمته بذكر الأسباب التي رأيت أنها كانت عِلّةً لعزوف النحاة عن ذكر الشريف وشرحه في كتبهم. وخصصت الفصل الثالث لتوثيق الكتاب، ووصف نسخه، وَأَبَنْتُ في آخره عن المنهج الذي سرت عليه في التحقيق.

أما القسم الثاني فأفردته لتحقيق الكتاب.

وبعد فإن هذا الكتاب قُدِّم رسالة لنيل درجة الماجستير من جامعة أم القرى عام ١٤٠٤هـ.

وأخيرًا أشكر أستاذي سعادة الدكتور تمام حسان عمر على مابذله من جهد في الإشراف على هذه الرسالة، وأسأل الله تعالى أن يجعل عملي هذا خالصًا لوجهه الكريم وأن يجنبنا الزلل في القول والعمل إنه نعم المولى ونعم النصير.

د. علاء الدين حمويّه

القسم الأول

- الفصل الأول : حياة المؤلف

" اسمه ونسبه ـ مولده ـ أسرته ـ رحلته العلمية ـ عيشه وخلقه ـ مذهبه وعقيدته ـ علمه وتصانيفه ـ شيوخه ـ تلاميذه ـ وفاته. "

- الفصل الثاني : نظرة في الكتاب.

" لمع ابن جنّي ـ منهج الشريف في شرحه ـ مصادر الكتاب ـ شواهده ـ أسباب عزوف النحاة عن ذكر الشريف وشرحه في كتبهم. "

- الفصل الثالث :

" توثيق الكتاب ـ وصف نسخه ـ منهج التحقيق "

الفصل الأول

التعريف بالشارح

- اسمه ونسبه :

هو الشريف جمال الشرف[1] أبو البركات عمر بن إبراهيم بن محمد بن محمد بن أحمد[2] بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن حمزة بن يحيى بن الحسين بن زيد بن عليّ بن الحسين بن عليّ[3] بن أبي طالب[4].

- مولده :

ولد الشريف عمر بالكوفة سنة اثنتين وأربعين وأربعمائة للهجرة، وقد نقل ابن عساكر تاريخَ ميلاده هذا عنه[5].

---

(١) - انظر ٣١٨ من هذا الكتاب.

(٢) - وَهِمَ ابن الجوزي فقال : "... ابن إبراهيم بن محمد بن أحمد ..." المنتظم : ١٠/١١٤، وتبعه ابن كثير في البداية والنهاية : ١٢/٢١٩، والسيوطي في طبقات المفسرين : ٢٦، والداودي في طبقات المفسرين: ٢/١، وانظر أيضًا تلخيص ابن مكتوم : الورقة ١٥٩/أ.

(٣) - لسان الميزان : ٤/٢٨١ - ٢٨٢، وتاج التراجم : ٤٨.

(٤) - تاريخ دمشق لابن عساكر : ج٨ الورقة : ٤٠٨، والأنساب للسمعاني : ٦/٣٤١، والمنتظم : ١٠/١١٤، ومعجم الأدباء : ١٥/٢٥٧، والبداية والنهاية : ١٢/٢١٩، وإنباه الرواة : ٢/٣٢٤، ونزهة الألباء : ٣٩٩، واللباب في تهذيب الأنساب : ٢/٨٦، وطبقات المفسرين للسيوطي : ٢٦، وطبقات المفسرين للداودي : ٢/١، وأعيان الشيعة : ٤٢/ ٢١٦. وكتاب الدعاء : ٤٧/ب (ضمن مجموع).

(٥) - تاريخ دمشق : ج٨ / الورقة : ٤٠٨، وانظر الأنساب : ٦/٣٤٢، والمنتظم : ١٠/١١٤، ومعجم الأدباء: ١٥/٢٥٨، وإنباه الرواة : ٢/٣٢٦، ونزهة الألباء : ٤٠٠، وميزان الاعتدال : ٣/١٨١، ولسان الميزان : ٤/٢٨١، وتاج التراجم : ٤٨، والبغية : ٢/٢١٥، وطبقات السيوطي : ٢٧، وطبقات الداودي: ٢/١، وأعيان الشيعة : ٤٢/٢١٦.

- أسرته :

كان والده الشريف أبو عليّ إبراهيم بن محمد ذا معرفة حسنة بالنحو واللغة والأدب، شاعراً جيد الشعر[١]. رحل إلى الشام وأقام فيها مدة، ثم ارتحل إلى مصر، ودخل على المستنصر بالله العبيديّ الذي أكرمه -فيما يبدو- وحَمَّلَهُ مكافأة مالية قدرها خمسة آلاف دينار مصريّ. ثمّ عاد إلى الشام[٢] ومنها إلى الكوفة حيث توفي عام ستة وستين وأربعمائة[٣].

ذكر السمعانيّ للشريف ابنين هما أبو الحسن عليّ بن عمر وأبو المناقب حيدرة بن عمر، وذكر أنه سمع منهما شيئًا من الحديث، وأنهما كانا زيديّ المذهب. وللشريف ابن أخت اسمه مهذب بن معد بن إبراهيم الزيديّ سمع منه السمعانيّ أيضًا[٤].

وذكر ابن عساكر راوي كتاب الدعاء أن ابن أبي المناقب أبا المعمَّر كان ممَّن سمع الكتاب معه من جدِّه الشريف عمر[٥].

- رحلته :

خرج الشريف عمر من الكوفة مع والده[٦] في شهر رجب سنة خمس

(١) ساق ياقوت نماذج جيدة من شعره رواها السمعاني عن ابنه الشريف عمر. انظر معجم الأدباء : ٢/١١، وما بعدها.

(٢) انظر حديثنا عن رحلة الشريف عمر.

(٣) المنتظم : ٨/٢٨٨، ومعجم الأدباء : ٢/١٠ - ١١. وهذا يؤكّد علاقة بعض العلويين بالعبيديين، وهو ما أشار إليه الشيخ العلامة محمود شاكر في كتابه (المتنبي).

(٤) الأنساب : ٦/٣٤٢. وانظر كتاب الدعاء : ٦٧/ب (ضمن مجموع).

(٥) آخر كتاب الدعاء ٦٧/ب (ضمن مجموع).

(٦) لم يشر أحد ممن ترجموا للشريف إلى أنه خرج إلى الشام برفقة أبيه وألحَّ عليّ سؤال : هل من المعقول أن يخرج الشريف وحده من الكوفة إلى الشام وليس له من العمر إلاّ أربعة عشر عامًا؟!! ثمّ مرّ=

وخمسين وأربعمائة[١] متجهين إلى الشام فأتيا دمشق وأقاما فيها مدة ثم ارتحلا إلى حلب[٢] حيث لقي شيخه أبا القاسم زيد بن عليّ الفارسيّ فلزمه وقرأ عليه كتاب الإيضاح لأبي عليّ الفارسيّ[٣] بسنده عن أبي الحسين عبد الوارث عن خاله أبي عليّ الفارسيّ[٤].

وذكر ابن عساكر أن أبا القاسم زيد بن عليّ "سكن دمشق مدة وأَقْرَأَ بها النحو واللغة وأملى بها شرح إيضاح الفارسيّ وشرح الحماسة وحدَّثَ عن أبي الحديد الدمشقيّ وسمع منه جماعة."[٥] وأن الشريف عمر "قدم دمشق وسكنها مدة وسمع بها أبا عبد الرحمن بن أحمد النيسابوريّ وقرأ بها النحو على أبي القاسم زيد بن عليّ النحويّ[٦]."

ويبدو لي أن الشريف ارتحل مع أبيه بين دمشق وحلب أكثر من مرة، يدل على هذا أن الشريف حين حدَّثَ السمعانيّ بخبر مرض والده قال : "مرض أبي إما بدمشق أو بحلب ..."[٧].

= معي في ترجمة والده ما يشير إلى أنهما كانا معًا في الشام، وذلك ما أورده ياقوت عن السمعاني أن الشريف عمر قال له : (مرض أبي إما بدمشق أو بحلب فرأيته يبكي ويجزع. فقلت له : ياسيدي ماهذا الجزع فإن الموت لا بدّ منه. قال : أعرف، ولكني أشتهي أن أموت بالكوفة ..." معجم الأدباء : ٢/١١.

(١) - إنباه الرواة : ٢/١٧، ٢/٣٢٥.

(٢) - إنباه الرواة : ٢/٣٢٥، ومعجم الأدباء : ١٥/٢٥٨، والمنتظم : ١٠/١١٤.

(٣) - إنباه الرواة : ٢/١٧، ٢/٣٢٥.

(٤) - ذكر ذلك ياقوت في معجم الأدباء : ١١/١٧٧، ٥/٢٥٨. وانظر ما سيأتي في حديثي عن شيوخه.

(٥) - تهذيب تاريخ ابن عساكر : ٦/٢٥.

(٦) - تاريخ ابن عساكر : ج٨/ الورقة ٤٠٨.

(٧) - معجم الأدباء : ٢/١١.

قصد الشريف عمر الحجاز حاجًّا، وأغلب ظني أنه خرج للحج من الشام لما ذكره ياقوت : "حكى أبو طالب بن الهراس الدمشقيّ ـ وكان حَجَّ مع أبي البركات...[1]"

ثم زار طرابلس الشام، ولقي فيها الشريف أبا البركات ابن عبيد الله العلويّ الحَسَنيّ، ومنها خرج عائداً إلى العراق[2].

- عيشه وخلقه :

سكن الشريف محلةً بالكوفة يقال لها السَّبيع[3]، وتولى إمامة مسجد أبي إسحاق السَّبيعيّ[4][5].

وكان على علمه وفضله خَشِنَ العيش، صابراً على الفقر والقلة، قانعًا باليسير[6]، وكان رغم ذلك كريمًا خَيِّراً[7]، كثير الفضل[8]، حافظًا للسانه[9]،

(١) – معجم الأدباء : ١٥ / ٢٦١.

(٢) – انظر معجم الأدباء : ١٥ / ٢٦٠.

(٣) – سميت هذه المحلة بهذا الاسم لنزول سَبيع فيها، وهو بطن من همدان – ينسب إلى سَبيع بن صعب بن معاوية ... بن همدان. انظر الأنساب : ٧ / ٣٥.

(٤) – هو عمرو بن عبد الله بن علي بن أحمد السَّبيعي، ولد سنة تسع وعشرين في خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه، رأى عليًّا وكثيراً من الصحابة، وروى عنه الأعمش ومنصور والثوريّ. توفي سنة سبع وعشرين ومائة. انظر الأنساب : ٧ / ٣٦.

(٥) – المنتظم : ١٠ / ١١٤، وإنباه الرواة : ٢ / ٣٢٤، ولسان الميزان : ٤ / ٢٨١، وسماع ابن عساكر لكتاب الدعاء (ضمن مجموع) ٤٧ / ب.

(٦) – إنباه الرواة : ٢ / ٣٢٥، والمنتظم : ١٠ / ١١٤، ومعجم الأدباء : ١٥ / ٢٥٨، والبداية : ١٢ / ٢١٩، والبغية: ٢ / ٢١٥.

(٧) – لسان الميزان : ٤ / ٢٨١، وميزان الاعتدال : ٣ / ١٨١.

(٨) – الأنساب : ٦ / ٣٤١.

(٩) – إنباه الرواة : ٢ / ٣٥٢، وتلخيص ابن مكتوم : ١٥٩ / أ.

لايقطع أَمَلَهُ من غده. أورد القفطيّ وياقوت وابن الأنباريّ قصة جاء فيها أن الشريف كان "يغرس فسيل النخل في أجمة له، وهو شيخ كبير، ومعه جماعة من شبان محلته يعينونه على ذلك كما جرت العادة. فوقف رجلان من طيِّئ شيبان من بعيد من أبناء السبيل ينظران إلى العمل، فقال أحدهما لصاحبه : تُرى مَنْ يغرس هذا الفسيل؟ فقال له : ذلك الشيخ الكبير. فقال البدوي : أَذَلَّهُ الله أيرجو هذا الشيخ أن يأكل من جناه؟ فسمع الشيخ ما قال وأحزنه ذلك، فقال : يابني كم من كبشٍ في المرعى وخروف في التنور ... " وَعَمَّرَ الشريفُ حتى أكل من ثمر ذلك الفسيل[1].

قال ابن عساكر : "وهو أودعُ علويٍّ لقيته[2]".

مدحه تلميذه أبو محمد عبد الله بن علي المقرئ النحويّ بأبيات منها :

فما لَهُ في الورى شكلٌ يماثله ... ومالـه في التقى عَدْلٌ يناسبُهْ

بَرٌّ عَطوفٌ رؤوفٌ ماجِدٌ وَرِعٌ ... غيثٌ على الأرض قد عمَّتْ سحائبُهْ[3]

- مذهبه وعقيدته :

كان الشريف مفتيَ الكوفة، وكان يُصَرِّحُ بأنه زيديّ المذهب تَدَيُّنًا، وَلكنّه يفتي ظاهراً بمذهب أبي حنيفة رحمه الله[4]. وفي الكتاب الذي بين أيدينا

(١) – إنباه الرواة : ٢ / ٣٢٥، ومعجم الأدباء : ١٥ / ٢٦٠، ونزهة الألباء : ٤٠٠.

(٢) – تاريخ ابن عساكر : ج٨ / الورقة ٤٠٨.

(٣) – انظر الأبيات في نزهة الألباء : ٣٩٩، وإنباه الرواة : ٢ / ٣٢٦.

(٤) – انظر تاريخ ابن عساكر : ج٨ / الورقة : ٤٠٨، والأنساب : ٦ / ٣٤١ – ٣٤٢، وإنباه الرواة : ٢ / ٣٢٥، ومعجم الأدباء : ١٥ / ٢٥٨، وشذرات الذهب : ٤ / ١٢٢، وميزان الاعتدال : ٣ / ١٨١، ولسان الميزان : ٤ / ٢٨١، والعبر : ٤ / ١٠٨، وطبقات السيوطي : ٢٦ – ٢٧، وطبقات الداودي : ٢ / ١.

يَتَعَرَّضُ الشريف لعدد من المسائل الفقهية التي لها علاقة بعلم النحو، وينتصر بها لمذهب أبي حنيفة، ويحاول دفع آراء الشافعيّة، ولو أدّى به ذلك إلى التعنت أحيانًا[١].

وقد وَرَدَ في عقيدة الشريف وموقفه من بعض الصحابة أخبارٌ متضاربة أُورِدُها كما جاءت في مصادرها :

ذُكِرَ عن أبي الغنائم النرسيّ أنه قال : "عمر بن إبراهيم الكوفيّ جارودويّ المذهب[٢] فلا يرى الغُسل من الجنابة."[٣]

حكى ابن عساكر عن أبي طالب ابن الهراس الدمشقي "أنه صرّح له بالقول بالقدر وخلق القرآن، فاستعظم أبو طالب ذلك منه، وقال : إن الأئمة على [غير][٤] ذلك! فقال له : إن أهل الحق يُعرفون بالحق، ولا يُعْرَفُ الحَقُّ بأهله[٥]."

(١) – انظر ص ٢٩٦ وما بعدها، ٣٠٤ وما بعدها.

(٢) – الجارودية : فرقة متطرفة من الزيدية، نُسِبَتْ إلى أبي الجارود. وأصحاب هذه الفرقة يزعمون أن النبيّ صلى الله عليه وسلم نَصَّ على إمامة علي كرم الله وجهه بالوصف دون التسمية، ثم بعده الحسن ثم الحسين، والإمامة بعد ذلك شورى في ولدهما. ويزعمون أن الناس قصّروا حين لم يتعرفوا الوصف، ولم يطلبوا الموصوف، وإنما نصبوا أبا بكر باختيارهم، فكفروا بذلك.

أما أبو الجارود فقد سماه الإمام محمد الباقر لفسقه وضلاله سرحوبًا. وفسَّرَ معناه بأنه شيطان أعمى يسكن البحر.

انظر الأنساب : ٣/١٦٠، والملل والنحل :١/١٥٧ – ١٥٩.

(٣) – المنتظم : ١٠/١١٤، ومعجم الأدباء : ١٥/٢٥٩، وشذرات الذهب : ٤/١٢٢ – ١٢٣، وميزان الاعتدال: ٣/١٨١، ولسان الميزان : ٤/٢٨١، والعبر : ٤/١٠٨، وطبقات السيوطي : ٢٦ – ٢٧، وطبقات الداودي : ٢/١. وقد وَهِمَ بعضهم فصَحَّفَ "ابن النرسي" فقال : "أُبَيٌّ النَّرْسيّ".

(٤) – تكملة. ليست في مخطوط تاريخ ابن عساكر.

(٥) – تاريخ ابن عساكر : ج٨/الورقة٤٨، وانظر معجم الأدباء : ١٥/٢٦١، وميزان الاعتدال ٣/١٨١، ولسان الميزان : ٤/٢٨١، والبغية : ٢/٢١٥، وطبقات السيوطي : ٢٧، وطبقات الداودي : ٢/١.

نقل ياقوت عن أبي سعد السمعاني[١] أنه قال : "سمعت يوسف بن مَقْلَدٍ يقول : كنت أقرأ على الشريف عمر جزءًا، فمر بي ذكر عائشة، فقلت : رضي الله عنها. فقال لي الشريف : تدعو لعدوةِ عليٍّ؟! أو تَتَرضّى على عدوة عليّ؟! فقلت : حاشا وكلا ما كانت عدوة عليّ[٢]."

قالَ أبو سعد السمعانيّ : وكنت ألازمه طوال مقامي بالكوفة في الكور الخمس[٣]، ما سمعت طوال ملازمتي له شيئًا في الاعتقاد أنكرته، غير أنني كنت يومًا قاعِدًا في باب داره وأخرج لي شذرة من مسموعاته، وجعلت أتفقد فيها حديث الكوفيّين، فوجدت فيها جزءًا بتصحيح الأذان بحَيَّ على خير العمل، فأخذته لأطالعه، فأخذه من يدي، وقال : لهذا طالب غيرك، ثم قال : ينبغي للعالِمِ أن يكون عنده كل شيء، فإن لكل نوع طالبًا[٤]."

قال ابن عساكر : «ولم أسمع منه في مذهبه شيئًا[٥]».

وسمع القفطيّ أبا طالب السِّلفيّ سنة ست وتسعين وخمسمائة ـ وكان القفطيّ ابن ثمان سنين ـ يقول ـ بعد أن روى عن الشريف حديثًا ـ : "الشريف عمر هذا أديب نحويّ، وفي المذهب زيديّ، وكان يفتي بالكوفة على مذهبه، وسمع معنا على جماعة من شيوخنا الكوفيّين، كان من عقلاء الرجال، حسن

(١) – ذكر ذلك ابو سعد السمعاني في ذيل تاريخ بغداد في ترجمة الشريف، إلا أن هذا الكتاب مفقود، ولم يبق لنا من ترجمة الشريف التي فيه إلا بعض النقول التي نقلها من ترجموا للشريف عن أبي سعد.

(٢) – معجم الأدباء : ١٥/٢٥٩، وانظر المنتظم : ١٠/١١٤، ولسان الميزان : ٤/٢٨١، والبغية : ٢/٢١٥.

(٣) – الكور الخمس كناية عن الصلوات الخمس؛ لأن الكور : لف العمامة على الرأس والإمام عندما يخرج للصلاة يلف عمامته على رأسه.

(٤) – معجم الأدباء : ١٥/٢٥٨ – ٢٥٩، ولسان الميزان : ٤/٢٨١.

(٥) – تاريخ ابن عساكر : ج٨/الورقة : ٤٠٨.

الرأي في الصحابة، مُثنيًا عليهم، مُتبرئًا ممَّن يتبرأ منهم، والزيديّونَ في تشيعهم القديم يقولون بخلافة أبي بكر ثم عمر ثم عثمان ثم عليّ، ويَرون أن عليًا أفضل، ويجوز تقديم المفضول على الفاضل[١]."

وبعد فإن الذي يمكن أن يُقطع به أنّ الشريف كان زيديّ المذهب معتزليّ العقيدة؛ لأن الخبر الذي ساقه أبو طالب بن الهراس يُعضِّده ماورد في الكتاب الذي بين أيدينا؛ وذلك أن الشريف اعتبر (لن) لنفي الأبد مطلقًا، وهو قول لم يقله ـ فيما أعلم ـ إلاّ أهل الاعتزال[٢].

علمه :

وُصِفَ الشريف بأنه شيخ، مُسِن، كبير، فاضل، له معرفة في الفقه والحديث والتفسير والنحو واللغة والأدب، وله التصانيف الحسنة السائرة في النحو وغيره[٣]. كان حسن الإصغاء، سليم الحواس، يكتب خطًا مليحًا سريعًا على كبر سن[٤]، واسع الرواية، أدرك المشايخ الجِلّة كأبي بكر الخطيب وطبقته، تكرر إليه المحدثون ونقلوا عنه الأحاديث والأخبار لسعة روايته، وروى كتاب الإيضاح للفارسيّ بالكوفة مدة طويلة وأخذه عنه الجَمُّ الغفيرُ من العلماء والنحاة[٥]. سمع كثيرًا، وكَتَبَ كثيرًا[٦]، وكان علاّمة في النحو واللغة، أكْثَرَ من

(١) – إنباه الرواة : ٢/٣٢٥.

(٢) – انظر ص ٤٢٧ . وراجع شرح الأصول الخمسة : ٢٣٢ وما بعدها، والإرشاد إلى قواطع الأدلة في الاعتقاد : ١٦٦ وما بعدها، والبحر المحيط : ٨/١٥٧ وما بعدها.

(٣) – إنباه الرواة : ٢/٣٢٤، ٣٢٥، والمنتظم : ١٠/١١٤، تلخيص ابن مكتوم : الورقة ١٥٩/أ، والبداية : ١٢/٢١٩، ولسان الميزان : ٤/٢٨١، وتاج التراجم : ٤٨، وطبقات السيوطي : ٢٦، وطبقات الداودي : ٢/١.

(٤) – معجم الأدباء : ١٥/٢٥٧، وانظر لسان الميزان : ٤/٢٨١.

(٥) – إنباه الرواة : ٢/٣٢٥.

(٦) – البداية : ١٢/٢١٩.

الحديث[١] حتى عُدَّ مسند الكوفة في عصره[٢]، رُوِيَ أنه ذاكَرَ "يومًا بعض أصحاب الحديث الآخذين عنه، وقال : دخل أبو عبد الله الصوريّ[٣] الكوفة، وكتب عن أربعمائة شيخ. وقَدِمَ علينا هبة الله بن المبارك السقطيّ، فأفدته عن سبعين شيخًا من الكوفيّين، وما في الكوفة اليوم أحد يروي الحديث غيري ثم أنشد :

لما دخلتُ اليَمَنا ... لم أرَ فيه حَسَنا
قلت : حرامٌ بلدةٌ ... أعلمُ مَنْ فيها أنا[٤]."

– تصانيفه :

ذكرنا في مَعْرِضِ حديثنا عن علمه أنهم ذكروا له التصانيف الحسنة السائرة في النحو وغيره، بيد أنهم لم يذكروا من هذه التصانيف إلاّ هذا الكتاب[٥] واسمَ جُزْءٍ في تصحيح الأذان بـ (حَيَّ على خير العمل)[٦] فُقِدَ كما فُقِدَتْ تصانيفُ الشريف الكثيرة في الحديث والنحو.

– شيوخه :

أخذ الشريف عمر عن عددٍ كبير من الشيوخ، فقد سلف في حديثنا عن

(١) – الأنساب : ٦/٣٤١.

(٢) – العبر : ٤/١٠٨، وشذرات الذهب : ٤/١٢٢.

(٣) – هو محمد بن علي بن عبد الله الصوري، سكن بغداد، كان حافظًا متقنًا، لقيه الخطيب البغدادي وقال فيه : "لم يقدم علينا من الغرباء الذين لقيتهم أفهم منه بعِلْمِ الحديث ... وكان صدوقًا كتبت عنه، وكتب عني". توفي سنة (٤٤١هـ). الأنساب : ٨/١٠٧، والبداية : ١٢/٦٠.

(٤) – إنباه الرواة : ١/٣٢٦، ومعجم الأدباء : ١٥/٢٥٩، والمنتظم : ١٠/١١٤.

(٥) – انظر معجم الأدباء : ١٥/٢٦٠، ونزهة الألباء : ٣٩٩، وبغية الوعاة : ٢/٢١٥.

(٦) – انظر معجم الأدباء : ١٥/٢٥٨، ولسان الميزان : ٤/٢٨١.

علمه قوله " ... وقَدِمَ علينا هبة الله بن المبارك السقطيّ فأفدته عن سبعين شيخًا من الكوفيّين ..."، وقد أدرك المشايخ الجِلَّة كأبي بكر الخطيب وطبقته[١]، ورحل في طلب العلم وأهله إلى الشام وبغداد، فتعددت ديار شيوخه، وتنوعت مشاربهم. ولنبدأ الحديث أولاً بمن ذُكِرَ من شيوخه الكوفيّين :

(١) لعل أول شيخ أخذ عنه الشريف هو والده[٢] إبراهيم بن محمد العلويّ الكوفيّ (ت٤٦٦هـ)[٣].

(٢) الشريف أبو محمد يحيى بن محمد بن الحسن الأقساسيّ[٤] كان ثقة، سمع أبا عبد الله محمد بن عبد الله القاضي الجُعْفيّ. وروى عنه أبو القاسم إسماعيل بن أحمد السمرقنديّ وأبو الفضل محمد بن عمر الأرمديّ ببغداد، والشريف عمر بالكوفة[٥].

(٣) أبو الحسن محمد بن القاسم بن المنثور الجُهَنيّ الكوفيّ[٦] (ت٤٧٦هـ) وهو آخر من حدث عن القاضي الجُعفيّ، وآخر من روى عنه الحسن بن غبرة[٧].

(٤) محمد بن الحسن بن محمد بن علي المعروف بابن داود الخزاعيّ[٨] الكوفيّ (ت٤٧٢هـ) سمع أبا عبد الله الجُعْفيّ وأبا الطيب القسمليّ وغيرهما، وسمع

---

(١) – إنباه الرواة : ٢ / ٣٢٥.

(٢) – تاريخ ابن عساكر : ج٨/الورقة ٤٠٨.

(٣) – انظر ترجمته في المنتظم : ٨ / ٢٨٨، ومعجم الأدباء : ٢ / ١٠.

(٤) – ابن عساكر : ج٨/الورقة ٤٠٨، وتلخيص ابن مكتوم : الورقة ١٥٩/أ.

(٥) – الأنساب : ١ / ٣٣٣.

(٦) – تلخيص ابن مكتوم : الورقة ١٥٩/أ، وميزان الاعتدال : ٣ / ١٨١، ولسان الميزان : ٤ / ٢٨١، وَوهِمَ الذهبيّ فقال : أبا القاسم ابن المنثور وتبعه ابن حجر في ذلك.

(٧) – تبصرة المنتبه بتحرير المشتبه : ٣ / ١٣٢٢.

(٨) – الأنساب : ٦ / ٣٤١.

منه أبو القاسم السمرقنديّ ببغداد. قال ابن حجر : "كان رافضيًا كاشفًا بالطعن على السلف الصالح[١]".

(٥) أبو عبد الله محمد بن الحسن الأنماطيّ[٢] حَدَّثَ عن علي بن حرب الطائي، وروى عنه يوسف بن عمر القواس[٣].

(٦) الشيخ الثقة أبو البقاء المُعَمَّر بن محمد بن علي بن إسماعيل الكوفي الحبّال. الخزّاز. سمع من القاضي نجاح بن نذير المحاربي وزيد بن أبي هاشم العلوي وأبي الطيب أحمد بن علي الجعفري[٤]

(٧) أبو الفرج محمد بن أحمد بن محمد بن علاّن المعروف بابن الخازن[٥]. لم أقف له على ترجمة.

(٨) محمد بن عليّ بن عبد الرحمن العلويّ وهو الذي أجاز الشريف[٦]. لم أقف له على ترجمة.

(٩) أبو عليّ الحسن بن عليّ بن عبد الله بن مجالد[٧]. لم أقف له على ترجمة.

---

(١) – لسان الميزان : ٥ / ١٣٥.

(٢) – تلخيص ابن مكتوم : الورقة ١٥٩/أ.

(٣) – تاريخ بغداد : ٢ / ١٩٨.

(٤) – ابن عساكر: ج٨/ورقة ١٥٩/أ، سير أعلام النبلاء ١٩ / ٢٠٩ وانظر حاشيته. وتلخيص ابن مكتوم : الورقة (١٥٩/أ) وفيه المعمر بن محمد البقال.

(٥) – الأنساب : ٦ / ٣٤١، وابن عساكر : ج٨/الورقة : ٤٠٨/أ، وتلخيص ابن مكتوم : الورقة ١٥٩/أ، ومعجم الأدباء : ١٥ / ٢٥٨، وفيه : "... بن علاء الخازن"، وكتاب الدعاء : الورقة ٤٧/ب ضمن مجموع.

(٦) – العبر : ٤ / ١٠٨، وشذرات الذهب : ٤ / ١٢٢، وميزان الاعتدال : ٣ / ١٨١، ولسان الميزان : ٤ / ٢٨١.

(٧) – تلخيص ابن مكتوم : الورقة ١٥٩/أ.

ومن البغداديّين ذُكِرَ :

(١٠) أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب[١] (ت٤٦٣هـ) صاحب تاريخ بغداد وغيره من المصنفات الذائعة الصيت، قرأ القرآن والقراءات، وتفقه على أبي الطيب الطبري، وقرأ صحيح البخاري على كريمة بنت أحمد المروزية. سكن الشام بين عامي (٤٥٠ – ٤٦٢). كان إمام الدنيا في زمانه، إليه انتهى علم الحديث[٢].

ويغلب على ظني أن الشريف لقي الخطيب في الشام؛ لأن الخطيب خرج إلى الشام سنة (٤٥٠هـ) في أيام فتنة البساسيريّ[٣]، وليس من المعقول أن يكون الشريف أخذ عنه في هذه السنة أو قبلها، وسبق أن أشرنا إلى أن الشريف خرج إلى الشام سنة (٤٥٥هـ)[٤]، وإذا علمنا أن الخطيب أقام بالشام حتى سنة (٤٦٢هـ) حيث عاد إلى بغداد وأنه توفي سنة (٤٦٣هـ) فإن الأرجح أن يكون الشريف قد لقيه في الشام.

(١١) أبو الحسين أحمد بن محمد بن أحمد بن النقور البزاز[٥] (ت٤٧٠هـ) سمع من أبي القاسم بن جابه وغيره، قال الخطيب : "كتبتُ عنه وكان

---

(١) الأنساب : ٦/ ٣٤١، وابن عساكر : ج٨/الورقة ٤٠٨/أ، والمنتظم : ١٠/ ١١٤، وإنباه الرواة : ٢/ ٣٢٥، وتلخيص ابن مكتوم : الورقة ١٥٩/أ، والعبر : ٤/ ١٠٨، ومعجم الأدباء : ١٥/ ٢٥٨، وشذرات الذهب : ٤/ ١٢٢، وميزان الاعتدال : ٣/ ١٨١، ولسان الميزان : ٤/ ٢٨١، والبغية : ٢/ ٢١٥، وطبقات السيوطي : ٢٧، وطبقات الداودي : ١/ ٢.

(٢) المنتظم : ٨/ ٢٦٥، والبداية : ١٢/ ١٠١.

(٣) انظر الكامل في التاريخ : ٩/ ٦٤٠ – ٦٤٩، والبداية والنهاية : ١٢/ ٨٠ – ٨٤.

(٤) انظر ما سلف في حديثي عن رحلته.

(٥) الأنساب : ٦/ ٣٤١، ابن عساكر : ج٨/الورقة : ٤٠٨/أ، المنتظم : ١٠/ ١١٤، تلخيص ابن مكتوم : الورقة ١٥٩/أ، ومعجم الأدباء : ١٥/ ٢٥٨، والبغية ٢/ ٢١٥.

صدوقًا[١]" .

(١٢) أبو القاسم عليّ بن أحمد بن عليّ البسريّ البندار[٢] (ت٤٧٤هـ) سمع أبا طاهر المخلص وأبا أحمد الفرضيّ وغيرهما، وأجازه ابن بطه، وكتب عنه الخطيب، وكان صدوقًا ثقةً صالحًا[٣].

(١٣) أبو الحسين عاصم بن السكن[٤]، لم أقف له على ترجمة.

(١٤) عبد الله بن محمد العرديني[٥]. لم أقف له على ترجمة.

وممن سمع في الشام ذُكِرَ :

(١٥) أبو محمد عبد الرحمن بن الحسين بن أحمد النيسابوري[٦] (ت٤٤٥هـ) سمع من هنّاد وابن المهتدي وابن النقور، رحل إلى الشام والحجاز وخراسان روى عنه أحمد بن عبد الوهاب، والشريف عمر وغيرهما. قال ابن حجر : "كان شيعيًا مُكْثِرًا من الحديث مشغوفًا به"[٧].

---

(١) – تاريخ بغداد : ٤/ ٣٨١ – ٣٨٢، والمنتظم : ٨/ ٣١٤، والبداية : ١٢/ ١١٨.

(٢) – الأنساب : ٢/ ٢١١، والمنتظم : ١٠/ ١١٤، وتلخيص ابن مكتوم : الورقة ١٥٩/أ، وطبقات السيوطي : ٢٧.

(٣) – تاريخ بغداد : ١١/ ٣٣٥، والمنتظم : ٨/ ٣٣٣.

(٤) – تلخيص ابن مكتوم : الورقة ١٥٩/أ. و(السكن) كذا رسمها في المخطوط وأثبتها محقق إنباه الرواة في حاشيته (الحسن). الإنباه : ٣٢٦. ولعله الصواب، انظر سير أعلام النبلاء : ١٨/ ٥٩٨.

(٥)– تلخيص ابن مكتوم : الورقة ١٥٩/أ (العرديني) رسمت في المخطوط (العروسى) بدون نقط وأثبتها محقق الإنباه : (العروضي) : الإنباه : ٢/ ٣٢٦.

(٦) – ابن عساكر : ج٨/الورقة : ٤٠٨/أ، وتلخيص ابن كتوم : الورقة ١٥٩/أ.

(٧) – لسان الميزان : ٣/ ٤٠٤.

(١٦) أبو القاسم زيد بن عليّ[١] بن عبد الله الفارسيّ الفسويّ (ت٤٩٧هـ)[٢] قرأ النحو على أبي الحسين عبد الوارث ابن أخت أبي عليّ الفارسيّ، وروى عنه كتاب الإيضاح عن خاله أبي عليّ الفارسيّ[٣].

قال ياقوت : "كان علامةً فاضلاً نحويًا لغويًا مُشاركًا في عدة علوم."[٤] شَرَحَ الإيضاحَ وحماسةَ أبي تمام، وأملاهُما على طلبة العلم في حلب ودمشق[٥].

وَقَرَأَ الحديث على أبي الحديد الدمشقيّ وأبي ذر الهرويّ، وسمع منه جماعة[٦]. ذكره الشريف مراراً في هذا الكتاب، ونقل عن شرحه للإيضاح في عدة مواضع[٧].

---

(١) – ابن عساكر : ج٨/الورقة ٣٠٩/أ، وإنباه الرواة : ٢/٣٢٥، ونزهة الألباء : ٣٩٩، ومعجم الأدباء : ١٥/٢٥٨، والبغية : ٢/٢١٥.

(٢) – تهذيب ابن عساكر : ٦/٢٥، وإنباه الرواة : ٢/١٧، وذهب ياقوت والسيوطي في البغية إلى أن سنة وفاته (٤٦٧ هـ) وسَنُبَيِّنُ سبب ذلك في الحاشية التالية.

(٣) – معجم الأدباء : ١١/١٧٧، والبغية : ١/٥٧٣، وذهب القفطي إلى أن زيد بن علي هو ابن أخت أبي علي الفارسيّ وأنه قرأ النحو والإيضاح على خاله أبي علي، وهذا وَهْمٌ لأنّ أبا علي الفارسي توفي سنة (٣٧٧) في حين توفي زيد هذا سنة (٤٩٧ هـ) وقد تنبه القفطي لذلك فقال بعد أن ساق تاريخ وفاته: "قلت : في هذا القول نظر فإنه يكون قد مات قبل ذلك." ولعل عبارة القفطي هذه هي التي دفعت بعضهم إلى تحريف سنة وفاته فجعلها (٤٦٧ هـ)، ولو أننا سلمنا بهذا التاريخ لكان أخذه عن أبي علي الفارسي أمرًا بعيداً جداً. والصحيح أنه أخذ عن أبي الحسين عبد الوارث عن أبي علي وأن أبا الحسين هذا هو ابن أخت الفارسيّ لا زيد بن عليّ الفسويّ.

(٤) – معجم الأدباء : ١١/١٧٦ – ١٧٧.

(٥) – تهذيب ابن عساكر : ٦/٢٥، والإنباه : ٢/١٧، ومعجم الأدباء : ١١/١٧٧، والبغية : ١/٥٧٣.

(٦) – تهذيب ابن عساكر : ٦/٢٥، ومعجم الأدباء : ١١/١٧٧، وإنباه الرواة : ٢/١٧.

(٧)– انظر ص ٣، ٧، ١٦، ٢٩، ٣٣، ٨٦، ١٤٣، ١٥٦، ١٧٣، ٢١٦، ٢٥٤، ٣٦٥، ٤٢٩، ٤٥٠، ٤٦٦.

– **تلاميذه :**

استضاء بعلم الشريف خَلْقٌ كثير[١]، فقد روى عنه الحديث : أبو بكر محمد بن منصور السمعانيّ، وابنه أبو سعد عبد الكريم بن محمد صاحب كتابي ذيل تاريخ بغداد والأنساب[٢]، وأبو القاسم علي بن الحسن الدمشقيّ المعروف بابن عساكر صاحب تاريخ دمشق[٣]، وأبو موسى المدينيّ[٤]، ويعيش ابن صدقه الفراتي[٥]، ويوسف بن محمد بن مَقْلَد[٦]، وأبو طالب السِّلفيّ[٧]، وهبة الله ابن المبارك السقطيّ[٨]، وابناه أبو الحسن عليّ بن عمر وأبو المناقب حيدرة بن عمر، وابن أخته أبو الغنائم مهذب بن معد بن إبراهيم الزيديّ[٩]، وأبو المعمر بن أبي المناقب بن الشريف عمر وأبو غالب محمد بن إبراهيم الصقلي الدامغاني وأبو أحمد معمر بن عبد الواحد العالم وأحمد بن أبي بكر بن خالويه الأصبهاني[١٠] وغيرهم كثير[١١].

---

(١) – نزهة الألباء : ٤٠٠.

(٢) – الأنساب : ٦/٣٤١، واللباب : ٢/٨٦، ومعجم الأدباء : ١٥/٢٥٨، وميزان الاعتدال : ٣/١٨١، ولسان الميزان : ٤/٢٨١، وطبقات السيوطي ٢٧.

(٣) – ابن عساكر : ج٨/الورقة : ٤٠٨/أ، وميزان الاعتدال : ٣/١٨١، ولسان الميزان : ٤/٢٨١، والبغية: ٢/٢١٥، وطبقات السيوطي : ٢٧.

(٤) – ميزان الاعتدال : ٣/١٨١، ولسان الميزان : ٤/٢٨١، وطبقات السيوطي : ٢٧.

(٥) – ميزان الاعتدال : ٣/١٨١، ولسان الميزان : ٤/٢٨١.

(٦) – المنتظم : ١/١١٤، ومعجم الأدباء : ١٥/٢٥٩، ولسان الميزان : ٤/٢٨١، والبغية : ٢/٢١٥.

(٧) – إنباه الرواة : ٢/٣٢٦.

(٨) – إنباه الرواة : ٢/٣٢٦، ومعجم الأدباء : ١٥/٢٥٩، والمنتظم : ١٠/١١٤.

(٩) – الأنساب : ٦/٣٤٢.

(١٠) – آخر كتاب الدعاء برواية ابن عساكر عن الشريف عمر (ضمن مجموع) ٦٧/ب.

(١١) – اللباب : ٢/٨٦.

وسمع منه ببغداد أبو الفضل عبد الملك بن علي ومحمد بن ناصر، وأبو النصر الأصفهانيّ، وغيرهم [١]. وأخذ عنه النحو جماعة من مشايخ العراق[٢]، كان على رأسهم أبو السعادات هبة الله بن الشجري[٣]، صاحب كتاب الأمالي الشجرية، وأبو محمد بن عبد الله بن علي بن أحمد المقرئ سبط الشيخ أبي منصور الخياط[٤].

- وفاته :

توفي ـ رحمه الله ـ بالكوفة[٥] في النصف من شعبان[٦]، وقيل يوم الجمعة السابع من شعبان[٧]، سنة تسع وثلاثين وخمسمائة[٨]، عن سبع وتسعين سنة[٩]، وشهد جنازته أهل الكوفة بأسْرِهم، لم يتخلف منهم أحد[١٠]، وقُدِّرَ من

---

(١) – تلخيص ابن مكتوم : الورقة ١٥٩/أ.

(٢) – إنباه الرواة : ٢/٣٢٦.

(٣) – معجم الأدباء : ١٥/٢٥٨، والبغية : ٢/٢١٥.

(٤) – إنباه الرواة : ٢/٣٢٦، ونزهة الألباء : ٣٩٩، ومعجم الأدباء : ١٥/٢٥٨.

(٥) – ابن عساكر : ج٨/الورقة : ٤٠٨/أ.

(٦) – رَجَّحْتُ أن وفاته كانت يوم النصف من شعبان وسُقْتُ الرواية الثانية بصيغة التضعيف؛ لأن الأولى نقلها ابن عساكر عن نصر الله بن أسامة بن محمد بن اللبن العلويّ وكان شهد موت الشريف. انظر تاريخ ابن عساكر : ج٨/الورقة ٤٠٨/أ.

(٧) – المنتظم : ١٠/١١٤، وإنباه الرواة : ٢/٣٢٧.

(٨) – ابن عساكر : ج٨/الورقة : ٤٠٨/أ، والأنساب : ٦/٣٤٢، والمنتظم : ١٠/١١٤، وإنباه الرواة : ٢/٣٢٧، ونزهة الألباء : ٤٠٠، ومعجم الأدباء : ١٥/٢٥٧، والبداية : ٢/٢١٩، وميزان الاعتدال : ٣/١٨١، ولسان الميزان : ٤/٢٨١، وتاج التراجم : ٤٨، والبغية : ٢/٢١٥، وطبقات السيوطي : ٢٧، وطبقات الداودي : ٢/١، وأعيان الشيعة : ٤٢/٢١٦.

(٩) – العبر : ٤/١٠٨، والشذرات : ٤/١٢٣.

(١٠) – ابن عساكر : ج٨/الورقة ٤٠٨/أ، وإنباه الرواة : ٢/٣٢٧، ونزهة الألباء : ٤٠٠.

صلى عليه بثلاثين ألفًا[١]. وكان دفنه يوم السبت في المَسْبَلَة، وهي المقبرة المعروفة بالعلويّين[٢][٣].

---

(١) – المنتظم : ١٠/١١٤، وإنباه الرواة : ٢/٣٢٧، ونزهة الألباء : ٤٠٠، ومعجم الأدباء : ١٥/٢٥٧، والعبر : ٤/١٠٨، وميزان الاعتدال : ٣/١٨١، ولسان الميزان : ٤/٢٨١.

(٢) – المنتظم : ١٠/١١٤، وإنباه الرواة : ٢/٣٢٧، ونزهة الألباء : ٤٠٠، ومعجم الأدباء : ١٥/٢٥٧.

(٣) – اكتفيت هنا بترجمة الشريف أما ترجمة ابن جنّي فحسبنا أن نحيل على الترجمة الطيبة التي كتبها الأستاذ محمد علي النجار في مقدمة كتاب الخصائص، كما نحيل إلى كتاب (ابن جنّي النحويّ) تأليف فاضل صالح السامرائي.

الفصل الثاني

نظرة في الكتاب

- لُمع ابن جنّي :

كتاب مختصر في النحو ألفه ابن جنّي ـ فيما يبدو ـ ليكون متنًا يَدْرُسُهُ طلاب هذا الفن على أشياخهم. وجعله في ستة وستين بابًا، منها واحد وستون بابًا في النحو، وخمسة أبواب في الصرف، وهي : باب جمع التكسير، وباب النسب، وباب التصغير، وباب ألفات القطع وألفات الوصل، وباب الإمالة.

وبذلك يسير على نهج متقدمي النحاة في جمعهم بين النحو والصرف، وفي ترتيبه لأبواب الكتاب يسير أيضًا على نهج المتقدمين في ترتيبهم لأبواب النحو على خُلْفٍ يَسيرٍ فيما بينهم.

وهو في مختصره يكتفي بذكر القاعدة، ويسوق لها شواهد من القرآن والشعر، وقد يكتفي بالأمثلة النثرية. ولا يذكر العلل النحوية، ولا خلافات النحاة في المسألة الواحدة فلا نجد في كتابه مثلاً ذكرًا لاسم أحد من النحويّين ولا لجماعة البصريين أو الكوفيين، بل نجده يسوق القاعدة على المذهب الراجح عند البصريين ولا ينسب ذلك إليهم. وقد ذكرَ البغداديّين مرة واحدة، ولكن ذِكْرهم لم يكن لتوضيح مسألة خلافية، وإنما للتنبيه على ظاهرة شاعت على أقلام كُتاب زمانه، وكان السبب في ذلك تَرَخُّصُ البغداديّين فيها[1]. وهو لا يذكر تفريعات الباب الواحد بشكل مستقصى، بل يكتفي بعرض أهم ما فيه من الظواهر بشكل موجز لا تفصيل فيه.

---

(١) انظر ص ٥٤٨.

ومّا يدلّ على أن الكتاب أُعِدَّ ليكون متنًا يقرأه طلاب هذا الفن على شيوخهم كَثْرَةُ شروحه شأنه في ذلك شأن جمل الزجاجيّ قبله وشأن كافية ابن الحاجب وشافيته بعده. فقد عدد له الدكتور حسين محمد محمد شرف محقق اللُّمع تسعة عشر شرحًا. هي[1] :

١ – شرح أبي القاسم عمر بن ثابت الثمانينيّ (ت٤٥٦هـ)[2].

٢ – شرح أبي النصر الحسن بن أسد بن الحسن الفارقيّ(ت٤٨٧هـ).

٣ – شرح الحسن بن عليّ بن محمد بن عبد العزيز الطائي (ت٤٩٨هـ) سماه (المقنع).

٤ – شرح أبي النصر القاسم بن محمد بن مناذر الواسطيّ النحويّ الضرير.

٥ – شرح أبي زكريا بن الخطيب التبريزيّ (ت٥٠٢هـ)[3].

٦ – شرح أبي القاسم ناصر بن أحمد بن بكر الخوبيّ (ت٥٠٧هـ).

٧ – شرح أبي البركات عمر بن إبراهيم بن محمد. وهوالذي بين أيدينا.

٨ – شرح أبي السعادات هبة الله بن عليّ المعروف بابن الشجريّ (ت٥٤٢هـ).

٩ – شرح أبي عبد الله محمد بن عليّ بن أحمد الحليّ المعروف بابن حيده النحوي (ت٥٥٠هـ).

١٠ – شرح أبي محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر بن الخشاب النحويّ (ت٥٦٧هـ).

---

(١) – انظر اللمع : ٧٠ – ٧٩.

(٢) – ذكر أن منه نسخة بدار الكتب المصرية برقم (١٥٧٠ نحو)، ونسخة أخرى (مكروفلم) برقم (١٨٩٩) دار الكتب، ونسخة ثالثة بالتصوير الشمسي برقم (٦٨٠ نحو تيمور).

(٣) – ذكر أن منه نسخة بالمكتبة التيمورية برقم (٥٧٦ نحو).

١١ – شرح أبي محمد سعيد بن المبارك بن عليّ المعروف بابن الدهان (ت٥٦٩هـ)[١].

١٢ – شرح أبي منصور العبرتيّ أسعد بن نصر بن أسعد (ت٥٨٩هـ)[٢].

١٣ – شرح أبي الحسن الباقوليّ عليّ بن الحسين بن عليّ الضرير الأصبهانيّ النحويّ المعروف بجامع العلوم.

١٤ – شرح أبي الحسن عليّ بن الحسن بن عنتر بن ثابت الحلبيّ المعروف بشميم (ت٦٠١هـ).

١٥ – شرح أبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله النحويّ الضرير العكبريّ (ت٦١٦هـ)[٣].

١٦ – شرح أبي محمد بن القاسم بن عمر بن منصور الواسطيّ النحويّ (ت٦٢٦هـ).

١٧ – شرح أبي العباس أحمد بن الحسين المعروف بابن الخباز (ت٦٣٧هـ)[٤].

١٨ – نسخة غير منسوبة بدار الكتب المصرية برقم (٥٣٥١).

١٩ – نسخة غير منسوبة بمكتبة بايزيد برقم (١٩٩٢)[٥].

---

(١) – ذكر عن بروكلمان أن منه نسخة مخطوطة بمكتبة شهيد علي باشا برقم (٩٣٩) وذكر أن منه نسخة مصورة بمكتبة الجامعة برقم (٩٣) عن نسخة بمكتبة قليج عليّ برقم (٩١٤٩). وذكر أن الجزء الثاني منه في المكتبة التيمورية برقم (١٧١) نحو.

(٢) – ذكر عن بروكلمان أن منه نسخة بمكتبة برلين برقم (٦٤٦٧).

(٣) – ذكر عن بروكلمان أن منه نسخ في مكتبات: بطرسبرج ثالث (٩١٣) – بنكيبور (٢٠ : ٢٠١٧) بلدية الاسكندرية (٣٣ نحو). كما ذكر عنه أن الشرح طبع في القاهرة سنة ١٣٣١هـ.

(٤) – ذكر أن منه نسخة بمكتبة الأزهر برقم (٢٨٦٧٦ نحو السقا).

(٥) – نقل ذلك عن بروكلمان.

وذكر أيضًا شرح ابن هشام الأنصاريّ (ت٧٦١هـ) لشواهد اللُّمع في كتاب سماه (الروضة الأدبية في شواهد علوم العربية)[١]. وأنّ ثَمَّتَ مختصراً للمع لمحمود بن نصر بن حمزة الكرمانيّ.

– منهج الشريف في الشرح :

سار الشريف في عرضه لأبواب شرحه على نهج ابن جنّي في عرضه لأبواب اللمع، وهو النهج الذي سار عليه متقدمو النحاة في عرضهم لأبواب النحو على خُلْفٍ يسيرٍ فيما بينهم، إلى أن جاء ابن مالك فغيره في ترتيبه لأبواب الألفية، وعلى ترتيب ابن مالك سار معظم متأخري النحاة.

وفي شرحه لأبواب اللُّمع يعرض فقرة من المتن يبدأها بقوله : (قال : ...) وأحيانًا : (قال ابن جنّي : ...) ثم يأخذ بشرحها.

وهو يؤكد على أن شرحه مبني على الاختصار فيقول في مقدمته : " ... واقتصرت في العلل على ذكر البعض، فإن التطويل والإكثار ربما يسأم به المبتدئ، ويكون داعيًا إلى الملل." ولا يني عن التذكير بذلك في نهاية شرحه لبعض الأبواب، كأن يقول : " ... لئلا يطول الكلام عليه لأن مَبْنى هذا الكتاب على الاختصار[٢]"، أو يقول : "وما يأتيك فقس عليه فإن في السائل طولاً."[٣]، أو "وما يأتي من هذا الباب فقسه عليه فإن في شرح الجميع طولاً"، أو "وَيطولُ هذا الموضع بِذِكْرِهِ"، أو "وهذا باب يكثر فقس ما يأتيك على ما أَرَيْتُكَ"[٤]، إلى أن

---

(١) – ذكر عن الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد أن منه نسخة بمكتبة برلين.

(٢) – ص٣٥٩.

(٣) – ص ١١٨، ٢١١، ٥٢٩، ٥٦٧، ٧٠٠.

(٤) – ص ٤٥٧، ٥٦٢.

يقول في خاتمته، : "وقد اختصرنا هذه الفصول غاية الاختصار، إذْ ليس القصد بسط القول وتكثيره، ولأن بها مقنعًا لمن اشتغل بها وقاس عليها."

إلاّ أن هذا الاختصار غير مُخِلٍّ بالشرح، فالقارئ يشعر دائمًا أن الفقرة قد أخذت حقّها من الشرح، وهذا ما أشار إليه في مقدمته فقال : "ولم أُخْلِهِ مع ذلك من شرح وبيان، وذكر دليل وبرهان."

وعندما ينتهي من شرح بعض الأبواب نجده يعقد فصلاً عنوانه "مسائل من هذا الباب"، يبسط فيه القول في بعض الأمور التي لا يتمكن في شرحه لكلام ابن جنّي من النفاذ إليها.

وهو مولع بذكر العلل ولعًا شديداً، فلا يكاد يذكر ظاهرة نحوية إلا ويسوق العلة فيها، ويذكر في بعض الأحيان أقوال النحاة المتعددة في تعليلها[1]. وأَذْكُرُ هنا علتين ذكرهما في الشرح ولم أقف عليهما عند غيره ممّن وقفت على كتبهم.

الأولى : تعليله لاجتماع نون التثنية والجمع مع لام التعريف ومعاقبتها للإضافة، قال : "اعلم أن النون في المثنى بمنزلة التنوين في المفرد فكما يسقط التنوين مع الإضافة في المفرد أسقطت النون في التثنية مع الإضافة.، فإن قيل : فإن النون تثبت مع الألف واللام نحو قولنا : (الرجلان) و (الزيدان)، وأشباه ذلك، والتنوين لا يثبت مع الألف واللام، فكيف يُجعلان حكمًا واحداً؟ قيلَ لَهُ : إنّما ثبتت النون مع الألف واللام؛ لأنها بَعُدَتْ عنها فجاز أن يَجْتَمِعا، وليس كذلك الإضافة، لأن المضاف إليه حَلّ محل النون فأسقطت النون وأقيم مقامها. وجواب آخر : أن المضاف أبداً يكتسب كثيراً من أحكام المضاف إليه، والنون

(١) – انظر مثلاً ص ٢٩، ٣٣ ومابعدها، ٥٦، ١٧٣ ومابعدها، ١٧٩، ٢٥٩، ٣٣٠، ٣٦٥، ٣٧٩ ومابعدها، ٤١٦، ٤١٧ ومابعدها، ٤٧٧، ٥٤٠، ٥٤٢، ٥٤٥ ومابعدها.

تمنعه من الوصول إليه، فلهذا أُسْقِطَتْ. ووجه ثالث : وهو أن الألف التي هي مثل علامة التثنية قد تلحق الاسم الذي فيه الألف واللام في أواخر الآي وفي القوافي، نحو قوله تعالى : ﴿وتظنونَ بالله الظنونا﴾، ونحو قوله تعالى : ﴿فأضلونا السبيلا﴾، وقال الشاعر :

أَقِلّي اللَّوْمَ عاذِلِ والعتابا وقولي إنْ أصبتُ لقد أَصابا

فلو حذفت النون التي مع الألف واللام لاشتبهت التثنية بالواحد فلهذا أثبتت." (٧٨ ومابعدها).

والثانية : ما نقله من تعليل شيخه أبي القاسم زيد بن عليّ لعدم صياغة فعل التعجب ممّا فوق الثلاثيّ، وقد أشار إلى أن هذا التعليل لم يرد في الأصول التي وقف عليها، قال : "واعلم أن أصول الأفعال على ضربين ثلاثيّ ورباعيّ فلما تعجبوا من الثلاثيّ نقلوه بالهمزة إلى الرباعيّ وهو أصل، فلو تعجبوا من الرباعيّ لنقلوه إلى غير أصل ولجاز أيضًا أن يُتَعَجَّبَ من السداسيّ فينقل إلى السباعي، وهذا يؤدي إلى ما لا نهاية له، فلما كان كذلك خصّوه بالأصول، وقصروه عليها، وهذه العلة أَمْلَاها علينا شيخنا أبو القاسم رحمه الله، ولم أقف عليها في أصل من الأصول" (٤٦٦). وقوله : "وهذا يؤدي إلى ما لا نهاية له" غير صحيح، لأننا لو نقلنا السداسيّ لصار سباعيًّا، وهذه نهاية. ولو قال : فإن فعلنا ذلك لوصلنا إلى مثال لا يصل الفعل إليه بالزيادة لكان كلامًا صحيحًا.

وَبَدهيٌّ أن يَتَقَفّى الشريف في شرحه آراء النحاة البصريّين، فهو يشرح لمع ابن جنّي، ونَسَبُ الشريف العلمي مُتَّصِلٌ بأبي عليّ الفارسيّ، وهما ليسا بَصْرِيَّيْ المذهب فحسب بل هما رأسا الانحراف عن المبرد وتلاميذه، والعودة إلى كتاب سيبويه.

وهو في أخذه عن البصريّين لا يسميهم في أغلب الأحيان، فإذا أراد أن يذكر بعدهم قول الكوفيّين يذكرهم فيقول : "هذا مذهب البصريّين وعند الكوفيّين ..."[1]، وكذلك عندما ينقل اختلافهم في مسألة ما نجده يذكرهم بأسمائهم أو يقول : "وقال قوم" أو "وقال بعضهم" أو "ومن الناس من يقول[2]". وقد يكون الرأي الذي يعرضه بعد هذه العبارات هو رأي سيبويه نفسه[3]. ويسميهم أيضًا حين يعرض لانفراد بعضهم برأيٍ ما. وهو إذ يسميهم يتخذ منهم أربعة مواقف :

أولاً : أن يعرض آراءهم وأقوالهم دون ترجيح أو ردٍّ أيٍّ منها :

من ذلك ما قاله في جواز تقديم خبر (ليس) عليها : فأما (ليس) فسيبويه يجيز تقديم خبرها عليها، وغيره يأباه لنقصان تمكنها ولكونها حرفًا." (١٤٦ ومابعدها).

وفي تعليله لمجيء الحال معرفة في قولهم : "جاؤوا الجماءَ الغفير" قال : "فأما الجماء الغفير فذكر الخليل أنهم أدخلوا فيه الألف واللام على نية ما لم يدخلوا. وقال سيبويه : انتصابه كانتصاب العراك." (٢٢٤).

وعندما عرض خلافهم في جواز تقديم التمييز على عامله إذا كان العامل فعلاً قال : "... فإذا كان العامل فعلاً فإن المازنيّ وأبا العباس يجيزان تقديم المفعول (أي التمييز) على الفعل، وكان سيبويه لايرى ذلك ..." (٢٢٦).

وفي كلامه على الهاء في نحو (رأيته) يقول : "وتقول للغائب (رأيته) فالهاء هي الضمير، وهي اسم، ولما أشبعوا ضمّها لحقتها واو لا تثبت في خط ولا

(١) – انظر مثلاً : ٧٨، ١٢٠، ١٣٩، ٢١٩، ٣٦٥، ٣٩٥، ٤٠٠، ٤١٥، ٤٧٢.

(٢) – انظر مثلاً : ١٧٤، ٣٣٩، ٣٨٩، ٤٤٣، ٥٦١.

(٣) – انظر : ٤٩، ٦١، ١٩١، ٣٨٤.

وقف، لأنها ليست من نفس الكلمة، هذا مذهب الزجاج. وعند سيبويه أن الهاء والواو اسم." (٣٤٨).

ويتحدث عن أصل (مهما) فيقول : "وأما (مهما) فقد اخْتُلِفَ فيها فقال الخليل : هي (ما) زيد عليها (ما) لغوًا، وأبدل من ألفها هاء لمشاركتها لها في الخفاء فقيل (مهما). وقال سيبويه : يجوز أن يكون (مه) كـ (إذْ) ضمّ إليها (ما). وقال الزجاج : هي (مه) التي للكف والزجر و (ما) بعدها للمجازاة، والدليل على أنها بمعنى (ما) رجوع الضمير إليها في قول المتنخل الهذليّ :

إذا سُدْتَهُ سُسْتَ مطواعةً ومهما وَكَلْتَ إليه كفاهُ

فالهاءُ في (كفاهُ) راجعة إلى (مهما) فهذا دليل على أنها (ما) الموصولة." (٤٤٧ ومابعدها)[1].

ثانيًا : عرض آرائهم وأقوالهم وردّ بعضها :

فبعد أن عرض قول سيبويه والأخفش والفراء والجرميّ والفارسيّ وبعض المتأخرين في تعريف الاسم قال : "فأما محمد بن السريّ فإنه قال : الاسم مادلّ على معنى عارٍ من الدلالة على الزّمان. وقال أبوالعباس المبرّد : الاسم ما دلّ على مسمى تحته. وما ذكره محمد بن السري يبطل بقولهم : (أتتِ الناقة على مضربها ومنتجها)؛ لأن المضرب والمنتج يدلان على الضراب والنتاج وعلى الزمان؛ لأن زمان ذلك معروف. وما ذكره أبو العباس يبطل بالفعل فإن الفعل يدلّ على مسمى تحته." (١٠ – ١١).

وفي حديثه عن العامل في التابع قال : "واختلفوا في العامل في البدل وفي

(١) وانظر أيضًا : ٦٣، ٢٤٤ ومابعدها، ٣٦٤، ٣٧٢، ٣٧٧، ٣٩٢، ٥٠٨، ٥١٤، ٥١٦ ومابعدها، ٥٢٨، ٦٤٣، ٦٧٢، ٦٨٤ ومابعدها، ٦٨٩.

الصفة وفي التوكيد، فقال قوم : العامل في التابع هو العامل في المتبوع، وإنما عمل في التابع بتوسط المتبوع، وهذا قول أصحاب سيبويه. وعند الأخفش أن العامل في التابع كونه وصفًا أو توكيدًا أو بدلاً لمرفوع أو منصوب أو مجرور فيكون العامل معنويًا لا لفظيًا. وعنده أن البدل والمبدل جملتان، لأن العامل في هذه الجملة غير العامل في هذه الجملة، واستدلّ بقوله تعالى : ﴿وقال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن آمن منهم﴾ قال : فظهور اللام مع (من) وهي بدل من (الذين) يدل على أنها من جملة أخرى. وعند أصحاب سيبويه أن ظهور العامل على طريق التوكيد؛ لأن العامل قد يتكرر في الشيء الواحد مرتين توكيدًا. فإذا كان كذلك لم يكن ظهور اللاّم دليلاً على أنها جملة أخرى" (٢٨٨ ومابعدها).

وبعد عرضه لرأي سيبويه في الواو والياء والألف في الأفعال الخمسة يقول: "وكان أبو عثمان المازنيّ يقول : هي حروف تدل على التثنية والجمع والتأنيث، والضمير مستتر في الفعل، كما أنك إذا قلت : زيد قام، فالضمير مستتر، فكذلك إذا قلت : الزيدان قاما، فالضمير مستتر بحاله. والألف تدل على التثنية. وهذا ليس بصحيح؛ لأن النحويّين أجمعوا أن قولنا : أقوم للمخبر عن نفسه ضميره مستتر فيه، وقولنا : قمتُ، التاء هي الاسم ، وهي متصلة به، فإذا جاز أن يكون ذلك للمتكلم جاز أن يكون مثله للغائب إذا قلت : هو يفعل، كان ضميره مستترًا، فإذا قلت : يفعلان ظهر الضمير في الألف واتّصل بالفعل، وكذلك يفعلون للجماعة. فأما الياء فالدليل على أنها ضمير المؤنث أنها تسقط مع ضمير التثنية، فإذا قلت : الهندان تضربان، فإنما سقطت؛ لئلا يجتمع ضميران في كلمة واحدة ..." (٤٢١ ومابعدها)[1].

(١) وانظر أيضًا : ٤٠٣ ومابعدها، ٤٢٧ ومابعدها، ٤٣٣، ٤٥٠، ٥٤٥ ومابعدها.

ثالثًا : عرض آرائهم وأقوالهم وترجيح بعضها :

فمن ذلك قوله بعد عرضه لاختلافهم في (إيّا) وما بعدها : "واعلم أن الاختلاف في هذا الاسم إنما كان من حيث أن المضمر لا يُضاف، وقد مضى بيانه؛ لأن الشيء لا يضمر إلاّ بعد تحققه وإزالة الإشكال، والإضافة تحدث تعريفًا وتخصيصًا لم يكن، فلمّا ثبت أن المضمر لا يضاف اشتبه ما وقع بعد (إيّا). والذي يَقْوَى في نفسي في هذه الكلمة أنها ليست بمضمر في الحقيقة بل أقيمت مقام المضمر على ما ذهب إليه السيرافيّ، ويكون ما بعدها موضعه مجرور بالإضافة بمنزلة الكاف في (غلامك)، والهاء في غلامه، وأشباه ذلك." (٣٣٩).

ولما تحدث عن (إذما) قال : "فأما (إذ) فكانت لما مضى من الزمان، فلمّا صحبها (ما) دلّت على الاستقبال، وهذا يدلك على صحة التغيير. وسيبويه يجعلها حرفًا لتغَيُّر معناها. وحُكِيَ عن بعض النحويّين أن (إذما) هي (إمّا) أقيمت مقامها : لأن (ما) لا يكاد يأتي بعدها فعل إلا بالنون، نحو قوله تعالى: ﴿وإمّا تثقفنهم﴾ و ﴿إمّا تخافن من قوم خيانة﴾ و ﴿فإمّا تَرَيِنَّ من البشر أحداً﴾ فلمّا كانت النون تكسر الشعر جُعِلَ مكانها (إذما). فهذا يدلك على أنها حرف كما قال سيبويه. (٤٤٨).

رابعًا : عرض آرائهم وأقوالهم وترجيح بعضها معتمدًا على ترجيح شيخه أو على كونها رأيًا لأبي عليّ الفارسيّ :

فمن ذلك أنه حين يذكر (ليس) وهي على مذهب ابن جنّي فعل وعلى مذهب أبي علي حرف نجده يدافع عن مذهب أبي عليّ في حرفيتها. قال : "وكذلك (ليس) هي على مذهبه فعل" (١٣) أي على مذهب ابن جنّي، ثم يقول بعد ذلك: "فإن قال قائل : فإن (ليس) عند أبي عليّ حرف، وهي مسندة إلى الضمير

في قولنا : (لست ولسنا ولسنَ) وأشباه ذلك. فالجواب عن ذلك أن (ليس) لم تسند إلى اسمها إسناد الأفعال، فأمّا دخول الضمير عليها، واتّصاله بها على حدّ اتصاله بالفعل فليس مما يدلّ على كونه فعلاً؛ لأن اسم (ليس) لا بدّ له من مسند يسند إليه، إمّا مظهر أو مضمر، فلا يصح أن تسند (ليس) إلى اسمها مع كون الخبر مسنداً إليه. فإن قال قائل : فقد جاء فعل لم يسند إلى شيء وهو قول الشاعر :

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصّدودَ وقلَّما وصالٌ على طولِ الصّدودِ يدومُ

فـ (ما) كافّة، و (وصال) يتعلق بـ (يدوم) فلا يكون (قلّ) مسند إلى شيء. والجواب أن هذا غير صحيح؛ لأن التقدير : قل دوام وصال على طول الصدود، وهذا المعنى الذي عقد عليه البيت." (١٤ ومابعدها).

وفي موضع آخر يقول : "فأمّا (ليس) فعند صاحب اللّمع أنها مخففة من (لَيسَ) مبنية على حالة واحدة غير منصرفة فلا يكون منها أمر ولا نهي ولا مصدر ولا مستقبل. والذي كان يعتمده شيخنا ـ رحمه الله ـ وهو مذهب أبي عليّ الفارسيّ ـ أنها حرف ضد (كان)، فتعمل عمل (كان)، ألا ترى أنك تنفي بها الحال، كما تثبت بـ (كان) ما مضى، وقولهم بأن الضمير قد يتصل بها على حدّ اتصاله بالفعل، فإن ذلك لا يدل على أنها فعل؛ لأن الضمير قد اتصل بالاسم في نحو قوله تعالى : ﴿ هاؤم اقرؤوا كتابيه ﴾، ولكنّ اتّصال الضمير بها على هذا الوجه أجراها مُجرى الفعل حتّى جاز تقديم خبرها على اسمها." (١٤٣).

ولما تحدّث عن اسم (لا) النافية للجنس هل هو معرب أو مبنيّ ساق أقوالهم في ذلك، ثم رجّح ما اعتمده شيخه أبو القاسم مع شيء من الشرح. قال "فإذا قلت : لا رجل في الدار، فعند سيبويه أن الفتحة في قولنا (لا رجل) فتحة إعراب لا فتحة بناء، ولكنها مُنِعَ منها التنوين. وقال أبو سعيد في الشرح:

وقد يعمل العامل في الشيء، ويُمْنَعُ التصرف، ولا يكون هذا مُبْطِلاً لعمله كقولنا : حبذا زيد، (حب) فعل ماض، و(ذا) فاعله، وجُعِلا جميعًا كَشيءٍ واحدٍ ... والذي أَمَلَّهُ علينا شيخنا أبو القاسم زيد بن عليّ أن الأسماء الشائعة التي يُنْفى بها الجنس مبنية على الفتح، وهذا هو قول المبرّد. وعند الزجاج أنها فتحة إعراب. وقال الزجاج : ليست مبنية وإنّما شبهها ـ يعني سيبويه ـ بـ (خمسة عشر)؛ لأنها لا تفارق ما تعمل فيه ... والذي يجب أن يُعْتَمَدَ في هذا الباب أن (لا) لما دخلت على الأسماء النكرات ولم تفارقها وكثرت معها حذفوا التنوين منها، وبنوها على أخف الحركات، وهي الفتحة لكثرة دورانها، فصار الاسم الواقع بعد (لا) مبنيًّا على الفتحة، كما بُنِيَ (زيد) في النداء في قولنا : يازيد على الضم." (١٧٣ ومابعدها).

وهو يذكر العلة التي ساقها شيخه في بناء الأسماء الأعلام في النداء ثم يذكر علة الجمهور بعد قوله : "وقال غيره" (٣٦٥).

ويعرض اختلافهم في العامل في جواب الشرط ثم يعرض رأي شيخه في ذلك فيقول : "اعلم أن جمهور النحويّين اتّفقوا على أن (إنْ) هي الجازمة لفعل الشرط بنفسها، واختلفوا في جزم الجزاء. فمنهم مَن يقول : إن الجزاء ينجزم بـ (إن) كما انجزم الشرط بها، وهو اختيار أبي سعيد السيرافيّ، وكان يقول : إن خبر المبتدأ ارتفع بالابتداء سواء كما تقول في (إن) إنها تجزم الجزاء. ومنهم مَن يقول : إن الجزاء مجزوم بـ (إنْ) وبما بعدها من فعل الشرط. وكلام سيبويه محتمل للمعنيين جميعًا؛ لأنه قال : " وينجزم الجواب بما قبله " فيحتمل أن الشرط مع (إنْ) جميعًا جزما الجواب، ويحتمل أن (إنْ) وحدها جزمته. وقال قوم : فعل الشرط جزم الجواب. والذي أملاه علينا شيخنا : أن الشرط مع (إن)

جميعًا جزما الجواب؛ لأنهما تقدما على الفعل، فليس أحدهما بالعمل أولى من الآخر." (٤٥٠)[١].

أما الكوفيّون فقد بثّ الشريف في شرحه أقوالهم واصطلاحاتهم إلى جانب أقوال البصريّين واصطلاحاتهم، فذكر قولهم : في إعرب الأمر (٤٠ ومابعدها، ٤١٥، ٤٢٦)، وفي أن المبتدأ والخبر مترافعان (١٠١)، وفي أن الفاعل مرفوع بفعله مقدمًا ومؤخرًا (١٢٠)، وفي رفع اسم كان بالابتداء ونصب خبرها على الحال (١٣٩)، وفي عدم تجويزهم تقديم الحال في أول الكلام إلاّ إن كانت لمكني (٢١٩)، وفي أنهم لا يرون تقديم التمييز على عامله حتى ولو كان العامل فعلاً (٢٢٦)، وفي أن (إلاّ) في الاستثناء المنقطع بمعنى (سوى) (٢٣٧)، وفي أن (أو) تكون بمعنى (بل) (٣٠٣)، وفي أن العطف على الضمير المرفوع جائز دون توكيده في سعة الكلام (٣١٥)، وفي تسميتهم لضمير الفصل العماد (٣٣٦)، وفي أن (إيّا) وما بعدها جميعًا اسم مضمر (٣٣٩)، وفي أن الأسماء الأعلام في النداء معربة (٣٦٥)، وفي أصل (هناه) (٣٩٢)، وفي جواز ترخيم الاسم الثلاثيّ (٣٩٥)، وفي أن لام الجحود هي الناصبة للفعل (٤٤٠)، وفي أن فعل التعجب اسم (٤٦١)، وفي أنّ نعم وبئس اسمان (٤٧٢)، وأنهما عملا الرفع في المخصوص بالمدح أو الذم (٤٧٥)، وفي جواز الجرّ بـ (كم) الخبرية مع الفصل (٤٩٢)، وفي جواز إدخال (أل) على مُمَيَّز العدد (٥٤٩)، وفي أن (ايمن) جمع (يمين) (٥٨١، ٦٦٦)، وفي أن (أيّ) الموصولة منصوبة دائمًا (٥٩٠)، وفي أن التصغير قد يكون للتعظيم (٦٣٦).

وذكر قول الكسائيّ في جواز العطف بالرفع على اسم (إنّ) قبل الخبر مع

(١) – وانظر أيضًا : ٥٩١.

المكني والظاهر (١٧٢)، وتسميته للظروف أوصافًا (٢٠٥)، ونصبه الحال على القطع (٢١٩)، وقوله بأن (حتّى) تجر بإضمار (إلى) بعدها (٢٦٠)، وتجويزه ترخيم الاسم المضاف (٤٠٠).

وذكر قول الفراء في (حيث) (٣٤)، وتجويزه القسم بـ (جير) (٣٨)، وعطفه بالرفع على اسم (إنَّ) قبل الخبر إذا كان اسمها مما لا يظهر فيه الإعراب (١٧١)، وتسميته للظروف مَحالاً (٢٠٥)، وقوله بأن (حتّى) في الجر نائبة عن (إلى) (٢٦٠)، ورفعه الضمير في نحو (لولاي ولولاك) بالابتداء (٢٨٥)، وتجويزه ترخيم الاسم الثلاثيّ إذا كان وسطه متحركًا (٣٩٩)، وتجويزه ترخيم الاسم المضاف (٤٠٠).

وهو في عرضه لآرائهم يُجْمِلُهم في أغلب الأحيان فيقول : "وعند الكوفيّين" أو "والكوفيّون" أو "وهو قول الكوفيّين"[١]. أو يقول : "وقال بعضهم" أو "وقال قوم" أو "وبعض الناس يقول" أو "وحُكِيَ عن بعضهم"[٢].

ولايذكر من أسمائهم إلاّ الكسائيّ والفراء. وأحيانًا يعرض الخلاف بينهما في المسألة الواحدة[٣]، أو في المصطلح[٤].

وهو في عرضه لآرائهم وأقوالهم يتخذ منهم ثلاث مواقف :

أولا : أن يعرض آراءهم وأقوالهم بعد عرضه لآراء وأقوال البصريّين دون أن يردَّها :

(١) – انظر مثلاً : ٤٠، ١٣٩، ٢١٩، ٣٦٥، ٣٩٢، ٤٢٦، ٤٩٢، ٥٩٠.

(٢) – انظر مثلاً : ٢١٩، ٣٠٣، ٣٣٩، ٥٨١.

(٣) – انظر مثلاً : ١٧١، ١٧٢، ٣٣٩.

(٤) – انظر مثلاً : ٢٠٥.

فمن ذلك عرضه لقولهم بإعراب أفعال الأمر، قال : "وعند الكوفيّين أنها معربة على تقدير محذوف، فتكون مجزومة، ويكون التقدير، لتصرب، لتأخذ."(٤٠ ومابعدها).

وبعد عرضه لجواز تقديم الحال عند البصريّين يقول : "والكوفيّون لا يقدمون الحال في أول الكلام؛ لأن فيها ذكراً من الاسم، فإن كانت لمكني جاز تقديمها عندهم. والكسائيّ يقول : هي منصوبة على القطع، ومعنى القطع أن يكون قصد النعت، فلمّا كان الأول معرفة والثاني نكرة انقطع منه وخالفه."(٢١٩ ومابعدها).

وبعد أن يوضح مذهب البصريّين في تقديرهم (إلاّ) في الاستثناء المنقطع بـ (كن) يقول : "وعند الكوفيّين أن (إلاّ) بمعنى (سوى)." (٢٣٧).

وبعد عرضه لرأي سيبويه في (أي) الموصولة يقول : "وعند الكوفيّين وغيرهم لا تُبْنَى على الضمّ وإنّما تكون منصوبة على كلّ حالٍ."(٥٩٠)[١].

ثانيًا : عرض آرائهم وأقوالهم ورده لها :

من ذلك إيراده لقولهم أن الفاعل مرفوع بفعله مقدَّمًا ومؤخَّرًا، وردَّه ذلك قال: "وعند الكوفيّين به أن الفاعل مرفوع بفعله مقدَّمًا ومؤخَّرًا، يقولون : (زيد قام) فعل وفاعل، ولا يسمون مبتدأً وخبراً له إلاّ ما كان من اسمين أو ما جرى مجراهما. وقد مضى أن الفاعل إنّما ارتفع؛ لأنه لابدّ في الكلام منه، والعامل فيه فعله المقدّم عليه، ولا يجوز تقديم الفاعل على فعله."(١٢٠).

وينقل رأيهم في اسم (كان) وخبرها ثم يردُّه، قال : "وعند الكوفيّين أن الاسم بعد (كان) رفع بالابتداء على ما كان عليه قبل دخولها، والخبر منصوب

(١) – وانظر أيضًا : ٩، ٣٣، ٣٨، ١٧١ ومابعدها، ٢٦٠، ٢٨٥، ٣١٥، ٣٦٥، ٣٩٢، ٣٩٥، ٤٧٥، ٤٩٢، ٦٣١.

على الحال. وهذا لايصحّ؛ لأن الخبر يكون معرفة، والحال لا يكون معرفة إلاّ في النادر، والخبر هاهنا يقع معرفة في الأكثر الشائع، نحو قولك : كان زيد أخاك، وكان عمرو أباك، وأشباه ذلك"(١٣٩).

ويذكر رأي الفراء في جواز ترخيم الثلاثي إذا كان وسطه متحركًا، ثم يرده، قال : "وعن الفراء أنه يجوز ترخيم الثلاثي إذا كان وسطه متحركًا نحو (عَضُدٍ) و(كَتِفٍ) وَ (فَخِذٍ)، قال : لأن في الأسماء نحو (يد) و(دم). وهذا غير صحيح؛ لأن هذه الأسماء منقوصة، نقص منها حروف معتلة."(٣٩٩)

ويذكر رأيهم في (نعم وبئس)، ويرد ذلك، قال : "وعند الكوفيّين أنهما اسمان واستشهد بجواز دخول حروف الجر عليهما في قولهم: مررت بنعم القوم. وهذا لا حجة فيه؛ لأن حرف الجر قد دخل على الفعل في نحو قول الشاعر :

والله ماليلي بنامَ صاحبُه

فأدخل الباء على (نام) وبالإجماع أن (نام) فعل.

والدليل على أنهما فعلان إلحاق علامة التأنيث بهما في قولهم : نعمت المرأة هند، وقول ذي الرّمّة :

أو حُرَّةٌ عَيْطَلٌ فَتْحاءُ مُجْفِرَةٌ دَعائِمَ الزَّوْرِ نِعْمَتْ زَوْرقُ البَلَدِ

واستقلال الفاعل بهما كما يستقل بسائر الأفعال. وبناؤها على الفتح كالأفعال الماضية."(٤٧٢ ومابعدها)[١].

ثالثاً : وافقهم في مسألة واحدة، وهي اعتباره أن الأصل في لفظ

(١) وانظر أيضًا : ٤٠٠ ومابعدها، ٤١٥، ٤٢٦، ٤٤٠، ٤٦٠، ٤٩٣، ٥٨١ ومابعدها.

(إنسان) : (إنسيان) وأن تصغيره في القياس : (أُنَيْسيان)؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها. قال : "فأما إنسان فقالوا في تصغيره : (أُنَيْسان)، وكان الوجه (أُنَيْسيان)؛ لأن الأصل فيه إنسيان" (٦٥٢).

وهو بذلك يخالف مذهب صاحب المتن من غير أن يشير إلى ذلك؛ لأن ابن جنّي قال : "وقد شذّ شيء من التحقير لا يُقاس عليه، قالوا في عشية : عُشَيْشِيَة وفي مغرب : مُغَيْرِبان، وفي إنسان : أُنَيْسِيان ..." (٦٥١).

أما البغداديّون فقد ذكر رأسهم أبا الحسن ابن كيسان مرة واحدة حين عرض رأيه في جواز تقديم خبر (مازال) عليها، فَخَطَّأَهُ، ولم يعتدَّ به. قال : "وكان أبو الحسن ابن كيسان يجيز : قائمًا مازال زيد. وهو لا يصح؛ لأن (ما) لها صدر الكلام بدليل دخولها على المبتدأ وخبره وعلى الأفعال، فلا يتقدم عليها ما في خبرها؛ لأنه صلة لها." (١٤٧).

وحين يذكرهم ابن جنّي في معرض حديثه عن تعريف العدد وأنه لا يجوز إدخال (أل) على المميّز؛ لأنه لايكون إلاّ نكرة، يقول بعد ذلك : "على أن الكُتاب الآن على طريق البغداديّين يجيزونه، وفيه من القبح ماذكرت" (٥٤٨) نجد الشريف في شرحه لكلام ابن جنّي يردُّ هذا الرأي الذي نسبه ابن جنّي إلى البغداديّين إلى أصله من نَحْوِ الكوفيّين ولا يذكر البغداديّين فيقول : "وأجاز الكوفيّون : عندي العشرون الدراهم، وأجازوا أيضًا عندي الثلاثة عشر الغلام." (٥٤٩ ومابعدها).

مصادر الكتاب :

اعتمد الشريف في شرحه على عددٍ من المصادر وهي :

١ - كتاب سيبويه :

اهتم الشريف بالكتاب اهتمامًا كبيرًا، ولهذا نجده يرافقه من أول الشرح حتى نهايته، وهو في أخذه عنه يتبع طريقتين :

الأولى : أن يأخذ منه بالمعنى أو يورد رأيه. وهي الطريقة الغالبة. فهو إذْ يتكلم عن استعمال النحويّين للفظة (كلم) يقول : "وسيبويه استعمل الكلم فيما كان دالاً على معنى، ولا يكون مفيداً إذْ لم يكن مركبًا." (٤). وفي حديثه عن حرف الإعراب في الاسم المقصور يقول : "اعلم أن جمهور النحويّين كسيبويه وأصحابه وابن جنّي يقولون : إن الألف في الوقف في حال الرفع والجرّ هي حرف الإعراب ..." (٦٣).

ولما نقل آراءهم في اسم (لا) النافية للجنس صَدَّرَ ذلك بقوله : "... فإذا قلت : لا رجل في الدار فعند سيبويه أن الفتحة في قولنا (لا رجل) فتحة إعراب لا فتحة بناء، ولكنها مُنِعَ منها التنوين" (١٧٣)[١].

ويذكر أن (من) تكون للتبعيض ثم يقول : "... هذا مذهب سيبويه. وقال أبو العباس المبرّد ... وعند سيبويه أنها للتبعيض في هذا مجردة عن الابتداء." (٢٤٤ ومابعدها).

ويَنْقُلُ قوله في أن (أيّ) الموصولة مبنية فيقول : "... وهي معربة في عموم أحوالها إلاّ في الموضع الذي تكون بمنزلة (الذي)، وتحتاج إلى صلة، فإنها عند سيبويه تكون مبنية على الضمة نحو قولهم : لأكرمَنَّ أيُّهم أفضل ... وسيبويه

(١) وانظر : ١٧٩ ومابعدها.

أجراها مُجرى أخواتها من (الذي، ومَنْ، وما) فكما كانت تلك مبنيات بنى هذه على الضّمّ، ليدلَّ به على تمكنها كما فعلوا في النداء وفي (حيثُ، وقَبْلُ، وبَعْدُ)." (٥٩٠)[١].

الطريقة الثانية : أن ينقل نص كلام سيبويه.

من ذلك قوله في معرض حديثه عن حدّ الاسم : "... وقد سبقه إلى هذا المعنى سيبويه فإنه لم يحدَّ الاسم في كتابه بل قال : "الاسم نحو رجل وفرس" (٩).

وفي تعريف الحرف يقول : "وسيبويه أشار إلى هذا الحدّ في كتابه فقال : الحرف ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل" (١٧ ومابعدها).

ولمّا تحدّث عن معنى (لعل) نقل قول سيبويه : "لعل وعسى طمع وإشفاق". (١٥٩).

وفي حديثه عن معاني الباء قال : "قال سيبويه : وهي للإلزاق والاختلاط." (٢٥٣).

وفي أصل (مهما) يقول : "وقال سيبويه : يجوز أن يكون (مه) كـ(إذْ) ضم إليها (ما)." (٤٤٧)[٢]. وأحيانا ينقل عنه بشيء من التصرف كقوله في حديثه عن حدّ الفعل "... فأما سيبويه فقال : الفعل أمثلة أخذت من أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، ولما هو كائن لم ينقطع." (١٤).

وفي حديثه عن معنى الفاء يقول : "... ولهذا قال سيبويه : إن قولهم : مررت بزيد وعمرو، إن ذلك يقتضي مرورين." (٢٩٥ ومابعدها)

(١) – وانظر أيضًا : ١٨٥، ٢٨٥، ٣٣٢، ٣٤٨، ٣٥١، ٣٧٢، ٣٨٨، ٤٠١، ٤٢١، ٤٤٨، ٤٥٨، ٤٦٩، ٥٠٨، ٦٤٣، ٦٦٠، ٦٧٢، ٦٨٤، ٦٨٩.

(٢) – وانظر أيضًا : ٢٥٤، ٣٤٠، ٣٩٠، ٤٢٣، ٤٦٤.

ولما عرض لعدم وقوع الضمير المنفصل موقع المتصل إذا قُدِرَ على الأخير قال : "ولهذا قال سيبويه : إنّ (أنت) لا يقع موقع التاء من (ضربتُ)، ولا (أنتما) موقع (تُما) من فعلتما)." (٣٥٣)[١].

وقد يَهِمُ في فَهْمِ كلام سيبويه ففي مَعْرِض كلامه عن (هناه) يقول : "وقال سيبويه : أما الألف والهاء اللتان لحقتا (ياهناه) فمثل الألف والهاء اللتان لحقتا (أيّا) في قولك (يا أيّها) توكيداً، وكأنك كررت (يا) مرتين." (٣٩٢).

والذي في سيبويه : "وقال الخليل (اللّهم) نداء والميم هاهنا بدل من (يا)، فهي هاهنا ـ فيما زعم الخليل ـ آخر الكلمة بمنزلة (يا) في أولها؛ لأن الميم هاهنا في الكلمة كما أن نون (المسلمين) في الكلمة بنيت عليها، فالميم في هذا الاسم حرفان أولهما مجزوم والهاء مرتفعة؛ لأنه وقع عليها الإعراب. وإذا ألحقت الميم لم تصف الاسم من قِبَلِ أنه صار مع الميم عندهم بمنزلة صوت كقولك : (ياهناه)، وأما قوله عز وجل : ﴿اللهم فاطر السموات والأرض﴾ فعلى (يا)، فقد صرفوا هذا الاسم على وجوه لكثرته في كلامهم؛ ولأن له حالاً ليست لغيره. وأما الألف والهاء اللتان لحقتا (أي) توكيداً فكأنك كررت (يا) مرتين إذا قلت : (يا أيها)، وصار الاسم بينهما كما صار (هو) بين (ها) و(ذا) إذا قلت : ها هوذا."[٢].

وقد ينقل كلام سيبويه من شرح السيرافيّ من ذلك قوله : "قال سيبويه ـ فيما حكاه أبو سعيد في الشرح ـ : وليس بالباب." (٥٥٩)[٣].

وهو في أخذه عنه ميالٌ لرأيه في الكثير الغالب ، فإن رَغِبَ عن رأيه في

(١) – وانظر أيضًا : ٤١١، ٥٠٨.

(٢) – الكتاب : ١/ ٣١٠.

(٣) – وانظر : ٢٥، ٣٦٤.

القليل النادر إلى رأي غيره نجده يبقى مُعْتَدًّا به محترمًا له. فمن ذلك مثلاً أنه حين مال إلى الرأي الذي اعتمده شيخه في أن اسم (لا) النافية للجنس مبني في حين ذهب سيبويه إلى أنه معرب نجده لايدفع رأي سيبويه، بل يعتمد عليه في تعليله لبعض الأمور، قال بعد أن ذكر جواز العطف على اسم (لا) بالنصب والتنوين نحو: لا غلامَ وجاريةً لكَ :" ... فإن قيل : فأنتم تقولون : إن فتحة الميم من (الغلام) فتحة بناء، فكيف تعطفون عليها فتحة إعراب؟ قيل له : قد ذكرنا أنها عند سيبويه وغيره فتحة إعراب وإنّما امتنع التنوين منها بلزوم حرف النفي لها"(١٧٩).

ثم قال بعد أن ذكر أحد وجوه جواز وصف اسم (لا) وهو وجه النّصب نحو: لا رجلَ ظريفًا في الدار : " ... فإن قيل : فالفتحة في (ظريف) فتحة إعراب، وفي الرجل فتحة بناء فكيف تَصِفُ المبنيَ بالمعرب؟ قيل له : قد بيَّنّا أن الفتحة عند سيبويه فتحة إعراب حُذِفَ منها التنوين لملاصقتها لحرف النفي."(١٨٠).

٢ - المقتضب للمبرد :

وهو في أخذه عن هذا الكتاب يتبع طريقتين :

الأولى : أن يأخذ بالمعنى أو يورد رأيه :

قال في اختلافهم في اسم (لا) النافية للجنس أمعرب هو أو مبنيّ؟ : "والذي أَمَلَّهُ علينا شيخنا أبو القاسم زيد بن عليّ : أن الأسماء الشائعة التي يُنْفَى بها الجنس مبنية على الفتح. وهذا قول المبرد."(١٧٣)[١].

(١) - وانظر أيضًا : ١٨٢، ٦٩٦.

وقد يعبر عنه بقوله : (وغير سيبويه)، قال : "وغير سيبويه يقول : جُدَيِّل" وقُسَيِّر، ويحتج بأن الواو إذا وقعت لامًا انقلبت ياء."(٦٤٣ ومابعدها).

الطريقة الثانية : نقل نص كلامه من ذلك قوله : "وذكر في المقتضب :

بكاء ثكلى فقدت حميما

فهي ترثى بأبا وابنيما."(٣٨٣).

وأحيانا بتصرف كقوله في تعريف الاسم : "وقال أبو العباس المبرد : الاسم مادلّ على مسمى تحته."(١٠)[١]

وقد ينقل رأيه معتمداً على كُتب النحو أو على الروايات الشفوية[٢].

٣ - الأصول لابن السراج

وهو في أخذه عنه يتبع طريقتين :

الأولى : الأخذ بالمعنى أو إيراد الرأي :

فمن ذلك أنه حين تحدث عن معنى (بل) قال : "وأما (بل) فقال : هي للإضراب عن الأول والإثبات للثاني، وهذا المعنى هو المتداول بين النحويين، وذكره ابن السراج في باب حروف العطف. وقوم ينكرون ذلك ويقولون : إنها يعطف بها في كتاب الله تعالى، ولا يجوز أن يقال إن الله تعالى أضرب عن شيء. وقالوا الصحيح أن يقال : « هي لترك شيء من الكلام وأخذ في غيره. وذكر هذه العبارة ابن السراج في آخر كتاب الأصول في باب حروف المعاني »(٣٠٦)[٣].

(١) - وانظر أيضًا : ٣٢٩ ومابعدها، ٢٤٤ ومابعدها، ٥١٤ ومابعدها.

(٢) - انظر مثلاً : ٦٠، ١٨٩، ٣٧٦، ٣٨٤، ٤٠٥، ٥٣٩.

(٣) - وانظر أيضًا : ٣٨٤.

الطريقة الثانية : نقل نص كلام ابن السراج وأحيانًا بتصرف .

ففي حديثه عن تعريف الاسم يقول : "فأما محمد بن السري فإنه قال : "الاسم مادلّ على معنى عار من الدلالة على الزمان" (١٠) .

وفي (إيّاك) يقول : "وبين النحويّين خلاف في هذا الاسم، فقال ابن السراج: القياس أن يكون (إيّا) مثل الألف والنون التي في (أنت)، فتكون (إيًّا) هي الاسم، وما بعدها الخطاب . قال : ويُقَوّي ذلك أن الأسماء المضمرة وسائر المكنيات لاتضاف ." (٣٣٨) . وفي الألف واللام الداخلة على الأسماء الأعلام يقول : "قال الخليل ـ فيما حكاه ابن السراج في الأصول عنه : أرادوا أن يجعلوا الرجل هو الشيء بعينه كأنه وصف غلب عليه . انتهى قوله ." (٣٥٦)[١] .

٤ - الإيضاح العضدي لأبي عليّ الفارسي .

وهو الكتاب الذي رواه الشريف عن شيخه أبي القاسم زيد بن عليّ عن أبي الحسين عبد الوارث عن خاله أبي عليّ الفارسي، ورواه عنه خلقٌ كثيرٌ . ولذا نجده يتبع في أخذه عنه طريقة واحدة، وهي نقل نص كلامه وأحيانًا بتصرف .

فمن ذلك قوله في معرض حديثه عن حدّ الاسم : "وذكر أبو علي في كتابه المعروف بالإيضاح : الاسم ما جاز الإخبار عنه . قال : ومن صفات الاسم جواز دخول الألف واللام عليه، ولحاق التنوين له كقولنا : الفرس والغلام وفرسٌ وغلامٌ ." (١٠) .

وفي حدّ الفعل يقول : "وحدُّ الفعل عند أبي عليّ على ماذكره في كتاب الإيضاح فقال : وأما الفعل فما كان مسنداً إلى شيء ولم يُسْنَد إليه شيء ." (١٤) .

---

(١) - وانظر : ٣٢٧، ٣٨٤، ٣٩٢، ٤٠٦ .

وفي حدّ الحرف يقول : "وقال أبو عليّ الفارسيّ : الحرف ما جاء لمعنى ليس غير ." (١٧) .

وأحيانًا ينقل رأي أبي علي معتمداً في ذلك ـ فيما يبدو ـ على شرح الإيضاح لأبي القاسم زيد بن عليّ دون أن يشير إلى ذلك أو على كتب أخرى للفارسي . ففي كلامه على حرف الإعراب من الاسم المقصور : " ... فأما غير سيبويه فعنده أن الألف في حال الرفع والنصب والجرّ بدل من التنوين إذا وقفت عليها، كما تكون في النصب عند سيبويه . وهذا رأي أبي عثمان المازنيّ وأبي عليّ الفارسيّ ... " (٦٣) .

٥ - شرح كتاب سيبويه للسيرافي :

وهو في الأخذ عنه يتبع طريقتين :

الأولى : الأخذ بالمعنى أو إيراد الرأي .

فبعد أن عرض خلافهم في (إيّا) وما بعدها قال : "والذي يَقْوى في نفسي في هذه الكلمة أنها ليست بمضمر في الحقيقة، بل أقيمت مقام المضمر على ماذهب إليه السيرافي ... " (٣٣٩) .

وفي حديثه عن ضمير المؤنثة الغائبة يقول : "فأما (بها) فالهاء والألف جميعًا هي الاسم بلا خلاف، وحكاه أبو سعيد في الشرح ." (٣٥٢) .

وفي مطلع كلامه عن النداء يقول : " ... ومن حق كلّ منادى أن يكون منصوبًا؛ لأنه مفعول به؛ لأن تقدير قولهم : يا رجلاً : أدعو رجلاً، فـ (يا) حرف ناب عن جملة من فعل وفاعل، هذا مذهب سيبويه وسائر البصريين، وذكره أبو سعيد في الشرح ... " (٣٦٤) .

ويتحدث عن العامل في جواب الشرط فيقول : " ... فمنهم مَن يقول : إن الجزاء ينجزم بـ (إنْ) كما انجزم الشرط بها، وهو اختيار أبي سعيد

السيرافيّ" (٤٥٠) .

الطريقة الثانية : نقل نص كلام السيرافي وأحيانًا بتصرف .

ففي حديثه عن حرف الإعراب يقول : " ... ذكر ذلك أبو سعيد في الشرح قال : وإنّما سُمّيت حروف الإعراب، لأن الإعراب متى كان لم يوجد إلا فيها .وقال في موضع آخر : وإنّما سُمّيت حروف الإعراب وإن لم تكن الكلمة معربة على كل حال سواء؛ لأن الإعراب يكون في هذه الحروف دون غيرها ." (٢٥) .

وفي عرضه لخلافهم في لفظ الضمير من (إيّاك) يقول : "وقال السيرافيّ : (إيّا) بمثابة اسم ظاهر، أضيف إلى مضمر، وصار المضاف والمضاف إليه كشيء واحد كما تقول : رأيتك نفسَكَ، وقمت أنت نفسُكَ، ومررت بك نفسِكَ، فالنفس ظاهرة وهي مضافة إلى الكاف، وهي في الحقيقة الكاف ." (٣٣٩) .

وحين تكلم عن معنى الواو قال : "قال أبو سعيد في الشرح : أجمع النحويّون واللغويّون من البصريّين والكوفيّين على أن الواو لا توجب تقديم ما قدم لفظه، ولا تأخير ما أخر لفظه . انتهى قوله ." (٢٩٦) .

وفي كلامه عن الشاهد (لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ ...) يقول : "وذكر أبو سعيد في الشرح عن أبي عثمان المازنيّ قال : سمعت الأصمعيّ يقول : لم أسمعه إلا (وتأتيْ) مرفوع على القطع . قال أبو سعيد ولا يصحّ هذا إلاّ أن تجعل الواو في معنى الحال كأنه قال : لا تنه عن خلق وأنت تأتي مثله، أي وهذه حالك، وهذا في معنى النصب صحيح ." (٤٣٦)(١) .

٦ – شرح الإيضاح لأبي القاسم زيد بن علي :

هو الكتاب الذي كتبه عن شيخه زيد بن علي، وفي أخذه عنه يتبع طريقتين :

(١) وانظر أيضًا : ٣١٧، ٣٢٧، ٣٣٩، ٣٨٢، ٤٠٤ ومابعدها، ٤٥٠، ٥٠١، ٥٣٧، ٦٣٣ .

الأولى : نقل نص كلامه :

ففي حديثه عن حدّ الكلام يقول : "وحدّه شيخنا أبو القاسم زيد بن علي – رحمه الله – فقال : الكلام كل جملة مفيدة مستغنية عن غيرها في الإفادة ." (٣) .

وفي كلامه عن اشتقاق الاسم من السمو يقول : "قال شيخنا – رحمه الله –: واشتقاق الاسم من السمو في المعنى غير ظاهر عند من لم ينعم النظر في علم الاشتقاق، وذلك أن السمو هو الارتفاع، والاسم لا يجتمع معناه مع هذا المعنى، إذْ ليس في حده ما يدلّ على ذلك، ولكن إذا أنعمت النظر، وأنصفت نفسك، تبيَّن لك معناه في الاسم، وذلك أن الشيء إذا لم يكن له اسم كان مجهولاً خاملاً لايذكر ولا يعرف، فيكون الاسم فيه معنى السمو ." (٧) .

وفي تعليله لعدم صوغ فعل التعجب ممّا فوق الثلاثيّ يقول : "اعلم أن أصول الأفعال على ضربين : ثلاثيّ ورباعيّ . فلمّا تعجبوا من الثلاثيّ نقلوه بالهمزة إلى الرباعيّ وهو أصل، فلو تعجبوا من الرباعيّ لنقلوه إلى غير أصلٍ، ولجاز أيضًا أن يتعجب من السداسيّ فينقل إلى السباعيّ . وهذا يؤدي إلى ما لانهاية له، فلما كان كذلك خصوه بالأصول وقصروه عليها، وهذه العلة أمَلَّها علينا شيخنا أبو القاسم رحمه الله ." (٤٦٦)(١) .

الطريقة الثانية : الأخذ بالمعنى وإيراد الرأي(٢) :

٧ – شرح مختصر الجرميّ لأبي الحسن الرمانيّ :

ذكره مرة واحدة حين أورد رأيه في أن (أو) تكون بمعنى الواو فقال :

(١) – وانظر ١١، ١٦، ٢٩، ٥٩١ .

(٢) – انظر ما سلف ص٣٢، كلامه عن (ليس) .

"ذكر ابن عيسى في شرح الجرميّ أن (أو) يكون بمعنى الواو مشركة للثاني مع الأول في إعرابه ومعناه وأنشد عليه :

وكانَ سيّانِ ألاّ يَسْرَحوا نَعَمًا أَوْ يَسْرَحوهُ بِها واغْبَرَّتِ السّوحُ

يريد، ويسرحوه؛ لأن سيَّيْنِ لايكون لأحد الاثنين ولكن لهما جميعًا. انتهى قوله."(٣٠٢).

هذا في النحو أمّا فيما يخصّ اللغة، فقد اعتمد الشريف على عددٍ من كُتبها إلاّ أنّه لم يذكر في شرحه إلاّ كتابين؛ وذلك لأن صاحبيهما انفرد كلّ منهما في إيراد معنًى للفظٍ لم يرد عند غيره. والكتابان هما :

١ - جمهرة اللغة لابن دريد : ذكر ابن دريد مرتين حين فسر معنى الفَدَوْكَس فقال: "فَدَوْكَس : الجافي عن ابن دريد، وقيل : الشديد، وقيل الغليظ"(٥٦٧).

وقال في موضع آخر : "الفَدَوْكَس : الشديد. وعن ابن دريد : الغليظ الجافي."(٦٤٥).

٢ - المُجَرّد لأبي الحسن علي بن الحسن الهُنائي المعروف بكراع النمل :

ذكره مرة واحدة حين فسر معنى شِنْظير فقال " شِنْظير : حروفه كلها معجمة غير الراء، وهو السيء الخلق. وفي المُجَرّد : شِنْظير وشِنْظيرة، وهو الفاحش."(٥٦٩).

- شواهد الكتاب :

نستطيع أن نقسم الشواهد الواردة في هذا الكتاب إلى أربعة أنواع وهي :

أولاً : الآيات القرآنية.

ثانيًا : الحديث الشريف.

ثالثًا : الشعر.

رابعًا : الأمثال والأقوال.

أولاً : الآيات القرآنية :

لمّا كان القرآن الكريم الحجة الأولى في هذه اللغة فلا عجب إذًا أن نرى الشريف يحتفل بالشاهد القرآني احتفالاً عظيمًا.

وقد وردت هذه الشواهد القرآنية بقراءة أبي عمرو بن العلاء[١] التي كانت سائدة آنذاك في معظم أصقاع العالم الإسلامي[٢]، فجميع الشواهد القرآنية التي ساقها ابن جنّي وردت بهذه القراءة، وكذلك شواهد الشريف عدا بعض المواضع التي كان يشير إلى أنها من قراءة أخرى.

وقد احتج الشريف بوجوه من القراءات القرآنية فأورد عددًا لا بأس به منها[٣].

ثانيًا : الحديث الشريف :

سار الشريف على نهج متقدمي النحاة الذين أقلوا من الاستشهاد

(١) - انظر مثلاً : ٢٥٠، ٢٦٩، ٢٧٨، ٢٨٧، ٤٢٨، ٤٣٢، ٤٥٦، ٤٦٤.

(٢) - انظر غاية النهاية في طبقات القراء : ١/٢٩٢.

(٣) - انظر : ١٠٦ ومابعدها، ١٣٥، ١٤٦، ١٦٤ ومابعدها، ٦٦٢.

بالحديث الشريف، وذلك لأن المُحَدِّثين أباحوا رواية الحديث بالمعنى دون التقيد باللفظ.

وبلغ عدد الأحاديث التي استشهد بها الشريف سبعة أحاديث فقط. أما ابن جنّي فإنه لم يستشهد بشيء من الحديث ألبتة.

ثالثًا : الشعر :

لقد كان اعتداد النحاة بالشاهد الشعري عظيمًا، فكثرت شواهدهم الشعرية، ولا عجب في ذلك؛ لأن الشعر كان اللسان المعبر عما يختلج في النفوس، وهو الفن الذي يتصل بشؤون الحياة في تلك البيئة البدوية، ولهذا لا يعدم الإنسان أن يجد في الشعر شاهداً على أية مسألة يَعْرِضُ لها. وإذا كان القرآن الكريم نزل من الناحية النحوية بلغة قريش، فإن الشعر يُمَثِّلُ مختلف لغات العرب، وهذا أمر يوليه النحاةُ جلّ اهتمامهم.

وقد بلغت الشواهد الشعرية في هذا الكتاب ثمانية وستين ومائتين شاهداً، منها ثمانية عشر شاهداً مكرراً وهي (٨-١٦٧)، (٢٤ - ٣١)، (٣٣-١٨٠)، (٤١-١٠٢)، (٥٢-١٤٢)، (٦٨-٧٥)، (٦٩-٧٤)، (٧٧-٨٤)، (٨٢-٢٦١)، (٨٦-٢٤٤)، (٩٥-٢١٧)، (١٠١-٢٥٥-٢٥٧)، (١٢٣-٢٤٩)، (١٥١-١٥٤)، (١٦١١-٢٦٦)، (٢١١-٢٥١)، (٢١٢-٢٥٠)، (٢٥٢-٢٦٠).

وبلغ عدد شواهد ابن جنّي في كتاب اللُّمع النسخة المحققة واحداً وثمانين شاهداً، فيها شاهد واحد مكرر وهو الشاهد رقم (٩٥-٢١٧) من كتابنا هذا. ومنها ستة شواهد لم ترد في المتن الذي اعتمده الشريف في شرحه وهي :

١ – قول أبي ذؤيب الهذليّ :

هلِ الدهرُ إلاّ ليلةٌ ونهارُها وَإلاّ طلوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غِيارُها[١]

(١) انظر اللمع : ١٣٩، و ص٢٠٦، الحاشية (١) من هذا الكتاب.

٢ – قول النابغة الذبيانيّ :

حَلَفْتُ يَمينًا غيرَ ذي مَثْنويَّةٍ ولا عِلْمَ إلاّ حُسْنَ ظَنٍّ بِصاحب[١]

٣ – قول الفرزدق :

كَمْ في بني بكرِ بنِ سَعْدٍ سيِّدٍ ضخم الدّسيعَةِ ماجدٍ نفّاع[٢]

٤ – قول ذي الرُّمّة :

هيا ظبيةَ الوعساءِ بينَ جُلاجِلٍ وبينَ النَّقا آأَنْتِ أَمْ أُمُّ سالِم[٣]

٥ – وقول الشاعر[٤] :

أزيدُ أخا وَرْقاء إنْ كنتَ ثائرًا فقد عَرَضَتْ أَحْناءُ حَقٍّ فَخاصِم[٥]

٦ – قول جرير :

هذا ابنُ عمّي في دمشقَ خليفةً لو شِئْتُ ساقَكُمُ إليَّ قَطينا[٦]

والذي أميل إليه أن هذه الشواهد الستة ليست من شواهد ابن جنّي في اللمع، وأغلب الظنّ أنها زيدت على المتن من بعض الشروح، وقد ذكرنا ـ فيما مضى ـ أن كتاب اللمع أُعِدَّ ليكون متنًا يقرأه الطلاب على الشيوخ، فربّما عَلَّق بعضُهم على حاشية الكتاب أو زاد شاهداً، فظنه من بعده أنه من المتن فأثبته فيه.

(١) – انظر اللمع : ١٥١، و ص ٢٣٦، الحاشية (١) من هذا الكتاب.

(٢) – انظر اللمع : ٢٢٩، و ص ٤٩٣، الحاشية (١) من هذا الكتاب.

(٣) – انظر اللمع : ١٩٣، و ص ٣٧٠، الحاشية (٣) من هذا الكتاب.

(٤) – هذا البيت من شواهد سيبويه التي لم يعرف قائلها.

(٥) – انظر اللمع : ١٩٣، و ص٣٧٠، الحاشية (٣) من هذا الكتاب.

(٦) – انظر اللمع : ١٤٦، و ص٢٢٠، الحاشية (٢) من هذا الكتاب.

فالشاهد الأول : (وما الدهر ...) لا ضرورة له؛ لأن ابن جنّي أنشأ هذا الكتاب ليكون متنًا مختصرًا في النحو والصرف، والذي يكون هذا قصده، لا يطيل كتابه بشاهد يوضح فيه أن الزمان هو تعاقب الليل والنهار.

أما الشاهد الثاني : (حلفت يمينًا ...) فلاحاجة لذكره أيضًا؛ لأن الشاهد الذي بعده يغني عنه، وابن جنّي في اللمع حين يستشهد بالشعر فإنه لا يسوق للظاهرة الواحدة أكثر من شاهد واحد.

أما الشاهد الثالث : (كم في بني بكر ...) فقد تَنَبَّهَ محقق اللُّمع إلى أنه ليس من كلام ابن جنّي فقال في الحاشية (١) ص١٢٩ : "وجواز الجرِّ مع الفصل لم يقل به جمهور البصريّين إلاّ في ضرورة الشعر. وقال بجوازه الكوفيّون، وعدم وجود هذه العبارة في الأصل و(د) و(ب) يجعلني أرجح أنها ليست لابن جنّي، خاصة وأنني لم أعثر له على قول بجواز ذلك في كتبه الأخرى.

"وكان عليه إذْ رَجَّحَ ما رجح أن يشير إلى تلك العبارة مع الشاهد في الحاشية، ولا يقحمها في متن الكتاب.

أما الشاهد الرابع : (هيا ظبية ...) والشاهد الخامس : (أزيد أخا ورقاء ...) فأغلب ظني أنهما مقحمان في النص؛ لأن ابن جنّي ساق هذه الفقرة لتعداد حروف النداء، وقد ذكر الأول منهما الشريف في شرحه لكلام ابن جنّي هذا[١].

وأما الشاهد السادس : (هذا ابن عمّي ...) فمما يُرَجِّحُ أنه مقحم في النص كونه لم يرد في أغلب نسخ اللمع التي اعتمد عليها محققه وعلى رأسها النسخة الأصل.

ولما كانت هذه الشواهد على الحال التي ذكرت، فقد آثرت أن أثبتها في حاشية الكتاب على أنها زيادة من النسخة المحققة.

---

(١) انظر : ص ٣٧١.

وبين شواهد ابن جنّي شاهدين لَفَّقَ النحاة كل واحد منهما من بيتين، الأول هو الشاهد رقم (٦٩–٧٤) :

حاشا أبي ثوبان إن به ضننًا على الملحاة والشتم

وهو ملفق من بيتين هما :

حاشا أبي ثوبان إنّ أبا ثوبان ليس ببكمة فدم

عمرو بن عبد الله إنّ به ضنًا على الملْحاة والشتم

والثاني هو الشاهد رقم (٤٧) :

فلا لغوٌ ولا تَأْثيمَ فيها وما فاهوا به أبدًا مُقيمُ

وهو ملفق أيضًا من بيتين هما :

فلا لغوٌ ولا تأثيمَ فيها ولا غول ولا فيها مُليمُ

وفيها لحم ساهِرَةٍ وبحرٍ وما فاهوا به أبدًا مُقيمُ

والشريف في شرحه يلفق الشاهد رقم (١٧٠) وهو :

فأما الصّدورُ لا صدورَ لجعفرٍ ولكنّ سيرًا في عروضِ المواكبِ

من بيتين ليسا من قصيدة واحدة، وليس رَوِيُّهما واحدًا، ولكنهما اتفقا في الوزن وموضع الاستشهاد، والبيتان هما :

فأما الصدورُ لا صدورَ لجعفرٍ ولكنّ أعْجازًا شديدًا ضريرُها

فأما القتالُ لا قتال لديكمُ ولكنّ سيرًا في عروضِ المواكبِ

فكأنه أراد أن ينشد البيت الأول، فلما أنهى صدره ظنّ أنه أنشد البيت الثاني فقال عجزه، وهذا كثيرًا مايحدث عندما يملي المرء شيئًا من محفوظاته، فينتقل ذهنه إلى شيء آخر يشابهه، وكم يخرج الواحد منا – وهو يقرأ ما يحفظ

من القرآن – من سورة إلى أُخرى لتشابه آية فيهما.

وشواهد ابن جنّي كلها لشعراء جاهليّين وإسلاميّين يُحْتَجُ بشعرهم، وهي مشهورة في كتب النحو. وشواهد الشريف كذلك، إلاّ أنه ساق بيتًا للبحتري مَثَّل به لدخول نون الوقاية بين (لعل) وياء المتكلم، وهو الشاهد رقم (١٦٣). أما ماسيقَ منها للغة فهو معروف في كتبها، غير شاهدين لم أقف عليهما في شيءٍ مما وقع تحت يدي من المصادر، ولم أقف أيضًا على أسماء قائليهما لأتتبعها في ديوانيهما أو في مظانهما من كتب اللغة والأدب، وهما :

الشاهد رقم (١٦٣) :

والجُيدُ منها جُيدُ مُغْزِلَةٍ تَعطو إذا ما طالها المَرْدُ

وهو شاهد لغوي، ساقه الشريف شاهداً لـ (تعطو).

والشاهد رقم (٢٢٠) :

لا يُمْسِكُ الخيلَ إلاّ رَيْثَ يُرْسِلُها

وقد غلب على ظني أن هذا الشطر رواية في بيت أعشى باهلة :

لا يُصْعِبُ الأَمْرَ إلاّ رَيْثَ يَرْكَبُهُ وكلُّ شيءٍ سوى الفحشاءِ يَأْتَمِرُ[1].

وقد ساقَهُ الشريف شاهداً على نيابة الفعل عن المصدر.

وساقَ الشريفُ أيضًا بيتًا من الأبيات التعليمية، وهو البيت رقم [2] :

هويتُ السِّمانَ فَشَيَّبْنَني وما كنتُ قِدْمًا هويتُ السِّمانا

على أن أحرف الزيادة مجموعة في قولهم : (هويتُ السِّمانَ).

---

(١) انظر : ص ٦٠٥.

رابعًا : الأمثال والأقوال :

أما الأمثال السائرة، وأقوال الفصحاء، وما جرى مجرى المثل منها فقد كان بعضها من شواهد هذا الكتاب.

أسباب عدم ذكر النّحاة للشريف :

على الرغم مما أَبَنْتُهُ من علم الشريف وفضله، لم أقف على ناحٍ ذكره في كتابه أو أشار إلى أنه أخذ من شرحه. ولعل ذلك يعود إلى الأسباب الآتية :

(١) إشارة الشريف في مقدمته وخاتمته إلى أنه بنى شرحه على الاختصار.

(٢) إغفال تلميذه ابن الشجريّ ذكره في كُتبه، ولسانُ حالِ صاحبنا يقول :
(لاهِ ابن عمّكَ لا أَشْرَفْتَ في حَسَبٍ عنّي).

(٣) كونه مشاركًا في عدة علوم، فلم يغلِب عليه النحو دون غيره.

(٤) كون الكتاب شرحًا لمتن، فهو ليس كتابًا مستقلاً يعرض فيه المؤلف لآرائه.

الفصل الثالث

توثيق الكتاب

الكتاب الذي بين أيدينا مشهور النسبة إلى مؤلفه، لم يطعن في ذلك أحد، وليس في متن الكتاب ما يشير إلى أنه لغيره.

فالشريف يذكر في كتابه مراراً شيخَهُ أبا القاسمِ زيدَ بنَ عليٍّ وكتابَهُ شرح الإيضاح[١] وهو ينافح أيضًا عن مذهب أبي حنيفة[٢] الذي كان يفتي به الناس إذْ كانَ مفتيَ الكوفة.

وعلى جميع نسخ الكتاب المخطوطة ذُكِرَ أن الكتاب من إمْلائِهِ ولاسيما النسخة الأصل التي نسخت قبل وفاته بأربعة وعشرين عامًا.

وذكره بعض الذين ترجموا له تصريحًا، وجَمَلَهُ الباقون في تصانيف الشريف الحسنة السائرة في النحو. قال ياقوت : "وللشريف تصانيف منها كتاب شرح اللمع[٣]" وقال ابن الأنباريّ : "شرح اللمع شرحًا شافيًا[٤]، وقال السيوطيّ: "صنف شرح اللمع وغيره[٥]"، وذكره حاجي خليفة وإسماعيل

---

(١) – انظر : ص ٣، ٧، ١١، ١٦، ٢٩، ٣٣، ٨٦، ١٤٣، ١٥٦، ١٧٣، ٣٦٥، ٤٢٩، ٤٥٠، ٤٦٦.

(٢) – انظر ص ٢٩٩، ٣٠٤ ومابعدها.

(٣) – معجم الأدباء : ١٥/ ٢٦٠.

(٤) – نزهة الألباء : ٣٩٩.

(٥) – بغية الوعاة : ٢/ ٢١٥.

البغداديّ[1] وعددٌ من المحدثين باسم شرح اللمع[2].

- وصف نُسَخه :

١ - نسخة دار الكتب الظاهرية :

نسخة جيدة، مخرومة الأول، أعطيت ترقيمًا جديداً بعد خرمها إلا أن ترقيمها الأصلي يبدو لأول مرة في أعلى الصفحة (٦٧/أ) وهو الرقم (٨٥)، وبعد إعادة ترقيم أوراقها عكسًا تبين أن الورقة الأولى من المخطوط بعد النقص هي الورقة التاسعة عشرة وهذا يعني أن عدد الأوراق الناقصة ثماني عشرة ورقة.

وهناك خَلَلٌ أيضًا في تَرتيب أوراقها حيث قُدِّمَتِ الورقة رقم (95 - ١١٣)[3] على الورقة رقم (94 - ١١٢) وأُعطيت كلٌّ منهما رقم الأخرى، وكذلك قُدِّمَتِ الورقة رقم (97 - ١١٥) على الورقة رقم (96 - ١١٤) وأُعطيت أيضًا كلٌّ منهما رقم الأُخرى وَأُخِّرَتِ الورقة (172- ١٩٠) إلى آخر المخطوط وأُعطيت الرقم (178- ١٩٧) مع بقاء أرقام الأوراق متسلسلة.

عدد أوراق هذه النسخة (١٩٦) ورقة قبل خرمها و(١٧٧) ورقة بعد الخرم. في كل صفحة عشرون سطرًا. تقع في جُزأين ينتهي الجزء الأول في الورقة (68- ٨٦) وبعده تأتي الوقتان (69-٨٧) و (70 -٨٨) وفيهما نُقِلَتْ بعضُ المسائل من كتاب الحجة لأبيّ عليّ الفارسيّ، ويبدأ الجزء الثاني من الورقة

(١) - انظر كشف الظنون : ٢/١٥٦٢، وهدية العارفين : ٥/٧٨٣.

(٢) - انظر بروكلمان (ترجمة النجار) : ٢/٢٤٧، والأعلام : ٥/٣٨، وفيه نموذج من خط الشريف في ترجمة يحيى بن الحسين : ٨/١٤٢.

(٣) - انظر ما يأتي ص٦٣ ومابعدها.

(71- ٨٩) وينتهي في الورقة (178 - ١٩٦) وبعدها تأتي نُقول من كتاب الحجة وبعض الأمور الفقهية.

وعليها اسم ناسخها وتاريخ النسخ واسم صاحب النسخة التي نُسِخَتْ عنها، قال في نهاية الجزء الأول :

"آخر النصف الأول من شرح كتاب اللمع لأبي الفتح عثمان بن جنّي إملاء الشريف جمال الشرف أبي البركات عمر بن إبراهيم ... كتبه أبو القاسم بن موسى المقرئ لنفسه في أوائل سنة خمس عشر وخمسمائة ..."

فالنسخة كتبتْ في حياة المؤلف وقبل وفاته بأربعة وعشرين عامًا. وفي نهاية الجزء الثاني قال :

"نسخةٌ من نسخةٍ كانت بخط سيدنا الإمام الأجل السيد الأمجد فريد الدهر ووحيد العصر أبي عليّ الحسن بن عليّ الكاتبيّ ..."

و "كتبت النسخة بالسواد بخط نسخي قديم مقروء معجم مشكول على الأغلب، والإشارات بالحُمرة، تُرِكَ لها هامش بعرض (١ - ٢) سم[1]" كتب الناسخ عليه ما سقط من نسخته أثناء النسخ بعد مقابلتها على الأصل الذي أخذت منه.

وفيها آثار أرضة رممت ظهر مكانها بياض في الصورة.

حجمها "٢٠×١٣,٥سم[2]"، ورقمها "٧٥٥٢ - عام"[3]

(١) - فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (نحو) : ٣٣٩.

(٢) - نفس الحاشية السابقة.

(٣) - نفس الحاشية السابقة.

أخطاؤها قليلة، وتبدو فيها ظاهرة الكتابة حسب النطق التي شاعت في المائة السادسة، ومن ذلك رسمه (هاذان) بالألف بعد الهاء، ورسمه (إلاه) بالألف بعد اللام.

رمزت لهذه النسخة بالحرف (ظ).

٢ – نسخة عاطف أفندي :

تامّة الأول والآخر إلاّ أنه سقط منها في الصفحة (١٢٩ /ب) ما يعادل ورقة من نسخة الظاهرية[١].

وقع خطأ في ترقيم صفحاتها بين الورقة (٤٠) و (٥٦) وتقديم وتأخير أَقَمْتُهُ مستعينًا بالنسخة (ظ).

عليها اسم ناسخها وتاريخ النسخ، قال في آخر الكتاب :

"تمّ بحمد الله وَمنِّه في أواخر شهر المحرم من سنة ست وأربعين وستمائة وكتبه العبد الفقير إلى رحمة الله تعالى عليّ بن أبي الجيش البوازيجيّ ...".

كُتِبَتْ صفحة العنوان والصفحة (١ /ب) بخط مخالف لخط المخطوط.

وعلى صفحة العنوان كُتِبَ : "كتاب اللمع لابن جنّي وشرحها للشريف المقام العالم أبي[٢] البركات الكوفيّ الحنفيّ" وعليها تمليك لمصطفى العاطف.

عدد أوراقها (٢٧٠) ورقة، في كل ورقة (١٧) سطرًا، كتب بخط نسخي جميل معجم مشكول. تبدو فيها ظاهرة الكتابة حسب النطق التي شاعت في المائة السادسة ومن ذلك رسمه (هاذان) بالألف وكذلك (إلاه).

---

(١) – انظر : ص٣٣٩ الحاشية رقم (٧).

(٢) – في المخطوط (أبو)، وهو خطأ، والصواب ما أثبته.

وليس فيها ما يشير إلى أن الكتاب مُؤَلَّفٌ من جُزأين. وهي مقسمة على أربعة وثلاثون جزءًا في كل جزء ثماني أوراق، كُتِبَ في آخر كل جزء "بلغ مقابلة بأصله" وأحيانًا "قوبل على أصله"، وفي نهاية المخطوط كُتِبَ "بلغ مقابلةً بأصله المنقول منه، وَصُحِّحَ قدرَ الطاقة والإمكان والحمد لله وحده".

إلاّ أن سقطها وتحريفها أكثر من النسخة (ظ).

رقمها في مكتبة عاطف أفندي (٢٥٥٣)، ذكرها بروكلمان[١]، منها صورة بالميكروفيلم في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى تحت رقم (٥٢٩ /نحو). رمزت لها بالحرف (ع).

٣ – نسخة مكتبة الشهيد علي بتركيا :

وهي منسوخة عن نسخة الظاهرية، سقط من أولها صفحة العنوان، عدد أوراقها (١٩٧) ورقة، كتبت بخط نسخي مقروء، أعتقد أنه من خطوط القرن العاشر أو الذي يليه، وهي خِلْوٌ من الشكل. يخطئ ناسخها أحيانًا في وضع التتمّات التي وردت على هامش نسخة الأصل (ظ)، فيضعها في غير موضعها. وأحيانًا يسقط من النص ليكون عدد أوراق نسخته مساويًا لعدد أوراق الأصل الذي ينقل عنه، فمثلاً نجده في نهاية الجزء الأول يسقط ما يعادل ورقة من الأصل لكي توافق الورقة (٨٧) من نسخته الورقة (٨٧) من الأصل، وهي نهاية الجزء الأول.

وسقطت منها أيضًا الورقة (١١٧)، كما أن تقديم الصفحات (١١٢–١١٣) (١١٤–١١٥) وتأخيرها في الأصل أوقعه في لَبْسٍ وإشكال، بدا هذا في إدخاله بعض ما جاء في باب الندبة في باب إعراب الأفعال، وهذا يقع في الورقات (١١٥–١١٩).

---

(١) بروكلمان (ترجمة النجار) : ٢ /٢٤٧.

وهي خِلْوٌ من اسم الناسخ وتاريخ النسخ، جاء في آخر الجزء الأول ما كُتِبَ في آخر الجزء الأول من الأصل المنقولة عنه تمامًا، فيظنّ من لم يطلع على الأصل أنها من نسخ أبي القاسم بن موسى المقرئ وأنها نسخت عام (٥١٥هـ)، وبعد ذلك نقل ماجاء في الأصل من نُقولٍ من كتاب الحجة لأبي عليّ.

وكذلك فعل في نهاية النسخة وهذا يوهِمُ أن الأصل الذي نسخت عنه هذه النسخة هو نسخة أبي عليّ الكاتبيّ.

وقد أشار ناسخها في نهاية الجزء الأول وفي نهاية المخطوط إلى أنها قوبلت بأصلها بعد النسخ.

وناسخها فيما يبدو ممَّن اتخذوا الخط مهنةً يتكسبون بها، وهو من أجهل الناس بهذا العلم.

رمزت لهذه النسخة بالحرف (ج)

٤ - نسخة اللمع المطبوعة :

تحقيق الدكتور حسين محمد محمد شرف. الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ.

والذي دفعني إلى اعتماد هذه النسخة ضمن نسخ المتن أنها تُمَثِّلُ لكونها محققة عدداً من نسخ اللمع المخطوطة.

وقد أفدت منها في تصويب المتن وتبيان ما حُذِفَ منه فائدةً جَلِيَّةً لا تخفى قيمتها على قارئ الكتاب.

ورمزت لها بـ (مل)

- النسخة الأصل :

وبعد ما تقدم يكون قد تَحَصَّلَ لدينا نسختين من الشرح؛ وذلك لأن النسخة (ج) منسوخة - كما ذكرنا - عن (ظ)، فهما تعتبران نسخة واحدة، وثلاث نسخ من المتن لاعتمادنا النسخة المحققة من اللمع.

وبعد دراسة النسخ ارتأيت أن أتخذ (ظ) أصلاً للأسباب التالية :

١ - وجود نسخة منسوخة عنها تكون لها رديفًا.

٢ - أنها أكثر دقةً من ناحية ضبطها بالشكل من (ع).

٣ - أنها أقل من (ع) - فيما عدا خرم أولها -سَقطًا.

٤ - أن الكتاب فيها يقع في جزأين كما وضعه مؤلفه.

٥ - أنها نسخت في حياة المؤلف.

أفدت من (ج) في إتمام أول (ظ)، وفي مِلْءِ مواضع البياض التي خلفتها الأرضة فيها، فحيثما وجد بياض في (ظ) ملأته من (ج) ووضعته بين حاصرتين على الشكل التالي " { } " ولم أشر إلى ذلك في الحاشية اكتفاء بإشارتي إليه هنا، لكي لا أثقل الحاشية بأمور يمكن التخفف منها.

أمّا ما كان من (ع) أو (مل) فقد وضعته بين حاصرتين على الشكل التالي" [ ] " وأشرت إلى ذلك في الحاشية.

وحصرت كلام ابن جنّي بين قوسين على هذا الشكل " " لكي أميزه عن كلام الشارح.

ولما كانت النسخة (ظ) تحوي على ترقيمين لأوراقها الأول قبل خرمها وهو الترقيم الأصلي والثاني الذي أُعطيَ لها بعد الخرم، فقد حرصت على استخدام الترقيمين معًا، فأعطيتُ الأول الأرقام الهندية (١، ٢، ٣، ...) ووضعتُ الثاني

فوقه وأَعطيتُهُ الأرقام العربية(... 3 ,2 ,1) مثال [١٩ /أ].

وقد وافقت الورقة (١٩) في (ج) الورقة (١) في (ظ) وهي الورقة (١٩) في (ظ) أيضًا قبل الخرم، فبقيت أرقام المخطوط متسلسلة.

- المنهج الذي سرت عليه في التحقيق :

(١) حاولت جهدي أن أُعنى بالنص لأخرجه بالصورة التي تجعله على ما تركه المؤلف أو قريبًا منها.

(٢) ضبطت النص بالشَكل ضبطًا أشبه ما يكون بالضَبط التام[١]، واستعنت بالمعاجم العربية وأمهات كُتب النحو لتأكد من صحة الضبط وتصويبه في حال التصحيف أو التحريف.

(٣) قابلت نسخ الكتاب المخطوطة فيما بينها، وأثبت ما فيها من تصحيفات وتحريفات واختلافات في الحاشية.

(٤) أَبَنْتُ عن أرقم الآيات القرآنية، وسميتُ سورها.

(٥) حافظت على ضبط الآيات القرآنية كما وردت في المخطوط، وتبيَّن لي أنها توافق قراءة أبي عمرو بن العلاء، ولم أقم بتعديل الضبط بما يوافق قراءة عاصم كما يفعل أغلب العاملين في التحقيق. وذكرت في الحاشية جميع القراء الذين توافق قراءتهم القراءة التي في النص.

(٦) خرَّجتُ وجوه القراءات التي استشهد بها الشارح معتمداً في ذلك على كتب القراءات والتفسير.

(٧) خرجت الأحاديث النبوية الشريفة من كتب الحديث، وأشرت إلى اختلاف الروايات.

(٨) خرّجت الشواهد الشعرية من دواوين أصحابها مااستطعت إلى ذلك سبيلاً، مُقَدِّمًا الديوان على غيره؛ لأنه أَثْبَتُ شيءٍ في توثيق نسبة الشاهد

(١) - كان هذا في الرسالة، وقد تخففتُ من بعض الضبط في المطبوع الذي بين أيدينا.

إلى صاحبه. ثم خَرَّجْتُها من بعض كتب الأدب واللغة وممّا وقع بين يدي من أهم كتب النحو. وسَمَّيْتُ أبحرها وقائليها. ونَبَّهْتُ إلى اختلاف الرواية - إنْ وُجِدَ - حتى يتبينَ القارئ أن الشاهد في هذه الرواية دون غيرها.

(٩) خرَّجت الأمثال الواردة في الكتاب من كُتب الأمثال ومن بعض كتب اللغة والنحو، وأَبَنْتُ فيما يُضْرَبُ كلٌّ منها.

(١٠) خرَّجت الأقوال الواردة عن العرب من بعض كتب اللغة والنحو.

(١١) أحلت النصوص التي نقلها المؤلف، والآراء التي ذكرها وسمّى أصحابها إلى الكُتب التي أخذها منها إن استطعت، فإنْ لم أستطع أَحَلْتُها إلى بعض كُتب النحو. أما الآراء التي ذكرها ولم يُسَمِ أصحابها كأن يقول : (قال القوم) أو ما أشبه ذلك فقد حاولت جهدي أن أذكر في الحاشية أسماء أصحابها ما استطعت إلى ذلك سبيلاً.

(١٢) شرحت غريب الألفاظ والاصطلاحات الواردة في الكتاب معتمداً على المعاجم اللغوية والكتب المختصة بالمصطلحات التي وَضَعْتُها. كما أَوْضَحْتُ البلدان والقبائل المذكورة في الكتاب معتمداً على الكُتب المختصة بذلك. واستثنيت من ذلك المشهورة منها.

(١٣) لم أثقل الحاشية بالنقل من كتب النحو لتوضيح بعض المسائل، واكتفيت في ذلك بالإحالة إلى بعضها.

وبعد : فإن وُفِّقت فبفضل من الله سبحانه وتعالى، ثم بفضل الجهد الذي بذله أستاذنا العلامة أحمد راتب النفاخ أثناء مدتي الإجازة ودبلوم الدراسات العليا، وهو جهد مهما قلت في شكره عليه فلن أشعر بأنني وفّيته بعض حقّه، وإن قصرت فمن نفسي.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

د. علاء الدين محمد علي حمويّه

كتاب البيان

في شرح اللمع

لابن جني

إملاء

الشريف عمر بن ابراهيم الكوفي

المتوفى سنة ٥٢٩ هجرية

النصف الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

[قالَ الشَّريفُ الإمامُ العالِمُ أَبو البَرَكاتِ عُمَرُ بنُ إِبْراهيمَ بنُ حَمْزَةَ الحُسَيْنيُّ الكوفيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعالى][1] :

/ أَمّا بَعْدَ حَمْدِ اللَّهِ والصَّلاةِ على سَيِّدنا مُحَمَّدٍ نَبيِّهِ وخيرَتِهِ مِنْ خَلْقِهِ، وعلى آلِهِ [الطّاهرينَ][1] الَّذينَ أَذْهَبَ [اللَّهُ][1] عنهم الرِّجْسَ، وطهَّرهم تطْهيرًا. فَإِنَّ الَّذي دَعاني إلى شَرْحِ هذا المُخْتَصَرِ أَنَّني أَمْلَيْتُ[2] على جماعةٍ من طلاّب الأَدَبِ شَيْئًا من شرْحِهِ على ما سَنَحَ للخاطر[3] في الوقت، فكلٌّ من حصَّل منه فصلاً ضَنَّ به على طالبه، ولم يسمح بإِخْراجِهِ عن[4] يَدِه، وسَأَلَني مَنْ أَوْجَبَتْ مَسْأَلَتُهُ قضاء حقِّهِ[5] أَنْ أَشْرَحَهُ وتكونَ النُّسْخَةُ[6] واحدةً غيْر مُتغايِرةٍ، فَمَنْ أراد ذلك نَسَخَهُ وانْتَفَعَ بِهِ. فأجبتهم إلى ذلك طلبًا لنفعهمْ وراجيًا ثواب اللَّه تعالى به. واقتصرت في[7] العلل على ذِكْرِ البعض[8]، فإِنَّ التَّطْويل والإِكْثارَ رُبَّما يَسْأَمُ بِهِ المُبتدئ، ويكون داعيًا إلى المَلَلِ. ولمْ أُخْلِهِ مع ذلك من شرْحٍ وبيانٍ[9] وذكر [١/ب]

---

(١) زيادة من (ع).

(٢) في (ع) : (أَمْلَلْتُ).

(٣) في (ع) : (في الخاطر).

(٤) في (ع) : (من يده).

(٥) في الأصل و (ع) : (من أَوْجَبَتْ مسألتُهُ، وأَجَبْتُ قضاءَ حَقِّهِ) بإقْحام (أَجَبْتُ).

(٦) في الأصل و (ع) : (وتكون نسخة ...)، والصواب ما أثبته.

(٧) في (ع) (من العلل).

(٨) استعمل لفظ (بعض) معرفًا بالألف واللام، وقد تَرَخَّصَ في ذلك النحويون وإنْ منعه أهل اللغة / انظر اللسان (بعض).

(٩) في (ع) : (تبيين).

دليلٍ وبُرْهانٍ[١] واللَّهُ تعالى المُوَفِّقُ لِما يُرْضيهِ ويُزْلِفُ لَدَيْهِ. وحسْبُنا اللَّهُ ونِعْمَ الوَكيلُ.

قال الشَّيْخُ[٢] أبو الفَتْحِ عُثْمانُ بنُ جِنِّي - رحمه اللّه - : «الكلام كُلُّهُ ثلاثة أشياء[٣] : اسْمٌ، وفِعْلٌ، وحَرْفٌ جاء لِمَعْنًى.»

اعْلَمْ أنَّ الكلام مصْدَرٌ[٤] لـ (كَلَّمْتُ)، تَقولُ[٥] : كَلَّمْتُهُ تَكْليمًا وكَلامًا، كَما تقولُ : سَلَّمتُ عليه تسليمًا وسلامًا. والكلام عِنْدَ النَّحْوِيِّيْنَ ما كانَ مُفيدًا، فَإذا تَعَرَّى من الفائدة لم يَكُنْ عندهم كلامًا.

وَحَدَّهُ شَيْخُنا أبو القاسم زيدُ بنُ عليٍّ الفارسيُّ - رحمه اللّه - فقال : الكلامُ : كُلُّ جملة مفيدة مُسْتَغْنيةٍ عن غيرها في الإفادة.

[أ/ ولَما كان الكلامُ مَصْدَرًا، والمصدر يدلُّ /على الجنْسِ، والجنسُ يَعُمُّ، كما أنَّك إذا قُلْتَ : (الإنسانُ)[٦]، عَمَّ[٧] الجنس، وكذلك (الماء) و(التُّراب)، وما أشبه ذلك[٨]، استعمله[٩] في الموضع الّذي يُقْصدُ به العُمومُ. ولم يقلْ : (الكَلِمُ ثلاثة

(١) - من (ع)، في الأصل : (دليله وبرهانه).
(٢) - (الشيخ) : ليست في (ع) و (مل).
(٣) - في (ع) و (مل) : (أضرب).
(٤) - (الكلام) : اسم مصدر، وليس بمصدر مثل (السلام) قال المبرد : «سلام اسم في المصدر ولو كان على سَلَّمَ لكان تسليمًا.» المقتضب : ٣/ ٢٢١. ومصدر (كلم) : (تكليم). اللسان : (كلم).
(٥) - (تقول) : ساقطة من (ع).
(٦) - من (ع)، في الأصل (إنسان).
(٧) - في (ع) : (يعم).
(٨) - في (ع) : (وما أشبهه).
(٩) - الهاء في قوله (استعمله) عائدة إلى ابن جنّي.

أشْياء)؛ لأنَّ الكَلِمَ عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ قد تجيءُ مفيدةً وغير مفيدةٍ، واستعملوها في أكثر الأمر غير مفيدة؛ لأنَّ (الكَلِمَ) جمْعُ (كَلِمَةٍ)[١]، والكَلِمَةُ عِنْدَهُمْ : اسْمٌ، أَوْ فِعْلٌ، أَوْ حَرْفٌ، فـ (الكَلِمَةُ) قطْعةٌ من (الكَلِمِ)[٢] كما أنَّ (الفِدْرَةَ) قطعَةٌ من اللَّحْمِ[٣]. والدَّليل على أنَّها جاءت غير مفيدة قولهم : ما نَبَسَ بِكَلِمَةٍ، ولا تَرَنَّمَ بِكلِمَةٍ، يُريدونَ ما قال شيئًا.

و(سيبَوَيْهِ) استعمل الكَلِمَ فيما كان دالاً على مَعْنى لا يكون مفيدًا إذا لم يكُنْ مُرَكَّبًا[٤]. فإذا تَرَكَّبَ بَعْضُهُ مع بعضٍ سَمَوهُ (كلامًا)، ولم يُسَمَوه (كَلِمًا)، نَحْوُ قَوْلِهِمْ : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، وعَمْرٌو خارجٌ، وخرج بكرٌ، وما أشبه ذلك. فهذا عندهم كلام، ولا يسمّونه كَلِمًا، وإنْ كان في الحقيقة كلِمًا[٥]. هذا عُرفُ النَّحْوِيِّينَ وعليه موضوعهم.

قال اللّه تعالى : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلامَ اللَّهِ﴾[٦]. ولم يَقُلْ : كَلِمَ اللّهِ. وقالَ اللّه تعالى : ﴿يُريدونَ أَنْ يُبَدِّلوا كَلامَ اللَّهِ﴾[٧].

فَإنْ قالَ قائلٌ : الكَلِمَةُ[٨] مُسْتَعْمَلَةٌ في كلام العَرَبِ وهي مفيدة، ويراد بها

(١) - (الكلم) : اسم جنس جمعي، وهو غير بعيد من معنى الجمع.
(٢) - في (ع) : (من الكلام)، وهو سَهْوٌ.
(٣) - لا أرى وجه شبه واضح في كلامه هذا.
(٤) - الكتاب : ١/ ٢.
(٥) - هذا إذا نظرنا إليه مفرقًا دون تركيب.
(٦) - التوبة : (٦).
(٧) - الفتح (١٥).
(٨) - في الأصل : (الكلم)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

الجُمَلَ[1]، فكيف يجوز للنَّحْويّينَ أن يَسْتَعْمِلوها غير مفيدة؟

قيل له : إنَّهم تبعوا في ذلك مذهب العرب في قولهم : ما نَبَسَ بكَلِمَةٍ، ولا تَرَنَّمَ بكَلِمَةٍ، ولا سَمِعْتُ منه كَلِمَةً. فأما قولهم : ذكر فلانٌ في كَلِمَتِه، وقولهم : كَلِمَةٌ شاعِرَةٌ للقصيدة. فإنَّهُمْ يُريدون بذلك جُمَلاً من الكلام.

فَأمّا[2] قوله تعالى : ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾[3] فالمراد به –والله أعلم– قِطَعُ الكَلامِ، فَكُلُّ قِطْعَةٍ تكون كَلِمَةً. وأمّا مجيئُهُ على المذكَّر في قوله تعالى : (الطَّيِّبُ)، ولم يَقُلْ : (الطَّيِّبَةُ)، فإنَّ ذلك على ما جاء في قوله تعالى : (أَعْجازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ)[4] وفي موضع آخرَ : (خاوِيَةٍ)[5][6]؛ لأنَّ الكَلِمَ من الكَلِمَةِ كَـ(النَّخْلِ) من (النَّخْلَة).

ولمّا كانت الكَلِمَةُ من الكَلامِ بمنْزِلة (القِطْعَة) من (الجِنْسِ) جُعِلَتْ لِلْمُفْرَدِ / في لُغة العرب وفي عُرْف النَّحْويّينَ. ولَمّا كان الكَلامُ مصْدراً جُعِلَ لِلْجِنْسِ. فأمّا قوله تعالى : ﴿لَنَفِدَ البَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِماتُ رَبّي﴾[7] فإنَّ ذلك –والله أعلم– على تَكْثير المعاني، ولوْ قال : (كلامُ رَبّي) لم يَدُلَّ على تَكْثير المعاني؛ لأنَّ المصدر لا يَدُلُّ على المعاني. وكذلك قوله تعالى : ﴿لا مُبَدِّلَ لِكَلِماتِهِ﴾[8].

٢/ب]

(١) – قوله : «ويراد بها الجمل» : ساقط من (ع).

(٢) – في (ع) : (وأما).

(٣) – فاطر : (١٠).

(٤) – القمر : (٢٠).

(٥) – الحاقة : (٧).

(٦) – في (ع) : (أعجاز نخل خاوية) وفي موضع آخر : (أعجاز نخل منقعر).

(٧) – الكهف : (١٠٩).

(٨) – الأنعام : (١١٥).

وتَحْصيلُ ذلك أنَّ الكَلِمَةَ عِنْدَ النَّحْويّينَ ما تُفيدُ المَعْنى المُفْرَدَ الَّذي تحتها كـ(الاسْمِ) إذا سمعْتَهُ دَلَّكَ[1] على مُسَمًّى تحته، وكـ(الفِعْلِ) إذا سمعته دَلَّ على حصول المصدر في أحد الأزمنة، وكـ(الحَرْفِ) يَدُلُّكَ على مَعْنًى في غَيْرِهِ. وقوله : "ثلاثةُ أَشْياءَ" فإنَّ الكلامَ لمّا كان موضوعاً على الفائدة كما ذكرنا، وكان الاسْمُ مَعَ الاسْمِ يَأْتَلِفُ فيكون منهما كلامٌ مفيدٌ، نَحْوُ قَوْلِنا : زَيْدٌ كَريمٌ، وَعَمْرٌو مُنْطَلِقٌ، والفِعْلُ يَأْتَلِفُ مع الاسْمِ فيكونُ مِنْهُما كلامٌ مفيدٌ، نَحْوُ قولنا : خَرَجَ بَكْرٌ، وَضُرِبَ[2] عَبْدُ اللّه، وكانَ في الجُمل ما لا يَصِحُّ اتِّصالُ بَعْضِهِ بِبَعْضٍ جاؤوا بالحُروف، لِتَرْبِطَ بين جُمْلَتَيْنِ[3]، وذلك نحو قولنا : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، فالباءُ أَوْصَلَتِ المُرورَ بـ(زَيْدٍ)، ولَوْلاها لَما صَحَّ الكلامُ، فَكَمُلَتِ الفائدة بالاسْمِ والفِعْلِ والحَرْفِ، فَلَمْ يحتاجوا إلى رابِعٍ، ولم يقْتصروا على اثْنَيْنِ.

وإنَّما بدأ بالاسْمِ قَبْلَ الفِعْلِ والحَرْفِ؛ لأنَّ الاسْمَ هو الأصْلُ؛ إذْ[4] كان الكَلامُ لا يَخْلو مِنْهُ، وقد يَخْلو من الفِعْلِ والحَرْفِ، فلمّا افْتَقَرَ الكَلامُ إليه قُدِّمَ وبُدِئَ به.

وَسَمّوهُ (اسْمًا) لِسُمُوِّهِ، واشْتِقاقُهُ[5] من (سَما يَسْمو) إذا علا. فـ(الاسْمُ) في المَعْنى بِمَنْزِلَةِ الشَّيْءِ الَّذي يَعْلو على المُسَمّى، ويَدُلُّ عليه، ألا

(١) – في الأصل : (ذلك) بالذال، وهو تصحيف، والتصويب من (ع).

(٢) – قوله (ضرب) غير مضبوطة في الأصل، وفي (ع) ضبطت بالبناء للفاعل، والصواب ما أثبته، لأنه يمثل للكلام المفيد.

(٣) – في (ع) : (الجملتين) بـ(أل) التعريف.

(٤) – في الأصل : (إذا)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٥) – في اشتقاق لفظ (اسم) خلاف بين البصريين والكوفيين، انظر المسألة رقم (١) من كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٦ – ١٦. والتبيين عن مذاهب النحويين : ص٢٥.

تراهم[١] يقولون : (وَقَعَ هذا الشَّيْءُ تَحْتَ هذا الاسْمِ).

قال شَيْخُنا – رحمه الله –[٢] : واشْتقاق الاسْمِ من السُّمُوِّ في المعنى غير ظاهرٍ عند مَن لم يُنْعِمِ النَّظَرَ في علم الاشتقاق، وذلك أنَّ السُّمُوَّ [هُوَ][٣] العُلُوُّ والارْتفاعُ، والاسْمُ لا يجتمع معناه مع هذا المعنى؛ إذْ ليس في حَدِّهِ ما يدلُّ على ذلك. ولكنْ إذا أَنْعَمْتَ النَّظَرَ، وأنْصَفْتَ نفسك، تبيَّن لك معناه في الاسْمِ، وذلك أنَّ الشَّيْءَ إذا لم يكُنْ له اسْمٌ كان مجهولاً خاملاً[٤] لا يُذْكَرُ ولا يُعْرَفُ، فيكون الاسمُ فيه معنى السُّمُوِّ.

[٣/أ] / وأمّا الفعلُ فجاء به بعْدَ الاسْمِ[٥]؛ لأنَّهُ يُخْبَرُ به عن الاسم، ويَأْتَلِفُ معه، فيُفيدُ. والحَرْفُ لا يُخْبَرُ به عن الاسم، ولا يُفيدُ معه إلا في حرف واحد، وهو قولُهُمْ : يا زَيْدُ، في النِّداء، وإنَّما أفادَ؛ لأنَّ (يا) هاهُنا نابَتْ منابَ جُملةٍ مِنْ فِعْلٍ وفاعلٍ. ثُمَّ الحرفُ بعدهما؛ لأنَّ معناه فيهما فافْتَقَرَ إلى تقَدُّمِهما عليه، وسُمِّيَ حَرْفًا لكونه آخِرًا[٦][٧]؛ لأنَّ حَرْفَ الشَّيْءِ آخِرُهُ، ومنه حرف الجبل، وحرف الرَّغيف. وقيل : إنَّهم سَمَّوه حرفًا لدِقَّته وقِلَّة حروفه تشْبيهًا بالنّاقة[٨]، ولهذا قالوا

(١) – في (ع) : (ألا ترى أنهم).

(٢) – تقدمت ترجمة شيخه في ترجمته.

(٣) – زيادة من (ع).

(٤) – في الأصل : (حاملاً) بالحاء المهملة، وهو تصحيف، والتصويب من (ع).

(٥) – في (ع) : (بعده، لأنه).

(٦) – في (ع) : (أخيراً).

(٧) – يريد أن الحرف لما وقع بعد الاسم والفعل في ترتيب النحاة للكلم سمي حرفًا.

(٨) – قوله : (تشبيهًا بالناقة) : ساقط من (ع).

للنّاقة الضّامر[١] : حرفٌ، لدقَّتها وهُزالها. وقوله : "جاءَ لِمَعْنًى" فلقائلٍ أن يقول: إنَّ الاسم والفعل أيضًا جاءا لمعنى. فالجواب عن ذلك أنَّ المُراد به جاء لمعنى في غيره[٢].

والاسم[٣] والفعل جاءا لمعانٍ في أنفسهما ألا ترى أنّا إذا قلنا : (إنْسانٌ) كان عبارة عن شخص حيٍّ ناطق، وإذا قلنا : (فرسٌ)، كان عبارة عن حيوان له صهيلٌ، وغير ذلك من الأوصاف. والحُروفُ معانيها ليست في أنْفُسِها وإنَّما معانيها في غيرها، نحو قولنا (مِنْ) ألا ترى أنَّه ليس تحت هذه اللَّفْظَةِ معنًى فإذا قُلْتَ : أَخَذْتُ من الشَّيْءِ دلَّ على التَّبْعيضِ. وكذلك سائرُ الحُروفِ في النَّفْي والإثْباتِ وغير ذلك.

قال أبو الفتح : "فالاسم ما حَسُنَ فيه حرْفٌ من حروف الجرِّ، وكان عبارة عن شخصٍ. فحرف الجرِّ نَحْوُ قَوْلِكَ : مِنْ زَيْدٍ، وإلى عَمْرٍو. وكونه عبارة عن شخص، نَحْوُ قولك : هذا رجلٌ، وهذه امرأةٌ".

اعْلَمْ أنَّ الكلام لمّا كان مؤتَلِفًا في ثلاثة أشْياءَ، وهي : الاسم والفعل والحرف وضعوا لكُلٍّ واحدة منهنَّ حدًّا، تتميَّزُ[٤] به من الأخرى، لئلاّ يشْتبه

(١) – في (ع) : (ضامرة) بالتاء، وكلاهما صحيح، قال صاحب لسان العرب : "وجمل ضامر وناقة ضامر، بغير هاء أيضًا، ذهبوا إلى النسب، وضامرة". / اللسان (ضمر).

(٢) – إنما جاء الحرف ليعبر عن علاقة بين المجرور والمشتق أو بين الشرط والجواب ... الخ فالمجرور يتعلق بالمشتق بواسطة الحرف فيسمى مُتَعَلَّقًا، ويسمى المشتق مُتَعَلَّقًا.

فالعلاقة هي معنى الحرف، وهي تربط بين لفظين ليس الحرف أحدهما ولذلك كان المعنى في غيره. وبهذا يكون مفتقرًا إلى غيره؛ لأن معناه لايتحقق عند الإفراد.

(٣) – في الأصل : (فالاسم)، وما أثبته من (ع).

(٤) – في (ع) : (تميز).

بعضها ببعضٍ. وهذا المذكور في حدٍّ[1] الاسم ليس[2] بحدٍّ كاملٍ؛ لأنَّ في الأسماء ما لا يكون عبارة عن شخص، ولا يحسن فيه حرف الجرِّ، وذلك نحو : (إذ، و إذا، وكيف)، وكذلك ما وَضَعْتَهُ مَوْضِعَ الأمْرِ، نحْوُ : (صَهْ و مَهْ) وأشْباهُ ذلكَ كثيرةٌ، ولكنَّهُ أوْرد ذلك على سبيل التَّقْريب والتَّعليم[3] / ؛ لأنَّ[4] أكثر [٣/ب]
الأسماء ما كان على هذه الصِّفة فاكْتَفى بالأكثر. وقد سبقه إلى هذا المعنى (سيبَوَيْه) فإنَّهُ لم يَحُدَّ الاسم في كتابه بلْ قال : "الاسم نَحْوُ : رَجُلٍ وفَرَسٍ"[5] وذكر الفعل واستوفى حدَّهُ استيفاءً لامزيد عليه. وتكلَّم النَّحْويّونَ في تركه لحدِّ الاسم واستيفائه حدَّ الفعل فقال قومٌ : إنَّما لم يحُدَّ الاسْمَ؛ لأنَّهُ لم ينقله عمّا تعرفه العرب فلمْ يَحْتَجْ إلى حَدٍّ من حيث إنَّهم قد عرفوهُ فأشارَ إليه بما يعرفونه. فأمّا (الأَخْفَشُ) فزاد على ذلك فقال :[6] الاسم : ما جاز لك أن تُدْخِلَهُ حَرْف الجَرِّ، أو تجْعَلَهُ فاعِلاً أوْ[7] مَفْعولاً، وَمَثَّلَهُ فقال : نَحْوُ : زَيْدٍ، وحائطٍ، وحمارٍ. وأمّا (الفَرّاءُ) فقال : الاسم اسمان اسمٌ ظاهرٌ، واسمٌ مَكْنيٌّ[8]. وقال : هذه قِسْمَةٌ. ولم يجْعَلْهُ حدًّا، والقِسْمَةُ إحْدى التَّعْليمات. وقالَ (الجَرْميُّ) : الاسم ما حسُنَ معه يضُرُّ أوْ يَنْفَعُ[9]. وهذا قَصْدٌ إلى الإخْبارِ.

(١) – (حد) : ساقطة من (ع).

(٢) – في الأصل : (فليس)، وما أثبته من (ع).

(٣) – التعليم يتطلب الدقة، فلا ينبغي ان يكون ذلك على سبيل التعليم.

(٤) – في الأصل : (ولأن) بإقحام الواو، وما أثبته من (ع).

(٥) – الكتاب : ١/٢.

(٦) – انظر الصاحبي في فقه اللغة : ٨٣ وما بعدها.

(٧) – من (ع)، في الأصل (ومفعولاً).

(٨) – (مكنى) : في اصطلاح الكوفيين يقابل المُضْمَرَ في اصطلاح البصريين.

(٩) – نسب ابن فارس هذا القول إلى الأخفش انظر الصاحبي : ٨٣.

وذكر (أبو عليٍّ الفارسيُّ) في كتابه المعروف بـ (الإيضاح) : الاسمُ ما جاز الإخْبارُ عنه. قال : وَ مِنْ صِفاتِ الاسم جوازُ دخولِ الألف واللاّم عليه، ولَحاقُ التَّنْوينِ له كقولنا : الفَرَسُ، الغُلامُ، وفَرَسٌ وغُلامٌ[1].

وَ حَدَّ الاسمَ بعضُ المُتَأخِّرينَ فقال : الاسمُ ما استَحَقَّ أنْ يكون مُعربًا مِنْ[2] أوَّلِ وضعه[3]. وهذا وإنْ كان غير مُنْتَقِضٍ فهو مأخوذٌ من الصِّناعة، فإذا عَرَفَ الإنسان ما يُرادُ بهذا الموضع[4] لم يحتج إلى تحديد الاسم.

فأمّا (مُحَمَّدُ بنُ السَّري) فإنَّهُ قال : الاسمُ ما دَلَّ على معنى عار من الدّلالة على الزَّمان[5]. وقال (أبو العبّاس المُبَرِّد) : الاسمُ ما دَلَّ على مُسَمًّى تحته[6]. وما ذكره (مُحَمَّدُ بنُ السَّري) يَبْطُلُ بقولهم : (أتَتِ النَّاقةُ على مَضْرِبِها ومَنْتِجِها)[7][8]؛ لأنَّ المَضْرِبَ والمَنْتِجَ يدُلاّن على الضِّراب والنِّتاج وعلى الزَّمان؛

(١) – الإيضاح العضدي : ٦.

(٢) – في (ع) : (في أول).

(٣) – انظر الأمالي الشجرية : ١/٢٩٣.

(٤) – في (ع) : (الوضع) وهو تحريف.

(٥) – الأصول : ١/٣٨.

(٦) – قال أبو العباس : "أما الأسماء : فما كان واقعًا على معنى، نحو رجل وفرس وعمرو وما أشبه ذلك" المقتضب : ١/١٤١.

(٧) – قال صاحب اللسان : "وأتت الناقة على مَضْرِبها، أي على زمن ضرابها، والوقت الذي ضربها الفحل فيه. جعلوا الزمان كالمكان." اللسان (ضرب). وقال : "وأتت الناقة على مَنْتِجها، أي الوقت الذي تنتج فيه، وهو مَفْعِل بكسر العين. اللسان (نتج).

(٨) – الزمان نوعان : الأول نحوي يقع في معنى صيغة اسم الزمان نحو (مضربها) و (منتجها)، وفي بعض معنى الفعل نحو : (ضرب – يضرب – اضرب)؛ لأن الفعلَ يدل بصيغته على الزمان ويدل بمادته على الحدث، ويقع أيضًا في الظرف بكل معناه نحو : (متى – منذ – ...) والنوع الثاني من الزمان هو المعجمي إذ وجدت كلمات في اللغة تدل بمادتها لا بصفتها على الزمان نحو" : (يوم – وقت – ساعة ...).

لأنَّ زمان ذلك معروف. وما ذكره (أبوالعباس) يبطُلُ بالفعْلِ، فإنَّ الفعل يدُلُّ على مسمًّى تحته. فإنْ قال قائلٌ: فإنَّ (مُحَمَّدَ بن السَّري) قال: الاسمُ ما دَلَّ على معنى في نفسه غير مُقْتَرِنٍ بزمن محصَّلٍ[1]. والضِّرابُ والنِّتاجُ / زمانُهما غيرُ مُحَصَّلٍ. قيل له: زمانهما وإنْ كان مشتركًا فهو [مُحَصَّلٌ][2]. [٤/أ]

وَيَبْطُلُ أيضًا بالفعل المضارع فإنَّ زمانه غيرُ مُحَصَّلٍ؛ لأنَّه يصلُحُ للحال والاستِقْبالِ. والّذي كان يعتمده أصحابُ (أبي عليٍّ) وهو الَّذي أَمَلَّهُ علينا شيْخُنا (أبو القاسم): ما جاز الإخبارُ عنه، أو كان مُتَضَمِّنًا معنى ما يجوز الإخبار عنه. فما جاز الإخبار عنه فالأسماء الظَّاهرةُ، نَحْوُ: (زَيْدٍ) وَ (عَمْرٍو)، والأسماء المَكْنِيَّةُ، نحْوُ (هُوَ، وَهُمْ) وما أشبه ذلك. وما تضَمَّن معنى ما يجوز الإخبار عنه فهو على ضربين:

أحدهما: ما يكون فيه معنى الاستفهام، نَحْوُ: (كيف وأين)، وهذا تعْتَبِرُهُ لجوابه[3]، فكُلُّ ما كان جوابه مخْبَرًا عنه، فهو اسمٌ، تقول: كيف زيدٌ؟ فيقول لك: صالحٌ، وصالحٌ يجوز الإخبارُ عنه، وكذلك (أَيْنَ) و (مَتَى) [و(كَمْ)][4]، وأشباه ذلك.

والضَّرْبُ الآخَرُ: أسماءُ الأفعال وهي على ضرْبَيْنِ: أحدُهما: ما كان في الظُّروفِ، نحْوُ: (وَراءَكَ) و (عَلَيْكَ) و (دونَكَ)، وأشباه ذلك.

والآخر: ما كان مُشْتَقًّا من الأصْواتِ أوْ مُشْتَقًّا من الأفْعالِ على صورة

(١) – المحصل: المميز، "والتحصيل: تمييز ما يحصل" / اللسان (حصل)/.

(٢) – تكملة من (ع).

(٣) – في (ع): (بجوابه).

(٤) – زيادة من (ع).

الأفعال. وكلاهما يتضمَّنُ معنى ما يجوز الإخبارُ عنه. وإنَّما قلنا ذلك؛ لأنَّ قولنا: (صَهْ) وَ (مَهْ) معناهما: السُّكوتُ، والكَفُّ[1]، والسُّكوتُ والكَفُّ يُخْبَرُ عنهما. فإنْ قال قائلٌ: فهذا[2] يَبْطُلُ بالفعْلِ، لأنَّا إذا قلنا: (اسْكُتْ)، دَلَّ[3] على السُّكوتِ، وتضَمَّنَ معناه.

قيل له: قولنا[4]: (اسْكُتْ)، دلالَتُهُ على السُّكوتِ دلالةُ التَّرْكيبِ، وانْضَمَّ إليهِ معنى أزاله عن التَّسْمِيَةِ، فصار فعلاً.

وليس كذلك (صَهْ) وَ (مَهْ)، فليست دلالته على السُّكوتِ دلالةَ التَّرْكيبِ، ألا تري أنَّك تُعاقِبُ عليه التَّنْوينَ، فتقولُ: (صَهٍ) [مُنَوَّنًا فيكون معناه: سكوتًا وتَحْذِفُ التَّنْوين][5] فيكون معناه: السُّكوتُ[6]، واعْتِقابُ التَّعْريفِ والتَّنْكير من علامات الأسماء؛ لأنَّه ليس في كلامهم فعل يصحُّ فيه هذا المعنى. وأمّا الظروف[7]، نَحْوُ: (وراءَكَ) و (علَيْكَ) وما أشبه ذلك، فإنَّ الكافَ فيه للْخطابِ ألا ترى أنَّ قولنا: (وَراءَكُمْ) فَتْحَتُهُ فَتْحَةُ بناءٍ وليست فَتْحَةَ إعرابٍ، وقوله تعالى: ﴿ارْجِعوا وَراءَكُم﴾[8] ليس المرادُ به: ارْجِعوا خَلْفَكُمْ، وإنَّما / المراد به – والله [٤/ب]

(١) – في (ع): "صه معناها السكوت، ومه معناها الكف".

(٢) – في (ع): (هذا).

(٣) – في الأصل: (دلالته) وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٤) – في الأصل: (إن قوله)، وما أثبته من(ع).

(٥) – تكملة من (ع).

(٦) – انظر ما كتبه استاذنا الدكتور تمام حسان في كتابه اللغة العربية معناها – ومبناها: ٩٣.

(٧) – من (ع) في الأصل: (الظرف).

(٨) – الحديد: (١٣).

أعلم – : ارْجِعوا ارْجعوا، و (وراء) قائمٌ مقام الفعل[١]، فلمّا[٢] أضفْتَهُ إلى الكاف دَلَّ على أنَّه اسمٌ، لأنَّ الإضافة إخْبارٌ[٣]. ولولا الإطالةُ لأتَيْتُ على ما ذُكِرَ في هذا المعنى. فَقِسْ عليه، ففيه كفاية إنْ شاء اللَّهُ.

والاسْمُ على ضَرْبَيْنِ : عَيْنٌ، وحَدَثٌ. فالعَيْنُ نَحْوُ : (رَجُلٍ) وَ (فَرَسٍ). والحَدَثُ ما يَنْقَضي بانْقِضاءِ الزَّمانِ، نحْوُ : (الضَّرْبِ) و (الطَّعْنِ) وأشباه ذلك.

قال : "والفعلُ ما حَسُنَ قَبْلَهُ[٤] (قَدْ)، أو كان أمراً. فأمّا (قد) فنَحْوُ قولِكَ : قَدْ قامَ، وقَدْ قَعَدَ، وقَدْ يَقومُ، وقَدْ يَقْعُدُ. وكَوْنُهُ أَمْراً نَحْوُ قولِكَ : (قُمْ) و (اقْعُدْ)".

اعْلَمْ أنَّ هذا أيضاً ليس بحدٍّ الفعل[٥]؛ لأنَّ في الأفْعال ما لا يحْسُنُ قَبْلَهُ (قَدْ)، ولا يكون أمْراً، وذلك نَحْوُ : (نِعْمَ) و (بِئْسَ) وكذلك[٦] (ليس) على مذهبه[٧] أيضاً فعلٌ، ولا يَحْسُنُ قبلها (قَدْ)، ولا يكون منها أمْرٌ، وكذلك أفعالُ[٨] التَّعَجُّبِ، نَحْوُ قولك : أَحْسِنْ بِزَيْدٍ [وَأَكْرِمْ بِعَمْرٍو][٩]، لا تَحْسُنُ قبلها[١٠] (قَدْ)، ولا يكون

(١) – لم أجدْ أحداً قال بهذا الرأي فيما وقفت عليه من كتب التفسير.

(٢) – في الأصل : (وما)، وما أثبته من (ع).

(٣) – وذلك لأنك إذا قُلْتَ : (كتاب زيد) فقد تضمن كلامك خبراً فحواه : (الكتاب لزيد) وهذا جملة من مبتدأ وخبر.

(٤) – في (ع) و (مل) : (فيه).

(٥) – في (ع) : (بحد للفعل).

(٦) – (وكذلك) : ساقطة من (ع).

(٧) – أي على مذهب ابن جني؛ لأن (ليس) على مذهب شيخه أبي علي ومن وافقه حرف لا فعل. والشارح يعرض مذهب أبي علي في (ليس) فيما بعد انظر الصفحة الآتية.

(٨) – (افعال) : ساقطة من (ع).

(٩) – زيادة من (ع).

(١٠) – في الأصل : (فيه)، وما أثبته من (ع).

منها أمرٌ، وإنَّما ذكره أيضاً على حدِّ ما ذكر في الاسم من التَّعْليم.

على أنَّ الفعل كلٌّ حدَّهُ وصَحَّ حدُّهُ. فأمّا[١] (سيبَوَيْهِ) فقال : الفعلُ : أمْثِلَةٌ أُخِذَتْ من لَفْظِ أَحْداثِ[٢] الأسماءِ، وبُنِيَتْ لما مضى، ولما يكون ولَمْ يَقَعْ، ولما هُوَ كائنٌ لم ينْقطِعْ[٣]. يقْصِدُ أنَّ الفعل أُخِذَ من المصْدَرِ، وبُنِيَ للأزْمِنَةِ[٤] الثَّلاثة[٥] : الماضي، والحاضر، والمُسْتَقْبَلِ. وهذا حدٌّ تامٌّ لا يَخْرُجُ منه شيءٌ إلى غيره، ولا يدخلُ فيه شيءٌ من غيره، وهذا متى كان كذلك كان حدًّا؛ ولهذا سُمِّيَتْ حُدودُ الدّارِ؛ لأنّها تَمْنَعُ غيرها أن يدخل في الدّار، أو يخرج من الدّار شيءٌ إلى غيرها. وسُمِّيَ الحاجِبُ حَدَّاداً؛ لأنه يمنع من يريد الدخول إلى الدار، وسُمِّيَ الحديد حديداً؛ لأنَّه يمنع أن يدخل فيه شيءٌ لصلابته. فإذا ثبت أن الحدَّ هذا حُكْمُهُ فمتى خرج من المحْدودِ شيْءٌ أو دخل فيه غيره فليس بحدٍّ كاملٍ.

وحدُّ الفعل عند (أبي عليٍّ) على ماذكره في كتاب (الإيضاح)، فقال : وأمّا الفعل فما كان مُسْنداً إلى شيءٍ ولم يُسْنَدْ إليه شيْءٌ[٦]. وهذا أيضا حدٌّ تامٌّ؛ لأنَّ الفعل يُخْبَرُ به ولا يُخْبَرُ عنه، والاسمُ يخْبَرُ به[٧]، ويُخْبَرُ عنه، والحرفُ لا يُخْبَرُ به / ولايُخْبرُ عنه، فتميَّز الفعل عنهما. والإسنادُ هو الإخبارُ. فإن قال قائلٌ : فإنَّ (ليس) عند (أبي عليٍّ) حرفٌ وهي مسندة إلى الضَّمير في قولنا : (لَسْتُ) [٥/أ]

(١) – في (ع) : (وأما).

(٢) – في (ع) : (أحدث) وهو تحريف.

(٣) – الكتاب : ١/٢.

(٤) – في الأصل : (الأزمنة)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٥) – (الثلاثة) : ساقطة من (ع).

(٦) – الإيضاح : ٧.

(٧) – الاسم يُخْبَرُ بِهِ إذا كانَ وَصْفًا أوْ مُؤَوَّلاً بِهِ من غَيْرِهِ.

و(لَسْنا) و(لَسْنَ) وأشباه ذلك. فالجواب عن ذلك : أنَّ (لَيْسَ) لم تُسْنَدْ إلى اسمها إسنادَ الأفعال، فأمّا[1] دُخولُ الضَّمير عليها واتِّصالُهُ بها على حدِّ اتِّصاله بالفعل فليس ممّا يدُلُّ على كونِهِ فعلاً؛ لأنَّ اسم ليس[2] لابُدَّ له من مسْنَدٍ يُسْنَدُ إليه إمّا مُظْهَرٌ أو مُضْمَرٌ، فلا يصحُّ أن تُسْنَدَ [ليس][3] إلى اسمها مع كون الخبر مسنداً إليه[4]. فإن قال قائلٌ : فقد جاء فعلٌ لم يُسْنَدْ إلى شيْءٍ وهو قول الشّاعر[5] :

١ – صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدودَ وَقَلَّما وِصالٌ على طولِ الصُّدودِ يَدومُ

فَ(ما) كافَّةٌ، وَ(وِصالٌ) يَتَعَلَّقُ بـ(يَدومُ)، فلا يكون (قَلَّ) مُسْنَداً إلى شيْءٍ.

---

(١) – في (ع) (وأما).

(٢) – في الأصل : (ليس اسم)، وهو سهو، والتصويب من (ع).

(٣) – زيادة من (ع).

(٤) – قال ابن هشام في المغني : "وزعم ابن السراج أنه حرف وتابعه الفارسي في الحلبيات وابن شقير وجماعة ..." المغني : ٣٨٧.

(٥) – هو المرار الفقعي كما نسبه الأعلم في شرح شواهد الكتاب، وقال الأستاذ عبد السلام هارون في معجم شواهد العربية : ١/٣٤٣ الحاشية رقم (٣) : "ونسب في بعض نسخ سيبويه لعمر بن أبي ربيعة".

١ – البيت من الطويل

وهو من شواهد سيبويه : ١/١٢، ٤٥٩، والمقتضب : ١/٨٤، والأصول : ٢/٢٤٣، والمنصف : ١/١٩١، ٢/٦٩، الأمالي الشجرية : ٢/١٣٩، ١٤٤، الإنْصاف : ١/١٤٤ والرواية فيه (وأطولت)، وشرح المفصل : ٧/١١٦، ١٠/٧٦، والمغني : ٣٣٩، ٦٥٢، والخزانة : ٤/٢٨٧ وملحقات ديوان عمر : ٤٩٤.

وصدره : في المحتسب : ١/٩٦، والخصائص : ١/١٤٣، وشرح المفصل : ٤/٤٣ والمغني : ٦٤٤، والهمع : ٢/٨٣.

والجوابُ[1] أنَّ هذا غير صحيح؛ لأنَّ التَّقْديرَ : قَلَّ دَوامُ وِصالٍ على طولِ الصُّدودِ، وهذا المعنى الَّذي عُقِدَ عليه البَيْتُ.

والَّذي كان يعتمده شيخنا في حدِّ الفعل : ما دَلَّ على حَدَثٍ وزمانٍ ماضٍ أو مُسْتَقْبَلٍ أو ما يكون عامًّا في حاضرٍ ومُسْتَقْبَلٍ. وهذا معنى حدِّ (سيبَوَيْهِ)، وسيجيءُ بيان ذلك عند ذكر الأفعال إنْ شاء الله.

قال أبو الفتح : "والحَرْفُ ما لم تَحْسُنْ فيه علامات الأسْماء ولا علاماتُ الأفعال وإنَّما جاء لمعنى في غيره، نحْوُ : (هَلْ) و (بَلْ) وَ (قَدْ)، ألا ترى أنَّك[2] لا تقول : (مِنْ هَلْ)، ولا : (قَدْ هَلْ). ولا تَأْمُرُ به".

اعْلَمْ أنَّهُ لَمّا بَيَّنَ علامة الاسم وعلامة الفعل، لم يبق غير الحرف، فقال : "ما لا تَحْسُنُ فيه علامات الأسماء، ولا علامات الأفعال" فهو حرف. فهذا أيضًا[3] ليس بحدٍّ، وإنَّما هو على سبيل التَّعْليم. ثمَّ قال : "والحرف ماجاء لمعنى في غيره" وهذا حدٌّ، لأنَّ الحروف معانيها في غيرها، والأسماء والأفعال معانيها في أنفسها ألا ترى أنَّنا إذا قلنا : (زَيْدٌ) و (عَمْرٌو) و (فَرَسٌ) و (رَجُلٌ) فمعانيها في أنفسها، وكذلك إذا قُلْنا : (ضَرَبَ) و (قَتَلَ) و (انْطَلَقَ) فُهِمَتِ المعاني، وإذا قُلْتَ : (مِنْ) و (عَنْ) و (قَدْ) و (رُبَّ) فلا يُفْهَمُ المعنى إلا بأن يضمَّ الحرف إلى اسم أو فعل فقد صارت / معاني الحروف في غيرها ومعاني الأسماء والأفعال في [٥/ب] أنفسها. و(سيبَوَيْهِ) أشار إلى هذا الحدِّ في كتابه فقال : والحرْفُ ما جاء

---

(١) – في (ع) : (فالجواب).

(٢) – (ألا ترى أنك) : ليست في (مل).

(٣) – (أيضًا) : ساقطة من (ع).

لمعْنًى ليس باسم ولا فعل[1]. وقال (أبو عليٍّ الفارسيُّ) : الحرفُ ما جاء لمعنى ليس غيرُ[2].

فإنْ قال قائل : فإنَّ الحرف قدْ يجيءُ لمعانٍ، ألا ترى أنَّ (مِنْ) تكون للتَّبْعيضِ، وتكون لابتداء الغاية، وتكون بيانًا للجنس، وتجيء زائدة مؤكِّدةً للنَّفْي، فكيف يقال[3] الحرف ما جاء لمعنى؟!

قيل له[4] : إنَّ (مِنْ) في الموضع الَّذي تكون فيه لابْتداء الغاية لا تكون للتَّبْعيضِ، فإنْ[5] كانت للتَّبْعيضِ لا تكونُ لابْتداء الغاية، وكذلك باقي معانيها، وإنَّما تَنْفَرِدُ بمعنى من المعاني، وكذلك ماجرى مجراها من الحروف.

واعْلَمْ أنَّ الحرف قد يدْخُلُ على الاسم وحْدَهُ، نَحْوُ لامِ التَّعْريف، ويَدْخُلُ على الفعل وحده، نحْوُ السِّينِ وسَوْفَ فَيَتَخَصَّصُ كلُّ واحدٍ منهما بعد شَياعِه، ويربط جُملةً بجُمْلَةٍ، نَحْوُ[6] : قام زيدٌ، وقَعَدَ عمرٌو، فالواوُ رَبَطَتْ إحْدى الجُمْلَتَيْن بالأُخْرى. وقد[7] يدخل على الكلام التّامِّ فيُحْدِثُ معنى لم يكن، نَحْوُ[8] : زَيدٌ أخوك، فتدخلُ عليه همزة الاستفهام، فتقول : أزيْدٌ أخوكَ؟ ونَحْوُ: قام زيدٌ،

(١) – الكتاب : ١/٢.

(٢) – في (ع) : (ليس غيره).

(٣) – في (ع) : (يقولون).

(٤) – في (ع) : (فالجواب).

(٥) – في (ع) : (ومتى).

(٦) – في (ع) : (نحو قولك).

(٧) – في (ع) : (فقد).

(٨) – في (ع) : (نحو قولك).

فتقول: ما قام زيدٌ، فتُحْدِثُ (ما) نفيًا بعد أن كان الكلام واجبًا، وقد يكون لكُلِّ واحد من الحروف معنى، فإذا تَرَكَّبَ مع غيره صار لهما معنى ثالثٌ، نحْوُ قَوْلِكَ: (لَوْ) هي لامْتناعِ الشَّيءِ لامتناع غيره، فإذا دخلت عليها (لا)، و (لا) للنَّفي، صار المعنى لامتناع الشَّيء لوجود غيره، وهذه المعاني[1] تكثرُ، ويطول الكلام[2] باستقصائها، وهذا القدر يدُلُّ على غيره، فقس عليه، إن شاء الله.

فأمّا (هَلْ) فإنَّها تدخل على الأسماء وعلى الأفعال، نحْوُ قولنا : هل زَيْدٌ خارجٌ؟ وهل خرج زيدٌ؟ فَتُحْدِثُ في الجُملَتَيْنِ الاسْتِفهامَ بعد الخبر، ولا يتغيَّر الكلام عمّا كان عليه. وقد تكون بمعنى (قَدْ)، نَحْوُ قوله تعالى : ﴿هَلْ أَتى عَلى الإنْسانِ حينٌ مِنَ الدَّهْرِ﴾[3] المعنى – واللّه أعلم – قد أتى.

وأمّا (بَلْ) فإنَّها[4] لِتَحْقيقِ الثّاني، وقد تكون إضْرابًا عن الأوَّلِ، / وقد لاتكون إضرابًا عن الأوَّلِ[5]، وهي حرف من حروف العطف. [٦/أ]

وأمَّا (قد) فإنَّها للتَّوَقُّعِ[6] وتقريب الحال، وهي مُخْتصَّةٌ بالدُّخول على الأفعال، ويُحْكى أنَّ أعْرابيًّا سأل عن الأمير فقيل له : قدْ ركبَ، فَعَدا. وهذا يدُلُّ على أنَّهُ قد فَهِمَ قُرْبَ رُكوبِهِ لمّا قيل له : (قَدْ) فاعْلَمْ ذلك.

(١) – في الأصل : (المعنى)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٢) – في (ع) : (الكتاب).

(٣) – الإنسان : (١).

(٤) – في (ع) : (فلأنها).

(٥) – (عن الأول) : ساقط من (ع).

(٦) – في (ع) : (للتوقيع)، وهو تحريف.

باب المعرب والمبنيِّ

قال[1] : "الكلامُ في الإعرابِ والبناء على ضربَيْنِ : مُعْرَبٌ ومَبْنيٌّ. فـ (المُعْرَبُ) على ضَرْبَيْنِ : أحدُهما : الاسم المُتَمَكِّنُ. والآخَرُ : الفعل المضارعُ، وما عداهُما منْ سائر الكلام فَمَبْنيٌّ غَيْرُ مُعْرَبٍ."

اعْلَمْ أنَّه لمّا ذكر الكَلِمَ الثَّلاثَ : الاسمَ، والفعلَ، والحرفَ، وكان فيها ما هو معربٌ، وفيها ما هو مبنيٌّ احْتاجَ أنْ يُبَيِّنَ : ما المُعْرَبُ؟ وما المَبْنيُّ؟ وبدأ بذكر المُعْرَبِ؛ لأنَّهُ الأصْلُ والأقْوى، والمُرادُ بالمعرب : ما يجوز أن تدخلَ عليه حركات الإعراب، سواءٌ دخلت عليه أو[2] لم تدخل، ألا ترى أنَّ قولنا : (زيدٌ) اسم معربٌ، ونحن نقفُ عليه بالسُّكونِ، ولكنْ لوْ أدخلت عليه عاملاً لدخله الإعرابُ.

وأمّا[3] المبنيُّ فما لا يتغيَّرُ عن حالته الَّتي استقرَّ عليها من وقف، أو فتح، أو كسر، أو ضمٍّ، فالحروف كلُّها مبنيَّةٌ، والأسماء كلُّها معربةٌ إلاّ ما شابه الحرف، ومشابهة الاسم للحرف [بأنْ](4) يكون معناه في غيره أو بتضمُّنه معنى

(1) – (قال) : ساقط من (ع).

(2) – استعمل (أو) بعد همزة التسوية، ولعل هذا تَرامى إليه من كونه فقيهاً. قال ابن هشام : "إذا عطفت بعد الهمزة بـ(أو) فإنْ كانت همزة التسوية لم يجز قياساً. وقد أولع الفقهاء وغيرهم بأنْ يقولوا : سواء كان كذا أو كذا. وهو نظير قولهم : يجب أقل الأمرين من كذا أو كذا، والصواب العطف في الأول بـ (أم) وفي الثاني بـ(أو)" / مغني اللبيب :ص٦٣، وانظر معاني الحروف للرماني : ص١٧٣.

(3) – في (ع) : (فاما).

(4) – تكملة من (ع).

حرف. فأمّا [ما](1) كان معناه في غيره فنَحْوُ : المُضْمَرات وأسماء الإشارة؛ لأنَّ قولنا : (هُوَ) معناه في المُضْمَرِ الغائب، وقولنا : (هذا) معناهُ في المُشارِ إليه. وأمّا ما تضَمَّنَ معنى حرفٍ، فَنَحْوُ : (كَيْفَ) و (أيْنَ) و(خَمْسَةَ عَشَرَ) و (أمْسِ)، وما أشبه ذلك، ألا ترى أنَّ (كَيْفَ) و (أيْنَ) تَضَمَّنَتا معنى همزة الاستفهام، و(خَمْسَةَ عَشَرَ) كان الأصْلُ فيها (خَمْسَةٌ وَعَشْرَةٌ) فَحُذِفَت الواوُ، وضُمِّنَتْ مَعْناها[2]، وكذلك (أمْسِ) حُذِفَ منْهُ الألفُ واللاّمُ، وَضُمِّنَ معناهما.

وأمّا الأفعال فَكلُّها مبنيَّةٌ إلا ما شابه الاسم منها، والمُشابِهُ للأسْماءِ ما كان في أوَّلِهِ إحدى الزَّوائد الأرْبَعِ وهي : الهمزة للمُتَكَلِّمِ، / والنّونُ للمُتَكَلِّمِ إذا كان معه غيره[3]، والتّاء للمخاطب المذَكَّرِ وللمُؤَنَّثة[4] الغائبة، والياءُ للمُذَكَّرِ الغائب. [٦/ب]

فإن قال قائلٌ : لِمَ اخْتَصَّتْ الأسْماءُ بالإعْرابِ دون الأفعالِ والحُروفِ؟

قيل له : الإعرابُ في أصْلِ اللُّغَةِ : هو البيانُ، ومنه قولهم : أعْرِبْ عمّا في نفسك، يُريدون : بيِّن عمّا في نفسك، ويقولون : أعْرَبَ المُهْرُ عن نفسه[5]، إذا صهل فتبيَّنوا بصهيله هل هو كريم أم هجين، وقال رسول الله صلّى اللّه عليه [وسلّم][6] – لمّا سُئِلَ عن كلام المَرْأة في عقد النِّكاح – : "الثَّيِّبُ تُعْرِبُ عَنْ

(1) – تكملة من (ع).

(2) – في (ع) : (وَضُمِّنَتْ مَعناها الاسم) بإقحام لفظ (الاسم)

(3) – زاد في (ع) : (نحو نقوم نحن).

(4) – في الأصل : (المؤنث الغائبة)، وهو سهو، والتصويب من (ع).

(5) – انظر اللسان مادة (عرب).

(6) زيادة من (ع) يقتضيها لفظ الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى : ﴿إنَّ اللّه وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً﴾ (الأحزاب : ٥٦) والذي نرجحه أن ما جاء في (ع) زيادة من الناسخ وهو دليل على كونه من أهل السنة والجماعة، وما جاء في الأصل يوافق الفاظ الصلاة على النبي المستعملة عند الشيعة، وهذا يوافق مذهب الشارح.

نَفْسِها، والبِكْرُ تُسْتَأْذَنُ وإِذْنُها صُماتُها"[1] فقوله صلّى الله عليه [وَسَلَّمَ][2] "الثَّيِّبُ تُعْرِبُ" أي تُبين بِنَعَمْ أو لا.

ولـمّـا كـان الاسْمُ يقع في مـوضع لا بُدَّ أنْ يُخْـبَـرَ عنه، وهو إذا كـان مرفوعًا، [و][3] في موضع يكون زائداً على الكلام، وهو المفعول أو الـمُشَبَّهِ بالمفعولِ، وفي موضع يكون مُخْبَرًا عنه، وإن لم يكن هو المقصود بالخبر عنه، وهو المضاف إليه، ويدخل تحت المضاف إليه ما كان الخبر متَّصلا به[4] بحرف جرٍّ؛ لأنَّ حروف الجرِّ موضوعة لإيصال الأخبار بالـمُخْبَرِ عنه فصارت في حدٍّ ما يخبَرُ عنه، وإن لم يكن مقصوداً بالإخبار عنه إذْ الإخْبارُ إنَّما[5] يكون بالأفعال أو بما يقوم مقامها في هذه الحروف[6]، فالحروف تكون فَضْلَةً على تلك الأشياء، فصارت كالاسم المضاف إليه. فأمّا الأفعال والحروف فلا تقع هذه

(١) – الحديث برواية "الثيب أحق بنفسها .." رواه مسلم من حديث ابن عباس في كتاب النكاح باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق والبكر بالسكوت : ٢/١٠٣٧، وأخرجه عنه أبو داود في كتاب النكاح باب الثيب : ٣/٤٢ (مختصر السنن). وأخرجه الترمذي في كتاب النكاح باب ما جاء في استئمار البكر والثيب : ٣/٤١٥ وقال عنه : صحيح حسن، وأخرجه النسائي في كتاب النكاح باب استئذان البكر والثيب : ٦/٧٠. وأخرجه الدارمي في كتاب النكاح باب استئمار البكر والثيب : ٢/١٣٨، وأخرجه الدارقطني : ٣/٢٣١ – ٣٨٩، وأخرجه الإمام الشافعي في كتاب النكاح باب خطبة الصغيرة إلى وليها والرشيدة إلى نفسها ص١٧٢، وأخرجه الإمام أحمد في المسند : ٤/١٠٨، ١٦٠ الحديث رقم (٢١٦٣)، (٢٣٦٥)، (٢٤٦٩)، (٢٤٨١).

(٢) – زيادة من (ع) ساقطة من الأصل.

(٣) – تكملة من (ع).

(٤) – (به) : أيْ بالمخبر عنه.

(٥) – في (ع) : (إنَّما).

(٦) – انظر ص١١٤ ومابعدها.

المواقع[1]، ولا يحتاج فيها إلى بيان[2]؛ فلهذا بُنِيَتْ[3]. إلا أنَّ ضَرْبًا من الأفعال أشبه الأسماء فأُعرِبَ، كما أنَّ ضرْبًا من الأسماء أشْبَهَ الحروف فبُنِيَ، وضربًا من الأسماء أشبه الأفعال فنُقِصَ[4] من إعرابه؛ لأنَّ الشَّيْءَ إذا أشْبَهَ الشَّيْءَ أُجْرِيَ مُجْراهُ في بعض أحكامه. والأفعال المشابهة للأسماء هي ما كان في أوَّلِه إحدى الزَّوائد الأربع.

فإن قال قائل : ومِنْ[5] أين وقعت المُضارَعَةُ بين الأسماء وهذه[6] الأفعالِ؟

قيل له : لـمّا كان قولُنا : زَيْدٌ يَخْرُجُ، يَصْلُحُ هذا اللَّفظ للزَّمانين الحاضر والمُسْتقبل فإذا أدْخَلْتَ عليه السِّينَ أوْ سوف / تَخَصَّصَ بالاسْتِقْبال، وكان قولُنا : رَأَيْتُ رجُلاً، مُبْهَمًا في جِنْسِهِ غير مُتَخَصِّصٍ بواحد بعينه، ثمَّ إنَّكَ إذا أَدْخَلْتَ عليه الألف واللام[7] قَصَرْتَهُ على رَجُلٍ[8] بعينه، وخَصَّصْتَهُ من بين جِنْسِهِ، اشْتَبَها بِوُقوعهما[9] أوَّلاً شائِعَيْنِ ثمَّ تَقْصِرُهُما[10] على شيْءٍ[11] بعينه. [٧/أ]

(١) – اي المواقع التي يقع فيها الاسم، وقد ذكرها آنفًا.

(٢) – في (ع) : (تبيان).

(٣) – في (ع) : (فبنيت).

(٤) – في (ع) ضبطت (فَنَقَصَ) بالبناء للفاعل.

(٥) – في (ع) : (.. قائل من ..) بدون الواو.

(٦) – (هذه) : ساقطة من (ع).

(٧) – في الأصل (للام)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٨) – في (ع) : (على واحد).

(٩) – في الأصل : (بوقوعها)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(١٠) – في (ع) : (قصرهما).

(١١) – في الأصل : (عَلى رَجُلٍ)، وهو خطأ، والتصويب من (ع).

ووَجْـهٌ ثانٍ وهو أنَّ الفـعل المضـارع إذا وقع خـبـراً لـ (إنَّ) دخلتْ عليـه لام التَّوكيد، نَحْوُ : إنَّ زيْداً ليخرُجُ، كما أنَّ قولنا : إنَّ زَيْداً لَخارِجٌ[1]، يدخل على (خارج) لام التَّوْكيد، فَعُلِمَ أنَّ بين الفعل المُضارع والاسم اشْتِباهًا[2] من حيث دخلت اللام على كلٍّ واحد منهما.

قال : "فالاسم[3] المُتَمَكِّنُ ما تَغَيَّرَ آخِرُهُ لِتَغَيُّرِ العامِلِ فيه، ولم يُشابِهِ الحَرْفَ، نَحْوُ قولك : هذا زَيْدٌ، وَ رَأَيْتُ زَيْدًا، ومَرَرْتُ بِزَيْدٍ. والفعل المضارع ما كانتْ في أوَّله إحْدى الزَّوائد الأربع وهي : الهمزة، والنُّون، والتّاء، والياء. فالهمزة للْمُتَكَلِّمِ[4]، نَحْوُ : أقومُ أنا. والنُّون للمُتَكَلِّمِ إذا كان معه غيره، نحو : نقوم نحْنُ، والتَّاء للْمُذَكَّرِ الحاضِرِ، نَحْوُ : تقوم أنْتَ، وللمُؤَنَّثَةِ الغائبة، نَحْوُ : تَقومُ هِيَ، والياءُ للمذَكَّرِ الغائب، نَحْوُ : يَقومُ هو".

اعْلَمْ أنَّ الاسم المُتَمَكِّنَ ما تَغَيَّرَ آخِرُهُ بِتَغَيُّرِ ما قَبْلَهُ من العوامل لفْظًا أوْ تقْديرًا. فاللَّفْظُ نَحْوُ قولنا : هذا زَيْدٌ، ورأيتُ زيْداً، ومررْتُ بِزَيْدٍ. ألا ترى إلى الدّالِ كَيْفَ تغيَّرَتْ بالضَّمِّ، والفتح، والكَسْرِ. وأمّا التَّغْييرُ في التَّقدير. فنحْوُ قولنا : هذِهِ عَصًا، ورأيْتُ عصًا، ومرَرْتُ بعصًا. فالألف في حال الرَّفع عليها ضمَّةٌ مُقدَّرَةٌ، وفي حال النَّصب عليها فتحة مقدَّرةٌ، وفي حال الجرِّ عليها كسرةٌ مقدَّرةٌ. ولك أن تقول : إنَّ الاسم المُتَمَكِّنَ ما كان معناه في نفسه؛ لأنَّ غير المُتَمَكِّنِ هو المَبْنيُّ،

(١) – في الأصل : (خارج) بدون اللام، وهو سهو، والتصويب من (ع).

(٢) – في (ع) : (اشتباهٌ) بالرفع، وهو خطأ.

(٣) – في (ع) : (والاسم).

(٤) – في (مل) : (للمتكلم وحده).

ومعناه في غيره. وما كان في النِّداء، نَحْوُ : يا زَيْدُ، و ياعَمْرُو، فإنَّهُ بُنِيَ لوقوعه موقع أسماء الخطاب على ما يجيءُ بيانه في بابه إنْ شاء اللّه.

فأمّا الأفعال المضارعة فقد ذكَرْتُ وجْهَ المضارَعَةِ. فإنْ قال قائلٌ : لِمَ اخْتاروا هذه الحُروفَ / للْمضارَعَةِ دون سائرِ حروف الزِّيادة؟ قيل له : أوْلى الحُروف بالزِّيادة في أوائل هذه الأفعال حُروف المدِّ واللّين؛ لأنَّها أُخِذَتْ منْها الحرَكاتُ، أوْ هيَ مأخوذَةٌ [من الحَرَكات][1] على الاخْتلاف الواقع فيها[2]. فأمّا الألف فلا سبيل إلى وُقوعِها أوَّلاً لِسُكونها، ولا يُمْكِنُ النُّطْقُ بالسّاكِنِ، فجعلوا[3] مكانَها أقْربَ الحُروف منها، وهي الهَمْزَةُ؛ ولأنَّ الهمزة تقع زائدةً أوَّلاً كثيراً فأوْقَعوها موقع الألف. وأمّا الواو فإنَّها لا تقع زائدةً أوَّلاً في حُكْمِ التَّصْريف، فأُبْدِلَ منْها حرفٌ يُبْدَلُ منها كثيراً، وهي[4] التّاءُ ألا ترى أنَّهم قالوا : (تُخْمَةٌ) والأصْلُ فيها : (وُخْمَةٌ)؛ لأنَّها[5] من (الوَخامَةِ)، وقالوا : (تُراثٌ) والأصل فيه : (وُراثٌ)؛ لأنَّه من (وَرِثَ)، وقالوا : (اتَّعَدَ) وهو (افْتَعَلَ) من (الوَعْدِ)، وقالوا : [٧/ب]

(١) – تكملة من (ع).

(٢) – انظر الأشباه والنظائر ج١ ص١٧٢.

(٣) – هنا وقع تقديم وتأخير في الأصل (ج) أقَمْتُهُ مستعينًا بالنسخة (ع). ففي الأصل ورد الكلام على النحو الآتي « .. بالساكن فجعلوا كثيراً فاوقعوها ... فيها غنة من الخيشوم، مكانها أقرب الحروف منها .... تقع زائدة تجري فيه .... المد واللين أولاً ويبدل منها الألف" والسبب في ذلك يعود إلى أن ناسخ (ج) حين نسخها عن الأصل (ظ) أخطأ في وضع العبارة التالية :

"مكانها أقرب الحروف منها وهي الهمزة وتقع زائدة" والتي أظن أنها كانت مكتوبة على هامش الكتاب بعد مقابلة الأصل (ظ) على النسخة التي نقل عنها، إذ جرى ناسخ (ظ) على إثبات ما أسقطه في الهامش بعد المقابلة.

(٤) كذا في الأصل وفي (ع)، ولعل الأفضل (وهو).

(٥) في (ع) : (لأنه).

(تاللّه) مكان (واللّه) . ثمَّ احْتاجوا إلى حرف رابعٍ فجاؤوا بالنّون؛ لأنَّها تكون إعْرابًا في [قولك][1] : (تفعلونَ، وتفعلانِ، وتفعلينَ) كما تكون حروف المدِّ واللين إعرابًا، وفيها غُنَّةٌ في الخَيْشوم تجري فيه كما تجري حُروف المدِّ واللِّين، وتُبْدَلُ منْها الألفُ في الوقف، نَحْوُ : رأيتُ زَيْدا، فجَرَتْ مجْرى حُروفِ المدِّ واللّين.

قال : "وحرف الإعراب من كلِّ معْرَبٍ آخِرُهُ، نَحْوُ : الدّال من (زَيْدٍ) والميم من (يَقومُ)".

اعْلَمْ أنَّ حرف الإعراب عند (سيبَوَيْه)[2] هو آخِرُ الكلِمَة مُعْرَبَةً كانت الكلمة أوْ[3] مبنيَّةً[4]، ذكر ذلك (أبو سعيد) في الشَّرْحِ، قال[5] : وإنَّما سُمِّيَتْ حروف الإعرابِ؛ لأنَّ الإعراب متى كان لم يوجد إلا فيها. وقال في موضع آخر[6] : سُمِّيَتْ حروف إعْرابٍ وإنْ لم تكُنِ الكَلِمَةُ[7] مُعْرَبَةً على كلِّ حالٍ؛ لأنَّ الإعراب يكون في هذه الحُروف دون غيرها. ومثالُ ذلك الحروف الزَّوائدُ عشْرَةٌ يجْمَعُها : (اليوم تَنْساهُ)، و(سألْتُمونيها)، و (هَوِيْتُ السِّمانَ)، ويُنْشَدُ :

٢ – هَويتُ السِّمانَ فَشَيَّبْنَني ... وَما كُنْتُ قِدْمًا هَويتُ السِّمانا

(١) – زيادة من (ع).

(٢) – الكتاب : ١ / ٢.

(٣) – انظر ما سلف ص١٩ – الحاشية (٢).

(٤) – في (ع) : (... مبنية غير معربة ...).

(٥) – شرح الكتاب للسيرافي : ج١ / الورقة : ١٧ / أ.

(٦) – نفس المصدر السابق.

(٧) – في الأصل : (الكلم)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

٢ – البيت من المتقارب.

وهو في شرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ١٤١، والأشباه والنظائر : ١ / ٢٠٨.

وَقَدْ تكون هذه الحروف أُصولاً غيرَ زوائدَ. وكذلك حروف المدِّ واللِّين، سُمِّيَتْ بذلك لأجْلِ ما فيها من المدِّ، وقد يَقَعْنَ في مَوْضِعٍ لا يكون فيه مَدٌّ، وكذلك هذه الحروف هي حروف إعرابٍ وإن وقعت في غير المُعْرَبِ[1]. فأمّا غيره[2] فعنده / أنَّ المبني ليس له حرف إعراب، وإنَّما حرف الإعراب في المعربات فقط؛ لأنَّهم فَرَّقوا بين المعْرَبِ والمبْنيِّ، فجعلوا ما يدْخلُهُ الرَّفْعُ والنَّصْبُ والجَرُّ والجَزْمُ مُعْرَبًا، وما يدخله الضَّمُّ والفتحُ والكَسْرُ[3] والوَقْفُ مَبْنيًّا، هذا موضوعُ نُحاة البصْريّينَ. [٨/أ]

فإن قيل : لِمَ كانت حروف الإعراب في آواخر الكَلِمِ دون أوائلها وأواسطِها؟ قيل[4] : إنَّ حركة الأوَّل حركة بناءٍ فلو غُيِّرَتْ لصارتْ حركتُهُ حركَةَ إعرابٍ، فيَتَغَيَّرُ[5] البناء إلى غيره.

وأمّا الأوساط فإنَّ حركة العَيْنِ بالفتحِ والضَّمِّ والكَسْرِ فارِقَةٌ بين الأَوْزان منْ (فَعَل) و (فَعُل) و (فَعِل) فَلَوْ جعلوا العَيْنَ حرف الإعراب[6] لالْتَبَسَتِ الأوْزانُ. فلَمْ يبْقَ إلا الحرف الأخير، فجعلوه حرف الإعراب واللّه أعلم.

(١) في (ع) : (مُعْرَبٍ).

(٢) الهاء في (غيره) عائدة إلى سيبويه.

(٣) في (ع) : (الكثر)، وهو تحريف.

(٤) في (ع) : (فإن قال قائل ..... قيلَ لَهُ ...)

(٥) في (ع) (فَتَغَيَّرَ).

(٦) في (ع) : (إعْرابٍ).

باب الإعراب والبناء

قال: "الإعراب ضدُّ البناء في المعْنى ومثلُهُ في اللَّفْظ. والفرق بينهما زوال الإعراب لِتَغَيُّرِ العامل وانْتِقاله ولُزومِ البناء الحادثِ عنْ غيرِ عاملٍ وثباتِه."

اعْلَمْ أنَّه لمّا ذكر المُعْرب والمَبْنيَّ ذكر بعدهما الإعراب والبناءَ؛ لأنَّ الإعراب يكون في المُعْرَبات، والبناء يكون في المَبْنيّات. وقد ذكرنا أنَّ الإعراب هو الحركات وأنّ أصله البيانُ. ولمّا كان الإعراب حركةً، والبناءُ سُكونًا صارا ضِدَّيْنِ؛ لأنَّ الحركة ضِدُّ السُّكون، والشَّيْءُ لا يكون متَحَرِّكًا ساكنًا في حالٍ(١) واحدةٍ، هذا مُحالٌ، فهذه المُضادَّةُ بينهما. فأمّا كون البناء مثل الإعراب في اللَّفظ؛ فلأنَّ(٢) المبنيَّ حدَثَتْ(٣) فيه حركاتٌ من نفس الكلمة لا بعاملٍ أوجب ذلك، على ما يجيءُ بيانه، فساوى الإعراب في الصّيغَةِ وإنْ كان الإعرابُ ينتقِلُ، والبناءُ لا ينْتَقِلُ.

وحدُّ الإعراب: هو اختلاف أواخِرِ الكَلِمِ باخْتلاف العوامل فيها.

وحدُّ البناء: هو ثبات الكلمة على ما تسْتَحقُّهُ منْ حركة أوْ سكونٍ لغيْرِ حُدوثِ عاملٍ فيها.

قال: "والإعراب أربَعَةُ أضْرُبٍ: رفْعٌ، ونَصْبٌ، وجَرٌّ، وجزْمٌ. فالرَّفْعُ / والنَّصْبُ يشْترك فيهما الاسم والفعلُ، والجَرُّ يَخْتصُّ [٨/ب]

(١) – في (ع): (حالة).

(٢) – في (ع): (لأنَّ) بدون فاء.

(٣) – في (ع): (حَديثٌ)، وهو تحريف.

بالأسماء ولا يدْخل الأفعال، والجَزْمُ يختصُّ بالأفعال ولا يدخل الأسماء."

اعْلَمْ أنَّ الإعراب لمّا كان ينقسم أقسامًا احْتاجوا أنْ يُلَقِّبوا كُلَّ قِسْمٍ منه بلَقَبٍ يتَمَيَّزُ به منَ الآخرِ، ولمّا كان البناءُ ينقسم أقْسامًا تُشابِهُ هذه الأقسام لَقَّبوهُ ألْقابًا غَيْرَها، وإنْ كانت مُقاربَةً لها في المعنى، فقالوا: الإعرابُ: رَفْعٌ، ونَصْبٌ، وجَرٌّ، وجَزْمٌ. والبناءُ: وَقْفٌ، وَفَتْحٌ، وَكَسْرٌ، وضَمٌّ. وإنَّما بَدَأَ بالرَّفْعِ؛ لأنَّ الرَّفع لا بُدَّ للْكَلام منه، ولا يوجدُ كلام مفيدٌ خاليًا من مرفوعٍ ظاهرٍ أوْ مُضْمَرٍ، فلمّا افتقر الكلام إليه قُدِّمَ في الرُّتْبَةِ، ألا ترى أنَّ الاسم لمّا كان بهذه المثابة قُدِّمَ على الفعل والحرف. ثُمَّ ذكر النَّصْبَ بعد الرَّفْعِ؛ لأنَّ النَّصْبَ فضْلَةٌ على(١) المرفوع، نَحْوُ: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا، فجاء به؛ لأنَّه يليه. ثُمَّ ذكر الجَرَّ؛ لأنَّ الجَرَّ فَضْلَةٌ على الفضْلَةِ؛ لأنَّ الاسم المجرور لا يَخْلو أن يَنْجَرَ بإضافة اسم أو بإضافة حرف، فإنْ كان بإضافة حرفٍ فإنَّ الجارَ والمجرور يكونان في مَوْضع نَصْبٍ وهو الأكْثرُ، وربَّما جاءا في موضعِ رَفْعٍ(٢)، فإن(٣) كان الاسم مجروراً بإضافة اسم مثله إليه، فإنَّ المجرور من تمام ذلك الاسم، فيكون المجرور كبعض الاسم، فيصير فَضْلَةً على ما يجوزُ أنْ يكون فضلةً(٤) فلذلك أُخِّرَ.

فأمّا الجَزْمُ فإنَّهُ قَطْعُ الحَرَكَةِ أو الحَرْفِ، ولايكون [إلا في](٥) الأفعال

(١) – في الأصل: (عن المرفوع)، والذي أثبته من (ع) ليناسب قوله بعد ذلك: (لأن الجر فضلة على الفضلة).

(٢) – وذلك عندما يكون الجار والمجرور نائب فاعل لفعل لم يسم فاعله.

(٣) – في (ع): (وإن).

(٤) – لأن الاسم المضاف عندما يكون منصوبًا أو مجروراً بحرف الجر يكون فضلة. ويكون المضاف إليه في هذه الحالة فضلة على فضلة.

(٥) – تكملة من (ع).

خاصَّةً، فلذلك أُخِّرَ عن الجرِّ[1]؛ لأنَّ الأسماء أقوى من الأفعال على ما مضى.

فإنْ قال قائلٌ: لِمَ كان الإعرابُ بالحركات دون الحُروف؟ قيل له: لَمَّا كان القصْدُ بالإعْراب الإيجازُ، والإيجازُ في الحركات أكْثَرُ من الإيجاز بالحُروف؛ لأنَّ الحركات أبْعاضُ الحروف[2] الَّتي هي حُروفُ المَدِّ واللِّين، وبعض الشَّيْءِ أقَلُّ من كُلِّه، فلذلك جعلوا الإعراب بالحركات، ثُمَّ انْضم إلى الحركات الجزْمُ الَّذي هو عدمها فصار الإعراب أربَعَةَ أضْرُبٍ.

قال شيخُنا أبو القاسم – فيما أَمَلَّهُ علينا من شرح الإيْضاح (لأبي عليٍّ): والرَّفْعُ والنَّصْبُ والجَرُّ ليس بحركة في الحقيقة، وإنَّما الحركة الضَّمُّ / والفتحُ والكسْرُ، فهذه[3] هي الحركاتُ، وإنَّما الرَّفْعُ والنَّصْبُ والجَرُّ أسماءٌ للإعراب الَّذي هو الحركاتُ[4]، فتجري عليه على سبيل التَّوَسُّع. والدَّليل على صحَّة ذلك أنَّك إذا قُلْتَ: جاء الرَّجُلُ فـ(الرَّجُلُ) فاعلٌ لهذا الفعل وهو مرفوعٌ، فإذا قيل لك: ما علامة الرَّفع؟ قلت: ضمُّ اللام، فعُلِمَ أنَّ الرَّفعَ اسم للإعراب وليس بإعراب حقيقيٍّ. وإنَّما سُمِّيَ الرَّفْعُ رَفْعًا؛ لأنَّه بارتفاعه يرتفع الكلام. [وقال بعضهم: سَمَّوهُ رَفْعًا؛ لأنَّه أوَّلُ الكلام][5] فسَمَّوهُ باسْمِ عالٍ. وقال بعضهم: سُمِّيَ رَفْعًا؛ لأنَّهُ يكون بضمِّ الشَّفَتَيْنِ، وهما من أرفع الفمِّ. [1/9]

وأمَّا[6] النَّصْبُ فسُمِّيَ نَصْبًا؛ لأنَّهُ وُجِدَ بَعْدَ الرَّفْعِ، فكأنَّكَ نَصَبْتَهُ علَيه،

(١) – في الأصل: (الخبر)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٢) – في الأصل: (حرف)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٣) – في (ع): (هذه) دون الفاء.

(٤) – (الحركات): ساقط من (ع).

(٥) – تكملة من (ع).

(٦) – في (ع): (فأما).

وجعلْتهُ زيادة بيان للأصلِ. وقال بعضهم: سُمِّيَ نَصْبًا؛ لأنَّهُ مِنَ الألفِ، والألفُ من أقْصَى الحلْقِ.

وأمَّا[1] الجَرُّ فسُمِّيَ جرًّا، لأنَّهُ ضِدُّ النَّصْب؛ لأنَّ النَّصبَ قصدوا به الإعلاءَ[2]، والجرَّ قصدوا به النُّزولَ، فكأنَّكَ جَرَرْتَ الاسم بعد نصبك له، وهو مُشْتَقٌّ منْ (جَرِّ الحَبْلِ)، وهذا الاشْتِقاقُ لفْظًا لا معنًى؛ لأنَّ الجرَّ ليس بضِدٍّ للنَّصْب[3] معنًى؛ لأنَّا نقول: إنَّ الجرَّ والنَّصب فرعان، فهما أخَوانِ، فنَحْمِلُ[4] أحدهما على الآخَرِ.

فأمَّا الجزْمُ فسُمِّيَ جزمًا؛ لأنَّ الجزْمَ هو القَطْعُ لحركة أوْ حرف ومنه قولهم: (جَزَمْتُ الحَبْلَ) إذا قطَعْتُهُ، وتُسَمَّى الكتابة الَّتي في أيْدي النَّاس اليوم كتابة الجزم من حيث كانت[5] مجْزومةً من كتابة حِمْيَرٍ؛ لأنَّ كتابة حِمْيَرٍ كانت أوسع من هذه الكتابة. وقيل: إنَّ أوَّل من جزَمَها أهلُ الأنْبارِ[6].

فالاسمُ تارةً يكون مرفوعًا، وتارةً منصوبًا، وكذلك الفعل يرتفع تارةً، وينْتَصِبُ أُخْرى. ثُمَّ ينْفرِدُ الاسمُ بالجَرِّ، وينْفَرِدُ الفعْلُ بالجَزْمِ. وجِهَةُ رَفْعِ الاسم غيرُ جهةِ رفع الفعلِ. فرفع الاسم أبدًا لما لا بُدَّ في الكلام منه، ويدخل تحت هذه العبارة الفاعلُ، والمُبْتدأُ والخَبَرُ، ومَفْعولُ ما لمْ يُسَمَّ فاعله، واسمُ كان، وخبر إنَّ؛

(١) – في (ع): (فأما).

(٢) – من (ع)، في الأصل (الأعلى)، وهو تحريف.

(٣) – في (ع): (بضد النصب).

(٤) – في (ع): (فتحمل) بتاء الخطاب.

(٥) – في الأصل: (كتابة)، وهو سهو، والتصويب من (ع).

(٦) – انظر المزهر للسيوطي ج٢/٣٤٢ و ٣٤٦ وما بعدها. وانظر كتاب الخط العربي لمحمد طاهر الكردي.

لأنَّهما مُشَبَّهانِ بالفاعل. ورفع الفعل؛ لأنَّه وقع موقع الاسم، نحو قولنا : زَيْدٌ يَخْرُجُ، تَقْديرُهُ : زَيْدٌ خارِجٌ، وكذلك في [ابتداء][1] القول / تقول : يَخْرجُ زَيْدٌ، ثمَّ تقول (زيْدٌ) في موضع (يخْرُجُ). ونصب الأسماء لوقوعها فضلة في الكلام أو مُشَبَّهَةً بفضلة. فما كان فضلةً فالْمَفعولاتُ[2] الخمسةُ. وما كان مُشَبَّهًا بفضلةٍ فالتَّمْيِيزُ، والاسْتِثْناءُ، والحالُ، وخَبَرُ (كان)، واسم (إنَّ)، وإنَّما اسْتَحَقَّتْ هذه الأسماء النَّصْبَ؛ لأنَّها جاءت فضلة على الكلام بعد تمامه، فأُعْطِيَتْ النَّصْبَ الَّذي هو فضلةٌ على الرَّفْعِ. وأمّا نصب الأفعال فلوقوعها بعد (أنْ) أوْ (لنْ) أوْ (كيْ) أوْ (إذًا)، أوْ في موضعٍ أُضْمِرَ فيه (أنْ). وإنَّما نُصِبَتِ الأفْعالُ بعدَ هذه الحُروفِ؛ لأنَّها لم تقع موقع الأسماء فتُرْفَعُ، ولم تَثْقُلْ ثِقل الفعل المجْزوم فتجزم، فلم يبق[3] غير النَّصب فنُصِبَتْ. [٩/ب]

وأمّا الجرُّ فلا يدخل الأفعال؛ لأنَّ الجرَّ إنَّما[4] يكون بحروف لا يحسنُ دخولها على الأفعال، أو بإضافة، والإضافة لا تجوز في الأفعال. وأيضًا فإنَّ الجرَّ يتبعه التَّنْوينُ، والتَّنْوينُ إنَّما يكون في الأسماء لخفَّتها، والأفعال ثقيلةٌ[5] فلا يدخلها جرٌّ ولا تنوين. وإنَّما امتنع الجزم من الأسماء لتَمَكُّنِها ولحاقِ التَّنْوينِ لها،

(١) – من (ع)، لم أتبين ما هي في الأصل.

(٢) – في الأصل : (المفعولان)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٣) – في (ع) : (فلم يكن لها غير النصب).

(٤) – قوله : (إنما) ساقط من (ع).

(٥) – قوله (الأفعال ثقيلة) أي من حيث كونها ثوانٍ على الأسماء في الرتبة اللغوية. ولا يفهم من قولهم الأسماء أوائل والأفعال ثوان أن الأسماء أسبق في الظهور من الأفعال بل المقصود بهذا أن الأفعال ثوان على الأسماء في الرتبة اللغوية؛ لأن اللغة نظام. ولما كان الاسم يدل على الحدث، والفعل يدل على الحدث المقترن بالزمان كان الاسم أكثر تجريداً من الفعل ويحتاج إلى جهد أقل لمعرفته، فلذلك قالوا الأفعال ثوان على الأسماء.

فلوْ دخل الجزم على الأسماء لاحْتَجْتَ أن تحذف الحركة للجزم، فيبقى حرف الإعراب ساكنًا وبعده التَّنْوينُ، وهو ساكنٌ، فيجتمع ساكنان فتَحْذِفُ التَّنوينَ، فيَزولُ معنى التَّمَكُّنِ منها، ويكون ذلك إجْحافًا بها؛ ولأنَّ الجزم إنَّما يكون بحروف لا يحسن دخولها على الأسماء، وهي : (لَمْ) و (لَمَّا) و (لا) في النَّهي، واللامُ في الأمر، وحروف الشَّرْطِ والْجَزاءِ، وجميع هذه لا تدخل على الأسماء. والجزم إنَّما يكون في الأفعال لاختصاصها بزمان واحد مع انْضمام معنًى آخر إليه، فيَثْقُلُ الفعل، فيُخَفَّفُ بِقَطْعِ حركةٍ أوْ حرفٍ.

قال : "[و][1] البناء أربعة أضْرُبٍ : ضَمٌّ، وفتحٌ، وكسرٌ، ووقفٌ، فالضَّمُّ يكون في الاسم، نحْوُ : (حَيْثُ) و(قَبْلُ) وَ(بَعْدُ)[2]، وفي الحرف في (مُنْذُ) في لُغَةِ مَنْ جرَّ بِها، ولا ضَمَّ في الفعلِ. والفتحُ يكون في الاسم، نَحْوُ : (أيْنَ) و (كَيْفَ)، وفي الفعل، نَحْوُ (قامَ) و (قَعَدَ)، وفي الحرف نَحْوُ : (إنَّ) و (ثُمَّ) و (رُبَّ)[3]. والكسر يكون / في الاسم، نَحْوُ : (أَمْسِ) و (هؤُلاءِ)، وفي الحرف في (جَيْرِ)، وفي لام الإضافة وبائها، نحْوُ : (لِزَيْدٍ) و (بِزَيْدٍ) ولا كَسْرَ في الفعل. والوقْفُ يكون في الاسم، نحْوُ : (مَنْ) و (كَمْ)، وفي الفعل، نَحْوُ : (خُذْ) و (كُلْ)، وفي الحرف، نَحْوُ : (هَلْ) و (بَلْ)." [١٠/أ]

اعْلَمْ أنَّ البناءَ لَمَّا انْقسم[4] إلى هذه الأقسام لُقِّبَ بألقابٍ غير ألقاب

(١) – زيادة من (ع) و (مل).

(٢) – في (مل) : (ومن قبل، ومن بعد).

(٣) – (رب) : ليست في (مل).

(٤) – في (ع) : (تَقَسَّمَ).

الْمُعْرَب. وعنْد الكوفيّينَ لا فرق بين الضَّمِّ والرَّفْعِ، والفَتْحِ والنَّصْبِ، والجَرِّ والْكَسْرِ، والوقْفِ والجزْمِ، فَيُسَمّونَ الْمَنصوبَ مفْتوحًا، والمرفوع مضْمومًا، والمجرور مكْسوراً ومخْفوضًا، والمجزوم موقوفًا، وبعضُ البصْريّين يَجري على ذلك[1]، لَمّا كانا يرْجعان إلى معنًى واحدٍ.

والتَّحقيقُ عند نُحاة البَصْريّينَ أن يقال : كُلُّ رَفْعٍ ضَمٌّ، وليس كُلُّ ضَمٍّ رَفْعًا، وكُلُّ نَصْبٍ فَتْحٌ، وليس كلُّ فَتْحٍ نَصْبًا، وكُلُّ جَرٍّ كسرٌ، وليس كلُّ كسْرٍ جرًّا، وكلُّ جزْمٍ وَقْفٌ، وليس كلُّ وقْفٍ جزمًا. وإنَّما وضعوا للْمُعرَب ألقابًا وللمَبْنيِّ ألقابًا، ليُفَرِّقوا بين ما ينتقلُ من الحركات وبين ما لا ينتقل. وأصلُ البناءِ أنْ يكون ساكنًا؛ لأنَّهُ ضِدُّ الإعْرابِ، والإعْرابُ بالحركات فوجب أنْ يكون البناءُ بالسُّكونِ.

وكان شيخُنا يقول : البناءُ : وقفٌ، وفتحٌ، وكسرٌ وضمٌّ،[و][2] يقول :بدأتُ بالوقْف؛ لأنَّهُ الأصْلُ في المَبْنيّاتِ، كما بَدَأْنا بالرَّفْعِ في المُعْرَبِ؛ لأنَّه الأصل في المُعْرَبَاتِ.

فأمّا ما حُرِّكَ من الأمثلة المَبْنيَّة فلعلَّة أوجَبَتْ تلك الحركة، وعن كلِّ كَلِمَةٍ منها سُؤالان فأحَدُهُما : لِمَ حُرِّكَتْ؟ والآخَرُ : لِمَ بُنِيَتْ على هذه الحركة؟ وسُؤالٌ ثالثٌ جامعٌ لهما ولغَيْرِهما[3] : لِمَ بُنِيَتْ؟

فأمّا (حَيْثُ) فإنَّما بُنِيَتْ؛ لأنَّ معناها فيما أُضيفَتْ[4] إليه، كما أنَّ (الَّذي) معناها في صلتها، فصار معناها في غيرها، فأَشْبَهَتِ الحَرْفَ الَّذي مَعْناهُ في

(١) – انظر ما كتبه الدكتور عبد الخالق عضيمة في الحاشية رقم (٢) : ١/١٤٢ من المقتضب.

(٢) – تكملة من (ع).

(٣) – في الأصل و (ع) : (لها ولغيرها)، والصواب ما أثبته.

(٤) – في (ع) : (تضاف).

غيرِه. وبُنِيَتْ على الضَّمِّ لدلالتها على الظَّرْفَيْن : ظَرْفِ المَكانِ وظَرْفِ الزَّمانِ، ألا ترى أنَّ (نحْنُ) لَمّا دلّتْ على الجمعِ[1] والتَّثْنيةِ بُنِيَتْ على الضَّمِّ، فكذلك (حَيْثُ). فأمّا دلالَتُها على ظَرْفِ المَكانِ فظاهرٌ وهو كثيرٌ، نَحْوُ قوله تعالى / : [١٠/ب]
﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾[2] ﴿وَحَيْثُ ما كُنْتُمْ﴾[3]. وأمّا دلالتها على ظرف الزَّمان ففي نَحْوِ قول الشّاعر[4] :

٣ – لِلْفَتى عَقْلٌ يَعيشُ بِهِ حَيْثُ تَهْدي ساقَهُ قَدَمُهْ

وقال قوم : إنَّما بُنِيَتْ على الضَّمِّ؛ لأنَّها مُنِعتْ من الإضافة إلى المفرد، وأُضيفَتْ إلى الجُمَلِ، ومن حقِّ كُلِّ اسم أن يُضاف إلى المفرد، فلمّا امْتَنَعَتْ[5] (حَيْثُ) من الإضافة إلى المفرد أَشْبَهَتْ (قَبْلُ) و (بَعْدُ) لَمّا مُنِعا من الإضافة بُنِيا على الضَّمِّ؛ ليكون الضَّمُّ عِوَضًا لهما من المَحْذوف. و(الفَرّاءُ) يُجيزُ إضافتها إلى ما بعدها فيفتحُ[6] الثّاءَ ويَكْسِرُ ما بعدها بها وأنْشَدَ :

٤ – أَما تَرى حَيْثَ سُهَيْلٍ طالِعا

(١) – في (ع) : (على الجماعة).

(٢) – البقرة : (١٤٩)، (١٥٠).

(٣) – البقرة : (١٤٤)، (١٥٠).

(٤) – هو طرفة بن العبد.

٣ – البيت من المديد. انظر ديوانه : ٨٦، ومجالس ثعلب : ١/١٩٧، والعقد الفريد : ٦/٢٥٨، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٠/٩٢، والمساعد : ١/٥٣٠ والهمع : ١/٢١٢، والخزانة : ٣/١٦٢.

(٥) – في (ع) : (مُنِعَتْ).

(٦) – في (ع) : (ويفتح).

٤ – البيت من مشطور الرجز. غير معروف القائل. وهو في شرح المفصل : ٤/٩٠، وشرح الكافية للرضي : ٢/١٠٨ وشرح الكافية الشافية : ٢/٩٣٧، والمغني : ١٤١، والمساعد : ١/٥٢٩، والهمع : ١/٢١٢، والخزانة : ٣/١٥٥، والمقاصد : ٣/٢٨٤.
وسهيل : اسم نجم. وبعده : "نَجْمًا يُضيءُ كالشِّهابِ لامعا"

وفيها لُغاتٌ (حَيْثُ) بالضَّمِّ، و (حَيْثَ) بالفَتْحِ، و(حَوْثُ) بواوٍ، و(حَيْثِ) بالكَسْرِ[1]، وهي أضْعَفُها[2].

فأمّا (قَبْلُ) و (بَعْدُ) فظرْفان من ظُروف الزَّمان، وأصْلُهُما أنْ يكونا مُعْرَبَيْنِ، تقول: آتيكَ[3] قبل يوم الجُمُعَة، قال اللّه تعالى: ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِروا عَلَيْهِمْ﴾[4] ويدخُلُ عليهما[5] التَّنْوينُ، فتقول: جئتُكَ قبْلاً وبَعْداً. إلا أنَّهما لَمّا مُنِعا الإضافة صار معناهما فيما كان مُضافًا إليْهما فأشْبَها الحروف الَّتي معانيها في غيرها، وبُنيا[6] على الضَّمِّ؛ ليكون الضَّمُّ عوضًا لهما من المحْذوفِ [منْهُما][7]؛ لأنَّهما جُعِلا غايَةً. ولم يبْنوا شيْئًا من هذه الظُّروفِ على السُّكون؛ لأنَّ فيها ما قَبْلَ طرَفِهِ ساكِنٌ؛ وليَدُلّوا على قُوّتها في الأصْل؛ لأنَّ فيها ما كان مُعْرَبًا في حالٍ.

فأمّا (مُنْذُ) فيكون حرفًا ويكون اسمًا، فإذا جَرَرْتَ ما بعدها كانت حرفًا، وإذا رفَعْتَهُ فهي اسمٌ، ولها بابٌ يُسْتَوْفى[8] الكلامُ فيه. وبُنِيَتْ على الضَّمِّ لاتْباعِ

(١) – في (ع): (بكسر الثاء).

(٢) – (حَيْثُ) بضم الثاء لغة أكثر العرب، وهي اللغة العالية، و (حَوْثُ) لغة طيء و(حَيْثَ) بفتح الثاء لغة بني يَرْبوعٍ وطُهَيَّةَ من تميم، و(حَيْثِ) بكسر الثاء لغة بني أسد بن الحارث بن ثعلبة وبني فَقْعَسٍ. المغني: ١٤٠، واللسان: (حيث).

(٣) – في (ع): (أتيتك).

(٤) – المائدة: (٣٤).

(٥) – في (ع): (عليها) وهو تحريف.

(٦) – في (ع): (وبنيتا).

(٧) – تكملة من (ع).

(٨) – في (ع): (نستوفي الكلام فيه).

الضَّمَّةِ الضَّمَّةَ ولم يعْتَدّوا بالنّون؛ لأنَّها ساكنةٌ، والسّاكن حاجزٌ غيرُ حصينٍ [ولَمْ تُبْنَ على السُّكون لأجْلِ النُّونِ][1]. وقوله: "ولا ضَمَّ في الفعْل" إنْ سأل سائلٌ، فقال: فقولهم (مُدُّ) و (زُرُّ) و (غُضُّ)[2] قيل له: الضَّمُّ في هذا الفعل[3] المُشَدَّدِ لإتْباعِ الضَّمَّةِ الضَّمَّةَ[4]، فهو بمنزلة الكَسْرِ لالتقاء السّاكِنَيْنِ.

وأمّا[5] (كَيْفَ) و (أيْنَ) فهما اسمان، والدَّليل على ذلك[6] أنَّهما تضمَّنا معنى ما يجوز الإخْبارُ عنه وبُنيا؛ لتَضَمُّنِهما معنى همزة الاستِفْهامِ فأشْبَها الحَرْفَ، وكان حَقَّهُما البناءُ على السُّكونِ /؛ لأنَّهُ الأصلُ في المَبْنيات ولوْ بُنيا [1/١١] على السُّكونِ لاجْتَمَعَ ساكنان، الفاءُ والياءُ في (كَيْفَ)، والنّونُ والياءُ في (أيْنَ)؛ [لأنَّ الياءَ ساكِنَةٌ][7] فلا يُمْكِنُ الجَمعُ بينهما ولا حذف أحدهما، ولا بُدَّ من تحْريكه، فلوْ حُرِّكَ بالكَسْرِ لَثَقُلَ عليهم ذلك من أجل[8] الياءِ؛ لأنَّ الياءَ من جِنْسِ الكسْرة، ولَوْ ضَمّوهُ لكان بمَثابة الكَسْرِ؛ لأنَّ الخُروجَ من كَسْرٍ إلى ضَمّ ثَقيلٌ عِندَهُمْ، فَعدَلوا إلى أخَفِّ الحركات وهي الفتْحةُ. فإن قيل: فَقَدْ قالوا: (جَيْرِ)

(١) – تكملة من (ع). وقوله: (لأجل النون) أي لسكونها.

(٢) – في (ع): (عُصُّ)، وهو تصحيف.

(٣) – أفعال الأمر من (مَدَّ يَمُدُّ مُدُّ)، و(زَرَّ يَزُرُّ زُرُّ)، و (غَضَّ يَغُضُّ غُضُّ)، يجوز أن تحرك بالحركات الثلاث، فتحرك بالفتح؛ لأنه أخف الحركات، وبالكسر؛ لأنه الأصل في تحريك الساكن إذا التقى ساكنان، وبالضم؛ لما ذكره الشارح. ومعنى زَرَّ: عَضَّ. اللسان (زرر).

(٤) – في (ع): (الضم الضم).

(٥) – في (ع): (فأما).

(٦) – في (ع): (والدليل على اسميتهما).

(٧) – تكملة من (ع).

(٨) – في (ع): (لأجل).

فَكَسروا مع الياءِ. قيل له : ذلك[1] قليلٌ نادرٌ، والنّادرُ لا يثقُلُ ثِقَلَ المُسْتَعْمَلِ.

وأمّا الفعل الماضي فإنّما بُنِيَ على الفتحِ؛ لأنّه ضارَعَ الفِعْلَ المضارعَ، فاسْتَحَقَ حركةً، فأُعْطِيَ حركَةً بين حركَتَيْنِ، وهي الفَتْحَةُ، ونَحْنُ نَسْتَقْصي الكَلامَ فيه إذا صِرْنا إلى باب إعرابِ الأفْعال إنْ شاء اللّه تعالى.

فأمّا (إنَّ) وَ (رُبَّ)[2] وَ(ثُمَّ) فَبُنِيَتْ على الفَتْحِ لِمَكانِ التَّضْعيفِ؛ لأنَّ الضَّمَّ والكَسْرَ بَعْدَ التَّضْعيفِ مُسْتَثْقَلٌ فَعَدَلوا إلى الفَتْحِ الخَفيفِ.

وقد ذَكَرْتُ عِلَّة بناء الحروف، ولك أنْ تقول : إنَّ الحرف جزءٌ من الفعل أو الاسم، فلهذا بُنِيَ.

فأمّا (أَمْسِ) و (هؤُلاءِ) فإنَّ بعض النّاس يقول : (أَمْسِ) تضَمَّنَ معْنى لام التَّعريف؛ لأنَّ الأصل كان فيه (الأمْسُ)، فُحُذِفَت اللامُ وضُمِّنَ معناها، فتضمَّنَ معنى حرفٍ[3] فَبُنِيَ، وَبَنوهُ[4] على الكسْرِ؛ لأنَّ من حقِّه أن يكون ساكنًا، كما[5] بيَّنّا أنَّ أصل البناء السُّكون، فاجْتَمَعَت السِّينُ ساكِنَةً والميمُ ساكِنَةً، فَحُرِّكَ بالكَسْرِ لالتقاء السّاكنين، والأصل في السّاكنين إذا التقيا أن يُحَرَّكَ أحدُهُما بالكَسْرِ. وقال بعضهم[6] : هو مُعْرَبٌ غير مُنْصَرِفٍ لِعُدولِه عن الألفِ واللام فهؤُلاء يرفعون وينصبون بلا تنْوينٍ[7] ولا يَدْخُلُهُ جَرٌّ ولا كَسْرٌ[8] إلا مع

(١) – في (ع) : (قيل : إن ذلك).

(٢) – (رب) : ساقطة من (ع).

(٣) – (فتضمن معنى الحرف) : ساقط من (ع).

(٤) – في (ع) : (وبني).

(٥) – في (ع) : (لما) بالام.

(٦) – حكى ذلك الكسائي. انظر الهمع : ١/٢٠٩.

(٧) – في (ع) : (... وينصبون بالنون)، وهو وَهْمٌ.

(٨) – في (ع) : (جَرٌّ ولا تنوين)، وهو خطأ؛ لأن التنوين يعاقب الإضافة.

الإضافة، وأنْشَدوا[1] :

٥ – إنّي رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسا
عَجائِزًا مِثْلَ السَّعالي خَمْسا

فأمّا (هؤُلاءِ) فَبُنِيَ لتضَمُّنِه معنى الإشارة، وبُنِيَ على الكَسْرِ لالْتِقاء السّاكِنين[2]، كما ذكرنا في (أَمْسِ).

وأمّا (جَيْرِ) فهو حرفٌ بمعنى (نَعَمْ) مَبْنيٌّ على الكَسْرِ لالْتقاء السّاكنين، وهو الأصل في السّاكنين. وعند (الفَرّاءِ) / أنَّهُ يُقْسَمُ به، تقولُ : جَيْرِ لا أفْعَلُ ذاكَ، ولمْ تُبْنَ على السُّكون لأجْلِ الياءِ. [١١/ب]

فأمّا لامُ الإضافة وباؤُها فبُنِيا على الكَسْرِ، وكان مِنْ حَقِّهما أنْ يُبْنَيا على الفتح؛ لأنَّ حُكم كلِّ حرف على حرفٍ[3] واحدٍ أنْ يُبْنى على الفتْحِ، نَحْوُ واوِ العَطْفِ وفائِه وألِفِ الاسْتِفْهامِ، وإنَّما بُنِيَتْ هذه الحروف على الفَتْحِ[4]؛ لأنَّهُمْ أرادوا[5] الابتداءَ بها فلم يُمْكِنْ أنْ يُبْتَدَأَ بساكِنٍ فلَمّا اضْطَرّوا إلى تحْريكِها

(١) – البيتان ينسبان إلى العجاج، انظر الخزانة، وليسا في ديوانه.

٥ – البيتان من مشطور الرجز.

وهما من شواهد سيبويه : ٢/٤٤، وانظر الجمل للزجاجي : ٢٩١ وأمالي ابن الشجري : ٢/٢٦٠. وشرح الكافية الشافية : ٣/١٤٨١، وأوضح المسالك : ٤/١٣٢، والمساعد : ١/٥٢٠، واللسان : (أمس) والمقاصد : ٤/٣٥٧ والخزانة : ٣/٢١٩. والأول في الهمع : ١/٢٠٩. والسعالي : جمع سعلاة وهي الغول، واسْتَسْعَلَت المرأة صارت كالسعلاة خبثًا وسلاطةً.

(٢) – في الأصل (الساكن)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٣) – في (ع) : (.. كل حرف كان على حرف ...).

(٤) – من (ع) في الأصل : (على الفتحة).

(٥) – في (ع) حدث تقديم وتأخير في العبارة مُخِلٌّ بالمعنى، فقد وردت العبارة في (ع) على النحو التالي : (.. وكان من حقهما أن يبنيا على الفتح نحو واو العطف ... هذه الحروف على الفتح لأن حكم كل حرف كان على حرف واحد أن يبنى على الفتح ولأنهم أرادوا الابتداء ...).

حرَّكوها[1] بحركةٍ خفيفة.

فأمّا[2] لامُ الجَرِّ فَبُنِيَتْ على الكَسْرِ؛ لِيُفَرِّقوا بينها وبين لام التَّأْكيد إذا قُلْتَ: إنَّ هذا لَزَيْدٌ، أخْبَرْتَ أنَّهُ زيْدٌ، وإذا قلْتَ: إنَّ هذا لِزَيْدٍ، أخْبَرْتَ أنَّه مالكٌ لهُ. فإن قيل: الفرْقُ يَحْصَلُ بيْنَهُما بإعْرابِ الواقع بَعْدَهُما. قيل: هذا لا يَصِحُّ؛ لأنَّ اللَّبْسَ باقٍ في حال الوَقْفِ. فإنْ وقَعَتْ لامُ الجرِّ مع المَكْنيِّ[3] فَتَحْتَ على الأصل، نَحْوُ قَوْلِكَ[4]: (لَكَ) و (لَهُ) وقدْ فَتَحَها قَوْمٌ في غير المَكْنيِّ، نَحْوُ قول الشّاعر[5]:

٦ – أُريدُ لأَنْسى ذِكْرَها فَكَأَنَّما تَمَثَّلُ لي لَيْلى بِكُلِّ سَبيلِ

ففتح[6] اللامَ وهي لامُ الجَرِّ. وقد فُتِحَتْ أيضًا للفرق بين المُسْتَغاثِ بهِ والمُسْتغاثِ لَهُ.

فأمّا باءُ الجَرِّ فإنَّما[7] أُلْزِمَتِ الكسرَ، ليكون من جِنْسِ ما تعْملُ فيه؛ لأنَّ

(١) – في (ع): (حُرِّكَتْ).

(٢) – في (ع): (واما).

(٣) – (المكنى): اصطلاح كوفي يقابله عند البصريين: (الضمير).

(٤) – (قولك): ساقطة من (ع).

(٥) – هو كثير عزة.

٦ – البيت من الطويل.

وهو في ديوانه: ١٠٨، وأمالي القالي: ٢/٦٣، والمغني: ٢٣٧، والخزانة: ٤/٣٣٠، والمحتسب: ٢/٣٢، ومعاني القرآن للأخفش: ١/١٦٠.

(٦) – في الأصل: (فَتَحَ)، وما أثبته من (ع).

(٧) – في (ع): (فإنها).

عملها أبَدًا هو الكَسْرُ، ولا كَسْرَ في الفعل، وقولهم: اضْرِبِ الرَّجُلَ، وقُلِ الحَقَّ، فإنَّما هذا لالْتِقاء السّاكنين.

فأمّا (كَمْ) فإنَّها اسمٌ بدَليل جوازِ دخول حروفِ الجَرِّ عليها، وتضَمُّنِها معنى ما يُخْبَرُ عنه، وبُنِيَتْ لأنَّها تضَمَّنَتْ معنى همزة الاستفهام، وبُنِيَتْ في الجَرِّ حمْلاً على نقيضتها[1] وهي (رُبَّ)، والشَّيْءُ [قَدْ][2] يُحْمَلُ على نقيضه كما يُحْمَلُ على شِبْهِهِ[3] ونَظيرِهِ. وبُنِيَتْ على الوقف، وهو الأصلُ في المَبْنيّات.

فأمَّا (مَنْ) فهي اسمٌ بجواز دُخول حروف الجرِّ عليها، نَحْوُ قولنا: بِمَنْ تَمُرُّ، وإلى مَنْ تَقْصِدُ، وتضَمَّنَتْ معنى ما يُخْبَرُ عنه، نَحْوُ قولنا: مَنْ عِنْدَكَ؟ فتقول: زَيْدٌ. فـ (زَيْدٌ)[4] يُخْبَرُ عنه. ولها ثلاثة مواضع: الاستِفْهامُ، والخَبَرُ، والجزاءُ. وهي مَبْنِيَّةٌ في الاستِفْهامِ لِتضَمُّنِها معنى همزة الاستفهام، وفي الشَّرْطِ والجزاء لتَضَمُّنِها معنى (إنْ) الشَّرطيّة، وفي الخَبَرِ؛ لأنَّ معناها في صلتها كـ (الَّذي).

وأمَّا أفعال الأمر، نَحْوُ: (خُذْ) و (كُلْ) / و(اضْرِبْ)، وأشْباهِ ذلك [١٢/أ] فجميعها مبْنِيٌّ على الوقف، وبُنِيَتْ؛ لأنَّها أفعالٌ لم تُشابِهِ الأسْماءَ؛ لأنَّهُ ليس في أوائلها حروف المضارعة، وبُنِيَتْ على الوقْفِ؛ لأنَّ الوقف هوالأصل في البناء. وعند الكوفيّينَ[5] أنها معْربةٌ على تقدير محذوفٍ، فتكون مجزومة، ويكون التَّقديرُ:

(١) – في الأصل و (ع): (على نقيضها)، وهو تحريف، والصواب ما أثبته.

(٢) – تكملة من (ع).

(٣) – في الأصل (ضده) وهو وهم، والتصويب من (ع).

(٤) – في الأصل: (وزيد)، وما أثبته من (ع).

(٥) – هذه إحدى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، انظر الإنْصاف المسألة (٧٢): ٢/٥٢٤، والتبيين: المسألة (١٥) ص٧٢.

لِتَضْرِبْ، لتَأْخُذْ، لِتَأْكُلْ. وهذا يُسْتَقْصى[1] في باب إعراب الأفعال وبنائها إذا صِرْنا إليه إن شاء اللّه.

فأمَّا (هَلْ) و (بَلْ) فهي حروف وبناؤُها على الوَقْفِ، لأنَّهُ الأصْلُ وقد مضى بيانُها.[2][3] واللّه أعلم.

(١) – في الأصل: (مستقصى)، وما أثبته من (ع).

(٢) – (وقد مضى بيانها): ساقط من (ع).

(٣) – انظر ما سلف ص١٨.

بابُ إعْرابِ[1] الاسمِ الواحِدِ

قالَ: "الاسمُ المُعْرَبُ على ضَرْبَيْنِ: صَحيحٌ، ومُعْتَلٌّ. فالصَّحيحُ ما لَمْ يَكن حرْفُ[2] إعْرابِهِ أَلِفًا، ولا ياءً قبْلَها كسْرةٌ، نَحْوُ (زَيْدٍ) وَ (عَمْرٍو). وهو على ضربين: مُنْصَرِفٌ وغير مُنْصرِفٍ. فالمُنْصَرِفُ ما لَمْ يُشابِهِ الفعلَ من وجْهَيْنِ، وتدخله الحركاتُ الثَّلاثُ الضَّمَّةُ والفتْحَةُ والكَسْرَةُ، والتَّنْوينُ، ويكونُ آخره في الرَّفْعِ مضْمومًا، وفي النَّصْبِ مفْتوحًا وفي الجرِّ مكْسورًا، تقول في الرَّفْعِ: هذا زيْدٌ[3] يا فَتًى، وفي النَّصْبِ: رأَيْتُ زَيْدًا يا فَتًى، وفي الجرِّ: مررتُ بزَيْدٍ يا فَتًى. فضمَّةُ الدّالِ علامةُ الرَّفعِ، وفتْحَتُها علامةُ النَّصْبِ، وكسرَتُها علامة الجَرِّ".

اعلم أنَّه لَمّا ذكر المعرب والمبنيَّ، والإعراب والبناء وبيَّن أحكامهما بدأ بذكر إعراب الاسم الواحد؛ لأنَّه الأصْلُ، والتَّثْنية والجمع فرعٌ عليه؛ ولأنَّ إعراب الاسم الواحد بالحركات، والتثنية والجمع إعرابُهُما بالحروف. والأصل في الإعراب أن يكون بالحركاتِ، والأصل أولى بالبداية. قال "فالاسمُ المعربُ على ضَرْبَيْنِ" صحيحٌ، ومُعْتَلٌّ". وحروف العِلَّةِ ثلاثةٌ: الواوُ، والياءُ، والألفُ، وإنَّما لم يذكر الواو؛ لأنَّه ليس في كلام العرب اسمٌ[4] فيه واوٌ وقعت طَرَفًا وقَبْلَها ضَمَّةٌ،

(١) – في الأصل (الإعْراب) بالألف واللام وهو خطأ، والتصويب من (ع).

(٢) – قوله (حرف): ساقط من (مل).

(٣) – في (ع) و (مل): (قام زيد).

(٤) – اسم متمكن.

فإذا أدّى قياسٌ إلى ذلك رُفِضَ، ألا ترى إلى قولهم في جمع (جَرْوٍ) : (أَجْرٍ) و (دَلْوٍ) :(أَدْلٍ) و(حَقْوٍ)[1] : (أَحْقٍ)، وكان الأصلُ (أَدْلُوٌ) وَ (أَجْرُوٌ) وَ (أَحْقُوٌ)، فلمّا وَقَعَتِ الواوُ طَرَفًا وقَبْلَها ضَمَّةٌ قَلَبوا من الواو ياءً، فقالوا : (أَدْلٍ) و (أَحْقٍ) و (أَجْرٍ) / قال الشّاعرُ[2] : [١٢/ب]

٧ – لَيْثٌ هِزَبْرٌ مُدِلٌّ عِنْدَ خيسَتِهِ بِالرَّقْمَتَيْنِ لَهُ أَجْرٍ وَأَعْراسُ

فَحَصَلَ[3] المُعْتَلُّ في الأسماء ما في آخره ياءٌ قبلها كسرة أو ألفٌ قبلها فتحةٌ. فأمّا الواوُ الّتي قبلَها ضَمَّةٌ فلمْ توجَدْ طَرَفًا إلا نادرًا، والنّادرُ لا اعْتِبارَ به، نَحْوُ: (سَمَنْدُوٌ)، وقد قيل : إنَّها تُقْلَبُ ياءً[4] فيقال : (سَمَنْدِيٌ) وهو اسم بلدٍ[5]. ومُرادُهُ بالاعتلال هاهُنا حَرفُ الإعْرابِ لا غير؛ لأنَّ في غير هذا الموضع لا فرق بين وقوع حروف[6] العلّة فاءً أو عينًا أو لامًا.

---

(١) – في اللسان : "الحَقْوُ والحِقْوُ : الكَشْحُ، وقيل : مَعْقِدُ الإزارِ، والجَمْعُ : أَحْقٍ وأَحْقاءٌ وَحِقِيٌّ وَحِقاءٌ، وفي الصحاح الحِقْوُ : الخَصْرُ ومَشَدُّ الإزارِ من الجنب" اللسان (حقا).

(٢) – هو مالك بن خويلد، أو أبو ذؤيب.

٧ – البيت من البسيط.

انظر شرح ديوان الهذليين : ١/٢٢٦، ٤٤٢، ابن يعيش : ٤/١٢٣، ٥/٣٥، ١٠/٢٣، اللسان : (عرس).

والهزبر : من أسماء الأسد، والمدل : المنبسط، والخيس : الشجر الكثير الملتف، كالأيكة. والرُّقْمَةُ : الروضة، والرقمتان : الروضتان، والعِرْس : الذكر والأنثى؛ لأن كل واحد عرس للآخر.

(٣) – فحصل : فبقي.

(٤) – في (ع) : (وقد قيل : أنه يقلب في الكلام فيقال ...).

(٥) – سمندو : قلعة في وسط بلاد الروم تقع قرب مُلْتان، قال صاحب التاج : "وهي المعروفة الآن ببلغراد".

معجم البلدان (سمندو) ٣/٢٥٣، والقاموس المحيط وتاج العروس (سمند)، وهي لفظة غير عربية، فلا يصح الاحتجاج بها في هذا الموضع.

(٦) – في (ع) : (حرف).

فأمّا الصَّحيحُ فنَحْوُ : (زَيْدٍ) وَ (عَمْرٍو) وَ (بَكْرٍ).

والاسمُ المُعْرَبُ على ضربَيْنِ : مُنْصرفٍ، وغير منصرفٍ، والمُنْصرفُ هو الأصلُ؛ لأنَّ أصل الأسماء كُلِّها أن تكون مُنْصَرِفةً إلا أنْ يَعْرِضَ لها ما يمنعها من الانصراف. وعلامةُ الصَّرْفِ دُخولُ الجَرِّ مع التَّنْوينِ، فمتى امْتَنَعَ دُخولُ الجَرِّ والتَّنْوينِ على الاسم فهو غيرُ منْصَرِفٍ. والأسباب الّتي تمنَعُ الصَّرْفَ[1] تسْعة أسبابٍ إذا اجْتَمعَ سببان منها في اسمٍ لَمْ ينْصرِفْ وهي : وَزْنُ الفعْلِ الّذي يخْتَصُّ به أو يغلبُ عليه، والتَّأْنيثُ، والعُجْمَةُ، والتَّعْريفُ، والعَدْلُ، والصِّفَةُ، وزيادةُ الألفِ والنّونِ المشابهتينِ لألِفَيْ التَّأْنيثِ، والجَمْعُ، والتَّرْكيبُ.

فإن قال قائل : لِمَ إذا اجْتمع سببان من هذه الأسباب في اسم لا ينصرف؟ قيل له : لأنَّ هذه الأسباب فُروعٌ، والفعلُ فرعٌ على الاسم، فإذا صار في اسمٍ من هذه التِّسْعَةِ الأسبابِ سببانِ، فقد صار فيه فرعان فأشْبَهَ الفعلَ من وجْهين[2]، فيَغْلِبُ عليه شَبَهُ الفعل، فيجري حُكْمُهُ في الإعراب على حُكْمِ الفعل، فلا يدْخُلُهُ جَرٌّ ولا تنْوينٌ كما لا يدْخلُ الفعل جرٌّ ولاتنْوينٌ[3]. وكان في الرَّفع مضْمومًا بلا تنْوينٍ، وفي النَّصْب مفْتوحًا بلا تنوين، وفي الجَرِّ يُحْمَلُ على النَّصْبِ فيُفْتَحُ، أيْضًا كما حُمِلَ النَّصْبُ على الجَرِّ في تَثْنِيَةِ الأسْماءِ المُظْهَرَةِ وَجَمْعِها. وَحُكْمُ ما لا يَنْصَرِفُ يُسْتَوفى في بابه إنْ شاء اللّه.

قال : "ودخل التَّنْوينُ الكلامَ علامةً للأخَفِّ عليهم والأمْكَنِ عندهم، وهو الواحدُ النَّكِرةُ."

---

(١) – في (ع) : (من الصرف).

(٢) – في (ع) : (وجهتين).

(٣) – (كما لا يدخل الفعل جر ولا تنوين) : ساقط من (ع).

اعْلَمْ أنَّ الأسماء على ثلاثة أَضْرُبٍ : اسْمٌ لَمْ يُشابِهِ الفعْلَ ولا الحرْفَ، وهو الأمْكَنُ عندَهُم، والأخفُّ عليهم، وهو الاسمُ النَّكِرةُ. واسمٌ شابهَ الفعلَ [مِنْ وَجْهَيْنِ][1] فلم يُخْرِجه الشَّبَهُ / من التَّمَكُّنِ، ولكنَّهُ نَقَصَتْ رُتْبَتُهُ عمّا كان، وهو غيرُ منْصَرِفٍ. واسمٌ شابَهَ الحرف فوجب أن يكون ناقص المرتبة عن هذين لزَوالِ تَمَكُّنِهِ بِكُلِّ حالٍ، وهو المبْنيُّ. [١٣/أ]

والتَّنْوينُ إنَّما يَدْخُلُ [عَلى][1] النَّكِراتِ في الأصْلِ لِخِفَّتِها ولأنَّها لا تُشْبِهُ الأفعال من وجهٍ ولا [من][1] وَجْهَيْنِ، ولا الحُروف. فإنْ قيل[2] : فقد دخلَ التَّنْوينُ على الأسماء الأعْلامِ، نحْوُ (زَيْدٍ) و (عَمْرٍو)، وعلى الصِّفاتِ نَحْوُ (قائمٍ) و(قاعِدٍ) وعلى التَّأْنيثِ[3]، نَحْوُ (امْرَأَةٍ). قيل : هذه الأسماء أشْبَهَتِ الأفعال من وجه واحد، وهو كونها معرفة، أوْ صفة، أو تأْنيثًا فقط فلم يغلبْ شبهُ[4] الفعل عليها، فلا تخلو إمّا أن تُلْحِقَها بالأفعال أوْ بالأسماء النَّكِراتِ، وإلحاقُها[5] بالأسماء أَوْلى؛ لأنَّها أقْعَدُ في الاسميَّة، وأَمْكَنُ من الأفْعال، ولم يغلب شبه الأفعال عليها، ولو منعنا التَّنْوينَ منها لكُنّا قد أجْحَفْنا بها، فلهذا دخل التَّنْوينُ عليها. فإن قيل : فلم كان التَّنْوينُ يَدْخُلُ على الأسماء دون الأفعال؟ قيل له : لِيُفْرَقَ به بين ما يَنْصَرِفُ وما لا ينْصَرفُ؛ لأنَّ المنْصَرِفَ خفيفٌ، وغيرَ المنْصرِفِ ثقيلٌ، فجعلوا دخول التَّنْوين علامة للأخفِّ، وامتناعه علامةً للأثْقَلِ.

---

(١) – تكملة من (ع).

(٢) – في (ع) : (فإن قال قائل).

(٣) – في (ع) : (وعلى المؤنث).

(٤) – في الأصل : (فلم يغلب عليه شبه ...) بإقحام (عليه)، وما أثبته من (ع).

(٥) – في (ع) : (فإلحاقها).

فإنْ قيل : فَلِمَ[1] قُلْتُمْ : إنَّ الاسم أخَفُّ من الفعل؟ قيل له : لافْتِقارِ الفعل إلى الاسم واستِغْناءِ الاسم عنه[2]. فإنْ قيل : ولِمَ إذا كان الاسم خفيفًا يدْخُلُهُ التَّنْوين، ولا يدْخُلُ على الثَّقيل. قيل : لأنَّ الخفيف أَوْلى بِتَحَمُّلِ الزِّيادة، والتَّنْوين هو نون في الحقيقة.

قال : "والمضاف كالمفرد فيما ذكرنا، تُعْرِبُ الأوَّل وهو المضاف بما يسْتَحِقُّهُ من الإعراب، إلا أنَّك تَحْذِفُ منه[3] التَّنوينَ للإضافة، وتَجُرُّ الثّاني وهو المضاف إليه[4] بإضافة الأوَّل إليه على كلِّ حالٍ، تقولُ : هذا غُلامُ زَيْدٍ، ورأيْتُ غُلامَ زَيْدٍ، ومررتُ بغُلامِ زيْدٍ."

اعْلَمْ أنَّ المضاف والمضاف إليه عندهم بمنزلة كَلِمَةٍ واحدةٍ، ودُخولُ التَّنوين يُؤْذِنُ بتمام الاسم وانقطاعه عمّا بعده، فلهذا لم تَجْتَمِعِ الإضافةُ مع التَّنْوينِ بدليل أنَّ المضاف أبْدًا يكْتَسِبُ كثيرًا منْ أحكام المضاف إليه مثلِ التَّعْريف والتَّنكير والعُموم وأشباه ذلك .

وأيضًا فإنَّ الإضافة / تُفيدُ ضرْبًا من الاختصاص، والتَّنوين في الأصل للتَّنكير فلمْ يُجْمَعْ بينهما، كما أنَّ[5] الألف واللام لَمَّا كانا يدْخُلان علامةً للتَّعْريف والتَّنوين يدخل علامة للتَّنكير، لم يُجْمَعْ[6] بينهما؛ إذ لو جمعوا بينهما، لاجتمع [١٣/ب]

---

(١) – في (ع) : (ولم).

(٢) – في (ع) : (عن الفعل).

(٣) – (منه) : ساقطة من (ع).

(٤) – (وهو المضاف إليه) : ساقط من (ع).

(٥) – (التنوين في الأصل ... كما ان) : ساقط من (ع).

(٦) – في الأصل : (ما يجمع)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

في اسمٍ واحدٍ تعريفٌ وتنْكيرٌ، وهذا محالٌ، فلهذا متى أضَفْتَ حَذَفْتَ التَّنْوينَ. فأمّا جَرُّ الثّاني على كُلِّ حالٍ فإنَّما يَنْجَرُّ بتَقْديرِ حرف الجَرِّ، فَحُذِفَ حرف الجرِّ، وأُقيم الاسم الأوَّل مقامه. ويُقَدَّرُ تارة باللام وتارة بـ (مِنْ)[1]، فاللام نَحْوُ قولك: (غُلامُ زَيْدٍ) و (دارُ عَمْرٍو)، والتَّقْدير: غُلامٌ لِزَيْدٍ، ودارٌ لِعَمْرٍو. أمَّا (مِنْ) فنحْوُ قولك: (ثوْبُ خَزٍّ) و(قميصُ كَتّانٍ)، [و][2] التَّقْديرُ: (ثَوْبٌ مِنْ خَزٍّ) و (قميصٌ مِنْ كَتّانٍ). وشرح الإضافة يُسْتَوْفى في موضعه إن شاء اللّه تعالى.

قال: "وغَيْرُ المنْصَرِفِ ما شابه الفعل من وجْهَيْنِ، وتدْخُلُهُ[3] الضَّمَّةُ والفَتْحَةُ، ولا يدْخُلُهُ جَرٌّ ولا تَنْوينٌ، ويكون آخره في الجرِّ مفتوحًا. فإنْ أُضيف أو دخَلَتْهُ الألف واللام، فأُمِنَ فيه التَّنْوينُ دَخَلَهُ الجَرُّ في موضع الجَرِّ، تقول في الرَّفع: هذا أحْمَدُ وعُمَرُ، وفي النَّصْبِ: رأيْتُ أَحْمَدَ وَ عُمَرَ، وفي الجَرِّ: مررتُ بِأحْمَدَ وعُمَرَ، وتقولُ مع الإضافة: عَجِبْتُ مِنْ أَحْمَدِكُمْ وعُمَرِكُمْ، ومع الألف واللام: عجبتُ من الفَرَسِ الأشْقَرِ، ونظرتُ إلى الرَّجُلِ الأسمرِ."

اعلم أنَّه قد مضى ذكر مُشَابَهَةِ الاسم الَّذي لا ينْصَرِفُ للفعل وبيان ما يدْخُلُهُ من الحركات. والَّذي يخْتَصُّ هذا الفصل أنَّه إذا أُضيف، أو دخلتْهُ الألفُ واللام انجرَّ، والنّاسُ فيه على قولين: فـ (سيبَوَيْهِ) ومَنْ وافقَهُ[4] يقول[5]: إنَّ

(١) – في الأصل: (لـ "من") باللام، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٢) – زيادة من (ع).

(٣) – في (مل): (وتدخله الحركات الضمة ...) وانظر تعليق محقق اللمع. والذي أرجحه أنها مقحمة من ناسخ النسخة التي رمز لها المحقق بـ (ب)، لأنها لا توجد في سواها.

(٤) – انظر الكتاب: ١/٧، ووافقه المبرد والسيرافي والزجاج والزجاجي انظر المقتضب: ٣/٣١٣، والهمع: ١/٢٤.

(٥) – في (ع): (يقولون).

الألف واللام والإضافة إذا دخلت على الاسم الّذي لا ينصرف أزالت عنه شَبَهَ الأفْعال؛ لأنَّ الألف واللام والإضافة لا يدْخُلْنَ على الأفعال، فإذا دخلت على اسمٍ لمْ يبق بينه وبين الفعل مشابَهَةٌ فجرى بوجوده الإعراب وامْتَنَعَ دُخولُ التَّنْوينِ عليه لأجلِ الألفِ واللام والإضافة؛ إذْ كانا لا يجتمعان[1]. وهذا قولٌ معْتمدٌ[2] عليه. فإنْ قيل: فإنَّ حُروف الجرِّ إذا دخلت على الأسماء أزالت عنها شَبَهَ الأفعال، لأنَّها غير داخلة على الأفعال، فيلزَمُكُمْ على هذا القول أنْ تصرفوا كلَّ اسمٍ / دخل عليه حرف الجَرِّ. قيل له: الألف واللام والإضافةُ إذا جُعِلَتْ في الاسم[3] الَّذي لا ينصرف أزالت عنه شَبَهَ الأفعال، ثُمَّ تدخل العوامل عليه، فتُصادفُهُ غير مُشابهٍ الأفعال[4]، فتعمل فيه، وهذا[5] المعنى غيرُ موجودٍ في حروف الجَرِّ[6]، فإنَّها تدخل على ما لا ينصرف وهو مشابه للفعل فلا ينفُذُ عملُها فيه، ومن النّاس[7] مَن يقول: إنَّ الاسم بدُخول الألف واللام أو الإضافة أُمِنَ فيه التَّنْوينُ، فدخله الكَسْرُ في موضع الجرِّ، وإنَّما امْتَنَعَ منه الجَرُّ مخافةً من دُخول التَّنْوين؛ لأنَّ الجرَّ لا يكاد يوجد إلاّ والتَّنْوينُ معه إلاّ في حال الألف واللام أو الإضافة، فإذا زال[8] التَّنْوين دخل الكسر في موضع الجَرِّ، وإنَّما علامة [٤/١٤أ]

(١) – في الأصل: (لايجتمع)، وهو سهو، والتصويب من (ع).

(٢) – في (ع): (يعتمد).

(٣) – في (ع): (دخلت على الاسم).

(٤) – في (ع): (للأفعال).

(٥) – في (ع): (فهذا).

(٦) – في (ع): (في الحروف فإنها ...).

(٧) – هذا من كلام سيبويه. انظرالكتاب: ١/٧، ٢/١٣.

(٨) – في (ع): (فإذا أمن التنوين).

الصَّرف دخول التَّنْوين.

قال : "فإنْ وَقَفْتَ على المرفوع والمجرور حَذَفْتَ التَّنْوينَ، لأنَّه زائدٌ لا يوقف عليه، وأسْكَنْتَ آخرَهُما ؛ لأنَّ العَرَبَ إنَّما تَبْتَدئُ بالمتحرِّك وتقف على السّاكنِ، تقول في الوقف : هذا زَيْدْ، ومررتُ بزيْدْ.

فإنْ وَقَفْتَ على المنصوب المنوَّن أبْدَلْتَ مِنْ تَنْوينه[1] ألفًا، تقول في الوقف : رَأَيْتُ زَيْدا، فإنْ لم يكن المنصوبُ منوَّنًا كان الوقف عليه ساكنًا كالمرفوع والمجرور، تقول في الوقف : ضربْتُ عُمَرْ، وأكْرَمْتُ الرَّجُلْ."

اعْلَمْ أنَّ للعرب في الوقف مذاهب يطول شرحُها[2]، ولكن أُشيرُ إلى بعضها لِيُتَوَصَّلَ به إلى بَقيّتِها. فإذا وقفتَ على الاسم الظّاهر السّالم[3]، نَحْوُ (زَيْدٍ) وَ (عَمْرٍو) و (خالدٍ) فإن كان الاسم منصوبًا منوَّنًا أبْدَلْتَ من تنوينه ألفًا بلا خلافٍ، تقول : رأيْتُ زيْدا ورَجُلا. فإنْ كان مرفوعًا أو مجرورًا، فلك فيه خمسة أوجهٍ : إسْكانٌ مجرَّدٌ وهو الَّذي اخْتارَهُ ابنُ جنّي، وإشْمامٌ، ورَوْمُ الحركة، وتضْعيفُ حرف الإعراب، وإلحاق الواو والياء.

فأمَّا الإشْمامُ فهو شيْءٌ تصْنَعَهُ لِمَنْ يَنْظُرُ إليك وليس بصوتٍ يُسْمَعُ، وإنَّما هو ضَمُّ شَفَتَيْكَ بغير تصويتٍ[4]، حتّى إنَّ الأعمى لا يُفَرِّقُ بينه وبين غيره، وإنَّما يكون في الرَّفع والضَّمِّ.

---

(١) – في (مل) : (مَن تنوينه في الوقف ألفا).

(٢) – انظر ما سيأتي في الحاشية رقم (٩) من الصفحة التالية.

(٣) – في (ع) : (التام).

(٤) – (وإنما هو ضم شفتيك بغير تصويت) : ساقط من (ع).

فأمَّا رَوْمُ الحركة فهو صوتٌ ناقصٌ ضعيفٌ، فكأنَّك ترومُ / ذلك ولا [١٤/ب] تُتَمِّمُهُ[1]. والَّذين يرومون الحركة يرومونها في الرَّفع والجرِّ، وفي النَّصْب إذا كان [الاسم][2] غير منوَّنٍ[3].

فأمّا التَّضْعيف فإنَّما يكون إذا كان ما قبل حرف الإعراب مُتَحرِّكًا، نحْوُ قولك : هذا خالدٌّ، وجَعْفَرٌّ، [والتَّضْعيفُ][4] يكون في الجرِّ أيضًا[5]، وفي النَّصب إذا كان الاسم غير منصرف، نحو قولك : مررتُ بخالدٌّ، ورأيْتُ أحْمَدْ.

وأمّا إلْحاقُ الواو [والياء][6]، فقولك في (زيْدٍ) في حال الرَّفْعِ : هذا زَيْدو، وفي حالِ[7] الجَرِّ : مررْتُ بزَيْدي، يُبْدِلونَ من الضَّمَّة [واوًا ومن الكسرة ياءً، كما فعلوا في النَّصْب فأبْدلوا من التَّنْوين ألفًا. وهذا][8] مذهب (أزْدِ السَّراة)[9]، وليس عليه العمل.

واعلم أنَّ الَّذين أشَمّوا أرادوا أن يُفَرِّقوا بين ما يلزَمُهُ التَّحْريك في الوصل وبين ما يلزَمه الإسْكانُ على كلِّ حالٍ. وأمّا الَّذين راموا الحركة فإنَّهم حَرَصوا

---

(١) – في الأصل : (ولا تممه)، وهو تصحيف، والتصويب من (ع).

(٢) – تكملة من (ع).

(٣) – في (ع) زيادة : (والإشمام يكون في المرفوع والمضموم)، ولامعنى لها هنا.

(٤) – تكملة من (ع)، في الأصل : (... وجعفر، وإنما يكون) بإقْحام (إنّما) في مَوْضِع (والتضعيف).

(٥) – تكملة.

(٦) – تكملة من (ع).

(٧) – (حال) : ساقطة من (ع).

(٨) – تكملة من (ع).

(٩) – انظر مذهب أزد السراة في الوقف، ومذاهب العرب الأخرى فيه في سيبويه : ٢ / ٢٨١، وشرح المفصل : ٩ / ٦٦، شرح الشافية للرضي : ٢ / ٢٨٠.

على إخْراج الحركة من السُّكون على كلِّ حالٍ. وأمّا الَّذين ضاعفوا فبالغوا في التَّوْكيد؛ لأنَّهم جاؤوا بحرف لا يكون ما[1] بعده إلا مُتحرِّكًا، لِتَعَذُّرِ التقاء السّاكنين.

ولكلٍّ واحد منهما علامة فللإشْمامِ[2] نُقْطَةٌ، وللسُّكون خاءٌ، وللزوم[3] الحركة خطٌّ بين يدي الحرف، وللتَّضْعيفِ[4] شينٌ. وإنَّما جعلوا للسُّكون خاءً؛ لأنَّها أوَّلُ (خفيفٍ) فدلّوا على خِفَّته[5]، وجعلوا للتَّضْعيفِ شيئًا؛ لأنَّها[6] أوَّل (شَديدٍ) فدلّوا على تشديده[7]، وجعلوا للإشْمام نُقطةً، وللرَّوْمِ خطًّا؛ لأنَّ الإشْمام أضْعَفُ من الرَّوْمِ. وأمّا الَّذين قَلَبوا من الضَّمَّة واوًا ومن الكسرة ياءً فأجْروهُما مُجْرى النَّصْب إذا قلبْتَ من الفَتْحة ألفًا وليس عليه العمل. وإنَّما اخْتار ابنُ جِنّي الوقف على السّاكن؛ لأنَّهُ قد ثبت أن الابتداء لا يكون إلا بالحركة فوجب أن يكون الوقف بالسُّكون؛ لأنَّ الحركة ضِدُّ السُّكونِ، والوقف ضِدُّ الابتداء، فلمَّا كان الابتداءُ بالحركة كان الوقف بالسُّكون.

فإن قال قائل: فلِمَ أبْدَلوا من التَّنْوين مع الفتحة ألِفًا في حال النَّصب ولم يُبْدِلوا من الضَّمَّةِ واوًا، ومن الكسرة ياءً؟

قيل له: لو فعلنا ذلك لأدَّى إلى الالْتباس وتحمُّل الثِّقل. فأمّا الالْتباسُ

(١) – (ما): ساقطة من (ع).

(٢) – في الأصل: (ولا شام)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٣) – في الأصل و (ع): (ولزوم)، وهو تحريف.

(٤) – في الأصل (والتضعيف) وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٥) – في الأصل: (خيفته)، وهو تصحيف، والتصويب من (ع).

(٦) – في الأصل: (لأن)، وهو سهو، والتصويب من (ع).

(٧) – في (ع): (على شدته).

فلأنَّك إذا قلت: مررت بزَيْدي، لم يُعْلَمْ هل هذه الياء ياء المُتَكَلِّم إذا أضافَ إلى نفسِهِ أوْ بَدَلٌ من الكسرة، وكذلك إذا قلت: هذا زَيْدو، لَمْ يُعْلَمْ هل[1] هذه الواو واو الجماعة أو عِوضٌ[2] من الضَّمَّة ألا ترى / أنّا إذا قلنا: هذا حجَرو، أنَّهُ يَشْتبهُ [١٥/أ]
بفعل جماعةٍ من قولك: حَجَروا عليه[3]. وأمّا[4] النَّصْبُ فلا[5] يوقِعُ لَبْسًا.

وأمَّا الثِّقلُ فلأنَّ الواو إذا وقعت طرفًا وقبلها ضمَّةٌ رفضوها؛ إذْ ليس ذلك ببناءٍ[6] في كلامهم. فأمّا الياءُ فلاجْتماع الأمثال وذكل مستَثْقلٌ أيضًا، وعلَّةٌ أُخْرى وهي أنَّ العرب تُخفِّفُ الضَّمَّةَ والكسرة إذا كانتا منْ نفس الكلمة، فالطّارئة أوْلى بالتَّخْفيف، ولا يُخَفِّفونَ الفتحة، مثال ذلك أنَّهم يقولون في (عَضُدٍ): (عَضْدٌ)، وفي (فَخِذٍ): (فَخْذٌ)، ويقولون في (عَلِمَ): (عَلْمَ) وفي (شَهِدَ): (شَهْدَ) قال الشّاعر[7]:

٨ – إذا غابَ عَنّا غابَ عَنّا رَبيعُنا وَإنْ شَهْدَ أَجْدى فَضْلُهُ وَنَوافِلُهْ

[فَيُخَفِّفونَ الضَّمَّةَ والكَسرَةَ][8] ولا يقولون في (قَلَمٍ): (قَلْمٌ)، ولا في (ضَرَبَ):

(١) – (هل): ساقطة من (ع).

(٢) – في (ع): (عوضا)، وهو خطأ.

(٣) – في (ع): (حجروا عليه حجرا).

(٤) – في (ع): (فاما).

(٥) – في (ع): (فإنه لا).

(٦) – في (ع): (بناءً).

(٧) – هو الأخطل.

٨ – البيت من الطويل. من قصيدة يمدح بها بشر بن مروان بن الحكم. وهو في شعره صنعة السكري: ١/٣٤٨ برواية: (... عنا فراتنا وإن شهد أجدى فيضه جداوله) وانظر سيبويه: ٢/٢٥١ والرواية فيه: (شِهْدَ) والمرتجل: ١٣٨، وشرح الكافية الشافية: ٢/١١٠١، والمخصص: ١٤/٢٢٢، والهمع ٢/٨٤.

(٨) – زيادة من (ع).

(ضَرْبَ)، فإذا[1] لم يُخَفِّفوا وبَقيت[2] الفتحة لزم قلْبُها ألفًا. فأمّا[3] إذا لم يكن المنصوب منَوَّنًا بأنْ يكون في الاسم ألفٌ ولامٌ، أوْ يكون غير منْصرفٍ فإنَّك تَقِفُ عليه ساكنًا، كما تقف على المرفوع والمجرور؛ لأنَّك إنَّما تُبْدل من التَّنوين، والتَّنوين معدومٌ في ذلك فيستوي الرَّفع والنَّصب والجرُّ والله أعلم.

(١) – في (ع) : (وإذا) بالواو.

(٢) – في (ع) : (وثبت).

(٣) – في (ع) : (فإذا لم) بدون (أما).

باب[1] إعراب الاسم المُعْتَلّ

قال : "وهو على ضربين : منقوصٍ، ومقصورٍ. فالمنقوص كُلُّ اسم وقعت في آخره ياءٌ قبلها كسرةٌ، نحْوُ : (القاضي) و (الداعي)، وهذه الياء لاتدخلها ضَمَّة ولا كسْرَةٌ، فإنْ[2] لَقِيَها ساكنٌ بعدها حُذِفَتْ لالتقاء السّاكنين، تقول في الرَّفْعِ : هذا قاضٍ يا فتًى، وفي الجرِّ : مررتُ بقاضٍ يافتًى، وكان الأصل : هذا قاضيٌ، ومررتُ بقاضيٍ[3]، فأُسْكِنَتِ الياءُ اسْتِثْقالاً للضَّمَّة والكَسْرَةِ عليها، وكان التَّنوينُ بعدها ساكنًا فَحُذِفَتِ الياءُ لالتقاء السّاكنين وبقيت الكَسْرَةُ قبلها تَدُلُّ عليها."

اعلم أنَّ المنقوص إنَّما سُمِّيَ منْقوصًا؛ لأنَّهُ دخله بعض الإعراب وهو النَّصْبُ، ولم يدْخله رَفْعٌ ولا جَرٌّ فنقص بعضُهُ، فنقصه نقص إعرابٍ لا نقصُ الحروف؛ وذلك لأنَّ[4] هذه الياء لا تحتمل كسرةً ولا ضمَّةً، وإنَّما لم تحتمل كسرة؛ لأنَّها[5] من جنْسِ / الكسرة وقبلها[6] كسرةٌ فكان يُؤدّي إلى اجتماع [١٥/ب] ثلاثِ كَسْراتٍ وذلك ثقيلٌ في كلامهمْ فخَفَّفُوها بحذْف الكسرة، وإنَّما لم تحتمل

(١) – (باب) : ليست في (ع).

(٢) – في (ع) و (مل) : (وإن).

(٣) – ضبطت اللفظتان (قاضيٌ) و (بقاضيٍ) في (مل) : (قاضيُ) و(قاضي) بدون تنوين، وهو سهو.

(٤) – (ذلك لأن) : ليست في (ع).

(٥) – في (ع) : (لأن الياء).

(٦) – في (ع) : (وقبل الياء).

ضمَّةً؛ لأنَّ الضَّمَّةَ في الثِّقل كالكسرة، والضَّمَّةُ أيضًا[1] أُخْتُ الكسرة ألا ترى أنَّهم يُجيزون اخْتِلاف القوافي بالرَّفْعِ والجَرِّ، ويُسَمّون ذلك إِقْواءً[2]، ولا يُجيزونَ اختلافها بالرَّفعِ والنَّصْب، ولا بالجَرِّ والنَّصبِ، فمن ذلك قول (النّابغة) :

٩ – أَمِنْ آلِ مَيَّةَ رائحٌ أَوْ مُغْتَدي عَجْلانَ ذا زادٍ وَغَيْرَ مُزَوَّدِ

وفي البيت الثّاني :

.... وَبِذاكَ خَبَّرَنا الغُرابُ الأَسْوَدُ

فأجْرى الضَّمَّة مُجْرى الكسرة، فلهذه العلَّة كانت الكسرة والضَّمَّةُ في الياءِ على حال سواء، فإذا خَفَّفْتَ بحذْفِ الضَّمَّةِ والكسرة بقيَ التَّنْوينُ مع الياءِ؛ وهما ساكنان، ولا بُدَّ من حَذْفِ أحدهما أو تحريكه، ولا يجوز تحريك الياء، لأنَّنا خَفَّفْناها بحذْفِ الحركة فلا نُعيدها، ولا يجوزُ تحريك التَّنوينِ؛ لأنَّهُ إِنَّما يُحَرَّكُ إذا لقيه ساكن بعده، ولا يجوزُ حذف التَّنْوين[3]؛ لأنَّهُ دخل لمعنى الصَّرْفِ، وما دخل للفرق لا يُحْذَفُ، فيلْتبسُ الكلام؛ ولأنّا إذا حذفنا الياءَ كان قبلها كسرةٌ عوضًا منها[4] تَدُلُّ عليها، وليس معنا عِوَضٌ من التَّنْوين؛ فلهذا حذفنا الياء فبقيَ التَّنْوين

(١) – (أيضا) : ليست في (ع).

(٢) – انظر الوافي في العروض والقوافي : ٢٣٩، وكتاب القوافي : ١١٧، والشعر والشعراء : ١/٩٥.

٩ – البيتان من البحر الطويل.

وهما في ديوانه : ١٣٤، والشعر والشعراء : ١/١٥٧ – ١٥٨، والأغاني : ١١/٨ والوافي في العروض والقوافي : ٢٣٩، وكتاب القوافي : ١١٨، والبيت الأول مع عجز الثاني في الخصائص : ١/٢٤٠ والرواية فيه : (من آل مية ...) بغير همزة. والبيت الثاني برواية (... الغداف الأسود) في معاني القرآن للفراء : ١/١٣٣، والتبصرة ١/٣٠٩. والغداف : الغراب.

وصدر الثاني : زَعَمَ البَوارِحُ أَنَّ رِحْلَتَنا غداً.

(٣) – في (ع) : (ولايجوز حذفه لأنه ...).

(٤) – في (ع) : (عوضا عن الياء ...).

ثابتًا في الوصل. فإنْ وَقَفْنا على هذا الاسم[1] المحْذوفِ حَذَفْنا التَّنْوين للوقف، فتقول : هذا قاضْ، ومررت بقاضْ، ومنهم مَن يُعيدُ الياءَ[2]، فيقول : هذا قاضيْ، ومررتُ بقاضيْ؛ وذلك لأنَّه إنَّما أسقط الياءَ لأجل التَّنْوين، فإذا زال التَّنْوينُ عادت الياءُ.

قال : « فإن نصبت المنقوص جرى مجرى الصحيح لخفة الفتحة[3]، تقول في النصب : رأيت قاضيًا يافتى[4].

اعلم أن الفتحة لما كانت خفيفة احتملتها الياء على كل حال مع الإضافة، والمفرد، ومع الألف واللام، فإن كان الاسم مفرداً ليس فيه ألف ولام تبع الفتحةَ التنوينُ في الوصل، تقول : رأيت قاضيًا يافتى، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّنا سَمِعْنا مُنادِيًا يُنادي لِلإِيْمانِ ﴾[5][6]. فإن وقفت أبدلت من التنوين ألفاً، كما أبدلت / [١٦/أ]
في الصحيح، وتُحَرَّكُ الياء في الإضافة بالفتحة، فتقول : رأيت قاضيَكَ وقاضيَ البلد، وأشباه ذلك. وإن كان في الاسم ألف ولام فتحت الياء في الوصل، فتقول : رأيت القاضيَ يافتى، قال الله تعالى:﴿ كَلاَّ إِذا بَلَغَتِ التَّراقيَ . [وَقيلَ مَنْ راقٍ] ﴾[7].

(١) – (الاسم) : ليس في (ع).

(٢) – هذه لغة لبعض العرب، لم أقف على مرجع حددهم فيما تحت يدي من المراجع، انظر الهمع : ٢/٢٠٥ – ٢٠٦.

(٣) – في (ع) : (لخفته).

(٤) – (يافتى) : ليست في (ع).

(٥) – آل عمران : (١٩٣).

(٦) – رسمت في الأصل و (ع) : (إنّا) ولم يقرأ بها أحد من القراء العشرة.

(٧) – القيامة : (٢٦) و (٢٧) والآية الثانية من (ع) ولابد منها؛ لأن فتحة الياء في (التراقي) لا تظهر إلاّ بالوصل.

قال : « فإن وقفت على المرفوع والمجرور حذفت الياء، ووقفت على ما قبلها ساكنًا، تقول في الوقف : هذا قاضْ، ومررت بقاضْ.

ويجوز أن تقف بالياء، فتقول : هذا قاضي ومررت بقاضي، وتقول في النصب رأيت قاضيا، تقف بالألف، كما تقول : رأيت زيدا ».

اعلم أن التنوين لما كان زائدا على الحركة، والحركة تسقط في حال الوقف أسقطوا ما هو زائد عليها. وقال قوم : إنما سقط وإن كان ساكنا، لئلا يشتبه بنون الأصل، نحو : (حَسَنٍ) و(رَسَنٍ).

فإذا[1] حذفتَ التَّنوين للوقف[2] بقيتِ الضّادُ فوقفْتَ عليها بالسّكون؛ لأنّ الوقف أبداً يكون بالسُّكون، وإنْ شئْتَ رَدَدْتَ الياءَ؛ لأجل زوال التَّنوين، فإذا صِرْتَ إلى حالة النَّصب أبدلت من التَّنوين ألفًا، ووقفت على الألف ساكنًا كما تفعل في الصَّحيح، وذلك لِمَا قدَّمْنا من خفَّةِ الفتحة وزوال اللَّبْسِ.

قال : "فإنْ زال التَّنوين عن هذه الأسماء بالألف واللام أوالإضافة كانت الياء ساكنة في الجرِّ والرَّفع ، ومفتوحة في النَّصب ، تقول في الرَّفع : هذا القاضي ، وهذا قاضيك، وفي الجرِّ : مررتُ بالقاضي، ومررتُ بقاضيكَ، [وكان الأصل فيه : هذا القاضيُ، ومررت بالقاضيِ][3]، وهذا قاضِيُكَ، [ومَرَرْتُ

(١) – في (ع) : (وإذا).

(٢) – (للوقف) : ساقطة من (ع).

(٣) – تكملة من (ع) و (مل).

بقاضيكَ][1] فأسكَنْتَ الياء اسْتِثْقالاً للضَّمَّةِ والكسرة عليها، وبقيت ساكنة. وتقول في النَّصب : رأيت القاضيَ، ورأيتُ قاضِيَكَ، ففتحة الياء علامة النَّصب، فإنْ وقفت على ما لا تنوين فيه، وقفت بالياء ساكنةً تقول في الوقف : هذا القاضي، ومررتُ بالقاضي. ويجوز أن تقف بلا ياء، فتقول : هذا القاضْ، ومررت بالقاضْ، وتقولُ في النَّصب : رأيت القاضيْ، / تقفُ بالياءِ لا غير." [١٦/ب]

اعلم أنّا قد بيَّنّا الوجه في اسْتِثْقالِهِمُ الضَّمَّةَ والكسرة على الياء. فإذا كان الاسم منوَّنًا، وسقطت الحركة من الياء، بقيت الياء مع التَّنوين، فأسْقطوا الياء لاجتماع السّاكنين، قال تعالى : ﴿وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَما لَهُ مِنْ هادٍ﴾[2][3].

فأمّا إذا لم يكن في الاسم تنوينٌ لدخول الألف واللام فالوجه سكون الياء في حال الرَّفع والجَرِّ، لأنَّك تُخَفِّفُها بحذف الحركة فقط، وليس لحذفها وجه. وقد حذفها قوم[4]، واكتفوا بكسرة ما قبلها عنها، وجاء في القرآن، قال اللّه تعالى : ﴿وَاسْتَمِعْ يَوْمَ يُنادي الْمُنادِ﴾[5][6] وهذا الحذف كما حذفوا في قوله تعالى :

(١) – تكملة من (ع) و (مل).

(٢) – الرعد : (٣٣)، والزمر : (٢٣)، و(٣٦)، وغافر : (٣٣).

(٣) – في الأصل و (ع) أُخِّرَ هذا الشاهد فوضع بعد قوله تعالى : (واستمع يوم ينادي المناد) ولا وجه للاستشهاد به في هذا الموضع، وقد قدمته إلى الموضع الذي يتناسب فيه الشاهد مع ما سيقَ له.

(٤) – هذه لغة لفريق من العرب لم أقف على مرجع حددهم فيما نظرت من المراجع.

(٥) – ق : (٤١).

(٦) – وهي قراءة عاصم والكسائي وحمزة وابن عامر وخلف. وقرأ نافع وأبو جعفر بالياء وصلاً، وبحذفها وقفًا. وقرأ ابن كثير ويعقوب بالياء وصلاً ووقفًا. انظر السبعة لابن مجاهد : ٦٠٧، والتيسير للداني : ٢٠٢، والنشر لابن الجزري : ٢/٣٧٦، والحجة في القراءات السبع المنسوب لابن خالويه : ٣٣١، وحجة القراءات لأبي زرعة : ٦٧٨، والكشف عن وجوه القراءات للقيسي : ٢/٢٨٧، وإعراب القرآن للنحاس ٣/٢٢٦.

﴿وَاللَّيْلِ إِذا يَسْرِ﴾(١) فحذفوا الياء(٢) تخفيفًا واكْتُفِيَ(٣) بكسرة ما قبلها. وبعضهم يقول : إنَّما حذفت الياء؛ لأنَّه قدَّر الاسم نكرة منوَّنًا، فحذف الياء مع التَّنوين ثُمَّ أدخل الألف واللام بعد ذلك.

فأمّا في حال الإضافة في الرَّفع والجرِّ(٤) فإنَّها تثبت ولا يجوز حذفها وإنَّما نخفِّفُها بحذف الحركة. فإذا صِرْتَ إلى النَّصب فتحتها مع الألف واللام ومع الإضافة في حال الوصل(٥) لخفَّة الفتحة عليها. فإنْ وقفت على مافيه الألف واللام في حال النَّصب وقفت بياء ساكنة، فتقول : رأيت القاضيْ؛ وذلك لأنَّك تحذف الحركة للوقف لَمّا ثَبَتَ أنَّهم لايقفون إلا على ساكنٍ.

ولا يجوز أن تحذف الياء تخفيفًا كما فعلتَ(٦) في الرَّفع والجَرِّ؛ وذلك لأنَّ هذه الياء لَمّا تحرَّكتْ في الوصل قويتْ بالحركة، فلم يتطرَّقْ عليها(٧) إسْقاطٌ لا في اللَّفظ ولا في الخطِّ، واعلم أنَّ هذه الحركة في حال النَّصْبِ يجوز للشّاعر في حال الضَّرورة أنْ يُسْكِنَها قال (المُبَرِّدُ)(٨) : وذلكَ منْ أحْسَنِ الضَّرورات؛ لأنَّهم شبَّهوا الياء بالألفِ؛ لأنَّهما أُخْتانِ(٩)، وَمِنْ ذلك قول الشّاعر(١٠) :

(١) – الفجر : (٤) وهي قراءة ابن عامر وعاصم والكسائي وحمزة، وقرأ نافع بالياء وصلاً ووقفًا، واختلفوا في النقل عن أبي عمرو انظر السبعة ص٦٨٣. وانظر معاني القرآن للفراء : ٣/ ٢٦٠.

(٢) – في (ع) : (فحذفوا الياء في موضع الجر تخفيفًا) بإقحام (في موضع الجر) وهو خطأ.

(٣) – في (ع) : (واكتفاءً).

(٤) – (في الرفع والجر) : ساقط من (ع).

(٥) – (في حال الوصل) : ساقط من (ع).

(٦) – في (ع) : (كما فعلوا).

(٧) – كذا في الأصل و (ع)، ولعل الصواب (إليها).

(٨) – في الأصل (المراد) وهو تصحيف. والتصويب من (ع).

(٩) – لم أقِفْ على كلام المبرد هذا في المقتضب والكامل.

(١٠) – هو رؤبة بن العجاج.

٩ – كَأَنَّ أَيْدِيْهُنَّ بِالقَاعِ القَرِقْ
أَيْدي جَوارٍ يَتَعاطَيْنَ الوَرِقْ

وللشّاعر أيْضًا أنْ يُعيد الضَّمَّة والكسرة في حال الرَّفع والجرِّ، فيقول : هذا قاضيُكَ، ومررتُ بقاضيكَ. وإنَّما جاز له ذلك؛ لأنَّ الحركة / المحذوفة مَنْويَّةٌ مُقَدَّرَةٌ [١٧/أ] وإنْ كانت محذوفةً، فإذا اضْطُرَّ إلى إعادتها احْتَمَلَ الثِّقَلَ وأعادها، ومنه قول الشاعر(١) :

١١ – لا بارَكَ اللَّهُ في الغواني هَلْ يُصْبِحْنَ إلا لَهُنَّ مُطَّلَبُ

فكسر الياء مِنَ (الغواني)، وقال الآخَرُ(٢) :

١٢ – تَراهُ إذا فاتَ الرُّماةَ كَأَنَّهُ أَمامَ الكِلابِ مُصْغِيُ الخَدِّ أَصْلَمُ

٩ – البيتان من مشطور الرجز.

انظر ملحقات ديوان رؤبة : ١٧٩، وإصلاح المنطق : ٤١٩، والكامل : ٣/ ٢١، والمحتسب : ١/ ١٢٦، ٢٨٩، والمرتجل : ٤٣، وأمالي ابن الشجري : ١/ ١٠٥، والخزانة : ٣/ ٥٢٩، وشرح شواهد شرح الشافية : ٤٠٥ واللسان (قرق). والأول في السمط : ١/ ١٠٦ والعمدة لابن رشيق : ٢/ ١٩٣، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٢٩٤، ٢/ ٩٧٠، والهمع : ١/ ٥٣، واللسان : (ثمن).

يَصِفُ إبلاً مُسْرِعَةً، والقاع القرق : القاع المستوي المنبسط، والورق : الدراهم.

(١) هو عبيد الله بن قيس الرقيات. وفي (ع) : قول قيس الرقيات.

١١ – البيت من المنسرح.

انظر ديوانه : ٣، والرواية فيه : (الغواني فما) وعليها لا ضرورة فيه، وسيبويه : ٢/ ٥٩، والكامل : ٤/ ٤٥، والمقتضب : ١/ ٢٨٠، ٣/ ٣٥٤، والمحتسب : ١/ ١١١، والخصائص : ١/ ٢٦٢، والمنصف : ٣/ ٦٧، والمرتجل : ٤١، وأمالي ابن الشجري : ٢/ ٢٢٦، والمغني : ٢٦٨، واللسان : (غنا). وصدره في الهمع : ١/ ٥٣.

(٢) هو أبو خراش الهذلي.

١٢ – البيت من الطويل. انظر شرح ديوان الهذليين : ٣/ ١٢١٩، والخصائص : ١/ ٢٥٨، والمنصف : ٢/ ٨١، والمرتجل : ٤٠.

الشاعر يصف ظبيًا يعدو بسرعة بعد أن أفلت من الرماة وتعدو وراءه كلابهم. والمصغي الذي يميل خده ليسمع، والأصلم : المبتور الأذنين.

فضمَّ الياء مِنْ (مُصْغي) . وما يأتيك فقس عليه فإنَّ في المسائل طولاً .

قال : "وأمّا المَقصور فكُلُّ اسم وقعت في آخره ألف مفردة، نحو : (رَحًى) و(عصًا) . والمقصور كُلُّهُ لا يدْخُله شيءٌ من الإعراب ؛ لأنَّ في آخره ألفًا . والألف لا تكون إلاّ ساكنة، تقول في الرَّفع : هذه عصًا يا فتًى، وفي النَّصْب : رأيتُ عصًا يا فتًى، وفي الجرِّ : مررت بعصًا يا فتًى، كلُّهُ بلفظٍ واحدٍ، وسقطت الألف من اللَّفظ لسُكونها وسكون التَّنوين بعدها، وبقيت الفتحة قبلها تدلُّ على الألف المحذوفة ."

اعلم أنَّ هذا الاسم المعتلَّ إنَّما سمِّيَ مقصوراً؛ لأنَّه قُصِرَ عن جميع الإعراب، فصار على حالٍ[1] واحدةٍ، فلا يدخله رفع، ولا نصب، ولاجرٌّ، وإنَّما يدخله التَّنوين إذا كان منصرفًا للفرق بين ما ينصرف وما[2] لا ينصرف . وإنَّما لم يدخله شيء من الإعراب؛ لأنَّ في آخره ألفًا، والألف حرف ساكن، لا يحتمل حركةً ألْبَتَّةَ، فلو حُرِّكَ لانقلب همزةً فكان يخرج عن موضوعه، وبعضهم يسمِّيه (الحرف المَيِّتُ)[3]؛ وذلك لأنَّه بالسُّكون وامْتناع دخول الحركة عليه شَبَّهوه بالمَيِّت . فإذا قلتَ : هذه عصًا، فعلى الألف ضمَّةٌ مقدَّرةٌ، ورأيتُ عصًا، فعلى الألف فتحةٌ مقدَّرةٌ، ومررتُ بعصًا، فعلى الألف كسرةٌ مقدَّرةٌ؛ وذلك لأنَّ كلَّ اسم معربٍ لا[4] بدَّ له من إعرابٍ إمّا في اللَّفظ أو في التَّقدير، إذا وقع موقعًا يستحقُّ الإعراب، فلمّا

(١) – في (ع) : (على حالة) بالتاء.

(٢) – في (ع) : (وبين ما ...).

(٣) – انظر الكتاب لسيبويه : ٢/١٦٤.

(٤) – في الأصل : (فلا)، وما أثبته من (ع).

امتنع دخول الإعراب لفظًا لأجل الألف قُدِّر عليها، قال اللّه تعالى : ﴿ يَوْمَ لا يُغْني مَوْلًى عَنْ مَّوْلًى شَيْئًا ﴾[1] فالأوَّل مرفوعٌ، والثّاني مجرورٌ، ولفظهما سواءٌ، وكذلك قوله تعالى : / ﴿ وَجَعَلْنا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ القُرى الَّتي باركْنا فيها قُرىً ظاهِرَةً ﴾[2] [١٧/ب] فـ(قُرىً) منصوبةٌ، ولا يظهر فيها فتح لما بيَّنْت لك . فإذا وصلتَ هذا الاسمَ المقصور بما بعده سقطت الألف الَّتي هي حرف الإعراب لدُخول التَّنوين؛ لأنَّ التَّنوين ساكنٌ، ولا يجتمع ساكنان؛ لأنَّهما متى اجتمعا فلا بُدَّ من حذف أحدهما أوْ تحريكه، والألفُ قد بيَّنّا أنَّه لا يدخلها حركةٌ، والتَّنوينُ إنَّما يتحرَّكُ إذا لقيَه ساكن بعده، فلم يكن بدٌّ من حذف أحدهما، فحُذفت الألف، وكانت[3] بالحذف أوْلى لأمرين : أحدهما : أنَّ فتحة ما قبلها تنوب عنها . والثّاني : أنَّ التَّنْوين دخل لمعنًى، وما دخل لمعنًى لا يُحْذَفُ؛ لأنَّه لو حُذِف لزال المعنى، فأُشْبِهَ[4] المنصرف بغير المنصرف .

قال : "فإنْ وقَفت على المرفوع والمجرور من هذا حذفت التَّنوين، كما فعلت في الصَّحيح، ووقفت على الألف الَّتي هي حرف الإعراب .

تقول في الوقف : هذه عصا، ومررت بعصا . فإن وقفت على المنصوب المنوَّن أبدلت من تنوينه ألفاً وحذفت الألف الأولى الَّتي هي حرف الإعراب لسكونها وسكون الألف الَّتي هي عِوضٌ من التَّنوين

(١) – الدخان : (٤١).

(٢) – سبأ : (١٨).

(٣) – في الأصل : (فكانت) بالفاء. وما أثبته من (ع).

(٤) – في (ع) : (فاشتبه).

بعدها، تقول في الوقف : رأيتُ عصا. فإنْ لم يكن المقصور مُنَوَّنًا كانت ألفه ثابتة على كلِّ حال ما لم يلقَها ساكنٌ من كلمةٍ بعدها، تقول : هذه حُبْلَى، ورأيْتُ حُبْلَى، ومررت بحُبْلَى".

اعلم أنَّ جمهور النَّحْويّين كـ (سيبَوَيْه) وأصحابه [وابن جنِّي][1] يقولون : إنَّ الألف في الوقف في حال[2] الرَّفع والجرِّ هي حرف الإعراب؛ لأنَّها إنَّما تسقط في دَرْج الكلام لأجل التَّنوين، فإذا زال التَّنوين بالوقف[3] ثبتت الألف، فإذا صاروا إلى النَّصب أبدلوا من التَّنوين ألفًا، كما يفعلون في قولهم : رأيت رجلا، فتجتمع ألفان الألف الَّتي هي حرف الإعراب والألف المبْدلة من التَّنوين فيحذفون الألف الَّتي هي حرف الإعراب لأجل اجتماع السّاكنين، وتبقى الألف المبدلة من التَّنوين فيقفون عليها، وإنَّما / لم يحذفوها؛ لأنَّها دخلت لمعنًى، وما يدخل لمعنًى لا يحذف[4]. فأمّا غير (سيبَوَيْه)، فعنده أن الألف في حال الرّفع والنّصب والجرِّ بدلٌ من التنوين إذا وَقَفْتَ عليها، كما تكون في النّصب عند (سيبويه)[5]. وهذا رأيُ (أبي عُثْمانَ المازنيِّ) و (أَبي عليٍّ الفارسيِّ). واستدلا بأنَّ التَّنوين إنَّما يُحذف إذا حُذفت حركةُ ما قبله، نحوُ حذف الضَّمَّة من الدّال في قولك[6] : ضرب زَيْدْ، والكسرة من قولهم[7] : مررتُ بِزَيْدْ. و (عصًا) و (رَحًى) فتحة الحاء [1/18]

(١) – زيادة من (ع).

(٢) – في (ع) : (حالة).

(٣) – (بالوقف) : ليست في (ع).

(٤) – انظر التبيين عن مذاهب النحويين : ص٨٣ وما بعدها، والخصائص : ٢/٢٩٦.

(٥) – (عند سيبويه) : ساقط من (ع).

(٦) – (من الدال في قولك) : ليست في (ع).

(٧) – في (ع) : (قولنا).

والصّاد لازمةٌ لا تزول فإذا لم تزُلْ بقيَ التَّنوين تابعًا، فتقلب منه ألفًا قياسًا على حالة النَّصب[1].

فأمّا ما لا ينصرف فإنَّ ألفه حرف الإعراب في حالة الوصل والوقف؛ لأنَّ التَّنوين غير داخل عليه، وأيضًا فإنَّ ألفه غير منقلبة عن ياءٍ[2] ولا واوٍ، وإنَّما جاءَتْ علامةً للتَّأنيث، وليس كذلك ألفُ (عصًا) و (رَحًى)؛ لأنَّ ألف (عصًا) منقلبةٌ عن[3] واوٍ، وألف (رحًى) منقلبةٌ عن[4] ياءٍ والأصل : (عَصَوٌ) و (رَحَيٌ)، فتحرَّكَتِ الياءُ والواو وانفتح ما قبلهما فصارتا ألفين، وليس كذلك ألف (حُبْلى) و (دُنْيا)؛ لأنَّها غير منقلبة فهي ثابتةٌ في كُلِّ حال، مالم يلقَها ساكن بعدها من كلمة أخْرى، فإذا لقيها ساكن من كلمة بعدها سقطت لاجتماع السّاكنين[5]، وبقيت الفتحة تدُلُّ عليها فتقول : مررت بحُبْلَى القوم، وما أشبه ذلك.

قال : "وأمّا الممدود فكُلُّ اسم وقعت في آخره همزةٌ قبلها ألفٌ، نحو (كِساءٍ) و (رِداءٍ)، والإعراب جارٍ عليه، تقول : هذا كساءٌ ورداءٌ، ورأيتُ كساءً ورداءً، ومررت بكساءٍ ورداءٍ. والمهموز كلُّه يجري عليه الإعراب كما يجري على الصَّحيح، تقول : هذا قارئٌ،

(١) – انظر التبيين : المسألة (١٩) ص٨٣ ولم يعز العكبري هذا الرأي إلى أبي علي، إلاّ أنّ السيوطي أَوْضَحَ في الهَمْعِ ٢/٢٠٥ : أن ذلك ورد عن أبي علي في قول ثم رجع عنه إلى رأي سيبويه وأصحابه. وانظر الخصائص : ٢/٢٩٦.

(٢) – في (ع) : (من ياء).

(٣) – في (ع) : (من واو).

(٤) – في (ع) : (من ياء).

(٥) – في الأصل : (الساكن)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

ومُنشِئٌ، ومُبْتَدِئٌ. ورأيتُ قارِئًا، ومُنْشِئًا، ومُبْتَدِئًا، ومررت بقارِئٍ، ومُنْشِئٍ، ومُبْتَدِئٍ. فإذا[1] سكن ما قبل الياء جَرَتْ مجرى الصَّحيح، تقول : هذا ظَبْيٌ ونَحْيٌ[2]، ورأيت ظَبْيًا ونَحْيًا، ومررتُ بظَبْيٍ ونَحْيٍ. وكذلك الياءُ المشدَّدة، تقول : هذا صبيٌّ وكرسيٌّ، / ورأيتُ صبيًا وكرسيًا، ومررت بصبيٍّ وكرسيٍّ."[3] [١٨/ب]

اعلم أنَّ الممدود هو كلُّ اسم وقعت في آخره همزةٌ قبلها ألفٌ، نحو : (كساءٍ) و(رداءٍ) و(غطاءٍ)[4]. والمهموز كلُّ اسم وقعت[5] في آخره همزةٌ ليس قبلها ألفٌ. فكلُّ ممدودٍ مهموزٌ، وليس كلُّ مهموزٍ ممدودًا.

والممدود يجري عليه الإعراب كما يجري على الصَّحيح؛ لأنَّ الهمزة حرفٌ صحيحٌ كالرّاء[6]، والدّالِ، والجيم، وسائر الحروف الصَّحيحة. والممدود على ضربين : أحدهما : منصرف، والآخر : غير منصرف.

فإذا كان الممدود منصرفًا كان في جَرْيِ الإعراب عليه كـ (زَيْدٍ) و (عَمْرٍو) يلحقه الضَّمُّ في الرَّفع، والفتحُ في النَّصبِ، والكسرُ في الجرِّ، والتَّنوين؛ لأنَّه غاية الإعراب.

(١) – في (ع) و (مل) : (وإذا).

(٢) – (النَّحْيُ) بفتح النون وكسرها : الزِّقُّ وقيل : هو ما كان للسمن خاصة. حُكِيَ تخصيصه بالسمن عن الأزهري والأصمعي. / اللسان (نحا) /.

(٣) – (ورأيت صبيًا وكرسيًا، ومررت بصبيٍّ وكرسيٍّ) : ساقط من (ع).

(٤) – (غطاء) : ليست في (ع).

(٥) – في (ع) : (وقع).

(٦) – في الأصل (كالذاء)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

وإذا كان غير منصرف، نحو : (حَمْراءَ) و(صَفْراءَ) و(عُشَراءَ) و(خُنْفَساءَ)[1] لحقه الضَّمُّ في الرَّفعِ، والفتحُ في النَّصبِ، وكان في موضع الجَرِّ مفتوحًا.

فأمّا قوله "وإذا[2] سكن ما قبل الياء جرت مجرى الصَّحيح" فهو لأنَّ المنقوص ما كان في آخره ياءٌ قبلها كسرةٌ، فإذا سكن ما قبلها جرت مجرى الصَّحيح؛ وذلك لأنَّ الألف أبدًا يكون ما قبلها مفتوحًا، فإذا انكسر ماقبل الياء أشبهت الألفَ. وكذلك إذا وقعت الواو طرفًا وقبلها ضَمَّةٌ كان الاسم معتلاً، فإذا سكن ما قبل الواو خرج عن الاعتلال لزوال المشابهة بين الواو وبين الألف، فتقول : هذا نَحْيٌ، وغَزْوٌ، وظَبْيٌ. ورأيتُ نَحْيًا، وغَزْوًا، وظَبْيًا. وكذلك الواو المشدَّدة والياء المشدَّدة، نحو : (عَدوٌّ) و(عُتوٌّ) و(كُرْسيٌّ) و(بَخْتيٌّ)[3][4]؛ لأنَّ كلَّ مشدَّدٍ يعدُّ حرفين، الأوَّل منهما ساكنٌ، فكأنَّ الواو والياء وقعتا طرفًا، وقبلهما ساكنٌ، فجرى الإعراب عليهما كجَرْيِه على الصَّحيح.

قال : "واعلم أنَّ في الأسماء الآحادِ ستَّة أسماءٍ، تكون في الرَّفع بالواو، وفي النَّصبِ بالألف، وفي الجرِّ بالياء وهي : أخوكَ، وأبوكَ، وحموكَ، وهنوكَ، وفوكَ، وذو مالٍ، تقول في الرَّفع : هذا أبوكَ، /[5] [١٩/أ]

(١) – (عُشَراءُ) : "ناقةٌ عُشَراءُ : مضى لحملها عشرة أشهر" /انظر اللسان (عشر) /.

– (خنفساء) : "الخُنْفَساءُ، بفتح الفاء ممدود : دُوَيْبَّةٌ سوداء أصغر من الجُعَلِ مُنْتِنَةُ الريح" /اللسان (خنفس) /

(٢) – في (ع) : (فإذا).

(٣) – في الأصل (بحتي) بالحاء المهملة، وهو تصحيف، وفي (ع) (نحي) وهو تحريف.

(٤) – (البَخْتيُّ) : الجمل الخُرَسانيُّ، قيل : هو أعْجَميٌّ مُعَرَّبٌ، وقيل : هو عربيٌّ /انظر اللسان (بخت) /.

(٥) – من هنا تبدأ نسخة الظاهرية.

وأخوكَ، وحموكَ، وهنوكَ، وفوكَ، وذو مالٍ، وفي النَّصبِ : رأيتُ أباكَ، وأخاكَ، وحماكَ، وهناكَ، وفاكَ، وذا مالٍ. وفي الجرِّ : مررتُ بأبيكَ، وأخيكَ، وحميكَ، وهنيكَ، وفيكَ، وذي مالٍ. فالواوُ حرف الإعراب، وهي علامة الرَّفع، والألف حرف الإعراب، وهي علامة النَّصب، والياء حرف الإعراب، وهي علامة الجرِّ."

اعلم أنَّ الأسماء المفردة لَمّا كان مدارُ الكلام عليها جُعل إعرابها بالحركات؛ لأنَّ الحركات أبْعاضُ الحروف، وبعض الشَّيْء أخفُّ من كلِّه فقصدوا الخفَّة والتَّسهيل. وجعلوا ما كان فرعًا عليها – وهي التَّثنية والجمع – بالحروف. فأمّا هذه الأسماء السِّتَّة فإنَّها جاءت نادرةً، وإنَّما جعلوا إعرابها بالحروف؛ ليكونَ ذلك تَوْطِئةً للتَّثنية والجمع، فيكون في الأصل ما كان في الفرع؛ لئلاّ يخرج بعضه عن بعض. وتسميتنا لها إعرابًا إنَّما هو على سبيل التَّوسُّع والمجاز؛ لأنَّ حقيقة الإعراب هو الطّارئ على الكلمة بعد تمامها، وهذه الواو من نفس الكلمة بدليل : الأُخوَّة والأُبوَّة، والأخوَيْن والأبَوَيْن. وما يكون من نفس الكلمة لا يكون إعرابًا، ولكنَّهُ حرف إعراب وعلامة الإعراب.

واعلم أنَّ هذه الأسماء تجري على ثلاثة أضرب :

فمنها ما لا يُستَعمل إلاّ مضافًا إلى اسم ظاهرٍ وهو (ذو)، فهذا الاسم لايكون إلاّ مضافًا، وهو بمعنى (صاحب)، فإذا قُلنا : زَيْدٌ ذو المالِ، والتَّقدير : صاحِب المالِ[1]، وإنَّما لم يُستعمل مفردًا؛ لأنَّه لو استُعمل مفردًا لدخله التَّنوين، وإذا دخله التَّنوين احْتِجْتَ إلى أن تحذف الواو لاجتماع السّاكنين، فيبقى[2]

(١) – في (ع) : (ذو مالٍ ... صاحبُ مالٍ).

(٢) – في الأصل : (فبقي)، وما أثبته من (ع).

الاسم على حرف واحد، وهذا ما لا نظير له في الأسماء الظّاهرة؛ فلهذه العلَّة لم يُسْتَعمل إلاّ مضافًا. فإن قال قائلٌ : فلأيِّ شيءٍ دخل هذا الاسم في الكلام، وجعلوه بمعنى (صاحبٍ)، وهلاّ استغنوا بـ (صاحبٍ) عنه؟ قيل له : [إنَّما جيءَ][1] / بهذا الاسم ليتوصَّلوا به إلى الصِّفة بأسماء الأجناس، كما توصَّلوا بـ (الَّذي) إلى وصف المعارف بالجُمل، لَمّا كانت الجملة نكرة جعلوها تابعة لـ (الّذي)، [و][2] وصفوا المعرفة بـ (الَّذي) وما بعدها،ولَمّا كان اسم الجنس غيرَ مشتقٍّ من فعل، ومن شرط الصِّفة أن تكون مشتقَّة جاؤوا بـ (ذو) وجعلوها تابعة لما بعدها، ووصفوا بها فصار توصُّلاً إلى أن وصفوا بما ليس بمُشْتَقٍّ، ولهذه العلَّة لَمْ تَجْرِ[3] إضافتها إلى المضمر؛ لأنَّ المضمر لا يوصَف به. [١٩/ب]

الضَّرْب الثّاني : (فو) وهو يكون على ضربين : أحدهما بالواو وهي الأصل فيه، فإذا كان بالواو فلا يُسْتَعملُ إلاّ مضافًا إمّا إلى ظاهر، وإمّا إلى مضمرٍ، والعلَّةُ فيه ما ذكرناه في (ذو). والضَّربُ الثاني : أن يُسْتَعْمَلَ بالميم عوضًا من الواو، فتجري حركاتُ الإعراب عليه، فتقول : (فمٌ، وفمًا، وفمٍ). فأمّا قولُ (العَجّاج) :

١٣ – خالَطَ مِنْ سَلْمى خَياشيمَ وَفا

(١) – من (ج) في الأصل تبدو مكانها لفظة (للتعريف) وهي من الورقة (٣/أ) السطر قبل الأخير وإنما بدت هذه اللفظة في نهاية الورقتين (١/أ) و(٢/أ) لتآكل طرفيهما السفليين في المخطوط فظهرت هذه اللفظة في الصورة في هذين الموضعين. وفي (ع) : (جاؤوا).

(٢) – زيادة من (ع).

(٣) – في (ع) : (لم تجز)، وهو تصحيف.

١٣ – البيت من مشطور الرجز. وهو في ديوانه برواية الأصمعي : ٤٩٢، والمقتضب : ١/٣٧٥، والمخصص : ١٤/٩٦، ١٥/٧٨، والمساعد : ٢/١٨٢، والخزانة : ٢/٢٦١، والهمع : ١/٤٠، والمقاصد : ١/١٥٢، واللسان (فو). وبعده : (صهباءَ خُرْطومًا عُقارًا قَرْقَفا).

فجاء بغير إضافة فقيل : إنَّه أراد (وفاها)، ثُمَّ حذف المضاف إليه وهو مرادٌ[١].

الضَّرب الثَّالث : (أخوهُ، وأبوهُ، وحموهُ، وهنوهُ) يُسْتَعْمَلْنَ مضافاتٍ وغير مضافاتٍ، فإذا أُضفن جئت بالواو والياء والألف، وإذا أُفْرِدْنَ كان إعرابهنَّ بالحركاتِ. فإن قيل : لِمَ[٢] كانت هذه الأسماء إذا أُضيفت ثبتت الحروف، وإذا أفردت تسقط، وهذا ما لا نظير له في شيْءٍ من الأسماء[٣]؟ قيل له : لأنَّ هذه الأسماء إذا أضيفت يكمل معناها، فكمَّلوا حروفها، وإذا قطعوها عن الإضافة نقص معناها، فنقصوا منها حرفًا، ليدلّوا بنقصان الحرف على نقصان المعنى.

واعلم أنَّ هذه الأسماء إذا أضافها المتكلِّم إلى نفسه فخمسةٌ، منها تسقط منها الواو، ويكسر الحرف الّذي قبل الواو للإضافة، فتقولُ : هذا أبي، وأخي، وهني، وحمي، [وفيَّ][٤] بالتَّشْديد[٥]. وأمّا مَن استعمل (فَمو)[٦] بالواو فإنَّه يقولُ: (فَمي)[٧]. فإنَّما أسقطوا الواو { لأنَّهم لوْ } أقرّوها لوقعت عليها كسرة الإضافة، وكان ينكسر ما قبلها، فيؤدّي / ذلك إلى توالي الكَسْراتِ، وذلك مُسْتَثْقَلٌ [٢٠/أ]

(١) – في (ع) : (وهو يريده).

(٢) – في (ع) : (فلم).

(٣) – في (ع) : (في شيء من ما)، وهو سَهْوٌ.

(٤) – بياض في الأصل، وفي (ج) و (ع) (فمي) بالميم وهو تحريف. والصواب ما أثبته.

(٥) – في الأصل : (الشديد)، وهو تحريف، والتصويب من (ع). وقد حدث في العبارة في جميع النسخ تقديم وتاخير في الكلام، أقمت أوده. فالعبارة في الأصل وفي (ع) : (... وحمي، وفمي. وأما من استعمل (فمو) بالواو فإنه يقول (فيّ) بالتشديد فإنما أسقطوا الواو ...) على خلاف بينهما في بعض الألفاظ أشرت إليه في الحواشي.

(٦) – في (ع) : (فمي) بالياء، وهو تحريف. انظر اللسان (فوه)، والمقتضب ٣ / ١٥٨.

(٧) – في الأصل و (ع) : (فيَّ) وهو تحريف.

فأسْقطوها. فأمّا (فيَّ) فإنَّهم قلبوا من الواو ياءً وأدْغموها في ياء الإضافة، وإنَّما[١] كان ذلك؛ لأنَّهم لو حذفوها لبقيَ الاسم على حرف واحد، وذلك يَقِلُّ في الأسماء الظّاهرة.

فإن قيل : فهلاّ قلبوا من الواو في جميع هذه الأسماء ياءً. قيل له : ذلك مُسْتَثْقَلٌ، وهذه الأسماء تكثرُ في الكلام، فعدلوا إلى الأَخَفِّ. فأمّا (فيَّ) فإنَّه يقلُّ، فتحمَّلوا فيه الثِّقل لقلَّته. واللَّه أعلم بالصَّواب.

(١) – في الأصل : (فإنما)، وما أثبته من (ع).

باب التثنية

قال : "اعلم أنَّ التَّثنية للأسماء دون الأفعال والحروف، فإذا ثنَّيت الاسم المرفوع زدْتَ في آخره ألفًا ونونًا، تقولُ في الرَّفع : قام الزَّيدانِ والعمَرانِ، فالألف حرف الإعراب، وهي علامة التثنية وعلامة الرَّفع، ودخلت النّونُ عِوضًا ممّا مُنِع الاسم من الحركة والتَّنْوين[1]، وكُسرتْ لسكونها وسكون الألف قبلها."

اعلم أنَّ العرب جعلتِ الألف في الاسمين المُتَّفقين في التَّسمية[2] كالواو في الاسمين المختلفين فيها[3]، والأصل الواوُ، نحو قولك : جاء زَيْدٌ وَعَمْرٌو. ولكنَّهم فعلوا ذلك إيجازًا واخْتصارًا، فقالوا في المتَّفق : جاءَ الزَّيْدانِ، فكان أخفَّ عليهم من قولهم : جاء زيْدٌ وزَيْدٌ.

والتَّثنية تصلح لكلِّ شيءٍ مِمَّنْ يعقل ومِمَّن لا يعقل، ولكُلِّ مذكَّرٍ ومؤنَّثٍ وغير ذلك، إلاَّ أنَّها للأسماء[4] دون الأفعال والحروف، وإنَّما كان كذلك؛ لأنَّ الحرف معناه في غيره، وما يكون معناه في غيره لا يصحُّ تثنيتهُ ولا جمعهُ؛ لأنَّه لا يفهم معناه فيُثنّى أو يُجمَعُ.

وأمّا الأفعال فهي تدلُّ على القليل وعلى الكثير بمنزلة أسماء الأجناس،

(١) – في (مل) زيادة : (اللذين كانا في الواحد).

(٢) – في (ع) : (في الاسمية)، وهو تحريف.

(٣) – في (ع) : (المختلفين في التسمية).

(٤) – في الأصل : (الأنها الأسماء)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

والتّثنية والجمع هو زيادة شيءٍ على شيءٍ من جنسه؛ ليكثر، والجنس لا يحتاج إلى[1] زيادةٍ؛ لأنَّه يدُلُّ بصيغته على القليل والكثير. فإذا قلت : جاء الزَّيدان، فالألف حرف الإعراب، وعلامة الرَّفع، وعلامة التَّثنية، وإنَّما جعلوا إعراب هذا الاسم المثنّى[2] والمجموع بالحروف؛ لأنَّ الحركات الَّتي هي الضَّمَّة والفتحة {والكسرة} / قد استوعبها[3] الاسم المفرد، لَمّا كانت الحركات أقلَّ وأوجز، وكان المفرد[4] أكثر وأدورَ، فعمدوا إلى الحروف المأخوذة من الحركات أو الحروف الَّتي هي أصول الحركات على الاختلاف فأقاموها مقام الحركات؛ لأنّها أولى من سائر الحروف، فجعلوا الألف علامة الرَّفع في التَّثنية، والياء علامة الجرِّ والنَّصب، وجعلوا الواو علامة الرفع في الجمع، والياء علامة الجرّ والنّصب. فإن قال قائلٌ : فهلاّ جعلوا الألف في التَّثنية علامة النَّصب؛ لأنَّ الألف من جنس الفتحة، وجعلوا الواو علامة الرَّفع؛ لأنَّها من جنس الضَّمَّة، وجعلوا الياء علامة الجرِّ؛ إذْ[5] كانت من جنس الكسرة، فكان يجيء على مجيء الحركات. قيل له: كان القياس يوجب ذلك، ولكن كان يشتبه نصب التَّثنية بنصب الجمع؛ لأنَّ الألف لا يكون ما قبلها إلاّ مفتوحًا، فلم يُمكن الفصل بينهما، وأمكن الفصل في الرَّفع والجرِّ بضمِّ ما قبل الواو في الجمع، وكسر ماقبل الياء فيه، وفتحهما في التَّثنية، فلمّا اشْتبها في حال النَّصب أُسْقطَ النَّصبُ لموضع الالتباس، فاحْتاجوا أن يحملوه إمّا على الرَّفع وإمّا على الجرِّ، فكان حمله على الجرِّ أولى ؛ لأنَّ الجرَّ

2
[٢٠/ب]

(١) – في الأصل رسمت (إلا).

(٢) – في الأصل : (والمثنى) بإقحام الواو، والتصويب من (ع).

(٣) – في الأصل : (استوعها)، وهو تصحيف، والتصويب من (ع).

(٤) – في (ع) : (وكان الاسمُ المفردُ).

(٥) – في الأصل : (إذا)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

فرعٌ كما أنَّ النَّصب فرعٌ، وحمل الفرع على الفرع أولى من حمل الفرع على الأصل، وأيضًا فإنَّ الياء الَّتي هي علامة الجرِّ أخفُّ من الواو الَّتي هي علامة الرَّفع، فحمل النَّصب على الأخفِّ؛ إذْ لا ضرورة إلى حمله على الأثقل، ثمَّ إنَّ الألف بقي غير مستَعْمَلٍ، فكرهوا إسقاطه فجعلوه علامةً لرفع الاثْنين، وجعلوا الواو علامةً لرفع الجمع[1]. وحصل[2] النَّصب والجرُّ يشتركان فيهما بالياء، ويُفرق بينهما بفتح ما قبل ياء التَّثنية وكسر ما قبل ياء الجمع.

فإن قيل : فهلاَّ جعلوا الواو في التَّثنية والألف في الجمع؛ لأنَّ التَّثنية أوَّلٌ. قيل له : لَمّا كان الجمع يجيءُ مختلفًا مُكسَّرًا وغير مُكسَّرٍ، ولا يستقر على منهاج واحد، والتَّثنية تجيء على منهاج واحد، وكَثرتْ في الكلام اخْتاروا لها {أخَفَّ} الحروف وهي الألف.

فإنْ قال : فَلِمَ فتحوا ما قبل ياء التَّثنية وكسروا ما قبل ياء الجمع {وَهَلاَّ} كَسَروا ما قبل ياء التَّثنية وفتحوا ما قبل ياء الجمع. قيل له : لَمّا أُضيف حرف التَّثنية إلى / الواحد أشبه تاء التَّأنيث المضافة إلى الواحد، والتّاء يفتحُ ما قبلها، فكذلك الياء. وجواب آخر : أنَّ الألف لَمّا اخْتصَّتْ بالتَّثنية، وكان ما قبلها مفتوحًا فتحًا لازمًا فتحوا ماقبل الياء، لئلاَّ يختلف الباب. وأشباه ذلك كثيرةٌ، ألا ترى أنَّهم قالوا : وَعَدَ يَعِدُ، و وَزَنَ يَزِنُ، فأسقطوا الواو من المسْتَقْبل لوقوعها بين ياء وكسرة، ثمَّ قالوا : تَزِنُ، وَ تَعِدُ، ولمْ تقع الواو بين ياءٍ وكسرةٍ، ولكنَّهم فعلوا ذلك لئلاَّ يختلف الباب. 3 [٢١/أ]

فأمّا دخول النّون[3] على الاسم المُثنّى فلأجل أنَّ هذا الاسم كان مُسْتحقًا

(١) – في (ع) : (الجميع).

(٢) – حصل : بقي.

(٣) – في الأصل : (التنوين)، وهو تحريف. والتصويب من (ع).

للتَّنوين؛ لأنَّه ليس بمبنيٍّ؛ إذْ[1] لم يشابه الحروف، ولم يغلب عليه شبه الأفعال، فيُمْنع من التَّنوين، فوجب أن يدخل عليه التّنوين، ولم يمكن تحريك الألف؛ لأنَّها كانت تنقلب همزة، ولاتحريك الياء؛ لأنَّ الياء إذا تحرَّكتْ وانْفتح ما قبلها صارت ألفًا، فألحقوا نونًا ساكنةً عوضًا من الحركة والتَّنوين الَّذي كان يستحقُّه الاسم المفرد. فإن قيل : فإنَّهم يقولون في تثنية ما لا ينصرف (أَحْمَدانِ)[2] و(أسْودانِ) و(زَيْنَبانِ) ولا تنوين في ذلك، ويقولون في (هذا) : (هذان)، و(هذا) اسم مبنيٌّ لا تنوين فيه فكيف تثبت النّون فيه[3] في التَّثنية وليست عوضًا من تنوين؟

قيل له : أمّا ما لا ينصرف فإنَّه بالتَّثنية زال عنه شبه الأفعال، فصار منصرفًا، فدخلته النّون. وأمّا المُبْهَماتُ[4] ففيها أجوبةٌ : منها أنَّ هذه المبنيات المُبْهَماتِ لَمّا كانت جارية مجرى المُعْرَباتِ في التَّثنية أُجريتْ مجراها في إلحاق التَّنوين، لئلاَّ يختلف حكم التَّثنية. ومنها أنَّ هذا ليس بتثنيةٍ على الحقيقة، ولكنَّهم جعلوها عَلَمًا للتَّثْنية، كما جعلوا للواحد عَلَمًا وللجمع عَلَمًا، والدّليل على ذلك أنَّ الاسم العلم إذا ثنِّي وجُمع تَنكَّرَ ودخلته الألف واللاّم، وهذه الأسماء لا تنكَّر ولا تدخلها ألف ولامٌ، فعلم أنَّها ليست تثنيةً صحيحةً. فإن قيل : فلِمَ ثبتَتِ النّون مع الألف واللاّم ولا تنوين {في ذلك ؟ قيل له : إنَّ النّون دخلت قبل دخول الألف واللاّم}، ثمَّ دخلت الألف واللاّم للتّعريف فلم تُزِلِ النّون، كما أزالت التَّنوين؛ لأنَّ التَّنوين ساكنٌ يسقط في الوقف، والنّون / متحرِّكةٌ ثابتةٌ في الوقف، فلم تقو 3 [٢١/ب]

(١) – في الأصل : (إذا)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٢) – في (ع) : (أحمران).

(٣) – (فيه) : ساقطة من (ع).

(٤) – في (ع) : (الأسماء المبهمة).

الألف واللاّم على إسقاطها فثبتتْ.

فأمّا كسر النّون فلاجتماع السّاكنين[1] وهما الألف والنّون، ومتى اجتمع ساكنان فلا بُدَّ من حذف أحدهما أو تحريكه، ولا يجوز حذف الألف؛ لأنَّها علامةٌ للتَّثنية والرَّفع، فلو حُذفتْ لاخْتلَّ المعنى، ولا يجوز حذف النّون؛ لأنَّها دخلت عوضًا من الحركة والتَّنوين فلو حُذِفَتْ لالْتَبَسَ المنصرف بغير المنصرف، والمعرب بالمبنيِّ، فلم يبق إلاّ تحريك أحدهما، فلو حركْتَ الألف، لانقلبت همزةً[2]، وذلك لايجوز فحُرِّكَتِ النّون بالكسر.

فإن قيل: ولِمَ كان حركة اجْتماع السّاكنين بالكسر دون الضَّمِّ والفتح؟ قيل له: إنَّما كان كذلك[3]؛ لأنَّ الضَّمَّ والفتح قد يكونان إعرابًا ولا تنوين معهما[4]، والكسر لا يكون إعرابًا إلا ومعه تنوينٌ، أوْ ما يقوم مقام التَّنوين من الإضافة أو الألف واللاّم، فلمّا اضطرّوا إلى التَّحريك حرَّكوه بحركةٍ لا يتوهَّمُ أنَّها إعرابٌ.

وجوابٌ آخرُ: وهو أنَّ السّاكن يشاكل الجزْمَ، فإذا اضطررنا إلى تحريكه[5] حرَّكْناه بحركة ضدِّه الَّذي هو الجَرُّ.

قال: "فإن جررتَ أو نصبتَ جعلتَ مكان الألف ياءً مفتوحًا ما قبلها، تقول: مررتُ بالزَّيدَينِ، وضربتُ الزَّيدَينِ، فالياء حرف الإعراب، وهي علامة التَّثنية وعلامة الجرِّ والنَّصب، والنّون مكسورة

(١) – في الأصل: (الساكن)، وهو تصحيف، والتصويب من (ع).

(٢) – (همزة): ساقطة من (ع).

(٣) – في (ع): (قيل له: إنما حرك بالكسر دون الضم والفتح لأن ...).

(٤) – ذلك إنما يكون في حال كون الاسم ممنوعًا من الصرف.

(٥) – في (ع): (إلى تحريك الساكن).

كحالها[1] في الرَّفع. والمؤنَّثُ كالمُذكَّر في التَّثنية، تقول: قامتِ الهندانِ، ومررتُ بالهندَيْنِ وضربتُ الهندَيْنِ."

اعلم أنَّ مذهب أكثر النَّحْويّينَ أنَّ[2] الألف والياء في التَّثنية والواو والياء في الجمع هنَّ حروف الإعراب كالدّال من (زَيْدٍ) والرّاء من (جَعْفَرٍ)[3] وانقلابهنَّ من حال إلى حال دليل الإعراب.

فإن قيل: فإذا كُنَّ[4] حروف إعراب فكيف يجوز الانقلاب؛ لأنَّ حرف الإعراب لا ينقلب إلى غيره وهذا [ما لا] نظير له؟

قيل له: إنَّ للتَّثنية[5] والجمع معنًى ينفردان به، اسْتحقّا من أجله هذا التَّغيير؛ وذلك أنَّ كلَّ اسم معتل لا يدخله إعرابٌ فله نظيرٌ من الصَّحيح يدخله / 4 [٢٢/أ] الإعراب ألا ترى أنَّ (قفًا) و (عصًا) لَمّا لم يدخلهما الإعراب كان لهما نظير يدخله الإعراب وهو (جبلٌ)[6] و (حَمَلٌ)، وكذلك (سَكْرى) و(حُبْلى) لَمّا لم يدخلها الإعراب دخل على نظيرهما وهو (حَمْراءُ) و (صَفْراءُ)؛ لأنَّ هذه الألف الممدودة هي ألف التَّأنيث. والتَّثنية والجمع لا نظير لهما من الصَّحيح، فجُعِلَ انْقلاب حروف إعرابها دليل الإعراب.

(١) – في (ع) و (مل): (بحالها).

(٢) – في الأصل: (وأنَّ) بإقحام الواو. والتصويب من (ع).

(٣) – في (ع): (عمرو).

(٤) – في الأصل: (كَثُرَ حروفُ) وهو سهو، والتصويب من (ع).

(٥) – في الأصل و (ع): (التَّثْنِيَةَ)، وهو تحريف.

(٦) – في الأصل: (حَبْلٌ) بالحاء المهملة. وهو تصحيف، والتصويب من (ع).

فإن قال : أفتقولون : إنَّ في هذه الحروف حركة مقدَّرة كما تقدَّر على ألف (عصًا) وألف (حُبْلى) أمْ ليس فيها حركة مقدَّرةٌ؟

قيل له : للنَّحْويّين في ذلك جوابان :

أحدهما : أنَّ الحركة مقدَّرةٌ مَنْوِيَّةٌ؛ لأنَّ الحروف لَمّا دلَّتْ على تمام معنى الكلمة في ذاتها وأشْبَهْنَ ألف (حُبْلى) و (عصًا) أُجْرين مجراها.

والجواب الآخر : أنَّه ليس فيهنَّ حركة من أجل أنَّ المعرب إذا وقف عليه سقطت حركته، نحو : ضَرَبَ زَيْدْ، وكذلك النّون في (تفعلان) و(يفعلان)[1] و(تفعلون) و(تفعلين)[2] تذهب للجزم والنَّصب، وهي إعراب في حال الرَّفع، ففي هذا الموضع أحرى أن لا تُقَدَّرَ. والدَّليل على صحَّة ذلك أنَّ النّون جُعِلَتْ عوضًا من الحركة والتَّنوين، ولا يجمع بين العوض والمعَوَّضِ عنه. وهذا مذهبُ (سيبَوَيْهِ) والّذي يُعْتَمَدُ عليه.[3]

قال : "فإن أضفتَ المُثنّى أسقطتَ نونه للإضافة تقول : قامَ غُلاما زيْدٍ، ومررتُ بغُلاميْ زيْدٍ، ورأيتُ غلاميْ زيْدٍ، وكان الأصل (غُلامانِ) و (غُلامَينِ) فسقطت النّون للإضافة."

---

(١) – مَثَّلَ لفعل الاثنين بصيغتي المخاطب والغائب وكان أحدهما يُجْزِئُ كما فعل بفعل الجمع (تفعلون)، والذي ارجحه أن إحداهما مقحمة من بعض النساخ.

(٢) – (يفعلون وتفعلين) : ساقط من (ع).

(٣) – لم يتكلم سيبويه في هذه المسألة، والخلاف الذي بينهم مرده إلى اجتهادهم في هذه المسألة، ثم ادّعى كُلٌّ منهم أن ما وصل إليه من رأيٍ هو مذهب سيبويه.

فاصحاب الرأي الأول وهم جمهور النحاة قاسوا هذه الحروف على ما قاله سيبويه في حروف الأسماء الستة، فَخَلَصوا إلى أن فيها حركة منوية. أما أبو علي فإنه قال بما فصَّلَهُ الشّارحُ وادّعى أيضاً أنه مذهب سيبويه. انظر التبيين المسألة رقم (٢٢) ص١٠٢، والمسألة رقم (٢٣) ص١٠٣، وشرح الكافية للرضي : ١ / ٣٠.

اعلم أنَّ النّون في المثنّى بمنزلة التّنوين في المفرد[1]، فكما يسقط التّنوين مع الإضافة في المفرد أُسقطت النّون في التَّثنية مع الإضافة. فإن قيل : فإنَّ النّون تثبت مع الألف واللاّم نحو قولنا : (الرَّجلان) و(الزَّيْدانِ) وأشباه ذلك، والتَّنوين لا يثبت مع الألف واللاّم فكيف يجعلان حكمًا واحداً؟

قيل له : إنَّما ثبتت[2] النّون مع الألف واللاّم؛ لأنَّها بعدتْ عنها فجاز أنْ يجتمعا، وليس كذلك الإضافة؛ لأنَّ المضاف إليه حلَّ محلَّ النّون فأُسقطت النّون وأقيم مقامها.

وجواب آخر : أنَّ المضاف / أبداً يكتسب كثيراً من أحكام المضاف إليه [٢٢/ب] 4
والنّون تمنعه من الوصول إليه، فلهذا أُسقطت.

ووجه ثالث : وهو أنَّ الألف الَّتي هي مثل علامة التَّثنية قد تلحق الاسم الَّذي فيه الألف واللاّم في أواخر الآي وفي القوافي، نحو قوله تعالى : ﴿وَتَظُنّونَ بِاللَّهِ الظُّنونا﴾[3] ونحو قوله تعالى : ﴿فَأَضَلّونا السَّبيلا﴾[4]، وقال الشّاعر[5] :

١٤ – أَقِلّي اللَّوْم عاذِلَ وَالعِتابا وَقولي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أصابا

---

(١) – كان صاحب المتن وصاحب الشرح مختلفان في هذه القضية؛ إذ يُصِرُّ الأول على أنَّ النونَ عوضٌ عن الحركة والتنوين، في حين نجد الثاني يوافقه حينًا ويخالفه حينًا آخر باعتباره النون بمنزلة التنوين فقط. انظر ما سلف : ص٧١، ٧٣ ومابعدها.

(٢) – في و (ع) : (بنيت) وهو تصحيف.

(٣) – الأحزاب : (١٠).

(٤) – الأحزاب : (٦٧).

(٥) – هو جرير بن عطية الخطفي.

١٤ – البيت من الوافر. وهو مطلع قصيدة يهجو بها الفرزدق والراعي. انظر ديوانه : ٥٨، ونقائض جرير والفرزدق : ١ / ٤٣٢، وسيبويه : ٢ / ٢٩٨ ونوادر أبي زيد : ٣٨٧، والمقتضب : ١ / ٣٧٥، والسمط :=

فلو حذفت النّون مع الألف واللاّم لاشْتبهت[1] التَّثنية بالواحد فلهذا أُثبتتْ[2].

=٢/٨٦٨، والأصول ٢/٤٠٩، والخصائص : ١/٧١، ٢/٩٦، والمرتجل : ١١، ١٢، وأمالي ابن الشجري : ٢/٣٩، والإنصاف : ٢/٦٥٥، وشرح المفصل : ٩/٢٩، وشرح الكافية الشافية : ٣/١٤٢٩، وأوضح المسالك : ١/١٦، والمساعد : ١/٧، ٢/٦٧٩ – ٦٨٠، والهمع : ٢/٨٠، والكواكب الدرية : ٨، والخزانة : ١/٣٤. وصدره في الهمع : ٢/١٥٧، وعجزه : في المنصف : ١/٢٢٤، ٢/٧٩ وشرح المفصل : ٤/١٥، ١٤٥، ٥/٧، وشرح الكافية الشافية : ٣/١٤٢٤، والمغني : ٣٧٨ ويروى في بعضها : (... والعتابن ... لقد أصابن) وانظر كتاب شرح الأبيات المشكلة الإعراب للفارسي : مجلة المورد المجلد التاسع العدد (١) ص٣٢٥.

(١) – في (ع) : (لاشبه).

(٢) – لا أَعْرِفُ أحداً من النحويين تَطَرَّقَ لهذه المسألة لاقبله ولا بعده.

باب[1] ذكر الجمع

قال : "اعلم أنَّ الجمع للأسماء دون الأفعال والحروف. وهو على ضربين : جمع تصحيح، وجمع تكسير. فجمع التَّصحيح ما سلم فيه نظم الواحد وبناؤه[2]، وهو على ضربين : جمع تذكير، وجمع تأنيث".

اعلم أنَّه[3] إنَّما كان الجمع للأسماء دون الأفعال والحروف؛ لأنَّ الفعل يدُلُّ على القليل وعلى الكثير، ألا ترى أنَّك إذا قلت : ضربَ زَيْدٌ، احتمل أن يكون ضرَبَ[4] ضَرْبَةً واحدةً، واحتمل أن يكون ضَرَبَ[4] ألف ضربةٍ. وأيضاً فلو كان الفعل يثنّى أو[5] يُجمع لكنتَ تقولُ : زَيْدٌ قاما، إذا كان قام مرَّتين، وقاموا، إذا قام ثلاث مراتٍ، فلمّا امتنع ذلك عُلم أنَّه لا يُثنّى ولا يجمع، وإنّما يثنّى أو يجمع ضمير الاسم في الفعل، نحو قولنا : الزَّيْدان يضربان، والزَّيدون يضربون. وأمّا الحرف فقد ذكرنا أنَّ معناه في غيره فلا تصحُّ تثنيته ولا جمعه.

والجمع هو : ضمُّ شيْءٍ إلى شيئيْنِ فصاعداً. والتَّثنية : ضمُّ شيْءٍ إلى شيْءٍ فقط. فكلُّ تثنية جمع، وليس كلُّ جمع تثنيةٌ، ولهذه العلَّة فصل النَحْويّون بين التَّثنية والجمع فجعلوا لكلٍّ واحدٍ بابًا، وإنْ كان معنى الجمع موجوداً فيهما.

(١) – (باب) : ليست في (ع).

(٢) – يعني بالنظم بقاء حروف الاسم المفرد على حالها من حيث الترتيب وهو ما سيعبر عنه الشارح بـ (النضد). ويعني بالبناء بقاء حركات حروف الاسم ماعدا حرف الإعراب على حالها أيضا.

(٣) – (أنه) : ساقطة من (ع).

(٤) – في (ع) : (ضربه) بإقحام الضمير.

(٥) – في (ع) : (ويجمع).

وجاز أن يقع كلٌّ واحد منها موقع الآخر؛ لأنَّ الضَّمَّ[1] حاصل فيهما.

والأصل في الجموع جمع التَّكسير؛ لأنَّه يصلح لكلِّ شيءٍ من أُولي العلم وغيرهم، تقولُ: هذه دارٌ ودورٌ، وقصْرٌ وقُصورٌ، ورجُلٌ ورجالٌ / ، وزيدٌ وزُيودٌ وأَزيادٌ، وأشباه ذلك كثيرٌ. والمذكَّر والمؤنَّث فيه على حال سواء، نحو: هند وهنود وأهناد. وقد يكون للاسم الواحد جمعان وثلاثة على حسب ما تكلَّمتْ به العرب. 5 [٢٣/أ]

وجمع التَّكسير لك فيه ثلاث علامات:

أحدها: أنَّ الإعراب يجري على آخره كجريه[2] على الاسم المفرد، تقول: هذه دورٌ وقصورٌ، ورأيتُ دوراً وقصوراً، ومررتُ بدورٍ وقصورٍ، كما تقول: هذا زيدٌ، ورأيتُ زيداً، ومررت بزيدٍ.

الثّاني: أنَّ حرف إعرابه آخر حرف فيه كالمفرد.

الثّالث: أنَّه يصلح لِمَن يعقل ولمن لا يعقل،وليس كذلك جمع التَّصحيح؛ لأنَّه يختصُّ بالعقلاء؛ ولأنَّ إعرابه بالحروف؛ ولأنَّ حرف إعرابه ماقبل النّون. فافهم ذلك.

وإنَّما سُمِّيَ تكْسيراً[3]؛ لأنَّ واحده يُكَسَّرُ، فيُغَيَّرُ عمّا كان عليه الواحد[4]، فيشبَّه بتكسير الأواني، ألا ترى أنَّ قولنا: (دارٌ) جمعها (دورٌ) فالألف الَّتي كانت في المفرد ذهبتْ، وجاء مكانها واوٌ. وعلى هذا جميعه، فقسْ عليه[5] إن شاء اللّه.

(١) – في الأصل: (الضمة)، وهو سهو، والتصويب من (ع).

(٢) – في (ع): (كما يجري).

(٣) – في (ع): (سمي جمع تكسير).

(٤) – في (ع): (الواحد عما كان عليه).

(٥) – (عليه): ساقط من (ع).

باب[1] جمع التذكير

قال: "وهو الّذي يكون في الرَّفع بالواو والنّون، وفي النَّصب والجرِّ بالياء والنّون. وإنّما يكون هذا الجمع للمذكَّرين ممَّن يعقل، نحوُ (زيْدٍ) و(عمرٍو)، تقول في الرَّفع: قام الزَّيدون والعمرونَ، فالواو حروف الإعراب وهي علامة الجمع، وعلامة الرَّفع. وفُتِحت النّون لسكونها وسكون الواو قبلها. فإن جررتَ أو نصبتَ جعلتَ مكان الواو ياء مكسوراً ما قبلها، تقول: مررتُ بالزَّيدينَ، وضَربْتُ الزَّيدِيْنَ، فالياء حرف إعراب، وهي علامة الجمع، وعلامة الجرِّ والنَّصب[2]. فإن أضفت هذا الجمع أسقطت نونه للإضافة، تقول: هؤلاء مسلمو زيدٍ، ومررتُ بمسلمي زيدٍ، ورأيتُ مسلمي زيد، وكان الأصل (مسلمون) و(مسلمين) فسقطت النّون للإضافة."

اعلم أنَّ / التَّذكير[3] لَمّا كان هو الأصل، والتَّأنيث فرعًا عليه قدَّمه على المؤنَّث؛ ولأنَّ هذا الجمع أخصُّ؛ لأنَّه يكون لمن يعقل دون غيره، وجمع المؤنَّث يكون لمن يعقل ولمن لا يعقل، وتقديم الأخصِّ أولى. وهذا الجمع يقال له: جمع التَّصحيح، وجمع السَّلامة؛ لأنَّه صحَّ فيه نَضْدُ الواحد وبناؤه، وسلم فيه. ويقال له أيضًا: جمعٌ على هجائَيْن؛ لأنَّه مرَّةً يكون بالواو ومرَّةً يكون بالياء. 5 [٢٣/ب]

وإنَّما اختصَّ هذا الجمع بالمذكرين ممَّن يعقل؛ لأنَّهم اختصّوا بفضائل

(١) – (باب): ليست في (ع).

(٢) – في (مل): (والنصب مفتوحة بحالها في الرفع).

(٣) – في (ع): (المذكر).

ليستْ في غيرهم، فمُيِّزوا بجمع تسلم فيه أسماؤهم من التَّغيير والتَّكسير لشرفهم وفضلهم.

فإن قيل فقد جاء هذا الجمع لمن لا يعقل نحو قولهم : (عشرون) و (ثلاثون) و(أربعون) إلى (تسعين) وجاء أيضًا في (سنةٍ وسِنونَ) وفي (أَرَضُونَ) وفي[1] (ثُبونَ) و (كُرونَ) و(قُلونَ)[2].

قيل : أمّا العُقودُ فعنه[3] جوابان :

أحدهما : أنَّ هذه العقود تصلح لمن يعقل[4] ولمن لا يعقل، فغلَّبوا عليها ما يعقل وجمعوها بالواو والنّون.

والثّاني : وهو أنَّ هذه العقود لَمّا كانت للتَّذكير على لفظٍ يكون ثانيًا لأوَّلٍ أشبهت المحذوفات من حيث إنَّ المحذوف المبنيَّ على التَّأنيث ثانٍ، فاشتبه الثّواني بالثّواني، فجمع هذا الجمع؛ ليكون بدلاً له ممّا غُيِّرَ من أصله لوقوعه موقع الثّاني وهو أوّلٌ[5]. ولهذه العلَّة جُمِعَ (ثُبونَ) بالواو والنّون؛ لأنّ أصله (ثُبْوَةٌ)،

(١) – في (ع) : (وجاء في).

(٢) – في اللسان "الثُّبَةُ : العصبة من الفرسان، والجمع ثباتٌ وثُبونَ وثِبونَ" /اللسان (ثبا)/ و "القُلَةُ : عود يجعل في وسطه حبل ثم يدفن ويجعل للحبل كَفَّةٌ فيها عيدان، فإذا وَطِئَ الظّبيُ عليها عَضَّتْ على أطراف أكارعه ... والقُلَةُ والمِقْلى والمِقْلاءُ ... عودان يلعب بها الصبيان ... والجَمْعُ قُلاتٌ وَقَلونَ وقِلونَ" /اللسان (قلو)/ "والكُرَةُ : التي يُلْعَبُ بها ... وجمع الكُرَةِ كُراتٌ وَكُرون" / اللسان (كرا)/

(٣) – في (ع) : (ففيها).

(٤) – (لمن يعقل و) : ساقط من (ع).

(٥) – يريد أن ألفاظ العقود لما وقعت في اللفظ ثانية لما قبلها؛ لأن (العشرين) ثانٍ على (العشرة) و (الثلاثون) ثانٍ على (العشرين) وهكذا حتى (التسعين) وقعت موقع الثواني، وهي في الأصل أوائل؛ لأنها مذكرة، فأشبهت بذلك الألفاظ المؤنثة التي حذف منها كـ(ثبة) و(قلة)، فهما ثانٍ لـ(ثُبْوَةٍ) و (قُلْوَةٍ)، ولما كانت هذه الألفاظ تجمع جمع تصحيح تعويضًا لها مما حذف منها حملت ألفاظ العقود عليها لما بينهما من شبه تقدم شرحه.

فحذفت الواو، فعُوِّضَ هذا الجمع؛ ليكون بدلاً من المحذوف. وكذلك (قُلَةٌ) أصلها (قُلْوَةٌ) بدليل قولهم : (قَلَوْتُ بالقُلَةِ). وكذلك (كُرَةٌ) أصْلُها (كُرْوَةٌ) بالواو. فأمّا (سَنَةٌ) فمنهم مَنْ يقول حذفتْ[1] منها الواو، والأصل (سَنْوَةٌ) لقولهم في جمعه (سَنَواتٌ). ومنهم مَنْ يقول : المحذوف منه الهاء لقولهم : (سانَهَتِ النَّخْلَةُ) إذا حملت عامًا ولم تحمل عامًا، قال الشّاعر[2] :

١٥ – لَيْسَتْ بِسَنْهاءَ وَلا رُجَّبِيَّةٍ وَلكِنْ عَرايا في السِّنينَ الجَوائِحِ

الرُّجَّبِيَّةُ : الّتي يُبْنى تحتها ما يُمْسِكُها لضعفها . والعرايا : الهِباتُ. والسَّنْهاءُ / قد مضى ذكرها[3]. فعلى كلا الوجهين هو محذوف، فجُمع على هذا الجمع؛ ليكون عوضًا له من المحذوف. وقيل إنَّهم كسروا السِّين؛ ليدلّوا على أنَّه جمع تكسير وإن جمع هذا الجمع. 6 [٢٤/أ]

فأمّا (أرضون) فحذف منه الهاء بدليل قولهم في تصغيره (أُرَيْضَةٌ)[4] فجمع

(١) – في (ع) : (حذف).

(٢) – هو سويد بن الصامت الأنصاري رضي الله عنه.

١٥ – البيت من الطويل، مخروم الأول. ولحقه زحاف الكف فقوله (بسنهاء) : مفاعيلُ. وعلى هذه الرواية جاء البيت في معاني القرآن للفراء : ١/١٧٣، واللسان : (عرا)، وفي حجة القراءات لأبي زرعة : ١٤٣ إلا أن محققه صححه – كما ادّعى – من اللسان فجعلها (فليست) وكأنه يرى أن الوزن برواية (ليست) لا يستقيم.

وجاء البيت في اللسان (رجب) و(جوح) برواية (لَيْسَتْ بسنهاءٍ) فيكون فيه الخرم فقط. وفي (سنة) برواية : (فَلَيْسَتْ بسنهاءَ) فيكون فيه الزحاف الثاني. وجاء في اللسان (رجب) : "ونخلة رُجَبِيَّةٌ وَرُجْبِيَّةٌ ... وكلاهما نسب نادر، والتثقيل أذهب في الشذوذ ... وقد رُوِيَ بيت سويد بن الصامت بالوجهين جميعًا."

(٣) – (الرجبية التي ... قد مضى ذكرها) : ساقط من (ع).

(٤) – في الأصل : (أرضية)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

بالواو والنّون؛ ليكون عوضًا من المحذوف، وحرَّكوها[١] بالفتح؛ ليُؤذنوا بأنَّهُ[٢] غير مستحقٍّ للتَّصحيح؛ لأنَّ التَّصحيح ما سلم فيه حرف[٣] المفرد وحركاته، وحرَّكوا وسطها دون أوَّلها؛ لأنَّها لو جمعتْ بالألف والتّاء[٤] لقلتَ : (أَرَضاتٌ) كقولهم : (جَفَناتٌ)؛ ليكون هذا التَّغْييرُ مثل ذلك التَّغْيير[٥].

وجواب آخر : وهو أنَّهم لَمّا جمعوا (أرضًا) على (أراضي) في التَّكسير، و(أَراضي) إذا جعلتْ جمع (أَرْضٍ) لم يصحَّ إلا أنْ تكون على وزْنِ مافيه ياء النَّسَبِ، كما قالوا : (مُهْرِيَّةٌ ومَهاريٌّ) و (بخاتيٌّ) و(كراسيٌّ) فهذه الياءُ[٦] مرادةٌ في (أرضٍ) لجمعهم إيّاها على (أراضي)، ولَمّا كانت[٧] ياء النَّسب تجري مجرى تاء التَّأنيث؛ لأنَّ كلَّ واحدة[٨] منهما تُحذف للفرق ألا ترى قولهم : (روميٌّ وروم) و(يهوديٌّ ويهودٌ) و (مجوسيٌّ ومجوسٌ) وقالوا : (شجرةٌ وشجرٌ) و(بقرةٌ وبقرٌ) و(تمرةٌ وتمرٌ)، فصارتْ (أرضٌ) كالمحذوف لَمّا كانت ياء النَّسب مرادة فيها.

وفتحتْ نون الجمع طلبًا للفرق بينها وبين نون الاثنين ولتعديل[٩] الكلام، وذلك أنَّ الواقع قبلها واوٌ أوْ ياءٌ مكسور ما قبلها، وهما أثقل من الألف ومن الياء المفتوح ما قبلها، فاختاروا لهذه النّون الفتح الَّذي هو أخفُّ الحركات لتعديل

(١) – في (ع) : (وقيل أنهم حركوها ...).
(٢) – في (ع) : (أنه) بدون الباء.
(٣) – في (ع) : (ما يسلم فيه حروف ...).
(٤) – في الأصل : (الياء)، وهو تصحيف، والتصويب من (ع).
(٥) – في الأصل : (التغير)، وما أثبته من (ع).
(٦) – في الأصل و (ع) : (الياءان) بالتثنية. والصواب ما أثبته ليناسب ما قبله وما بعده.
(٧) – في (ع) : (كان).
(٨) – في الأصل : (واحد)، وهو سهو، والتصويب من (ع).
(٩) – في الأصل : (تعديل)، وما أثبته من (ع).

الثِّقل الَّذي في الواو والياء المكسور ما قبلها، واخْتاروا لنون الاثنين الكسرة؛ لأنَّ الكسرة ثقيلة والألف خفيفة، وكذلك الياء المفتوح ما قبلها خفيفة، فاعلم[١] ذلك. فعلامة الرَّفع الواو والنّون، نحو قولك : (المسلمون) و(الصّالحون). فإنْ جررتَ أو نصبتَ جئتَ بياء ونون، فتقول : مررتُ بالمسلمين والصّالحين /، حُمل النَّصب على الجرِّ كما فُعِلَ في التَّثنية. وقد مضى بيان ذلك في التَّثنية فلا فائدة في إعادته. وإنَّما كُسِرَ ما قبل ياء الجمع؛ ليُفَرِّقوا بينها وبين ياء التَّثنية وقد مضى ذكره أيضًا. 6 [٢٤/ب]

واختلف النَّحْويون في جمع المذكَّر أأصله[٢] في الصِّفات أمْ أصله في الأعلام؟ قال شيخنا : وأكثر أصحابنا من النُّظار في علم العربيَّة يذهبون إلى أنَّ أصله في الصِّفات، والقياس يدلُّ عليه. فأمّا من قال : إنَّ الأصل فيه للأعلام فإنَّه ذكر أنَّ أكثر الأعلام لا تُغَيَّرُ، وقد رأينا الصِّفات تُجْمَعُ جمع التَّكسير لكثرة كونها لغير أولي العِلْم. والجواب عن ذلك أنَّ الأسماء الأعلام – وإن كانتْ على هذا – فالحكم فيها ألاّ تُجْمَعَ، ألا ترى أنَّ العَلَميَّةَ الموجبة للتَّعريف تزول عنها بالجمع حتّى تُزادَ فيها الألف واللاّم للتَّعريف، وإذا كانت العلميَّةُ تزول بدخول الجمع عُلِم أنَّ الجمع ليس بأصل للأعلام، وأنَّ الأصل هو الصِّفاتُ، وأيضًا فإنَّ الصِّفة تجري على فعل المذكَّرِ وفعل المؤنَّث، نحو قولك : (قائمون) و (قائماتٌ) فلا بدَّ من التَّصحيح؛ لأنَّكَ لو كسرت لم يقع بين المذكَّر والمؤنَّث فرقٌ فضعف التَّكسير في الصِّفات وقوي في الأسماء، فإذا أضفتَ هذا الجمع أسقطتَ نونه، كما أسقطتَ نون التَّثنية وقد مضى بيانه[٣].

(١) – في (ع) : (فاعرف).
(٢) – في الأصل : (أصله) بدون همزة الاستفهام. وما أثبته من (ع).
(٣) – في (ع) : (بابه).

باب[1] جمع التأنيث

قال : "إذا جمعت الاسم المؤنَّث زِدْتَ في آخره ألفًا وتاءً، وتكون التّاء مضمومةً في الرَّفع ومكسورة في الجرِّ والنَّصب، تقول في الرَّفع : هؤلاء الهِنْداتُ، وفي الجرِّ : مررتُ بالهنداتِ، وفي النَّصب : رأيتُ الهنداتِ، فالألف والتّاءُ علامة الجمع والتَّأنيث، والتّاء حرف الإعراب، وضَمَّتها علامة الرَّفع، وكسرتها علامة الجرِّ والنَّصب."

اعلم أنَّ هذا الجمع يسمّى جمع السّلامة من حيث إنَّ بناء الواحد يسلم فيه
7 كما سلم بناء الواحد في المذكَّر، وزيد في آخره ألف وتاءٌ علامة للجمع / [٢٤/أ]
والتَّأنيث، وهذه الألف والتّاء زيدا معًا كيائَيِ النَّسب، وليستا كالألف والنّون في التّثنية، ولا الواو والنّون والياء والنّون في الجمع؛ لأنَّ تلك النّون تذهب للإضافة على ما مضى، وهذه التّاء تثبت مع الإضافة. وهذا الجمع يصلُحُ لكلِّ شيء من أولي العلم وغيرهم؛ وذلك لأنَّ التَّأنيث ثان على التَّذكير و[ما][2] هو خارجٌ عن أولي العلم ثانٍ، فدخل فيه بهذه العلَّة، ولهذه[3] العلَّة شابه هذا الجمع جمع التَّكسير لَمّا كان يصلُحُ لكلِّ شيء، كما أنَّ جمع التَّكسير يصلح لكلِّ شيء، وشابه جمع التَّذكير لسلامة مفرده، فلمّا أخذ شَبهًا من كلٍّ واحد منهما أُعْطي حظًّا من كلٍّ واحد منهما، فجُعِلَ آخره حرف الإعراب كالجمع المكسَّر[4]، وحُمِلَ

(١) (باب) : ليست في (ع).

(٢) تكملة من (ع).

(٣) في (ع) : (وبهذه) بالباء.

(٤) في (ع) : (المُنْكَسِّر).

النَّصب فيه على الجرِّ كجمع التَّذكير، ولا تكون تاؤه أبدًا في النَّصب إلاّ مكسورة ولا تفتح أَلْبَتَّةَ، وجُعِل ضمَّةُ التّاء علامةَ الرَّفع كما أنَّ الواو في المذكَّر علامةُ الرَّفع. وتلحق هذه التّاءَ نونٌ ساكنة بمنزلة النّون في قولك : (مسلمون) و(مسلمين). فإن دخل على هذا الاسم ألف ولام أو أضفته أسقطتَ نونه، تقول : هؤلاء المسلماتُ، ومُسلماتُ القرية، وما أشبه ذلك. وإنَّما كانتْ هذه النّون تُعاقب الإضافة والألف واللاّم؛ لأنَّها في اللَّفظ بمنزلة التَّنوين وهي في الحكم كنون الجمع.

فإن قيل: فإنَّ نون الجمع تثبتُ مع الألف واللاّم فتقول: (الزَّيدون) و(الزَّيدين) وأشباه ذلك، وهذ النّون تسقط فكيف جُعِلَتْ بمثابتها في الحكم؟

قيل له : لَمّا كانتْ كلُّ واحدة منهما زائدة بعد حرف الإعراب استويا في الحكم. وأمّا ثبوت النّون في الجمع {مَعَ} الألف واللاّم، فإنَّها هناك تحرَّكتْ فقويتْ بالحركة، وليس كذلك هذه النّون؛ لأنَّها ساكنة فهي كالتَّنوين سواء. وذكر (أبوسعيد) في الشَّرح[1] : أنَّ هذه التّاء يلحقها الرَّفع والتَّنوين، والجرُّ والتَّنوين كَـ (زيدٍ) و(عَمْرٍو). فإن قال قائل :فإنَّ هذا الجمع يُحَرَّكُ وسَطُه بالفتح، نحو قولهم:
7 (حَمَزاتٌ) و(طَلَحاتٌ) / و (جَفَناتٌ)، ومن شرط الجمع السّالم أن تسلم حروف [٢٥/ب]
واحده وحركاته وسكونه[2].

قيل له : هذه حركة دخلت للفرق بين المعاني، وما يدخل للفرق بين المعاني لايعتدُّ به، والَّذي أوجب الحركة أنَّهم أرادوا أن يفرِّقوا بين الصِّفة وغير الصِّفة، فسكَّنوا الصِّفات وحرَّكوا الأسماء، وهذا يُسْتَوْفى في موضعه إن شاء اللّه.

(١) – شرح الكتاب للسيرافي : ج١/الورقة : ٧٦/(ب).

(٢) – (وسكونه) : ليست في (ع).

قال : "فإن كان في الاسم المؤنَّث هاءُ التّأنيث حذَفْتَها في الجمع، تقولُ في جمع (قائمةٍ) : (قائماتٌ) وفي جمع (مسلمةٍ) : (مسلماتٌ) وكان الأصل (قائمْتاتٌ) و (مسلمْتاتٌ)، فحُذِفَتِ التّاء الأولى، لئلاّ تجتمع في الاسم الواحد[1] علامتا تأنيثٍ."

اعلم أنَّهم حذفوا التّاء الأولى وتركوا الثّانية للْعلَّة الّتي ذكرها. فإن قال قائل : فهلاّ حذفوا التّاء الثّانية وتركوا الأولى. قيل له : لا يجوز ذلك لأمرين :

أحدهما : أنَّ التّاء الثّانية تدلُّ على التّأنيث والجمع فلو حذفوها لزالتْ علامةُ الجمع.

الثّاني[2] : أنَّهم لو حذفوا الثّانية واكتفوا بالأولى لوقع علامة التّأنيث حَشواً في الكلمة وذلك ما لا نظير له، فلهذا اكتفوا بالثّانية وحذفوا الأولى.

قال : "فإنْ كانت فيه ألف التّأنيث المقصورة قلبتها[3] في الجمع ياءً، تقول في جمع (سُعْدى) : (سُعْدَياتٌ) وفي جمع (حُبارى) : (حُباریاتٌ). فإن كانتْ فيه ألف التّأنيث الممدودة قُلبتِ الهمزة [في الجمع][4] واواً، تقول في جمع[5] (صحراءَ) : (صحراواتٌ) وفي جمع[5] (خُنْفَساءَ) : (خُنْفَساواتٌ)."

(١) – في (مل) : (الواحد المؤنث).

(٢) – في (ع) : (والثاني) بزيادة الواو.

(٣) – في (مل) : (قلبت).

(٤) – تكملة من (ع) و (مل).

(٥) – في الأصل (جميع) وهو تصحيف، والتصويب من (ع).

اعلم أنَّهم لو زادوا على الألف المقصورة ألفًا وتاءً لاجْتمع ألفان، وهما ساكنان، ولا بُدَّ من تحريك أحدهما أو حذفه، فلمّا كانتْ علامة التَّأنيث لا يمكن حذفها؛ لأنَّها قد جُعِلَتْ بمنزلة حرف من حروف الكلمة لبناء الاسم عليها، ولا يمكن تحريكها لما بيَّنَّا أنَّ الألف لا تتحرَّكُ، قلبتْ ياءً؛ لأنَّ الياء قد تكون علامة للتَّأنيث.

8
[٢٦/أ] فأمّا إذا كانتِ الألف ممدودة قلبتها واواً؛ لأنَّك لو أبقيتها، لاجتمع ثلاث / ألفاتٍ، وقلبوا إحداهنَّ واواً تفصل بين الألفين، ولم تقلبها ياءً؛ لأنَّ المقصورة قد قلبتها[1] ياءً، فكان يشتبه المقصور بالممدود. وجاء عن النَّبيِّ صلى اللَّه عليه [وَسَلَّمَ][2] : (لَيْسَ في الخَضْراوات صَدَقَةٌ)[3].

فإن قيل : هلاّ قلبوا ألف المقصور واواً وألف الممدود ياءً. قيل له : الألف الممدودة هي همزةٌ، والهمزة يكثر إبدالها من الواو، وإبدال الواو منها، نحو قولهم: (أُجوهٌ) و (وُجوهٌ)، و(أُقِّتَتْ) و (وُقِّتَتْ) وأشباه ذلك[4].

(١) – في (ع) : (المقصور قد قلبته ...).

(٢) – زيادة من (ع).

(٣) – أخرجه الترمذي في جامعه في باب ما جاء في زكاة الخضراوات : ٣/٣٠ وانظر التحفة : ٢/١٢ – ١٣، وأخرجه الدارقطني في سننه في باب : ليس في الخضراوات صدقة : ٢/٩٤ – ٩٦ وأخرجه البيهقي في سننه : ٤/١٢٨، ١٢٩. وأخرجه ابن الجزري في العلل المتناهية وضعفه : ٢/٧، وللحديث شواهد تقويه انظر المستدرك للحاكم : ١/٤٠١، وتلخيص التحبير ٢/١٦٥ الحديث رقم (٨٣٧).

وانظر أيضا ما كتبه الشيخ ناصر الدين الألباني في إرواء الغليل : ٣/٢٧٦ – ٢٧٩ الحديث رقم (٨٠١)، وما كتبه أيضًا في صحيح الجامع الصغير الحديث رقم (٥٢٨٨).

(٤) – (وأشباه ذلك) : ليست في (ع).

واعلم أنَّهم قد جمعوا من مذكَّر ما لا يعقل أسماء بالألف والتّاء أرادوا بذلك الجماعة من ذلك (سُرادِقُ و سُرادِقاتٌ) و(بُوانٌ و بُواناتٌ) و(حَمّامٌ و حَمّاماتٌ) و(خُوَان وخُواناتٌ) و(اصْطَبْلٌ و اصْطَبْلاتٌ) و(بوقٌ و بوقاتٌ) و(سِجِلٌ و سِجِلاتٌ)[1]. وما يأتيك فهو مقيس عليه. وإنَّما جاز ذلك ؛لأنَّهم شبَّهوها بالمؤنَّث، فجمعوها جمع المؤنَّث، ووجه التَّشبيه أنَّ المذكَّر إذا جُمع جمع التَّكسير كان الجمع مونَّثًا، فلمّا لم يكسِّروا هذه الأسماء جمعوها بالألف والتّاء؛ ليدلّوا على أنَّها كانتْ تستحق التَّكسير، وقد جاء فيها ما كُسِّر [وَجُمِعَ][2] هذا الجمع، وهو (بُوانٌ) قالوا فيه : (بونٌ) و (بُواناتٌ)، وهو قليل.

(١) – في اللسان : "السُّرادِقُ : ما أحاط بالبناء" / اللسان (سردق) / و "البَوْنُ والبُون : مسافة ما بينَ الشيئين" / اللسان (بون) / " الخُوانُ والخِوانُ : الَّذي يُؤْكَلُ عليه، معرب" / اللسان (خون) / و "السِّجِلُّ : كتاب العَهْدِ ونحوه" / اللسان (سجل) / . و(اصطبل) رسمت في الأصل بالسين.

(٢) – تكملة من (ع).

باب جمع التَّكسير

قال : "وهو كلُّ جمع تغيَّر فيه نظْمُ الواحد وبناؤه، وإعرابه[1] جارٍ على آخره كما يجري على الواحد[2]، تقول: هذه دورٌ وقصورٌ، ورأيتُ دوراً وقصوراً، ومررتُ بدورٍ وقصورٍ."

اعلم أنَّه قد مضى أنَّ جمع التَّصحيح ما سلِم فيه بناء الوحد ونَضْدُهُ، والتَّكسير على خلاف ذلك، وسُمِّيَ تكسيرًا تشبيهًا بتكسير الآنية؛ لأنَّ تكسيرها إنَّما هو إزالة التئام أجزائها الَّتي كانتْ لها، وكذلك هذا الجمع أُزيل الْتئام أجزائه، وفُكَّ النَّضد عمّا كان عليه واحده، وهذا الجمع المُكسَّر إمّا أن يكون بزيادة أو نُقصانٍ، وتكون الزِّيادة إمّا بزيادة / حرفٍ أو زيادة حركة، وكذلك النُّقصان يكون [٢٦/ب] 8
على هذا. فزيادة الحرف، نحو قولهم : (درْهمٌ ودَراهمٌ) و(مَسْجِدٌ ومَساجِدٌ)ونُقصان الحرف، نحو قولهم : (عطشانٌ وعِطاشٌ) و (غَرْثانٌ و غِراثٌ)[3] وكذلك (شجرةٌ وشجرٌ) و(تمرةٌ وتمرٌ) وأشباه ذلك. وزيادة الحركة نحو قولهم : (قُفْلٌ وقُفُلٌ) و (رَهْنٌ و رُهُنٌ). وحذف الحركة، نحو (أسَدٍ و أُسْدٍ) و(نَمِرٍ ونُمْرٍ). وقد مضى أنَّ هذا الجمع يصلُحُ لكلِّ شيءٍ.

(١) – في (مل) : (وإعرابه يكون لمن يعقل ولما لا يعقل ...).

(٢) – في (مل) : (الواحد الصحيح).

(٣) – الغرثان : الجائع. / انظر اللسان (غرث) / .

باب الأفعال

قال : "وهي ثلاثة أضرب[1]، تنقسم بانقسام[2] الزّمان : ماضٍ وحاضرٍ ومُستَقبلٍ. فالماضي : ما قُرِنَ به الماضي من الأزمنة، نحو قولك : قامَ أمْسِ، وقعدَ أوّل من أمسِ.

والحاضرُ : ما قُرن به الحاضر من الأزمنة، نحو قولك : هو يقرأُ الآن، وهو يصلّي السّاعة، وهذا اللّفظُ يصلح أيضًا للمُستقبل إلاّ أنَّ الحال أولى به من الاستقبال، تقول : هو يقرأ غدًا، ويصلّي بعد غدٍ، فإنْ أردتَ إخلاصه للاستقبال أدْخلتَ في أوّله (السّين) أو (سَوْفَ)، فقلتَ سيقرأُ غدًا، وسوف يصلّي غدًا.

والمستقبل : ما قُرنَ به المستقبل من الأزمنة، نحو قولك : سينطلق غدًا، وسوف يقوم غدًا. وكذلك جميع أفعال الأمر والنّهي، تقول : قُمْ غدًا، ولا تقْعدْ غدًا."

اعلم أنَّ المصدر لَمّا كان يدُلُّ على معنى وزمان غير معيَّن، ولم يمكنهم الإخبار به عن الأزمنة اشتقّوا منه الأفعال، ووضعوا من ألفاظ الأفعال أمثلة تدلُّ على الأزمنة الثّلاثة ؛ ليُخبروا عن سائر الأزمنة بالأفعال. فالماضي له مثال واحد ينفرد به، لا يشاركه فيه غيره، وهو كلُّ ما قُرنَ به (أمسِ)، نحو: (قام) و(قعدَ) و(خرجَ) و(مكثَ) وما أشبه ذلك. فالماضي[3] هو الّذي أتى عليه زمانان :

(١) – (ثلاثة أضرب) : ساقط من (ع).

(٢) – في (مل) : (باقسام).

(٣) – في (ع) : (والماضي) بالواو.

أحدهما : زمان وجوده.

9

والثّاني : / غير زمان وجوده. فكلُّ فعل صحَّ الإخبار به عن زمان حدوثه في [٢٧/أ]
زمان غيره فهو ماض.

والمستقبل : ما دخل عليه (السّينُ) أو (سوف)، أو كان أمرًا، أو نهيًا، أوْ دعاءً، أو كان فيه حرف الشّرط مع حرف المضارعة، أو نون التّوكيد. وحقيقة المستقبل هو الّذي نُحَدِّثُ عن وجوده في زمانٍ لم يكن فيه ولا قبله، فهذا هو المستقبل.

والثّالث : هو الفعل الحاضر : وهو الّذي يكون الإخبار عن وجوده [في زمان وجوده][1].

فأما الفعل الماضي والفعل المستقبل ففعلهما سهلٌ، وأصعبُ ما في ذلك معرفة الفعل الحاضر، والمراد به أن يكون مع ما[2] يدلُّ عليه من الحدث موجودًا عند النُّطْق به غير منقضٍ، ألا ترى أنَّك لو سُئلْتَ عن إنسان فقلتَ : هو يصلّي، لكان صلاته في وقت قولك هو يصلّي، ولو قطع صلاته لَمّا جاز أن تقول : هو يصلّي، وهذا اللّفظ يصلح أيضا للمستقبل إلاّ أنَّ الحاضر أولى به، ألا ترى أنَّ قولك : زيدٌ يخرجُ، تريدُ أنَّه خارجٌ في غير ذلك الوقت الّذي قلت فيه، ولفظ الفعلين واحد، وإنَّما كان كذلك؛ لأنَّ الفعل على ضربين :

أحدهما : له أركانٌ تقاومُ النُّطق به[3]، فيكون ابتداءُ نطقك وانتهاؤه داخلاً في الفعل أو في جزء من أجزائه، فهذا الفعل إذا أخبرتَ[4] عنه بالمضارع دلَّ

(١) – تكملة من (ع).

(٢) – في الأصل و(ع) رسمت : (معما) موصولة.

(٣) – تقاوم النطق به : أي تقوم حال قيام النطق به.

(٤) – في الأصل : (أخرت)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

على الحاضر، وليس كذلك (يخْرجُ)؛ لأنَّه ليس له أركان تقاوم النُّطق به، وهذا الفعل المضارع يصلح للزَّمانين، فإذا أدخلتَ عليه (السّين) أو (سوف) تخصَّصَ بالاستقبال[١].

فإن قال قائل : لِمَ خُصَّ الفعل الماضي ببناء واحد لا يَشْرَكُهُ[٢] فيه غيره، وشُورِكَ بين الحال والاستقبال، فجُعِلَتِ[٣] اللَّفظة الواحدة لفعلين في زمانين؟

قيل له : لَمّا شابهتْ هذه الأفعال الأسماء، وكانتِ الأسماءُ توضع[٤] اللَّفظة الواحدة منها لأكثر من معنًى، نحو قولنا : (عينٌ) تقع على عين الشَّمس، وعين الرُّكْبة[٥]، وعين الميزانِ، وعينٍ من عيون الماء، وعين القِبلة، إلى غير ذلك ممّا يكثُرُ ذكره، جاز أن يقع ما يُشابه الأسماء من الأفعال لمعنيين. / 9 [٢١/ب]

فإن قال قائلٌ : فلِمَ لم يضعوا للحاضر لفظًا يدلُّ على [الحال كما وضعوا للماضي والمستقبل؟

قيل له : لَمّا كانت الأفعال تدلُّ على][٦] الأزمنة وقلَّ الزَّمان الحاضر حتّى [لا][٦] يتجزَّأ لم يضعوا له مايدلُّ عليه. ومن النّاس من يقول : إنَّ الفعل المضارع يدلُّ على الحاضر إلاّ أن يقترن به ما يجعله للاستقبال.

فإن قال قائل : فأيُّ هذه الأفعال أقدم في الرُّتبة وأصلٌ لها.

---

(١) ذكر أن الفعل على ضربين وقال (أحدهما ...) ولم يقل (والثاني ...) إلا أنه ذكره حين قال : (لأنه ليس له أركان ...) دون أن يشير إلى أنه الثاني.

(٢) في الأصل : (يشتركه)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٣) في الأصل و(ع) : (فجعل اللفظة).

(٤) (لفعلين في زمانين ... وكانت الأسماء توضع) : ساقط من (ع).

(٥) (عين الرُّكْبَة) : نُقْرَتُها. القاموس المحيط (عين).

(٦) تكملة من (ع).

قيل له : قد اختُلِف في ذلك وكان (مُحَمَّدُ بنُ السَّري) يقول : الأصل في الأفعال الفعل الحاضر، واستشهد في ذلك بشيئين :

أحدهما : أنَّ الأصل هو الاسم، والاسم يدلُّ على معنى هذا الفعل، فلمّا قارنه دلَّ على أنَّه الأصل.

والثّاني : أنَّ الأفعال هي الصِّفاتُ[١]، وأصل الصِّفات أن تكون ملازمة لموصوفاتها، والملازمة ما يوجد في حال النُّطق به، فيعلم أنّها الأصل[٢].

وقال (أبو إسحاق الزَّجّاج) : الأصل في الأفعال الاستقبال، وذلك أنَّ الفعل وضع للإخبار، والإخبار يكون عمّا يوجد وعمّا لا يوجد، وذلك يكون في الاستقبال[٣].

وقال (أبو عليٍّ الفارسيُّ) : والَّذي عندي أنَّ العناية تقع بالشَّيء الموجود، ثمَّ بما يعرض له، وفيه الحاضر الموجود، والمستقبل والماضي غير الموجودين، إلاّ أنَّ المستقبل سيحضر، فهو يُتَوَقَّع كونه، والماضي مُنْقَضٍ كونه، فالمستقبل والحاضر في المرتبة على حال سواء[٤].

واعلم أنَّهم قد اختلفوا هل الأفعال مأخوذةٌ من المصادر أو المصادر مأخوذة من الأفعال؟

فذهب (سيبَوَيْهِ) / والبَصْريّون إلى أنَّ الأفعال مشتقَّةٌ من المصادر. وذهب 10 [٢٨/أ]

---

(١) – العبارة غير واضحة؛ لأن الأفعال غير الصفات، ولعله يريد أن الأفعال المضارعة تَحُلُّ في موضع الصفات.

(٢) – لم أقف على كلام ابن السراج هذا في الجزأين المطبوعين من الأصول.

(٣) – وهو رأي تلميذه الزجاجي أيضا ذكره في كتابه الإيضاح في علل النحو : ٨٥.

(٤) – لم أقف على قوله هذا في الإيضاح ولا في التكملة.

(الفرّاء) والكوفيّون إلى أنَّ المصادر مشتقَّة من الأفعال[1].

واحتجَّ البصريّون بأشياء منها : أنَّ الفعل يدلُّ على حدثٍ وزمانٍ معلوم، والمصدر يدلُّ على حدثٍ فقط فعُلِمَ أنَّ المصدر أوَّلٌ؛ لأنَّ الواحد قبل الاثنين؛ إذِ الواحد أحد الشَّيئين الَّذي دلَّ الفعل عليهما.

الثّاني : أنَّ الفعل له أمثلة من الماضي والمستقبل، نحو (ضربَ) و(يضربُ) و(تَضربُ) و (نَضربُ)، والمصدرُ واحد[2] من جميع ذلك، فصار المصدر هو الّذي تصاغُ منه أمثلة الفعل المختلفة؛ لأنَّه واحد يوجد في جميعها، بيان ذلك أنَّ الذَّهب نوع والفِضَّة نوعٌ واحدٌ، تصاغُ منهما الصّور الكثيرة، وهما الأصل في تلك الصُّورِ.

الثّالث : أنَّ الأسماء أصلٌ، والأفعال فرعٌ عليها، فعُلِمَ أنَّ الفرع مأخوذ من الأصل. وممّا يدلُّ على ذلك تسمية المصدر مصدراً.

والمصدر في اللُّغة : هو الموضع الَّذي يُصدرُ عنه كقولهم : مصدر الإبل وموردها للموضع الَّذي تصدر عنه وتَرِدُهُ.

فعلم أنَّ المصدر أصلٌ، والفعل صدر عنه لتسميته مصدراً[3].

فإنْ قيل : إذا كان المصدر يعتلُّ باعتلال الفعل ويصحُّ بصحَّته فهلاّ دلّ ذلك على أنَّ الفعل الأصل. قيل له : في ذلك جوابان :

أحدهما : أنَّ الأصل قد يعتل باعتلال فرعه إذا كان كلُّ واحد منهما يُبْنى

(١) – هذه إحدى المسائل التي اخْتَلَفَ فيها أئِمَّةُ المِصْرَيْنِ، انظر الإنصاف المسألة رقم (٢٨) : ١/٢٣٥، والتبيين عن مذاهب النحويين : المسألة رقم (٦) ص٣٧، وشرح الكافية للرضي : ٢/١٩١ – ١٩٢.

(٢) – في الأصل : (واحداً) بالنصب، وهو خطأ، والتصويب من (ع).

(٣) – في الأصل (مصدرٌ) بالرفع، وهو خطأ، والتصويب من (ع).

10

على صاحبه، ألا ترى أنّا بنينا[1] الفعل المضارع وهو أصل على الماضي / وهو [٢٨/ب]
فرع[2]، نحو : (يَضْرِبْنَ) على (ضَرَبْنَ)، و(ضَرَبْنَ) فرعٌ.

الثّاني : أنَّ المصادر الَّتي لا علَّة فيها ولا زيادة لا تجيء إلاّ صحيحة، نحو : ضربته ضربًا، ووعدته وعداً، وإنَّما تعتل في الزِّيادة والتَّغْيير. واللّه أعلم بالصواب.

(١) – في (ع) : (قَدْ بَيَّنَّا)، وهو وَهْمٌ.

(٢) – بَيَّنَ الشارح منذ قليل معنى قولهم : المضارع أصل والماضي فرع عليه، انظر ص٩٥ – ٩٦.

قال :(١) "

مَعْرِفَةُ الأَسْماءِ المَرْفوعَةِ

وهي خمسة أضْرب(٢) : مُبْتدأٌ، وخبر مبتدأٍ، وفاعلٌ، ومفعول جُعلَ الفعل حديثًا عنه، ومشبَّهٌ بالفاعل في اللَّفظ(٣)."

اعلم أنَّه لَمّا كان الكلام لا يتمُّ إلاّ بالاسم، ولا يكون في كلامهم جُمْلةٌ ليس فيها اسم مرفوع قدَّموا الرَّفع على سائر الإعراب؛ لأنَّ الرَّفع يَستغني(٤) عنه، والإعراب لا يَستغني عن الرَّفع. فإن قيل : فقد رأينا النَّصب يتقدَّم على الرَّفع، نحو(٥) : إنَّ زيداً كريمٌ(٦). قيل له : ذلك على تشبيه المفعول المقدَّم على الفاعل توسُّعًا؛ لأنَّه وقع في غير موقعه، وكذلك ما أشبه ذلك.

ولكُلٍّ واحد منْ هذه الخمسة بابٌ يُذكر فيه وتأتي أحكامه إن شاء اللَّه.

---

(١) – (قال) : ساقطة من (ع).

(٢) – في (ع) : (وهي خمسة : مبتدأ ...).

(٣) – في (مل) زيادة : (وهو قسمان : اسم (كان) وأخواتها، وأخبار (إنّ) وأخواتها).

(٤) – في (ع) ضبطت (يُسْتَغْنى) بالبناء لما لم يُسَمَّ فاعله وهو خطأ؛ لأن الرفع لا يستغنى عنه بحال في الجملة المفيدة.

(٥) – في (ع) : (نحو قولهم).

(٦) – في (ع) : (لَكَريمٌ).

باب المبتدأ

قال(١) : "اعلم أنَّ المبتدأ : كلُّ اسم ابتدأْتَهُ، وعرَّيتَهُ من العوامل اللَّفظيَّة، وعرَّضتَهُ لها، وجعلْتَهُ أوَّلاً لثان، يكون الثَّاني خبراً عن الأوَّل ومُسْنداً إليه، وهو مرفوعٌ بالابتداء، تقول : زيدٌ قائمٌ، ومحمَّدٌ منطلقٌ. فـ(زيدٌ) و (محمَّدٌ) مرفوعان بالابتداء، وما بعدهما خبران(٢) عنهما(٣)".

اعلم أنَّ المبتدأ أبداً رَفْعٌ، والمرفوع لا بدَّ له من عاملٍ يُؤَثِّرُ فيه(٤) الرَّفْعَ، إمّا ظاهرٌ إلى اللَّفظ أو من جهة(٥) المعنى. والعامل في المبتدأ هو الابتداء، والابتداء : هو(٦) تعرّي الاسم من العوامل اللَّفظيَّة، نحو (إنَّ) وأخواتها، و(كان) وأخواتها، و(ظننْتُ) وأخواتها، وكون الاسم أوَّلاً لثان يكون الثَّاني خبراً عنه ومُسْنداً إليه. فبمجموع هذين الوصفين يكون الاسم مبتدأً. فإن قال قائل : ولِمَ كان هذا العامل المعنويُّ يعمل / الرَّفع دون النَّصب والجرِّ؟ 11 [٢٩/أ]

قيل [له](٧) : لَمّا كان الاسم المبتدأ لا بدَّ في الكلام منه افتقر الكلام إليه، فصار أصلاً، فأُعطيَ الرَّفع الذي هو أصل الإعراب.

---

(١) – (قال) : ساقطة من (ع).

(٢) – في (مل) : (خَبَرٌ).

(٣) – (فزيد ومحمد ... خبران عنهما) : ليست في (ع).

(٤) – (فيه) : ساقطة من (ع).

(٥) – في الأصل : (جهته) وهو تصحيف. والتصويب من (ع).

(٦) – في الأصل : (وهو)، بإقحام الواو، والتصويب من (ع).

(٧) – زيادة من (ع).

ويجوز أن تدخل على المبتدأ (كان) وأخواتها، و(ظننتُ) وأخواتها، و(إنَّ) وأخواتها؛ لأنَّك لَمّا أخليته منها جعلته معرَّضًا لدخولها عليه.

ولَمّا كان المبتدأ يفتقر إلى خبر يُحَدَّثُ به عنه ويكون مسنداً إليه استحقَّ الخبر أن يكون مرفوعًا؛ إذْ كان لا بدَّ في الكلام منه. ومنهم مَن يقول: إنَّ الخبر ارتفع؛ لأنَّه وقع ثانيًا لأوَّلٍ، والعامل فيه هو المبتدأ كما أنَّ العامل في الفاعل هو الفعل، لَمّا وقع الفاعل ثانيًا لأوّل وكان رفعًا، كذلك الخبر. ومنهم مَن يقول: إنَّ الابتداء رفع المبتدأ، والابتداء والمبتدأ جميعًا رفعا الخبر، كما تقولُ في قولك: إنْ تضْرِبْ أضْرِبْ: إنَّ فعل الشَّرط مجزومٌ بـ(إنْ)، وفعل الجزاء مجزومٌ بـ(إنْ) وبفعل الشَّرط جميعًا. وعند نُحاة الكوفيّين أنَّ المبتدأ رفع الخبر، والخبر رفع المبتدأ أو يُسمّونهما المُترافعين[1]. وقد مضى في كلام (سيبَوَيه) ما يدلُّ على ذلك؛ لأنَّه تارة يجعل المبتدأ هو الذي رفع الخبر، وتارة يقول إنَّ الابتداء رفع الخبر كما رفع المبتدأ[2].

واعلم أنَّ المبتدأ – سواءٌ تقدَّم أوْ[3] تأخَّر – لا يخرج عن كونه مبتدأً، والفاعل إنَّما يكون فاعلاً متى وقع بعد الفعل فإنْ تقدَّم الفاعل على الفعل صار عندهم مبتدأً وخبرًا، وخرج عن كونه فاعلاً، فصار المبتدأ أعمَّ من الفاعل فلهذه العلَّة وجب أن يُقدَّم المبتدأ على الفاعل.

وذهب بعض النّاس إلى أنَّ المبتدأ مسندٌ[4] إلى الخبر، كما أنَّ الفعل مسند

(١) – انظر الإنصاف المسألة رقم (٥): ١/٤٤، والتبيين عن مذاهب النحويين: ١٢٦ – ١٣٦، وشرح الكافية للرضي: ١/٨٧.

(٢) – انظر الكتاب: ١/٤١، ٢٠٢، ٢٦٢، ٢٧٨، ٢٩٢.

(٣) – انظر ص١٩ الحاشية رقم (٢).

(٤) في الأصل: (مسنداً) بالنصب، وهو خطأ، والتصويب من (ع).

إلى الفاعل، وإن اختلفا في الحديث عنهما؛ لأنَّ الفعل حديثٌ عن الفاعل، وهو مقدَّمٌ عليه، والخبر حديثٌ عن المبتدأ وإنْ تأخرَّ عنه. واحتجَّ بأنَّ الإسناد هو إضافة الشَّيء إلى الشَّيء، كما تقول أسندتُ ظهري إلى الحائط أي أضفتُهُ إليه / وأنشد [٢٩/ب] 11
بيت امرئ القيس:

١٦ – فَلَمَّا دَخَلْناهُ أضَفْنا ظُهورَنا إلى كُلِّ حاريٍّ قَشيبٍ مُشَطَّبِ

أي أسندناها. والصَّحيح أنَّ المبتدأ هو المُسندُ إليه، والخبر هو المسند، وذلك أنَّك جئتَ بالأوَّل وهو المبتدأ، فجعلته أصلاً لما بعده، ولم تبنه على شيء قبله، ثُمَّ جئتَ بالخبر فصار فرعًا عليه لكونه محتاجًا إليه، فلذلك صار الثّاني مسنداً إلى الأوَّل. والله أعلم.

١٦ – البيت من الطويل.

وهو في ديوانه: ٥٣ والرواية فيه (... حاريٌّ جَديدٍ مُشَطَّبِ) وانظر اللسان: (صير) و(ضيف)، وشرح التصريح على التوضيح ٢/٢٣. والحاريّ: المنسوب إلى الحيرة، والمقصود: إلى كل رجل حاري. والمشطب: الذي فيه خطوط وطرائق. والقشيب: الجديد.

باب خبر المبتدأ

قال[١] : "وهو كلُّ ما أسندته إلى المبتدأ، وحدَّثتَ به عنه، وذلك على ضربين : مفرد وجملة[٢]. فإذا كان الخبر مفرداً فهو المبتدأ في المعنى، وهو مرفوع بالمبتدأ، تقول : زيدٌ أخوكَ، ومحمَّدٌ صاحبكَ، فـ (زيدٌ) هو الأخ و(محمَّدٌ) هو الصّاحبُ."

اعلم أنَّ الكلام على ضربين : خبرٌ، وغير خبرٍ. فالخبر[٣] : ما يحتمل الصّدق والكذب، نحو قولك : زيد ضاربٌ، وعمرٌو عاقلٌ، وما أشبه ذلك. وقد يسُدُّ مسدَّ الخبر ما ليس بخبر، ولكنَّه يقوم مقامه ويسدُّ مسدَّه، وذلك نحو قولك : زيدٌ هل زُرتَهُ، فـ (هلْ زُرتَهُ)[٤] استفهامٌ، والاستفهام لا يكون خبراً، ولكنَّه يسدُّ مسدَّه ويقوم مقامه[٥]. وكذلك قولك : زيدٌ اضْرِبْهُ، وعمرٌو لاتشتُمْهُ، فالأمر والنَّهي سدّا مسدَّ الخبر، وليسا بخبرين.

والخبر على ضربين : مفرد وجملة[٦]. والأصل هو المفرد، والدَّليل على ذلك أنَّ المفرد يوحَّدُ بتوحيد المبتدأ، ويُثنّى بتثنيته، ويجمع بجمعه، ويُؤنَّث بتأنيثه، نحو

(١) – (قال) : ساقطة من (ع).

(٢) – في (ع) : (مفردٍ وجملةٍ) بالجر على البدل.

(٣) – في (ع) : (والخبر).

(٤) – (هل زرته) : ساقط من (ع).

(٥) – وهذا من قبيل النقل، وهو أن ينقل المبنى اللغوي من أصل استعماله إلى استعمال آخر، من ذلك العَلَمُ المَنْقولُ كَـ (فضلٍ) و(أسد)، والتمييز المنقول عن الفاعلِ نحو : (اشتعل الرأسُ شيبًا) والمنقول عن المفعول نحو : "زُرِعَتِ الأَرْضُ شَجَرًا".

(٦) – في (ع) : (مفرد وجملة) بالجر على البدل.

قولك : زيد قائمٌ، والزَّيدان قائمان، والزَّيدون قائمون، وهندٌ قائمة، وما أشبه ذلك. والمفرد على ضربين : أحدهما : فيه ضميرٌ، والآخر : ليس فيه ضمير. فالذي ليس فيه ضمير كلُّ اسم ليس فيه معنى الفعل، نحو قولك : زيدٌ أخوك، وعمرٌو أبوك ، وبِشْرٌ[١] صاحِبُكَ، وما أشبه ذلك ممّا[٢] هو غير مشتقٍّ من فعل.

12
[٢٠/أ] وما فيه ضميرٌ : فهو / ما كان من أسماء الفاعلين والمفعولين والصِّفات المشَبَّهة بأسماء الفاعلين، نحو (حَسَنٍ) و(كَريمٍ) و (شَريفٍ) وما أشبه ذلك. وإذا كان الخبر كذلك فإنَّه يعمل عمل الفعل، فيرتفع[٣] ما يقع بعده ارتفاع الفاعل[٤] بالفعل، وينصبه نصب المفعول به، تقول : زيدٌ ضاربٌ أبوه بكرًا، فـ (أبوهُ) ارتفع بـ (ضاربٍ) ارتفاع الفاعل بفعله، و(بَكْرًا) انتصب بـ (ضاربٍ) كما ينتصب بـ (ضربَ).

ولا بُدَّ أنْ يكون الخبر – إذا كان مفرداً – المبتدأ في المعنى ، سواءٌ كان فيه ضمير أو[٥] لم يكن فيه ضمير، نحو قولك : زيد أخوك، فزيدٌ أخوكَ، وأخوك زيدٌ، وكذلك عمرٌو ضاربٌ، فعمرٌو هو الضّاربُ، والضّارب هو عمرٌو.

قال : "فإذا اجْتمعتْ[٦] في الكلام معرفة ونكرة جعلْتَ المبتدأَ هو المعرفة والخبر هو النَّكرة، تقول : زيدٌ جالسٌ، فـ (زيْدٌ) هو المبتدأُ؛

(١) – في الأصل : (بشرًا) بالنصب، وهو خطأ، والتصويب من (ع).

(٢) – في الأصل : (فيما)، وهو تصحيف، والتصويب من (ع).

(٣) – في الأصل و(ع) : (فَيَرْفَعُ) وهو تحريف، والصواب ما أثبته لقوله بعد ذلك : (ارتفاع الفاعل ...).

(٤) – في الأصل : (الفِعْلِ)، وهو وَهْمٌ، والتصويب من (ع).

(٥) – انظر ص١٩ الحاشية رقم (٢).

(٦) – في (ع) و (مل) : (اجتمع).

لأنَّه معرفة، و(جالسٌ) هو الخبر؛ لأنَّه نكرةٌ، فإنْ كانا جميعًا معرفتين كُنْتَ فيهما مخيّرًا أيّهما شئْتَ جَعَلْتَهُ المبتدأ، وجعلتَ الآخرَ الخبرَ، تقول: زيدٌ أخوكَ، وإنْ شئتَ قلتَ: أخوكَ زيْدٌ."

اعلم أنَّ المبتدأ يجبُ أنْ يكون معرفةً فأمّا[1] الخبر فيجوز أن يكون معرفةً ويجوز أن يكون نكرة. وإنَّما وجبَ[2] أنْ يكون المبتدأُ معرفةً؛ لأنَّكَ تريدُ أنْ تُخْبرَ عن مُخْتَصٍ لتستفيد[3] فائدة ومتى تنكَّرَ المبتدأُ لم تكن فيه فائدةٌ، ألا ترى أنَّكَ لو قُلتَ: رجلٌ قائمٌ، ما استفدتَ[3] شيئًا؛ لأنَّه لا تخْلو الدُّنيا من رجلٍ قائمٍ. فإذا قلتَ: زيدٌ قائمٌ. فإذا قلتَ: زيدٌ قائمٌ، أوْ عمرٌو قائمٌ، استفدْتَ[3] فائدة. فإنْ قَرَّبْتَ النَّكرةَ من المعرفة حتّى تجعلها متخصِّصةً جاز أنْ تقع مبتدأةً، نحو قولنا: رجلٌ من الكوفة عالِمٌ، أو ما أشبه ذلك. ولا يجوز أن تقع النَّكرة مبتدأة، والمعرفة خبرًا؛ لأنَّك إذا أخبرتَ بالمعرفة عن النَّكرة تنكَّرتْ، فلم تحصلْ لك فائدة. والكلام مَبنيٌّ على حصول الفائدة، فمتى تعرّى / من الفائدة لم يكنْ كلامًا. فأمّا إذا كان معك معرفتان كنتَ مخيَّرًا فيهما[4]، تجعلُ أيَّهما شئتَ المبتدأ والآخر الخبر إذا كانا سواءً في العلميَّة، والإفادة تحصل من كلٍّ واحد منهما كما تحصل من الآخر، تقول: زيدٌ أخوكَ، وإنْ شئتَ قلْتَ: أخوكَ زيدٌ، وقُرئَ قوله [تعالى][5]

12 [٣٠/ب]

(١) – في (ع): (وأمّا).

(٢) – في (ع): (أوْجَبَ).

(٣) – كذا في الأصل و(ع)، ولو قالَ (لتُفيدَ) لكان أفضل؛ لأن المتكلم إنما يفيد السامع بكلامه. وكذلك: (اسْتَفَدْتَ) لو قال: (أفَدْتَ) لكان أفضل.

(٤) – في الأصل (فيها)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٥) – زيادة من (ع). وفي (ع): (وقُرِئَ في قَوْلِهِ تَعالى).

﴿فَما كانَ جَوابَ قَوْمِهِ إلاّ أنْ قالوا﴾[1] برفع (الجواب) ونصبه[2]. فمنْ رفع الجوابَ جعله اسم (كان)، و(إلاّ أنْ قالوا) الخبر. ومن نصبه جعله خبرها، و(إلاّ أنْ قالوا) الاسم.

قال: "وأمّا الجملة: فهي كلُّ كلامٍ مفيدٍ مستقلٍ بنفسه. وهي على ضربين: جملةٌ مركَّبةٌ من مبتدأٍ وخبرٍ، وجملة مركَّبةٌ من فعل وفاعل. ولا بدَّ لكلِّ واحدة من هاتين الجملتين إذا وقعتْ خبرًا عن المبتدأ من ضميرٍ يعود إليه منها، تقول: زيدٌ قامَ أخوهُ، فـ(زيدٌ) مرفوع بالابتداء، الجملة بعده خبرٌ عنه، وهي مركَّبةٌ من فعل وفاعل، فالفعل (قام)، والفاعل (أخوهُ)، و(الهاءُ) عائدةٌ على (زيدٍ) ولولا الهاءُ[3] لَما صحَّتِ المسألة، وموضع الجملة رفعٌ بالمبتدأ.[4]"

اعلم أنَّ الكلام لَمّا كان خبرًا وغير خبر، والخبر جملةً ومفردًا، والجملة جملتان: إحداهما: اسميَّةٌ، والأخرى: فعليَّةٌ، وقد مضى أنَّ المفرد هو المبتدأ في المعنى. فأمّا الجملة: فإنَّها كلُّ كلام مفيد مستغن عن غيره في الإفادة. وهي غير المبتدأ، فلمّا كان كذلك لم يكن بدٌّ من أنْ يكون فيها ضميرٌ يرجع إلى المبتدأ، ليصحَّ الكلام، ويُعْلَمَ أنَّ الثّاني متعلِّقٌ بالأوَّلِ.

والجملة على ضربين: جملةٌ لها موضعٌ من الإعراب، وجملة لا موضع لها من الإعراب، فالّتي لها موضع من الإعراب كلُّ جملة وقعت موقع مفرد فإعرابها

(١) – النمل: (٥٦)، والعنكبوت (٢٤)، (٢٩).

(٢) – قراءة الرفع تنسب إلى الحسن البصري، انظر القراءات الشاذة: ٧٦، وانظر سيبويه: ١/٤٧٦.

(٣) – في (مل): (ولولا هي).

(٤) – في الأصل و(ع): (بالابتداء)، وما أثبته من (مل) هو مذهب المؤلف في رفع الخبر. انظر ص١٠٨.

كإعرابه، نحو قولك : زيدٌ أبوهُ مُنْطَلِقٌ فـ (زيدٌ) مبتدأٌ أوَّلُ، و(أبوهُ) مبتدأٌ ثانٍ، و(مُنْطَلِقٌ) خبرٌ عن المبتدأ الثّاني، والجملة في موضع خبر المبتدأ، ومحلُّها رفعٌ؛ لأنَّكَ لو نحَّيْتَ قولك : أبوه منطلقٌ، ووضعتَ موضعها مفرداً لظهر فيه الإعراب، نحو / قولك : زيدٌ منْطلقٌ. وكذلك الجملة المركَّبة من الفعل والفاعل بهذه المثابة لو قلْتَ : زيدٌ ضربَ أبوهُ، لكان (ضربَ أبوهُ) في محل مرفوعٍ؛ لأنَّه وقع موقع (ضاربٌ)، وكذلك قولنا : مررْتُ برجلٍ أبوهُ منطلقٌ، فـ (أبوه منطلقٌ) في محل الجرِّ، ورأيتُ رجلاً أبوه منطلقٌ، فـ (أبوهُ منطلقٌ) في محل النَّصب، وهذا رجلٌ أبوه منطلقٌ، فـ (أبوه منطلقٌ) في محل الرَّفع، وعلى هذا فقسْ. 13 [٣١/أ]

فأمّا الجملة الَّتي لا موضع لها من الإعراب فنحو قولك : زيدٌ ضاربٌ، فهذا مبتدأٌ وخبرٌ، وليس لهما موضعٌ من الإعراب وكذلكَ : خرجَ زيدٌ، جملةٌ من فعل وفاعلٍ [ولَيْسَ لها موضعٌ من الإعراب][1]؛ لأنَّها لم تقع موقع المفرد. وإذا كان خبر المبتدأ أحد الجملتين كان في كلٍّ واحدة منهم ضميرٌ يرجع إلى المبتدأ، ولو لم يكن فيهما ضميرٌ لم يصحَّ الكلام لو قلتَ : زيدٌ خرجَ عمرٌو، لم يصحَّ، فإن قلتَ : (إليهِ) أو (لأجلِهِ) أو (إلى داره) صحَّتِ الجملة بالهاء الرّاجعة إلى (زيدٍ)، وتقول: زيدٌ ضرب عمرٌو غلامَه فالهاءُ راجعةٌ إلى (زيدٍ) وهي صحَّحتِ المسألة. فإنْ قال قائلٌ : هلاّ اكتفوا عن هذا بأنْ يقولوا : ضربَ عمرٌو غُلامَ زيدٍ، إذِ المعنى يصحُّ في ذلك. قيل له : إنَّ قولهم : زيدٌ ضربَ عمرٌو غلامَهُ، الاعتناءُ في المسألة بـ (زيدٍ)، ولو قال : ضرب عمرٌو غلامَ زيدٍ، لم يكن الاعتناءُ به بل كان إخْباراً عن الضَّرْبِ فقطْ، وغرضُهُمْ في تلك المسألة الاعتناءُ بـ (زيدٍ) والإخبارُ جميعًا.

---

(١) تكملة من (ع).

قال : "وتقول : زيدٌ أخوهُ منطلقٌ، فـ (زيدٌ) مرفوع بالابتداء، والجملة بعده خبرٌ عنه، وهي مركَّبة من مبتدأ وخبر، فالمبتدأ (أخوهُ)، والخبر (منطلقٌ)، و(الهاءُ) عائدةٌ على (زيدٍ) أيضًا، وموضع الجملة رفعٌ بالمبتدإ، ولو قلتَ : زيدٌ قامَ عمرٌو[1]، لم يجُزْ؛ لأنَّه ليس في الجملة ضميرٌ يعود على المبتدأ. فإن قلتَ : (إليهِ) أو (معه) أو نحو ذلك صحَّتِ المسألة لأجل الهاء العائدة. فأمّا قولهم : (السَّمْنُ مَنَوانِ[2] بدِرْهَمٍ[3]) فإنَّما تقديره : / السَّمْنُ مَنَوانِ منهُ بدرهمٍ، ولكنَّهم حذفوا منه للعلم به وكذلك قولهم : (البُرُّ الكُرُّ[4] بستِّينَ)[5] أي الكُرُّ منه بستِّينَ." 13 [٣١/ب]

اعلم أنَّ الجملة لَمّا كانتْ مركَّبة من جزأينِ :إمّا من اسم واسم، أو فعل واسم، فكان[6] المبتدأ أحد[7] جُزأي الجملة، والمبتدأ قد بيَّنّا أنَّه يجب أن يكون معرفة، والجملة على كلِّ حالٍ نكرةٌ، والنَّكرة غير المعرفة إلاّ أنْ يكون فيها ضمير متعلِّقٌ بالأوَّل، وجب[8] إظهار الضَّمير في الجملة؛ ليرْجِعَ إلى الأوَّل. فأمّا قولهم :

---

(١) – في (مل) : (عمرو).

(٢) – المنوان : مثنى (منا) وهو المكيال الذي يكيلون به السمن وغيره. / اللسان (منى) /.

(٣) – القول في : شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٩١، وشرح الرضي على الكافية: ١ / ٩١، والمساعد : ١ / ٢٣٣، والهمع ١ / ٩٧، ٢٤٦.

(٤) – الكر : مكيال لأهل العراق وهو يعادل عندهم ستون قفيزًا /اللسان (كرر) /.

(٥) – القول في : شرح الكافية للرضي : ١ / ٩١، والمفصل : ٢٤، وشرحه لابن يعيش : ١ / ٩١ وشرح ملا جامي على الكافية : ٧٧. وورد قول قريب منه في المقتضب : ٣ / ٢٥٨ وما بعدها، وشرح الكافية الشافية : ١ / ٣٤٤.

(٦) – في (ع) : (كان) بغير الفاء.

(٧) – في (ع) : (إحدى).

(٨) – جملة : (وَجَبَ) جواب (لما).

(السَّمْنُ منَوانِ بدرْهَمٍ) فإنَّما حذفوا الضَّمير للعلم به؛ لأنَّك إذا قلت : (السَّمْنُ مَنَوان بدرهم) فإنَّك إنَّما تُخْبرُ عنه لا عن العسل والزَّيْتِ، فصار قولنا (منه) معلومًا. وإنْ لَمْ يُذكر، فحذف وهو مرادٌ تخْفيفًا. وقد يحذفون [الخبرَ][1] [تارةً][2] والمبتدأ تارةً بأسرهما[3]، فحذفُ البعض أيسر من حذف الكُلِّ، وقد جاء في القرآن مثلُ ذلك نحو قوله تعالى :﴿ وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمورِ﴾[4] والتَّقدير – واللَّه أعلم – : إنَّ ذلك منه لَمِنْ عزْم الأُمورِ، فحَذَفَ (منه) للعلم به[5].

قال : "واعلم أنَّ الظَّرف قد يقع خبراً عن المبتدأ ، وهو على ضربين : ظرف زمانٍ، وظرف مكانٍ. والمبتدأ على ضربين : جُثَّةٌ، وحدثٌ. فالجُثَّةُ : هو الشَّخص[6]. والحدثُ : هو المصدر، نحو : (القيام) و (القعود). فإذا كان المبتدأ جُثَّةً ووقع الظَّرف خبراً عنه لم يكن ذلك الظَّرْفُ إلاَّ من ظروف المكان، تقول : زيدٌ خلفك فـ (زيدٌ) مرفوعٌ بالابتداء، والظَّرفُ بعده خبرٌ عنه، والتَّقدير : زيدٌ مستقرٌ

(١) – تكملة من (ع).

(٢) – تكملة.

(٣) – المراد أنهم قد يحذفون المبتدأ بأسره والخبر بأسره، وما حذف في قولهم (السمن ...) هو الضمير العائد من الخبر إلى المبتدأ وهو جزء من الخبر، فحذفه أيسر من حذف المبتدأ أو الخبر.

(٤) – الشورى : (٤٣).

(٥) – الأَوْلى اعْتبارُ اسْم الإشارة هو الرابط، نحو قوله تعالى : (وَلِباسُ التَّقْوى ذلِكَ خَيْرٌ). وانظر البحر المحيط : ٥٢٣/٧ وما بعدها.

(٦) – في (مل) : (فالجثة ما كان عبارة عن شخص نحو زيد وعمرو).

خلفك، فحذف اسم الفاعل تخفيفًا للعلم[1] به، وأقيم الظَّرفُ مقامه، فانتقل الضَّمير الذي كان في اسم الفاعل إلى الظَّرف، وارتفع ذلك الضَّمير بالظَّرْف كما كان يرتفع باسم الفاعل. وموضع الظَّرف رفعٌ بالمبتدأ. ولو قلتَ : زيدٌ يوم الجمعة، أوْ نحو ذلك لم يجز ذلك[2]؛ لأنَّ ظروف الزَّمان لا تكون أخباراً عن الجثث[3]؛ لأنَّه لا فائدة في ذلك."

اعلم أنَّ المكان والزَّمان لَمّا كانا يحيطان بالأشياء[4]، والأشياء كلُّها حاصلةٌ فيهما سمِّيت الأمكنة والأزمنة / ظروفًا تشبيهًا بظروف المائعات والجامدات؛ لأنَّه محالٌ أن يوجد فعلٌ في غير مكان وزمان، وكذلك جسمٌ أيضًا، فصارت الأمكنة والأزمنة ظروفًا لها. 14 [١/٣٢]

فأمّا ظرف المكان فإنَّه يُخبر به عن أسماء الأعيان وعن أسماء الأحداث، تقول: زيدٌ خلفَكَ، والقتالُ خلفَكَ. وإنَّما صحَّ الإخبار به عن العين والحدث؛ لأنَّ الشَّخص إذا وُجِدَ في مكان لم يوجدْ في ذلك الوقت وفي تلك الحال في مكان آخر، فصحَّتِ الفائدة به. وكذلك الحدث؛ لأنَّ وجود الحدث في مكان يدلُّ على حصوله فيه دون غيره من الأمكنة، فصحَّتْ به الفائدة.

فأمّا ظرف الزَّمان فإنَّه يكون خبراً عن الأحداث، نحو قولك : القتالُ السَّاعةَ، والصلاةُ يومَ الجمعةِ. ولا يجوز أنْ يُخْبرَ به عن الأعيان وإنَّما لم يجُزْ؛ لأنَّ العين إذا أخبرتَ عنه بالزَّمان لا يدلُّ على عدمه في زمانٍ، إذْ كان طول الزَّمان على

(١) – في (ع) و(مل) : (وللعلم).

(٢) – (ذلك) : ليست في (مل).

(٣) – في (مل) : (الجثة).

(٤) – في (ع) : (بالأشياء كُلِّها).

حالة واحدة، فلمْ يصحَّ الإخبار عنه بالزَّمان. فإنْ أدْخلتَ حرف الجرِّ على ظرف الزَّمان جاز أن يُخبر به عن العين، نحو قولك :زيدٌ في يومٍ طَيِّبٍ، وأشباهُ ذلك؛ لأنَّكَ جعلتَ الظَّرف موصوفًا، فوقع خبراً عن الجُثَّة بصفته.

وكلُّ واحد منْ ظرفي الزَّمان والمكان إذا وقع خبراً عن المبتدأ فإنَّ[1] المراد به أنَّه قام مقام الخبر وناب عنه[2]. وإنَّما أُطْلِقَ عليه الخبر مجازاً، ألا ترى أنَّ قولنا : زيدٌ خلفَك، التَّقدير : زيدٌ مستقرٌّ خلفَكَ، فـ (زيدٌ) مبتدأٌ، و(مستقرٌّ) خبره، ثمَّ حُذفَ[3] الخبر تخفيفًا للعلم به ، وأقاموا الظَّرف مقامه، وكان في (مُسْتَقِرٌّ) ضمير مرفوع بأنَّه فاعلٌ، فنقلوه إلى الظَّرف، فصار الظَّرف يرفع الضَّمير، كما كان (مستقرٌّ) يرفعه، فلفظ الظَّرف نصبٌ بأنَّه مفعولٌ لـ (مُسْتقِرٌّ) وموضعه رفعٌ؛ لأنَّه خبر المبتدأ، وفيه ضميرٌ مرفوعٌ بالظَّرف لنيابته عن (مُسْتَقِرٌّ) فاعلم ذلك.

قال : "فأمّا قولهم : (اللَّيلةَ الهلالُ)[4] فإنَّما تقديره[5] : اللَّيلةَ حُدوثُ الهلالِ أو طُلوعُ الهلالِ، فحُذفَ المضاف / وأُقيم المضافُ إليه مقامه، قال اللَّه سبحانه : ﴿وَاسْأَلِ القَرْيَةَ الَّتي كُنّا فيها﴾[6] أيْ: أهْلَ القرية. ومثله قول الشّاعر[7] :

14
[٣٢/ب]

(١) – في (ع) : (فإنه) بإقحام الهاء.
(٢) – وهذا من قبيل النقل انظر ص١٠٣ الحاشية رقم (٥).
(٣) – في (ع) : (فحذف).
(٤) – القول في : سيبويه : ١/٢٠٨، والمقتضب : ٣/٢٧٤، ٤/٣٥١، والتبصرة : ١/١٠٣، وشرح المفصل : ١/٩٠، وشرح الكافية للرضي : ١/٩٤، وشرح الكافية الشافية : ١/٣٥١، والمساعد : ١/٢٣٧، والهمع : ١/٩٩، وشرح التصريح : ١/١٦٧.
(٥) – في (مل) : (فعلى معنى).
(٦) – يوسف : (٨٢).
(٧) – هو قيس بن حصين الحارثي.

١٧ – أَكُلَّ عامٍ نَعَمٌ تَحْوونَهُ
يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وَ تَنْتِجونَهُ

أي : أَكُلَّ عامٍ حُدوثُ نَعَمٍ.[1]"

اعلم أنَّه لَمّا بيَّنَ أنَّ ظرف الزَّمان لايكون خبراً عن الجُثَّة احْتاج أنْ يُبَيِّنَ هذه المسائل؛ لأنَّ فيها إشْكالاً لِمَنْ يقف عليها، وذلك أنَّ (الهلالَ) جُثَّةٌ و(اللَّيلة) ظرف زمانٍ، وقد قالوا : (اللَّيلةَ الهلالُ)، فـ (الهلالُ) مبتدأٌ، و(اللَّيْلة) خبرٌ عنه، وإنَّما فعلوا ذلك؛ لأنَّهم أقاموا [(الهلالَ)][2] مقام المحذوف، فيكون الكلام على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه والتَّقدير : حدوث الهلالِ، أو طلوعُ الهلال اللَّيلة، فحذفُ (الحدوثَ) أو (الطُّلوع) وهما مرفوعان وأُقيم (الهلالُ) – وكان مجروراً[3] بالإضافة مقامهما فارتفع، فيكون الظَّرْفُ على هذا التَّقدير خبراً عن الحدث لا عن الجُثَّة، وكذلك قول الشّاعر :

أَكُلَّ عامٍ [نَعَمٌ][4] . . .

١٧ – البيتان من مشطور الرجز. وهما من شواهد سيبويه : ١/٦٥، وانظر مجاز القرآن : ١/٣٦٢ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٣٤٦ والمُخصص : ١٧/١٩، والإنصاف : ١/٦٢، وشرح الكافية الشافية : ١/٣٥٢، والمساعد ١/٢٣٧، والخزانة : ١/١٩٦ – ١٩٧، واللسان (نعم) برواية : (في كُلِّ عامٍ . . .) والمقاصد : ١/٥٢٨. والأوَّلُ منهما في اللسان : (أبل) والرواية فيه : (أَكُلَّ عامٍ نَعَمًا . . .) بالنَّصْب، وَنَسَبَ ذلك إلى سيبويه ورواية الكتاب الرفع. وضبط في (مل) : (تُنْتِجونَهُ) بضم التاء، وكذلك في شرح الكافية الشافية، واللقاح : ماء الفحل، يقال : ألقح الفحل الناقة إذا أتاها فأحبلها. وأنتجت الناقة: إذا ولدت. وانظر قصة الأبيات في الخزانة.
(١) – في (مل) زيادة : (أو احراز نعم).
(٢) – في الأصل : (الليلة)، وهو خطأ والتصويب من (ع).
(٣) – (وكان مجروراً) : ساقط من (ع).
(٤) – تكملة من (ع).

فـ(العامُ) ظرف زمانٍ، و(كُلٌّ) لَمّا أضافها إلى ظرف الزّمان صارتْ هي أيضًا ظرف زمانٍ بإضافتها إليه. و(النَّعَمُ) هي الإبلُ، وهي المبتدأ، والخبر عنها هو ظرف الزّمان الّذي هو (كلَّ عامٍ)، والتّقدير: حدوث نَعَمٍ كلَّ عامٍ، فالظّرف إنّما هو خبر عن الحدوث لا عن الجثّة. واللّه أعلم.

قال: "فإن كان المبتدأ حدثًا جاز وقوع كلّ واحد من الظّرفين خبرًا عنه، تقول: قيامُكَ خلفَ زيد، وقعودُكَ يومَ الجمعةِ، والتّقدير: قيامُكَ كائنٌ خلفَ زيدٍ، وقعودُكَ كائنٌ يومَ الجمعةِ، فحذف اسما[1] الفاعلين، وأُقيم الظّرفان مقامهما فانتقل الضّمير[2] إليهما."

اعلم أنّ ظرف المكان أعمُّ فائدة من ظرف الزّمان؛ لأنّه يقع خبرًا عن العين والحدثِ، وظرف الزّمان لايقع خبرًا إلاّ عن الحدثِ فقطْ. وقد مضى ذكرُ العلّة في ذلك، وبيان المحذوف منه، فلا طائل في إعادته.

15
[٣٣/أ]

قال: "وتُقام حروف الجرّ / مقام الظّروف، وذلك قولك: زيدٌ من الكرام؛ وقفيزُ البُرِّ بدرهمين، والتّقدير: زيدٌ كائنٌ من الكرام، وقفيزُ البُرِّ كائنٌ بدرهمين، ثمَّ عمل فيهما كما عمل في الظّرْف، والظّرف وما أقيم مقامه جاريان مجرى المفرد الّذي تقدّم ذكره."

اعلم أنّ حروف الجرّ إذا وقعتْ أخبارًا للمبتدأ جرتْ مجرى الظّروف في نيابتها عن الخبر وانتقال الضّمير إليها ورفعها له، ألا ترى أنّكَ إذا قلْتَ: زيدٌ في الدّارِ أبوهُ، فـ(أبوهُ) مرتفعٌ بـ(في) على تقدير ارتفاعه بالفعل. واعلم أنّ الظّرف

(١) – في (مل): (أسماء).

(٢) – في (ع) و(مل): (الضميران).

وما أقيم مقامه في محلِّ مفردٍ؛ لأنّكَ لو قلتَ: زيدٌ في الدّار أبوهُ، أوْ خَلْفَكَ أبوهُ، فالتّقدير: زيدٌ مستقرٌّ أبوهُ، فـ(أبوهُ) مرتفعٌ[1] بمفردٍ، فعُلِمَ أنّها قائمةٌ مقام المفرد الّذي هو (مستقرٌّ) أو (كائنٌ). وقد تقع هذه الظّروف في موضع[2] الجُملة؛ وذلك أنّها تكون صلاتٍ للموصول، نحو قولهم: جاءَني الّذي في الدّار، كما تقول: جاءني الّذي أبوهُ كريمٌ، والّذي خرج أبوهُ، فوقعت الجملتان صلةً لـ(الّذي)، ثمَّ وقع الظّرف موقعها، فعُلِم أنّه[3] في محل الجملة وإنْ كان نائبًا عن مفردٍ.

واعلم أنّه لا يجوز أن يُظْهَرَ اسمُ الفاعل مع الظّرف؛ لأنّ الظّرف ناب عنه، فلا يُجمعُ بينهما؛ لأنّ إظهار اسم الفاعل يُزيل معنى الظّرف، ألا ترى أنّ قولك: زيدٌ عندك، وزيدٌ مستقرٌّ عندكَ، بينهما فرقٌ. فإن قيل فقد قال اللّه تعالى: ﴿فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ﴾[4] فأظهر اسم الفاعل مع الظّرف.

قيل له: ليس قوله تعالى: (فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ) بمغنى فلمّا رآه عنده. وإنّما[5] أراد – واللّه أعلم – ثباتَهُ واسْتِقْرارهُ في مكانه، كأنّ ليس ممّا يُنْقَلُ ويحوَّلُ من موضعٍ إلى موضعٍ. واللّه أعلم بالصّواب.

قال: "ويجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، تقول: قائمٌ زيدٌ، وخَلْفَكَ بكرٌ، والتّقدير: زيدٌ قائمٌ، وبكرٌ خلفَكَ، فقُدِّم الخبران اتّساعًا وفيهما ضميرٌ؛ لأنّ النّيّة فيهما التّأخير."

(١) – في (ع): (يَرتفعُ).

(٢) – في (ع): (موقع).

(٣) – في الأصل: (أنها)، وهو سهو، والتصويب من (ع).

(٤) – النمل: (٤٠).

(٥) – في الأصل: (فإنما)، وما أثبته من (ع).

اعلم أنَّ خبر المبتدأ يقع على ثلاثة أضْرُبٍ : ضربٌ يلزم تأخيره عن المبتدأ ولا يجوز / تقديمه عليه. وضربٌ يلزم تقديمه على المبتدأ، ولا يجوز تأخيره عنه. وضربٌ يجوز تقديمه وتأخيره. 15 ٢٣/ب]

فأمّا الّذي يلزم تأخيره ولا يجوز تقديمه : فأنْ يكون الخبر معرفةً، والمبتدأ معرفة، فلا بدَّ من تقديم المبتدأ على الخبر؛ لأنَّكَ – لو لم يُعملْ[١] ذلك – لم تَدْرِ أيُّهما المبتدأ فلمّا كان التَّقديم يُزيل الإشكال، ويفيد المعنى لزم التَّقديم. وأمّا ما يلزم تقديمه :[٢] فأن يكون المبتدأ نكرة، والخبر ظرفًا أو حرف جرٍّ، نحو قولك : لي عليه ألفان، وتحته بساطان، وإنَّما لزم التَّقديم؛ لأنَّ الظَّرف وحرف الجرِّ ممّا يُوصف به المبتدأ [النَّكرة][٣]، والظَّرف في محلِّ النَّكرة، فلو أُخِّر عنه لاشتبه بالصِّفات، وإذا قُدِّم زال الاشْتباهُ؛ إذ[٤] كان الوصف لا يتقدَّم على موصوفه ولا الصِّلة على موصولها.

وأمّا الثّالث – وهو ماذكره ابنُ جنّي – : فإنَّما قدِّم اتِّساعًا والنِّيَّة به التَّأخير، فتقول : قائمٌ زيدٌ، والتَّقدير : زيدٌ[٥] قائم، وفي (قائم) ضمير يرجع إلى (زيد)، فقُدِّم عليه؛ إذْ كانت النِّيَّة به التَّأخير، هذا مذهب (سيبَوَيْه)[٦]، وكذلك قولنا: في الدّار زيدٌ، (زيدٌ) مرفوعٌ بالابتداء، و(في الدّار) خبرٌ عن (زيدٍ)، وفي

(١) – في (ع) : (تَعْمَلُ).

(٢) – في الأصل : (فاما لا يجوز تقديمه) وهو وهم من الناسخ. والتصويب من (ع).

(٣) – زيادة من (ع)، والعبارة فيها (... مما يوصف به النكرة، والظرف ...) وفي الأصل (... به المبتدأ، والظرف) والمعنى يتم بالجمع بينهما.

(٤) – في الأصل : (إذا)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٥) – في الأصل : (زيداً)، وهو خطأ، والتصويب من (ع).

(٦) – انظر الكتاب : ١/ ٢٧٨.

الظَّرف ضميرٌ يرجع إلى (زيدٍ)، وإن كان مقدَّمًا عليه. وعند (أبي الحسن الأخفَش)[١] أنَّ (زيداً) مرفوع بالظَّرف كما يرتفع بالفعل إذا قال : قام زيدٌ، وكما يرفعه (سيبَوَيه) بالظَّرف إذا كان معتمداً على ما قبله، نحو قولنا : زيدٌ في الدّار أبوه، فـ(أبوه) يرتفع بـ(في الدّار) في هذه المسألة بلا خلاف بينهم. ومَن رفع بالظَّرف لم يجز عنده : (في أكْفانِهِ دَرْجُ المَيِّتِ)[٢]، ولا[٣] (في بَيْتِهِ يُؤْتى الحَكَمُ)[٤]؛ لأنَّه يكون عنده ضمير قبل الذِّكر. و(سيبَوَيْه) وأصحابه يجيزون ذلك؛ لأنَّ النِّيَّة به التَّأخير. ويجوز تقديم الخبر وهو جملة كما جاز وهو مفرد، تقول : منطلقٌ أبوه زيدٌ، على تقدير : زيدٌ منطلقٌ أبوه، وعليه قول الشّاعر[٥] :

١٨ – إلى مَلِكٍ ما أُمُّهُ مِنْ مُحارِبٍ أبوهُ وَلا كانَتْ كُلَيْبٌ تُصاهِرُهْ

/ تقديره : أبوه ما أُمُّهُ من محاربٍ، فـ(أبوهُ) مبتدأٌ، وقوله : (ما أُمُّهُ منْ 16 [٣٤/أ]

(١) – انظر المسألة رقم (٢٩) من كتاب التبيين ص١٣٧.

(٢) – القول في شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٤٩/ب، والمغني : ٥٨٠.

(٣) – (لا) : ساقطة من (ع).

(٤) – المثل في : كتاب الأمثال : ٥٤، وجمهرة الأمثال للعسكري : ٢/ ١٠١، ومجمع الأمثال للميداني : ٢/ ٧٢ والمستقصى في أمثال العرب : ٢/ ١٨٣، وانظر المقتضب : ٤/ ١٠٢، واللسان (حكم). وهو مما حكته العرب على ألسنة الحيوانات إذ قالوا : إن الضبع التقط ثمرة، فاختلسها الثعلب، فأكلها فانطلقا يختصمان إلى الضَّبِّ، فقالت الضبع : يا أبا الحسل. فقال : سميعًا دَعوت. قالت : أتيناك لنختصم إليك . قالَ : عدلاً حكمتما. قالت : فاخرجْ إلينا. قال : في بيته يُؤتى الحَكَمُ. قالت : إني وجدت ثمرة. قال: حلوة فكليها، قالت : فاختلسها الثعلب. قال : لنفسه بغى الخير. قالت : فلطمتُهُ. قال : بحقك أخذت. قالت : فلطمني. قال : حُرٌّ انتصر. قالت : فاقض بيننا. قال : قد قضيت. فجرت أقوال الضَّبِّ كلها أمثالاً. وفي بعضها بدل الضبع الأرنب.

(٥) – هو الفرزدق.

١٨ – البيت من الطويل. ديوانه : ١/ ٢٥٠، الخصائص : ٢/ ٣٩٤، والمغني : ١٢٤، والهمع : ١/ ١١٨ والمقاصد : ١/ ٥٢٥.

محاربٍ) خبر المبتدأ، وقد تقدَّم عليه وهو جملةٌ.

قال : "واعلم أنَّ المبتدأ قد يُحذفُ تارةً، ويحذف الخبر أُخرى، وذلك إذا كان في الكلام دلالةٌ على المحذوف، فإذا قال لك القائل : من عندك؟ قلتَ : زيدٌ، أيْ : زيدٌ عندي، فحذفت (عندي) وهو الخبر. وإذا قال لك : كيف أنتَ؟ قلتَ : صالحٌ، أيْ : أنا صالحٌ، فَحذفْتَ (أنا) وهو المبتدأ. قال الله سبحانه : ﴿طاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْروفٌ﴾(١)، أي : طاعَةٌ وقولٌ معروفٌ أمثلُ من غيرهما، وإنْ شئتَ كان التَّقدير : أمرنا طاعةٌ وقولٌ معروفٌ، كما قال الشّاعر(٢):

١٩- فَقالَتْ عَلى اسْمِ اللّهِ أَمْرُكَ طاعَةٌ

وَإِنْ كُنْتُ قَدْ كُلِّفْتُ ما لَمْ أُعَوَّدِ."

اعلم أنَّ الحذفَ إنَّما جاز اخْتصاراً وإيجازاً للعلم به، فمن المحذوف ما يُحذَفُ ويجوز إظهاره، ومنه ما يُحذف ولا يجوز إظهاره.

فممّا حُذفَ ولا يجوز إظْهارُهُ خبر المبتدأ الواقع بعد (لولا)، نحو قولك : لولا زيدٌ لأكرمْتُكَ، والتَّقدير: لولا زيدٌ موجودٌ أو حاضرٌ لأكرمْتُكَ. ولا يجوز إظهارُ الخبر هاهنا؛ لأنَّه أصلٌ مرفوضٌ، ولا يجوز أن يكون قولك : لأكرمتكَ، هو الخبر؛ لأنَّ ذلك جملةٌ، وليس فيها ذِكْرٌ يعود إلى (زيدٍ)، فإذا بطل أن يكون خبراً

(١) محمد : (٢١).

(٢) هو عمر بن أبي ربيعة.

١٩ – البيت من الطويل.

وهو في ملحقات ديوانه : ٤٨٢، وانظر الخصائص : ٢/٣٦٢، وأمالي ابن الشجري : ١/٣٢٠، والخزانة : ٢/١٥٠. وصدره في المغني : ٧٠١.

عُلمَ أنَّ الخبر محذوفٌ. وإنَّما لم يحسُنْ إظهار الخبر؛ لأنَّ (لولا) تدُلُّ على الوجود؛ لأنَّها موضوعةٌ لامتناع الشَّيْء لوجود غيره، والَّذي يدلُّ على الوجود لا يحتاج أن يذكر معه الوجود؛ فلهذه العلَّة رفضوا إظهار الخبر في هذا الموضع.

وممّا حُذفَ خبره ويجوز إظهاره قولهم : زيدٌ قائمٌ وعمرٌو. والتَّقدير: زيدٌ قائمٌ وعمروٌ قائمٌ. فَحَذَفَ الثّاني لدلالة الأوَّل عليه، وكذلك لو كان الخبر جملة، نحو قولهم : زيدٌ قائمٌ أبوهُ وعمرٌو. والتَّقدير: زيدٌ قائمٌ أبوهُ، وعمرٌو قائمٌ أبوهُ، فحذَفَ الجملة وهي في موضع خبرٍ، وعليه / حُمِلَ قوله تعالى : ﴿وَاللاّئي يَئِسْنَ مِنَ المَحيضِ مِنْ نِسائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاثَةُ أَشْهرٍ وَاللاّئي لَمْ يَحِضْنَ﴾(١) والتَّقدير – واللّه أعلم(٢) – : وَاللاّئي لَمْ يَحِضْنَ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاثَةُ أَشْهُرٍ، فَحَذَفَ الجملة، وهي في موضع خبر.

16
[٣٤/ب]

أمّا حذف المبتدأ فإنَّه كثير، نحو قولهم : كيف أنْتَ؟ فتقولُ : صالحٌ، التَّقدير: أنا صالحٌ. فحذفَ (أنا) وهو المبتدأ، وعليه قوله تعالى : ﴿قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍ مِنْ ذلِكُمُ النّارُ﴾(٣) التَّقدير – واللّه أعلم – هي النّار، فحذف (هي) لدلالة (النّار) عليه .وكذلك قوله تعالى :﴿لا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ الَّذينَ كَفروا في البِلادِ . مَتاعٌ قَليلٌ﴾(٤) التَّقدير – واللّه أعلم – : تَقَلُّبُهُمْ مَتاعٌ قليلٌ.

وهو كثيرٌ، فقسْ عليه فإنَّ في المسائل طولاً.

(١) – الطلاق : (٤).

(٢) – (والتقدير والله أعلم) : ساقط من (ع).

(٣) – الحج : (٧٢) في الأصل : (قل هل ... من ذلكم النار) وكأنه توهم أنها: (قل هل أنبئكم بشر من ذلك مثوبة ...) الآية (٦٠) من المائدة وتصويب الشاهد من (ع).

(٤) – آل عمران : (١٩٦) – (١٩٧).

باب الفاعل

قال : " اعلم أنَّ الفاعل[1] كلُّ اسم ذكرتَهُ بعد فعلٍ[2]، وأسندتَ ونسبتَ ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، وهو مرفوع بفعله، وحقيقة رفعه بإسناد الفعل إليه، والواجب وغير الواجب[3] في ذلك سواءٌ ، تقول في الواجب : قام زيدٌ. وفي غير الواجب : ما قام زيدٌ، وهل يقوم زيدٌ."

اعلم أنَّ الفاعل عند أهل العربيَّة : هو كلُّ اسمٍ ذكرتَه بعد فعلٍ، وحدَّثتَ بالفعل عنه، وبنيته له، وأسندتَه إليه، فبهذه الصِّفات يصير فاعلاً، لا لإحداث شيءٍ في الحقيقة.

والفاعل عند المتكلِّمين : هو المُحْدِثُ للفعل والمُخرِج له من العدم إلى الوجود، سواءٌ تقدَّم على فعله أو تأخَّر عنه[4].

والنَّحْويّون يقولون : إنَّ الفاعل إذا تقدَّم على الفعل صار[5] مبتدأً وخبرًا، ولا يسمّونه فعلا وفاعلاً. بيان ذلك أنَّ قولنا : مات زيدٌ، فعل وفاعلٌ، والموتُ لا يحسن وقوعه من (زيدٍ) حتّى يقال إنَّه فاعله، وكذلك قولنا : ما قام زيدٌ، فعل وفاعل، ولم يوجد منه / فعلٌ، ولهذا قال : "الواجبُ وغير الواجب في ذلك سواءٌ" فالواجب ما [1/

(١) – في (مل) زيادة : (عند أهل العربية).

(٢) – كان ينبغي أن يقول : "فعل مبني للمعلوم".

(٣) – أي الواقع وغير الواقع.

(٤) – انظر شرح الأصول الخمسة : ٥٣٥، وكتاب الإرشاد : ١٠٩.

(٥) – الضمير المستتر للتركيب، أي صار التركيبُ مبتدأً وخبرًا.

كان ماضيًا وغير الواجب ما كان مستقبلاً أو أمرًا أو نهيًا أونفيًا أو استفهامًا أو دعاءً. وقولنا : يقوم زيدٌ. مثبتٌ وليس بواجب فَعَلى هذا كلُّ واجبٍ مُثْبَتٌ وليس كلُّ مثبتٍ واجبًا. هذا مذهب البصريّين.

وعند الكوفيّين به[1] أنَّ الفاعل مرفوعٌ بفعله مقدَّمًا ومؤَخَّرًا[2]، يقولون : زيدٌ قامَ، فعلٌ وفاعلٌ، ولا يسمّون مبتدأً وخبرًا له [إلاّ][3] ما كان من اسمين أو ما جرى مجراهما[4].

وقد مضى أنَّ الفاعل إنَّما ارتفع؛ لأنَّه لا بدَّ في الكلام منه، والعامل فيه فعله المقدَّمُ عليه. ولا يجوز تقديم الفاعل على فعله، وقد يجوز تقديم المفعول على الفاعل، نحو : ضربَ عمرًا زيدٌ. ويجوز، أيضًا تقديم المفعول على الفعل نفسه لَمّا كانتِ النِّيَّة بذلك التَّأخيرَ.

قال : "واعلم أنَّ الفعل لا بُدَّ له من فاعلٍ[5]، ولا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، فإنْ لم يكن مظهرًا بعده فهو مضمر فيه لا محالة، تقول : زيدٌ قام، فـ (زيدٌ) مرفوع بالابتداء، وفي (قام) ضمير (زيدٍ)، وهو مرفوع بفعله".

اعلم أنَّ الفاعل لَمّا كان يرتفع من حيث الإسنادُ والذِّكْرُ بعد الفعل وجب أن يكون بعد فعله؛ لأنَّه محالٌ أن يوجد فاعل لا فعل له، فإذا لم يكن مظهرًا بعده[6]

(١) – كذا في الأصل و(ع)، ولا ضرورة لقوله : "به".

(٢) – انظر الإنصاف : ٢/٦١٥ – ٦١٦، والهمع : ١/١٥٩.

(٣) – تكملة.

(٤) – (هذا مذهب البصريين ... أو ما جرى مجراها) : ساقط من (ع).

(٥) – في (مل) : (الفاعل) بـ(أل) التعريف.

(٦) – (بعده) : ليست في (ع).

وجب أن يكون مضمراً فيه، فإذا قلنا : زيدٌ قام، فـ (زيدٌ) مرفوع بالابتداء، و(قام) فعلٌ، وفاعله مضمرٌ فيه، و(قام) في موضع رفع بأنَّه خبر المبتدأ، والفاعل في (قام) ضميرٌ يرجع إلى (زيدٍ) وهو رفعٌ، والدَّليل على أنَّ فيه ضميراً يرجع إلى الأوَّل أنَّكَ تقولُ : الزَّيدان قاما، والزَّيدون قاموا، أو هندٌ[1] قامتْ، فتجد الضَّمير على قدر ما يرجع إليه.

قال : "فإنْ خلا الفعل من الضَّمير لم تأتِ فيه بعلامة تثنية ولا جمع ؛ لأنَّهُ لا ضمير فيه، تقول : قام زيدٌ، وقام الزَّيدان وقام الزَّيدون، كلُّهُ بلفظ واحد في (قام) فإنْ كان / فيه ضميرٌ جئت بعلامة[2] التَّثنية والجمع تقول : الزَّيدان قاما، والزَّيدون قاموا، فالألف في (قاما) علامة التَّثنية والضَّمير، والواو في (قاموا) علامة الجمع والضَّمير." [٣/ب]

اعلم أنَّ الفعل إذا تقدَّم على فاعله وُحِّدَ ولم تأتِ فيه بعلامة لتثنية ولا جمع، هذه اللُّغةُ العالية الفصيحةُ، من ذلك قوله تعالى : ﴿قالَ رَجُلانِ مِنَ الَّذين يَخافونَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِما﴾[3]. فإذا تأخَّر الفعل عن فاعله ثنِّيْتَ ضمير الفاعل في الفعل وجمعته، تقول : الزَّيدان قاما، والزَّيدون قاموا.

فإن قيل : فكيف لم يُظْهروا علامة التَّثنية والجمع كما أظهروا علامة التَّأنيث؛ لأنَّ القصد في إظهار علامة التَّأنيث أن يعلم أنَّ الفعل لِمُؤنَّثٍ، وكذلك يلزم في التَّثنية والجمع.

---

(١) – في (ع) : (وهند).

(٢) – في (مل) : (جئت فيه بعلامة).

(٣) – المائدة : (٢٣).

قيل : إنَّ التَّثنية والجمع غير لازمين، والتَّأنيث لازمٌ، ألا ترى أنَّ المؤنَّث لاينقلب مذكَّراً، فلزومه أوجب إظهار علامته، والتَّثنية والجمع انتقالهما لم يجعل لهما علامة، ألا ترى أنَّ الاسم يثنّى ثمَّ يوحَّدُ ثمَّ يُجمع ثمَّ يفرد ويثنّى[1]، وأيضا فإنَّ التَّثنية والجمع يدخلان على المؤنَّث كما يدخلان على المذكَّر، فهذا فرق ما بينهما. فإن قيل : {فقد قالوا} : «أَكَلوني البراغيثُ»[2]، وجاء في قوله تعالى : ﴿وَأَسَرّوا النَّجْوى الَّذينَ ظَلَموا﴾[3]. قيل أمّا قولهم : (أَكَلوني البَراغيثُ) فإنَّه مجازٌ؛ لأنَّ البراغيثَ لا تأكل ولكنَّها تَقْرِصُ. ومنهم من قال : إنَّه على التَّقديم والتَّأخير[4]، وتقديره : البراغيثُ أكلوني.

وأمّا الآية فإنَّها محمولة على ما تقدَّم[5]، على أنَّ بعضهم يجعل هذه لُغَةً لبعض العرب[6]، ويرى تقديم علامة التَّثنية والجمع، ويشَبِّهها[7] بتاء التَّأنيث، وإن كان الفصيحُ[8] غيرها. وعليه يُحملُ قول الشَّاعر[9] :

---

(١) – في (ع) : (ثم يُوَحَّد ويجمع ثم يثنى ...).

(٢) – انظر سيبويه : ١/٥، ٦، ٣٩، ومعاني القرآن للأخفش : ١/٢٦٢، والهمع : ١/١٦٠، والأشموني والصبان عليه : ٢/٤٨.

(٣) – الأنبياء : (٣).

(٤) – (والتأخير) : ساقطة من (ع).

(٥) – انظر معاني القرآن للفراء ٢/١٩٨، ومعاني القرآن للأخفش : ١/٢٦٢، وإعراب القرآن للنحاس : ٣/٣٦٦.

(٦) – هذه اللغة قيل إنها لطيء، وقيل لأزد شنوءة. انظر الهمع : ١/١٦٠، والأشموني على الألفية، وشرح الصبان على الأشموني : ٢/٤٨.

(٧) – في (ع) : (وَشَبَّهَها).

(٨) – في الأصل : (الفصح)، وهو تصحيف، والتصويب من (ع).

(٩) – هو الفرزدق.

٢٠ – .... يَعْصِرْنَ السَّليطَ أقاربُهْ

وَ«قُمْنَ جواريكَ»، وأشباهه.

قال : "فإن كان الفاعل مؤنَّثًا جئت في الفعل بعلامة التَّأنيث، تقول : قامتْ هندٌ / ، وقعدتْ جُمْلٌ، فالتّاءُ علامة التَّأنيث. فإن كان التَّأنيث غير حقيقيٍّ كنتَ في إلحاق العلامة وتركها مُخَيَّرًا، تقول : حَسُنَتْ دارُكَ، واضطَرَمَتْ نارُكَ، وإنْ شئتَ : حسُنَ دارُكَ[1]، واضْطَرَمَ نارُكَ[1]، إلاّ أنَّ إلحاقها أحسن من حذفها. 1 [٣/أ]

فإن[2] فصلتَ بين الفاعل والفعل ازداد تركُ العلامة حُسْنًا، تقول: حَسُنَ اليومَ دارُكَ، واضْطَرَمَ اللَّيْلةَ نارُكَ. وقد يجوزُ مع الفصل تذكير الفعل مع التَّأنيث الحقيقيِّ، قال الشّاعر[3] :

---

٢٠ – البيت من الطويل، وتمامه : وَلكنْ دَيافيٌّ أبوه وأُمُّهُ بحورانَ ... ... وهو في ديوانه : ١/٤٦ ومعاني القرآن للأخفش : ١/٢٦٣، وانظر سيبويه : ١/٣٢٦، والتبصرة : ١/١٠٨، وأمالي ابن الشجري : ١/١٣٣، وشرح المفصل : ٣/٨٩، ٧/٧، واللسان (سلط)، ومعجم البلدان : (دياف). وعجزه في الإيضاح : ٢/٨٦، ٢٣٩ الخصائص : ٢/١٩٤، والمخصص : ١٦/٨٠، والهمع : ١/١٤٢، والخزانة : ٢/٣٨٦، ٣/٢٩٣، ٣٣٤. والبيت من قصيدة يهجو بها عمرو بن عفراء الضبيّ. الديافي : المنسوب إلى دياف وهي من قرى الشام يقطنها النبط، "وإذا عرضوا برجل أنه نبطي نسبوه إليها" انظر معجم البلدان (دياف). وحوران : ناحية من أعمال دمشق ذات قرى كثيرة. والسليط : الزيت.

(١) – (نارك) : ليست في (مل).

(٢) – في (ع) : (وإن).

(٣) – غير معروف.

٢١ – إنِ امْرأً غَرَّهُ مِنْكُنَّ واحِدَةٌ

بَعْدي وَبَعْدَكِ في الدُّنْيا لَمَغْرورُ

ولم يقل (غَرَّتْهُ)".

اعلم أنَّكَ تُلحقُ في فعل المؤنَّث تاءً. سواءٌ كان المؤنَّثُ له علامة أو[1] ليس له علامة. وهذه التّاء إنَّما تلحق الفعل الماضي، فإذا صِرْتَ إلى المضارع نابت تاء المضارعة عنها، وفرَّقْتَ بين تاء المؤنَّث وتاء المذكَّر الحاضر بشاهد الحال.

واعلم أنَّ علامة التَّأنيث[2] تلحق الأفعال والأسماء. ومجموع ما وقع الفرق[3] به بين المؤنَّث والمذكَّر ستُّ[4] علامات :

أحدها : الألف المقصورة، نحو : (حُبْلى) و (سَكْرى).

الثّانية : الألف الممدودة وتسمّى ألِفَيْ التَّأنيث، نحو : (حمراءَ) و(صفراءَ).

الثّالثة : الهاء[5] وهي تختلف كثيرًا وتجيء على ضروبٍ : منها ما يختصُّ بالتَّأنيث، نحو : (حمزة) و (طلحة) و (فاطمة)، ومنها ما يدخل للفرق، نحو :

---

٢١ – البيت من البسيط.

وهو من شواهد الفراء في معاني القرآن : ٢/٣٠٨، وانظر الخصائص : ٢/٤١٤ والإنصاف : ١/١٧٤، وشرح الكافية الشافية : ٢/٥٩٦، والمساعد : ١/٣٩٠ واللسان (غرر)، والمقاصد : ٢/٤٧٦، وصدره في الهمع : ٢/١٧١.

(١) – انظر الحاشية رقم (٢) ص١٩.

(٢) – في (ع) : (تاء التأنيث).

(٣) – في (ع) : (في الفرق).

(٤) – في الأصل رُسِمَتْ (سة) بالهاء، والتصويب من (ع).

(٥) – في (ع) : (التاء).

(قائم) و(قائمةٍ). ومنها ما يلحق الواحد ولا يلحق الجمع، نحو (شجرةٍ وشجرٍ) و (تمرةٍ وتمرٍ).

الرابع : الياء[١]، نحو : (تفعلينَ) و (تضْربينَ)، وكذلك في الأمر، نحو (افْعلي) و(اضْرِبي).

الخامس[٢] : نونُ جماعة التَّأنيث : (هُنَّ يَضْرِبْنَ) و(ضَرَبْنَ)[٣].

السّادس : تاء التَّأنيث، نحو (قامتْ) و (ضربتْ).

فإن قال قائلٌ : فإنَّ التَّاء قد تكون علامةً للخطاب في المذكَّر والمؤنَّث نحو قولك : ضربتَ يا رجلُ، وضربْتِ يا امرأةُ. قيل له[٤] : هذه التّاء غير دالَّة على التَّأنيث وإنّما هي للخطاب على ما ذكرتَ، ولكن كسرتها[٥] علامة للتَّأنيث؛ لإنَّ الكسرة من جنس الياء، والياء تكون / علامة للتأنيث. 18 [٣٦/ب]

واعلم أنَّ المؤنَّث على ضربين : تأنيثٌ حقيقيٌّ، وتأنيث غير حقيقيٍّ.

فإذا كان التَّأنيث حقيقيًّا لزم إلحاق العلامة في الفعل فرقًا بينه وبين المذكَّر. والتَّأنيث الحقيقيُّ : هو كلُّ ما يعقل ويُنْتِجُ. فأمّا ما لا يعقل ولا يُنْتِجُ فإنَّ تأنيثه غير حقيقيٍّ، فأنْتَ مخيَّرٌ بين إلحاق العلامة وتركها.

---

(١) – في (ع) : (التاء)، وهو تصحيف.

(٢) – في الأصل : (والخامس) بإقحام الواو، والتصويب من (ع).

(٣) – (ضَرَبْنَ) : ساقطة من (ع).

(٤) – (له) : ساقطة من (ع).

(٥)– في (ع) ضبطت العبارة على النحو التالى : (على ما ذَكَرْتُ ولكنَّ كَسْرَتَها ...) بضم تاء الفاعل وتشديد نون (لكن) ونصب (كسرة). فأما ضم تاء الفاعل فهو وَهْمٌ؛ لأن المراد (على ما ذَكَرْتَ في سؤالك) وأما تثقيل (لكنّ) فيصحّ كما يصحّ تخفيفها.

إلاّ أن العرب قد ذكَّرَتْ أشياء وأنَّثَتْ أشياء على قَدْرِ وَضْعِها، فالاقتداء بها أحسن. ولو ذُكِّرَ المؤنَّث وأُنِّثَ المذكَّرُ لجاز، من ذلك قوله تعالى :﴿ وَأَخَذَ الَّذين ظَلَموا الصَّيْحَةُ ﴾[١] وقوله تعالى :﴿ فَمَنْ جاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّه ﴾[٢] وقال تعالى : ﴿ فَظَلَّتْ أَعْناقُهُم لَها خاضِعينَ ﴾[٣] وقد قيل : إنَّ هذا محمولٌ على المعنى[٤]. واللّه أعلم. وقيل: إنَّ الأعناق الرُّؤَساءُ[٥]. وقال الشّاعر[٦] في تذكير المؤنَّث :

٢٢ – فَلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها وَلا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقالَها

أراد : ولا أرض أبْقَلَتْ، وقد كان يمكنه تأنيثه، ولكنَّه جاء به مذكَّرًا[٧]. وقد قيل: إنَّه أراد المكان.

---

(١) – هود : (٦٧).

(٢) – البقرة : (٢٧٥).

(٣) – الشعراء : (٤).

(٤) – انظر إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٩٩، و١ / ٢٩٣، و٢ / ٤٨٢.

(٥) – ينسب هذا القول إلى مجاهد انظر معاني القرآن للفراء : ٢ / ٢٧٦ – ٢٧٧.

(٦) – هو عامر بن جُوَيْن الطائيّ.

٢٢ – البيت من المتقارب.

وهو من شواهد سيبويه : ١ / ٢٤٠، وانظر معاني القرآن للفراء : ١ / ١٢٧، ومعاني القرآن للأخفش : ١ / ٥٥، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٢٧٩، والأصول : ٢ / ٤٣٦، والإيضاح : ٢ / ٨٧، والتبصرة : ٢ / ٦٢٤، والخصائص : ٢ / ٤١١، وشرح المفصل : ٥ / ٩٤، والمخصص : ١٦ / ٨٠، وشرح الكافية الشافية : ٢ / ٥٩٦، والمقرب : ١ / ٣٠٣، والخزانة ١ / ٢١، ٣ / ٣٣٠ وفيها تعليق طويل حوله، واللسان (بقل) و(أرض). وعجزه في معاني القرآن للأخفش : ٢ / ٣٠٠، والإيضاح : ٢ / ١٣٤، وأمالي ابن الشجري : ١ / ١٥٨، ١٦١، والمغني : ٧٣١، ٧٤٦ وأوضح المسالك : ٢ / ١٠٨، والهمع : ٢ / ١٧١. وهو يصف أرضًا مُخْصِبَةً لما أصابها من وافر الغيث. المزنة : السحابة البيضاء. ودقت : أمطرت.

(٧) – لو أنث لصحّ الوزن ولكن بشرط تخفيف الهمزة من (إبقالها). وقد ذكر الأعلم الشنتمريّ أنه يروى بالتأنيث وتخفيف الهمز.

وكذلك يفعلون إذا ذكَّروا المؤنَّث أو أنَّثوا المذكَّر يقصدون هذه المقاصد، والأصل فيه ما قدَّمتُ لك أنَّ كلَّ ما لا يعقل وليس له فرجٌ فتأنيثه وتذكيره سواءٌ، فلا فرق بين قولك : اضْطرمَ نارُكَ، وبين وقولك : اضْطرمتْ نارُكَ، إلاَّ أنَّ إلحاق العلامة أحسنُ لموافقة الوضع. فإذا فصلتَ بين الفعل وبين الاسم كان تركُ العلامة أحسنَ؛ لأنَّ الفاصل قد قام مقام العلامة فلا يُجْمعُ بينهما، والجمع بينهما جائزٌ؛ لأنَّ الفاصل على الحقيقة ليس بعلامة تأنيث. والدَّليل على أنَّ حذف العلامة أحسن أنَّهم قد حذفوا العلامة في التَّأنيث الحقيقيِّ مع الفصل فمع غير الحقيقيِّ أولى، قال الشّاعر :

إنَّ امْرَأً غَرَّهُ منْكُنَّ واحِدَةٌ .... (١)

ولم يقل : (غَرَّتْهُ)؛ لأنَّه أقام (منكنَّ) مقام علامة التَّأنيث لَمّا كان زائداً، كما أنَّ التَّاء زائدة.

قال : "ولك في كلِّ جماعة تذكير فعلها وتأنيثه، تقول : قام الرِّجال، وقامتِ الرِّجال، وقام النساء، وقامتِ النساء / ، فمَنْ ذكَّر أراد الجمع ومنْ أنَّث أراد الجماعة". 1 [1/٣

اعلم أنَّ كلَّ(٢) جمع مكسَّرٍ فله جمع وجماعة، فمن أنَّث فعله حمله على الجماعة، ومن ذكَّر فعله حمله على الجمع، وقد ورد القرآن بهما جميعًا، قال اللَّه تعالى : ﴿وَإِذْ قالَتِ المَلائِكَةُ﴾(٣) وَ(المَلائِكَةُ) لَيْسوا إناثًا؛ لأنَّ اللَّه تعالى ردَّ ذلك على قائله منْ أهل الجاهليَّة(٤)، وإنَّما التَّقدير – واللَّه أعلم – إذْ قالَتْ جماعة

(١) – تقدم برقم (٢١).

(٢) – في الأصل : (لكل)، وما أثبته من (ع).

(٣) – آل عمران : (٤٢) و (٤٥).

(٤) – ذلك في قوله تعالى : ﴿أفاصفاكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة إناثًا إنّكم لتقولون قولاً عظيمًا﴾ الإسراء : (٤٠)، وقوله سبحانه : ﴿أم خلقنا الملائكة إناثًا وهم شاهدون﴾ الصافات : (١٥٠)، وقوله تبارك اسمه : ﴿وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثًا أشهدوا خلقهم سَتُكْتَبُ شهادَتُهم ويسألون﴾ الزخرف : (١٩).

الملائكَة. وقال تعالى : ﴿وَقالَ نِسْوَةٌ في المَدينَةِ﴾(١) والتَّقدير – واللَّه أعلم – وقال جمعُ نسوةٍ في المدينة(٢). فعلى هذا تقول : قالَ الرِّجالُ، تريد جمعَ الرِّجال(٣)، وقالتِ الرِّجالُ، تريدُ جماعة الرِّجالِ [وَ](٤) ليس هذا من قبيل التَّذكير والتَّأنيث بل هذا محمول على المعنى، ومن ذلك قول (الحُطَيْئَة) :

٢٣– وَإِنّي لَراجيهِ وَإِنْ كانَ نائِيًا(٥) رَجاءَ الرَّبيعِ أَنْبَتَ البَقْلَ وابِلُهْ

لِزُغْبٍ كَأَوْلادِ القَطا رَاثَ خَلْفَها عَلى عاجِزاتِ النَّهْضِ حُمْرٍ حَواصِلُهْ

ولم يقل : (حَواصِلُها)؛ لأنَّه أراد الجمع، واللَّه أعلم.

إن سأل سائلٌ فقال : لِمَ سَكَّنوا لام الفعل مع ضمير الفاعل، فقالوا : (ضَرَبْنَ) و(ضَرَبْتُ) و(ضَرَبْتَ)(٦) و(ضَرَبْنا)، وفتحوها مع ضمير المفعول فقالوا :

(١) – يوسف : (٣٠).

(٢) – في (ع) : (جمع نسوة المدينة)، والصحيح ما جاء في الأصل؛ لأن المراد بعض نسوة المدينة لا كلهن.

(٣) – (تريد جمع الرجال) : ساقط من (ع).

(٤) – تكملة من (ع).

٢٣ – البيتان من الطويل. من قصيدة يمدح بها الوليد بن عقبة. وهما في ديوانه : ٢٣٩. والثاني في المقرب لابن عصفور : ١/٢٥٢، ومقاييس اللغة (خلف) ٢/٢١٢، واللسان (خلف). الوابل : المطر الشديد. والزغب : صغار الطير واستعارها الشاعر لأولاده لبيان ضعفهم. والقطا : طائر معروف بضعفه. وراث : أبطأ. وجاء في اللسان : "يعني راث مُخَلِّفُها، فوضح المصدر موضعه، وقوله حواصله قال الكسائي : أراد حواصل ما ذكرنا. وقال الفراء : الهاء ترجع إلى الزغب دون العاجزات التي فيه علامة الجمع؛ لأن كل جمع بُنِيَ على صورة الواحد ساغ فيه تَوَهُّمُ الواحد ... ويقال : الهاء ترجع إلى النهض وهو موضع في كتف البعير فاستعاره للقطا، وروى أبو عُبَيْدٍ هذا الحرف بكسر الخاء، وقال : الخلف الاستقاء، قال أبو منصور : والصواب عندي ما قال أبو عمرو : إنّه الخَلْفُ بفتح الخاء. قال (أي أبو منصور الأزهري) : ولم يعز أبو عُبَيْدٍ ما قال في الخلف إلى أحد.

(٥) – في الأصل : (نائبًا) وهو تصحيف، والتصويب من (ع).

(٦) – في الأصل : (ضَرَبْتْ وَ ضَرَبْتْ)، وهو وَهْمٌ، والتصويب من (ع).

(ضَرَبْنا) و(ضَرَبْني) و(ضَرَبَهم) و(ضَرَبَهُنَّ)؟

فالجواب عن ذلك أنَّ ضمير الفاعل مع الفعل[1] تنزَّل عندهم منزلة كلمة واحدة، فلو حرَّكوا اللاَّم لاجتمع أربع حركاتٍ متواليات في كلمة واحدة وذلك ما لا يوجد في كلامهم. وليس كذلك ضمير المفعول؛ لأنَّ الفعل مع المفعول كلمتان فإذا حرَّكوا اللاَّم[2] لا تَجْتَمِعُ أربعُ حركاتٍ.

فإن قيل: فقد قالوا: (قَعَدْتا) و (ضَرَبْتا) فاجتمع مع ضمير الفاعل أربع حركات. قيل له: حركة التّاء ليست بلازمة ألا ترى أنَّك تقول: (قَعَدَتْ) و (ضَرَبَتْ) فَتُسْكِنُ التّاء، وإنَّا حُرِكتْ بالفتح لمكان الألف[3]، كما تحرَّك بالكسر لالتقاء السّاكنين، إذا قُلْتَ: ضَرَبَتِ المرأةُ. فإن قيل: فقد قالوا: (عُلَبِطٌ) و(هُدَهِدٌ) و(دُوَدِمٌ) مع ألفاظ كثيرة، وهذه / أربع حركاتٍ. قيل: الأصل في هذه الألفاظ (هُداهِدٌ) و(عُلابِطٌ) و(دُوادِمٌ) فحذفوا الألف وهي مُرادةٌ، والعربُ إذا حذفتْ شيئًا وهو مرادٌ فكأنَّهم لم يحذفوه. 19 [٣٧/ب]

فأمّا (العُلَبِطُ) فهو الجَمَلُ الغليظ الضَّخمُ، يقال منه: بعيرٌ عُلَبِطٌ وعُلابِطٌ، وناقةٌ عُلَبِطَةٌ وَعُلابِطَةٌ. وأمّا (الهُدَهِدُ): فيقال: هَدْهَدَ الطّائرُ هَدْهَدَةً [إذا][4] قَرْقَرَ وكلُّ ما قَرْقَرَ من الطَّيْرِ فهُوَ هُدَهِدٌ، وفَحْلٌ هُداهِدٌ كثير الهَدْهَدَة. و(الدُّوَدِمُ) شِبْه الدَّمِ يخْرُج من السَّمُرَة، يقال: حاضتِ السَّمُرَةُ إذا خرج ذلك منها، ويقال له: دُوادِمُ السَّمُرَةِ [بالألف][5] والله أعلم.

(١) – في (ع): (المفعول)، وهو تحريف.

(٢) – في (ع): (ولم).

(٣) – أي لمناسبة الألف.

(٤) – تكملة من (ع).

(٥) – زيادة من (ع).

فإن قال قائلٌ: فلِمَ سَكَّنوا لام الفعل ولم يُسَكِّنوا ما سواها من حروف الكلمة؟ قيل له: أمَّا فاء الفعل فلا سبيل إلى تسكينه؛ لأنَّه لا يُبْتدأ بساكن، فلهذا وجب تحريكه، وأمّا العين فلا يجوز تسكينها؛ لأنْ بحركتها يوقف على[1] الأبْنية، نحو (فَعَل) و(فَعُل) و(فَعِل). ولم يجزْ أن يُسْكَنَ الرَّابع؛ لأنَّه كان يَشْتَبِهُ بفعل المؤنَّثة[2] الغائبة. فلم يبق غير الثّالث فسَكَنَ. والله أعلم بالصَّواب[3].

(١) – في (ع): (يفرق بين ...).

(٢) – في الأصل و (ع): (المؤنث)، وهو سَهْوٌ، والصواب ما أثبته.

(٣) – (بالصواب): ليست في (ع).

باب المفعول الَّذي جُعِلَ الفعلُ حديثاً عنه وهو ما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ

قال : "اعلم أنَّ المفعول[1] في هذا الباب يرتفع من حيث يرتفع الفاعل ؛ لأنَّ الفعل قبل كلِّ واحد منهما حديثٌ عنه ومسندٌ إليه ، وذلك قولك : ضُرِبَ زيدٌ ، وشُتِمَ بكرٌ."

اعْلَمْ أنَّ الفاعل لَمّا كان يرتَفع عند أهل العربيَّةِ بإسْناد الفعل إليه وتقديمه عليه، والحديث به عنه، وأرادوا أنْ يخبروا عَمَّن وقع الفعل عليه دون من فعله أسندوا الفعل إلى المفعول، وحدَّثوا بالفعل عنه، وحذفوا الفاعل فصار المفعول يرتفع من حيث كان يرتفع الفاعل سواءٌ؛ لأنَّ الفعل لا يجوز أن يبقى بغير محدَّث عنه، ضمّوا
2
٣/أ] أوَّل الفعل في هذا الباب وكسروا ثانيَهُ المُتَحَرِّكَ / ، ثانيًا كان أو[2] ثالثًا[3]. وإنَّما ضَمّوا أوَّله؛ ليكون على بناء مُخالفٍ لبناء فعل الفاعل. وأمّا كسر العين فليكون التَّساوي في الأفعال كلِّها، فاختاروا الكسرة؛ لأنَّ الكسرة حركةٌ بين حركتين فهذا البناء لا يكون إلاّ من فعل يتعدّى، نحو (ضَرَبَ) و (شَتَمَ) و(قَتَلَ)، وأشباه ذلك. فإن كان الفعل لا يتعدّى لم يجز أنْ يُبْنى منه فعلُ مالم يُسَّم فاعله[4]. والمُتعدّي من الأفعال ما يتعدّى فاعله إلى مفعولٍ غيرَه. واللاّزم ما لا يتعدّى الفاعل.

(١) – في (مل) : (المفعول به).

(٢) – انظر الحاشية (٢) من ص١٩.

(٣) – "ثانيًا كان أو ثالثًا" : كذا في الأصل و(ع)، ولعله يريد بقوله (ثانيًا) أي إذا كان الفعْلُ ثلاثيًّا نحو (ضُرِبَ)، وبقوله (ثالثًا) أي إذا كان الفعل رباعيًّا نَحْوُ (دُحْرِجَ).

(٤) – لو كان هذا كلامًا صحيحًا فما نقول في قوله تعالى ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ﴾ الأنعام : ١٩، ٩٣، ١٠٦، ١٤٥، وهود : ٣٦، والكهف : ٢٧، وطه : ٤٨ والعنكبوت : ٤٥، والزمر : ٦٥، والزخرف : ٤٣، والجن : ١.

فأمّا اللاّزم فتختصُّ به أبنية، فمن ذلك (فَعُلَ) بضمِّ العين، نحو(شَرُفَ) و(كَرُمَ) و(ظَرُفَ)، و(انْفَعَلَ) بزيادة النّون، نحو : انْكَسَرَ الكوزُ، وانْبَجَسَ الماءُ، وأشباه ذلك، و(افْعالَّ) نحو : (احْمارّ) و(اصْفارَّ). فأمّا (افْعَوْعَلَ) فإنَّه يجيء لازمًا في أكثر الأمر، وقد جاء متعدِّيًا. فإذا أردتَ أن تبنيَ فعل ما لم يُسَمَّ فاعله من شيء من هذه الأفعال فَلَكَ أنْ تُعدِّيه بأحد ثلاثة وهي : الهمزة نحو (خرج) فتقول : (أخْرَجْتُهُ)، وبتضعيف العين نحو (خرَّجْتُهُ)، وبحرف الجرِّ نحو (خَرَجْتُ بِهِ) ثمَّ تبنيه فتقول : أُخْرِجَ زَيْدٌ، وخُرِّجَ زيدٌ، وخُرِجَ بزيدٍ. فيستوي حُكْمُ اللاّزم والمتعدّي؛ لأنَّك نقلته بأحد الثَّلاثة الأشياء فصار متعدِّيًا.

قال : "فإن كان الفعل يتعدّى إلى مفعولين أقمتَ الأوَّل منهما مقام الفاعل فرفعتَه، وتركتَ الثّاني منصوبًا بحاله، تقولُ : أعطيتُ زيدًا درهمًا فإن لم تُسَمِّ الفاعلَ قلتَ : أُعْطِيَ زيدٌ درهمًا. فإنْ كان يتعدّى[1] إلى ثلاثة مفعولينَ أقمْتَ الأوَّل منها[2] مقام الفاعل فرفعتَه، ونصبت المَفْعولَيْنِ بعده، تقول : أعْلَمَ اللّهُ زيدًا عمْرًا خَيْرَ النّاسِ، فإن لم تُسَمِّ الفاعل قلتَ : أُعْلِمَ زيدٌ عمرًا خيرَ النّاسِ."

اعلم أنَّ الأفعال المُتَعدِّية على ضربين : ضربٌ منها يتعدّى إلى مفعولٍ واحدٍ وقد مضى ذكره. والآخر يتعدّى إلى مفعولين. وما يتعدّى إلى مفعولين فهو على
20
ضربين : أحدهما : يجوز لك أن تقتصر على أحدهما / والآخر : لا يجوز [٣٨/ب]
الاقتصارُ[3] على أحدهما.

(١) – في (مل) : (... الفعل يتعدى).

(٢) – في الأصل و (ع) و (مل) : (منهما) وهو خطأ.

(٣) – في الأصل (الاختصار). وأثبت ما في (ع). لأنه يناسب ما قبله وما بعده.

فالّذي[1] يجوز لك الاقتصار على أحدهما لك أنْ تُقيم أيّهما شئتَ مقام الفاعل فترفعه وتنصب الثّاني بوقوع الفعل عليه، فيصير كأنّه تعدّى إليه الفعل على الانفراد.

وأمّا الّذي لا يجوز الاقتصار على أحد المفعولَيْن فهو أفعال الشّكّ واليقين، فلا يجوز أن تُقيم مقام الفاعل إلاّ الأوّل، نحو قولك : علمتُ زيداً منطلقًا. فتقولُ : عُلِمَ زيدٌ منطلقًا، ولا يجوز : عُلِمَ منطلقٌ زيداً، وإنّما لم يجُزْ؛ لأنَّ هذه الأفعالَ دخلتْ على المبتدأ والخبر، فصار المبتدأ مفعولاً أوّلَ، والخبر مفعولاً ثانيًا، وإنّما تقصد بالإخْبارِ عن المعرفة دون النّكرة.

فأمّا ما يتعدّى إلى ثلاثة مفعولينَ فهي هذه الأفعال، أعني أفعال الشّكّ واليقين، نُقِلَتْ بهمزة التّعَدّي، فتعدَّتْ إلى ثلاثة مفعولين، فإذا بَنَيْتَها لمفعول ما لم يُسَمَّ فاعله أقمتَ أحدها مقام الفاعل، ونصبتَ الباقي على ما كان عليه وقد مضى ذكره.

قال : "فإنْ لمْ يكن الفعلُ مُتَعَدِّيًا لمْ يجُزْ إلاّ أن تَذْكُرَ الفاعل؛ لئلاّ يَبْقى[2] الفعل حديثًا من غيرِ مُحَدَّثٍ عنهُ، وذلك نحو : قام زيْدٌ، وقعدَ عمْرٌو، لا تقولُ : (قيمَ) ولا (قُعِدَ) لِما ذكرتُ لك. فإنْ اتّصلَ به حرفُ جرٍّ أو ظرفٍ أو مصدرٍ جاز أن تُقيم كلَّ واحدٍ منها مقامَ الفاعلِ، تقولُ : سِرْتُ بِزَيْدٍ فَرْسَخَيْنِ يومَيْنِ سَيْرًا شديدًا. فإنْ أَقمْتَ الباء وما عملتْ فيه مقام الفاعل، قلْتَ : سِيرَ بزَيْدٍ فَرْسَخَيْنِ يومين سيراً شديداً، فالباءُ وما عَمِلَتْ فيه الآنَ في موضعِ رَفْعٍ. فإنْ أقمتَ

(١) في (ع) : (والذي).

(٢) في (مل) : (يكون).

(الفرْسَخَيْنِ) مقام الفاعل قُلْتَ : سيرَ بزَيْدٍ فَرْسَخانِ يَوْمَيْنِ سيْرًا شديداً. فإنْ أقمْتَ (اليَوْمَيْنِ) مقام الفاعل قُلْتَ : سيرَ بزَيْدٍ فَرْسَخَيْنِ يَوْمانِ سَيْرًا شديداً. فإنْ أقمتَ المصْدَرَ مقامَ الفاعلِ قُلْتَ : سيرَ بزَيْدٍ فرسخين يومين سيرٌ شديدٌ. ترفَعُ / الّذي تُقيمُهُ مقام الفاعل لا غير."

21
[١/٣٩]

اعلم أنَّ الفعلَ لا بُدَّ له من فاعلٍ أوْ ما يقوم مقام الفاعل، يكون مُحَدَّثًا عنه بالفعل؛ لأنَّ الفعل لا بُدَّ منْ إسْناده إلى مرفوع على كلِّ حال. فإذا كان الفعل لازمًا لمْ يجُزْ أن تبنيَ منه فعل ما لمْ يُسَمَّ فاعلُهُ إلاّ أنْ تُعَدِّيَهُ فحينئذٍ يقوم ما عدَّيْتَهُ إليه مقام الفاعل، وقد مضى ذكرُ ذلك. فإذا عدَّيْتَهُ بحرف جرٍّ كان الجار والمجرور في موضع رفع. وكل فعل لازم لا بُدَّ له من ظرف زمانٍ وظرف مكانٍ ومصدرٍ؛ لأنَّه مُحالٌ أنْ يوجد فِعْلٌ في غير زمان ومكانٍ أو غير دالٍّ على الحدث، فيصير الفعل المُتَعَدّي بحرف جرٍّ يَدُلُّ على أربعة أشياء، يجوز لك أنْ تُقيمَ مقام الفاعل أحدها، نحو قولهم : سِيْرَ بزَيْدٍ يومَ الجمعةِ فَرْسَخَيْنِ سَيرًا شديداً. إنْ جَعَلْتَ الباء وما عملتْ فيه مقام الفاعل نصبت الباقي. وجاز أنْ تُقيمَ الجار والمجرور في موضع الفاعل، كما جاز في قوله تعالى : ﴿ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾[1]، وفي قوْلهم : «ما جاءَني مِنْ أَحَدٍ»[2]، وفي قوله تعالى[3] : ﴿ وكَفى بِاللَّهِ شَهيداً ﴾[4] وفي وقولهم : «أَكْرِمْ بِزَيْدٍ» في التَّعجُّب. وإنْ رفعْتَ المصدر جعلْتَ (بِزَيْدٍ) فَضْلَةً وزيادةَ بيانٍ. فإذا[5] رفعتَ المصدر فينبغي أنْ يكون

(١) – البقرة : (١٠٥).

(٢) – (وفي قولهم ... أحد) : ورد في (ع) بعد (وفي قوله ... شهيداً).

(٣) – من (ع)، في الأصل (قولهم).

(٤) – الرعد : (٤٣)، والإسراء (٩٦).

(٥) – في (ع) : (وإذا).

المصدر ممّا يدلُّ على جنْسٍ دون جنس ليصحَّ الإخْبارُ عنه؛ لأنَّ المصدر متى لم يكن مُتَخَصِّصًا لم يكن إقامَتُهُ موضع الفاعل حسنًا؛ لأنَّ ذلك يكون للتَّأكيد ولا يجوز أن يكون ما هو للتَّوكيد[1] مُخْبَرًا[2] عنه؛ لأنَّه يؤدي إلى أنْ يكون ما لا بُدَّ منْهُ منهُ بُدٌّ. وإنّما كان هذا على هذا[3] التَّقدير؛ لأنَّ قولك : سيرَ بزَيْدٍ، لم تُفِدْ بقولك (سَيْرًا) شيْئًا[4] لم يوجدْ في (سيرَ)، فيكون منصوبًا فإذا خصَّصْتُهُ كان في (السَّيْرِ) معنًى غير الأوَّلِ، فرفعتَهُ. وعلى هذا قراءة من قرأ : ﴿فَإِذا نُفِخَ في الصُّورِ نَفْخَةٌ واحِدَةٌ﴾[5] وَ (نَفْخَةٌ واحِدَةٌ)[6].

فمن نصب (النَّفْخَةَ) جعلها فضلةً وزيادة بيان[7]. ومن رفع (النَّفْخَةَ) جعل (في الصّورِ) فضْلةً وزيادة بيان، وأقام (النَّفْخَةَ) مقام / الفاعل، وجعلها نفخةً مخصوصةً. 21 [٣٩/ب]

فأمّا ظرف المكان وظرف الزَّمان فإنَّهما يقومان مقام الفاعل فيُرْفَعان. فإذا رفَعْتَ أحدهما فإنَّكَ ترْفَعُهُ بأنَّه مقْصودٌ بالخبرِ عنهُ، نحو قولك : سيرَ بزَيْدٍ يومُ الجمعةِ فَرْسَخَيْنِ[8]، فترْفَعُ (يومُ الجمعةِ)، وإنْ شئتَ رفعتَ (فرْسَخانِ)[9]،

(١) – في (ع) : (التأكيد).

(٢) – في (ع) : (مخبرٌ) بالرفع، وهو خطأ.

(٣) – (هذا) : ساقطة من (ع).

(٤) – في الأصل : (شيئا شيئا) مكررة.

(٥) – الحاقة : (١٣) وقراءة النصب مروية عن أبي السمال. انظر البحر المحيط : ٨/٣٢٣.

(٦) – قراءة الرفع هي قراءة العشرة.

(٧) – في الأصل ضبطت : (وزيادةُ بيانٍ) بتنوين (زيادة)، وهو خطأ، والتصويب من (ع).

(٨) – وفي الأصل (فرسخان)، وما أثبته من (ع).

(٩) – كذا في النسختين مرفوع على الحكاية.

فيكون (فرْسخانِ) هو الَّذي قصَدْتَ إلى الإخْبار عنه. فإن قال قائلٌ : (الفَرْسَخُ) موضعٌ من الأرض، فكيفَ جاز أنْ يتعدّى الفعلُ إليه بلا حرف جرٍّ، وقد رأينا الأماكن كُلَّها لا يتعدّى إليها الفعلُ إلاّ بحرف جرٍّ، نحو (الدارِ) و(المَسْجِدِ)؟

قيل [لَهُ][1] لَمّا كان (الفَرْسَخُ) يقع على المكان، ولا يخْتَصُّ به؛ لأنَّه يصلُحُ وقوعه على كلِّ مكانٍ بتلك المسافة المعلومة فصار تقديرًا للمسافة، فجرى مجْرى اليوم واللّيلة الَّذي جُعِلَ مِقْدارًا لهذا الزَّمان، فيتعدّى الفعلُ إليه على حدِّ تعدِّيه[2] إلى الجهات السِّتِّ[3].

واعلم أنَّه لا يجوز أن يُجْعَلَ الإخْبارُ عنْ ثلاثة أشْياء في هذا الباب أحدها : مفعول الغَرَضِ، والثّاني : الحالُ، والثّالث : التَّمييزُ.

فأمّا الغرضُ فإنَّه لا يَصِحُّ أنْ يكون مُخْبَرًا عنه؛ لأنَّه جوابُ (لِمَهْ)، و(لِمَهْ) إنَّما هو استفْهامٌ وما كان استفهامًا لم يكن موجبًا، فلَمْ يَكُنْ قائمًا مقام الفاعل. وكذلك لا يَصِحُّ أنْ يكون الحال؛ لأنَّ الحال مُحْتاجةٌ إلى ذي الحال، فذو الحال أَوْلى بهذا الموضع من الحال؛ لأنَّ الحال لا يَصِحُّ إلاّ بذي الحال، فلم يَقُمِ الحال مقام الفاعل.

فأمّا التَّمْييزُ فلأنَّ ما يَعْمَلُ فيه الفعلُ من ذلك في معنى الفاعل، ولا تحتاجُ أنْ تُقيمَ ما هو في معنى الفاعل مقام الفاعل.

قال : "فإنْ كانَ هناك مفعولٌ به صحيحٌ لم يَقُمْ مقام الفاعلِ غيرُه[4]، تقولُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا يومَ الجمعةِ ضَرْبًا شديدًا. فإنْ لم تُسَمِّ

(١) – زيادة من (ع).

(٢) – في (ع) : (تعديته).

(٣) – في الأصل رُسِمَتْ : (السِّتَتُ).

(٤) – في (مل) : (لم تُقِمْ ... غَيْرَهُ).

الفاعلَ قُلْتَ : ضُرِبَ زَيْدٌ يومَ الجمعةِ ضَرْبًا شديدًا تَرْفَعُ (زيْدًا) لا غيْرُ."

22 اعلم أنَّه إنَّما جاز أنْ تُقيم أحدَ الأربعةِ مقام الفاعل عندَ عدم المفعول
[٤٠/أ] الحقيقيِّ. فإذا كان معك مفعولٌ صحيحٌ لمْ [يَجُزْ] / أنْ تُقيمَ غيرَهُ مقامه؛ لأنَّه هو الَّذي يُقصدُ بالإخْبار عنه فكيف تُخْبِرُ عن غيرِه مع القدرة عليه. وقال بعضُهُم: المفعول به شريكُ الفاعل في الفعل بدليل أنَّ الفاعل يُخْرِجُ الفِعْلَ من العدمِ إلى الوجود والمفعولُ به حافظٌ لوجوده، ولهذا لَمّا كان في الأفعال ما لا يتعدى جُعِلَ فعلُ المفعول لتقعَ المساواة بينهما.

المُشَبَّهُ بالفاعل في اللَّفظِ

وهو على ضربين : اسمُ (كانَ)، وخبرُ (إنَّ).

بابُ (كانَ) وأخواتها

"وهي : كانَ، وصارَ، وأمْسى، وأصْبَحَ، وظَلَّ، وباتَ،[١] وأضْحى ومازال، ومادامَ[٢]، وما انْفَكَّ، ومافتِئَ، وما بَرِحَ، وليْسَ. وما تصرَّف منهُنَّ، وما كان في معناهُنَّ ممّا يدلُّ على الزَّمان المجرَّد من الحدثِ. فهذه الأفعالُ كلُّها تدخل على المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ ويصير اسمَها، وتنْصِبُ الخبر ويصير خبرَها. واسمُها مُشَبَّهٌ بالفاعل، وخبرها مشبَّهٌ[٣] بالمفعول."

اعلم أنَّ هذه الأفعال[٤] مجرَّدَةٌ للزَّمان دون الحدثِ، فاحْتاجَتْ إلى الجملة من المبتدأ والخبر. والدَّليلُ على ذلك أنَّك تقول : ضربَ زيْدٌ عمْرًا ضرْبًا، ولا تقولُ: [كانَ][٥] زيدٌ خارجًا كونًا، لَمّا كانتْ هذه الأفعال غير دالة على حدثٍ لمْ يحسُنْ أنْ تؤَكَّدَ بالمصدرِ؛ لأنَّ المصدر نُزِعَ منها. ولو كانت تدُلُّ على مصدرٍ

---

(١) – في الأصل : (وبات ودام ...) بإقحام (دام).

(٢) – في الأصل : أقحم بعد (مادام) : (لم يزل).

(٣) – (مشبه بالفاعل، وخبرها مشبه) : ساقط من (مل).

(٤) – (أفعال) : ساقطة من (ع).

(٥) – تكملة من (ع).

لجاز أنْ تُؤَكَّدَ به كسائر الأفعال، قال اللّه تعالى : ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ موسى تَكْليماً﴾[1] وقال تعالى : ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتيلاً﴾[2]. ولَمّا كانتْ هذه الأفعال داخلةً على المبتدأ والخبر ارتفعَ المبتدأ بعدها تشبيهًا بالفاعل منْ حيثُ إنَّهُ واقعٌ بعد فعل وإنْ لم يكنْ فاعلاً في الحقيقة فهو مشبَّهٌ بالفاعل. وانتصبَ الخبرُ تشبيهًا بالمفعول به وإنْ لم يكن مفعولاً من حيثُ إنَّهُ واقعٌ بعد فعلٍ واسمٍ كقولك : ضربَ زيدٌ عمْرًا. هذا مذهب البصريّين. وعند الكوفيّين[3] أنَّ الاسم بعد (كانَ) رفعٌ بالابتداء / على ما كان عليه قبل دخولها، والخبرُ منصوبٌ على الحال. وهذا لا يصحُّ؛ لأنَّ الخبر يكون معرفة والحال لا يكون معرفة إلا في النّادر، والخبرُ هاهنا يقع[4] معرفة في الأكثر الشّائع، نحو قولك : كان زيدٌ أخاك، وكان عمرٌو أباكَ، وأشباهُ ذلك.

22
[٤٠/ب]

فإنْ قال قائلٌ : ولِمَ كانتْ هذه الأفعال مجرَّدةً من الحدَثِ دون بقيَّة الأفعال؟

قيل له : لَمّا كان قولُنا : زيْدٌ كريمٌ إخْبارًا عن كرمه في الأزْمانِ كلِّها، وأرادوا أنْ يُخْبروا عن كرمه في زمانٍ دون زمانٍ جرَّدوا (كانَ) من الحدثِ، وجعلوها دالة على الزَّمان فقط؛ ليصِحَّ الإخْبارُ على ما أرادوا. وكذلك القول في جميعها. ولكلِّ فعل من هذه الأفعال معنى فـ(كان) للدَّلالة على الوجود فيما مضى. وقد يجوز أن يكون هذا الماضي مُسْتَدامًا، وقد يجوزُ أن يكون منقطعًا. فالمستَدامُ نحو قوله تعالى : ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَليمًا حَكيمًا﴾[5] فهذا مُسْتَدامٌ لَمّا ثبت

(١) – النساء : (١٦٤).

(٢) – المزمل : (٨).

(٣) – انظر التبيين المسالة رقم (٤٤) ص٢١٩.

(٤) – (يقع) : ساقطة من (ع).

(٥) – النساء : (١٧)، (٩٢) و(١٠٤) (١١١) و (١٧٠)، و(الفتح) : (٤٨).

أنَّه لا يجوز أن ينقطع علْمُهُ. والّذي يجوز أن ينقطع نحو قولك : كان زيدٌ غنيًّا وكريمًا، فهذا يدُلُّ على أنَّه انقطع كرمه وغناه[1]، وأشباه ذلك[2].

وقد تكون دالةً على الحدث فلا تفتقر إلى خبر، نحو قولك : كان الأمْرُ، أي وقع وحدثَ، ونحو قولك : أنا أُحبُّكَ مُذْ كُنْتَ، أيْ مُذْ خُلِقْتَ.

الثّالثُ : أنْ تكون زائدةً فلا يكون لها اسمٌ ولا خبرٌ ولا فاعلٌ ظاهرٌ، ولكنَّها تُسْنَدُ إلى الكوْنِ؛ لئلاّ يبْقى الفعل حديثًا بغير مُحَدَّثٍ عنه، وتدُلُّ على الماضي. وقول الشّاعر[3] :

٢٤ – سُراةُ بَني أَبي بَكْرٍ تَسامى عَلى كانَ المُسَوَّمَةِ العِرابِ

تقديرُهُ : على المُسَوَّمَةِ العِرابِ كان ذلك الكوْنُ. فزيادتُها على هذا المعنى لا على أنَّ دخولها كخُروجِها.

(١) – في الأصل : (أوغناه)، وما اثبته من (ع).

(٢) – إنّ الاستدامة تأتي في الأمثلة التي ساقها وأمثالها من الصفة المشبهة؛ لأنّ الصفة المشبهة تدل على الدوام والثبوت، أما قوله : "كان زيد غنيًا وكريمًا" فقد ثبت له الغنى والكرم طول حياته، والانقطاع أصاب الحياة ولم يصب الغنى والكرم.

(٣) – غير معروف.

٢٤ – البيت من الوافر. وهو في التبصرة : ١/١٩٢ برواية (... تسامو)، وابن يعيش : ٧/٩٨ برواية (جياد بني ...)، وشرح الكافية الشافية : ١/٤١٢، والمساعد : ١/٢٧٠، والهمع : ١/١٢٠، برواية التبصرة، والمقاصد : ٢/٤١، والخزانة : ٤/٣٣، واللسان : (كون) و(تسامى) : وأصلها تتسامى حُذفت إحدى التاءين تخفيفًا. وعجزه في ابن يعيش : ٧/١٠٠، وأوضح المسالك ١/٢٥٧.

السراة : اسم جمع عند سيبويه كما ذكر في اللسان مفرده سَرِيّ وهو الشريف.

وسام فرسه : أي عَلَّمَهُ بعلامة يُعْرَفُ بها. والمسومة : المُعَلَّمَة.

والعراب : الخيل العربية الأصيلة.

الرّابع من وجوهها : أنْ تكون بمعنى (صارَ)، نحو قول الشّاعرِ[1][2] :

٢٥ – حَتّى إذا لاحَ بِكَ القَتيرُ

وَالرَّأْسُ قَدْ كانَ لَهُ شَكيرُ

أي صار.

ونحو قوله[3] :

٢٦ – بِفَيْفاءَ قَفْرٍ وَالمَطيُّ كَأَنَّها قَطا الحَزْنِ قَدْ كانَتْ فِراخًا بُيوضُها

23

أي قدْ صارتْ. / وعلى ذلك يُحْمَلُ قوله تعالى : ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كانَ في المَهْدِ صَبِيًّا﴾[4] أي صارَ. وهو مذهب أبي عليٍّ الفارسيِّ[5]. وعند غيره[6] أنَّ [1/٤١]

(١) – في (ع) : (قوله).

(٢) – نُسِبَ الثاني منها في شرح المفصل للعجاج.

٢٥ – البيتان من مشطور الرجز. ورد الأول منهما في ملحقات ديوان رؤبة : ١٧٤ برواية (... بك قتير).

والثاني في ابن يعيش : ٧/١٠٣.

القتير : الشيب، والشكير : ما ينبت على الرأس من زغب عندما يخفف شعره.

(٣) – هو ابن أحمر.

٢٦ – البيت من الطويل. روى : (بِتَيْهاءَ قَفْرٍ ...) في شرح المفصل لابن يعيش : ٧/١٠٢، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٩٣، والأشموني على الألفية : ١/٢٣٠، والخزانة : ٤/٣١، واللسان (كون).

والفيفاء : المفازة التي لا ماء فيها، والتيهاء : الأرض التي لا يُهْتَدى فيها. والقفر : الخالية. والحزن : الأرض الغليظة الوعرة. أما القطا فطائر معروف بسرعة اهتدائه إلى الماء، فهي تشتد في طلبه بعد خروج فراخها من البيض لحاجة الفراخ إليه.

(٤) – مريم : (٢٩).

(٥) – انظر الرضي على الكافية : ٢/٢٩٣ وما بعدها.

(٦) – ينسب هذا الرأي إلى أبي عبيدة انظر البحر : ٦/١٨٧.

(كانَ) في الآية محْمولةٌ على الزِّيادة والإلْغاء ويكونُ صبيًا منصوبًا على الحال[1].

وأما (صارَ) فتدُلُّ على الابتداء. وقال بعضُهُمْ : على الانْتِقالِ، أي هو الآن على هذه الحال لا فيما مضى.

فأمّا (أصْبَحَ) فتكون مُجَرَّدةً من الحدثِ فتفْتَقِرُ إلى خبرٍ، وتكونُ دالَّةً على الحدث فيكون المعنى أنَّه دخل في الصَّباح. وكذلك (أمْسى) نحو قولهم : أَصْبَحْنا وَأَمْسَيْنا، أي دخَلْنا في الصَّباح والمساء. وكذلك (أضْحى) بهذه المثابة، أي دخل في وقت الضُّحى. و(ظَلَّ) إذا فَعَلَ نهارًا. وَ(باتَ) إذا فَعَلَ ليلاً. وأمّا (مازالَ) فإنَّ (ما) للنَّفي و(زالَ) تدُلُّ على ضدِّ الثَّبات، فدخل نفيٌ على نفيٍ، فصار إثْباتًا. وَ(مازالَ) و(مابَرِحَ) و(ماانْفَكَّ) وَ(ما فَتِئَ) يجوزُ أنْ يُبْتدَأَ بِهِنَّ إلاّ (مادامَ) فإنَّها لا تكون إلاّ تابعةً لما قبْلها، نحو قولك : أنا أقومُ هاهُنا مادامَ زيْدٌ قاعدًا، تقديره : أقومُ دوامَ زيْدٍ قاعدًا. وتُريدُ بالدَّوامِ وقْتَ الدَّوامِ، كما تقولُ : جِئْتَكَ مَقْدَمَ الحاجِّ. ولوْ قُلْتَ : مادامَ زيْدٌ قائمًا من غير أن يكون معه كلامٌ لمْ يجزْ؛ لأنَّه في معنى ظرفٍ من الزَّمانِ، فيحتاج إلى ما يقعُ فيه، ولو قلتَ : مازالَ زيْدٌ قائمًا، لكان كلامًا جَيِّدًا تامًّا [وَ][2] في قَوْلِنا (مادامَ) معنًى آخرُ، وهو أنَّ (دامَ)[3] لا تُسْتَعْمَلُ بحرفِ النَّفْيِ إلاّ بـ(ما) دون سائر حروف النَّفْيِ إذْ كانتْ (ما) وَ ما[4] بعدها في تأويل مصْدَرٍ. وليس كذلك (مازال)؛ لأنَّك تقول : (لَمْ يَزَلْ) و(لايزالُ). وكذلك : لَمْ يَبْرَحْ زيدٌ قائمًا، ولا يَبْرَحُ زيْدٌ قائمًا، وأشْباهُ ذلك.

(١) – انظر الأقوال الواردة في هذه الآية في إعراب القرآن للنحاس : ٢/٣١٣.

(٢) – تكملة من (ع).

(٣) – في الأصل : (دوام)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٤) – في الأصل : (الذي)، وما أثبته من (ع).

وقد يُقْتصرُ في (دامَ) على الفاعل، فتقول : دامَ الرُّخْصُ بحمد اللّه، ودامَ الصُّلْحُ، وأشباهُ ذلك.

وهذه الأفعالُ ماضيها ومُسْتَقْبَلُها واسمُ فاعلِها ومفعولها وأمثلةُ الأمر والنَّهْي منها ومصدرُها / يعمل عملاً واحداً إلاّ ما كان مُقْتَرِنًا بحرف نفي فإنَّه لا يصحُّ الأمْرُ به؛ لأنَّ الأمْرَ لا يكون نفْيًا. ٤/ب

فأمّا (لَيْسَ) فعِنْدَ صاحب (اللُّمَع) أنَّها فعلٌ؛ لأنَّها مُخَفَّفةٌ منْ (لَيسَ)[١]، مَبْنِيَّةٌ على حالةٍ واحدةٍ، غيرُ منْصرِفَةٍ فلا يكونُ منها أمْرٌ ولا نهْيٌ ولا مصدرٌ ولا مستقبلٌ. والّذي كان يعتَمِدُهُ شيْخُنا – رحمه اللّه – وهو مذهب أبي عليٍّ الفارسيِّ[٢] – أنَّها حرفٌ ضدُّ (كانَ)، فتعمل عمل (كانَ)، ألا ترى أنَّكَ تَنْفي[٣] بها الحال كما تُثْبِتُ بـ(كانَ) ما مَضى. وقولهم بأنَّ الضَّميرَ قدْ يتَّصِل[٤] بها على حدِّ اتِّصاله بالفعل، فإنَّ ذلك لا يدُلُّ على أنَّها فعلٌ؛ لأنَّ الضَّمير قد يَتَّصل بالاسم في نحو قوله تعالى :﴿ هاؤُمُ اقْرَؤوا كِتابِيَهْ ﴾[٥] ولكنَّ اتِّصال الضَّمير بها على هذا الوجه أجْراها مجْرى الفعل حتّى جاز تقديمُ خبرها على اسمها. واخْتَلَفوا في تقْديم خبَرِها عليها نفسِها[٦]. وأكْثَرُهُمْ يُجيزُ تقديمَهُ بدليل قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَأْتيهِمْ لَيْسَ مَصْروفًا عَنْهُمْ ﴾[٧] فقدَّمَ (يَوْمًا) وهو معْمولُ الخبر[٨]،

(١) – انظر اللسان (ليس)، والتبصرة ١/١٨٨ – ١٨٩، والصبان على الأشموني : ١/٣٣٠.

(٢) – انظر ما سلف ص١٥ الحاشية رقم (٤).

(٣) – في الأصل : (تبقي)، وهو تصحيف، والتصويب من (ع).

(٤) – في الأصل : (تصل)، وهو تصحيف، والتصويب من (ع).

(٥) – الحاقة : (١٩).

(٦) – في (ع) : (على نفسها).

(٧) – هود : (٨).

(٨) – في (ع) : (على الخبر) بإقحام (على).

وتقْديمُ معمول الشَّيْء كتقديمه. وأيضًا فإنَّ (إنَّ) لا يتقدَّمُ خبرها عليها، وَ[لا][١] على اسْمِها إذا كان الخبر غير ظرفٍ. فلمّا جاز تقديمُ خبرِ (لَيْسَ) على اسْمِها جاز تقديمُهُ عليها بمنزلة (كانَ).

قال : "(تقولُ) : كان زيدٌ قائمًا، وصارَ مُحَمَّدٌ كاتبًا، وأصْبَحَ الأميرُ مَسْروراً، وظَلَّ جَعْفَرٌ (جالسًا، وَباتَ أخوكَ) لاهيًا[٢]، ولَيْسَ الرَّجُلُ حاضِراً. وكذلك ما تَصَرَّفَ منْها، تقولُ : يكونُ (الرَّجُلُ[٣] مُنْطَلِقًا) وَلَيُصْبِحَنَّ الحديثُ شائعًا. فإذا اجْتَمَعَ في الكلام مَعْرِفَةٌ ونكرَةٌ جَعَلْتَ اسمَ (كانَ) المعرفة وخَبَرَها النَّكرةَ، تقولُ : كانَ عَمْرٌو كَريمًا، ولا يجوزُ : كانَ كريمٌ عمْرًا، إلاّ في ضرورة الشِّعْرِ، قال القُطاميُّ :

٢٧– قِفي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يا ضُباعا وَلا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الوَداعا

(١) – تكملة؛ لأن المراد أن خبر (إنّ) لا يتقدم عليها ألبتة، ولا يتقدم على اسمها إلا إذا كان ظرفًا. ولما كان الظرف ليس الخبر في الأصل وإنما هو معموله فإنّ تقدمه مؤذن بتقدم الخبر. فلما كان هذا الحال في (إنّ) ولاشبه يخرجها عن حرفيتها، فإن تقديم خبر (ليس) على اسمها من غير أن يكون ظرفًا، وتقديم معمول الخبر عليها كما في الآية يجوز، لأن (ليس) محمولة على (كان) في العمل.

(٢) – في (مل) زيادة : (ومادام سعيد كريمًا، وما زال أبوك عاقلاً، وما انفكّ قاسم مقيمًا وما فتئ عمرو جاهلاً، وما برح الغلام معتديًا ...).

(٣) – في (مل) : (يكون أخوك).

٢٧ – البيت من الوافر.

وهو في ديوانه : ٣١، وسيبويه : ١/٣٣١، والمقتضب : ٤/٩٤، وجمل الزجاجي : ٥٩، والأصول : ١/٩٤، والإيضاح : ٩٩، والتبصرة : ١/١٨٦، وشرح المفصل : ٧/٩١، والمساعد : ١/٢٦٣، ٢/٥٥٩، والخزانة : ١/٣٩١، واللسان (ودع).

وعجزه في المغني : ٥٠٥، والخزانة : ٤/٦٤، والهمع : ١/١١٩.

فَجَعَلَ (مَوْقِفًا) - وهو نكرةٌ - اسمَها، و (الوَداعَ) - وهو معرفةٌ - خَبَرَها. فإن كانا جميعًا معرفتين / كنتَ فيهما مُخَيَّرًا أيَّهُما شئتَ جعلته اسم (كان) وجَعَلْتَ الآخرَ الخَبَرَ، تقولُ: كانَ زيْدٌ أخاكَ، وإنْ شئْتَ: كانَ أخوكَ زَيْدًا."

اعلم أنَّه لَمّا كانتْ هذه الأفعالُ تدخُلُ على المبتدأ والخبر جُعِلَ المبتدأ اسمها، والخبرُ خبرها. وقد مضى أنَّ المبتدأ لا يكون إلاّ معرفةً، والخبرُ يجوزُ أنْ يكون معرفةً ونكرةً؛ لأنَّك تُريدُ أنْ تُخْبِرَ عنْ مُخْتَصٍّ فإذا تَنَكَّرَ المبتدأُ لَمْ يَكُنْ فيه فائدةٌ، فكذلك في (كانَ) وأخواتها، لو نَكَّرْتَ الاسم لم تُفِدْ؛ لأنَّك تقْصِدُ إلى الإخْبارِ بهذه الأفعالِ[1] عنْ مُعَيَّنٍ مَعْروفٍ، فإذا كان مجْهولاً لَمْ تسْتَفِدْ فائدةً[2]؛ لأنَّ حَدَّ الإخْبارِ أنْ تُخْبِرَ عمّا يُعْرَفُ[3] بما لا يُعْرَفُ؛ إذْ كانت الفائدَةُ في الخبرِ، والمبتدأ معروفٌ لا فائدة فيه، ولا يُشْبِهُ هذا البابُ: ضَرَبَ رَجُلٌ زَيْدًا، على أنَّ الفاعلَ نَكِرَةٌ، والمفْعولَ به معرفةٌ؛ لأنَّكَ أخْبَرْتَ عَنْ (رَجُلٍ) بالضَّرْبِ الواقع منهُ بـ (زيْدٍ) ولوْ نَصَبْتَ (رَجُلاً) فَرَفَعْتَ (زَيْدًا) لانْعَكَسَ المعْنى، وصارَ المفعولُ فاعلاً؛ لأنَّهما مُخْتَلِفان. ولَيْسَ كذلكَ في باب (كانَ)؛ لأنَّ المبتدأ هو الخبرُ. وإنَّما جاز في الشِّعرِ رَفْعُ النَّكرةِ ونصبُ المعرفةِ؛ لأنَّهمْ اضْطروا إلى تَصْحيحِ الوزنِ وإقامةِ القوافي، فأجازوه مع قُبْحِه. فأمّا في {غَيْرِ الشِّعْرِ} فلا يجوز ذلك. والذي دعاهُمْ إلى تجْويزه تشبيهُها بالأفعال التّامَّة، نحو (ضَرَبَ) وَ (قَتَلَ)، فكَما يجوز أن يكون الفاعلُ نكرة جاز في (كانَ) مع الضَّرورَةِ.

(١) - (بهذه الأفعال): ساقط من (ع).

(٢) - انظر ما سلف ص١٠٥ الحاشية رقم (٣).

(٣) - في الأصل (تَعْرِفُ)، وهو تصحيف، والتصويب من (ع).

فأمّا إذا كان المبتدأُ معرفةً، والخبر معرفةً، فارفَعْ أحدهما وانْصِبِ الآخَرَ ولا علَيْكَ أيَّهما رفعْتَ أوْ[1] نَصَبْتَ، كما تفْعَلُ في المبتدأ وخبرِه، مثالُ ذلك: زَيْدٌ أخوكَ، إنْ شِئْتَ قُلْتَ: أخوكَ زَيْدٌ، وإن شِئتَ قلتَ: زَيْدٌ أخوكَ إذا كانا على حالٍ سواءٍ، وعليه قوله تعالى: ﴿فَما كانَ جَوابُ قَوْمِهِ﴾[2] برفعِ[3] (الجواب) ونصبه[4]، فإذا نُصِبَ كان خبرَ (كانَ)، وإذا رُفِعَ كان اسْمَها.

24

قال: "ويجوزُ تقديمُ أَخْبارِ / (كانَ) وأخواتها على أسْمائها وعليها أنْفُسِها[5] تقولُ: كانَ قائمًا زَيْدٌ، وقائمًا كان زَيْدٌ، وكذلكَ: لَيْسَ قائمًا زَيْدٌ، وقائمًا لَيْسَ زَيْدٌ." [٤٢/ب]

اعلم أنَّ (كانَ) وأخواتِها لَمّا كانتْ أفعالاً مُتَصَرِّفَةً أُجْرِيَتْ مجرى الأفعال في تقديم المفعول. فكما تقول: ضَرَبَ زَيْدٌ عمرًا، وضربَ عَمْرًا زيْدٌ، وعمْرًا ضربَ زيدٌ، كذلك كانتْ (كانَ) وأخواتُها، [وَ][6] منْ ذلك قوله تعالى: ﴿وَكانَ حَقًّا عَلَيْنا نَصْرُ المُؤْمِنينَ﴾[7].

فأمّا[8] (لَيْسَ) فـ (سيبَوَيْهِ) يُجيزُ تقديمَ خبرِها عليْها نَفْسِها[9]، وغيرُهُ[10]

(١) - في الأصل: (ونصبت) بالواو، وهو سهو، والتصويب من (ع).

(٢) - النمل: (٥٦)، والعنكبوت: (٢٤)، (٢٩).

(٣) - في الأصل: (ترفع)، وهو تصحيف، والتصويب من (ع).

(٤) - تقدم الكلام في الآية ص١٠٦ الحاشية رقم (٢).

(٥) - في الأصل: (في أنفسها) بإقحام (في).

(٦) - زيادة من (ع).

(٧) - الروم: (٤٧).

(٨) - في (ع): (وأما).

(٩) - انظر المساعد: ١/٢٦٢.

(١٠) - وهم الكوفيّون والمبرد والزجاج وابن السراج والسرافيّ وأبو عليّ الفارسيّ وابن أخته والجرجاني وأكثر المتأخرين ومنهم ابن مالك، انظر الهمع: ١/١١٧، وشرح الكافية للرضي: ٢/٢٩٧، والإنصاف لابن الأنباري ١/١٦٠، والأصول لابن السراج: ٢/٢٣٧، والمساعد على التسهيل: ١/٢٦٢.

يأباهُ لِنُقصانِ تَمَكُّنِها ولكونِها حَرْفًا.

فأمّا (مازالَ) وَ (مابَرِحَ) و (ماانْفَكَّ) و (ما فَتِئَ) فإنَّ لا يجوزُ أنْ تتقدَّمَ أَخْبارُها {عَلَيْها أَنْفُسِها فَإِنْ وَضَعْتَ} مكانَ {(ما)} حَرْفَ نَفْيٍ جاز التَّقْديمُ، فتقولُ[1] : قائمًا لايزالُ زيْدٌ، وكانَ (أبو الحَسَنِ بنُ كَيْسانَ) يُجيزُ قائمًا مازالَ زيْدٌ[2]. وهذا لا يصِحُّ؛ لأنَّ (ما) لها صَدْرُ الكلامِ بدليلِ دُخولِها على المبتدأ وخبره وعلى الأفعال فلا يتقدَّمُ عليها ما في خبرها؛ لأنَّهُ صلةٌ لها. فأمّا[3] (مادامَ) فإنَّ (ما) هاهُنا بمعنى المصدرِ فلا يجوزُ أنْ يتقدَّم عليْها شيءٌ من معْمولِها، كما لايتقدَّمُ شيْءٌ من الصِّلَةِ على موصولِها.

قال : " وتكونُ (كانَ) دالةً على الحَدَثِ فيُسْتَغْنى عن الخبرِ المنْصوبِ، تقول : قدْ كان زَيْدٌ، أيْ حَدَثَ وَ {خُلِقَ، كَما تقولُ : أَنَا} مُذْ كُنْتُ صديقُكَ، أيْ أَنَا صديقُكَ مُذْ خُلِقْتُ. قال الشّاعرُ :[4]

٢٨- إذا كانَ الشِّتاءُ فَأَدْفِئوني {فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْدِمُهُ} الشِّتاءُ

أيْ إذا حدثَ الشِّتاءُ ووقعَ. وكذلكَ[5] : أمْسى زيدٌ، وأصْبَحَ

(١) – في (ع) : (تقول).

(٢) – انظر شرح الكافية للرضي : ٢/٢٩٧، وشرح الكافية الشافية : ١/٣٩٨.

(٣) – في (ع) : (وأما).

(٤) – نسبه القالي للرُّبَيْعِ بنِ ضَبُعٍ الفزاريّ، وكذلك السجستانيّ.

٢٨ – البيت من الوافر.

ورد في النوادر : ٢١٥ برواية : (إذا جاءَ الشتاءُ ...)، وعليها لاشاهد فيه. وهو في كتاب المعمرون والوصايا : ص١٠ برواية هذا الكتاب، وروي (... فإنَّ الشَّيْخَ يُهْرِمُهُ الشِّتاءُ) في الجمل للزجاجيّ : ٦٢، واللسان : (كون). وعجزه في الهمع : ١/١١٥ – ١١٦.

(٥) – في (مل) : (وكقولك).

عَمْرٌو[1]، [وَكَذَلِكَ][2] أَمْسَيْنا وَ أَصْبَحْنا."

اعلم أنَّ هذه الأفعال أصلها أنْ تكونَ كسائر الأفعال دالة على الحدث، وإنّما تكونُ ناقصَةً إذا دخلَتْ على الجُمْلَةِ من المبتدأ والخبرِ. فأمّا إذا لَمْ تَدْخُلْ عليها فإنَّهُ يجوز أنْ تجيء تامّةً، فتدلُّ على الأزمنة الّتي اشْتُقَّتْ منها، فتكونُ (كانَ) دالَّةً على الوقوع والحدوث، من ذلك قوله تعالى :﴿ وَإِنْ كانَ ذو عُسْرَةٍ ﴾[3] وقوله تعالى :[4] ﴿ إِلاَّ أَنْ تَكونَ تِجارَةً حاضِرَةً ﴾[5] فيمَنْ رَفَعَ[6]. وكذلكَ (صارَ)[7] تقولُ : / صارَ الأمرُ إلى اللّه بمعنى عاد. فأمّا (أَصْبَحْنا) و (أَمْسَيْنا) و(أَضْحَيْنا) فيكون المعنى : دَخَلْنا في الصَّباحِ والمساء والضُّحى[8]. كما تقولُ : أظْهَرَ الرَّجلُ، إذا دخل في وقت الظُّهْرِ وأفْجَرَ، إذا دخلَ في وقت الفَجْرِ. قال الشّاعر[9][10] :

25 [٤٣/أ]

(١) – (عمرو) : ساقطة من (ع).

(٢) – في (مل) : (وكقولك).

(٣) – البقرة : (٢٨٠).

(٤) – (تعالى) : ليست في (ع).

(٥) – البقرة : (٢٨٢).

(٦) – قرأ العشرة (ذو) رَفْعًا، وَقَرَأَ أُبَيٌّ وَابْنُ مَسْعودٍ وَعُثْمانُ وَابْنُ عَبّاسٍ (ذا عُسْرَةٍ) انظر البحر : ٢/٣٤٠.

وقرأ التسعة (تجارةٌ حاضِرَةٌ) بالرَّفْعِ، وقرأ عاصِمٌ (تِجارَةً حاضِرَةً) بالنَّصْبِ. انظر السبعة : ١٩٣ والنشر : ٢/٢٣٧، والبدور الزاهرة : ٥٥.

(٧) – (صار) : ساقطة من (ع).

(٨) – (والضحى) : ساقطة من (ع).

(٩) – (الشاعر) : ساقطة من (ع). وفوق لفظ الشاعر كتب في الأصل (ذو الرمة).

(١٠) – هو ذو الرُّمَّةِ.

٢٩ – فَما أَفْجَرَتْ حَتّى أَهَبَّ بِسُحْرَةٍ عَلا جيمَ عَيْنِ ابني صُباحٍ نَثيرُها(١)

قال : "وقدْ يُضْمَرُ فيها اسمُها، وهو ضميرُ الشَّأنِ والحديثِ، فتقعُ الجُمَلُ بعدها أخْباراً عنها، تقول : كان زيدٌ قائمٌ، أيْ كان الشَّأْنُ والحديث زيدٌ قائمٌ.

قال الشّاعر(٢) :

٣٠–إذا مُتُّ كانَ النّاسُ نِصْفانِ شامِتٌ وآخَرُ مُثْنٍ بِالّذي كُنْتُ أَصْنَعُ.

---

٢٩ – البيت من الطويل. يصف فيه قطيعًا من حمر الوحش.

وهو في ديوانه : ٤٠١ برواية : (فَما أَفْجَرَتْ حَتّى أَهَبَّ بِسُدْفَةٍ)، واللسان : (فجر) برواية : (... بسدفة)، و(نثر) برواية: (فما أَنْجَرَتْ حَتّى أَهَبَّ بِسُدْفَةٍ)، وانظر ابن يعيش : ٧/١٠٤ والرواية فيه :

(... حَتّى أَهَبَّ بِسُحْرَةٍ عَلاجيمُ عَيْنِ بني صُباحٍ يُثيرُها).

أَهَبَّ : أَيْقَظَ. والسُّدْفَةُ بلغة بني تميم : الظلمة، وبلغة قيس : الضوء وهو من الأضداد انظر الأضداد للأنباري : ١١٤، والأضداد للأصمعي : ٣٥، والأضداد للسجستاني : ٨٦، وابن السكيت : ١٨٩. والمراد بها في البيت : الظلمة، ويؤكد هذا كون الشاعر من تميم. والسحرة : الثلث الأخير من الليل. ابني صُباح : اسم موضع فيه ماء. والعلاجيم : الضفادع مفردها علجوم. ونثيرها : صوتها الخارج من أنفها.

(١) – في (ع) : (يثيرها).

(٢) – هو العجير السلولي.

٣٠ – البيت من الطويل. وهو بالرواية الأولى في أمالي ابن الشجري : ٢/٣٣٩ وشرح المفصل : ٧/١٠٠. وبالثانية في سيبويه : ١/٣٦، والجمل : ٦٣ والتبصرة : ١/١٩٥، وشرح المفصل : ١/٧٧، ٣/١١٦، والمساعد : ١/١١٧، والهمع : ١/٦٧، ١١١. وروى البيت في الأغاني : ١٣/٧١

(... كان الناس صنفين شامت ومُثْنٍ بما قدْ كنت أُسْدي وَأَصْنَعْ) وفي معاني القرآن للفراء : (... الناس نصفين شامت وآخر مثن بالذي كنت أفعل) وفي كلتا الروايتين لايكون في البيت شاهد. وفي نوادر أبي زيد : ٤٤٢ والرواية فيه : (... نصفين شامت ومثن بصرعي بعض ما كنت أصنع) ولاشاهد فيها أيضًا.

ويُروى : (صِنْفانِ)(١) أيْ كانَ الشَّأْنُ والحديثُ النّاسُ(٢) نِصْفانِ."

اعلم أنَّ الغرَضَ بإضْمارِ الشّأْنِ والقِصَّةِ في (كانَ) هو أنْ يُبْهَمَ على المخاطب الحال لِتَتَوَفَّرَ دواعيه على معرفَتِها؛ لأنَّ الإنْسانَ يبحثُ عنْ علْمِ ما أُبْهِمَ عليه، فحينئذٍ يكون أقْرَبَ إلى فهْمِه. وأَكْثَرُ ما يكونُ هذا الإضْمارُ في الزَّجْرِ والوَعْظِ والوعيد والإيعاد، وما جرى هذا المجرى، فيكونُ الشَّأْنُ للْمُذَكَّرِ، والقِصَّةُ للمؤَنَّث، فتقول : كانَ زيدٌ منْطَلِقٌ، فزيدٌ منطلقٌ : مبتدأٌ وخبرٌ، وموضعُها(٣) نصْبٌ بخَبَرِ (كانَ)، واسمُ (كانَ) مضْمَرٌ، والتَّقديرُ : كان الشَّأْنُ و(٤) الأمْرُ والحديثُ زيدٌ منْطَلِقٌ. وهذا الضَّميرُ لايظْهَرُ، كما لم يظْهَرْ مع المبتدأ(٥) في قوله تعالى : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾(٦) فقوله : (هُوَ) ضَميرُ الشَّأْنِ والحديثِ، وذلك أنَّ المُشْرِكينَ سَأَلوا رسول اللَّه [صَلّى اللَّه عليه وسلَّم](٧) أنْ يَنْسُبَ لهم اللَّهَ تعالى، فأنزَلَ اللَّه تعالى ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ إلى آخرها. فقوله تعالى : (هُوَ) أيْ هو ما سألْتُمْ عنه، فهذا ضميرُ الحديث. ولا يحتاجُ أنْ يرجعَ منَ الجملة الخبريَّة ضميرٌ إلى المضْمَرِ الّذي هو الشَّأْنُ؛ لأنَّ الجملة للشَّأن في المعنى. وقد كثُرَ هذا الضَّميرُ مع (إنَّ) فَمِنْ ذلك قوله تعالى : ﴿إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا﴾(٨) وجاء مع (إنَّ) مؤنَّثًا نحو قوله

---

(١) ويروى (صنفان) : ليست في (مل).

(٢) (الناس) : ساقطة من (ع).

(٣) أي موضع الجملة، وفي (ع) : (وموضعهما).

(٤) في الأصل (أو) والتصويب من (ع).

(٥) في (ع) : (الابتداء) وهو تحريف.

(٦) الإخلاص : (١).

(٧) زيادة من (ع).

(٨) طه : (٧٤).

تعالى : ﴿فَإِنَّها لا تَعْمى الأَبْصارُ﴾[1] وممّا جاء في القرآن مع (كانَ) قوله تعالى : ﴿أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَماءُ بَني إِسْرائيلَ﴾[2] فـ (يَكونُ)[3] فيها ضميرُ القصَّةِ ولا يجوز أنْ يكون (آيةٌ) اسْمَ (كانَ)؛ لأنَّ الخبرَ لا يكون معرفةً والاسمُ نكرةً، وإنَّما يقعُ / ذلك في ضرورة الشِّعْرِ والقرآنُ لا يحْمَلُ على الضَّرورة ألْبَتَّةَ. 25 [٤٣/ب]

وكلُّ جملة يجوز أن تقع خبراً لمبتدأ فإنَّها تقع هاهُنا خبراً للضَّمير، ولا تكون تلك الجملة إلاّ جملةً مستقلَّةً بنَفْسها. ولا يقع المفرد خبراً للضَّمير؛ لأنَّهُ غير مستقلٍّ بنفسه. وهذا الضَّمير لا يُثَنّى ولا يُجْمَعُ، ولكنْ يُذَكَّرُ ويُؤَنَّثُ على ما تقدَّمَ.

قالَ : "وَقَدْ تُزادُ (كانَ) مُؤَكِّدةً للْكَلامِ فلا تحْتاجُ إلى خبرٍ منصوبٍ، تقولُ: زيدٌ كانَ قائمٌ، ومررتُ برَجُلٍ كان قائمٍ، أيْ: برَجُلٍ قائمٍ فـ (كانَ) زائدةٌ لا اسمَ لها ولا خبر، قال الشّاعر :

٣١- سَراةُ بَني أَبي بَكْرٍ تَسامى ... عَلى كانَ المُسَوَّمَةِ العِرابِ

أرادَ على المُسَوَّمَةِ العِرابِ وأَلْغى (كانَ)."

اعلمْ أنَّ (كانَ) لَمّا وقَعَتْ زائدةً فإنَّها لا تكونُ مبتدأً بها؛ لأنَّ البدايةَ بالشَّيْءِ تدُلُّ على قُوَّةِ {العِنايَة[4] بهِ، وكَوْنُ الشَّيْءِ} زائداً يَدُلُّ على ضَعْفِه، فلهذا لا يَصِحُّ وقوعُها زائدَةً أوَّلاً. وإذا بطلَ ذلك بَقِيَ أنْ تَقَعَ حَشْواً وآخِراً. فإذا وقَعَتْ

(١) – الحج : (٤٦).

(٢) – الشعراء : (١٩٧).

(٣) – في (ع) : (فيكن).

٣١ – تقدم البيت برقم (٢٤).

(٤) – في (ع) : (الغاية)، وهو تحريف.

حَشْواً جازَ أنْ تَقَعَ بين المبتدأ وخبره، وبين الفعلِ وفاعلِه، وبين الجار والمجرور، وبين الصِّفة والموصوف. مثالُ ذلك قولُنا : زيدٌ كان منطلقٌ، ومثال وقوعها بين الفعل والفاعل في قولهم : لم يوجدْ كانَ مثْلُ فلانٍ. ومثالُ وُقوعِها بين الجار والمجرور ما أنشَدَهُ :

.... عَلى كانَ المُسَوَّمَةِ .....

أرادَ على المُسَوَّمَةِ[1]، فأدْخلَ [كانَ][2] بين الجار والمجرور. ومثالُ وُقوعِها بين الصِّفة والموْصوفِ نحو {قَوْلِهِمْ : مَرَرْتُ} برَجُلٍ كانَ قائمٍ. فإذا وقَعَتْ زائدَةً في هذه الوُجوه[3] دَلَّتْ على فاعلٍ {هَوَ الكَوْنُ} لِما ذَكَرْنا أنَّه مُحالٌ أنْ يوجد فعلٌ لا فاعِلَ لهُ. وتدلُّ أيضًا على الزَّمانِ الماضي؛ لأنَّكَ لوْ قُلْتَ : زيدٌ قائمٌ ولمْ تَقُلْ : (كانَ) لَوَجَبَ أنْ يكونَ ذلكَ في الحالِ. ومنْ زيادَتِها قَوْلُ الشَّاعِر[4] :

٣٢ – في حَوْمَةٍ غَمَرَتْ أَباكَ بُحورُها ... في الجاهِليَّةِ كانَ وَالإِسْلامِ

ولا يمْتَنِعُ أنْ تُلْغى (كانَ) وتدُلُّ على الزَّمان الماضي، كما أنَّ (ظَنَنْتُ) تُلْغى وتدُلُّ على الظَّنِّ، نَحوُ قولِنا : زَيْدٌ كريمٌ ظَنَنْتُ، فقد وقع الظَّنُّ مع الإلْغاءِ ويكون / التَّقْديرُ : زيدٌ كريمٌ في ظَنّي. فإذا قُلْتَ : زيْدٌ كانَ قائمٌ، يكون التَّقْديرُ زيْدٌ قائمٌ 26 [٤٤/أ]

(١) – (أراد على المسومة) : ساقط من (ع).

(٢) – تكملة من (ع).

(٣) – في الأصل (الوجود)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٤) – هو الفرزدق.

٣٢ – البيت من الكامل من قصيدة يهجو بها جريراً. وهو في ديوانه ٢ / ٣٠٥، وانظر الخزانة : ٤ / ٣٥، والاشموني : ١ / ٢٤٠ والرواية فيهما : (في لُجَّةٍ غمرت ...). والحومة : أكثر موضع في البحر ماءً وأغْمَرُهُ. ولُجَّةُ البحر : حيث لايدرك قعره.

فيما مضى.

قالَ : "وأخْبارُ (كانَ) وأَخواتِها كَأَخْبارِ المبتدأ من المفرد والجُمْلة والظَّرْفِ، تقولُ في المفرد : كانَ زيدٌ قائمًا، وفي الجملة[1] : كانَ زيدٌ وجْهُهُ حَسَنٌ، وفي الظَّرْفِ : كانَ زيدٌ في الدّارِ.

وتُزادُ الباءُ في خَبَرِ (لَيْسَ) مُؤَكِّدَةً فيُقالُ[2] : لَيْسَ زيدٌ بقائمٍ، ولَيْسَ مُحَمَّدٌ بِمُنْطَلِقٍ، أيْ لَيْسَ مُحَمَّدٌ مُنْطَلِقًا، ولا زيدٌ قائمًا."

اعلم أنَّ خبرَ (كانَ) والمفعول الثّاني في (ظَنَنْتُ) وأخواتها وخبر (إنَّ) وأخواتِها إنَّما هي في الحقيقة أخْبارُ المبتدأ؛ لأنَّ هذه الأفعالَ والحروف دخلتْ على المبتدأ والخبرِ، فغيَّرتِ الجملة عمّا كانتْ عليهِ من الإعراب، ولم يتغيَّرْ معنى الابتداء والخبر عمّا كان عليه، ولهذا لا يجوز الاقتصارُ على الأسماء دون الأخْبارِ، ولا على المفعول الأوَّل دون الثّاني؛ لأنَّهُ لا يصْلُحُ ذِكْرُ المبتدأ مع فقد خبره؛ لأنَّه كان يكونُ محَدَّثًا عنه بغير حديثٍ ذَكَرَهُ[3]، فلا تصِحُّ منه فائدةٌ. وإذا ثَبَتَتْ هذه الجملة فكُلُّ ما يجوزُ أن يقع خبرًا عن المبتدأ في الابتداء[4] يجوز أنْ يقع أخْبارًا لِـ (كانَ) ولِـ (إنَّ) وأَخَواتِهِما[5]، والمفعول الثّاني في باب (ظَنَنْتُ) وأَخَواتِها { إذْ[6] كانَتِ } الجملة مبتدأً وخبرًا. فكلُّ جملةٍ أو ظرفٍ أوْ مُشَبَّهٍ بظرفٍ

(١) – في (ع) : (المفرد)، وهو خطأ.
(٢) – في (مل) : (يقال) دون الفاء.
(٣) – في (ع) : (ذُكِرَ).
(٤) – في (ع) : (في حالة الابتداء).
(٥) – في الأصل و (ع) : (وأخواتها)، وهو تحريف.
(٦) – في (ع) : (إذا)، وهو تحريف.

أوْ شرطٍ وجزاءٍ[1] يجوز أنْ تكونَ خَبَرًا للمبتدأ فإنَّه يكون خبرًا لِـ (كانَ).

وتُزادُ الباءُ في خَبَرِ (لَيْسَ) تأكيدًا للنَّفْيِ، نحو قوله تعالى : ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكافٍ عَبْدَهُ﴾[2] فالجار والمجرور في موضع نصْبٍ بِـ (لَيْسَ) ألا ترى أنَّكَ إذا قُلْتَ: لَيْسَ زيدٌ بقائمٍ، لوْ نزَعْتَ الباءَ لَكانَ : لَيْسَ زيدٌ قائمًا.

قال : "وتُشَبَّهُ (ما) بِـ (لَيْسَ) في لُغَةِ أهْلِ الحجازِ، فيقولون : ما زَيدٌ قائمًا، و ما[3] عمْرٌو جالسًا. فأمَّا[4] بنو تَميمٍ فَيُجرونَها مجْرى (هَلْ) فلا يُعْمِلونَها، فيقولون : ما زيدٌ قائمٌ. فإنْ قدَّمْتَ الخبر أوْ نقضْتَ النَّفْيَ بِـ (إلاّ) لمْ يجُزْ فيه إلاّ الرَّفْعُ، تقولُ : ما قائمٌ زيدٌ، وما زيدٌ إلاّ قائمٌ، ترفعُ في اللُّغَتَيْنِ جميعًا."

26 / اعلم أنْ (ما) حرْفٌ يُنْفى بِهِ الحالُ. كما أنَّ (لَيْسَ) يُنْفى به الحالُ. وهي [٤٤/ب]
تدخلُ على المبتدأ والخبر، كما أنَّ (لَيْسَ) تَدْخُلُ على المبتدأ والخبر. فلمّا أشْبَهَتْها عَمِلَتْ[5] عَمَلَها على صفةٍ، وذلك أنَّ (لَيْسَ) تعمل مُقَدَّمةً ومؤخَّرَةً ومتوسِّطَةً، ويتقدَّمُ خبرُها على اسمِها. وليس كذلك (ما) فإنَّها لا تعمل إلاّ ما دامتْ نافيةً، واسْمُها قبلَ خبرِها، ولهذا متى زالَ عنْها معنى النَّفيِ بِـ (إلاّ) رَفَعْتَ، فتقولُ : ما زيدٌ إلاّ قائمٌ، لِزوالِ معنى النَّفْيِ، قال الله تعالى : ﴿وَما أَمْرُنا إلاّ واحِدَةٌ﴾[6]

(١) – في (ع) : (أو جزاء).
(٢) – الزمر : (٣٦).
(٣) – في الأصل : (ولا) وهو وَهْمٌ، والتصويب من (ع)، و (مل).
(٤) – في (مل) : (وأما).
(٥) – في (ع) : (أُعْمِلَتْ).
(٦) – القمر : (٥٠).

وقال تعالى :﴿ ما أَنْتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُنا ﴾(١) . وكذلكَ إذا تقدَّمَ خبرها على اسْمِها رَفَعْتَ أيضًا؛ لأنَّهُ زالَ النَّضْدُ الَّذي كانتْ تدْخُلُ عليه؛ وذلكَ أنَّها أُعْمِلَتْ عَمَلَها لَمّا أشْبَهَتْها من وَجْهَيْنِ، فإذا أشْبَهَتْها مِنْ وجهٍ واحدٍ لم تَعْمَلْ كما قُلْنا في الأسماء الَّتي لا تنصرف. وتُزادُ الباءُ في خبر (ما)(٢)، كما زيدتْ في خبر (لَيْسَ)، فتقولُ: ما زيدٌ بقائمٍ، قال اللّه تعالى : ﴿ وَما هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ العَذابِ ﴾(٣) . والقرآنُ جاءَ بإعْمالِ (ما) قال اللّهُ تعالى : ﴿ ما هذا بَشَراً ﴾(٤) وقال تعالى :﴿ ما هُنَّ أُمَّهاتِهِمْ ﴾(٥) بِكسْرِ التّاءِ(٦). وهذه اللُّغة العالِيَةُ، وهي اللُّغة الحجازيَّةُ.

فإن قال قائلٌ : فإذا كانتْ (ما) أشْبَهَتْ (لَيْسَ) فَهَلاَّ أُجْرِيَتْ مَجْراها في العمل فتعملُ مُقَدَّمَةً ومُؤَخَّرَةً كَـ (لَيْسَ).

قيل له : أمّا مَنْ يقولُ : إنَّ (لَيْسَ) فعلٌ، فلا يلزَمُهُ هذا السؤالُ؛ لأنَّ الحرفَ لا يُساوي الفعلَ، بل الحرف إذا أشْبَهَ الفعلَ فإنَّهُ يُعْطى بعضَ أحكامِه، ويكون عمَلُهُ على صفة، كما تقولُ في (إنَّ) وأخواتِها : إنَّها لَمّا أشْبَهَتْ الأفعالَ عملتْ على رُتْبَةٍ مَخْصوصة فلا يتقدَّمُ خبرها على اسمها، فأمّا مَن يقول : إنَّ (لَيْسَ) حَرْفٌ(٧) فالجوابُ عنه : أنَّ (لَيْسَ) قَوِيَتْ(٨) مُشابَهَتُها للأفعالِ بدليل اتِّصالِ الضَّمير بها على حدِّ اتِّصاله بالفعل، فعملَتْ على كلِّ وجْهٍ. وليسَ كذلكَ (ما)،

(١) – يس : (١٥).
(٢) – في (ع) : (خبرها).
(٣) – البقرة : (٩٦).
(٤) – يوسف : (٣١).
(٥) – المجادلة : (٢). وفي (ع) : (أمهاتهن) وهو وَهْمٌ من الناسخ.
(٦) – وهي قراءة الستة، واختلف النقل عن عاصم فقراءة حفص عنه موافقة لقراءة الستة وأما رواية المفضل عنه فبالرفع، ولم يروه عن عاصم غيره. السبعة لابن مجاهد : ٦٢٨.
(٧) – انظر ما سلف ص١٤٣.
(٨) – في الأصل (قوي)، وفي (ع) : (أقوى) وكلاهما سهو.

فإنَّها أشْبَهَتْ (لَيْسَ) فصارَتْ مُشابِهةً لِما شابَهَ الفِعْلَ، فضَعُفَ عَمَلُها، فأُلْزِمَتْ طَريقةً واحدةً، لتَدُلَّ على ضعْفِها.

فأمّا بنو تميمٍ فإنَّهم لا يُعْملونها، ويقولون : إنَّها لَمّا دخلتْ على المبتدأ والخبر وعلى الفعل والفاعل لمْ تُؤَثِّرْ في واحدٍ / منْهُما؛ لأنَّها لمْ تخْتصَّ بواحدٍ فتؤثِّرُ فيه وينْصبونَ (بَشَراً) من قوله تعالى : ﴿ ما هذا بَشَراً ﴾(١) على الحال(٢). ويقْرَؤون ﴿ ما هُنَّ أُمَّهاتُهُمْ ﴾(٣) برفعِ التّاءِ. قال شيْخُنا : وليس عليه الأمْرُ. فإذا أزَلْتَ معنى النَّفْيِ عنْ (ما) أوْ قدَّمْتَ خبرَها على اسمها استوتِ اللُّغتان جميعًا في الرَّفْعِ. فإنْ عطَفْتَ على (ما) كُنْتَ مُخَيَّرًا في الثّاني إنْ شئتَ رفعْتَ الخبرَ، وإنْ شئْتَ نصَبْتَهُ، فمَنْ نَصَبَ أعْمَلَ (ما)، ومَنْ رَفعَ جَعَلَهُ عطْفَ جُمْلَةٍ على جملة، وإنْ كانتِ الأُولى في معنى الفعل والثّانيةُ اسميَّةً، إلاّ أنَّ الجملتين لَمّا أُشْبِهَتا أُجْرِيَتا(٤) مجرًى واحدًا {وَمِنْ أَمْثالِهِمْ : " ما كُلُّ بَيْضاءَ} شَحْمَةً، ولا كُلُّ سَوْداءَ تَمْرَةٌ "(٥)(٦) فَمَنْ نَصَبَ (تَمْرَةً) {جَعَلَها خَبَرَ (ما)(٧) وَمَنْ رَفَعَ}جعلها خبر مبتدأ. و(ما) لا تتضمَّنُ ضميرًا ألْبَتَّةَ، فلا يجوزُ أنْ تقولَ : زيدٌ ما قائمًا؛ لأنَّها(٨) حَرْفٌ فلا تُشْبِهُ الأفعالَ.

27
[٤٥/أ]

(١) – يوسف : (٣١).
(٢) – انظر الكتاب لسيبويه : ١/٢٨، وإعراب القرآن للنحاس : ٢/١٣٩ وما بعدها.
(٣) – المجادلة : (٢). والرفع رواية المفضل عن عاصم.
(٤) – في (ع) : (أجريا).
(٥) – انظر مجمع الأمثال للميداني ٢/٢٨١، والمستقصى : ٢/٣٢٨، وجمهرة الأمثال : ٢/٢٨٧، والكتاب: ١/٣٣، والأصول: ٢/٧١، وشرح المفصل: ٣/٢٦ – ٢٧، ٥/١٤٣، ٨/٥٢، ٩/١٠٥، والتبصرة : ١/١٩٩.
(٦) – في الأصل : " تمرةٌ وَ تَمْرَةٌ" بإقحام (وتمرة).
(٧) – أي جعلها معطوفة على خبر (ما) وهو (شحمة).
(٨) – في (ع) : (لأنه).

باب إنَّ وأَخَواتِها

قال : "وهِيَ : إِنَّ ، وأَنَّ، وَ كَأَنَّ، وَ لَكِنَّ، وَ لَيْتَ، وَ لَعَلَّ. فهذه الحروف كلُّها تدخل على المبتدأ والخبر ، فتنصبُ المبتدأ ويصيرُ اسمَها ، وترفعُ الخبرَ ويصيرُ خبرَها ، واسمُها {مُشَبَّهٌ بالمَفْعول} ، وخبرُها مُشَبَّهٌ بالفاعل، تقول: إنَّ زيداً {قائمٌ، وبَلَغَني أنَّ عمْراً} مُنْطَلِقٌ، وكأنَّ أباكَ الأسَدُ، وما قامَ عمْرٌو ولكِنَّ جعْفراً قائمٌ، ولَيْتَ أباكَ قادمٌ، ولَعَلَّ أخاك واقِفٌ."

اعلم أنَّ هذه الحروف تدخل على المبتدأ والخبر فتُحْدِثُ فيهما إعرابًا غير ما كانا عليه، فتَنْصبُ المبتدأ، وترفع الخبر، وإنَّما كان كذلك؛ لأنَّها أشْبَهَتِ الأفعالَ، ومشابهَتُها لها[1] منْ حيثُ إنَّها على ثلاثة أحرفٍ، وآخِرُها مَفتوحٌ، ودخلتْ على المبتدأ والخبر، واتَّصلَ الضَّمير بها كما يتَّصلُ بالفعل[2]، فبهذه الوجوه أشبهتِ الأفعال الماضية، فأُعْمِلَتْ عمل الأفعال على صفةٍ مخصوصةٍ. وَخولِفَ بمَعْمولِها فقُدِّمَ المَنْصوبُ / على المرفوعِ، وأُلْزِمَتْ طريقةً واحدةً؛ لِيَدُلّوا بذلك على أنَّها حروفٌ وأنَّ عملها بالمُشابَهَةِ. ولوْ قدَّموا المرفوع أو أجازوا ذلك فيه لجَرَتْ[3] مجرى (كانَ) وأخواتِها، وهذا لا يجوزُ؛ لأنَّ الحرف إذا أشبَهَ الفعلَ أُعْطِيَ بعْضَ أحكامه. وقيلَ : إنَّهم قدَّموا المنصوب على المرفوعِ؛ ليُعْلِموا أنَّهُ لا يجوز أنْ يُضْمَرَ فيها. [ب/

(١) – في (ع) : (للفعل).

(٢) – في (ع) : (بالأفعال).

(٣) – من (ع) في الأصل : (لجرى).

واعلم أنَّ مُشابهة هذه الحروف للأفعالِ[1] مشابهةٌ لفْظيَّةٌ لا معْنويَّةٌ بدليل أنَّ الواقع موقع الفاعلِ يكون جملة وغير جملةٍ، نحو قولك : إنَّ زيداً أبوهُ قائمٌ. [فَأبوهُ قائِمٌ][2] في محل الرَّفع، والفاعلُ في الحقيقة لا يكونُ إلاَّ مفرداً.

قال : "ومعاني هذه الحروفِ مُخْتَلِفَةٌ فمعنى (إنَّ) و (أنَّ) جميعًا التَّحْقيقُ، ومعنى (كَأَنَّ) التَّشْبيهُ، ومعنى (لكِنَّ) الاسْتِدْراكُ، ومعنى (لَيْتَ) التَّمَنّي، ومعنى (لَعَلَّ) التَّوقُّع والرَّجاءُ.

وأخبار (إنَّ) وأخواتها كأخبار المبتدأ من المفرد والجملة والظَّرف وحرف الجرِّ[3]. ولا يجوز تقديم أخبارها على أسمائها إلاَّ أن يكون الخبَرُ ظَرْفًا[4]، تقولُ : إنَّ في الدّارِ زيْداً، ولَعلَّ عِنْدَكَ عَمْراً".

اعلمْ أنَّ هذه الحروف وإنْ اتَّفَقَتْ في العمل فإنَّها مُخْتلفةٌ في المعنى. فأمّا (إنَّ) المكْسورَةُ الهَمْزَةِ المُشَدَّدَةُ فهي للتَّأْكيدِ[5]، وهي أيضًا توصِلُ القَسَمَ، ألا ترى أنَّكَ إذا قُلْتَ : واللَّهِ إنَّ زيداً منْطَلِقٌ[6] فَـ (إنَّ) أَوْصَلَتِ القَسَمَ، ولا يجوز أنْ تقولَ : واللَّهِ زيدٌ منطَلِقٌ. ويجوز أن تُخَفَّفَ (إنَّ) هذه ، فإذا[7] خُفِّفَتْ وقعت اللاّمُ في خبرها لأمرين :

أحدُهُما : لِئلاّ تَشْتَبِهَ بِـ (إنْ) الَّتي للنَّفْيِ بمعنى (ما).

(١) – في (ع) : (الأفعال).

(٢) – تكملة من (ع).

(٣) – (وحرف الجر) : ليس في (ع) و (مل).

(٤) – في (مل) زيادة : (أو حرف جر).

(٥) – في (ع) : (للتوكيد).

(٦) – في (ع) : (لمنطلق).

(٧) – في (ع) : (وإذا)

والثّاني : ليَدُلّوا بدخول اللاّم عليها أنّها الـمُشَدَّدَةُ.

فأمّا (أنَّ) المفتوحة الهمزة الـمُشَدَّدَةُ، فهيَ للتَّحْقيق، وتقع في موقع المرفوع والمنصوب والمجرور؛ لأنّها تكون بتأويل المصدر، ولا يُبْتَدأُ بها، وإنّما يكون الابتداءُ بالمكْسورة، فإذا قُلْتَ : بَلَغَني أنَّكَ مُنْطَلِقٌ، فالتَّقْديرُ : بلغني انطلاقُكَ. وعلِمْتُ أنَّكَ مُنْطَلِقٌ، فالتَّقدير : علِمْتُ انْطِلاقَكَ. وأُخْبِرْتُ بأنَّكَ مُنْطَلِقٌ، والتَّقدير : أُخْبِرْتُ بانْطِلاقِكَ.

2
[4/أ] وأمّا (لكِنَّ) فتكون مُشَدَّدةً وَمُخَفَّفَةً، وهي توجبُ بعد نفيٍ، / ويُسْتَدْرَكُ بها فتكون تحقيقًا[1]، وعطْفَ حالٍ على حالٍ تُخالِفُها.

و(لَيْتَ) للتَّمَنّي، و (لَعَلَّ) فيها تَوَقُّعٌ ورجاءٌ. قال (سيبَوَيْهِ)[2] : لَعَلَّ وعَسى طَمَعٌ وإشْفاقٌ.

وأمّا (كَأَنَّ) فالأصلُ هي الكاف للتَّشْبيه، دَخَلَتْ على (أنَّ) فصارتا حرفًا واحدًا للتَّشْبيهِ. وأخْبارُ هذه الحروف كأخبار المبتدأ؛ لأنَّ هذه الحروف دخلتْ على المبتدأ والخبر، على ما مضى ذكره. فكلُّ ما جاز أنْ يكون خبر المبتدأ جازَ أن يكون خبرًا لها. ولا يجوز تقديم أخبارِها على أسْمائها؛ لأنّها لَمّا لَمْ تَتَصرَّفْ لكونها حروفًا لم يتصرَّفوا في معمولِها {فَأَلْزَموها طَريقَةً واحِدَةً}؛ ليَدُلّوا بذلك على نُقْصانِها. فإنْ كان الخبر ظَرْفًا أو حرفَ {جَرٍّ جاز أنْ يتقدَّمَ} على الاسم لتَوَسُّعِهِمْ فيه. وذلكَ أنَّ تقديمه وتأخيرَهُ سواءٌ؛ لأنَّهمْ فصلوا به بين المضاف والمضافِ إليه[3]، ولمْ يعْتَدّوا به فاصلاً، وذلك نحو قول الشّاعر[4] :

(١) – في الأصل و(ع) (فيكون تخفيفًا)، وهو تصحيف، انظر الصحاح (لكن).

(٢) – الكتاب : ٢/٣١١.

(٣) – هذه إحدى المسائل الخلافية بين أئمة المصريين. انظر الإنصاف المسألة رقم : (٦٠) : ٢/٤٢٧، ولمتأخري النحاة رأي في هذه المسألة انظر الأشموني : ٢/٢٧٥ وما بعدها.

(٤) – هو أبو حية النميري.

٣٣ – كَما خُطَّ الكِتابُ بِكَفِّ يَوْمًا ... يَهوديٌّ يُقارِبُ أَوْ يُزيلُ

فأدْخَلَ (يَوْمًا) بين (كَفٍّ) وَ (يَهوديٍّ). وكذلك قولُ الآخرِ[1] :

٣٤ – كَأَنَّ أَصْواتَ مِنْ إِيْغالِهِنَّ بِنا ... أَواخِرِ الميسِ أَصْواتُ الفَراريجِ

والتَّقديرُ : كَأَنَّ أَصْواتَ أَواخِرِ الميسِ، فأَدْخَلَ (مِنْ إِيْغالِهِنَّ بنا) {بتَقْديمِ الخبرِ[2] وهي الجملةُ؛ لأجْلِ حروف الجرِّ} وقد ورد القرآن بذلك، قال اللّه تعالى : ﴿ إِنَّ في {ذلِكَ لآيَةً ﴾[3] وقال تعالى} ﴿ إِنَّ في ذَلِكَ لَعِبْرَةً ﴾[4].

٣٣ – البيت من الوافر. وهو في سيبويه : ١/٩١، والمقتضب : ٤/٣٧٧، والأصول : ٢/٢٣٦، والتبصرة : ١/٢٨٧، وأمالي ابن الشجري : ٢/٢٥٠، والإنصاف ٢/٤٣٢، وشرح المفصل ١/١٠٣، والبحر المحيط لأبي حيان : ٤/٢٢٩، وشرح الكافية الشافية : ٢/٩٧٩، وأوضح المسالك : ٢/٣٦٨، والمساعد : ٢/٣٦٨، والمقاصد : ٣/٤٧٠. وهو برواية (كتحبير الكتاب بكف ...) في البحر المحيط ١/٣٣٢، والهمع : ٢/٥٢ واللسان : (عجم). شبه رسوم الدار بالكتاب في دقتها، وخص اليهود لأنهم أهل كتاب، وجعله يقارب بين كتابته ويفرق تمثيلاً لتلك الآثار يتقارب بعضها ويتباعد بعضها.

(١) – هو ذو الرمة.

٣٤ – البيت من البسيط . وهو في ديوانه : ١٠٥، وسيبويه : ١/٩٣، ٢٩٥، ٣٤٧، والمقتضب : ٤/٤٧٦، والأصول : ١/٤٩٠، والخصائص : ٢/٤٠٤، والتبصرة : ١/٢٨٧، وأسرار البلاغة : ١٠٢، والإنصاف : ٢/٤٣٣، وشرح الحماسة للمرزوقي : ٣/١٠٨٣، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢/١٠٨، ٣/٧٧، وشرح الكافية الشافية : ٢/٩٨٠، والخزانة : ٢/١١٩.

إيغالهنّ : إبعادهن، والضمير للإبل. وأواخر : جمع آخرة : وهي عود في آخر الرحل يستند إليه الراكب. والميس شجر تصنع منه الرحال. والفراريج : جمع فروج وهي صغار الدجاج.

(٢) – (بتقديم الخبر) : ساقط من (ع).

(٣) – البقرة : (٢٤٨)، وآل عمران (٤٩)، وهود : (١٠٣)، والحجر : (٧٧)، والنحل : (١١) و(١٣) و(٦٥) و(٦٧) و(٦٩)، والشعراء : (٨) و(٦٧) و(١٠٣) و(١٢١) و(١٣٩) و(١٥٨) و(١٧٤) و(١٩٠)، والنمل : (٥٢)، والعنكبوت : (٤٤)، وسبأ : (٩).

(٤) – آل عمران : (١٣)، والنور : (٤٤)، والنازعات : (٢٦).

قال : "وتدخُلُ اللاّم المفتوحة في خبَرِ (إنَّ) الْمَكسورة دون سائرِ أخواتها زائدةً مؤكِّدَةً، تقول : إنَّ زيداً لَقائمٌ. ولو قلتَ : لَيْتَ زيداً لقائمٌ، أو نحو ذلك لمْ يجُزْ.".

اعلم أنَّ لام التَّوكيد تخْتصُّ بالدُّخول على خبر (إنَّ) دون سائرِ أَخَواتِها؛ وذلك لأنَّها تدْخُلُ للتَّوْكيد على المبتدأ نحو : لَزَيْدٌ أفْضَلُ منْ عمرٍو، وما أشبه ذلك، فيُؤَكِّدون بها المُخْبَرَ عنه، فأرادوا إدخالها على اسْمِ (إنَّ) ليزيدوه توكيداً فلمْ يجُزْ أن يجمعوا بين تأْكيدين في كلمة واحدةٍ؛ لأنَّ (إنَّ) قدْ دخلَتْ على الاسم، فأدْخلوها على الخبر، والمرادُ بها توكيدُ الاسمِ. والدَّليلُ على ذلك أنَّكَ / إذا قدَّمتَ الخبر على الاسم إذا كانَ الخبرُ ظرْفًا أوْ حرف جرٍّ أدْخلْتَ اللاّمَ على الاسم لبُعْدِ الاسم عن (إنَّ)، تقولُ : إنَّ في الدّار لزيْداً، و إنَّ خَلْفَكَ لعَمْراً. وعليه قوله [تعالى][1] : ﴿إنَّ في ذلكَ لَعِبْرَةً﴾[2] ولَمْ يَجُزْ أنْ يُدْخِلوها قبل (إنَّ)، لأنَّ (إنَّ) أقْوى منْها عملاً وتأكيداً؛ فلهذا جاؤوا بها بعدها. ولَمّا قُلْنا : إنَّ الخبرَ لا يجوزُ أنْ يُؤَكَّدَ ، وأنَّ المقصود بالتَّأْكيدِ هو الاسمُ. قلنا في قوله تعالى : ﴿إنَّ هذانِ لَساحِرانِ﴾[3][4] : إنَّ (إنَّ) هاهُنا لا يجوز أنْ تَكونَ بِمَعْنى (نَعَمْ)، فيكون

28 [٤٦/ب]

(١) زيادة من (ع).

(٢) آل عمران : (١٣)، والنور : (٤٤)، والنازعات : (٢٦).

(٣) طه : (٦٣).

(٤) وهي قراءة نافع وابن عامر وحمزة والكسائي وأبي جعفر وخلف ويعقوب. وقرأ ابن كثير : (إنْ هذانِّ).

وَاخْتُلِفَ في النقل عن عاصم، فغي رواية أبي بكر (إنَّ هذانِ)، وفي رواية حفص (إنْ هذانِ).

وقرأ أبو عمرو بن العلاء (إنَّ هذينِ)، انظر السبعة ٤١٩، وإعراب القرآن للنحاس : ٢/٣٤٣ والنشر : ٢/٣٢٠ - ٣٢١.

الخبرُ مُؤَكَّداً دون الاسْمِ، وهذا لايجوزُ[1]، ولكنْ نَحْمِلُهُ على لُغَةِ مَنْ يجعلِ التَّثْنيَة في الأحوال الثَّلاثِ[2] بالألفِ، وهي لُغَةُ بَلْحرثِ[3] بنِ كَعْبٍ فيكونُ ذلكَ أَوْلى.

فإنْ قال قائلٌ : فقدْ جاء في الشِّعرِ تأْكيدُ الخبرِ، نحوُ قول الشّاعرِ[4] :

٣٥ - أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجوزٌ شَهْرَبَهْ

تَرْضى مَنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ

فأكَّدَ الخبرَ. قيل له : هذا منْ ضرورة الشِّعْرِ، والقُرْآنُ لا يُحْمَلُ على الضَّرورةِ. وإنَّما دَخَلَتِ اللاّم على الخبر مع (إنَّ) خاصَّةً دون أخواتِها، لقصْدِ التَّوكيدِ، ولا يصِحُّ هذا المعنى في أخَواتِها، ألا ترى (أنَّ) المفتوحة الهمزةِ الْمُشَدَّدَةَ مع ما بعدها في تأْويل المصدر، فلَوْ دَخَلَتْ عليها اللاّم لدَخَلَتْ على

(١) - جَوَّزَ بعض النحاة في تخريجهم للآية أن تكون (إنّ) بمعنى (نعم) انظر إعراب القرآن للنحاس : ٢/٣٤٤ - ٣٤٥، والحجة لأبي زرعة : ٤٥٥، ومشكل إعراب القرآن للقيسي :٢/٤٦٦ وما بعدها.

وانظر هذه الآية في : تاويل مشكل القرآن لابن قتيبة : ٢٥، ٥٠، والبحر المحيط : ٦/٢٥٥، ومعاني القرآن للفراء : ٢/١٨٤، ومعاني القرآن للأخفش : ١/١١٣، والحجة المنسوب لابن خالويه : ٢٤٢، والخصائص لابن جني : ٣/٦٥.

(٢) - في (ع) : (الثلاثة).

(٣) - جاء في اللسان : "وقولهم : بَلْحرث لبني الحارث بن كعب من شواذّ الإدغام؛ لأن النّون واللاّم قريبا المخرج فلمّا لم يمكنهم الإدغام بسكون اللاّم حذفوا النون ..." انظر اللسان (حرث).

(٤) - هو رؤبة بن العجاج، وينسب هذا الرجز أيضاً لعنترة بن عروس انظر الخزانة.

٣٥ - البيتان من مشطور الرجز. انظرهما في ملحقات ديوان رؤبة : ١٧٠، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣/١٣٠، ٧/٥٧، والمساعد : ١/٣٢٣، والخزانة : ٤/٣٢٨، واللسان (شهرب).

وانظر الأول منهما في الأصول : ١/٣٣٣، والمغني : ٢٥٤، ٢٥٧، وأوضح المسالك : ١/٢١٠، ٣٦٤، وشرح الكافية الشافية : ١/٤٩٣، والهمع : ١/١٤٠، والمقاصد : ١/٥٣٤، ٢/١٥١.

الشهربة : العجوز الكبيرة.

بعض الاسم، وهذا لا يجوزُ. وأمّا (لكنَّ) فَهِيَ للاسْتِدْراكِ، والتَّوكيدُ يُضادُّهُ فلا يجْتَمِعانِ. ولا يصحُّ أيْضًا في (كَأَنَّ) لِما فيها منْ معنى الفعلِ. ولا يصحُّ دخولُ اللاّمِ على الفعل، ألا ترى أنَّكَ لا تقول: لَضَربَ زَيْدٌ عمْرًا. ولا يصحُّ دخولها في (لَيْتَ) وَ (لَعَلَّ) ولهذا[1] المعنى لمْ يبْقَ أنْ تدْخُلَ إلاّ على (إنَّ) لِما فيها من التَّوْكيدِ. فإذا[2] دخَلَتْ هذه اللاّم على ما بعدَ (عَلِمْتُ) وأخواتها عَلَّقَتِ الفعلَ عن العملِ، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمَتِ الجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ﴾[3]، كما إذا قُلْتَ: عَلِمْتُ لَزَيْدٌ حاضِرٌ، ولولا اللاّمُ لَفُتِحَتْ (إنَّ)، فكانَ الفعلُ يَعْمَلُ فيما بعده ظاهرًا، وإنْ كان يعملُ في الموضعِ. وهذه الأفعالُ على ثلاثةِ أضْرُبٍ: ضربٌ يَعْمَلُ / ، وضربٌ يُلْغى فلا يعْمَلُ، وضربٌ يُعَلَّقُ، وسيجيءُ ذكرهُ [في موضعه][4] إنْ شاء اللّهُ. [٤/أ]

قال: "وتُكْسَرُ (إنَّ) في كلِّ موضعٍ لوْ طرحتَها منهُ لكانَ {ما} بعدها مرفوعًا بالابتداء، تقول: إنَّ أخاك قائمٌ، فتَكْسِرُ (إنَّ)؛ لأنَّكَ لو طرحْتها منْ هناكَ لَقُلْتَ: أخوكَ قائمٌ. وتُفْتَحُ (إنَّ) في كلِّ موضعٍ لو طرحتها منه وما عملَتْ فيه لصَلَحَ في موضعِ الجميع (ذاكَ). ومعنى الكلام المصدرُ، تقولُ: بلَغني أنَّ زيدًا قائمٌ، فتفتَحُ (أنَّ)؛ لأنَّكَ لو طَرَحْتَها وما عَمِلَتْ فيه لقُلْتَ: بلغني ذاكَ، ومعنى الكلام معنى المصدرِ، والتَّقدير[5]: بلغني قيامُ زيدٍ."

---

(١) – في الأصل: (ولهذه)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٢) – في (ع): (وإذا).

(٣) – الصافات: (١٥٨).

(٤) – زيادة من (ع).

(٥) – (معنى المصدر، والتقدير): ليس في (ع) و (مل).

اعلم أنَّ (إنَّ) الْمَكسورَةَ الهَمْزَةِ تقعُ في كلِّ موضعٍ يحْسنُ أنْ يقع فيه الاسم والفعلُ مُتَعاقِبينِ، فَمِنْ مَواضِعِها موْضِعُ المبتدأ؛ لأنَّكَ تبتدئُ بالفعل كما تبتدئُ بالاسم. وكذلك في الصِّلَةِ نحو قوله تعالى: ﴿وَآتَيْناهُ مِنَ الكُنوزِ ما إنَّ مَفاتِحَهُ﴾[1]، لأنَّ الصِّلَةَ تَكونُ اسْمًا كما تكون فعلاً. ومنْ علاماتِ (إنَّ) الْمَكْسورَةِ أن تقع بعد القول، وفي خبرها اللاّم، وموضع المبتدأ.

فأمَّا (أنَّ) آلمفتوحة الهمزة فإنَّها تكون في موضعٍ يَنْفَرِدُ بالاسم أوْ بالفعل، فَمِنْ مواضِعِها[2] أنْ تقعَ بعد (لَوْلا)؛ لأنَّه موضعٌ يخْتَصُّ بالاسم تقولُ: لَوْلا {أنَّكَ جِئْتَني} لأكْرَمْتُ زيدًا. وكذلك[3] بعد (لَوْ)؛ لأنَّ هذا موضعٌ {يَخْتَصُّ بالفعل فتقولُ}: لَوْ[4] أنَّكَ جِئْتَني لأكْرَمْتُكَ.

وقد تتعاقبُ (إنَّ) وَ (أنَّ) والتَّأْويلُ {مُخْتَلِفٌ} نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً واحِدَةً﴾[5] فإذا كَسَرْتَ الهمزة[6] كان على تقدير الابتداء، وإذا فتحتَ[7] كان على تقدير (وَلأنَّ). وكذلك في كلِّ موضعٍ يتعاقبان، فتأْويلُهُما مُخْتلِفٌ. فأمّا قوله تعالى: ﴿وَما يُشْعِرُكُمْ أنَّها إذا جاءَتْ لا يُؤْمِنونَ﴾[8]

---

(١) – القصص: (٧٦).

(٢) – في الأصل: (مواضعهما)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٣) – في الأصل: (فكذلك) بالفاء، وما أثبته من (ع).

(٤) – (تقول: لو): ساقط من (ع).

(٥) – المؤمنون: (٥٢).

(٦) – وهي قراءة عاصم وحمزة والكسائي وخلف. انظر السبعة: ٤٤٦، والنشر: ٢/٣٢٨.

(٧) – وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو، وأبي جعفر، ويعقوب، أما ابن عامر فقرأ: (وأنْ) بفتح الهمزة وسكون النون الخفيفة، نفس المصدرين السابقين.

(٨) – الأنعام: (١٠٩).

وَ(إِنَّهـا)، فَـالكسـرُ[1] على الابتـداء، والفـتحُ[2] على مـعنى (لَعَلَّ) كـقـول الشّاعر[3] :

٣٦ – أَرِيني جَواداً ماتَ هَزْلاً لأَنَّني أَرى ما رَأَيْتِ أَوْ بَخـيلاً مُخَـلَّدا

التَّقْدير : لَعَلّي أَرى، ففتح (أَنّ) في موضع (لَعَلَّ) واللّه أعلم.

29

٤٧/ب] فـإن قيل : إنَّ (لَوْ) يقعُ بعـدها / الاسمُ والفـعلُ جـمـيـعًا، نحـو قـولهم : لَوْ زَيْدٌ[4] خَرجَ لأَكْرَمْتُهُ، [وَ][5] قال (جَرير) :

٣٧ – لَوْ غَيْرَكُمْ عَلِقَ الزُّبَيْرُ بِحَبْلِهِ أَدَّى الجِـوارَ إِلى بَنـي العَوّامِ

وفي المَثلِ: (لَوْ ذاتُ سِوارٍ لَطَمَتْني)[6] وكـذلكَ : لَوْ أَنَّكَ جِئْتَ. التَّقـديرُ : لَوْ وقع مجيئُكَ.

(١) – وهي قراءة ابن كـثير وأبي عـمرو وعـاصم في رواية أبي بكر، ويعـقوب وخلف انظر السـبعة : ٢٦٥، وإعراب القرآن للنحاس : ٢/٥٧٣ – ٥٧٤، والنشر : ٢/٢٦١.

(٢) – وهي قـراءة نافع وحـمزة والكسـائي وابن عـامر وعـاصم في رواية حـفص وأبي جـعفـر. نفس المراجع السابقة.

(٣) – نسبه ابن يعيش إلى حطائط بن يعفر، والبيت لحاتم الطائي وهو في ديوانه.

٣٦ – البيت من الطويل.

انظر ديوان حاتم : ٢٣٠، وشرح المفصل : ٨/٧٨، والمقاصد : ٣/٣٦٩ ورواية الديوان :

(... لعلني أرى ما تَرَيْنَ أَوْ بَخيلاً مُخَلَّدا) ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

(٤) – في الأصل : (زتد)، وهو تصحيف، والتصويب من (ع).

(٥) – زيادة من (ع).

٣٧ – البيت من الكامل. وهو من قصيدة له يهجو بها الفرزدق.

وهو في الديوان : ٤٥٣ برواية : (لو غَيْرُكم علق الزّبيرَ وَرَحْلَهُ)، وهو برواية هذا الكتاب في المقتضب : ٣/٧٨، والكامل : ١/٢٧٩، والأصـول : ١/٣٢٦، والهـمع : ٢/٦٦. ورواه ابن هـشـام في المغني : ٣٥٣ برفع (غير)، وفي عبث الوليد أيضًا : ١٩٩. وبهذه الرواية ورد في (ع).

(٦) – المثل برواية هذا الكتاب في كتاب الأمثال : ٢٦٨، ومجمع الأمثال : ٢/١٧٤، وفصل المقال : ٣٨١ والكامل : ٣/٤٤٠، والمقتضب : ٣/٧٧، والمغني : ٢٩٦. وروى المثل : "لو غير ذات سوار لطمتني" في : مجمع الأمثال : ٢/٢٠٢، والمقتضب : ٢/٧٧. ويضرب فيمن تطاول عليه من هو أقل منه. وانظر قصة المثل في حاشية الأمير على المغني : ١/٢١٢.

قيل له[1] : إنَّ الأسماء بعد (لَوْ) على تقدير تقديم الفعل الَّذي بعدها، فكأنَّ الاسم وقع في موقع الفعل، والفعلُ مرادٌ، ولهذه العلَّة لا يجوز كَسْرُ (إِنَّ) ولَوْ وَقعَ الاسمُ وقوعًا صحيحًا لجاز كسْرُ (إِنَّ). فإنْ قيل : فقدْ جاءَتْ (أَنَّ) المفتوحة مبتدأةً، نحو قوله تعالى : ﴿وَأَنَّ الْمَساجِدَ لِلَّهِ﴾[2] قيل له : التَّقدير : لأَنَّ الْمَساجِدَ لِلَّهِ، وإِنَّما فُتِحَتْ (أَنَّ) لِمَكان اللاّمِ.

وقدْ تُخَفَّفُ (أَنَّ) المفتوحة الهمزة المشددةُ، فتدخلُ على الأفعال المستقبلة وعلى الأسماء، فيرْتَفِعُ ما يقع بعدها، من ذلك قوله تعالى : ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكونُ مِنْكُمْ مَرْضى﴾[3] التَّقدير – واللّه أعلم – [عَلِمَ][4] أنَّه سيكونُ[5]. ولا بُدَّ أنْ يفـصلَ بينَ (أَنْ) وبين الفـعل أحـدُ أربعـةِ أشـيـاءَ وهي : (لا، وقَـدْ، وسَـوْفَ، والسِّينُ)؛ لأَنَّهم كرهوا أنْ يجمعوا عليها حذف الضَّمير وأنْ يليَها غيرُ ما كانَ يَليها، فَعَوَّضوها شيْئًا يكون عوضًا لها من الاسم، نحو قوله تعالى :﴿أَنْ لا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً﴾[6][7] وفي الأسماء تقولُ : عَلِمْتُ أنْ زيدٌ مُنْطَلِقٌ، التَّقدير : أَنَّهُ زيدٌ منطلِقٌ. قال الشّاعر[8] :

(١) – (له) : ليست في (ع).

(٢) – الجن : (١٨).

(٣) – المزمل : (٢٠).

(٤) – تكملة من (ع).

(٥) – في (ع) قَدَّمَ الناسخ قوله (وفي الأسماء علمت ... من يحفى وينتعل) فجعله بعد (سيكون) وقبل (ولا بد أن ...).

(٦) – طه : (٨٩).

(٧) – في (ع) بدل الآية المذكورة قوله تعالى : (عَلِمَ أَنْ سَيَكونُ).

(٨) – هو الأعشى.

٣٨ – في فِتْيَةٍ كَسُيوفِ الهِنْدِ قَدْ عَلِموا أَنْ هالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفى وَيَنْتَعِلُ

التَّقدير : أنَّه هالكٌ(١).

وقد تأتي (أنْ) المفتوحة بمعنى (أيْ)، نحو قوله تعالى : ﴿وَانْطَلَقَ الْمَلأُ مِنْهُمْ أَنْ امْشوا﴾(٢) [التقدير](٣) أيْ امشوا. وقد تجيء زائدةً، نحو قوله [تعالى](٣) : ﴿وَلَمَّا أَنْ جاءَتْ رُسُلُنا﴾(٤). وتجيءُ بتأويل المصدر، فتَنْصِبُ الأفعال المستقبلة، نحو قولك : أُريدُ أَنْ تَذْهَبَ، والتَّقديرُ أُريدُ :ذهابَكَ. فهذه أرْبَعَةُ أوْجُهٍ للمفتوحة على ما ترى.

فأمّا (إنْ) الْمَكْسورَةُ الهمزةِ الْمُخَفَّفَةُ فإنَّها تجيءُ على أربعة أوْجُهٍ أيضًا :

30 [1/48] أحدها : أنْ تقع للشَّرْطِ والجزاء، نحو قولك : إنْ تَضْرِبْ / أَضْرِبْ.

الثّاني : يكون فيه معنى (ما)، نحو قوله تعالى : ﴿إِنِ الكافِرونَ إلاّ في غُرورٍ﴾(٥) وتقديره – واللّه أعلم(٦) – ما الكافرونَ إلاّ في غُرورٍ.

---

٣٨ – البيت من البسيط. وهو في ديوانه : ١٤٧ برواية : (أن ليس يدفع عن ذي الحيلة الحيلُ). وانظر سيبويه : ١/٢٨٢، ٤٤٠، ٤٨٠، ٢/١٢٣، ومعاني القرآن للأخفش : ٢/٢٩٩، والأصول : ١/٢٨٩، والمحتسب : ١/٣٠٨، والمنصف ٣/١٢٩، والتبصرة : ١/٤٦١، وأمالي ابن الشجري : ٢/٢ والإنصاف : ١/١٩٩، وشرح المفصل : ٨/٧٤، وشرح الكافية الشافية : ١/٤٩٧، والخزانة : ٣/٥٤٧، ٤/٣٥٦، والمقاصد : ٢/٢٨٧.

وعجزه في الخصائص : ٢/٤٤١، والهمع : ١/١٤٢.

(١) – (التقدير أنه هالك) : ساقط من (ع).

(٢) – ص : (٦).

(٣) – زيادة من (ع).

(٤) – العنكبوت : (٣٣).

(٥) – الملك : (٢٠).

(٦) – (والله أعلم) : ليست في (ع).

الثّالثُ : أنْ تَدْخُلَ زائدةً، نحو قولك : ما إنْ يَقومُ زيدٌ، قال الشّاعرُ(١) :

٣٩ – فَما إنْ طِبُّنا جُبْنٌ وَلكِنْ مَنايانا وَدَوْلَةُ آخَرينا

الرّابعُ : أنْ تجيءَ مُخفَّفَةً من الثَّقيلة، فإذا رفعْتَ ما بعدها لَزِمَكَ أنْ تُدْخِلَ اللاّم على خبرها؛ لِئَلاّ تلْتَبِسَ بِغَيْرِها(٢)، نحو قوله تعالى(٣) : ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَما عَلَيْها حافِظٌ﴾(٤)(٥).

قال : "وتَكونُ (إنْ) بمعنى (نَعَمْ) فلا تَقْتَضي اسْمًا ولا خبرًا، قال الشّاعر(٦) :

٤٠– بَكَرَ العَواذِلُ في الصَّبو حِ يَلُمْنَني وَألومُهُنَّهْ

وَيَقُلْنَ : شَيْبٌ قَدْ عَلا كَ وَقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ : إنَّهْ

---

(١) – هو فروة بن مسيك أو الكميت الأسدي. انظر الخزانة.

٣٩ – البيت من الوافر. وهو من شواهد سيبويه : ١/٤٧٥، ٢/٣٠٥، ومعاني القرآن للأخفش : ١/١١٢، والمقتضب : ١/١٩٠، ٢/٣٦١، والكامل : ١/٣٤١، والأصول : ١/٢٨٦، والمنصف : ٣/١٢٨، والمحتسب : ١/٩٢، والتبصرة : ١/٤٥٩، وشرح المفصل : ٨/٥، ١١٣، ١٢٩، والمغني : ٢١، والخزانة : ٢/١٢١ وانظر اللسان : (طبب). والسيرة : ٩٥٠، والوحشيات : ٢٨. وصدره في الخصائص : ٣/١٠٨، والهمع : ١/١٢٣، ولم أقف عليه في ديوان الكميت الذي بين يدي. طبنا : عادتنا.

(٢) – في الأصل : (بغرها)، وهو تصحيف، والتصويب من (ع).

(٣) – (تعالى) : ليست في (ع).

(٤) – الطارق : (٤).

(٥) – (لما) بميم واحدة، وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو والكسائي. وقرأ باقي السبعة (لَمّا) بميم مشددة. انظر السبعة : ٦٧٨.

(٦) – هو عبيد الله بن قيس الرقيات.

٤٠ – البيتان من مجزوء الكامل. وهما في ديوانه : ٦٦ وفيه روي الأوّل : (بكرتْ عليَّ عَواذلي يَلْحينَني وألومهنَّهْ) وكذلك روايته في البيان والتبيين : ٢/٢٧٩، وهما من شواهد سيبويه : ١/٤٧٥، وأمالي ابن الشجري : ١/٣٢٢، وابن يعيش : ٨/٦، ١٢٥، والخزانة : ٤/٤٨٧، واللسان : (أنن).

والثاني في سيبويه : ١/٢٧٩، وابن يعيش : ٨/٧٨، ١٢٢، والمغني : ٣٧، ٧٢٣.

أي نَعَمْ هوَ ذاك[1]. والهاءُ لِبَيان الحَرَكَة، وليستْ اسْمًا."

اعلم أنَّ (إنَّ) المكسورة الهمزة لَمّا وقعتْ بمعنى (نَعَمْ) لَمْ يكن لها اسمٌ ولا خبرٌ، وإنَّما تقع جوابًا بمعنى (نَعَمْ) وَ (أجَلْ). إلاَّ أنَّهم أوْرَدوا الهاء ليُحافظوا على الحركة؛ لأنَّهم لوْ وقفوا بغيرها لَزِمَهُمْ أنْ يُسْكِنوها، وحركة المَبْنيِّ مِمّا يُحافَظُ علَيْها. ولا يَصِحُّ القولُ بأنَّ الهاء[2] اسمُ (إنْ)؛ لأنَّها لَوْ كانتْ كذلك لافْتَقَرَتْ إلى خبرٍ، فلمّا لم يكن لها خبرٌ عُلِمَ أنَّها ليس باسم.

قال: "فَإنْ عَطَفْتَ على اسم (إنَّ) وَ (لكِنَّ) بعد خبرهما جاز لك النَّصْبُ على اللَّفْظ والرَّفْعُ على موضع الابتداء، تقولُ: إنَّ زَيْدًا لقائمٌ وعمْرًا، وإنْ شئتَ قلتَ: وعَمْرٌو. وكذلك: لكنَّ جعْفرًا مُنْطَلِقٌ وبَشْرًا، وإنْ شئتَ قلتَ: وبَشْرٌ، ولا يجوزُ أنْ تَعْطِفَ[3] على معنى الابتداء مع بقيَّةِ أخواتها لزوال معنى الابتداء منها. وتُشَبَّهُ (لا) بـ (إنَّ)."

اعلم أنَّكَ إذا عطَفْتَ على اسم (إنَّ) و(لكِنَّ) بعد تمام الخبر جاز لك الرَّفعُ والنَّصْبُ.

أمّا النَّصْبُ فمِنْ وَجْهٍ واحدٍ، وهو أنْ تَجْعَلَهُ مَعْطوفًا على اسم (إنَّ) و(لَكنَّ).

وأمّا الرَّفعُ فمن وجْهَيْنِ:

أحدهما: أنْ تَعْطِفَ على موضعِ (إنَّ) مع اسْمها؛ لأنَّ الموضع للمبتدأ. فإذا قُلْتَ: إنَّ زيداً كريمٌ وعمرٌو، فالتَّقدير: زيدٌ كريمٌ وعمرٌو[4].

---

(١) – في (ع) و (مل): (كذلك).

(٢) – في (ع): (لها)، وهو تحريف.

(٣) – في (مل): (ولايجوز العطف).

(٤) – قوله: (فالتقدير: زيد كريم وعمرو) وَهِمَ ناسخ (ع) فأخره إلى ما بعد قوله (... على الضمير في الخبر).

والثّاني: أنْ تَعْطِفَ على الضَّمير في الخبر / ، والعطف على الضَّمير على [٤٨/ب] ضربين: أحدهما: حَسَنٌ، والآخَرُ: قَبيحٌ. فالحسَنُ: أنْ تُؤَكِّدَ الضَّمير ثمَّ تعْطِفَ عليه، فتقولُ: إنَّ زَيْداً منطلقٌ هو وعمْرٌو، وإنَّما لَزِمَكَ ذلكَ؛ لأنَّ الضَّمير ما دامَ مُسْتَتِرًا فهو بمنزلة جُزْءٍ من الفعل، ويَقْبُحُ عَطْفُ الاسم على الفعل أو على ما يقوم مقامه. فإذا أكَّدْتَ الضَّمير كُنْتَ قدَ عَطَفْتَ[1] اسمًا على اسْمٍ. ومثلُ ذلك قوله تعالى: ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الجَنَّةَ﴾[2] وَ ﴿إِنَّهُ يَراكُمْ هُوَ وَقَبيلُهُ﴾[3] وذلك كثيرٌ. وأمّا[4] القبيحُ: فَأنْ تَعْطِفَ من غير توكيد، وأكثرُ ما يجوز ذلك في الضَّرورات، نحو قول عُمَرَ بن أبي ربيعة:

٤١ – قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهادى كَنِعاجِ المَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلا

فَإنْ قيل: فقوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَريءٌ مِنَ المُشْرِكينَ وَرَسولُهُ﴾[5] هَلْ يَجوزُ أنْ يكون مَعْطوفًا على الضَّمير في الخبر.

قيل له: يجوز ذلك من حيث إنَّ طولَ الكلام قدْ قام مقام الضَّميرِ فَلَمْ يُحْتَجْ إليه. وتسْتَوي (إنَّ) و (لكِنَّ) في العَطْفِ على معنى الابتداء. ولا يصِحُّ أنْ تَعْطِفَ على موضعِ الابتداءِ مع (لَيْتَ) و (لَعَلَّ) و (كَأَنَّ)؛ وذلك لأنَّ الكلام قد خرج عن

---

(١) – من (ع) في الأصل: (عطف) وهو تحريف.

(٢) – البقرة: (٣٥)، والأعراف: (١٩).

(٣) – الأعراف: (٢٧).

(٤) – في (ع): (فأما).

٤١ – البيت من الخفيف. وهو في ملحقات ديوانه: ٤٩٠، وانظر سيبويه: ١/٣٩٠، والخصائص: ٢/٣٨٦، والإنصاف: ٢/٤٧٥، وشرح المفصل: ٣/٧٦، وشرح الكافية الشافية: ٣/١٢٤٥، والمقاصد: ٤/١٦١. وصدره في الإنصاف: ٤٧٧، وشرح المفصل: ٣/٧٤.

(٥) – التوبة: (٣).

الابتداء والخبر بما تضمَّنَ من معانيها، ألا ترى أنَّه لا يحْسُنُ في مُقابَلَتِها (صَدَقْتَ) ولا (كَذَبْتَ)، فلمّا زال معنى الابتداء عنها لم يصحَّ العطفُ على الابتداء. فإنْ رفعتَ[1] ما بعد الخبرِ في (أنَّ)[2] وَ (لَيْتَ) و (لَعَلَّ) و (كَأَنَّ) كان معْطوفًا على الضَّمير في الخبر على ما ذكرناه.

أمّا النَّصبُ فعلى الاسم. فأمّا إذا عطفتَ على اسْمِ (إنَّ) قَبْلَ الخبرِ لم يكنْ فيه غيرُ النَّصْبِ، نحو قولك: إنَّ زيداً وعَمْرًا مُنْطَلِقانِ. ويجوزُ أنْ يوَحَّدَ الخبر في هذا الموضع، والاختيار مع (ثمَّ) والفاء التَّوْحيدُ، نحو قولك: إنَّ زيداً ثُمَّ عَمْرًا قائمٌ، وتجوز التَّثْنيةُ. فأمّا مع (أوْ) و (لا) فالتَّوْحيدُ.

وأجاز (الفَرّاءُ)[3] العَطْفَ على اسم (إنَّ) قبل الخبر إذا كان اسمها ممّا لا يظهر فيه الإعراب، نحو قولك: إنّي وزيدٌ[4]، وإنَّ هذا وزيدٌ و إنَّ الَّذي عِنْدَكَ وزيدٌ قائمانِ فأجاز الرَّفْعَ، وعليه أنشَدوا[5]:

٤٢ – فَمَنْ يَكُ أَمْسى في المَدينَةِ دارُهُ فَإِنّي وَقَيّارٌ بِها لَغَريبُ

(١) – في الأصل (وَقَعَتْ) وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٢) – في الأصل ضبطت (أنْ) وهو تحريف.

(٣) – انظر معاني القرآن للفراء ٢/ ٣١٠ – ٣١١ كلامه على الآية (إنَّ الذين آمنوا ...) (٦٩) المائدة، والمساعد ١/ ٣٣٦، وشرح الكافية الشافية ١/ ٥١٢ – ٥١٣.

(٤) – (وزيد): ساقطة من (ع).

(٥) – هو ضابئُ البرجمي.

٤٢ – البيت من الطويل. ولم أقف على روايته (في المدينة داره) إلاّ عند الأخفش. والرواية المشهورة (رحله). وهو من أبيات قالها وهو في سجن عثمان في المدينة. وقيار: اسم جمله. وهو من شواهد سيبويه: ١/ ٣٨، وانظر معاني القرآن للفراء: ١/ ٣١١، ومعاني القرآن للأخفش: ١/ ٨٢، والكامل: ١/ ٣٢٠، والشعر والشعراء: ١/ ٣٥١، ونوادر أبي زيد: ٨٢ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٢٨٤، ٦٧٦، والأصول: ١/ ٣١٢، والتبصرة: ١/ ٢١٠، والإنصاف: ١/ ٩٤، وابن يعيش: ٨/ ٦٨، وشرح الكافية الشافية: ١/ ٥١٢، والمغني: ٥٢٧، والخزانة ٤/ ٣٢٣، واللسان (قير)، وعجزه في مجالس ثعلب: ١/ ٢٦٢، ٢/ ٥٣٠، والمغني: ٦٨٨، وأوضح المسالك: ١/ ٣٥٨، ٣٦٣، والهمع: ٢/ ١٤٤.

يُرْوى برفْعِ (قَيّارٍ) / ونصْبِهِ. فَمَنْ رفعه جعله معْطوفًا على موضع (إنَّ) مع اسمها. ومَن نصبهُ عطفهُ على اسم (إنَّ). وَ (الكسائيُّ)[1] يجيزُ الرَّفعَ مع الْمَكْنيِّ والظّاهرِ. ولا يجوز ذلك عند البصْريّينَ؛ لأنَّك لا تعطفُ على شيءٍ قبل تمامه وموضعُ (إنَّ) مع اسمها لا يتمُّ إلاّ بالخبر. [٤٩/أ]

مسْأَلَةٌ: إنْ سأل سائلٌ عن ضمير الشَّأْن والقصَّةِ في (إنَّ) هَلْ يجوز حذفه كما جاز حذفُ الضَّمير في (كَأَنَّ)، نحو قولنا: كَأَنَّ زيدٌ منطلقٌ، فهل يجوز أنْ يقال: إنَّ زيدٌ منطلقٌ؟

قيل له: لا يجوزُ حذفُ الضَّمير مع (إنَّ)؛ لأنَّه ضميرٌ منصوبٌ، والضَّمير المنصوب لا يدُلُّ عليه الكلام فلا يجوز حذفه. وجاز حذف ضمير (كَأَنَّ)؛ لأنَّ الكلام يدُلُّ عليه.

فإنْ قال فقول الشّاعر[2]:

٤٣ – إنَّ مَنْ لامَ في بَني بِنْتِ حَسّا نَ أَلُمْهُ وَأَعْصِهِ في الخُطوبِ

هلْ هاهُنا ضَميرٌ محذوفٌ أمْ لا؟

قيل له: الضَّميرُ حذفَ في هذا الموضع لضرورة[3] الشِّعْرِ، والدَّليل على ذلك أنَّه لا يجوز أنْ تكونَ (إنَّ) دَخَلَتْ على (مَنْ)، وَتُجْعَلُ اسْمَها لِما فيه منْ معنى الشَّرْط والجزاء؛ لأنَّها للتَّوْكيد، فلا يصحُّ دُخولُها على الشَّرْطِ والجزاءِ، فلهذا كان التَّقْدير: إنَّهُ مَنْ لامَ، ثمَّ حذف الهاء للضَّرورة.

(١) – انظر معاني القرآن للفراء ٢/ ٣١٠ – ٣١١، وشرح الكافية الشافية: ١/ ٥١٢ والمساعد: ١/ ٣٣٦.

(٢) – هو الأعشى.

٤٣ – البيت من الخفيف. وهو في ديوانه: ٢٧ برواية: (مَنْ يلمني علي بني ابنة ...) وعلى هذه الرواية يفوت موضع الاستشهاد. وانظر سيبويه: ١/ ٤٣٩، والإيضاح: ١/ ١٢٢، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٢٩٥، والإنصاف: ١/ ١٨٠، وابن يعيش: ٣/ ١١٥، والمغني: ٦٧٠، والخزانة: ٢/ ٤٦٣، ٣/ ٦٥٤.

(٣) – (لضرورة) رُسِمَتْ في الأصل و (ع): (لضرورت) بالتاء.

باب (لا) في النَّفْيِ

قال : "اعلم أنَّ (لا) تَنْصِبُ النَّكرةَ بغير تَنْوين ما دامت تليها، وتُبْنى معها على الفتح كـ (خَمْسَةَ عَشَرَ)، تقولُ : لا رَجُلَ في الدّارِ، ولا غُلامَ لكَ."

اعلم أنَّ (لا) لَمّا كانتْ نقيضة (إنَّ)؛ لأنَّ (لا) للنَّفْي و(إنَّ) للإثْبات عملَتْ عملَها على بعض الوجوه، فنَصَبَتِ النَّكرَةَ خاصَّةً، ولمْ تَنْصِبْ معرفةً، فإذا قلتَ : لا رجُلَ في الدّار، فعند (سيبَوَيْهِ)[1] أنَّ الفتحة في قولنا : (لا رَجُلَ) فتحةُ إعْرابٍ لا فتحةُ بناءٍ، ولكنَّها مُنِعَ منْها التَّنْوين. وقال (أبو سعيدٍ) في الشَّرْحِ[2] : وقدْ يعْمَلُ العامِلُ في الشَّيْءِ ويُمْنَعُ التَّصرُّفَ، ولا يكون هذا مُبْطِلاً لِعَمَلِه كقولنا : حَبَّذا زيدٌ، (حَبَّ) فعلٌ ماضٍ و (ذا) فاعلهُ، وجُعِلا جميعًا كشيءٍ واحدٍ، ولا يُغَيَّرُ في التَّثْنِيَةِ والجمع والتَّأْنيثِ، ولا يَمْنَعُ ذلك أنْ يكون (حَبَّ) قد عمل في (ذا)، فكذلك[3] لا يمنعُ أنْ تكونَ (لا) قدْ عملتْ في (رَجُلٍ) وَمُنِعَ التَّنْوينُ[4]. والّذي أَمْلَّهُ علَيْنا شَيْخُنا / أبو القاسمِ زيدُ بنُ عليٍّ : أنَّ الأسماء الشّائعة الّتي يُنْفى بها الجِنْسُ مبنيَّةٌ على الفتح، وهذا هو قولُ (المُبَرِّدِ)[5].

31
٤٩/ب

(١) – قال سيبويه : "... و (لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ونصبها لما بعدها كنصب (إنَّ) لما بعدها، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم؛ لأنها جُعِلَتْ وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد، نحو (خمسةَ عشرَ)؛ وذلك لأنها لا تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسم وهو الفعل وما أجري مجراه؛ لأنها لا تعمل إلاّ في النكرة" الكتاب ١/٣٤٥ وفي فهم كلامه هذا وقع خلاف بين النحاة يعرضه الشارح.

(٢) – شرح السيرافي : ٣/الورقة : ٨٢/(ب).

(٣) – في (ع) : (وكذلك).

(٤) – في (ع) : (للتنوين)، وهو تحريف.

(٥) – المقتضب ٤/٣٥٧.

وعند (الزَّجّاجِ)[1] أنَّها فتحة إعرابٍ. وقال (الزَّجّاجُ) : ليسَتْ مبْنيَّةً وإنّما شَبَّهَها – يعني (سيبَوَيْهِ) – بـ (خَمْسَةَ عَشَرَ)؛ لأنَّها لا تُفارقُ ما تعملُ فيه كما أنَّ (خَمْسَةً) لايُفارقُ (عَشَرَ). واحْتَجَّ (الزَّجّاجُ) بقولهم : لا رَجُلَ ولا غلامًا عندكَ، فنصبَ غلامًا على العطف. فقيل له : أنْتَ تقولُ : لا رَجُلَ ظَريفَ عِنْدَكَ، فَتَبْني (ظَريفَ) مع (رَجُلٍ) . فقال هذا فيه نظَرٌ، وهو قول بعضهم[2]. والّذي يجبُ أنْ يُعْتَمَدَ في هذا البابِ أنَّ (لا) لَمّا دخلَتْ على الأسماء النَّكِراتِ ولمْ تُفارقْها وكَثُرتْ معها حذفوا التَّنوين منها، وبنَوْها على[3] أخَفِّ الحركاتِ، وهي الفتحةُ لكثْرَةِ[4] دورانِها، فصار الاسم الواقعُ بعدَ (لا) مبْنيًّا على الفتحة كَما بُنِيَ (زيدٌ) في النِّداء، في قولنا : يا زيدُ، على الضم.

فإنْ قال قائلٌ : فما الّذي أوجب بناء هذا الاسم، وهو مُتَمَكِّنٌ معناه في نفْسِه؟ قيل له : لَمّا كان هذا الاسمُ الواقعُ بعدَ (لا) مُلازمًا لـ (لا) ولم يقع غيره موقعه قلَّ تَمَكُّنُهُ فصار بقِلَّةِ التَّمَكُّنِ مُشابِهًا للحروف فَبُنِيَ. وقال قومٌ[5] : لَمّا كان الاسم ملاصِقًا لـ (لا) تنزَّلَ الاسم منزِلَةَ جُزْءٍ من الحرف، وبعض الحرف يكون مبنيًّا، فكذلك هذا الاسم وجب أن يكون مبنيًّا، ولَمّا بُنِيَ بَنوهُ[6] على أخفِّ الحركات، وهي الفتحةُ. وقال قوم[7] : بَنوهُ على ما كان يستحقُّهُ من الحركة في

(١) – انظر شرح السيرافي : ٣/الورقة : ٨٢/(أ). وشرح الكافية للرضي : ١/٢٥٥.

(٢) – هذا قول الأخفش انظر شرح الكافية الشافية : ١/٥٢٦ والمساعد : ١/٣٤٨.

(٣) – (على) : ساقطة من (ع).

(٤) – في الأصل (لكسرة)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٥) – لم أقف على مرجع حددهم، وانظر التبيين : مسألة رقم (٥٦) ص٢٩٧، والإنصاف المسألة رقم (٥٣) ١/٣٦٦.

(٦) – في (ع) : (ولما بني بني).

(٧) – انظر الحاشية (٥).

الأصلِ وهو الفتحةُ في حال النَّصب، فإذا قلْتَ : لا رَجُلَ في الدّارِ، فالاسم مع (لا) في تقدير مبتدأ، و(في الدّارِ) خبرٌ عنهما[1]، وإنَّما صحَّ ذلك؛ لأنَّ الجملة خبريَّةٌ تحتمل الصِّدقَ والكذبَ.

فإنْ قال قائلٌ : فَلِمَ احْتاجوا إلى هذا التَّقدير وأنْ يُلْزِموا النَّكرَةَ هذا الحرف؟

قيل له : لَمّا كانَ قولُهُمْ : هلْ منْ رَجُلٍ في الدّارِ يدلُّ على العموم احْتاجوا أنْ يأْتوا بجوابٍ يدُلُّ على الاستغْراقِ؛ ليكون الجواب على قدر السّؤالِ، وليسَ ذلك[2] إلاّ في النَّكراتِ الشّائعة، وكان التَّقديرُ : لا منْ رَجُلٍ، ولكنَّهُمْ حذفوا الحرف تخفيفًا. وعند بعضهم : أنَّهمْ لَمّا حذفوا الحرفَ وصلَ (لا) إلى / الاسم فنصبه. 32 [50/أ]

قال : "فإنْ فصَلْتَ بينهما بطلَ عملُها، تقولُ : لا لك غلامٌ، ولا عنْدَكَ جاريةٌ. قال اللَّهُ تعالى : ﴿لا فيها غَوْلٌ﴾[3] فإنْ كانت النَّكرة مُضافةً أوْ موْصولةً انْتَصَبَتْ نَصْبًا صريحًا، تقولُ : لا غُلامَ رَجُلٍ لَكَ ولا خَيْرًا منْ زَيدٍ عندَكَ[4]"

اعلم أنَّه قد مضى أنَّ (لا) إنَّما تعْمَلُ في النَّكرة ما دامتْ تليها فإذا فُرِق بينها وبينها بشيء بطلَ عملُها، وإذا بطلَ عملها عادت الجُملة إلى ما كانت تستحقُّ[5] في الأصل، وهو الابتداء والخبر، فيكون (الغلامُ) مرفوعًا بالابتداء، وخبرهُ حرف الجرِّ مع ما بعده، وَ (لا) دَخَلَتْ نافيةً، ولمْ تعْمَلْ لِنُقْصانِ عَمَلِها إذا

(١) – في الأصل : (عنها)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).
(٢) – في الأصل : (كذلك)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).
(٣) – الصافات : (٤٧).
(٤) – "قال الله تعالى : لا فيها غول ... ولا خير من زيد عندك" : ساقط من (ع) و(مل).
(٥) – في (ع) : (تستحقه).

فُرِقَ بينها وبين النَّكرة، والّذي يدُلُّ على نقصان عملها أنَّها إذا عملَتْ إنَّما تعملُ فيما يليها دون غيره، ويكون ما بعدَ الاسم مرفوعًا على أنَّهُ خبرُ مبتدأ، فقولنا : لا رجُلَ عندكَ، فَ(عِنْدَكَ) خبرُ المبتدأ لا خبرٌ لـ(لا).

قال : "فإنْ عَطَفْتَ وَكَرَّرْتَ (لا) جازَتْ لك[1] فيه خَمْسَةُ[2] أوجُهٍ : تقول : لا حوْلَ ولا قُوَّةَ إلاّ باللَّهِ، قال اللَّهُ سبحانه : ﴿لا بَيْعَ فيهِ وَلا خِلالَ﴾[3]

ويجوزُ : لا حولَ ولا قوَّةً إلاّ باللَّهِ، قال الشّاعرُ :

٤٤ – لا نَسَبَ اليَوْمَ وَلا خُلَّةَ إتَّسَعَ الخَرْقُ عَلى الرّاقِعِ

ويجوز : لا حولٌ وَلا قُوَّةٌ إلاّ باللَّهِ، قال الشّاعرُ[4] :

٤٥ – وَما هَجَرْتُكِ حَتَّى قُلْتِ مُعْلِنَةً : لا ناقَةٌ لي في هذا ولا جَمَلُ

(١) – في (مل) : (له).
(٢) – في (مل) : (عدة).
(٣) – إبراهيم : (٣١).
٤٤ – البيت من السريع. انظر سيبويه : ١/٣٤٩، ٣٥٩، والأصول : ١/٤٩١، والتبصرة : ١/٣٨٩، وابن يعيش : ٢/١٠١، ١١٣، ٩/١٣٨، والمغني : ٢٤٩، والمساعد ٢/٦١٥، والهمع : ٢/٢١١، والمقاصد : ٢/٣٥١، ٤/٥٦٧، واللسان : (قمر). وصدره في المغني : ٦٦٥، وأوضح المسالك : ٢/٢٠، والهمع : ٢/١٤٤ورواه البكري في السمط ٣/٣٧ (إتسع الخرق على الراتق) وقوله (إتسع) بقطع الهمزة ضرورة.
(٤) – الراعي النميري.
٤٥ – البيت من البسيط. وهو في ديوانه : ١٩٨ والرواية فيه (وما صرمتك ...) وبهذه الرواية ورد في معاني القرآن للأخفش : ١/٢٤، والأصول : ١/٤٨٠، والتبصرة ١/٣٣٦، وبرواية هذا الكتاب في سيبويه : ١/٣٥٤، وابن يعيش : ٢/١١١، ١١٣، والمقاصد ٢/٣٣٦، ومجمع الأمثال للميداني : ٢/٢٢٠، ونهاية : الأرب : ٣/٥٩.
وعجزه في أوضح المسالك : ٢/١٥.

ويجوزُ : لا حَوْلَ ولا قُوَّةٌ إلاّ باللّه، قال الشّاعرُ[1] :

٤٦ – هذا لَعَمْرُكُمُ الصَّغارُ بعَيْنِهِ لا أُمَّ لي إنْ كانَ ذاكَ وَلا أَبُ

ويجوزُ : لا حَوْلٌ وَلا قوَّةَ إلاّ باللّه، قال الشّاعرُ[2] :

٤٧ – فَلا لَغْوٌ وَلا تَأْثيمَ فيها وما فاهوا بِهِ أَبَداً مُقيمُ"

اعلم أنَّكَ إذا كرَّرْتَ وبَنَيْتَ المعطوف على الفتح مع (لا) كما بنيْتَ المعطوف عليه كانَ كُلُّ واحدٍ منهما جملةً مستقلَّةً بنفسها، وخبرها محذوفٌ، والتَّقدير : لا حولَ لنا ولا قُوَّةَ[3] لنا فحذفَ الخَبَرانِ من الجملتين للدَّلالة عليهما، وكانتْ كُلُّ جملةٍ كأنَّها لم يُعطَفُ عليها[4]، وعليه قولُهُ تعالى : ﴿ لابَيْعَ فيهِ وَلا خِلالَ ﴾[5] فإنْ

(١) – هو رجل من مذحج، كما ذكر سيبويه.

٤٦ – البيت من الكامل. وهو في سيبويه : ١/٣٥٢، ومعاني القرآن للفراء : ١/١٢١ برواية : (ذاكم – وجدكم – الصغار ...) ومعاني القرآن للأخفش : ١/٢٥ برواية : (ذاكم – وجدكم – الصغار بأسره ...)، والمقتضب : ٤/٣٧١، والجمل للزجاجي : ٢٤٣ برواية : (هذا – وجدكم – الصغار ...)، والمفصل : ١/٢٣٣، وابن يعيش : ٢/١١٠، والخزانة : ١/٢٤٣ برواية الجمل، وأيضًا المقاصد : ٢/٣٣٩، وانظر اللسان (حيس) والأصول : ١/٤٧٠، والإيضاح : ٢٤١، وصدره في المغني : ٦٥٦، وعجزه في أوضح المسالك ٢/١٦، والهمع : ٢/١٤٤.

(٢) – هو أمية بن أبي الصلت.

٤٧ – البيت من الوافر. وهو ملفق من بيتين من قصيدة واحدة في ديوانه : ٤٧٥، فعجز صدره قوله : "ولا غول ولا فيها مليم"، وصدر عجزه قوله : "وفيها لحم ساهرة وبحر" والرواية في الديوان : "وما فاهوا به لهم مقيم". وهو من شواهد الفراء في معاني القرآن : ١/١٢١، والتبصرة : ١/٣٨٩، والمقاصد : ٢/٣٤٦، والتصريح : ١/٢٤١، والأشموني : ٢/١١، واللسان : (سهر) (أثم)، وصدره في أوضح المسالك : ٢/١٩.

(٣) – في (ع) : (لا حَوْلٌ لنا ولا قوةٌ لنا) بالرفع وهو وَهْمٌ.

(٤) – في الأصل (كأنّهما لم يعطف عليهما)، وهو تحريف. والتصويب من (ع).

(٥) – إبراهيم : (٣١).

عَطفْتَ ونصبتَ ونَوَّنْتَ الثّاني جعلتَهُ معْطوفًا على موضعِ المنفيّ[1]؛ لأنَّ موضعَهُ نصبٌ. فإنْ عطفتَهُ ورفعتَهُ ونوَّنتَهُ جعلْتَهُ معطوفًا على موضع (لا) مع المنفيّ[2]؛ لأنَّ الموضعَ موضع المبتدأ. فإنْ رفعتَ الأوَّل ونوَّنتَهُ، ورفعت الثّاني ونوَّنتَهُ فإنَّما / يكون ذلك في موضعٍ يكون جوابًا للهمزة، كأنَّ قائلاً قال : أعندَكَ غُلامٌ أو جاريةٌ، فقلتَ : لا غُلامٌ ولا جاريةٌ عندي. وكذلك لو قال : أزيدٌ عندكَ أمْ عمرٌو، لقلتَ : لا زيدٌ ولا عمرٌو. فتَسْتوي المعرفة والنَّكرةُ وعلى ذلك قوله تعالى : ﴿ فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنونَ ﴾[3]. فأمّا رفعُ الأوَّل وبناء الثّاني، نحو قول الشّاعر:

32 [٥٠/ب]

فَلا لَغْوٌ وَلا تَأْثيمَ فيها ....[4]

فيكون (لَغْوٌ) مبتدأً، وخبرُهُ (فيها)، وَ (لاتَأْثيمَ) مبنيٌّ، وخبرُهُ محذوفٌ، ويجوز أنْ يقال إنَّ الظَّرْفَ خبرٌ عنهما لَمّا اتَّفقا في العطف أجزأَ عنهما خبرٌ[5] واحدٌ، وإنْ كانا مُختلِفَيْنِ في المعنى.

قال : "فَإنْ عطَفْتَ على اسم (لا) ولم تُكَرِّرْ نَصَبْتَ المعْطوفَ[6]، فتقولُ[7] : لا غُلامَ ولا جاريةً لكَ، بالتَّنوين لا غيرَ، قال الشّاعرُ[8] :

(١) – في (ع) : (النفي)، وهو تحريف.

(٢) – في (ع) : (النفي)، وهو تحريف.

(٣) – المائدة : (٦٩)، والأنعام : (٤٨)، والأعراف : (٣٥)، والأحقاف : (١٣).

(٤) – تقدم برقم (٤٧).

(٥) – (خبر) : ساقطة من (ع).

(٦) – (فإن عطفت ... نصبت المعطوف) : ساقط من (ع) و (مل).

(٧) – في (ع) و (مل) : (وتقول).

(٨) – هذا البيت من شواهد سيبويه التي لا يعرف قائلها، وقيل إنه للفرزدق ولم أقف عليه في ديوانه.

٤٨- فَلا أَبَ وَابْنًا مِثْلَ مَرْوانَ وَابْنِهِ إذا هُوَ بالمَجْدِ ارْتَدى وَتَأَزَّرا."

اعلم أنَّكَ إذا عطفْتَ على الاسمِ المنْفيِّ بعد (لا) ولمْ تُكَرِّرْ (لا) فَلَكَ أنْ تحْمِلَ العطف على لفظ المنفيِّ فتَنْصِبَهُ وتُنوِّنَهُ، ولكَ أنْ تحمله على موضع (لا) مع المنفيِّ فترفعَهُ وتُنوِّنَهُ، فتقولُ : لا غُلامَ وَجاريَةً لَكَ، بالنَّصْبِ والتَّنْوينِ؛ لأنَّ لفظَ (الغُلامِ) نصبٌ فعطفتَ عليه منصوبًا.

فإنْ قيل : فأنْتُمْ تقولون : إنَّ فتحةَ الميم من (الغُلامِ) فتحةُ بناءٍ فكيفَ تعطف عليها فتحةَ إعرابٍ؟

قيل له :قدْ ذكرنا أنَّها عند (سيبَوَيْه)[١] وغيره فتحةُ إعرابٍ، وإنَّما امتنعَ التَّنوين منها بلزومِ حرف النَّفْيِ لها. وجوابٌ آخرُ : وهو أنَّ فتحة المبنيِّ لَمّا اطَّردتْ في كلِّ نكرةٍ أشبَهَتْ حركة المعرب فتصوَّرها كالنَّصْبِ؛ فلأجْلِ هذا عطفوا عليها بالنَّصبِ الصَّريحِ.

فأمّا الرَّفعُ فلأنَّ الموضع موضع المتبدأ، والدَّليل عليه أنَّه متى فُصِلَ بين (لا) وبين النَّكرةِ ارتَفَعَتْ، نحو قوله تعالى : ﴿لا فيها غَوْلٌ﴾[٢]، وتقولُ : لا عندَكَ رجُلٌ، فترفعُ. فلَمّا كان الموضع للمبتدأ جاز أنْ تعطِفَ على الموضع، فترفَعَ، وقولُ الشّاعرِ :

فَلا أَبَ وَابْنًا ....[٣]

٤٨ – البيت من الطويل. وهو من شواهد سيبويه : ١/٣٤٩، والمقتضب : ٤/٣٧٢، والرواية فيهما : (لا أب وابنا ...) فتكون التفعيلة الأولى (عولن) مخرومة. وانظر المفصل : ١/٢٣٠، وابن يعيش عليه : ٢/١٠٩-١١٠، وشرح القصائد السبع لابن الأنباري : ٢٨٨، والمقاصد : ٢/٣٥٥، وصدره في الإيضاح : ١/٢٤١، والهمع : ٢/١٤٣.

(١) – انظر ما سلف ١٧٣.

(٢) – الصافات : (٤٧).

(٣) – تقدم برقم (٤٨).

يجوزُ أنْ ترفعَ (الابْنَ)، ويجوزُ أنْ تنْصِبَهُ على ما ذكرتُ.

قال : "فإنْ وَصَفْتَ اسمَ (لا) كانَتْ لَكَ فيه ثلاثَةُ أَوْجُهٍ :

33

[١/٥١] **/ النَّصْبُ بالتَّنوينِ، تقولُ : لا رَجُلَ ظَريفًا عندكَ. وبغيرِ التَّنْوينِ[١] : لا رَجُلَ ظريفَ عندكَ. والرَّفعُ بالتَّنْوينِ لا غيرَ، تقولُ : لا غُلامَ ظريفٌ عندَكَ."**

اعلمْ أنَّكَ إذا وَصَفْتَ اسمَ (لا) وهو مفردٌ نكرةٌ، جاز لك فيه[٢] ثلاثةُ أوجُهٍ :

إنْ شئْتَ أَجْرَيْتَ الوصفَ على لفظ الموصوفِ فنَصَبْتَ ونوَّنْتَ؛ لأنَّكَ لَمْ تبنِ الوصف مع الموصوفِ، فقلتَ : لا رجلَ ظريفًا في الدّارِ. فإنْ قيل : فالفتحةُ في (ظريفٍ)[٣] فتحةُ إعرابٍ، وفي (الرَّجُلِ) فتحةُ بناءٍ، فكيفَ تصِفُ المبنيَّ بالمعربِ؟

قيل له : قدْ بيَّنّا أنَّ الفتحة عندَ (سيبَوَيْه) فتحةُ إعرابٍ[٤] حُذِفَ منها[٥] التَّنوينُ لِمُلاصقتِها لحرف النَّفيِ. ومَن يقولُ : إنَّها فتحةُ بناءٍ[٦] يقولُ : إنَّه لَمّا اطَّرد فيها الفتْحُ أُجْرِيَتْ مجرى النَّصبِ. وإنْ شئتَ بنيتَ الصِّفَةَ مع الموصوفِ وجعلتهما شيئًا واحدًا ثمَّ أدْخَلْتَ عليْهِما (لا)، فقُلْتَ : لا رَجُلَ ظريفَ عندَكَ[٧]. كما قُلْنا في : يا زَيْدَ بنَ عمرٍو. فالفتحةُ في اللامِ[٨] فتحةُ بناءٍ بمنزلة الفتحةِ في

(١) – في (مل) : (التنوين تقول :).

(٢) – (فيه) : ساقطة من (ع).

(٣) – في (ع) : (الظريف).

(٤) – انظر ما سلف ص١٧٣.

(٥) – في (ع) : (عنها).

(٦) – انظر ما سلف ص١٧٣ ومابعدها.

(٧) – أجاز ذلك الأخفش ورده ابن مالك في شرح الكافية الشافية، انظر ص١٧٤ الحاشية رقم (٢).

(٨) – في الأصل : (الكلام)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

هاء (خَمْسَةَ عَشَرَ)، والفتحةُ في فاءِ (ظريف) فتحةُ بناءٍ أَوْجَبَها دُخولُ (لا) عليها. وفي هذا[1] مسْأَلَةٌ تُلْقى فَيُقالُ ما فَتْحَةُ بناءٍ نابَتْ عن فتحةِ إعرابٍ[2] وهيَ فتحةُ لامِ (رَجُلٍ).

وإنْ شئتَ أنْ تُجْريَ الوصفَ على موضع الموصوفِ، وقد تقدَّمَ أنَّ موضعَهُ رفعٌ بالابتداءِ، فتقولُ : لا رَجُلَ ظريفٌ عندكَ.

33 **قال : "ويُثَنّى بالنّون، فتقولُ : لا غُلامَيْنِ لَكَ، وَلا جارِيَتَيْنِ عندَكَ.**
٥١/ب] **وتقولُ : لا رَجُلَ أَفْضَلُ منْكَ، ترفَعُ (أَفْضَلَ)؛ لأنَّهُ / خبرُ (لا)، كما يرتَفِعُ[3] خبرُ (إنَّ) ."**

اعلم أنَّكَ إذا أوْقعتَ بعد الاسمِ المنْفيِّ لامَ الجرِّ كان لكَ[4] فيه وجْهان، أحَدُهُما : أنْ تَبْنيَ الاسم مع (لا) قبلَ اللاّمِ كما بنيتَهُ مع غيرها من حروف الجرِّ، تقولُ : لا غُلامَ لكَ، كما تقولُ : لا غُلامَ في الدّار. وتكونُ اللاّمُ في موضعِ الخبرِ كما كانتْ (في)، هذا هُوَ[5] القياسُ.

والوجْهُ الثّاني : أنْ تجْعَلَ الاسم الواقعَ بَعْدَ (لا) مضافًا إلى الكافِ، واللاّمُ دخلتْ زائدةً مُؤَكِّدَةً للإضافةِ، فيكون نصبًا، ويَجْري مَجْرى المضاف في باب النِّداءِ. فإنْ ثنَّيْتَ ما بعد (لا) أوْ جَمَعْتَهُ كان على هذا التَّقديرِ أيْضًا، تقولُ : لا غُلامَيْنِ لَكَ، كما تقولُ : لا غُلامَيْنِ في الدّارِ، فيكونُ مبْنيًّا مع (لا) وثبتَتِ النّونُ[6]. وإنْ لم يثْبُتِ التَّنوينُ في المفردِ لقُوَّتِها بالحركة؛ ولأنَّها تكونُ إعرابًا،

(١) – في الأصل : (هذه)، وما أثبته من (ع).
(٢) – في (ع) : (بناء) وهو وَهْمٌ.
(٣) – في (ع) و (مل) : (تَرْفَعُ).
(٤) – (لك) : ساقطة من (ع).
(٥) – في (ع) : (... « في » كذلك، وهو القياس).
(٦) – انظر الكتاب : ١/٣٤٨.

وتثْبُتُ وصلاً وَوَقْفًا.

وقال قومٌ[1] : هوَ مُعْرَبٌ منصوبٌ؛ لأنّا لم نجدْ في الكلام شيئَيْنِ رُكِّبَ أحدُهما مع الآخرِ، وأحدهُما مُثَنًّى أوْ مجموعٌ.

فأمّا قولُهُمْ : لا غُلامَيْ لَكَ، فهذا مضافٌ والياءُ علامةُ النَّصْبِ، وسقطَتِ النّونُ للإضافة إلى الكافِ، واللاّم زائدةٌ مُقْحمةٌ مؤكِدَةٌ، وهذه اللاّمُ لا تُزادُ إلاّ مع (لا) أوْ في النِّداءِ، نحو قولِهِ[2] :

٤٩ – .... يا بُؤْسَ لِلْجَهْلِ ضَرّارًا لأقْوامِ

وأصلُ هذا عندَ (سيبَوَيْهِ)[3] : أنَّ الإضافةَ قدْ وقعتْ قبلَ اللاّمِ، وهيَ في نِيَّةِ
34 التَّنْوينِ المانعِ من تعريف الإضافة / كما لا يتعرَّفُ إضافةُ (مِثْلٍ) إلى (زيْدٍ)[4]
[٥٢/أ] في قولكَ : لا مِثْلَ زَيْدٍ. فإذا قُلْتَ : لا أبا لكَ ولا مُسْلِمي لَكَ، فالأصْلُ لا أباكَ ولا مُسْلِميكَ، وقد جاء ذلك في الشِّعْرِ قال الشّاعرُ[5] :

٥٠ – وَقَدْ ماتَ شَمّاخٌ وَماتَ مُزَرِّدٌ وَأَيُّ كَريمٍ لا أَباكَ مُخَلَّدُ

(١) – هذا قول المبرد. انظر المقتضب : ٤/٣٦٦، وشرح الكافية للرضي : ١/٢٣٥ – ٢٣٦، ٢/١٧٣ وشرح المفصل : ٢/١٠٦، والمغني : ١/١٩٤.
(٢) – هو النابغة الذبياني.
٤٩ – عجز بيت من البسيط، صدره : (قالَتْ بنو عامرٍ خالوا بَني أَسَدٍ) انظر ديوانه : ٢٢٨، والجمل للزجاجي : ١٨٧، والأصول : ١/٤٥١، والإنصاف : ١/٣٣٠. وعجزه في سيبويه : ١/٣٤٦، والمساعد : ٢/٤٨٨. وصدره في طبقات فحول الشعراء : ١/٥٧.
(٣) – الكتاب : ١/٣١٥، ٣٤٥ – ٣٤٦.
(٤) – العبارة مضطربة ومراده : كما لا يتعرف لفظ (مثل) بإضافته إلى (زيد) ...
(٥) – غير معروف، إلاّ أنَّ صاحبَ الخزانة صوب روايته : (... لا أباكِ يُمَتَّعُ) ونسبه إلى مسكين الدارمي.
٥٠ – البيت من الطويل. وهو من شواهد المبرد في المقتضب : ٤/٣٧، والكامل : ٢/١٤٢، ٣/٢١٨ والرواية فيهما (يُخَلَّدُ)، وانظر الأصول : ١/٤٧٦، وابن يعيش : ٢/١٠٥، والمساعد : ١/٣٤٤، والخزانة : ٢/١١٦، شماخ ومزرد ابنا ضرار أخوان شقيقان، وصحابيان وشاعران انظر الشعر والشعراء : ١/٣١٥، والإصابة : ٢/١٥٤، ٤/٤٠٥.

وقال الآخرُ :(١)

٥١ – أَبِالْـمَوتِ(٢) الَّذي لا بُدَّ أَنّي مُـلاقٍ لا أَبـاكِ تُخَوِّفـيني

وأَدْخلوا اللاّم توْكيداً كـما أدْخلوا (تَيْمَ) الثّاني بين الأوَّل وبين (عـديٍّ) في قوله(٣) :

٥٢ – يا تَـيْمَ تَـيْـمَ عَـديٍّ ....

فأمّا قوله : لا رَجُلَ أفْضَلُ منْكَ(٤)، فإنَّ (أَفْضَلَ) يرْتَفِعُ؛ لأنَّهُ خبرُ المبتدأ، وليس بخبرٍ لـ (لا)؛ لأنَّ (لا) لِضَعْفِها تعمل في الأسماء دون الأخْبارِ، وقدْ مضى ذكرُ ذلك، واللّه أعلم.

---

(١) – هو أبو حيَّة النُّمَيْريّ. ونسبه ابن الشجري إلى الأعشى، والصيمري إلى عنترة ولم أقف عليه في ديوانيهما.

٥١ – البيت من الوافر. وهو من شواهد الأخفش في المعاني : ١/٢٣٥، وانظر المقتضب : ٤/٣٧٥، والكامل : ٢/١٤٢، ٣/٢١٨، والأصول : ١/٤٧٥، والإيضاح : ١/٢٤٥، والخصائص : ١/٢٤٥ والتبصرة : ١/٣٩١، وأمالي ابن الشجري : ١/٣٦٢، وابن يعيش : ٢/١٠٥، وشرح الكافية الشافية : ١/٥٢٨، والمقرب : ١/١٩٢، والهمع : ١/١٤٥، واللسان : (أبى).

(٢) – في الأصل : (أبي الموت)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٣) – هو جرير.

٥٢ – هذا جزء بيت من البسيط، تمامه : " – لا أبا لَكُمُ – لايُلْفِيَنَّكُمُ في سَوْءَةٍ عُمَرُ " وهو من قصيدة يهجو بها عمر بن لجأ، انظر ديوانه : ٢١٩، وسيبويه : ١/٢٦، ٣١٤، والمقتضب : ٤/٢٢٩، ٢٥٣، والكامل : ٣/٢١٧، والجمل للزجاجي : ١٧٠، والأصول : ١/٤١٨، والخصائص : ١/٣٤٥، والتبصرة : ١/٣٤٢، وأمالي ابن الشجري : ٢/٨٣، وابن يعيش : ٢/١٠، ١٠٥، ٣/٢١، والمغني : ٥١٠، والمساعد : ٢/٥١٩، والخزانة : ١/٣٥٩، ٢/١١٦، والمقاصد : ٤/٢٤٠، والهمع : ٢/١٢٢، وانظر العمدة : ٢/١٣٦. ورواية الديوان : (لا يوقِعَنَّكُمُ في سَوْءَةٍ عُمَرُ).

(٤) – انظر الكتاب : ١/٣٥٦.

بابُ معرفة الأسماءِ المنصوبة

"وهي على ضرْبَيْنِ : مفعولٌ، ومُشَبَّهٌ بالمفعولِ.

والمفعولُ على خمسة أضربٍ : مفعولٌ مطلقٌ، ومفعولٌ به، ومفعولٌ فيه، ومفعولٌ له، ومفعول معَهُ".

اعلم أنَّه لَمّا فرغ من ذكر المرفوعاتِ الَّتي هي الأصلُ ذكرَ بعدها المنْصوباتِ؛ لأنَّ النَّصْبَ فرعٌ على الرَّفعِ، وبدأ بالمفْعولاتِ وهي خمسةٌ على التَّرْتيبِ الَّذي بيَّنه.

فأمّا ما هو مُشَبَّهٌ بمَفْعولٍ فخمْسَةٌ أيضًا وهي : الحالُ، والتَّمْييزُ، والاسْتِثْناءُ – ويأتي ذكرُها إنْ شاء اللّهُ – وخبرُ (كانَ)، واسمُ (إنَّ) وقد مضى ذكرهما. فصار مجموعُ المنصوباتِ عشرةً، خَمْسَةٌ مفْعولاتٌ، وخمسةٌ مشَبَّهةٌ بمفعولاتٍ. وكُلٌّ(١) نَصْبٍ في الأسماء، فَلا يخْرُجُ عنْ ذلك ألْبَتَّةَ.

---

(١) – في (ع) : (فكل).

بابُ المفْعول المطلقِ وهو المصدرُ

3
٥/ب] [قالَ](١) **"اعلمْ أنَّ المصدرَ كلُّ اسمٍ دلَّ على حدثٍ وزمانٍ مجهولٍ / ، وهو وفعلُهُ من لفظٍ واحدٍ، والفعلُ مُشْتقٌّ من المصدر."**

اعلمْ أنَّه بدأ بالمفعولِ(٢) المطلقِ؛ لأنَّ كلَّ فعلٍ يتعدّى إليه سواءٌ كان ذلك الفعلُ لازمًا أوْ(٣) متعدِّيًا، فصار هذا المفعولُ أعَمَّ المفعولاتِ { وَأَكْثَرَها }. وإنَّما سُمِّيَ مُطْلَقًا؛ لأنَّهُ لمْ يُقَيَّدْ بحرف جرٍّ، نحو قولك : (مِنْهُ) أوْ (فيهِ) أوْ (إلَيْهِ) أوْ (عَلَيْهِ) أوْ ما أشْبَهَ ذلكَ. وهذا المفعولُ منصوبٌ(٤) بفعله أبداً إذا ذكرْتَ الفعل معَهُ.

والمصدرُ هو الَّذي ينْقَضي بانْقضاء الزَّمان، نحو (القيام) و(القُعود) و(الرُّكوبِ) و(الجُلوسِ)، وهوَ يدُلُّ على حَدَثٍ وزمانٍ مجْهولٍ. والفعلُ يدُلُّ على حدَثٍ وزمانٍ معلومٍ. وقدْ مضى فيما تقدَّمَ أنَّ الفعلَ مُشْتَقٌّ من المصدرِ فَلا(٥) طائلَ في إعادتِه.

قال : "فإذا ذَكَرْتَ المصدرَ مع فعلِه فَضْلَةً فهو منصوبٌ به تقولُ : قُمْتُ قيامًا، وقَعَدْتُ قُعودًا، وإنَّما يُذكَرُ المصدرُ مع فعْلِه لأحَدِ ثلاثة أشياءَ وهيَ : توكيدُ الفعلِ، وبيانُ النَّوعِ، وعدد المرّاتِ. تقولُ في التَّوكيدِ : قُمْتُ قيامًا، وجَلَسْتُ جُلوسًا،

(١) – زيادة من (ع).
(٢) – في الأصل : (المفعلول)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).
(٣) – انظر ص١٩ الحاشية رقم (٢).
(٤) – في الأصل : (وهذا المفعول أعم وهو منصوب ...) بإقحام : (أعم وهو)، والتصويب من (ع).
(٥) – في (ع) : (لا) بدون الفاء.

وتقولُ في التَّبْيينِ : قُمْتُ قيامًا حَسَنًا، وجَلَسْتُ جُلوسًا طويلاً. وتقولُ في عددِ المراتِ : قُمْتُ قَوْمَتَيْنِ، وجَلَسْتُ جَلْسَتَيْنِ، وضَرَبْتُ ثلاثَ ضَرَبات.

اعلمْ أنَّ المصدر إذا ذكرتَهُ مع فعلِه فهو منصوبٌ بفعلِه، وإنْ ذكرتَهُ مفرداً عن فعلِه جاز أنْ يكون مرفوعًا ومجروراً، تقولُ : هذا [قيامٌ](١) حَسَنٌ، وعَجِبْتُ من القيامِ والقُعودِ، وما أشْبَهَ ذلكَ.

وإنَّما يستَحِقُ النَّصْبَ إذا كان مذْكوراً مع فعلِه فَضْلَةً، والَّذي دَعاهُمْ إلى ذكرِه أنَّهم أبداً يُؤَكِّدونَ بتكرير اللَّفْظِ تارةً، وتارةً بتكرير المعنى. فمثالُ التَّوْكيد بتكرير اللَّفظ : ضَرَبْتُ زَيْداً زَيْداً. ومثالُ تكرير المعنى : لَقيتُ الجَيْشَ أَجْمَعَ، والكَتيبَةَ جَمْعاءَ. والتَّوْكيدُ بتكرير اللَّفْظِ أَكْثَرُ اسْتِعْمالاً وأَفْصَحُ. وكان الأصْلُ في تأْكيدِ الفعلِ أنْ تقولَ : ضَرَبْتُ ضَرَبْتُ، فَعَدَلوا عنْ ذكرِ الفعلِ ثانيًا؛ كراهيَةً لِمُساواةِ
35
[٥٣/أ] اللَّفْظِ ولِطولِ الكلامِ، فأقاموا(٢) المصدرَ مقام الفعلِ / الثّاني لِمُخالَفَتِهِ لَهُ في اللَّفظِ والصِّيغةِ.

فأمّا ما يُذكَرُ(٣) لِبَيان النَّوعِ فإنَّما يكونُ لبيان الكثير من القليل والحسنِ من القَبيحِ، وأشباه ذلك .

وأمّا ما يُذْكرُ لعدد المرّاتِ(٤) فإنَّما تسْتَفيدُ منهُ العددَ، كما استَفَدْتَ التَّوْكيدَ وبيانَ النَّوْعِ من غيرِه.

(١) – تكملة من (ع).
(٢) – في (ع) : (فاقام)، وهو تحريف.
(٣) – في الأصل : (تذكره وما أثبته من (ع) أولى لقوله بعد ذلك : (واما ما يذكر لعدد ...).
(٤) – في الأصل : (المراتب)، وهو تحريف.

قال : "وَلا يجوزُ تثْنيةُ المصدرِ ولا جَمْعُهُ؛ لأنَّهُ اسمُ الجِنْسِ، ويقعُ بلفْظِهِ على القليل والكثير، فجرى لذلك مجرى الزَّيْتِ والماءِ والتُّرابِ.

فإن اخْتَلَفَتْ أنواعُهُ جازَتْ[1] تثْنيَتُهُ وَجَمْعُهُ، تقولُ : قُمْتُ قيامَيْنِ، وقَعَدْتُ قُعودَيْنِ."

اعلم أنَّ المصدر لَمّا دَلَّ على قليل الأشْياءِ وعلى كثيرها؛ لأنَّكَ إذا قُلْتَ : ضَرَبْتُ ضَرْبًا احْتَمَلَ أنْ تكون ضَرْبَةً واحدةً، واحْتَمَلَ أنْ تكونَ أَلْفَ ضرْبَةٍ.

فلَمّا كان كذلك لَمْ يصحَّ أنْ يُثَنّى ويُجْمعَ؛ لأنَّ التَّثْنيةَ والجمعَ زيادةُ شيْءٍ على شيْءٍ، وهذا المعنى موْجودٌ في المصْدَرِ، فلهذا لم يصحَّ أن يُثَنَّى ويُجْمَعَ. فإنْ قَصَدْتَ به نوْعًا يُخالفُ نوْعًا غَيْرَهُ، مثْلُ أنْ يُقالَ : ضَرْبٌ شَديدٌ أوْ خَفيفٌ أوْ قليلٌ، أوِ المُخالَفَةَ بين المصْدَرَيْنِ كَـ (عِلْمِ النَّحْوِ) وَ(عِلْمِ الفِقْهِ) جازَ أنْ تُثَنِّيَهُ وتَجْمَعَهُ، كما أنَّكَ إذا قلْتَ : عِنْدي تُمورٌ جاز لاخْتلافِ أجْناسِها. فقولُنا[2] : «التَّحيّاتُ للَّهِ»[3] إنَّما القصْدُ –واللَّه أعلمُ– اخْتِلافُ أنْواعِها؛ لأنَّ التَّحيَّةَ هي المُلْكُ، ومنه قولُ الشّاعرِ[4] :

(١) – في (ع) : (جاز).

(٢) – في (ع) : (وقولنا).

(٣) – "التحيات لله" جزء من حديث التشهد أخرجه البخاري في باب التشهد في الآخرة : ١/٢٠٢، وفي باب ما يتخير من الدعاء بعد التشهد : ١/٢٠٣، ومسلم في باب التشهد : ١/٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٤، وابن خزيمة في صحيحه : ١/٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠ في باب التشهد في الركعتين وفي الجلسة الأخيرة. وأبو داود : ١/٤٤٩، (المختصر)، وأبو داود الطيالسي في مسنده (منحة المعبود) : ١/١٠٢، وأحمد في المسند الحديث رقم (٣٩١٩)، (٣٩٢٠)، (٣٩٢١)، (٣٩٣٥)، (٤٠٠٦)، (٤٠١٧)، (٤٣٨٢)، (٤٤١٧)، (٤٤٢٢).

(٤) – هو عمرو بن معدي كرب.

٥٣ – أَسيرُ بها إلى النُّعْمانِ حَتّى أُنيخَ عَلى تَحيَّتِهِ بِجُنْدي

أي على مُلْكِهِ. ومِنْهُ قولُهُمْ : «حَيّاكَ اللَّهُ»[1]، أيْ : مَلَّكَكَ اللَّهُ. فلَمّا قصد إلى اخْتِلافِ النَّوعِ جمَعَ. وجميعُ ما يأتيك منْ تثْنيَةِ المصادر وجمْعِها فعلى هذا يجْري.

قال : "واعلم أنَّ الفعل يَعْمَلُ في جميعِ ضُروبِ المصادرِ من المبْهَمِ والمخْتَصِّ تقولُ في المبْهمِ : قُمْتُ قِيامًا، وانْطَلَقْتُ انْطِلاقًا. وتقولُ في المخْتَصِّ : قُمْتُ القِيامَ الَّذي تَعْلَمُ، وذَهَبْتُ الذَّهابَ [الَّذي][2] تَعْرِفُ. ويعملُ أيْضًا فيما كان ضرْبًا من فعله الَّذي أُخِذ منه، تقولُ : قَعَدَ[3] القُرْفُصاءَ، واشْتَمَلَ الصَّمّاءَ، ورجَعَ القَهْقَرى، وَسارَ الجَمَزى وعَدا البَشَكى[4][5]."

٥٣ – البيت من الوافر، من قصيدة يفخر بها بقومه مذحج. وهو في ديوانه : ٧٥ والرواية فيه :

أَؤُمُّ بِها أبا قابوسَ حَتّى أَحِلُّ عَلى تَحيَّتِهِ بِجُندي

وورد البيت بهذه الرواية في البحر المحيط : ٣/٣٠٤. وهو برواية هذا الكتاب في إصلاح المنطق : ٣١٦، وشرح أدب الكاتب : ١٥٥، والمخصص : ١/١٣٦، ومعجم ما استعجم : ٢/٣٩٧، واللسان : (حيا) وأورده القرطبي في تفسيره بالروايتين : ٥/٢٩٧ وابن السكيت في كنز الحفاظ برواية : (أسير به إلى النّعمان ...).

(١) – في (ع) زيادة : (وَبَيّاكَ)، وهو إتباع. وانظر القول في اللسان : (حيا).

(٢) – تكملة من (ع) و (مل).

(٣) – في (مل) : (قعدت).

(٤) – في الأصل (عد البشكي)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٥) – القرفصاء : ضرب من القعود، وهو أن يجلس على إِلْيَتِهِ ويلزق فخذيه ببطنه. (اللسان / قرفص /) واشتمل الصماء : وهو أن يتجلل الرجل بثوبه ولا يرفع منه جانبًا. (اللسان / صمم /) والقهقرى : الرجوع إلى الخلف / اللسان (قهقر) / والجمزى : ضَرْبٌ من العَدْوِ / اللسان (جمز) / والبشكى : ضَرْبٌ من العَدْوِ / اللسان (بشك) /

35
[٥٢/ب] / اعلم أنَّه تقدَّم أنَّ المصدر يتعدّى إليه كلُّ فعلٍ، ويعملُ فيه النَّصْبَ، سواءٌ كان الفعل لازمًا أوْ[١] متعدِّيًا، وذلكَ أنَّ الفعلَ لا ينصِبُ شيْئًا إلاّ وفي الفعلِ دليلٌ عليه، فإذا قُلْتَ (قامَ) فَفي (قامَ) دليلٌ على أنَّه فعلَ قيامًا، فعدَّيْتَ الفعلَ إليه، سواءٌ[٢] كان هذا القيام نكرةً أوْ[٣] معرفةً؛ إذْ لا فرْقَ بينهما في تعدّي[٤] الفعلِ إليهما، ودلالته عليهما، وكذلك يعمل فيما كان ضرْبًا ممّا دلَّ عليه، نحو: (القُرْفُصاءِ) و (الصَّمّاءِ)؛ لأنَّ (القُرْفُصاءَ)[٥] وإنْ لَمْ يكُنْ مصْدرًا، فإنَّ المصدر يشْتَمِلُ عليه؛ لأنَّ القُعودَ فيه القُرْفُصاءُ وغيره. فكأنّا قُلْنا: قَعَدَ قُعودًا، فصار ذلك ضَرْبًا من فعلِه الَّذي أُخذ منه. وكان (أبو العَبّاسِ مُحَمَّدُ بنُ يَزيدَ)[٦] يقولُ: إنَّ المراد به قعدَ القعْدَةَ القُرْفُصاءَ، واشتَمَلَ الاشتمالة الَّتي تُعْرَفُ بالصَّمّاءِ، وكذلك بقيَّةُ أخواتِها، فيكونُ (الصَّمّاءُ) و(القُرْفُصاءُ) ألقابًا للمصادرِ. وعلى ذلك فقِسْ سائرها.

قال: "وما أُضيفَ إلى المصدرِ ممّا هوَ وصْفٌ له في المعنى بمنزلة المصدر، تقول: سِرْتُ أشَدَّ السَّيْرِ، وصُمْتُ أحْسَنَ الصِّيامِ فتَنْصِبُ (أشَدَّ) و (أحْسَنَ) نَصْبَ المصادرِ."

اعلم أنَّ أَفْعَلَ لا يُضافُ[٧] إلاّ[٨] إلى ما هو بعْضُهُ، ألا ترى أنَّكَ لا تقولُ:

(١) – انظر ص١٩ الحاشية رقم (٢).

(٢) – في (ع): (وسواء).

(٣) – انظر ص١٩ الحاشية رقم (٢).

(٤) – في (ع): (تعدٌ) بحذف الياء من الخط كما تحذف من النطق في الوصل لالتقاء الساكنين.

(٥) – في (ع): (فالقرفصاء).

(٦) – لم أقف على قوله هذا في المقتضب، انظر شرح الكافية للرضي: ١/١١٥.

(٧) – في (ع): (لاتضيفه).

(٨) – (إلا) ساقطة من (ع).

حِمارُكَ أَحْسَنُ الخَيْلِ؛ لأنَّهُ لَيْسَ من الخَيْلِ، وتقولُ: فَرَسُكَ أَحْسَنُ الخيلِ؛ لأنَّ الفرَسَ منها، فَلَمّا أضَفْتَ (أَحْسَنَ) و (أَشَدَّ) إلى المصدرِ صار بعضَ المصدر فنَصَبْتَهُ على أنَّهُ مصدرٌ.

وممّا يَنْتَصِبُ على المصدر قولُهُم: ضَرَبْتُهُ عِشْرينَ سَوْطًا وخَشْبَةً، التَّقْديرُ ضَرَبْتُهُ عِشْرينَ ضَرْبَةً بِسَوْطٍ، فَحَذَفْتَ المصدرَ والباء، وأقمتَ السَّوطَ مقامهُ. وكذلك قولهم: ضَرَبْتُهُ ضَرْبَ الأميرِ اللِّصَّ، فَـ(ضَرْبُ الأميرِ) يَنْتَصِبُ على حَذْفِ الموصوف والصِّفة وإقامة المضاف إليه مقامهُ، والتَّقديرُ: ضَرَبْتُهُ ضَرْبًا مثلَ ضَرْبِ الأميرِ، فحَذَفْتَ ضَرْبًا والمثْلَ وأَقَمْتَ (الضَّرْبَ) –وكان مجْرورًا– مَقامَ المثْلِ فَانْتَصَبَ، ولوْلا ذلكَ لَمْ يَصِحَّ؛ لأنَّكَ لا تَضْرِبُ ضَرْبَ غَيْرِكَ.

36
[٥٤/أ] وممّا ينْتَصِبُ على المصدر قولُهُم: أتاني مَشْيًا /، التَّقديرُ: أتاني يَمْشي مَشْيًا. وكذلكَ: لَقيتُهُ مُكافحةً[١] وفُجاءَةً، وقَتَلْتُهُ[٢] صَبْرًا، وأَتَيْتُهُ عَدْوًا، وأخذَ ذلك عنْهُ سَمْعًا.

قالَ: "وتقولُ: إنَّهُ لَيُعْجِبُني حُبًّا شَديدًا؛ لأنَّ (أعْجَبَتني) و (أَحْبَبْتُهُ) في معنًى واحدٍ، قال الشّاعرُ[٣]:

٥٤ – يُعْجِبُهُ السَّخونُ والبَرودُ
والتَّمْرُ حُبًّا مالَهُ مَزيدُ

(١) – مكافحة: مفاجاة ومواجهة. /اللسان (كفح)/.

(٢) – في الأصل: (قتله)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٣) – هو رؤبة بن العجاج.

٥٤ – البيتان من مشطور الرجز. انظر ملحقات ديوانه: ١٧٢، وأمالي ابن الشجري: ٢/١٤١، وابن يعيش: ١/١١٢، والمقاصد: ٣/٤٥، والأشموني: ٢/١١٣، واللسان: (سخن) والرواية فيه: (يعجبه السخون والعصيد).

فنَصَبَ (حُبًّا) على المصدرِ بما دلَّ عليهِ (يُعْجِبُهُ). وكذلكَ: إنّي لأَبْغُضُهُ كَراهيَةً، وإنّي لأَشْنَؤُهُ بُغْضًا."

اعلم أنَّ في هذه المسائلِ خُلْفًا، فمنهُمْ مَن يقولُ[1]: إنَّ الفعلَيْنِ لَمّا تقاربَ معناهُما جاز أنْ يعملَ كُلُّ واحدٍ منهما في مصدرِ الآخرِ. ومنهم[2] مَنْ يقول: إنَّ الفعلَ لا يَعْمَلُ إلاّ فيما كان مُشْتَقًّا من لفظه. فإذا جاءَ بعدهُ مصدرٌ من غيرِ لفظه فإنَّما يَنْتَصِبُ على إضْمارِ فعلٍ، فإذا قُلْتَ: إنّي لأَبْغُضُهُ كَراهيَةً كان التَّقديرُ: وَأَكْرَهُهُ كَراهيَةً. واللَّهُ أعلم.

(١) – هذا المذهب ينسب إلى المازني والمبرد والسيرافي. انظر شرح الكافية للرضي: ١/١١٦.

(٢) – هذا مذهب سيبويه وجمهور النحويين انظر شرح الكافية للرضي: ١/١١٦، والمساعد: ١/٤٦٧.

باب المفْعولِ به

قال: "الفعلُ في التَّعدي إلى المفعول به على ضرْبَيْنِ: فعلٌ متعدٍّ بنفْسه، وفعلٌ متعدٍّ بحرف جرٍّ. فالمعتدِّي بحرف الجرِّ، نحو قولك: مررْتُ بزَيْدٍ، ونظَرْتُ إلى عمرٍو، وعجِبْتُ منْ بكْرٍ، ولوْ قُلْتَ: مرَرْتُ زَيْدًا وعجِبْتُ بَكْرًا، فحذفتَ حرف الجرِّ لم يجُزْ ذلك إلاّ في ضرورة[1] شِعْرٍ، غير أنَّ الجار والمجرور جميعًا في موضع نصب بالفعل قبلهما."

اعلم أنَّ رُتْبَةَ المفعول به أنْ يكون واقعًا بعد الفاعل، نحو: ضربَ زيْدٌ عمرًا، ولهذه العلَّةِ كان منصوبًا؛ لأنَّه فضْلَةٌ على الفعل والفاعل على ما تقدَّمَ، ولهذا إذا اتَّفق الاسْمانِ مقْصورَيْنِ قُدِّمَ الفاعلُ على المفعول، ولا يجوزُ تَأْخيرُ الفاعل عن المفعول؛ لأنَّهُ كان يَشْتَبِهُ، فلا يُعْلَمُ أيُّهما المفعولُ، وذلك، نحو: ضربَ عيسى موسى، فالمذكورُ في اللَّفظ المقدَّم هو الفاعلُ، وما بعده مفعولٌ به. وإنَّما قَدَّمْتِ العربُ المفعول على الفاعل، نحو قولنا[2]: ضربَ عمرًا زَيْدٌ توسُّعًا في الكلامِ، قال الله تعالى: ﴿ وَلَوْ تَرى إِذْ يَتَوَفّى الَّذينَ كَفَروا المَلائِكَةُ ﴾[3]، وقال / [٥٤/ب] 36
تعالى: ﴿ وَإِذْ ابْتَلى إِبْراهيمَ رَبُّهُ بِكَلِماتٍ ﴾[4] فقُدِّمَ المفعول على الفاعل. ويجوزُ أيضًا تقديم المفعول على الفعل نفسه، والنِّيَّةُ به التَّأْخير.

(١) في الأصل: (ضروت)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٢) (قولنا): ساقطة من (ع).

(٣) الأنفال: (٥٠).

(٤) البقرة: (١٢٤).

والمفعول به لا يكون إلاّ[1] من فعل يتعدّى فاعله ولا يكونُ من فعل لازمٍ. والفعلُ على ضربين : لازمٌ ومتعدٍّ.

فاللاّزم نحو : (قامَ) وَ (قَعَدَ) وَ (جَلَسَ)؛ لأنَّ ذلك حركة الفاعل في وقتِ فعله، وهي غيرُ واقعةٍ على غيره، وما كان على وزْنِ (فَعُلَ) نحو : (كَرُمَ) و (ظَرُفَ)، وما كان على وزْنِ (افْعالَّ) نحو : (احْمارَّ) و (اشْهابَّ)، وكذلك (افْعَلَّ) نحو : (احْمَرَّ)، و (انْفَعَلَ) نحو (انْطَلَقَ).

وكُلُّ[2] فعلٍ لازمٍ فإنَّه يتعلّق بخمسِ منْصوباتٍ : أوَّلها : المصدر، نحو: قُمْتُ قيامًا. الثّاني : ظرفُ المكان، نحو : قُمْتُ خَلْفَكَ. الثّالث : ظرف الزّمان، نحو : قُمْتُ اليومَ. الرّابع : الحالُ، نحو : قُمْتُ مُسْرِعًا وخائفًا [وفَرِحًا وما أشْبَهَ ذلك][3]. الخامسُ : الغَرَضُ، نحو : قُمْتُ ابْتِغاءَ الخيرِ ومخافةَ الشَّرِّ.

فأمّا المتعدّي فما كان من (فَعَلَ) و (فَعِلَ) في الثّلاثيِّ، وما كان من سائر أجْناس الفعلِ، فإنَّه يكونُ مؤثِّرًا وغيرَ مؤثِّرٍ، ومنتقلاً وغيرَ منتقلٍ، وعلاجًا وغيرَ علاجٍ. فالمؤثِّر نحو : ضَرَبَ زيدٌ عمرًا، فهذا مُؤَثِّرٌ، وهو علاجٌ، ويجوز أنْ ينْتَقِلَ بأنْ يَضْرِبَ عمرٌو زيدًا. وأمّا[4] غير المؤثِّرِ فنحو : ذَكَرْتُ زَيْدًا وأبْصَرْتُ عَمْرًا، ألا ترى أنَّه لَمْ يقعْ بالمفعول به أثَرٌ. فأمّا[5] غير المنتقل فنحو : دَقَّ القَصّارُ الثَّوْبَ؛ لأنَّه لا يجوزُ أنْ يكون الثَّوْبُ هو الفاعل.

وكلُّ فعل لازم فإنَّه يجوزُ أن يُعَدّى بأحد ثلاثة أشياءَ : بالهمزة، وبتضْعيفِ

(١) – (إلاّ) : ساقطة من (ع).

(٢) – في (ع) : (فكل).

(٣) – تكملة من (ع).

(٤) – في الأصل : (وما)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٥) – في (ع) : (وأما).

العَيْنِ، وبحرْفِ الجرِّ. فإذا عدَّيْتَهُ بأحدها صارَ مُتعَدِّيًا إلى مفعولٍ، وصار في حكم المُتعدّي بنفسه. فإن كان متعدِّيًا بحرف جرٍّ كان الجار والمجرور في موضع نصبٍ، نحو قولك : مررتُ بزيدٍ ونظرتُ إلى عمرٍو. وعند (سيبَوَيْهِ)[1] لايجوز حذفُ حرف الجرِّ، فتقولُ : مررتُ زيدًا[2]، لا في ضرورة ولا [في][3] غيرها. وعندَ (أبي الحسن الأخْفشِ) يجوزُ[4] ذلك في ضرورة الشِّعْرِ.

قال : " والمتعدّي بنفسه على ثلاثة أضْرُبٍ : متعدٍّ إلى مفعولٍ واحدٍ، ومُتَعَدٍّ إلى مفعولين، ومتعدٍّ إلى ثلاثة مفعولين.

37
[٥٥/أ]

فالمتعدّي إلى مفعولٍ واحدٍ، نحو / : ضربتُ زيدًا، وكلَّمتُ عمْرًا، والمتعدّي إلى مفْعولَيْن على ضرْبَيْنِ أيضًا : مُتَعَدٍّ إلى مفعولينِ ولك الاقْتِصارُ على أحدهما. ومتعدٍّ إلى مفعولَيْنِ وليس لك الاقتصارُ على أحدِهما."

اعلم أنَّ الفعل المتعدّي إلى مفعولٍ واحدٍ على ضربيْنِ : أحدُهما أنْ يتعدّى بنفْسِهِ، نحو : ضربَ زيدٌ عمرًا، فهذا لكَ أنْ تنقُلَهُ بهمزة التَّعدّي فيصير متعدِّيًا إلى مفعولَيْنِ، نحو : أَضْرَبْتُ زيدًا عمْرًا. الثّاني : أن يكون متعدِّيًا بحرف جرٍّ ثمَّ يُتَّسَعُ فيه، فيُحْذَفُ حرف الجرِّ فيصِلُ الفعلُ إليه فيَنْصِبُهُ، وذلك نحو قولك : أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ منْ ذَنْبي، ثمَّ تقولُ : أَسْتَغْفِرُ اللَّه ذَنْبي، قالَ الشّاعرُ[5] :

(١) – الكتاب : ١/١٩٧.

(٢) – في الأصل (بزيدا) بإقحام الباء ونصب الاسم، وهو خطأ. والتصويب من (ع).

(٣) – زيادة من (ع).

(٤) – في الأصل (نحو)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٥) – غير معروف.

٥٥ – أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ(١) مُحْصِيَهُ رَبَّ العِبادِ إِلَيْهِ الوَجْهُ وَالعَمَلُ

وكذلكَ : كِلْتُ(٢) لِزَيْدٍ، ونصحْتُ له، ثمَّ تقولُ كِلْتُ(٢) زيْدًا، ونصحْتُ زيدًا. قال اللَّهُ تعالى : (وَإِذا كالوهُمْ أَوْ وَزنوهُمْ)(٣)

قال الشّاعر(٤) :

٥٦ – نَصَحْتُ بَني عَوْفٍ فَلَمْ يَتَقَبَّلوا نَصيحي وَلَمْ تَنْجَحْ لَدَيْهِمْ وَسائِلي

فأمّا المتعدّي بنفسه إلى مَفْعولَيْنِ فعلى ضربين :

أحدُهما : أنْ يكونَ المفعولُ الأوَّلُ في المعنى فاعلاً، ويجوزُ لك الاقْتِصارُ على أحدهما دون الآخر، ويجوزُ أيضًا أنْ تَحْذِفَهُما جَميعًا، وتقْتَصِرُ على الفعل والفاعل. مثالُ الأوَّلِ : أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا وكَسَوْتُ بَكْرًا جُبَّةً، ألا ترى أنَّ (زَيْدًا) هو المُعْطى وهو آخِذٌ في المعنى، وكذلك (بَكْرٌ) هو المُكْتَسي(٥).

---

٥٥ – البيت من البسيط. وهو من شواهد سيبويه التي لا يعرف قائلها : ١/١٧، وانظر معاني القرآن للفراء : ١/٢٣٣، ٢/٣١٤، والمقتضب : ٢/٣٢٠، ٤/٣٣١، والأصول : ١/٢١٢، والخصائص : ٣/٢٤٧، والتبصرة : ١/١١١، وابن يعيش : ٨/٥١، والخزانة : ١/٤٨٦، والمقاصد : ٣/٢٢٦. وصدره في ابن يعيش : ٧/٦٣، والهمع : ٢/٨٢.

(١) – في الأصل : (ليست)، وهو تصحيف، والتصويب من (ع).

(٢) – في (ع) : (كلمت) وهو تحريف.

(٣) – المطففين : (٣).

(٤) – هو النابغة الذبياني.

٥٦ – البيت من الطويل. من قصيدة يصف فيها إيقاع عمرو بن الحارث الأصغر الغسانيّ ببني مرّة بن عوف بن سعد بن ذبيان. وهو في ديوانه : ١٩٧ برواية : (وصاتي ولم تنجح ...). وانظر معاني القرآن للفراء : ١/٩٢، وأمالي ابن الشجري والرواية فيهما : (رسولي ولم تنجح ...). وبني عوف : هم بنو عوف بن سعد بن ذبيان وكان من ولده مرة ودهمان، انظر نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب : ٣٨٢.

(٥) – في (ع) : (المكسي) بالياء، وهو خطأ.

الثّاني : لا يجوزُ الاقْتصارُ على أحد المفْعولَيْنِ، ويجوزُ(١) حذفُهُما جميعًا، وذلك ما كان بعْدَ أفعال الشَّكِ واليَقين على ما يأتي تفْصيلُهُ.

قال : "الأوَّلُ : نحوُ قولكَ : أَعْطَيْتُ زيْدًا دِرْهَمًا، وكَسَوْتُ بَكْرًا ثَوْبًا، لكَ أنْ تقولَ : أَعْطَيْتُ زَيْدًا، وكَسَوْتُ بَكْرًا. والثّاني منهما أفعالُ الشَّكِ واليقين مِمّا كان داخلاً على المبتدأ وخبره، فكما لا بُدَّ للمبتدأ من خبره فكذلك لا بُدَّ للْمَفعولِ الأوَّلِ من الثّاني، وتِلْكَ الأفعالُ(٢) : ظَنَنْتُ، وحَسِبْتُ، وخِلْتُ وزَعَمْتُ، ووَجَدْتُ(٣)، وعَلِمْتُ، ورَأَيْتُ بمعنى عَلِمْتُ. تقولُ: ظَنَنْتُ، زَيدًا قائمًا، وحَسِبْتُ مُحَمَّدًا جالسًا، وخِلْتُ أباكَ كَريمًا، / وزَعَمْتُ أخاكَ عاقِلاً، وَ وَجدْتُ اللَّهَ غالبًا، وعَلِمْتُ أبا الحسنِ عَفيفًا، ورأَيْتُ محمَّدًا ذا مالٍ. وكذلك ما تصرَّف من هذه الأفعال نحو : أَظُنُّ، ويَحْسَبُ(٤)، وتَخالُ وتَعْلَمُ." [٥٥/ب] 37

اعلم أنَّ هذه الأفعال تدخلُ على المبتدأ والخبر فتنصبُ المبتدأ على أنَّه مفعول أوَّلُ، وتنصبُ الخبر على أنَّه مفعول ثانٍ، ولا يجوز الاقتصار على أحد المفعولين لزوال الفائدة، وليس ذلك كالأفعال الأُوَلِ؛ لأنَّ تيكَ الأفعال إذا حذفْتَ أحد المفعولين بقيتِ الفائدةُ بالمفعول الأوَّلِ، وهاهُنا إذا حذفتَ المفعول الثّاني،

---

(١) – في (ع) : (ولايجوز ...)، وهو وَهْمٌ.

(٢) – في الأصل : (وتلك الأفعالُ الشك واليقين وهي ...) بإقحام عبارة (أفعال الشك واليقين وهي)، والتصويب من (ع) و (مل).

(٣) – زاد في (مل) : (بمعنى علمت).

(٤) – في الأصل و (ع) (تحسب) بالتاء، وما أثبته من (مل) وهو الأفضل؛ لأنه بذلك يكون قد استوفى جميع صور المضارع في التمثيل لتصرف هذه الأفعال.

ذهَبَت الفائدةُ رَأسًا؛ لأنَّ الشَّكَّ واليقينَ إنَّما هو في الخبر لا في المبتدأ. ألا ترى أنَّكَ إذا قُلْتَ : عَلِمْتُ زَيْداً مُنْطَلِقًا، فالعِلْمُ إنَّما هو في الانطلاق لا في زَيْدٍ؛ لأنَّ زَيْداً معلومٌ في القديمِ. وإنَّما اعترض اليقينُ في الانطلاقِ الَّذي تحدَّدَ لهُ، قال اللّه تعالى : ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ ﴾(١) فالعلْمُ إنَّما تحدَّدَ بإيمانهنَّ؛ لأنَّهنَّ كُنَّ معروفاتٍ. ولكُلِّ واحدٍ من هذه الأفعال معنًى فَـ(ظَنَنْتُ)، و(خِلْتُ)، و(حَسِبْتُ) شَكٌّ. و(عَلِمْتُ)، و(وَجَدْتُ)، و(رَأَيْتُ) إذا لمْ تُرِدْ إدْراك البَصَرِ، بمعنى واحدٍ وهو العلمُ. و(زَعَمْتُ) يصلُحُ أنْ يكون شَكًا، ويصْلُحُ أن يكون يقينًا. وقد تجيءُ (ظَنَنْتُ) بمعنى (عَلِمْتُ)، نحو قوله تعالى :﴿ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلاقو رَبِّهِمْ ﴾(٢) أيْ : يَعْلَمون. وقال الشّاعرُ(٣) :

٥٧ – فَقُلْتُ لَهُمْ ظُنّوا بِأَلْفَيْ مُدَجَّجٍ سَراتُهُمُ في الفارسيِّ المُسَرَّدِ

وقد تجيءُ (خِلْتُ) بمعنى (عَرَفْتُ)، فَتَتَعَدّى إلى مفعولٍ واحدٍ، تقولُ : خِلْتُ السَّحابةَ، أي عرفْتُها. فأمّا (عَلِمْتُ) فالأصْلُ فيها ما ذكرناهُ، وقدْ يكون بمعنى (عَرَفْتُ)، نحو قوله تعالى : ﴿ لا تَعْلَمونَهُمْ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ﴾(٤) فأمّا (وَجَدْتُ)

(١) – الممتحنة : (١٠).

(٢) – البقرة : (٤٦).

(٣) – هو دريد بن الصِّمَّة.

٥٧ – البيت من الطويل. من قصيدة يرثي بها أخاه عبد الله. وهو في ديوانه : ٤٧، والأصمعيات : ١٠٧ برواية (عَلانِيَةً ظنوا بالفي ...)، وشرح الحماسة للمرزوقي : ٢/٨١٢، والجمل للزجاجي : ٢٠٨، والمحتسب : ٢/٣٤٢، وابن يعيش : ٧/٨١، واللسان : (ظَنَّ). المدجج : الفارس التام السلاح. سَراتهم: أشرفهم، والفارسي : يريد الدرع الفارسي، وهي درع مشهورة بمتانتها. المسرد : المثقب.

(٤) – الأنفال : (٦٠).

فتكون على ضُروبٍ : منها : وَجَدْتُ على الرَّجُلِ، بمعى غَضِبْتُ عَلَيْهِ، فهذه لا تتعدّى إلاّ بحرف جرٍّ. الثّاني : وَجَدْتُ في الحُزْنِ وَجْدًا، أي زادَ حُزْني، وهذه أيضًا لا تتعدّى إلاّ بحرف جرٍّ. [وَ](١) (وَجَدْتُ) بمعنى اسْتَغْنَيْتُ بِمَثابَتِهِما(٢). وَوَجَدْتُ الدّابَّةَ، أيْ أصَبْتُها، فهذه تتعدّى إلى مفعول واحدٍ و (وَجَدْتُ) بمعنى (عَلِمْتُ) تتعدّى / إلى مفعولين.

38
[٥٦/أ]

فأمّا (رَأَيْتُ) فتكون من رُؤْيةِ العين فتتعدّى إلى مفعولٍ واحدٍ، تقولُ(٣) : رَأَيْتُ زَيْدًا، وتكون بمعنى الاعْتِقادِ كما تقولُ : فلانٌ يَرى رَأْيَ(٤) أبي حَنيفَةَ ورَأيَ الشّافِعِيِّ، قال الشّاعرُ(٥) :

٥٨ – وَإِنَّا لَقَوْمٌ لا نَرى القَتْلَ سُبَّةً إذا ما رَأَتْهُ عامِرٌ وَسَلولُ

أي لا نعْتَقِدُ، فهذه تتعدّى إلى مفعول واحدٍ وما بعده منصوبٌ على الحالِ. وتكونُ (رَأَيْتُ) بمعنى (عَلِمْتُ) وهو عَقْدُ(٦) البابِ.

فأمّا (زَعَمْتُ) فهو قولٌ يَتْبَعُهُ سوءُ اعْتِقادٍ، ويُعَبَّرُ به عن العِلْمِ وعن الظَّنِّ

(١) – زيادة من (ع).

(٢) – في (ع) : (بمثابتها)، وهو تصحيف.

(٣) – في (ع) : (فتقول).

(٤) – في الأصل : (يرى واسمه أبي ...) وَهو وَهْمٌ، والتصويب من (ع).

(٥) – هو السموأل بن عادياء، كما في الأمالي. وقال المرزوقي : عبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي وقيل للسموأل.

٥٨ – البيت من الطويل. وهو في ديوان السموأل : ٩١، وانظر أمالي القالي : ١/٢٦٩، وشرح الحماسة للمرزوقي : ١/١١٤، واللسان : (سلل) والرواية فيه : (إنّا أناس ...). عامر وسلول : حيان من العرب.

(٦) – (علمت وهو عقد) : ساقط من (ع).

جميعًا. فأمّا العِلْمُ : فهو الاعْتِقادُ الَّذي تسْكُنُ نَفْسُ معْتَقِدِه[1] إلى أنَّهُ على ما اعتَقَدَهُ عليه. وقال بَعْضُهُمْ : هو إدْراكُ الشَّيْءِ على ما هو به. وقدْ طَعَنَ[2] قَوْمٌ على هذا الحدِّ [وَ][3] ليس هذا موضعُ ذاك[4][5]. فأمّا الشَّكُّ : فهو إدْراكُ الشَّيْءِ على غير تحقيقٍ، فهو كَلا إدْراكٍ. والظَّنُّ بعد الشَّكِّ لا يُحيلُ الشَّيْءَ أنَّه على ماهو به، وإنْ لم يكن في الحقيقة كذلك، فهو قريبٌ من العلم[6]، وقدْ أبان (الأَعْشى) عن ذلك بقوله :

٥٩ – ما جَعَلَ الجُدُّ الظَّنونُ الَّذي جُنِّبَ صَوْبَ اللَّجِبِ الماطِرِ

مِثْلَ الفُراتيِّ إذا ما طَما يَقْذِفُ بالبوصيِّ وَالماهِرِ

فهذا يصف بِئْرًا يتخيَّلُ أنَّ فيها ماءً فلا يكونُ.

قال : "والمفعولُ الثّاني منْ (ظَنَنْتُ) وأخواتها كأخْبارِ المبتدأ من المفرد والجملة والظَّرْفِ، تقول في المفرد : ظَنَنْتُ زَيْدًا قائمًا. وفي الجملة : ظَنَنْتُ زَيْدًا يَقومُ أخوهُ. وفي الظَّرْفِ ظَنَنْتُ زيْدًا في الدّارِ.

(١) – في الأصل : (متعقدة)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٢) – في (ع) : (... طُعِنَ على ...) ببناء الفعل لما لم يسم فاعله، وهو وَهْمٌ.

(٣) – زيادة من (ع).

(٤) – في (ع) : (ذلك).

(٥) – انظر التعريفات للجرجانيّ : ١٦٠ – ١٦١، والفروق للعسكريّ : ٨٨ و ٨٩.

(٦) – انظر التعريفات : ١٣٤ و ١٤٩. والفروق : ٩١، والكليات للعكبريّ : ٥/٦٢ و ١٦٥.

٥٩ – البيتان من السريع من قصيدة يهجو بها علقمة بن علاثة ويمدح عامر بن الطفيل. وهما في الديوان : ٩٣ والرواية فيه : (ما يجعلُ الجُدُّ ...)، واللسان (جدد) و (ظنن) و (مهر). والأول في الاشتقاق لابن دريد : ٥٠٢، ولمذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٣٩٧ وهو فيهما برواية الديوان. والثّاني في شرح الكافية الشافية : ٤/١٩٦١، واللسان (بوص).

الجُدُّ : البخت. جُنِّبَ : أُبْعِدَ أوْ نُحِّيَ. الصَّوْبُ : المطر. اللَّجِبِ : السحاب المرعد. الفُراتيُّ : نسبة إلى الفرات. البوصيُّ : السفينة. الماهر : السابح.

وكما لا تقولُ : زَيْدٌ قامَ عَمْرٌو. كذلك لا تقولُ : ظَنَنْتُ زَيْدًا قامَ عمرٌو حتّى تقول : (في دارِهِ) أوْ (عِنْدَهُ) أوْ نحو ذلكَ."

اعلم أنَّ المفعول الثّاني في هذا الباب كَأَخْبارِ المبتدأ كما كان المفعول الأوَّلُ كالمبتدأ. وقد مضى أنَّ المفعولين كانا في الأصلِ مبتدأً وخبرًا، فَأُدْخِلَتْ هذه الأفعالُ عليهما، فصارا[1] منصوبين بها. فإذا قُلْتَ ظَنَنْتُ زَيْدًا أبوهُ منطلقٌ، فأبوهُ منطلقٌ جملةٌ من مبتدأٍ وخبرٍ، ومحلُّها النَّصبُ؛ لأنَّها في موضع المفعولِ / [٥٦/ب] 38
الثّاني، وكذلكَ إذا قُلْتَ : ظَنَنْتُ زَيْدًا خَرَجَ أخوهُ، فـ(خَرَجَ أخوهُ) جملةٌ من فعلٍ وفاعلٍ، محلُّها النَّصبُ لوقوعها موقع المفعول الثّاني. وكذلك : ظَنَنْتُ زَيْدًا خَلْفَكَ، وَعَلِمْتُ مُحَمَّدًا في الدّارِ، وأشباه ذلك.

فإذا وقع الظَّرفُ وحرف الجرِّ كان فيهما ضميرٌ يرجع إلى المفعول الأوَّلِ[2]؛ لأنَّه لا بدَّ للمفعول الثّاني إذا كان جُملةً أوْ حرف جرٍّ أوْ ظرْفًا من ضميرٍ يُعَلَّقُ بالأوَّلِ؛ لِيُعْلَمَ أنَّهُ هو، وإلاّ لمْ يُفِدْ. ولهذا لو قُلْتَ : زَيْدٌ خَرَجَ عمْرٌو، لم يصحَّ حتّى يرجعَ منه ضميرٌ إلى الأوَّلِ، فتقولُ : (إليه) أوْ (لأجْلِه) وكذلك المفعول الثّاني بهذه المثابة. واعلم أنَّ المفعول الثّاني يجوزُ أنْ يتقدَّمَ على المفعول الأوَّلِ، فتقول : ظَنَنْتُ منطلقًا زيدًا، وخِلْتُ خارجًا عَمْرًا. فإنْ أَوْقَعَ ذلك لَبْسًا في الكلامِ لمْ يجُزْ تقديمُهُ، وذلك إذا كان المفعولانِ معرفةً، نحو : زيدٌ أخوكَ، وَمُحَمَّدٌ غُلامُكَ، لمْ يجُزْ أن يتقدَّمَ الثّاني على الأوَّلِ؛ وذلك لأنَّكَ إذا قُلْتَ : عَلِمْتُ زيدًا أخاكَ، فالعلمُ بِزَيْدٍ حاصِلٌ والأُخوَّةُ مشكوكٌ فيها، فلوْ قَدَّمْتَ لصارتِ الأخوَّةُ مُتَيَقَّنَةً، والتَّسْمِيَةُ مَشْكوكًا فيها وهذا لا يجوزُ.

(١) – في الأصل : (فصار)، وهو وهم، والتصويب من (ع).

(٢) – في (ع) : (الثاني)، وهو وَهْمٌ.

قالَ : "فإذا تقدَّمَتْ هذه الأفعال لم يكن بدٌّ من إعمالها، تقول : ظَنَنْتُ زيداً كريمًا. فإنْ توسَّطَتْ بين المبتدأ وخبرِه كُنْتَ في إعمالها وإلْغائها مُخَيَّرًا، تقول في الإعمال : زَيْدًا أظُنُّ قائمًا، وفي الإلغاءِ : زَيْدٌ - أظُنُّ - قائمٌ، قال الشّاعرُ[1] :

٦٠- أبالأَراجيزِ يا ابْنَ[2] اللُّؤْمِ توعِدُني

وَفي الأَراجيزِ - خِلْتُ-اللُّؤْمُ وَالخَوَرُ

فإنْ تَأخَّرَتْ اخْتيرَ إلْغاؤُها، وجاز إعْمالُها، تقولُ : زيدٌ قائمٌ ظَنَنْتُ. وإنْ[3] :قُلْتَ : زَيْدًا قائمًا ظَنَنْتُ جازَ".

اعلم أنَّ هذه الأفعال إذا وقعتْ أوَّلاً دلَّ ذلك على قوَّةِ العنايةِ بها فلا يجوزُ إلغاؤُها؛ لأنَّها [قَدْ][4] قَوِيَتْ على العمل فتكونُ بمنزلةِ ضَرَبَ / زَيْدٌ عَمْرًا، لا بُدَّ من نَصْبِ (عَمْرٍو) لِوُقوعِ الفعل عليه. 3 ٥/أ]

فأمّا إذا توسَّطَتْ فَأَنْتَ مُخَيَّرٌ بين إعمالها وإلغائها. فمَن أَعْمَلَها اعْتَقَدَ أنَّها

(١) - هو اللعين المنقري.

٦٠ - البيت من البسيط، من أبيات يهجو بها رؤبة بن العجاج. وهو من شواهد سيبويه : ١/٦١. وانظر الأصول : ١/٢٢٠، والإيضاح : ١٣٥ والحيوان للجاحظ : ٤/٢٦٧ والرواية فيه : (وفي الأراجيز جَلَبُ اللؤم والكَسَلِ) وعليها يفوت موضع الاستشهاد، والتبصرة : ١/١١٧، وابن يعيش : ٧/٨٤، ٨٥، والمقاصد : ٢/٤٠٤ وعجزه في أوضح المسالك : ٢/٨٥، والهمع : ١/١٥٣.

(٢) - في الأصل رسمت : (يَبْنَ)، بإسقاط الهمزة من الرسم كما تسقط من النطق في الوصل.

(٣) - في الأصل : (وإن أعملت قلت) بإقحام (أعملت)، وما أثبته من (ع) و (مل).

(٤) - زيادة من (ع).

مُتَقَدِّمَةٌ في النِّيَّة، وإنَّما أوقَعَها وَسَطًا توَسُّعًا ومجازًا. ومَن أَلْغاها اعتقدَ تأخيرَها، وإنَّما أوقعها وسطًا [توَسُّعًا وَ][1] مجازًا. فأمّا إذا تأخَّرَتْ فالاخْتيارُ إلْغاؤُها؛ لأنَّ تأخيرَ الشَّيْءِ يدلُّ على قلَّة العناية [به][2] والاكْتراث لهُ؛ ولأنَّ الفعلَ إذا تأخَّرَ ضَعُفَ عن العمل بدليل قولهم : لِزَيْدٍ ضَرَبْتُ، فَلَمّا تأخَّر الفعل قُوِّيَ بإدْخال اللاّم بمنزلة ما لا يتعدّى، وكان أحسنَ منْ : ضَرَبْتُ لِزَيْدٍ. ومَن أعملها اعتقدَ بتقديمها[3] وإنْ تَأَخَّرَتْ، وذلك قليلٌ. ولهذه الأفعال موضعٌ آخرُ، وهو أنَّهم يُعَلِّقونها عمّا بعدها، يقولون : عَلِمْتُ لَزَيْدٌ منطلقٌ، وكذلكَ : عَلِمْتُ أَزَيْدٌ خارجٌ أمْ عَمْرٌو، فهذه قدْ عَلَّقْتَها عمّا بعدها. ويكون ما بعدها مايقع في المبتدأ، وإذا[4] وقع بعدها[5] فإنَّه لا بدَّ له من أن يكونَ فيه ما يدُلُّ على تعليق هذه الأفعال عنه كاللاّمِ في قولك : لَزَيْدٌ منطلقٌ.

وهذه[6] اللاّمُ في خبرِ (إنَّ)؛ لأنَّ اللاّم كانتْ مُرادةً قبلَ (إنَّ) فلمْ يَجُزِ الجمعُ بينهما؛ لأنَّهما لمعنًى واحدٍ فَأُخِّرتِ اللاّمُ لذلكَ[7]، نحو قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ عَلِمَتِ الجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ﴾[8].

قال : "والمتَعَدّي إلى ثلاثة مفعولين، نحو قولك : أَعْلَمَ اللَّهُ زَيْدًا

(١) - تكملة من (ع).

(٢) - تكملة من (ع).

(٣) - في (ع) : (تقديمها).

(٤) - في (ع) : (فإذا).

(٥) - (بعدها) : ساقطة من (ع).

(٦) - (هذه) : ساقطة من (ع).

(٧) - في (ع) : (وذلك).

(٨) - الصافات : (١٥٨).

عمْرًا عاقِلاً، وأَنْبأَ اللَّهُ بِشْرًا بَكْرًا كَرِيمًا، وأَرى اللَّهُ أخاكَ أَباكَ ذا مالٍ."

اعلمْ أنَّ هذه الأفعالَ منْقولةٌ بهمْزَةِ التَّعَدّي، فصار الفاعلُ مفعولاً أوَّلَ فتَعَدّى الفعلُ إلى ثلاثةِ مفعولينَ، وذلك قولُكَ : أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا عاقلاً، وأرى اللَّهُ بِشْرًا عَمْرًا كَرِيمًا. فأمّا (أَنْبَأَ) و (نَبَّأَ) فإنَّهما إخْبارٌ، والإخْبارُ إعْلامٌ، فدخلا في باب العلم.

وهذه الأفعالُ المتعدِّيةُ إلى ثلاثة مفعولين إذا بُنِيَتْ لِمَفْعولِ ما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ كان المفعولُ الأوَّلُ قائمًا مقام الفاعلِ، فتصيرُ مُتَعَدِّيَةً[1] إلى مفعولين، نحو قولك : أُعْلِمْتُ زَيْدًا خارِجًا، / وأُرِيْتُ بِشْرًا كَرِيمًا، وأُخْبِرْتُ عَمْرًا شُجاعًا، وخُبِّرْتُ زَيْدًا عالِمًا، وأُنْبِئْتُ مُحَمَّدًا مُنْطَلِقًا. ولايتعدّى فعلٌ إلى أكثرِ من ثلاثة مفعولينَ. ولا يجوز أنْ يُنْقَلَ غير ما اسْتُعْمِلَ منه، لا تقولُ : أَظْنَنْتُ زَيْدًا عَمْرًا مُنْطَلِقًا في قولِ (أبي عُثْمانَ)[2]، وعليه أكثرُ النَّحْوِيّينَ[3]. [39 ٥٧/ب]

(١) – في (ع) : (فيصير متعديًا).

(٢) – المازني.

(٣) – انظر التبصرة : ١/١٢٠، وابن يعيش : ٧/٦٥ – ٦٦، والمساعد : ١/٣٨٢ – ٣٨٤، والهمع : ١/١٥٩.

باب المفعول فيه

قال : "والمفعول فيه هو الظَّرْفُ[1]. اعلمْ أنَّ الظَّرْفَ كلُّ اسمٍ من أسماء الزَّمانِ أو المكان[2] يُرادُ فيه معنى (في)، ولَيْسَتْ «في»[3] في لفظه، كقولك[4] : قُمْتُ اليومَ، وجَلَسْتُ مكانَكَ؛ لأنَّ معناهُ : قُمْتُ في اليوْمِ، وجَلَسْتُ في مكانِكَ. فإنْ ظَهَرَتْ (في) في[5] اللَّفظِ كان ما بعدها اسمًا صريحًا، وصارَ التَّضَمُّنُ لِـ (في)[6]، تقولُ : سِرْتُ في يوْمِ الجُمُعَةِ، وجَلَسْتُ في الكوفَةِ. والظَّرْفُ على ضرْبَيْنِ : ظَرْفُ زَمانٍ، وظَرْفُ مكانٍ."

اعلَمْ أنَّ المفعولَ فيهِ هو الظَّرْفُ، ولا بُدَّ أنْ يكونَ العامِلُ فيهِ إمّا فِعلاً مُظهرًا أوْ مُضْمَرًا مقدَّرًا. وجميع الأفعالِ المتعدِّية، وغيرالمتعدِّية تتعدّى إلى جميع ظروف الزَّمانِ مُبهَمِها ومُؤَقَّتِها، كما تتعدّى الأفعالُ إلى جميع ضروب المصادر؛ لأنَّها بصيغتها تدلُّ على الأزمنة، كما أنَّ نضْدَها يدُلُّ على الأحداثِ.

وإنَّما سُمِّيتِ الظُّروفُ ظُروفًا؛ لأنَّها اشْتَمَلَتْ على الأشياء وحلَّتِ الأشياءُ

(١) – في (مل) : (باب المفعول فيه وهو الظرف. اعلم ...).

(٢) – في الأصل : (والمكان)، وما أثبته من (ع) و (مل).

(٣) – (في) : ليست في (ع) و (مل).

(٤) – في (ع) : (كقوله).

(٥) – في الأصل و (ع) : (إلى اللفظ)، وهو خطأ، والتصويب من (مل).

(٦) – العبارة غير مستقيمة، ولعله يريد تضمن معنى الظرفية.

فيها، فشُبِّهَتْ بظُرُوفِ الأُواني الَّتي تَحُلُّ فيها الأشياءُ. (فَالخَليلُ) يُسمّيها ظُروفًا. وَ(الفرّاءُ) يُسمّيها مَحالَّ لِحُلولِ الأَشْياءِ فيها. وَ(الكِسائيُّ) يُسَمّيها أَوْصافًا؛ لأنَّها تكون أَوْصافًا للنَّكراتِ[1].

وإنَّما تكونُ ظروفًا إذا حَسُنَ فيها (في)؛ لأنَّ حقيقة الظَّرْفِ هو[2] (في)، فَإذا قُدِّرَتْ فيها (في) كانتْ ظروفًا، وإذا أَخْبَرْتَ عنها لم يحسُنْ فيها (في) فتكونُ[3] اسمًا. مثالُ الظَّرْفِ قولُكَ: سِرْتُ أَمْسِ، وقُمْتُ اليومَ، ومَرَرْتُ يومَ السَّبْتِ، وأَفْطَرْتُ يَوْمَ العيدِ، فهذه كلُّها يقدَّرُ فيها (في). فإنْ قُلْتَ: يومُ الجمعةِ مُبارَكٌ، أَخْبَرْتَ عنهُ بالبَرَكَةِ، خَرَجَ عن كونه ظَرْفًا إلى الاسميَّةِ؛ / لأنَّكَ أَخْبَرْتَ عنه، ألا ترى أنَّه لا يحسُنُ أنْ تقول: في يومِ الجمُعَةِ مُبارَكٌ. وقدْ جاءَتْ أسماءٌ للزَّمانِ[4] لم تُسْتَعْمَلْ إلاّ ظُروفًا، وذلك نحو (سَحَرٍ) إذا أَرَدْتَ سَحَرَ يَوْمِكَ، و(عَتَمَةٍ)، و(عَشِيَّةٍ)، و(ضُحًى) إذا أردتَ ضُحى يومِكَ، و(ذاتِ مَرَّةٍ) و(بُعَيْداتِ بَيْنٍ).

40
[1/58]

(١) – انظر كتاب المصطلح النحويّ نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث :١٣٦، وانظر الأصول : ١/٢٤٥–٢٤٦.

(٢) – (هو) : ليست في (ع).

(٣) – في (ع) : (فكانت).

(٤) – في الأصل (الزمان)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

باب ظرف الزَّمان

قال: اعلم أنَّ الزَّمان هو مُرورُ اللَّيْلِ والنَّهارِ، نحو قولك: (اليَوْمَ) و(اللَّيْلَةَ) و(السّاعَةَ) و(الشَّهْرَ) و(السَّنةَ)[1] وجميعُ أسماءِ الزَّمانِ من المبهَمِ والمختَصِّ يجوزُ أنْ تكون ظرفًا، تقولُ: صُمْتُ يَوْمًا، وسِرْتُ شَهْرًا، وأَقَمْتُ عِنْدَكَ حَوْلاً[2] فإنْ قُلْتَ: يَوْمُ الجُمُعَةِ مُبارَكٌ، رفعْتَهُ؛ لأنَّه ليس فيه معنى (في) فقسْ عليه."

اعلمْ أنَّ أسْماءَ الزَّمانِ تنْتَصِبُ على الظَّرْفِ على أنَّها مفعولٌ فيه؛ وذلك لأنَّه مُحالٌ أنْ يوجدَ فعلٌ في غيرِ مكانٍ وزمانٍ، كما أنَّه مُحالٌ أن يوجد فعلٌ من غير فاعلٍ. وقد ينتصِبُ اسم الزَّمانِ على أنَّهُ مفعولٌ به على سَعَةِ الكلامِ، تقولُ: أَحْبَبْتُ يَوْمَ الجُمُعَةِ، وكَرِهْتُ يومَ الأَرْبِعاءِ، وأشباهُ ذلك، كما تقولُ: أَحْبَبْتُ زَيْدًا، وكَرِهْتُ عَمْرًا. وإنَّما خَرَجَ عن الظَّرْفيَّةِ لِزَوالِ تقدير (في) من[3] الكلام. فإذا قدَّرْتَ فيه (في) كان ظَرْفًا، وانْتَصَبَ على الظَّرْفِ، وإذا لَمْ تُقَدِّرْ (في) كان

(١) – في (ع) و(مل) زيادة بعد (... والسنة) : «قالَ الشّاعِرُ :

هَلِ الدَّهْرُ إلاّ لَيْلَةٌ وَنهارُها وَإلاّ طُلوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غيارُها»

وكان حق هذه الزيادة والتي بعدها أن تثبتا في النص ويشار إلى زيادتهما في الحاشية، إلا أن ورود هاتين الزيادتين في هامش النسخة (ع) بخط مغاير لخط ناسخها يدل على أنهما زيادة من بعض قراء هذه النسخة الّذين عارضوا نص المؤلف فيها بنسخة من نسخ اللمع. والبيت من الطويل، من قصيدة لأبي ذؤيب الهذليّ. انظر ديوان الهذليين : ١/٢١ وشرحه : ١/٧٠، وابن يعيش : ٢/٤١، وشرح الكافية الشافية : ٢/٧١٢، والمقاصد : ٣/١١٥، والأشموني : ٢/١٥١.

(٢) – في (ع) و(مل) زيادة : «وَصُمْتُ الشَّهْرَ الّذي تَعْرِفُ، وَزُرْتُكَ صَفَرًا، وَلَقيتُكَ يَوْمَ الجُمُعَةِ» انظر الحاشية السابقة – وفي (مل) زاد أيضًا : «فَتَنْصِبُ هذا كلَّهُ بالفعل الذي فيه».

(٣) – في (ع) : (في الكلام).

مفعولاً على السَّعَةِ.

واعلمْ أنَّ الظَّرْفَ قدْ يكون العمل في جَميعِه، وقد يكون في بعضِه، فإذا قُلْتَ: صُمْتُ يَوْمًا، فالعملُ في جميعه. وإذا[1] قُلْتَ: قَدِمْتُ اللَّيْلَةَ، فالقُدومُ في بعض اللَّيْلَةِ. وقد يكون الظَّرْفُ مُبهَمًا ومخْتَصًّا. فما كان جوابًا لـ (كَمْ) فهو مُبْهَمٌ، والعملُ في جميعه. وما كان جوابًا لـ (مَتى) كان مُخْتَصًّا والعملُ في بعضه، تقولُ: كَمْ سِرْتَ؟ فيقولُ: عِشْرينَ فَرْسَخًا، فالعمل في الجميع، وتقولُ: متى سِرْتَ؟ فيقولُ: يَوْمَ الجمعَةِ، فيكون المسيرُ في بعضه، ومتى قدِمْتَ؟ فتقولُ: اليومَ، فيكونُ القُدومُ في بعضِه.

(١) – من (ع) في الأصل: (فإذا) بالفاء.

باب ظرف المكان

قال: "المكانُ: ما اسْتُقِرَّ فيه أوْ تُصُرِّفَ عليه. وإنَّما الظَّرْفُ منه ما كان مُبْهَمًا غيرَ مُخْتَصٍّ / مِمَّا في الفعلِ دلالةٌ عليه. والمُبْهَمُ ما لمْ تَكُنْ له أَقْطارٌ تَحْصُرُهُ ولا نِهاياتٌ تُحيطُ به، نحو: (أَمامَكَ) و (وَراءَكَ) و (إِزاءَكَ) و(تِلْقاءَكَ) و (حِذاءَكَ)[1]، تقولُ: جَلَسْتُ عندكَ، وسِرْتُ أمامَكَ ووَراءَكَ، وأنا قريبًا منكَ، وزيدٌ دونَكَ، ومُحَمَّدٌ حيالَكَ. تَنْصِبُ هذا كلَّهُ على أنَّهُ ظرْفٌ، والعاملُ فيه ما قبله من الأفعالِ المظْهرة أوِ المقدَّرة، وكذلك ما أشْبَهَهُ. وكذلك: سِرْتُ فَرْسَخًا، وشَيَّعْتُكَ مِيلاً. ولو قُلْتَ: سِرْتُ البَصْرَةَ، وجَلَسْتُ الكوفَةَ، لَمْ يجُزْ؛ لأنَّهما مَخْصوصَتانِ، وليس في الفعل دليلٌ عليهما[2]. فإنْ قُلْتَ: سِرْتُ إلى البَصْرَةِ، وجَلَسْتُ في[3] الكوفةِ، صَحَّتِ المسألةُ لأجْلِ دُخولِ (إلى)[4] فيها." 40 [٥٨/ب]

اعلمْ أنَّ ظُروفَ المكانِ على ضربينِ: أحدُهُما: ما كان مبْهَمًا والآخر

(١) – (حذاءك) ليست في (مل) وفيها زيادة: (خلفك، وقدامك، وتجاهك، وقربك، وقريبًا منك، وصددك، وصقبك). والأخيرة معناها: قربك.

(٢) – في (مل) زيادة: (حتى تأتي بحرف الظرف).

(٣) – في الأصل و (ع): (إلى) والتصويب من (مل).

(٤) – في (مل): (في)، وكلتاهما صحيحة لأنّ مراده أن المسألة تصح لدخول حرف الجر.

ما[1] ليس بمبهم ويتعدى كل فعل إلى ما كان مبهمًا. والمبهمُ نحو الجهاتِ السِّتِّ: (خَلْفَكَ) و (قُدامَكَ) و (فَوْقَكَ)، و(تَحْتَكَ) و (يُمْنَةَ[2] زَيْدٍ) و (شَأْمَةَ عَمْرٍو)، وكذلك (عِنْدَكَ)، وكذلكَ ما أشْبَهَ ذلك مِمّا لا يخْتَصُّ به مكانٌ دون مكانٍ، وذلك أنَّه لا شيْءَ من المكان إلاّ ويصْلُحُ أنْ يكونَ خَلْفًا لِشيْءٍ، وقُدّامًا لشيءٍ، ويُمْنَةً لشيْءٍ، وفَوْقًا لشيْءٍ، وتَحْتًا لشيْءٍ.

وكذلك النّاحيةُ، والجانبُ والوسطُ، وذلك أنَّه لا شيْءَ من المكان إلاّ وُهوَ ناحيةٌ عن شيْءٍ، وجانبٌ لشيْءٍ، ووسطٌ لما يحيطُ بهِ، فَكُلُّ ما كان على هذا جازَ أنْ يكونَ ظَرْفًا من المكانِ.

وأمّا ما كانَ مُخْتَصًّا كَـ(السّوقِ) و (المسجِدِ) و(البَيْتِ) و(الدّارِ)، فإنَّهُ كَـ(زَيْدٍ) و(عَمْرٍو)، فلا يتعدّى إليه الفعل إلاّ أنْ يكون متعدِّيًا إلى مفعولٍ[3] به، فلا تقولُ: قُمْتُ السّوقَ، ولا: سِرْتُ بَغْدادَ؛ لأنَّ ذلك صارَ كالجُثَثِ المخْصوصةِ. وحُكِيَ عن بعضهم[4] أنَّهُ أجاز: ذَهَبْتُ الشّامَ واليمَنَ، شَبَّهَهُ بالمبْهَمِ إذْ كانَ مكانًا، وكان يقع عليه المذهبُ والمكانُ. وهذا شاذٌّ؛ لأنَّهُ ليس في (ذَهَبَ) دليلٌ على الشّامِ، وفيه 41
دليلٌ على المذهبِ والمكانِ، ومثلُ ذهبْتُ الشّامَ: دَخَلْتُ البَيْتَ / ؛ لأنَّ الأصْلَ فيه: [٥٩/أ]
دَخَلْتُ إلى البيتِ، ثمَّ توسَّعوا، فحذفوا حرف الجرِّ، وكذلك: ذهَبْتُ إلى الشّام، توسَّعوا[5] فحذفوا. والدَّليلُ على أنَّ (دَخَلْتُ) غيرُ مُتَعَدٍّ أنَّ (دَخَلْتُ) ضِدُّ (خَرَجْتُ)، وأنْتَ لا تقولُ: خَرَجْتُ البَيْتَ، وإنَّما تقولُ: خَرَجْتُ من البيتِ

(١) – (ما): ساقطة من (ع).
(٢) – من (ع) في الأصل: (يمنته)، وهو تحريف.
(٣) – في (ع): (المفعول).
(٤) – حُكِيَ هذا عن الفراء: انظر الهمع: ١/ ٢٠٠.
(٥) – في (ع): (ثم توسعوا).

فكذلك[1] (دَخَلْتُ) بهذه المثابة. ويَدُلُّ عليه أيضًا أنَّكَ لا تقولُ: دَخَلْتُ الأمرَ، وإنَّما تقولُ: دخلتُ في الأمرِ، ولو كان (دَخَلْتُ) مُتعدِّيًا لقلتَ: دخَلْتُ الأمْرَ، كما تقولُ: دخلْتُ البيتَ، وإنَّما العربُ توَسَّعَتْ، فأسْقَطَتْ حَرف الجرِّ فاعلم ذلك.

ومِمّا ينْتَصِبُ انْتِصابَ الظُّروفِ المبهَمَةِ، قولهم: سِرْتُ فَرْسَخًا وبَريدًا وميلاً[2]؛ ذلك لأنَّ الفَرْسَخَ والميلَ وما أشْبَهَهُ يصلُحُ وقوعه على كلِّ مكانٍ بتلكَ المسافة المعلومة المقدَّرةِ. وسبيلُ الفَرْسَخِ والميلِ في المكان كَسَبيلِ اليومِ والشَّهرِ في الزَّمان.

واعلم أنَّ في الظُّروف ظُروفًا متمَكِّنَةً، وفيها ظروفٌ غيرُ متمكِّنَةٍ. فالظُّروفُ[3] المتَمَكِّنةُ: ما يدْخُلُها الرَّفْعُ والجرُّ، نَحْوُ (اليَوْمَ) و(اللَّيْلَةَ) و (خَلْفَ) و (فَوْقَ) و(تَحْتَ) وأشْباهِ ذلك؛ لأنَّكَ متى قدَّرْتَ فيها (في) كانتْ ظروفًا وإذا نَزَعْتَ منها (في) كانت أسماءً كَـ(زَيْدٍ) و(عَمْرٍو).

فأمّا الظُّروف [غَيْرُ][4] المتَمَكِّنَةِ: فإنَّها لا تكونُ مرفوعةً قطُّ، وذلكَ نحو (عندك)، ألا ترى أنَّهُ لا يجوزُ أنْ ترفعَ، وكذلك (قَبْلُ) و (بَعْدُ) لاتقولُ: قَبْلُكَ قَديمٌ، ولا: بَعْدُكَ مُتَأَخِّرٌ، ولا: عندُكَ واسعٌ. فالظَّرْفُ المتَمَكِّنُ يجوز أنْ يُجْعَلَ

(١) – في (ع): (وكذلك).
(٢) – الفرسخ: ثلاثة أميال أو ستّة سُمّيَ بذلك؛ لأنّ صاحبه إذا مشى قعد واستراح من ذلك كأنّه سَكَنَ، لأنّ أصل معناه السكون. /اللسان/: فرسخ/.
والبريد: فرسخان، وقيل: ما بين كل منزلين بريد. /اللسان/: برد/
والميل: قدر منتهى مَدِّ البصر /اللسان/: ميل/ وهي لفظة عربيّة صرفة قال ابن الدّمينة الخثعميّ:
(فَسايَرْتُهُ ميلَيْنِ ياليتَ أنّني على سُخْطِهِ حتّى المماتِ أُرافِقُهْ) ديوان ابن الدمينة: ص٥٣.
(٣) – (في الظروف ... غير المتمكنة ف) ساقط من (ع).
(٤) – تكملة من (ع).

مفعولاً على سعة الكلام، ويجوز أنْ يُقامَ مقام الفاعل. والظَّرْف الَّذي لا يَتَمَكَّنُ يُجْعَلُ مفعولاً على سعة الكلام، ولا يُقامُ مَقامَ الفاعل، تقولُ من ذلك : الَّذي سِرْتُ فيه يومَ الجُمُعَة، هذا قدْ جَعَلْتَهُ ظَرْفًا، فإنْ جَعَلْتَهُ مفعولاً على الاتِّساعِ قُلْتَ : الَّذي سَرْتُهُ يَوْمَ الجُمُعَة[1]. وعلى هذا قولُهُ تعالى : ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾[2] وقوله تعالى : ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ ﴾[3] خَرَجَ بالإضافة عن أنْ تكونَ ظرْفًا، وليسَ لِلَّيْلِ والنَّهارِ مَكْرٌ، وإنَّما المكْرُ يقَعُ / فيهما فَجُعِلَ ما يقَعُ فيهما بِمَنْزِلَةِ ما يُوقِعانِه. وما يأتيكَ فقِسْ عليه فإنَّ في المسائلِ طولاً. 5/ب

(١) – كذا في الأصل و (ع)، وهو خطأ، والصواب : (تقول من ذلك : الذي سرته يوم الجمعة، هذا قد جعلته ظرفًا، فإنْ جعلته مفعولاً على الاتّساع قلت : الذي سرت فيه يوم الجمعة ...).

(٢) – البقرة : (١٨٥).

(٣) – سبأ : (٣٣).

بابُ المفعولِ لَهُ

قال : "اعلم أنَّ المفعول له لا يكون إلاّ مصدرًا، ويكون العامل فيه فعلاً من غير لفظه. وإنَّما يُذْكَرُ المفعول له لأنَّه عُذْرٌ وعِلَّةٌ لوقوع الفعل، تقولُ : زُرْتُكَ طَمَعًا في برِّكَ، وقَصَدْتُكَ ابْتِغاءَ لِمَعْروفِكَ أيْ للطَّمَعِ وللابْتِغاء[1] قال اللَّهُ تعالى : ﴿ يَجْعَلونَ أَصابِعَهُمْ في آذانِهِمْ مِنَ الصَّواعِقِ حَذَرَ المَوْتِ ﴾[2] أيْ لِحَذَرِ المَوْتِ. قال حاتِمٌ الطَّائيُّ :

٦١ – وأَغْفِرُ عَوْراءَ الكَريمِ ادِّخارَهُ وأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئيمِ تَكَرُّما

أيْ :لادِّخارِه. فَلَمّا حذفَ اللاّم نصبَهُ بالفعل الَّذي قبلَهُ."

اعلم أنَّ المفعول في هذا الباب يُسَمَّى مفعول الغرضِ، ومفعولاً له. وهو جوابُ (لِمَهْ). وهو منصوبٌ بالفعْلِ الَّذي قبله. وإنَّما يُذْكَرُ[3] عُذْرًا. فلمّا كان مصدرًا غيرَ مُشْتَقٍّ من الفعل المُقَدَّمِ عليه أشبَهَ المفعول به الَّذي ليس بينه وبين فعله نسَبٌ[4]. ويجوزُ أنْ يكون معرفَةً ونكرَةً كالمفعول به تقول: جئتك مشيًا، تريد ماشيًا ولا يجوز أنْ تقولَ[5] : جِئْتُكَ خَوْفًا، تُريدُ : خائفًا، وأنْتَ تُريدُ من أجلِ

(١) – في (مل) : (أي : زرتك للطمع، وقصدتك للابتغاء).

(٢) – البقرة : (١٩).

٦١ – البيت من الطويل. انظر ديوانه : ٢٣٨، وسيبويه : ١/١٨٤، ٤٦٤، والنوادر لأبي زيد : ٣٥٥، والمعاني للأخفش : ١/١٦٧، والمقتضب : ٢/٣٤٧، والكامل : ١/١٩١، والجمل للزجاجي : ٣١٠، والأصول : ١/٢٥٠، والتبصرة : ١/٢٥٥، وابن يعيش : ٢/٥٤، والخزانة : ١/٤٩١، والمقاصد : ٣/٧٥. ورواية الديوان :

واغفر عوراء الكريم اصطناعَهُ وأصفح عن شتم اللئيم تكرما

(٣) – في (ع) : (نذكره).

(٤) – في (ع) : (سبب).

(٥) – (جئتك مشيًا تريد ماشيًا ولا يجوز أن تقول) : ساقط من (ع).

الخَوْفِ أوْ لأجْلِ الخَوْفِ[١]. وإنَّما يصحُّ ذلك إذا أردْتَ : جئْتُكَ في حالِ خوفي. ولا يجوز في هذا المفعولِ أنْ تَنْصِبَهُ نصْبَ المصادرِ ولا أنْ تُقيمَهُ مقامَ ما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، كما تُقيمُ المفعولَ به، وقدْ مضى بيانُ ذلك فيما تقدَّمَ، وكان الأصلُ فيه[٢]: جئْتُكَ لِمَخافَةِ الشَّرِّ ولابْتغاءِ الخَيْرِ ثُمَّ حَذَفْتَ اللاّمَ، فوصل الفعل إلى هذا المصدر فنصبه. ويجوز أن تذكر اللام، ويجوزُ أنْ تحْذفها. قال (الحارثُ بنُ هشامٍ):

٦٢ – فَصَدَدْتُ عَنْهُمْ وَالأَحِبَّةُ دونَهُمْ طَمَعًا لَهُمْ بِعِقابِ يَوْمٍ سَرْمَدِ

ويُرْوى مُرْصَدِ[٣]. وقال (النّابغَةُ) :

٦٣ – وَحَلَّتْ بُيوتي في يَفاعٍ[٤] مُمَنَّعٍ يُخالُ[٥] بِهِ راعي الحَمولَةِ طائِرا

[٦/١] 4 / حِذاراً عَلى أَنْ لا تُصابَ مَقادَتي وَلا نِسْوَتي حَتّى يَمُتْنَ حَرائِرا

أيْ : للْحَذَرِ علَيْهِنَّ.

(١) – العبارة ركيكة : تريد كذا وأنت تريد كذا!

(٢) – (فيه) : ساقطة من (ع).

٦٢ – البيت من الكامل وهو في سيبويه ١/١٨٥، والأصول : ١/٢٥٠، والسيرة : ٥٢٣، والرواية فيها : (فصفحت عنهم والأحبة فيهم ... يوم مُفسِدِ)، وفي ابن يعيش : ٢/٥٤ برواية : (فصددت عنهم والأحبة فيهم ... مُفْسِدِ).

(٣) – (ويروى مرصد) : ساقط من (ع).

٦٣ – البيتان من الطويل، من قصيدة يذكر فيها مرض النّعمان. انظر الديوان : ١١٧ – ١١٨، وسيبويه : ١/١٨٥، والأصول : ١/٢٥١، والتبصرة : ١/٢٥٥ – ٢٥٦، والأول في ابن يعيش : ٢/٥٤، وشرح الكافية الشافية : ٢/٥٤٤.

اليفاع : المكان المرتفع من الأرض المشرف على ما حوله. الحمولة : الإبل قد أطاقت الحمل والمعنى أنّ المكان لارتفاعه يُظَنُّ فيه راعي الإبل طائراً مُحَلِّقًا لصغره وارتفاعه. المقادة : الطاعة.

(٤) – في الأصل : (بقاع) وهو تصحيف، والتصويب من (ع).

(٥) – في الأصل و (ع) : (تَخالُ) وهو تصحيف؛ لأنّه كان يجب فتح الياء من (راعي) أو اعتبارها ساكنة على أن في البيت ضرورة، ولما كانت رواية الديوان وكل ما وقفت عليه من الكتب : (يُخالُ) كان حمل الأمر فيها على التصحيف أوْلى من حمله على الضرورة.

باب المفعول معه

"قال[١] : وهو كلُّ ما ذَكَرْتَ[٢] معه فعلاً، وذلك قولُكَ : قُمْتُ وَزَيْداً، أيْ : مَعَ زَيْدٍ[٣]، وجَاءَ البَرْدُ والطَّيالِسَةَ[٤]؛ أي: مع الطَّيالِسَةِ، وما زِلْتُ أَسيرُ والنّيلَ؛ أي : مع النّيل، ولَوْ تُرِكَتِ النّاقَةُ وَفَصيلَها لَرَضَعَها؛ أي : مع فصيلها، ولوْ خُلِّيتَ والأسَدَ لأَكَلَكَ؛ أي : مع الأسَدِ، وكيفَ تكونُ وَقَصْعَةً مِنْ ثَريدٍ؛ أي : مع قصعَةٍ، قال الشّاعر[٥] :

٦٤ – فَكونوا أَنْتُمُ وَبَني أَبيكُمْ مَكانَ الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحالِ

أي : مع بني أبيكم. فلمّا حذفَ (مَعَ) أقامَ الواوَ مقامها، فانْتَصَبَ ما بعدها وأَوْصَلَتِ الفعلَ الّذي قبلها إلى الاسم الّذي بعدها؛ لأنَّها قوَّتْهُ فأَوْصَلَتْهُ إليه[٦]".

(١) – (قال) : ساقطة من (ع).

(٢) – في (مل) : (فعلت) وزاد بعد (فعلاً) : (وجاز أن يكون معطوفًا).

(٣) – في (مل) زيادة : (واستوى الماءُ والخشبةَ، أيْ : مَعَ الخشبة).

(٤) – الطيالسة : جمع مفرده (طيلسان) وهو ضرب من الأكسية، واللفظ فارسيّ معرّب. /اللسان : طلس/ وانظر المعرب : ٢٧٥.

(٥) – البيت من شواهد سيبويه التي لم يُعْرَفْ قائلها، وقد وَجَدْتُ أبا زيد ينسب عجز هذا البيت مع صدر آخر إلى شعبة بن قُمَيْرٍ.

٦٤ – البيت من الوافر. انظر سيبويه : ١/١٥٠، ومجالس ثعلب : ١/١٣٠، والأصول : ١/٢٥٤، والتبصرة : ١/٢٥٨، وابن يعيش : ٢/٤٨، والمساعد : ١/٥٤٤، والمقاصد : ٣/١٠٢، والهمع : ١/٢٢١، والأشموني : ٢/١٣٩، والتصريح : ١/٣٤٥، والصبان على الأشموني : ٢/١٣٩. وصدره : في ابن يعيش : ٢/٥٠، وأوضح المسالك : ٢/٢٤٣، والهمع : ١/٢٢٠، وعجزه مع صدر آخر وهو : (وَإِنَّا سَوْفَ نَجْعَلُ مَوْلَيَيْنا) في النوادر : ٤١٤. وبهذا الصدر يفوت موضع الاستشهاد.

(٦) – في (مل) : (... أقام الواو مقامها وأوصل الفعل ... فأوصلته إليه فانتصب).

اعلم أنَّ المفعول في هذا الباب يَنْتَصِبُ بالفعل الَّذي قبله بتَوَسُّطِ الواو؛ وذلك أنَّ الفعل لازِمٌ لا يَعْمَلُ في مفعولٍ، فعَدّوهُ بحرْف الجرِّ الَّذي هو (مع)؛ لأنَّ (مع) هي للجمع بين الشَّيْئَيْنِ، وللْمُصاحَبَةِ بينهما، واشتراكِهما في الفعل تقولُ: جاءَ زيدٌ مع عمْرٍو، بمعنى أنَّهما اصْطَحبا واشْتَرَكا في المجيءِ، فما بَعْدَ (مع) مجرورٌ في اللَّفْظِ، وهو في المعنى مرفوعٌ بالمجيءِ.

وموضِعُ (مع) نصْبٌ على الظَّرْفِ بالفعل المقدَّمِ، إلاّ أنَّ العربَ توَسَّعَتْ، فحذفَتْ (مع)، وأقامتِ الواو مقامها؛ لأنَّ الواو للاشْتِراك، كما أنَّ (مع) للاشْتِراكِ، فوَصَلَ الفعل إلى ما بعد الواو فنَصَبَهُ. فالواو هاهُنا مُجَرَّدَةٌ من العَطْفِ، قائِمَةٌ مقامَ (مع) غيرُ عاملَةٍ فيما بعدها[1].

ولا يصحُّ المفعولُ في هذا الباب حتّى يكون بينهُ وبين الفاعلِ مُلابَسَةٌ؛ لأنَّ قولَنا: جاءَ البَرْدُ والطَّيالِسَةَ، يُريدُ أنَّهما جاءا معًا، وليسَ كذلك قولُنا: جاءَ زيدٌ وعَمْرٌو؛ لأنَّ الثّاني لَيْسَ بينه وبين الأوَّلِ ملابَسَةٌ؛ لأنَّهُ يحتمل أنَّهُ جاء بعده أوْ قبلهُ/، فهذا فرقُ ما بين العطف والمفعول معه. فلو قُلْتَ: جاءَ زَيْدٌ وعَمْرًا، لم يجُزْ حتّى تَجْعَلَ الواوَ بمعنى (مَعَ)، ويكون بين الأوَّلِ والثّاني مُلابَسَةٌ، في مذهب مَن يقيسُ هذا الباب[2]. ومن هذا قولُهُ تعالى: ﴿ فَأَجْمِعوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكاءَكُمْ ﴾[3] التَّقدير – واللَّهُ أعلمُ – أجْمِعوا أَمْرَكُمْ مع شُرَكائِكُمْ؛ لأنَّكَ لا تقولُ: أَجْمَعْتُ شُرَكائي، وإنَّما تقولُ: جَمَعْتُ، فَعُلِمَ أنَّ المراد به مع شُرَكائِكُمْ. وبعض النَّاس يقول معناهُ: أَجْمِعوا أَمْرَكُمْ، وأجْمِعوا شُرَكاءَكُمْ، فحذف الثّاني

[42 ٦٠/ب]

(١) – هذا مذهب جمهور البصريّين في ناصب المفعول معه. وبين النحاة في ناصبه خلاف انظره في المساعد ١/٥٣٩ – ٥٤٠، وشرح الكافية للرضي: ١/١٩٥.

(٢) – ذهب الأخفش وأبو علي إلى جواز القياس في هذا الباب. انظر الرضي على الكافية: ١/١٩٨.

(٣) – يونس: (٧١).

لدلالة الأوَّلِ عليه[1]. قال شيخُنا – رحمه الله –: وهذا البابُ اخْتُلِفَ فيه فمنهمْ مَن يقيسُ عليه ومنهم مَن لا يتجاوزُ السَّماعَ فيه[2]. وهو الصَّوابُ عنْدي.

(١) – انظر البحر: ٥/١٧٨ وما بعدها، وإعراب القرآن للنحاس: ٢/٦٧ وما بعدها. وانظر ما قاله الفراء في معاني القرآن: ١/٤٧٣.

(٢) – انظر الحاشية رقم (٢) من الصفحة السابقة.

المشَبَّهُ بالمفعول

[وَهُوَ](١) خَمسَةُ أَضْرُبٍ : حالٌ، وتَمْييزٌ، واسْتِثْناءٌ، وأَخْبارُ (كانَ)، واسم (إنَّ) وأخواتِهِما(٢) وقدْ مضى ذكرُهُما(٣).

باب الحال

قال : "الحالُ وصفُ هيئَةِ الفاعل أو المفعول به. وأمّا لفظها فإنَّها نكرةٌ تأتي بعد معرفةٍ قدْ تَمَّ الكلامُ عليها، وتلك النَّكرةُ هي المعرفةُ في المعنى، نحو : جاءَ زَيْدٌ راكِبًا، وذَهَبَ عَمْرٌو مُسْرِعًا(٤)."

اعلمْ أنَّ الحال مُعْتَبَرَةٌ بجواز إِدْخالِ (كَيْفَ) على الفعل والفاعلِ، فتقولُ : كيْفَ جاءَ زَيْدٌ، فيكون الجوابُ : راكِبًا أوْ ماشيًا، أوْ غيرَ ذلك. وإنَّما سُمِّيَتْ حالاً؛ لأنَّه لا يجوز أن يكون اسمُ الفاعل فيها إلاّ لِما أَتَتْ فيه، ولا يجوزُ أنْ يكونَ لِما مضى وانْقَطَعَ، ولِما لمْ يقَعْ من الأفعالِ. والحالُ تُشْبِهُ الظَّرْفَ من حيثُ إنَّها مفعولٌ فيه. وتُشْبِهُ المفعولَ به منْ حيثُ إنَّها واقعةٌ بعد فعلٍ وفاعلٍ، قد تمَّ(٥)

(١) – زيادة من (مل).

(٢) – في (مل) : (... وأخبار كان وأخواتها وأسماء إنّ وأخواتها ...).

(٣) – (المشبه بالمفعول ... وقد مضى ذكرهما) : ساقط من (ع).

(٤) – (نحو : جاء ... مسرعًا) : ليس في (ع) و (مل).

(٥) – في الأصل : (يَمَّ)، وهو تصحيف، والتصويب من (ع).

الكلام دونها. وتُشْبِهُ التَّمْييزَ من حيث إنَّ الحال تحْتَمِلُ وجوهًا(١)، فإذا أَرَدْتَ إحدى هيْئات ذي الحال ذكرْتها، والتَّمْييزُ يكون لِما يحتَمِلُ أعْدادًا فتبْيينُهُ بأحدِها، وأيضًا فإنَّ الحال نكرةٌ كَما أنَّ التَّمْييز نكرةٌ. والفرق بين الحال والتَّمْييز: أنَّ الحال لا تكون إلاّ مُشْتقَّةً من فعل. والتَّمْييز لا يكون إلاّ اسمًا جامدًا. والحالُ يحسُنُ دُخولُ (في) / عليها(٢). والتَّمييزُ يحسُنُ دخولُ (مِنْ) عليه. فإذا رأيْتَ الحال باسمٍ غيرِ مُشْتَقٍّ فقدِّرْ له مُشْتَقًّا، نحو قولكَ : هذا الثَّوْبُ خَزًّا، التَّقدير : هذا الثَّوبُ لَيِّنًا.

43 [٦١/أ]

وإذا قلت : عندي خَمْسونَ ضاربًا، فالتَّقدير(٣) : رَجلاً ضاربًا، أوْ غلامًا، أوْ ما أشْبَهَ ذلك. والفرق بين الحال والمفعول به أنَّ المفعول يُضْمَرُ ويُظْهَرُ. والحالُ لا يجوزُ إضْمارُها؛ لأنَّها لوْ أُضْمِرَتْ لَتَعَرَّفَتْ، ولا تكون الحال معرِفَةً. وإنَّما وقَعَتِ الحالُ نكرةً؛ لأنَّها زيادةٌ في الخبرِ وفي الفائدة، والخبرُ في الأصلِ نكرةٌ، ولا يكون ذو الحال إلاّ معرفةً؛ لأنَّكَ تُخْبِرُ عنه بالحالِ، والإخْبارُ عن النَّكراتِ لا يُفيدُ.

والحالُ وإنْ كانتْ صِفَةً منْ صِفاتِ الفاعلِ. فإنَّهُ لا يُطْلَقُ عليها اسمُ الصِّفَةِ. وإنَّما سُمِّيَتْ حالاً فِرارًا من ذلك؛ لأنَّ المعرفَةَ لا توصفُ بالنَّكِرَةِ. والفرق بين الحال وبين الصِّفَةِ : أنَّ الصِّفَةَ تَفْرُقُ بين اسمين مشتركين في اللَّفْظِ، والحالُ زيادةٌ في الخبر وإنْ لم يكُن للاسمِ مُشارِكٌ في لفظِه، ألا ترى أنَّكَ تقولُ : جاءَ الفَرَزْدَقُ ماشيًا. وليس آخَرُ اسمُهُ الفرَزْدَقُ، فَعُلِمَ أنَّها زيادةُ خَبَرٍ، إلاّ أنَّ هذه

(١) – يريد أن هيئات صاحب الحال متعددة نحو (عابس، ضاحك، مسرور، مكتئب ...) فإذا عَيَّنْتَ إحداها انتفت أضدادها.

(٢) – كذا في الأصل و (ع)، والصواب أنّ الحال لا يحسن دخول (في) عليها إلاّ إذا قدرنا قولنا : جاء زيد ضاحكًا : جاء زيد في حال ضحكه.

(٣) – في (ع) : (والتقدير).

النَّكرة هي المعرفةُ في المعنى.

ولَمّا كانت الصِّفةُ تَتْبَعُ الموصوف في إعرابه نَصَبوا الحالَ، وإنْ كان ذو الحال مرفوعًا؛ لِيُعْلَمَ أنَّها لَيْسَتْ بِصِفَةٍ في الحقيقة.

قال: "والعاملُ في الحال على ضربين: مُتَصَرِّفٌ، وغيرُ مُتَصَرِّفٍ.

فإذا كان العاملُ مُتَصَرِّفًا جاز تقديم الحال عليه[1]، تقولُ: جاءَ زيدٌ راكبًا، وجاءَ راكبًا زيدٌ، وراكبًا جاءَ زيدٌ، كلُّ ذلك جائزٌ؛ لأنَّ (جاءَ) مُتَصَرِّفٌ. والتَّصَرُّفُ: هو التَّنَقُّلُ في الأَزْمِنَة، تقولُ: جاء يَجيءُ مَجيئًا فهو جاءٍ. وكذلك: أَقْبَلَ مُحَمَّدٌ مُسْرِعًا، وأَقْبَلَ مُسْرِعًا مُحَمَّدٌ، ومُسْرِعًا أَقْبَلَ مُحَمَّدٌ؛ لأنَّ (أَقْبَلَ) مُتَصَرِّفٌ."

اعلم أنَّ الحال منْ حقِّها أنْ تكون بجَنْبِ ذي الحالِ مُلاصِقَةً له، كما أنَّ المفعولَ به من حقِّه أن يكون بعد الفاعلِ، إلاَّ أنَّ الفعل لَمّا كان يعمل مُقَدَّمًا ومُؤَخَّرًا ومُتَوَسِّطًا لقُوَّتِه على العمل قُدِّمَت الحالُ، والنِّيَّةُ / بها التَّأخيرُ، كما قدَّموا المفعولَ به والنِّيَّةُ به التَّأخيرُ. هذا مذْهَبُ البَصْرِيّينَ. والكوفيّونَ[2] لا يُقَدِّمونَ الحالَ في أَوَّلِ الكلامِ؛ لأنَّ فيها ذِكْرًا من الاسم، فإن كانتْ لِمَكْنيٍّ[3] جاز تقديمها عندهم. والكِسائيُّ يقولُ[4]: هِيَ منْصوبةٌ على القَطْعِ ومعنى القطعُ:

43 [٦١/ب]

(١) – في (مل) زيادة: (وتأخيرها).

(٢) – انظر الإنصاف المسألة رقم (٣١): ١/ ٢٥٠ والتبيين: المسألة رقم (٦٢) ص٣٢١.

(٣) – المكني في اصطلاح الكوفيّين يقابل المضمر في اصطلاح البصريّين.

(٤) – انظر المصطلح النحوي: ١٧٠. نسب المؤلف ذلك إلى الفراء، ولم يذكر أن الفراء أخذه عن الكسائي.

أنْ يكون قصد النَّعْتَ فلمّا كان الأوَّلُ معرفةً، والثّاني نكرةً انْقَطَعَ منه وخالفه.

قال: "فإنْ لم يكن العامل متصرِّفًا لم يجزْ تقديم الحال عليه، تقول[1]: هذا زيدٌ قائمًا، فتَنْصِبُ (قائمًا) على الحال بما في (هذا) منْ معنى الفعل؛ لأنَّ (ها) للتَّنْبيه و(ذا) للإشارة، فكأنَّكَ قُلْتَ: أُنَبِّهُ عليه قائمًا، وأُشيرُ إِلَيْه قائمًا. ولوْ قُلْتَ: قائمًا هذا زَيْدٌ، لم يجزْ؛ لأنَّ (هذا) لا يتصرَّفُ.[2]"

اعلمْ أنَّ العامل في الحال إذا كان غير فعل ضَعُفَ عن العمل مُقَدَّمًا ومُؤَخَّرًا، فعَمِلَ في الحال مُؤَخَّرَةً؛ لأنَّ التَّأخيرَ هو الرُّتْبَةُ. وإنَّما ضَعُفَ عن العمل مُقدَّمًا؛ لأنَّه معنى الفعل، وليس بفعلٍ. وهذا المعنى لا يعمل مثله في المفعول، وإنَّما عمل في الحال بضربٍ من المشابَهَة، ألا ترى أنَّهُ إذا خلا الكلامُ منْ معنى الفعلِ لا يجوزُ النَّصْبُ، فلا تقولُ: زيدٌ أخوكَ قائمًا، إلاَّ أنْ تجعلَ الأُخُوَّةَ من الصَّداقة، فيكونُ فيها معنى الفعلِ، فيجوزُ حينئذٍ، ألا ترى أنَّ الحروف المشابهةَ للأفعالِ لا تعْمَلُ إلاَّ على التَّأخيرِ، ولا تُقَدَّمُ أخْبارُها على أسمائها، كما قُدِّمَ خبرُ (كانَ) وأخواتها، وما أشْبَهَ ذلك.

(١) – في (مل) زيادة: (في غير المتصرف).

(٢) – في (مل) زيادة: (قال جرير:

هذا ابنُ عمي في دمشق خليفةً ... لَوْ شِئتُ ساقَكُمُ إليَّ قَطينا

فتنصب (خليفة) بـ(هذا) أو بالظرف). البيت من الكامل. من قصيدة يهجو بها الأخطل وتغلب. انظر ديوانه: ٤٧٧، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٧٦.

قال : "وتقولُ : زيدٌ في الدّارِ قائمًا، فتَنْصِبُ (قائمًا) على الحالِ بالظَّرْفِ. ولو قلتَ : زيدٌ قائمًا في الدّارِ لَمْ يجُزْ؛ لأنَّ الظَّرْفَ لا يتَصَرَّفُ، وتقولُ : مَرَرْتُ بزَيْدٍ جالسًا، ولو قلتَ : مررْتُ جالسًا بزيدٍ، والحالُ لـ (زيدٍ) لم يجُزْ؛ لأنَّ حالَ[1] المجرورِ لا يتقدَّمُ عليه. وتقولُ : مررْتُ بهِنْدٍ[2] جالسةً، ولا يجوزُ: مرَرْتُ جالسَةً بهِنْدٍ؛ لأنَّ حال المجرور لا يتقدَّمُ عليه".

اعلم أنَّ الظَّرْفَ لَمّا كان غيرَ مُتَصَرِّفٍ لَمْ يعملْ في الحالِ؛ إلاّ أنْ تكون مؤَخَّرَةً، فلا تقول : قائمًا في الدّارِ زيدٌ، ولا : زيدٌ قائمًا في الدّارِ. وإنَّما قولنا (في الدّارِ) فيه معنى الفعل، وجاز أنْ يرفَعَ الضَّميرَ؛ فلهذا جازَ أنْ تَنْصِبَ الحالَ، ولوْ رَفَعْتَ (قائمًا) لكان خبرَ المبتدأ. فأمّا[3] قولكَ : مرَرْتُ بزَيْدٍ جالسًا، إنْ جَعَلْتَ الحالَ من التّاءِ لم يجُزْ؛ لأنَّ المرورَ يُنافي الجُلوسَ، فإنْ قُلْتَ : مَرَرْتُ بزَيْدٍ / راكبًا، فإنْ جَعَلْتَ الحالَ من التّاءِ جاز، تقدَّمَتِ الحالُ أوْ[4] تأَخَّرَتْ؛ لأنَّ (مَرَرْتُ) فعلٌ، وإنْ جَعَلْتَهُ لـ (زَيْدٍ) لم يجُزْ أنْ تتقدَّمَ عليه؛ لأنَّ التّاء لا تتَصَرَّفُ، فلا يُتَصَرَّفُ في معْمولِها. وقد تكون الحالُ للفاعل، وقدْ تكون للمفعولِ. فإذا قُلْتَ: لقيتُ زيداً ضاحِكًا، فالحالُ للمَفْعولِ. وإذا[5] قُلْتَ : جاءَني زيدٌ ضاحِكًا، فالحالُ

44
[٦٢/أ]

(١) – في الأصل : (الحال)، بإقحام الألف واللام، والتصويب من (ع).

(٢) – في الأصل (بهد)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٣) – في (ع) : (وأما).

(٤) – انظر ص١٩ الحاشية رقم (٢).

(٥) – في (ع) : (فإذا).

للفاعلِ. فإذا كانت الحالُ للمفعولِ وفي المفعول حرفُ جرٍّ لم يجُزْ أن تتقدَّمَ عليه لمكان حرف الجرِّ؛ لأنَّه غير مُتَصَرِّفٍ. {وإنْ لَمْ يَكُنْ} فيه حرفُ جَرٍّ جازَ أن {يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ}.

مَسْأَلَةٌ : إنْ قال قائلٌ : قدْ ذَكَرْتُمْ أنَّ الحالَ نكرةٌ تأْتي بعد معرِفةٍ قد تمَّ الكلامُ دونَها، وقدْ جاءَتْ معارِفُ وهي أحوالٌ من ذلك : أَرْسَلَها العِراكَ[1]، و جاؤوا الجَمّاءَ الغَفيرَ[2]، وجاؤوا قضَّهُمْ بِقَضيضِهِمْ[3]، ورجعَ عودُهُ على بدْئِهِ[4] و طَلَبَهُ

(١) – القول في سيبويه : ١/١٨٧ و ١٩٧، والمقتضب : ٣/٢٣٧، والأصول : ١/١٩٦، وابن يعيش : ٢/٦٢، وشرح الكافية للرضي : ١/٢٠١، وأوضح المسالك : ٢/٣٠٤، والهمع : ١/٢٣٩، وشرح التصريح : ١/٣٧٣، والمخصص : ١٤/٢٢٧، والمساعد : ٢/١١، وشرح الكافية الشافية : ٢/٧٣٥، واللسان (عرك).
وجاء في شعر لبيد :

فارسلها العراك ولم يَذُدْها ... ولم يشفق على نَغَصِ الدِّخالِ

البيت في ديوانه : ١٠٨. وهو من شواهد سيبويه : ١/١٨٧، والمقتضب : ٣/٢٣٧، وابن يعيش : ٢/٦٢، وشرح التصريح : ١/٣٧٣. واللسان : (عرك) و (نغص) و (دخل) وفي الأخيرة برواية (فأوردها العراك ...) والإنصاف : ٢/٨٢٢، والخزانة : ١/٥٢٤، والمقاصد النحوية : ٣/٢١٩. والضمير في (أرسلها) للإبل.

(٢) – المثل في مجمع الأمثال : ٢/٢٧١، وفرائد الآل : ٢/٢٣٦، برواية (مررتُ بهم الجماء الغفير) وفي جمهر الأمثال للعسكري : ١/٣١٦ برواية (جاؤوا جمًّا غفيرًا). وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه.
وفي سيبويه : ١/١٨٨، ١٩٤، وابن يعيش : ٢/٦٢، ٦٣، والرضي على الكافية : ١/٢٠٣، والهمع : ١/٢٣٩، وشرح التصريح : ١/٣٧٣، وأوضح المسالك : ٢/٣٠٣، وشرح الكافية الشافية : ٢/٧٣٤، وفي المساعد : ٢/١١ برواية فرائد الآل. والجماء : بيضة الرأس لاستوائها. والغفير : لأنها تغفر الرأس أي تغطيه، والمراد به : الجماعة الكثيرة التي تغطي وجه الأرض لكثرة عددها.

(٣) – المثل في مجمع الأمثال : ١/١٦١، وفرائد الآل : ١/١٣٦، وجمهرة الأمثال للعسكري : ١/٣١٥، والمستقصى : ٢/٤٧، وكتاب الأمثال لابن سلام : ١٣٣، والمزهر للسيوطي : ٢/٢٧٠، والرضي على الكافية : ١/٢٠٢، والمساعد : ٢/١٣، وشرح الكافية الشافية : ٢/٧٣٥، وانظر سيبويه : ١/١٨٨.

(٤) – القول في سيبويه : ١/١٩٦، والإنصاف : ٢/٨٢٣، وشرح التصريح : ١/٣٧٣، وأوضح المسالك : ٢/٣٠٢.

جَهْدَهُ[1]، وأشباهُ ذلكَ.

قيلَ لهُ[2] : أمّا (العِراكُ) فإنَّهُ مصْدَر : عارَكَ يُعارِكُ مُعارَكَةً وعِراكًا إذا زاحَمَ، فجعل (العِراكَ) في مَوْضِعِ الحالِ، وهو معرفةٌ، وذلك شاذٌّ، وإنَّما جاز لكونه مصدراً. والعربُ وضعتِ المصادر المعارفَ موضعَ الحالِ، فمنها ما هو معرفةٌ بالألفِ واللاّمِ، ومنها ما هو مُضافٌ إلى المعارفِ. فما كان مُعَرَّفًا بالألفِ واللاّمِ فنحو (العِراكَ) قالَ (أوْسٌ) :

٦٥ – فَأَوْرَدَها التَّقْريبَ وَالشَّدَّ مَنْهَلا ....

أرادَ : فأوْرَدَها تَقْريبًا وشَدًّا في معنى مُقَرِّبًا وشادًّا. ومثلُ ذلك :[3]

٦٦ – مَدَّتْ عَلَيْهِ المُلْكَ أَطْنابَها كَأْسٌ رَنَوْناةٌ وَطِرْفٌ طِمِرّ

ومعنى البيتِ أنَّه وصفَ مَلِكًا دائمَ الشُّرْبِ فقال : مدَّتْ عليه – يعنى على المَلِكِ –

(١) – القول في سيبويه : (طلبتَهُ جهدَكَ) ١/١٨٧، وفي المقتضب : (فعل ذلك جهدَهُ وطاقتَهُ) ٣/٢٣٧، وفي شرح الكافية للرضي : ١/٢٠١ (افعله جهدَكَ وطاقتَكَ)، وانظر المخصص : ٤/٢٢٧، والإنصاف : ٢/٨٢٣.

(٢) – (له) : ليست في (ع).

٦٥ – صدر بيت من الطويل، عجزه : (قَطاةٌ مُعيدٌ كَرَّةَ الوِرْدِ عاطِفُ). وهو في ديوانه : ٦٩، والمخصص : ١٤/٢٢٧.

التقريب : من القَرَب : وهو طلب الماء ليلاً، الشدّ : العدو. المنهل : الموضع الذي فيه المَشْرَب.

(٣) – هو ابن أحمر كما ذكر ابن الأنباري، وصاحب اللسان (رنا).

٦٦ – البيت من السريع. وهو في المذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٣١٩، والرواية فيه (بَنَتْ عَلَيْهِ المَلِكَ ...) والمخصص : ١٧/١٦، واللسان : (رنا)، (ملك). الأطناب : الطوال من حبال الأَخْبِيَة. كأس رنوناة : دائمة على الشرب. الطِّرْف : الكريم العتيق من الخيل. الطِّمِرّ : الفرس الجواد، وقيل : المُشَمِّرُ الخَلْقُ، وقيل : هو المُسْتَفِزُّ للوثب والعدو / اللسان (طمر) /.

كأسٌ رَنَوْناةٌ أطْنابها المُلْكَ[1]، يعني مُلْكًا[2]، فجعل المُلْكَ في معنى الحالِ، وتقديره في حال مُلْكَتِهِ. واللّهُ أعلمُ.

فأمّا ما أُضيفَ فقولُهُمْ : طَلَبْتَهُ جَهْدَكَ وطاقتَكَ، وجَهْدي وطاقَتي؛ لأنَّ معناه مُجْتَهِداً فأمّا الجَمّاءُ الغفيرُ فذكرَ (الخليلُ)[3] : أنَّهُمْ أَدْخَلوا فيه الألفَ واللاّمَ على نيَّةِ ما لَمْ يُدْخِلوا. وقالَ (سيبَوَيْهِ)[3] : انْتِصابُهُ كانْتِصابِ العِراكِ.

44

مسألةٌ : فإنْ قال قائلٌ : فقدْ جاءَتِ الحالُ والكلامُ مُفْتَقِرٌ / إليها نحو قولهمْ: [٦٢/ب]
أَخْطَبُ ما يكونُ الأميرُ قائمًا[4]، وأَكْثَرُ شُرْبي السَّويقَ مَلْتوتًا[5]، وأشباهُ ذلك.
قيلَ لهُ : إنّما افْتقرَتِ الجملةُ إلى الحال؛ لأنَّها سَدَّتْ مسدَّ الخبرِ ألا ترى أنَّ (أَكْثَرَ) : مبتدأٌ، و (مَلْتوتًا) : سدَّ مسدَّ الخبرِ، وكذلكَ (أَخْطَبُ) : مبتدأٌ، و(قائمًا) : سدَّ مسدَّ الخبرِ. واللّهُ أعلمُ.

(١) – (الملك) : ساقطة من (ع).

(٢) – في الأصل (مملكًا)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٣) – الكتاب : ١/١٨٨.

(٤) – القول في شرح الرضي على الكافية : ١/١٠٧، والهمع : ١/١٠٦، والأشموني : ١/٢١٨، وحاشية الخضري على ابن عقيل : ١/١٣١، والتصريح وحاشية الشيخ خالد عليه : ١٨٠.

(٥) – القول في شرح الرضي على الكافية : ١/١٠٦، والهمع : ١/١٠٦، والتصريح : ١/١٨٠، ١٨١، وشرح الكافية الشافية : ١/٣٥٨ وفيها (كُلُّ شربي ...).

السويق : ضرب من الطعام تصنعه العرب من الحنطة أو الشعير مع السمن. والسويق الملتوت : المبلول بالماء.

باب التَّمْييزِ[1]

قال : ومعنى التَّمْييزِ : تَخْليص الأجناسِ بعضِها من بعضٍ. ولفظُ التَّمْييزِ : اسمٌ نكرةٌ يأتي بعد الكلام التّام، يُرادُ به تَبْيينُ الجِنْسِ. وأكْثَرُ ما يأتي بعد الأعْدادِ والمقاديرِ. فالأعْدادُ منْ أحدَ عشرَ إلى تسْعَةٍ وتسْعينَ، نحو قولكَ : أَحَدَ عشَرَ رَجُلاً، واثْنا عشرَ غلامًا، وثلاثونَ جاريةً، وخمْسونَ درْهَمًا. وأمّا المقاديرُ فعلى ثلاثةِ أضْرُبٍ : مَمْسوحٌ، ومَكيلٌ، ومَوْزونٌ، فالممسوحُ نحو قولكَ : ما في السّماءِ قَدْرُ راحَةٍ سحابًا، وما في الثّوبِ مَصَرُّ دِرْهَمٍ نسيجًا. والمكيلُ نحو قولك : عندي قفيزانِ بُرًّا، وجَريبانِ شَعيرًا، ومَكّوكانِ دَقيقًا[2]. والموزونُ نحو قولك : عندي مَنَوانِ سَمْنًا، واشْتَرَيْتُ رَطْلَيْنِ زَيْتًا."

اعلم أنَّ التَّمْييزَ والتَّفْسيرَ والتَّبْيينَ بمعنًى واحدٍ، ولفظُ المميَّزِ[3] لا يكون إلاّ نكرةً. وهو يُشْبِهُ الحالَ من وجْهٍ، وذلك أنَّ الحالَ لا يكونُ إلاّ لإرادَتِكَ إحدى هيئاتِ ذي الحالِ، كما أنَّ التَّمْييزَ يكونُ لِما يحتملُ وُجوهًا فتُبَيِّنَهُ بأحدها.

---

(١) – في الأصل : (المميز)، وما أثبته من (ع).

(٢) – في اللسان : "القفيز : ... وهو ثمانية مكاكيك عند أهل العراق ... وقيل : هو مكيال تتواضع الناس عليه" /اللسان : قفز/

في اللسان : "الجريب من الطعام والأرض : مقدار معلوم" /اللسان : جرب/

في اللسان : "والمكوك : مكيال معروف لأهل العراق ... وهو صاع ونصف" /اللسان : مكك/.

(٣) – في (ع) (التمييز).

والعاملُ في التَّمْييزِ على ضربينِ : أحدُهُما : فعلٌ. والآخرُ : معنى الفعلِ. فإذا كان العاملُ فيه فعلاً فإنَّ (المازنيَّ) و (أبا العَبّاسِ)[1] يُجيزانِ تقديمَ المفعولِ[2] على الفعلِ[3]، وكانَ (سيبَوَيْهِ) لا يرى ذلك[4]. وهو قولُ الكوفيّينَ[5]. وأنشدَ منْ أجازَ تقديمَ المنصوبِ[6] :

٦٧ – أَتَهْجُرُ لَيْلى[7] لِلْفِراقِ حَبيبَها وَما كانَ نَفْسًا بِالفِراقِ تَطيبُ

فقدَّمَ (نَفْسًا) وهو تمييزٌ، وعلى هذا : شَحْمًا تَفَقَّأَ زَيْدٌ، ونَفْسًا طابَ زَيْدٌ[8]، وأشباهُ ذلك. وهذا البابُ المنصوبُ فيه هو المرفوع في المعنى / فالَّذي عَمِلَ فيه [45 [٦٣/أ]]

---

(١) – المقتضب ٣/٣٦ – ٣٧.

(٢) – كذا في الأصل و (ع)، والمراد بذلك التمييز،ولعله سماه مفعولاً توسعًا؛ لأن التمييز من باب المشبه بالمفعول. او لعله سايَرَ بذلك عبارة سيبويه انظر الكتاب : ١/١٠٥.

(٣) – في الأصل : (الفاعل)، وهو وَهْمٌ، والتصويب من (ع).

(٤) – الكتاب ١/١٠٥، والتبصرة : ١/٣١٨ – ٣٢٠، والخصائص : ٢/٣٨٤، وانظر ما نقله الدكتور عبد الخالق عضيمة في حاشية المقتضب : ٣/٣٦ – ٣٧ من كتاب الانتصار لابن ولاد.

(٥) – انظر التبيين المسألة رقم (٦٥) ص٣٣٦، والإنصاف المسألة رقم (١٢٠) ٢/٨٢٨، والمساعد : ٢/٦٦ – ٦٧، وشرح الكافية الشافية : ٢/٧٧٥ – ٧٧٦.

(٦) – البيت للمخبل السعديّ، وقيل لغيره، انظر المقاصد النحوية.

٦٧ – البيت من الطويل. وهو من شواهد المبرد في المقتضب : ٣/٣٧، وانظر الجمل : ٢٤٦، والأصول : ١/٢٧١، والإيضاح : ١/٢٠٣، والخصائص : ٢/٣٨٤، والتبصرة : ١/٣١٩، والمرتجل : ١٥٩، وابن يعيش : ٢/٧٤، والإنصاف : ٢/٨٢٨، وشرح الكافية الشافية : ٢/٧٧٨، والمقاصد : ٣/٢٣٥. واللسان : (حبب). وصدره : في ابن يعيش : ٢/٧٣. وعجزه : في الهمع : ١/٢٥٢. ويروى : (وما كان نفسي بالفراق تطيب) انظر الخصائص : ٢/٣٨٤ وعلى هذه الرواية يفوت موضع الاستشهاد.

(٧) – في (ع) : (سلمى)، وهي موافقة لرواية الأصول والإيضاح والمرتجل.

(٨) – في الأصل : (زيدًا) بالنصب، وهو خطأ، والتصويب من (ع).

الفعلُ قولُهُمْ : تَصَبَّبْتُ عَرَقًا، وامْتَلأَ الإناءُ ماءً، وطِبْتُ بذلكَ نَفْسًا، وقَرِرْتُ[1] به عينًا، ألا ترى أنَّ المتَصَبِّبَ هو العَرَقُ، والَّذي ملأَ الإناءُ هو الماءُ، والَّذي طابَ هو النَّفْسُ، والَّذي قرَّ هو العَيْنُ، والأصْلُ فيه : ضاقَ ذَرْعُ زيْدٍ، وطابَتْ نفْسُ عمرٍو، فحذفَ المضاف توَسُّعًا، وأُقيمَ المضاف إليه مقامَهُ فارْتَفعَ، ثُمَّ أرادوا أنْ يَدُلّوا على المحْذوف فَأعادوهُ [فَلَمّا أعادوهُ][2] والأوَّلُ مَرْفوعٌ نَصَبوهُ لِوُقوعِهِ بعد فعلٍ وفاعلٍ، فصار مُشَبَّهًا بالمفْعولِ.

وأمّا مَن لمْ يُجِزْ تقديم المنصوب فاحْتجَّ بأنَّ هذا المنصوبَ هو فاعلٌ في الحقيقة، فإذا مُنِعَ الرَّفْعَ لَمْ يُمْنَعِ الرُّتْبَةَ؛ لأنَّ رُتْبَةَ الفاعلِ أنْ يكونَ بَعْدَ فِعْلِه.

وإذا كان العاملُ في التَّمْييز الفعلُ فإنْ شئْتَ وَحَّدْتَهُ، وإنْ شئتَ جمعتَهُ تقولُ: طِبْتُمْ بذلكَ نَفْسًا، وإن شئتَ : أنْفُسًا، قال اللَّهُ تعالى : ﴿ فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا ﴾[3] ولو كان (أنْفُسًا) لجاز واللَّهُ أعلمُ. يدُلُّ عليه قولُهُ تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالأَخْسَرِينَ أَعْمالاً ﴾[4]. وتقولُ : هو أجْودُ النّاسِ عبيدًا ودورًا، وأشْباهُ ذلك. وإنَّما وُحِّدَ المُمَيَّزُ في أكثرِ الأحوالِ؛ لأنَّهم طلبوا التَّخْفيفَ، فجاؤوا بمُفْردٍ نكرةٍ يدُلُّ على الجِنْسِ فوضعوهُ موضعَ الجَمْعِ فأغْنى عنهُ.

فإنْ قيلَ : فَهَلْ يجوزُ أنْ تقولَ : عندي عِشْرونَ دراهِمَ، أوْ عِشْرون عَبيدًا؟

قيل[5] : لا يجوزُ ذلك منْ حيثُ إنَّكَ إذا قُلْتَ : عِشْرونَ، فقَدْ أتَيْتَ[6] على

(١) – يصح في (قررت) فتح الراء وكسرها. (اللسان / قرر).

(٢) – تكملة من (ع).

(٣) – النساء : (٤٠).

(٤) – الكهف : (١٠٣).

(٥) – في (ع) : (قيل له).

(٦) – في الأصل : (أثبت) بالثاء وهو تصحيف، والتصويب من (ع).

العدد، فلمْ تَحْتَجْ إلاّ إلى ذكرِ ما يدُلُّ على الجِنْسِ. وإذا قُلْتَ : هوَ أفْرَهُ النّاسِ عبْدًا، جازَ أنْ تَعْني عبدًا واحدًا، فَمِنْ ثَمَّ جاز ذِكْرُ الجماعةِ.

فأمّا ما يَنْتَصِبُ[1] بمعنى الفعل فهوَ ينْتَصِبُ بعدَ الأعْدادِ، وذلكَ أنَّ العدد يُذكرُ بعده المعدود من الأجناس للتَّمْييزِ؛ إذْ كان العددُ يَقَعُ على جميع المعدوداتِ فاحْتاجَ إلى ما يُفَسِّرُهُ. والعددُ / على ضربين : أحدهما : تلْحَقُهُ نونٌ، نحو: عشْرونَ وثلاثونَ إلى تِسْعينَ. والآخرُ يلْحَقُهُ تَنْوينٌ، نحو : ثلاثةٍ وأربعَةٍ إلى تسعةٍ. وحُكْمُ هذا أن يُضافَ إلى الجُموعِ. فالَّذي فيه نونٌ فإنَّكَ تَنْصِبُ ما بعدهُ على التَّمْييزِ. فإنْ قالَ قائلٌ : ولِمَ صارَ هذا العددُ يَنْصِبُ ما يقعُ بَعْدَهُ؟ 45 [٦٣/ب]

قيل له : لأنَّ هذه النّونَ أشْبَهَتْ نونَ (ضاربينَ)، فكما تقولُ : هؤُلاءِ ضاربونَ زَيْدًا، فتَنْصِبُ (زيدًا) بـ (ضاربينَ) تقولُ : هؤُلاءِ عِشْرونَ رَجُلاً فَتَنْصِبُ (رَجُلاً) بعِشْرينَ. فإنْ قال : ومِنْ أيْنَ وَقَعَتِ المشابهَةُ بين عشرينَ وضاربينَ؟

قيل له : لَمّا كانَتِ (العشْرونَ) تَقْتَضي نَوْعًا يُقَدَّرُ بها، وَ(ضاربونَ) تَقْتَضي مَفْعولاً بعدها اشْتَبَها[2]؛ ولأنَّكَ قدْ تحْذفُ النّونَ من كلٍّ واحدٍ منهما فتجرُّ ما بعده بالإضافة، وأيضًا فإنَّكَ إذا قلتَ : عِشْرونَ درْهَمًا، فلَيْسَ الدِّرْهَمُ بنَعْتٍ للْعشرينَ فيَتْبَعُها في إعرابها، ولا العِشْرونَ مضافةٌ إليه فيَنْجَرُّ بالإضافة[3] ولا الدِّرْهَمُ معْطوفًا على { العِشْرينَ } فيعملُ فيه ما كان عاملاً فيها، فَعَمِلَتِ العِشْرونَ فيه على تقدير : هذه الدَّراهِمُ تُوازِنُ عِشْرينَ، أوْ تُماثِلُ عِشْرينَ، أوْ تُساوي عِشْرينَ، ثُمَّ يُقامُ اسمُ الفاعلِ مَقامَ الفعلِ،فتَصيرُ مُقادِرَةً[4] أوْ مُماثِلَةً أوْ مُوازِنَةً،

(١) – في (ع) : (يُنْصَبُ).

(٢) – في (ع) : (أشْبَهَتْها).

(٣) – في الأصل : (الإضافة) بغير باء الجر، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٤) – في (ع) : (مقاربة).

ثمَّ يُحْذَفُ اسم الفاعِلِ ويُقامُ العِشْرونَ مُقامَهُ. فأمّا ما فيه تَنْوينٌ فهوَ ما يَنْتَصِبُ بعد تمامِ الاسم، وهو على ثلاثةِ أَضْرُبٍ : ممسوحٌ، ومَكيلٌ، وموْزونٌ. فالْمَمْسوحُ نحو قولِهِمْ : ما في ثوْبِهِ مَصَرُّ دِرْهَمٍ نسيجًا، وما في السَّماءِ قَدْرُ راحَةٍ سحابًا، وما أشبَهَ ذلكَ. والمكيلُ : راقودٌ خلاًّ. والموزونُ : مَنَوانِ سَمْنًا. فهذا جميعه تَنْصِبُ ما بعدهُ، كما تَنْصِبُ ما بعد العشرينَ؛ لأنَّ التَّنوينَ والنّونَ بمثابةٍ واحدةٍ. وعلى هذا المذهَبِ : لي مِثْلُهُ رجُلاً؛ لأنَّ (مِثْلَهُ) شائعٌ في أشْياءَ / كما أنَّ (الرّاقود) مِكْيالٌ لِكُلِّ شيْءٍ يُكالُ. فإذا قُلْتَ : خلاًّ، فقدْ بيَّنْتَ هذا الجِنْسَ، وكذلك إذا قلتَ : لي مِثْلُهُ رَجُلاً، فقد بيَّنْتَهُ منْ غيرِهِ، وكذلكَ : للَّهِ دَرُّهُ فارسًا، وأكْرِمْ به عالِمًا. 46 [٦٤/أ]

قال : "ومِنَ المَنْصوبِ على التَّمْييزِ قولُكَ : طِبْتُ به نَفْسًا، وضِقْتُ به ذَرْعًا، وعلى التَّمْرَةِ مِثْلُها زُبْدًا، وهذا راقودٌ خلاًّ، وحسْبُكَ به فارسًا، وللَّهِ دَرُّكَ شُجاعًا. فلا بدَّ في جميعِ التَّمييزِ من معنى (مِنْ)؛ أي : مِنْ شُجاعٍ، ومنْ فارسٍ، ونحوُ ذلك."

اعلمْ أنَّ التَّمييزَ هو ما قدَّرْتَ فيه (مِنْ)، وقدْ مضى ذلكَ. كما أنَّ الحالَ ما يُقَدَّرُ فيها (في)[1]. وإنَّما احْتَجْتَ إلى تقدير (مِنْ) في التَّمييزِ؛ ليكونَ فَرْقًا بَيْنَهُ وبين الحالِ، ألا ترى أنَّكَ إذا قلْتَ : أَكْرِمْ به فارسًا، وحسْبُكَ به خطيبًا، جاز أنْ تكونَ في هذه الحالُ[2]، فأدْخَلْتَ (مِنْ)؛ لِتَفْرُقَ بينهما؛ ولِيُعْلَمَ أنَّهُ تَمْييزٌ. قال

(١) – انظر ما سلف ص٢١٨ الحاشية رقم (٢).

(٢) – ضبطت (الحال) في الأصل و (ع) بالكسر، والصواب بالرفع؛ لأنها اسم (كان) مؤخراً، وليست بدلاً من اسم الإشارة.

(أبو العبّاسِ المبرِّدُ)[1] : ولهذا لا تقولُ : عِشْرونَ منْ درهَمٍ[2]، ولا ثلاثونَ منْ رجُلٍ، ولا : هو أَقْرَهُ منكَ منْ عبدٍ، لَمّا كان لا يحسُنُ فيه الحالُ لم يقع فيه إشكالٌ، فلمْ يَحْتَجْ إلى تقدير (مِنْ). وعندَ غيره[3] : أنَّهُ يَرُدُّهُ إلى الجمع بالألف واللاّمِ، فيكونُ التَّقديرُ[4] : عِشْرونَ من الدَّراهمِ، ومن الرِّجال، فلا يتَغَيَّرُ معنى (مِنْ). وَ{التَّمْييزُ لا} يخلو من أنْ يكونَ الفاصِلُ بينه وبين المُمَيَّزِ[5] أحدُ خمسة أشياءَ : {أحدها : الفاعِلُ}، نحو قولك : طِبْتُ بِهِ نَفْسًا، وَقَرِرْتُ به عَيْنًا. والثّاني : النّونُ، نحو عشرينَ، وثلاثين، وأشباه ذلك. الثّالثُ : التَّنوينُ في اللَّفْظِ، نحو [قولكَ : هذا][6] راقودٌ خلاًّ، ومائةٌ درْهَمًا، وأشباهِ ذلكَ. الرّابعُ : التَّنوينُ في التَّقديرِ، نحو : خمسةَ عشَرَ رَجُلاً[7]؛ لأنَّ التَّقْديرَ : خمسَةٌ وعَشْرَةٌ. الخامسُ : الإضافةُ، وذلك أنَّ الإضافةَ فصَلَتْ بين المميِّزِ والمَميَّزِ، ولوْلاها لكان مجروراً بالإضافة، فلمّا أضَفْتَ إلى غيرِ المَميِّزِ[8] خرجَ المميِّزُ منْصوبًا. وعلى هذا فقسْ.

(١) – المقتضب : ٣/٣٣ – ٣٤.

(٢) – في (ع) : (دراهم) وهو تحريف.

(٣) – انظر الكتاب ١/١٠٤، ١٠٥.

(٤) – في (ع) : (تقديره).

(٥) – (المميز) ضبطت في الأصل بياء مشددة مكسورة، وهو وَهْمٌ، ولم تضبط الياء في (ع).

(٦) – تكملة من (ع).

(٧) – في (ع) : (درهمًا).

(٨) – في الأصل و (ع) ضبط (المُمَيَّز) بفتح الياء المشددة وهو خطأ، والصحيح كسر الياء. وعبارة الشارح قلقة، ولو قال (... أضفتَ المُمَيَّزَ إلى غَيْرِ المُمَيِّزِ ...) لكان أوضح.

باب الاستِثْناءِ

قال : "ومعنى الاسْتِثْناء : أنْ تُخْرِجَ شَيْئًا مِمَّا أَدْخَلْتَ فيه غيرَهُ، أوْ تُدْخِلَهُ فيما أَخْرَجْتَ منه غيرَهُ. وحرفُهُ المسْتَولي عليه (إلاّ)، وتُشَبَّهُ بِهِ أَسْماءٌ، وأفعالٌ، / وحروفٌ. 46 ٦٤/ب]

فالأسماءُ : (غَيْرُ) و (سُوَى)، والأفعالُ : (لَيْسَ) و (لايَكونُ) وَ (عَدا) وَ (حاشا) وَ(خلا)، والحروفُ : (حاشا) و(خلا)."

اعلمْ أنَّ الاسْتِثْناءَ يُخْرِجُ من الكلام ما لولاهُ لكان داخلاً فيه، ويُدْخِلُ فيه ما لولاهُ لكان خارجًا عَنْهُ؛ لأنَّ الاسْتِثْناءَ من الإثْباتِ نفْيٌ، ومن النَّفْيِ إثْباتٌ، ولهذا لَوْ قالَ[١] : لَهُ عَلَيَّ عَشْرَةُ دراهِمَ إلا أَرْبَعَةً إلاّ دِرْهَمَيْنِ لكان عليه ثمانية دراهمَ.

والحرفُ الموضوع للاستِثْناءِ هو (إلاّ) وما سواهُ مشَبَّهٌ به، كما أنَّ [الأصلَ في][٢] حروف الشَّرْطِ هوَ (إنْ) الخفيفة وما سواها مُشَبَّهٌ بها.

وقد تقدَّمَ أنَّ الاستِثْناءَ يَنْتَصِبُ تشْبيهًا بالمفعولِ به؛ لأنَّهُ واقعٌ بعد كلامٍ تامٍّ، كما أنَّ المفعولَ به واقعٌ بعد كلامٍ تامٍّ. والعاملُ فيه الفعلُ المتقدِّمُ و(إلاّ) أَوْصَلَتِ الفعلَ وقوَّتْهُ على العَملِ، كما أنَّ الواوَ، في قولهمْ : استَوى الماءُ والخشبَةَ، أوصلَتِ الفعلَ وقوَّتْهُ على العمل حتّى نصبَ المفعول معه. فإذا اسْتَثْنَيْتَ، ولم تَكنْ (إلاّ) بمنزلة (غَيْرِ)، فانْصِبْ لا غيرُ، تقولُ : جاءَني[٣] القومُ إلاّ زيداً، قال اللّهُ

(١) – في (ع) : (قالوا).

(٢) – تكملة من (ع).

(٣) – في (ع) : (جاء القوم).

تعالى : ﴿ فَشَرِبوا مِنْهُ إلاّ قَليلاً ﴾[١]. فإنْ جعَلْتَ (إلاّ) بمنزلة (غَيْرِ) رَفعْتَ، تقولُ: جاءَ القومُ إلاّ زَيْدٌ، وعليه قوله تعالى : ﴿ لَوْ كانَ فيهِما آلِهَةٌ إلاّ اللّهُ لَفَسَدَتا ﴾.[٢] وأصْلُ (غَيْرِ) أنْ تكون صفةً؛ لأنَّها خِلافُ (مِثْلٍ) فَحُمِلَتْ عليها.

وأصْلُ (إلاّ) أنْ تكون للاسْتِثْناءِ، ثمَّ تدْخُلُ إحداهما على الأخرى. فإذا جعَلْتَ (إلاّ) صِفَةً أَجْرَيتَ ما يقع بعدها مجرى (غَيْرٍ) في الرَّفْعِ والنَّصْبِ والجرِّ، تقولُ : جاء القومُ إلاّ زَيْدٌ، ورأَيْتُ القَوْمَ إلاّ زيْداً، ومررْتُ بالقومِ إلاّ زيدٍ. فإذا[٣] جَعَلْتَ (غَيْراً) اسْتِثْناءً أَعْرَبْتَها بإعرابِ الاسم الواقع بعد (إلاّ)، فتقولُ : جاءَ القومُ غيرَ زيدٍ، ومَرَرْتُ بالقومِ غيرَ زيدٍ، ورأيتُ القومَ غيرَ زَيْدٍ، فتكون (غَيْرٌ) منصوبةً في الأحْوالِ الثَّلاثِ[٤].

واعلم أنَّهُ[٥] إنَّما تدْخُلُ كُلٌّ[٦] واحدةٍ منهما على الأُخرى في المَوْضِعِ[٧] الَّذي يَصِحُّ فيه الاستثناءُ والصِّفَةُ. فإنْ [كانَ][٨] الموضعُ[٩] لا يصِحُّ فيها الاسْتِثْناءُ لَمْ تُجْعَلْ (غَيْرُ) بمنزلة (إلاّ)، نحو قولكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِكَ لا يجوزُ أنْ تقولَ : مررْتُ بِرَجُلٍ إلاّ زيدٍ، ولا[١٠] : جاءَني رجُلٌ إلاّ زيدٌ، تريدُ : غيرُ زيدٍ على الوصفِ.

(١) – البقرة : (٢٤٩).

(٢) – الأنبياء : (٢٢).

(٣) – في (ع) : (وإذا).

(٤) – في (ع) : (الثلاثة).

(٥) – (أنه) : ساقطة من (ع).

(٦) – في (ع) : (على كل ...) بإقحام (على).

(٧) – في الأصل (موضع) دون (أل) التعريف، وهو خطأ. والتصويب من (ع).

(٨) – تكملة من (ع).

(٩) – في الأصل : (الموضع الذي لا ...) بإقحام (الذي).

(١٠) – (لا) : ساقطة من (ع).

47
[٦٥/أ] / فأمّا (سوى) فهو ظرفٌ، وموضعُهُ نصْبٌ، وهو مقصورٌ وممدودٌ. فإنْ ضَمَمْتَ أوّلَهُ أوْ كسرْتَهُ، فهو مقصورٌ، وإنْ[١] فتحتَ أوّلَهُ مَدَدْتَ، فقُلْتَ : جاءَ القوْمُ سواءَ زَيْدٍ. وما بعدهُ مجرورٌ بالإضافة إليهِ على كلِّ حالٍ.

وأمّا (لَيْسَ) و(لا يَكونُ) وَ (عَدا) وَ(خَلا) وَ(حاشا) فإنَّكَ إذا جعَلْتَ جميعها أفعالاً كان فيها ضميرٌ مرفوعٌ، فإنَّهُ فاعلٌ، وذلكَ الضَّميرُ لا يَظْهَرُ إلى اللَّفْظِ. وكان موَحَّدًا لا يُثَنّى ولا يُجْمَعُ، ومُذَكَّرًا لا يُؤَنَّثُ، وما بعدهُ من المنصوب يدلُّ عليه، ويكشفُ عن حالِهِ. وإنّما كان كذلك؛ لأنَّ هذه الأفعالَ لَمّا نابَتْ عن الحُروفِ، لَمْ تتَصرَّفْ، كما أنَّ الحرفَ لا يَتَصَرَّفُ، فلوْ[٢] ظهرَ ضَميرُها أوْ ثُنِّيَ أوْ جُمِعَ أوْ أُنِّثَ[٣] لكان ذلك تصرُّفًا. فتقولُ : جاء القوم ليس زيداً، ولايكون عمراً، وعدا بكراً، وخلا قاسماً، وحاشا مُحَمَّداً، قال الشّاعرُ[٤] :

٦٨ – أَلا كُلُّ شَيْءٍ ما خَلا اللَّهَ باطِلُ ....

وقد يكون (عَدا) وَ (خَلا) وَ (حاشا) حُروفَ جَرٍّ فيكونُ ما بعدها مجروراً بها، تقولُ[٥] : جاءَ القَوْمُ عَدا زَيْدٍ، وخَلا عَمْرٍو، وَحاشا أَبي {القاسِمِ}. قالَ الشّاعرُ[٦] :

(١) – من (ع) في الأصل (فإن) بالفاء.
(٢) – في (ع) : (ولو) بالواو.
(٣) – في الأصل : (وجمع وأنث)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).
(٤) – هو لبيد بن ربيعة.
٦٨ – هذا صدر بيت من الطويل عجزه : (وَكُلُّ نَعيمٍ لا مَحالةَ زائِلُ). انظر ديوانه : ١٣٢، وابن يعيش : ٢/٧٨، والمغني : ٢١٥، وشرح الكافية الشافية : ٢/٧٢٢، واللسان : (رجز). وصدره في المغني : ١٤٢، وأوضح المسالك : ٢/٢٧٩، والهمع : ١/٣، ٢٢٦، ٢٣٣.
(٥) – في (ع) : (فتقول).
(٦) – هو الجميح الأسدي.

٦٩ – حاشا أَبي ثَوْبانَ إنَّ بِهِ ضَنًّا عَلى المَلْحاةِ والشَّتْمِ

وإذا جَعَلْتَ (حاشا) فِعْلاً فَمُسْتَقبله (يُحاشي)، قالَ (النّابغَةُ) :

٧٠ – وَلا أَرى فاعِلاً في النّاسِ يُشْبِهُهُ وَلا أُحاشي مِنَ الأَقْوامِ مِنْ أَحَدِ

وهي في قولِهِ تعالى : ﴿حاشا لِلَّهِ﴾[١] فِعْلٌ، لامْتِناعِ أنْ يدخُلَ حَرْفُ جَرٍّ على حَرْفِ[٢] جَرٍّ. فإنْ دَخَلَ على خَلا وَ عَدا وَ حاشا (ما) لَمْ يَكُنَّ إلاّ أَفْعالاً؛ لأنَّ (ما) هاهُنا مصْدَرِيَّةٌ فتوصلُ بالأفْعالِ.

وجميعُ هذه الأفعالِ والحروفِ تعْمَلُ عَمَلَ (إلاّ) فتُخْرِجُ بَعْضَ الأوَّلِ إنْ كانَ الكلامُ واجِبًا أوْ تُدْخِلُ شيْئًا إنْ كانَ الكلامُ نَفْيًا.

قال : "فإذا اسْتَثْنَيْتَ بِـ (إلاّ) منْ موجِبٍ كانَ [ما][٣] بعدها[٤]

٦٩ – البيت من الكامل. انظر المفضليات : ٣٦٧، والأصول : ١/٣٥٢، والمحتسب : ١/٣٤١، والإنصاف : ١/٢٨٠، وابن يعيش : ٢/٨٤، ٨/٤٧، والمغني : ١٣١، واللسان : (حشا) والرواية فيه : (حاشا أبي مروان ...). وصدره في الهمع : ١/٢٣٢.
والبيت ملفق من بيتين هما :
حاشا أبي ثوبان إنَّ أبا ثوبان ليس ببكمة فَدُمِ
عمرو بن عبد الله إنّ به ضنًّا على الملحاة والشّتمِ
انظر المفضليات والأمير على المغني : ١/١١٠، وعلى رواية (حاشا أبا ...) يفوت موضع الاستشهاد.
٧٠ – البيت من البسيط. من قصيدة يمدح بها النعمان بن المنذر ويعتذر إليه مما بلغه عنه. وهو في ديوانه : ٨٢. انظر جمل الزجاجي : ٢٣٧، ومعاني الحروف : ١١٨، والتبصرة : ١/٣٨٥، والمرتجل : ١٨٩، والإنصاف : ١/٢٧٨، وابن يعيش : ٢/٨٥، ٨/٤٨، والمغني : ١٣٠، والخزانة : ٢/٤٤ وعجزه في مجالس ثعلب : ٢/٤٣٦ وابن يعيش : ٨/٤٩، والهمع : ١/٢٣٣، واللسان : (حشا).
(١) – يوسف : (٣١) و (٥١).
(٢) – في الأصل : (حروف)، وما أثبته من (ع).
(٣) – تكملة من (ع) و (مل).
(٤) – في (ع) : (بعده)، وهو تحريف.

منصوبًا على كلِّ حالٍ، تقولُ : قامَ القومُ إلاّ زيداً، ورأَيْتُهُمْ إلاّ زيداً، ومَرَرْتُ بِهِمْ إلاّ زيداً. فإنْ كان ما قبلها غير موجبٍ أَبْدَلْتَ ما بعدها منه، تقولُ : ما قامَ أَحَدٌ إلاّ زيدٌ، وما رأيْتُ أحداً إلاّ زيداً، وما مرَرْتُ بأحدٍ إلاّ زيدٍ. ويجوزُ النَّصْبُ على / أصْلِ الباب، فتقول : ما قامَ أحدٌ إلاّ زيداً." 47 [٦٥/ب]

اعلم أنّا قد بيَّنّا[١] أنَّ الاسْتِثْناءَ إذا كان منْ موجبٍ، وكانتْ (إلاّ) غير صفةٍ فالنَّصْبُ لا غيرُ. فأمّا الاسْتِثْناءُ من المَنْفيِّ، فلكَ فيه وجهانِ أحدهما : أنْ تَنْصِبَ تشْبيهًا بالواجب، وذلك أنَّ الفعل مع الفاعل تقدَّما على الاستِثْناءِ فنصبْتَهُ[٢] بِهِما كأنَّكَ أَدْخَلْتَ حرف النَّفْيِ بعد استقرارِ[٣] الكلامِ. الثّاني[٤] : أنْ ترفعَهُ وتجعلَهُ بدلاً من الفاعل، قال اللّهُ تعالى : ﴿وَلا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إلاّ امْرَأَتُكَ﴾[٥] قُرِئَ (امْرَأَتُكَ) بالنَّصْبِ والرَّفْعِ[٦][٧].

فمَن نصَبَ جَعَلَها منصوبةً على تمام الكلامِ. ومن رفعَ جعلَها على البدل منْ (أَحَدٍ). وقيل في النَّصبِ : إنَّه استِثْناءٌ من قوله تعالى : ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾[٨].

---

(١) – في (ع) : (قَدَّمْنا) بدل (قَدْ بَيَّنّا).

(٢) – في (ع) : (فَتَنْصِبُهُ).

(٣) – في الأصل : (الاستقرار)، وهو خطأ، والتصويب من (ع).

(٤) – في (ع) : (والثاني) بواو العطف.

(٥) – هود : (٨١).

(٦) – في (ع) : (وبالرفع).

(٧) – من السبعة قرأ ابن كثير وأبو عمرو (إلاّ امْرَأَتُكَ) برَفْعِ التّاءِ، وقرأ الباقون بنصبها. السبعة ٣٣٨، والتيسير : ١٢٥.

وقرأ الثلاثة المكملون العشرة بالنصب انظر النشر : ٢ / ٢٩٠، والنجوم الزاهرة : ٢٥٤.

(٨) – هود : (٨١).

قال : "فَإنْ كان ما بعدها ليس من جِنْسِ ما قبلها فالنَّصْبُ هو البابُ على كُلِّ حالٍ، تقول : ما بالدّارِ أحدٌ إلاّ وتداً، وما مرَرْتُ بأحدٍ إلاّ حِماراً[١]، قال (النابغة) :

٧١ – وَقَفْتُ فيها أُصَيْلالاً أُسائِلُها ... أَعْيَتْ جَوابًا وَما بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ

إلاّ أَواريَّ لأْيًا ما أُبَيِّنُها ... وَالنُّؤْيُ كَالحَوْضِ بِالمَظْلومَةِ الجَلَدِ

فنصبَ (إلاّ أَواريَّ) لما ذكرْنا. وَقَدْ يجوزُ البدَلُ وإنْ لمْ يكنِ الثّاني

---

(١) – في (مل) زيادة : (قال الله سبحانه : (وما لأحدٍ عنده من نعمةٍ تُجْزى إلاّ ابْتِغاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الأَعْلى) وَقالَ النابغَةُ :

حَلَفْتُ يَمينًا غَيْرَ ذي مَثْنَوِيَّةٍ ... وَلا عِلْمَ إلاّ حُسْنَ ظَنٍّ بِصاحِبِ

وقال أيضًا ...)

البيت من البحر الطويل، وهو من شواهد سيبويه : ١ / ٣٦٥، وانظر الخصائص : ٢ / ٢٢٨، وديوانه ٣ وشرح التصريح ٢ / ٢٢٧.

٧١ – البيتان من البسيط. من نفس القصيدة التي ذكرناها في الشاهد رقم (٧٠). وهما في ديوانه : ٧٦، وانظر سيبويه : ١ / ٣٦٤، ومعاني القرآن للفراء : ١ / ٢٨٨، والمقتضب : ٤ / ٤١٤، والتبصرة : ١ / ٣٨١، والإنصاف : ١ / ٢٦٩، وابن يعيش : ٢ / ٨٠.

والأول في ابن يعيش : ٨ / ١٢، ٩ / ١٤٣، ١٠ / ٤٥، ٤٦، والإنصاف : ١ / ١٧٠، ٢ / ٦٣٧، وشرح شواهد شرح الشافية : ٤٨١، والعيني : ٤ / ٥٧٨، والتصريح : ٢ / ٢٦٧، والأشموني : ٤ / ٢٨. وصدره في أوضح المسالك : ٤ / ٣٧٠. وعجزه في الهمع : ١ / ٢٢٣، ٢٢٥، ومعاني القرآن للفراء : ١ / ٤٨٠، والإيضاح : ١ / ٢١١، والثاني في الخزانة : ٢ / ١٢٥، وصدره في الهمع : ١ / ٢٢٣، ٢٢٥، ٢ / ١٥٨، والإيضاح : ١ / ٢١١، وعجزه في معاني القرآن للفراء : ١ / ٤٨٠. ويروى الأول :

(وقفت فيها أصيلانا أسائلها ... عَيَّتْ جوابًا ...)

ورُوِيَ عجز الثاني عند الفراء : (إلاّ أَواريَّ ما إنْ لا أبينها) : ١ / ٤٨٠.

أصيلالاً : أي وقت الأصيل وهو العشي. أعيت : عجزت. الأواريّ : جمع آريّة، وهي المكان الذي تحبس به الخيل. لأيًا ما أبينها : أي لا أتبينها إلاّ بعد لأيٍ. واللأي : البطئ. النُّؤْيُ : ما يحفر حول الخباء ليجتمع الماء فيه ولايدخل الخباء. المظلومة : الأرض التي يحفر فيها لأول مرة. الجلد : الصلبة.

من جِنْسِ الأوَّلِ، فنقولُ : ما بالدّارِ أَحَدٌ إلاّ وتَدٌ، وذلك في لُغَةِ بَني تَميمٍ[1]، ويُنْشِدونَ قول النّابغة : (إلاّ أَوارِيُّ) بالرَّفْعِ ."

اعلم أنَّ مذهب أَهْلِ الحجاز نَصْبُ الثّاني إذا كان من غير جنسِ الأوَّلِ[2]. ويُسَمّونهُ اسْتِثْناءً مُنْقَطِعًا. فإذا نصبْتَ فعِنْدَ البَصْرِيّينَ أنَّ (إلاّ) بمنزلَةِ (لكنَّ)؛ لأنَّ (لكنَّ) للاسْتدْراكِ بعد النَّفْي، فشابهَتْ (إلاّ). والفرْقُ بينَ (إلاّ) وبين (لكنَّ) أنَّ (لكنَّ) لا تقعُ بعد واجبٍ إلاّ لِتَرْكِ قصَّةٍ إلى قصَّةٍ أُخْرى، نحو قولك : جاءَني زيدٌ لكنَّ عبد الله لَمْ يَحْضُرْ.

ولَمّا كان منهاج الاستثناءِ الصَّحيح غير المنقَطِعِ قَدَّروا (إلاّ) في المنقطع بـ (لكنَّ)؛ لأنَّ تقدير الصَّحيح أنْ يكونَ جميع الجِنْسِ يوهمُ دخولُهُ في الكلام فتأتي بـ (إلاّ)؛ لتُخْرِجَ بعْضًا من كلٍّ وليس كذلك المنْقَطِعُ، فقدَّروا (إلاّ) بـ (لكنَّ).
4
وعند / الكوفيّينَ أنَّ (إلاّ) بمعنى (سِوى). وقوله تعالى : ﴿ فَلا صَريخَ لَهُمْ وَلا هُمْ يُنْقَذونَ * إلاّ رَحْمَةً مِنّا ﴾[3] اسْتِثْناءٌ مُنْقَطِعٌ[4]؛ لأنَّ الرَّحْمَةَ ليس من جِنسِ الصَّريخ فيكون التَّقدير : لكنَّ رَحْمَةً. وقوله تعالى : ﴿ لا عاصِمَ اليَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللّهِ إلاّ مَنْ رَحِمَ ﴾[5] فَـ (العاصِمُ) : الفاعلُ، وَ (مَنْ رَحِمَ) : ليس بعاصِمٍ، فيكون التَّقْديرُ – واللّهُ أَعْلَمُ – لكنَّ مَنْ رَحِمَ يُعْصَمُ. وتَميمٌ تَرْفَعُ ذلكَ كُلَّهُ، وأنْشَدوا[6]. [1/٦]

(١) – انظر الرضي على الكافية : ١/٢٢٨.

(٢) – نفس الحاشية السابقة.

(٣) – يس : (٤٣) و (٤٤).

(٤) – انظر إعراب القرآن للنحاس : ٢/٧٢٤.

(٥) – هود : (٤٣).

(٦) – الرجز لجران العود، وقيل للعجاج ولم أقف عليهما في ديوانه.

٧٢ – وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِها أَنيسُ
إلاّ اليَعافيرُ وَإلاّ العيسُ

فيُشَبِّهونَهُ بالعقلاءِ، ويرْفَعونهُ على البدَلِ.

قال : "فإنْ تقدَّمَ المُسْتَثْنى لَمْ يكنْ فيه إلاّ النَّصبُ، تقولُ : ما قامَ إلاّ زيْدًا أحدٌ، وما مررْتُ إلاّ زيداً بأَحَدٍ، قالَ (الكُمَيْتُ) :

٧٣ – فَما لي إلاّ آلَ أَحْمَدَ شيعَةٌ وَما لي إلاّ مَشْعَبَ الحَقِّ مَشْعَبُ."

اعلمْ أنَّه إذا تقدَّمَ المُسْتَثْنى لا يجوزُ غيرُ النَّصْبِ؛ لأنَّ الرَّفعَ إنَّما يكون على البدلِ، والبدلُ لا يجوزُ أنْ يتقدَّم على المبدَلِ كما لا تتقدَّمُ الصِّفة على موصوفها، فإذا بَطَلَ الرَّفْعُ فليس غيرُ[1] النَّصْبِ، وتقدير البيتِ : فَما لي شِيْعَةٌ إلاّ آلَ أَحْمَدَ، وما لي مَشْعَبٌ إلاّ مَشْعَبَ[2] الحقِّ، فلو جاء على هذا التَّقدير لجازَ[3] في

٧٢ – البيتان من مشطور الرجز. وهما في ديوان جران العود : ٥٣، والرواية فيه : (بَسابِسًا لَيْسَ بِهِ أَنيسُ) وسيبويه : ١/١٣٣، ٣٦٥، ومعاني القرآن للفراء : ١/٢٨٨، ٤٧٩، ٢/١٥، ٣/٢٧٣، والمقتضب : ٤/٤١٤، والإنصاف : ١/٢٧١، وابن يعيش : ٢/٨٠، ٨/٥٢، وأوضح المسالك : ٢/٢٦١، والمساعد : ١/٣٣٧، والخزانة : ٤/١٩٧، والمقاصد : ٣/١٠٧، والهمع : ١/٢٢٥، ٢/١٤٤. والأول في المقتضب : ٢/٣١٨، ٣٤٦، وابن يعيش : ٢/١١٧، ٨/٥٢.
اليعافير : جمع يعفور وهو ولد الظبية أو البقرة الوحشية، وقالوا أيضًا اليعفور : هو تيس الظباء. العيس : جمع أعيس وهوالبعير الذي تُخالطُ بياضَهُ شُقْرَةٌ.

٧٣ – البيت من الطويل. انظر الروضة المختارة شرح القصائد الهاشميات : ٢٨، والمقتضب : ٤/٣٩٨، والكامل : ٢/٩٠، والجمل : ٢٣٨، والإنصاف ١/٣٥٥، وابن يعيش ٢/٧٩، واللسان : (شعب). ويروى (... الحق مَذْهَبُ) انظره بهذه الرواية في الأغاني : ١٧/٢٧، وأوضح المسالك : ٢/٢٦٦، والعيني : ٣/١١١، والأشموني : ٢/١٤٩. وصدره في مجالس ثعلب : ١/٤٩.

(١) – في (ع) : (إلاّ).

(٢) – في الأصل : (شعب)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٣) – في (ع) : (جاز).

(مَشْعَبٍ) وَ (آلٍ) النَّصْبُ والرَّفعُ، فلمّا قدَّمَ ذلكَ، وبَطَلَ حُكْمُ البدلِ نَصَبَ لا غيرُ.

قال : "فَإِنْ فَرَّغْتَ العامِلَ قَبْلَ (إلاّ) عَمِلَ فيما بعدها لا غيرُ، تقولُ : ما قامَ إلاّ زيدٌ، وما رأيْتُ إلاّ زيداً. فترفعُهُ بفعلِه، وتَنْصِبُهُ بوقوعِ الفعلِ عليه."

اعلم أنَّ هذا من باب المَنْفيِّ، ولا يجوز فيه غيرُ الرَّفعِ؛ لأنَّ الفعلَ بقيَ بلا فاعلٍ، فأَقَمْتَ المستَثْنى مقامَ الفاعلِ، فرفَعْتَهُ. فإذا قُلْتَ : ما قامَ إلاّ زيدٌ، فالتَّقْديرُ : قامَ زيدٌ، فترفعُهُ على كُلِّ حالٍ، وإذا قُلْتَ : ما رأيْتُ إلاّ زيداً، كان التَّقْديرُ : رأيْتُ زيداً، فتنْصِبُهُ بـ (رأيْتَ)، وعلى هذا يجري ذلك.

قال : "وأمّا (غَيْرُ) فإعرابُها في نفْسِها[1] إعرابُ الاسْمِ الواقع بعد (إلاّ). وما بعدها مجرورٌ بإضافتها إليه[2]، تقولُ : قامَ القومُ غيرَ زَيْدٍ كما تقولُ : / إلاّ زيداً، وما قامَ أَحَدٌ غَيْرُ زيْدٍ، كما تقولُ : إلاّ زيْدٌ، وما بالدّارِ أحَدٌ غَيْرَ وَتَدٍ، كما تقولُ : إلاّ وتَداً[3]." 48 ٦٦/ب]

وقد مضى ذِكْرُ ذلك فلا طائلَ في إعادَتِه.

قال : "وأمّا (سِوى) فمَنْصوبَةٌ على الظَّرْفِ، وما بعدها مجرورٌ بإضافتها إليه تقولُ : قامَ القومُ سِوى أَبيكَ، وما رأيْتُ أحداً سِوى أخيكَ.

(١) – (في نفسها) : ساقطة من (ع).

(٢) – في (مل) زيادة : (على كل حال).

(٣) – في (مل) : (غيرَ زيدٍ ... إلاّ زيداً) مع أن المحقق أشار في حاشيته إلى أنه في بعض النسخ (وتد)، وعلق على ذلك بأنه الأولى، لأن المثال للاستثناء المنقطع. فلو أثبت ذلك في المتن وأشار إلى ما في الأصل وغيره في الحاشية لكان أفضل.

وأمّا (لَيْسَ) و (لا يكونُ) وَ (عَدا) فما بعْدَهُنَّ منصوبٌ أبداً، تقولُ : قامَ القومُ ليسَ زيداً، وانْطَلَقوا لا يكونُ بَكْراً، وذهبوا عَدا جعْفَراً.

وأمّا (خَلا) وَ (حاشا) فيَكونانِ فِعْلَيْنِ فَيَنْصِبانِ ويكونانِ حرفَيْنِ فيجُرّانِ، تقول : قامَ القومُ خَلا زَيْدٍ، وخَلا زيْداً، وحَاشا عَمْرٍو، وَحاشا عَمْراً، قالَ الشّاعرُ :

٧٤ – حاشا أبي ثَوْبانَ إنَّ بِهِ

ضَنًّا عَلى المَلْحاةِ وَالشَّتْمِ

فإنْ قُلتَ : ما خَلا زَيْداً، نَصَبْتَ مع (ما) لا غيرُ، قال الشّاعرُ :

٧٥ – ألا كُلُّ شَيْءٍ ماخَلا اللّهَ باطِلُ وَكُلُّ نَعيمٍ لا مَحالَةَ زائِلُ"

اعلم أنَّ بيانَ هذه الجملة قد مضى. وقد مضى أيضًا أنَّ (عَدا) يكونُ حَرْفًا وابْنُ جِنّي [لَمْ][1] يَذْكُرْ ذلكَ، وقدْ ذكره غيرُهُ[2]، وقد أَتَيْنا عليه. ومَن جَعَلَ (حاشا) فِعْلاً[3] كان مأخوذًا منَ (الحَشا) : وهو الناحيَةُ نحو قولِ الشّاعرِ[4] :

٧٤ – تقدم الشاهد برقم (٦٩).

٧٥ – تقدم الشاهد برقم (٦٨).

(١) – تكملة من (ع).

(٢) – لم يحفظ سيبويه في (عدا) غير الفعلية، الكتاب : ١/٣٧٧، وتبعه ابن جنّي فلم يذكر أنها تكون حرفًا. وحفظ الأخفش حرفيتها، وهو ثابت بالنقل عن العرب. انظر المساعد ١/٥٨٤ – ٥٨٥.

(٣) – ولم يحفظ سيبويه النصب بعد (حاشا)، الكتاب ١/٣٧٧، وأجاز ذلك الأخفش والجرمي والمازني والمبرد والزجاج، وحُكِيَ بالنقل الصحيح عن العرب. انظر المساعد : ١/٥٨٥.

(٤) – هو المعطل الهذلي. أو مالك بن خالد.

٧٦ – يَقولُ الَّذي أَمْسَى إلى الحَزْنِ أَهْلُهُ بِأَيِّ الحَشا صارَ الخَليطُ المُبايِنُ

وقوله تعالى : ﴿ حاشا لِلَّهِ ﴾[١] أيْ هُوَ في ناحِيَةٍ منْ هذا القولِ بَعيدٌ عنه .

---

٧٦ – البيت من الطويل .

انظر ديوان الهذليين : ٣/٤٥ وشرحه : ١/٤٤٦، والرواية فيه : (... أمسى إلى الحِرْزِ أهله)، ومعاني الحروف للرماني : ١١٨، والإيضاح : ٢/٧٧، وشرح الأشموني : ٢/١٦٩، واللسان : (حشا) .

وعجزه في ابن يعيش : ٢/٨٥، ٨/٤٨ .

الخليط : الذين يخالطون في الدار . المباين : المفارق .

(١) – يوسف : (٣١)، (٥١) .

[باب][١] معرفة الأسماء المجرورة

وهي ضربان : مجرورٌ بحرف جرٍّ، ومجرورٌ بالإضافة[٢] .

بابُ حُروفِ الجرِّ

قال : "وَهيَ : (مِنْ) وَ (إلى) وَ (في) وَ (عَنْ) وَ (عَلى) وَ (رُبَّ)، والباءُ واللاّمُ والكافُ الزّوائِدُ، والواوُ والتّاءُ ويُذْكَرانِ في القَسَمِ، وَ (حَاشا) وَ (خَلا) وقدْ مضى ذكرُهُما، وَ (مُذْ) وَ (مُنْذُ) ولَهُما بابٌ، وَ (حَتّى) ولها بابٌ. فهذه الحروفُ تجُرُّ ما يتّصِلُ بها ويضافُ إليها[٣]، تقول : عجِبْتُ منْ زيدٍ، ونظَرتُ إلى عَمْرٍو، ورَغِبْتُ في مُحَمَّدٍ[٤]، وانصَرَفْتُ عنْ جَعْفَرٍ، وزيدٌ على الفرسِ، ورُبَّ رَجُلٍ رَأَيْتُ، ومرَرْتُ بِسَعيدٍ، والمالُ لِقاسِمٍ / ، وأَنْتَ كَعَمْرٍو. ومعانيها مُخْتَلِفَةٌ."

49 [٦٧/أ]

اعلم أنَّ هذه الحُروفَ لَمّا اخْتَصَّتْ بدُخولها على الأسماء وجب أنْ تُؤَثِّرَ فيها عَملاً؛ لأنَّ كلَّ حرْفٍ اخْتصَّ بدُخولِهِ على اسمٍ أوْ فِعْلٍ أثَّر فيه عملاً، ألا ترى أنَّ حُروفَ الجزْمِ لَمّا اخْتصَّتْ بالأفعالِ أثَّرَتْ فيها الجزْمَ الَّذي هو مُخْتَصٌّ بالأفعالِ، فكذلك هذه الحروف[٥] أثَّرَتِ الجرَّ الَّذي هو من خصائص الأسماءِ.

---

(١) – زيادة من (مل) .

(٢) – (باب معرفة ... بالإضافة) : ساقط من (ع) .

(٣) – في (ع) و (مل) : (ما تَتَّصِلُ بِهِ وَتُضافُ إلَيْهِ) .

(٤) – في (مل) : (أبي محمد) .

(٥) – في الأصل : (الحرف)، وهو تحريف، والتصويب من (ع) .

وقد مضى أنَّ حروف الجرِّ موْضوعةٌ لاتِّصالِ جملةٍ بجملةٍ، أو فعلٍ باسمٍ، أو اسمٍ باسمٍ آخر، فلا يكون حرفُ الجرِّ أبدًا إلاّ مُتَعَلِّقًا بما قبلَهُ، إمّا ظاهرًا وإمّا مضْمرًا، ولا[1] يتعلَّقُ إلاّ بفعلٍ أو باسمٍ مُشْتَقٍ من فعلٍ كقولنا : باسْمِ اللَّهِ، تقديرُهُ : ابْتدَأْتُ باسْمِ اللَّهِ، وأشباهُ ذلك. وقد مضى أيضًا أنَّ كلَّ فعلٍ لا يتعدّى فلكَ أنْ تُعَدِّيَهُ بأحدِ ثلاثة أشياءَ : الهمزةِ وتضعيفِ العينِ، وحرفٍ من حروف الجرِّ. فالهمزةُ وتضعيف العين يصيران كأنَّهما من نفسِ الفعل؛ لأنَّكَ إذا قلتَ : أَقْعَدْتُ زيدًا، وخَرَّجْتُ عَمْرًا، فإنَّما نقَلْتَ بهما الفعلَ من اللُّزومِ إلى التَّعدي، فمنْزلة حرفِ الجرِّ منزلَتُهُما فيُقَدَّرُ تقدير جُزءٍ من الفعلِ، وإنْ كان عملُهُ لا يتغَيَّرُ عن الجرِّ. ويكونُ موضعُ الجارِ مع المجرورِ نصْبًا بأنَّهُ مفعولٌ به من حيثُ كان فضْلَةً على الفعلِ والفاعلِ، وإنْ جاز أنْ يقع بعد مفعولٍ أوَّلٍ وثانٍ وثالثٍ وغير ذلك.

وقد تُزادُ[2] حروفُ الجرِّ مع المفعولِ الصَّحيحِ، من ذلك قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرى ﴾[3]، وقولُ الشّاعرِ[4] :

٧٧ – .... لا يَقْرَآنَ بِالسُّوَرِ

إنَّما هُوَ يَقْرآنِ السُوَرَ، فزادَ الباءَ.

---

(١) – في (ع) : (أولا)، وهو تحريف.

(٢) – في (ع) : (يزاد حرف).

(٣) – العلق : (١٤).

(٤) – الراعي أو القتال الكلابي انظر الخزانة.

٧٧ – جزء من عجز بيت من البسيط، وتمام البيت :

(هُنَّ الحَرائِرُ لا رَبّاتُ أَخْمِرَةٍ سودُ المَحاجِرِ ...). وهو في ديوان الراعي : ١٢٢، وديوان القتال : ٥٣، وانظر مجالس ثعلب : ١/٣٠١، والمخصص : ١٤/٧٠، ومعجم البلدان : (الحرة)، (الرجلاء)، (فحلين)، واللسان : (سور)، والخزانة : ٣/٦٦٧، ٦٦٨. وصدره في المغني : ١١٥، ٧٥١. وعجزه في المرتجل : ٢٣٠، والمغني : ٢٧.

وهذه الحروف تنقسمُ قسمين :

أحدهما : حُروفٌ تَنْفَرِدُ بالحرْفيَّةِ، فلا تكونُ غَيْرَ حُروفٍ، وهي على ضربينِ : ضربٌ يعمل الجرَّ، ولا يعملُ غيرهُ. وضربٌ يعملُ الجرَّ وغيرَ الجرِّ. فأمّا الَّذي يعملُ الجرَّ دون غيرهِ فهوَ ستَّةُ أَحْرُفٍ[1] : (مِنْ) وَ (إلى) وَ (في) والباءُ، واللاّمُ وَ (رُبَّ)، فهذه السِّتَّةُ لا يكون ما بعدها أبَدًا / إلاّ مجرورًا[2]، إمّا جرًّا ظاهرًا أوْ مُقَدَّرًا. فأمّا (حتّى) فلا تكونُ إلاّ حرفًا وقد يختلفُ ما يقع بعدها، وتُذْكَرُ في بابها. وكذلك الواو والتاءُ في القَسَمِ حَرْفانِ يَجُرَّانِ، ولايَجُرَّانِ في غيرهِ. 49 [٦٧/ب]

قال : "فمعنى (مِنْ) الابتداءُ، تقولُ : سِرْتُ من البَصْرةِ[3]؛ أي : ابْتَدأْتُ السَّيْرَ من البَصْرَةِ. وتكون تبْعيضًا كقولكَ : أَخَذْتُ من المال؛ أي : بعضَهُ، وشربْتُ من الماء؛ أيْ : بعضَهُ. وتكونُ زائدةً دُخولُها كخُروجها، نحو قولك : ما جاءَني منْ أحدٍ[4]، وما رأَيْتُ منْ أحَدٍ؛ أيْ: أحدًا."

اعلم أنَّ (منْ) إذا كانَتْ للابْتداءِ فإنَّما تكونُ في الأماكنِ، نحوُ قولك : خَرَجْتُ من الكوفة إلى البصْرَةِ، فابْتداءُ خُروجكَ من الكوفةِ. وقد يجوز أنْ تكونَ الكُوفةُ داخلةً في الابتداء، وقد يجوز ألاّ تكونَ، وهي موقوفةٌ على الدَّليلِ، ولا خلافَ أنَّ ما قبل الكوفة ليس بداخلٍ في الابتداءِ. وتكونُ للتَّبْعيضِ كقولك : أَخَذْتُ من المالِ؛ أيْ : بَعْضَهُ، هذا مذهبُ (سيبَوَيْهِ)[5]. وقال (أبو العبّاسِ

---

(١) – (فهو ستة أحرف) : ليست في (ع).

(٢) – في (ع) : (ما بعده إلاّ مجرورًا).

(٣) – في (مل) زيادة : (إلى بغداد).

(٤) – في (مل) : (أي : ما جاءني أحد).

(٥) – انظر الكتاب : ٢/٣٠٧.

المبرِّدُ)[1] : وليسَ هو عندي كما قال (سيبَوَيْه)؛ لأنَّ قولَهُ[2] : أَخَذْتُ منْ ماله، إنَّما[3] جَعَلَ (مالَهُ) ابْتداءَ غايَةِ ما أَخَذَ، وكذلكَ : أَخَذْتُ مِنْهُ دِرْهَمًا، وسَمِعْتُ منهُ حديثًا؛ أيْ : هو أوَّلُ الحديثِ، وأوَّلُ مَخْرَجِ الدِّرْهَمِ. قال[4] : وقولك : زيدٌ أفضلُ من عمرٍو، إنَّما ابتدأْتَ في إعْطائِهِ الفضلَ منْ حيثُ عرَفْتَ فضلَ عمرٍو، فابْتداءُ تقديمِهِ من هذا الموضع، فلمْ يخرجْ عنِ[5] ابتداءِ الغايةِ، فتكونُ عند (أبي العبّاسِ) لابتداءِ الغايةِ، ودلالتُها على التَّبْعيضِ عندهُ منْ حيثُ ما هيَ انْتِهاءٌ. هذا مذهَبُهُ فاعْرِفْهُ.

وعند (سيبَوَيْه) أنّها تكونُ للتَّبْعيضِ في هذا مُجَرَّدَةً عن الابْتداءِ. وتكون (منْ) أيضًا لِتَبْيينِ الجِنْسِ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَاجْتَنِبوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثانِ ﴾[6] فقوله تعالى : (الرِّجْسَ) يَعُمُّ الأَوْثانَ وغيرها، فَلَمّا قال : (مِنَ الأَوْثانِ) بيَّنَ الجِنْسَ المقصود بالاجْتِناب. وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذينَ آمَنوا وَعَمِلوا الصّالِحاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً ﴾[7]؛ أي : مِنْ هؤُلاءِ الَّذين آمَنوا.

50 / وتَدْخُلُ (مِنْ) مُؤَكِّدَةً للنَّفْيِ، نحو قولكَ : ما جاءَني منْ أَحدٍ. وإنّما حَسُن دُخولُها؛ لأنَّ الموضعَ يدلُّ على الجمعِ؛ لأنَّ (أَحدًا)[8] نكرةٌ يَعُمُّ، وكذلكَ إذا قُلْتَ : ما جاءَني منْ رَجُلٍ، فالتَّقْديرُ : لَمْ يَأْتِ بَعْضُ الرِّجالِ. وعلى ذلك فَقِسْ. [68/أ]

(١) – انظر المقتضب : ١/٤٤، ٤/١٣٦ – ١٣٧.

(٢) – في (ع) : (قولك).

(٣) – في الأصل : (إما) وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٤) – انظر المقتضب ١/٤٤.

(٥) – في (ع) : (من عن ابتداء ...) بإقحام (عن).

(٦) – الحج : (٣٠).

(٧) – الفتح : (٢٩).

(٨) – في (ع) : (لان من نكرة)، وهو وَهْمٌ من الناسخ.

قال : "ومعنى (إلى) الانْتِهاءُ، تقولُ : خَرَجْتُ مِنَ الكوفَةِ إلى بَغْدادَ؛ أيْ: انْتَهَيْتُ إلى بَغْدادَ.[1]"

اعلم أنَّ ما بعد (إلى) قد يجوز أنْ يدخُلَ في الغاية، وقد لا يدْخُلُ، وهو موقوفٌ على الدَّليلِ، كما ذكرنا في (مِنْ) فإذا قُلْتَ : لا أُكَلِّمُ فُلانًا إلى قُدومِ فُلانٍ، فقُدومُهُ داخلٌ في الغاية. وكذلك قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَتِمّوا الصِّيامَ إلى اللَّيْلِ ﴾[2] فلا بُدَّ من دخول جزءٍ من اللَّيْلِ قبل الإفطارِ. وقولُهُ تعالى : ﴿ فَاغْسِلوا وُجوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إلى المَرافِقِ ﴾[3] منهمْ[4] مَن يقولُ : إنَّ المرافقَ داخلةٌ في الغُسْلِ، ومنهم مَن يقولُ : لا تَدْخُلُ[5] وهيَ بحَسَبِ الدَّليلِ. وقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ مَحِلُّها إلى البَيْتِ العَتيقِ ﴾[6] وَ[7] البيتُ غيرُ داخلٍ في الغايَةِ. فقدْ وضُحَ ما ذكرتُهُ من كونِ مابعد (إلى) موقوفًا على الدَّليل.

قال : "ومعنى (في) : الوعاءُ والظَّرْفيَّةُ، تقولُ : زيدٌ في الدّارِ، والمالُ في الكيس. ومعنى (عنْ) : المُجاوَزَةُ[8]، تقولُ : انْصَرَفْتُ عن زيدٍ؛ أي : جاوَزْتُهُ إلى غيرِه. ومعنى (على) : الاسْتِعْلاءُ، تقولُ : زيدٌ على الفرَسِ؛ أي قدْ رَكِبَهُ وعَلاهُ. ومعنى (رُبَّ) : التَّقْليلُ، وهيَ

(١) – في (مل) : (أيْ ابتدأت السير من الكوفة وانتهيت إلى بغداد).

(٢) – البقرة : (١٨٧).

(٣) – المائدة : (٦).

(٤) – في الأصل (ومنهم) بإقحام الواو، وما أثبته من (ع).

(٥) – انظر المحصول في علم أصول الفقه : ١/٥٣٠، وأصول السرخسي : ١/٢٢٠، والقواعد لابن رجب : ١/١٠، وشرح تنقيح الفصول : ١٠٢، والوسيط في أصول فقه الحنفية : ٥٤.

(٦) – الحج : (٣٣).

(٧) – الواو ليست في (ع).

(٨) – في (مل) زيادة : (والانتقال).

مُخْتَصَّةٌ بالنَّكِراتِ(١) دونَ المعارِفِ(٢)، تقولُ : رُبَّ رَجُلٍ لَقيتُهُ(٣)، أيْ : ذلك قليلٌ. وضدُّها (كَمْ) تقولُ : كَمْ عَبْدٍ مَلَكْتَ؛ أيْ : ذلكَ كَثيرٌ."

اعلم أنَّ (في) حرْفُ ظَرْفٍ يدُلُّ على الوعاءِ، فإذا قُلْتَ : المالُ في الكيسِ، فإنَّما تُريدُ أنَّ الكيسَ ظرْفٌ لَهُ وَوِعاءٌ. وقدْ يُتَّسَعُ في ذلك فيُقالُ : زيدٌ في السّوقِ، وعَمْرٌو في حاجَتِكَ؛ أيْ السّوقُ مُشْتَمِلَةٌ عليه، وكذلكَ الحاجَةُ، وَ(٤) تقولُ : زيدٌ في عُنْفُوانِ شَبابِهِ، وعُنْفُوانِ سُلْطانِهِ؛ أيْ : في أوَّلِهِ تُريدُ أنَّ هذه الأُمورَ قدْ أحاطَتْ به فالمعنى وإنْ تُوُسِّعَ فيه يَرْجِعُ إلى الوِعاءِ.

50
/ وأمّا (عَنْ) فَمَعْناها : ما عَدا الشَّيْءَ، وذلكَ قولُهُمْ : أطْعَمَهُمْ عنْ جوعٍ، جَعَلَ الجوعَ منصرِفًا تاركًا لَهُمْ. وكذلكَ : سَقاهُ عن العَيْمَةِ(٥)، وكَساهُ عَنِ العُرْيِ، جَعَلَهُما(٦) قد تراخَيا(٧) عنهُ. وكذلكَ(٨) : اللَّهُمَّ اعْفُ عنّا؛ أيْ : تجاوَزْ عنْ ذُنوبِنا. وتقولُ : أَخَذْتُ عنه حديثًا؛ أي : عدا منْهُ إليَّ حديثٌ. وحدَّثنا فُلانٌ عن فلانٍ؛ أيْ: تَجاوَزتُ عنْ هذا إلى هذا وعنْ هذا إلى هذا. [٦٨/ب]

---

(١) – في (ع) : (... المختصة هاهنا بالنكرات ...).

(٢) – في (مل) زيادة : (والمفرد بعدها في معنى الجماعة).

(٣) – (رب رجل لقيته) : ساقط من (مل).

(٤) – الواو : ليست في (ع).

(٥) – "العيمة : شَهْوَةُ اللبن" اللسان (عيم).

(٦) – في الأصل : (جعلها)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٧) – في الأصل ضُبِطت : (تَراخيًا)، وهو سهو، والتصويب من (ع).

(٨) – في (ع) : (وقولهم).

وقد تكون (عَنْ) اسمًا، وذلكَ إذا دخلَ عليها (مِنْ)، نحو قولك : مِنْ عَنْ كذا وكَذا. قال الشّاعرُ(١) :

٧٨ – فَقُلْتُ لِلرَّكْبِ لَمّا أَنْ عَلا بِهِمُ مِنْ عَنْ يَمينِ الحُبَيّا(٢) نَظْرَةٌ قَبَلُ

وقال آخرُ(٣)(٤) :

٧٩ – فَقُلْتُ اجْعَلي ضوءَ الفَراقِدِ كُلِّها يَمينًا وَمَهْوى النَّجْمِ مِنْ عَنْ شِمالِكِ

وأمّا (عَلى) فيكون حرْفًا وَاسمًا وفعْلاً، لا على أنْ يكونَ الحرفُ اسْمًا وَلا(٥) الاسمُ فِعلاً، ولكن يتَّفِقُ اللَّفْظُ وإنْ اخْتلفَ المعنى. فإذا قُلْنا : على زيدٍ ثوْبٌ، فهذه حرفٌ؛ لأنَّ معناها الاسْتِعْلاءُ، وتقولُ : زيدٌ على الفرَسِ؛ أيْ : قدْ اسْتَعْلى عليه، وعَمْرٌو على المصالِحِ؛ أيْ : قدْ صارَ عالِيًا عليها. فإذا قُلْتَ عَلا زيدًا ثَوْبٌ، من قولكَ يعْلو عُلوًّا، فهذه فِعْلٌ.

---

(١) – هو القطامي.

٧٨ – البيت من البسيط. انظر ديوانه : ٢٨، وجمهرة أشعار العرب للقرشي : ١٥٢، والجمل : ٧٣، وابن يعيش : ٨/٤١، والمقرب : ١/١٩٥، وشرح الكافية الشافية : ٢/٨١٠، والمقاصد : ٣/٢٩٧، وعجزه في اللسان : (حبا)، و(عنن).

والحبيا: اسم موضع.

(٢) – في الأصل : (القبيا) وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٣) – في (ع) : (الآخر).

(٤) – هو ذو الرمة.

٧٩ – البيت من الطويل. وهو في ديوانه : ٥١٥، والرواية فيه :

(وقلت اجعلي ... ومهوى النَّسْرِ ...) والنسران : كوكبان. وانظر الأصول : ١/٥٣٢، والتبصرة : ١/٢٨٣، وشروح سقط الزند : ٢/٤٣٩، وابن يعيش : ٥٣٩. والخطاب في البيت لناقته.

(٥) – (لا) ليست في (ع).

فإنْ دخلَ عليها (مِنْ) فَهِيَ اسمٌ؛ لأنَّ حرف جرٍّ لا يدخُلُ على حرفِ جرٍّ، فتقولُ : جِئْتُ مِنْ على يمينِكَ[1]، قال الشّاعرُ[2] :

٨٠ – غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَما تَمَّ ظِمْؤُها تَصِلُ[3] وَعَنْ قَيْضٍ بِبَيْداءَ مَجْهَلِ[4]

وقال آخرُ[5] :

٨١ – في كِناسٍ ظاهِرٍ يَسْتُرُهُ مِنْ عَلى الشَّفانِ هُدّابُ الفَنَنْ

(١) – في (ع) : (جئتك من عن يمينك) وهو وَهْمٌ.

(٢) – هو مزاحم بن الحارث العقيليّ.

٨٠ – البيت من الطويل. من أبيات يصف فيها ناقته، ويشبهها بقطاة لها فرخ صغير، طارت من فوقه تطلب الماء وقد عطشت عطشاً شديداً.

وهو من شواهد سيبويه : ٢/٣١٠ والرواية فيه (... بعدما تمَّ خمسها)، وورد بهذه الرواية في نوادر أبي زيد : ٤٥٤، والمقتضب : ٣/٥٣، وانظر الكامل : ٣/٩٨، والجمل : ٧٣، والإيضاح : ١/٢٦٠، ومقاييس اللغة لابن فارس : (علا)، ٤/١١٦. والمخصص : ١٤/٥٧، ١٦/٦٥، وابن يعيش : ٨/٣٧، ٣٨، والمقرب : ١/١٩٦، وشرح الكافية الشافية : ٢/٨١٠، والمغني : ١٥٦، والخزانة : ٤/٢٥٣، والمقاصد : ٣/٣٠١، والاقتضاب : ٤٢٨، وشرح أدب الكاتب للجواليقي : ٣٤٩. واللسان : (علا) و(صل).

وصدره في المغني : ٩٣٦، والهمع : ٢/٣٦.

غدت : طارت. من عليه : من فوقه. تَمَّ ظمؤها : انتهت مدة صبرها عن شرب الماء. تصل : تُصَوِّتُ من أحشائها من شدة العطش. عن قيض : عن قشر البيض الذي خرج منه الفرخ. البيداء : المكان المستوى المشرف القليل الشجر الأجرد. ويروى البيت أيضاً : (بزيزاء) وهي الأرض الغليظة. مجهل : غير معروفة يتيه فيها الناس.

(٣) – في (ع) : (تضل)، وهو تصحيف.

(٤) – في (ع) : (تجهل)، وهو تحريف.

(٥) – هو عدي بن زيد العباديّ.

٨١ – البيت من الرمل. في وصف ظبي في كناسه. وهو في ديوانه : ١٧٧، ورواية فيه : (من عَلُ الشفان) وكذلك الرواية في إصلاح المنطق : ٢٤، واللسان : (شفن)، (علا)، (هدب). كناس الظبي : موضع في الشجر يستتر فيه. الشفان : البرد والمطر. الهُدّاب : كل ورق لاعرض له كورق الأثل والسرو. الفنن : الغصن.

فأمّا (رُبَّ) فهي حرف جرٍّ، وكان منْ حقِّها أن تصلَ ما قبلَها بما بعدها كسائرِ حروف الجرِّ، نحو قولكَ : أَخَذْتُ مِنْ زَيْدٍ، وَنَظَرْتُ إلى عَمْرٍو، إلاّ[1] أنَّها لَمّا جُعِلَتْ نظيرةَ (كَمْ)؛ لأنَّ (كَمْ) للتَّكْثيرِ، وَ(رُبَّ) لِلتَّقْليلِ، واخْتَصَّتْ بالدُّخولِ على النَّكراتِ كما أنَّ (كَمْ) كذلكَ جُعِلَ[2] لها صدرُ الكلامِ، كما جُعِلَ لـ (كَمْ)؛ لأنَّ (كَمْ) فيها معنى الاسْتِفْهامِ، والاستفهامُ له صدرُ الكلامِ، فلمّا جُعِلَتْ ضدَّ نقيضتِها حُمِلَتْ عليها. فإذا قلتَ : رُبَّ رَجُلٍ أَدْرَكْتَ، فموْضِعُ (رُبَّ) مع المجرور نصبٌ بالفعلِ الواقع بعدها / وكان الأصلُ أن يكون الفعل مقدَّمًا عليها إلاّ أنَّهُ أُخِّرَ عنها لِما ذكرتُ لكَ. وقدْ يُحْذَفُ الفعلُ[3] الواقعُ بعدها للْعِلْمِ به[4]. 51 [١/٦٩]

و (رُبَّ) تُسْتَعْمَلُ مُثَقَّلَةً ومُخَفَّفَةً، وتدْخُلُ (ما) عليها فتكُفُّها عن العملِ، قال اللّه تعالى : ﴿رُبَّما يَوَدُّ الَّذينَ كَفروا﴾[5][6] وتقعُ (ما) بعدها على ضربينِ:

أحدهُما : أنْ تكونَ حرْفًا كافًّا.

(١) – في الأصل : (وإلا) بإقحام الواو.

(٢) – جملة (جعل لها صدر الكلام) : جواب (لما).

(٣) – في الأصل (العلم)، وهو وَهْمٌ، والتصويب من (ع).

(٤) – كلامه هذا يَدُلُّ على انه يأخذ برأي الزجاج الذي يذهب إلى أن موضع مجرورها النصب دائمًا. انظر المغني : ١٤٥، والمساعد : ٢/٢٨٧، والهمع : ٢/٢٧.

(٥) – الحجر : (٢).

(٦) – (رُبَّما) بالتشديد قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي من السبعة. وقال علي بن نصر : سمعت أبا عمرو يقرأها على الوجهين، وقرأ عاصم ونافع : (رُبَما) بالتخفيف، وقرأ أبو جعفر بالتخفيف، وخلف ويعقوب بالتثقيل.

انظر السبعة لابن مجاهد : ٣٦٦، والتيسير للداني : ١٣٥، والنشر : ٢/٣٠١ والبدور الزاهرة : ١٧٣.

والتخفيف لغة أهل الحجاز والتشديد لغة تميم وقيس وبكر، انظر إعراب القرآن للنحاس ٢/١٨٩.

والثّاني : أنْ تكونَ اسْمًا بمنزلة شيْءٍ، ولا بُدَّ لها[1] إذا كانتِ اسْمًا منْ ضميرٍ يعودُ إليها، نحو قولِ الشّاعرِ[2] :

٨٢ – رُبَّما تَجْزَعُ النُّفوسُ مِنَ الأَمْـ ـرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقالِ

تقديرُهُ : رُبَّ شيْءٍ تجزعُ منْهُ النُّفوسُ، ورُوِيَ : تَكْرَهُ النُّفوسُ. تقديرُهُ : تَكْرَهُهُ النُّفوسُ.

وقد تدخُلُ على الضَّميرِ[3] المبهَمِ، فتقولُ : رُبَّهُ رَجُلاً. وهذه الهاءُ تجْري على طريقةٍ واحدةٍ فإنْ[4] وَلِيَها المؤنَّثُ والمذكَّرُ والمثنّى والمجموعُ فلا[5] تتغَيَّرُ. وهذا الضَّميرُ لَمّا صارَ مع (رُبَّ) تنكَّرَ بها؛ لأنَّ (رُبَّ) لا تدْخُلُ إلاّ على النَّكِراتِ. وقالَ بعضُ النّاسِ : لَمّا لَمْ يرجعْ هذا الضَّميرُ إلى مذكورٍ معيَّنٍ صار كالنَّكرة فدَخَلَتْ

(١) – (لها) : ساقطة من (ع).

(٢) – هو أمية بن أبي الصلت أو عبيد بن الأبرص، وقيل إنه لابن صرمة، وقيل لأبي قيس اليهوديّ، وقيل لحنيف بن عمير اليشكري، وقيل لنهار ابن أخت مسيلمة الكذاب.

٨٢ – البيت من الخفيف.

وهو في ديوان أمية : ٤٤٤، وديوان عبيد : ١٢٨، وسيبويه : ١/٢٧٠، ٣٦٢، ومعاني القرآن للأخفش : ١/٣٦، والمقتضب : ١/١٨٠، والبيان والتبيين : ٣/٢٦٠، وحماسة البحتري : ٢٢٣، والحماسة البصرية : ٢/٧٨، والحيوان للجاحظ : ٣/٤٩، والأصول : ٢/٣٤٢، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٦٦١، والتبصرة : ١/٢٩١، والمرتجل : ٣٠٧، والأمالي الشجرية : ٢/٢٣٨، وحجة القراءات لأبي زرعة: ٣٨٠، وابن يعيش : ٤/٢، ٨/٣٠، والمغني : ٣٢٨، والمساعد : ١/١٦٣، والخزانة : ٢/٥٤١، ٤/١٩٤، والمقاصد : ١/٤٨٤، والهمع : ١/٨، ٩٢، واللسان : (فرج).

الفرجة : الانفراج. العقال : الحبل الذي تشد به قوائم الإبل.

(٣) – في (ع) : (المضمر).

(٤) – في (ع) : (وإن) بالواو.

(٥) – في (ع) : (ولا).

عليه (رُبَّ) وقدْ توضَعُ الواوُ موضعَ (رُبَّ) فتَنوبُ عنها، تقولُ : وبَلَدٍ؛ أيْ : وَرُبَّ بَلَدٍ. فأمّا الواوُ الدّاخِلَةُ على (رُبَّ) نحو قولكَ: ورُبَّ رجُلٍ، ورُبَّ خُطَّةٍ[1] معروفٍ، وأشباه ذلك، فإنَّها واوُ العطْفِ، دَخَلَتْ على حرف الجرِّ.

قال : "ومعنى الباءِ : الإلْصاقُ، تقولُ : أَمْسَكْتُ الحَبْلَ بيَدي؛ أيْ أَلْصَقْتُها بهِ. وتكون الباءُ زائدةً كقولك : ليس زيدٌ بقائمٍ؛ أي : ليس زيدٌ قائمًا.

ومعنى اللاّمِ : المِلْكُ والاسْتِحْقاقُ، تقولُ : المالُ لِزَيْدٍ، أي : هو مالِكُهُ ومُسْتَحِقُّهُ.

ومعنى الكافِ : التَّشْبيهُ، تقولُ : زيدٌ كَعَمْرٍو؛ أي : هو يُشْبِهُهُ، وقد تكون الكافُ زائدةً، قال اللّه تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[2]؛ أي ليس مثلُهُ شَيْءٌ[3]، وقال[4] (رُؤْبَةُ) :

٨٣– لَواحِقُ الأَقْرابِ فيها كَالمَقَقْ

المَقَقُ : الطّولُ. أي : فيها طولٌ."

(١) – في الأصل ضبطت (خطّةٍ) بالتنوين، وهو خطأ.

(٢) – الشورى : (١١).

(٣) – (أي ليس مثله شيء) : ساقط من (ع).

(٤) – في (ع) : (قال الشاعر).

٨٣ – البيت من مشطور الرجز، من أبيات يصف فيها حمار الوحش. انظر ديوانه : ١٠٦، والمقتضب : ٤/٤١٨، والأصول : ١/٣٥٩، والإنصاف : ١/٢٩٩، وشرح الكافية الشافية : ٢/٧٩٠، ٨١٢، وشرح الحماسة : ٤/١٦٤١، والخزانة : ١/٣٨، ٤/٢٦٦، والعيني : ٣/٢٩٠، والأشموني : ٢/٢٢٥، واللسان: (مقق). الضمير يعود إلى قوله : (ذات طوق) في بيت قبله. اللواحق : الهوازل، اسم فاعل من لحق أي هَزُلَ وَضَمُرَ. الأقراب : الخواصر، جمع قُرْب.

51
٦٩/ب] اعلم أنَّ الباء عند أهل العربيَّة إنَّما هي للإلْصاق. قال (سيبَوَيْه)[١] : هي للإلْزاقِ / والاختلاطِ. وإلصاقُ الفعلِ بالمفعولِ به يقتضي العمومَ، إذْ ليسَ على الاقتصار على البعضِ دليلٌ. وعند الشّافعيِّ[٢] ومَنْ وافقَهُ من الفُقَهاءِ أنَّها للتَّبْعيضِ[٣]. ويجب أن يكون استفادَهُ بدليلٍ شَرْعيٍّ بدليل قوله تعالى : ﴿ وَلْيَطَّوَّفوا بِالبَيْتِ العَتيقِ ﴾[٤]؛ لأنَّ الطّواف بجميع البيْتِ واجبٌ. وهذه[٥] حُجَّةُ مَنْ يذْهَبُ إلى أنَّ مَسْحَ جَميعِ الرَّأسِ واجبٌ[٦].

وقد تكون الباءُ زائدةً، نحو قوله تعالى : ﴿ كَفى بِاللَّهِ شَهيداً ﴾[٧] والتَّقديرُ: كفى اللَّهُ شهيداً. وأكْثَرُ[٨] ما تجيءُ مع النَّفْيِ مُؤكِّدةً له[٩]، نحو قوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكافٍ عَبْدَهُ ﴾[١٠] وَ ﴿ ما هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ العَذابِ ﴾[١١].

فأمّا باءُ التَّعدي فإنَّها أيضًا للإلْصاق، وكذلكَ في حال زيادتها تدلُّ على الإلْصاق أيضًا، من ذلك قوله تعالى ﴿ وَلا تُلْقوا بِأَيْديكُمْ إِلى التَّهْلُكَةِ ﴾[١٢] تقديرُهُ

(١) – الكتاب : ٢/٣٠٤.
(٢) – في (ع) : زيادة : (رضي الله عنه).
(٣) – انظر الاستذكار : ١٦٨ وما بعدها. والمحصول في علم أصول الفقه : ١/٥٣٢ – ٥٣٤.
(٤) – الحج : (٢٩).
(٥) – في (ع) : (هذا)، وهو تحريف.
(٦) – هذا رأي المالكية انظر الاستذكار : ١٦٧ وما بعدها.
(٧) – الرعد : (٤٣) والإسراء : (٩٦).
(٨) – في الأصل : (أكد)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).
(٩) – (له) : ساقطة من (ع).
(١٠) – الزمر : (٣٦).
(١١) – البقرة : (٩٦).
(١٢) – البقرة : (١٩٥).

– واللَّهُ أَعْلَمُ – : لاتُلْقوا أَيْديكُمْ، وَقَولُهُ تعالى : ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ ﴾[١] حُمِلَ على زيادة الباءِ، تقديرهُ : اقْرَأْ اسْمَ ربِّكَ[٢] بدليل قولِ الشّاعرِ :

٨٤ – [هُنَّ الحرائرُ لا ربّاتُ أَخْمِرَةٍ سودُ المُحاجِرِ][٣] لا يَقْرَأْنَ بِالسُّوَرِ

يريدُ [لا يَقْرَأْنَ][٤] السُّوَرَ. وقال شَيْخُنا : ولا أَعْرِفُ من النَّحْويّينَ مَنْ يقولُ[٥] : إنَّ الباءَ للتَّبْعيضِ[٦].

فأمّا اللاّم فقال (سيبَوَيْه)[٧] : معناها : المِلْكُ واسْتِحقاقُ الشَّيْءِ. وهيَ مَوْقوفَةٌ على الدَّليل، فإذا قُلْتَ : المسْجِدُ لِفُلانٍ، فمعنى [ذلك][٨] أنَّهُ أحقُّ [به][٩] من غيره لضَرْبِ اختصاصٍ[١٠]، وإذا قُلْتَ : الدّارُ لِعَمْرٍو، فهذا يدلُّ على ثُبوتِ

(١) – العلق : (١).
(٢) – (تقديره : اقرأ اسم ربك) : ساقط من (ع).
٨٤ – تقدم الشاهد برقم (٧٧).
(٣) – زيادة من (ع).
(٤) – تكملة من (ع).
(٥) – في (ع) : (قال).
(٦) – نسب ابن هشام في المغني ورود الباء للتبعيض للأصمعيّ والفارسيّ والقتبيّ وابن مالك، قال : "قيل : والكوفيون". المغني : ١١١. وإذا صحت نسبة ذلك إلى الفارسيّ يكون قول أبي القاسم شيخ الشارح غريبًا. ولكنّا إذا أضفنا إلى هذا ما قاله ابن جنّيّ : "أما ما يحكيه أصحاب الشافعي من أن الباء للتبعيض فشيء لا يعرفه أصحابنا ولا وَرَدَ به بَيْتٌ" اللسان : (باء). أقول : إذا أضفنا هذا القول إلى ما نقله الشارح عن شيخه فإنه يصبح في النفس كثير من الشك في صحة نسبة ذلك للفارسيّ.
(٧) – الكتاب : ٢/٣٠٤.
(٨) – زيادة من (ع).
(٩) – تكملة من (ع).
(١٠) – في (ع) : (لضربٍ واختصاصٍ) بتنوين (ضرب) وإقحام الواو، وهو وَهْمٌ.

مُلْكه، وكذلك إذا قُلْتَ : هذا عبدٌ لِزَيْدٍ، فهذا مِلْكُهُ، وهذا أخٌ له، فهو مختَصٌّ بأُخُوَّتِه.

فأمّا الكاف فهي للتَّشْبيه، نحو قولك : زيدٌ كَعَمْرٍو. فإنْ قال قائلٌ فَهَلاّ قُلْتُمْ إنَّها اسمٌ؛ لأنَّها واقعَةٌ موقعَ (مِثْلٍ). قيل له : لَوْ كانَتِ اسْمًا لَما حسُنَ وقوعُها صِلَةً للموْصول، ونحنُ نصلُ بها الاسمَ الموصولَ، فتقولُ : جاءَني الذي كَزيَدٍ، كما تقولُ : جاءَني الذي خَلْفَكَ، ولو قُلْتَ جاءَني الذي مِثْلُ زيْدٍ لَمْ يَحْسُنْ حتّى تُظْهِرَ الضَّميرَ، فتقولُ : الَّذي هو مثْلُ زيد، فعلِمْنا أنَّها حرفٌ / لوقوعها في الصِّلَة موضع الظَّرْف. والدَّليلُ على أنَّها حَرْفٌ مجيئُها زائدةً، نحو قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾(١) التَّقدير(٢) – واللَّه أعلم – ليْسَ مِثْلَهُ شَيْءٌ فزادَ الكافَ، ولوْلا الحُكْمُ بزيادَتها لكان لَهُ مِثْلٌ تعالى عن ذلكَ.

52 [1/٧٠]

وقد تجيءُ الكاف اسْمًا وذلك إذا قدَّرْتها بقدْرِ(٣) (مِثْلٍ)، نحو قول الشّاعر(٤) :

٨٥ – أَتَنْتَهونَ – وَلَنْ يَنْهى ذوي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَهْلَكُ فيهِ الزَّيْتُ وَالفُتُلُ –

التَّقْديرُ : مِثْلُ الطَّعْنِ. وكذلكَ قولُ الآخرِ(٥) :

---

(١) – الشورى : (١١).

(٢) – في (ع) : (والتقدير).

(٣) – في (ع) : (تقدير).

(٤) – هو الأعشى.

٨٥ – البيت من البسيط. انظر الديوان : ١٤٩، والمقتضب : ٤ / ١٤١، والأصول : ١ / ٥٣٥، والإيضاح : ١ / ٢٦٠، والخصائص : ٢ / ٣٦٨، وسر الصناعة ١ / ٨٣، والتبصرة : ١ / ٢٨٤، والأمالي الشجرية : ٢ / ٢٢٩، ٢٨٦، وشرح القصائد العشر للخطيب التبريزيّ : ٤٤٣، وابن يعيش : ٨ / ٤٣، والمساعد : ٢ / ٢٧٧، والخزانة : ٤ / ١٣٢، ١٦٣، والمقاصد : ٣ / ١٩١، والهمع : ٢ / ٣١. جملة : (ولن ينهى ذوي شطط) جملة اعتراضية اعترضت بين الفعل ومتعلقه في بيت بعده. الفتل : جمع فتيلة ويقصد بها في البيت فتيلة الجراحة.

(٥) – هو خطام المجاشعي.

٨٦ – وَصاليات كَكَما يُؤَثْفَيْن

أي : كَمِثْلِ ما يُؤَثْفَيْنَ

وأمّا قوله(١) :

لَواحِقُ الأَقْرابِ فيها كَالمِقَقْ

فهي زائدةٌ؛ لأنَّه لا يجوزُ أنْ تقولَ فيها : كالطَّول، وإنَّما تقولُ : فيها طولٌ. واللَّه أعلم.

---

٨٦ – البيت من السريع. وهو من شواهد سيبويه : ١ / ١٣، ٢٠٣، ٢ / ٣٣١، والمقتضب : ٢ / ٩٥، ٤ / ١٤٠، ٣٥٠، ومجالس ثعلب : ١ / ٣٩، والأصول : ١ / ٥٣٤، والإيضاح : ٢ / ٢١٥، والمرتجل : ٢٣٤، والسمط : ٢ / ٧٥٩، والخصائص : ٢ / ٣٦٨، والمنصف : ١ / ١٩٢، ٢ / ١٨٤، ٣ / ٧٢، والمحتسب : ١ / ١٨٦، وسر الصناعة : ٢٨٢، ٣٠٠، والتبصرة : ٢ / ٧٥١، والمخصص : ٨ / ٧٦، و ١٤ / ٤٩، ٩٤، ١٦ / ١٠٨، وابن يعيش : ٨ / ٤٢، والخزانة : ١ / ٣٧٦، ٢ / ٣٥٣، ٤ / ٢٧٣، والمقاصد : ٤ / ٥٩٢، والمغني : ١٩٧، وشرح شواهد شرح الشافية : ٥٩.

الصاليات : أثافي القدر سُمِّيَتْ بذلك؛ لأنَّها صليت النار؛ أيْ وليتها وباشرتها.

والإثفاء : النَّصْب، أثفى الأثافي أيْ نصبها.

(١) – تقدم الشاهد برقم (٨٣).

باب مُذْ ومُنْذُ

قال[١] : "اعلم أنَّ كلَّ واحدةٍ منهما تَصْلُحُ أنْ تكونَ اسْمًا رافعًا، وأنْ تكون حرفًا جارًّا، والأغْلبُ على (مُذْ) أنْ تكونَ اسْمًا رافعًا، والأغلبُ على (مُنْذُ) أنْ تكونَ حرفًا جارًّا. فإذا كان معنى الكلامِ : بَيْني وبينَهُ كَذا وكذا، فارْفَعْ بِهما، تقولُ : ما رَأيْتُهُ مُذْ[٢] يَوْمانِ، وما زارَنا مُنْذُ[٣] ليلتانِ، فترْفَعُ؛ لأنَّ معنى الكلامِ بَيْني وبينَهُ الرُّؤْيَةُ[٤] يومانِ، وبيني وبينهُ الزِّيارةُ[٥] لَيْلَتانِ. وتقولُ : أَنْتَ عِنْدَنا مُنْذُ اليومِ، وما فارَقْتَنا مُذُ[٦] اللَّيْلَةِ، فَتَجُرُّ؛ لأنَّ معناه في اليوم واللَّيلة[٧]".

اعلم أنَّ (مُذْ) و (مُنْذُ) اسْمانِ منْ أسماءِ الزَّمانِ، ولا يَدْخُلانِ إلاّ على الزَّمانِ لفظًا وتقديرًا. وقد يكونانِ حرفَيْ جرٍّ؛ لأنَّ العَرَبَ اسْتَعْمَلَتْهُما على ذلك. والأغلبُ على (مُذْ) أنْ يكونَ اسْمًا؛ لأنَّهُ مَحْذوفٌ منه النونُ، والدّليلُ على ذلك أنَّكَ لو سمَّيْتَ به رجلاً ثمَّ صغَّرْتَهُ لقُلْتَ (مُنَيْذٌ). والأغْلَبُ على (مُنْذُ) أن يكون حَرفًا.

(١) – (قال) ساقطة من (ع).

(٢) – في (مل) : (منذ).

(٣) – في (مل) و (ع) : (مذ).

(٤) – في (مل) : (بيني وبين الرُّؤية ...)، و(الرؤية) ساقطة من (ع).

(٥) – في (مل) : (بين وبين الزيارة ...)، و(الزيارة) ساقطة من (ع).

(٦) – في (ع) : (منذ).

(٧) – في مل : (لأن المعنى في اليوم وفي الليلة).

فإذا كان ما بعدهما مرفوعًا كانا اسمين، وإذا كان مجروراً كانا حرفين، فإذا قلتَ :أنتَ عندنا مُذُ اللَّيلةِ، أضفتَ الكون إلى اللَّيلةِ بـ (مُذْ) أوْ (مُنْذُ)، كما تقولُ : أنتَ عندَنا في اللَّيْلَةِ. و(مُذْ) حرفٌ وصلْتَ الفعلَ / بها إلى (كَمْ)[١]، كما وصلت في قولك : بِمَنْ تَمُرُّ بالباءِ. ومعنى مُذُ اللَّيْلَةِ : الوقتُ الحاضِرُ. وأمّا الموضعُ الذي تكونان[٢] فيه اسمَينِ فإنَّهُما [يكونان][٣] على ضَرْبينِ : أحدُهُما أنْ تكونا[٤] بمعنى الأَمَدِ تقولُ : لَمْ أَرَهُ مُذْ يَوْمانِ؛ أي : أَمَدُ عَدَمي رُؤْيَتِهِ[٥] يَوْمانِ، فَـ (مُذْ)[٦] مبتدأٌ وما بعده خبرٌ عنه. وتختصُّ النَّكرةُ بهذا الموضع، إذْ كان هذا الجوابُ عن سؤالٍ عن عدَّةِ المدَّةِ الَّتي انْقَطَعَتْ فيها الرُّؤْيَةُ، كأنَّ قائلاً قال : لَمْ أَرَ زَيْدًا. فقيل له : مُذْ كَمْ يَوْمٍ؟ فقال : مُذْ يومانِ، فصارَ الأَمَدُ لانْقِطاعِ الرُّؤْيَةِ هُوَ يَومانِ.

الضَّرْبُ الآخَرُ : [أنْ][٧] تكونا[٨] لأوَّلِ الوقتِ، نحو قولك : لَمْ أَرَهُ مُذْ[٩] يومِ الجمعَةِ؛ أي : أوَّلُ ذلك يوم الجمعة. وهذا الضَّرْبُ يحتاجُ إلى التَّوْقيتِ والتَّخْصيصِ بوَقْتٍ دون وقتٍ.

52

[٧٠/ب]

(١) – انظر المساعد : ١/٥١٤.

(٢) – في الأصل و (ع) : (تكون)، والصواب ما أثبته.

(٣) – زيادة من (ع).

(٤) – في الأصل و (ع) : (أنْ يَكونَ ...)، وهو وَهْمٌ.

(٥) – في (ع) : (عدم رؤيته).

(٦) – من (ع) : في الأصل (فهذا).

(٧) – تكملة من (ع).

(٨) – في الأصل و (ع) : (يكون)، وهو وهم.

(٩) – (مذ) : ساقطة من (ع).

فإذا كانا اسمين كان الكلام من جملتين. وإذا كانا حرفي جرٍّ كان الكلام جملة واحدة. وَ (مُذْ) وَ (مُنْذُ) لا يُضافانِ إلى مضْمَرٍ؛ لأنَّهم[1] اسْتَغْنَوا بقولهم: (أَمَدُهُ)[2] عن (مُنْذُهُ)، كما اسْتَغْنَوا بقولهم (إِلَيْهِ) عن (حَتّاهُ).

قال[3]: "وَ (مُنْذُ) مبنيَّةٌ على الضَّمِّ، وَ(مُذْ) مبنيَّةٌ على الوقف، فإنْ لَقِيها[4] ساكنٌ بعدها ضُمَّت الذّالُ لالتقاء السّاكنين، تقولُ: مُذُ اليومِ، ومُذُ اللَّيْلَةِ. وأصْلُ (مُذْ): (مُنْذُ) فَحُذِفَتِ النّونُ تخفيفًا."

اعلم أنَّ (مُذْ) وَ (مُنْذُ) مَبْنيّان على كلِّ حالٍ، أمّا إذا كانا حرفيْ جَرٍّ؛ فلأنَّ الحروف كلَّها مبنيَّةٌ، وأمّا إذا كانا اسمَيْنِ؛ فلأنَّ معناهما في غيرهما، وهو الزَّمانُ الّذي يدلانِ عليه. وقال قومٌ: الحَرْفيَّةُ مُراعاةٌ فيهما.[5] وبُنيَ (مُذْ) على السُّكون؛ لأنَّ أصلَ البناءِ أن يكون ساكنًا، فجاء على أصلِه. بُنيَ (مُنْذُ) على الضَّمِّ لاتْباعِ الضَّمَّةِ الضَّمَّةَ، ولم يحْفِلوا بالسّاكنِ، ولم يبنوها على الوقفِ لأجلِ سكون النّونِ فيلتَقي ساكنان. فإنْ لَقِيَ (مُذْ) ساكنٌ حَرَّكْتَها بالضَّمِّ ردًّا لها إلى أصْلِها؛ لأنَّ أصْلَها كان (مُنْذُ) مبنيًّا على الضَّمِّ، فلمّا حذفتَ النّونَ سَكَنَ، ويجوزُ أنْ يُحَرَّكَ بالكسْرِ على الأصلِ في كلِّ ساكنينِ التقيا[6][7].

(١) – أي: العرب.

(٢) – في الأصل: (أمذه) بالذال المعجمة، وهو تصحيف، والتصويب من (ع).

(٣) – (قال): ساقطة من (ع).

(٤) – في (مل): (لقيهما) وهو خطأ؛ لأن الكلام عن (مذ) وحدها.

(٥) – نسب هذا الرضي في شرحه إلى بعض البصريّين ولم يحددهم انظر الرضي على الكافية: ٢/١١٨.

(٦) – تحريك ذال (مذ) بالكسر عندما تلتقي بساكن بعدها لُغَيَّةٌ لبعض بني عبيد من غَنيٍّ، وهم يحركونها بالكسر مطلقًا سواء لقيت ساكنًا بعدها أم لا. انظر الرضي على الكافية: ٢/١١٧، ١١٨، والمساعد: ١/٥١٥.

(٧) – انظر ما نقله صاحب شرح الكافية عن الأخفش: ١/١١٨.

باب / حتّى

قال: "اعلم أنَّ (حَتّى) في الكلام على أربعة أضْرُبٍ: تكونُ غايَةً فتجُرُّ الأسماء على معنى (إلى)، وتكون عاطفَةً كالواوِ، ويُبْتَدأُ بعدها الكلامُ، وتُضْمَرُ بعدها (أنْ) فتَنْصِبُ الفعلَ المسْتَقْبَلَ على أحدِ معنَيَيْنِ: معنى (كَيْ) ومعنى (إلى أنْ). تقولُ إذا كانتْ غايَةً: قامَ القَوْمُ حتّى زَيْدٍ، ورأَيْتُ القومَ حتّى بكْرٍ، ومرَرْتُ بالقومِ حتّى جَعْفَرٍ."

اعلم أنَّ (حتّى) على ضُروبٍ فأحَدُ ضُروبها أنْ تكونَ حرْفَ جرٍّ تجُرُّ ما بعدها بنفسها لا بإضمارِ حرف جرٍّ ولا بنيابةٍ[1] عنه، هذا مذهب (سيبَوَيْهِ)[2]. وعند (الكسائيِّ)[3] أنَّها تجُرُّ بإضْمارِ (إلى)، ويقولُ: إنَّ قولَهُ تعالى: ﴿سَلامٌ هِيَ حَتّى مَطْلَعِ الفَجْرِ﴾[4] إنَّ التَّقدير: سلامٌ هي إلى مطلعِ الفجرِ. وقال (الفَرّاءُ)[5]: هي نائبَةٌ عن (إلى)؛ لأنَّها منْ عوامِلِ الأفعالِ، تعْمَلُ في الفعْلِ النَّصْبَ، ولكنْ لا تَخْتَصُّ بالفعْلِ فلهذا أجاز أنْ تَنوبَ عنْ (إلى). واعلم أنَّهُ لا يَمْتَنِعُ أنْ تكونَ (حَتّى) حرفَ جرٍّ في موضعٍ، وتكون غيرَ[6] ذلك في موضعٍ آخرَ، كما تقولُ: إنَّ اللاّم المكسورة تجزِمُ الأفعالَ في نحوِ قولِنا: لِيَقُمْ زَيْدٌ، وإنْ

(١) – في (ع): (ولا نيابة).

(٢) – الكتاب: ١/٤١٣.

(٣) – الإنصاف: ٢/٥٩٧ – ٥٩٨.

(٤) – القدر: (٥).

(٥) – انظر معاني القرآن للفراء: ١/١٣٦ – ١٣٧.

(٦) – في الأصل (عز)، وهو تصحيف، والتصويب من (ع).

كانتْ تجُرُّ الأسماءَ.

وكما تقولُ : إنَّ (مُنْذُ) وَ (مُذْ) يَرْفعانِ تارةً ويجُرّان أُخْرى، وكذلك[1] (حتّى). و(حَتّى) موضوعةٌ للغاية، كما أنَّ (إلى) موضوعةٌ للغاية، ومتى كانتْ غايَةً[2] لمْ يَكُنْ بعدها إلاّ مجروراً؛ لأنَّ معنى العطْفِ زال عنها، تقولُ : إنَّ فُلانًا ليَصومُ حتّى يومِ الفِطْرِ، فيكون مجْروراً على كلِّ حالٍ. والفرقُ بينهما أنَّ المضْمَرَ لا يقعُ بعدَ (حَتّى) كَأَنَّهُمْ اسْتَغْنَوا بِـ(إِلَيْهِ) عن (حَتّاهُ)[3].

والثّاني :أنْ يكونَ الاسمُ الواقع بعدها من جملة ما قبلها، والفعل يُسْتَبْعَدُ منه أكثرَ ممّا كان يُسْتَبْعَدُ من الجميع[4]، نحو قولكَ : اسْتَجْرَئَ على الأميرِ جُنْدُهُ حَتّى الضَّعيفِ، ولا يجوزُ أنْ تقولَ : إلى الضَّعيفِ؛ لأنَّ ذلك ليسَ بمعنًى. فلو قلتَ: اسْتَجْرَئَ على الأميرِ جُنْدُهُ حتّى انْتَهى الاسْتِجْراءُ / إلى الضَّعيفِ، كان ذلك بزيادةٍ كثيرةٍ، ووقعتْ (إلى) في صلةِ (انْتَهى) لا في صلةِ (حَتّى). [٧١/ب] 53

قال : "وإذا كانتْ عاطفَةً قُلْتَ : قامَ القَوْمُ حَتّى زيْدٌ، ورأَيْتُ القَوْمَ حَتّى زيْداً، ومَرَرْتُ بالقومِ حتّى زَيْدٍ. وإذا ابْتَدأَ الكلامُ بعدها قُلْتَ : قامَ القومُ حتّى زيدٌ قائمٌ[5]، ومَرَرْتُ بالقومِ حَتّى زيْدٌ ممْرورٌ بهِ، ويُرْوى هذا البيتُ على ثلاثةِ

(١) – في (ع) : (فكذلك).

(٢) – في (ع) : (للغاية).

(٣) – في الأصل : (حشاه)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٤) – أي يستبعد وقوع الفعل منه أكثر مما يستبعد ممن ذكر قبله، فاستجراء الضعيف من الجند على الأمير كما في المثال مستبعد أكثر من استجراء بقية الجنود.

(٥) – في (مل) زيادة : (وضربت القوم حتى زيدٌ مضروبٌ، وسقيت القوم حتى زيدٌ ريان).

(٦) – هو أبو مروان النحويّ، وقيل المتلمس انظر المقاصد : ٤/١٣٤، والخزانة : ١/٤٤٦.

أَوْجُهٍ[6] :

٨٧- أَلْقى الصَّحيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالـزّادَ حَتّى نَعْلَهُ أَلْقاهـا

برفع (النَّعْلِ)، ونصْبِها، وجَرِّها. فمَن رفعها فبالابْتداءِ، وجعلَ (أَلْقاها) خبراً عنها. ومن نصبَها عطفها على (الزّادِ) وجعلَ (أَلْقاها) تَوْكيداً[1]، وإنْ شاءَ نَصَبَها بفعل مُضْمَرٍ، تكونُ (أَلْقاها) تفْسيراً لها[2]. ومَنْ جَرَّها فَبِـ(حَتّى) وجَعَلَ (أَلْقاها) توكيداً أيضًا. قالَ جريرٌ :

٨٨- فَما زالَتِ القَتْلى تَمُجُّ دِماءَها بِدِجْلَةَ حَتّى ماءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ."

اعلم أنَّ الضَّربَ الثّاني منْ معاني (حتّى) أنْ تكونَ عاطفةً فيشْتَرِكُ ما بعدها في إعراب ما قبْلَها بمنزلةِ الواوِ، إلاّ أنَّها لَمّا كانتْ أضْعَفَ من الواوِ أظهروا بعدها الفعلَ فقالوا : ضَرَبْتُ القومَ حتّى زيْداً ضَرَبْتُهُ، فيكون الواقعُ بعدها جملةً من الكلام؛ ليُفَرِّقوا بذلك بين كونها عاطفةً وبين كونها جارَّةً إذا كانتْ غايةً.

٨٧ – البيت من الكامل. وهو في ديوان المتلمس : ٣٢٧، وسيبويه : ١/٥٠، والجمل : ٨١، والأصول : ١/٥١٧، والتبصرة : ١/٤٢٣، وشرح الكافية الشافية : ٣/١٢١١، والمغني : ١٢٣، ٢٠٥، ٢١٤، وأوضح المسالك : ٣/٣٦٥، والمساعد : ٢/٢٧٢، ٤٥٢، والخزانة : ١/٤٤٥، ٤/١٤٠، والمقاصد : ٤/١٣٤، والهمع : ٢/٢٤، ١٣٦.

(١) – في (مل) : (توكيداً له).

(٢) – في (مل) : (له) أي للفعل. و(لها) أي للجملة.

٨٨ – البيت من الطويل.

وهو في ديوانه : ٣٦٧ برواية (... تمور دماؤها) وانظر الجمل للزجاجي : ٢٦، والمرتجل : ٣٤٤، وابن يعيش : ٨/١٨، والمغني : ١٣٧، والخزانة : ٤/١٤٢، والمقاصد : ٣/٣٦٨، والأشموني : ٣/٣٠٠، والهمع : ٢/٢٤، واللسان : (شكل). وعجزه في المغني : ٤٣٢، والهمع : ١/٢٤٨. والأشكل : اختلاط البياض والحمرة.

وقد يجوزُ أنْ يُحْذَفَ الفعلُ بعدها، فتقولُ : ضَرَبْتُ القومَ حتّى زيْداً.

ولِما ذكرناهُ جاءَ في البيتِ :

.... حَتّى نَعْلَهُ أَلْقاها

ومنْ جعل (حتّى) حرف عطْفٍ جعلَ (أَلْقاها) مُؤَكِّداً، لِما أَخْبَرْتُكَ، فلا بدَّ أنْ يكون ما بعدها من جنس ما قبلها؛ لأنَّ العطف إنَّما هو إشراكُ الثّاني في الأوَّلِ، ولايَصحُّ اخْتِلافُهُما. فإنْ قيل : فإنَّ النَّعْلَ لَيْسَ من الزَّادِ. قيل له : العربُ تتزَوَّدُ النَّعْلَ، كما تتزَوَّدُ غيرَها، وتُسَمّي زاداً كُلَّما تحتاج إليه في السَّفرِ.

وقد تقع الجمل الخبريَّةُ[1] بَعْدَ (حَتّى)، فتكونُ (حَتّى) مُبتدأةً مقطوعةً من أوَّلِ الكلامِ، ويكون ما بعدها يرتفعُ على الابتداءِ والخبر بمنزلة (أمّا)، تقولُ : ضَرَبْتُ القَوْمَ / حَتّى زيدٌ مضْروبٌ، وسَرَّحْتُ[2] القَوْمَ حتّى زيدٌ غضْبانُ. قال امْرُؤُ القَيْسِ :

54

٧٢]/١

٨٩ – سَرَيْتُ بِهِمْ حَتّى تَكِلَّ سُراتُهُمْ وَحَتّى الجِيادُ ما يُقَدْنَ بِأَرْسانِ

فَ(حَتّى) هاهُنا لا يجوزُ أنْ تكونَ حرفَ عطفٍ لدُخولِ الواوِ عليها، ولا جارَّةً؛ لأنَّ الجارَّةَ إنَّما تقع بعدها الأسماءُ المفردةُ، ولا تقعُ الجُمَلُ بعدها فَعُلِمَ أنَّ

(١) – في الأصل : (الجرية) وهو تصحيف وتحريف، والتصويب من (ع).

(٢) – في (ع) : (شرحت)، وهو تصحيف.

٨٩ – البيت من الطويل.

وهو في ديوانه : ٩٣، وانظر سيبويه : ١/٤١٧، ٢/٢٠٣، ومعاني القرآن للفراء : ١/١٣٣، والمقتضب : ٢/٣٩، والجمل : ٧٨، والتبصرة : ١/٤٢٠، وأمالي المرتضى : ١/٥٨٢، والمخصص : ١٤/١٦، وابن يعيش : ٥/٧٩، ٨/١٩، والمغني : ١٣٦، ١٣٨، واللسان : (غزا) و(مطى) وصدره في الهمع : ٢/١٣٦. وعجزه في الإيضاح : ٢٥٧، ٣١٧، وابن يعيش : ٨/١٥.

(٣) – في (ع) : (فلما) وهو تحريف.

معناها الابتداءُ. فإنْ قالَ قائلٌ: فإذا كانَتْ (حَتّى) مُبْتَدَأَةً، فَـ(أمّا)[3] تُغْني عنها، وإذا كانتْ بمعنى الواوِ فالواوُ تُغْني عنها، وإذا كانتْ غايةً فَـ(إلى) تُغْني عَنْها، فَما الحاجَةُ إِلَيْها؟

قيل لَهُ : فيها معنًى لا يوجدُ في شيْءٍ منْ هذه الحروفِ، وهو أنَّ فيها تعْظيماً وَ[1] تَحْقيراً، فإذا قُلْتَ : قَدِمَ الحاجُّ حَتّى المُشاةُ، فهذا تَحْقيرٌ، وإذا قُلْتَ : ماتَ النّاسُ حَتّى الأنبياءُ. فهذا تَعْظيمٌ، فلذلك احْتاجوا إليها.

قال : "وتقولُ – إذا كانتْ بمعنى (كَيْ) : أَطِعِ اللَّهَ حَتّى يُدْخِلَكَ الجَنَّةَ، معناهُ : كَيْ يُدْخِلَكَ الجَنَّةَ. وإذا كانتْ بمعنى (إلى أنْ) قُلْتَ : لأَنْتَظِرَنَّهُ حَتّى يَقْدُمَ، معناه : إلى أنْ يقْدُمَ. وتقديرُهما[2] في الإعرابِ : حَتّى أنْ[3] يُدْخِلَكَ الجَنَّةَ، وحَتّى أنْ يَقْدُمَ، إلاّ أنَّهُ لا يجوزُ إظْهارُ (أَنْ) هاهُنا؛ لأنَّهُ أصلٌ مرْفوضٌ."

اعلم أنَّ (حتّى) الدّاخِلَةَ على الأفعالِ هي الجارَّةُ للأسماءِ، كما أنَّ اللاّم الجارَّةُ للأسماء هي النّاصِبَةُ للأفعال في قولك : جِئْتُ لِتُكْرِمَني.

ولَمّا كان حرفُ الجرِّ لا يدْخُلُ على الأفعالِ قَدَّروا (أَنْ)؛ لتكونَ هي والفعلُ بعدها في تأويلِ مصدرٍ، فيدْخُلُ حرفُ الجرِّ على المصادر لا على الأفعالِ.

ولا يجوزُ إظهارُ (أَنْ) بَعْدَ (حتّى)؛ لأنَّ (حتّى) نائبَةٌ عنْ (أَنْ) في نصبِ الأفعالِ، فلَوْ أظْهَرْتَ (أَنْ) لاجْتَمعَ البَدَلُ والمبدَلُ. وأيْضاً فإنَّكَ إذا أدْخَلْتَ (حَتّى)

(١) – في (ع) : (أو).

(٢) – في (ع) : (وتقدير هذا).

(٣) – (أن) : ساقطة من (ع).

على فعلٍ، فلوْ أظْهَرْتَ (أنْ) لكانَ مصدراً ظاهراً، فَلهذا لَمْ يُظهِروا (أنْ).

ويُقَدِّروا[1] تارَةً بمعنى (كَيْ)، وتارةً بمعنى (إلى أنْ). فإذا[2] كان ما قَبْلَها سبَبًا لِما بعدها كانتْ بمعنى (كَيْ) كقولكَ: أَطِعِ اللَّهَ كَيْ يُدْخِلَكَ الجَنَّةَ؛ لأنَّ الطّاعةَ / سببٌ لدُخولِ الجنَّة. وَ{قَدْ} يَرْتَفِعُ الفعلُ بعدَ (حَتّى) على حِكايَةِ الحالِ وعليه قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلوا حَتّى يَقولُ الرَّسولُ﴾[3] برَفْعِ (يقولُ) في قِراءَةِ (نافعٍ)[4]. وَ(حَتّى) في رفْعِ الفعلِ بمنزلة الواو والفاءِ وَ(إذا) وَ(إنَّما) وسائرِ حُروفِ الابتداءِ الَّتي يرْتَفِعُ الفعلُ بعدها، وحقيقة معناها أنْ يكونَ ما قبلَها متَّصلاً بما بعدَها، فإذا قُلْتَ: سِرْتُ حَتّى أَدْخُلُها فالسَّيْرُ مُتَّصِلٌ بالدُّخولِ، وقدْ يجوزُ أنْ يكون قد مضى، وأنْتَ تحكي الحالَ على ما مضى ذكرُهُ. واللَّهُ أعلمُ.

54

72/ب]

(١) – في الأصل: (وتقدير)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٢) – في (ع): (وإذا).

(٣) – البقرة: (٢١٤).

(٤) – انفرد نافع بهذه القراءة من بين العشرة، وظل الكسائي – فيما نقله ابن مجاهد – يقرأها دهراً رفعًا ثُمَّ رجع إلى النصب، انظر السبعة: ١٨١ وما بعدها، ومعاني القرآن للفراء: ١/١٣٢ وما بعدها، وإعراب القرآن للنحاس: ١/٢٥٥ وما بعدها، والنشر: ٢/٢٢٧.

باب الإضافةِ

قال: "وهي على[1] ضربَيْنِ: أحدُهُما: ضمُّ اسمٍ إلى اسمٍ، هو غيرُهُ، بمعنى اللاّمِ. والآخر: ضمُّ اسمٍ إلى اسمٍ، هو بعْضُهُ، بمعنى (مِنْ).

والأوَّلُ منهما نحو قولك: هذا غُلامُ زيدٍ؛ أي: غُلامٌ لهُ، وهذهِ دارُ عبدِ اللَّهِ؛ أيْ دارٌ لهُ.

والثّاني نحو قولكَ: هذا ثوبُ خَزٍّ، فالثَّوْبُ بَعْضُ الخَزِّ[2]؛ أيْ ثوْبٌ منْ خَزٍّ[3]. وهذه جُبَّةُ صوفٍ؛ أيْ جُبَّةٌ منْ صوفٍ."

اعلمْ أنَّ الإضافة على ضربين: إضافةٌ مَحْضَةٌ، وإضافةٌ غيرُ محضةٍ.

فالإضافةُ المحضةُ: هي إضافةُ اسمٍ إلى اسمٍ مثلِهِ من غيرِ أنْ يُقَدَّرَ التَّنوين ويُنْوى الانْفِصالُ. وتكونُ هذه الإضافةُ على ضربينِ: أحدهما: بمعنى اللاّمِ، والآخرُ: بمعنى (مِنْ)، والاسمُ الثّاني مجرورٌ على كلِّ حالٍ بالأوَّلِ لنِيابَتِهِ عنْ حرف الجرِّ؛ لأنَّ الأسماء غيرُ عاملَةٍ إلاّ أنْ تَنوبَ عن فعلٍ أوْ حرفِ جرٍّ.

الضَّرْبُ الثّاني: الإضافةُ غير المحضَةِ، وهي الَّتي يُنْوى بها الانْفِصالُ ويُقَدَّرُ التَّنوينُ، وهي على أربعة أضْرُبٍ:

أحدها: إضافةُ اسمِ الفاعلِ إلى المفعولِ، وأنْتَ تريدُ التَّنوينَ، نحو: ضارِبُ

(١) – (على): ساقطة من (ع). وفي (مل): (وهي في الكلام على ضربين).

(٢) – (فالثوب بعض الخز): ليست في الأصل.

(٣) – (أي ثوب من خز): ساقط من (ع).

بَكْرٍ غَداً، التَّقديرُ : ضاربٌ بَكْراً، ولَوْلا ذلك لَما جازَ أنْ تَصِفَ بِهِ النَّكِرةَ، نحو
55 قوله تعالى : ﴿هذا عارِضٌ مُمْطِرُنا﴾[1] فَأَضافَ (مُمْطِراً) إلى الضَّميرِ، ثمَّ
[73/أ] وصف (العارِضَ)، وهو نَكِرةٌ، بِـ(المُمْطِرِ)، والنَّكِرَةُ لا تُوصَفُ بالمعرفة / ، فَعُلِمَ
أنَّ التَّقْديرَ فيه الانْفصالُ. وكذلك قوله تعالى :﴿هَدْياً بالِغَ الكَعْبَةِ﴾[2]؛ لأنَّهُ
وَصَفَ (الهَدْيَ)، وهو نَكِرَةٌ، بِـ(بالِغٍ) مع كونه مُضافًا إلى الكعبَة، وهي معرفَةٌ،
إلاّ أنَّهُ لَمّا لمْ يتَعَرَّفَ بالإضافة إليها لتقديرِكَ فيه التَّنوينَ بقيَ نَكِرَةً على ما كان
عليه. وإنَّما حَسُنَتِ الإضافةُ؛ لأنَّ منْ حَقِّ كلِّ اسمٍ لاقى اسْمًا، ولم يكنْ صفةً له،
ولا خبراً عنه، ولا مُمَيِّزًا، ولمْ يَحُلْ بينهما حَرْفُ عطْفٍ، أنْ يكون مُضافًا إليه.
واسمُ الفاعل اسمٌ فلمّا لاقى الاسم جَرَرْتَهُ[3] به. ومن المضاف على تقدير التَّنوين
قولُكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسْبُكَ مِنْ رَجُلٍ وَهَمُّكَ مِنْ رَجُلٍ وشَرْعُكَ وهَدُّكَ[4][5] منْ
رَجُلٍ.

فأمّا (حَسْبُكَ) : فهوَ مصدَرٌ منْ أَحْسَبَني الشَّيْءُ؛ أي[6] كَفاني. وأمّا
البَواقي فجارِيَةٌ مَجْرى المصدرِ، وإنْ لَمْ يُسْتَعْمَلْ مِنْهُنَّ فِعْلٌ. وكذلكَ : (مِثْلُكَ) وَ
(غَيْرُكَ) وَ(ناهيكَ) تجري هذا المجرى. فتقديرُ[7] التَّنوينِ في جميعها، وتَحْذِفُهُ
تَخْفيفًا، كما فَعَلْتَ في اسمِ الفاعِلِ. ومِنَ المضافِ على تقديرِ التَّنْوينِ أيضًا

(١) – الأحقاف : (٢٤).

(٢) – المائدة : (٩٥).

(٣) – في الأصل (جريرته)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٤) – في (ع) : (هذك) وهو تصحيف.

(٥) – همّك وشرعك وهدّك : حسبك. انظر اللسان (همم) و (شرع) و(هدد).

(٦) – في (ع) : (إذا).

(٧) – في (ع) : (فَيُقَدَّرُ التَّنْوينُ).

قولُكَ: رَأَيْتُ ضارِبي زَيْدٍ، ومَرَرْتُ بِضارِبي زَيْدٍ، وهؤُلاءِ ضارِبو زَيْدٍ، إذا أَرَدْتَ بِـ
(ضارِبٍ) : (يَضْرِبُ). فإنْ أَرَدْتَ به (ضَرَبَ) تَعَرَّفَ الأوَّلُ بالثّاني، وكانَتْ إضافَةً
مَحْضَةً. فإنْ أَدْخَلْتَ الألفَ واللاّمَ، وثَنَّيْتَ وَجَمَعْتَ، ثَبَتَتِ النّونُ، ولَمْ يَثْبُتِ
التَّنْوينُ، لِما قدَّمْناهُ أنَّ النّونَ بحركَتِها قَوِيَتْ فَثَبَتَتْ[1]، والتَّنْوينُ لِسُكونِه ضَعُفَ
فَلَمْ يثْبُتْ مع الألفِ واللاّمِ. فإنْ أضَفْتَ سَقَطَتِ النّونُ مع الإضافة فقُلْتَ : مَرَرْتُ
بِالضّارِبي زَيْدٍ، قال اللّه تعالى : ﴿وَالمُقيمي الصَّلاةِ﴾[2] فمتى أَثْبَتَّ النّونَ أوِ
التَّنْوينَ نَصَبْتَ، ومتى سَقَطا جَرَرْتَ.

الضَّرْبُ الثّاني منَ الإضافة غير المحضة : وهو الصِّفَةُ الجاري إعْرابُها على ما
قبلَها، وهي في المعنى لِما أُضيفَتْ إلَيْه، نحوُ قولِكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الوَجْه،
والتَّقديرُ : حَسَنٌ وَجْهُهُ، وإنَّما جازَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الوجْه، و(الوَجْهُ) هاهُنا
نَكِرَةٌ وإنْ كان فيه الألفُ واللاّم؛ لأنَّ الأصلَ فيه مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْه. فإذا قُلْتَ
55 ذلكَ عُلِمَ أنَّكَ / لا تَعْني من الوُجوهِ غيرَ وجْهِه، فزيدَتِ الألفُ واللاّمُ تَحْسينًا [73/ب]
للْكلامِ.

الضَّرْبُ الثّالثُ : إضافةُ (أَفْعَلَ)[3] إلى ما هُوَ بَعْضُهُ، نحو قولِكَ زيدٌ أَفْضَلُ
النّاسِ، وأَكْرَمُ القَوْمِ، فَـ(أَفْضَلُ) وَ(أَكْرَمُ) مُضافٌ إلى جماعةٍ هو أحدها، وهي
مُشْتَرَكَةٌ معه في هذه القصَّة إلاّ أنَّ صفَتَهُ زائدةٌ على صفَتِهِمْ، تقولُ : زيدٌ أَفْضَلُ
العُلَماءِ، والدَّليلُ على ما ذكرناهُ أنَّكَ لا تقولُ : زيدٌ أفضَلُ الحجارةِ، وتقولُ:
الياقوتُ أَفضَلُ الحجارَةِ؛ لأنَّه حجرٌ. والفرْقُ بين هذا وبين (أَفْعَلَ) الَّذي تصْحَبُهُ

(١) – في الأصل : (فثنيت)، وهو تصحيف، والتصويب من (ع).

(٢) – الحج : (٣٥).

(٣) – في الأصل (فعل) وهو وهم من الناسخ، والتصويب من (ع).

(٤) – خير : اسم تفضيل، وكان الأصل فيه (أخير) ومثله (شر) أصله (أشرّ)، ولما كان هذان الاسمان كثيريْ الدوران على ألسنتهم التزموا فيهما التخفيف بحذف الهمزة من أولهما.

(مِنْ) نحو قولكَ : زيدٌ خَيْرٌ[٤] منْ عَمْرٍو {وأَعْلَمُ مِنْ بَكْرٍ}، أنَّ هذا ذَكَرْتَ ابْتداءَ فَضْلِه، وفي ذلك جَعَلْتَهُ زائدًا عليهم. و(أَفْعَلُ) هذا إذا لَمْ تُضِفْهُ، ولَمْ تصِلْهُ بـ (مِنْ) لَمْ يكنْ بُدٌّ من إدْخالِ الألفِ واللاّمِ عليه، فتقولُ : الأفْضَلُ.

ويُؤَنَّثُ كَقَوْلِه تعالى : ﴿الحَياةُ الدُّنْيا﴾[١]، ويُثَنّى كقوله تعالى : (الأَوْلَيانِ)[٢]، ويجْمعُ كقوله تعالى : ﴿وَأَنْتُمُ الأَعْلَونَ﴾[٣]، ويُكَسَّرُ كقوله تعالى : (أَراذِلُنا)[٤]، ويُجْمَعُ جَمعَ المؤَنَّثِ كقولِه تعالى : ﴿لإِحْدى الكُبَرِ﴾[٥]. فأمّا إذا أضَفْتَ (أَفْعَلَ) أوْ أدْخَلْتَ عليه (مِنْ) فإنَّهُ لا يُثَنّى،ولا يُجْمَعُ، ولا يُؤَنَّثُ، ويُجْرونَهُ مُجْرى المصدرِ؛ لأنَّكَ إذا قلتَ : زيدٌ أَفْضَلُ القومِ، فإنَّ فَضْلَهُ زادَ على فضْلِهِمْ، فيدُلُّ على التَّكْثيرِ كما أنَّ المصدر يدلُّ على تَكْثيرِ[٦] الجِنْسِ، فكما[٧] لَمْ يُثَنّوا وَ [لَمْ][٨] يَجْمَعوا المصدرَ كذلك (أَفْعَلُ). فإذا ثُنِّيَ[٩] أوْ جُمِعَ أُخْرِجَ عنِ الصِّفةِ، وأُجْرِيَ مُجْرى اسمِ الفاعلِ.

والضَّربُ الرّابعُ : وهو إضافةُ الاسمِ إلى الصِّفَةِ، نحو : صلاةِ الأُولى، ومَسْجِدِ

(١) – العنكبوت : (٦٤)، لقمان : (٣٣)، فاطر : (٥)، غافر : (٣٩)، الجاثية : (٣٥)، محمد : (٣٦)، الحديد : (٢٠).

(٢) – المائدة : (١٠٧).

(٣) – آل عمران : (١٣٩)، محمد : (٣٥).

(٤) – هود : (٢٧).

(٥) – المدثر : (٣٥).

(٦) – في الأصل : (تكسير) بالسين، وهو تصحيف، والتصويب من (ع).

(٧) – في (ع) : (فلما) وهو تحريف.

(٨) – زيادة من (ع).

(٩) – في الأصل : (بني)، وهو تصحيف، والتصويب من (ع).

الجامعِ، والأصْلُ فيه أنْ يكونَ وصْفًا، تقولُ : الصَّلاةُ الأُولى، والمسجدُ الجامعُ؛ لتَكونَ قدْ وَصَفْتَ معرفةً بمعرفةٍ، فلمّا نُزِعَتِ الألفُ واللاّمُ احْتَجْتَ إلى الإضافةِ، ولا يجوزُ أنْ تُضيفَ مسجدًا إلى الجامعِ، ولا صلاةً إلى الأُولى؛ لأنَّ الشَّيْءَ لا يُضافُ إلى نفسِه، لا تقولُ : هذا زيدُ العاقلِ. فلمّا تَعَذَّرَ ذلك[١] قدّروا مَوْصوفًا، ثُمَّ حذفوا الموصوفَ، وأقاموا الصِّفةَ مقامَهُ، والتَّقديرُ : صلاةُ السَّاعَةِ الأُولى، ومَسْجِدُ اليَوْمِ الجامعِ، فحذفوا / اليَوْمَ وأقاموا الجامعَ مقامَهُ. 56 [٧٤/أ]

قال : "واعلمْ أنَّ المضاف قدْ يكْتَسي من المضاف إليه كثيرًا من أحكامه، نحو التَّعريف،والاستفهامِ، ومعنى[٢] الجزاءِ، ومعنى العُمومِ، ويأتي هذا في أماكنه إنْ شاء اللَّهُ."

اعْلَمْ أنَّ النَّكِرَةَ منْ حَقِّها أنْ تُضافَ إلى المعرفَةِ لتَصيرَ معْرِفةً بإضافَتِها إليها. فأمّا المعرفة فإنَّكَ لا تُضيفُها إلى شيْءٍ؛ لأنَّها لا تحْتاجُ إلى تَعْريفٍ، فإنْ أضَفْتَها بَطَلَ التَّعْريفُ الَّذي فيها، وصارَ حُكْمُها في التَّعريف والتَّنْكير على حُكْمِ ما تُضافُ إليه، فإنْ أضفْتَها إلى معرفةٍ تعرَّفَتْ بالإضافةِ إليها، وإنْ أضَفْتَها إلى نَكِرَةٍ تَنَكَّرَتْ بالإضافَةِ إليها.

فأمّا الإضافةُ إلى الاسْتِفْهامِ، فنَحْوُ قولِكَ : غُلامُ مَنْ عِنْدَكَ؟ فَـ (الغُلامُ) صارَ مُسْتَفْهَمًا عنه بإضافته إلى الاسْتِفْهامِ، وإنْ لَمْ يَدْخُلْ حَرْفُ الاسْتِفْهامِ عليه. وكذلكَ الشَّرْطُ والجزاءُ، إذا قُلْتَ : غلامُ منْ تَضْرِبْ أضْرِبْ، فَلَمّا[٣] أضَفْتَ الغُلامَ إلى الشَّرْطِ والجزاءِ صارَ داخلاً فيه، ولَمّا كُنْتَ إذا أضفتَ عامًّا إلى خاصٍّ تخَصَّصَ، وكذلك إذا أضَفْتَ خاصًّا إلى عامٍّ يصيرُ عامًّا.

(١) – (ذلك) ساقطة من (ع).

(٢) – (معنى) : ساقطة من (مل).

(٣) – في (ع) : (لما) بغير الفاء.

باب معرفة ما يتبعُ الاسم في إعرابه

وهو خمسةُ أضرُبٍ : وصفٌ، وتوكيدٌ، وبدَلٌ، وعطفُ بيانٍ، وعطفٌ. فأَرْبَعُ منْ هذه تتْبَعُ الأَوَّلَ بلا تَوَسُّطِ حرفٍ، وواحدٌ منها يتبعُ الأوَّلَ بتوسُّطِ حرفٍ، وهو العطف المسمى نَسَقًا(١).

باب الوصْفِ

قال : "اعلمْ أنَّ الوصفَ لفظٌ يتبعُ الاسم تحليةً له وتخْصيصًا مِمَّنْ لهُ مثْلُ اسمِهِ بِذِكْرِ معنًى في الموصوفِ أوْ في شيْءٍ من سببِهِ، ولا يكونُ الوصفُ إلاّ من فعلٍ أو راجعًا إلى معنى فعلٍ."

اعلم أنَّ الوصف يُخصِّصُ(٢) الموصوفَ، ويُخْرِجُهُ من الإبْهامِ والعُمومِ إلى حدٍّ يتَمَيَّزُ به ويصيرُ خاصًّا. وأصلُ الصِّفَةِ أن تَكونَ في النَّكِراتِ؛ لأنَّ الصِّفَةَ تُقَرِّبُها من المعرفة، والمعرفةُ تقومُ بنفْسها، ولا تحتاجُ إلى ما يُعَرِّفُها، إلاّ أنَّهُ لَمّا عَرضَ للْمَعْرِفةِ ضَرْبٌ من التَّنْكيرِ / احْتاجَتْ إلى الصِّفةِ، وذلكَ نحو جَماعةٍ أسماؤُهُمْ : زيدٌ وَعَمرٌو، وفيهم : طويلٌ وقصيرٌ وأَبْيَضُ وأسْوَدُ، فإذا قلتَ : مَرَرْتُ بزَيْدٍ الطَّويلِ، أوْ عمرٍو القَصيرِ، خَرَجَ من الجماعةِ وتَمَيَّزَ من بينهمْ. 5ظ/٧ب

(١) – (باب معرفة ما يتبع الاسم ... المسمى نسقًا) : ساقط من (ع).

(٢) – في (ع) : (يَخُصُّ)، وهو تحريف.

وإعرابُ الصِّفةِ كإعراب الموْصوفِ، في الرفع والنصب والجرّ، وإنما كان كذلك لأن الصفة جزءٌ من الموصوف، ألا ترى أنَّكَ إذا قلتَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ظَريفٍ فالنَّعْتُ والمنْعُوتُ كَشَيْءٍ واحدٍ صارَ(١) جُزْءًا من الرِّجالِ الظُّرَفاءِ، كما أنَّ الرَّجُلَ جُزْءٌ من الرِّجالِ، وكُلَّما ازْدادَ الوصْفُ زادَ الاخْتِصاصُ، ألا ترى أنَّكَ إذا قُلتَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ظَريفٍ، تَخَصَّصَ بالظَّرْفِ من بين الرِّجالِ، فإذا قلْتَ : مَرَرْتُ برَجُلٍ ظريفٍ بَزّارٍ، صارَ ظريفًا بَزّارًا، وذلك أقَلُّ من الظَّرْفِ، فإذا قُلْتَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ظريفٍ بَزّارٍ أَزْرَقَ، صارَ ذلكَ أَخَصَّ.

والنَّكِرَةُ توصَفُ بخمسة أشياء :

بما هو حِلْيَةٌ للموصوفِ أوْ لشَيْءٍ من سَبَبِهِ كقولكَ : مَرَرْتُ برَجُلٍ أزْرَقَ وأَبْيَضَ وأَسْوَدَ، وبامْرَأَةٍ سوداء وزَرْقاءَ وبيضاءَ، ومَرَرْتُ بِرَجُلٍ طَويلٍ أَبوهُ، وقصيرٍ أَخُوهُ وأشباه ذلك.

الثّاني : ما كان فعلاً للموصوف أو لشيْءٍ من سببه، نحو : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذاهبٍ وقائمٍ وقاعدٍ؛ لأنَّ هذه الأشياءَ فِعْلُ الرَّجُلِ، فلَمّا فَعَلَها اسْتَحَقَّ أنْ يوصَفَ بها، وقد يجري ذلك على سببِهِ، فتقولُ : مَرَرْتُ برَجُلٍ ذاهبٍ أَبوهُ، وقائمٍ أخوهُ، وأشباه ذلك.

الثّالثُ : الوصفُ بما كان غيرَ علاجٍ ولا حِلْيَةٍ، نحو : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عالِمٍ، ورجلٍ ظَريفٍ وكريمٍ، وكذلك تقولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ظَريفٍ أَخوهُ، وكريمٍ أبوهُ(٢)، وعالِمٍ ابنهُ، وما أشبه ذلك.

الرَّابعُ : الوصفُ بالنَّسَبِ، نحو : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كوفيٍّ، وبَصْريٍّ، وعَلَويٍّ،

(١) – في (ع) : (صارا) بصيغة المثنى، وهو وَهْمٌ.

(٢) – (كريم أبوه) : ليست في (ع).

(٣) – من (ع)، في الأصل (نفي) وهو تحريف.

وهاشميٌّ، وتقولُ : مَرَرْتُ بِفَتًى[٣] كوفيٍّ أبوهُ، وعَلَويٍّ خالُهُ، وهاشميٍّ عَمُّهُ، وأشباهُ ذلك.

الخامسُ : الوصفُ بـ (ذي) الّذي بمعنى (صاحِبٍ) تقولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذي مالٍ، وهذا رجُلٌ ذو مالٍ، وهذه امرأةٌ ذاتُ مالٍ.

والنَّكراتُ توصفُ بالجُمَلِ، وكُلَّما جاز أنْ يكونَ صِفَةً للنَّكرة فإنَّه يكون حالاً للمعرفةِ / إلاّ الفعل الماضي، فإنَّكَ تَصِفُ به النَّكرةَ، فتقولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَرَبَ أبوهُ. وَ{لا}[١] يكونُ حالاً للمعرفةِ حتّى تَجْعَلَ مَعَهُ (قدْ) إمّا مضْمَرَةً أوْ مظْهَرَةً. 57 [٧٥/أ]

والوصفُ لا يكونُ إلا باسمٍ مُشْتَقٍّ منْ فعلٍ نحوُ : قائمٍ، وقاعدٍ، وراكبٍ، وساجدٍ، ولا يجوزُ أنْ تَصِفَ بالأسماءِ الجامِدَةِ، ولا بأسْماءِ[٢] الأنْواعِ، ولا بأسْماءِ[٢] الأجناسِ، فإنْ رأيتَ أشْياءَ منْ ذلك وصفًا فإنَّما هو على تقدير الفعل، وقولُهُمْ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أسَدٍ، التَّقْديرُ : مَرَرْتُ برَجُلٍ شَديدٍ؛ لأنَّ (الأسدَ) اسمُ نوعٍ غيرُ مُشْتَقٍّ من فعلٍ، وكذلك : مرَرْتُ بإبِلٍ مِائَةٍ؛ أي : بإبِلٍ كَثيرَةٍ، وبثوبٍ سَبْعٍ؛ أي : ذَرْعُهُ قليلٌ. وعلى هذا قياسُ جميعه.

قال : "والمعرفةُ توصفُ بالمعرفة، والنَّكرةُ توصفُ بالنَّكرةِ، ولا توصفُ معرفةٌ بنكرةٍ، ولا نكرةٌ بمعرفةٍ."

اعلم أنَّ الصِّفةَ لَمّا كانتْ هي الموصوفُ لَمْ يجزْ أنْ تَصِفَ معرفةً بنكرةٍ، ولا نكرةً بمعرفةٍ؛ لأنَّ الشَّيْءَ لا يكونُ مُعَرَّفًا مُنَكَّرًا في حالٍ، هذا مُحالٌ. وقد مضى بيانُ وصف النَّكرةِ. فأمّا المعرفةُ فهي خمسةُ أضْرُبٍ : العَلَمُ الخاصُّ نحوُ : (زيدٍ) و(عَمْرٍو) وَ(بَكْرٍ) وأشباهِ ذلكَ. الثّاني : المُضْمَراتُ كلُّها. الثّالث : الأسماءُ

(١) – في (ع) : (فلا) بالفاء.

(٢) – في (ع) : (بِالأسْماءِ الأنْواعِ) بالتعريف والإضافة، وهو خطأ.

المُبْهَمةُ، نحو (هذا) وَ(هذانِ) وَ(هذهِ). الرَّابعُ : ما تَعَرَّفَ بالألفِ واللاّمِ، نحو: (الرَّجُلِ) و(الغُلامِ). الخامسُ : ما أُضيفَ إلى واحدٍ من هذه الأرْبَعَةِ.

فالأوَّلُ : العَلَمُ الخاصُّ يوصَفُ بثلاثَةِ أشْياءَ.

– يوصَفُ بالمضاف إلى مثلِهِ، نحو قولكَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ صاحبِ عَمْرٍو.

– وَبِما[١] فيه الألفُ واللاّمُ، نحو قولِكَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الطَّويلِ.

– وَبوصفُ بالمُبْهَمات، نحو قولكَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ هذا. فأمّا الأسْماءُ المضْمَراتُ فإنَّها لا توصَفُ؛ لأنَّ الوصفَ يُخَصِّصُ الموصوفَ، والشَّيْءُ لا يُضْمَرُ إلاّ بعد تخْصيصِهِ فلمْ يحتجْ إلى الوصفِ[٢].

فإنْ قال قائلٌ : فإنَّ المضمراتِ قد تُؤَكَّدُ، والتَّأكيدُ هو بيان للمؤَكَّدِ[٣] فَلِمَ لَمْ توصفْ كَما أُكِّدَتْ؟

قيل له : التَّأكيدُ يُقِرُّ الاسم على ماهو عليه من غير زيادةٍ ولا نُقْصانٍ، والصِّفَةُ تُخَصِّصُ الموصوفَ / وتَزيدُهُ وضوحًا، والمضمرُ لا يحتاجُ إلى زيادةِ بَيانٍ. 57 [٧٥/ب] [فأمّا][٤] المبهمُ فإنَّهُ يوصفُ بأسماءِ الأجْناسِ الّتي فيها الألفُ واللاّمُ، نحو: مَرَرْتُ بهذا الرَّجُلِ. وقد يحْذفونَ الموصوفَ ويُقيمون الصِّفةَ مقامَهُ، فيقولون[٥] : مَرَرْتُ بهذا الطَّويلِ. وإنَّما اخْتَصَّ المبْهَمُ في الصِّفةِ بالألفِ واللاّمِ دون غيرِهما[٦]؛ لأنَّ

(١) – في الأصل : (ربما)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٢) – في (ع) : (وَصْفٍ) بغير (أل).

(٣) – في (ع) : (المؤكد) بغير اللام.

(٤) – تكملة من (ع)، في الأصل (فالمبهم).

(٥) – في (ع) : (فتقول).

(٦) – في (ع) : (غيره).

المبـــهَـمَ دَخَلَ وُصْلَـــةً لخُـــروجِ مـا فـــيـــه الألـــف والـــلاّمُ عن العَـهْـــدِ إلى الحضورِ، فلَمْ يوصَفْ[1] إلاّ بما فيه الألفُ واللاّمُ.

ومـا فيـه الألف واللاّم فيـوصَفُ بما فـيـه الألفُ واللاّمُ، وبما أُضيفَ إلى مـا فيـه الألف واللاّم، نحـو قـولك : مـرَرْتُ بالرَّجُلِ الحَـسَنِ، ومَـرَرْتُ بالرَّجُلِ ذي المالِ وصاحِبِ المدينة، وأشباهُ ذلك.

فأمّا ما أُضيفَ إلى المعرفة فيوصفُ بثلاثة أشياء : بما أُضيفَ كإضافته، وبالألف واللاّم، وبالأسـماء المبـهـمة، نحو قولك : مَـرَرْتُ بِصـاحِـبِكَ أخي زَيْدٍ، ومَـرَرْتُ بصاحِبِكَ الطّويلِ، ومَرَرْتُ بصاحِبِكَ هذا.

قال : "والأسـماء المضْـمَرَةُ لا توصَفُ؛ لأنَّها إذا أُضْـمِرَتْ فقد عُرِّفَتْ فلمْ تَحْتَجْ إلى الوصْفِ، لذلك تقولُ في النَّكرة : جاءَني رَجُلٌ عاقِلٌ، ورأَيْتُ رجُلاً عـاقِـلاً، ومـرَرْتُ برَجُلٍ عـاقِلٍ. [وَ][2] تقـولُ في المعـرفـة : هذا زيدٌ العـاقِلُ، ومَرَرْتُ بزيدٍ العاقِلِ، ورأَيْتُ زيداً العاقلَ."

اعلم أنَّ الأسماء على ثلاثة أضْرُبٍ : ضَرْبٌ يوصَفُ ولا يُؤَكَّدُ، وهو النَّكراتُ؛ لأنَّ الوصْفَ يُقَـرِّبُهُ من المعـرفـة. وضـربٌ يُؤَكَّـدُ ولا يوصَفُ، وهو المضْـمـرُ وقـدْ ذكرناهما. وضربٌ يُؤَكَّدُ ويوصَفُ، وهو أسماءُ الأعلامِ، وقد بيَّنّا أيضًا أنَّ العَلَمَ يوصَفُ بما فيه الألف واللاّمُ، ولا يجوز أن تَقولَ : مرَرْتُ بزَيْدٍ عاقلٍ؛ لأنَّ النَّكِرَةَ لا

(١) – في الأصل : (فَلَمْ توصَفُ الأسـماء إلاّ بما فـيـه ...) وتصح هذه العـبارة بزيادة لفظ (هذه) قـبل (الأسماء) أو بزيادة لفظ (المبهمة) بعد (الأسماء) وآثرت عبارة (ع) على أن أزيد لفظًا.

(٢) – تكملة من (ع) و (مل).

تكونُ وصْفًا للمعرفة.

قال : "وتقولُ فيما تصفه بشيْءٍ من سَبَبِه : هذا رَجُلٌ عاقِلٌ أَخوهُ، ومرَرْتُ بزيْدٍ الكريمِ أبوهُ.

ولو قلتَ : مَرَرْتُ بزيدٍ ظريفٍ على الوصفِ لم يجُزْ؛ لأنَّ المعرفة لا توصفُ بالنَّكرةِ."

58

اعلم أنَّكَ إذا أجرَيْتَ الصِّفَةَ على الموصوف لِشَيْءٍ من سبَبِه كانت الصِّفةُ / [١/٧٦] موَحَّـدَةً، سواءٌ وَحَّـدْتَ الفاعلَ أوْ ثَنَّيْتَهُ أوْ جَـمَعْـتَهُ، تقـولُ : مَرَرْتُ برجُلٍ قـائمٍ أبوهُ[1]، ومَرَرْتُ برجُلٍ قائمٍ أبواه، ومَرَرْتُ برجُلٍ قائمٍ أصحابُهُ؛ وذلك لأنَّ الفعل إذا تقدَّم على فاعلِه وُحِّدَ على ما مضى، ويُلْحَقُ علامة التَّأْنيث، فتقولُ[2] : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قائِمَةٍ أُمُّهُ، كـما تقولُ : قامَتْ أُمُّهُ، وتكونُ الصِّفَةُ جاريَةً على ما تقدَّمَ في إعرابه في الرَّفعِ، والنَّصْبِ، والجَرِّ، فتقولُ : هذا رجُلٌ قائِمٌ أبوهُ، ورأَيْتُ رجُلاً قائِمًا أبوهُ، ومَرَرْتُ بِرَجُلٍ قائِمٍ أبوهُ.[3].

قـال : "وتقـولُ هـذا رَجُلٌ مِـثْلُكَ، ونظَرْتُ إلى رَجُلٍ شَـبَـهِكَ وَشَـرْعِكَ مِنْ رَجُلٍ، وهذا رَجُلٌ ضـارِبُ زيدٍ وشاتِـمُ بَكْرٍ، فتُـجْري هذه الألفـاظَ أوْصـافًا على النَّكراتِ، وَإِنْ كُنَّ مُـضـافـاتٍ إلى المعـارفِ، لتـقـديرِكَ فـيـهِنَّ الانْفـصـالَ؛

(١) – في (ع) : (أخواه).

(٢) في (ع) : (تقول) بغير الفاء.

(٣) في (ع) : (أبواه) بصيغة المثنى في الأمثلة الثلاثة.

(٤) في (ع) و (مل) : (وَأَنَّهُنَّ) بغير اللام.

ولأنَّهنَّ(٤) لا يُخَصِّصْنَ شَيْئًا بِعَيْنِه."

اعلم أنَّهُ قد مضى في باب الإضافة غير المحضة ذِكْرُ هذه الأسماء، وأنَّ التَّنوين مقدَّرٌ فيها، وإنَّما حُذِفَ تَخْفيفًا، فإذا قُلْتَ : مَرَرْتُ برجُلٍ مِثْلِكَ، فالتَّقديرُ مُماثِلٍ لَكَ، وشَبَهِكَ : مُشابِهٍ(١) لَكَ، وعلى هذا تُجري جميع الألفاظ، ولوْلا ذلك لما جازَ أنْ تَصِفَ بها النَّكرات؛ لأنَّ المعارفَ لا تكونُ أوْصافًا للنَّكرات. وكذلك إذا قال : مِثْلُكَ، فَمِثْلُكَ كبيرٌ في عَقْلٍ وفَضْلٍ وَحُسْنٍ وَقُبْحٍ، فلمْ يَتَخَصَّصْ بالإضافة لهذه العلَّة أيضًا. و(غَيْرُكَ) جارِيَةٌ مجرى (مِثْلِكَ) ولها موضعٌ تكون فيه معرفةً، وهو إذا كان ما بعدها مُخالفًا لما قبلَها، نحو قوله تعالى : ﴿غَيْرِ المَغْضوبِ عَلَيْهِمْ وَلا الضّالّينَ﴾(٢)؛ لأنَّ المُنْعَمَ عليْهِمْ غَيْرُ المَغْضوبِ عليهِمْ.

وتقولُ : مرَرْتُ بالرَّجُلِ الصَّالِحِ(٣) غيرِ المُفْسِدِ، فتكونُ (غَيْرُ) وصفًا للمعرفةِ فتَتَعَرَّفُ على ذلك بالمُخالَفَةِ.

(١) – في (ع) : (مُشابِهِهِ) وهو تحريف.

(٢) – الفاتحة : (٧). وفي (ع) اقتصر بالشاهد على قوله تعالى (... عليهم).

(٣) – في (ع) : (المصلح).

باب التَّوكيد

قال : "اعلم أنَّ التَّوْكيدَ : لَفْظٌ يَتْبَعُ الاسم المؤَكَّدَ لرَفْعِ اللَّبْسِ وإزالة الاتِّساعِ. / وإنَّما تُؤَكَّدُ المعارفُ دون النَّكرات مُظْهَرُها ومُضْمَرُها. والأسماءُ المؤَكَّدُ بها تسْعَةٌ وهي : (نَفْسُهُ) وَ(عَيْنُهُ) وَ(كُلُّهُ) وَ(أَجْمَعُ) وَ(أَجْمَعونَ) وَ(جَمْعاءُ) وَ(جُمَعُ) وَ(كِلا) وَ(كِلْتا)، تقولُ : قامَ زيدٌ نفْسُهُ، ورأيْتُ زيداً نفسَهُ، ومَرَرْتُ بزَيْدٍ نفْسِهِ. وكذلك : قامَ أخوكَ عَيْنُهُ، ورأيْتُهُ عَيْنَهُ، ومرَرْتُ بِهِ عَيْنِهِ." 58 [٧٦/ب]

اعلم أنَّ التَّوْكيدَ على ضربيْنِ : ضَرْبٌ بتَكْريرِ اللَّفْظ، وضَربٌ بتكرير المعنى. فالَّذي بتكرير اللَّفظ يصلُحُ في كُلِّ نَوْعٍ من الكلمِ الثَّلاث، تقولُ : رَأَيْتُ زيداً زَيْداً، وجاءَني زيدٌ زيدٌ، ومَرَرْتُ بزيدٍ زيدٍ. وتقولُ في الفعلِ : قُمْ قُمْ، واضْرِبْ اضْرِبْ، وتقولُ في الحَرْفِ : في الدّارِ زَيْدٌ فيها، وفيكَ زيدٌ راغِبٌ فيكَ. قال اللَّهُ تعالى : ﴿وَأَمّا الَّذينَ سَعِدوا فَفي الجَنَّةِ خالِدينَ فيها﴾(١) وتَكريرُ الفعلِ في قول الشّاعرِ(٢):

٩٠– أَلا يا اسْلَمي ثُمَّ اسْلَمي ثُمَّتَ اسْلَمي ثَلاثُ تَحيّاتٍ وَإِنْ لَمْ تَكَلَّمي

وأمّا التَّأكيدُ بالمعنى فإنَّما يكون في المعرفة دون غيرها. فإنْ قال قائلٌ : المعارِفُ مَعْلومَةٌ مشهورةٌ فكيفَ يُؤَكَّدُ ما هو معروفٌ مُسْتَغْنٍ بنفْسِهِ؟

قيل له : لَمّا كانَتِ العربُ تَسْتَعْمِلُ المجازَ في كلامِها، حتّى إنَّهُمْ يقولونَ : مَرَرْتُ بفُلانٍ، وربَّما مَرّوا بِدارِهِ، وجاءَني فلانٌ، وربَّما جاءَهُمْ غُلامُهُ.

(١) – هود : (١٠٨). ضبطت (سَعِدوا) في الأصل و (ع) بفتح السين وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر / السبعة : ٣٣٩ /.

(٢) – غير معروف.

٩٠ – البيت من الطويل. انظر الأصول : ٢/١٩، والتبصرة : ١/١٦٣، وابن يعيش : ٣/٣٩.

فإذا قال القائلُ : جاءَني زيدٌ، فيَظُنُّ ظانٌّ في نفْسِه ما جَرَتْ عادَتُها به مِنَ التَّوَسُّعِ والمجازِ، فإذا قال : جاءَني زيدٌ نفسُهُ، ارْتَفَعَ ذلكَ اللَّبْسُ وعُلِمَ يَقينًا أنَّه جاءَ لا غيْرُهُ. فالتَّوْكيدُ على هذا يَرْفَعُ اللَّبْسَ الواقعَ في كلامِ العَرَبِ.

واعلمْ أنَّ التَّوكيدَ يجْري مَجْرى الوصفِ في جَرْيِهِ على الأوَّلِ في الإعرابِ(١) وأنَّه هوَ هُوَ(٢) كما أنَّ الوصْفَ كذلكَ.

وألفاظُ التَّوْكيدِ على ضَرْبينِ : ضَرْبٌ لا يُسْتَعْمَلُ إلاَّ مضافًا، وهو (نَفْسُهُ) وَ(عَيْنُهُ) وَ(كِلا) وَ(كِلْتا). وضربٌ لا تجوزُ إضافَتُهُ، وهو (أَجْمَعُ) وما يَتْبَعُهُ من التَّثْنية والجمْعِ.

فأمّا (كُلُّهُمْ) فالإضافةُ فيها أكثرُ، وقد جاء في قوله تعالى : ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ(٣) داخِرينَ﴾(٤) مُنَوَّنًا غير / مُضافٍ. وجميع هذه الألفاظِ فإنَّكَ تُؤَكِّدُ بها المضمرَ والمظْهَرَ إلاَّ (عَيْنَهُ) وَ(نَفْسَهُ) فإنَّكَ لا تُؤَكِّدُ بهما الضَّمير المرفوع خاصَّةً لتَمَكُّنِهما في الأسماء ودُخولِ العواملِ عليهما بالرَّفْعِ والنَّصْبِ، والجرِّ. فإذا أرَدْتَ أنْ تُؤَكِّدَ بها الضَّميرَالمرفوعَ أظْهَرْتَهُ، فتقولُ : قُمْتَ أنْتَ نَفْسُكَ، ولا يجوزُ قُمْتَ نَفْسُكَ؛ وذلكَ لأنَّ الضَّميرَ المرفوعَ صارَ كأنَّهُ جُزْءٌ من الفعلِ، فإذا أُريدَ توكيدُ(٥) الاسمِ أُظْهِرَ ثُمَّ أُكِّدَ، كما يفعلون في العطْفِ سواءً، قال اللَّهُ تعالى : ﴿اسْكُنْ أَنْتَ

59
[٧٧/أ]

(١) – من (ع)، في الأصل (إعراب) بغير (أل).

(٢) – في (ع) : (هو) واحدة والأخرى ساقطة.

(٣) – في الأصل (أبوه)، وهو تصحيف.

(٤) – النمل : (٨٧).

(٥) – في الأصل : (توكد)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

وَزَوْجُكَ الجَنَّةَ﴾(١). فأمّا إنْ كان الضَّمير منصوبًا أوْ مجرورًا جازَ توْكيدُهُ من غير إظهارٍ.

فإنْ قال قائلٌ : فإنَّ (كِلا) أيضًا تَلي العواملَ، وقدْ أكَّدوا بها الضَّميرَ المرفوعَ.

قيل له : لَمّا كانَتْ (كُلُّ) مُشابِهَةً لـ(أَجْمَعينَ) منْ حيثُ إنَّهُما جميعًا للإحاطة والعموم أُجْرِيَتْ مُجْراها، فجاز أنْ يُؤَكَّدَ بها المضمرُ والمظهَرُ بخلافِ (النَّفْسِ) فإنَّها غيرُ مُشابهةٍ لها.

قال : "وتقولُ : جاءَ الجيشُ كُلُّهُ أَجْمَعُ، ورأَيْتُهُ كُلَّهُ أَجْمَعَ، ومَرَرْتُ به كُلِّه أَجْمَعَ. وجاءَ القومُ كُلُّهُمْ أَجْمَعونَ، ورأَيْتُهُمْ كُلَّهُمْ أَجْمَعينَ، ومَرَرْتُ بِهِمْ كُلِّهِمْ أَجْمَعينَ. وجاءَتِ القبيلةُ كُلُّها جَمْعاءُ، [ورأَيْتُها كُلَّها جَمْعاءَ](٢)، ومَرَرْتُ بها كُلِّها جَمْعاءَ، وجاءَ النِّساءُ كُلُّهُنَّ جُمَعُ، ورأَيْتُهُنَّ كُلَّهُنَّ جُمَعَ، ومَرَرْتُ بِهِنَّ كُلِّهِنَّ جُمَعَ."

اعلم أنَّ (أَجْمَعَ) لا يُؤَكَّدُ بِهِ إلاّ ما يجوزُ تَبْعيضُهُ، لا تقولُ : جاءَ زيدٌ أَجْمَعُ، وتقولُ : جاءَ القومُ أَجْمَعُ؛ لأنَّهُ يَصِحُّ أنْ يَجيءَ بعْضُهُمْ ويَمْتَنِعَ بَعْضُهُمْ، فأكَّدْتَ الكلَّ، وهذا لايَصِحُّ في الواحدِ.

وجميع ألفاظ التَّوْكيدِ معارفُ فلا يصحُّ أنْ تُؤَكَّدَ بها نَكِرةٌ(٣)؛ لأنَّ التَّأْكيدَ كالصِّفَةِ، فكما لاتَصِفُ نكرةً بمعرفةٍ كذلك لا تُؤَكِّدُها بها(٤). و(أَجْمَعُ) لا

(١) – البقرة : (٣٥)، الأعراف : (١٩).

(٢) – تكملة من (ع) و (مل).

(٣) – في (ع) : (يُؤَكَّدُ بها نَكِرَةٌ) ببناء الفعل لما لم يسم فاعله ورفع (نكرة) على أنها نائب فاعل.

(٤) – في (ع) : (لا تؤكد بها).

يَنْصَرِفُ للتَّعْريفِ وَوَزْنِ الفِعْلِ، وكذلك (جَمعاءُ)؛ لأنَّهُ مِثْلُ (صَفْراءَ) فيه التَّأْنيثُ ولُزومُ التَّأْنيثِ. فأمّا (جُمَعُ) [فَقَدْ][1] بيَّنّاها في غيرِ هذا الموضعِ.

قال: "ويَتْبَعُ (أَجْمَعَ) (أَكْتَعُ أَبْصَعُ)، ويتْبَعُ (أَجْمَعينَ)[2] (أَكْتَعونَ أَبْصَعونَ)، ويَتْبَعُ / (جَمْعاءَ) (كَتْعاءُ بَصْعاءُ)، ويتْبَعُ [جُمَعَ][3] (كُتَعُ بُصَعُ). 59 ٧٧/ب

ومعنى هذه التَّوابعِ كُلِّها شِدَّةُ التَّوْكيد. ولا يجوزُ تقديمُ بعضها على بعضٍ، وكذلكَ لوْ قلتَ: جاءَ القومُ أَجْمعونَ كُلُّهُمْ، لمْ يجُزْ أنْ تُقَدِّمَ (أَجْمَعونَ)[4] على (كُلٍّ) لِضَعْفِها وقُوَّةُ (كُلٍّ) عليها."

اعلم أنَّ الأصلَ في هذه الألفاظ هو (كُلٌّ)؛ لأنَّ العواملَ[5] تليها وتُنَوِّنُ، فلِقُوَّتِها قُدِّمَتْ على سائرِ أَلْفاظِ التَّوْكيد، ولا يجوزُ أنْ يتَقَدَّمَها غيرُها لِضَعْفِه[6] عنْها. ثُمَّ يَتْبَعُها (أَجْمَعونَ) قالَ اللَّهُ سبحانهُ: ﴿فَسَجَدَ المَلائكَةُ كُلُّهُم أَجْمَعونَ﴾[7]. وكذلكَ (أَكْتَعونَ أَبْصَعونَ) أيضًا على التَّرْتيبِ، ولا يجوزُ أنْ تقولَ:

(١) – تكملة من (ع).

(٢) – في الأصل (أجمعون) بالرفع، وهو خطأ، والتصويب من (ع) و (مل).

(٣) – تكملة من (ع) و (مل).

(٤) – كذا في الأصل و (ع) مرفوع على الحكاية. وفي (مل) (أجمعين) على أنه منصوب بـ (تقدم). وما جاء في (مل) أولى لأن (كل) بعدها أتت مجرورة.

(٥) – في الأصل (العامل)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٦) – في (ع): (لضعفها)، وهو تحريف.

(٧) – الحجر: (٣٠)، ص: (٧٣).

(أَبْصَعونَ أَكْتَعونَ) كَما لا يجوزُ أنْ تقولَ (أَجْمَعونَ كُلُّهُم)؛ لإنَّ التابعَ أَبَدًا لا يتَقَدَّمُ المتْبوعَ، كما أنَّ قولَكَ: (حَسَنٌ بَسَنٌ) و(عَطْشانُ نَطْشانُ) و(جائعٌ نائعٌ)[1]، وأشباهُ ذلك لا يتَقَدَّمُ التابعُ على المتْبوعِ.

قالَ: "وتقولُ في التَّثْنيةِ: قامَ الرَّجُلانِ كِلاهُما، ورأَيْتُهُما كِلَيْهِما، ومَرَرْتُ بِهِما كِلَيْهِما[2]، وقامَتِ المرأَتانِ كِلْتاهُما، ورأَيْتُهُما كِلْتَيْهِما، ومَرَرْتُ بِهِما كِلْتَيْهِما، فَ[3] (كِلا) و(كِلْتا) مَتَى أُضيفَتا إلى المضْمَرِ كانتا في الرَّفْعِ بالألفِ، وفي النَّصْبِ والجرِّ بالياءِ على ما مضى. وإنْ أُضيفَتا إلى المظْهَرِ كانتا بالألفِ على كلِّ حالٍ. تقولُ: جاءَني كِلا أَخَوَيْكَ[4]، وجاءَتْني كِلْتا أُخْتَيْكَ[5]؛ لأنَّ (كِلا) و(كِلْتا) اسمانِ مفردانِ غيرُ مُثَنَّيَيْنِ وإنْ أفادا معنى التَّثْنيةِ."

(١) – هذا يُعْرَفُ في اللغة بـ (الإتباع) والكلمة الثانية من كل مثال لا معنى لها، قال صاحب القاموس: "بَسَنٌ مُحَرَّكَة إتباع لـ (حَسَن)" القاموس المحيط (بسن). ويُعَرِّفُ ابن فارس الإتباع في كتابه الصاحبي في فقه اللغة بقوله: "هو أَنْ تُتْبَعَ الكلمةُ على وزنها ورويها إشباعًا وتأكيدًا" ثم يقول بعد هذا التعريف "وروي أَنَّ بَعْضَ العَرَبِ سُئل عن ذلك فقال: هو شَيْءٌ نَتِدُ بِهِ كلامَنا ..." الصاحبي: ص٢٧٠، وانظر اللسان: (بسن) و(نطش) و(نوع)، وأمالي القالي: ٢/٢٢٠، ومجالس ثعلب: ١/٧، ٢٧، والمزهر للسيوطي: ١/٤١٦ وما بعدها، وتاج العروس والصحاح: (بسن). وانظر الأصول: ٢/٢١.

(٢) – (ورأيتهما كليهما ومررت بهما كليهما): ساقط من (ع).

(٣) – في (ع) و (مل): (وكلا) بالواو.

(٤) – في (مل) زيادة: (ورأيت كلا أخويك).

(٥) – في (مل) زيادة: (ومررت بكلتا أختيك).

اعلم أنَّ التَّأْكيدَ يسْتَوي فيه المفردُ، والتَّثْنيَةُ، والجمْعُ، والتَّأْنيثُ. فأمّا المفردُ، والجَمْعُ، والتَّأْنيثُ فقدْ مضى ذكرُهُ. وأمّا التَّثْنيَةُ فإنَّ (كِلا) وَ(كِلْتا) تأكيدٌ لذلكَ، وقدْ مضى أنَّهما لا يُسْتَعْمَلانِ إلاّ مُضافَيْنِ، فإذا أضَفْتَهُما إلى ظاهرٍ كانا في الأحوالِ الثَّلاثِ في الرَّفْعِ، والنَّصْبِ، والجرِّ بالألفِ. وإنْ أضَفْتَهُما إلى المضْمَرِ كانتا في النَّصبِ والجرِّ بالياءِ، وفي الرَّفْعِ بالألفِ. وإنَّما كان كذلك؛ لأنَّهما أشْبَها (عَلى) وَ(لَدى) وَ(إلى) [وَ][1] هذه الحروفُ تكونُ مع المظهرِ على كلِّ حالٍ بالألفِ، فإذا صِرْتَ إلى المضمرِ جعلتَ مكان الألفِ في حال النَّصْبِ والجرِّ ياءً؛ لأنَّ (على) وَ(إلى) وَ(لَدى) لا يَقَعْنَ موْقِعَ رَفْعٍ / ، فَبَقِيَ الرَّفْعُ على ما كان عليهِ. 60 [78/أ]

فإنْ قال قائلٌ: كيفَ أجَزْتَ تَشْبيهَ[2] الاسم الَّذي هو معرَبٌ في تَغَيُّرِ آخِرِه بالحرْفِ الَّذي هو (عَلى) وَ(إلى)، وبالظَّرْفِ الَّذي هوَ (لَدى)؟

فالقولُ في ذلكَ: أنَّ (كِلا) وإنْ كانَ اسْمًا فالحُكْمُ فيه كالحُكْمِ في الظَّرْفِ من حيثُ إنَّهُ لا يَنْفَكُّ مِنْ أنْ يكونَ مُضافًا، وهذا ممّا يَلْزَمُ الظَّرْفَ والحروفَ الَّتي هي كالظُّروفِ.

فإنْ قالَ قائلٌ: فكيفَ صارَتْ ألفُ (عَلى) وَ(إلى) وَ(لَدى) مع المظهرِ على حالةٍ واحدةٍ، وانْقَلَبَتْ مع المضمرِ في النَّصْبِ والجرِّ؟

قيل له: لَمّا كانتْ هذه الألفاتُ لَيْسَتْ كالألفاتِ في (عَصا) وَ(رَحى) وَ(حُبْلى)[3]، لأنَّ هذه الألفاتِ في تقديرِ الحركاتِ بكونِهِنَّ مُنْقَلِباتٍ عنْ الياءِ والواوِ

(١) – زيادة من (ع).

(٢) – في الأصل (بتثنية) وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٣) – ألف (حبلى) ألف تانيث وهي في الأصل ياء وجعلت ألفًا لانفتاح ما قبلها. انظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص١٧٤ وقول الشارح في ص ٤٠٤ (إنَّ ألفَ فُعْلى لا تكون منقلبة أبدًا) لا يتعارض مع ما ذكرناه؛ لأنَّ هذه الألفَ لا تعود إلى أصلها إذا وصلتها بالضمير نحو (حبلانا وسلوانا ...) وإذا صغرتها نحو (حُبَيْلى ...) وهي لا تقلب ياء إلا إذا انكسر ما قبلها لتصح الكسرة لا للعودة إلى الأصل. فهي ليست كألف (عصا) و (رحى).

وليْسَ كذلكَ ألفُ (عَلى) وَ(لَدى) وَ(إلى)؛ لأنَّهُنَّ حروفٌ ساكِنَةٌ منْ غيْرِ حُروفِ المدِّ واللّينِ. والألفُ لا يَتحَرَّكُ ألْبَتَّةَ، فتَرَكوها مع الإضافةِ إلى المظْهَرِ على أصلِها. ولَمّا أضافوها إلى المضمرِ جعلوا مكان الألف ياءً مفتوحًا ما قبلها؛ ليَدُلّوا على أنَّ الكَلِماتِ مَبْنِيّاتٌ بثُبوتِ الياءِ، وقبلَها فتحةٌ؛ لأنَّ الياءَ متى تحرَّكَتْ وانْفَتَحَ ما قبلَها صارَتْ ألفًا.

فإنْ قيلَ: فلِهذا[1] يَلْزَمُ في (لَوْلا) مثْلُ ذلكَ.

قيلَ لهُ: (لَوْلا) لا يَتَّصِلُ بها ضميرٌ بوجْهٍ من الوجوهِ في اللُّغةِ العاليةِ، وهو قوله[2] تعالى: ﴿لَوْلا أَنْتُمْ لَكُنّا مُؤْمِنينَ﴾[3] على أنَّهُ قدْ جاءَ ما أنْشَدَهُ (سيبَوَيْهِ)[4][5]:

٩١– [وَ][6] كَمْ مَوْطِنٍ لَوْلايَ طِحْتَ كَما هَوى بِأَجْرامِهِ مِنْ قُلَّةِ النّيقِ مُنْهَوي

(١) – في الأصل: (فهذا)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٢) – في الأصل: (وهو له تعالى) بسقوط (قو) من (قوله)، وما أثبته من (ع).

(٣) – سبأ: (٣١).

(٤) – في الأصل: (وسيبويه) بإقحام الواو. وما أثبته من (ع).

(٥) – هو يزيد بن الحكم الثقفيّ:

٩١ – البيت من الطويل. وهو من شواهد سيبويه: ١/٣٨٨، وانظر معاني القرآن للفراء: ٢/٨٥، والكامل: ٣/٣٤٥، وأمالي القالي: ١/٦٨، والخصائص: ٢/٢٥٩، والمنصف: ١/٧٢، وأمالي ابن الشجري: ١/١٧٧، ٢/٢١٢، والإنصاف: ٢/٦٩١، وابن يعيش: ٢/١١٨، ٩/٢٣، والمقرب: ١٩٣، وشرح الكافية الشافية: ٢/٧٨٦، ٣/١٦٥١، والمساعد: ٢/٢٩٢، ٢٩٣، والخزانة: ١/٤٩٦، ٢/٤٣٠، والمقاصد: ٣/٢٦٢، والأشموني: ٢/٢٠٦، ٤/٥٠، واللسان: (إما لا "لولا") برواية: (ومنزلة لولاي ..) وفي (جرم) و (هوى). وصدره في الهمع: ٢/٣٣. أجرام: جمع جِرْم وهو الجسد. النيق: أرفع موضع في الجبل. القُلّة: أعلى الجبل. المنهوي: الساقط.

(٦) – تكملة من (ع).

وقولُهُمْ : (لَوْلاكَ) وَ(لَوْلايَ)، فبَيْنَ (يُونُسَ) و(الخَليلِ) خِلافٌ فيهما[1] يَطولُ شَرْحُهُ. وهي لُغَةٌ قليلةٌ.

وعند (سيبَوَيْهِ) يكونُ موضِعُ المضمرِ مجروراً[2]، وعند (الفَرّاءِ) موضِعُهُ[3] رَفْعٌ بالابتداءِ، واختارَهُ أبو الحسَنِ[4]. فأمّا الَّذي يدُلُّ على أنَّ (كِلا) وَ(كِلْتا) مفردٌ غيرُ مُثَنًّى قوله تعالى : ﴿ كِلْتا الجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَها ﴾[5] وَلَمْ يَقُلْ (آتَتا)، والإخْبارُ عن المفرد بمفرد وعن التَّثْنِيَةِ بتَثْنِيَةٍ، وقولُ الشّاعرِ[6] :

٩٢ – كِلانا غَنيٌّ عَنْ أَخيهِ حَياتَهُ وَنَحْنُ إذا مُتْنا أَشَدُّ تَغانيا

وقولُ الآخَرِ[7] :

٩٣ – أَكاشِرُهُ وَأَعْلَمُ أَنْ كِلانا – عَلى ما ساءَ صاحِبَهُ – حريصُ

(١) – لم أقف على الخلاف بين الخليل ويونس في كتاب مما وقفت عليه من كتب النحو، وسيبويه يورد المسألة ويقول : " هذا قول الخليل ويونس" فهذا يشير إلى أن رأيهما فيها واحد، ولا خلاف بينهما. الكتاب : ١/٣٨٨، وشرح المفصل : ٣/١٢١.

(٢) – الكتاب : ١/٣٨٨.

(٣) – في (ع) : (يكون موضعه رفعاً).

(٤) – أي الأخفش الأوسط انظر المقتضب : ٣/٧٣. والكامل : ٣/٣٤٥، وفيه أيضاً تجد رأي المبرد الذي أنكر هذا جملةً، والمغني : ٣٠٣، والمساعد على التسهيل : ٢/٢٩٤، والأمالي الشجرية : ١/١٨٠ – ١٨٢، ٢/٢١٢.

(٥) – الكهف : (٣٣).

(٦) – هو عبد الله بن جعفر أو المغيرة بن حبناء.

٩٢ – البيت من الطويل. انظر المغني : ٢٢٤، والمساعد : ٢/٣٤٣، ٣٥٠، والتصريح : ٢/٣٤، والأشموني : ٢/٢٦٠، والدرر : ٢/٦٠، واللسان : (غنا). وصدره في أوضح المسالك : ٣/١٣٨.

(٧) – غير معروف.

٩٣ – البيت من الوافر. وهو من شواهد سيبويه : ١/٤٤٠، وانظر المقتضب : ٣/٢٤١، وأمالي ابن الشجري: ١/١٨٨، والإنصاف : ١/٢٠١، ٢/٤٤٣، وابن يعيش : ١/٥٤. المكاشرة ظهور الأسنان عند التبسم.

وَلَمْ يقلْ (حَريصانِ)[1]. والشّواهدُ تَكْثُرُ في ذلكَ.

فأمّا ماجاء على التَّثْنيَةِ في الخَبَرِ[2] من قول الشّاعر، وهو (الفَرَزْدَقُ) :

60

٩٤ – / كِلاهُما حينَ جَدَّ الجَرْيُ بَيْنَهُما قَدْ أَقْلَعا وَكِلا أَنْفَيْهِما رابي [٧٨/ب]

فقال : (قَدْ أَقْلعا) فإنَّهُ جاءَ بالأوَّلِ على المعنى، وحمل الثّاني على الأصلِ، نحو قوله[3] : {وَكِلا أَنْفَيْهِما رابي}، ولم يقلْ (رابيانِ). وقدْ جاءَ في (كُلٍّ) مثلُ ذلك نحو قوله تعالى : ﴿ إِنْ كُلُّ مَنْ في السَّموات وَالأَرْضِ إِلاّ آتي الرَّحْمَن عَبْداً ﴾[4]، وقال تعالى في آية أُخْرى : ﴿ وَكُلٌّ أَتَوْهُ داخِرينَ ﴾[5] فجاءَ مَرَّةً على اللَّفْظِ، ومرَّةً على المعنى. ومن جهةِ المعنى[6] أنَّ (كِلا) أُضيفَ إلى التَّثْنيَةِ، والشَّيْءُ لا يُضافُ

(١) – (ولم يقل حريصان) : ليس في (ع).

(٢) – في الأصل : (الجر)، وهو تصحيف، والتصويب من (ع).

٩٤ – البيت من البسيط، من قصيدة يهجو بها جريراً. ولم أقف عليه في طبعة الديوان التي بين يدي. انظر النوادر لأبي زيد : ٤٥٣، والخصائص : ٢/٤٢١، ٣/٣١٤، والمرتجل : ٧٠، والإنصاف : ٢/٤٤٧، وابن يعيش : ١/٥٤، وشرح التسهيل : ١/٧١، والمساعد ٢/٣٤٩، ٣٩٤، والمغني : ٢٢٤، والمقاصد : ١/١٥٧، والهمع : ١/٤١. الضمير في (كلاهما) يعود إلى عضيدة بنت جرير وزوجها الأبلق، وكلا أنفيهما رابي : يريد أخذهما الربو من المماحكة. وهو بهذا البيت يعير جريراً؛ لأنَّهُ زَوَّجَ ابنته للأبلق.

(٣) – في الأصل : (قوله تعالى) بإقحام لفظ (تعالى).

(٤) – مريم : (٩٣) والآية في الأصل و (ع) (وَإِنْ كُلٌّ إِلاّ آتي الرحمن عبداً) وَلَعَلَّ الآية التي بعدها أكثر دقة في الاستشهاد لهذا الموضع وهي (وَكُلُّهُمْ آتيه يَوْمَ القيامَةِ فَرداً). لأن الأولى مضافة إلى (مَنْ) والثانية مضافة إلى (هم).

(٥) – النمل : (٨٧).

(٦) – بَيَّنَ فيما سبق أن (كلا) و (كلتا) مفردان من جهة اللفظ، وساق على ذلك الشواهد ثم عاد ليُبَيِّنَ أنهما مفردان من جهة المعنى.

لا يُضافُ إلى نَفْسِهِ؛ لأنَّهُ لَوْ[1] كانَ مُثَنًّى لَما أُضيفَ إلى تثنيةٍ.

فإنْ قال قائلٌ فقدْ قالوا : مَرَرْتُ بِهِمْ ثَلاثَتِهِمْ وَأَرْبَعَتِهِمْ، فَأضافوا الجمع إلى الجمْعِ. قيل له : إنَّما جاز ذلك؛ لأنَّهُمْ نَزَّلوا الجمعَ منزلَة الكثْرَة، وأضافوا إليه القلَّة؛ ولهذا لَمْ يقولوا : اثْنَيْهِما؛ لأنَّ الشَّيْءَ لايُضافُ إلى مثله. وأمّا (كِلْتا) فإنَّهُ للتَّأْنيثِ، وهلِ التّاءُ علامةُ التَّأْنيثِ أَمْ لا[2]؟ يَطولُ هذا الموضعُ بِذِكْرِهِ. واللَّهُ أَعْلَمُ بالصَّوابِ.

(١) – في الأصل (لولا)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٢) – انظر المذكر والمؤنث للأنباري : ٦٧٢ – ٦٧٥.

باب البدَلِ

قال : "اعلم أنَّ البَدَلَ يَجْري مَجْرى التَّوْكيدِ في التَّحْقيقِ والتَّسْديد[1]، ومجرى الوَصْفِ في الإيْضاحِ والتَّخْصيصِ[2]. وهو في الكلام على أربعةِ أضْرُبٍ : بَدَلُ الكُلِّ، وبدَلُ البَعْضِ، وبدلُ الاشْتِمالِ، وبدَلُ الغَلَطِ والنِّسْيانِ."

اعلم أنَّ البدلَ مُخالِفٌ للصِّفَةِ والتَّوْكيدِ، وإنْ كانَ تابعًا كما أنَّهُما تابعانِ؛ وذلكَ لأنَّهُ أَعَمُّ منْهُما، وإنَّما وقعَ البَدَلُ في الكلامِ لِيَرْفَعَ المجازَ والتَّوَسُّعَ الَّذي كان يجوزُ أنْ يكونا في المُبْدَلِ.

وهو مُعْرَبٌ بإعرابِ المبدَلِ منهُ. وهو يجري مَجْرى الوَصْفِ في الإيْضاحِ والتَّخْصيصِ وإنْ كانَ مُخالِفًا لَهُ منْ وجْهٍ آخَرَ. وهو يصْلُحُ أنْ تَرْفَعَ المبدلَ وتَضَعَ البدلَ موْضِعَهُ، فَإنْ صَحَّ كان بَدَلاً، وإنْ لَمْ يصِحَّ لم يكُنْ بَدَلاً. واخْتلفوا في العاملِ في البدلِ، وفي الصِّفَةِ، وفي التَّوكيدِ.

فقال قومٌ : العاملُ في التّابعِ هو العاملُ في المتْبوعِ، وإنَّما عَمِلَ في التّابعِ بتوَسُّطِ المتْبوعِ، وهذا قولُ / أصحابِ (سيبَوَيْهِ)[3]. وعنْدَ (الأخْفَشِ)[4] أنَّ 61 [٧٩/أ]

(١) – في (ع) و (مل) : (التشديد) بالشين، وهو تصحيف.

(٢) – في (مل) زيادة : (وعبرة البدل ان يصلح بحذف الأول وإقامة الثاني مقامه) وهذه العبارة ستَرِدُ فيما نستقبل من كلام المؤلف ص٢٩١، وكان الأجدر بالمحقق ان لايثبتها هنا ولاسيما أنها من نسخة غير الأصل الذي اعتمده في عمله.

(٣) – انظر شرح الكافية للرضي : ١/٢٩٩.

(٤) – نفس المرجع السابق.

العاملَ في التّابعِ كونُهُ وصْفًا، أوْ توكيدًا، أوْ بَدَلاً لِمَرْفوعٍ، أوْ منْصوبٍ، أو مجْرورٍ فيكون العاملُ مَعْنَويًّا لا لفْظيًّا. وعنده أنَّ البَدَلَ والمبدلَ جُمْلَتانِ؛ لأنَّ العاملَ في هذه الجملةِ غيرُ العاملِ في هذه الجملة، واسْتَدَلَّ بقولهِ تعالى : ﴿وَقالَ المَلأُ الَّذينَ اسْتَكْبَروا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذينَ اسْتُضْعِفوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾(١)(٢) قالَ : فَظُهورُ اللاّمِ مع (مِنْ) وهي بدلٌ من الَّذين يدلُّ على أنَّها من جُمْلَةٍ أُخْرى. وعند أصحاب (سيبَوَيْهِ) أنَّ ظهورَ العاملِ على طريق التَّوْكيد؛ لأنَّ العاملَ قد يتكرَّرُ في الشَّيْءِ الواحد مرَّتينِ توْكيدًا، فإذا كان كذلك لم يكنْ ظهورُ اللاّمِ دلالةً على أنَّها جملةٌ أُخرى.

قال : "ويجوزُ أنْ تُبْدلَ المعرفة من المعرفةِ، والنَّكِرَةَ من النَّكِرَةِ، والمعرفَة من النَّكِرَةِ، والنَّكِرَةَ من المعرفةِ. والمظْهَرَ من المظهَرِ، والمضْمَرَ من المضمرِ، والمظْهرَ من المضْمَرِ، والمضمَرَ من المظهرِ. فبدلُ المعرفة من المعرفة : قامَ أخوكَ زيدٌ. وبدلُ النَّكِرَةِ من النَّكِرَةِ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غُلامٍ. وبدلُ(٣) المعرفة من النَّكِرَةِ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ زَيْدٍ. وبدلُ(٣) النَّكِرَةِ من المعرفة : ضَرَبْتُ زَيْدًا رَجُلاً صالحًا. والمظْهَرُ من المظهرِ(٤) : مَرَرْتُ بِمُحَمَّدٍ أخيكَ. والمظهرُ من المضمرِ، نحو قولك : مَرَرْتُ بِهِ أَبي مُحَمَّدٍ، قال(٥) :

(١) – الأعراف : (٧٥).

(٢) – لم يتكلم الأخفش في هذه الآية في كتاب معاني القرآن المطبوع.

(٣) – (بدل) : ليست في (مل).

(٤) – في (ع) (المضمر)، وهو وَهْمٌ من الناسخ.

(٥) – هو الفرزدق.

٩٥ – عَلى حالَةٍ لَوْ أنَّ في القَوْمِ حاتِمًا عَلى جودِهِ لَضَنَّ بالماءِ حاتِمِ

جَرَّ (حاتمًا)؛ لأنَّه بَدَلٌ من الهاء في (جودِهِ). والمضْمَرُ من المظهَرِ، نحو : رَأَيْتُ زيدًا إِيّاهُ(١). والمضمرُ من المضمرِ، نحو قولك : رَأَيْتُهُ إِيّاهُ."

اعلم أنَّهُ إنَّما جاز جميعُ ما ذكرَ؛ لأنَّ البدلَ هو أنْ تَذْكُرَ الأوَّلَ ثُمَّ بعدَ ذلكَ أَرَدْتَ أنْ تُبَيِّنَ أنَّ الثّاني هو المقصودُ دونَ الأوّلِ، تقولُ : مَرَرْتُ بِعَبْدِ اللّهِ زيدٍ، وأصلُ الكلامِ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ. فأمّا إبْدالُ المعرفة من المعرفة، والنَّكِرَةِ من النَّكِرَةِ فظاهرٌ، كما أنَّهُ(٢) يجوزُ وصفُ المعرفةِ بالمعرفةِ، والنَّكِرَةِ بالنَّكِرَةِ. وأمّا إبْدالُ المعرفة من النَّكرة، والنَّكرةِ من المعرفةِ فجاز في البدلِ / ، ولم يجزْ في الوصْفِ [٧٩/ب] 61
والتَّوكيدِ؛ فلهذا كان البَدَلُ أعَمَّ منهما(٣)، وقد وَرَدَ القُرآنُ بذلكَ، منه قوله تعالى :﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدي إِلى صِراطٍ مُسْتَقيمٍ *صِراطِ اللّهِ﴾(٤) فهذا بَدَلُ المعرفة من

٩٥ – البيت من الطويل. وهو في ديوانه : ٢/٢٩٧ والرواية فيه :

على ساعة لو كان في القوم حاتمٌ على جودِهِ ضَنَّتْ بِهِ نَفْسُ حاتِمِ

وعلى هذه الرواية يفوت موضع الاستشهاد.

وانظر الكامل : ١/٢٣٤، والجمهرة : ٣/٣٤٧، والعمدة : ١/١٧٤، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٣٠٧، والمخصص : ١٧/١٤، وانظر تعليق الشنقيطي على هامشه، وابن يعيش : ٣/٦٩، والمساعد : ٢/٤٣٣.

(١) – في الأصل : (أباه)، والتصويب من (مل). (والمضمر من المظهر نحو رأيتُ زيدًا إياه) : ساقط من (ع).

(٢) – (أنه) : ليست في (ع).

(٣) – في (ع) : (منها)، وهو تحريف.

(٤) – الشورى : (٥٢) و (٥٣) وفي (ع) رُسِمَتْ (سراط) بالسين والثانية (صراط) بالصاد وابن كثير قرأ (السراط) بالسين في كل القرآن. السبعة ١٠٥.

النَّكرةِ. وقوله تعالى : ﴿لَنَسْفَعًا بالنّاصِيَةِ * ناصِيَةٍ كاذِبَةٍ﴾(١) فهذا بدَلُ النَّكِرَةِ من المعرفةِ. وباقي الكلامِ مفْهومٌ.

قال : "وَعِبْرَةُ البدَلِ أنْ يَصِحَّ بحَذْفِ(٢) الأوَّلِ وإقامةِ الثّاني مقامَهُ، تقولُ في بَدَلِ الكُلِّ : قامَ زيدٌ أخوكَ، ورأَيْتُ أخاكَ جَعْفَرًا.

وتقولُ في بدلِ البعضِ : ضَرَبْتُ زيدًا رأْسَهُ، ومرَرْتُ بقَومِكَ ناسٍ منْهُمْ.

وتقولُ في بَدَلِ الاشْتِمالِ : يُعْجِبُني زيدٌ عَقْلُهُ، وعَجِبْتُ منْ جَعْفَرٍ جَهْلِهِ وغَباوَتِهِ.

وتقولُ في بدَلِ الغَلَطِ(٣) : عَجِبْتُ من زيدٍ عَمْرٍو، وأكَلْتُ خُبْزًا تَمْرًا، ورَكِبْتُ فَرَسًا حمارًا، غَلِطْتَ فأبْدَلْتَ الثّاني من الأوَّلِ.

قال اللّهُ تعالى : ﴿اهْدِنا الصِّراطَ المُسْتَقيمَ * صِراطَ الَّذينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾(٤) فهذا بدلُ الكلِّ.

وقال اللّهُ سُبحانهُ : ﴿ وَلِلَّهِ عَلى النّاسِ حِجُّ البَيْتِ مَنِ اسْتَطاعَ إِلَيْهِ سَبيلاً﴾(٥) فهذا بَدَلُ البَعْضِ.

وقال تعالى : ﴿يَسْأَلونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الحَرامِ قِتالٍ فيهِ﴾(٦) فهذا بَدَلُ

(١) – العلق : (١٥) و (١٦).

(٢) – في (مل) : (يَصْلُح بحذف)، وفي (ع) : (يصلح لحذف)، وقوله (لحذف) تحريف.

(٣) – في (مل) : زيادة : (والنسيان).

(٤) – الفاتحة : (٦) و (٧).

(٥) – آل عمران : (٩٧). و (حَجُّ) بفتح الحاء كما ضُبِطَتْ في الأصل و (ع) هي رواية أبي بكر عن عاصم وبها قرأ ابن كثير، ونافع وأبو عمرو وابن عامر، وقرأ باقي السبعة (حِجُّ) وبها قرأ حفص عن عاصم السبعة ٢١٤.

(٦) – البقرة : (٢١٧).

الاشْتِمالِ. وبدلُ الغَلَطِ والنِّسْيانِ لا يَقَعُ في قُرآنٍ(١) ولا شِعْرٍ."

اعْلَمْ أنَّهُ قدْ مضى أنَّ المقصودَ في الكلامِ هو البَدَلُ دون المبدلِ، وإنَّما ذُكِرَ المبدلُ على طريق التَّأْكيدِ؛ ولهذا إذا حَذَفْتَ الأوَّلَ قامَ [الثّاني](٢) مقامَهُ وأغْنى عنه. وقوله تعالى : ﴿اهْدِنا الصِّراطَ المُسْتَقيمَ * صِراطَ الَّذينَ﴾(٣) لَوْ قال تعالى : اهْدِنا صِراطَ الَّذين أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ لَكانَ جَيِّدًا كافيًا، فهذا بدلُ الكُلِّ من الكُلِّ، وهو أيضًا المعرفةِ من المعرفةِ. ولا يحتاج هذا البدلُ إلى ضميرٍ يَرْجِعُ منه إلى المبدلِ.

فأمّا بدلُ البعضِ من الكُلِّ وبدلُ الاشتمالِ فلا بُدَّ أنْ يرجعَ منْ كلٍّ واحدٍ منهما ضميرٌ إلى المُبْدَلِ إمّا ظاهرًا وإمّا محْذوفًا مُقدَّرًا،وذلك أنَّكَ إذا قلتَ: ضَرَبْتُ زيْدًا، فَهذا إخْبارٌ / عن ضَرْبِ زيدٍ جميعه، فإذا قُلْتَ : رَأْسَهُ أوْ يدَهُ أوْ رجْلَهُ لَمْ يكُنْ بُدٌّ من ضميرٍ يرجع إليه يُعْلَمُ به أنَّ هذا العُضْوَ من أعضائه؛ لأنَّه بعضٌ له، وكذلك بدلُ الاشْتِمالِ إذا قلتَ : أَعْجَبَني زيدٌ عقْلُهُ، فالعقْلُ مَحَلُّهُ القَلْبُ، والإنْسانُ يَشْتَمِلُ القَلْب وغيرَهُ، فلا بُدَّ منْ ذكر الهاءِ؛ ليُعْلَمَ أنَّهُ من جُمْلَتِه.

62 [٨٠/أ]

وقولُهُ تعالى : ﴿ يَسْأَلونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الحَرامِ قِتالٍ فيهِ﴾(٤) الهاءُ راجعَةٌ إلى الشَّهْرِ الحرامِ؛ لأنَّ السُّؤالَ وقعَ عن القتالِ في الشَّهْرِ لا عنِ الشَّهْرِ؛ لأنَّ الشَّهْرَ معروفٌ عندَهُمْ، كما أنَّهُ معروفٌ عندَ رسولِ اللّهِ صلّى اللّه عليه وآلِه [وَسَلَّمَ](٥).

(١) – في الأصل : (لا يقع منك في قرآن ...) بإقحام (منك)، وما أثبته من (ع). وفي (مل) : (لا يقع مثله في ...)

(٢) – تكملة من (ع).

(٣) – الفاتحة (٦) و (٧) وفي (ع) : (... صراط الذين أنعمت عليهم).

(٤) – البقرة : (٢١٧).

(٥) – زيادة من (ع).

وقوله تعالى : ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾(١) فالمُسْتَطيعُ بعضُ النّاسِ، وهو الَّذي أَوْجَبَ اللَّهُ تعالى الحجَّ عليه والتَّقديرُ – واللَّهُ أعلمُ – مَنِ استطاعَ منهم إليه سبيلاً، فحذفَ (مِنْهُمْ) للعِلْمِ به. وقد أظهر مثلَ هذا الضَّميرِ في آيةٍ أُخْرى، نحو قوله : ﴿وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ﴾(٢).

فأمّا بدلُ الغَلَطِ والنِّسْيانِ فهوَ أنْ تُريدَ أنْ تَذْكُرَ شَيْئًا فَيَسْبقُ على لسانكَ غيرُهُ إمّا نُسْيانًا أوْ غَلَطًا، وهذا لا يجوزُ في كلام اللَّه تعالى، لأنَّهُ مُنَزَّهٌ عن ذلك، ولا في شِعْرٍ؛ لأنَّ الشِّعْرَ إنَّما يَصِحُّ بَعْدَ التَفَكُّرِ والتَّأمُّلِ فلا يجوزُ فيه هذا. واللَّهُ أعلمُ.

(١) – آل عمران : (٩٧). انظر الصفحة السابقة حاشية (١).

(٢) – البقرة : (١٢٦).

باب عَطْفِ البَيانِ

قال : "ومعْنى عَطْفُ البَيانِ أنْ تُقيمَ الأسْماء الصَّريحَةَ غيرَ المأخوذة من الفعلِ مقامَ الأوصافِ المأخوذة من الفعلِ، تقولُ : قامَ أخوكَ مُحَمَّدٌ، كما تقولُ(١) : قامَ أخوكَ الظَّريفُ وكذلكَ : رَأَيْتُ أخاكَ مُحمَّدًا، ومَرَرْتُ بأخيكَ مُحَمَّدٍ."

اعلمْ أنَّ عطْفَ البيانِ يَجْري مَجْرى الوَصْفِ والتَّأكيدِ في الإعْرابِ. ولَمّا كان اسْمًا جامدًا غير مُشْتَقٍّ من فعلٍ ولا هو تحْلِيَةٌ ولا نوعٌ منْ أنواعِ الصِّفاتِ سمّوهُ بيانًا؛ لأنَّهمْ جاؤوا به للبيانِ. وإنَّما يأتي بعد اسمٍ مُشْتَرَكٍ يَحْتَمِلُ / أشياءَ فيَخُصُّ واحدًا منها، تقولُ : مَرَرْتُ بأخيكَ زيْدٍ، فقدْ خصَّصْتَ زَيدًا من بين الإخْوَةِ، كما أنَّكَ إذا قُلْتَ : مَرَرتُ بأخيكَ الكاتبِ أَجْرَيْتَ الوصفَ على هذا الأخِ دونَ غيرِهِ وعلى هذا يأتي جميعهُ. 62 [٨٠/ب]

والفرقُ بين عطف البيان وبين البدلِ أنَّ عطْفَ البيانِ يكون تابعًا للأوَّلِ كالنَّعْتِ، والبدَلُ تقديرهُ أنْ يوضعَ موضع الأوَّلِ، تقولُ : في النِّداءِ يا أَخانا(٢) زيْدًا، فتَنْصِبُ زيْدًا إذا أَرَدْتَ عَطْفَ البيانِ فإذا أردْتَ البَدَلَ ضَمَمْتَهُ. واللَّهُ أعلمُ.

(١) – في (ع) و (مل) : (كقولك).

(٢) – في الأصل : (ياحانا)، وفي (ع) : (يا خايا)، وكلاهما تحريف.

باب العَطْفِ وهُوَ النَّسَقُ

قالَ : "وحُروفُهُ عَشْرَةٌ وهي :(الواوُ) و(الفاءُ)، وَ(ثُمَّ) وَ(أَوْ) وَ(لا) وَ(بَلْ) وَ(لكِنْ) الخفيفةُ، وَ(أَمْ)، وَ(إِمّا) مُكَسورةٌ [مُكَرَّرَةٌ][1] و(حَتّى) وقد مضى ذكرها. فهذه الحروف تجْتَمِعُ كُلُّها في إدْخالِ الثّاني في إعراب الأوَّلِ. ومعانيها مُخْتَلِفَةٌ : فمعنى الواوِ : الاجْتِماعُ[2]، تقولُ : قامَ زيدٌ وَعَمْرٌو ؛ أيْ : اجْتَمَعَ لَهُما القيامُ، ولاتَدْري كيف حالُهُما فيه. ومعنى الفاء : التَّفَرُّقُ على مُواصَلَةٍ ؛ أي : الثّاني يَتْبَعُ الأوَّلَ بلا مُهْلَةٍ، تقولُ : قامَ زيْدٌ فَعَمرٌو ؛ أي يَليهِ لَمْ[3] يتأَخَّرْ عنه. ومعنى (ثُمَّ) المهلَةُ والتَّراخي، تقولُ : قامَ زيدٌ ثُمَّ عمرٌو ؛ أي بينهُما مهلةٌ."

اعلم أنَّ الواو هي[4] أقْوى حُروفِ العطفِ؛ ولهذه العلَّةِ بَدَأَ بذكرها، وإنَّما قُلْنا ذلك؛ لأنَّها يُعْطَفُ بها في الإيجاب والجَحْدِ وفي كُلِّ نَوْعٍ من أنواع الفعلِ، تقولُ في الإيجابِ : قامَ زيدٌ وعَمْرٌو، وفي الجَحْدِ : ما قامَ زَيْدٌ وعمْرٌو، وتقولُ في الفعلِ : اخْتَصَمَ زيدٌ وعَمْرٌو، ولا يجوزُ : اخْتصمَ زيدٌ ثُمَّ عمرٌو، ولا : اخْتصَمَ زيدٌ فَعَمرٌو. ومعناها الجمع بينَ الشَّيْئَيْنِ، وإدْخالُ الثّاني فيما دخلَ فيه الأوَّلُ من غير تقديم الأوَّلِ ولا تأخيرِ الثّاني، ولهذا قال (سيبَوَيْهِ)[5] : إنَّ قولَهُمْ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ

(١) – تكملة من (ع) و (مل).
(٢) – في (مل) زيادة : (ولا دلالة فيها على المبدوء به).
(٣) – في (ع) : (ولم) بزيادة الواو.
(٤) – في الأصل (وهي) بإقحام الواو.
(٥) – الكتاب : ١/٢١٨.

وعمْرٍو، إنَّ ذلك يقْتَضي مُرورَيْنِ؛ لأنَّهُ يحتَمِلُ أنَّهُ مرَّ بزيدٍ. وانقطعَ ثُمَّ مرَّ بعمرٍو بعد[1] ذلكَ. قال (أبوسعيدٍ) في الشَّرْحِ[2] : أَجْمَعَ النَّحْويونَ واللُّغَويّونَ[3] من البصْريّينَ والكوفيّين على أنَّ الواوَ لا توجبُ تقديمَ ما قُدِّمَ لَفْظُهُ[4] ولا تأْخيرَ ما أُخِّرَ لفظُهُ. / انتهى قوله. والدَّليلُ على صحَّةِ ذلك قوله تعالى : ﴿يا مَرْيَمُ اقْنُتي لِرَبِّكِ وَاسْجُدي وَارْكَعي مَعَ الرّاكِعينَ﴾[5] فقدَّمَ[6] السُّجودَ على الرُّكوعِ، والرُّكوع مقدَّمٌ على السُّجودِ. وقال تعالى : ﴿ادْخُلوا البابَ سُجَّداً وَقولوا حِطَّةٌ﴾[7] وقال في الأعرافِ : ﴿وَقولوا حِطَّةٌ وَادْخلوا البابَ سُجَّداً﴾[8] والدَّليلُ على ذلك أنَّكَ تقولُ: المالُ بَيْنَ زيدٍ وعَمْرٍو، وهذا جَمْعٌ لَهُما في الاستحقاقِ، واخْتصمَ زيدٌ وعمرٌو، والعلَّة فيه أنَّ الواو جُعِلَتْ في الاسمينِ المختلفينِ[9] بمنزلة الألف في الاسمين المتَّفقَيْنِ، فإذا قُلْتَ : جاءَ الزَّيْدانِ والعُمَرانِ، لمْ يدلَّ على تقديم أحدهما ولا تأخيرِه، فكذلك الواوُ بمثابة الألفِ. وحكى أصْحابُ (الشّافعيِّ)[10] عن (الفَرّاءِ) وَ(ثَعْلَبٍ)[11] أنَّها للتَّرْتيبِ، وبه يقولُ (الشّافعيُّ) ويَحْتَجُّ به في قوله تعالى :

63
[٨١/أ]

(١) – في الأصل : (وبعد) بإقحام الواو.
(٢) – شرح الكتاب للسيرافي : ج٢/الورقة : ١٥٠/(ب).
(٣) – في (ع) رُسِمَتْ (اللغيون)، وهو تحريف.
(٤) – (لَفْظُهُ) : ساقطة من (ع).
(٥) – آل عمران : (٤٣).
(٦) – في الأصل : (فقد)، وهو سهو، والتصويب من (ع).
(٧) – البقرة : (٥٨).
(٨) – الأعراف : (١٦١).
(٩) – في الأصل (المتخلفين)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).
(١٠) – في (ع) زيادة : (رضي الله عنه).
(١١) – ونسبة ذلك إلى الفراء فيها نظر، انظر شرح التسهيل لابن مالك رسالتي للدكتوراه ٢/٧٢٦.

﴿إذا قُمْتُمْ إلى الصَّلاةِ فَاغْسِلوا وُجوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إلى المَرافِقِ وَامْسَحوا بِرُؤوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إلى الكَعْبَيْنِ﴾(١) فيقولُ : إنَّ الواوَ رَتَّبَتِ الوَجْهَ على اليَدَيْنِ، واليَدَيْنِ على الرؤُوسِ، والرؤوسَ على الأرْجُلِ. وقالَ(٢) : والدَّليلُ على ذلكَ أنَّ عبدَ بني الحَسْحاسِ أنْشَدَ عُمَرَ بنَ الخَطابِ :

٩٦ – عُمَيْرَةُ وَدِّعْ إنْ تَجَهَّزْتَ غادِيا

كَفى الشَّيْبُ وَالإسْلامُ لِلْمَرْءِ ناهِيا

فقال لهُ عُمَرُ(٣) : لَوْ قَدَّمْتَ الإسلامَ لأَجَزْتُكَ(٤)(٥). قال(٦) : وهذا يَدُلُّ على الاعتبارِ بالتَّرْتيبِ، وقال : ويَدُلُّ عليهِ أنَّ رسولَ اللَّهِ صلّى اللَّه عليه [وَسَلَّمَ](٧) سُئِلَ عن الصَّفا والمروَةِ، فقالوا : بأيِّهما نَبْدَأُ، فقال صلى اللَّهُ عليه [وسَلَّمَ](٨) : ابْدَأوا

(١) – المائدة : (٦). ضبطت (أَرْجُلَكُمْ) بكسر اللام في كلتا النسختين، وهي رواية أبي بكر عن عاصم وبها قرأ ابن كثير وحمزة وأبو عمرو. وقرأ باقي السبعة وحفص عن عاصم بفتح اللام. السبعة ٢٤٢ – ٢٤٣.

(٢) – في (ع) : (قال) بغير الواو.

٩٦ – البيت من الطويل. انظر ديوانه : ١٦، وسيبويه : ٢/٣٠٨، والكامل : ٢/٢٢٥ ومعاني الحروف للرماني : ٣٧، والإنصاف : ١/١٦٨، وابن يعيش : ٨/٩٣، والخزانة : ١/١٢٩، والمقاصد : ٣/٦٦٥. وعجزه في إعراب القرآن المنسوب للزجاج :٢/٦٦٩، والخصائص : ٢/٤٨٨، وابن يعيش : ٢/١١٥، ٧/٨٤، ١٤٨، ٨/٢٤، ١٣٨، وسر الصناعة : ١/١٥٧، وشرح الكافية الشافية : ٢/١٠٧٩، وأوضح المسالك : ٣/٢٥٣.

(٣) – (عمر) : ليست في (ع).

(٤) – في الأصل : (لأجزيك)، وهو تصحيف، والتصويب من (ع).

(٥) – انظر خبر عمر مع عبد بني الحسحاس في الكامل للمبرد : ٢/٢٢٥، والمحصول : ١/٥١٤.

(٦) – في الأصل : (قالوا) على ان أصحاب الشافعي هم الذين قالوا، وما أثبته من (ع) لأن الكلام قبله محكي عن الشافعي نفسه.

(٧) – زيادة من (ع).

(٨) – زيادة تقتضيها صيغة الصلاة على النبيّ صلى الله عليه وسلم. وفي (ع) : (قال : ابدأوا ...)

بِما بَدَأَ اللَّهُ بِهِ(١)(٢).

والجوابُ عنْ ذلكَ أنَّ الإسْلامَ كانَ أهَمَّ في ذلك الوقْتِ؛ فلهذا قال له(٣) قَدِّمْهُ. وأمّا الصَّفا والمروةُ فَسُؤالُهُمْ عن ذلك يدُلُّ على أنَّهمْ [ما](٤) عَرَفوا أنَّ الواو للجمْعِ والتَّرْتيبِ [وَإنْ](٤) وَرَدَ بِهِ الشَّرْعُ، ولا يَمْتَنِعُ أنْ يَرِدَ الشَّرْعُ بشَيْءٍ مُخالِفٍ لِلُّغَةِ. وكذلكَ منْ أوْجَبَ التَّرْتيبَ في أعْضاءِ الوُضوءِ، فإنَّما يوجِبُهُ بدليلٍ شرعيٍّ لا باللُّغَةِ. وما حَكوهُ عن (الفَرّاءِ) وَ(ثَعْلَبٍ) فَغَيْرُ مَعْروفٍ فلا يصحُّ التَّعَلُّقُ به.

وأمّا الفاءُ فهي تَعْطِفُ ويكون الثّاني عَقيبَ الأوَّلِ بلا مُهْلَةٍ كقولِكَ : ضَرَبْتُ زيداً فبكى، وأعْطَيْتُهُ / فَاسْتَغْنى، وهذا معنى قولِهِ : التَّفَرُّقُ على مُواصَلَةٍ؛ أي : أنَّكَ إذا قلْتَ : جاءَ زيدٌ فَعَمْرٌو، تُريدُ أنَّهُما افْترقا في المجيءِ، ولكنَّ الثّاني بعد الأوَّلِ(٥) بلا مُهْلَةٍ. فإن قيلَ : فقدْ قالَتِ العربُ : (مُطِرْنا ما بَيْنَ زُبالَةَ فالثَّعْلَبِيَّةِ)(٦)

63 [٨١/ب]

(١) – أخرجه مسلم من حديث جابر بلفظ (نبدأ) انظر مسلم بشرح النووي : ٨/١٧٧، وكذلك أبو داود الطيالسي في مسنده انظر منحة المعبود : ١/٢١٦، وأبو داود : في سننه (المختصر : ٢/٣٩٠)، والنسائي : ٥/٢٣٩، ٥/٢٤١، والترمذي : ٣/٥٠٧ والدارقطني بلفظ (أبدأوا) : ٢/٢٥٤، والإلمام : ٢٨ الحديث رقم (٥٦). وابن الجارود في المنتقى : ٣٦٦ الحديث رقم (٤٦٩)، والطبراني في المعجم الصغير : ١/٦٩، وابن خزيمة في صحيحه : ٤/٢٣٠، وانظر ما كتبه الحافظ ابن حجر في تلخيص التحبير : ١/٢٥٠، والشيخ الألباني في كتابه حجة النبي صلى الله عليه وسلم : ٥٨ – ٥٩.

(٢) – انظر رأي الشافعي ومن وافقه من الفقهاء في الاستذكار : ١/١٨٥ وما بعدها.

(٣) – في (ع) : (قال : لو قدمه).

(٤) – تكملة.

(٥) – في الأصل : (بعد ذلك)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٦) – زُبالة : منزل بطريق مكة من الكوفة تقع بين واقصة والثعلبية، وهي قرية عامرة بها أسواق. الثعلبية : من منازل طريق مكة الكوفة، تقع بين الشقوق والخُزَيمية. انظر معجم البلدان (زبالة) : ٣/١٢٩، والثعلبية : ٢/٧٨، ومراصد الاطلاع : (زبالة) : ٢/٦٥٦، (الثعلبية) : ١/٢٩٦، واللسان (زبل) و(ثعلب). والقول في شرح الكافية للرضي : ٢/٣٦٥.

وبينهما مسافةٌ. قيل له : إنَّما يُريدون أنَّ المطرَ اتَّصَلَ بعضُهُ ببعضٍ حتّى عَمَّ هذه الأماكنَ كُلَّها. وكذلك إذا قُلتَ : سِرْتُ إلى الكوفةِ فالبصرةِ، تريدُ أنَّ السَّيْرَ لَمْ يَنْقَطِعْ حَتّى دَخَلْتَ بِهِ[1] البصْرَةَ. والدَّليلُ على ما ذكرناه وقوعُها في جواب الشَّرْطِ، نحو قولِكَ : إنْ دَخَلْتِ الدّارَ فَأَنْتِ طالقٌ، لاخلافَ أنَّ الطَّلاقَ يقعُ عَقيبَ الدُّخولِ بلا مُهْلَةٍ ولا تَراخٍ؛ لأنَّ[2] الجزاءَ يجبُ بالشَّرْطِ. فأمّا قوله تعالى : ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْناها فَجاءَها بَأْسُنا﴾[3] فإنْ قال قائلٌ : فكيف يقعُ البأسُ عَقيبَ الهلاكِ؟ فالجوابُ : أنَّ البَأْسَ وإنْ كان مُؤَخَّرًا في اللَّفْظِ فهوَ مقدَّمٌ في المعنى، كقول القائل : مَنْ يَظْهَرْ مِنْهُ الفِعْلُ المُحْكَمُ فَهُوَ عالِمٌ بِهِ، ومعلومٌ أنَّ الفعلَ لا يَظْهَرُ إلاّ بعد العلمِ. واللَّهُ أعلمُ.

فأمّا (ثُمَّ) فإنَّها تُؤْذِنُ بأنَّ الثّاني بعد الأوَّلِ مع المهْلَةِ والتَّراخي واحْتَجَّ (أبو حَنيفَةَ) في إسْقاطِ وُجوب الموالاةِ في الوُضوءِ بما رُوِيَ عنِ النَّبيِّ صلّى اللَّهُ عليه [وَسَلَّمَ][4] أنَّهُ قال : "لا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلاةَ امْرِئٍ حَتّى يَضَعَ الطَّهورَ مَواضِعَهُ، فَيَغْسِلَ وَجْهَهُ ثُمَّ يَدَيْهِ ثُمَّ يَمْسَحُ بِرَأْسِهِ ثُمَّ يَغْسِلُ رِجْلَيْهِ[5]". فقالَ : لَمّا وردَ ...

(١) – في الأصل و (ع) : (دخل)، والصواب ما أثبته.

(٢) – في الأصل : (ولان) بإقحام الواو، وفي (ع) : (وأن) وهو تحريف.

(٣) – الأعراف : (٤).

(٤) – زيادة من (ع).

(٥) – قال الحافظ ابن حجر : "لم أجده بهذا اللفظ، وقد سبق الرافعي إلى ذكره هكذا ابن السمعاني في الاصطلام، وقال النووي : إنه ضعيف غير معروف. وقال الدارمي : ليس بمعروف ولا يصح." ثم قال : "وفي رواية لأبي داود والدارقطني : "لاتتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمر الله فيغسل وجهه ويديه إلى المرفقين ويمسح رأسه ورجليه إلى الكعبين." وهو على هذا فالسياق بـ (ثم) لا أصل له. وقد ذكره ابن حزم في المحلى بلفظ (ثم) وتعقبه ابن مفوز بانه لا وجود لذلك في الروايات." تلخيص التحبير : ١/٥٩.

...[1] بِلَفْظِ (ثُمَّ) دَلَّ على أنَّ الموالاةَ ليسَ بِشَرْطٍ[2].

قال : "ومعنى (أَوْ) الشَّكُّ، تقولُ : قامَ زيدٌ أَوْ عمرٌو[3].

وتكونُ تخييرًا، تقولُ : اضْرِبْ زيدًا أَوْ عمْرًا؛ أي :أَحَدَهُما.

وتكونُ للإباحةِ[4]، تقولُ : جالِسِ الحَسَنَ أَوْ ابنَ سيرينَ؛ أي : قدْ أَبَحْتُكَ مُجالسةَ هذا الضَّرْبِ من النّاسِ[5]. وأيْنَ وَقَعَتْ (أَوْ) فهيَ لأحدِ الشَّيْئَيْنِ.

ومعنى (لا) التَّحْقيقُ لِلأَوَّلِ والنَّفْيُ عن الثّاني، تقولُ : قامَ زيدٌ لا عَمْرٌو.

ومعنى (بَلْ) الإضْرابُ عَنِ الأوَّلِ والإثْباتُ للثّاني، تقولُ : قامَ[6] زيدٌ بَلْ عَمْرٌو."

(١) – في الأصل أشار الناسخ إلى سَقْطٍ وكتبه بالهامش، وهما كلمتان لم أستطع قراءتهما قراءة تربطهما بالكلام رُسِمَتا عَلى الشكل التالي في الأصل و (ج) (قدَّر نسخه). وليستا في (ع).

(٢) – ولو انصف الشارح لردَّ على قول أبي حنيفة هذا بما ردَّ به على الشافعي وأصحابه في ص٢٩٨ إذ قال : إن الأحكام الشرعية تؤخذ بدليل شرعي لا باللغة. ثم إن ورودَ الحديث بلفظ (ثم) لا يدل على عدم الموالاة في الوضوء وإنما يدل على الحضِّ على التأني في الوضوء وإسباغه ويدل على هذا صَدْرُ الحديث حيث قال صلى الله عليه وسلم : "لا يقبل الله صلاة امرئ حتى يضع الطهور مواضعه ..." ويدل عليه أيضًا الأحاديث التي وردت في الحضِّ على إسباغ الوضوء وإبلاغه. انظر رياض الصالحين باب فضل الوضوء ص٣٢٥ – ٣٢٧. ويقوي ما ذهبنا إليه ورود الحديث برواية : «لاتتم صلاة أحدكم حتى يسبغ ... الحديث" في رواية أبي داود والدارقطني انظر الحاشية رقم (٥) من الصفحة السابقة.

(٣) – في (ع) : (وعمرو) : بالواو وهو خطأ.

(٤) – في (ع) : (إباحةً).

(٥) – في (مل) زيادة : (وكل سمكًا أو تمرًا؛ أي أنت مخير بين ذينك).

(٦) – في الأصل : (ما قام ...) بإقحام (ما).

[٨٢/أ] اعلم أنَّ قولَ القائلِ : قامَ زيدٌ أوْ عمرٌو، إنَّما يَقْصدُ أنَّ / أحَدَهُما قامَ بغَيْرِ عَيْنِه لِما عَرَضَ لهُ من الشَّكِّ في قيامِه. هذا هو الظّاهرُ من كلامِه، وقدْ يجوزُ أنْ يكونَ المتكلِّمُ غيرَ شاكٍّ في قيامِه ولكنَّهُ أبْهَمَ الأمْرَ في ذلكَ على المخاطبينَ لحالِ المصْلَحَةِ[١] لَهُمْ في ذلك، أوْ لأمْرٍ نَحا[٢] نَحوَهُ، كما يَقولُ الإنْسانُ : كَلَّمْتُ أحدَ الرَّجُلَيْنِ، واخْتَرْتُ[٣] أحدَ الأمْرَيْنِ. فَمِمّا جاءَ مُبْهَمًا في القُرآنِ قوله تعالى : ﴿وَأَرْسَلْناهُ إلى مائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزيدونَ﴾[٤]، وقوله تعالى : ﴿فَكانَ قابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنى﴾[٥]، وقوله تعالى : ﴿وَما أَمْرُ السّاعَةِ إلاّ كَلَمْحِ البَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾[٦]، وقوله تعالى : ﴿فَهِيَ كَالحِجارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾[٧].

فإن قال قائلٌ : كيف وقع هذا الإبهامُ من القديمِ جَلَّتْ عظْمَتُهُ على خَلْقِه؛ إذْ كان قصْدُهُ بمُخاطَبَتِهِمْ البيانَ والإفْهامَ[٨]، لإقامة الحُجَّة عليهِمْ؟ قيل له : يجوز أن يكونَ أبْهَمَ عليهِمْ؛ لِيُعْلِمَهُمْ[٩] بعَجْزِهِمْ عن حقائقِ الأشْياءِ وأنَّهُمْ لا يَصِلون إلى عِلْمِ ذلكَ.

وقد قالَ قومٌ : إنَّ (أَوْ) في هذه المواضعِ بمعْنى الواوِ فِراراً منْ إدْخالِ الشَّكِّ أوِ الإبهامِ في كلامِ القديمِ.

---

(١) – في الأصل : (المصلة)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٢) – في (ع) : (نحونا).

(٣) – في الأصل : (أخرت)، وما اثبته من (ع).

(٤) – الصافات : (١٤٧).

(٥) – النجم : (٩)، وفي (ع) (كقاب) وهو خطأ.

(٦) – النحل : (٧٧).

(٧) – البقرة : (٧٤).

(٨) – في الأصل (الإبهام)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٩) – في الأصل : (لِعِلْمِهِ) وفي (ع) : (لِعِلْمِهِمْ)، وكلاهما تحريف.

ذكرَ ابنُ عيسى[١] في شَرْحِ الجَرْميِّ أنَّ (أَوْ) يكون بمعنى الواوِ مُشْرِكَةً للثّاني مع الأوَّلِ في إعْرابه ومعناهُ، وأنشَدَ عليه[٢] :

٩٧ – وَكانَ سِيّانِ أَلاّ يَسْرَحوا نَعَمًا
أَوْ يَسْرَحوهُ بِها وَاغْبَرَّتِ السّوحُ

يريدُ : ويَسْرَحوهُ؛ لأنَّ (سِيَّيْنِ)[٣] لا يكونُ لأحد اثنين لكنْ لهما جميعًا. انتهى قوله. وعليه تأوَّلوا قولَهُ تعالى : ﴿وَلا عَلى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلوا مِنْ بُيوتِكُمْ أَوْ بُيوتِ آبائِكُمْ أَوْ بُيوتِ أُمَّهاتِكُمْ﴾[٤] إلى آخر الآية. يريدُ – واللّهُ أعلمُ – وبيوتِ آبائِكُمْ وبُيوتِ أُمَّهاتِكُمْ. وقال (جريرُ) :

٩٨ – نالَ الخِلافَةَ أَوْ كانَتْ لَهُ قَدَرًا
كَما أَتى رَبَّهُ مُوسى عَلى قَدَرِ

معناه : وكانتْ له قدَرًا. وقال تَوْبَةُ بنُ الحُمَيِّرِ :

---

(١) – هو أبو الحسن علي بن عيسى الرماني.

(٢) – هو أبو ذؤيب الهذلي.

٩٧ – البيت من البسيط.

انظر ديوان الهذليين : ١/١٠٦، وشرحه : ١/١٢٢ والرواية فيه :

وقال ما شيهم سيّانِ سَيْرُكُمُ أَوْ أَنْ تُقيموا بِهِ واغبرت السوح

وانظر الإيضاح : ١/٢٨٥، والخصائص : ١/٣٤٨، ٢/٤٦٥، والأمالي الشجرية : ١/٦١، وابن يعيش: ٢/٨٦، ٨/٩١، والمغني : ٦٥، والخزانة : ٢/٣٤٢، ٤/٤٢٥.

النعم : المال الراعية. والسوح جمع ساحة.

(٣) – في (ع) : (سيان) مرفوع على الحكاية.

(٤) – النور : (٦١).

٩٨ – البيت من البسيط. من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز. وهو في ديوانه : ٢١١، وانظر الأمالي الشجرية : ٢/٣١٧، والبحر المحيط : ٦/٢٤٣، والمغني : ٦٥، والمقاصد : ٢/٤٨٥، ٤/١٤٥.

وصدره في الهمع : ٢/١٤٣، وعجزه في أوضح المسالك : ٢/١٢٤. ويروى البيت : (جاء الخلافة ...)

٩٩ – وَقَدْ زَعَمَتْ لَيْلى بِأَنّي فاجِرٌ لِنَفْسي تُقاها أَوْ عَلَيْها فُجورُها

معناه : وعليْها فجورُها. وقال قومٌ[١] : إنَّ (أَوْ) تكون بمعنى (بَلْ)، واحْتَجوا بقول الشّاعرِ ذو[٢] الرُّمَّة :

١٠٠ – بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ في رَوْنَقِ الضُّحى

وَصورَتِها أَوْ أَنْتِ في العَيْنِ أَمْلَحُ

معناه : بَلْ أَنْتِ. واحْتَجّوا بالرّوايةِ عن عبد اللّه بن عباسٍ في قوله تعالى : ﴿إلى مِائَةِ أَلْفٍ / أَوْ يَزيدونَ﴾[٣] قال : كانوا مِائَةَ أَلْفٍ وَبِضْعَةً[٤] وأَرْبَعينَ ألفًا[٥]. [٨٢/ب] 64

فأمّا دخولُها للتَّخْييرِ فنحو قولكَ : كُلْ سَمكًا أَوْ لَبَنًا، واضْرِبْ زيدًا أَوْ عَمْرًا، وخُذْ دِرْهَمًا أَوْ دينارًا، فَلَهُ أنْ يفعلَ واحدًا منْ ذلكَ وليسَ لهُ أنْ يجْمَعَ بينهما. ووجْهُ ذلك أنْ يُعْلَمَ أنَّ المأمورَ ما كان له أنْ يفعلَ واحدًا [من الاثنين بل كانا[٦] محْظورَيْنِ عليهِ فلمّا أمرَهُ كانَ له أنْ يفعلَ واحدًا][٧] دون الآخَرِ، فبَقيَ الآخَرُ

---

٩٩ – البيت من الطويل. وهو في ديوانه : ٣٧، وانظر أمالي القالي : ١/٨٨، وأمالي ابن الشجري : ٢/٣١٧، والتبصرة : ١/١٣٢، والمغني : ٦٥. وعجزه في الهمع : ٢/١٣٤.

(١) – انظر معاني القرآن للفراء : ٢/٣٩٣، والمغني : ٦٧، والإنصاف المسألة رقم : (٦٧) ٢/٤٧٨.

(٢) – كذا في الأصل و (ع).

١٠٠ – لم أقف على البيت في نسخة الديوان التي بين يدي. وذكر ابن جنّي في المحتسب أنه لم يعثر على البيت في ديوانه. وهو من شواهد الفراء في معاني القرآن : ١/٧٢، والخصائص : ٢/٤٥٨، والمحتسب : ١/٩٩، والإنصاف : ٢/٤٧٨، والخزانة : ٤/٤٢٣. وقرن الشمس : أول شعاعها. رونق الضحى : أي أولها.

(٣) – الصافات : (١٤٧).

(٤) – في (ع) : (وبضعة) بالجر، وهو خطأ.

(٥) – انظر البحر المحيط : ٧/٣٧٦.

(٦) – في (ع) : (كان) وهو تحريف. والصحيح ما أثبته.

(٧) – تكملة من (ع).

على حظْرِهِ، فلهُ أنْ يأخُذَ واحدًا منهما، وليس له أنْ يجمع بينهما. ومن التَّخْيير قوله تعالى : ﴿فَكَفارَتُهُ إِطْعامُ عَشَرَةِ مَساكينَ مِنْ أَوْسَطِ ما تُطْعِمونَ أَهْليكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ﴾[١]؛ لأنَّهُ إذا فعلَ واحدًا فقدْ كفَّرَ.

فأمّا دُخولُها للإباحَةِ فإنَّما تقعُ بين أفعالٍ مباحةٍ، فلكَ أنْ تفعلَ أحدَهما، ولك أنْ تجْمَعَ بينها، نحو قولكَ : تَعَلَّمِ الفِقْهَ أوِ النَّحْوَ، وجالِسِ العالِمَ أوِ الزّاهِدَ، فإنْ تعَلَّمْتَ الفِقْهَ والنَّحْوَ وجالَسْتَ العالِمَ والزّاهدَ كان أَفْضَلَ، وإنْ تعلَّمْتَ أحدَ العِلْمَينِ وجالَسْتَ أحَدَ الرَّجُلَيْنِ جازَ؛ لأنَّ في فعل الكُلِّ والبعضِ ثوابًا[٢] وجمالاً والجمْعُ[٣] أَفْضَلُ. وعليه حُمِلَ قوله تعالى في بعض التَّأْويلات[٤] ﴿لَيْسَ عَلى الأَعْمى حَرَجٌ وَلا عَلى الأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلا عَلى المَريضِ حَرَجٌ وَلا عَلى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلوا مِنْ بُيوتِكُمْ أَوْ بُيوتِ آبائِكُمْ﴾[٥] إلى آخر الآية أنَّ (أَوْ) للإباحَةِ.

وحَكى (أبو سعيدٍ [السّيرافيُّ])[٦] في شرحِ الكتاب[٧] قالَ : حدَّثَني بَعْضُ أصحابِنا أنَّ (المُزَنيَّ) صاحِبَ[٨] (الشّافعيِّ)[٩] سُئِلَ عَمَّنْ حَلَفَ فقال : واللّهِ لا كَلَّمْتُ[١٠] أحدًا إلاّ كوفيًّا أوْ بصْريًّا. فكلَّمَ كوفيًّا وبصْريًّا. فقال : ما أراهُ إلاّ

---

(١) – المائدة : (٨٩).

(٢) – في الأصل : (ثوبًا)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٣) – في الأصل : (الجميع)، وما أثبته من (ع).

(٤) – في (ع) : (الروايات). وفي الأصل رُسِمَتْ (التاويلاة).

(٥) – النور : (٦١) في (ع) اقتصر بالشاهد على قوله تعالى : (أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم).

(٦) – زيادة من (ع).

(٧) – شرح الكتاب للسيرافي : ج٤/الورقة : ٦٢/(آ – ب).

(٨) – في الأصل ضبطت (صاحبُ) رفعًا وهو خطأ، والتصويب من (ع).

(٩) – في (ع) زيادة : (رضي الله عنه).

(١٠) – في الأصل (ما كلمت)، وهو وَهْمٌ، والتصويب من (ع).

حانثًا. فَأُنْهِيَ ذلكَ إلى بعضِ[1] أصحابِ (أبي حنيفة) المقيمين بمصرَ فقال[2]: أَخْطَأَ (المُزَنيُّ)، وخالفَ الكتابَ والسُّنَّةَ. أمّا الكتابُ فقولُهُ تعالى: ﴿وَعَلى الَّذينَ هادوا حَرَّمْنا كُلَّ ذي ظُفُرٍ﴾ إلى قوله: ﴿أَوِ الحَوايا أَوْ ما اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ﴾[3] وكُلُّ ذلك كان مُباحًا خارجًا بالاستِثْناءِ عن التَّحْريمِ. وأمّا السُّنَّةُ فقولُ النَّبيِّ صلّى اللَّهُ عليه [وَسَلَّمَ][4]: "لَقَدْ هَمَمْتُ أَلاَّ أَتَّهِبَ[5] إلاَّ مِنْ قُرَشيٍّ أَوْ ثَقَفيٍّ"[6] / والمفهوم من ذلك أنَّ القُرَشيَّ والثَّقَفيَّ فيه سواءٌ. فَرجعَ (المُزَنيُّ) إلى قوله.

65
[٨٣/أ]

فأمّا (لا) فإنَّها تُخْرِجُ الثّاني عمّا وجَبَ للأوَّلِ. ولا يكون العَطْفُ بها إلاّ في الإيجاب، ولا يجوزُ العَطْفُ بها في النَّفْيِ؛ لأنَّكَ إنَّما تَنْفي بها ما وجبَ فإذا لَمْ توجِبْ شيئًا لَمْ يَصِحَّ نفْيُهُ، تقولُ من ذلك: قامَ زيدٌ لا عمْرٌو، ولقيتُ زيدًا لا عمرًا، ومررتُ بزيدٍ لا عمرٍو، فتُشْرِكُ الثّاني في إعراب الأوَّلِ دون المعنى؛ لأنَّ الأوَّلَ موجَبٌ، والثّاني مَنْفيٌّ.

فإنْ قيلَ: فقدْ قالوا: لَمْ يَقُمْ زيدٌ وَلا عَمْرٌو، فجاءتْ (لا) في النَّفْيِ. قيلَ له: الواوُ هي العاطفةُ وَ (لا) مُؤَكِّدَةٌ للنَّفْيِ غيرِ عاطِفةٍ، وقدْ مضى أنَّهُ لايجوزُ دُخولُ

(١) – (بعض): ليست في (ع).

(٢) – في (ع): (فقالوا).

(٣) – الأنعام: (١٤٦).

(٤) – زيادة من (ع).

(٥) – في الأصل (تهب)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٦) – أخرجه الإمام أحمد في مسنده من حديث ابن عباس بلفظ: "لقد هممت ألا اتهب هبة إلاّ من قرشيّ أو أنصاريّ أو ثقفيّ" ٤/٢٤٠ الحديث رقم (٢٦٨٧)، وأخرجه أبو داود في سننه (عون المعبود: ٣/٣١٤) بلفظ قريب من هذا، وأخرجه ابن حبان في صحيحه انظر موارد الظمآن: ٢٧٩ الحديث رقم (١١٤٥). وانظر تلخيص التحبير: ٣/٧٢ الحديث رقم (١٣٢٧)، وصحيح الجامع الصغير: ٥/٣٣ الحديث رقم (٥٠٢٢).

حَرْفِ عَطْفٍ على حرف عطْفٍ.

وأمّا (بَلْ) فقال: هي للإضْرابِ[1] عن الأوَّلِ والإثباتِ للثّاني. وهذا المعنى هو المتداولُ بين النَّحْويّينَ، وذكرَه (ابنُ السَّرّاجِ) في باب حُروفِ العطْفِ[2]. وقومٌ[3] يُنْكِرون ذلك، ويقولون: إنَّها يُعْطَفُ بها في كتاب اللَّهِ تعالى، ولا يجوزُ أنْ يقال: إنَّ اللَّهَ تعالى أَضْرَبَ عَنْ شَيْءٍ.

وقالوا: الصَّحيحُ أنْ يُقالَ: هيَ لِترْكِ شيْءٍ من الكلامِ وأخْذٍ في غيره. وذكرَ هذه العبارة (ابنُ السَّرّاجِ) في آخرِ كتاب الأصولِ في باب حُروفِ المعاني. ومنهم من يقولُ: هي للانْتِقالِ منْ قِصَّةٍ إلى قِصَّةٍ.

وهي تَعْطِفُ في الإيجاب والنَّفْيِ وما بعدها على كلِّ حالٍ مُثْبَتٌ وما قبلها مَتْروكٌ، تقولُ: قامَ زيدٌ بلْ عمْرٌو، ورأيتُ زيدًا بلْ عمْرًا، ومررتُ بزيدٍ بَلْ عمرٍو. وتقولُ في النَّفْيِ: ما قامَ زيدٌ بلْ عمرٌو، وما رأيتُ زيدًا بَلْ عمرًا، وما مرَرتُ بزيدٍ بَلْ عمرٍو.

قال: "ومعنى (لكنْ): الاسْتدْراكُ، تقولُ: ما قامَ زيدٌ لكنْ عمرٌو، وما رأيْتُ أخاكَ لكنْ جَعْفرًا. إلاّ أنَّها لا تُسْتَعْمَلُ[4] في العطف إلاّ بَعْدَ النَّفْيِ، ولوْ قلتَ: قامَ زيدٌ لكنْ جَعْفَرٌ، لَمْ يجُزْ. فإنْ جاءَتْ بعد الواجبِ لَزِمَ[5] أنْ تكون بعدها الجملةُ، تقولُ: قامَ زيدٌ لكنْ جَعْفَرٌ لَمْ يَقُمْ، ومررتُ بمحَمَّدٍ لكنْ جَعْفَرٌ لَمْ أَمْرُرْ بِهِ."

(١) – في (ع): (... بل للإضراب).

(٢) – لم أقف على كلام ابن السراج في جزأي الأصول المطبوعين.

(٣) – انظر معاني الحروف للرماني: ٩٤.

(٤) – في الأصل و (ع): (تعمل) وهو تصحيف، والتصويب من (مل).

(٥) – في (ع): (جاز) وهو وَهْمٌ لقول المؤلف قبل ذلك: "ولو قلت: قام زيد لكن جعفر لم يجزْ" وفي (مل): (وجب).

اعلم أنَّ (لكنَّ) معناها الاستدْراكُ[1] وقد مضى ذكرُها في باب (إنَّ) وأخواتها. وهي مع ذلك حرفُ عطْفٍ، فإذا أُدْخِلَتْ[2] عليها الواوُ كانتِ الواوُ هي العاطفةُ / وَخَلُصَتْ (لكنْ) للاسْتِدْراكِ، لامْتِناعِ دُخولِ حرْفِ عطْفٍ على حرفِ عطف. وإنَّما[3] يقع العطفُ بها في النَّفيِ دون الإيجاب؛ لأنَّكَ إنَّما تسْتَدْرِكُ شيْئًا نَفَيْتَهُ، فأمّا ما أَوْجَبْتَهُ فلا يحتاجُ إلى الاسْتِدْراكِ. فإنْ وَقَعَتْ في الموجَبِ وقَعَ بعدها الجملةُ ويكون ما بعدها مُخالفًا لما قبلها، تقولُ: رأيْتُ عَمْرًا لكنْ زيدًا[4] لَمْ أَرَهُ، وجاءَني محمَّدٌ[5] لكنْ زيدٌ لَمْ يجِئْ، ومرَرْتُ بخالدٍ لكنْ بَكْرٌ[6] لَمْ أَمْرُرْ بِهِ. وإعرابُ ما بعدها إذا كان مفردًا كإعرابِ ما قبلَها ما دامتْ خَفيفةً[7] فإنْ شَدَّدْتَ نَصَبْتَ على ما مضى في بابها.

65
٨٢/ب]

قال: "ومعنى (أَمْ): الاستفْهامُ. ولَها فيه موْضِعانِ: أحدهما: أنْ تقعَ مُعادِلةً[8] لهَمْزَةِ الاستفْهامِ على معنى (أيْ). والآخرُ أنْ تَقَعَ مُنْقَطِعَةً على معنى (بَلْ). الأوَّلُ[9] نحوُ قولكَ: أَزَيْدٌ عندكَ أَمْ عَمْرٌو؟ معناهُ: أيُّهُما عِنْدَكَ، وأزيْدًا رأَيْتَ أَمْ عمْرًا؟ معناه: أيَّهُما رأيتَ.

(١) – في الأصل: (للاستدارك)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٢) – في (ع): (... دَخَلَتْ عليها الواوُ).

(٣) – في الأصل: (ولذا) وهو وَهْمٌ، والتصويب من (ع).

(٤) – كذا في الأصل و (ع): (زيدًا) بالنصب، والأفضل (زيدٌ)، لأن النصب وإن كان يصح على الاشتغال، إلاّ أنه مُوهِمٌ هنا فقد يظن القارئ أنها عاطفة.

(٥) – في الأصل (محمدًا) بالنصب، وهو خطأ، والتصويب من (ع).

(٦) – في الأصل (بكرٍ) بالجر، وهو خطأ، والتصويب من (ع).

(٧) – هذا في حال كونها عاطفة.

(٨) – في (مل): (معادلة متصلة).

(٩) – في (مل): (مثال الأول منهما).

الثّاني[1] نحو قولكَ: هَلْ زيدٌ عندكَ أَمْ عمْرٌو؟ معناه: بَلْ أَعِنْدَكَ[2] عَمْرٌو؟ تَرَكْتَ السُّؤالَ الأوَّلَ وأَخَذْتَ في السُّؤالِ الثّاني[3]. وقد تقعُ في هذا الوجهِ بعدَ الخبرِ، تقولُ: قامَ زيدٌ أَمْ قعدَ عَمْرٌو معناه: بَلْ أَقَعَدَ[4] عَمْرٌو؟ ومِثْلُها منْ كلامِهِمْ: إنَّها لإبلٌ أَمْ شاءٌ[5]، مضى صَدْرُ كلامِهِ على اليقينِ ثُمَّ أَدْرَكَهُ الشَّكُّ فاسْتَثْبَتَ فيما بعدُ فقالَ: أَمْ شاءٌ. إلاّ أنَّ ما بعد (بَلْ) مُتَحَقِّقٌ، وما بعدَ (أَمْ) مَشْكوكٌ فيه مسؤولٌ عنهُ، قال عَلْقَمةُ بنُ عَبْدَةَ:

١٠١- هَلْ ما عَلِمْتَ وَما اسْتَوْدَعْتَ مَكْتومُ أَمْ حَبْلُها إذْ نَأَتْكَ اليَوْمَ مَصْرومُ

أَمْ هَلْ كَبيرٌ بَكى لَمْ يَقْضِ عَبْرَتَهُ[6] إثْرَ الأَحِبَّةِ يَوْمَ البَيْنِ مَشْكُومُ."

اعلم أنَّ (أَمْ) حرفُ عطْفٍ يُشْرِكُ الثّاني في إعراب الأوَّلِ على ما مضى، ولا

(١) – في (مل): (مثال الثاني).

(٢) – في الأصل و (ع): (بل عندك) بغير همزة الاستفهام، والهمزة زيادة من (مل).

(٣) – في (مل): (تركت السؤال عن الأول وأخذت في الثاني).

(٤) – في الأصل و (ع): (بل قعد) بغير همزة الاستفهام، والهمزة زيادة من (مل).

(٥) – القول في سيبويه: ١/٤٨٤، والمحتسب: ١/٩٩، والتبصرة: ١/١٣٥، وشرح الكافية للرضي: ٢/٣٧٤، وشرح الكافية لملا جامي: ٤٠٨، والمغني: ٦٦، والخزانة: ٤/٥١٦، وابن يعيش: ٨/٩٧، والأشموني: ٣/١٠٤، والهمع: ٢/١٣٣، وشرح الكافية الشافية: ٣/٢١٩.

١٠١ – البيتان من البسيط. وهما في ديوانه: ٥٠، وسيبويه: ١/٤٨٧، والمقتضب: ٣/٢٩٠، والمفضليات: ٣٩٧، وشرحها للتبريزي: ٣/١٣٢٤، والخزانة: ٤/٥١٩، والهمع: ٢/١٣٣، والأول في المحتسب: ٢/٢٩١، وأمالي ابن الشجري: ٢/٣٣٤، والثاني في الاشتقاق: ١٤٠، والتبصرة: ١/٤٦٨، وابن يعيش: ٤/١٨، ٨/١٥٣، وصدره في الهمع: ٢/٧٧. المشكوم: المثاب المجزى.

(٦) – في الأصل: (لم تَقْضِ عَبْرَتُهُ) وهو خطأ، والتصويب من (ع).

يكونُ الكلامُ بها قَطُّ إلاّ اسْتِفْهامًا، سواءٌ وَقَعَتْ بعد أَلِفِ الاسْتِفْهامِ أَمْ بعدَ الخبرِ. فإذا وَقَعَتْ بَعْدَ الاسْتِفْهامِ كانَ معناها على تقدير (أَيِّهما) أَوْ[1] (أَيِّهِمْ)، ويُسَمّى هذا الموضعُ التَّسْوِيَةَ والمعادَلَةَ. وإنّما يكونُ هذا الكلامُ مِمَّنْ قدْ عَرَفَ / وُقوعَ أَحدِ الأَمْرينِ ولا يَعْرِفُهُ بعيْنِهِ فهُوَ يَسْتَخْبِرُ مِنَ المسْؤُولِ ويستدعي تعيينَ ما أشْكَلَ عليه؛ لأنَّ في ظنِّه أنَّ المخاطَبَ عندهُ عِلْمُ أحَدِهما فيقولُ: أَزيدٌ عندَكَ أمْ عَمْرٌو، أَلَقيتَ زيداً أمْ عمْرًا، وعلى هذا يأتي جميعُهُ. فَـ(أَمْ) تقعُ مُعادِلَةً للهَمْزَةِ، أَوْ مُسَوِّيَةً[2] في الاسْتِخْبارِ بين زيدٍ وعمْرٍو، والأحسَنُ في هذا الباب أنْ يكون الاسمُ هو الَّذي يلي الهمزة، نحو قولكَ: أَزيدٌ عندَكَ أمْ عمْرٌو، ولو قلْتَ: أَعندَكَ زيدٌ أَمْ عمْرٌو لكان جائزًا، ولكنْ ليس بمنزلةِ: أَزَيدٌ عندَكَ أمْ عمْرٌو؛ لأنَّ الاسمَ إذا وَلِيَ الهمزةَ صارَ بمنْزِلَةِ قولكَ: أَمْ عمْرٌو، فكَما وَلِيَ الاسمُ الثّاني لِـ(أَمْ) كذلكَ ينْبَغي أنْ يلِيَ الاسمُ الأوَّلُ للهمزةِ؛ لأنَّ (عندَ) ليس بمنزلةِ (عَمْرٍو). فإن قال قائلٌ: فإذا كُنْتَ تُقَدِّرُ (أَمْ) على (أَيِّهما)، فَهَلاّ[3] وَقَعَ الاسْتِخْبارُ بِـ(أَيِّهما)، وتركْتَ الهمزةَ وَ(أَمْ)؛ لأنَّ في ذلك طولاً؟

66 [٨٤/أ]

قيل لهُ: لا يَمْتَنِعُ أنْ يكون للمعنى الواحدِ عِبارَتانِ إحْداهُما: مُخْتَصَرَةٌ. والأخرى: تامَّةٌ. فيُؤْتى[4] في موضعٍ بالمخْتَصَرِ، وفي موضعٍ بالتّامِّ، وذلك عادَةُ العرَبِ على حسَبِ قَصْدِها مِنَ الإيجازِ والإسْهابِ.

(١) – في (ع): (وأيهم) بالواو.

(٢) – في الأصل: (ومستوية)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٣) – في الأصل: (فهذا)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٤) – في (ع): (فتاتي).

وقد تقعُ (أَمْ) أيضًا بعد الهمزة وتقعُ بعدها الجُمَلُ، وإذا كان كذلكَ فإنَّها تكونُ مُنْقَطِعَةً، مثالُ ذلك قولُكَ: أَزَيْدٌ عِندَكَ أمْ عمْرٌو خارِجٌ، سأَلَ عن زيدٍ ثُمَّ ترَكَ ذلكَ وسأَلَ عنْ خُروجِ عَمْرٍو، فَـ(أَمْ) في هذا الموضعِ وإنْ كانتْ واقعَةً بعد الهمزة فهي مُنْقَطِعَةٌ.

الثّاني مِنْ قِسْمَي (أَمْ): أَنْ تقعَ بعدَ الخبرِ وتُسَمّى مُنْقَطِعَةً، ومنْزِلَتُها مَنْزِلَةُ الهمْزَةِ إذا اتَّصَلَتْ بكلامٍ قبلَها إلاّ أنَّ (أَمْ) فيها عَطْفٌ والهمزةُ لا تكونُ إلاّ للابْتداءِ. فإذا وقعتْ منقطعَةً ممّا قبلها عطَفْتَ جُمْلَةً على جُمْلَةٍ، وفي حال وُقوعِها بعد الألف عَطَفْتَ مُفرَدًا على مفْرَدٍ لاسْتِواءِ معنَيَيْهِما. والمُنْقَطِعَةُ لاخْتلافِ المعنى عطَفْتَ جُمْلَةً على جملةٍ، ألا ترى أنَّكَ إذا قلتَ: إنَّها لإبِلٌ أمْ شاءٌ[1] فالتَّقْديرُ: بَلْ[2] هي شاءٌ، فَحَذَفْتَ المبتدأ للدَّلالَةِ عليه، وهذا قولُ من رأي أشْخاصًا فظَنَّها إبلاً فأخْبرَ عنها، فقال: إنَّها لإبلٌ[3]، ثمَّ تحقَّقَ وعَلِمَ أنَّها ليس بإبلٍ، فقال: أَمْ شاءٌ[4] تاركًا للكلامِ / الأوَّلِ ومبتدئًا السُّؤالَ[5] عنها. وقولُ النَّحْويّينَ: إنَّ (أَمْ) هاهُنا بمنزلَةِ (بَلْ) إنَّما يُريدونَ به أنَّ الكلامَ صارَ مُبْتَدَأً بِهِ، ولا يَعْنونَ أنَّهُ يَقينٌ كما يكون الكلام بعد (بَلْ) في الخَبَرِ؛ لأنَّهُ يكونُ في الخبرِ معَ (بَلْ) للإضْرابِ عن الأوَّلِ وتحْقيق الثّاني وليس كذلك هاهُنا، وإنّما يقْصِدونَ الابْتداءَ على ما بَيَّنْتُ لكَ.

66 [٨٤/ب]

(١) – في الأصل: (شاة)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٢) – في الأصل: (بلى)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٣) – في الأصل ضبطت (لإبلٍ) مجرورة، وهو خطأ، والتصويب من (ع).

(٤) – في الأصل: (شاة)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٥) – في الأصل و(ع): (عن السؤال ...) بإقحام (عن).

فإن قال قائلٌ : فَلِمَ جَعَلْتَ : (أَمْ) بعدَ (هَلْ) مُنْقَطِعَةً وقدَّرتَها بـ (بَلْ)؟ وهَلاَّ جَعَلْتَها بمنزِلَتِها مع الهمزةِ؛ لأنَّ الهمزة اسْتِفْهامٌ وَ(هَلْ) استفهامٌ. قيل لهُ : لَيْسَتْ (هَلْ) بمنزلةِ الهمزة ؛ لأنَّ (هَلْ) لا تكونُ تقريراً ولا توْبيخًا، ألا ترى أنَّكَ لو قلتَ: هَلْ تضْرِبْ زيداً؟ لَمْ يجُزْ أن تدَّعيَ وُقوعَ الضَّرْبِ به، ولا توبيخَهُ عليه وتقريرَهُ به، كما تقولُ : أَتَضْرِبْ زيداً وهوَ أخوكَ؟ تُوَبِّخُهُ على ذلك، فلَمّا لَمْ تَقَعْ (هَلْ) موقع الهمزة لمْ تُنَزَّلْ منزِلَتَها، فصارَ ما بعد (هَلْ) مُنْقَطِعًا، وما بعد الهمزةِ متَّصِلاً.

وقدْ تقَعُ (أَمْ) بعد الخبرِ ولا تكونُ بمعنى (بَلْ)، وإنَّما[1] تكونُ على تقديرِ الهمزةِ، نحو قوله تعالى : ﴿أَم اتَّخَذَ مِمّا يَخْلُقُ بَناتٍ وَأَصْفاكُمْ بِالبَنينَ﴾[2] ولا يجوزُ أنْ تقدِّرَها بمعنى (بَلْ)؛ لأنَّه يكون إخْبارًا عن اتْخاذِه البَناتِ تعالى عن ذلك، وإنَّما تُقَدِّرُها على تقدير الهمزةِ، ويكون الكلامُ على الإنْكار عليهِمْ والرَّد لما قالوهُ من اتِّخاذِ اللَّه سُبْحانَهُ البَناتِ؛ لأنَّ همزة الاستِفْهامِ تكون للتَّقْريرِ[3]، نحو قوله تعالى : ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾[4] وقوله تعالى : ﴿أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ الَّذينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾[5]. وتدخُلُ أيضًا للإنْكارِ، نحو قولِهِمْ[6] : أَمُقيمًا وَالنّاسُ راحِلونَ[7]. وتقعُ للرَّدِّ على ما ذكرتُ، ومنْ ذلك قولُهُ تعالى : ﴿الم * تَنْزيلُ الكتابِ لا رَيْبَ فيهِ مِنْ رَبِّ العالَمينَ * أَمْ يَقولونَ افْتَراهُ﴾[8] التَّقْديرُ – واللَّهُ أعلمُ – : أَيَقولون

(١) – من (ع)، في الأصل : (فإنما).
(٢) – الزخرف : (١٦).
(٣) – في الأصل و (ع) : (للتقدير)، وهو تحريف.
(٤) – الانشراح : (١).
(٥) – التوبة : (٧٠).
(٦) – في (ع) : (نحو قول العرب).
(٧) – القول في التبصرة : ١/٤٧٣، والرواية فيها (أمقيمًا وقد سار الركب).
(٨) – السجدة : (١)، (٢)، (٣).

افْتراهُ، رادًّا عليهِمْ هذا القولَ، ولوْ كانتْ بمعنى (بَلْ) لكانَ إخْبارًا عنْ قولِهِمْ (افْتَراهُ)[1] حَسْبُ. فهذا بيانُ ما بَيْنَ (أَمْ) وبَيْنَ (بَلْ).

قال : "ومعنى (إمّا) كَمَعْنى (أَوْ) في الخبرِ [والشَّكُّ][2] والإباحَةِ والتَّخْييرِ تقولُ : قامَ إمّا زيدٌ وإمّا عمرٌو، وكُلْ إمّا تَمْرًا وإمّا سَمَكًا، إلاّ أنَّها أقْعَدُ في لَفْظِ الشَّكِّ منْ (أَوْ) ألا تراك تبْتَدِئُ بها شاكًّا، فتقولُ : قامَ إمّا زيدٌ وإمّا عمرٌو، وَ(أَوْ) يمْضي صَدْرُ كلامِكَ على لفظِ / اليقينِ ثُمَّ يأتي (أَوْ) فيما بعدُ، فيعودُ الشَّكُّ ساريًا منْ آخرِ كلامِكَ إلى أوَّلِه."

67
[٨٥/أ]

اعلم أنَّ (إمّا) عندَ المحَقِّقينَ ليسَتْ[3] حَرْفَ عَطْفٍ لأَمْرينِ : أحَدُهما : دُخولُ الواوِ عليها، وحرف عطْفٍ لا يَدْخُلُ على حرف عطْفٍ. الثّاني : كَوْنُها متقدِّمَةً على المعطوفِ عليه، وحرفُ العطْفِ لا يتقدَّمُ على المعطوف عليه. وإنَّما هي بمنزلةِ (أَوْ) فيها شكٌّ وإباحةٌ وتخْييرٌ. وكلُّ ما قيلَ في (أَوْ) يُقالُ في (إمّا) مثْلُهُ. وهي أَقْعَدُ في الشَّكِّ منْ (أَوْ) كما ذكره صاحبُ الكتابِ.

قال : "واعلمْ أنَّكَ تَعْطِفُ الاسم على الاسم إذا اتَّفقا في الحالِ، والفعلَ على الفعل إذا اتَّفقا في الزَّمانِ، تقولُ : قامَ زيدٌ وعمْرٌو ؛ لأنَّ القيامَ يصِحُّ منْ كُلِّ واحدٍ منهما، ولا تقولُ : ماتَ زيدٌ والشَّمْسُ؛ لأنَّ الشَّمْسَ لا يَصِحُّ موتُها. وتقولُ : قامَ زيدٌ وقَعَدَ، لاتِّفاقِ زمانَيْهِما، ولا تقولُ : يقومُ زيدٌ وقَعَدَ، لاختلافِ زمانَيْهِما."

(١) – في (ع) : رُسِمَتْ : (افترايه)، وهو تحريف.
(٢) – زيادة من (مل).
(٣) – في (ع) : (ليس).

اعلم أنَّ الغرضَ بحُروف العطْف إنَّما هو الاخْتِصارُ والإيجازُ بحذف العاملِ الثّاني، فَأقيمتْ هذه الحروفُ مقامَهُ فلا يحسنُ العطْفُ بها حتّى يتَّفِقَ[1] الحالانِ والفعلانِ، ألا ترى أنَّكَ إذا قُلْتَ : قامَ زيدٌ وعمرٌو، فالتَّقديرُ : قامَ زيد[وَ][2] قامَ عمْرٌو، وكذلك : رَأَيْتُ زيداً وعمْرًا، فالتَّقديرُ : رأَيْتُ زيداً، ورأيتُ عَمْرًا، ومررتُ بزيدٍ وعمْرٍو، فالتَّقديرُ : مررتُ بزيدٍ، ومررتُ بعمْرٍو، فلمّا طالَ ذلك عليهمْ حذفوا أحدَ العاملينِ وأقاموا حرف العطف مقامَهُ، لاشتراكِ زيدٍ وعمرٍو في الفعل والحالِ. ولوِ اختلفا لأُظْهِرَ العاملُ، ولمْ يجُزْ إضْمارُهُ[3] ولاحَذْفُهُ، لوْ قلتَ : قامَ زيدٌ وقعدَ عمرٌو، لَمْ يجُزْ أن تُخْبِرَ عنهما بالقيامِ فتقولُ : قامَ زيدٌ وعَمْرٌو؛ لأنَّ الغرضَ بالإخبارِ عن القُعودِ لا يحصُلُ. وكذلك إذا كان الفعلُ لايصِحُّ من أحدِهما لا تُخْبِرُ عنه به، نحو ما مَثَّلَهُ مِنْ : ماتَ زيدٌ والشَّمْسُ؛ لأنَّ الشَّمْسَ لا يَصِحُّ موتُها، إذْ ليس فيها حَياةٌ، والموتُ لا يكون إلاّ لِمَنْ فيه حياةٌ. ويجوزُ أن تقولَ : طَلَعَ زيدٌ والشَّمْسُ؛ لأنَّ الشَّمْسَ يَصِحُّ طلوعُها، ولا تقولُ : نامَ زيدٌ والشَّمْسُ؛ لأنَّ الشَّمْسَ[4] لا يكونُ منها نومٌ.

67
٨٥/ب]

قال : "وَتَعْطِفُ / المظْهَر على المظهرِ، والمضْمَرَ على المضْمَرِ، والمظهَرَ على المضْمَرِ، والمضمر على المظهَرِ[5]. تقولُ في عطْفِ المظهر على المظهرِ : قامَ زيدٌ وعمرٌو. وفي عطف المضمرِ على

(١) – في الأصل : (تيقن)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٢) – تكملة من (ع).

(٣) – في الأصل : (إظهاره)، وهو وَهْمٌ، والتصويب من (ع).

(٤) – (لأن الشمس) : ساقط من (ع).

(٥) – في (مل) زيادة : (كل ذلك جائز).

المضمرِ : رَأَيْتُكَ وَإِيّاهُ. وفي عطف المظهر على المضمر : رَأَيْتُهُ[1] وزيداً. وفي عطف المضمر على المظهرِ : قامَ زيدٌ وأنْتَ. فإنْ كان المضْمَرُ مَرْفوعاً متَّصلاً لَمْ تَعْطِفْ عليه حتّى تُؤَكِّدَهُ، فتقولُ[2] : قُمْ أَنْتَ وزيدٌ، ولو قلتَ : قُمْ وزيدٌ، من غيرِ توكيدٍ لم يحسنْ[3]. قال اللّه سبحانه : ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الجَنَّةَ﴾[4][5] ورُبَّما جاءَ في الشِّعْرِ غَيْرَ مُؤَكَّدٍ، قال عمر بن أبي ربيعة :

١٠٢ – قُلْتُ إذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهاوى كَنِعاجِ المَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلا ."

اعلم أنَّ العطفَ على الضَّميرِ المرفوع لا يحسُنُ عند نُحاةِ البصْريّينَ[6] حتّى يُؤَكَّدَ أوْ يدْخُلَ في الجُمْلَةِ ما يطولُ به الكلامُ، مثالُ ذلك : قُمْ أَنْتَ وزيدٌ، ولا يجوزُ عندهمْ : قُمْ وزيدٌ. والعلَّةُ فيه أنَّ الضَّميرَ المرفوعَ المتَّصلَ لا يخْلو أنْ يكون لهُ صورةٌ أوْ لا يكونَ له صورةٌ، فإنْ كان مُسْتَتِراً في الفعلِ ليستْ له صورةٌ فقد غَلَبَ الفعلُ عليه، فاستَقْبَحوا عطف اسمٍ على لفظِ فعلٍ؛ فلهذا أظهروا المؤَكَّدَ. وإنْ كان الضَّميرُ له صورةٌ، نحو قولنا : ضَرَبْنا، وضَرَبْتُمْ، وضَرَبْتُ، وضَرَبْتَ، وأشباهُ ذلكَ، فهذه العلامةُ أيضًا جَرَتْ مَجْرى حَرْفٍ من الفعلِ بدلالةِ إسكانِ لامِ

(١) – في (ع) : (رأيتك).

(٢) – في (مل) : (تقول) بغير الفاء.

(٣) – في (ع) : (لم يجز).

(٤) – البقرة : (٣٥).

(٥) – في (مل) زيادة : [وقال : (فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ)] المائدة : (٢٤).

١٠٢ – تقدم الشاهد برقم (٤٠).

(٦) – هذه إحدى المسائل التي اختلف فيها أئمة المِصْرَيْنِ انظر الإنصاف المسألة رقم : (٦٦) ٢/٤٧٤.

الفعلِ معها حَذَرًا منْ توالي الحَرَكاتِ فأجْرَوْها مَجْرى ما لَمْ يَبْرُزْ له صورةٌ.

فأمّا ما يُطَوِّلُ الكلامَ فنحو قوله تعالى : ﴿وَسَيَقولُ الَّذينَ أَشْرَكوا لَوْ شاءَ اللَّهُ ما أَشْرَكْنا وَلا آباؤُنا﴾[1] فَـ (آباؤُنا) مَعْطوفٌ على النّونِ في (أَشْرَكْنا) ولم تُؤَكَّدْ، ولكنْ لَمّا دخلَتْ (لا) طالَ الكلامُ بها، وكذلك[2] قوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ بَريءٌ مِنَ الْمُشْرِكينَ وَرَسولُهُ﴾[3] على مذهب من عطَفَ (رَسولَهُ) على الضَّميرِ في اسم الفاعلِ. والبَصْريّونَ يُجيزونَ العطْفَ على الضَّمير المرفوع المتَّصِلِ في ضرورة الشِّعْرِ، نحو ما أنشدَهُ من بيتِ عُمَرَ بنِ أبي ربيعةَ.

68
[٨٦/أ] فأمّا الكوفيّونَ فيُجيزونَ العطفَ في هذا الباب بغيرِ توكيدٍ على كُلِّ / حالٍ ولا فَصْلَ عندهمْ بين الشِّعْرِ وغيرِه، بعلَّةِ أنَّهُ عطْفُ اسمٍ على اسمٍ، سواءٌ ظَهَرَ أوْ لم يَظْهَرْ، ويُنْشِدونَ قولَ جريرٍ :

١٠٣ – وَرَجا الأُخَيْطِلُ مِنْ سَفاهَةِ رَأْيِهِ
مـا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِيَنالا

عطفَ (أَبٌ) على الضَّمير في (يَكُنْ)[4].

قال : "فإنْ كان المضمَرُ[5] منصوبًا حَسُنَ العَطْفُ عليه، تقولُ : رأيْتُكَ وَمُحَمَّدًا. فإنْ كان المضْمَرُ[5] مجرورًا لَمْ تَعْطِفْ عليه إلاّ

(١) – الأنعام : (١٤٨). في الأصل و (ع) : (وقال الذين أشركوا ...) وهو وَهْمٌ.

(٢) – في الأصل (وذلك)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٣) – التوبة : (٣).

١٠٣ – البيت من الكامل. وهو في ديوانه : ٣٦٢، وانظر الإنصاف : ٢/٤٧٦، والمقرب : ١/٢٣٤، وشرح الكافية الشافية : ٣/١٢٤٥، والمقاصد : ٤/١٦٠، والأشموني : ٣/١١٤، والتصريح : ٢/١٥١. وعجزه في أوضح المسالك : ٣/٣٩٠.

(٤) – في (مل) زيادة : (من غير توكيد).

(٥) – في (ع) : (الضمير).

بإعادةِ الجارِ، تقولُ : مررْتُ بكَ وبزيدٍ، ونزلْتُ عليكَ[1] وعلى جَعْفَرٍ. ولو قلتَ : مَرَرْتُ بكَ وزيدٍ، كان لَحْنًا على أنَّهم قد أنْشَدوا[2] :

١٠٤ – فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجونا وَتَشْتِمُنا فَاذْهَبْ فَما بِكَ وَالأَيّامِ مِنْ عَجَبِ."

اعلم أنَّهُ لا خِلافَ في جوازِ العطفِ على الضَّمير المنصوب سواءٌ أُكِّدَ أَوْ[3] لَمْ يُؤَكَّدْ.

فأمّا العطْفُ على الضَّمير المجرورِ فلا يجوزُ أيضًا إلاّ بإعادة حرف الجرِّ؛ وذلك لأنَّهُ كَما لا يجوزُ أنْ تَعْطِفَ الضَّميرَ على المظهَرِ إلاّ بإعادة حرف الجرِّ فكذلكَ لا يجوزُ أنْ تعطِفَ المظهر على المضمرِ المجرور إلاّ بإعادته، إذْ هُما على كُلِّ حالٍ سواءٌ، ذَكَرَ ذلك (المازِنيُّ)[4]. ووافقَهُ (المبَرِّدُ)[5]؛ وذلك لأنَّهم شَبَّهوا المجرورَ بالتَّنْوينِ؛ لأنَّ الضَّميرَ المجرورَ يَفْتَقِرُ[6] إلى ما يَتَّصِلُ به كافْتِقارِ التَّنوينِ إلى ما يَتَّصِلُ به من الأسماءِ؛ ولأنَّ كلَّ واحدٍ منهما لا يقومُ بنَفْسِهِ، وكلُّ واحدٍ منهما على حرفٍ واحدٍ، فكما لا تَعْطِفُ على التَّنوينِ لا تعْطِفُ على ما شُبِّهَ به.

(١) – في (ع) و (مل) : (عليه).

(٢) – البيت غير معروف القائل.

١٠٤ – البيت من البسيط. وهو من شواهد سيبويه : ١/٣٩٢، وانظر الكامل : ٣/٣٩، والحجة المنسوب لابن خالويه : ١١٩، وإعراب القرآن للنحاس : ١/٣٩٠، والإنصاف : ٢/٤٦٤، والحجة لأبي زرعة : ١٩٠، وابن يعيش : ٣/٧٨، ٧٩، والمقرب : ١/٢٣٤، وشرح الكافية الشافية : ٢/٦٩٤، والبحر المحيط : ٢/١٤٨، والهمع : ١/١٢٠. وعجزه في الأصول : ٢/١٢٣، والهمع : ٢/١٣٩.

(٣) – في الأصل : (ولم) بالواو، وهو سهو، والتصويب من (ع). وانظر ما سلف ص١٩ الحاشية (٢).

(٤) – انظر التبصرة : ١/١٤٠ – ١٤٢. وإعراب القرآن للنحاس : ١/٣٩٠، وهو قول الأخفش انظر معاني القرآن : ١/٢٢٤.

(٥) – لم أقف على شيء من هذا التعليل في المقتضب والكامل. وانظر الكامل : ٣/٣٨ وما بعدها.

(٦) – في (ع) : (مُفْتَقِرٌ).

وقد جاءَ في الشِّعْرِ أبياتٌ حُمِلَتْ على الضَّرورةِ من ذلك :

.... فَاذْهَبْ فَما بِكِ وَالأَيّامِ مِنْ عَجَبِ

والتَّقْديرُ : فما بِكِ وبالأَيّامِ. ومنها[1] :

١٠٥ – أَكِرُّ[2] عَلى الكَتيبَةِ لا أُبالي أَحَتْفي كانَ فيها أَمْ سِواها

تقديرُهُ : أَمْ في سِواها.

قال أبو سَعيد[3] : وهذا ليسَ بحُجَّةٍ؛ لأنَّ (سواءً) ظرْفٌ، فيجوزُ بلا إظْهارِ (في)، كما تقولُ :أَفي[4] اليوْمِ كان خُروجُ زيدٍ أمْ يَوْمِ[5] الجمُعَةِ. فأمّا قِراءَةُ حَمْزَةَ ﴿وَاتَّقوا اللَّهَ الَّذي تَساءَلونَ بِهِ / وَالأَرْحامِ﴾[6] بعطْفِ الأَرْحامِ على الضَّميرِ المجرورِ [فَقيلَ][7] إنّما جرَّ (الأَرْحامَ) بعاملٍ دلَّ عليه الأوَّلُ لا بالأوَّلِ[8]. واللَّهُ أعلمُ. 68 [٨٦/ب]

* * *

(١) – البيت للعباس بن مرداس.

١٠٥ – البيت من الوافر. وهو في ديوانه : ١١٠، وانظر الإنصاف : ١/٢٩٦، ٢/٤٦٤، وشرح الكافية الشافية : ٣/١٢٥٢، والبحر المحيط : ٢/١٤٨، والحماسة الشجرية : ١/١٣٣.

(٢) – في الأصل : (أكثر)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٣) – شرح الكتاب للسيرافي : ج٣/ الورقة : ١٥٧/(آ).

(٤) – في (ع) : (تقول : في) بسقوط همزة الاستفهام.

(٥) – في الأصل : (أم في يوم ...) بإقحام (في).

(٦) – النساء : (١).

(٧) – (فقيل) : ساقطة من الأصل، وفي (ع) : (وقيل) بالواو.

(٨) – مسألة العطف على الضمير المجرور من المسائل التي اختلف فيها نحاة المِصْرَيْنِ انظر الإنصاف المسألة رقم (٦٥) ٢/٤٦٣، وانظر إعراب القرآن للنحاس : ٣٩٠ – ٣٩١.

يتلوهُ باب المعرفة والنَّكِرَةِ

آخِرُ النِّصْفِ الأوَّلِ منْ شَرْحِ كتابِ اللُّمَعِ لأبي الفتحِ عُثْمانَ بنِ جِنّي رضي اللَّهُ عنه إملاءُ الشَّريفِ جَمالُ الشَّرَفِ أبي البَرَكاتِ عُمَرَ بنِ إبْراهيمَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ أَحْمَدَ بنِ عليٍّ بنِ الحُسَيْنِ بنِ عَليٍّ بنِ حَمْزَةَ بنِ يَحْيى بنِ الحُسَيْنِ بنِ زيدِ بنِ عليٍّ بن الحُسَيْنِ بنِ عَليٍّ بنِ أَبي طالبٍ صَلواتُ اللَّهِ عليْهِمْ أجْمَعينَ.

كَتَبَهُ أَبو القاسمِ بنِ مُوسى المقْرِئُ لِنَفْسِهِ في أَوائِلِ سَنَةِ خَمْسَ عَشْرَةَ وخَمْسِمائَةٍ وهو يَحْمَدُ اللَّهَ تعالى ويَشْكُرُهُ ويُصلي على النَّبيِّ المصْطَفى مُحَمَّدٍ وآلِهِ الطّاهِرينَ ويُسَلِّمُ تَسْليمًا[1].

(١) – (يتلوه باب المعرفة والنكرة ... ويسلم تسليمًا) : ليس في (ع).

النصف الثّاني من كتاب البيان في شرح اللمع للشيخ أبي الفتح عثمان بن جنّي الموصليّ رحمه اللّه إملاء الإمام جمال الشّرف أبي البركات عمر بن إبراهيم بن محمد الحسينيّ الكوفيّ رضي اللّه عنه.

7
٨/ب] /بسم الله الرحمن الرحيم

وبه التوفيق[١]

باب المعرفة والنّكرة

قال : "والنّكرة مالم يَخُصَّ الواحد من جنسه، نحو : رجلٍ وغلامٍ. وتعتبر النّكرة باللاّم وبـ (رُبَّ)، نحو : الرَّجل والغلام، وَرُبَّ رجلٍ، وَرُبَّ غُلامٍ."

اعلم أنَّ الأصل في الأسماء كلّها أن تكون نكراتٍ ثمّ يطرأ عليها التّعريف، فالتّعريف فرع على التّنكير، والتّنكير هو الأصل، فكلّ ما لم يَخُصَّ الواحد من جنسه فهو نكرةٌ، نحو : ثوبٍ ودرهمٍ، ودينارٍ، وفرسٍ، ورجلٍ، وهو كثير، وإن شِئْتَ قُلْتَ : كُلُّ اسم عمَّ اثنين فما زاد فهو نكرة، وإن شئتَ قُلْتَ : كلُّ ما حسن أن يدخل عليه (رُبَّ) فهو نكرة، نحو : رُبَّ رجلٍ، [وَرُبَّ غُلامٍ][٢]، ورُبَّ مالٍ، ألا ترى أنَّك لا تقولُ : رُبَّ زيدٍ، ولا : رُبَّ عمرٍو، ولا : رُبَّ هذا، ولا : رُبَّ الرّجلِ، وإنّما اختصَّتْ (رُبَّ) بالنّكرات؛ لأنَّ (رُبَّ) معناها التّقليل، والنّكرات يجوز تقليلها وتكثيرها، فحسُنَ دخولها عليها، وليس كذلك المعارف؛ لأن المعارف لا يصحُّ

(١) – (النّصف الثّاني من كتاب ... وبه التّوفيق) : ليس في (ع). وليس فيها مايدل على انتهاء النصف الأول من الكتاب وابتداء النصف الثّاني.

(٢) – زيادة من (ع).

تقليلها ولا تكثيرها، فلم يحسُنْ دخول (رُبَّ) عليها. فأمّا قولهم[١] : «يارُبَّ غابِطِنا»[٢][٣] فهو على طريقة التّنوين، والتّقدير : يارُبَّ غابطٍ[٤] لنا، وقد تقدّم ذكره، وكذلك قولهم : «رُبَّهُ رَجُلاً»[٥]، إنما جاز دخول (رُبَّ) على الهاء لكونها غير راجعة إلى مذكورٍ، فأشبهت بإبهامها النّكرات، فجاز دخول [رُبَّ][٦] عليها.

ومن علامات النّكرة أن يدخل عليها الألف واللاّم، نحو : رجلٍ، فتقول : الرّجل، فإذا أُدخلا[٧] عليها صارت معرفةً. والمعرفة ما سوى ذلك.

قال : "واعلم أنَّ بعض النّكرات أعمُّ وأشيع من بعض. فأعمُّ الأشياء وأبهمها (شيءٌ)، وهو يقع على الموجود والمعدوم جميعًا. قال اللّه سبحانه : ﴿ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴾[٨]. فسمّاها (شيئًا)

(١) – (قولهم) : ليست في (ع).

(٢) – في (ع) : (غائِظِنا)، بالظاء المعجمة، وهو تصحيف.

(٣) – القول جزء من بيت لجرير من قصيدة يهجو بها الأخطل، والبيت بتمامه :-

يارُبَّ غابِطِنا لَوْ كانَ يَطْلُبُكُمْ لاقى مُباعَدَةً مِنْكُمْ وَحِرْمانا

وهو من البحر البسيط.

انظر الديوان : ٤٩٢، وسيبويه : ١/٢١٢، والمقتضب : ٣/٢٢٧، ٤/١٥٠، ٢٨٩، والجمل : ١٠٣، والتبصرة : ١/١٧٦، والمقاصد : ٣/٣٦٤، والتصريح : ٢/٢٨. وصدره في ابن يعيش : ٣/٥١، والمغنى : ٥٦٥، والهمع : ٢/٤٧.

(٤) – في (ع) : (غائظ)، وهو تصحيف.

(٥) – تقدم القول ص٢٥١ وسيأتي في ص٤٧٥.

(٦) – تكملة من (ع).

(٧) – في (ع) : (دخلا).

(٨) – الحج : (١).

وإنْ كانت معدومةً، فـ (موجودٌ) إذَنْ[1] أخص من (شيءٍ)؛ لأنّك تقول: كلُّ موجودٍ شيءٌ، وليس كلُّ شيءٍ موجوداً. و (مُحْدَثٌ) أخصُّ من (موجودٍ)؛ لأنك تقول / : كلُّ مُحْدَثٍ موجودٌ، وليس كلّ موجود مُحْدَثًا. و(جِسْمٌ) أخصّ من (مُحدَثٍ)؛ لأنّك تقول : كلُّ جسمٍ مُحْدَثٌ، وليس كلُّ مُحدَثٍ جسْمًا. فعلى هذا مراتب النّكرة في إيغالها في الإبهام ومقاربتها الاختصاص[2].

72 [1/٩٠]

اعلم أنّ النّكرة إنّما سمِّيتْ نكرة؛ لأنّك لا تُعَرِّفُ بها شيئًا بعينه، فكلّما أوغلتِ النّكرة في الإبهام والعموم كان أشدّ لتنكيرها، وإذا تخصَّصَتْ بنوع من الأنواع قرَّبْتَها إلى المعرفة، وإنْ كانت نكرة، ولكنْ بتخصيصك[3] لها قد فارقت الشَّياعَ والعُموم، بيان ذلك ما مثَّلَهُ بـ (شيْءٍ)؛ لأنّ (شَيْئًا) يقع على جميع الأشياء حتّى إنّنا نقول في صفات اللّه تعالى : إنّه شيءٌ لا كالأشياء لقوله تعالى : ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهادَةً قُلِ اللَّهُ شَهيدٌ بَيْني وَبَيْنَكُمْ﴾[4]. فسمّى تعالى ذاته شَيْئًا، لأنّه يَصْلُحُ لِكلِّ مُسَمًّى، ووقع أيضاً على المعدوم فصار أعمَّ الأشياء، فالموجود أخصُّ منه، والمُحْدَثُ أَخَصُّ[5] من الموجود؛ لأنَّ القديم تعالى موجودٌ، وصار الجسمُ أَخَصَّ من المُحْدَثِ؛ لأنَّ المُحْدَثَ يكون جسمًا وغرضًا، وصار الحيوانُ أَخصَّ من جسمٍ؛ لأنَّ الجسم حيوانٌ وغيرُ حيوانٍ، وصار الإنسان أخَصَّ من الحيوانِ؛ لأنَّ

(١) – رسمت (إذَنْ) في الأصل بالنون وفي (ع) بالتنوين (إذًا). قال الرماني : "والاختيار عند البصريين أن تكتب بالألف، والاختيار عند الكوفيين أن تكتب بالنّون؛ لأنها نون في الحقيقة وليست بتنوين." معاني الحروف : ١١٧.

(٢) – في الأصل : (في الاختصاص) بإقحام (في)، وما أثبتناه من (ع) و(مل).

(٣) – في (ع) : (ولكنّ تخصيصك ..)، وهو تصحيف.

(٤) – الأنعام : (١٩).

(٥) – في (ع) : (فصار الموجود اخص منه وصار المحدث ..).

الحيوان صامتٌ وناطقٌ، وهذا يكثُرُ جداً والغرض فيه أنَّ كلَّ ما عمَّ أشياءَ كان أنكرَ ممّا عمَّ بعضها، وكلَّ ما قلَّ شياعُهُ كان أقرب إلى تخصيصه.

قال : "وأمّا المعرفة : فما خصَّ الواحد من جنسه وهي خمسة أضربٍ : الأسماء المضمرة، والأسماء الأعلام، وأسماء الإشارة، وما تعرَّف باللاّم، وما أُضيفَ إلى واحدٍ من هذه المعارف[1].

اعلم أنَّ المعرفة ما لا يحسنُ دخولُ (رُبَّ) عليها. والقصد بالتَّعريف إعلامُ المخاطب دون المتكلِّم؛ لأنَّ المتكلِّمَ قد[2] يكون عالمًا بما يتكلَّمُ به، والمخاطبُ جاهلاً، فيقصدُ إلى إعلامه.

فأمّا الأسماء المضمرات فجميعها مبنيٌّ، وهي على ضربين : متَّصِلٌ، ومنفصلٌ. فالمتَّصِلُ لا إشكال في بنائه لوجهين : أحدهما : أنَّه قد صار مع الكلمة كأحد حروفها ولا يقوم بنفسه، فصار كالحرف فبُنِيَ. والوجه / الثّاني : أنَّ معناه في غيره كما أنَّ الحروف معانيها في غيرها.

72 [٩٠/ب]

وأما المنفصلُ فإنَّ معناه {في} غيره فأشبه الحروف.

فإن قال قائلٌ : فإذا كان المضمر معناه في غيره فهلاّ اكتَفَوا بالظّاهر الذي معناه فيه ولم يحتاجوا إليه. قيل له : إنَّ الأسماء الظّاهرة كثيرة الاشتراك والاشتباه فإذا أرادوا تخصيصها وتمييزها وصفوها، نحوُ قولك : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ

(١) – هذا ماعليه سيبويه من أن المعارف خمسة : "الأسماء التي هي أعلام خاصة، والمضاف إلى معرفة إذا لم تُرِدْ معنى التنوين، والألف واللاّم، والأسماء المبهمة والإضْمار" الكتاب ١ / ٢١١.
ومنهم من زاد عليها الاسم الموصول والمعرف بالنداء وعليه متاخرو النحاة.

(٢) – في (ع) : (لأنه قد ...).

العـاقِلِ وَالظَّرِيفِ وَالعـالِمِ وَأَشْبـاهِ ذلك. والمضمـر لا يلتبس ولا يشتبه فاستعمل المضمر لرفع اللَّبْس وإزالة الاشْتراكِ[١] الّذي كان في الظّاهر.

فأمّا الأسماءُ الأعلام فإنَّما[٢] وُضِعَتْ لإبانة شخص من شخص من غير اعتبار معنى الاسم ولا اشتقاقه. والدَّليل على ذلك أنَّ زيداً معناه : الزِّيادة، وعَمْرًا معناه : العُمْرُ، وجَعْفَرٌ : هو النَّهْرُ، وطَلْحَةُ : اسمُ شجرةٍ، وحمزةُ : [اسمُ][٣] بقلة، ومعلومٌ أنّنا إذا سمَّيْنا رجلاً بـ(حمزة) لا نريد أنَّه بَقلَةٌ، وإذا سميناه بـ(جعفر) لا نريد أنَّه نهر، وإنَّما[٤] سمّوه بهذا الاسم ليُمَيِّزوهُ[٥] من سائر الأشْخاص، فصار الاسم موضوعًا للتّعريف من غير اعتبار شيء زائد. وسُمِّيَ علمًا تشبيهًا بعلامة الأمير، وبِعَلَمِ الثَّوْبِ؛ لأنَّ العلامة تدلُّ على الأمير كما أنَّ الاسم يدُلُّ على المسمّى، وكذلك علَمُ الثَّوْبِ ظاهر بارز فيه.

فأما أسماء الإشارة نحو (هذا) و(هذه) و(ذا) وأشباه ذلك فجميعها مبنيٌّ؛ لأنَّ معانيها في غيرها، وهو المُشار إليه، فأشبهت الحروف فَبُنِيَتْ كما أنَّ الحروف مبنيَّةٌ. وقد تكون الإشارة إلى من بحضرتك[٦] وإلى من بعُدَ عنك[٧]. وإنّما احتاجوا إلى أسماء الإشارة؛ لتكون وَصْلَةً لخروج ما فيه الألف واللاّم عن العهد إلى الحضور، وذلك أنَّ[٨] الألف واللاّم يدخلان للعهد، فيقول الإنسان

(١) – في (ع) : (لإزالة اللّبس ورفع الاشتراك).
(٢) – في (ع) : (فإنها).
(٣) – تكملة من (ع).
(٤) – في (ع) : (فإنما).
(٥) – في (ع) : (لتمييزه).
(٦) – في الأصل : (يحضر بك)، وهو تصحيف، والتصويب من (ع).
(٧) – من (ع) في الأصل (منك) وهو تحريف.
(٨) – في (ع) : (لأن).

73
[١/٩١]

لصاحبه : ما فعل الثَّوب أو الفرس[١] يعني الّذي يعهدانه. وقد يكون الشَّيء بحضرة اثنين ليس بينهما فيه عهدٌ، فإذا أراد أحدهما إخبار / صاحبه عنه قال له : هذا الشَّيء، فيتوصَّلُ بـ(هذا) إلى تعريف الحاضر، ولهذا نقول : إنَّ المبهم لا يوصف إلاّ بما فيه الألف واللاّم؛ لهذا المعنى، ولولا ذلك لما احتاج المبهم إلى صفةٍ؛ لأنَّه لا يُشارِكُ غيره فيحتاج أن يُمَيَّزَ عنه بصفةٍ.

فأمّا ما فيه الألف واللاّم فإنَّه يتعرَّف بها تعريف العهد كرجل ألقى إليك ثوبًا أو درهمًا ثمَّ قال لك : أعطني الدِّرهم أوِ الثَّوب وإنَّما يقصد ما ألقاه إليك دون غيره. ولو قال قائل : جاءَني الرَّجُلُ وَأَكْرَمْتُ[٢] الرَّجُلَ، كان المكرم هو الجائي، ولو قال : وَأَكْرَمْتُ[٣] رَجُلاً، كان غيره، وكذلك لو قال : جاءَني رَجُلٌ فَأَكْرَمْتُ رَجُلاً، كان الثّاني غير الأوَّلِ. وفي قوله تعالى : ﴿فَإِنَّ مَعَ العُسْرِ يُسْرًا . إِنَّ مَعَ العُسْرِ يُسْرًا﴾[٤] إنَّ العُسر الأوَّل هو الثّاني، واليُسْرُ الثّاني غير الأوَّل، وَرُوِيَ عن (عبد الله بن عبّاس) : «لَنْ يَغْلِبَ عُسْرٌ يُسْرَيْنِ»[٥].

وقد تجيء الألف واللاّم لتعريف الحضور وقد بيَّنّاه.

وتدخل زائدة دخولها كخروجها، نحو قولهم : «أَرْسَلَها العِراكَ»[٦]، أي تعترك؛ لأنّ العِراكَ ينتصب على الحال في هذا الموضع، والحال نكرة فلا يدخل عليها الألف واللاّم إلاّ زائدة. ومنهم من يقول : هو معرفة إلاّ أنَّه موضوع موضع

(١) – في (ع) : (والفرس) بالواو.
(٢) – في (ع) : (فأكرمت).
(٣) – في (ع) : (فأكرمت).
(٤) – الانشراح : (٥)، (٦). في كلتا النسختين سقطت الفاء من أول الآية (٥)، وفي (ع) سقطت الآية (٦).
(٥) – انظر القول في معاني القرآن للفراء : ٣/٢٧٥.
(٦) – تقدم القول في ص٢٢٢.

النَّكرة، وهو على ذلك شاذٌّ لقلَّةِ مجيئه على هذا. وكذلك في قول الشّاعر(١) :

١٠٦ – باعَدَ أُمَّ العَمْرِ عَنْ أَسيرِها

أدخل الألف واللاّم على (عَمْرٍو). ومعلوم أنَّ زيداً وعمْراً لا يدخل الألف واللاّم عليهما؛ لأنَّهما معرّفان بالعلميّة. وقد قيل في هذا : إنّه بِغَيْنٍ معجمة فلا فرق بينهما؛ لأنَّهما عَلَمان.

وقد يدخل الألف واللاّم للاستغراق والعموم، نحو قولك(٢) : أَهْلَكَ النّاسَ الدِّرْهَمُ والدِّينارُ، وكذلك في قولهم : (الماءُ، والتُّرابُ، والحشيشُ، والملحُ)، فهذا استغراق الجنس، وكذلك قولهم : (الإنسانُ)، الألف واللاّم مُسْتَغْرِقةٌ للجنس، بدليل قوله تعالى : ﴿إنَّ الإنْسانَ لَفي خُسْرٍ إلاّ الَّذينَ آمَنوا وَعَمِلوا الصّالِحاتِ(٣)﴾ فاستثنى من الإنسان المؤمنين(٤)، فعُلِم أنَّ المراد به النّاس.

73
[٩١/ب] وكذلك قوله تعالى : / ﴿إنَّ الإنْسانَ خُلِقَ هَلوعًا﴾(٥) ثم قال تعالى : ﴿إلاّ المُصَلّينَ﴾(٦).

(١) – نسبه صاحب المفصل لأبي النجم.

١٠٦ – البيت من مشطور الرجز.

وهو في المقتضب : ٤/٤٩، والمنصف : ٣/١٣٤، وأمالي ابن الشجري : ٢/٢٥٢، والإنصاف : ١/٣١٧، وابن يعيش : ١/٤٤، ٢/١٣٢، ٦/٦٠ وشرح شواهد شرح الشافية : ٥٠٦، والمغني : ٥٢، والمساعد : ١/١٩٨، والهمع : ١/٨٠، واللسان : (وبر).

وبعده : حراسُ أبوابٍ عَلى قُصورِها.

(٢) – في (ع) : (قولهم).

(٣) – العصر : (٢) (٣)، وفي (ع) اكتفى بالشاهد إلى قوله تعالى : (الذين آمنوا).

(٤) – في الأصل : (المؤمن) وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٥) – المعارج : (١٩).

(٦) – المعارج : (٢٢).

وقد تجيء الألف واللاّم بمعنى (الّذي) و (الّتي) إلاّ أنّها لا تدخل إلاّ على اسمٍ مشتقّ من فعل، نحو (الضّاربِ، والقائم) ويكون التّقدير : الّذي ضرب، والّذي قام.

وقد جاءتْ زائدةً في (الّذي) و (الّتي) وتثنيتهما وجمعهما، والدّليل على زيادتها أنّ هذه الأسماء الموصولة تتعرَّف بصلاتها بمنزلة (مَنْ، و ما، و أيّ) فلا تكون الألف واللاّم للتّعريف؛ لأنَّ الاسم لا يتعرف من موضعين.

وما أضيف إلى شيء من المعارف فهو جارٍ مجْراهُ إذا كانتْ إضافته محضةً(١).

واختُلِفَ في أَعْرَفِ(٢) [المعارِفِ](٣)، فذهب أكثر النّحويّين إلى أنّ أعرَفَهَا المضمر ثمّ الاسم العلم ثمّ المبهم ثمّ ما فيه الألف واللاّم. وكان (السّيرافيّ) يقول(٤) : أَعْرَفُها الاسم العلم ثمّ المضمر(٥) ثمّ المبهم ثمّ ما فيه الألف واللاّم.

وكان (ابن السَّرّاجِ) يقول(٦) : أعرفها المبهم ثمّ المضمر ثمّ العلم ثمّ ما فيه الألف واللاّم. وكذلك حكم ما يضاف إلى شيء منها على الاختلاف، فما أُضيف إلى الأعرف كان أعرف ممّا أضيف إلى غيره.

قال : "والأسماء المضمرة على ضربين : منفصل، ومتّصل.

والمنفصل على ضربين : مرفوع، ومنصوب. فالمرفوع للمتكلّم

(١) – في (ع) : (إذا كانتْ إضافة محضة).

(٢) – في (ع) : (إعراب)، وهو وهم.

(٣) – تكملة من (ع).

(٤) – لم أقف على قول السيرافي في الشرح.

(٥) – (ثم المضمر) : ساقط من (ع).

(٦) – لم أقف على كلامه هذا في جزأي الأصول المطبوعين.

وَحْدَهُ ذَكَرًا كان أو[1] أنثى : (أَنَا)، والتَّثنية والجمع جميعًا : (نَحْنُ)، وللمخاطب : (أَنْتَ)، والتّثنية (أَنْتُما) والجمع[2] : (أَنْتُمْ)، وللمخاطبة : (أَنْتِ)، والتَّثنية : (أَنْتُما)، والجمع[2] : (أَنْتُنَّ) وللغائب[3] : (هُوَ) و (هُما) و (هُمْ)، وللغائبة : (هِيَ) و (هُما) و (هُنَّ).

اعلم أنّ الضّمير المنفصل إنّما سمّي منفصلاً لانفصاله عن الفعل وتَقَدُّمِهِ عليه. والمتّصل سمّي متّصلاً؛ لأنّه لا ينفك عن العامل على قدر العامل فيه، فهو أبداً غير منفصلٍ[4] عمّا يعمل فيه، ولا يجوز أن يتقدّم عليه، ولا يُفْصَلَ بينه وبينه {بخلاف المنفصل}؛ لأنّ المنفصل بانفصاله صار بمنزلة الاسم الظّاهر[5].

والضّمير المرفوع على خمسة أضرب : أحدها : المتكلّم وتثنيته وجمعه سواءٌ[6]. الثّاني : المخاطب وتثنيته / وجمعه. الثّالث : المخاطبة وتثنيتها وجمعها. الرّابع : الغائب وتثنيته وجمعه. الخامس : الغائبة وتثنيتها وجمعها. وأعرف ذلك المتكلّم ثمّ المخاطب ثمّ الغائب. وإنّما صار المتكلّم أعرف؛ لأنّه لايوهمك غيره، والّذي يدلّ على صحّة هذا الاعتبار أنّ رجلاً لو كان مُتَوارِيًا وبِقُرْبِهِ جماعة، فقال أحدهم : أنا قتلت زيداً وأخذتُ مال عمرٍو، لَعلِمَ[7] أنّ القاتل والآخذ هو المتكلّم

74 [٩٢/أ]

(١) – انظر ص١٩ الحاشية رقم (٢).
(٢) – من (ع) و (مل) في الأصل : (الجميع).
(٣) – في (ع) : (والغائب).
(٤) – في الأصل (متصل) وهو وهم، والتّصويب من (ع).
(٥) – في (ع) : (... بخلاف المنفصل، فإن المنفصل لانفصاله عن الفعل جاز أن يتقدم عليه).
(٦) – (سواء) : ساقطة من (ع).
(٧) – ضبطت في الأصل (لَعُلِمَ) بالبناء لما لم يُسمّ فاعله، وهو لايتناسب مع قوله (أن رجلاً ..). والتصويب من (ع).

دون غيره، لا يذهب وَهْمُه[1] إلى سواه، ولو سمع قائلاً يقول لواحد من جماعة : أنتَ قتلتَ أو فعلتَ، لم يعلمْ من المخاطب منهم.

فإن قيل[2] : فإنَّ المتكلّم قد يتكلّم فلا يعرفه السّامع، فيقول : منْ هذا المتكلّم؟

قيل له : هو وإن لم يعرفه بِنَسَبِهِ فقد عرفه حِسًّا؛ لأنّه إن كان يشاهده فقد عايَنَهُ، وإن كان بينهما حجابٌ فقد أحسَّ بكلامه وسمعه، وسؤاله عنه كسؤال الإنسان عمَّن يشاهده، فيقول : منْ هذا؟

ويتلو المتكلّم الحاضر؛ لأنّه يُعَرَّفُ بالحضور والمشاهدة. والغائب أضعفها، حتّى سمّاها بعض النّحويّين كناية النّكرة[3].

فأمّا (أَنَا) فالهمزة والنّون هما الاسم والألف زيدت لبيان حركة النّون، وهذه الألف تذهب في دَرْجِ الكلام، ومنهم من يُثْبِتُها في الوصل حملاً على الوقف، وعليه[4] قراءة نافعٍ[5] ﴿أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ﴾[6].

وفيها خمس لغاتٍ : إحداها : إثْباتُ الألف في الوصل والقطع[7]. الثّانية[8] :

(١) – في الأصل (الوهم)، وما أثبته من (ع).
(٢) – في (ع) : (قال)، وهو تحريف.
(٣) – انظر شرح المفصل لابن يعيش : ٣/٨٤ – ٨٥.
(٤) – في (ع) : (وعليه حمل ..).
(٥) – نافع وحده من بين السبعة يثبت الألف من (أنا) إذا وليتها همزة إلاّ في قوله تعالى : ﴿إِنْ أَنَا إِلاَّ نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾ (الشعراء : ١١٥) فإنّه يحذفها في هذا الموضع كسائر القراء. انظر السبعة ١٨٧ – ١٨٨.
(٦) – البقرة : (٢٥٨).
(٧) – في (ع) : (والوقف).
(٨) – في (ع) : (أحدها ... والثّاني) وبعدها .. (والثالثة) بالواو أيضًا.

حذف الألف وفتح النّون. الثّالثة : إلحاق الهاء مع النّون. الرّابعة : إسكان النّون. الخامسة : إلحاق ألف بعد[1] الهمزة.

وإنّما جعل لفظ المذكّر والمؤنّث على حالة واحدة؛ لأنّ المتكلّم يستغني عن الفرق؛ إذ[2] كان معروفًا.

وأمّا[3] (نَحْنُ) فهو عبارة عن التّثنية والجمع للمذكّر والمؤنّث، ولهذه العلّة قلنا: إنّه مبنيّ على الضّمّ لقوّته، وقال قوم : بُنِيَ على الضّمّ تشبيهًا بحركة الفاعل. وإنّما جُعِلَ عبارة عن التّثنية والجمع؛ لأنّه ليس بتثنية ولا جمع من حيث الصّناعة، وذلك أنّ التّثنية هو أن يتّفق اثنان في التّسمية، فتقول : / الزَّيدان، ويتّفق ثلاثة، فتقول : الزَّيدون، أوْ رجلان ورجال، وهذا غير موجود في مسألتنا. ولكنْ لمّا كان المتكلّم قد يتكلّم وحده، وقد يعبّر عن نفسه وغيره فُرِقَ بين الواحد وما زاد عليه، واستوى أن يكون الزّائد واحدًا أو جماعة، فقال الواحد : (أَنَا)، وقال لمّا زاد : (نَحْنُ)، فاكتفى بذلك عن غيره. 74 [٩٢/ب]

فأمّا (أَنْتَ) فإنّ الاسم هو الهمزة مع النّون، والتّاء حرف للخطاب[4] وفصل بين مذكّره ومؤنّثه، ففتحت تاء المذكّر، وكسرت تاء المؤنّث. فأمّا تاء المذكّر ففتحت لخفّة الفتحة؛ لأنَّ كلّ حرف يكون على حرف واحد يُبْنى على الفتح على ما قدّمناه. وأمّا تاء المؤنّث فَكُسِرَتْ للفرق، وكانت بالكسر أَوْلى[5] حملاً على الياء في (هذي) وفي (تَفْعَلِينَ)؛ لأنّ الياء علامة التّأنيث، فإذا ثنّيت استوت التّاء

(١) – في الأصل : (مع)، وما أثبته من (ع).
(٢) – في (ع) : (إذا)، وهو تحريف.
(٣) – في (ع) : (فأمّا).
(٤) – في الأصل : (حرف الخطاب)، وما أثبته من (ع).
(٥) – في (ع) : (أوّلاً)، وهو تحريف.

في المذكّر والمؤنّث، فقلتَ : (أَنْتُما) فتضمّ التّاء في المذكّر والمؤنّث. فإن قيل. فَلِمَ[1] ضُمَّتِ التّاء في هذا الموضع وهلاّ فتحتَها على أصلها؛ لأنّك إنّما كسرتَ التّاء في المؤنّث للفرق، وقد تعذّر ذلك لأجل دخول الميم والألف الّذي يستوي فيهما المذكّر والمؤنّث فكان من حقّك أن تعيد التّاء[2] إلى الفتح.

قيل له : إنّ قولنا (أَنْتُما) أشبه الظّاهر من وجه وأشبه المتكلّم من وجه. فشبهه للظّاهر أن أُلْحِقَ فيه ألف للتّثنية، وشبهه للمتكلّم أن أُلْحِقَ فيه حرف لا يكون في التّثنية وهو الميم. وإنّما اختاروا زيادة الميم هاهُنا؛ لأنّها تزاد كثيراً في أواخر الأسماء كقولهم للأزرق : (زُرْقُمٌ)[3]، ولعظم الاسْتِ : (سُتْهُمٌ)، و(فُسْحُمٌ)[4] مأخوذ من الانْفِساحِ، و(دِلْقِمٌ)[5] وهي[6] (فِعْلِمٌ) من الانْدِلاقِ، و(شَدْقَمٌ) وهو الأَشْدَقُ، و(حُلْكُمٌ) للأسود مأخوذ من الحُلْكَةِ، ألا ترى أنّ قولنا (أَنَا) للمتكلّم إذا ثُنِّيَ قيل : (نَحْنُ)، و(نَحْنُ) ليس بتثنية (أَنَا)، وإنّما هو تثنية (أَنَا وَهُوَ)، فلمّا ثُنِّيَ أُتِيَ بلفظ[7] غير الواحد، فزيد في (أَنْتُما) ميم لم تكن في الواحد، وحرّكوا التّاء بالضّمّ تشبيها بحركة تاء المتكلّم إذا قُلْتَ : أَنَا فَعَلْتُ؛ لأنّ قولنا : (أَنَا) هو قولنا : (أَنْتَ)، وإنّما زيدتْ فيه / التّاء للخطاب، والمتكلّم هو الأصل، فلمّا أخذ شبهًا منه حُملتْ تاؤُهُ على تائه. فإذا صِرْتَ إلى الجمع قلت : 75 [١/٩٣]

(١) – في (ع) : (ولِمَ).
(٢) – في (ع) : (الياء)، وهو تحريف.
(٣) – والزُّرْقُمُ : الأزرق الشديد الزُّرْقِ، والمرأة زُرْقُمٌ أيضًا، اللسان (زرق).
(٤) – الفُسْحُمُ بالضّمّ : الواسع الصدر، والميم زائدة، اللسان (فسحم).
(٥) – امرأة دِلْقِمٌ : هَرِمة، وهي من النوق التي تكسرت أسنانها فهي تمجّ الماء مثل الدَّلوقِ، اللسان (دلقم).
(٦) – في (ع) : (هو).
(٧) – في (ع) : (.. ثني أنا بلفظ ..).

(أَنْتُمو) و (أَنْتُنَّ)، فاستغنوا بما يظهر من ضمير الجمع عن التّاء[1]، فضمّوها على ما ذكرنا، وألحقوا مكان الألف في التّثنية واواً للجمع، ونونًا للتّأنيث وشدّدوا النّون، لتكون بإزاءِ الميم والواو، هكذا حكى (سيبَوَيْه) عن (الخَليلِ)[2]. وقد يحذفون الواو في الجمع تخفيفًا، فيقولون : (أَنْتُمْ) بإسكان الميم؛ لأنهم لو ضمّوها لعادت الواو المحذوفة، والواو حُذِفَتْ تخفيفًا؛ لأنّه ليس في كلامهم واو قبلها ضمّة وقعتْ طرفًا[3]، وقد بيّنّا ذلك فيما تقدّم.

فأما (هُوَ) فكناية عن المذكّر الغائب، وفيه ثلاث لغات : (هُوْ) بإسكان الواو و(هُوَ) بفتح الواو و(هُوَّ) بتشديد الواو وبعض العرب يحذف هذه الواو، وأنشد[4]:

١٠٧ – بَيْناهُ يَشْري رَحْلَهُ قالَ قائِلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ نَجيبُ

(١) – أي استغنوا بالميم والواو في (أَنْتُمو) وبالنّون المشددة في (أَنْتُنَّ) لدلالتهما على الجمع، ودلالة الواو والميم على المذكر، والنّون المشدّدة على المؤنّث عن التّاء وحركتها لما كانت تدلّ مع حركتها على ذلك في المفرد.

(٢) – الكتاب : ٢/٢٩٦.

(٣) – هذا أصل من الأصول التي بنى عليها النحاة قواعدهم ولكن الشّارح استخدمه هنا استخدامًا خاطئًا، والصّواب أنه ليس في كلامهم اسم مُتَمَكِّنٌ في آخره واو قبلها ضمة كما مَثّل لذلك الشارح في ص٤٢ و(أنتم) ضمير فهو ليس باسم متمكن وواوه يمكن أن تعود إليه في ضرورة الشّعر. وإنّما حذفت الواو منه؛ لأنّ هذا الضمير يكثر دَوْرُهُ على ألسنتهم فحذفوا الواو تخفيفًا؛ لأنّ مايكثر دَوْرُهُ على ألسنتهم قد يفردونه بأحكام خاصة يباين بها نظائره.

(٤) – الشاهد ينسب للعجير السلولي.

١٠٧ – البيت من البحر الطويل، وروي في الأصل و(ع) : (بيناه) على أن التفعيلة الأولى مخرومة، والرواية الشهيرة (فَبَيْناهُ) وعليها ورد في الخصائص : ١/٦٩، وأمالي ابن الشجري : ٢/٢٠٨، والإنصاف : ٢/٥١٢، ٦٧٨ وابن يعيش : ٣/٩٦، وشرح الشنتمري : ١/١٤، والخزانة : ٢/٣٩٦، واللسان : (ها) برواية : لِمَنْ جَمَلٌ رَثُّ المَتاعِ نَجيبُ.

الملاط : جانب السنام. النّجيب : الفاضل النفيس من كل حيوان.

يريد : بَيْنا هُوَ، فعلى هذا إنّما تُحْذَفُ الواو[1] السّاكنة؛ لأنّها بسكونها خفّتْ، ولا يجوز أن تُحْذَفَ المُشَدَّدَةُ؛ لأنّها تُعَدُّ حرفين، ولا المفتوحة لقوّتها بالحركة. فإذا ثنّيت قلت : (هُما) زِدتَ ميمًا لمجاوزة الواحد، وألفًا علامة للتّثنية، وحذفت الواو مع الميم؛ لأنّهما[2] من مخرج واحد فاكْتَفَوا بالميم عنها لمّا زادوها للمبالغة. وتقول في الجمع (هُمو) بواوٍ وميمٍ. فالميم لمجاوزة الواحد، والواو علامة للجمع[3]. وقد تحذف الواو تخفيفًا كما قلنا في (أَنْتُمُ)، فإذا وقفوا على الميم سكّنوها فإن اضْطرّوا إلى تحريكها لالتقاء السّاكنين أعادوا الضّمّة فقالوا : أَنْتُمُ الرِّجال، وهُمُ[4] الرِّجال، كما أنّهم لمّا أسكنوا الذال من (مُذْ)، وأصلها (مُنْذُ) فحذفوا النّون، فإذا اضطرّوا إلى تحريك الذّال أعادوا ضمّها[5] فقالوا : مُذُ اللّيْلَةِ، وَمُذُ اليَوْمِ.

فأمّا ضمير المؤنّث فـ (هِيَ)[6] للغائبة بكسر الهاء لمكان الياء؛ لأنّهم لو ضمّوا الهاء مع الياء لخرجوا من ضمّ إلى كسر، وذلك ثقيل، فكسروا الهاء.

75

فإذا صرتَ إلى التّثنية كان كالمذكّر سواء، وقد ذكرناه. / فإذا صرت إلى الجمع [٩٣/ب]
زدت نونًا مشدّدة تكون بإزاءِ الواو والميم[7]؛ لأنّ المشدّد يُعَدُّ {حرفين}، وقد مضى بيانه.

(١) – في الأصل (الهاء)، وهو وهم، والتصويب من (ع).

(٢) – في الأصل (لأنها)، وهو وهم، والتصويب من (ع).

(٣) – في (ع) : (علامة الجمع).

(٤) – من (ع). في الأصل (أنتمو .. وهمو) بالواو، وهو وهم.

(٥) – في (ع) : (ضمتها).

(٦) – في الأصل (فهو)، وهو وهم، والتصويب من (ع).

(٧) – أي الواو والميم اللتان في (همو).

واعلم أنّ هذا الضّمير المرفوع المنفصل يجوز فيه ما لا يجوز في غيره من المضمرات، وذلك أنّك تُؤَكِّدُ به الضّمير المرفوع والمنصوب والمجرور: تقول قُمْتَ أَنْتَ، ولَقيتُكَ أَنْتَ، ومَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ، وإنّما جاز أن تُؤَكِّدَ به هذه الألفاظ؛ لأنّ الإعراب لا يظهر فيها، فلمّا لم يظهر فيها أكّدوا به[١]. وأيضًا فإنّ[٢] المضمرات كلّها قد اشتركن في ضمير الجماعة إذا قلت: فَعَلْنا، كان قولنا (نا)[٣] مرفوعًا، وتقول: ضَرَبَنا زيدٌ، فيكون منصوبًا، ومَرَّ بِنا زَيْدٌ، فيكون مجرورًا، فلمّا وقعت المشاركة في بعض المواضع جاز أن تقع في غيرها.

فإنْ قيل: فكيف يجوز أن يؤكَّد الضّمير والشّيء لا يُضْمَرُ إلاّ بعد معرفته وإزالة الشّكّ عنه؟

قيل له: لَمّا كان في كلام العرب التَّجَوُّزُ جاؤوا بألفاظ التّأكيد لإزالة اللَّبس الحاصل في الكلام، وقد مضى بيان ذلك، ألا ترى أنّنا إذا قلنا: ضَرَبَ الأميرُ اللِّصَّ، كان الظّاهر أنّ الضّارب أعوان الأمير، فإذا قلنا: ضَرَبَهُ بِنَفْسِهِ أو الأمير نَفْسُهُ ضرب اللّصّ، زال اللّبس، فكذلك إذا قلت[٤]: مررتُ بك، احتمل أن يكون مرّ بمن يختصّ به أو بداره، فإذا قلت[٥]: أنت زال اللّبس.

وهذه الألفاظ المضمرة المرفوعة المنفصلة قد تقع مبتدأ، وخبر مبتدأ، وتقع في خبر (كان)، وفي خبر (إنّ)، وتقع بعد حرف العطف، وحرف[٦] الاستثناء.

(١) – كذا في الأصل وفي (ع) أيضًا ولعل الصواب: (فلما لم يظهر فيها أكدوها به).
(٢) – في (ع): (... بها أيضًا ولأن ...).
(٣) – (نا): ساقطة من (ع).
(٤) – من (ع). في الأصل: (قيل) وما أثبته يناسب ماجاء بعده: (.. فإذا قلت).
(٥) – في (ع): (قال).
(٦) – في (ع): (وبعد حرف ..).

{فمثال} وقوعها مبتدأ، نحو قولك: كَيْفَ أَنْتَ؟ فـ(أنت) مبتدأ[١]، و(كيف) سدّ مسدّ الخبر وتقدّم على المبتدأ لمكان الاستفهام. وكذلك: هُوَ زَيْدٌ، فـ(هو) مبتدأ، و(زيد) خبر عنه، وذلك كثير. ومثال وقوعها في خبر المبتدأ نحو قولك: الأَسَدُ أَنْتَ، وَالشُّجاعُ هُوَ، وأشباه ذلك، ومثال وقوعها في خبر (كان) نحو قولك: كانَ زَيْدٌ [هُوَ][٢] خارج فـ(هو خارج)[٣] جملة من مبتدأ وخبر وموضعها نصب، لوقوعها موقع [خبر][٤] (كان). ومثال وقوعها في خبر (إنّ): إنَّ زَيْدًا[٥] هُوَ خارِجٌ، وأشباه ذلك كثيرة[٦]. ومثال وقوعها بعد حرف العطف نحو قولك: نَحْنُ وَأَنْتُمْ خارِجونَ وأشباهه / . {و} بعد حرف الاستثناء نحو قوله[٧] [٨]: 76 [١/٩٤]

١٠٨ – ... ... ما قَطَّرَ الفارِسَ إلاّ أنا

وما فعل كذا وكذا إلاّ أنت وإلاّ نحن، وأشباهه.

فأمّا إذا وقعت بعد معرفتين، نحو قولهم: زَيْدٌ هُوَ عَمْرٌو فلك فيه وجهان: إن

(١) – في (ع): (المبتدأ).
(٢) – تكملة من (ع).
(٣) – (فهو خارج): ساقطة من (ع).
(٤) – تكملة من (ع).
(٥) – في الأصل: (زيد) بالرفع، وهو خطأ، والتصحيح من (ع).
(٦) – (وأشباه ذلك كثيرة): ساقط من (ع).
(٧) – في (ع): (قولهم).
(٨) – هو عمرو بن معدي كرب.
١٠٨ – البيت من البحر السريع. وصدره: لَقَدْ علِمَتْ سَلْمى وَجاراتُها
وهو في ديوانه: ١٥٥، وسيبويه: ١/٣٧٩، والتبصرة: ١/٤٩٧، وابن يعيش: ٣/١٠١، ٢٠٣، والمغني: ٣٤٢، واللسان: (قطر) وعجزه في شرح الحماسة للمرزوقي: ١/٤١١.
قَطَّرَ الفارسَ: صرعه صرعة شديدة.

شئت جعلت الأوّل مبتدأ، وجعلت الضّمير مبتدأ ثانيًا وما بعده خبر عنه، وتكون الجملة في موضع خبر المبتدأ الأول.

وإن شئت جعلت الضّمير فصلاً لا موضع له من الإعراب. وعلى هذا تقول: كَأَنَّ زَيْداً هُوَ عَمْرٌو، إن[1] شئت جعلت الضّمير فصلاً ورفعت (عمراً) بأنّه خبر (كَأَنَّ) وإن شئت جعلت (عمراً) خبر (هو) والجملة في موضع رفع؛ لأنّها خبر (كَأَنَّ). وتقول: ظَنَنْتُ زَيْداً هُوَ عَمْرٌو، وعَمْراً، إن جعلت (هو) فصلاً نصبت (عمراً)؛ لأنّه مفعول ثانٍ، وإن جعلته مبتدأ رفعت؛ لأنّه خبر عنه، وتكون الجملة في موضع نصب؛ لأنّها في موضع المفعول الثّاني، وهذا واضح جدّاً. وإنّما يقع الفصل بين اثنين أحدهما هو الآخر، وذلك في باب (ظننت) وأخواتها، و(كان) وأخواتها، و(إنّ) وأخواتها؛ لأنّ الموضع للمبتدأ والخبر في الأصل.

وأهْلُ الكوفة يسمّون الفصل: العِمادَ[2]. فإن قال قائل: ما المقصود بالفصل؟ ولأيّ شيء دخل الكلام؟ وهل هذا إلا توكيد؟

قيل له: إنّما دخل الفصل في كلامهم؛ لِيُؤْذِنَ بأنّ الاسم الأوّل قد تمّ ولم يبق منه نعت ولا بدل ولاشيء من تمامه، وأنّ الّذي بقي من الكلام {خبر عن} الأوّل يلزم المتكلّم أن يأتي به، ولهذا تقول: إنّه لا يجوز الفصل فيما لا يكون الأوّل {متعلّقًا بالثّاني، نحو: ضرب زيد عمراً}، وكسا بِشْرٌ بَكْرًا ثوبًا؛ لأنّ أحد المفعولين غير متعلّق بالآخر. ومُفارَقَةُ الفصل للتّوكيد هو أنّ الفصل يكون للظّاهر والمضمر على حال سواء، والتّوكيد لا يكون إلاّ لضمير في فعل، نحو قولك: زيد

(١) – في الأصل و(ع): (وإن) بإقحام الواو.

(٢) – انظر معاني القرآن للفراء: ١/٤٠٩، كلامه على الآية ﴿إذْ قالوا اللهمَّ إن كان هذا هو الحقّ من عندك﴾. (الأنفال: ٣٢) وانظر الإنصاف المسألة رقم (١٠٠) ج٢/ص٧٠٦، وشرح المفصل: ٣/١١٠، والمغني: ٥٤٦.

قام [هو][1]، وأشباه ذلك. ولا تقول[2]: قام زيد هو، ولا قام الزّيدان هما.

قال (الفَرَّاءُ): أَدْخَلوا العِمادَ؛ ليفرِّقوا بين الفصل والنّعت؛ لأنّك لو قلت: زيد العاقل لأشبه النّعت، فإذا قلت: هو العاقل، قطعت (هو) من تَوَهُّمِ النَّعتِ. انتهى قوله.

76

ولهذا تقول: إنّه لا يُحال بينه وبين الألف واللاّم /، ولا يتقدَّم قبل المبتدأ ولا [٩٤/ب] قبل ما جرى مجراه من اسم (كان) وأخواتها. فإن قيل: ما تنكرون على من قال: إنّ هذا الضّمير بدل من الأوّل؟ قيل له: لايصحّ ذلك؛ لأنّهم أدخلوا اللاّم عليه في قولهم: «إنْ كُنّا لَنَحْنُ الصّالِحينَ»[3] ولو كان بدلاً لما جاز دخول اللاّم عليه؛ لأنّ البدل يقوم مقام المبدل في إعرابه.

ومن[4] الفصل قوله تعالى: ﴿وَيَرى الَّذينَ أُوتُوا العِلْمَ الَّذي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الحَقَّ﴾[5]. فـ(يَرى) من رؤية القلب و(الحقّ) منصوب بأنّه المفعول الثّاني و(هو) فصل لا موضع له من الإعراب. وكذلك قوله تعالى: ﴿تَجِدوهُ عِنْدَ اللّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾[6] واللّه أعلم.

قال: "وأمّا الضّمير المنصوب المنفصل فـ(إيّايَ) للمتكلّم، وللتّثنية[7] والجمع جميعًا (إيّانا)، وللمخاطب (إيّاكَ)، والتّثنية

(١) – تكملة تقتضيها صحة المثال.

(٢) – في (ع): (ولاتقل).

(٣) – القول في شرح المفصل لابن يعيش: ٣/١١٣.

(٤) – في (ع): (فمن) بالفاء.

(٥) – سبأ: (٦).

(٦) – المزمل: (٢٠). في (ع) اقتصر بالشاهد على قوله تعالى ﴿تجدوه عند الله هو خيراً﴾.

(٧) – في (ع): (والتثنية).

(إيّاكُما)، والجمع (إيّاكُمْ)، وللمخاطبة (إيّاكِ)، والتّثنية (إيّاكُما) والجمع (إيّاكُنَّ)، وللغائب (إيّاهُ)، والتّثنية (إيّاهُما) والجمع[1] (إيّاهُمْ)، وللغائبة (إيّاها)، والتّثنية (إيّاهُما)، والجمع[1] (إيّاهُنَّ)."

اعلم أنّ العامل في هذا الضّمير المنصوب لا يخلو إمّا أن يكون مقدّماً عليه أو متأخّراً عنه. فإن كان مقدَّماً[2] عليه فلا بدّ أن يُفصل بينه وبينه، ولولا ذلك لكان متّصلاً. والفاصل هو أحد شيئين: إمّا حرف الاستثناء، وإمّا حرف العطف. فمثال حرف الاستثناء قوله تعالى: ﴿ضَلَّ مَنْ تَدْعونَ إلاّ إيّاهُ﴾[3] فـ (إيّاهُ) نصب بـ (تَدْعونَ)، والفاصل بينهما (إلاّ). ومثال حرف العطف قوله تعالى: ﴿وَإنّا أَوْ إيّاكُمْ﴾[4]. وقوله تعالى: ﴿يُخْرِجونَ الرَّسولَ وَإيّاكُمْ﴾[5].

وأمّا المتأخّر فقوله تعالى: ﴿إيّاكَ نَعْبُدُ﴾[6] فـ (إيّاكَ) نصبٌ بـ (نَعْبُدُ) وهو مؤخّر عنه. وبين النّحويّين خلاف في هذا الاسم، فقال (ابن السَّرّاج)[7]: القياس أن يكون (إيّا) مثل الألف والنّون الّتي في (أَنْتَ) فتكون (إيّا) هي الاسم وما بعدها للخطاب. قال: ويُقَوّي ذلك أنّ الأسماء المضمرة وسائر المَكْنِيّاتِ لا

(١) – في الأصل: (الجميع)، وما أثبته من (ع) و(مل).
(٢) – في (ع): (متقدماً).
(٣) – الإسراء: (٦٧).
(٤) – سبأ: (٢٤).
(٥) – الممتحنة: (١).
(٦) – الفاتحة: (٥).
(٧) – الأصول: ٢/١٢٠.
وهذا القول يُنْسَبُ للأخفش انظر التبصرة: ١/٥٠٣، وَرُوِيَ عن الأخفش أنه يرى ما يراه الخليل في هذه المسألة انظر شرح الكافية للرضي: ٢/١٢ – ١٣.

تضاف. فعلى قوله لا موضع لما بعدها من الإعراب؛ لأنّه حرف بمنزلة الكاف في (أُولئِكَ) والتّاء في (أَنْتَ) والكاف في (ذلِكَ). وقال بعضهم[1]: ما بعد (إيّا) هو الاسم و(إيّا) عماد له إذ كان ما بعدها لا يقوم بنفسه فعلى قوله يكون ما بعدها موضعه نصب؛ لأنّه المفعول في الحقيقة. وقال (السّيرافيّ)[2]: (إيّا) بمثابة
77 اسم ظاهر / أضيف إلى مضمر وصار المضاف والمضاف إليه كشيء واحد كما [أ/٩٥]
تقول: رَأَيْتُكَ نَفْسَكَ، وَقُمْتَ أَنْتَ نَفْسُكَ، وَمَرَرْتُ بِكَ نَفْسِكَ، فالنّفس ظاهرة وهي مضافة إلى الكاف وهي في الحقيقة الكاف. فعلى قوله يكون ما بعد (إيّا) مجروراً بالإضافة.

وقال بعضهم[3]: إنّ (إيّا) وما بعدها جميعه اسم مضمر، وليس أحدهما غير الآخر. واعلم أنّ الاختلاف في هذا الاسم إنّما كان من حيث إنّ المضمر لا يضاف، وقد مضى بيانه؛ لأنّ الشّيء لا يضمر إلاّ بعد تحقّقه وإزالة الإشكال، والإضافة تُحْدِثُ تعريفًا وتخْصيصًا لم يكن. فلمّا ثبت أنّ المضمر لا يضاف اشتبه ما وقع بعد (إيّا)، والّذي يَقْوى[4] في نفسي [في][5] هذه الكلمة أنّها ليست بمضمر في الحقيقة بل أُقيمَتْ مُقامَ المضمر على ما ذهب إليه (السّيرافيّ) ويكون ما بعدها موضعه مجرور[6] بالإضافة بمنزلة الكاف[7] في (غلامكَ) والهاءِ في (غلامه)، وأشباه ذلك.

(١) – هذا القول يُنْسَبُ إلى بعض الكوفيين وإلى ابن كيسان، انظر شرح الكافية للرضي: ٢/١٣.
(٢) – شرح الكتاب للسيرافي: ج٣/الورقة: ١٤١ / (أ).
(٣) – هذا قول الكوفيّين انظر شرح الكافية للرضي: ٢/١٣.
(٤) – في كلتا النسختين ضبطت (يُقَوّي) وهو تحريف. والصواب ما أثبته.
(٥) – تكملة من (ع).
(٦) – في (ع): (جر).
(٧) – هنا يبدأ السقط من (ع) ويقدر بثلاث صفحات تقريبًا، وليس في النسخة مايشير إليه، ويبدو فيها الكلام وكأنّه متّصل إذ لم يقع السقط بعد نهاية الورقة أو الصفحة.

فإن قال قائل : فقد قال (سيبَوَيْه)[1] : إنّ (إيّا) علامة المضمر. قيل له : هذا محمول على أنّها وضعتْ؛ ليُتَوَصَّلَ بها إلى لفظ المضمر في الموضع الّذي لا يتّصل بعامله، ومثل ذلك ما ذكرناه في أبواب النّداء أنّه لمّا لم يمكن نداء ما فيه الألف واللاّم أدخلوا (أيّا)[2] فنادوه وجعلوا ما فيه الألف واللاّم صفة له فالمقصود بالنّداء هو ما فيه الألف واللاّم و(أيّ) جاءت وُصْلة إلى ندائه، وكذلك (إيّا) دخلت وُصْلة إلى لفظ المضمر {المنفصل لما لم يمكن} التّلفّظ به على الانفراد منفصلاً والّذي يُوَضِّحُ ذلك ما حُكِيَ عن (الخَليلِ) : «إذا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتّينَ فَإيّاهُ وإيّا الشَّوابِّ»[3]، فجاء به مضافًا إلى ظاهر، وهذا يدلّ على أنّه ظاهر إلا أنّه لما وضع للمضمر قطع عن الإضافة إلى ظاهر في الغالب. وقد يبدلون من الهمزة هاء، فيقولون (هِيّاكَ) و (هِيّاهُ). فـ(إيّايَ) للواحد، و(إيّانا) للاثنين وما فوقهما يستوي التّثنية والجمع[4]، و(إيّاكَ) بفتح الكاف للمخاطب و(إيّاكُما) للمخاطبين بضمّ الكاف مع الميم كما ضَمَمْتَ التّاء مع الميم، وقد مضى بيانه، و(إيّاكُمْ) وتلحق واو / للجمع وقد تُحْذَفُ الواو تخفيفًا كما ذكرنا في (هُمو). [٥/ب]
و(إيّاكِ) للمؤنّث بكسر الكاف للتّأنيث. و(إيّاكُما) يستوي المذكّر[4] والمؤنّث كما استويا[5] في (هُما).

(١) – الكتاب : ٢/٣٨٠.

(٢) – في الأصل ضبطت (إيّا)، وهو وهم.

(٣) – قال سيبويه : "وحدثني من لا أتهم عن الخليل أنّه سمع أعرابيًا يقول : إذا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتّينَ فإيّاهُ وإيّا الشَّوابِّ، الكتاب : ١/١٤١ والقول في التبصرة : ١/٥٠٣، ٥٠٤، والإنصاف : ٢/٦٩٥، ٦٩٧، وشرح الكافية للرضي : ١/١٨١، ٢/١٢، وابن يعيش : ٣/٩٨، ١٠٠، واللسان : (إيا).

(٤) – كذا في الأصل و(ع)، ولعل الصواب : (يستوي فيه التثنية والجمع).

(٥) – في الأصل (استوى) وهو وهم.

و(إيّاهُنَّ) يُلحَق نونًا مشدّدة؛ لتكون بإزاء الواو والميم في (إيّاهُمو).

قال : "وأمّا الضّمير المتّصل فثلاثة أضرب : مرفوع، ومنصوب، ومجرور. فالمرفوع للمتكلّم التّاء، نحو (قُمْتُ)، والتّثنية والجمع جميعًا (قُمْنا)، والتّاء[1] للمخاطب (قُمْتَ) و(قُمْتُما) و(قُمْتُم)، وللمخاطبة (قُمْتِ) و(قُمْتُما) و(قُمْتُنَّ). والضّمير للغائب في (قامَ، و قاما، و قاموا)، وللغائبة في (قامَتْ، و قامَتا، و قُمْنَ). وكذلك الضّمير في اسم الفاعل والمفعول، نحو : (ضارب) و(مضروب)، وفي الظّرف،نحو قولك : عندك زيد، وما جرى هذا المجرى."

اعلم أنّ هذا الضّمير إنّما كان موضعه رفعًا بما أُسند إليه من الفعل أو ما قام مقام الفعل من اسم الفاعل واسم المفعول؛ لأنّهما مشتقان من الفعل. وكذلك الصّفة؛ لأنّها جارية مجرى اسم الفاعل من حيث إنّها مشتقّة من الفعل. وكذلك الظّرف، وحروف الجرّ؛ لأنّهما نابا عن فعل أو اسم فاعل على ما تقدّم شرحه[2].

وهذا الضّمير منه ما يظهر له صورة في اللّفظ والخطّ، ومنه ما لا يظهر له صورة. فكلّ ضمير اتّصل بغير الفعل فليست له صورة تظهر. وكلّ ضمير اتّصل بفعل فله صورة إلاّ ما كان في أوّله إحدى الزوائد الأربع إذا كان مفردًا، نحو : (أقوم، ونقوم، وتَقوم، ويقوم) وكذلك الأمر والنّهي، نحو : (قُمْ) و(لا تَقُمْ)، وضمير الغائب نحو : (قام)، وضمير الغائبة نحو : (قامَتْ). فإن ثنّي شيء من ذلك أو جُمِعَ ظهرت علامة الضّمير فيه، نحو قولك : أنْتُما تقومان، وهما تقومان، وهما يقومان، وقُوما، ولا تقوما، وقاما، وقامَتا.

(١) – (التاء) : ليست في (مل).

(٢) – انظر ص١١٣.

فإن قيل : لِمَ لَمْ يظهر الضّمير في هذه الأفعال كما ظهر فيما سواها؟ قيل له : لَمّا كانت حروف المضارعة تَفْرُقُ بين المعاني، وتُميّز المتكلّم من المخاطب من الغائب، استغنوا بها عن إظهار ضمير آخر. فإذا اتّصل بها تثنية أو جمع احتاجوا إلى إظهار الضّمير؛ لئلاّ يلتبس المفرد بغيره.

78
[٩٦/أ] فأمّا الغائب / نحو : زيد قام، وعمرو قعد، فإنّما لم تظهر له صورة؛ لأنّه لا حاجة إليه ألا ترى أنّ كلّ مضمر له علامة فصار ترك العلامة للغائب علامة يعرف بها فلم يحتج إلى إظهار ضمير؛ لأنّه غير مشكل.

فأمّا الأمر فإنّه محمول على النّهيّ؛ لأنّ النّهي فيه التّاء، فنابت عن إظهار الضّمير، كما ذكرنا. ولَمّا كانا من قبيل واحد أُجْرِيَ مُجْراهُ وحُمِلَ عليه.

فإن قيل : فقد يظهر الضّمير[١] في اسم الفاعل والمفعول مع التّثنية والجمع. قيل له : ذلك ليس بضمير وإنّما هو علامة التّثنية والجمع، كما تقول : (الزّيدان) و(الزّيدون) ألا ترى أنّ الألف تنقلب ياء كما تنقلب في (الزّيدَين)، والواو تنقلب ياء كما تنقلب في (الزّيدِين)[٢] فعُلِمَ أنّها علامة للتّثنية والجمع، والضّمير مستتر في اسم الفاعل.

فأمّا التّاء المتّصلة بفعل المتكلّم الماضي، نحو : قُمْتُ، و قَعَدْتُ، وأشباه ذلك فمبنيّة على الضّمّ؛ ليَدُلَّ على الفاعل؛ لأنّ الفاعل أبدًا يكون مرفوعًا والمذكّر والمؤنّث فيها[٣] على سواء؛ ولأنّ المتكلّم لا يحتاج إلى بيان؛ لأنّه بنُطقه يُنْبِئُ عن نفسه. وتثبُتُ في الفعل؛ لأنّها لو أُسْقِطَتْ لاشْتبه بفعل الغائب.

(١) – هنا ينتهي سقط (ع) الذي أشرنا إليه في ص٣٣٩ الحاشية (٧).

(٢) – (والواو تنقلب ... في الزيدين) ساقط من (ع). و(الزيدين) ضبطت في الأصل ضبط المثنى، وهو وهم، والصواب ما أثبته.

(٣) – في الأصل : (فيهما)، وهو وهم، والتصويب من (ع).

وأمّا (فَعَلْنا) فهو للتّثنية والجمع والمذكّر والمؤنّث وإنّما جاز ذلك؛ لأنّ هذا ليس بجمع في الحقيقة، وإنّما هو على منهاج ما ذكرناه في (نَحْنُ). والكلام الّذي تقدّم يُغْني عن إعادته هاهُنا[١]. فأمّا (قُمْتَ) فالتّاء مفتوحة؛ لِتَفْرِقَ بين المذكّر والمؤنّث، وموضعها رفع على ما مضى.

فإذا ثنّيت وجمعت قلت : قمتما و قمتم فتزيد ميمًا بعد التّاء للمبالغة. وجعلوا الفرق بين الواحد والجمع بحرف سوى الحرف الّذي يكون في الأسماء الظّاهرة، نحو قولنا : (الزّيدان) و(الزّيدون). واستوى التّثنية والجمع في زيادة الميم؛ لأنّ التّثنية جمع في الحقيقة، وفُرِق بينهما بالألف في التّثنية والواو في الجمع.

فإن قال قائل : لم اختاروا زيادة الميم دون حروف الزّوائد؟ قيل له : إنّما اختاروها؛ لأنّ الميم تلحق أواخر الأسماء زائدة / على ما مضى بيانه في (زُرْقُمٍ، وسُتْهُمٍ) وأشباه ذلك[٢]. وأيضا فإنّ الميم تشبه النّون، والنّون قد تدخل للإعراب ولغيره من العلامات فكانت بالزّيادة أولى. وضمّوا التّاء كما ضمّوها في (أَنْتُما)، وقد ذكرنا العلة فيه. وقد تحذف الواو من (قُمْتُمو) تخفيفًا، فيقولون : (قُمْتُمْ). 78 [٩٦/ب]

فإذا خاطَبْتَ المؤنّث كسَرْتَ التّاء للفرق بين المذكّر والمؤنّث، وكانت تاء المؤنّث بالكسر أَوْلى حملاً على ياء[٣] (تَفْعَلِينَ) على ما تقدّم.

فإن قال قائل : هلاّ استغنوا بتعريف الخطاب عن الفرق؛ لأنّ المخاطب

(١) – (هاهنا) : ليست في (ع).

(٢) – في (ع) : (... زائدة كقولهم : (زرقم) و(سنهم) لعظيم الاسْتِ وأشباه ذلك، وقد مضى بيانه).

(٣) – في الأصل : (تاء)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

يصير بالإقبال عليه معلومًا. قيل له : قد يكون بحضرة الإنسان ذكر وأنثى وهو مقبل عليهما فإذا أراد خطاب أحدهما لم يتبيّن له[1] إلاّ بكسر التّاء وفتحها. فإذا ثنّيتَ المؤنّث قلت (قُمْتُما) فيستوي المذكّر والمؤنّث فيه؛ وذلك لأنّ المذكّر والمؤنّث استوتْ تثنيتهما في الأسماء الظّاهرة، نحو قولنا : (الزّيدان) و (الهندان) وكذلك في المضمر ثمّ يكون دليل الخطاب يُنْبِئُ عن المراد.

فإذا صِرْتَ إلى الجمع قلت : (قُمْتُنَّ) فتزيد نونًا مشدّدة، لتكون بإزاءِ الميم والواو في جمع المذكّر، نحو (قُمْتُمو).

فأمّا ضمير الغائب فلا تظهر له صورة مادام مفردًا، وقد بيّنّا وجهه وهو أنّه استغْنِيَ عنه بعلامات غيره فصار ترك العلامة له علامة.

فإذا ثنّيته وجمعته أظهرْتَ العلامة؛ لئلا تشتبه التّثنية والجمع بالواحد. وضمير الغائبة المؤنّث أيضًا مستتر في الفعل، والتّاء علامة التّأنيث. فإذا ثنّيتَ أو جمعتَ أظهرتَ علامة التّثنية والجمع، تقول : الهندان قعدتا، والهندات قعدنَ، فألحقتَ نونًا واحدةً؛ لأنّ المذكّر فيه حرف واحد وهو الواو في (قاموا). فأمّا اسم الفاعل واسم المفعول فلا يظهر فيهما ضمير، وكذلك الظّرف وحرف الجرّ.

قال : "وأمّا الضّمير المنصوب المتّصل فالياء في (كَلَّمَني)، والتّثنية والجمع جميعًا (كَلَّمَنا). والكاف للمخاطب نحو (رَأَيْتُكَ) والتّثنية (رَأَيْتُكُما) والجميع (رَأَيْتُكُمْ) / . والمخاطبة (رَأَيْتُكِ)[2] و(رَأَيْتُكُما) و(رَأَيْتُكُنَّ)، وللغائب (رَأَيْتُهُ) و(رَأَيْتُهُما) و(رَأَيْتُهُمْ). وللغائبة (رَأَيْتُها) و(رَأَيْتُهما) و(رَأَيْتُهُنَّ)." 79 [1/97]

(١) – (له) : ساقطة من (ع).

(٢) – (والتثنية (رأيتكما) ... والمخاطبة (رأيتك)) : ساقطة من (ع).

اعلم أنّ الياء في (كَلَّمَني) هي الاسم المضمر والنّون زائدة، وإنّما زادوها؛ لأنّ ياء المضاف إلى النّفس يُكْسَرُ أبدًا ما قبلها كقولك (صاحِبِي) و(غُلامِي) ألا ترى أنّ الياء كَسَرَتِ الباءَ والميم من (الصّاحب) و(الغُلام)، ولَمّا دخلتْ هذه الياء على الفعل، والفعل لا يدخل عليه كسر؛ لأنّ الكسر كالجرّ، وقد مضى أنّه لا يدخله جرّ بحال، زادوا نونًا قبل الياء تقع الكسرة عليها وسمّوها نون الوقاية؛ لأنّها تقي الفعل أن يقع عليه كسر، فهذا حكم الأفعال الصّحيحة.

فأمّا ما سكن آخره من الأفعال المعتلّة نحو (دَعا، و قضى، ورمى) وأشباه ذلك فزادوا أيضًا فيها نونًا؛ لتكون الأفعال كلّها على نمط واحد صحيحها ومعْتَلُّها، وإنْ كانَ بعضها آخِرُهُ يَكونُ ساكِنًا، وبعضها آخِرُهُ يكون متحرّكًا. وأيضًا فإنّ هذه النّون لَمّا زيدت في الأفعال الصّحيحة، لتسلم حركتها صارتْ كأنّها هي والياء ضميرَ المفعول فجرتْ مجرًى واحدًا في سائر الأفعال. وقد زيدتْ هذه النّون أيضًا في (إنّ) وأخواتها لَمّا أشبهن الأفعال، تقول[1] : (إنّني) و(كَأَنّني) و(لَيْتَني) و(لَعَلَّني) و(لكِنَّني)، قال الشّاعر[2] :

١٠٩ – فَلَعَلَّني أَلْقى الرَّدى فَيُريحُني عَمّا قَليلٍ مِنْ جَوى البُرَحاءِ

وقد يحذفون النّون الزّائدة من (إنَّني، وكَأَنَّني، ولكِنَّني) تخفيفًا لاجتماع النّونات[3]، ويحذفونها أيضا من (لَعَلَّني)؛ لأنّ اللاّم قريبة[4] من النّون؛ ولقربها منها لا يدغم في النّون غير اللاّم من بين الحروف.

(١) – في (ع) : (فتقول).

(٢) – البحتري.

١٠٩ – البيت من الكامل. وهو في ديوانه : ١/٦، وعبث الوليد : ٢٠

(٣) – في الأصل : (النون)، وهو وهم، والتصويب من (ع).

(٤) – في الأصل : (قربته)، وهو تصحيف، والتصويب من (ع).

وأمّا (لَيْتَ) فتلزمها النّون؛ لأنّه ليس في آخرها[1] نون ولا لام، فيقولون (لَيْتَني)، ولا يجوز (لَيْتي) إلاّ في ضرورة، نحو قول الشّاعر[2] :

١١٠ – كَمُنْيَةِ جابِرٍ[3] إذْ قالَ : لَيْتي أُصالِحُهُ وَأَفْقِدُ بَعْضَ مالي

وقد جاء بعض الحروف بزيادة النّون، نحو (مِنّي، و عَنّي) وبعضها بلا زيادة نحو (لي، و بي). وقد زيدتْ أيضاً مع (قَطْ)، نحو[4] قول الشّاعر[5] :

١١١ – امْتَلأَ الحَوْضُ وَقال قَطْني
سَلاًّ رُوَيْداً قَدْ مُلِئْتَ بَطْني

79
٩٧/ب]

وَقالوا : (قَدي) وَ(قَدْني) / قال الشّاعر[6] :

(١) – في (ع) : (آخره).

(٢) – هو زيد الخيل.

١١٠ – البيت من البحر الوافر.

وهو في ديوانه : ٨٧ برواية : (أصادفه) وهو بهذه الرواية أيضاً في سيبويه : ١/٣٨٦، ونوادر أبي زيد : ٢٧٩، ومجالس ثعلب : ١/١٠٦، والمقتضب : ١/٣٨٥، والمقرب : ١/١٠٨، وابن يعيش : ٣/١٢٣، والخزانة : ٢/٤٤٦، والمقاصد : ١/٣٤٦، واللسان : (ليت). وبرواية المؤلف : (أصالحه) في ابن يعيش : ٣/٩٠.

وصدره في معاني الحروف للرماني : ١٢٥، والهمع : ١/٦٤.

(٣) – في الأصل : (جائز)، وهو تصحيف، والتصويب من (ع).

(٤) – (قط نحو) : ساقط من (ع).

(٥) – غير معروف.

١١١ – البيتان من مشطور الرجز. وهما في مجالس ثعلب : ١/١٥٨، وإصلاح المنطق : ٥٧، ٣٤٢، وأمالي ابن الشجري : ١/٣١٣، ٢/١٤٠، والمخصص : ١٤/٦٢، وابن يعيش : ٢/١٣١، والمقاصد : ١/٣٦١.

والأول في ابن يعيش : ٣/١٢٥. قطني : كفاني.

(٦) – هو حميد الأرقط أو أبو بحدلة أو حميد بن مالك. انظر الخزانة والمقاصد.

١١٢ – قَدْني مَنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدي
لَيْسَ الإمامُ بِالشَّحيحِ المُلْحِدِ

يعني بالخُبَيْبَيْنِ عبد اللّه بن الزُّبَيْرِ وأخاه مصعبًا[1].

فإن قال قائل : فإنّ هذه الحروف غير مشابهة للأفعال فكيف ألحقوا فيها نون الوقاية؟ قيل له : هذه الحروف مسموعة ولا يجوز أن يقاس عليها، ألا ترى أنّه لا يجوز أن يقال : (فيني)، كما تقول (منّي). والوجه في إلحاق النّون في هذه الحروف أنّ العرب أرادتْ أن يسلم سكون النّون من (عن) و(من)، والدّال من (قد)، وكذلك الطاء من (قط)؛ لأنّ ياء الإضافة إذا اتّصلت بشيء كُسِرَ لها ما قبلها بدليل أنّهم كسروا لها لام المضمر، نحو قولهم : (لي)، وتقول : هو غلامه، فتعرب، فإذا قلت : (غلامي) زال الإعراب وكسرت الميم لمكان الياء، فلمّا آثروا سكون هذه الحروف جاؤوا بنون الوقاية كما فعلوا في الحروف المشابهة للأفعال. وقد جاء في الشّعر (قَدي) كما قدّمناه شبّهوه بـ(حَسْبي) للضّرورة. فأمّا كاف الخطاب فتفتحها في المذكّر وتكسرها مع المؤنّث للفرق بينهما وقد مضى بيانه[2]. فإذا ثنّيتَ ألحقتَ ميمًا وألفًا للمذكّر والمؤنّث، وفرّقْتَ بينهما بدليل

١١٢ – البيتان من مشطور الرجز. وهما في سيبويه : ١/٣٨٧، وإصلاح المنطق : ٣٤٢، ٤٠١، وأمالي ابن الشجري : ٢/١٤٢، والإنصاف : ١/١٣١، وابن يعيش : ٣/١٢٤، والخزانة : ٢/٤٤٩، والمقاصد : ١/٣٥٨، واللسان : (لحد).

والأول في نوادر أبي زيد : ٥٢٧، والأصول : ٢/١٢٦، والمحتسب : ٢/٢٢٣، والتنبيه للبكري : ٦١، وأمالي ابن الشجري : ١/١٤١، وابن يعيش : ٧/١٤٣، والخزانة : ٣/٣٤، وأوضح المسالك : ١/١٢٠. والمساعد : ١/٢٩٧/٦٥٣، والهمع : ١/٦٤، واللسان : (قدد).

والثاني : في السمط : ٢/٦٤٩. قدني : حَسْبي.

(١) – (يعني بالخبيبين .. مصعبًا) : ساقط من (ع).

(٢) – (وقد مضى بيانه) : ليست في (ع).

الحال، وضممتَ الكاف وقد تقدَّمَتِ العلّة في ذلك في قولنا[1] (أنْتُما)، وإن شئت قلتَ: الميم والألف لمجاوزة الواحد. فإذا جمعتَ ألحقتَ للمذكّر ميمًا وواوًا، وقد تُحْذَفُ الواو تخفيفًا، كما قلنا في (أنْتُمو)، وإن شئت قلت: ألحقوهما لمجاوزة الواحد إلى الجمع.

وتقول في جمع التّأنيث: (رَأَيْتُكُنَّ) تلحق نونًا مثقّلة؛ لتكون بإزاء الميم والواو. وتقول للغائب (رَأَيْتُهُ)، فالهاء هي الضّمير، وهي اسم، ولَمّا أشبعوا ضمّها[2] لحقتها واو لا تثبت في خطّ ولا وقف؛ لأنّها ليست من نفس الكلمة هذا مذهب (الزَّجاج)[3]. وعند (سيبَوَيْه)[4] أن الهاء والواو اسم.

وتقول للمؤنّث (رَأَيْتُها) فالهاء والألف جميعًا الاسم بلا خلاف. فإذا ثنَّيْتَ قلتَ للمذكّرِ والمؤنّث: (رَأَيْتُهُما)، وفرّقت بينهما بدليل الحال. فإذا جمعت المذكّرين قلتَ: (رَأَيْتُهُمو) فتزيد ميمًا وواوًا لمجاوزة الواحد إلى الجمع، والوجه في تعليله ما قلناه في (أنْتُمو). وتقول للمؤنّثات (رَأَيْتُكُنَّ) تزيد نونًا مشدّدة.
ويجري / الغائب في ذلك مجرى الحاضر. [٤/أ]

قال: "والضّمير المجرور لايكون إلاّ متّصلاً، وهو الياء للمتكلّم نحو: مَرَرْتَ بي، والتّثنية والجمع جميعًا: مَرَرْتَ بنا، وللمخاطب: مَرَرْتُ بِكَ، وَبِكُما، وَبِكُمْ. وللمخاطبة: مَرَرْتُ بِكِ، وبِكُما، وَبِكُنَّ[5].

(١) – في (ع): (في قوله).
(٢) – في (ع): (ضمتها).
(٣) – ذهب صاحب الهمع إلى أن الزجاج زعم أن الضمير مجموعهما. الهمع: ١/٥٩.
(٤) – الكتاب: ٢/٢٩٢.
(٥) – (وللمخاطبة ... ويكن): ساقطة من (ع).

وللغائب: مَرَرْتُ[1] بِهِ، وَبِهِما وَبِهِمْ. وللغائبة: مَرَرْتُ [بِها و][2] بِهِما وَبِهُنَّ."

اعلم أنّ الضّمير المجرور إنّما كان جميعه متّصلاً؛ لأنّ الجرّ إنّما يكون بإضافة اسم إلى اسم أو دخول حرف من حروف الجرّ، ولايجوز في ذلك الانفصال[3]؛ لأنّ المضاف إليه لايتقدّم على المضاف ولا يتأخّر [حرف][4] الجرّ عن المجرور، فلمّا كان كذلك لم يكن الضّمير المجرور إلاّ متّصلاً. فكلّ ضمير للمجرور فهو متّصل. وكلّ ضمير للمنصوب[5] سوى (إيّا) وما يتبعها فهو متّصل. وكلّ ضمير للمرفوع سوى (أنَا) وما يتبعها إلى قولنا (هُنَّ) فهو أيضا متّصل.

فإن قال قائل: لِمَ كان في الضّمير متّصل ومنفصل وهلاّ جاء على سنن واحد حتّى لا يختلف؛ لأنّه جميعه عائد إلى مذكور قبله.

قيل له: لَمّا كان في المعمولات ما يتقدّم على عامله، وفيها ما لايتقدّم عليه ولا يجوز ذلك فيه بل يتّصل به، جرى ضمير كلّ واحد عليه، فضمير المنفصل منفصل، وضمير المتّصل بمثابته.

واعلم أنّ الضّمير المتّصل يكون على حرف واحد، وجاز ذلك فيه لاتّصاله بما قبله من حروف الكلمة، وإن كان هذا ما لا نظير له في الأسماء. فإن[6] كان

(١) – في (ع): (وللغائب نحو به ...).
(٢) – تكملة من (ع) و(مل).
(٣) – في (ع): (ولايجوز ذلك في الانفصال).
(٤) – تكملة من (ع).
(٥) – في (ع): (لِمَنْصوبٍ).
(٦) – في (ع): (وإن).

هاء زادوا عليها[1] حرفًا آخر لخفائها. فأمّا الضّمير المنفصل فإنّه يكون على حرفين وثلاثة، إذ كان لايمكن إفراد كلمة على حرف واحد.

فأمّا ياء الإضافة ففيها لغتان : الفتح، والتّسكين. فمن فتحها قال[2]: هي على حرف واحد، ولا[3] يُجْحَفُ بها بإذهاب الحركة. ومن سكّنها قال : لَمّا اتّصلت بما قبلها صارت كأنها من الكلمة. وهذه الياء يكسر لها أبداً ما قبلها؛ ليكون أشدّ امتزاجًا لها، وقد مضى بيانه.

فأمّا ضمير الاثنين والجماعة فهو (نا) في قولهم : مررتَ بنا. وهذا الضّمير يقع موقع المرفوع والمنصوب أيضًا، تقول : ضَرَبْنا زَيْداً، وضَرَبَنا زَيْدٌ. فأمّا الكاف للمخاطب وفتحها فقد مضى بيانه. / وكذلك بيّنّا معنى (بِكُما وَ بِكُمْ، وَ بِكِ، وَبِكُما، وَ بِكُنَّ)؛ لأنّ الكلام فيه كالكلام في : (ضَرَبْتُكُما) وأخواته، وإن كان هذا مجروراً وذلك منصوبًا. 80 ٩٨/ب]

فأمّا الهاء في : مررت به فالأصل فيها أن تكون مضمومة أين وقعت نحو[4] قوله تعالى : ﴿خُذوهُ فَغُلّوه* ثُمَّ الجَحيمَ صَلّوهُ﴾[5] وأشباه ذلك، ويتبعها واو، إلاّ أن تكون قبلها ياء أو كسرة، فيقلبون الضّمّة[6] كسرة، والواو ياء، فيقولون : عَلَيْهي مالٌ، وَبِهي مَسْحَةٌ مِنْ جَمالٍ، وإنّما فعلوا ذلك؛ لأنّ الهاء خفيّة؛ إذ هي[7] من مخرج الألف وهي من حروف الزّيادة، وأشبه الحروف بالياء، فكما

(١) – في (ع) : (عليه).
(٢) – في (ع) : (فقال) بإقحام الفاء.
(٣) – في (ع) : (فلا).
(٤) – في (ع) : (في نحو) بإقحام (في).
(٥) – الحاقة (٣٠)، (٣١).
(٦) – في (ع) : (من الضمة).
(٧) – في (ع) بدل (إذ هي) : (لأنّها).

أنّهم أمالوا الألف، في مواضع استحقاقًا، كذلك كسروا الهاء. فلمّا كسروها قلبوا من الواو ياءً؛ لأنّه لم يصحّ[1] ثبوت الواو وقبلها كسرة، فإن تحرّكت الياء لم يقلبوا؛ لأنّ بحركة الياء زالت عنها مشابهة الألف، وذلك نحو قولك : رَأَيْتُ داعِيَهُمْ وقاضِيَهُمْ، ويجوز أن يُضمَّ جميع ذلك على الأصل. وبين النّحويّين خلاف في الواو والياء من (ضَرَبهو) و(عَلَيْهي)، فعند (سيبَوَيْه) أنّها من الاسم، وقال (الزَّجّاجُ) الاسم هو الهاء، والواو والياء زيادة[2]، بدليل جواز حذفهما. ولايمتنع أن تكون الواو والياء من الاسم وإن جاز حذفهما[3] تخفيفًا كما حذفوا ياء (قاضي) في الرّفع والجرّ المنونّ. وإذا وقع قبل هذه الهاء حرف لين كان الاختيار حذف الياء والواو، وهو اللّغة العالية، نحو قوله تعالى : ﴿وَنَزَّلْناهُ تَنْزيلاً﴾[4] ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ﴾[5]. وإنّما كان الحذف أحسن لِما بيّنّا أنّ الهاء من مخرج الألف، فيجتمع معها حرف لين قبلها وحرف لين بعدها، فيؤدّي ذلك إلى اجتماع الأمثال فاختير الحذف، والإتمام عربيّ.

فأمّا (بِهِما) فكسرتِ الهاء على ما بيّنّاه، والضّمّ على الأصل. وكذلك (بِهِمو) الميم والواو، وقدبيّنّا حكمهما، والضّمّ والكسر جائزان.

وهذه الواو والياء تحذفان تخفيفًا فتبقى الميم ساكنة فإذا لقيها ساكن من كلمة بعدها فبين القرّاء خلاف في ذلك، فمنهم مَنْ يُحرّكها بحركة الياء وهو (أبوعَمْرٍو). ومنهم مَنْ يحرّكها بحركة الواو، ويضمّ الهاء لأجل رجوع الحركة

(١) – في (ع) : (لايصح).
(٢) – انظر ص٣٤٨ الحاشيتين رقم(٣) و(٤).
(٣) – في (ع) : (حذفها)، وهو تحريف.
(٤) – الإسراء : (١٠٦).
(٥) – يوسف : (٢٠).

وهو (حَمْزَةُ). وأمّا (عاصِمٌ) فإنّه(١) يحرك الميم / بحركة الواو ولا يغيّر الهاء عن الكسر.

فأمّا (بِها) فالهاء والألف جميعًا هي الاسم بلا خلاف، وحكاه (أبو سعيدٍ) في الشّرح(١). ولم يجز حذف الألف؛ لئلاّ يشتبه المؤنّث بالمذكّر(٢) إذا قُلْتَ (بِهِ) وَ(عَلَيْهِ).

فأمّا (بِهِما) فالمذكّر والمؤنّث سواء. (وبِهِنَّ) زيدت النّون المشدّدة للتّأنيث، وقد مضى بيانه.

قال: "وإذا قدرتَ على الضّمير المتّصل لم تأتِ بالمنفصل، تقول: قُمْتُ، ولا تقول: قامَ أنا؛ لأنّك تقدر على التّاء، وتقول: رَأَيْتُكَ، ولا تقول: رَأَيْتُ إيّاكَ؛ لأنّك تقدر على الكاف، وربّما جاء هذا(٣) في ضرورة الشّعر، قال الرّاجز(٤):

١١٣ - إِلَيْكَ حَتّى بَلَغَتْ إيّاكا

يُريدُ: حَتّى بَلَغَتْكَ. قال (أُمَيّةُ):

---

(١) - في (ع): (وعاصم يحرك الميم ...).

(١) - شرح الكتاب للسيرافي: ج٥ / الورقة: ١٦٦/(ب).

(٢) - في (ع): (المؤنث والمذكر).

(٣) - في (مل): (ذلك).

(٤) - هو حميد الأرقط.

١١٣ - البيت من مشطور الرجز.

وهو من شواهد سيبويه: ١/٣٨٣، وانظر الأصول: ٢/١٢٣، والخصائص: ١/٣٠٧، ٢/١٩٤، وأمالي ابن الشجري: ١/٤٠، والمرتجل: ٢٨١، والإنصاف: ٢/٦٩٩، وابن يعيش: ٣/١٠٢.

١١٤ - بِالوارِثِ الباعِثِ الأَمْواتَ قَدْ ضَمِنَت

إيّاهُمُ الأَرْضُ في دَهْرِ الدَّهارِيرِ

أي: قد ضَمِنَتهُمْ".

اعلم أنّ الضّمير المتّصل لَمّا كان أقلّ حروفًا من المنفصل كان النّطق به أسهل من النّطق بالمنفصل؛ فلهذا إذا قدرت عليه لاتستعمل المنفصل؛ لأنّ الغرض بالإضمار الإيجاز، وهذا إنّما(١) يكون في كلّ ضمير يتّصل بالفعل الذي يقتضي فاعلاً، تقول: ضَرَبْتُ، ولا تقول: ضَرَبَ أنا، ولهذا قال (سيبَوَيْهِ)(٢): إنَّ (أَنْتَ) لايقع موقع التّاء في: ضَرَبْتَ، ولا (أَنْتُما) موقع (تُما) من(٣): فَعَلْتُما. فأمّا في غير ذلك فإنّك تارة تكون مخيّرا بين المنفصل والمتّصل، وتارة يكون الاختيار المنفصل وإن جاز المتّصل، وتارة لايجوز المتّصل إلاّ على بعد. فما يجوز فيه المتّصل والمنفصل جميعًا فهو أن تضيف المصدر إلى الفاعل المضمر، ويكون المفعول أيضًا مضمرًا تقول: عجبتُ من ضَربي إيّاكَ ومن ضَرْبيكَ، فاخْتاروا(٤) الفصل وإن كان المتّصل عربيًا؛ لأنَّ (ضَرْبًا) اسم لاتستحكِمُ فيه علامة الضّمير بدليل أنّه لايكون فيه ضمير مرفوع، وإنّما يتّصل به ضمير مجرور، كما تقول:

---

١١٤ - البيت من البسيط وليس في ديوان أمية الذي بين يدي، وهو في ديوان الفرزدق: ١/٢١٤، وانظر الخصائص: ١/٣٠٧، ٢/١٩٥، والمرتجل: ٢٨٢، وأمالي ابن الشجري: ١/٤٠، والإنصاف: ٢/٦٩٨، والخزانة: ٢/٤٠٩، والمقاصد: ١/٢٧٤، والمساعد: ١/١٠٨.

وعجزه في أوضح المسالك: ١/٩٢.

ضمنت: اشتملت. الدهارير: أول الدهر في الزمن الماضي، وهو جمع لا واحد له من لفظه.

(١) - في (ع): (بما) وهو تحريف.

(٢) - الكتاب: ١/٣٧٨.

(٣) - في (ع): (تمام فعلتما)، وهو تحريف.

(٤) - في (ع): (واختاروا) بالواو.

في (غلامي، و داري) فكما أنّ (غلامي، وداري) لا يتّصل بهما ضمير آخر كذلك كان[1] الاختيار في (ضَرْبي)؛ لأنّه بمثابتهما. وأمّا من قال : (ضَرْبيكَ) فلأنّه شبّهه بـ (ضَرَبْتُكَ). فأمّا إذا أضفت المصدر إلى الفاعل، وكان المفعول متكلّمًا والفاعل مخاطبًا فإنّه / لا يجوز إلاّ الفصل، تقول : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ إيّايَ، ولا تقول : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَني. وممّا يحسن[فيه][2] المنفصل دون المتّصل ما يقع خبرًا لـ (كان) وأخواتها، تقول : كُنْتُ إيّاهُ، ولا تقول : كُنْتُهُ، وتقول : لَيْسَ إيّاهُ، ولاتقول : لَيْسَهُ، قال عُمَرُ بْنُ أَبي رَبيعَةَ[3] : 81 [٩٩/ب]

١١٥ – لَئِنْ كانَ إيّاهُ لَقَدْ حالَ بَعْدَنا عَنِ العَهْدِ وَالإنْسانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ

وقال[4] :

١١٦ – لَيْتَ هذا اللَّيْلَ شَهْرٌ لانَرى فيهِ عَريبا
لَيْسَ إيّايَ وَإيّا كِ وَلانَخْشى رَقيبا

---

(١) – (كان) : ساقطة من (ع).

(٢) – تكملة من (ع).

(٣) – في (ع) : (قال الشاعر عمر بن أبي ربيعة) بإقحام (الشاعر).

١١٥ – البيت من الطويل.

وهو في ديوانه : ١٢١ (دار صادر)، وانظر التبصرة : ١/٥٠٦، وابن يعيش : ٣/١٠٧، والمقرب : ١/٩٥، والخزانة : ٢/٤٢٠، والمقاصد : ١/٣١٤، وصدره في أوضح المسالك : ١/١٠٢.

(٤) – هو عمر بن أبي ربيعة، ونُسبا للعرجي أيضًا.

١١٦ – البيتان من مجزوء الرمل.

وهما في ديوانه (دار صادر) : ٦٧ والرواية فيه (غريبًا) بالغين المعجمة ورواية البيت الثاني : (لَيْسَ إيّاي وَإيّاها ...). وانظر سيبويه : ١/٣٨١، والمقتضب : ٣/٩٨، والأصول : ٢/١٢١، ٢/٣٠١، والمنصف : ٣/٦٢، وابن يعيش : ٣/٧٥ – ٧٦، ١٠٧، والخزانة : ٢/٤٢٤، وديوان العرجي : ٦١.

عريب : أحد.

وقد سُمِع (كَأَنَّني) وَ(لَيْسَني) وهي شاذة. والوجه في ذلك أنّ (كَأَنَّ) داخلة على مبتدأ وخبر، وكلّ واحد منهما منفصل عن صاحبه فلو أضمرناهما جميعًا لاتّصلا، وأيضًا فإنّ خبر (كان) يكون جملة وظرفًا وحرف جرّ، وهذه الأشياء[1] لايجوز إضمارها، فلهذا لم يكن فيها وفي أخواتها غير الفصل.

قال : "وأمّا الأعلام فما خُصَّ به الواحد من جنسه فجعل علمًا له نحو : عبد اللّه، وزيد، وعمرو. وكذلك الكُنَى نحو : أبي محمّد، وأبي عليّ. وكذلك الألقاب نحو : أَنْفِ النّاقَةِ، وَعائِدِ الكَلْبِ.

اعلم أنّ اسم العلم هو ما لايحسن دخول الألف واللاّم عليه نحو: زيد وعمرو، وإنّما يخصّ الواحد من بين الجنس. فإن دخل عليه ألف ولام في التّثنية والجمع فهو نكرة وتعريفه بالألف واللام.

ولا يخلو الاسم العلم من أربعة أحوال : إمّا أن يكون موضوعًا، أو منقولاً من نكرة، أو مشتقًا، أو أعجميًا أُعْرِبَ. وجميع ذلك راجع إلى الوضع. فالمنقول نحو: رجل سمّيته بـ (حجر) فيصير معرفة. والمشتق نحو : عُمَرَ، وعبّاس[2]، وعُثمانَ. والمعرّب[3] نحو : إبراهيمَ، وإسماعيلَ، وأشباه ذلك.

فإن قيل : فقد جاء أسماء أعلام فيها الألف واللاّم نحو : الحارث والحسن والحسين، والعبّاس، والقاسم. قيل له : هذه الأسماء أوصاف بدليل أنّك تقول : رجل عبّاس من العُبوس، وقاسم من القِسْمة، وحارث أي كاسب، فأدخلوا عليها الألف واللاّم وسمّوا بها، فاستغنوا بها عن اسم علم، فصارت أعلامًا، وإن كانت

---

(١) – في الأصل : (الأسماء) وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٢) – (عباس) : ليست في (ع).

(٣) – في الأصل : (المعرف) وهو تحريف، والتصويب من (ع).

[١٠٠/أ] في الأصل نكرات، فَكَأَنَّ الألف واللاّم / دخلت فرقًا[١] بين الصفة وغير الصّفة قال (الخَليلُ) – فيما حكاه (ابْنُ السَّرّاجِ) في الأصول عنه – :[٢] أرادوا أن يجعلوا الرّجل هو الشّيء بعينه، كأنّه وصف غلب عليه. انتهى قوله.

ومن النّاس مَنْ يحذف الألف واللاّم ويسمّي بها يُجريها مُجرى زيد وعمرو، فإن قيل : فقد قلتم إنّ الاسم العلم هو الدّال على شخص بعينه وقالت العرب : (أُسامَةُ) اسم للأسد فلم تصرفه للتّعريف والتّأنيث، وكذلك (ذَأْلانُ) اسم للذّئب لم ينصرف لدخول الألف والنّون[٣] والتّعريف[٤]، وكذلك (ابْنُ آوى) غير مصروف لوزن الفعل والتّعريف، وأشباه ذلك كثيرة، وهذه الأسماء تدلّ على الجنس فلا يصحّ ما قلتموه. قيل له : هذه الأسماء وضعتها العرب موضع زيد وعمرو؛ لأنّ (أسامة) اسم للأسد كما أنّ زيداً اسم للرجل، فالأسد والذّئب نكرتان، و(أسامة) و (ذَأْلانُ) معرفتان، والّذي منع من وقوعهما على شخص بعينه أنّهما[٥] غير مفتقرين إلى ذلك، ولامحتاجين إليه فصارت الأسماء تتناول كلّ من كان بالصّفة، وليس كذلك زيد وعمرو؛ لأنّ الحاجة إلى معرفته بنفسه وتمييزه من جنسه داعية لمعاملته ومخاطبته وأخذه وإعطائه، والّذي يوضّح ذلك أنّ العرب لَمّا احتاجتْ إلى إفراد ما تألفه من الحيوانات بأسماء تعرفها بها[٦] فعلت ذلك كتسميتها بـ

(١) – في (ع) : (دخلا للفرق).
(٢) – الأصول : ١/١٨٧.
(٣) – في الأصل : (لدخول الألف واللام والنون والتعريف) بإقحام لفظ (واللام)، والتصويب من (ع).
(٤) – في (ع) : (وللتعريف).
(٥) – في الأصل و(ع) : (أنهم)، وهو وهم.
(٦) – في (ع) : (به) وهو تحريف.

(أَعْوَجَ)[١] وَ(الوَجيهِ)[٢] وَ(سَكابِ)[٣] وأشباه ذلك لتتميّز[٤] من غيرها من جنسها.

وأمّا الكنى فهي جارية مجرى الأسماء؛ لأنّ القصد بها تعريف الشّخص، نحو: أبي محمّد، وأبي القاسم، وغير ذلك. وقد جاء في غير الآدميّين مثل ذلك، نحو قولهم: أبو(٥) بَراقِشَ لطائر يَتَخَيَّلُ[٦] ألوانه، قال الشّاعر[٧] :

١١٧ – كَأَبي بَراقِشَ كُلَّ لَوْ ... نٍ لَوْنُهُ يَتَخَيَّلُ[٨]

وأبو[٩] الحُصَيْنِ للثَّعْلَبِ. فأمّا عائدُ الكَلْبِ[١٠] فإنّما سمّي بذلك لبيت قاله وهو[١١] :

(١) – أعوج : فرس سابق رُكِبَ صغيراً فاعوجّتْ قوائمه، والأعوجيّة منسوبة إليه ... انظر اللسان (عوج).
(٢) – "والوجيه : فرس من خيل العرب نجيب سمّي بذلك." اللسان : (وجه).
(٣) – "سَكابِ : اسم فرس عبيدة بن ربيعة ..." انظر اللسان (سكب).
(٤) – في (ع) : (لِتُمَيَّزَ).
(٥) – في (ع) : (.. الآدميين نحو قولك : أبي براقش ..) وهو خطأ.
(٦) – في (ع) : (يَتَحَيَّلُ)، وهو تصحيف.
(٧) – قال في اللسان : "قال الأسدي".
١١٧ – البيت من مجزوء الكامل.
وهو في اللسان مادة : (برقش).
(٨) – في (ع) : (يتحيل)، وهو تصحيف.
(٩) – في (ع) : (وأبي)، وهو خطأ.
(١٠) – هو أبو بكر عبد الله بن مصعب بن ثابت الزُّبيريّ، شاعر فصيح، ولي المدينة في أيام الرشيد.
انظر السمط : ١/٥٧٠، والعمدة : ١/٢٣.
(١١) – (وهو) : ساقطة من (ع).

١١٨ – مالي مَرِضْتُ فَلَمْ يَعُدْني عائِدٌ مِنْكُمْ وَيَمْرَضُ كَلْبُكُمْ فَأَعودُ
وَأَشَدُّ مِنْ مَرَضي عَلَيَّ صُدودُكُمْ وَصُدودُ كَلْبِكُمُ عَلَيَّ شَديدُ

فسمّي عائد الكلب. وَأَنْفُ النّاقَةِ[١] جار هذا المجرى. وقد جاء في غير الآدميّين مثل ذلك، نحو قولهم : حِمارُ قَبّانٍ، وَسامُّ أَبْرَصَ[٢]، وكذلك أُمُّ اللُّهَيْمِ للدّاهِيَةِ، وأُمُّ حَبَوْكَرى / وأشباه ذلك. واللّه أعلم. [١٠٠/ب] 82

قال : "وأمّا أسماء الإشارة[٣] فـ(هذا) للحاضر[٤]. والتّثنية {في} الرّفع: (هذان) وفي النّصب والجرّ : (هذين). و(ذلك) للغائب. والتّثنية : (ذانِّكَ) و(ذَيْنِّكَ). و(هذِه) و(هاتانِ) و(هاتَيْنِ) و(تِلْكَ) و(تيكَ) و(تانِّكَ) و(تَيْنِّكَ). والجمع (هؤُلاءِ) ممدود ومقصور. و(أُولئكَ) و[(أُولاكَ)][٥] والآخَر[٦] ممدود ومقصور. و(ها) في جميع هذا حرف معناه التّنبيه. وإنّما الاسم ما بعده وهو (ذا). والكاف في جميع ذلك للخطاب، وهي حرف لا اسم."

اعلم أنّا قد بيّنّا[٧] في باب التّثنية حكم تثنية المبهم فلا نحتاج إلى إعادته.

---

١١٨ – البيتان من الكامل.

وهما في السمط : ١/ ٥٧٠. والأول في العمدة : ١/ ٢٣. وفي (ع) اقتصر بالشاهد على البيت الأول.

(١) – أنف الناقة : بطن من بني سعد بن زيد بن مناة، اللسان (أنف).

(٢) – ".. حمار قبان : دُوَيْبَّةٌ صغيرة لازِقَةٌ بالأرض ذات قوائم كثيرة ..." اللسان (حمر) وفيه : ".. سامُّ أبرص : ضرب من الوزغ، وفي التهذيب من كبار الوزغ ..." اللسان (سمم).

(٣) – في الأصل : (الأسماء الإشارة)، وهو خطأ، والتصويب من (ع) و(مل).

(٤) – في الأصل : (للحاظر)، وهو تحريف، والتصويب من (ع) و(مل).

(٥) – تكملة من (ع) و(مل) ساقطة من الأصل.

(٦) – (والآخر) : ليست في (ع) و(مل).

(٧) – في (ع) : (أشرنا).

وقد بيّنّا أيضًا أنّ المبهم جميعه مبنيٌّ، لكون معناه في غيره فتكتفي[١] به ولا تزيد عليه؛ لئلاّ يطول الكلام عليه؛ لأنّ مبنى هذا الكتاب على الاختصار.

فأمّا (ذا) فموضوع لإشارة المذكّر الحاضر. وإن أشرت إلى مؤنّث قلت : (تا، وَ ذي، وَ هذه) تُبْدِلُ[٢] من الياء هاءً، هذا هو المعوَّل عليه فحصَل معك للمؤنث أصلان (تا، و ذي). فإن ثنّيتَ قُلْتَ في المذكّر (ذانِ) فإن أدخلت حرف التّنبيه قلت (هذانِ) فتزيد ألفًا للتّثنية ونونًا بعدها فيصير معك ألفان، الألف الأصليّة والألف الطّارئة، وهما ساكنان ولايمكن الجمع بينهما، ولاتحريك إحداهما فحذفت الألف الأولى؛ لأنّ ألف التّثنية تنوب عنها؛ ولأنّ[٣] ألف التّثنية دخلتْ لمعنى فكانت أَوْلى بالإثبات.

وتقول في تثنية المؤنّث (تانِ) فإذا أدْخَلْتَ حرف التّنبيه[٤] قلت (هاتانِ) ولايجوز أن يُثنّى المؤنّث بغير تاء؛ لئلاّ يلتبس بالمذكّر. والعلة في (تا، وذا) واحدة[٥].

فإن قيل فهلاّ قلبتم الألف الأولى من (ذا، و تا) ياء كما قلبتم ألف (عَصًا، وَرَحًى، وَحُبْلى)[٦]. قيل له : تلك ألفات في تقدير الحركات فلهذا قُلِبْنَ وليس كذلك هذه الألف؛ لأنّ المبهم ألفه ساكنة لفظًا وتقديرًا؛ لأنّه مبنيّ غيرُ معرب فلا تدخله حركة بحال فَافْتَرَقَ[٧] الأمر بينهما.

---

(١) – في الأصل (فنكفي)، وهو تصحيف، والتصويب من (ع).

(٢) – في الأصل ضبطت (تُبَدِّلُ)، وما أثبته من (ع).

(٣) – في (ع) : (وان)، وهو تحريف.

(٤) – في الأصل : (حرف التَّثنية)، وهو تصحيف، والتصويب من (ع).

(٥) – أي علة حذف الألف عندما تلاقي ألف التثنية.

(٦) – انظر ص٢٨٣ الحاشية رقم(٣).

(٧) – في (ع) : (فافترقت الحال ..).

83
[١٠١/أ]

فإن قيل : فقد قلبتم ألفه في التّصغير ياءً فقلتم[١] : (ذَيّا، وَ تَيّا) / فهلاّ قلبتموها أيضًا في التّثنية. قيل له : حكم التّصغير لايشبه[٢] التّثنية؛ لأنّ التّصغير يَرُدُّ الأشياء[٣] إلى أصولها، ألا تراهم قالوا : (يُدَيَّةٌ) في تصغير (يَدٍ)، و(دُمَيٌّ) في تصغير (دَمٍ)، وقالوا في التّثنية (يدان، ودمان)، قال اللّه تعالى :﴿ لِما خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾[٤] وقال تعالى : ﴿ بَلْ يَداهُ مَبْسوطَتانِ ﴾[٥].

فإن قال قائل : فهذا المبهم مبنيّ غير معرب، فكيف لحقته النّون؟ وإنّما هي عوض من الحركة والتّنوين ولا حركة ولاتنوين في المبهم. قيل له : قد مضى بيان ذلك فيما تقدّم في باب التّثنية[٦]. وأيضًا فإنّ هذه النّون دخلت عوضًا من الألف المحذوفة حتّى لايُجْحَفَ بالاسم المبنيّ.

فإن أشَرْتَ إلى الغائب[٧] زِدْتَ لامًا للبعد فقلْتَ (ذلك)، فإن ثَنَّيْتَهُ قلت (ذانِّكَ) في حال الرّفع، و(ذَيْنِّكَ) في حال النّصب والجرّ. وتقول للغائبة (تِلْكَ) فإن ثنَّيْتَ قلت (تانِّكَ) في حال الرّفع و(تَيْنِّكَ) في حال الجرّ والنّصب.

فإن قيل : كيف جعلوا تثنية (ذلك) : (ذانِّكَ)، و(تلك) : (تانِّكَ). قيل له : الأصل في (ذلك) : (ذالِنْكَ)، وفي (تلك) : (تالِنْكَ) فتجتمع اللاّم مع النّون، وهي

(١) – من (ع) : في الأصل : (قلت).
(٢) – في الأصل : (لايشتبه)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).
(٣) – في (ع) : (الأسماء).
(٤) – ص : (٧٥).
(٥) – المائدة : (٦٤).
(٦) – انظر ص٧٣ ومابعدها.
(٧) – في (ع) : (إلى غائب).

قريبة منها، فقلبتِ اللاّم نونًا وأدغمت فيها، كما قالوا في (مُدَّكِرٍ)[١]، الأصل فيه (مُذْدَكِرٌ) الذّال الأولى معجمة، والثّانية غير معجمة، فقلبوا الأولى دالاً غير معجمة لقربها منها، وأدغموها فيها.

واعلم أنّ من النّاس من يشدّد جميع نونات المبهم فيقول : (هذانٌ) و(اللّتانٌ) و(تانٌ) و(ذانٌ). فإن قيل : فنون التّثنية أبدًا خفيفة فلم شدّدتْ هذه النّون؟ قيل له: عن ذلك جوابان : أحدهما : أنّهم شدّدوها؛ لِيُفَرِّقوا بين نون المبهم وغير المبهم؛ لأنّ المبهم على غير منهاج التّثنية. الثّاني : أنّ هذه النّون لَمّا كانت عوضًا من الألف المحذوفة أشبهت الميم في قولنا : (اللّهُمَّ)؛ لأنّ الميم عوض من (يا) فكما أنّ الميم مشدّدة كانت النّون كذلك[٢] مشدّدة.

فإن جمعت هذا الاسم المبهم قلت : (هؤُلاءِ) ممدود ومقصور. و(أُولئكَ) و
83
(أُولاكَ)[٣] ممدود / ومقصور يستوي المذكّر والمؤنّث في ذلك. والممدود هو [١٠١/ب]
الأصل قال تعالى : ﴿ هؤُلاءِ قَوْمُنا ﴾[٤] وقال تعالى : ﴿ ها أَنْتُمْ أُولاءِ ﴾[٥] وأمّا من قصر فقال : إنّ (ها) حرف داخل على الاسم وقد صارا[٦] كأنّهما شيء واحد فخفّفهما بالقصر، قال الشّاعر[٧] :

(١) – في (ع) : (مذكر) بالذال المعجمة، وهو تصحيف.
(٢) – في (ع) : (كذلك كان النون ...).
(٣) – في الأصل رسمت (وألاك) بدون واو، وهو تحريف، والتصويب من (ع).
(٤) – الكهف : (١٥).
(٥) – آل عمران : (١٩).
(٦) – في (ع) : (صار)، وهو وهم.
(٧) – غير معروف.

١١٩ – تَجَلَّدْ لا يَقُلْ هَوْلاءِ هٰذا بَكى لَمّا بَكى أَسَفًا وَغَمّا

فإن قيل : فكيف جاز أن تجعل جمع المذكّر والمؤنّث سواء في هذه الكلمة؟ قيل له : لَمّا كانت الإشارة بها تقع إلى جمع، والجَمْعُ لَه(١) جَمعٌ وجماعة جاز أن توقع الإشارة على أحدهما، قال جرير :

١٢٠ – ذُمَّ المَنازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوى وَالعَيْشَ بَعْدَ أُولئِكَ الأَيّامِ

فجاء به على ما لايعقل. وقال غيره(٢) :

١٢١ – يا ماأُمَيْلِحَ غُزْلانًا شَدَنَّ لَنا مِنْ هؤُليائكُنَّ(٣) الضّالِ وَالسَّمُرِ

---

١١٩ – البيت من الوافر.

وهو في البحر المحيط : ١/١٣٨، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣/١٣٦ برواية : (أسفا وغيظا)، وشرح التسهيل لابن مالك : ٤٠/ب برواية : «حذراً عليكا»

(١) – في الأصل و(ع) : (فلهّ) بإقحام الفاء.

١٢٠ – البيت من الكامل.

وهو في ديوانه : ٤٥٢ برواية : (... أُولئكَ الأقْوامِ)، وانظر معاني القرآن للأخفش : ١/٩١، ٢/٣٨٩، والكامل : ١/٣٤٠، والمقتضب : ١/٣٢١، وابن يعيش : ٣/١٢٦، ١٣٣، ٩/١٢٩، والخزانة : ٢/٤٦٧، وشرح شواهد شرح الشافية : ١٦٧، والمقاصد : ١/٤٠٨. اللّوى : منقطع الرملة، ومنزلة اللوى : اسم موضع.

(٢) – البيت ينسب لكامل الثقفي وللعرجي وللمجنون ولذي الرمة وللحسين بن عبد الله انظر الخزانة. ونسبه صاحب اللسان لعليّ بن احمد العريتيّ، ونسبه صاحب دمية القصر لشاعر يدعى كامل المُنْتَفِقيّ.

١٢١ – البيت من البسيط. وهو في ديل ديوان العرجي : ١٨٣، والتبصرة : ١/٢٧٢، وأمالي ابن الشجري : ٢/١٣٠، والإنصاف : ١/١٢٧، وابن يعيش : ١/٦١، ٣/١٣٤، ٥/١٣٥، ٧/١٤٣، والخزانة : ١/٤٥، ٤/٩٥، وشرح شواهد شرح الشافية : ٨٣، والمقاصد : ١/٤١٦، والهمع : ١/٧٦، والمساعد : ١/١٨٦، ودمية القصر : ١/٦٦.

وصدره في أمالي ابن الشجري : ٢/١٣٣، ١٣٥، والمغني : ٨٩٤، والهمع : ٢/٩٠، ١٩١، واللسان : (شدن) برواية : (يا ماأُحَيْسِنَ ...). شَدَنَّ : من شدن الظبي إذا قَوِيَ وترعرع. الضّال : السدر البري، واحدته : ضالة. والسمر : شجر الطلح. واحدته : سمرة.

(٣) – في (ع) : (من هؤلياء بَيْنَ ...) وهي رواية في البيت. انظر التبصرة.

فأمّا الكاف في جميع ذلك فلا خلاف في أنّها حرف للخطاب(١)، والدّليل على ذلك ثبوت النّون معها، ولو كانت اسمًا لأسقطتها(٢). والله أعلم بالصّواب.

قال: "وأمّا ما تعرّف باللاّم(٣) فنحو : الرّجل، والغلام والطّويل، والقصير. وأمّا ما أضيف إلى واحد من هذه المعارف فنحو غلامي، وضارب زيد، وجارية هذا، ودار الرّجل، وطرف رداء(٤) عمرو."

اعلم أنّه قد مضى شرح الألف واللاّم وبيان مواضعها فلا طائل في إعادته.

فأمّا ما أضيف إلى واحد من المعارف إضافة محضة فقد بيّنّا أنّه يجري مجراه ويتعرّف في باب الإضافة. وذكرنا أنّ المضاف يكتسي كثيراً من أحكام المضاف إليه. وفي ذلك كفاية إن شاء اللّه(٥).

---

(١) – في (ع) : (حرف خطاب).

(٢) – في (ع) : (لاسقطها)، وهو تحريف.

(٣) – في (ع) : (بالألف واللام) وما في الأصل يَتّفِقُ مع رأي ابن جني الموافق لرأي سيبويه في أن التعريف يكون باللام لا بـ(أل) كما قال الخليل. انظر الخصائص : ٣/٦٢، والمنصف : ١/٦٩، والكتاب : ٢/٦٣، ٢٧٣.

(٤) – في الأصل : (دار)، وما أثبته من (ع) و(مل).

(٥) – في (ع) : (... كفاية. والله تعالى الموفق لما يرضيه برحمته).

باب النّداء

اعلم أنّ أصل[1] النّداء تنبيه المنادى، لِيُقْبِلَ عليك فتخاطبه. وقد يعرض فيه الاستغاثة والتّعجب والمدح ويجيء بيانه إن شاء اللّه. ومن حقّ كلّ منادى أن يكون منصوبًا؛ لأنّه مفعول به؛ لأنّ تقدير قولهم : يارجلاً : أدعو رجلاً، فـ (يا) حرف ناب عن جملة من فعل وفاعل، هذا مذهب (سيبَوَيْه)[2] وسائر البصريّين. وذكره[3] (أبو سعيد) في الشّرح /[4] فقال : لا أحبّ هذا ولا أقول به إلاّ على جهة التّقريب والتّمثيل؛ لأنّهم أجمعوا أنّ النّداء ليس بخبر، وقولنا : (أُنادي، وأدعو) إخبار عن نفسك قال[5] : ولكنّي أقول : لَمّا احتاج المنادي إلى عطف الاسم المنادى على نفسه واستدعائه إيّاه، لِيُقْبِلَ عليه فيخاطبه بما يُريدُ، احتاج إلى حرف يَصِلُهُ باسمه؛ ليكون تصويتًا به وتنبيهًا له وهو (يا) وأخواتها، وهو شيء يحرّك به المنادى، فصار المنادى كالمفعول بتحريك المنادي له وتَصْويته به، والمنادي كالفاعل، وصار بمنزلة الفعل الّذي يذكره الذّاكر فَيَصِلُهُ بمفعول ظاهر والفعل مضمر مقدّر. قال[6] : وقد عبّر (سيبَوَيْه) عن هذا المعنى بأنّه فعل لا يستعمل إظهاره. انتهى قوله. وحجّة النّحويّين في تقدير الجملة من الفعل والفاعل

84 [١٠٢/أ]

(١) – (أصل) : ساقطة من (ع).

(٢) – الكتاب : ١/٣٠٣.

(٣) – في الأصل و(ع) : (وذكر أبو سعيد) بإسقاط هاء الضمير.

(٤) – شرح الكتاب للسيرافي : ج٣/الورقة : ٣٣/(ب)، والورقة : ٣٤/(أ).

(٥) – شرح الكتاب للسيرافي : ج٣/الورقة : ٣٤/(أ).

(٦) – نفس الحاشية السابقة.

أنّ العرب تكلّمت بالمنادى المضاف منصوبًا فقالوا : يا عبداللّه، وكذلك بالمشبّه بالمضاف من أجل طوله، نحو قولهم : ياخيراً من زيد، ونَصَبَتِ النّكرة نحو قولهم: ياغلامًا ويارجلاً، والنّعت نحو قولهم : يازيدُ العاقلَ، فاحتاج النّحويّون إلى تقدير ناصب لهذه المنصوبات فقدّروا الجملة من الفعل والفاعل. فأمّا الأسماء الأعلام، فنحو : زيد وعمرو، فهي في النّداء مبنيّة على الضّمّ عند البصريّين، ومعربة عند الكوفيّين[1]. والّذي أوجب بناءها وقوعها[2] موقع أسماء الخطاب، نحو (أَنْتَ) و(رَأَيْتُكَ) هذا ما أَمَلَّهُ علينا شيخنا أبو القاسم زيد بن عليّ رحمه اللّه. فلمّا كانت أسماء الخطاب مبنيّة صارت الأعلام[3] بوقوعها موقعها مبنيّة. وذكر غيره[4] أنّها وقعت موقع التّاء من (أَنْتَ) فأشبهت الحرف فبُنِيَتْ. فأمّا حركتها بالضّمّ، فلأنّ هذه الأسماء متمكّنة ومعانيها في أنفسها فلمّا بُنِيَتْ بُنِيَتْ على أقوى الحركات ليكون عوضًا لها من الإعراب[5].

وقال قوم[6] : بُنِيَتْ على الضّمّ؛ لأنّ النّصب في نداء النّكرات، وفي المضاف أيضًا، والكسر تشبيه بياء المضاف إلى نفسه، نحو غلامي وصاحبي، فلم يبق غير الضّمّ. فإن اعترض مُعْتَرِضٌ على هذا ببنائها[7] على السّكون؛ لأنّه أصل البناء / فلا بدّ من الرّجوع إلى ذكر التّمكّن؛ لِتَتَمَيَّزَ هذه الأسماء[8] بالضّمّ عن

84 [١٠٢/ب]

(١) – انظر الإنصاف المسألة رقم (٤٥) : ١/٣٢٣.

(٢) – في (ع) : (موقعها).

(٣) – في (ع) : (الأسماء الأعلام).

(٤) – هذه علة جمهور النحاة : انظر ابن يعيش : ١/١٢٩، والهمع : ١/١٧٢.

(٥) – في الأصل (... من البناء) وهو وهم، والتصويب من (ع).

(٦) – ذكر ذلك ابن يعيش : ١/١٣٠، والرضي : ١/١٣٣، وصاحب الهمع : ١/١٧٢ ولكنهم لم يعيّنوهم.

(٧) – في الأصل : (لبنائها) وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٨) – في (ع) : (لتميّز هذه الأسماء ...).

المبنيات[1].

قال : "الأسماء المناداة على ثلاثة أضرب : مفرد، ومضاف، ومشابه للمضاف من أجل طوله. والمفرد على ضربين : معرفة، ونكرة.

والمعرفة أيضًا على ضربين : أحدهما ما كان معرفة قبل النّداء ثمّ نودي فبقي على تعريفه، نحو : يازيد، وياعمرو. والثّاني ما كان نكرة ثمّ نودي فحدث فيه التّعريف بحرف الإشارة والقصد، نحو : يارجل. وكلاهما مبنيّ على الضّمّ كما ترى.

وأمّا النّكرة فمنصوبة بـ (يا)؛ لأنّه ناب عن الفعل ألا ترى أنّ معناه : أدعو زيدًا، وأنادي زيدًا.

وكذلك المضاف أيضًا منصوب، نحو : ياعبد الله، ويا أبا الحسين. وكذلك المشابه للمضاف من أجل طوله، وهو كلّ ما كان عاملاً فيما بعده نصبًا أو رفعًا. فالنّصب نحو قولك : ياضربًا زيدًا، وياخيرًا من عمرو، وياعشرين رجلاً. والرّفع نحو قولك : ياحَسَنًا وَجْهُهُ، وياقائمًا أخوهُ. وكذلك العطف نحو رجلٍ سمّيته زيدًا وعمرًا، تقول إذا ناديته : يازيدًا وعمرًا أقبلْ[2]".

اعلم أنّ الاسم المفرد النّكرة على ضربين. أحدهما : ما كان نكرة قبل النّداء ونكرة بعد النّداء[3] وهو منصوب أبدًا على ما مضى. وذلك[4] نحو قول الأعمى :

(١) – أي لابدّ من الرجوع إلى العلة السابقة.

(٢) – (كما ترى. وامّا النكرة فمنصوبة ... يازيدًا وعمرًا أقبل.) : ساقط من (ع).

(٣) – (ونكرة بعد النداء) : ساقط من (ع).

(٤) – (وذلك) : ساقطة من (ع).

يارجلاً خذ بيدي، ولا يقصد إلى رجل بعينه، فكلّ من أخذ بيده فهو ذلك الرّجل. وكذلك قول الشّاعر[1] :

١٢٢ – أيا راكبًا إمّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ نَداماي مِنْ نَجْرانَ أَلاّ تَلاقيا

فلم يقصد راكبًا بعينه. والثّاني : ما كان نكرة قبل النّداء فلما قصدته بالنّداء، ونَحَوْتَ نَحوَه، وأقبلت عليه، أحدثَتْ (يا) فيه تعريفًا فجرى مجرى زيد وعمرو، فبُنِيَ على الضّمّ؛ لأنّه صار معرفة بالنّداء.

فإن قال قائل : فإذا كانت (يا) تحدث تعريفًا بالقصد فما الّذي أحدَثَتْ في زيدٍ وعمرٍو وقد قُصِدَ نَحْوُهُما؟[2]. قيل له : إنّ الأسماء الأعلام قبل النّداء وبعده معارف وحرف النّداء لم يحدث فيها تعريفًا وإنّما أكّدها. ومن النّاس مَن يقول[3]: إنّا نتوهّم زوال التّعريف منها لاشتراك الأسماء، ثمّ يحدث التّعريف بحرف النّداء. وهذا ليس بصحيح؛ لأنّا[4] ننادي من لا يَشْرَكُهُ في اسمه غيره نحو (الفَرَزْدَقِ) ولا إشكال في علميّته. فإن قيل : /فلم منعتُم دخول حرف النّداء على

85
[ا/١٠٣]

(١) – هو عبد يغوث الحارثي.

١٢٢ – البيت من الطويل.

وهو من شواهد سيبويه : ١/٣١٢، وانظر المقتضب : ٤/٢٠٤، والجمل للزجاجي : ١٥٨، وذيل أمالي القالي : ١٣٢، والأصول : ١/٤٠٣، ٤٥٠، وابن يعيش : ١/١٢٨، والخزانة : ١/٣١٣، والمقاصد : ٤/٢٠٦، والمفضليات : ١٥٦، والأغاني : ١٦/٣٣٣، والتبصرة : ١/٣٣٩، والمساعد : ٢/٤٩٠، واللسان : (عرض).

وصدره في الجمل للجرجاني : ٢١، وابن يعيش : ١/١٢٧، ١٢٩، وأوضح المسالك : ٤/١٨.

(٢) – في (ع) : (وقد قَصَدَ نَحْوَهُما) بالبناء للفاعل.

(٣) – هذا قول المبرد انظر المقتضب : ٤/٢٠٥، وشرح الكافية للرضي : ١/١٤١.

(٤) – في (ع) : (لأننا).

الألف واللاّم؟ وعلّلتم ذلك بأنّ ما فيه الألف واللاّم معرفة و(يا) للتّعريف وقلتم : لايجتمع تعريفان في اسم واحد . قيل له : إنّا إنّما نمنع[١] من الجمع بين تعريفين إذا كان التّعريف حادثًا بعلامة في اللّفظ؛ لأنّ الإقبال عليه والقصد نحوه يغني[٢] عن الألف واللاّم، وكما لايدخلان[٣] على هذا في غير النّداء؛ لأنّ الإشارة أغنت عنهما . فأمّا ماهو تعريف بغير علامة فلا نمنع[٤] منه . فإن قيل[٥] : فإذا كنتم قد بنيتم المعارف على الضّمّ لوقوعها موقع أسماء الخطاب فهلاّ بَنَيْتُمُ الاسم المضاف على الضّمّ إذْ هو[٦] معرفة وقد وقع موقعها؟ قيل له : الاسم المفرد أشبه المكنيّات، وليس في المكنيّات مضاف فمن هاهُنا بايَنَ المفرد المضاف، وغلب على المضاف الإعراب، بدليل أنّ المبنيّات مادامت مفردة فهي مبنيّة فإذا أُضيفَتْ أُعْرِبَتْ كقولنا : ذهب أَمسِ، وذهب أَمْسُنا وأَمْسُكَ، وما يجري هذا المجرى .

فأما الأسماء المضافة فهي منصوبة أبدًا على ما مضى .

وأمّا ما أشبه المضاف لأجل طوله فهو ما كان الاسم الثّاني[٧] من صِلَةِ الاسم الأوّل، نحو قولهم : ياضربًا زيدًا، وياخيرًا من عمرٍو، وياحسنًا وَجْهُهُ . فلمّا افتقر الأوّل إلى الثّاني أشبه المضاف؛ لأنّ المضاف مفتقر إلى ما أضيف إليه .

---

(١) – في (ع) : (قيل له إنما يمنع) .

(٢) – في (ع) : (قد اغنى) .

(٣) – في (ع) : (وكما لايدخل الألف واللام ...) .

(٤) – في (ع) : (يمتنع) .

(٥) – في (ع) : (قال) .

(٦) – في (ع) : (لأنه معرفة) .

(٧) – حذف الضمير العائد من الصلة إلى الموصول والتقدير : (... الاسم الثاني فيه من صلة ...) .

وقد اعترض بعض النّاس فقال : طول الاسم لايغيِّرُ حكمه في النّداء كما لا يُغَيِّر في (قَرَعْبَلانَةٍ وَجُوذِبْدانَةٍ)[١][٢] . وهذا الاعتراض لايصحُّ؛ لأنّه ليس المراد بالطول هاهنا كثرة الحروف[٣] وإنّما المراد به دخول التّنوين فقط . وسواء قصدتَ هذا الاسم[٤] المشبّه بالمضاف أم لم تقصده[٥] على سواء[٦]، فلا يكون[٧] إلاّ منصوبًا على أصل الباب .

فأمّا العطف والمعطوف عليه فإنّك إذا سمّيْتَ بِهِما رجلاً نصبْتَهُما جميعًا فقلتَ : يازيدًا وعمرًا أَقْبِلْ؛ لأنّ الكلام طال بهما فأجرَيْتَهُما مجرى الاسم المضاف .

---

(١) – في (ع) : (قَرْعيّاتِهِ) وجوديّاتِهِ) وهو تحريف . وقَرَعْبَلانَةٌ ضبطت في الأصل قِرْعِبلانَة والتصحيح من اللسان .

(٢) – في اللسان : "العَرَعْبَلانَةُ : دويبة عريضة مُحْبَنْطِئَةٌ عظيمة البطن . قال ابن سيده : هو ممّا فات الكتاب من الابنية إلاّ أنّ ابن جنّي قد قال : كأنّه قَرَعْبَلٌ، ولا اعتداد بالألف والنون بعدها، على أنّ هذه اللفظة لم تسمع إلاّ في كتاب العين."

امّا جوذبدانة فلم تذكرها المعاجم العربية، ولم يذكرها رينهارت في تكملة المعاجم العربية ولا الجواليقي في المعرب، ولا ادى شير في كتاب الألفاظ الفارسية المعربة . والذي ذكروه هو الجوذاب : وهو طعام يُتَّخَذُ من سكر ورُزٍّ وجوز ولحم . امّا (دانة) فكلمة فارسيّة معناها الحَبَّةُ أفادني بذلك الدكتور محمد مظهر بقا . والكلمة على ذلك لاتخرج عن كونها اسمًا لضرب من الطعام . أما ألف (جوذاب) فقد سقطت لسكون الباء، وأما سكون الباء فإمّا أن نقول : أسكنوها كما أسكنوا ياء (معديْ كرب)، أو نقول : إن العرب إذا عَرَّبَتْ شيئًا خَلَّطَتْ به كثيرًا، كما نقل ابن جنّي عن شيخه أبي عليّ . انظر الخصائص : ١/٣٥٩ .

(٣) – في (ع) : (كثرة حروف الاسم) .

(٤) – في الأصل : (الأسماء) وهو سهو، والتصويب من (ع) .

(٥) – في الأصل و(ع) : (تقصدهما)، وهو وهم . وفي (ع) : (أم لاتقصدهما) وهو خطأ .

(٦) – كذا في الأصل و(ع) بإقحام (على سواء) .

(٧) – في الأصل و(ع) : (ولا ..) .

قال : " والحروف الّتي يُنبّه بها المنادى خمسة[١] : يا ، وأيا ، وهَيا ، وأيْ ، والهمزة[٢] [٣] ."

اعلم أنّ (يا) أصل حروف النّداء، ولهذا قالوا : إنّها تصلح لنداء مَنْ قَرُبَ ومَنْ بَعُدَ، وللنّائم / والمستيقظ. والدّليل على أنّها أصل الحروف جواز حذفها من [١٠٣/ب] 85
المنادى نحو قوله تعالى : ﴿ يوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هـٰذا ﴾[٤] والتّقدير – والله أعلم – يا يوسف.

وأمّا الهمزة فإنّها تكون لأقرب النّاس إليك تقول : أزيد، أعمرو، أبكر. وما أشبه ذلك.

وأمّا (أيْ) فهي لِمَنْ تراخى عنك قليلاً.

وأمّا (أيا) و(هَيا) فلا يكونان إلاّ لِلْمُتَباعِدِ عنك؛ لأنّ كثرة حروفهما[٥] تدلّ على امتداد[٦] الصّوت بهما. والصّوت إنّما يمتد لِمَنْ تباعد وتغافل. وقد قيل: إنّ

---

(١) – في (مل) : (.. التي يُنادي بها المدعو خمسة وهي ...).

(٢) – في مل : (والألف).

(٣) – في (مل) زيادة : " تقول : يازيد، وأيا زيد، وهيا زيد، وأيْ زيدُ، وأزْيدُ، قال ذو الرّمة :

هَيا ظَبْيَةَ الوَعْساءِ بَيْنَ جُلاجِلٍ وَبَيْنَ النَّقا آأَنْتِ أَمْ أُمُّ سالِمِ

وقال الآخر :

أَزَيْدُ أَخا وَرْقاءَ إِنْ كُنْتَ ثائِرًا فَقَدْ عَرَضَتْ أَحْناءُ حَقٍّ فخاصِمِ

يريد : يازيد. "

(٤) – يوسف : (٢٩).

(٥) – في الأصل و(ع) : (حروفها)، وهو تحريف، والصحيح ما أثبته لقوله بعد ذلك : (بهما).

(٦) – في الأصل : (الامتداد) بإقحام (أل) وهو خطأ.

أصلها[١] (أيا) والهاء بدل من الهمزة، إذْ كان مخرجهما[٢] واحداً. قال الشّاعر[٣] :

١٢٣ – هَيا ظَبْيَةَ الوَعْساءِ بَيْنَ جُلاجِلٍ وَبَيْنَ النَّقا آأَنْتِ أَمْ أُمُّ سالِمِ

قال : "ويجوز أن تحذف [حرف][٤] النّداء مع كلّ اسم لايجوز أن يكون وصفًا لـ (أيْ) تقول : زَيْدُ أَقْبِلْ؛ لأنّه لايجوز أن تقول : يا أَيُّها زَيْدُ، ولاتقول[٥] : رَجُلُ أَقْبِلْ؛ لأنّه يجوز أن تقول : ياأَيُّها الرَّجُلُ أَقْبِلْ[٦]. ولاتقول أيضًا : هذا أَقْبِلْ؛ لأنّه يجوز أن تقول : ياأَيُّهذا[٧] أَقْبِلْ. قال اللّه عزّ وجلّ ﴿ يوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هـٰذا ﴾[٨] أي : يايوسف."

---

(١) – في الأصل : (أصلهما)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٢) – في (ع) : (مخرجها) وهو سهو.

(٣) – هو ذو الرّمة.

١٢٣ – البيت من الطويل.

وهو في ديوانه : ٧٠٠ برواية (أيا)، وكذا في أمالي القالي : ٢ / ٥٨، ومعاني الحروف للرماني : ٣٥، ١١٧، وشرح شواهد شرح الشافية : ٣٤٧، والهمع : ١ / ١٧٢، والمساعد : ٢ / ٤٨١، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٤٤٥، والخصائص : ٢ / ٤٥٨، واللسان : (جلل). وهو برواية المؤلف : (هيا) في أمالي ابن الشجري : ١ / ٣٢١، وابن يعيش : ١ / ٩٤. وورد برواية (فيا) في (سيبويه) : ٢ / ١٧٨، ومعاني القرآن للأخفش : ١ / ٣٠، ١٦٨، والمقتضب : ١ / ٣٠٠، والكامل : ٣ / ٥٥، والإنصاف : ٢ / ٤٨٢، وابن يعيش : ٩ / ١١٩، والتبصرة : ١ / ٤٤١. وعلى هذه الرواية يفوت موضع الاستشهاد.

الوعساء : رمال لينة. وجلاجل : موضع. والنقا : الكثيب من الرمل.

(٤) – تكملة من (ع) و(مل).

(٥) – في (ع) : (ولا تقل).

(٦) – (أقبل) : ساقطة من (ع).

(٧) – في (ع) : (أيهذا ..) بإسقاط (يا) وفي (مل) : (يايهذا)، وهو خطأ.

(٨) – يوسف : (٢٩).

اعلم أنّهم استقبحوا حذف حرف النّداء من النّكرة والمبهم نحو قولهم : يارَجُلُ أَقْبِلْ، ويا هذا أَسْرِعْ، فلا يقولون : رَجُلُ أَقْبِلْ، ولا[1] : هذا أَسْرِعْ وإنّما قبح ذلك في النّكرة؛ لأنّ تعريفها كان بالألف واللاّم، نحو : الرّجل، والغلام. فلمّا حذفا[2] من الاسم لدخول حرف النّداء استقبحوا أن يحذفوا حرف النّداء، ويُبْقوهُ معرفة بلا عوض.

ووجه آخر وهو أنّ قولنا : يارَجُلُ، تقديره : ياأيُّها الرّجلُ فلا يحسن حذف حرف النّداء مع حذف (أيّها)[3] والألف واللاّم؛ لأنّه إجحاف شديد فإن قال قائل: ولِمَ قُلْتَ : إنّ قولنا : يارجلُ، تقديره : ياأيّها الرّجلُ؟ قيل له : قد ثبت أنّ ما فيه الألف واللاّم يتعرّف تعريف العهد المتقدّم بين المتكلّم والمخاطب. فلمّا أرادوا أن يعرّفوه تعريف الإشارة جاؤوا بـ (هذا)؛ ليصير الرّجل صفة له فقالوا : جاءني هذا الرّجلُ، ورأيت هذا الرّجلَ، ومررت بهذا الرّجلِ. وقالوا في النّداء : / ياأيّها الرّجلُ فإذا قالوا : يارجلُ، فقد وضعوه موضع : ياأيّها الرّجلُ. 86 [ا/١٠٤]

وأمّا المبهم فقبح حذف حرف النّداء لوجهين : أحدهما : أنّك لَمّا ناديته ذهبت منه الإشارة فَعُوِّض لزومَ الحرف لَمّا نقص، هذا قول (المازنيّ)[4]. والوجه الثّاني : أنّه يجوز أن يوصف (أيّ) بالمبهم فيقال : أيُّ هذا أَقْبِلْ، كما يقال : أيُّها الرَّجُلُ أَقْبِلْ. فلمّا حذفوا (أيًّا) صارت (يا) بدلاً منها كما كانت بدلاً في قولنا : يارَجُلُ، فلا يجوز حذفهما جميعًا، وهذا قول (سيبَوَيْهِ)[5].

(١) – (لا) : ساقطة من (ع).

(٢) – في الأصل : (حذفوا)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٣) – في الأصل و(ع) : (مع حذف ياأيها ..) بإقحام (يا).

(٤) – انظر شرح الكافية للرضي : ١/١٤٢، وابن يعيش : ٢/٩.

(٥) – الكتاب : ١/٣٢٥.

قال : "فإن نعتَ الاسم المفرد المضموم بمفرد جاز لك في وصفه وجهان : الرّفع والنّصب جميعًا، تقول : يازَيْدُ الطّويلُ، وإن شئت : الطويلَ. فَمَنْ رفع فعلى اللّفظ، ومَنْ نصب فعلى الموضع. قال العَجّاجُ[1] :

١٢٤ – ياحَكَمُ الوارِثُ عَنْ عَبْدِ المَلِكْ

وقال جرير :

١٢٥ – فَما كَعْبُ بْنُ مامَةَ وابْنُ سُعْدى بِأَجْوَدَ مِنْكَ ياعُمَرُ الجَوادا."

اعلم أنّ وصف المفرد المضموم بمفرد لك في الوصف الرّفع والنّصب على ما ذكر. فإن قال قائل : أنتم تقولون : إنّ ضمّة المنادى ضمّة بناء فكيف تكون ضمّة وصفه ضمّة إعراب؟! قيل له : عن ذلك أجوبة : أحدها : أنّ هذا الاسم المضموم لَمّا اطّردت ضمّته أجروها مُجْرى المرفوع فجاز أن تجري صفتها على الرّفع. والثّاني : أنّ قولنا : يازَيْدُ الظّريفُ تقديره : أنت الظّريف فيكون خبر

(١) – والبيت يُنْسَبُ لرؤبة وهو في ديوانه. ولأبي نخيلة، ونقل هارون في معجم شواهد العربية ص٥١١ عن السيوطي في شواهد المغني قوله : إن أبا نخيلة انتحل أرجوزة رؤبة لنفسه.

١٢٤ – البيت من مشطور الرجز.

وهو في ديوان رؤبة : ١١٨، والمقتضب : ٤/٢٠٨، والخصائص : ٢/٣٨٩، ٣/٣٣٢، وأمالي ابن الشجري: ٢/٢٩٩، والإنصاف: ٢/٦٢٨، وابن يعيش: ٢/٣، والمغني: ١٤، والمساعد: ٢/٤٩٤، ٥١٢.

١٢٥ – البيت من الوافر.

وهو في ديوانه : ١٠٧، والمقتضب : ٤/٢٠٨، والجمل للزجاجي : ١٦٥، والأصول : ١/٤٤٩، والتبصرة: ١/٣٤٠، والمغني : ٢٨، والمقاصد : ٤/٢٥٤، والخزانة: ٤/١١٠، والمساعد: ٢/٤٩٣، ٤٩٥، ٥١٢. وعجزه في الجمل للجرجاني: ٢١، وأوضح المسالك: ٤/٢٣ وكعب بن مامة الإيادي ممن اشتهروا بالجود عند العرب، وكذلك ابن سعدى واسمه أوس بن حارثة بن لأم الطائي، وسعدى أمه. انظر الخزانة.

مبتدأ محذوف.

[و][1] الثّالث : أنّ الصّفة معنى معنويّ[2]، عمل في الوصف الرّفع كما كان الابتداء معنى معنويًا[3] عمل في المبتدأ الرّفع.

وأمّا النّصب فمن وجهين : أحدهما : أن يُجْرِيَهُ على موضع المنادى؛ لأنّ الموضع منصوب. والثّاني : أن يُضْمِرَ فيه فعلاً ينصبه، ويكون التّقدير : أعني أو[4] أريد وما أشبه ذلك، وقول الشّاعر :

... ... يا عُمَرُ الجَوادا

على أحد هذين الوجهين. ويجوز (الجوادُ) على الرّفع لولا القافية[5].

قال : "فإن نعتّه بالمضاف نصبته لا غير، تقول : يازَيْدُ أخا عَمْرٍو، وَيازَيْدُ ذا الجُمَّةِ.

وكذلك التّوكيد جارٍ مجرى الوصف، تقول : ياتَميمُ أجمعون، وإن شئتَ أجمعين، وتقول[6] : / ياتَميمُ كُلُّكُمْ وَكُلُّهُمْ بِالنَّصْبِ لاغَيْرُ." [١٠٤/ب] 86

اعلم أنّه إنّما كان النّعت بالمضاف منصوبًا لا غير؛ لأنّك لو وضعْتَ النّعت

(١) – زيادة من (ع).

(٢) – كذا في الأصل و(ع)، ولعل الصواب : (عامل معنوي).

(٣) – قوله : "عمل في الوصف ... معنى معنويًا" : ساقط من (ع).

(٤) – في (ع) : (وأريد) وهو سهو.

(٥) – المقصود بالقافية هنا المجرى : وهو حركة حرف الرّوي؛ لأنّ القافية في اصطلاح العروضيّين هي : من آخر ساكن في البيت إلى أوّل ساكن قبله مع الحرف المتحرك الذي قبله. وخالف في ذلك الأخفش فقال : هي آخر كلمة في البيت أجمع انظر الوافي في العروض والقوافي : ٢٢٠.

(٦) – في (مل) : (أو تقول)، وهو سهو.

مكان المنعوت كان نصبًا فتقول : ياأخا عمرو، وياذا الجُمَّةِ. وإنّما يرتفع النّعت إذا كان مفردًا؛ لأنّك لو وضعتَهُ موضع[1] المنعوت لكان مرفوعًا، تقول : يازَيْدُ الظَّريفُ فإذا وضعْتَ (الظّريف) موضع (زيد) قلت : ياظَريفُ. فأمّا التّوكيد فلك فيه النّصب على الموضع على ما مضى والرّفع على اللّفظ كما بيّنّا. فأمّا التّوكيد المضاف فمنصوب أيضًا لإضافته كما في الصّفة المضافة.

قال : "فإن عطفتَ على المضموم اسمًا فيه ألف ولام، كنتَ مخيّرًا، إن شئتَ رفعتَهُ، وإن شئتَ نصبتَهُ. تقول : يازَيْدُ والحارِثُ، وإن شئتَ : والحارِثَ. قال اللّه تعالى : ﴿يا جِبالُ أَوِّبي مَعَهُ والطَّيْرَ﴾[2] يقرأ بالرّفع والنّصب[3][4]. قال الشّاعر[5] :

١٢٦ – أَلا يازَيْدُ وَالضَّحاكُ سِيرا فَقَدْ جاوَزْتُما خَمَرَ الطَّريقِ

يُرْوى (الضَّحاكُ) و (الضَّحاكَ) بالرّفع والنّصب."

(١) – في (ع) : (وضعته مكان ...).

(٢) – سبأ : (١٠).

(٣) – في (مل) : "﴿ياجبال أوبي معه والطَّيْرُ﴾ والطَّيْرَ يُقْرَآنِ جميعًا بالرّفع والنّصب."

(٤) – النصب قراءة العامة، والرفع انفرد به ابن مهران عن هبة الله بن جعفر عن أصحابه، وهي رواية زيد عن يعقوب، ووردت أيضًا عن عاصم وأبي عمرو. انظر النشر : ٢/٣٤٩، وانظر ماقاله صاحب الإتحاف : ٣٥٨، وصاحب غيث النفع : ٢٣٧، وماجاء في البحر المحيط : ٧/٢٦٣.

(٥) – غير معروف.

١٢٦ – البيت من الوافر.

وهو في الجمل : ١٦٥، وابن يعيش : ١/١٢٩، والتبصرة : ١/٣٤٨، والمساعد : ٢/٥١٢، وصدره في الهمع : ٢/١٤٢. وعجزه في اللسان : (خمر).

والخمر : وَهْدَةٌ يختفي فيها الذئب. وأخمرته الأرض عنّي ومنّي وعليّ : وارَتْهُ. انظر اللسان.

اعلم أنّك إذا عطفتَ على المنادى المضموم اسمًا فيه ألفٌ ولامٌ فلا يخلو ذلك الاسم أن يكون معرفة قبل الألف واللاّم، أو يكون تعرّف بالألف واللاّم.

فإن كان معرفة قبل الألف واللاّم، نحو: (الحارثِ، و الحكَمِ) فالاختيار فيه الرّفع؛ لأنّ الألف واللاّم لم يحدث معنى فجرى مجرى المنادى. والنّصب جائز على الموضع.

وإن كان تعرّف بالألف واللاّم فالاختيار فيه النّصب؛ لأنّ الألف واللاّم يعاقب المضاف فكما يكون المضاف منصوبًا كذلك كان[1] مافيه الألفُ واللاّمُ. هذا اختيار (المُبَرِّدُ) في قوله تعالى: ﴿ياجِبالُ أَوِّبي مَعَهُ والطَّيْرَ﴾ نصبَ (الطَّيرَ) على مذهبه؛ لأنّه عنده بمنزلة: يازَيْدُ وَ الرَّجُلَ[2]. وكان (الخَليلُ) يختارُ الرّفع في ذلك كُلِّه[3].

فإن قيل: كيف يجوز أن يُنادى ما فيه الألف واللاّم وقد مضى أنّ (يا) لا يدخل عليهما[4] ولاتجتمعان؟ قيل له: لَمّا بَعُدَ مافيه الألفُ واللاّمُ عن (يا) لكونهما في العطف حسن وجاز أن يوقع على لفظ المنادى هذا في حال الرّفع. وأمّا النّصب فظاهر؛ لأنّ موضع المنادى / منصوب والواو تنوب مناب العامل، 87 [1/١٠٥]

(١) – في الأصل: (مكان) وما أثبته من (ع).

(٢) – شرح الكافية للرضي: ١/١٢٧ وفي ابن يعيش: ٢/٣، والمساعد: ٢/٥١٤. ولم يُفَصِّل المبرد في المقتضب هذه المسالة هذا التفصيل وإنما اكتفى بعرض الخلاف بين العلماء السابقين له وحسّن كلا القولين ثم ابدى ميله إلى قراءة النّصب في الآية بقوله: "والنصب عندي حسن على قراءة الناس" انظر المقتضب: ٤/٢١٢ – ٢١٣.

(٣) – انظر مذهب الخليل ومن وافقه في الكتاب: ١/٣٠٥، والمقتضب: ٤/٢١٢ – ٢١٣، والمساعد: ٢/٥١٤.

(٤) – في (ع): (عليها).

فَكَأنَّ حرف النّداء قد وَلِيَهُ الاسم فنصبه على تقدير النّداء والمضاف.

قال: "فإن لم يكن فيه لام التّعريف كان له حكمه لو ابتدئ به."[1]

اعلم أنّه يعني أنّك ترفعهما جميعًا؛ وذلك لأنّ حرف النّداء قد شملهما وهو يقع على كلّ واحد منهما منفردًا، هذا هو قول (سيبَوَيْهِ)[2]. وكان (المازنيّ) يجيز (وعمرًا) على الموضع[3].

قال: "وتقول: يا أَيُّها الرَّجُلُ فتبني (أيًّا) على الضّمّ؛ لأنّها في اللّفظ مناداة، و (ها) للتّنبيه، و(الرّجل) مرفوع؛ لأنّه وصف (أيّ)، ولايجوز فيه غير الرّفع."

اعلم أنّ الأصل في النّداء بـ(أيّ) أنّهم أرادوا نداء مافيه الألف واللاّم فلم يمكنهم ذلك؛ لأنّ (يا) تحدث تخصيصًا في المنادى، والألف واللاّم للتّخصيص، فلم يجتمعا فجاؤوا بـ(أيّ) وهو اسم مبهم فأقاموه مُقامَ المنادى ورفعوه بالنّداء وجلبوا (ها) الّتي للتّنبيه، عوضًا له ممّا كان يستحقّه من الإضافة إذا قلت: أيّ الرّجلين عندك؟ وأيّ القوم، وما أشبه ذلك. وجعلوا (الرّجل) صفة لـ(أيّ)، و(الرّجل) هو المقصود بالنّداء، ولايجوز فيه غير الرّفع لوجهين: أحدهما: أنّه المقصود[4] بالنّداء، والمقصود بالنّداء إذا كان معرفة مفردًا كان مرفوعًا. والثّاني:

(١) – في (مل) زيادة: "تقول يازيدُ وعمرُو، ويازيدُ وعبدَ اللّه. فإن كانَ المنادى منصوبًا لم يجز في وصفه وتوكيده إلا النصب، تقول ياعبدَ اللّه الظريفَ، ويا غلْمانَ زيدٍ أجمعين، وتقول: ياأخانا زيدُ أقْبِلْ، إذا جعلته بدلاً ضممته وإن جعلته عطف بيان نصبته.

(٢) – الكتاب: ١/٣٠٥.

(٣) – انظر المساعد: ٢/٥١٣، وابن يعيش: ٢/٤.

(٤) – في (ع): (مقصود) بغير (أل).

أنّ في هذا الباب لايحمل الشّيء على الموضع إلاّ بعد تمام الكلام، والنّداء لايتم بـ (ياأيُّها) فحمل (الرّجل) على لفظ (ياأيُّها) دون موضعه.

قال : "واعلم أنّك لاتُنادي اسمًا فيه الألف واللاّم(١) ؛ لأنّ الألف واللاّم للتّعريف و(يا) تُحدث في الاسم ضربًا من التّخصيص، فلم يجتمعا لذلك إلاّ أنّهم قالوا : ياأللّهُ(٢) اغفر لي، بقطع الهمزة ووصلها، فجاء هذا في اسم اللّه خاصّة لكثرة استعماله ؛ ولأنّ الألف واللاّم فيه صارتا بدلاً من همزة (إلـه) في الأصل(٣)."

اعلم أنّه قد بيّن في كلامه العلّة في [نفي](٤) اجتماع حرف النّداء مع الألف واللاّم. فإن قال قائل : فقد جاء في الشّعر(٥) :

١٢٧ – مِنَ اجْلِكِ ياالّتي تَيَّمْتِ قَلْبي وَأَنْتِ بَخيلَةٌ بِالوِدِّ عَنّي

وكذلك قول الآخر(٦) :

---

(١) – في (مل) زيادة : ".. لاتقول : ياالرجل، ولا : ياالغلام".

(٢) – رسمت في الأصل : (يالله) وما أثبته من (ع) و(مل).

(٣) – في الأصل : (في الوصل) وهو تحريف، والتصويب من (ع) و(مل).

(٤) – تكملة من (ع).

(٥) – البيت من أبيات سيبويه التي لا يعرف قائلها.

١٢٧ – البيت من الوافر.

وهو في سيبويه : ١/٣١٠، والمقتضب : ٤/٢٤١، والتبصرة : ١/٣٥٦، والإنصاف : ١/٣٣٦، وابن يعيش : ٢/٨، والخزانة : ١/٣٥٨، وشرح الكافية الشافية : ٣/١٣٠٨ وفيه ضبطت (من أَجْلِكِ ...) بقطع الهمزة وهو خطأ لاختلال الوزن بقطعها، ووصل الهمزة ضرورة.

(٦) – غير معروف.

١٢٨ – فَيا الغُلامانِ اللّذانِ فِرّا

إيّاكُما أنْ تُكْسِبانا شَرّا

87

قيل : هذا في(١) ضرورة الشّعر، / ولا(٢) يُقاسُ عليه. فأمّا الأوّل فلأجل أنّ [١٠٥/ب] الألف واللاّم في (الّتي) و(الّذي) ليستا للتّعريف. وإنّما هما زائدتان. والّذي يدلّ على صحّة ذلك أنّ تعريف هذه الأسماء الموصولة بصلاتها. وكذلك (مَنْ) اسم ليس فيه الألف واللاّم ويتعرّف بصلته فلمّا كانت الألف واللاّم زائدتين لم يعتدّ بهما. فأمّا قوله :

فَيا الغُلامانِ ... ...

فيحتمل أنّه حذف الموصوف وأقام الصّفة مقامه، والتّقدير : ياأيُّها الغُلامانِ فاضطرّ إلى حذف (أيُّها).

فأمّا نداء اسم اللّه جلّ جلاله فقد قيل فيه أقوال :

– منها أنّه كَثُر في الاستعمال فاستجازوا فيه مالم يستجيزوا في غيره.

– ومنها أنّ هذا الاسم لايكون صفة لـ (أيٍّ) فلا يقال : ياأيُّها اللّهُ؛ لأنّ (أيًّا) إنما توصف بأسماء الأجناس، واللّه تعالى واحد وليس بجنس تعالى اللّه عن ذلك.

---

١٢٨ – البيتان من مشطور الرجز.

وهما في المقتضب : ٤/٢٤٣ وقد دفع المبرد هذهالرواية وقال : إنما صوابه : فيا غلامان اللذان، والأصول : ١/٤٥٤، والتبصرة : ١/٣٥٥، والإنصاف : ١/٣٣٦، وابن يعيش : ٢/٩، والمقرب : ١/١٧٧، والمقاصد : ٤/٢١٥، والخزانة : ١/٣٥٨. والأول في الهمع : ١/١٧٤.

(١) – في (ع) : (هذا من ...).

(٢) – في (ع) : (فلا).

– ومنها أنّ الألف واللاّم ليستا للتّعريف وإنّما هما عوض من همزة (إلـه)؛ لأنّ أصل اسم اللّه تعالى كان يدخل عليه الألف واللاّم فيصير (ألإلـه) فألقيت حركة[1] الهمزة على لام التّعريف، وسقطت هي فصار (أللـه)[2] ثمّ أدغمت اللام في اللاّم[3] فصار (اللّه)، فصارت الألف واللاّم عوضًا من الهمزة المحذوفة. ومثل ذلك قولهم : (النّاسُ) والأصل فيه (أُناسٌ) فأدخلوا عليه الألف واللاّم وأسقطوا الهمزة وألقي [حركة][4] همزة (الأُناسِ) على لام التّعريف فصار (أُلْنَاس) ثمّ تدغم اللاّم في النّون[5]، فتصير (النّاسَ). والدّليل على صحّة التّعويض أنّهم قطعوا همزة الوصل في قولهم : يا أَللّهُ[6] اغفر لي.

قال : "فإن نادَيْتَ المضاف إليك كانت[7] لك فيه أربعة أوجه : تقول : ياغُلامِ بحَذْفِ الياء، وياغُلاميْ بإسكانها، وياغُلامِيَ بفتحها، وياغُلاما تقلبها ألفًا[8] قال الراجز[9] :

---

(١) – في (ع) : (فألقينا الحركة).

(٢) – في (ع) رسمت : (ألاء) بلام واحدة، وهو سهو.

(٣) – وذلك إنّما يتمّ بعد إسكان اللام الأولى.

(٤) – تكملة من (ع). في الأصل : (وأُلْقِيَ همزة ...).

(٥) – وذلك إنّما يتمّ بعد إسكان اللام.

(٦) – في الأصل رسمت (ياالله)، وهو سهو، والتّصويب من (ع).

(٧) – في (مل) : (كان لك ...).

(٨) – في (مل) زيادة (للتخفيف).

(٩) – هو رؤبة بن العجاج.

١٢٩ – فَهِيَ تُرَنّي بِأَبا وَابْناما"

اعلم أنّ المذهب الجيّد في هذه الوجوه حذف الياء من المضاف والاكتفاء بالكسرة عنها[1]، تقول : ياغُلامِ، وعليه التّنزيل ﴿ ياعِبادِ فَاتَّقونِ ﴾[2]؛ وذلك لأنّ الياء تنزّلت منزلة التّنوين في هذا الاسم فكما تحذف التّنوين ولاتقف عليه فكذلك[3] تحذف الياء.

88

والوجه الثّاني : إثبات الياء ساكنة / لغة لبعض العرب[4] وقرأ أبو عمرو[5] : ﴿ ياعِباديْ فَاتَّقونِ ﴾. [١٠٦/أ]

والوجه الثّالث : أن تُفْتَحَ الياء وهو الأصل فيها؛ وإنّما أُسْكِنَتْ لضرب من التّخفيف، وإنّما كان أصلها الفتح؛ لأنّها على حرف واحد فَبُنِيَ على حركة؛ لئلاّ يُجْحَفَ به، وأخفُّ الحركات الفتح.

والوجه الرّابع : أن تقلب من فتحتها ألفًا؛ لأنّ الألف أخفّ عليهم، فتقول :

---

١٢٩ – البيت من مشطور الرجز.

هو برواية (... وابناما) في اللسان : (بنى) و(رثا)، وبرواية : (... وابنيما) في سيبويه : ١ / ٣٢٢، والمقتضب : ٤ / ٢٧٢، وابن يعيش ٢ / ١٢، واللسان : (بنى) و(رثا)، وملحقات ديوان رؤبة : ١٨٥. وضبطت (تُرَثّي) بضم التاء وكسر الثاء في الأصل و(ع) واللسان : (رثا)، وفي بقية المراجع ضبطت (تَرَثّى) بفتح التاء والثاء.

(١) – في الأصل : (عنه)، وما أثبته من (ع).

(٢) – الزمر : (١٦).

(٣) – في الأصل : (وكذلك)، وما أثبته من (ع).

(٤) – ذكر ذلك سيبويه، ولم يحددهم. الكتاب : ١ / ٣١٦.

(٥) – إثبات الياء في هذه الآية غير معروف عند القراء عن أبي عمرو، ونُسِبَ ذلك إلى رويس كما في الإتحاف ٤٥٩ : "واختلف عن رويس في "عباد" فجمهور العراقيين على إثباتها عنه، والآخرون على الحذف، وهو القياس". والآية استشهد بها سيبويه : ١ / ٣١٦ على حذف ياء المتكلم في النداء اجتزاءً بالكسرة، ثم قال بعد ذلك : "وكان أبو عمرو يقول : ﴿ ياعِبادي فاتَّقونِ ﴾."

ياغُلاما لاتفعلْ، ويارُبّا تجاوز عنّا. فإن وقفتَ عليها ألحقتَها هاءً[1] للسّكوتِ، فتقول : ياغُلاماهْ، وعليه قولهم : ياأباهْ، وَياأُمّاهْ. وعليه قول الشّاعر :

فَهِيَ تُرَثّي بِأَبا وابْنَيْما

وقد روي هذا المصراع بروايات[2] : يروى (بِأَبا وَابْناما)، وَ(بِأَبي وَابْنَيْما)[3]، ويروى (بِأبا وَابْنَيْما)، وإنّما هذا على حسب ما يجيء معه من الشّعر، وكأنّ الشّاعر[4] سمع امرأة ترثي أباها وابنها. قال (أبو سعيد) في شرح الكتاب[5]: لايجوز (وابْناما)؛ لأنّ القصيدة مُرْدَفَةٌ بالياءِ[6]، و(ما)[7] في هذا المصراع صلة[8]، كان رِدْفَها الياء فلا يجوز أن تقع معها ألفٌ[9]، وفي القصيدة[10] :

---

(١) – في (ع) : (لَحِقَتَها هاء).

(٢) – في (ع) : (روايات) بغير باء.

(٣) – (وابنيما) : ساقطة من (ع).

(٤) – في (ع) : (وكان الشّاعر).

(٥) – الشرح : ج٣/الورقة : ٥٤/(أ).

(٦) – الردف في اصطلاح العروضيين هو : ألف أو واو أو ياء سواكن قبل حرف الروي. والواو والياء تجتمعان في قصيدة واحدة، وأما الألف فلا يكون معها غيرها. انظر الوافي في العروض والقوافي : ٢٢٦ – ٢٢٧.

(٧) – في الأصل (وما ما في هذا ..) بإقحام (ما) الثانية.

(٨) – (وما في هذا المصراع صلة) : ساقط من (ع).

(٩) – " ... واحتمل الجمع بين الياء والألف هاهنا؛ لأنّه أراد الحكاية كأنّ النادبة آثرت والابْنا على والابْني؛ لأنّ الألف هاهنا أَمْتَعُ ندبًا وأَمَدُّ للصوت إذ في الألف من ذلك ما ليس في الياء ولذلك قال بابا، ولم يقل : بابي، والحكاية قد يُحتملُ فيها ما لايحتمل في غيرها ..." اللسان (بنى) وانظر (رثا).

(١٠) – هذه الأبيات ليست في القصيدة المثبتة في ملحقات ديوان رؤبة ص١٥٨، وهي في شرح السيرافي : ج٣/الورقة : ٥٤/(أ).

النوى : البعد. الرقى : جمع رقية وهي العوذة. القطوم : الاشْتِهاءُ ولعله يريد بها هنا الشوق والحنين.

باتَ[1] النَّوى يَسْتَصْحِبُ الهموما

كما يُسَرُّ[2] بالرُّقى سَليما

وَعادَ ماعادَكَ مِنْ قَطوما

فَقُلْتُ إذْ هاجَ الهَوى سَقيما

وذكر في المقتضب[3] :

بُكاءُ ثَكْلى فَقَدَتْ حَميما

فَهِيَ تُرَثّي بِأَبا وَابْنَيْما

قال : "وتقول في النّداء : اللّهُمَّ اغفر لي، وأصله (ياالله) فَحُذِفَتْ[4] (يا) من أوّله وَجُعِلَتِ الميم في آخره عوضًا من (يا) في أوّلِه، ولايجوز الجمع بينهما إلاّ أن يضطرّ شاعر، قال[5] :

١٣٠ – إنّي إذا ما حَدَثٌ أَلَمّا

أَقولُ يا اللّهُمَّ يا اللّهُمّا ."

---

(١) – في الأصل : (باب) وهو تصحيف، والتصويب من (ع).

(٢) – في الأصل و(ع) : (تُسَرُّ) بالتاء، وهو تصحيف.

(٣) – المقتضب : ٤/٢٧٢.

(٤) – في (ع) : (فَحَذَفَ)، وهو تحريف.

(٥) – الرجز لأبي خراش الهذلي، ونسبه صاحب اللسان لأمية بن أبي الصلت.

١٢٠ – البيتان من مشطور الرجز.

وهما في ديوان الهذليين : ١٣٤٦، ونوادر أبي زيد : ٤٥٨، والمقتضب : ٤/٢٤٢، والمحتسب : ٢/٢٣٨، والتبصرة : ١/٣٥٦، وأمالي ابن الشجري : ٢/١٠٣، والمخصص : ١/١٣٧، والإنصاف : ١/٣٤١، وابن يعيش : ٢/١٦، والخزانة : ١/٣٥٨، وشرح الكافية الشافية : ٣/١٣٠٧، والمساعد : ٢/٥١١، والمقاصد : ٤/٢١٦، والهمع : ١/١٧٨، وأوضح المسالك : ٤/٣١، واللسان : (أله).

اعلم أنّ الميم المشدّدة في آخر هذا الاسم قائمة مقام (يا) في أوّله، فيكون حرفان بإزاءِ حرفين. أجمع على ذلك نحاة البصرة[١][٢]. والدّليل على صحّة ذلك أنّ (اللّهُمَّ) لايكون إلاّ في النّداء، لاتقول : غَفَرَ[٣] اللّهُمَّ لِزَيْدٍ، ولا : سَخِطَ[٤] اللّهُمَّ على عمرو، كما تقول : غفر اللّه لزيد، وسخط اللّه على عمرو. وهذا[٥] قول (المُبَرِّدِ) حكاه في الأصول[٦] (ابْنُ السَّرّاج)، قال[٧] : ولكن تقول : اللّهُمَّ اغْفِرْ لَنا، اللّهُمَّ اهْدِنا. وحكى عن (الفَرّاءِ)[٨] أنّه نداء معه (أُمَّنَا)وكان التّقدير : ياللّهُ أُمَّنَا بخير، فكثر استعمالهم له، فألقوا الهمزة من (أُمَّنَا)، فاتّصلت الميم بالهاء وصارت الكلمتان شيئًا واحداً باختلاطهما، وحذفوا (يا) من أوّله / تخفيفًا فقالوا (اللّهُمَّ). واختلفوا في جواز صفة هذا الاسم فقال قوم[٩] : لايجوز أن يوصف؛ لأنّه بزيادة الميم أشبه الأصوات والحروف. وقال قوم[١٠] : الميم عوض من (يا) وقد أجمعنا على وصفه مع (يا) وكذلك[١١] مع الميم. وقوله تعالى : ﴿قُلِ اللّهُمَّ

88
١٠٦/ب]

(١) – في (ع) : (اعلم أنّه اجمع البصريون على انّ الميم المشددة ... بإزاء حرفين، والدليل ...).
(٢) – هذه مسألة من المسائل التي اختلف فيها أئمّةُ المِصْرَيْنِ. انظر الإنصاف المسألة رقم (٤٧) : ١/ ٣٤١.
(٣) – في (ع) : (اغفر)، وهو سهو.
(٤) – في (ع) : (تسخط)، وهو تحريف.
(٥) – في (ع) : (هذا) بغير واو.
(٦) – في الأصل و(ع) : "حكاه في أصول ابن السّرّاج"، وهو وهم.
(٧) – الأصول : ١/ ٤١٢.
(٨) – الأصول : ١/ ٤١٢، وانظر معاني القرآن للفراء : ١/ ٢٠٣ – ٢٠٤.
(٩) – هذا مذهب الخليل وسيبويه. انظر الكتاب : ١/ ٣١٠، والمساعد : ٢/ ٥١١.
(١٠) – هذا مذهب المبرد والزجاج. انظر المقتضب : ٤/ ٢٣٩، وإعراب القرآن للزجاج : ج٢/ قسم٩ ص٢٢٢ – ٢٢٣، والمساعد : ٢/ ٥١١.
(١١) – في (ع) : (فكذلك).

مالِكَ المُلْكِ ﴾[١] مَنْ جَوَّز وصف هذا الاسم قال : (مالِكَ) منصوب؛ لأنّه نعت مضاف، فكما تقول : ياهذا الكَرِيمُ والكريمَ فكذلك تقول : اللّهُمَّ العَظيمَ، ومَنْ لم يُجِزْ وصفه قال هو نداء مضاف تقديره : يامالِكَ المُلْكِ.

فأمّا بيت الشّعر فإنّه جمع بين العوض والمعوض للضّرورة واللّه أعلم.

واعلم أنّ باب النّداء يدخل فيه الاستغاثة وهو أن تدخل على الاسم المنادى لامًا مفتوحة فرقًا بين الاستغاثة والنّداء؛ لأنّك لاتستغيث بمَن هو قريب منك ولامقبل عليك. وذكر (سيبَوَيْه)[٢] أنّ هذه اللاّم بمنزلة الألف الّتي تُبَيِّنُ بها في الوقف إذا أردت أن تُسْمِعَ بعيداً. وهي مفتوحة؛ لأنّها واقعة موقع المكني، وهي لام الجرّ، وإنّما فتحت فرقًا بين المستغاث به والمستغاث له. فالمستغاث به وقع موقع المكنيّ، فكان لامه بالفتح أولى للفرق بين اللاّمين، تقول : يالَزيد لِعمرو، وقال الشّاعر[٣] :

١٣١ – يالَلرِّجالِ لِيَوْمِ الأَرْبِعاءِ أَما ... يَنْفَكُّ[٤] يُحْدِثُ لي بَعْدَ النُّهى طَرَبا

وقال [الآخر][٥][٦] :

(١) – آل عمران : (٢٦).
(٢) – الكتاب : ١/ ٣٢٠، نقل سيبويه ذلك عن الخليل.
(٣) – هو عبد الله بن مسلم الهذلي.
١٣١ – البيت من البسيط.
وهو في شرح ديوان الهذليين : ٢/ ٩١٠، والمقتضب : ٤/ ٢٥٦، والكامل : ٣/ ٢٧٠، ومعاني الحروف للرماني : ١٤٢، والأصول : ١/ ٤٢٨، ومجالس ثعلب : ٤٧٤، ومعجم البلدان : ١/ ١١١.
(٤) – في (ع) : (تنفك) بالتاء، وهو تصحيف.
(٥) – تكملة من (ع)، وفيها : (فقال الآخر) بالفاء.
(٦) – هو حسان بن ثابت أو قيس بن زَرِيْح. انظر المقاصد.

١٣٢ – تَكَنَّفَني الوُشاةُ فَأَزْعَجوني فَيالَلنّاسِ لِلْواشي المُطاعِ

فإن عطفت على هذا المستغاث به كسرت اللاّم(١)، تقول : يالَزَيْدٍ ولِعَمْرٍو، فكسرتَ اللاّم وهو مستغاث به؛ لأنّك استغنيْتَ عن فتحها لظهور الحال؛ ولأنّك إنّما فتحتها في الأوّل للفصل فلمّا عطفتَ استغنيتَ عن الفصل، قال الشّاعر(٢) :

١٣٣ – يُبْكيكَ ناءٍ(٣) بَعيدُ الدّارِ مُغْتَرِبٌ(٤) يالَلْكُهولِ(٥) وَلِلشُّبّانِ لِلْعَجَبِ

فكسر اللاّم من الشّبان؛ لأنّه قد اكتفى بفتحة [لام](٦) الكهول.

واعلم أنّ هذه اللاّم لايدخل عليها من حروف النّداء إلاّ (يا) فرقًا بين المستغاث به والمنادى؛ ولأنّها الأصل في حروف النّداء.

---

١٣٢ – البيت من الوافر. لم أقف عليه في ديوان حسان الذي بين يدي. وهو في شعر قيس بن زَرِيْح : ١١٨، وسيبويه : ١/٣١٩، وانظر الجمل : ١٧٩، والأصول : ١/٤٢٩، وشرح الكافية الشافية : ٣/١٣٣٦، وابن يعيش : ١/١٣١، والمقرب : ١/١٨٣، والمقاصد : ٤/٢٥٩.

(١) – يريد لام المعطوف.

(٢) – غير معروف.

١٣٣ – البيت من البسيط.

وهو من شواهد المبرد في المقتضب : ٤/٢٥٦، والكامل : ٣/٢٧٢، وانظر الجمل : ١٨٠، والأصول : ١/٤٣٠، والتبصرة : ١/٣٥٩ قال الصيمري : "وأنشد سيبويه : ... البيت" وليس البيت من شواهد الكتاب، والمقرب : ١/١٨٤، والمساعد : ٢/٥٢٦، وشرح الكافية الشافية : ٣/١٣٣٥، والخزانة : ١/٢٩٦، والمقاصد : ٤/٢٥٧ وعجزه في الإيضاح : ١/٢٣٦، وأوضح المسالك : ٤/٤٨، والمساعد : ٢/٥٢٧.

(٣) – في الأصل و(ع) : (ثاوٍ)، وهو تحريف.

(٤) – في الأصل : (مغرب)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٥) – في الأصل : (وبالكهول)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٦) – زيادة من (ع).

ولايحذف (يا) من الاستغاثة؛ لئلاّ يشتبه بلام التّوكيد، نحو قولك : لَزَيْدٌ خَيْرٌ مِنْ عَمْرٍو.

89

فأمّا التّعجّبُ فلامه مفتوحة كلام الاستغاثة / نحو قولهم : يالَلدَّواهي، [١/١٠٧] معناه : تَعالَيْنَ فإنّه من أحيانك وزمانك فلا يستنكر ذلك. وقول الشّاعر :

١٣٤ – لَخُطّابُ لَيْلى يالَبُرْثُنَ مِنْكُمُ أَدَلُّ وَأَمْضى مِنْ سُلَيْكِ المَقانِبِ

وهذا البيت للفرّار الأسديّ(١) وكان اتّهم قومًا من بني برثن بفساد بينهم وبين امرأته فاستغاث بهم ليزجروهم(٢) عن الفساد، وشبّههم بِسُلَيْكِ المَقانِبِ، وهو (السُّلَيْكُ بْنُ السُّلَكَةِ) [المِنْقَريُّ](٣) لِحِذْقِه وَدِقَّةِ حيلته. وقالوا(٤) : (يالَلْعَجَبِ) وَ(يالَلْماءِ). لَمّا رأوا عجبًا ورأوا ماءً كثيرًا. كأنّه يقول : تَعالَ ياعَجَبُ، وتَعالَ ياماءُ. يُروى بِكَسْرِ اللاّم وفتحها(٥) فمَن كسر اللاّم من العجب أراد تعالَوْا لِلْعجب، ومَن فتح نادى العجب. وذُكِرَ عن (الفَرّاءِ) أنّه قال : إنّما فتحت اللاّم؛ لأنّهم جعلوها و(يا) كالحرف الواحد، وأنشد(٦) :

---

١٣٤ – البيت من الطويل.

وهو من شواهد سيبويه : ١/٣١٩، وانظر الأصول : ١/٤٣١، وابن يعيش : ١/١٣١، والمقرب : ١/١٨٣، وشرح الكافية الشافية : ٣/١٣٣٨، واللسان : (برثن).

(١) – هو فروة بن حميضة الأسدي، كان قد أحدث حدثًا فطلبه السلطان ففرّ. انظر المؤتلف والمختلف : ١٤٨.

(٢) – في الأصل : (ليزجرهم)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٣) – زيادة من (ع).

(٤) – القولان في سيبويه : ١/٣٢٠، والمقتضب : ٤/٢٥٤، وشرح الكافية الشافية : ٣/١٣٣٧، والمساعد : ٢/٥٣٠. والأول في التبصرة : ١/٣٦٠، وشرح الكافية للرضي : ١/١٣٣.

(٥) – في (ع) : (ويفتحها).

(٦) – لزهير بن مسعود الضّبّيّ.

١٣٥ – ... ... إذا الدّاعي المُثَوِّبُ قالَ يالا

وهذا غير مستقيم لأنّه اكتفى باللاّم المفتوحة عن تمام الكلام، كما قال(١):

١٣٦ – قُلْنا لَها قِفي فَقالَتْ: قافْ

فاكتفى بالحرف الواحد عن الكلام.

فأمّا ما وقع بعد حرف النّداء منصوبًا وهو مقصود بالنّداء – وكلّ مقصود بالنّداء ينبغي أن يُبْنى على الضّمّ – فإنّ (سيبَوَيْهِ) ذكر أنّ نصبه بفعل مضمر، نحو قولهم(٢):

١٣٧ – أيا(٣) شاعِراً لاشاعِرَ اليَوْمَ مِثْلُهُ ... ...

فإنّ (شاعراً) هو معرفة ولكنّه قَصَدَ قَصْدَ المدح، كما تقول: حَسْبُكَ به

١٣٥ – عجز بيت من الوافر، صدره:

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النّاسِ مِنْكُمْ

وهو في نوادر أبي زيد: ١٨٥، والخصائص: ١/٢٧٦، ٢/٣٧٥، ٣/٢٢٨، والمغني: ٢٤١، والمساعد: ٢/٥٣٠، والخزانة: ١/٢٢٨، والمقاصد: ١/٥٢٠. وصدره في المغني: ٤٩٦. وعجزه في الهمع: ١/١٨١. والمثوب: الذي يدعو الناس للحرب يستصرخهم. وقوله: (يالا) يريد يالبني فلان.

(١) – هو الوليد بن عقبة بن أبي معيط.

١٣٦ – البيت من مشطور الرجز.

وهو في الخصائص: ١/٣٠، ٨٠، ٢٤٦، ٢/٣٦١، والمحتسب: ٢/٢٠٤، وشرح شواهد شرح الشافية: ٢٧١، واللسان: (وقف). قوله: (قاف) يريد به: إني واقِفَةٌ أوْ وَقَفْتُ فاستغنى بالحرف عن الجملة.

(٢) – هو الصّلتاني العبدي.

١٣٧ – صدر بيت من الطويل، وعجزه:

جَريرٌ وَلكِنْ في كُلَيْبٍ تَواضُعُ

وهو من شواهد سيبويه: ١/٣٢٨، وانظر أمالي القالي: ٢/١٤٢، والمقتضب: ٤/٢١٥، والكامل: ٣/٣٥٧، والشعر والشعراء: ١/٥٠١ والمؤتلف والمختلف: ٢١٤، والخزانة: ١/٣٠٤.

(٣) – في (ع): (ألا ياشاعِراً ...) بإقحام (لا).

فارسًا، وأَكْرِمْ به شجاعًا وشاعرًا، وكقول لَبيدٍ:

١٣٨ – نَحْنُ بَني أُمِّ البَنينَ الأَرْبَعَهْ

وكقولهم: (نَحْنُ العَرَبَ)(١)، وكقولهم في الدّعاء: (ياعَظيمًا يُرْجى لِكُلِّ عَظيم)(٢)، التّقدير في هذا كلّه أمدح، إلاّ أنّهم لم يظهروا هذا الفعل المضمر. فأمّا قول الشّاعر(٣):

١٣٩ – سَلامُ اللّهِ يامَطَرٌ عَلَيْها وَلَيْسَ عَلَيْكَ يامَطَرُ السَّلامُ

فإنّما لحقه التّنوين عارضًا كما يلحق ما لاينصرف، وكان بعضهم يقول(٤): (يامَطَرًا) على (يارَجُلاً). قال (سيبَوَيْهِ)(٥): ولم نسمع عربيًا يقوله. ووجهه أنّه لَمّا نُوِّنَ طال فأشبه النّكرات.

١٣٨ – البيت من مشطور الرجز.

وهو في ديوانه: ٣٤١ برواية: (نحن بنو ...) وعلى هذه الرواية يفوت موضع الاستشهاد. وبرواية الديوان ورد في سيبويه: ١/٣٢٧، ومجالس ثعلب: ٢/٣٧٤، ٣٨١، والخزانة: ٤/١٧١.

(١) – القول في سيبويه: ١/٣٢٧ "نحن العرب أقْرى الناسِ للضّيف"، وشرح الكافية الشافية: ٣/١٣٧٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢/١٨.

(٢) – جزء من حديث. وهو بلفظ (ياعظيمٌ) في مجمع الزوائد: ٢/١٢٨، وكنز العمال: ٧/٤٦٦. وعلى هذه الرواية يفوت الاستشهاد.

(٣) – هو الأَحْوَص.

١٣٩ – البيت من الوافر.

وهو في ديوانه: ١٨٩، وسيبويه: ١/٣١٣، والمقتضب: ٤/٢١٤، ٢٢٤، والجمل: ١٥٩، ١٦٦، ومجالس ثعلب: ١/٧٤، ٢/٤، ٤٧، والمحتسب: ٢/٩٣، والتبصرة: ١/٣٥٥، وأمالي ابن الشجري: ١/٣٤١، والإنصاف: ١/٣١١، والخزانة: ١/٢٩٤، وشرح الكافية الشافية: ٣/١٣٠٤، والمساعد: ٢/٥٠١، والمقاصد: ١/١٠٨، ٤/٢١١. وصدره في المغني: ٣٧٩، وأوضح المسالك: ٤/٢٨، والهمع: ٢/٨٠.

(٤) – قال ذلك عيسى بن عمر الثقفي وأبو عمرو بن العلاء وأبو العباس المبرد، انظر الكتاب: ١/٣١٣، والمقتضب: ٤/٢١٣ – ٢١٤.

(٥) – انظر الكتاب في الحاشية السابقة.

مَسائِلُ مِنْ هذا البابِ

89
[١٠٧/ب] تقول : يازَيْدُ زَيْداً أقبل / فترفع الأوّل؛ لأنّه منادى مفرد، وتنصب الثّاني؛ لأنّه عطف بيان على الموضع. وإن شئتَ قلتَ : يازَيْدُ زَيْدٌ فترفع[١] الثّاني وتنوّنه، كما تعمل في الصّفة سواء، وتعطفه على اللّفظ. وأنشدوا بيت رُؤْبَةَ :

١٤٠ – إنّي وَأَسْطارٍ سُطِرْنَ سَطْرا
لَقائِلٌ يا نَصْرُ نَصْراً نَصْرا

فَمَنْ نصبهما جعلهما[٢] تَبْيِيناً للمضموم، وهو عطف البيان. ومن أنشد : (يانَصْرُ نَصْرٌ نَصْرا) أجرى أحدهما على اللّفظ والآخر[٣] على الموضع. ومَنْ[٤] قال : (يانَصْرُ نَصْرُ[٥] نَصْرا) وهو اختيار أبي عمرو فإنّه جعل الاسمين كاسم واحد، مثل قوله[٦] :

---

(١) – في (ع) : (ترفع) بغير فاء.

١٤٠ – البيتان من مشطور الرجز.

وهما في ملحقات ديوانه : ١٧٤، وسيبويه : ١/٣٠٤، والمقتضب : ٤/٢٠٩، والأصول : ١/٤٠٧، والخصائص : ١/٣٤٠، وابن يعيش : ٢/٣، ٣/٧٢، والتبصرة : ١/٣٤٨، والمغني : ٤٣٤، والخزانة : ١/٣٢٥، والمقاصد : ٤/١١٦، والمساعد : ٢/٥١٧، والهمع : ١/٢٤٧، واللسان : (نصر). الأول في المغني : ٤٤٢. والثاني : في الإيضاح : ١/٢٨١، والمغني : ٥١٠، والهمع : ٢/١٢١.

(٢) – في (ع) : (نصبها جعلها)، وهو تحريف.

(٣) – في الأصل : (والاخرى) وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٤) – في الأصل : (وما قال) وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٥) – في الأصل : (يانَصْرُ نَصْراً ...) وهو سهو. وفي (ع) : (يانَصْرَ نَصْرَ ...) وهو سهو أيضاً.
انظر الكتاب : ص٣٠٤، والتبصرة : ١/٣٤٩، وابن يعيش : ٢/٣.

(٦) – نُسِبَ البيتُ إلى سلمى الهذليّة وإلى شماء الهذليّة وإلى جندل بن المثنى وإلى عبد الله بن رواحة، انظر الخزانة، ونسبه سيبويه إلى بعض ولد جرير، ونسبه صاحب الكامل إلى عمر بن لجأ.

١٤١ – يازَيْدَ زَيْدَ اليَعْمَلاتِ ...

وكان حاجبُ ([نَصْرِ][١] بْنِ سَيّارٍ) يقال له : نَصْرٌ، وكان قد حجب رؤبة عن نصر فقال : (يانَصْرُ) يُناديه، (نَصْراً نَصْرا) يغريه به، يعني اضْرِبْ [نَصْراً][١].

مسألة : فإن وصفت الاسم العلم بـ (ابْنٍ) كان لك فيه وجهان : أحدهما : أن ترفع الاسم؛ لأنّه مقصود بالنّداء، وتنصب (ابْنًا)؛ لأنّه مضاف، فتقول : يازَيْدُ بْنَ عَمْرٍو كقولك[٢] : يازَيْدُ صاحِبَ عَمْرٍو.

و(الثّاني) : أنْ تجعل (ابْنًا) و(زَيْداً) كشيء واحد فتنصبهما فتقول : يازَيْدَ ابنَ عَمْرٍو، كما قالوا : (ياتَيْمَ تَيْمَ عَديٍّ). قال الشّاعر[٣] :

١٤٢ – ياتَيْمَ تَيْمَ عَديٍّ – لا أَبا لَكُمُ – لايُلْقِيَنَّكُمُ في سَوْءَةٍ عُمَرُ

فتفتح دال[٤] (زَيْدٍ) اتباعًا لفتحة النّون من (ابنٍ). وجعلوا حركة الدّال من (زيد) كحركة الراء من (امرئ) تابعة للهمزة وكالنّون[٥] من (ابْنِم) تابعة للميم، وجروا

---

١٤١ – البيت من مشطور الرجز وتمامه : (... الذُّبَّلِ) وبعده : (تَطاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانْزِلِ). وهو في ديوان عبد الله بن رواحة : ٩٩، وسيبويه : ١/٣١٥، والمقتضب : ٤/٢٣٠، والكامل : ٣/٢١٧، والتبصرة : ١/٣٤٣، وشرح الكافية الشافية : ٣/١٣٢٠، والمساعد : ٢/٥١٩، وابن يعيش : ٢/١٠، والمغني : ٥٠٩، ٦٨٦، والخزانة : ١/٣٦٢، والهمع : ٢/١٢٢، واللسان : (عمل). ويروى البيت : (يازَيْدُ زَيْدَ اليَعْمَلاتِ ...) كما في التبصرة وعلى هذه الرواية يفوت موضع الاستشهاد.
وزيد هو زيد بن الأرقم، واليَعْمَلاتُ : جمع يَعْمَلَة وهي الناقة السريعة اشتق اسمها من العمل.
والذُّبَّل : الضامرات.

(١) – تكملة من (ع).

(٢) – في الأصل و(ع) : (وكقولك) بإقحام الواو.

(٣) – (ياتيم ... قال الشاعر) : ساقط من (ع).

١٤٢ – تقدم الشاهد برقم (٥٢).

(٤) – في الأصل : (ذلك)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٥) – في (ع) : (والنون).

على هذا المنهاج في الرّفع والنّصب والخفض، وعليه قول الشّاعر[١] :

١٤٣ – يا حَكَمُ بْنَ المُنْذِرِ بْنِ الجارودْ

مسألة : فأمّا قولهم في النّداء (ياهَناهُ) بضمّ الهاء فالأصل[٢] فيه (هَنٌ) كأنّه قال (ياهَنُ) ثمّ أتبعه ألفًا وهاءً، كما تقول (يازَيْداهُ) قال (أبو بكر بن السّرّاج)[٣]: والمنكر من ذا تحريك الهاء من (هَناهُ) وإلاّ فالقياس مطّرد كهاء النّدبة وألفها، ومن حقّ الهاء أن تكون ساكنة. وقال (سيبَوَيْه)[٤] أمّا[٥] الألف والهاء اللّتان لحقتا (ياهَناهُ) فمثل الألف والهاء اللّتان لحقتا (أيًّا) في قولك (ياأيُّها) توكيدًا وكأنّك كرّرت (يا) مرّتين. وقال (السّيرافيُّ)[٦] : قوله[٧] (ياهَناهُ) الأصل فيه / (ياهَنُ)، وأصل (هَنٍ) : (هَنَهٌ)، وبناؤه على (فَعال)، فصار (هَناهُ) على نحو ما استعمل (فلان) و(فُلْ) بمعنى واحد. وقال بعض الكوفيّين[٨]: أصله (هَنٌ) وأدخل عليه ألفًا لبعد الصّوت في النّداء، وأدخل[٩] الهاء بعد ذلك للوقف، وكثر في كلامهم حتّى صارتِ الهاء كأنّها أصليّة، فحركّوها كما يُحَرَّكُ المنادى المفرد. وقد

[١٠/١] 90

(١) – هو رؤبة. ونسبه سيبويه إلى أحد بني الحرماز.

١٤٣ – البيت من مشطور الرجز.

وهو في ملحقات ديوانه : ١٧٢، وسيبويه : ١/٣١٣، والمقتضب : ٤/٢٣٢، والتبصرة : ١/٣٤٢، وابن يعيش : ٢/٥، وشرح الكافية الشافية : ٣/١٢٩٧، والمساعد : ٢/٤٩٤، والمقاصد : ٤/٢١٠، واللسان : (سرادق).

وبعده : "سُرَادِقُ المَجْدِ عليكَ مَمْدودْ"

(٢) – في (ع) : (والأصل) وهو تحريف.

(٣) – الأصول : ١/٤٢٤.

(٤) – انظر قسم الدراسة ص٤١.

(٥) – (أما) : ساقطة من (ع).

(٦) – الشرح : ج٣/الورقة : ٤٢/(ب).

(٧) – في (ع) : (... في قوله).

(٨) – لم أقف على مرجع حدّدهم. انظر الشرح : ج/٣ الورقة : ٤٢/(ب).

(٩) – في (ع) : (وإدخال).

يُثَنّى هذا وَيُجْمَعُ فيقولون : ياهَناهُ أَقْبِلْ، وياهَنانَيْهِ أَقْبِلا، وياهَنوناهُ أَقْبِلوا. ويؤنّث فيقال: ياهَنْتاهُ أَقْبِلي، ويا هَنْتانَيْهُ أَقْبِلا، وياهَناتوهُ أَقْبِلْنَ. وتقول للمرأة بغير زيادة: ياهَنْتُ[١] أَقْبِلي، وياهَنْتانِ أَقْبِلا، وياهَناتُ أَقْبِلْنَ. وَ(هَنٌ) في جميع ذلك عبارة عن الرّجل والمرأة.

(١) – ضبطت في الأصل (ياهَنَتْ) وفي (ع) : (ياهَنْتِ) وكلاهما خطأ.

باب التَّرْخيم

التَّرْخيمُ في اللّغة : هو التَّلْيينُ والتّسهيل ومنه قولهم : كلام[1] رخيم إذا كان ليّنًا، قال الشّاعر[2] :

١٤٤ – لَها بَشَرٌ مِثْلُ الحَريرِ وَمَنْطِقٌ رخيمُ الحَواشي لاهُراءٌ ولانَزْرُ

والتّرخيم[3] في استعمال النّحويّين نقص حرف من حروف الاسم المنادى المفرد العلم دون غيره تخفيفًا؛ لكثرة النّداء في كلامهم، ولأنّ العرب احتاجتْ إليه في كلّ كلام تخاطب به. وترخيمه نقصه عن تمام الصّوت به.

قال أبو الفتح – رحمه اللّه – : "اعلم أنّ التّرخيم حذف يلحق أواخر الأسماء المضمومة في النّداء تخفيفًا. وهو في الكلام على ضربين: أحدهما : أن تحذف آخر الاسم وتدع ما قبله على ما كان عليه من الحركة أو السّكون[4]. والآخر : أن تحذف ما تحذف[5] وتجعل ما بقي بعد الحذف اسمًا قائمًا بنفسه كأنْ لم تحذف منه

(١) – في الأصل : (فلان رخيم)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٢) – هو ذو الرمة.

١٤٤ – البيت من الطويل.

وهو في ديوانه: ٢٩٦، وإصلاح المنطق: ١٥٦، والخصائص: ١/٢٩، والمحتسب: ١/٣٣٤، وابن يعيش: ١/١٦، ٢/١٩، وشرح شواهد شرح الشافية: ٤٩١، والمقاصد: ٤/٢٨٥، واللسان: (نزر) و(هرأ).

الهراء : الكلام الكثير الفاسد الذي لانظام له. النزر : القليل. يريد أنّ كلامها ليس بالكثير غير المترابط ولا بالقليل الذي يستغلق فهمه على سامعه.

(٣) – في الأصل : (الرخيم)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٤) – في الأصل : (والسكون)، وهو تحريف، والتصويب من (ع) و(مل).

(٥) – (ماتحذف) : ليس في (مل).

شيئًا. الأوّل منهما : نحو قولك في (حارِثٍ) : (ياحارِ)، وفي (مالِكٍ) (يامالِ)، وفي (جَعْفَرٍ) : (ياجَعْفَ)، وفي (بُرْثُنَ) : (يابُرْثُ) وفي (قِمَطْرٍ) : (ياقِمَطْ)، قال (زُهَيْرٌ) :

١٤٥ – يا حارِ لا أُرْمَيَنْ مِنْكُمْ بِداهِيَةٍ لَمْ يَلْقَها سوقَةٌ قَبْلي وَلا مَلِكُ

الثّاني : نحو قولك في (حارِثٍ) : (ياحارُ)، وفي (جَعْفَرٍ) : (ياجَعْفُ)، وفي (أَحْمَدَ)[1] : (يا أَحْمُ)."

اعلم أنّ العرب لم تُرَخِّمْ إلاّ ما كان مفردًا، علمًا، على أكثر من ثلاثة أحرف منادًى، طلبًا للتّخفيف على ماتقدّم، أو كان فيه هاء التّأنيث، سواء كان على ثلاثة أحرفٍ أو أكثر، هذا / مذهب البصريّين. وعند الكوفيّين يجوز ترخيم الثّلاثي[2]. 90 [١٠٨/ب]

واعلم أنّك لاترخّم مستغاثًا به، ولامنادى معربًا، مفردًا كان أو مضافًا. وإنّما اختصّ التّرخيم بأسماء الأعلام؛ لأنّ النّداء غَيَّرَها عمّا كانت عليه فنقلها من الإعراب إلى البناء. فلمّا قَوِيَ النّداء على بناء الأعلام قوي على نقص حرف منها؛ لأنّ ذلك تغيير لها والتّغيير يُؤْنِسُ بالتّغيير[3]. ولم يجز أن تُرَخِّمَ مضافًا؛ لأنّه معرب منصوب في النّداء، ولامعربًا؛ لأنّ النّداء لم يُغَيِّرْهُ. وللعرب في ذلك مذهبان :

أحدهما : أن تحذف الحرف الأخير وتجعل ما قبله من الحروف على حركته

١٤٥ – البيت من البسيط.

وهو في ديوانه : ٥١، وانظر الجمل : ١٨٢، والتبصرة : ١/٣٦٧، وأمالي ابن الشجري : ٢/٨٠، وابن يعيش : ٢/٢٢، والمقاصد : ٤/٢٧٦.

وصدره في الهمع : ١/١٨٤.

(١) – في الأصل ضبطت (أحمدٍ) مصرفة، وهو خطأ، والتصويب من (ع). وفي (مل) رسمتْ (أحمر) بالراء.

(٢) – انظر الإنصاف المسألة رقم (٤٩) : ١/٣٥٦، وشرح الكافية: ١/١٤٩.

(٣) – في الأصل (... تَغَيُّرٌ لها والتَّغَيُّرُ يُؤْنِسُ بالتَّغَيُّرِ) وهو تصحيف، والتصويب من (ع).

أو سكونه، فتحًا كانت الحركة، أو ضمًّا، أو كسرًا؛ ليدلّ ببقاء الحركة على الحرف المحذوف، هذا هو المذهب في التّرخيم، تقول في (حارِثٍ) : (ياحارِ) وفي (مالِكٍ) : (يامالِ)، وفي (قِمَطْرٍ) : (ياقِمَطْ)، وفي (بُرْثُنَ) : (يابُرْثُ).

والمذهب الآخر : أن تحذف آخر الاسم للتّرخيم، وتجعل ما بقي اسمًا مبنيًّا على الضّمّ، فلا تَعْتَدُّ بالمحذوف، كأنّك لم تحذف منه شيئًا، تقول في (بُرْثُنَ) : (يابُرْثُ) هذه الضّمّة حادثة للبناء؛ لأنّك جعلته كـ(زيد) و (عمرو) إذا قلت : يازيد، وياعمرو. والضّمّة الأصليّة في الحرف ذهبت كما ذهبت الفتحة من فاء (جعفر) إذا قلت : (ياجَعْفُ)، والكسرة من راء (حارِثٍ)[1] إذا قلت : (ياحارُ).

قال : "فإن كان في آخر الاسم زائدتان، زيدتا معًا حُذفتا للتّرخيم[2] وذلك قولك في (حمراء) : ياحَمْرَ أَقْبِلْ[3]، وفي (عُثْمانَ) : ياعُثْمَ [أَقْبِلْ][4] وفي (مَرْوانَ) : يامَرْوَ أَقْبِلْ[5]، قال[6] (الفَرَزْدَقُ) :

١٤٦ - يامَرْوَ إنَّ مَطيَّتي مَحْبوسَةٌ تَرْجو الحِباءَ وَرَبُّها لَمْ يَيْأَسِ

---

(١) - في (ع) : « والكسرة من (ياحارِ) إذا قلتَ .. » وهو وهم.

(٢) - في (مل) : (... للترخيم معا).

(٣) - في الأصل (اقبلي) وتبدو الياء وكأنها مقحمة في الرّسم بفعل بعضهم. وما أثبته من (ع) و(مل)،

(٤) - تكملة من (مل).

(٥) - (أقبل) : ساقطة من (ع).

(٦) - في (ع) : (وقال).

١٤٦ - البيت من الكامل.

وهو في ديوانه : ١/٣٨٤ برواية : (مَروانُ إنَّ مطيتي معكوسة ...) وعليها يفوت موضع الاستشهاد. وهو برواية المؤلف في سيبويه : ١/٣٣٧، والجمل : ١٨٥، والتبصرة : ١/٣٦٩، وأمالي ابن الشجري: ٢/٨٧، وابن يعيش : ٢/٢٢، والمساعد : ٢/٥٥٠، والمقاصد : ٤/٢٩٢.

وصدره في أوضح المسالك : ٤/٦٢.

في قوله (يامرو) : يخاطب مروان بن الحكم. الحباء : العَطاء. معكوسة : أي مشدودة العنق إلى إحدى يديها وهي باركة.

وفي (زيدون) اسمَ رجلٍ[1] : يازَيْدُ أَقْبِلْ، وفي (بَصْريٍّ) علمًا : يابَصْرِ أَقْبِلْ، وفي (زَيْديٍّ) علمًا : يازَيْدِ هَلُمَّ، وفي (هِنْداتٍ) علمًا : ياهِنْدَ[2]".

اعلم أنّ العلّة في حذف الزّائدين؛ أنّهما زيدا معًا فجريا مجرى حرف واحد؛ لأنّ الزّائدين في هذه الأسماء لم يوجدا[3] إلاّ مجتمعين، فلم يجز حذف أحدهما، وترك الآخر. وقد اعترض على ذلك برجل اسمه (بَنونَ) أنّه لاتسقط الواو والنّون. والجواب عنه أنّ (بَنونَ) بمنزلة (ثَمودَ)؛ لأنّ الواو والنّون اتّصلتا بلفظ لايستعمل مفردًا، ألا ترى أنّه لايقال : (بَنْ) في (ابْنٍ) فصارت الواو والنّون كأنّهما / من نفس الكلمة، فلم يسقطا معًا. فَمَنْ قال : (ياحارِ) بكسر الراء قال : (يابَنو)، ومن قال : (ياحارُ) بضمّ الراء قال : (يابَني)، تقلب الواو ياء لوقوعها طرفًا وقبلها ضمّة وذلك غير موجود في كلامهم، فإذا أدّى القياس إلى ذلك رفض. 90 [ا/١٠٩]

قال : "فإن كان آخر الاسم أصلاً إلاّ أنّ قبله حرف مدّ زائدًا حذفتهما جميعًا؛ لأنّهما أشبها الزّائدين اللّذين زيدا معًا فَحُذفا معًا، وذلك إذا كان يبقى بعد حذفهما ثلاثة أحرف فصاعدًا تقول في ترخيم (منصورٍ) : يامَنْصُ، وفي (عَمّارٍ) : ياعَمَّ، وفي (زِحْليلٍ)[4] : يازِحْلِ فتحذف الطّرف وما قبله لما ذكرت لك."

---

(١) - في الأصل : (... زيدون علمًا اسم رجل) بإقحام (علمًا) والتصويب من (ع)، و(مل). وفي الأصل و(ع) ضبطت (اسمُ رَجُلٍ) بالرفع، وهو خطأ.

(٢) - في (مل) : (ياهِنْدَ أَقْبِلْ).

(٣) - في الأصل : (يوجد)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٤) - "تَزَحْلَلَ : تَنَحّى وتَباعَدَ فهو زَحِلٌ وزِحْليلٌ ... والزِّحْليلُ : السريع مَثَّلَ به سيبويه، وفسره السيرافي، قال ابن جني : قال أبو علي : زِحْليلٌ : من الزَّحْلِ كَسِحْتيتٍ مِنَ السُّحْتِ. اللسان (زحل).

اعلم أنّه لَمّا وجب حذف الحرف الأخير الأصليّ للتّرخيم – وهو راء (منصورٍ) و(عمّارٍ)، ولام (زحليلٍ) – بقي الحرف الزّائد طرفًا، وأنت إذا رخّمتَ تحذف الزّوائد[1]، فتنزل الحرف الأصليّ منزلة إحدى الزّائدين، لوقوعه بعد زائدٍ وقد وجب حذف الزّائدين معًا، فوجب حذف الحرف الأصليّ، وما زيد فيه؛ لأنّهما بمنزلة الزّائدين على ما مضى.

قال : "وتقول في ترخيم (عمادٍ) و(عجوزٍ) و(سعيدٍ) : ياعِما، وياعَجو، وياسَعي ولاتحذف حرف اللّين؛ لئلاّ يبقى الاسم على حرفين."

اعلم أنّ أقلّ الأصول ثلاثة أحرفٍ، والتّرخيم إنّما وقع في الرّباعيّ؛ ليصير بالتّرخيم ثلاثيًّا فيعود إلى أصل صحيح فمتى بقي الاسم بعد التّرخيم على أقلّ من ثلاثة أحرف لم يجز ترخيمه فلمّا كان حذف الزّائد يَؤولُ إلى هذا لم يُحْذَفْ، وترك حرف المدّ[2]، وإن كان زائدًا. وأمّا (عجوزٌ) فإنّك إن رخّمته على مذهب من يقول : (ياحارِ) بكسر الرّاء أثبتَّ[3] الواو؛ لأنّ المحذوف – وهو الزّايُ[4] – مراد. وإن رخمته على مذهب من يقول : (ياحارُ) بضمّ الرّاء قلبت الواو ياءً فقلت : ياعَجي. وكذلك (ثمود) تقول فيه على مذهب الضّمّ : ياثَمي؛ لأنّك قد جعلت الواو طرفًا وقبلها ضمّة، وقد مضى أنّ ذلك لايجوز في كلامهم. فأمّا ياء (سَعي)، وألف (عِما) فإنّهما ساكنان في التّرخيم إلاّ أنّك تقدّر فيهما ضمّة على مذهب من يضمّ.

(١) – في (ع) : (بحذف الزائد)، وهو تحريف.
(٢) – في (ع) : (حرف المد واللين).
(٣) – في (ع) : (أَثْبَتَ)، وهو تصحيف.
(٤) – في (ع) : (الزا) بسقوط الياء.

قال : "فإن كان الاسم على ثلاثة أحرف لم يجز أن ترخّمه؛ لأنّه أقلّ الأصول، فلم يحتمل / الحذف؛ لئلاّ يلحقه الإجْحاف[1]. فإن كان الثّالث[2] هاء التّأنيث جاز ترخيمه، تقول في ترخيم (ثُبَةَ) : ياثُبَ أَقْبِلْ[3]، ومَن قال (ياحارُ) قال (ياثُبُ)." 90 [١٠٩/ب]

اعلم أنّه[4] قد ذكرنا أنّه لايرخّم اسم على ثلاثة أحرف لموضع الإجحاف به. وأجمع البصريون، و(الكسائيُّ)[5] على أنّ الاسم إذا كان على ثلاثة أحرف وليس الحرف الثّالث هاء التّأنيث أنّه[6] لايرخّم سواء كان أوسطه متحرّكًا أو ساكنًا كرجل سمّيته بـ(قَدَمٍ) أو (كَتِفٍ) أو (بَكْرٍ) أو (عَمْرٍو)[7]؛ لأنّ الثّلاثة هي النّهاية عندهم في القلّة؛ ولأنّ ما كان على حرفين من الحروف ومن الأسماء غير المتمكّنة لو سمّينا به رجلاً لاضطرّنا تصغيره إلى ثلاثة كرجل سمّيته بـ(قَدْ) أو (كَمْ)، تقول في تصغيره : (قُدَيٌّ) و(كُمَيٌّ). وعن (الفَرّاءِ) أنّه يجوز ترخيم الثّلاثيّ إذا كان وسطه[8] متحرّكًا[9] نحو (عَضُدٍ، وكَتِفٍ، وفَخِذٍ) قال : لأنّ في الأسماء نحو (يَدٍ، ودَمٍ). وهذا غير صحيح؛ لأنّ هذه الأسماء منقوصة، نقص منها حروف معتلّة.

(١) – في (مل) : (الإجحاف به) بإقحام (به).
(٢) – في (ع) : (ثالثه).
(٣) – (اقبل) : ساقطة من (ع).
(٤) – في (ع) : (انّا).
(٥) – انظر الهمع : ١/١٨٢.
(٦) – في (ع) : (لأنّه) بإقحام اللام.
(٧) – في (ع) : (وعمرو).
(٨) – في (ع) : (... يجوز أن يُرَخَّمَ الثّلاثي إذا كان أوسطه ...).
(٩) – انظر شرح الكافية للرضي : ١/١٤٩، والهمع : ١/١٨٢.

فأمّا ما فيه هاء التّأنيث من الأسماء الثّلاثيّة فجاز ترخيمه؛ لأنّه أيضًا منقوص، فإذا حذفت الهاء من (ثُبَةَ) فقد بقي ثلاثة أحرف، أحدها محذوف يدلّ[1] على ذلك جمعه (ثُبونَ)؛ لأنّهم جمعوه هذا الجمع؛ ليكون عوضًا له من المحذوف.

قال: "واعلم أنّك لاترخّم مضافًا، ولامشابهًا للمضاف، من أجل طوله، ولاجميع ما كان معربًا في النّداء؛ لأنّه لم يكن مبنيًّا على الضّمّ، فَيَتَسَلَّطُ عليه الحذف.

اعلم أنّه قد ذكرنا وجه العلّة في ذلك فيما تقدّم، وهذا مذهب البصريّين. فأمّا (الكِسائيُّ) و(الفَرّاءُ)[2] فيجيزان ترخيم المضاف ويوقعان التّرخيم على آخر الاسم الثّاني فيقولان: ياأبا عُرْوَ[3] وياآلَ عِكْرِمَ، وأنشدوا عليه[4]:

١٤٧ – أَبا[5] عُرْوَ لاتَبْعُدْ فَكُلُّ ابْنِ حُرَّةٍ سَيَدْعوهُ داعي مَوْتِهِ فَيُجيبُ

وقولَ[6] (زُهَيْرٍ):

(١) – في الأصل: (بذلك)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٢) – انظر الإنصاف المسألة رقم (٤٨): ١/٣٤٧، وشرح الكافية للرضي: ١/١٤٩، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢/٢٠.

(٣) – في الأصل و(ع) رسمتْ (ياباعُرْوَ) بغير الهمزة.

(٤) – غير معروف.

١٤٧ – البيت من الطويل.

وهو في التبصرة: ١/٣٧٣، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٥٩٤، وأمالي ابن الشجري: ١/١٢٩، والإنصاف: ١/٣٤٨، وابن يعيش: ٢/٢٠، والمقاصد: ٤/٢٨٧، والخزانة: ١/٣٧٧، وشرح الكافية الشافية: ٣/١٣٦١ وصدره في أوضح المسالك: ٤/٥٦.

(٥) – في الأصل: (أيا) بالياء، وهو تصحيف، والتصويب من (ع).

(٦) – في الأصل ضبطت (قول) بالرفع، وهو خطأ، وفي (ع): (وقال).

١٤٨ – خُذوا حَظَّكُمْ ياآلَ عِكْرِمَ واذْكُروا أَواصِرَنا، وَالرِّحْمُ بِالغَيْبِ يُذْكَرُ

و(سيبَوَيْهِ) يقول: هذا من ضرورة الشّعر، وأنشد في مثله في غير النّداء[1]:

١٤٩ – / إِنَّ ابْنَ حارِثَ إِنْ أَشْتَقْ لِرُؤْيَتِهِ أَوْ أَمْتَدِحْهُ فَإِنَّ النّاسَ قَدْ عَلِموا 92 [١١٠/أ]

فَرَخَّمَ (حارِثَةَ) للضّرورة، وهو غير منادًى، فكذلك (عِكْرِمَةُ) و(عُرْوَةُ).

قال: "وتقول في ترخيم (كَرَوانَ)[2]: ياكَرَوَ أَقْبِلْ[3]، وَمَنْ قال: ياحارُ قالَ: ياكَرا أَقْبِلْ، تقلب الواو ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، وكذلك الياء في (صَمَيانَ)[4]."

اعلم أنّك إذا رخّمت (كَرَوانَ) حذفت الألف والنّون؛ لأنّهما زائدتان، وقد مضى أنّ الزّائدين يحذفان[5] معًا كما قلنا في (مروان، وعثمان). فإن رخمته

١٤٨ – البيت من الطويل.

وهو من شواهد سيبويه: ١/٣٤٣، وانظر التبصرة: ١/٣٧٢، وأمالي ابن الشجري: ١/١٢٦، ٢/٨٨، والإنصاف: ١/٣٤٧، وابن يعيش: ٢/٢٠، والخزانة: ١/٣٧٤، والعيني: ٤/٢٩٠، والمساعد: ٢/٥٦٣، واللسان: (رحم). وصدره في الهمع: ١/١٨١.

(١) – هو أوس بن حجناء.

١٤٩ – البيت من البسيط.

وهو في سيبويه: ١/٣٤٣، والتبصرة: ١/٣٧٣، وأمالي ابن الشجري: ١/١٢٦، ٢/٩٢، والإنصاف: ١/٣٥٤، والمقرب: ١/١٨٨، وشرح الكافية الشافية: ٣/١٣٧١، والمقاصد: ٤/٢٨٣، وصدره في الهمع: ١/١٨١.

(٢) – "والكروان بالتحريك: طائر، ويدعى الحَجَلَ والقَبْجَ، وجمعه: كِرْوان" اللسان (كرا) وضبط في الأصل (كَرَوانٍ) بالكسر والتنوين، وهو خطأ؛ لأنّ علم بدليل ترخيمه وفيه الألف والنون زائدتان.

(٣) – في مل زيادة: (على لغة من قال: ياحارِ).

(٤) – "الصَّمَيانُ من الرّجال: الشديد المُحْتَنَكُ السِّنّ، والصَّمَيانُ. الشجاع الصّادق الحَمْلَةِ والجمع صِمْيانٌ." اللسان (صما).

(٥) – في (ع): (الزائدتين تحذفان).

على مذهب من يكسر الراء من ياحارِ، بقيت الواو مفتوحة وما بعدها مراد فلم يعتدّ بفتحتها؛ لأنّ الفتحة أصليّة. فأمّا إن رخّمته على مذهب الضّمّ فإنّك تقلب من الواو والياء ألفين لتحرّكهما[1] وانفتاح ما قبلهما على ما يوجبه مذهب التّصريف ألا ترى أنّ (عصًا، ورَحًى) كان الأصل: (عَصَوٌ، ورَحيٌ) فلمّا تحرّكتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين، كذلك هاهنا.

قال: "وتقول في ترخيم (تَرْقُوَةٍ[2]، وعَرْقُوَةٍ[3]): ياتَرْقُوَ، ويَاعَرْقُوَ، ومَنْ قال: (ياحارُ) قال: ياتَرْقي، وياعَرْقي تقلب الواو ياءً، والضّمّة قبلها كسرة؛ لأنّه ليس في كلامهم[4] اسم آخره واو قبلها ضمّة، ومثله قولهم[5]: (دَلْوٌ وأَدْلٍ) و(حَقْوٌ وأَحْقٍ) والأصل (أَدْلُوٌ وأَحْقُوٌ) ففعل بهما من القلب والتّغيير ما ذكرت."[6]

اعلم أنّه ينبغي أن تراعى الحروف الواقعة بعد المحذوف للتّرخيم فإن كان ممّا يحتاج أن يُغَيَّرَ لوقوعه طرفًا[7] غُيِّرَ حتّى يجيء على منهاج الأسماء المفردة. ولمّا كانت الواو في (عَرْقُوَةٍ، وتَرْقُوَةٍ) إذا قصدتها بالنّداء بعد الحذف تقع طرفًا، قبلها ضمّة، قلبت ياءً لِما بيّنّا من فساد ذلك، ولهذا قالوا في جمع (دَلْوٍ): (أَدْلٍ)،

(١) – في (ع): (لتحركها)، وهو تحريف.

(٢) – "والتَّرْقُوَتان: العظمان المُشْرِفان بين ثُغْرَةِ النَّحْرِ والعاتِق، وتكون للناس وغيرهم .. وقيل: هي عظم وصل بين ثُغْرَةِ النَّحْرِ والعاتِقِ من الجانبين وجمعها التَّراقي" اللسان (ترق).

(٣) – "العرقوة: خشبة معروضة على الدّلو والجمع عَرْقٍ ..." اللسان (عرق).

(٤) – في (مل): (الكلام).

(٥) – (قولهم): ساقطة من (مل).

(٦) – في (مل): (ماذكرتُ لك).

(٧) – (طرفًا) مكرر في الأصل.

و(حَقْوٍ): (أَحْقٍ) وكان الأصل (أَدْلُوٌ، وأَحْقُوٌ)؛ لأنّ (فَعْلاً) يجمع على (أَفْعُلٍ)، نحو (كَلْبٍ) و(أَكْلُبٍ) و(فَلْسٍ) و(أَفْلُسٍ) فلمّا وقعت الواو طرفًا قبلها ضمّة قلبوها ياءً فقالوا: (أَدْلي، وأَحْقي). فلذلك تقول: ياعَرْقي.

قال: "وتقول في ترخيم (شَقاوَةٍ) و(عَبايَةٍ): ياشَقاوَ، وياعبايَ، ومَن قال: ياحارُ[1] قال: ياشقاءُ[2] وياعباءُ أبدل الواو والياء همزةً لوقوعهما طرفًا بعد ألف زائدة."

92

اعلم / أنّ هذا الفصل كالفصل الّذي قبله وذلك أنّ الواو والياء إذا وقعتا طرفًا [١١٠/ب] وقبلهما ألف فالتّصريف يوجب قلبهما همزة فمَن رخّم[3] على مذهب الضّمّ فقد جعلهما طرفًا فلزمه القلب. ومَن رخّم على مذهب الكسر فلم يقعا طرفًا؛ لأنّ الحرف المحذوف مراد.

قال: "فإن سمّيتَ رجلاً بـ(حُبْلَيانِ) تثنية (حُبْلى) قُلْتَ على ياحارِ: ياحُبْلَيَ أَقْبِلْ، تحذف[4] الألف والنّون، وتدع الياء مفتوحة بحالها. ومَنْ قال: ياحارُ لم يجز على قوله[5] ترخيم(حُبْلَيانِ)؛ لئلاّ تنقلب الياء ألفًا فتقول: ياحُبْلا وهذا فاسدٌ؛ لأنّ ألف (فُعْلى) لاتكون أبدًا منقلبة، إنّما هي أبدًا زائدة. فعلى هذا فقس."

وقد مضى أنّ الواو والياء إذا تحرّكتا وانفتح ما قبلهما انقلبتا ألفين. وأنت

(١) – في (ع) ضبطت (ياحارِ) بالكسر، وهو خطأ.

(٢) – في الأصل: (ياشقاوَ)، وهو خطأ، والتصويب من (ع).

(٣) – في (ع): (رخمه).

(٤) – في (ع): (يحذف).

(٥) – (قوله): ساقطة من (ع).

إذا رخّمت (حُبْلَيانِ) حذفت الألف والنّون فتبقى (حُبْلَيَ) . فإذا رخّمته على لغة مَن يقول : ياحارُ بالضّمّ ضممت الياء فتتحرّك وقبلها فتحة، وذلك يوجب انقلابها ألفًا، وهذا ما لا نظير له؛ لأنّ ألف (فُعْلى) أبدًا[1] لاتكون منقلبة، وإنّما تكون زائدة. وكذلك لو سمّيت رجلاً بـ (حُبْلَويٌّ) كان بهذه المثابة؛ لأنّك تحذف ياء النّسب فيبقى (حُبْلى) فيلزمك ما ذكرناه. فإن رخّمت هذه الأسماء على لغة مَنْ قال : (ياحارِ) بالكسر صحّ وجاز.

مسائل من هذا الباب

إن سأل سائل فقال : كيف ترخّم (طَيْلِسانًا) فيمَن[2] كسر اللاّم على لغة مَن يقول : ياحارُ بالضّمّ؟ قيل له : قد اختلف في ذلك فعند (الأَخْفَشِ)[3] لايجوز ترخيم (طَيْلِسانٍ) على هذه اللّغة مع كسر اللاّم؛ لأنّ ذلك يؤدّي إلى أن يبقى (طَيْلِسُ)، و(فَيْعِل) لم يوجد اسمًا في الصّحيح إنّما يقع في المعتل نحو (سَيِّدٍ) و(مَيِّتٍ)[4]. ويجوز ترخيمه على مذهب مَنْ يقول، يا حارِ بالكسر لما بَيَّنّا أنّ الزّائد مراد فلا يكون (فَيْعِل) وزنًا لتقديرك المحذوف. وذكر (أبو سعيد)[5] في شرح الكتاب[6] : أنّ (سيبَوَيْهِ) لم يعتبر الوزن الباقي بعد التّرخيم، وإنّما اعتبر ما إذا وقع في الكلام غَيَّرَتْهُ العرب من حرف إلى حرف نحو (عَرْقُوَةٍ، وَأَدْلٍ،

(١) – (ابدًا) : ليست في (ع).
(٢) – في (ع) : (فَمَنْ)، وهو تحريف.
(٣) – الأصول : ١/٤٥٤، والهمع : ١/١٨٥.
(٤) – انظر الإنصاف المسالة رقم : (١١٥) : ٢/٧٩٥.
(٥) – الشرح : ج٣/ الورقة : ٧١/(أ).
(٦) – في (ع) : (... كتاب سيبويه).

وَأَحْقٍ، وقَطَوانٍ[1]، وصَمَيانٍ) / فأمّا البِنْيَةُ[2] العارضة في كلامهم الخارجة من الأبنية فلا يلتزمون تغييرها[3] إلى أبنيتهم ولا إخراجها من كلامهم، نحو استعمالهم (إبراهيم، وإسماعيل، وهابيل، وقابيل) ونحو ذلك. قال[4] : ويقال[5] لمن احْتَجَّ عن (الأَخْفَشِ) : أخبرنا عن (حارُ) من قولك : ياحارُ ما وزنه فإن قال : فاعل على أصله قبل التّرخيم. قيل له كذلك (طَيْلِسانٌ) هو (فَيْعِلانٌ) فيجوز[6] : ياطَيْلِسُ؛ لأنّه (فَيْعِلانٌ) لا (فَيْعِلٌ). فإن قال : وزنه (فاعِ). قيل له : فلم قلت : ياحارُ، وليس في الكلام (فاعُ). فإن قال : (فَعْلٌ). قيل له : قد علمت أنّ الألف زائدة لا أصليّة. قال[7] : والقول في ذلك أن لايعتبر الوزن فيما يبقى؛ لأنّه ليس بالأصل الموضوع في لفظ تلك الكلمة. وتعتبر الحروف، فإذا وقعتْ في موضع يستمر الحكم في تغييرها غُيِّرَتْ على ما تَبَيَّنَ من ذلك. [قال][8][9] : وهذا القول – يعني الأوّل – أخذه (المُبَرِّدُ) عن (المازِنيِّ) عن (الأَخْفَشِ) فحصل أنّ المنع من ذلك في قول (الأَخْفَشِ). وحكى (ابْنُ السَّرّاجِ)[10] في الأصول عن (أبي عثمان المازنيّ) قال : سألت (الأَخْفَشَ) : كيف ترخّم (طَيْلِسانًا) فيمَنْ كسر اللاّم [١١١/أ]

(١) – "والقَطَوانُ والقَطَوْطى : الذي يُقارِبُ المشي من كل شيء." اللسان (قطا).
(٢) – في الأصل : (الثُّنِيَّةُ)، وهو تصحيف، وفي (ع) : (النِّيَّةُ)، وهو تحريف.
(٣) – في الأصل : (تغيرها) وهو تصحيف، والتصويب من (ع).
(٤) – الشرح : ج٣/الورقة : ٧١/(ب).
(٥) – في (ع) : (وتقول).
(٦) – في الأصل : (فَجَوْزٌ)، وما أثبته من (ع).
(٧) – الشرح : ج٣/الورقة : ٧١/(ب).
(٨) – تكملة من (ع).
(٩) – الشرح : ج٣/الورقة : ٧١/(ب).
(١٠) – الأصول : ١/٤٥٤، والنظر شرح السيرافي : ج٣/الورقة : ٧١/(ب).

على قولك (ياحارُ)؟ قال : ياطَيْلِسُ أَقْبِلْ. قلت : أَرَأَيْتَ (فَيْعِلاً) اسمًا قطُّ في الصّحيح، إنّما يوجد هذا في المعتل نحو (سَيِّدٍ) و(مَيِّتٍ). فقال : قد علمت أنّي قد أخطأتُ، لايجوز ترخيمه إلاّ على قول مَن قال : ياحارِ[1].

مسألة : اعلم أنّ التّرخيم لايكثر في شيء من الكلام ككثرته فيما كان فيه هاء التّأنيث علمًا كان الاسم أو[2] كان غيرَ علم وذلك أنّ هاء التّأنيث تنزّلت عندهم منزلة اسم ضمّ إلى اسم قبله. فإذا حذفوها لم يتغيّر الأوّل عمّا كان عليه، ألا ترى أنّها إذا دخلت للتّأنيث لم تُغيّر بنْية المذكّر وأيضًا فإنّها تكون هاءً في الوقف وتاءً في الوصل[3] وتلحق المذكّر للتّأكيد، وتلحق فعل المؤنّث الماضي، فلمّا كانت كذلك من التّغيير كان حذفها أَوْلى من حذف حرف من نفس الاسم، فإذا وقعت في اسم لم يحذفوا سواها قَلَّتْ حُروفُهُ أَمْ كَثُرَتْ، فلهذا قلنا : إنّها تُحْذَفُ
93
١١/ب] من الأعلام ومن الصّفات العامة، فإذا رخّمت / (خَبيثَةَ، وفاسِقَةَ) فإنّما يجوز ترخيمها على مذهب مَنْ يكسر الرّاء من (حارِثٍ) فتفتح الثّاء والقاف؛ لأنّك لو ضممتُهما لاشْتَبَها بالمذكّر، فإن جعلتُهما اسمين جاز أن تضمّ؛ لأنّ الرّجل قد يسمّى بـ(خَبيثةٍ، وفاسقةٍ)، والمرأة تُسمّى بـ(خبيث، وفاسق) فلا تكون الهاء دخلتْ فصلاً فيجوز حذف الهاء؛ لأنّ الاسم العَلَم تُحْذَفُ منه الهاء ولا يوقعُ لبْسًا.

مسألة : إنْ سأل سائل فقال : هل يجوز ترخيم ما لاهاء فيه من الصّفات، نحو : (ظريف، وشريف، وقائم، وقاعد، وراكب).

قيل له : التّرخيم هو حذف لايوجبه القياس وإنّما يستعمل تخفيفًا وأكثر

---

(١) – في (ع) : (... إلاّ على قولك : ياحارُ)، وضبط (حارُ) بضم الراء وهو خطأ.

(٢) – انظر ص١٩ الحاشية (٢).

(٣) – في الأصل : (في الأصل) وهو تحريف، والتصويب من (ع).

{مايجري في النّداء في الأسماء} الأعلام دون الصّفات؛ لأنّ العلم هو الّذي يُعرف به دون صفته. {فإن قال فقد قالوا} : ياصاحِ، فرخّموا. قيل له : هذا الاسم انفرد وشذّ من الباب لكثرة ندائه؛ لأنّ كلّ مَنْ كان معك فهو صاحبك فلمّا كثر أجروه مُجْرى الأعلام.

مسألة : إن سأل سائل عن بيت (النّابغة) وهو :

١٥٠ – كِليني لِهَمٍّ ياأُمَيْمَةَ ناصِبِ وَلَيْلٍ أُقاسيهِ بَطيءِ الكَواكِبِ

عن فتحة الهاء من (أُمَيْمَةَ) فقال : أخبرني ماالحرف المحذوف للتّرخيم إن كان مرّخمًا؟ وإن كان غير مرخّم فكان من حقّه أن يُبْنى على الضّمّ. قيل له : التّاء مقحمة غير مُعْتَدٍّ بها، وَفُتِحَتْ ليدلّوا على ترخيم الاسم حتّى صار دخولها كخروجها، وزيادتها كحذفها، والاسم المرخّم هو (ياأُمَيْمَ)، والهاء زائدة على ما أخبرتك. وبالله التّوفيق.

---

١٥٠ – البيت من الطويل.

وهو في ديوانه : ٤٣، وسيبويه : ١/٣١٥، ٣٤٦، ٢/٩٠، ومعاني القرآن للفراء : ٢/٣٢، والجمل : ١٨٦، أمالي ابن الشجري : ٢/٨٣، وابن يعيش : ٢/١٠٧، والخزانة : ١/٣٧٠، ٣٩١، ٣٩٧، ٢/٣١٦، والمقاصد : ٤/٣٠٣، والمساعد : ٢/٥٥٧. وصدره في ابن يعيش : ٢/١٢، والهمع : ١/١٨٥.

باب النّدبة

اعلم أنّ النّدبة تفجُّع وحُزنٌ ونَوحٌ وغمّ يلحق النّادب على المندوب عند فَقْدِه فيدعوه، [و][1] إن كان يعلم أنّه لايُجيبُهُ. وأكثر ما يعتري ذلك النّساء لفرط جَزَعِهِنَّ وبُكائِهِنَّ وَقِلَّةِ صَبْرِهِنَّ. ودعاء النّادب للميّت كالدّلالة على مالحقه من الحزن، كما يدعو الإنسان المستغاث به لإزالة مالحقه من الشّدّة، ولما كان الميّت بحيث لا يسمع احتاجوا إلى مدّ الصّوت فجعلوا حرف[2] النّدبة (يا) أو (وا)، وألحقوا ألفًا في آخرها؛ لأنّ الألف من حروف المدّ؛ ليبعد الصّوت / ويمتدّ. 94 [1/11]

قال (أبو الفتح) - رحمه الله -[3]: "اعلم أنّ النّدبة إنّما وقعت في كلامهم[4] تفجّعًا على المندوب وإعلامًا من النّادب أنّه وقع[5] في أمر عظيم وخطب جسيم، وأكثر من يتكلّم بها[6] النّساء. وعلامتها (يا) و(وا) ولابدّ من أحدهما وتزيد ألفًا في آخر الاسم، فإذا وقفتَ ألحقتها هاء، وإذا وصلتَ حذفتَ الهاء، وإنْ شئتَ لم تلحق الألف، تقول: وازَيْداه، واعَمْراهْ، وإن شئتَ قلتَ: وازَيْدُ، واعَمْرُو[7]."

(١) - تكملة من (ع).
(٢) - في الأصل و(ع): (حروف) وهو تحريف.
(٣) - في (ع): (قال أبو الفتح بن جنّي: اعلم ...).
(٤) - في مل: (في الكلام).
(٥) - في مل: (قد وقع).
(٦) - في (ع): (به).
(٧) - في (مل): (... وتزيد ألفًا في آخر الاسم لمد الصوت، فإذا وقفت ألحقتها هاء وإذا وصلت حذفت الهاء، وإن شئت لم تلحق الألف، وذلك قولك: وازيدا وواعمرا، وإن شئت قلت: وازَيْدُ، وياعَمْرُو. وتقول: وازَيْداهْ، واعَمْراهْ تلحق الهاء في الذي تقف عليه.)

اعلم أنّ الاسم المندوب هو منادًى إلاّ أنّه لما اختصّ بما ذكرنا[1] من الحزن والجزع جعلوا له حرفًا مفردًا يدلّ عليه وهو (وا)؛ ليكون نداء الميّت مخالفًا لنداء الحيّ، وإنّما جاز دخول (يا) في النّدبة؛ لأنّها أصل الحروف الموضوعة للدّعاء[2]، وقد ذكرنا أنّها تَصْلُحُ لنداء القريب والبعيد. فإن قال قائل: فكيف يعرف بها نداء الحيّ من الميّت؟ قيل له: يُعْلَمُ ذلك[3] بالحال والقرينة، وقد بيّنّا لم ألحقوا الألف في آخر الاسم[4] المندوب. فأمّا الهاء فإنّما جيء بها؛ ليقفوا عليها؛ لأنّ الألف خفيّة والوقف عليها يزيدها خفاء، فإذا ألحقتَ الهاء بانت الألف، وصار الوقف على الهاء، فإذا وصلتَ حذفتَ الهاء، فقلتَ: وازَيْدا وّواعَمْراهْ، فاستغنيت عن الهاء لظهور[5] الألف، فإن لم تَأْتِ بالألف قلتَ: وازَيْدُ، وَاعَمْرُو، وتبنيه على الضّمّ كما فعلتَ في الأسماء الأعلام المناداة[6]. وهذه الهاء ساكنة لاتتحرّك؛ لأنّ هاء الوقف أبدًا ساكنة نحو قوله تعالى: ﴿مَاأَغْنى عَنّي مَالِيَه. هَلَكَ عَنّي سُلْطانِيَهْ﴾[7].

[قال][8]: "واعلم أنّك لاتندب إلاّ بأشهر أسماء المندوب؛ ليكون ذلك عُذْرًا لك في تفجّعك عليه، ولاتندب نكرة ولامبهمًا، فلا تقول:

(١) - في (ع): (ذكرناه).
(٢) - في (ع): (للنداء).
(٣) - (ذلك): ساقطة من (ع).
(٤) - في (ع): (اسم المندوب).
(٥) - في الأصل: (لضرورة) وهو تحريف، والتصويب من (ع).
(٦) - في الأصل: (الأعلام والمناداة) بإقحام الواو، والتصويب من (ع).
(٧) - الحاقة: (٢٨) (٢٩).
(٨) - تكملة من (ع).

واهذهُ، ولا واتلْكاهُ، وكذلك لاتقول : وامَنْ لايَعْنيني أَمْرَهُوْهُ، لما قدّمنا، ولكن تقول : وامَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَماهْ؛ لأنّه معروف."

اعلم أنّ أصل النّدبة ماقدّمناه وهو بكاءٌ [وَنَوْحٌ](١) وحزنٌ على فائتٍ لاعوض منه لنوع فضل أو شجاعة أو إحسان أو قيام بأمر لايقوم به غير المندوب. وإظهار البكاء والحزن ضعفٌ ممَّنْ يُظْهِرُ ذلك، فاحتاج إلى تعظيم الأمر الّذي حزن لأجله وبكى عليه؛ ليكون عُذْرًا له عند السّامعين، فلهذا لم يحسن أن يأتيَ في النّدبة إلاّ بأشهر الأسماء؛ ولأنّهم إذا سمعوا / باسمه ربّما(٢) شاركوه في الحزن فخفّ ما به؛ لأنّ الإنسان إذا ساوَتْ حال غيره حاله قلّ مابه وتسلّى. [١١٢/ب] 94

وليس المندوب كالمنادى؛ لأنّك تنادي النّكرة، ولايجوز أن تندب النّكرة فتقول : يارَجُلاهْ؛ لما بيّنّا. وقولهم : وامَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَماهْ(٣)، واأميرَ(٤) المُؤْمنيناهْ(٥)، لشهرة ذلك.

قال : "فإن ندبتَ المضاف أوْقعتَ المدّة على آخر المضاف إليه، تقول : واعَبْدَ المَلِكاهْ وياأَبا(٦) الحَسَناهْ".

اعلم أنّك إذا ندبتَ اسمًا مضافًا إلى اسم ظاهر كنت فيه بالخيار إن شئت

(١) – تكملة من (ع).
(٢) – في الأصل : (وربُّما ...) بإقحام الواو.
(٣) – القول في سيبويه : ١/٣٢٤، والمقتضب : ٤/٢٧٥، والتبصرة : ١/٣٦٥، وشرح الكافية للرضي : ١/١٥٩، وشرح الكافية الشافية : ٣/١٣٤١، ١٣٤٣ والمساعد : ٢/٥٣٥.
(٤) – في الأصل و(ع) رسمت : (وأمير).
(٥) – القول في سيبويه : ١/٣٢٣، والمقتضب : ٤/٢٧٥، والتبصرة : ١/٣٦٤، وشرح الكافية للرضي : ١/١٥٩.
(٦) – في (ع) و(مل) : (واأبا).

فتحت المضاف وكسرت المضاف إليه ونَوَّنْتَهُ إن لم يكن فيه ألفٌ ولامٌ، تقول : {واغلامَ زَيْدٍ، وإن شئت} ألحقت ألفًا في الاسم الثّاني، فقلت : واغلامَ زَيْداهْ، وحذفتَ {التّنوين}؛ لئلاّ يلتقي ساكنان، قال (سيبَوَيْه)(١) : ولم يحرّكوه – يعني التّنوين –؛ لأنّ الألف زائدة، فصارت تُعاقبُ التّنوين، وكانَ أَخَفَّ عَلَيْهِمْ. فإن(٢) كان في الثّاني ألف ولام كنت(٣) مُخَيَّرًا في كسر الثّاني للإضافة وتركه على ذلك، تقول : وَاعَبْدَ المَلِكِ، وإنْ شئتَ : واعَبْدَ المَلِكاهْ(٤).

قال : "واعلم أنّ [ألف](٥) النّدبة تَفْتَحُ(٦) أبدًا ما قبلها – كما تقدّم – إلاّ أنْ يُخافَ اللَّبْسُ فإنّك تُتْبِعُها إيّاهُ(٧)، تقول إذا ندبت غلام امرأةٍ : واغُلامَكيهْ، تقلب الألف ياءً للكسرة قبلها، ولم تقل : واغُلامَكاهْ؛ لئلاّ يلتبس بالمذكّر."

اعلم أنّ ألف النّدبة أبدًا ينفتح ما قبلها، سواء كان مضمومًا أو مكسورًا، تقول في يازيدُ : يازَيْداهُ، وفي ياغلامِ(٨) : ياغلاماه، فتقلب الضّمّة والكسرة فتحة لمكان الألف، وهكذا(٩) تفعل في [كلّ](١٠) موضع لاتخاف لَبْسًا. فأمّا المؤنّث فلو

(١) – الكتاب : ١/٣٢٢.
(٢) – في (ع) : (وإن).
(٣) – في (ع) : (كنت أيضًا).
(٤) – انظر شرح الكافية الشافية : ٣/١٣٤٥، ١٣٤٦، والمساعد : ٢/٥٣٩ – ٥٤٠.
(٥) – تكملة من (ع).
(٦) – في (ع) : (يُفْتَحُ) بالبناء لما لَمْ يُسَمَّ فاعله.
(٧) – أي تقلب الألف إلى ما يناسب حركة ماقبلها لمنع اللبس.
(٨) – في (ع) : (وفي غلام) بإسقاط (يا).
(٩) – في (ع) : رسمت : (وهكذى).
(١٠) – تكملة.

قلبتَ الكسرة في الكاف فتحة لالتبس بالمذكّر، فلمّا خافوا لَبْسَهُ قلبوا ألف النّدبة ياءً، لتبقى كسرة الكاف دالة[1] على التّأنيث فقالوا : واغُلامَكيهْ.

قال : "وتقول إذا ندبت غلامه : واغُلامَهوهْ، فَقُلِبَتِ الألفُ[2] واواً لانضمام الهاء ولم تقل : واغُلامَهاهْ[3]؛ لئلاّ يلتبس بالمؤنّث. وتقول إذا ندبتَ غلامهم : واغُلامَهُموهْ، فتبدل الألف أيضًا واواً، ولم تقل : واغُلامَهُماهْ؛ لئلاّ يلتبس بالتّثنية."

95
[113/أ] جميع هذا المذكور / لِلْفَرْقِ على ما مضى، فلا طائل في إعادته.

قال : "وتقول إذا ندبت غلامكَ في قول مَنْ قال : ياغُلامِ : واغُلاماهْ، بفتح الميم للألف، ومَنْ قال : ياغُلاميْ بإسكان الياء فله وجهان : إن شاء حذفها لالتقاء السّاكنين، فقال : واغُلاماهْ وإن شاء حرّكها للألف، فقال : واغُلامِيَاهْ. ومَنْ قال : ياغلامي بتحريكها لم يقل إلاّ : واغلامِيَاهْ [بإثباتها][4]."

اعلم أنّ للعرب مذاهب في ياء الإضافة، منهم مَنْ يحذفها ويكتفي بكسر ما قبلها، فهذا يقلب من الكسرة ألفًا في حال النّدبة، فيقول : واغُلاماهْ، على ما تقدّم.

فأمّا مَنْ يُثْبِتُ الياء ساكنة فله فيها وجهان :

أحدهما : أن يحذف الياء لدخول الألف؛ لأنّهما ساكنان، ويقلب من كسرة

(١) – في (ع) : (لتبقى كسرة الكاف فتحة دالة ...) بإقحام لفظ (فتحة).
(٢) – في (ع) و(مل) : (تَقْلِبُ الألفَ).
(٣) – في (مل) : (واغلاماه)، وهو وهم.
(٤) – تكملة من (ع) و(مل).

الميم فتحة، فيقول : واغُلاماهْ.

والوجه الثّاني : أنْ يُحَرِّكَ الياء بالفتح لدخول الألف، ويُثْبِتُها، فيقول : واغلامياهْ.

وأمّا مَنْ قال :ياغُلاميَ بإثبات الياء مفتوحة [فلا يجوز إلاّ إثباتها مع الألف، فتقول : واغُلاميَاهُ؛ وذلك لأنّها متحرّكة][1] فلا يجوز حذفها، ومن العرب مَنْ يُبْدِلُ من فتحة الياء ألفًا فيقول : ياغُلاما، فهذا إذا ندب جاء بألف النّدبة، فتجتمع ألفان، فَتُحْذَفُ الألف الأولى لاجتماع السّاكنين، وتبقى ألف النّدبة؛ لأنّها دخلتْ لمعنًى. والله أعلم بالصّواب.

(١) – تكملة من (ع).

باب إعراب الأفعال وبنائها

قال : "وهي على ضربين : مبنيٌّ، ومعربٌ.

والمبنيّ على ضربين : مبنيّ على الفتحة وهو جميع أمثلة الماضي قلّت حروفه أو كثرتْ، نحو : قامَ، وجلسَ، وذهبَ وظرُفَ، واسْتَخْرَجَ. ومبنيّ على السّكون وهو جميع أمثلة الأمر للمواجه ممّا[1] لا حرف مضارعة فيه، وذلك نحو قولك : خُذْ، وقُمْ واضْرِبْ، وانطلقْ، واستخرجْ."

اعلم أنّا[2] قد ذكرنا فيما مضى أنّ الأصل في الأفعال أن تكون مبنيّة، والأسماء[3] أن تكون معربة إلاّ أنّ ضربًا من الأسماء أَشْبَهَ الحروف فَبُنِيَ، وضربًا من الأفعال أَشْبَهَ الأسماء فَأُعْرِبَ، وماسوى ذلك باقٍ على أصله.

والمبنيّ من الأفعال خمسة أمثلة :

أحدها : الفعل الماضي قَلَّتْ حروفه أو كَثُرَتْ، وهو مبنيّ على الفتح؛ لأنّه
95
[١١٣/ب] ضارعَ المضارعَ، فاستحقّ حركة، / فَأُعْطي حركة بين حركتين وهي الفتح، ومضارعته للمضارع وقوعه في الشّرط والجزاء كوقوع المضارع، تقول : إنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ، وتقول : إنْ ضَرَبَ ضَرَبْتُ. فلمّا شابَهَ الماضي المستقبل بوقوعه موقعه رَجَحوه بحركة الفتح. فإنْ اتّصل بآخره واو الضّمير ضمّوا آخره إتْباعًا

(١) – في الأصل : (ما) وهو تحريف، والتصويب من (ع) و(مل).

(٢) – في (ع) : (أنه).

(٣) – في الأصل و(ع) ضبطت (والأسْماءُ) بالرفع، والصواب ما أثبته.

لضمّة الواو، فتقول : ضَرَبُوا، وخَرَجُوا.

الثّاني : أمثلة الأمر للمواجَه ممّا لاحرف مضارعة فيه، وهو مبنيّ على السّكون؛ لأنّ السّكون هو الأصل في البناء، وإذا جاء الشّيء على أصله لم يحتج إلى تعليله. هذا {مذهب (سيبَوَيْه) والبصريّين}[1][2]. وعند الكوفيّين[3] أنّه معرب، والتّقدير فيه لام محذوفة، {فإذا قلتَ : اضْرِبْ، كان التّقدير} : لتضربْ. وأُجيبَ عن ذلك بأنّ عوامل[4] الأفعال لاتعمل مع الحذف، وأيضًا فإنّ خطاب المواجَه بالتّاء لم يَكْثُرْ في كلام العرب[5] حتّى يُخَفَّفَ بالحذف، فلمّا كان كذلك وكان هذا الفعل للمواجَه، ليس في أوّله إحدى الزّوائد الأربع، صحّ أنّه مبنيّ غير معرب.

الثّالث : كلّ فعل اتّصل به نون جماعة المؤنّث، نحو : هُنَّ يَفْعَلْنَ، وَيَضْرِبْنَ، وَيَخْرُجْنَ، تقول من ذلك : هُنَّ يَضْرِبْنَ، وَلَنْ يَضْرِبْنَ، وَلَمْ يَضْرِبْنَ، على حالة واحدة في الرّفع والنّصب والجزم، وبُنيَ على السّكون؛ لأنّهم حملوا (يَضْرِبْنَ) على (ضَرَبْنَ) فَبَنَوهُ مثله تشبيهًا به؛ لأنّهم شبّهوا الفعل بالاسم فاعربوه، فتشبيه الفعل بالفعل أولى. والنّون مفتوحة لاجتماع السّاكنين. وإنّما بُنيَ هذا الفعل مع النّون؛ لأنّها لو سقطتْ لنصب أو جزم بَطَلَتْ عَلامَةُ التّأنيث واشْتَبَهَ[6] بالواحد المذكّر[7] فَأَوْجَبَ ذلك بناءَ الفعل معها.

الرّابع : كلّ فعل لحقته النّون المشدّدة للتّأكيد، نحو قولك : هَلْ تَضْرِبَنَّ زَيْدًا،

(١) – في (ع) : (وسائر البصريين).

(٢) – انظر سيبويه : ١ / ٤، والإنصاف المسالة رقم (٧٢) : ٢ / ٥٢٤، وشرح الكافية للرضي : ٢ / ٢٦٨.

(٣) – انظر الإنصاف وشرح الرضي نفس الصفحتين السابقتين.

(٤) – في الأصل : (عامل) وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٥) – في الأصل (الكلام العرب) وهو خطأ، والتصويب من (ع).

(٦) – في الأصل : (وَأَشْبَهَ) وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٧) – في (ع) : (المفرد).

وإنّما بُنِيَ الفعل مع هذه النّون؛ لأنّها دخلتْ لمعنًى، فلو سقطتْ لنصبٍ أو جزمٍ زال ذلك المعنى، وفُتِحَتْ لام الفعل لالتقاء السّاكنين؛ لأنّ الفعل سكن آخرهُ للبناء، ودخل عليه النّون السّاكنة في التّشديد، / فحُرِّكَ بالفتح. وقال قوم : بُنِيَ على الفتح تشبيهًا براء (شجرة)؛ لأنّهم نزّلوا النّون من هذا الفعل بمنزلة[1] الهاء من الرّاء. 96 [١١٤/أ]

الخامس : ما لحقته النّون الخفيفة للتّوكيد أيضًا، نحو قولك : اضْرِبَنْ[2]، وأنتَ تُريد واحدًا، والكلام فيها كالكلام في أختها، وقد جمعتهما آيَةٌ في قوله تعالى : ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكونَنْ مِنَ الصّاغِرينَ ﴾[3][4].

وأما الفعل المعرب فهو ما كان في أوّله إحدى الزّوائد الأربع[5]، وهي : الألف لِلْمُخْبِرِ عن نفسه، نحو : أَفْعَلُ أنا. والتّاء للمخاطب، نحو : تَفْعَلُ أَنْتَ، {و[6] للغائبة، نحو : تَفْعَلُ [هيَ][7]. والياء} للغائب، نحو : يَفْعَلُ هُوَ. والنّون لِلْمُتَكَلِّمِ إذا كان معه غَيْرُهُ، نحو : نَفْعَلُ نَحْنُ.

قال : "{وأمّا الفعل[8] المعرب} فهو الّذي في أوّله إحدى الزوائد الأربع : الهمزة، والنّون، والتّاء، والياء. وقد تقدّم ذكره.

(١) – في (ع) : (منزلة) بغير باء الجرّ.

(٢) – رسمت في الأصل و(ع) : (اضْرِبًا).

(٣) – يوسف : (٣٢).

(٤) – في (ع) ضبطت : (لَيُسْجَنَنَ وَلَيكُونًا) وهو خطأ.

(٥) – في الأصل : (الاربعة)، وهو خطأ، والتصويب من (ع).

(٦) – في (ع) : (أو).

(٧) – تكملة من (ع).

(٨) – (الفعل) ساقط من (مل).

وهذا الفعل المضارع إنّما أُعْرِبَ لمضارعته الأسماء، وهو مرفوع أبدًا بوقوعه موقع الاسم حتى يدخل عليه ما ينصبه أو يجزمه[1]. ويكون في الرفع مضمومًا، وفي النصب مفتوحًا، وفي الجزم ساكنًا، تقول : هُوَ يَضْرِبُ، وَلَنْ يَضْرِبَ، وَلَمْ يَضْرِبْ، هذا في الصّحيح[2]."

اعلم أنّه قد مضى لِمَ أُعْرِبَتْ هذه الأفعال، [و][3] بَيَّنّا وجه المضارعة من أين حصل، وبَيَّنّا أيضًا [لِمَ وقعتْ][3] حروف المضارعة في أوائلها، فلا طائل في إعادته هاهنا.

وهذا [الفعل المضارع أبدًا][3] مرفوع ما لم يدخل عليه ناصب أو جازم، وإنّما ارتفع بوقوعه موقع الاسم ألا [ترى أنّك][3] تقول : زَيْدٌ يَضْرِبُ، ثمّ تقول : يَضْرِبُ زَيْدٌ. فقد وقع : (يَضْرِبُ) مَوْقِعَ (زَيْدٍ). وتقول : زَيْدٌ خارِجٌ، ثمّ تقول : زَيْدٌ يَخْرُجُ، فقد وقع (يَخْرُجُ) مَوْقِعَ (خارِجٍ). وكذلك تقول[4] : ظَنَنْتُ زَيْدًا يَقومُ، كما تقول : ظَنَنْتُ زَيْدًا قائمًا. فلمّا وقع موقع الاسم من هذه الوجوه رُفِعَ؛ لأنّ الرّفع أقوى الحركات، والموجب لرفعه وقوعه موقع الاسم، وهو عامل معنويّ لالفظيّ كما قلنا في المبتدأ : إنّه مرفوع بخلوّه من العوامل اللّفظيّة، فصار الابتداء به عاملاً معنويًا لا لفظيًا، كذلك هاهنا. وقال قوم[5] : إنّما ارتفع هذا الفعل؛ لأنّه خلا من حروف النّصب / والجزم. وهذا وإن كان جيّدًا إلاّ أنّه لابدّ له من عامل 96 [١١٤/ب]

(١) – من قوله : (ويكون في الرفع ...) بداية الورقة الساقطة من (ج).

(٢) – في (مل) : (هذا هو الفعل الصحيح).

(٣) – بياض في الأصل ملأته من (ع)؛ لأن هذه الورقة ساقطة من (ج).

(٤) – (تقول) : ساقطة من (ع).

(٥) – هم الكوفيّون : انظر الإنصاف المسألة رقم (٧٤) : ٢ : /٥٥٠، ونسبه صاحب الهمع للفراء خاصة : ١/١٦٤.

مؤثّر[1]، وهو ما أشرنا إليه.

وأمّا نصب هذا الفعل فإنّه يكون بـ(أنْ) وأخواتها وهي: (أنْ، ولَنْ وكَي، وإذًا). فإن قال قائل: لم كانت هذه الحروف تنصب الأفعال المُسْتَقْبَلَة دون أن ترفعها أو تجزمها؟ قيل له: قد بَيَّنّا أنّ الرّفع في الأفعال إنّما يكون بوقوعها مَوْقِعَ الأسماء، ولايجوز أن يقع بعد هذه الحروف اسم، ألا ترى أنّك لاتقول: أُريدُ أنْ خُروجَكَ، كما تقول: أُريدُ أنْ تَخْرُجَ، فلمّا لم يقع الاسم بعدها[2] لم تستحقّ رفعًا، وأمّا الجزم فإنّما[3] يكون بالفعل لاختصاصه بزمان واحد مع انْضِمامِ معنًى، فإذا حصل ذلك ثَقُلَ، فَيُخَفَّفُ بقطع حركة أو حرف، فلم يبق غير النّصب فانتصب الفعل بعدها. وقال قوم: إنّ الفعل بعد هذه الحروف في تأويل المصدر، والمصدر منصوبٌ، فنُصِبَتْ لذلك.

وأمّا الجزم فيكون بالوقف، ويكون بالحذف، والحروف الجازمة: (لَمْ، ولَمّا) وَ(لا) في النّهي، واللاّم في الأمر، وَ(إنْ) الّتي للشّرط والجزاء، وما يتفرّع على ذلك، وسيجيء ذلك مُسْتَقْصى في موضعه إن شاء الله. فهذه الحروف تجزم الأفعال المسْتَقْبَلَةَ لما بَيَّنّا من ثقل الفعل معها؛ لأنّ الفعل أبداً يدلّ على حدث وزمان، فإذا انضمّ إلى ذلك معنى آخر أَوْجَبَ فيه ثِقَلاً، تقول في الرّفع: هُوَ يَضْرِبُ، وفي النّصب: لَنْ يَضْرِبَ، وفي الجزم: لَمْ يَضْرِبْ، هذا هو الصّحيح[4].

قال: "وأمّا الفعل[5] المعتل: فهو كلّ فعل وقعت في آخره ألف،

(١) – في (ع): (مُؤَثِّرٍ للرفع).

(٢) – كذا في الأصل و(ع)، والصواب: (... الاسم موقعها ...).

(٣) – في (ع): (فَإِنَّهُ) في موضع (فإنّما).

(٤) – في (ع): (هذا في الصّحيح).

(٥) – (الفعل): ساقط من (ع) و(مل).

أو واو أو ياء، نحو: يَخْشى، ويَسْعى، ويَقْضي، ويَرْمي، ويَغْزو، ويَعْدو[1]. وهذه الأحرف الثّلاثة تكون في الرّفع ساكنة. فأمّا في النّصب فَتُفْتَحُ الياء والواو، وتبقى الألف على سكونها، لأنّه لا سبيل إلى حركتها، تقول: لَنْ يَقْضيَ، ولَنْ يَرْميَ، ولَنْ يَدْعُوَ، ولَنْ يَخْلُوَ. فإذا صرت إلى الجزم حذفت الأحرف الثّلاثة كلّها، تقول: لَمْ يَخْشَ، ولَمْ يَسْعَ، ولَمْ يَرْمِ، ولَمْ يَخْلُ."

اعلم أنّ قصده بذكر الفعل المعتلّ هاهنا هو ما وقعت في آخره إحدى حروف العلّة، فتكون الألف والواو والياء حرف الإعراب، لِيُبَيِّنَ كيف أحوالها في الحركات، وليس قصده / كُلَّ المعتلاّت[2] ألا ترى أنّ (وَعَدَ، وَ وَفَدَ، وَقالَ، وَباعَ) معتلاّت في الأصل لكون حروف العلّة فيها، وإنّما اعتبر ماذكرتُ دون غيره. 97 [١١٥/أ]

وهذه الحروف اخْتُلِفَ فيها، فقال قومٌ: هي أصول الحركات، والضّمّة[3] مأخوذة من الواو، والكسرة مأخوذة من الياء، والفتحة مأخوذة من الألف. وقال بعض[4]: الحركات هي الأصل[5] إلا أنّ الضّمّة أُشْبِعَتْ، فنشأت منها الواو، والفتحة أُشبِعت فنشأتْ منها الألف، والكسرة أُشبِعت فنشأتْ منها الياء. فأمّا الألف فإنّه حرف ميّت لايحتمل حركة أَلْبَتَّةَ، فيكون الفعل المضارع الّذي في آخره ألف ساكنًا في الرّفع والنّصب، والألفُ محذوفًا[6] في الجزم، كما تَحذِف

(١) – (يغزو ويعدو): رُسِمَتا في الأصل بالف التفريق وهو خطأ، والتصويب من (ع).

(٢) – في (ع): (المعتل).

(٣) – في (ع): (لأنّ الضّمّة ...).

(٤) – في (ع): (قوم).

(٥) – في (ع): (الأصول).

(٦) – في الأصل: (والألف مَحْذوفٌ) بالرفع، وهو خطأ، والتصويب من (ع).

الحركة سواء، تقول من ذلك[1] : زَيْدٌ يَخْشى، وَلَنْ يَخْشى، وَلَمْ يَخْشَ، وكذلك : هُوَ يَخْشاها، وَلَنْ يَخْشاها، وَلَمْ يَخْشَها، بحذف الألف للجزم، وكذلك أيضًا تحذفه[2] في فعل الأمر، نحو : (اخْشَ) حُمِلَ الوقف على الجزم لما اشْتَبَها في اللّفظ والخطّ. فإن كان في آخر الفعل ياء أو واو كانا في الرّفع ساكنين، نحو قولك : هُوَ يَرْمي وَيَغْزو[3]، وإنّما سُكِّنا استثقالاً للضّمّة عليهما[4]، ألا ترى أنّ (يغزو) لو ضممت الواو لاجتمع ثلاث ضمّات : ضمّة الزّاي[5]، والواو من جنس الضّمّة، {والضّمّة} عليها، فَحُذِفَتِ الضّمّة عن[6] الواو تخفيفًا {وبقيت} الواو ساكنة. وكذلك (يرمي) لو ضُمَّتِ الياء {لكان يُؤَدّي إلى} الخروج من كسر {إلى ضمّ وذلك} مستثقل، فَخُفِّفَتْ بحذف الضّمّة، فبقيت أيضًا ساكنة. فإذا صرت إلى النّصب فتحتَها لخفّة الفتحة، فقلتَ : لن يَرْميَ وَلَنْ يَغْزُوَ. فإذا صرت إلى الجزم حذفتهما، فقلت : لَمْ يَرْمِ، حذفت الياء، وبقيت كسرة الميم تدلّ عليها، وتقول : لَمْ يَغْزُ، حُذِفَتِ الواو، وبقيت ضمّة الزّاي بدلاً عنها[7]. وإنّما حُذِفَتَا؛ لأنّهما تجريان مَجْرى الحركات على ما بَيَّنّا، فكما كنتَ تحذف الحركات حذفتَ ما هو من جنسها. وكذلك إذا صرتَ إلى فعل الأمر قلتَ : اِرْمِ، اُغْزُ، حُمِلَ[8] الوقف على الجزم للمشابهة.

(١) – هنا نهاية الورقة الساقطة من (ج) التي أشرنا إليها سابقًا.
(٢) – في الأصل (تحذيعه)، وهوتحريف.
(٣) – (يغزو) رُسِمَتْ في الأصل بالف التفريق، وهو خطأ.
(٤) – في (ع) : (عليها) وهو تحريف.
(٥) – في الأصل : (ضمة الواو ...) يريد الضمة التي توجهها الواو على ما قبلها، وما أثبته من (ع)، لأنه أوضح.
(٦) – في الأصل (على) وهو خطأ.
(٧) – في (ع) : (تدل عنها)، وهو تحريف.
(٨) – في (ع) : (تَحْمِلُ).

97

قال : "فإن ثنّيت الضّمير / في الفعل، أو جمعته للمذكّر، أو خاطبتَ المؤنّث كان رفعه بإثبات[1] النّون، وجزمه ونصبه بحذفها، تقول : أَنْتُما تَقومان، وَهُما يَقومان، وَأَنْتُمْ تَنْطَلِقونَ، وَهُمْ يَنْطَلِقونَ، وَأَنْتِ تَذْهَبينَ وَتَنْطَلِقينَ، وَلَمْ يَقوما، وَلَمْ يَنْطَلِقا، وَلَمْ يَذْهَبوا، وَلَمْ يَنْطَلِقوا، وَلَمْ تَفْعَلي[2]، وأُحِبُّ أَنْ تَتَفَضَّلي[3]." [١١٥/ب]

اعلم أنّ الألف في قولنا (يَضْرِبانِ) والواو في (يَضْرِبونَ) والياء للمؤنّث في (تَضْرِبينَ) عند (سيبَوَيْه)[4] أسماء تدلّ على التّثنية والجمع والتّأنيث، وليست كالف والواو [والنّون][5] في لغة مَنْ قال : قاما أَخَواكَ، وقاموا إخْوانُكَ، وَقُمْنَ جواريكَ[6]؛ لأن الألف والواو والنّون في لغة هذا المتكلّم حروف دلّت على التّثنية والجمع والتّأنيث، وكان (أبو عثمان المازنيّ) يقول[7] : هي حروف تدلّ على التّثنية والجمع والتّأنيث، والضّمير مستتر في الفعل، كما أنّك إذا قلت : زَيْدٌ قامَ، فالضّمير[8] مستتر، فكذلك إذا قلت : الزَّيْدانِ قاما، فالضّمير مستتر بحاله، والألف تدلّ على التّثنية. وهذا ليس بصحيح؛ لأنّ النّحويّين أجمعوا أنّ قولنا : أَقومُ لِلْمُخْبِرِ[9] عن نفسه ضميره مستتر فيه، وقولنا : قُمْتُ، التّاء هي الاسم،

(١) – في (مل) : بثبات.
(٢) – في (مل) : (وَلِمَ لَمْ تَفْعلي ...).
(٣) – في الأصل : رُسِمَتْ (تَتَفَظلي) بالظاء.
(٤) – الكتاب : ١/٥.
(٥) – تكملة.
(٦) – هذه لغة (أكلوني البراغيثُ) انظر ص١٢٢ وما بعدها.
(٧) – انظر شرح المفصل لابن يعيش : ٧/٧.
(٨) – في الأصل : (والضمير)، وما أثبته من (ع).
(٩) – في (ع) : (للخبر)، وهو تحريف.

وهي متّصلة به، فإذا جاز أن يكون ذلك للمتكلّم جاز أن يكون مثله للغائب إذا قلت : هُوَ يَفْعَلُ، كان ضميره مستتراً، فإذا قلت : يَفْعَلانِ، ظهر الضّمير في الألف واتّصل بالفعل، وكذلك (يَفْعَلونَ) للجماعة. فأمّا الياء[١] فالدّليل على أنّها ضمير المؤنّث أنّها تسقط مع ضمير التّثنية، فإذا[٢] قلت : الهِنْدانِ تَضْرِبانِ[٣]، فإنّما[٤] سقطت؛ لئلاّ يجتمع ضميران في كلمة واحدة. فإن قال : إنّها سقطت لالتقاء السّاكنين. قيل له : كان ينبغي أن تُحَرَّكَ كما حُرِّكَتِ التّاء بالكسر في : قامَتِ المَرْأَةُ، أو تُحَرَّكَ بالفتح، كما قالوا : قامَتا وَقَعَدَتا، فلمّا سقطتْ دلّ على أنّها للضّمير[٥]. فإن قال قائل : فهذا الفعل مضارع معرب فأين حرف الإعراب منه؟

قيل له : ليس فيه حرف إعراب وذلك أنّ حرف الإعراب من قولنا : يَضْرِبانِ كان الباء[٦]، وقد اتّصل الضّمير بها وَفُتِحَتْ لأجل الألف إتباعًا لفتحته، وصار الفعل مع الضّمير كالشّيء الواحد، فلا يجوز أن تكون اللاّم حرف إعراب لما ذكرنا؛ لأنّ حرف الإعراب يكون طرفًا، ولايجوز أن تكون الألف حرف إعراب؛ لأنّها على حرف واحد[٧]، / وحرف الإعراب إنّما يكون آخر حرف في المعرب، فلمّا ضَعُفَتْ لم تُجْعَلْ حرف إعراب، ولايجوز أن تكون النّون حرف إعراب

98
١١٦/أ

(١) – في (ع) : (التاء)، وهو تصحيف.
(٢) – في (ع) : (إذا) بدون الفاء.
(٣) – المثال لايصح التمثيل به في هذا الموضع، والصحيح أن يقول : «أنتما تضربان»؛ لأن قوله : «الهندان تضربان»، تثنية : «هند تضرب»، ولاياء في مفرده. أما قوله : «هما تضربان» فتثنية «أنتِ تضربين».
(٤) – في (ع) : (وإنّما).
(٥) – في (ع) : (على أنّها الضّمير).
(٦) – في الأصل : (الياء) وفي (ع) : (التاء) وهما تصحيف.
(٧) – مراده أن الألف ضمير، فلما كان على حرف واحد لم يكن من الممكن أن يكون ضميراً وحرف إعراب في آن واحد.

لسقوطها في النّصب والجزم؛ لأنّ حرف الإعراب لايسقط في الجزم إذا كان متحرّكًا، وإنّما تسقط الحركة أو حرف ساكن قام مقام الحركة. فأمّا المتحرّك فلا يسقط أَلْبَتَّةَ.

فإن قال قائل : قد زعمتم أنّ إثبات النّون علامة الرّفع وحذفها علامة النّصب والجزم، وهذا إعراب، فكيف يجوز أن يدخل الإعراب في كلمة ليس لها حرف إعراب، ومثل هذا غير موجود في الأصول؟

قيل له : لَمّا كان هذا الفعل مضارعًا معربًا غير مبنيّ، وكلّ معرب يستحقّ إعرابًا، جاؤوا بالنّون بعد الفعل تدلّ على الإعراب لَمّا لم يُمْكِنْ أن يكون في نفس الكلمة لِما بَيَّنّا من اتصال اللاّم بالضّمير وكون الضّمير على حرف واحد لايقوم بنفسه، وقد فعلتِ العرب نظير هذا في الأسماء الظّاهرة، من ذلك قولهم : هذا حَبُّ رُمّاني، فأضاف إلى الرّمان وهو لايملكه إنّما يملك الحبّ ولكن أضاف إلى الرّمان لَمّا كان الحبّ مضافًا إليه والمضاف والمضاف إليه عندهم كالشّيء الواحد، فإذا جاز أن تأتي ياء {الإضافة بعد} المضاف جاز أن تأتي النّون بعد {الفعل، وهذا} واضح. وَكُسِرَتِ النّون {في} التّثنية تشبيهًا بنون الأسماء في التّثنية {وفتحت مع ضمير} الجماعة {تشبيهًا بنون الجمع} في الأسماء، وسقطتْ في الجزم. قال (سيبَوَيْه) : لأنّ الجزم[١] أبدًا يُسْقِطُ الحركة. وأيضًا {فإنّها أشبهتْ} حرف[٢] العلّة لما فيها من الغُنَّة، فلمّا كانت حروف العلّة تثبت في الرّفع و{النّصب} وتسقط في الجزم، فكذلك[٣] النّون، وَحُمِلَ النّصب على الجزم

(١) – في (ع) : (الجازم).
(٢) – في (ع) : (حروف).
(٣) – في (ع) : (وكذلك).

كما حُمِلَ النَّصب على الجرّ في تثنية الأسماء المظهرة وجمعها؛ لأنّ الجرّ أصل في الأسماء والجزم أصل في الأفعال، فَحُمِلَ النّصب على الجزم؛ ليكون في الفرع ما كان في الأصل، وليست النّون في هذا الفعل كالنّون في الأسماء؛ لأنّ النّون في الأسماء عِوَضٌ من الحركة والتّنوين، والفعل لاتنوين فيه في الأصل. / وهذا الفعل ليس فيه حركة؛ لأنّ الحركة تكون في حرف الإعراب إمّا ظاهرة، وإمّا مقدّرة،وقد بَيَّنّا أنّه ليس فيه حرف[1] إعراب، فثبت أنّها زائدة لما ذكرنا. [10/ب] 9

قال : "وكذلك المعتل أيضًا، تقول : أَنْتُما تَرْمِيان، وَلاتَرْمِيا، وأَنْتُمْ تَخْشَوْنَ، وَلَنْ يَخْشَوا، وأَنْتِ تَغْزِينَ[2]، وأُحِبُّ أَنْ تَغْزِي[3]، وَلَمْ تَرْمِي، وَلَمْ تَرْضِي[4]."

اعلم أنّ المعتلّ كالصّحيح في التّثنية والجمع لافرق بينهما إلاّ أنّ المعتل قد يسقط من بعضه حرف[5] لاجتماع السّاكنين أو لتوالي حركات[6] أو استثقالاً لذلك، وينبغي أن يكون عدد حروف المعتل بعدد حروف الصّحيح، فإذا رأيته ناقصًا عنه فاعلم أنّه محذوف، من ذلك قولنا : أَنْتِ تَغْزِينَ[7]، عدده خمسة

(١) – (حرف) : ساقط من (ع).

(٢) – في الأصل و(ع) : (تعزين) بالعين المهملة وهو تصحيف، والتصويب من (مل)، لقوله بعد ذلك (تغزي).

(٣) – في (ع) : (تعزي) بالعين المهملة وهو تصحيف.

(٤) – في (ع) : (ولن ترضي)، وفي (مل) جاءت العبارة كما يلي : (أَنْ تَغْزِي وَلِمَ لَمْ تَرْضِي).

(٥) – في (ع) : (حروف) وهو تحريف.

(٦) – في (ع) : (الحركات).

(٧) – في (ع) : (تعزين) بالعين المهملة وهو تصحيف.

(٨) – في (ع) : (عدد حروفه خمسة أحرف).

(٩) – في (ع) : (تعزوين) بالعين المهملة وهو تصحيف.

أحرف[8]، وينبغي أن يكون على ستّة بوزن (تَدْخُلِينَ)، وأصله (تَغْزُوِيْنَ)[9] فاستُثْقِلتِ الكسرة على الواو فأُسْقِطتْ[1]، فبقيت الواو ساكنة وبعدها الياء ساكنة، فَحُذِفَتِ الواو لالتقاء السّاكنين، وبقيت الياء؛ لأنّها ضمير الفاعلة[2]، وكُسِرَتِ الزّاي لمكان الياء، ولو تركوا الزّاي مضمومة لانقلبت الياء واوًا، فكان[3] يلتبس فعل المؤنّث الواحدة بفعل جماعة المذكّرين أو المؤنّثات، وكذلك ما أشبه هذا فقسهِ عليه.

وأمّا (يَخْشَوْنَ) فسقطت الألف لالتقاء السّاكنين وهي الواو مع الألف وبقيت الواو؛ لأنّها ضمير الجماعة.

قال : "وإن جمعت الضّمير المؤنّث كانتْ[4] علامته نونًا مفتوحة ساكنًا ماقبلها ثابتة في الأحوال الثّلاث، وذلك قولك : هُنَّ يَضْرِبْنَ[5]، وَلَنْ يَضْرِبْنَ، وَلَمْ يَقُمْنَ وَلَمْ يَقْعُدْنَ، قال تعالى : ﴿ إلاّ أَنْ يَعْفونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكاحِ ﴾[6] فأثبت النّون في موضع النّصب لما ذكرتُ."

وقد تقدّم أنّ الفعل مع هذه النّون مبنيّ على السّكون وذكرتُ العلّة فيه، فلا طائل في إعادته.

قال : "واعلم أنّ لفظ الوقف كلفظ الجزم سواء، تقول : اضْرِبْ، كما

(١) – في (ع) : (فاسقطت الكسرة).

(٢) – في (ع) : (الفاعل).

(٣) – في (ع) : (وكان).

(٤) – في (ع) : (كان).

(٥) – في (مل) زيادة : (وأنتن تضربن).

(٦) – البقرة : ٢٣٧. وفي (مل) اقتصر في الشاهد على قوله تعالى : (إلاّ أَنْ يَعْفونَ).

تقول : لاتَضْرِبْ، وتقول : قُوما، كما تقول : لاتَقوما، وتقول : قوموا، كما تقول : لاتَقوموا، وتقول : قومي، كما تقول : / لاتَقومي، وتقول : اغْزُ، وَارْمِ، واخْشَ، وَادْعُ، كما تقول : لاتَغْزُ، وَلا تَرْمِ، وَلا تَخْشَ." [١١/أ] 99

اعلم أنّه قد مضى بيان مذهب البصريّين في جميع أمثلة أمر المخاطب وأنّها مبنيّة، وعند الكوفيّين أنّ ذلك معرب على تقدير اللاّم، فإذا قال : قوما، كان التّقدير عندهم : لِتَقوما، وإذا قال : قوموا، كان التّقدير : لِتَقوموا، وكذلك : اغْزُ، وَارْمِ إنّما هو : لِتَغْزُ، وَلِتَرْمِ. وقد ذكرت حُجَّةَ البصريّين في منع ذلك وضعف هذا التّقدير(١). وإنّما استوى لفظ الجزم والوقف، لأنّهما استويا في الصّحيح إذا قلت : (اضْرِبْ) كان ساكنًا، فإذا(٢) قلت : (لاتَضْرِبْ) كان مجرومًا ساكنًا، فلما اتّفقا في الصّحيح أجروا المعتلّ مُجْراه؛ لئلاّ ينكسر الباب عليهم كما ذكرنا في (وَعَدَ، يَعِدُ) أنّ الواو سقطتْ(٣) لوقوعها بين ياء وكسرة؛ لأنّ ذلك ثَقُلَ عليهم(٤)، ثمّ تقول : نَعِدُ، وَتَعِدُ، وَأَعِدُ فتسقط أيضًا وإن لم يكن هاهنا ياء؛ لئلاّ ينكسر الباب. وبالله التّوفيق.

(١) – في (ع) : (هذا القول).
(٢) – في (ع) : (وإذا).
(٣) – في (ع) : (... وعد يعد فتسقط الواو لوقوعها ...).
(٤) – في (ع) : (ثقيل عندهم).

باب الحروف التّي تنصب الفعل

وهي أربعة : (أَنْ، وَلَنْ، وكَيْ، وإذًا). تقول : أُريدُ أَنْ تَقومَ، وَلَنْ تَنْطَلِقَ، وَقُمْتُ كَيْ تَقومَ. وأمّا (إذًا) فإذا اعتمد {الفعل عليها} فإنّها تنصبه، تقول – إذا قال {لك قائل} : أَنَا أَزورُكَ – : إذًا(١) أُكْرِمَكَ، وَإذًا {أُحْسِنَ إِلَيْكَ}، فتنصب الفعل لاعتماده على (إذًا). فإن {اعترضتْ} حَشْوًا {واعتمد الفعل على ما} قبلها سقط عملها، تقول : أَنَا إذًا أَزورُكَ، فترفع لاعتماد الفعل على {(أنا)، وكذلك إن} تأخّرتْ(٢) تقول : أَنَا أَزورُكَ إذًا، فترفع بتأخير (إذًا)(٣)(٤)."

اعلم أنّ هذه الحروف النّاصبة للأفعال المضارعة على ضربين : منها مايظهر ولايجوز إضماره، وهو (لن، وإذًا).

فأمّا (لَنْ) فهي لنفي الأفعال المستقبلة، وهي جواب لِمَنْ قال : سيفعل زيد، فيقول المجيب : لن يفعل، فهي تقع أبدًا لنفي الأبد(٥). وهي عند (سيبَوَيْه) حرف ناصب بمنزلة(أَنْ) نصبت الفعل تشبيهًا بـ(أَنْ). وعند (الخليل) أنّ أصلها (لا أَنْ)(٦)، فحُذِف، وخُفّف لكثرته(٧)، كما قالوا : (أَيْشٍ) و (وَيْلُمِّه). /والأصل : [١١٧/ب] 99

(١) – في (ع) و(مل) : (... أزورك تقول : إذًا ...).
(٢) – في الأصل : (تاخر)، وهو تحريف، والتصويب من (مل).
(٣) – (وكذلك إنْ تاخرت ... بتأخير إذًا.) : ساقط من (ع).
(٤) – (فترفع بتأخير إذًا) : ليست في (مل) أيضًا، والأرجح أنّ هذه العبارة مقحمة.
(٥) – انظر شرح الكافية للرضي : ٢/٢٣٥. وشرح المفصل : ٧/١٥ – ١٦، وانظر ما قاله الزمخشري في الكشاف : ٢/١١٣ في معنى (لن) عند تفسيره لقوله تعالى : (لن ترني) الأعراف : ١٤٣. وقوله إنها لنفي الأبد دليل على اعتزاله. انظر ماسلف في ترجمته.
(٦) – في (ع) : (أصلها لا فحذف) : بإسقاط (أن).
(٧) – انظر الكتاب : ١/٤٠٧.

(أيُّ شَيْءٍ) و(وَيْلَ أُمِّهِ). واحتجّ عليه (سيبَوَيْه) بأنّها لو كانت كذلك لما جاز أن تقول : زَيْداً لَنْ أَضْرِبَ، كما لايجوز أن تقول : زَيْداً لا أَنْ أَضْرِبَ؛ لأنّ ما في صِلَةِ (أَنْ) لايعمل فيما قبله[١].

وأمّا (إذاً) فتعمل إذا اجتمعتْ[٢] لها أربع شرائط : إذا كانت جواباً. وكانت مُبْتَدَأَةً. ولم يكن الفعل الّذي بعدها معتمداً على ماقبلها، وكان[٣] فعلاً مستقبلاً. يقول القائل : أنا أُكْرِمُكَ، فتقول : إذاً أُحِبَّكَ.

وهي ثلاثة أَضْرُبٍ :

ضرب تعمل ولايجوز إلغاؤها، وهو هذا الّذي ذكرناه[٤]، وضرب : يجوز [أن يعمل ويجوز أن][٥] يُلْغى، يجري مَجْرى باب (ظننتُ) وأخواتها، وذلك إذا وقعت (إذاً) بعد الواو أو الفاء، نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِذاً لايَلْبَثُونَ خَلْفَكَ إِلاّ قَليلاً ﴾[٦] وإنّما كان كذلك؛ لأنّ الواو والفاء لايكونان إلاّ مُتَعَلِّقَيْنِ بما قبلهما، و(إذاً) إذا كان ماقبلها محتاجاً إلى ما بعدها لم تعمل، نحو قولك : زَيْدٌ إذاً يَقومُ، فَأُلْغِيَتْ (إذاً) لحاجة مابعدها إلى ماقبلها. فإذا كان قبلها واو أو فاء وهما للعطف صار مابعد (إذاً) من تمام ما قبلها[٧]، فرفعت. وإن جعلت الواو مُسْتَأْنِفَةً صار لها

(١) – نفس المصدر السابق.
(٢) – في (ع) : (اجتمع).
(٣) – في الأصل رسمت (كا) بإسقاط النون سهواً. والتصويب من (ع).
(٤) – في (ع) : (وهو ماتقدم).
(٥) – تكملة من (ع).
(٦) – الإسراء : (٧٦)، و(خلفك) هي قراءة ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم برواية أبي بكر، وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وعاصم برواية حفص : (خِلافَكَ) انظر السبعة : ٣٨٣ – ٣٨٤.
ومن الثلاثة المكملين العشرة قرأ أبو جعفر : (خَلْفَكَ) وقرأ يعقوب وخلف : (خِلافَكَ) انظر النشر : ٢ / ٣٠٨، والبدور الزاهرة : ١٨٦.
(٧) – (فإذا كان قبلها واو ... من تمام ماقبلها) : ساقط من (ع).

حكم نفسها، وعطفت جملة على جملة، فنصبت.

وأمّا ماتُلْغى فيه فلا تعمل فأن يتقدّمها اسم يحتاج إلى خبر كقولك : إنَّ عَمْراً إذاً يَخْرُجُ. فاعتمد مابعدها على ماقبلها، فرفعتَ. فإن كان مابعد (إذاً) فعل حاضر ارتفع؛ لأنّ أخواتها إنّما دَخَلْنَ على المستقبل، وهي إنّما تعمل بالمشابهة، من ذلك أن يتحدّث متحدِّثٌ فتقول : إذاً أَظُنُّهُ كاذِباً، فترفع على ماأخبرتك؛ لأنّك تريد في حال الظّنّ.

وأمّا (كي) فلا تُضْمَرُ أيضاً على ما أمَلَّهُ علينا شيخنا[١] رحمه الله. وذكر بعضهم أنّها تُضْمَرُ بعد اللاّم وبعد (حَتّى). وليس بواضح؛ لأنّ قولك : جِئْتُ لِتُكْرِمَني، المعنى لَكَيْ تُكْرِمَني، فتسمّى[٢] اللاّم لام (كي)، والنّاصب للفعل هو (أَنْ) مضمرة[٣]. فاعرف [ذلك][٤]. والدّليل على صحّة ذلك أنّ قولك : جِئْتَ[٥] لِتَفْعَلَ، أنّ[٦] اللاّم لام الجرّ ولام الجرّ لاتدخل على الأفعال، فقدّروا (أن)؛ لتكون اللاّم داخلة على الاسم. / وأمّا (كَيْ) فلا يتقدّر الفعل بعدها بالمصدر، وهي على ضربين : [١١٨/أ] 100

أحدهما : أن تنصب الفعل بنفسها. والآخر : أن تنصبه بإضمار (أَنْ). والتّنزيل جاء على نصبها بنفسها، نحو قوله تعالى :﴿ لِكَيْلا تَأْسَوْا ﴾[٧] ومَنْ أدخل

(١) – في (ع) : (شيخنا أبو القاسم ...).
(٢) – في الأصل : (فَسُمِّي)، وفي (ع) : (فَيُسَمّى) بالياء، وهو تصحيف.
(٣) – في (ع) : (المضمرة).
(٤) – تكملة من (ع).
(٥) – في (ع) : (جئتك).
(٦) – في (ع) : (لأن) بإقحام اللام.
(٧) – الحديد : (٢٣).

اللاّم عليها جعلها بمنزلة (أنْ)، فيقول جِئْتُكَ كَيْ تُكْرِمَني، وَلِكَيْ تُكْرِمَني، كما تقول : جِئْتُكَ لأنْ تُكْرِمَني. فدخول اللاّم عليها دلالة على أنّها بمنزلة (أنْ). ومَنْ قال : (كَيْمَهْ) فقد جعلها بمنزلة اللاّم فتنصب الفعل بعدها على هذا بإضمار (أنْ)، وذلك أنّه أدخل (كي) على (ما) الاستفهامية، وحذف الألف من (ما) كما تُحْذَف مع حروف الجرّ، نحو (لِمَ، بِمَ[1]، عَمَّ، مِمَّ، وَفيمَ) فإذا قال : (كَيْمَهْ) جعلها بمنزلة (لِمَهْ)، فأضمر بعدها (أنْ) كما تُضْمَرُ بعد اللاّم. وروى (أبو عُبَيْدَةَ) عن (الخليل) أنّه لاينتصب شيء من الأفعال إلاّ بـ (أنْ) مضمرة بعد (لَنْ، وكَيْ، وإذًا).

أمّا (أنْ) فهي أصل هذه الحروف، وتعمل مظهرة ومضمرة، وهي على ثلاثة أضرب : منها مايظهر ولايجوز إضماره. ومنها مايُضمر فلا[2] يجوز إظهاره. الثّالث : يجوز أن يُضمر وأن يُظهر.

فالأوّل : أن يعتمد الفعل عليها، نحو قولك : أريد أن تَذْهَبَ، والتّقدير : أُريدُ ذَهابَكَ. فالمصدر في موضع نصب ويجوز أن تقدّره بالمرفوع والمجرور، تقول : يُعْجِبُني أنْ خَرَجَ عَمْرٌو، والتّقدير : خُروجُهُ. وفي التّنزيل : ﴿وَأَنْ تَصوموا خَيْرٌ لَكُمْ﴾[3] يعني : الصِّيامُ خَيْرٌ لَكُمْ، وَعَجِبْتُ مِنْ أنْ خَرَجَ عَمْرٌو، والتّقدير : مِنْ خُروجِهِ. وأمّا الموضع الّذي يجوز أن يضمر وأن يظهر، فَمِثْلُ أن يتقدّم على حرف

(١) – في الأصل : (بمن)، وهو وهم، والتصويب من (ع).

(٢) – في (ع) : (ولا).

(٣) – البقرة : (١٨٤).

العطف مصدر، فإن شئت أظهرت (أن) لتعطف مصدراً على مصدر، قالتِ (الكلابيّة) :[1][2]

١٥١ – لَلُبْسُ عَباءَةٍ وَتَقَرَّ[3] عَيْني أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشَّفوفِ

ولو أظهرتَ[4] لجاز، لو قالتْ : (وَأَنْ تَقَرَّ عَيْني) لكان حسنًا، لولا وزن الشّعر. وأمّا الموضع الّذي تُضْمَرَ [فيه (أن)][5] فلا يجوز إظهارها فبعد خمسة أحرف وهي : الفاء، والواو. و(أَوْ) /، ولام الجرّ، و(حَتّى)، وسيأتي بيانه إن شاء الله. 100 [١١٨/ب]

قال : "وتضمر (أنْ) بعد خمسة أحرف وهي الفاء، والواو، و(أَوْ) ولام الجرّ، و(حَتّى).

(١) – كذا : في الأصل و(ع)، كأنّه نسبها إلى (كِلاب)، وهو وهم؛ لأنّها من (كَلْب)، والنسبة إلي كلب : كَلْبيّة.

(٢) – هي ميسون بنت بَحْدل الكلبيّة، تزوجها معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه وله منها يزيد، ضاقت نفسها لما تَسَرّى عليها معاوية وكانت بدوية، فقالت أبياتًا منها هذا البيت، فطلقها، وألحقها بأهلها. انظر الخزانة : ٣/٥٩٣، والمحبر : ٢١، وأعلام النساء : ٥/١٣٦.

١٥١ – البيت من الوافر.

وهو من شواهد سيبويه : ١/٤٢٦، وانظر المقتضب :٢/٢٦، والجمل : ١٩٩، وإعراب القرآن للنحاس ١/٥٠٤، ٢/٨٢٦، ومعاني الحروف للرماني : ٦٢، والأصول : ٢/١٥٥، والإيضاح : ١/٣١٢، وسر صناعة الإعراب : ١/٢٧٥، والمحتسب : ١/٣٢٦، وأمالي ابن الشجري : ١/٢٨٠، وابن يعيش : ٧/٢٥، والمغني : ٢٩٥، ٣٩٩، والخزانة : ٣/٥٩٢، ٦٢١، والمقاصد : ٤/٣٩٧، وشرح الكافية الشافية : ٣/١٥٥٧، والحماسة الشجرية : ٢/٥٧٤، والاقتضاب : ١١٥، والهمع : ٢/١٧. وصدره في الصاحبي : ١١٨، والمغني : ٥٣٢، ٦٠٧، وأوضح المسالك : ٤/١٩٢.

(٣) – في (ع) ضبطت : (وَتَقَرُّ) بالرفع، وهو خطا.

(٤) – في (ع) : (ولو ظهر أن ...)

(٥) – تكملة من (ع).

فـأمّـا الفـاء فـإذا كـانـت جـوابًا لأحـد سـبـعـة أشـيـاء وهـي : الأمـر، والنّهي، والاستفهام، والنّفي، والتّمنّي، والدّعاء، والعَرْضُ، فإنّ الفعل ينتصب بعدها بـ (أنْ) مضمرة، تقول في الأمر : زُرْني فَأَزورَكَ، التّقدير : زرني فأنْ أزورَكَ، ولايجوز إظهار (أن) هاهنا؛ لأنّه أصل مرفوض. وكذلك بقيّة أخواتها، قال الشّاعر[1] :

١٥٢ - ياناقُ سيري عَنَقًا فَسيحا

إلى سُلَيْمانَ فَنَسْتَريحا

وتقول في النّهي : لاتَشْتُمْهُ فَيَشْتُمَكَ. قال الله تعالى : ﴿ لاتَفْتَروا عَلى اللّهِ كَذِبًا فَيَسْحَتَكُمْ بِعَذابٍ ﴾[2]. وتقول في الاستفهام : أَيْنَ بَيْتُكَ فَأَزورَكَ. وتقول في النّفي : ماأَنْتَ بِصاحِبي فَأُكْرِمَكَ. وتقول في التّمني : لَيْتَ لي مالاً فَأُنْفِقَهُ. وتقول في الدّعاء : اللّهُمَّ ارْزُقْني بَعيرًا فَأَحُجَّ عَلَيْهِ. وتقول في العَرْضِ : ألا تَزورُنا[3] فَنُكْرِمَكَ."

(١) - هو أبو النجم العجلي.

١٥٢ - البيتان من مشطور الرجز.

وهما في ديوانه : ٨٢، وسيبويه : ١/٤٢١، ومعاني القرآن للفراء : ١/٤٧٨، ٢/٧٩، والمقتضب : ٢/١٣، وإعراب القرآن للنحاس : ٢/٧٣، ١٨٦، والأصول : ٢/١٩١، وسر الصناعة : ١/٢٧٢، ٢٧٦، وابن يعيش : ٧/٢٦، وشرح الكافية الشافية : ٣/١٥٤٤، والمساعد : ٢/٥٤٧، والمقاصد : ٤/٣٨٧، والهمع: ٢/١٠، واللسان : (عنق). والأول في الهمع : ١/١٨٢. العَنَق : ضرب من السير. سليمان هو سليمان بن عبد الملك.

(٢) - طه : ٦١. و(فَيَسْحَتَكُمْ) بفتح الياء والحاء قراءة ابن كثير ونافع ويعقوب وأبي جعفر وأبي عمرو وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر. وقرأ حمزة والكسائي وخلف وعاصم في رواية حفص (فَيُسْحِتَكُمْ) بضمّ الياء وكسر الحاء. انظر السبعة : ٤١٩ والنشر : ٢/٣٢٠، والبدور الزاهرة : ٢٠٣.

(٣) - في (مل) : (ألا تنزل ...).

اعلم أنّ الكلام في الفاء من وجهين :

أحدهما : هل هي النّاصبة للفعل أم (أنْ) مضمرة فيها؟

فإذا كانت مضمرة فيها لم لايجوز إظهارها؟

فعند (سيبَوَيْهِ)[1] أنّ الناصب للفعل (أنْ) مضمرة فيها. وعند (الجَرْميّ)[2] أن الفاء هي النّاصبة للفعل بنفسها. وقيل : إنّ هذا القول كان يقول به (سيبَوَيْهِ) ثمّ رجع عنه، وقال به (الجرميّ). واحتجّ (سيبويه) بأنّ الفاء لو كانت هي النّاصبة لجاز دخول حرف العطف عليها، فكنت[3] تقول : (وَفَأُحَدِّثَكَ)، فلما لم يجز علم أنّها حرف عطف، والنّاصب للفعل هو (أنْ).

والفاء في العطف على ضربين :

أحدهما : أنْ تعطف عطفًا ظاهراً.

والآخر : أن تعطف عطفًا متأولاً.

فالعطف الظّاهر هو أن يشترك ما بعدها في إعراب ما قبلها، وتكون بمنزلة (ثُمَّ)، نحو قولك : زَيْدٌ يَأتيكَ فَيُحَدِّثُكَ، وأُريدُ أَنْ تَأْتيَني فَتُحَدِّثَني، وَإِنْ يَأْتكَ زَيْدٌ فَيُحَدِّثْكَ تُحْسِنْ إِلَيْه، والتّقدير : زيد يأتيك ثمَّ يُحَدِّثُكَ، وأريد أن تَأْتيَني ثُمَّ تُحَدِّثَني، وَإِنْ يَأْتكَ زَيْدٌ ثُمَّ يُحَدِّثْكَ تُحْسِنْ إِلَيْه. فالمنصوب بعد الفاء ليس بإضمار (أنْ) بل بالعطف على الأوّل المنصوب.

101
/ وأمّا العطف المتأوّل، فأن يكون العطف مخالفًا للمعطوف عليه في المعنى [1/١١٩]

(١) - الكتاب : ١/٤١٨.

(٢) - انظر الإنصاف : ٢/٥٥٧.

(٣) - في (ع) : (وكنت).

وذلك قولك : ما تأتيني فَتُحَدِّثَني، وما أزورُكَ فَتُكْرِمَني، لم تُرِدْ ما أزورك وَماتُكْرِمُني، ولو أردتَ ذلك لرفعتَ، والتّقدير : ما أزورك فكيف تُكْرِمُني؟ فلمّا اختلف المعنى حُمِل الثّاني على مصدر الفعل الأوّل وأُضمر (أنْ)؛ ليُعْطَفَ اسم على اسم، وصار المعنى ما يكون زيارة منّي فإكرام منك. فعطفوا مصدراً مقدّراً على مصدر مقدّر، ولو أظهرت (أنْ) بعد الفاء لكنت قد عطفت مُصدراً ظاهراً على مصدر مقدّر وذلك لايجوز، وهذا العطف يسميه النّحويّون جوابًا[1]؛ لأنّه مثل الجزاء في أنّ الثّاني سببه الأوّل في جميع ذلك، وإنّما يجوز النّصب إذا اختلف المعنى، فإن اتّفق كان الرّفع على ما مضى، وكذلك سائر التّقديرات.

قال : "وأمّا الواو فإذا كانت بمعنى الجمع والجواب[2] فإنّ الفعل أيضًا ينتصب بعدها بـ (أن) مضمرة، تقول : لاتَأْكُلِ[3] السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ، أي لاتجمع بينهما، فتنصب، قال الشّاعر[4] :

١٥٣ - لاتَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ

عارٌ عَلَيْكَ إذا فَعَلْتَ عَظيمُ

(١) - في الأصل : (حوابا) بالحاء المهملة، وهو تصحيف.

(٢) - في (مل) زيادة. (مجردة من العطف).

(٣) - في (ع) : (لاتَأْكُلُ) بالرّفع، وهو خطأ.

(٤) - هو أبو الأسود الدؤلي أو الأخطل أو المتوكل الليثي. انظر المقاصد.

١٥٣ - البيت من الكامل.

وهو في ملحقات ديوان أبي الأسود : ١٣٠، وديوان المتوكل الليثي : ٨١، ٢٨٤، وسيبويه : ١/ ٤٢٤، ومعاني القرآن للفراء : ١/ ٣٤، ١١٥، ٤٠٨، والمقتضب : ٢/ ٢٥، والجمل : ١٩٨، ومعاني الحروف للرماني : ٦٢، والإيضاح : ١/ ٣١٤، وإعراب القرآن للنحاس : ١/ ١٦٩، ٢٤١، والتبصرة : ١/ ٣٩٩، والعقد الفريد : ٢/ ٣١١، وشرح الكافية الشافية : ٣/ ١٥٤٧، وابن يعيش : ٧/ ٢٤، والخزانة : ٣/ ٦١٧، والمقاصد : ٤/ ٣٩٣، والبحر المحيط : ١/ ١٨٢، واللسان : (وا) و(عظظ). وصدره في الصاحبي : ١١٨، والمغني : ٣٩٩، وأوضح المسالك : ٤/ ١٨١، والهمع : ٢/ ١٣.

أي لاتجمع بين أن تنهى عن خلق وأن تأتي مثله. فإن أردتَ أن تنهاه عن الأكل والشرب على كلّ حال جزمت فقلت : لاتَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ. وكذلك قولك : لايَسَعُني شَيْءٌ وَيَعْجَزَ[1] عَنْكَ، أي لايجتمع في شيء أن يسعني وأن[2] يعجز عنك."

اعلم أنّ الكلام في الواو هل هي النّاصبة بنفسها أم بإضمار (أنْ) كالكلام في الفاء، والتّقدير فيها كالتّقدير في الفاء سواءٌ، وإن اختلفت المعاني، وذلك أنّ الواو للجمع بين الشيئين، نحو قولك : لاتضرب زيداً وعمراً، الواو أَشْرَكَتِ الثّاني في الأوّل، وجمعتْ بينهما في النّهي عن ضربهما[3] وعلى هذا تجري في جميع بابها. فلمّا قالوا : لاتَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ، وكان الغرض لاتأكل السّمك مع شرب اللّبن؛ لأنّ الجمع بينهما في ذلك مضرّ، وكان النّهي متناولاً أحدهما لابعينه دون الآخر / خرج اللّفظ عن الظّاهر إلى ما عليه معنى الكلام فقدّروا (أن) لينصبوا بها فيدلّوا بمخالفة الإعراب على مخالفة المعنى، ولَمّا قدّروا (أنْ) وهي مع مابعدها في تأويل المصدر احتاجوا إلى تقدير مصدر في صدر الكلام؛ ليكونوا قد عطفوا مصدراً مقدّراً على مصدر مقدّر،ولايجوز إظهار (أن) في موضع التّقدير إلاّ أنْ يتقدّم مصدر فيجوز إظهارها، نحو قول الشّاعر :

101 [١١٩/ب]

١٥٤ - لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْني ....

ولو أظهر لكان جائزاً إلاّ أنّ الوزن منعه من ذلك، ولايجوز في (تقرّ) الرّفع

(١) - في (ع) : (يعجز) بالرّفع، وهو خطأ.

(٢) - (أن) : ساقطة من (ع).

(٣) - في (ع) : (ضربها)، وهو تحريف.

١٥٤ - تقدم الشاهد برقم ١٥١ ص٤٣١.

هاهنا؛ لأنّ (أحبُّ) لهما جميعًا، والتّقدير : لَلُبْسُ عَباءَةٍ مَعَ قُرَّةِ عَيْني أَحَبُّ إِليَّ مِنْ لُبْسِ الشَّفوفِ، وهي الرِّقاق من الثياب، كما نقول : اليَسيرُ مَعَ الرّاحَةِ أَحَبُّ إِليَّ مَنَ الكَثيرِ مَعَ النَّصْبِ. فَأمّا قول الشّاعر(١) :

١٥٤ – لاتَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ عارٌ عَلَيْكَ [إذا فَعَلْتَ عَظيمُ](٢)

فـ (تَأْتِيَ) نصب لايجوز غيره؛ لأنّه يقصد لاتجمع بين نهيك عن شيء مع إتيان مثله، ولو جزم لاستحال معنى الكلام؛ لأنّه كان التّقدير : لاتَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَلاتَأْتِ خُلُقًا، وهذا نهي له عن إتيان خلق، وهذا ما لايجوز. وذكر (أبو سعيد) في الشّرح(٣) عن (أبي عثمان المازنيّ) قال : [سمعت](٤) (الأَصْمَعيَّ) يقول : لم أسمعه إلا (وَتَأْتِيْ)، مرفوع على القطع. قال (أبو سعيد) : ولايصحّ هذا إلا أن تجعل الواو في معنى الحال كأنّه قال : لاتنه عن خلق وأنت تَأْتِيْ مثله، أي وهذه حالك، وهذا في معنى النّصب صحيح.

فأمّا قوله :(٥) لايَسَعُني شَيْءٌ وَيَعْجَزَ عَنْكَ، والتّقدير(٦) : وأن يعجز عنك، ولايجوز الرّفع في (يعجز)؛ لأنّه يريد المُماثلة بينهما أي أنا وأنت سيّان ما يسعني يَسَعُكَ وما يعجز عنّي يعجزُ عنك، ولو رفع لاستحال المعنى؛ لأنّه ليس يُخْبِرُ أنّ الأشياء كلّها لاتَسَعُهُ وأنّ الأشياء كلّها تعجز عنك، وهذا فاسد؛ لأنّ الدار

(١) – تقدم ص٤٣٤.

(٢) – الزيادة من (ع).

(٣) – شرح الكتاب للسيرافي : ج٣/الورقة : ٢١٦/(أ).

(٤) – تكملة من شرح الكتاب للسيرافي.

(٥) – في (ع) : (قولك).

(٦) – في (ع) : (فالتقدير).

(٧) – في الأصل رسمتْ : (خبرت)، وهو تحريف.

تَسَعُهُ، وخَرْق(٧) الإبرة يعجز عنه فافهم ذلك.

قال : "وأمّا (أَوْ) فإذا كانت بمعنى (إلاّ أَنْ) فإنّ الفعل ينتصب بعدها بـ (أَنْ) مضمرة أيضًا، تقول : لأَضْرِبَنَّهُ أَوْ يَتَّقِيَني بِحَقّي، معناه : إلاّ أَنْ يَتَّقِيَني بِحَقّي. / قال الشّاعر(١) :

102
[١٢٠/أ]

١٥٥ – فَقُلْتُ لَهُ لاتَبْكِ عَيْنُكَ إِنَّما نُحاوِلُ مُلْكًا أَوْ نَموتَ(٢) فَنُعْذَرا

معناه : إلاّ أَنْ نَموتَ(٣)، وتقديره في الإعراب : أَوْ أَنْ نَموتَ."

اعلم أنّ (أَوْ) حرف عطف أينما وقعت، والكلام فيها هل هي النّاصبة للفعل بنفسها أم بإضمار (أَنْ)؟ كالكلام في الفاء والواو. ويقع الفعل بعدها مرفوعًا ومنصوبًا.

فالمرفوع نحو قولك : أَتَقومُ أَوْ تَقْعُدُ، والمعنى : أيكون منك أحد هذين، لايجوز النّصب في هذا، قال اللّه تعالى(٣) : ﴿هَلْ يَسْمَعونَكُمْ إِذْ تَدْعونَ * أَوْ

(١) – هو امرؤ القيس.

١٥٥ – البيت من الطويل.

وهو في ديوانه : ٩٥، وسيبويه : ١/٤٢٧، ومعاني القرآن للفراء : ٢/٧٠، والمقتضب : ٢/٢٧، والجمل: ١٩٧، وإعراب القرآن للنحاس: ١/٦١٦، ٣/٦٢٧، والأصول: ٢/١٦١، ومعاني الحروف للرماني: ٧٩، والخصائص : ١/٢٣٦، والتبصرة : ١/٣٩٨، وأمالي ابن الشجري : ٢/٣١٩، وابن يعيش: ٧/٢٢، وشرح الكافية الشافية : ٣/١٥٤١، والخزانة : ٣/٦٠٩، وعجزه في إعراب القرآن للنحاس: ٣/١٩١.

الضمير في (له) يعود إلى صاحبه عمرو بن قميئة.

(٢) – في (ع) ضبطت (نَموتُ) بالرفع، وهو خطأ.

(٣) – (تعالى) : ليست في (ع).

(٤) – الشعراء (٧٢)، (٧٣).

(٥) – في (ع) : (وقوله تعالى).

(٦) – الفتح : (١٦).

يَنْفَعونَكُمْ أَوْ يَضُرّونَ ﴾[٤] فارتفع مابعد (أَوْ)؛ لأنّها عطفت فعلاً على فعل مرفوع فارتفع الثّاني. وقوله[٥] : ﴿ تُقاتِلونَهُمْ أَوْ يُسْلِمونَ ﴾[٦] عطف الثّاني على الأوّل. والّذي يقع من ذلك أحد أمرين : إمّا القتال، وإمّا الإسلام، وذكر أنّ في قراءة أُبَيّ : ﴿ تُقاتِلونَهُمْ أَوْ يُسْلِموا ﴾[١]، التّقدير : إلاّ أن يسلموا، فيجوز أن يقع القتال ثمّ يرتفع بالإسلام.

وأمّا النّصب بعدها فعلى ضربين :

ضرب ينتصب بحرف ناصب أيّ حرف كان، نحو قولك : أُريدُ أَنْ تُسافِرَ أَوْ تُلازِمَ زَيْداً، وَقَصَدْتُكَ لِكَيْ تُسْعِفَني أَوْ تُقْرِضَني، فما بعد (أَوْ) منصوب بالحرف النّاصب المتقدّم لاشتراكهما في العطف، وليس بين الفعلين مُلابَسَةٌ.

والضّرب الثّاني : أن تقدّر (أَوْ) بمعنى (إلاّ أَنْ)، نحو قولك : لأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَني دَيْني، التّقدير : إلاّ أَنْ تَقْضِيَني دَيْني، وإنّما قُدِرَتْ بـ (إلاّ) من حيث أنّ بينهما مشابهة ألا ترى أنّك إذا قلت : جاءَ القَوْمُ إلاّ زَيْداً، فـ (زيد) من جملة القوم، و(إلاّ) أخرجته ممّا أَوْجَبْتَهُ لهم. وكذلك[٢] إذا قلت : جاء زيد، ثبت له المجيء، فإذا قلت : أو عمرو، نفيت عن زيد بـ (أو) ما كنت أثبتّه له، وقولك : (لأَلْزَمَنَّكَ) تقتضي [عموم الأوقات المستقْبَلَة الّتي يصحّ فيها اللّزوم فإذا قلت : أو تقضيني][٣]، فقد أخرجت بعضها من كلامك، فـ (أو) قد أخرجتْ من كلامك ما كنت أَوْجَبْتَهُ بأوّله، فلهذه العلّة قُدِّرَتْ بـ (إلاّ)، والفعل بعدها منصوب بإضمار (أَنْ)، ولايجوز إظهارها كما قلنا في الفاء والواو، وذلك أنّك لو أظهرتها لكان

(١) – انظر إعراب القرآن للنحاس : ٣/١٩١.

(٢) – في (ع) : (فكذلك).

(٣) – تكملة من (ع).

(٤) – في الأصل : (... اتقائي بحقّي ولامعنى لكان معنى ...) بإقحام (ولامعنى).

الكلام : لأَلْزَمَنَّكَ أَوِ اتِّقائي بِحَقّي، ولامعنى لهذا الكلام، ولو صرّح وقال : لأَلْزَمَنَّهُ / أبداً أَوْ وَقْتَ اتِّقائي بِحَقّي، لكان[٤] معنى الكلام : لأَلْزَمَنَّهُ في أحد هذين الوقتين. وليس هذا مقصوده. 102 [١٢٠/ب]

وقوله تعالى : ﴿ وما كانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللّهُ إلاّ وَحْيًا أَوْ مِنْ وَراءِ حِجابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسولاً ﴾[١] فلا يجوز أن يكون (يُرْسِلَ) عطفًا على (يُكَلِّمَهُ اللّهُ)؛ لأنّ التّقدير يفسدُ، ألا ترى أنّه يصير وما كان لبشرٍ أن يُرْسِلَ اللّه رسولاً، ولايصحّ هذا في المعنى، ولكنّك تحمله[٢] على ما بعد (إلاّ)، ويكون التّقدير : ما كان لبشر أن يكلّمه اللّه إلاّ أن يوحيَ إليه أو يُرْسِلَ إليه، فيكون عطف مصدر على مصدر، واللّه أعلم.

قال : "وأمّا اللاّم فنحو قولك : زُرْتُكَ [لِتُكْرِمَني، معناه :][٣] لِكَيْ تُكْرِمَني وتقديره : لأَنْ تُكْرِمَني. ويجوز إظهار (أَنْ) هاهنا،قال اللّه تعالى ﴿ إنّا فَتَحْنا لَكَ فَتْحًا مُبينًا * لِيَغْفِرَ لَكَ اللّهُ ﴾[٤] أي : لأَنْ يَغْفِرَ اللّهُ لَكَ. فإن اعترض في الكلام نفي لم يجز إظهار (أَنْ) مع اللاّم، وذلك نحو قوله

(١) – الشورى : (٥١) و(يُرْسِلَ) بالنصب قراءة ابن كثير وابي عمرو وعاصم وخلف ويعقوب وأبي جعفر وحمزة والكسائي. وقرأ نافع وابن عامر برواية ابن ذكران بخلاف (يُرْسِلُ) بالرفع، انظر السبعة : ٥٨٢ والنشر : ٢/٣٦٨، والبدور الزاهرة : ٣٨٦. وفي (ع) ضبطت : (يرسلُ) بالرفع، وهو وهم من الناسخ.

(٢) – في الأصل : (بجملةٍ) وهو تصحيف، والتصويب من (ع).

(٣) – تكملة من (مل).

(٤) – الفتح : (٢)، (٣).

(٥) – الأنفال : (٣٣).

(٦) – في (مل) اقتصر بالشاهد على قوله تعالى : ﴿ وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم ﴾.

سبحانه: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾(٥)(٦) تقديره: لأَنْ يُعَذِّبَهُمْ، ولايجوز إظهار (أَنْ) مع النّفي."

اعلم أنّ هذه اللاّم هي لام الجرّ دخلت على الأفعال المستقبلة بمعنى (كَيْ) وحروف الجرّ لاتدخل على الأفعال، فلمّا دخلت عليها قدّروا بعدها (أَنْ)؛ ليكون دخولها على مصدر، ويجوز أن تظهر (أَنْ) بعدها في الموجب دون المنفي، فتقول: جِئْتُ لِتُكْرِمَني، وَجِئْتُ لأَنْ تُكْرِمَني، على معنى سواء.

وإنّما امتنع إظهارها مع الجَحْد؛ لأنّ (أَنْ) إذا ظهرتْ وقعت نقيضة فعل ليس تقديره تقدير اسم، ولالفظه لفظ اسم، فإذا قلنا: [ما كان زيدٌ لِيَخْرُجَ، فهو قبل الجَحْدِ كان: زيد سيخرج أو سوف يخرج، فإذا قلنا:](١) ما كان زيد لأن يخرج بإظهار (أنْ) جعلنا مقابلة الفعل اسمًا، فكرهوا إظهار (أنْ) لذلك. والكوفيّون(٢) يمنعون أن تكون هذه اللاّم لام الجرّ وقالوا: هي النّاصبة للفعل بنفسها، تتضمّن معنى (كي). قالوا: ولو جاز دخول لام الجرّ على الفعل لجاز دخول الباء فكنت تقول: أَمَرْتُ بِتُكْرِمَ، على معنى أَمرْتُ بأن تُكْرِمَ. وأجاب (أبو سعيد) في الشّرح(٣) / عن ذلك؛ بأنّ حروف الجرّ لاتتساوى في ذلك، قال(٤): واللاّم تدخل على المصادر الّتي هي أغراض الفاعلين في أفعالهم وهي شاملة، فحسن أن يسأل عن كلّ فعل فيقال: لِمَ فَعَلْتَ؟ فأَشْبَهَتْ (حتّى) و(كي) في هذا المعنى. والله أعلم.

103
[١٢/أ]

(١) – تكملة من (ع).

(٢) – انظر الإنصاف المسألة رقم (٧٩): ٢/٥٧٥.

(٣) – شرح الكتاب للسيرافي: ج٣/الورقة: ١٩٠/(أ).

(٤) – الشرح: ج٣/الورقة: ١٩٠/(أ) – (ب).

قال: "وأمّا (حَتّى) فقد تقدّم ذكرها في بابها. وجميع هذه الحروف لايجوز إظهار (أن) معها إلاّ اللاّم في الواجب وقد ذكرناها."

اعلم أنّنا(١) قد ذكرنا (حَتّى) بما يُغني عن إعادته هاهنا، فلا غرض في الإطالة. فإن قال قائل: إذا كانت (حَتّى) حرف جرّ كاللاّم فكيف(٢) جاز إظهار (أن) مع اللاّم، ولم يجز إظهارها بعد (حَتّى)، وهما حرفا جرّ ومعناهما واحد؟ قيل له: إنّ (حَتّى) قد يقع بعدها فعل الحال فيرفع، وتقع بعدها الجمل فلا تعمل (حَتّى) فيها، فلهذه العلّة لم تظهر (أَنْ) بعدها لضعفها في العمل، وليس كذلك اللاّم، فإنّ الجمل لاتقع بعدها ولافعل الحال، وإنّما يقع بعدها ما تعمل فيه، فقَوِيَتْ على العمل فأُظهِر المعمول تارةً لقوّة عمله، وأُضْمِرَ أخرى، فعملتْ في التّقدير، وبالله التّوفيق.

(١) – في (ع): (أَنَّهُ).

(٢) – في (ع): (فَلِمَ).

باب حروف الجزم

قال : "وهي خمسة : (لَمْ)، و(لَمّا)، ولام الأمر، و(لا) في النّهي، وحرف الشّرط. تقول : لَمْ يَقُمْ، ولَمّا يَقُمْ، وفي الأمر : لِيَقُمْ زَيْدٌ، وفي النّهي : لايَقُمْ جَعْفَرٌ."

اعلم أنّه قد مضى لِمَ كانت هذه الحروف تجزم الأفعال، وبيّنّا الوجه في ذلك.

فأمّا (لم) فإنّها موضوعة للنّفي وتدخل على[1] الأفعال المستقبلة فتنقلها إلى حكم الماضي، وهي جواب لِمَنْ قال : قد قام زيد، فيقول : لم يقم زيد.

وأمّا (لَمّا) فهي للنّفي أيضًا، والأصل فيها (لَمْ) زيد عليها (ما) وأُدْغِمَتْ إحدى الميمين في الأخرى. والفرق بينها وبين (لم) أنّك تقول : قامَ زَيْدٌ ولَمّا، فتقطع الكلام بعدها؛ لأنّها تؤذن / به، ولايجوز أن تقول : قامَ زَيْدٌ ولَمْ، وقول الشّاعر[2] : 103 ١٢١/ب]

١٥٦ – فَإِنْ كُنْتُ مَأْكولاً فَكُنْ خَيْرَ آكِلٍ وَإِلاّ فَأَدْرِكْني وَلَمّا أُمَزَّقِ

(١) – في الأصل : (عليها) وهو وهم، والتصويب من (ع).

(٢) – هو المزرق العبدي.

١٥٦ – البيت من الطويل.

وهو في الأصمعيات : ١٦٦، وأمالي ابن الشجري : ١/١٣٥، والمغني : ٣٠٩.

(٣) – تكملة من (ع).

يريد أنّ التّمزيق [واقع][3] فإن كنت مأكولاً فكن خير آكل متوقّع، وقوله تعالى : ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخلوا الجَنَّةَ وَلَمّا يَعْلَمِ اللّهُ الّذين جاهَدوا﴾[1] بهذه المثابة. وقال بعضهم : إنّها تؤذن بطول زمان. و(لم) بمنزلة (فعل) و(لَمّا) بمنزلة (قد فعل) يريد أنّ فيها توقّعًا وتقريب حال. وهذا الّذي ذكرناه فيما مضى.

وقال بعضهم[2] : قد تكون (لَمّا) ظرف زمان، وتُضافُ إلى الفعل الماضي وفاعله، تقول : لَمّا سارَ زَيْدٌ قَصَدْتُكَ، تقديره : وَقْتَ مسير زيد.

فأمّا لام الأمر فإنّها تدخل على فعل الغائب نحو قولك : لِيَضْرِبْ زَيْدٌ، لِيُكْرِمْ عَمْرٌو، ولايجوز حذفها؛ لأنّ عوامل الأفعال لاتُحْذَفُ لضعفها، وقد مضى أنّ عوامل الأسماء إذا كانت حروفًا مع قوّتها لاتُحْذَفُ فعوامل الأفعال أَحْرى. فأمّا قول الشّاعر[3] :

١٥٧ – مُحَمَّدُ تَفدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إذا ماخِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبالا

فمنهم مَنْ يقول : إنّه أراد (تَفْدي) على طريق الخبر فحذف الياء تخفيفًا كقوله

(١) – آل عمران : (١٤٢).

(٢) – نسب ابن هشام ذلك إلى ابن السراج، قال : "وتبعه الفارسي وتبعهما ابن جني وتبعهم جماعة ..." انظر المغني : ٣١٠.

(٣) هو ابو طالب عمّ النّبيّ صلى اللّه عليه وسلم. انظر شرح الشذور : ٢١١.

١٥٧ – البيت من الوافر.

وهو في سيبويه : ١/٤٠٨، ومعاني القرآن للأخفش : ١/٧٥، والمقتضب : ٢/١٣٠، وإعراب القرآن للنحاس : ١/٢٩٧، ٣٩٨، والتبصرة : ١/٤٠٦، وأمالي ابن الشجري : ١/٣٧٥، والإنصاف : ٢/٥٣٠، وابن يعيش : ٧/٣٥، ٦٠، ٩/٢٤، والمقرب : ١/٢٧٢، والخزانة : ٣/٦٢٩، ٦٦٦، وشرح الشذور : ٢١١، والمغني : ٢٤٨، والمقاصد : ٤/٤١٨. وصدره في ابن يعيش :٧/٦٢، والمغني : ٧١٣، والهمع : ٢/٥٥. التبال : سوء العاقبة.

(٤) – الكهف : (٦٤).

(٥) – انظر الإنصاف : ٢/٥٤٤ – ٥٤٥.

تعالى : ﴿ ذلِكَ ماكُنّا نَبْغِ ﴾[٤] وإنّما هو (نَبْغي)[٥]. ومنهم مَنْ يقول : إنّه حذف الياء لضرورة الشّعر، قالوا : وحذف الياء، ليدلّ بحذفها على أنّه مجزوم، وَثَمَّ جازم محذوف[١].

وهذه اللاّم مبينّة على الكسر فإذا اتّصل بها واو العطف[٢] أو فاء العطف[٢] فهي على ضربين : منهم مَن يبقيها على كسرتها. ومنهم مَن يُسكِنها لموضع الواو والفاء؛ لأنّ الواو والفاء حرفان ضعيفان لايقومان بأنفسهما، فلمّا اتّصلتا بالفعل صارتا كحرف من حروفه فلمّا كانوا يسكنون في الأسماء في مثل : (كَتِفٍ، وَفَخِذٍ)، فيقولون : (كَتْفٌ، وَفَخْذٌ)[٣] سكّنوا هاهنا تخفيفًا.

فإن اتّصلت بهذه اللاّم (ثُمَّ) فالأصل أن تبقى على حركتها، لأنّ (ثُمَّ) تقوم[٤] بنفسها. فأمّا قراءة (عاصم) : (ثُمَّ لْيَقْطَعْ)[٥] ﴿ ثُمَّ لْيَقْضوا تَفَثَهُمْ ﴾ /[٦] بتسكين اللاّم[٧]، فإنّه أجرى (ثُمَّ) مُجْرى الواو لما كانتا للعطف، والواو منفصلة كما أنّ (ثُمَّ) منفصلة. 104 [١٢٢/أ]

فأمّا (لا) فهي الّتي للنّهي، نحو قولك : لاتَضْرِبْ[٨]، فكلّ نهي نفي وليس كلّ نفي نهيًا، فالنّهي أعمّ من النّفي. وما يأتيك فقس عليه.

---

(١) – انظر الإنصاف : ٢/٥٤٥ وما بعدها.

(٢) – في (ع) : (عطف).

(٣) – (كتف وفخذ) : مكرر في الأصل.

(٤) – في الأصل و(ع) : (لاتقوم) بإقحام (لا) وهو وهم.

(٥) – الحج : (١٥).

(٦) – الحج : (٢٩).

(٧) – انظر السبعة : ٤٣٤ – ٤٣٥.

(٨) – في (ع) زيادة : (... لاتخرج).

باب الشّرط وجوابه

قال : "وحرفه المُسْتَوْلي عليه (إنْ)، وتُشَبَّهُ به أسماء وظروف. فالأسماء : (مَنْ، وَما، وأَيٌّ، وَمَهْما). والظّروف (أَيْنَ، وَمَتى، وأَيَّ حينٍ، وأَنّى، وَحَيْثُما، وإذْما)."

اعلم أنّ (إنْ) الخفيفة المكسورة الهمزة الدّاخلة على الفعل هي أصل في المجازاة[١]، وما يعمل في الشّرط والجزاء من الأسماء فإنّما يعمل بمشابهتها. والدّليل على صحّة ذلك أنّها تدخل على كلّ فعل من أفعال الشّرط والجزاء في جميع وجوهه، وليس كذلك غيرها؛ لأنّ (مَنْ) تكون لِمَنْ يعقل دون ما لايعقل، و(ما) الغالب عليها مالايعقل وإن جاز أن تكون لِمَنْ يعقل أيضًا، و(أَيٌّ) للبعض، و(مَتى) للزّمان، و(حَيْثُما) للمكان، وكذلك (أَيْنَ، وَأَنّى، وَإذْما) قال (سيبَوَيْهِ) : لايكاد يعرفها كثير من العرب[٢].

فلما اختصّ كلّ نوع من هذه بنوع دون غيره، وكانت (إنْ) شائعة في جميعه تصلح له عُلِمَ أنّها أصل في الباب. والدّليل على صحّة هذا الاعتبار أنّك تقف عليها وتحذف ما بعدها، يقول القائل : لاأقرب الأمير لأنّه ظالم، فتقول مُجيبًا : اقْرَبْهُ وَإنْ، تريد : وإنْ كان ظالمًا، ولايجوز ذلك في غيرها، وإنّما هذا لقوّتها في

---

(١) – في الأصل رُسِمَت (المجازات) بالتاء.

(٢) – لم أستطع الوقوف على قول سيبويه هذا في الكتاب.

(٣) – الأبيات لرؤبة بن العجاج.

بابها وتمكّنها، وأنشد بعض النّحويّين في ذلك[٣] :

١٥٨ – قـالَـتْ سُلَيـمى لَيْتَ لي بَعْـلاً يَمُنْ
يَغْـسِلُ عَنْ جِلْدي وَيُنْسـيني الحَـزَنْ
/ وَحـاجَـةٍ لَيْسَ لَهـا عِنْدي ثَمَنْ
مَـسْـتـورَةٍ قَـضـاؤُها مِنْهُ وَمِنْ
قُـلْـنَ بَـناتُ العَـمِّ : يـاسَـلْـمى وَإِنْ
كـانَ فَـقـيـراً مُـعْـدَمًـا. قـالَـتْ : وَإِنْ

104
[١٢٢/ب]

تُريدُ : وإِنْ كان فقيراً معدمًا، فحذف.

وهذه الأسماء المقدّم ذكرها إنّما يُجازى بها إذا كانت صدْراً لكلام ولم يتقدّمها عامل يعمل فيها. فإن تقدّمها عامل خرجت عن المجازاة، وإنّما كان كذلك؛ لأنّها بهذه الصّفة تصير كـ (إنْ)؛ لأنّ (إنْ)[١] لها صدر الكلام، ولايجوز أن يتقدّمها رافع ولاناصب ولاخافض". فإن قيل : فقد قالوا : بِمَنْ تَمْرُرْ أَمْرُرْ[٢]، وَعَلى أَيِّهِمْ تَنْزِلْ أَنْزِلْ، وَغُلامَ مَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ. قيل له : إنّما قدّم ذلك للضّرورة، وهي أنّ هذا الفعل لايتعدّى إلاّ بحرف الجرّ، وحرف الجرّ لايدخل إلاّ على الأسماء، ألا ترى أنّ قولنا : بِمَنْ تَمْرُرْ[٣] أَمْرُرْ بِهِ، أنّ الباء وما عملتْ فيه في

١٥٨– الأبيات من مشطور الرَّجَز.
وهي في ملحقات ديوانه : ١٨٦، والخزانة : ٣/٦٣٠، والمقاصد : ١/١٠٤، والبيتان الأخيران في البحر المحيط : ١/٢١٠، والمغني : ٧٢٤، وشرح الكافية الشافية : ٣/١٦١٠، والهمع : ٢/٦٢.
والبيت الأخير في المساعد : ٢/٦٨٠.
(١) – في (ع) : (تصير كـإنَّ، لأنَّ إنَّ لها ...) بتشديد النّون في كلتيهما، وهو وهم.
(٢) – في الأصل و(ع) : (بِمَنْ تَمُرُّ أَمُرُّ) بالرفع، وهو خطأ.
(٣) – في الأصل و(ع) : (بِمَنْ تَمُرُّ) بالرفع، وهو خطأ.

موضع نصب بـ (تَمُرُّ) فهو في التّقدير من صِلتها فقُدِّمَ للضّرورة، وكذلك بقيّتها[١].

وهذه الأسماء منها ظروف وغير ظروف : فالأسماء غير الظروف : (مَنْ، وَما، وَأَيٌّ، وَمَهْما). فأمّا (مَنْ، وَما) فقد[٢] تقدّم ذكرهما. وأمّا (أَيٌّ) فلا تكون إلاّ مضافة في أكثر أحوالها، وقد جاءتْ غير مضافة، و[٣] إلى أيّ شيء أُضيفَتْ فهي بَعْضٌ لَهُ. وأمّا (مَهْما) فقد اخْتُلِفَ فيها فقال (الخليل) : هي (ما)، زيد عليها (ما) لغواً، وأُبْدِلَ مِنْ ألفها هاء لمشاركتها لها في الخَفاءِ فقيل : (مَهْما)[٤]. وقال (سيبَوَيْه) : يجوز أن يكون [مَهْ][٥] كـ (إِذْ) ضمّ إليها (ما)[٦]. وقال (الزّجّاج)[٧]: هي (مَهْ) الّتي للكفّ والزّجر [و(ما) بعدها للمجازاة][٨]، والدّليل على أنّها بمعنى (ما) رجوع الضّمير إليها في قول (المُتَنَخِّلِ[٩] الهُذَليِّ)[١٠] :

(١) – في الأصل : (يقسها)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).
(٢) – في الأصل : (قد) بإسقاط الفاء، والتّصويب من (ع).
(٣) – الواو ساقطة من (ع).
(٤) – الكتاب : ١/٤٣٣.
(٥) – تكملة من كتاب سيبويه.
(٦) – الكتاب : ١/٤٣٣.
(٧) – إعراب القرآن للزجاج : ج٥/قسم٢٢/ص١٠، وشرح السيرافي : ج٣/الورقة : ٢٢٧/(ب)، ونسبه صاحب الهمع للأخفش والزجاج : ٢/٥٧.
(٨) – تكملة من (ع).
(٩) – في الأصل و(ع) : (المُنَخّل)، وهو تحريف.
(١٠) – هو أبو أثيلة مالك بن عويمر بن عثمان بن خنيس.
١٥٩ – البيت من المتقارب.
وهو في ديوان الهذليّين : ٢/٢٩، وشرحه : ٣/١٢٧٧، وابن يعيش : ٧/٤٣، والخزانة : ٣/٦٣٥.
البيت في رثاء أبيه عويمر. وقوله : (إذا سُدْتَهُ) : أي إذا كنت فوقه أطاعك ولم يحسدك.

١٥٩ – إذا سُدْتَهُ سُسْتَ مِطْواعَةً وَمَهْما وَكَلْتَ إِلَيْهِ كَفاهُ

فالهاء في (كَفاه) راجعة : إلى (مَهْما)، فهذا دليل على أنّها (ما) الموصولة[١]. فأمّا (حَيْثُما، وَإِذْما) فلايُجازى بهما إلاّ بإدخال (ما) عليهما، وذلك أنّهما بإدخال (ما) عليهما خرجا عن معناهما الأوّل، وذلك نحو (لَوْ) هي حرف لامتناع الشّيء / لامتناع غيره، فإذا دخلت عليها (لا) صارتْ بانضمام (لا) لامتناع الشيء لوجود غيره فخرجتْ عن معناها. 105 [ا/١٢٣]

فأمّا وإذْ) فكانت لما مضى من الزّمان، فلمّا صَحِبَها[٢] (ما) دلّت على الاستقبال، وهذا يدلّك على صحّة التّغيير. و(سيبَوَيْه)[٣] يجعلها حرفًا لتغيّر معناها. وَحُكِيَ عن بعض النّحويّين[٤] أنّ (إذْما) هي (إمّا) أُقيمَتْ مُقامَها؛ لأنّ (إمّا) لايكاد يأتي بعدها فِعْلٌ إلاّ بالنّون، نحو قوله تعالى : ﴿وَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ﴾[٥][٦] و﴿إِمّا تَخافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيانَةً﴾[٧] و﴿فَإِمّا تَرَيِنَّ مِنَ البَشَرِ أَحَداً﴾[٨][٩] فلمّا كانت النّون تَكسِر الشّعر جُعِلَ مكانها (إذْ ما). فهذا يدلّك على أنّها حرف كما قال (سيبويه).

(١) – في (ع) زيادة : (أضيفت فهي بعض له). ولاأرى لها معنى.
(٢) – في (ع) : (صحبتها).
(٣) – الكتاب : ١/٤٥٩.
(٤) – ذكر ذلك الرضي في شرح الكافية ولم يعينهم. شرح الكافية : ٢/٢٥٤.
(٥) – الأنفال : (٥٧).
(٦) – في (ع) أُخِّرَتْ هذه الآية إلى ما بعد الآيتين التاليتين.
(٧) – الأنفال : (٥٨).
(٨) – مريم : (٢٦).
(٩) – في الأصل : (وَإما تَرَيِنَّ) وهو وهم. وفي (ع) ضبطت : (تَرَيُنَّ) وهو وهم أيضًا.
(١٠) – في (ع) : (تغيير).

وأمّا (حَيْثُ) فألزمتْ (ما) في المجازاة، ليدلّوا بها على تغيّر[١٠] معناها الّتي كانت عليه، وإن كانت تدلّ على المكان. هذا كما ألزموا (إنَّما، وكَأَنَّما، وَرُبَّما)، فغيّرتْ[١] (ما) عملهنّ، والمعنى باقٍ. وذلك [أنَّ][٢] (حيث) كان من حقّها أن تُوضَّح بالإضافة إلى الجملة فنقلوها عن بابها بإدخال (ما) عليها.

فأمّا (أَيْنَ، وَمَتى، وَأَنّى، وَأَيَّ حينٍ) فهي ظروف، وعملها بتضمّن (إنْ). وقد مضى ذكرها.

قال : "والشّرط وجوابه مجزومان، تقول : إنْ تَقُمْ أَقُمْ، تجزم (تقمْ) بـ (إنْ)، وتجزم (أقمْ) بـ (إنْ) و(تَقُمْ) جميعًا[٣]. وكذلك بقيّة أخواتها، تقول : مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ، وَماتَصْنَعْ أَصْنَعْهُ[٤]، وأَيُّهُمْ يَمْشِ أَمْشِ مَعَهُ[٥]، وَمَهْما تَأْتِ آتِه، وأَيْنَ تَجْلِسْ أَجْلِسْ، وَمَتى تَذْهَبْ أَذْهَبْ مَعَكَ، وأَيَّ حينٍ تَغْزُ أَغْزُ مَعَكَ، وأَنّى تَنْطَلِقْ أَنْطَلِقْ[٦]، وَحَيْثُما تَكُنْ أَكُنْ[٧]، وَإِذْما تَزُرْني أَزُرْكَ، قال اللّه تعالى : ﴿وَإِنْ تَعُدّوا[٨] نِعْمَةَ اللّهِ لاتُحْصوها﴾[٩] وقال تعالى :﴿وما تُنْفِقوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ﴾[١٠]

(١) – في الأصل : (تغيّرتْ) وهو تحريف، والتصويب من (ع).
(٢) – تكملة من (ع).
(٣) – في (ع) : (... وأقم جميعًا) وهو وهم.
(٤) – في (مل) : (أصنع).
(٥) – في (مل) : (وأيّهم يحسن أُحسن معه).
(٦) – في (مل) زيادة : (معك).
(٧) – في (مل) زيادة : (هناك).
(٨) – في الأصل رسمت : (تعودوا)، وهو وهم.
(٩) – النحل : (١٨).
(١٠) – البقرة : (٢٧٢).

وقال (زُهير) :

١٦٠ - ... ... وَمَنْ لايُكَرِّمْ نَفْسَهُ لايُكَرَّمِ

وقال الله تعالى : ﴿ أَيْنَما تَكونوا يُدْرِكُّمُ[١] المَوْتُ ﴾[٢]."

اعلم أنّ جمهور النّحويّين اتّفقوا على أنّ (إنْ) هي الجازمة لفعل الشّرط بنفسها واختلفوا في جزم الجزاء. فمنهم / مَنْ يقول : إنّ الجزاء ينجزم بـ (إنْ) كما انجزم الشّرط بها، وهو اختيار (أبي سعيد السّيرافيّ)[٣]، وكان يقول : إنّ خبر المبتدأ ارتفع بالابتداء كالمبتدأ[٤] سواء كما تقول في (إنْ) إنّها تجزم الجزاء. ومنهم مَنْ يقول[٥] : إنّ الجزاء مجزوم بـ (إنْ) وبما بعدها من فعل الشّرط. وكلام (سيبويه) محتمل للمعنيين جميعًا؛ لأنّه قال : "وينجزم الجواب بما قبله"[٦] فيحتمل أنّ الشّرط مع (إنْ) جميعًا جزما الجواب، ويحتمل أنّ (إنْ) وحدها جزمته. وقال قوم[٧] : فعل الشّرط جزم الجواب. والّذي أَمْلاه علينا شيخنا[٨] : أنّ الشّرط مع (إنْ) جميعًا جزما الجواب لأنّهما تقدّما على الفعل، فليس

105
[١٢٣/ب]

١٦٠ - عجز بيت من الطويل، صدره : (وَمَنْ يَغْتَرِبْ يَحْسَبْ عَدُوًّا صَديقَهُ) وهو في ديوانه : ٨٨، وشرحه لثعلب : ٣٢، وشرح المعلقات السبع للزوزوني : ١٧١، واللسان (كرم).
وصدره في إعراب القرآن للنحاس : ١/٦٢٢، ٣/٣٨٦.
(١) - رسمتْ في الأصل و(ع) : (يُدْرِكُكُمْ) بفكّ الإدغام.
(٢) - النساء : (٧٨).
(٣) - شرح الكتاب : ج٣/الورقة : ٢٢٩/(أ).
(٤) - انظر شرح الكتاب : ج٢/الورقة : ٢٢٣/(أ)، ج٣/الورقة : ٢٢٩(أ).
(٥) - هذا رأي الخليل والمبرد انظر شرح الكافية للرضي : ٢/٢٥٤، والمقتضب : ٢/٤٨، والشرح للسيرافي: ج٣/الورقة : ٢٢٥/(أ).
(٦) - الكتاب : ١/٤٣٥.
(٧) - هذا الرأي ينسب إلى الأخفش انظر شرح الرضي على الكافية : ٢/٢٥٤.
(٨) - في (ع) : (شيخنا أبو القاسم رحمه الله ...).
(٩) - انظر شرح الكافية للرضي : ٢/٢٥٤، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧/٤٢.

أحدهما بالعمل أولى من الآخر. وحكي عن (أبي عثمان المازنيّ)[٩] أنّ فعل المجازاة مبني على السّكون مع (إنْ)، قال : لأنّ هذه الأفعال لم تقع موقع الأسماء. وليس بِمُعَرَّجٍ عليه عند النّحويّين.

واعلم أنّ من حكم الشّرط والجزاء أن يكون فعلاً مستقبلاً؛ ولهذا إذا دخلتْ (إنْ) على فعل ماض نقلته إلى الاستقبال كما أنّ (لَمْ) إذا دخلتْ على فعل مستقبل نقلته إلى الماضي فعلى هذا يجوز أن تقول : إنْ لَمْ تَفْعَلْ فَعَلْتُ، كما تقول : إنْ فَعَلْتَ فَعَلْتُ. فإن قال قائل : كيف يجوز أن تدخل (إنْ) على (لم) وكلاهما حرف جزم ونحن نمنع أن يدخل حرف جرّ على حرف جرّ وكذلك ينبغي في حروف الجزم؛ لأنّ الجزم في الأفعال بمنزلة الجرّ في الأسماء. قيل له : لَمّا اختصّتْ (لَمْ) بدخولها على الأفعال المسْتَقْبَلَةِ تَنَزَّلَتْ منزلة حرف من الفعل؛ فلهذا جاز دخول (إنْ) عليها.

واعلم أنّ الأسماء الّتي يُجازى بها قد تكون تارةً في موضع رفع، وتارةً في موضع نصب. فإذا كانت في موضع نصب كان العامل فيها مابعدها من فعل الشّرط دون فعل الجزاء؛ لأنّه هو الّذي يليها، تقول : مَنْ تَضْرِبْ[١] أَضْرِبْ، فـ (مَنْ) موضعها نصب بـ (تَضْرِبْ)[١] ولايجوز تقديم النّاصب عليه؛ لأنّ (مَنْ) في الاستفهام والجزاء لها صدر الكلام على ما مضى.

106
[١٢٤/أ]

وكذلك : ما تَفْعَلْ أَفْعَلْ، على هذا التّقدير. وَأَيَّ النّاسِ / تُكْرِمْ أُكْرِمْ، بمثابته. فأمّا قولك : مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ، فـ (مَنْ) رفع بالابتداء، ومابعدها من الجملة خبر لها، وإنّما قدّرت بالمرفوع؛ لأنّها هي الفاعلة لـ (يقم)، وفاعل (يقم) راجع إليها، وأنت إذا قدّمتَ الفاعل على فعله كان رفعًا بالابتداء، نحو قولك : زَيْدٌ ضَرَبَ، وعَمْرٌو خَرَجَ، ما أشبه ذلك، وكذلك إن قلت : مَنْ تَضْرِبْهُ أَضْرِبْهُ، كان (مَنْ) رفعًا

(١) - في الأصل و(ع) : (يضرب) بالياء، وهو تصحيف.

بالابتداء؛ لأنّك شَغَلْتَ الفعل بالهاء عن الوقوع عليها. وتقدّرُ هذا التّقدير في (ما)، وكذلك إذا شَغَلْتَ الفعل عن (أيٍّ) رفعتها بالابتداء. وإذا أردت أن يبين لك موضع (ما، ومَنْ) من الإعراب فضع مكانهما (أيًّا) حتّى يظهر لك ذلك.

فأمّا الظّروف فهي منصوبة على ما تقدّم والعامل فيها مابعدها من الأفعال.

فإن سأل سائل عن (مَنْ، وما، وأيٍّ) في المجازاة هل هي موصولة[1] بمنزلة (الّذي) أم غير موصولة؟

قيل له: هي غير موصولة بمنزلتها في الاستفهام إذا قلتَ: مَنْ عِنْدَكَ؟ وكذلك هاهنا، وإنّما كان كذلك؛ لأنّ الاستفهام والمجازاة من حقّه أن يكون مبهمًا؛ لأنّك إذا قلتَ: مَنْ تُكْرِمْ أُكْرِمْ، وَما تَفْعَلْ أَفْعَلْ[2] فهذا يدل على العموم وكذلك إذا قلتَ: مَنْ عِنْدَكَ؟ وَما عِنْدَكَ؟ فأنتَ مستفهم عن جميع الجنس والصّلة توضّح الموصول كما أنّ الصّفة توضّح الموصوف، ولو كانتْ بمعنى (الّذي) لاحتاجتْ إلى ضمير يعود إليها من صلتها، ولجاز أن يعمل فيها ماقبلها من العوامل، وقد ذكرنا امتناع ذلك، وقد قال (سيبَوَيْهِ)[3]: إنّ هذه الأسماء متى وقع عليها فعل متقدّم خرجتْ عن المجازاة وصارتْ بمعنى (الّذي). وهذا يدلّك على صحّة ماذكرنا[4].

قال: "وجواب الشّرط على ضربين: الفعل، والفاء. فإذا كان الجواب فعلا كان مجزومًا على ما تقدّم، نحو قولك: إنْ تَذْهَبْ أَذْهَبْ

(١) – في (ع): (هل هذه الأسماء موصولة ...).

(٢) – (ماتفعل أفعل) ضُبِطَ الفعلان في (ع) بالرفع، وهو خطأ.

(٣) – الكتاب: ١/٤٣٨ – ٤٣٩.

(٤) – في (ع): (ماذكرناه).

مَعَكَ. وأمّا الفاء فيرتفع الفعل بعدها، نحو قوله سبحانه: ﴿وَمَنْ عادَ فَيَنْتَقِمُ اللّهُ مِنْهُ﴾[1] وقال تعالى: ﴿فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلا يَخافُ بَخْسًا وَلارَهَقًا﴾[2] وإنّما جيء بالفاء في جواب الشّرط توصّلاً / إلى المجازاة بالجملة المركّبة من المبتدأ والخبر." 106 [١٢٤/ب]

اعلم أنّ الّذي أوجب دخول الفاء في جواب الشّرط هو أنّ الجزاء شيء مضمون فعله عَقيبَ الشّرط، و(إنْ) هي الّتي تربط الشّرط بالجزاء، وتؤثّر فيهما[3] الجزم على ما مرّ تفسيره، وكان من حقّ الجزاء أن لايقع إلاّ بلفظ الفعل المستقبل، إلاّ أنّهم احتاجوا أن يجازوا بالجملة الاسميّة، وحرف الشّرط غير عامل فيها، ولاداخل عليها فأتوا بالفاء؛ ليَقْوى بها (إنْ) ويصل بها إلى العمل في التّقدير دون اللّفظ واختاروا الفاء دون الواو و (ثُمَّ)؛ لأنّ الفاء توجب التّعقيب من غير تَراخٍ ولامُهْلَةٍ، ولهذا إذا قال لزوجته، إن دخلت الدّار فأنتِ طالق، طَلُقَتْ عند الدّخول[4]، وليس كذلك الواو؛ لأنّها لاتفيد التّعقيب وإنّما تفيد الجمع، وأمّا (ثُمَّ) فإنّها تفيد التّعقيب مع المهلة والتّراخي، تقول: إنْ تَزُرْني فَأَنْتَ مُكْرَمٌ، فما بعد الفاء من الجملة في موضع جزم والتّقدير: إنْ تَزُرْني أُكْرِمْكَ. وقد يُحْذَفُ المبتدأ بعد الفاء للدّلالة عليه وللعِلْم به، تقول: مَنْ يَأْتِني فَمَحْبوبٌ، أي: فَهُوَ مَحْبوبٌ، فحذفت (هو) للدّلالة عليه، وقد أقاموا (إذا) الّتي بمعنى المفاجاة مقام الفاء؛ لأنّ الشّرط هَجَمَ بهم على الجزاء فكأنّه فاجَأَهُ وأثاره، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ

(١) – المائدة: (٩٥).

(٢) – الجن: (٦٣).

(٣) – في (ع): (فيها)، وهو تحريف.

(٤) – في (ع): (حين الدخول).

سَيِّئَةٌ بِما قَدَّمَتْ أَيْديهِمْ إذا هُمْ يَقْنَطون ﴾[1] التّقدير – واللّه أعلم – إن تصبهم يقنطوا؛ لأنّ السّيّئة تَهْجُمُ عليهم[2] وَتَفْجَأُهُمْ[3]. والدّليل على أنّ (إذا) أقيمت مقام الفاء امتناع دخول الفاء عليها. ولايُجازى بـ(إذا) إلاّ في ضرورة الشّعر، قال الشّاعر[4][5] :

١٦١ – تَرْفَعُ لي خِنْدِفٌ وَاللّهُ يَرْفَعُ لي ناراً إذا ماخَبَتْ نيرانُها تَقِدِ

فجزم (تَقِدْ) بـ(إذا) للضّرورة. وإنّما لم يجازوا بها لِما فيها من معنى التّوقيت والشّرط والجزاء. و[(إنْ)][6] يجوز أن تقع، ويجوز أن لاتقع، ولهذا جاز : إذا احْمَرَّ البُسْرُ أَتَيْتُكَ، ولم يجزْ : إن احْمَرَّ البُسْرُ أَتَيْتُكَ؛ لأنّ احْمِرار البُسْرِ كائن لامحالة. وإنّما جاز / : إنْ ماتَ فُلانٌ أَتَيْتُكَ؛ لأنّ الموت وإن كان كائنًا فوقته غير معلوم، فما يقع بعد (إذا) فهو كائن لامحالة بخلاف (إنْ)، نحو قوله تعالى: ﴿إذا السَّماءُ انْشَقَّتْ﴾[7] وَ﴿انْفَطَرَتْ﴾[8] وما جرى مجراها؛ فلهذا لم يجازوا بها.

107 [أ/١٢٥]

(١) – الروم : (٣٦).

(٢) – في (ع) : (تهجم عليها)، وهو وهم.

(٣) – في الأصل رُسِمَتْ : (وتفجاؤهم)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٤) – في (ع) : (وامّا (إذا) فلا يُجازى بها إلاّ في ضرورة الشعر نحو قول الشاعر).

(٥) – هو الفرزدق.

١٦١ – البيت من البسيط.

وهو من شواهد سيبويه : ١/٤٣٤، وانظر المقتضب : ٢/٥٥، وأمالي ابن الشجري : ١/٣٣٣، والتبصرة : ١/٤١١، وابن يعيش : ٧/٤٧ والخزانة : ٣/١٦٢.

(٦) – تكملة.

(٧) – الانشقاق : (١).

(٨) – الانفطار : (١).

قال : "وقد حُذِفَ الشّرط وأقيمت أشياء مقامه دالّة عليه، وتلك الأشياء : الأمر والنّهي، والاستفهام، والتّمنّي، والدّعاء، والعَرْضُ، تقول : في الأمر : زُرْني أَزُرْكَ، وفي النّهي : لاتَفْعَلِ الشَّرَّ تَنْجُ، وفي الاستفهام : أَيْنَ بَيْتُكَ أَزُرْكَ، وفي التّمنّي : لَيْتَ لي مالاً أُنْفِقْهُ، وفي الدّعاء : اللّهُمَ ارْزُقْني بَعيراً أَحُجَّ عَلَيْهِ، وفي العرض : أَلا تَنْزِلْ تُصِبْ خَيْراً. تجزم هذا كُلَّه؛ لأنّ فيه معنى الشّرط ألا ترى أنّ المعنى : إنْ تَزُرْني أَزُرْكَ، قال اللّه سبحانه وتعالى : ﴿فَهَبْ[1] لي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا* يَرِثُني وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقوبَ﴾[2] يُقْرَأُ جزمًا ورفعًا (يَرِثْني) وَ(يَرِثُني)[3] فَمَنْ جزم؛ فلأنّه جواب الدّعاء، ومَنْ رفع جعله وصفًا لـ(وَلِيٍّ)، تقديره : وَلِيًّا وارِثًا."

اعلم أنّ حرف الشّرط على ثلاثة أضرب :

مرّة يبرز إلى اللّفظ، نحو قولك : إنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ. ومرّة يقوم مقامه اسم، نحو قولك : مَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ. وقد مضى ذكر هذين الضّربين.

ومرّة يضمر حرف الشّرط فلا يظهر، وذلك إذا كان في الكلام مايدلّ عليه، وإنّما أضمر حرف الشّرط فيما عَدَّدَهُ من هذه السّتة؛ لأنّها غير واجبة، ولامستَقِرَّة، كما أنّ الشّرط والجزاء غير واجب ولامستقرٍّ؛ ولهذا صحّ إضمار حرف الشّرط، فإذا قلتَ : ايْتِني آتِكَ، فالتّقدير : ايتني فإنّك إنْ تَأْتِني آتِكَ. وكذلك :

(١) – في الأصل : (هَبْ) بإسقاط (الفاء)، والتصويب من (ع).

(٢) – مريم : (٥)، (٦).

(٣) – قرأ أبو عمرو والكسائي (يرثْني ويرثْ) بالجزم، وقرأ باقي العشرة بالرفع. انظر السبعة ٤٠٧ والنشر: ٢/٣١٧، والبدور الزاهرة : ١٩٥.

(٤) – تكملة من (ع).

لاتَفْعَلْ شَرًّا تَنْجُ، التّقدير : لاتفعل شرًّا فإنّك إن [لا][4] تفعل شرّا تَنْجُ، فحذفتَ (إنْ) و(ما عملتْ) فيه وضمّنْتَ معناها الأمر والنّهي، فجزمته، ولهذا لايجوز : لاتَدْنُ (مِنَ) الأَسَدِ يَأْكُلْكَ؛ لأنّ التّقدير : لاتدن من الأسد فإنّك إن لاتَدْنُ من الأسد (يَأْكُلْكَ)، فتجعلَ البعد منه سببًا للأكل، وهذا لايجوز فإن أدخلتَ الفاء جاز فتقول : لاتَدْنُ مِنَ الأَسَدِ فَيَأْكُلَكَ، فتعطف مصدراً على مصدر، ويكون /التّقدير: لايَكُنْ دُنوٌّ فَأَكْلٌ، وعلى هذا قوله تعالى : ﴿وَلاتَفْتَروا عَلى اللّهِ كَذِبًا فَيَسْحَتَكُمْ﴾[1][2] أي لايكن افتراء فَسُحْتٌ. وجاء[3] القرآن بجزم جواب الأمر، نحو قوله تعالى : ﴿ادْعُ لَنا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنا مالَوْنُها﴾[4]، ونحو قوله تعالى[5]: ﴿فَذَروها تَأْكُلْ في أَرْضِ اللّهِ﴾.[6][7] /ب]

ويجوز الرّفع في جواب هذه الأشياء، ويكون من أحد وجهين :

أحدهما : أن يكون مستأنفًا، نحو قولك : افْعَلْ خَيْرًا يَكونُ خَيْرًا لَكَ، والتّقدير : فَهُوَ يَكونُ.

والثّاني : أن تجعله صفة لما تقدّم، نحو قوله تعالى : ﴿فَهَبْ لي مِنْ لَدُنْكَ

(١) – طه : (٦١).

(٢) – تقدمت الآية : ص٤٣٢ انظر الحاشية رقم (٢).

(٣) – في (ع) : (وقد جاء ...).

(٤) – البقرة : (٦٩).

(٥) – (نحو قوله تعالى): ساقط من (ع).

(٦) – الأعراف : (٧٣).

(٧) – في (ع) : (ذروها) بإسقاط الفاء.

(٨) – مريم : (٥)، (٦).

(٩) – انظر ص٤٥٥ الحاشية رقم (٣).

وَلِيًّا*يَرِثُني﴾[8] بالرّفع[9] على معنى (وارِثًا). وكذلك إذا قلت : ذَرْهُ يَقولُ ذاكَ، فالتّقدير : قائلاً ذاك، ويكون حالاً. وقوله تعالى : ﴿وَذَرْهُمْ في طُغْيانِهِمْ يَعْمَهونَ﴾[1][2] أي عامهين. وما يأتي من هذا الباب فقسه عليه فإنّ في شرح الجميع[3] طولاً.

(١) – الأعراف : (١٨٦).

(٢) – كذا في الأصل و(ع) (ذَرْهُمْ)، ولا يصح الاستشهاد إلا بها. وهي إما قراءة شاذّة لم أستطع الوقوف عليها فيما بين يديّ من كتب القراءات والتفسير وإمّا وهم من المؤلف.

(٣) – في الأصل : (الجمع) وهو تحريف، والتصويب من (ع).

باب التّعجب

قال[1] : "ولفظه في الكلام على ضربين : أحدهما : ما أَفْعَلَهُ. والآخر : أَفْعِلْ بِهِ. الأوّل نحو قولك : ما أَحْسَنَ زَيْدًا، وأَجْمَلَ بَكْرًا، وما أَظْرَفَ أَبا عَبْدِ اللّه، وتقديره : شَيْءٌ أَحْسَنَ زَيْدًا[2]. فـ (ما) مرفوعة بالابتداء، و(أَحْسَنَ) خبرها، وفيه ضمير (ما)[3]، وذلك الضّمير مرفوع بـ (أَحْسَنَ)؛ لأنّه فعل ماض و(زيد) منصوب على التّعجّب، وحقيقة نصبه بوقوع الفعل عليه[4]."

اعلم أنّ (ما) من قولنا : ما أَحْسَنَ زَيْدًا، اسمٌ تامٌّ لايحتاج إلى صلة وموضعه رفع بالابتداء، هذا مذهب (سيبَوَيْهِ)[5]؛ وذلك لأنّ (ما) إذا وقعتْ في الكلام فلا تخلو إمّا أنْ[6] تكون اسمًا أو حرفًا. فإذا كانت حرفًا فلا تخلو من أن[7] تكون نافية أو زائدة أو كافّة أو[8] بمعنى المصدر. فالنّافية نحو قولنا : ما زَيْدٌ ذاهبًا، وما جاءَني أحدٌ. والزّائدة نحو قوله تعالى : ﴿فَبِما نَقْضِهِمْ ميثاقَهُمْ﴾[9]. والكافة نحو قوله تعالى : ﴿إِنَّما اللّه إِلهٌ واحِدٌ﴾[10]. والمصدريّة نحو

(١) – (قال) : ساقطة من (ع).
(٢) – في (مل) زيادة : (أي جعله حسنًا).
(٣) – في (مل) : (وفيه ضميرها وذلك ...).
(٤) – في (ع) و(مل) : (بوقوع الفعل قبل عليه).
(٥) – انظر الكتاب : ١/٣٧.
(٦) – في (ع) : (من أن ...).
(٧) – في (ع) : (أما أن ...).
(٨) – (أو) : ساقطة من (ع).
(٩) – النساء : (١٥٥)، والمائدة : (١٣).
(١٠) – النساء : (١٧١).

قولك : أَعْجَبَني ما صَنَعْتَ، أي : صَنيعُكَ. والتّعجّب مُتَعَرٌّ من هذه الوجوه، فعُلِم أنّها اسمٌ. وإذا كانتِ اسمًا / فلاتخلو أن تكون موصولة أو تامّة، ولاتصحّ أنْ تكون موصولة؛ لأنّ الموصول والموصوف متخصّصان[1] بالصّلة والصّفة، ولفظ التّعجّب من حقّه أن يكون مُبْهَمًا؛ ليدلّ على التّكثير؛ لأنّ التّعجّب إنّما يقع فيما يُسْتَعْظَمُ ويكبر[2] وينذر في بابه. ولا يتعجّب مِمَّنْ تُساوي حاله حالَ غيره، ولامِمَّنْ زاد قليلاً، فعُلِمَ بذلك أنّ (ما) اسم مبهم تامّ بمنزلة قولنا : شَيْءٌ، وقد جاءَتْ كذلك في قوله تعالى : ﴿إِنْ تُبْدوا الصَّدَقاتِ فَنِعِمّا هِيَ﴾[3][4] فـ (ما) : اسم تامّ تقديره – واللّه أعلم – فَنِعْمَ الفِعْلُ، وكذلك قولهم : غَسَلْتُهُ غَسْلاً نَعِمّا، تقديره : نِعْمَ الغَسْلُ. وكان (الأَخْفَشُ) يقول[5] : إنّ (ما) اسم موصول، وما بعده صلته، وخبره محذوف. وقد مضى فساد قوله[6].

108
[١٢٦/أ]

فأمّا (أَحْسَنَ) فإنّه فعل ماض غير متصرّف، وإنّما لم يتصرّف؛ لأنّه لَمّا ضُمَّ إليه معنى التّعجّب أشبه الحروف المتضمّنة المعاني فَجَمُدَ لذلك. وفيه ضمير راجع إلى (ما)، وذلك الضّمير مرفوع بأنّه فاعل، و(زيد) منصوب بأنّه مفعول به، فيكون تقدير الكلام : شَيْءٌ أَحْسَنَ زَيْدًا. فإن قال قائل : فنحن نقول : ما أَعْظَمَ اللّهَ، ولايجوز أن يقال : شَيْءٌ عَظَّمَ اللّهَ. قيل له : عن ذلك أجوبة، منها أن يقال :

(١) – في (ع) : (يتخصصان).
(٢) – في الأصل : (يكثر) بالثاء، وهو تصحيف، والتصويب من (ع).
(٣) – البقرة : (٢٧١).
(٤) – (نِعِمّا) بكسر النون وسكون العين وهي قراءة أبي عمرو ونافع في غير رواية ورش وعاصم في رواية أبي بكر والمفضل. انظر السبعة : ١٩٠. وانظر ماقاله صاحب النشر : ٢/٢٣٥ – ٢٣٦.
(٥) – نُسِبَ للأخفش في هذا قولان الأول موافق لقول سيبويه ولم يذكره الشارح. والثاني الذي ذكره. انظر شرح الكافية للرضي : ٢/٣٠٩ – ٣١٠، وشرح المفصل : ٧/١٤٩.
(٦) – وذلك عند قول الشارح : (ولاتصح أن تكون موصولة ...).

إنّ مخلوقاته ومصنوعاته دلّت على عظمته فصارت كالمعظِّمَة له في أنفس المكلَّفين فيصحُّ هذا التّقدير. الثّاني : أن يُقَدَّرَ شيءٌ عظَّمَ اللّهَ، ويُعنى به ذاته؛ لأنّه هو الّذي عَظَّمَ نَفْسَهُ. ومنها أنّ الألفاظ المستعملة على معانٍ فينا إذا أُجْرِيَتْ[1] على اللّه تعالى جرتْ على ما يليق به، فيكون قولنا : ما أعظمه بمنزلة الإخبار منّا أنّه عظيم، ولايُقَدَّرُ شيء عَظَّمَهُ.

وعند الكوفيّين[2] أنّ (أَحْسَنَ) اسم بمنزلة (أَفْعَلِ) التَّفْضيل إلاّ أنّه بُنِيَ على الفتح لخفّة الفتحة، واحتَجّوا بتصغيره في قولهم : ماأُمَيْلَحَ زَيْداً، قالوا : والأفعال لاتُصَغَّرُ.

[ب/١] والجواب عنه : أنّ التّصغير لحق الفعل والمراد به المصدر كما / أُضيفَ[3] إلى الفعل والمراد به المصدر، نحو قوله تعالى : ﴿يَوْمُ لايَنْطِقونَ﴾[4] تقديره –واللّه أعلم– يَوْمُ لانُطْقٍ. ونظير ذلك دخول ألفات الوصل في الاسم[5]، نحو : اسم، وابن، وامرئ وأخواتها لَمّا دخلها النّقص الّذي لايوجد إلاّ في الأفعال، والأفعال مخصوصة به، دخلتْ[6] عليها ألف الوصل لذلك.

واحتجّوا أيضاً بقولهم : ما أَقْوَمَ زَيْداً، وما أَقْوَلَهُ لِلْحَقِّ، وما أَبْيَعَهُ، فصحّة الواو والياء يدلّ على أنّها اسم؛ لأنّ الفعل لايصحّ فيه ذلك؛ لأنّك تقول : أَقامَ يُقيمُ، وقال يقول، ولاتقول[7] : أَقْوَمَ يُقْوِمُ، ولا أَقْوَلَ يُقْوِلُ.

---

(١) – في الأصل : (أحرمت) وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٢) – انظر الإنصاف المسألة رقم (١٥) : ١/١٢٦، والأمالي لابن الشجري : ٢/١٢٩.

(٣) – في (ع) : (أضفنا).

(٤) – المرسلات : (٣٥).

(٥) – في (ع) : (الأسماء).

(٦) – في (ع) : (فدخلت).

(٧) – في الأصل : (ولاتقل)، وأثبت ما في (ع) لأنه يناسب ما قبله.

والجواب عنه أنّ (أَحْسَنَ) في التّعجّب وإن كان فعلاً فقد أشبه الاسم للزومه طريقة واحدة على أنّ الواو والياء[1] قد صحّتا في الأفعال، نحو قولهم : أَغْيَلَتِ المَرْأَةُ[2]، وأَغْيَمَتِ السَّماءُ[3]. فإن قيل : هذا يَقِلُّ. قيل له : قد جاء في القرآن نحو قوله تعالى : ﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطانُ﴾[4]. وممّايدلّك على أنّه فعل أنّه على وزن (أَكْرَمَ، وَأَخْرَجَ).

والثّاني : أنّك تقول : ما أَحْسَنَني، فتضيف إليه النّون والياء كما تقول : ما أَضْرَبَني، وهذا لايكون إلاّ في الأفعال.

واحتجاجهم بقول الشّاعر[5] :

١٦٢ – ما أَدْري وَظَنّي كُلُّ ظَنّي أَمُسْلِمُني[6] إلى قَوْمي شَراحي

يريد شراحيل. فإنّه نادر. وربّما أقيم اسم الفاعل مقام الفعل على أنّ رجوع الضّمير منه إلى الأوّلِ أَوّلُ دليلٍ على أنّه فعل، كما تقول : زيد ضرب عمراً وأَكْرَمَ خالداً.

---

(١) – في الأصل : (والتاء) وهو تصحيف، والتصويب من (ع).

(٢) – أغيلت المرأة : اي ارضعت ولدها وهي تُؤْتى، وقيل : التي ترضع ولدها وهي حبلى. اللسان (غيل).

(٣) – القولان في الإنصاف : ١/١٤٤، والأمالي لابن الشجري : ٢/١٣٨ – ١٣٩، وانظر الخصائص : ١/١١٨.

(٤) – المجادلة : (١٩).

(٥) – هو يزيد بن مخرم الحارثيّ.

١٦٢ – البيت من الوافر.

وهو في المحتسب : ٢/٢٢٠، والمقرب : ١/١٢٥، والبحر المحيط : ٧/٣٦١ والمقاصد : ١/٣٨٥، وصدره في المساعد : ٢/٦٧٦. وعجزه في المغني : ٣٨٠، ٧١٦، والهمع : ١/٦٥.

(٦) – في (ع) : (أمسلمتي) بالتاء وهو تصحيف.

قال : "وتزيد (كان) فتقول : ما كانَ أَحْسَنَ زَيْداً، فالإعراب باقٍ بحاله[1]. وإن[2] قلت : ما أَحْسَنَ ما كانَ زَيْدٌ، رفعتَه بـ (كان) وهي تامّة ونصبتَ (ما) الثّانية على التّعجّب، أي ما أَحْسَنَ كَوْنَ زَيْدٍ."

اعلم أنّ فعل التّعجّب لَمّا لم يتصرّف، ولم يستعمل منه (فاعل) ولا (مفعول) ولا (يفعلُ)[3] أُلْزِمَ طريقة واحدة، فلا يجوز تقديم بعضه على بعض فلا تقول : زَيداً ما أَحْسَنَ، كما تقول : عَمْراً ضَرَبَ زَيْدٌ. واخْتلفوا / في الفصل [1/] بين الفعل والمفعول[4]. فمنهم [مَنْ][5] منع من ذلك وقال : إنّ التّعجّب كَالمَثَلِ، والمَثَلُ لايُفْصَلُ بينه. ومنهم مَنْ يقول : إنّ الحروف الّتي أشبهتِ الأفعال وهي (إنَّ) وأخواتها جاز الفصل بينها وبين مفعولها. فالأفعال الجامدة أَوْلى، فقالوا : ما أَحْسَنَ في الثَّوْبِ زَيْداً.

وتُزادُ[6] (كان) في فعل التّعجّب وهي على ضربين :

تارة تكون مُلْغاة دخولها كخروجها لاعمل لها، إلاّ أنّها تُؤْذِنُ بأنّ ذلك كان فيما مضى، فتقول : ما كانَ أَحْسَنَ زَيْداً.

والثّاني : أن يقع التّعجّب عليها، وتكونَ مع ما بعدها في تأويل مصدر، ويرتفع ما يقع بعدها على أنّه فاعل وتكون تامّة[7] بمعنى الحدث، فتقول : ما

(١) – في (مل) زيادة : (وكان زائدة لاسم لها ولاخبر).
(٢) – في (مل) : (فان).
(٣) – (ولم يستعمل منه فاعل ولا مفعول ولايفعل) : ساقط من (ع).
(٤) – انظر التبصرة : ١/٢٦٨، وشرح الكافية للرضي : ٢/٣٠٩، وشرح المفصل : ٧/١٤٩ – ١٥٠ نسب ابن يعيش منع ذلك لجماعة منهم الأخفش والمبرد، وجوازه للجرمي وجماعة.
(٥) – تكملة من (ع).
(٦) – في الأصل : (مراد) وهو تحريف، والتصويب من (ع).
(٧) – في (ع) : (هي تامة) بزيادة (هي).

أَحْسَنَ ما كان زَيْدٌ؛ لأنّك حملت الفعل على المصدر، وكذلك كلّ فعل يُقَدَّرُ[1] بعد (ما) بالمصدر، نحو قولك : ما أَجْمَلَ ما صَنَعَ عَمْرٌو، والتّقدير : ما أَجْمَلَ صُنْعَ عَمْرٍو، وما أَحْسَنَ كَوْنَ زَيْدٍ، فكما جاز أن تقول : ما أَحْسَنَ صُنْعَ زَيْدٍ، جاز أن تقول : ما أَحْسَنَ ما صَنَعَ زَيْدٌ؛ إذْ هما على حال سواء.

قال : "الثّاني منهما نحو قولك : أَحْسِنْ بِزَيْدٍ، أي : ما أَحْسَنَ زَيْداً، وَاجْمِلْ بِجَعْفَرٍ، أي : ما أَجْمَلَ جَعْفَراً. فالباء وما عملت فيه في موضع رفع، ومعناه : أَحْسَنَ زَيْدٌ، أي : صار ذا حُسْنٍ، وَأَجْمَلَ زَيْدٌ، أي : صار ذا جَمالٍ، كقولك : أَجْرَبَ الرَّجُلُ، أي : صار ذا إِبِلٍ جَرْبى، وَأَنْحَزَ، أي: صار ذا مال فيه النُّحازُ[2]، فلفظه لفظ الأمر، ومعناه الخبر، ولهذا قلت في التّثنية [والجمع][3] : يازَيْدانِ أَحْسِنْ بِعَمْرٍو، ويازَيْدونَ أَحْسِنْ بِعَمْرٍو، ولم تقل : أَحْسِنا، ولا : أَحْسِنوا، {لأَنَّك لَسْتَ} تأمر أحداً بإيقاع فعل[4]، فلا ضمير إذن في قولك : أحسن ونحوه."

اعلم أنّ الهمزة الّتي في هذا الضّرب الثّاني من لفظي[5] التّعجّب وهو قولنا: أَحْسِنْ {بِزيدٍ}، ليست الهمزة الّتي في قولنا : ماأَحْسَنَهُ؛ لأنّ تلك همزة التّعدي نَقَلَتِ الفعل من اللُّزوم إلى المفعول[6] به، لأنّ هذا الضّرب لايكون إلاّ في فعل

(١) – في الأصل : (ينقدر) وهو تحريف، والتصويب من (ع).
(٢) – النّحاز : هي الإبل المضروبة. انظر اللسان : (نحز).
(٣) – تكملة من (مل).
(٤) – في (مل) زيادة : (وإنّما أنتَ مُخْبِرٌ).
(٥) – في (ع) : (من لفظ).
(٦) – في الأصل : (المنقول) وهو تحريف، والتصويب من (ع).

لايتعدّى[1]، نحو أفعال النَّحائزِ والطّبائع كـ(ظَرُفَ، وكَرُمَ، وَحَسُنَ). فإن قيل :
/ب] فقد قالوا : /ماأَضْرَبَهُ، وَأَقْوَلَهُ، وَأَبْيَعَهُ، وهذه أفعال متعدّية. قيل له : هذه أفعال منقولة من التّعدّي إلى اللّزوم، فكأنّه في التّقدير : (ضَرُبَ)[2] ثُمَّ نُقِلَ بهمزة التّعدّي ولولا ذلك لكان يتعدّى إلى مفعولين، نحو : أَضْرَبْتُ زَيْدًا عَمْرًا. قال (سيبويه)[3] : وإنّما اختاروا الهمزة دون غيرها؛ لأنّها أكثر في التّعدّي. فأمّا هذه الهمزة فإنّها همزة بمعنى[4] صار ذا كذا، نحو قولك : أَصْرَمَ الرَّجُلُ، إذا صار ذا صِرْمَةٍ[5]، وأَجْرَبَ، إذا صار ذا إبلٍ جَرْبى وأَصَحَّ، إذا صار ذا إبلٍ صِحاحٍ، وما أشبه ذلك. ولو كانت همزة التّعدي لظهر المفعول به كما في قولك : [ما][6] أَحْسَنَ زيداً. وقولنا : بزيد وبعمرو الجار[7] والمجرور في موضع رفع بأنّه فاعل[8].

و(أَفْعِلْ) لفظه لفظ الأمر، ومعناه الخبر، ألا ترى أنّه يحسن فيه صدقتَ أو كذبتَ، وغير ممتنع أن يقع لفظ الأمر للخبر كما وقع لفظ الخبر للأمر، نحو قوله تعالى : ﴿وَلِلّهِ عَلَى النَّاسِ حجُّ البَيْتِ﴾[9] والتّقدير -واللّه أعلم- حِجّوا، وقال

(١) - في (ع) : (... أفعال لاتتعدى).
(٢) - في (ع) ضبطت (ضَرَبَ)، وهو وهم.
(٣) - لم أستطع الوقوف على قوله هذا في الكتاب.
(٤) - في (ع) : (لمعنى).
(٥) - الصرمة هي القطعة من الإبل، قيل هي مابين العشرين إلى الثلاثين. وقيل غير ذلك انظر اللسان : (صرم).
(٦) - تكملة من (ع).
(٧) - في الأصل و(ع) : (والجار ...) بإقحام الواو.
(٨) - في (ع) : (الفاعل).
(٩) - آل عمران : (٩٧). و(حجُّ) بفتح الحاء قراءة أبي عمرو وابن كثير ونافع وابن عامر ويعقوب وعاصم في رواية أبي بكر. وقرأ باقي العشرة وعاصم في رواية حفص (حِجُّ) بكسر الحاء. السبعة : ٢١٤، والنشر : ٢/ ٢٤١، والبدور الزاهرة : ٦٦.

تعالى : ﴿ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهونَ ﴾[1] قالوا : انْتَهَيْنا[2]، وقوله تعالى :﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا ﴾[3] لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر؛ لأنّ القديم -جلّت عظمته[4]- لايأمر نفسه وإنّما هو إخبار وهو كثير، ولو كان قولنا : (أَفْعِلْ) أمراً لَثُنِّيَ ضميره وجُمِعَ وأُنِّث، فلمّا لم يكن ذلك عُلِمَ أنّه خبر.

فإن قال قائل : لم قلتم : إنّ (أَفْعِلْ به) فعل؟ وهل هو إلا بمنزلة قولنا : زيد أفضلُ من عمرو. قيل : الدّليل على ذلك أنّ هذا البناء لايكاد يوجد على وزنه اسم مبنيّ، وإنّما هو للفعل دون الاسم وأيضًا فإنّه قد دلّ على حدث وزمان ماض، وإن كان لفظه لفظ الاستقبال. فأمّا وقوع الجار والمجرور موقع الفاعل فقد جاء في قوله تعالى : ﴿ كَفى بِاللّهِ شَهيداً ﴾[5] وفي قولهم : كفى بزيد رجلاً[6]، وجاء في قولهم : ما جاءني من أحد، وأُقيم مقام الفاعل في قولهم : سيرَ بزيد، فلا يمتنع هاهنا أيضًا إلاّ أنّه في هذه المواضع يجوز أن تُنزع الباء، فتقول : كَفى اللّهُ شَهيداً، وتقول: ما جاءني أَحَدٌ، ولو نزعت الباء من فعل التّعجّب / لبطَل التّعجّب، وعاد إلى الخبر، فتقديره : كَرُمَ زَيدٌ فالباء لزمتْ فعل التّعجّب؛ ليُخالف سائر الأفعال.

110
[١٢٨/أ]

(١) - المائدة : (٩١).
(٢) - ذكروا أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لما نزل قوله تعالى : ﴿ ياأيها الذين آمنوا لاتقربوا الصلاة وأنتم سكارى ﴾ : اللّهم بَيِّنْ لنا في الخمر بيانًا شافيًا، فلما نزلت هذه الآية قال : انتهينا ياربّ. انظر التفسير الكبير للرازي : ١٢/ ٨١.
(٣) - مريم : (٧٥).
(٤) - (جلت عظمته) : ليس في (ع).
(٥) - الرعد : (٤٣)، والإسراء : (٩٦). (وكفى ...) : النساء : (٧٩)، (١٦٦)، والفتح : (٢٨). وفي يونس : (٢٩) (فكفى ...).
(٦) - في (ع) : (رجلاً مثله ...).

قال : "واعلم أنّ فعل التّعجّب إنّما مَبْناهُ من الثّلاثي تقول : قام زيد، ثُمَّ تقول : ما أَقْوَمَهُ، وقعد، ثُمَّ تقول : ما أَقْعَدَهُ[1]، فإن تجاوز الماضي ثلاثة أحرف لم يجز أن يُبْنى منه فعل[2] التّعجّب، وذلك نحو : (دَحْرَجَ، واستخرج). فإن أردتَ ذلك قلت : ما أشَدَّ دَحْرَجَتَهُ[3] وكذلك ما أشبهه."

اعلم أنّ أُصول الأفعال على ضربين : ثلاثيّ ورباعيّ. فلمّا تعجّبوا من الثّلاثيّ نقلوه بالهمزة إلى الرّباعيّ وهو أصل فلو تعجّبوا من الرّباعيّ لنقلوه إلى غير أصل، ولجاز أيضًا أن يُتَعَجَّبَ من السّداسيّ فينقلَ إلى السّباعيّ، وهذا يؤدي إلى مالانهاية له[4]، فلما كان كذلك خصّوه بالأصول وقصروه عليها، وهذه العلّة أَمَلَّها علينا شيخنا أبو القاسم رحمه اللّه، ولم أقفْ عليها في أصل من الأصول. إلاّ أنّهم لَمّا أرادوا التّعجّب من الرّباعيّ والخماسيّ جاؤوا بلفظ يُشابِهُ لفظ التّعجّب فأدخلوه بين (ما) وبين الشّيء المتعجَّبِ منه فقالوا : ما أَحْسَنَ اسْتِخْراجَهُ، وما أَبْدَعَ إِنْعامَهُ، وما أَكْثَرَ دَحْرَجَتَهُ، حتّى لايتغيّر الباب. فإن قيل فقد قالوا : ما أَعْطاهُ، وما أَوْلاهُ، وهو من (أعطى، وأَوْلى). قيل له : إنّ ذلك على حذف الزّائد[5]؛ لأنّ أصل (أعطى) : (عَطى يَعْطو)، إذا تناول، {ومنه} قول الشّاعر :

(١) – في (مل) : (وقعد ما أقعده).

(٢) – في (مل) : (... أن تَبْنِيَ منه فعلَ ...).

(٣) – في (مل) زيادة : (وما أسرع استخراجه).

(٤) – انظر قسم الدراسة ص٢٧.

(٥) – في (ع) : (الزوائد)، وهو تحريف.

١٦٣ – وَالجيدُ مِنْها جيدُ مُغْزِلَةٍ تَعْطو إذا ماطالَها المَرْدُ

[وكذلك قول (امْرِئِ القَيْسِ) :

١٦٤ – وَتَعْطو بِرَخْصٍ غَيْرِ شَثْنٍ ... ...][1]

وكذلك قولهم في (افْتَقَرَ) : ما أَفْقَرَهُ، على حذف الزّوائد[2].

قال : "وكذلك[3] الألوان والعيوب الظّاهرة، لاتقول من الحُمْرَةِ[4] : ما أَحْمَرَهُ، ولا من الصُّفْرَةِ : ما أَصْفَرَهُ، ولا من الحَوَلِ : ما أَحْوَلَهُ، ولا من العَرَجِ : ما أَعْرَجَهُ. فإن أردت ذلك قلت : ما أَشَدَّ حُمْرَتَهُ، وما أَقْبَحَ حَوَلَهُ وعَرَجَهُ."

110

/ اعلم أنّه إنّما امتنع ذلك؛ لأنّ هذه الألوان والعيوب أفعالها زائدة على [١٢٨/ب]
الثّلاثيّ ألا ترى أنّك تقول : ابْيَضَّ وَابْياضَّ، واحْمَرَّ وَاحْمارَّ، وَاحْوَلَّ وَاحْوالَّ. فإن

١٦٣ – البيت من السريع.

لم أقف عليه في غير هذا الكتاب.

الجيد : العنق. المغزلة : الغزالة. تعطو : تمد يدها متطاولة إلى الشجرة لتناول الورق وعند ذلك يبلغ العنق أقصى طوله. والمرد : ثمر الأراك.

١٦٤ – جزء بيت من الطويل تمامه :

... ... كَأَنَّهُ أَساريعُ ظَبْيٍ أَوْ مساويكُ إِسْحِلِ

وهو في ديوانه : ١٧، وشرح المعلقات السبع للزوزنيّ : ٤١، وإعراب القرآن للنحاس : ٣/٢٩٢، ومعاني الحروف للرمانيّ : ١٤٨، والمنصف : ٣/٥٨، وابن يعيش : ٦/٩٢، ٧/١٤٤.

(١) – تكملة من (ع).

(٢) – في (ع) : (ماأفقره، حذفت الزوائد على ذلك).

(٣) – في الأصل و(ع) : (وكذلك ما أشبهه. وكذلك الألوان ...) بإعادة ذكر (وكذلك ما أشبهه) وقد ذُكِرَتْ في نهاية كلام ابن جني السابق.

(٤) – في (ع) : (في الحمرة).

قيل : فقد قالوا : حَوِلَتْ عَيْنُهُ وَعَوِرَتْ، فهلاّ قلتَ منه : ما أَحْوَلَهُ، وما أَعْوَرَهُ. قيل له : هذا الفعل الثّلاثيّ منقول من الزّائد[1]، والزّائد[2] مراد. والدّليل على ذلك أنّك صحّحت الواو فيه، ولو كان غيرمنقول لكانتْ (حالَتْ، وَعارَتْ) على ما يوجبه حُكْمُ التّصريف؛ لأنّ الواو إذا تحرّكتْ وانفتح ما قبلها تُقْلَبُ ألفًا، فلمّا صُحِّحَتْ الواوُ فيه عُلِمَ أنّه منقول، والأصل مراد، فلهذا لم يُتَعَجَّبْ منه إلاّ بـ (أَشَدَّ) وما يجري مجراه.

قال :"وكلّ ما جاز فيه (ما أَفْعَلَهُ) جاز فيه (أَفْعِلْ بِهِ)، و(هو أَفْعَلُ مِنْكَ). ومالم يجز فيه (ما أَفْعَلَهُ) لم يجز فيه (أَفْعِلْ بِهِ)، ولا (هو أَفْعَلُ منك) تقول: ما أَحْسَنَ أخاك، وكذلك تقول : أَحْسِنْ بِهِ، وهو أَحْسَنُ منك. [وكما][3] لاتقول : ما أَحْمَرَهُ، فكذلك[4] لاتقول : أَحْمِرْ بِهِ، ولا هو أَحْمَرُ منك. ولكن تقول : ما أَشَدَّ حُمْرَتَهُ، وكذلك تقول : أَشْدِدْ بِحُمْرَتِهِ، وهو أَشَدُّ منك حُمْرَةً[5]، وَأَقْبِحْ بِحَوَلِهِ، وهو أَقْبَحُ حَوَلاً منك."

اعلم أنّ هذين اللّفظين أعني (أَفْعَلُ منك) و(أَفْعَلُ النّاسِ) ليسا من ألفاظ التّعجّب وإنّما أشبها التّعجّب فأُجْرِيا مُجراه، وذلك أنّ المقصود من التّعجّب التّكثير والتّفضيل، وهذا معنى[6] موجود في هذين اللّفظين، ألا ترى أنّك إذا

(١) – في (ع) : (الزوائد) وهو تحريف.
(٢) – (الزائد) : ساقط من (ع).
(٣) – تكملة من (مل).
(٤) – في (ع) : (وكذلك).
(٥) – في (ع) و(مل) : (وَهُوَ أَشَدُّ حُمْرَةً مِنْكَ).
(٦) – (معنى) : ساقطة من (ع).

قُلت : زيدٌ أَفْضَلُ من عَمْرٍو، فقد أخبرت أنّه زاد فضله على فضله بعد اشتراكهما في الفضل[1]. كما أنّك إذا قلت : ما أَحْسَنَ زيدًا، أخبرت عن كثرة حسنه وأنّه زائد على حسن غيره. فلمّا كان المعنى موجودًا منعوا منه ما منعوا من أفعال التّعجّب. وقد مضى تفسير ذلك بما يُغْني عن إعادته.

مسألة من هذا الباب : ذهب بعض النّحويّين إلى أنّه يجوز[2] : ما أَصْبَحَ أَبْرَدَها، وما أَمْسى أَدْفَأَها، كما تقول : ما كان أَبْرَدَها، ومَا كانَ / أَدْفَأَها، وقالوا: إنّ (أَصْبح، وأَمْسى) من أخوات (كان). [١٢٩/أ] 111

وَ(سَيبويه)[3] لايجيز ذلك؛ لأنّ (أصبح، وأمسى) لا يقعان زوائد، و(كان) تجيء زائدة على ما مضى.

والثّاني : أنّك إذا قلت : كان، فقد دللتَ على كونه فيما مضى، ولم توجب له شيئًا في الحال. وإذا قلتَ : (أصبح) فقد أَوْجَبْتَ له ذلك وَبَقَّيْتَهُ عليه فاختلفا.

والثّالث : أنّه لو جاز ذلك في (أَصْبَحَ، وَأَمْسى) لجاز في أخواتهما كـ (ظَلَّ، وَباتَ) إلى آخرها، وهذا لايجوز.

(١) – في الأصل : (في الفعل)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).
(٢) – انظر شرح الكافية للرضي : ٢/٣٠٩، والتبصرة : ١/٢٦٩، والأصول : ١/١٢٥.
(٣) – الكتاب : ١/٣٧.

باب نعم وبئس

[قال][1] : "اعلم أنّ (نِعْمَ، وَبِئْسَ) فعلان ماضيان غير متصرّفين ومعناهما المبالغة في المدح والذّمّ، ولايكون فاعلاهما إلاّ اسمين مُعَرَّفَيْنِ باللاّم تعريف الجنس أوْ مُضْمَرَيْنِ على شريطة التّفسير، ثُمَّ يُذْكَرُ بعد ذلك المقصود بالمدح أو الذّمّ، وذلك قولك: نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وَبِئْسَ الغُلامُ جعْفَرٌ. فـ (الرّجل) مرفوع بفعله، و(زيد) مرفوع؛ لأنّه خبر مبتدأ محذوف، كأن قائلاً قال : مَنْ هذا الممدوح؟ فقلتَ :زيد، أي : هو زيد. وإن شئتَ كان (زيدٌ) مرفوعًا بالابتداء، وماقبله خبر عنه مقدّم عليه."

اعلم أنّ الأصل في (نِعْمَ) : (نَعِمَ) بفتح النّون وكسر العين. والدّليل عليه قول الشّاعر[2] :

١٦٥ - فَفِداءٌ لِبَني قَيْسٍ عَلى ما أَصابَ[3] النّاسَ مِنْ سُرٍّ[4] وَضُرّْ
ما أَقَلَّتْ قَدَمي إِنَّهُمْ نَعِمَ السّاعونَ في الأَمْرِ المُبِرّْ

(١) – تكملة من (ع).
(٢) – هو طرفة بن العبد.
١٦٥ – البيتان من الرمل.
وهما في ديوانه : ٥٨، ورواية البيت الثاني فيه :
خالتي والنفس فِدًى إِنَّهُمْ نَعِمَ السّاعون في القَوْمِ الشُّطُرْ
والمقتضب : ٢/١٣٨، والخصائص : ٢/٢٢٨، والمحتسب : ١/٣٤٢، وامالي ابن الشجري : ٢/٥٥، والتبصرة : ١/٢٧٥، والخزانة : ٣/١٠١.
والثاني منهما في سيبويه : ٢/٤٠٨، وشرح الكافية الشافية : ٢/١١٠١، والإنصاف : ١/١٢٢، والمرتجل : ١٣٨، والهمع : ٢/٨٤، واللسان : (نعم).
وعجز الأول في الإيضاح العضدي : ٢/٤.
وعجز الثاني في ابن يعيش : ٧/١٢٧.
(٣) – في الأصل و(ع) : (على ماقد أصاب) بإقحام (قد).
(٤) – في (ع) : (شرّ) بالشين المعجمة، وهو تصحيف.

فجاء على الأصل إلاّ أنّهم أسكنوا العين تخفيفًا لكثرة الاستعمال، فقالوا : (نِعْمَ) كما قالوا في (فَخِذٍ) : (فِخْذٍ). ومنهم مَنْ يقول : (نِعِمَ) فيكسر النّون لموضع حرف الحلق؛ لأنّ حرف الحلق إذا وقع عينًا وكان مكسورًا أو مفتوحًا في (فَعَل) كسر ما قبله في الأسماء والأفعال، ولهذا قالوا في (فَخِذٍ) : (فِخِذٌ). والدّليل على التّخفيف قول الشّاعر[1] :

١٦٦ –فَإِنْ أَهْجُهُ يَضْجَرْ كَما ضَجِرَ[2] بازِلٌ مِنَ الأُدْمِ دَبْرَتْ صَفْحتاهُ وَغارِبُهْ

/ وقول[3] الآخر[4] : [١٢٩/ب]

١٦٧ – إذا غابَ عَنّا غابَ عَنّا رَبيعُنا وَإِنْ شَهِدَ أَجْدى فَضْلُهُ وَنَوافِلُهْ

أراد : ضَجِر، ودَبِرتْ، وشَهِد، فأسكن تخفيفًا، وكذلك في (نِعْمَ، وَبِئْسَ).

وفي (نِعْمَ) أربع لغاتٍ :

إحداها : بفتح النّون وكسر العين.

(١) – هو الأخطل التغلبيّ انظر اللسان : (ضجر).
١٦٦ – البيت من الطويل.
لم اقف عليه في ديوانه الذي تحت يدي. وهو في المنصف : ١/٢١، والإنصاف : ١/١٢٣، وابن يعيش: ٧/١٢٩، ١٥٢، واللسان : (ضجر).
البيت في هجاء كعب بن جعيل. البازل : هو البعير الذي استكمل السنة الثامنة وبدأ في التاسعة وخرج نابه. الأدم : جمع أديم وهو الجلد المدبوغ. دبرت : جَرِبَتْ. صفحتاه : جانباه. غاربه : أعلى مُقَدَّم سنامه.
(٢) – في الأصل ضبطت : (ضَجَرَ) بفتح الجيم، وهو وهم، والتصويب من (ع).
(٣) – في (ع) : (وقال).
(٤) – هو الأخطل التغلبيّ.
١٦٧ – تقدم الشاهد برقم (٨) : ص٥٢.

الثّانية[1] : بفتح النّون وإسكان العين.

الثّالثة : بكسر العين والنّون جميعًا.

الرّابعة : المستَعْمَلَةُ بكسر النّون وإسكان العين. وقد قلنا : إنّ[2] ما كان على وزن (فَعِل) في الأسماء والأفعال وثانيه حرف من حروف الحلق جازتْ فيه اللّغات الأربع.

وأمّا[3] (نِعْمَ) فَفِعْلٌ ماض مبني على الفتح غير متصرِّف وُضِعَ للمدح العام. و(بِئْسَ) فعل ماض أيضًا موضوع للذّمّ العامّ. هذا مذهب البصريّين. وعند الكوفيّين[4] : أنّهما اسمان واستشهدوا بجواز دخول حروف الجرّ عليهما في قولهم : مَرَرْتُ بِنِعْمَ القَوْمُ. وهذا لاحُجَّةَ فيه؛ لأنّ حرف الجرّ قد دخل على الفعل في نحو قول الشّاعر[5] :

١٦٨– وَاللّهِ مالَيْلي بِنامَ صاحِبُهْ

فَأدخل الباء على (نام) وبالإجماع أنّ (نام) فعل.

والدّليل على أنّهما فعلان إلحاق علامة التّأنيث بهما في قولهم : نِعْمَتِ المَرْأَةُ

(١) – في (ع) : (والثانية). وكذلك مابعدها : و(الثالثة)، (والرابعة)، بواو العطف.

(٢) – في (ع) : (وقد تقدم أن ...).

(٣) – في (ع) : (فأما).

(٤) – انظر الإنصاف : المسألة رقم (١٤) : ١/٩٧. وأمالي ابن الشجري : ٢/١٤٧.

(٥) – هو القناني. انظر معجم شواهد العربية.

١٦٨ – البيت من مشطور الرجز.

وهو في الخصائص : ٢/٣٦٦، وأمالي ابن الشجري : ٢/١٤٨، والإنصاف : ١/١١٢، وابن يعيش : ٣/٦٢، والخزانة : ٤/١٠٦، والمقاصد : ٤/٣، والهمع : ١/٦، ٢/١٢٠، وشرح الكافية الشافية : ٢/١١٠٣، واللسان : (نوم).

هِنْدٌ، وقول (ذي الرُّمّة) :

١٦٩ – أَوْ حُرَّةٌ عَيْطَلٌ فَتْحاءُ مُجْفِرَةٌ دَعائِمَ الزَّوْرِ نِعْمَتْ زَوْرَقُ البَلَدِ

عَيْطَلٌ : طويلة. فَتْحاءُ : واسعة الوسط. مُجْفِرَةٌ : عظيمة البطن.

واستقلال الفاعل بهما كما يستقل بسائر الأفعال. وبناؤهما[1] على الفتح كالأفعال الماضية. وكلّ ماقيل في (نعم) فمثله في (بئس). وإنّما قلنا : إنّهما غير متصرِّفين؛ لأنّهما وُضِعا للمدح والذّمّ، وأُخْرِجا عن أصلهما الّذي كانا له، فاخْتصّا بمعنى، فأشبها الحروف الموضوعة لمعان، وأيضًا فإنّ المدح والذّمّ إنّما يكون لما قد [اسْتَقَرَّ] وثبت، والمستقبل غير مستقرّ ولاثابت، فلهذا لم يُمْكِنْ[2] لهما تصرّف. وهذان الفعلان لايكون فاعلهما إلاّ ما فيه الألف واللاّم أو مضافًا إلى ما فيه الألف واللاّم، إمّا مضمرًا، وإمّا مظهرًا؛ لأنّهما وُضعا للمدح العامّ والذّمّ العامّ {فاحتاجوا} / إلى أن يكون الفاعل ما فيه الألف واللاّم، لِيَدُلاّ[3] على الاستغراق والعموم؛ لأنّ الفاعل هو الدّالّ على الممدوح والمذموم، فعلى هذا لايرفعان الأعلام، ولاالمكنيات ولاالنّكرات، ولاالمُبْهمات، فلا تقول : نِعْمَ زيد، ولا : نعم رجل، ولا : نعم هذا، ولا : نعم هو. وإنّما يرتفع بعدهما المُسْتَغْرِقُ

112 [١٣٠/أ]

١٦٩ – البيت من البسيط.

وهو في ديوانه : ٢٠٣، ومعاني القرآن للفراء : ١/٢٦٨، والتبصرة : ١/٢٧٦، وابن يعيش : ٧/١٣٦، والمقرب : ١/٦٨، والخزانة : ٤/١١٩، واللسان : (نعم) و(زرق).

وعجزه في المرتجل : ١٩، ١٣٧.

دعائم الزور : كناية عن عِظَم القوائم. الدعائم : القوائم. الزور : أعلى الصدر. زورق البلد : يريد نعمت سفينة المفازة (اللسان زرق).

(١) – في الأصل : (بناؤها)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٢) – في (ع) : (يكن).

(٣) – في (ع) : (أو ليدلا ...) بإقحام (أو).

للجنس، نحو: (الرَّجُلِ) و(الغلامِ)، وكلّ ما فيه الألف واللاّم وما كان مضافًا إلى مافيه الألف واللاّم، لأنّ المضاف بمنزلة المضاف إليه.

والمقصود بالذّمّ والمدح يرتفع من أحد وجهين:

أحدهما: أن يكون خبر مبتدأ محذوف، كأنّ قائلاً قال: نعم الرّجل، فقال قائل: من هذا الممدوح؟ فقيل: زيد، أي: هو زيد.

الثّاني[1]: أن يكون (زيد) من قولك: نعم الرّجل زيد، مبتدأً مؤخّرًا[2]، و(نِعْمَ الرّجل) خبر عنه، والتّقدير: زيد نعم الرّجل. فإن قيل: فقد قلتم: إنّ خبر المبتدأ إذا كان جملة كان فيه ضمير يرجع إلى الأوّل فأين الضّمير في قولنا: نعم الرّجل؟

قيل له: لَمّا كان (الرّجل) يشتمل على الجنس ويجمعه، و(زيد) داخل تحته؛ لأنّه من جملة الرّجل صار ذلك كالذِّكْرِ العائد إليه فجرى مجرى الضّمير. وقد جاء مثل ذلك في غير (نِعْمَ، وَبِئْسَ) في قول الشّاعر[3]:

١٧٠ – فَأَمّا الصُّدورُ[4] لاصُدورَ[4] لِجعْفَرٍ وَلكِنَّ سَيْرًا في عُروضِ المَواكِبِ

(١) – في (ع): (والثاني).
(٢) – في الأصل و(ع) ضبطت (مبتدأً مُؤَخَّرٌ) بالرّفع، وهو خطأ، والصواب ماأثبته.
(٣) – صدره صدر بيت غير معروف القائل، وعجزه عجز بيت للحارث بن خالد المخزوميّ.
١٧٠ – البيت من الطويل، لَفَّقَهُ الشريف من بيتين، فصدره صدر بيت عجزه:
وَلكِنَّ أَعْجازًا شَديدًا ضريرُها.
وهو في الإيضاح: ١/٨٦، وابن يعيش: ٧/١٣٤، ٩/١٢، والخزانة: ١/٢١٧.
وعجزه عجز بيت صدره:
فَأَمّا القتالُ لاقتالَ لديكمُ.
وهو في المقتضب: ٢/٦٩، والإيضاح: ١/٨٦، والمنصف: ١/١١٨، وأمالي ابن الشجري: ١/٢٨٥، ٣٤٨، وابن يعيش: ٧/١٣٤، ٩/١٢، وشرح الكافية الشافية: ٣/١٦٤٨، والمساعد: ١/٢٤٣، والمقاصد: ١/٥٧٧، ٤/٤٧٤، والخزانة: ١/٢١٧، وصدره في أمالي ابن الشجري: ١/٢٩٠، والمغني: ٥٨، وأوضح المسالك: ٤/٥٢٢.
(٤) – في (ع): (الصدود) بالدال، وهو تحريف.

فقوله: (لاصُدورَ)[1] خبر المبتدأ، والشّمول هو الرّاجع إلى (الصّدور)[1] بمنزلة (نعم الرّجل). فأمّا إذا كان الفاعل مضمرًا فإنّه يلزمه التّفسير بنكرة منصوبة، نحو قولك: نعم رجلاً زيدٌ، وبئس غلامًا عمرٌو. فإن قيل: كيف يجوز أن يُضْمر مالم يَجْرِ[2] له ذِكْرٌ؟

قيل له: لايمنع أنْ يُضْمَرَ كما أُضْمِرَ في قولهم: رُبَّهُ رَجُلاً[3]، وفي قولهم: إنَّهُ ذاهبٌ غُلامُكَ، وليستْ الهاء لضمير شيء جرى ذِكْرُهُ ولو كان كذلك لم يجُزْ دخول (رُبَّ) عليها؛ لأنّها لاتدخل على المعارف ولكنّه ضمير مبهم أشبه النّكرات بإبهامه. وقد يجوز أن يُضْمر ما يكون راجعًا إلى معلوم / لا إلى مذكور، نحو قوله تعالى: ﴿حَتّى تَوارَتْ بِالحِجابِ﴾[4] يريد – واللّه أعلم – الشّمس، ولم يَجْرِ[5] لها ذكر، وكذلك قوله تعالى: ﴿مُسْتَكْبِرينَ بِهِ﴾[6] يريد المسجد الحرام، ولم يَجْرِ[7] له ذِكْرٌ كذلك في هذا الباب. [وَ][8] لَمّا كان الكلام معلومًا يُرادُ به المدح جاز إضمار (الرّجل) فيه. و(رجلاً) بعده منصوب على التّفسير، وما بعده مرفوع بما تقدّم.

112 [١٣٠/ب]

وعند الكوفيّين[9] أنّ (نِعْمَ، وَبِئْسَ) هما عَمِلا في (الرّجل) وفي الواقع بعده

(١) – في (ع): (الصدود) بالدال، وهو تحريف.
(٢) – في الأصل (يجز) بالزاي المعجمة، وهو تصحيف، والتصويب من (ع).
(٣) – انظر ماسلف ص٢٥١، ٣٢١.
(٤) – ص: (٣٢).
(٥) – في الأصل: (يجز) بالزاي المعجمة، وهو تصحيف، والتصويب من (ع).
(٦) – المؤمنون: (٦٧).
(٧) – نفس الحاشية رقم (٥).
(٨) – تكملة.
(٩) – انظر المساعد: ٢/١٣١ – ١٣٢: والهمع: ٢/٨٥.

الرّفع في قولنا : نعم الرّجُلُ زَيْدٌ. وإذا كان الفاعل مضمراً أوْ فُسِّرَ بنكرة لم يَجُزْ إظهاره. فكما لا يُجْمَعُ بين المظهر والمضمر لايُجمع بينهما هاهنا فلا يجوز: نعم الرَّجُلُ رَجُلاً زَيْدٌ.

قال: "والمضاف إلى اللاّم كاللاّم[1][2]، تقول : نعم غلامُ الرَّجُلِ زَيْدٌ، وبِئْسَ وافِدُ العشيرةِ جَعْفَرٌ. فإن وقعتْ بعدها النّكرة نصبتها على التّمييز، تقول: نعم رجلاً أخوك، وبئس صاحِبًا صاحِبُكَ، والتّقدير: نعم الرّجل أخوك[3]، فلَمّا أضْمَرْتَ (الرّجل) فسّرته بقولك (رجلاً)."

اعلم أنّه قد مضى بيان هذا الفصل فلا فائدة في تكراره.

فإن قيل: فقد قلتم: إنّ (الرّجل) المضمر لايظهر مع المُفَسِّرِ، وقد قال الشّاعر[4] :

١٧١ – تَزَوَّدْ مِثْلَ زادِ أَبيكَ فينا فَنِعْمَ الزّادُ زادُ أَبيكَ زادا

والتّقدير : فنعم الزّادُ زاداً زادُ أبيك، كما تقول : نعم الرّجلُ رجلاً زيدٌ.

قيل له : عن ذلك أجوبة :

(١) – يريد أنّ المضاف إلى مافيه الألف واللام كالذي فيه الألف واللام؛ لأنّ ابن جنّي وافق سيبويه في اعتباره اللام فقط أداة التعريف، في حين ذهب الخليل إلى أن أداة التعريف هي (أل). انظر ص٣٢٣.

(٢) – في (مل) : (إلى مافيه الألف واللام ...).

(٣) – في (مل) : (نعم الرجل رجلاً أخوك).

(٤) – هو جرير.

١٧١ – البيت من الوافر من قصيدة في مدح عمر بن عبد العزيز.

وهو في ديوانه : ١٠٧، والمقتضب : ٢/١٤٨، والإيضاح : ١/٨٨، والخصائص : ١/٨٣، والمرتجل : ١٤٢، وابن يعيش : ٧/١٣٢، والمقرب : ١/٦٩، والمغني : ٥١٦، والخزانة : ٤/١٠٨، والمقاصد : ٤/٣٠.

أحدها : أنّ قوله : (زاداً) تأكيد، وليس بتفسير.

والثّاني : أن تجعله عطف بيانٍ أو بدلاً من (مثل)، فيكون التّقدير : تزوّد زاداً كزاد أبيك.

قال : "فإن كان الفاعل مؤنّثًا كنت في إلْحاق العلامة وتركها مخيّراً، تقول : نعم المرأةُ هندٌ، وإن شئت قلت : نعمتِ المرأةُ هندٌ. فمَنْ ألحق العلامة قال : هذا فعل كسائر الأفعال، ومَنْ لم يُلْحِقْها أراد معنى الجِنْسِ فغلب عنده التّذكير."

اعلم أنّ مَنْ ألحق في (نعم، وبئس) علامة التّأنيث جعلهما كـ : قامَتِ المرأة وقعدتْ، /وَمَنْ لم يُلْحِقِ العلامة فقد ذهب إلى أشياء : [113 [ا/١٣١]]

أحدها : ماذكره من تغليب التّذكير لإرادة الجنس.

والثّاني : أنّه قال : إنّ هذين الفعلين لَمّا لم يتصرّفا أشبها الأفعال.

والثّالث : أنّ قولنا : قامت المرأة، إنّما لزمت التّاء[1] فعل المؤنّث؛ لأنّا إذا صرنا إلى المستقبل قلنا : تقوم، فجئنا بتاء علامة للتّأنيث، فمن المُحالِ أن تثبت في المستقبل، وَتُحْذَفَ في الماضي. وليس كذلك (نِعْمَ، وبِئْسَ)؛ لأنّهما ليس لهما مستَقْبَلٌ، فلذلك[2] كان حذف العلامة عنده أحسن.

مسائل من[3] هذا الباب

اعلم أنّه لايجوز أن يكون المقصود بالمدح والذّمّ إلاّ من جنس فاعل (نعم، وبئس) فلا يجوز أن تقول : نعم الرّجل هند؛ لأنّها ليست من الرّجال. فأمّا قوله

(١) – في الأصل : (الياء) وهو تصحيف، والتصويب من (ع).

(٢) – في الأصل (فكذلك) وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٣) – في الأصل (مسائل في ...)، وماأثبته من (ع).

تعالى : ﴿ساءَ مَثَلاً القَوْمُ الَّذينَ كَذَّبوا بِآياتِنا﴾[1] فـ (ساء) بمنزلة (بئس)؛ لأنّه ذمّ كما أنّ (بئس) ذمّ، و(القوم) ليسوا من جنس (المَثَلِ) المُضْمَرِ. فالقول فيه أنّ ذلك على حذف المضاف وإقامة[2] المضاف إليه مقامه، والتّقدير : ساءَ المَثَلُ مَثَلاً مَثَلُ القَوْمِ، فحذف (المَثَلَ) وأقام (القَوْمَ) مقامه فارتفع، وكان – لوأظهر (المثل) – مجروراً بالإضافة.

مسألة : إن سأل سائل فقال : قد ذكرتم أنّ (نعم، وبئس) لايرفعان النّكرات، وقد جاء في قول الشّاعر[3] :

١٧٢ – فَنِعْمَ صاحِبُ قَوْمٍ لاسِلاحَ لَهُمْ وَصاحِبُ الرَّكْبِ عُثْمانُ بنُ عَفّانا

فرفع (صاحِبًا) وهو مضاف إلى النّكرة والمضاف إلى النّكرة نكرة[4] بمنزلتها.

والجواب عن ذلك أنّه لما أضافه إلى (القَوْمِ الّذين[5] لاسِلاحَ لَهُمْ) صار فيه ضرب من التّعريف، لتخصيصه وصفته، وأنْتَ إذا وصفت النّكرة قرّبتها من المعرفة بالصّفة فجرتْ مجرى المعرفة، وجاز وقوع النّكرة[6] هاهنا لما فيها من الشّياع؛ لأنّ النّكرة لاتخصُّ واحداً بعينه فأشبهتْ مافيه الألف واللاّم فعلى هذا تجري هذه المسألة.

(١) – الأعراف : (١٧٧).
(٢) – في الأصل : رُسِمَتْ (إقامت) بالتاء.
(٣) – هو كُثَيِّر بن عبد الله النهشليّ.
١٧٢ – البيت من البسيط.
وهو في الإيضاح : ١/٨٥، والمرتجل : ١٤١، وابن يعيش : ٧/١٣١، والمقرب : ١/٦٦، والخزانة : ٤/١١٧، والمقاصد : ٤/١٧، وصدره في الهمع : ٢/٨٦.
(٤) – في (ع) : (يكون نكرة).
(٥) – في الأصل : (الذي) وهو وهم، والتصويب من (ع).
(٦) – في الأصل : (وقوع رفع النكرة) بإقحام (رفع).

113
وقد تدخل[1] / (نعم) على (الّذي) إذا أريد به الشّياع، نحو قوله تعالى : [١٣١/ب]
﴿كَمَثَلِ الّذي اسْتَوْقَدَ ناراً﴾[2] يُبَيِّنُ صحّة ذلك قوله تعالى : ﴿ذَهَبَ اللّهُ بِنورِهِمْ﴾[3] ولايجوز دخولها على (الّذي قامَ أبوهُ) لما فيه من التّخصيص، والله أعلم.

(١) – في الأصل و(ع) : (دخلت)، وهو سهو.
(٢) – البقرة : (١٧).
(٣) – البقرة : (١٧).

باب حبّذا

قال : "اعلم أنّ (حَبَّذا) معناه المدح، وتقريب المذكور بعدها من القلب. وهي ترفع المعرفة. وتنصب النَّكرة الّتي تحسُن فيها (مِنْ) على التّمييز. تقول: حَبَّذا زَيْدٌ، وحَبَّذا أخوكَ، فـ (حَبَّذا) في موضع اسم مرفوع بالابتداء، و(زيد) في موضع خبره. وحقيقة القول أنّ الأصل فيها (حَبُبَ) كـ (كَرُمَ)، فَأُسْكِنَتِ الباءُ الأولى، وأُدْغِمَتْ في الثّانية، و(ذا) مرفوع بفعله، و(زيد) يرتفع كما يرتفع بعد (نعم، وبئس)، تقول : حَبَّذا رجلاً زيدٌ، أي : مِنْ رَجُلٍ، فتنصبه على التّمييز."

اعلم أنّ (حَبَّ) بُنِيَ مع (ذا) وَجُعِلا كالشَّيء الواحد، فـ (حَبَّ) فِعْلٌ، و(ذا) فاعله، ولما بُنِيَ الاسم مع الفعل وصار لاينفكّ عنه غلب الاسم على الفعل، فجاز أن يقع مبتدأ بمنزلة الاسم، ومابعده[1] من المعرفة خبره. هذا[2] وجه[3].

والثّاني : أنّ (ذا) زائدة للإشارة، و(زيد) بعده مرفوع بـ (حَبَّ) على أنّه فاعل له[4].

والثّالث[5] : أنّ (زيداً) مبتدأ، و(حَبَّذا) خبر مقدّم عليه.[6]

(١) – في (ع) : (وصار مابعده).
(٢) – في (ع) : (وهذا ...).
(٣) – انظر المقتضب : ٢/١٤٣، وشرح الكافية للرضي : ٢/٣١٨.
(٤) – انظر شرح الكافية للرضي : ٢/٣١٩.
(٥) – في (ع) : (وفيه قول ثالث).
(٦) – في (ع) : (خبرٌ مقدّمٌ قُدِمَ عليه).

والرّابع : أنْ تجعل (زيداً) بدلاً من (ذا) ويكون (ذا) هو الفاعل[1] ويجوز فيه أيضًا ماجاز في (زيد) في باب (نعم، وبئس) إذا قلتَ : نِعْمَ رجلاً زيدٌ. وقد مضى تفسيره.

فأمّا النّكرة فمنصوبة على التّمييز على ما ذكره، والدّليل على صحّة ذلك أنّك تقدّر (مِنْ)، فتقول : حَبَّذا زَيْدٌ رجلاً، أي : مِنْ رَجلٍ، والعامل في التّمييز (حَبَّذا). وقال قوم[2] : إنّه ينتصب على الحال، ويكون التّقدير : حَبَّذا زيد في حال رُجوليَّته. ويجوز أن تنصبه بـ (أَعْني). وكلّ جائز.

قال : "وَ(حَبَّذا) مع الواحد والواحدة والاثنين والاثنتين والجماعة بلفظ واحد؛ لأنّه جرى مجرى المَثَلِ، تقول : حَبَّذا زيدٌ، وحَبَّذا هندٌ. / ولاتقول : (حَبَّذَهُ)، وكذلك : حَبَّذا الزَّيْدانِ، وحَبَّذا الزَّيْدونَ، وحَبَّذا الهِنْداتُ، كلّه بصورة واحدة، قال الشّاعر[3] : 114 [١٣٢/أ]

١٧٣– **يا حَبَّذا القَمْراءُ وَاللَّيْلُ السّاجْ**
وَطُرُقٌ مِثْلُ مُلاءِ النَّسّاجْ"

اعلم أنّهم لَمّا بَنَوا (حَبَّ) مع (ذا)، و(ذا) اسم للإشارة، والإشارة فيها إبهام جعلوه كالمَثَلِ[4]، فلم يغيّروه عن صيغته فجاز أن يقع بعده المذكّر والمؤنّث،

(١) – انظر شرح الكافية للرضي : ٢/٣١٨.
(٢) – نسب ذلك صاحب الهمع إلى الأخفش والفارسيّ والرّبعيّ : ٢/٨٩.
(٣) – نسبه في اللسان (سجا) إلى الحارثي.
١٧٣ – البيتان من مشطور الرجز.
وهما في الكامل : ١/٢٨٣، والخصائص : ٢/١١٥، وابن يعيش : ٧/١٣٩، ١٤١، واللسان : (سجا) و(قمر). القمراء : الليلة المنيرة بنور القمر. الساج : الساكن. الملاء : جمع ملاءة.
(٤) – في الأصل رسمت : (كالمثل).

والمثنّى والمجموع، ولايتغيّر (ذا)؛ لأنّ الأمثال لاتغيّر عن الوجه الّذي خرجتْ عليه الاترى أنّ قولهم : «الصَّيْفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ»[1] مَثَلٌ[2] تُخاطب به المرأة، ثمّ إذا خُوطِبَ به الرّجل لم يُغَيَّرْ عن وجهه، فلا تُفْتَحُ التّاء من (ضَيَّعْتِ) لمكان التّذكير، وكذلك إن خاطبتَ به جماعة[3] لم تقل : ضَيَّعْتُمْ[4] ولا : ضَيَّعْتُما[5]، وإنّما تقول : ضَيَّعْتِ بكسر التّاء، فكذلك في (حَبَّذا) لما كان مبنيًّا مع (ذا) وهو خطاب الواحد المذكّر لم يغيّر عن بنائه. وأيضًا فإنّ (ذا) فيه شَياعٌ، فكأنّه لايقع على شيء بعينه. وأيضًا فإنّ مابعده يُنْبِئُ[6] عن المراد بالمدح، وإنّما يكون كذلك مادام (ذا) مع (حَبَّ) فإن أفردتَ (ذا) عن (حَبَّ) لم يَجُزْ فيه ذلك، ألا ترى أنّا لو أفردنا (ذا) عن (حَبَّ) لما جاز أن يُخاطبَ به المؤنّث، ولا الاثْنان، ولا الجماعة.

فأمّا من ضمّ الحاء من (حَبَّ) فقال : (حُبَّ)؛ فلأنّه لما سكّن الباء الأولى نقل ضمّتها إلى الحاء، كما قالوا : عُظْمَ البَطْنُ بَطْنُكَ. وإنّما يستعملون النّقل[7] مع التّخفيف في المدح خاصّة. واللّه أعلم بالصّواب.

---

(١) – الأمثال لابن سلام : ٢٤٧، وجمهرة الأمثال للعسكريّ : ١/٥٧٥، ومجمع الأمثال : ٢/٦٨، والمستقصى : ١/٣٢٩، وفصل المقال : ٣٥٧، واللسان : (صيف). والمثل يقال لمن فَرَّطَ في شيء ثم عاد يطلبه.

(٢) – في (ع) : (هذامثل).

(٣) – في الأصل : (إن خاطَبَ جَماعَةً ...)، وما أثبته من (ع)، وهو أولى لقوله بعد ذلك : (لم تقل).

(٤) – في الأصل : (ضيعهم) وهو وهم، والتصويب من (ع).

(٥) – في (ع) : (لاتقول : الصيف ضَيَّعْتُمْ اللبن ولا ضَيَّعْتُما).

(٦) – في الأصل : (بيني) وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٧) – في (ع) : (الثقل) بالثاء، وهو تصحيف.

باب عسى

قال : "اعلم أنّ (عَسى) فعل ماضٍ غير متصرِّفٍ، ومعناه المقاربة، وهو يرفع الاسم، وينصب الخبر كـ (كانَ)، إلاّ أنّ خبره لايكون إلاّ فعلاً مستقبلاً، وتلزمه (أنْ)، وذلك قولك : عَسى زَيْدٌ أنْ يَقومَ، وَعَسى جَعْفَرٌ أنْ يَنْطَلِقَ، قال اللّه سبحانه : ﴿ فَعَسى اللّهُ أنْ يَأْتِيَ بِالفَتْحِ ﴾[1] / ويجوز أن تحذف (أنْ) فتقول : عَسى زَيْدٌ يَقومُ، قال (هُدْبَةُ بنُ خَشْرَمٍ) :

114 [١٣٢/ب]

١٧٤– عَسى الهَمُّ الّذي أمْسَيْتُ فيهِ يَكونُ وَراءَهُ فَرَجٌ قَريبُ."[2]

اعلم أنّ (عَسى) لَمّا جعلوا له معنى غير معنى الفعل الّذي هو أصله أشبه الحروف الموضوعة للمعاني فَجَمُدَ، كما أنّ الحروف جامدة، فلم يتصرّف، فلا يُسْتَعْمَلُ منه (يَفْعَلُ) ولا (فاعِلٌ). وقال قوم : اسْتَغْنَوا بما يقع بعده من الأفعال المستقْبَلَةِ عن مستقبله.

وكلّ فعل فلا بدّ له من فاعل، وفاعل هذا الفعل على ضربين :

---

(١) – المائدة : (٥٢).

١٧٤ – البيت من الوافر من أبيات قالها في السجن بعد قتله زياد العذريّ. وهو في ديوانه : ٥٤، وانظر سيبويه : ١/٤٧٨، والمقتضب : ٣/٧٠، والجمل : ٢٠٩، والإيضاح : ١/٨٠، والأضداد للأنباري : ٢٣، والمرتجل : ١٣١، وابن يعيش : ٧/١١٧، ١٢١، والمقرب : ١/٩٨، والمغني : ١٦٤، ٦٤١، وشرح الكافية الشافية : ١/٤٥٥، والخزانة : ٤/٨١، والمقاصد : ٢/١٨٤، والهمع : ١/١٣٠.

(٢) – في (مل) زيادة : "وتقول : عسى أن يقوم زيد، فـ (أن) وما بعدها في موضع رفع بـ (عسى) و(زيد) رفع بـ (يقوم)، وَكَفَتْ صلة (أن) من خبر (عسى)"

أحدهما : أنْ يكون اسمًا كـ (زيدٍ، وعمرٍو).

والآخر : أن يكون الفاعل (أنْ) مع صلتها.

فإذا كان الفاعل (أنْ) مع صلتها تَمَّ الفعل بها ولم يحتج[1] إلى شيء آخر نحو قولك : عسى أنْ يَقومَ زَيدٌ، والتّقدير : عسى قيامُ زَيْدٍ بمنزلة قولك : قَرُبَ قيامُ زَيْدٍ. وإذا كان الفاعل اسْمًا كـ (زَيْدٍ، وعمْرٍو) افْتَقَرَتْ إلى خبر يدلّ على الحدث[2] نحو قولك : عَسى زيدٌ أنْ يَقومَ[3]. وقد نطق القرآن بهما جميعًا، قال اللّه تعالى : ﴿فَعَسى اللّهُ أنْ يَأْتيَ بِالفَتْحِ﴾[4]، وقال تعالى :﴿وعَسى أنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا﴾[5]. فلا بُدّ من ذكر (أنْ) بعد (عسى) إمّا في الفاعل أو في الخبر. والعلّة في لزوم (أنْ) لـ (عَسى) أنّ (عسى) موضوعة لفعل مُتَوَهَّمٍ وقوعه في الاستقبال فالزموها (أنْ)؛ لأنّ (أنْ) مع مابعدها تدلّ على المستقبَلِ، ألا ترى أنّ (كادَ) لما كانت لمشارفة الفعل مُنِعَتْ من (أنْ)، فإذا قلت : كادَ يَفْعَلُ، فإنّما تقوله لمن هو على حدّ الفعل كالدّاخل فيه لا زمان بينه وبين دخوله فيه، وسبيل المستقبل أن يكون في كونه مهلة، فلمّا افترقا من هذا الوجه لزمتْ (أنْ) (عسى)، وَمُنِعَتْ من (كادَ). وقد شُبِّهَتْ (عسى) بـ (كادَ) في ضرورة الشّعر، نحو قوله :

عَسى الهَمُّ الَّذي أَمْسَيْتُ فيهِ ... ...

ولايجوز في غير الشّعر. وشُبِّهَتْ (كادَ) بـ (عسى) في الضّرورة أيضًا نحو

---

(١) – في (ع) : (فلا يحتاج).

(٢) – في الأصل : (الحدت) بالتاء، وهو تصحيف.

(٣) – (والتّقدير عسى قيام زيد .... عسى زيد أن يقوم) : ساقط من (ع).

(٤) – المائدة : (٥٢).

(٥) – البقرة : ٢١٦. وفي الأصل : (عسى أن تكرهوا) بإسقاط واو، والتصويب من (ع).

قوله[1] :

١٧٥– قَدْ كادَ مِنْ طولِ البِلى[2] أنْ يَمْصَحا

وقد شُبِّهَتْ (عَسى) / بـ (لَعَلَّ) في قولك : عَساكَ تَفْعَلُ، إنّما تريد : لَعَلَّكَ تَفْعَلُ، قال الشّاعر[3] : [115 ١٣٣/أ]

١٧٦– يا أَبَتا عَلَّكَ أَوْ عَساكا

فإذا كانت (أنْ) مع صلتها فاعل (عسى) كانت في موضع رفع، وإذا كانتْ بعد الفاعل كانتْ في موضع نصب، فإذا قلت : عسى زيد أنْ يخرُجَ، فالتّقدير : عسى زيدٌ الخروجَ، وإن لم يظهر المصدر هاهنا. وقد ظهر في موضع وهو قول

---

(١) – هو رؤبة بن العجاج.

١٧٥ – البيت من مشطور الرجز.

وهو في ملحقات ديوانه : ١٧٢، وسيبويه : ١/٤٧٨، والمقتضب : ٣/٧٥، والجمل : ٢١٠، وإعراب القرآن للنحاس : ١/١٤٥، والإيضاح : ١/٨٠، وأدب الكاتب : ٤٤٦، وتأويل مشكل القرآن : ٥٣٤، والمرتجل : ١٣٤، والإنصاف : ٢/٥٦٦، وابن يعيش : ٧/١٢١، والمقرب : ١/٩٨، والخزانة : ٤/٩٠، والهمع : ١/١٣٠، واللسان : (مصح).

يمصح : يذهب.

(٢) – في (ع) : (السُّرى).

(٣) – هو رؤبة بن العجاج.

١٧٦ – البيت من مشطور الرجز.

وهو برواية (عساكا) في ملحقات ديوانه : ١٨١، وسيبويه : ١/٣٨٨، والمقتضب : ٣/٧١، والمحتسب : ٢/٢١٣، وإعراب القرآن للنحاس : ٢/١١٩، ومعاني الحروف للرمانيّ : ١٢٥، والأمالي الشجرية : ٢/٧٦، ١٠٤، والإنصاف : ١/٢٢٢، وابن يعيش : ٢/١٢، ٣/١٢٠، وشرح الكافية الشافية : ١/٤٦٦، والمغني : ١٦٢، ١٦٥، ٧٨٠، والخزانة : ٢/٤٤١، والهمع : ١/١٣٢، وبرواية (عساكن) في سيبويه : ٢/٢٩٩، والخصائص : ٢/٦٩، والأصول : ٢/٤١٠، وشرح الكافية الشافية : ١/١٦٢، ٣/١٤٢٨. وبرواية (عساك) في ابن يعيش : ٧/١٢٣.

(الزَّباءِ) : "عَسى الغُوَيْرُ أَبْؤُسا"(١) وهي كلمة شاذّة لايُقاس عليها؛ لأنّ (أَبْؤُسًا) جمع (بَأْسٍ)، والبَأْسُ : مصدر. وكذلك : كاد زيد يخرجُ، المصدر مقدّر لايظهر، والتّقدير : خروجًا. وقد قيل في بيت (تَأَبَّطَ شَرًّا) :

١٧٧ – فَأُبْتُ إِلى فَهْمٍ وَما كِدْتُ آيِبا ... ...

التّقدير : وما كِدْتُ أَوُوبُ، فوضع الاسم موضع الفعل.

قال : "وتقول : زيد عسى أن يقومَ، فاسم (عَسى) مضمر فيها، فإن(٢) ثنَّيْتَ على هذا، أو جمعتَ، أو أنَّثْتَ، قلتَ : الزَّيدانِ عَسَيا أنْ يقوما، والزيدون عَسَوْا أنْ يقوموا، وهندٌ عَسَتْ أنْ تقومَ، والهندان عَسَتا أنْ تقوما، والهنداتُ عَسَيْنَ أنْ يَقُمْنَ. فـ (أَنْ) الآن وما بعدها في موضع نصب. فإن لم تجعل في (عسى) ضميراً كانت بلفظ واحد تقول : زيد عسى أن يقومَ، والزَّيدانِ عسى أن يقوما، والزّيدونَ عسى أن يقوموا، وهند عسى أنْ تقومَ(٣). فـ (أَنْ) الآن وما بعدها في

(١) – انظر الأمثال لابن سلام : ٣٠٠، وغريب الحديث له : ٣/٣٢٠، والعسكريّ : ٢/٥٠ واللسان : (غور) و(بأس)، ومجمع الأمثال : ٢/١٧، والمستقصى : ٢/١٦١، وفصل المقال : ٤٢٤. والمثل في سيبويه : ١/٢٤، ٧٩، والمقتضب : ٣/٧٠، ٧٢، وابن يعيش : ٧/١١٦. وهو يضرب في موضع التهمة. وغوير : تصغير غار.

١٧٧ – صدر بيت من الطويل عجزه : (وَكَمْ مِثْلِها فارقْتُها وَهيَ تَصْفِرُ)

وهو في ديوانه : ٨٩، وانظر الإنصاف : ٢/٥٥٤، وابن يعيش : ٧/١٣، والخزانة : ٣/٥٤٠، والمقاصد : ٢/١٦٥، وشرح الكافية الشافية : ١/٤٥٢، والمساعد : ١/٢٩٧، وشرح الحماسة للمرزوقي برواية (ولم أكُ آيبا ...) وعلى هذه الرواية يفوت موضع الشاهد. وصدره في ابن يعيش : ٧/١١٩، ١٢٥، وأوضح المسالك : ١/٢١٦، الهمع : ١/١٣٠، فهم : قبيلة الشاعر.

(٢) – في (ع) : (وإنْ).

(٣) – في (مل) زيادة : (والهندان عسى أن تقوما، والهنداتُ عسى أن يَقُمْنَ).

موضع رفع بـ (عسى)، واسْتُغْنِيَ بما تضمَّنه اسمها من الحدث عن ذكر الحدث في خبرها."

اعلم أنّ بعض النّاس يمنع من الضَّمير في (عسى) ويقول : إنّها لَمّا لم تتصرَّف لم تحتمل ضميراً فلا يُضمر فيها. وبعضهم يقول : لَمّا أُضْمر في أفعال التّعجّب و(نِعْمَ، وبِئْسَ)، وهي غير متصرّفة، فكذلك يُضمر في (عسى)(١). فمَنْ جعلها محتملة للضّمير أظهر التّثنية، والجمع، والتّأنيث فيها، كما يُظهره في الأفعال المتصرّفة، فيكون الضّمير هو الفاعل، وما بعده من الفعل منصوبًا بكونه خبرًا لها. وَمَنْ لم يُظهر الضّمير قدّر ما بعدها فاعلاً / لها وجعلها هي على صورة واحدة في الأحوال كلّها. 115 [١٣٣/ب]

(١) – انظر الهمع : ١/١٣١.

باب كم

قال : "اعلم أنَّ (كَمْ) تكون في الكلام على ضربين : أحدهما : الاستفهام. والآخر : الخبر. وهي اسم لعدد مُبْهَمٍ. فإذا كانت استفهامًا نصبتَ النّكرة الّتي تحسن فيها (مِنْ) على التّمييز، وإذا كانتْ خبرًا جَرَّتْ تلك النّكرة. فتقول[1] في الاستفهام : كَمْ غلامًا لَكَ؟ وكَمْ دِرْهَماً في كيسِكَ؟ وتقول في الخبر كَمْ دِرْهَمٍ قَدْ مَلَكْتَ، وكَمْ دارٍ قَدْ دَخَلْتَ."

اعلم أنّ (كَمْ) لعدد مُبْهَمٍ، وهو ينتظم جميع العدد لما في ذلك من الاختصار والحكمة؛ لأنّه أغناهم عن قولهم : أَعِشرون أَمْ ثلاثونَ؟ فلمّا كان العدد بلانهاية جعلوا (كَمْ) ينتظم جميعه. هو[2] مبنيّ على الوقف، وإنّما بُنِيَ على الوقف؛ لأنّ أصل البناء أن يكون موقوفًا، وما يُبْنى على حركة فلعلّة أوجبتْ ذلك.

وإنّما بُنِيَ (كَمْ) لتضمُّنه معنى همزة الاستفهام ونيابته عنها، وبُنِيَتْ في الخبر؛ لأنّها[3] ضدّ (رُبَّ)، و(رُبَّ) حرف جرٍّ، والشّيء [قد][4] يُحْمَلُ على ضدّه ونقيضه، كما يُحْمَلُ على شبهه ونظيره، و(كَمْ) موضوعة للتّكثير كما أنّ (رُبَّ) موضوعة للتّقليل، ولهذا اخْتَصّا بالدّخول[5] على النّكرات؛ لأنّ النّكرات يصحُّ[6]

(١) – في (مل) : (تقول).
(٢) – (لعدد مبهم، وهو ينتظم ... جميعه وهو) : ساقط من (ع).
(٣) – في (ع) : (وبني ... لأنّه).
(٤) – تكملة تقضيها صحة الأصل.
(٥) – في (ع) : (بدخولهما).
(٦) – في الأصل : (لايصح) بإقحام (لا) وهو خطأ، والتصويب من (ع).

تقليلها وتكثيرها، والمعرفة لايصحُّ ذلك فيها؛ لأنّها لاتتغيَّر[1]. وقد قدّمنا شرح ذلك فيما مضى.

فإذا استفهمت بـ (كَمْ) نصبتَ ما بعدها على التّمييز؛ لأنّها نائبة عن عدد فيه نون؛ إذْ[2] كان في الأصل موضوعًا لعدد مُبْهَمٍ، وهو ينتظم جميع العدد لما في ذلك من الحكمة والاختصار؛ لأنّه أغناهم عن قولهم : أَعِشرون أم[3] ثلاثون؟ فلَمّا كان العدد بلا نهاية جعلوا (كم) ينتظم جميعه. فإذا قلتَ : كم رجلاً عندكَ؟ فالتّقدير : أَعِشرون رجلاً عندك.

فإذا وقعتْ في الخبر جَرَرْتَ ما بعدها فقلتَ : كَمْ رَجُلٍ أَدْرَكْتَ، وكَمْ مالٍ جَمَعْتَ / ، أي ذلك كثير، فجررتَ (رَجلاً) بإضافة (كَمْ) إليه، وتكون (كَمْ) بمنزلة عددٍ محذوف النّون لموضع الإضافة، تقديره، عِشْرو رَجُلٍ وَثَلاثو دِرْهَمٍ، وما أشبه ذلك. وقد يجوز النّصب في الخبر على أن تُقَدِّرَ النّون كأنّك قلتَ : عِشرونَ[4] رجلاً لقيتُ، وثلاثون رجلاً أدركتُ، وما أشبه ذلك. إلاّ أنّ النّصب في الاستفهام أجود والجرَّ في الخبر أجود، واختاروا [النّصب مع الاستفهام]؛ لأنّ[5] الاستفهام لم يُضارع الفعل، والفعل يعمل النّصب، فاختاروه لذلك[6]. وجرّوا في الخبر؛ لأنّها في الخبر نقيضة (رُبَّ) فحملوها عليها[7] للفرق بين الموضعين.

115
[١٣٤/أ]

(١) – في (ع) : (لأنها تتغير) بإسقاط (لا)، وهو خطأ.
(٢) – في (ع) : (إذا) وهو تحريف.
(٣) – في (ع) : (أو).
(٤) – في الأصل : (أعشرون) بإقحام الهمزة، والتصويب من (ع).
(٥) – في (ع) : (وإنّما اختاروا ذلك لأنّ ...).
(٦) – في (ع) : (فاختاروا النصب في الاستفهام).
(٧) – في (ع) : (فحملوها على نقيضتها).

فإن قال قائل : إذا كانتْ (كَمْ) بمنزلة عددٍ فيه نون فكيف جاز أن يُفَسَّرَ بجمع إذا قلتَ في الخبر : كَمْ رِجالٍ أَدْرَكْتَ، وكَمْ غُلْمانٍ اشْتَرَيْتَ؟

قيل له : لأنّا لَمّا خفضْنا ما بعد (كَمْ) وكان العدد الخافض مرّة يُفَسَّرُ بجمع، نحو: ثلاثة أثوابٍ، وخمسة أبْرادٍ، ومرّة يُفَسَّرُ بواحد، نحو : مائة درهم وألف ثوب، وكانت (كَمْ) لعددٍ مُبْهم لا يُدْرى ماهو أُجيز فيها ماأُجيز في الأعداد.

قال : "فإنْ فَصَلْتَ بينها وبين النّكرة الّتي تَنْجَرُّ في الخبر نصبتها، تقول : كَمْ قَدْ حَصَلَ لي غُلامًا، وكَمْ قَدْ زارَني رَجُلاً، أَرَدْتَ: كَمْ غُلامٍ قد حصل لي، وكم رجُلٍ قد زارني، فلمّا فصلت ما[1] بينهما نصبت النّكرة، قال (القُطاميُّ) :

١٧٨- كَمْ نالَني مِنْهُمْ فَضْلاً عَلى عَدَمٍ إذْ لا أكادُ مِنَ الإقْتارِ أَحْتَمِلُ"

اعلم أنّه إنّما كان النّصب مع الفصل؛ لأنّهم يستقبحون الفصل بين المضاف والمضاف إليه؛ إذْ كانا عندهم بمنزلة كلمة واحدة، وإنّما جاز ذلك[2] في الظّرف وحرف الجرّ في ضرورة[3] الشّعر خاصّة لِتَوَسُّعِهِمْ به في الكلام؛ ولأنّ الكلام لابُدَّ أن يكون في زمان ومكان، فتنزَّل الظّرف منزلة ما يُحْتاجُ إليه، وذلك في

---

(١) – (ما) : ليس في (مل).

١٧٨ – البيت من البسيط.

وهو في ديوانه : ٣٠، وجمهرة أشعار العرب للقرشيّ : ١٥٣، وسيبويه : ١/٢٩٥، والمقتضب : ٣/٦٠، والمرتجل : ٣١٨، والتبصرة : ١/٣٢٣، والإنصاف : ١/٣٠٥، وشرح الكافية الشافية : ٤/١٧١٠، وابن يعيش : ٤/١٣١، والخزانة : ٣/١٢٢، والمقاصد : ٤/٤٩٤. وصدره في ابن يعيش: ٤/١٢٩، والهمع: ١/٢٥٥.

(٢) – (ذلك) : ساقطة من (ع).

(٣) – (ضرورة) : ساقطة من (ع).

قوله[1][2] :

١٧٩ – ... ... لِلّهِ دَرُّ اليَوْمَ مَنْ لامَها

وإنّما هو : لِلّهِ دَرُّ مَنْ لامَها، فأدخل الظّرف بين المضاف والمضاف إليه. وكذلك قوله[3][4] :

١٨٠ – كَما خُطَّ الكِتابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهوديٌّ يُقارِبُ أَوْ يُزيلُ

/ فهذا على مابيَّنْتُ لك ولم يَجُزْ بغير[5] الظّرف وحرف الجرّ. فلمّا فصلوا [١٣٤/ب] 116
بين (كَمْ) وما عملتْ فيه نصبوا؛ لأنّهم قد أجازوا النّصب في الخبر بغير فصل، فمَعَ الفصل أَوْلى. ولايحسُن[6] الجرّ[7] مع الفصل على ما بيّنْتُ لك[8].

---

(١) – في (ع) : (قول الشاعر).

(٢) – هو عمرو بن قميئة.

١٧٩ – عجز بيت من السريع، صدره : (فَلَمّا رَأَتْ ساتيدما اسْتَعْبَرَتْ)

وهو في ديوانه : ١٨٢، وسيبويه : ١/٩١، والمقتضب : ٤/٣٧٧، والتبصرة : ١/٢٨٨ وابن يعيش : ٢/٤٦، ٣/١٩، والإنصاف : ٢/٤٣٢، وشرح الكافية الشافية : ١/٤٠٥، والخزانة : ٢/٢٤٧، ومعجم البلدان : (ساتيد ما) وعجزه في الأصول : ٢/٢٣٥. الضمير في (رأت) : يعود إلى ابنته التي ذكرها في البيت الذي قبله.

ساتيدما : جبل بالهند لاينقطع ثلجه، قال صاحب الخزانة : هو نهر قرب أرزن.

(٣) – في (ع) : (قول الآخر).

(٤) – هو أبو حيّة النميريّ.

١٨٠ – تقدم الشاهد برقم (٣٣).

(٥) – في الأصل : (تغيير) وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٦) – في (ع) : (ولم يَحْسُنْ).

(٧) – في الأصل : (الخبر)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٨) – في (ع) : (كما بَيَّنْتُ لك).

والكوفيّون[1] يجيزون الجرّ مع الفصل؛ لأنّهم يخفضون[2] مابعد (كَمْ) بـ (مِنْ) الجارّة إمّا ظاهرة وإمّا مُقَدَّرَةً. وأمّا البيتُ فإنّ (فَضْلاً) فيه ثلاثة أوجه: الرّفع، والنّصب، والجرّ. فالنّصب هو الجيّد، وهو على الفصل[3]، والرّفع بـ (نالني)، والجرّ على قُبْحِهِ بـ (كَمْ).

قال: "ومن العرب مَنْ ينصب بها في الخبر بغير[4] فصل، قال (الفرزدق):

١٨١- كَمْ عَمَّةً لَكَ ياجَرِيرُ وَخالَةً[5] فَدْعاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشاري

يُرْوى برفع (العَمَّةِ)، ونصبها، وجرّها. فَمَنْ جَرّها أو نصبها جعل (كَمْ) خبراً في الوجهين، وقد يجوز أن يكون مَنْ نصبها أراد الاستفهام بها. ومن رفع (العَمَّةَ) فإنّما أراد الحَلَباتِ[6]، أراد: كَمْ

(١) – انظر الإنصاف المسألة رقم (٤١): ١/٣٠٣.

(٢) – في (ع): (لايخفضون) بإقحام (لا)، وهو خطأ.

(٣) – في الأصل: (وهو على الاستفهام) وهو وهم، والتصويب من (ع).

(٤) – في الأصل: (بعد) وهو وهم، والتصويب من (ع) و(مل).

١٨١ – البيت من الكامل.

وهو في ديوانه: ١/٣٦١، وسيبويه: ١/٢٥٣، ٢٩٣، ٢٩٥، ومعاني القرآن للفراء: ١/١٦٩، والمقتضب: ٣/٥٨، والجمل: ١٤٨، والأصول: ١/٣٨٧، والتبصرة: ١/٣٢٢، وابن يعيش: ٤/١٣٣، والمقرب: ١/٣١٢، والمغني: ٢٠٢، والخزانة: ٣/١٢٦، والمقاصد: ١/٥٥٠، وأوضح المسالك: ٤/٢٧٠، وشرح الكافية الشافية: ٤/١٧٠٧، والمساعد: ٢/١٠٧، واللسان: (عشر). وصدره في الهمع: ١/٢٥٤، ٢٥٥، والمساعد: ٢/١١٠، ١١١.

الفدعاء: المعوجة الرسغ من اليد أو الرجل. العشار: جمع (عشراء) وهي الناقة التي أتى على وضعها عشرة أشهر.

(٥) – في (ع) ضبطت (كم عَمَّةٍ ... وخالةٍ) وهو سهو؛ لأن الشاهد سيق على رواية النصب.

(٦) – (أراد الحلبات): ساقط من (مل).

حَلْبَةٍ، ورفع (العَمَّةَ) بالابتداء، وجعل قوله: (قَدْ حَلَبَتْ) خبراً عنها."[1]

اعلم أنّ هذا البيت الاختيار فيه أن تكون (العَمَّةُ) مجرورة؛ لأنّه يقصد تكثير العَمّات اللاّتي حَلَبْنَ عِشارَهُ، والتّقدير: كَمْ عَمّاتٍ لَكَ، فأقام الواحدة مقام الجمع، وفي البيت حذف؛ لأنّ التّقدير: كَمْ عَمَّةٍ فَدْعاءَ لَكَ ياجَرِيرُ وَخالةٍ فَدْعاءَ لكَ، فحذف (فَدْعاءَ) من الأوّل لدلالة الثّاني عليه، وحذف (لكَ) من الثّاني لدلالة الأوّل عليه، وأقام الواحدة مُقام الجماعة، فيكون التّقدير: كَمْ عَمّاتٍ فُدْعٍ لَكَ، وَخالاتٍ فُدْعٍ لَكَ قَدْ حَلَبْنَ عِشاري، ولهذا قالوا: إنَّ مَنْ نصب أراد النّون في الخبر؛ ليسلم هذا المعنى، فيكون عشرون عَمَّةً لَكَ أوْ ثلاثون، أو ما أشبه ذلك[2]، فيكون تكثيراً للعمّات، والخالاتُ عطف على العمّات[3]، وكلّ ماجاز في العمّات جاز في الخالات مثله، ومِنَ النّاس من يقول[4]: إنّ النّصب في (العَمَّةِ) على طريقة الاستفهام، و(أبوعليّ) يأباه / ويقول: إنّ الإنسان إنّما يهجو بما قد اسْتَقَرَّ، لا [١٣٥/أ] 117

(١) – في (مل) زيادة: « وقد يجوز الجر مع الفصل في الخبر لضرورة الشعر، قال الشاعر:

كَمْ في بَني بَكْرِ بنِ سَعْدٍ سَيِّدٍ ضَخْمِ الدَّسِيعَةِ ماجِدٍ نَفّاعِ »

البيت من الكامل. نسبه العيني وابن يعيش للفرزدق ولم أقف عليه في نسخة ديوانه التي تحت يدي، ولا في نسخة الصاوي.

وهو في سيبويه: ١/٢٩٦، والمقتضب: ٣/٦٢، والرواية فيهما: (كم في بني سعد بن بكر ...) والإنصاف: ١/٣٠٤، وابن يعيش: ٤/١٣٠، ١٣٢، والعبارة السابقة مع البيت ليست من النسخة الأصل التي اعتمد عليها محقق اللمع في تحقيق كتابه، وعلى الرغم من أنّه تنبه إلى أن هذا الكلام لايوافق كلام ابن جني في غير هذا الكتاب، وأن ذلك مما أجازه الكوفيون إلاّ أنّه زاد هذه العبارة مع الشاهد في متن الكتاب، وكان الأولى أن يثبتها في الحاشية.

(٢) – في (ع): (أو ثلاثين أو ماكان، ...).

(٣) – في (ع): (فيكون تكثير العمات والخالات عطف على العمات) برفع (تكثير) وجرّ (الخالات) وهو خطأ.

(٤) – هذا قول الفراء، انظر معاني القرآن: ١/١٦٩.

بما يسأله عنه.

وأمّا الرّفع فإنّ (كَمْ) تكون[1] بمنزلة الأوقات والمرّات و(عَمَّةٌ) مبتدأ كما ذكر، و(قَدْ[2] حَلَبَتْ) : الخبر، و(لَكَ) : في موضع الصِّفَةِ و(كَمْ) مُلْغاةٌ مُكَثِّرَةٌ لعدد الحَلَبات، تقديره : كَمْ حَلْبَةٍ عَمَّتُكَ قَدْ حَلَبَتْ. فاعرف ذلك[3].

قال : "واعلم أنّ (كَمْ) اسم فتكون مرفوعة، ومنصوبة، ومجرورة تقول في الرّفع : كَمْ مالُكَ؟ فـ (كَمْ) : مرفوعة بالابتداء، و(مالُكَ) : خبر عنها. وتقول في النّصب : كَمْ إنْسانًا ضَرَبْتَ؟ وتقول في الجرّ : بِكَمْ إنْسانٍ مَرَرْتَ."

اعلم أنّ (كَمْ) إذا وقعتْ موقع الرّفع، وكان ما بعدها ظرفًا أو حرف جرّ كانت هي المبتدأ، وما بعدها خبر عنها، تقول : كَمْ رَجُلاً عِنْدَكَ؟ فـ (كَمْ) : مُبتدأ و(عندك) خبره، و(رجلاً) مُفَسِّرٌ للعدد. وإن وقع بعدها اسم جاز أن تكون هي الخبر، وما بعدها المبتدأ، وجاز أن تكون هي المبتدأ وما بعدها الخبر، تقول : كَمْ جَرِيبًا[4] أرْضُكَ؟ فيجوز أن تكون (كَمْ) مبتدأة، و(الأرْضُ) الخبر، ويجوز أن تكون (الأرْضُ) المبتدأ، وَ(كَمْ) الخبر. فأمّا إذا كان بعدها حرف الجرّ والظّرف فهي المبتدأ لِما تقدّم أنّ الظّرف لايكون[5] مبتدأ.

فأمّا إذا وقعتْ في موضع نصب فلا يعمل فيها إلاّ مابعدها؛ لأنّ الاستفهام

(١) – (تكون) : ساقطة من (ع).

(٢) – (قد) : ساقطة من (ع).

(٣) – في (ع) : (... حلبت. والله أعلم بالمراد).

(٤) – الجريب : "مقدار معلوم الذّراع والمساحة، وهو عشرة أقْفِزة، كل قفيز منها عشرة أعْشِراء، فالعشير جزء من مائة جزء من الجريب، وقيل : الجريب من الأرض نصف الفنجان" اللسان : (جرب).

(٥) – في (ع) : (الظروف لاتكون ...).

له صدر الكلام، تقول : كَمْ إنْسانًا ضَرَبْتَ؟ فتنصب (كَمْ) بـ (ضَرَبْتَ). فإن شَغَلْتَ الفعل بالهاء ارتفع موضع (كَمْ)، فيكون مبتدأ وخبرًا.

فأمّا الجرّ فيكون على أحد أمرين : إمّا بحرف جرّ أو باسم يضاف إلى (كَمْ) وكان من حقّ حرف الجرّ أن يكون مُؤَخَّرًا عن (كَمْ) لما قدّمنا أنّه / لايعمل فيها إلاّ مابعدها، إلاّ أنّ الضّرورة دعتْ إلى تقديمه؛ إذْ كان الفعل الواقع بعده لايتعدّى إلاّ بحرف جرّ، ولايمكن إدخاله على الفعل، فَأُدْخِلَ على (كَمْ)، وموضع الجار مع المجرور نصبٌ بالفعل الّذي بعده. فأمّا الاسم، نحو قولهم : ابْنُ كَمْ سَنَةً أنْتَ؟ فـ (ابْنُ) رفع بالابتداء، و(كَمْ) مجرورٌ بإضافة (ابْنٍ) إليه، و(سنة) ينتصب على التّمييز، و(أنْتَ) خبر عن الـ (ابْنِ). والله أعلم بالصّواب. 117 [١٣٥/ب]

مسائل من هذا الباب

اعلم أنّه لايجوز أن تقول : كَمْ غُلْمانًا لَكَ؟ فتنصب (غُلْمانًا) بـ (كَمْ) على التّمييز؛ لأنّ التّمييز لايكون إلاّ واحدًا. ولايجوز أن تنصبه على الحال؛ لأنّ العامل في الحال هو (لك)، ولايجوز أن يتأخّر العامل إلاّ أن يكون فعلاً محضًا، فإن كان معنى الفعل لم يجز أن يتأخّر، ولهذا لم يجيزوا[2] : زَيْدٌ قائمًا فيها. فإن قدّمتَ فقلتَ : كَمْ لَكَ غُلْمانًا؟ جاز أن تنصبه[3] على الحال كما تقول : عَبْدُ اللّهِ فيها قائمًا. فإن قلتَ : كَمْ غُلْمانٌ[4] لَكَ؟ كانت (كَمْ) : مرفوعة بالابتداء و(غُلْمانٌ) : خبره، و(لَكَ) صفة الغلمان.

(١) – في (ع) : (... الجار والمجرور).

(٢) – في الأصل : (يجزوا)، وهو تصيف، والتصويب من (ع).

(٣) – في (ع) : (تنصب).

(٤) – في (ع) : ضبطت (غلمانٍ) بالجر، وهو وهم.

مسألة : إن قال قائل : إذا كانتْ (كَمْ) بمنزلة عدد فيه نون فكيف جاز أن يفصل بين (كَمْ) وبين مابعدها فتقول : كَمْ عِنْدَكَ رَجُلاً، ولايجوز الفصل بين العدد وبين مابعده فلا يقال : عِشْرونَ عِنْدَكَ رَجُلاً، والشّيء إذا تنزّل منزلة غيره لايزيد على حاله. قيل له : لَمّا كانتْ (كَمْ) اسمًا عُدِلَ بها عن التَّمَكُّنِ(١) عُوِّضَتِ الفصل؛ ليكون عِوَضًا لها من التَّمكّن(١)(٢)، وليس كذلك العدد؛ لأنّ اسم العدد مُتَمَكِّنٌ، وقد فصل في الشّعر بينهما، نحو قول (جرير) :

١٨٢- في خَمْسَ عَشْرَةَ مِنْ جُمادى لَيْلَةً لا أَسْتَطيعُ عَلى الفِراشِ رُقادي

وقد قيل : إنّ (كَمْ) لَمّا كثر استعماله(٣) في الكلام في كلّ ما يُسْتَفْهَمُ به جاز الفصل.

[أ] مسألة : تقول : بِكَمِ الثَّوْبانِ المَصْبوغانِ؟ وَبِكَمْ ثَوْبانِ / مَصْبوغانِ؟ وَبِكَمْ الثَّوْبانِ مَصْبوغانِ، وَمَصْبوغَيْنِ؟ فَمَنْ عرّف (الثّوبين) و(المصبوغين) رفع، ويكون (الثّوبان) مبتدأ، (والمصبوغان) صفة لهما(٤)، و(بِكَمْ) هو الخبر، وفي الباءِ ضَميرٌ يَرْجِعُ إلى المبتدأ، والسّؤال عن ثوبين مَعْهودَيْنِ كَمْ ثَمَنُهُا؟ وَمَنْ نَكَّرَ الجميع رفع أيضًا على ما ذكرنا إلاّ أنّ السّؤال عن ثوبين غير مَعْلومَيْنِ. وأمّا مَنْ عرّف الثّياب ونَكَّرَ الصّفة فإنّه أجاز النّصب والرّفع. فالنّصب على الحال، والرّفع على أن يكون المصبوغان خبرًا للثّوبين؛ لأنّ المعرفة لاتوصف بالنّكرة.

---

(١) - في الأصل : (المتمكن) وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٢) - في (ع) : (عوضت الفصل من التمكن ...).

١٨٢ - البيت من الكامل.

وهو في ديوانه : ٩٧ برواية : لي خمسَ عشرةَمن جُمادى ليلةً ما استطيع ... وبرواية المؤلف في المقتضب : ٣/٥٦، والمساعد : ٢/١٠٨.

(٣) - في (ع) : (استعمالها).

(٤) - في (ع) : (صِفَتُهُما).

باب معرفة ما ينصرف ومالاينصرف

قال : "اعلم أنّ حكم جميع الأسماء في الأصل أن تكون منصرفة. ومعنى الصّرف ماتقدّم ذكره، إلاّ أنّ ضربًا منها شابه الفعل من وجهين فمُنِعَ مالايدخل الفعل من التّنوين والجرّ. والأسباب الّتي إذا اجتمع في اسم واحد سببان منها منعاه الصّرف تسعة، وهي : وزن الفعل الّذي يغلب عليه أو يَخُصُّهُ، والتّعريف، والتّأنيث لغير فرق، والألف والنّون المُضارِعَتانِ لألفي التّأنيث، والوصف، والعَدْلُ والجمع، والعُجْمَةُ، وأن يُجْعَلَ اسمان اسمًا لشيء واحد."

اعلم أنّ أصل الأسماء أن تكون مصروفة كما ذكر، وليس لقائل أن يقول : لِمَ صُرِفَتِ الأسماء؟ لأنّ الأصل في الأسماء الصّرف لما بيّنّا من استحقاق الإعراب للأسماء ولُحوقِ التّنوين لها بعد الإعراب، والشّيء إذا خرج على أصله لايُقال فيه لِمَ؟ وإنّما يُسْأَلُ عَمّا لاينصرف من الأسماء لِمَ امتنع منه الصّرف؟

فالقول في ذلك أنّ كلّ اسم لاينصرف أشبه الفعل من وجهين فَمُنِعَ ما يُمْنَعُ(١) من الفعل، وهو الجرّ والتّنوين، فيكون في الرّفع مضمومًا، وفي النّصب / مفتوحًا، وفي موضع الجرّ يحمل على النّصب فَيُفْتَحُ أيضًا. وقد مضى لِمَ مُنِعَ الفعل من الجرّ والتّنوين؟ وإنّما كانت هذه التّسعة الأسباب إذا اجتمع منها سببان في اسم لم ينصرف؛ لأنّ الفعل فَرْعٌ على الاسم، وهذه التّسعة الأسباب فروع، فإذا صار في الاسم سببان منها صار فيه فرعان فَيُشابِهُ الفعل الّذي هو فَرْعٌ من وجهين. والّذي يُوَضِّحُ ذلك أنّ الفعل فَرْعٌ على الاسم؛ لأنّ الاسم في الرُّتْبَةِ أوّل، ثُمَّ الفعل بعده، فصار فَرْعًا عليه. والتّأنيث فَرْعٌ على التّذكير، والصّفة

118 [١٣٦/أ]

---

(١) - في (ع) : (فمنع ما منع الفعل).

فَرْعٌ على الموصوف، والعُجْمَةُ فَرْعٌ على العربيّة، والعَدْلُ فَرْعٌ على الاسم المعدول، والتّركيبُ فَرْعٌ على المفرد، والتّعريف فَرْعٌ على التّنْكير، والجمع فَرْعٌ على الآحادِ، والألف والنّون زيادة والزّيادة فَرْعٌ على الأصل. ولك أن تقول : كلّ مالاينصرف خالف (شَيْئًا) في شيئين، فصار بذلك مُشابِهًا للفعل من وجهين، وذلك أنّ (شَيْئًا) اسم خفيف نكرة ليس بصفة، ولامعدول ولامؤنّث ولامركّب، ولاجمع، وليس فيه عُجْمَةٌ، ولازيادة فصار أصلاً في التّمكّن، فكلّ ماخالفه من وجهين فقد صار فيه فرعان فأشبه الفعل من وجهين.

قال : "الأوّل وزن الفعل الّذي يغلب عليه أو يخصّه، وهو ماكان على مثال (أَفْعَلُ، وَنَفْعَلُ، وَيَفْعَلُ، وَفُعِلَ، وَفَعَّلَ، وَانْفَعَلَ) وكذلك جميع مااختصّ من الأمثلة بالفعل، أو كان فيه أكثر منه في الاسم، من ذلك : (أَحْمَد) لاتصرفه معرفة للتّعريف ومثال الفعل، وتصرفه نكرة؛ لأنّ السّبب الواحد لايمنع الصّرف، فتقول[1] : رَأَيْتُ أَحْمَدَ وَأَحْمَدًا آخَرَ. وكذلك (يَزيد، وتَغْلب، وأَعْصُر) لاتصرف شيئًا من ذلك معرفة، وتصرفه نكرة، وكذلك كلّ ماهذه حاله. فإنْ سمّيته (جَمَلاً) أو (قَلَمًا) أو نحو ذلك صرفته / معرفة ونكرة، وإنْ كان على مثال (قَتَلَ، وَضَرَبَ)؛ لأنّ مثال (فَعَل) يكثر في القَبيلَيْنِ جميعًا فلا يكون الفعل أَخَصَّ به من الاسم." [1/أ]

اعلم أنّ وزن الفعل على ثلاثة أقسام : قسم يختصّ بالفعل ولايكون في الاسم أَلْبَتَّةَ. وقسم يختصّ بالاسم ولايكون في الفعل[2]. وقسم يشترك الفعل

(١) – في (ع) : (تقول).

(٢) – قوله : (وقسم يختص بالاسم ولايكون في الفعل) عبارة مقحمة لاضرورة لها؛ لأنّه قال قبل ذلك "اعلم ان وزن الفعل على ثلاثة اقسام".

والاسم فيه إلاّ أنّ اختصاصه بالفعل أغلب، فصار الحكم للفعل دون الاسم. وقسم يكثر في القَبيلَيْنِ جميعًا، فغلبتِ الأسماء عليه فصار الحُكْمُ لها دون الفعل.

فأمّا الّذي يختصّ بالفعل فما كان على وزن (فَعَّلَ) مُشدَّدٌ نحو (كَسَّرَ، وَبَذَّرَ) وما أشبهه.

والثّاني : ما كان على وزن مالم يُسَمَّ فاعله ممّا أوّله مضموم، نحو (ضُرِبَ، وَقُتِلَ) وما أشبهه.

والثّالث : ماكان على (انْفَعَلَ) مطاوِعًا، نحو : كَسَّرْتُهُ فَانْكَسَرَ، وجَبَرْتُهُ فَانْجَبَرَ، وما أشبهه.

الرّابع : ما كان على (فَوْعَلَ) أَوِ (افْتَعَلَ)، أوِ (افْعَلْ) في الأمر.

فجميع هذه الأوزان من خصائص الأفعال، وليس في الأسماء منها شيء. وقد جاءتْ أسماء معارف سمّيتْ بهذه الأفعال ومن ذلك (بَذَّرُ، وعَثَّرُ)[1]، قال الشّاعر[2] :

١٨٣ – لَيْثٌ بِعَثَّرَ يَصْطادُ اللُّيوثَ إذا ما اللَّيْثُ كَذَّبَ عَنْ أَقْرانِهِ صَدَقا

وقال الآخر[3] :

(١) – في (ع) : ضبطت : (بَذَّرَ وَعَثَّرَ) بالنّصب وهو وهم.

(٢) – هو زهير بن أبي سُلمى.

١٨٣ – البيت من البسيط.

وهو في ديوانه : ٤٣، وإعراب القرآن للنحاس : ٢/٥٦٢، والمنصف : ٣/١٢١، وابن يعيش : ١/٦١، واللسان (عثر).

عثر : "موضع في اليمن، وقيل : هي أرض مَأْسَدَةٌ بناحية تبالة" اللسان : (عثر). أقرانه : أمثاله واكفاؤه.

(٣) – هو كُثَيِّرُ عَزَّةَ.

١٨٤ – سَقى اللّهُ أَمْواهًا عَرَفْتُ مَكانَها جُرابًا وَمَكْلومًا وَبَذْرَ والغَمْرا

و(خَضَمُّ) اسم رجل، و (شَلَّمُ) اسم بيت المَقْدِسِ.

فإن قال قائل : فقدْ جاء في الأسماء (بَقَّمُ)[١] وهو اسم جنس وهذا يدلّ على وقوع هذا الوزن في الأسماء. قيل له : (بَقَّمُ) اسم ليس بعربيّ، وإنّما تكلّمتْ به العرب ووافق من كلامها ما كان من الفعل لانظير له في الأسماء، وأُجْرِيَ حُكْمُهُ على حُكْمِ الفعل الّذي لانظير له فينصرف في النّكرة ولاينصرف في المعرفة متى سَمَّيْتَ رجلاً به[٢].

/ب] فإن قيل : فقد جاء في الأسماء / (دُئِلُ) اسم دابّة شبيهة بابن عِرْسٍ[٣]، قال الشّاعر[٤] :

١٨٥ – جاؤوا بِجَيْشٍ لَوْ قيسَ مُعْرَسُهُ ما كانَ إلاّ كَمُعْرَسِ الدُّئِلِ

---

١٨٤ – البيت من الطويل.

وهو في زيادات ديوانه : ٥٠٣، وسيبويه : ٢ / ٧، وما ينصرف وما لاينصرف : ٢١، والمنصف : ٢ / ١٥٠، ٣ / ١٢١، وابن يعيش : ١ / ٦١، واللسان : (بذر)، ومعجم البلدان : ٢ / ١١٦ (جراب)، ١ / ٣٦١ (بذر)، ٥ / ١٩٤ (ملكوم). في التاج (بذر) : "هذه كلها أسماء آبار بمكة" وانظر معجم البلدان : ١ / ٣٦١ ٢ / ١١٦، ٤ / ٢١١، ٥ / ١٩٤.

(١) – "والبقّم : شجر يُصْبَغُ به. دخيل معرّبٌ ..." اللسان (بقم)، وانظر المعرب للجواليقي : ١٠٧.

(٢) – في (ع) : (... به رجلا).

(٣) – "وابْنُ عِرْسٍ : دُوَيْبَّةٌ معروفة دون السِّنَّوْرِ. أَشْتَرُ أَصْلَمُ أَصَلُّ له ناب ..." اللسان (عرس).

(٤) – هو كعب بن مالك.

١٨٥ – البيت من المنسرح.

وهو في ديوانه : ٢٥١، والانشقاق : ١٧٠، وإصلاح المنطق : ١٦٦، والمنصف : ١ / ٢٠، وابن يعيش: ١ / ٣٠، وشرح شواهد شرح الشافية : ١٢، والمقاصد : ٤ / ٥٦٢. وعجزه في اللسان : (دأل). المعرس: مكان النزول بعد السفر.

قيل له عن ذلك أجوبة :

أحدها : أنّ (سيبويه) لم يذكر في أبنية الأسماء (دُئِلَ)، فلا يصحُّ ذكره في الأسماء.

والثّاني : ماذكره (الأَخْفَشُ)[١] أنّه يجيء مثل ذلك معرفة، والمعارف لايُعَوَّلُ عليها في الأبنية؛ لأنّه يجوز أن يُسَمّى بالفعل وبالحرف وبما لانظير له في كلام العرب.

الثّالث : أنّ الرّاويَ غلط وإنّما هو (دَئِلٌ) بالفتح دون الضّمّ. قال (أبو سعيد)[٢] في الشّرح : يجوز أن يكون (دُئِلُ) سُمِّيَ بالفعل، وإن كان من أسماء الأجناس؛ لأنّنا قد رأينا في أسماء الأجناس ماسمّي بالفعل، كطائر[٣] سُمِّيَ تُنَوِّطَ[٤]، وهذا مثال للفعل وهو من (ناطَ يَنوطُ)؛ وذلك أنّه يُعَلِّقُ عُشَّهُ ضَرْبًا مِنَ التَّعْليقِ المُحْكَمِ الّذي يُتَعَجَّبُ منه. و(دُئِلٌ) من قولهم : (دَأَلَ يَدْأَلُ) وهو مَشْيٌ فيه بَغْيٌ[٥] ونشاط، فيجوز[٦] أن تكون هذه الدّابّة لها مثل هذا المشي فَسُمِّيَتْ به. انتهى قوله.

واعلم أنّك إذا سمّيت رجلاً بفعل الأمر قطعت الهمزة فقلت : هذا أَضْرِبُ[٧] قد جاء؛ لأنّ المثال خرج عن الفعل إلى الاسم. وإنّما دخلتْ ألف الوصل في

---

(١) – انظر شرح الكتاب للسيرافي: ج٤ / الورقة : ٨٣ / (ب) – ٨٤ / (أ). وشرح المفصل لابن يعيش: ١ / ٣٠.

(٢) – شرح الكتاب : ج٤ / الورقة : ٨٤ / (أ).

(٣) – في الأصل : (الطائر)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٤) – في (ع) : (يَنَوَّطُ) بالياء، وهو تصحيف.

(٥) – في (ع) : (نَعْيٌ) بالنون، وهو تصحيف.

(٦) – في الأصل : (ويجوز) بالواو، وما أثبته من (ع) لموافقته شرح السيرافي.

(٧) – في الأصل ضبطت (أضْرِبْ) بالسكون، وهو وهم، والتصويب من (ع).

أسماء قليلة، نحو : (ابْنٍ، واسْمٍ) وأخواتها، ودخلتْ على الأسماء الجارية على أفعالها، نحو (انْطَلَقَ انْطِلاقًا)، فأمّا سائر الأسماء فليس فيها همزة وصل.

فأمّا القسم الّذي يغلب عليه الفعل فكلّ ما كان في أوّله إحدى الزّوائد الأربع نحو (أَذْهَبُ، ونذهب، وتذهب، ويذهب)، فـ(أذهب) وزنه من الأسماء (أحمد)، فإذا كان معرفة لم تصرفه للتّعريف ووزن الفعل، وكذلك (أَعْصُرُ) اسم رجل لاتصرفه معرفة؛ لأنّه على وزن (أَفْتُلُ)، وتصرف ذلك نكرة لزوال التّعريف؛ لأنّ أحد السّببين[1] لا يمنع الصّرف. ولو سمّيت رجلاً بـ(تَذْهَبَ[2]) لم تصرفه لوزن الفعل والتّعريف، وكذلك لو سمّيته (يَشْكُرَ)؛ لأنّه على وزن (يَفْتُلُ)[3]، وكذلك (يَعْمَرُ)؛ لأنّه على وزن (يَذْهَبُ). / فإن قال قائل : لِمَ صار هذا الوزن أخصَّ بالفعل من الأسماء وأنتَ تقول : (أَحْمَدُ) في الأسماء و(أَصْفَرُ، وَأَحْمَرُ) وما أشبه ذلك[4] كما تقول : (أَذْهَبُ) في الأفعل،وهما على حال سواء. /1]

قيل : هذه الهمزة دخلتْ على فعل المُتَكَلِّم لمعنًى، ودخلَتْ للتَّنَقُّلِ[5] كقولك : أَعْلَمْتُ زَيدًا عمرًا خَيْرَ النّاسِ، وكذلك النّون والتّاء والياء دخلتْ لمعان في الأفعال، فصارتْ هذه الحروف كأنّها من نفس الفعل لَمّا دخلتْ لمعنى فيه، وصار هذا الوزن للفعل، فلمّا دخلت الهمزة على (أَصْفَرَ، وَأَحْمَرَ) زائدة؛ لأنّه مأخوذ من الصُّفرة والحمرة، صار على وزن الفعل المقدّم ذكره.

فإن قيل : فهلاّ قلتم بأنّ همزة الأسماء دخلتْ عليها قبل دخولها على الأفعال.

(١) – في (ع) : (إحدى الشيئين)، وهو تحريف.
(٢) – في (ع) : (يذهب) بالياء.
(٣) – في الأصل : (يقبل) وهو تصحيف، والتصويب من (ع).
(٤) – في (ع) : (... أحمد وأصفر وأحمر وما أشبهه في الأسماء).
(٥) – في (ع) : (للنّقل)، وهو تصحيف.

قيل له : هذا لايصحّ؛ لأنّ مادخل [لمعنًى أَوْلى ممّا دخل][1] لغير معنى، فصار دخول الهمزة على الاسم يُحْدِثُ فيه ثِقَلاً لم يكن فيه؛ لأنّ الفعل ثقيل، والاسم خفيف فإذا صار الاسم على وزن الفعل ثَقُلَ. وكذلك بقيّة الحروف تجري هذا المجرى.

فإن صغَّرْتَ مافي أوّله إحدى الزّوائد الأربع لم يُخْرِجْه ذلك عن وزن الفعل؛ لأنّ الزّوائد باقية فيه بحالها، وهي الّتي أَوْجَبَتِ البناء فلا ينصرفُ مُصَغَّرًا ولامُكَبَّرًا.

فأمّا القسم الّذي يكثر في القَبيلَيْنِ جميعًا فنحو : (فَعَلَ) كـ(ضَرَبَ)، و(فاعَلَ) كـ(ضارَبَ)، و(فَعِلَ) كـ(عَلِمَ)، و(فَعُلَ) كـ(ظَرُفَ). ألا ترى أنّ (ضَرَبَ) على وزن (جَمَلٍ، وَجَبَلٍ) وَ(قاتَلَ[2]) على وزن (خاتَمٍ)، و(عَلِمَ) على وزن (كَبِدٍ)، و(كَرُمَ) على وزن (عَضُدٍ، وَعَجُزٍ). وكان (عيس بنُ عُمَرَ)[3] يُجْري هذه مجرى غيرها[4] من أوزان الفعل، فلا يصرفها معرفة، ويَصْرِفُها نكرة. فأمّا سائر النّحويّين فإنّهم يصرفونها معرفة ونكرة. فإن قيل : فقد جاءتْ غير مصروفة، نحو قول (سُحَيْمِ بْنِ وَثيلٍ الرِّياحيِّ) :

١٨٦ – أنا ابْنُ جَلا وَطَلاّعُ الثَّنايا مَتى أَضَعِ العَمامَةَ تَعْرِفوني

(١) – تكملة من (ع).
(٢) – في الأصل ضبطت : (قاتلٌ)، وهو وهم، والتصويب من (ع).
(٣) – الكتاب : ١/٧، ومايصرف وما لاينصرف : ٢٠.
(٤) – في الأصل : (غير هل)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).
١٨٦ – البيت من الوافر.
وهو من شواهد سيبويه : ٢/٧، وانظر الكامل : ١/٢٢٤، ٣٨٠، والأصمعيات : ١٧، ومجالس ثعلب: ١/١٧٦، وما ينصرف وما لاينصرف : ٢٠، وأمالي القالي : ١/٢٤٦، وابن يعيش : ١/٦١، ٣/٥٩، ٦٢، ٤/١٠٥، والمقرب : ١/٢٨٣، وشرح الكافية الشافية : ٣/١٤٦٧، والخزانة : ١/١٢٣، ٢/٣١٢، والمقاصد : ٤/٣٥٦، واللسان : (جلا). وصدره في المغني : ١٧٢، ٦٩٣، وأوضح المسالك : ٤/١٢٧، والهمع : ١/٣٠، واللسان (ثنى) وعجزه في المغني ٣٧١.
ابن جلا : هو ابن جلا الليثيّ، سُمِّيَ بذلك لوضوح أمره. الثنايا : جمع (ثنية) وهي الطريق في الجبل.

12
١٣/ب] قيل له : في (جَلا) / ضمير هو الفاعل، وأنْتَ إذا سمّيتَ بالفعل والفاعل حَكَيْتَهُ، فقلتَ : هذا قامَ زَيْدٌ، وضَرَبَ عَمْرٌو، وما أشبه ذلك. ألا ترى أنّهم سموا رجلاً بـ (بَرَقَ نَحْرُهُ) و(شابَ قَرْناها)، وكذلك لو سَمَّيْتَ بـ (دَحْرَجَ) صرفته؛ لأنّه على وزن (جَعْفَرٍ) فلم يكن الفعل أَوْلى بهذه الأوزان من الأسماء فَغَلَبَتِ الأسماء عليها لكثرتها. فإن سمَّيْتَ رجلاً بـ(قِيْلَ) و(غِيْضَ) صرفته معرفة ونكرة؛ لأنّ هذا الوزن يكثر في الأسماء؛ لأنّه مثل (دِيْكٍ) و(فِيْلٍ).

قال : "ومتى انضمَّ إلى التّعريف سببٌ من الأسباب الباقية منعا(١) الصَّرْفَ"

اعلم أنّ هذا الّذي ذكره قد مضى ذكره، وبيَّنّا أنّ التّعريف فرع على التّنكير فإذا انضمَّ إليه فرعٌ آخر مُنِعَ الصّرف، مثال ذلك (إِبْراهيمُ) لاينصرف لاجتماع التّعريف والعُجمة. وكذلك (عُمَرُ) لا ينصرف [لاجتماع](٢) التّعريف والعدل. وكذلك (زَيْنَبُ، وسُعادُ) لاينصرفان لاجتماع التّعريف والتّأنيث. وكذلك (بَعْلَبَكُّ) لاينصرف للتّعريف والتّركيب. و(أَحْمَدُ) لاينصرف لوزن الفعل والتّعريف. و(مَروانُ) لاينصرف للتّعريف ودخول الألف والنّون. فهذه ستّة أسباب تجتمع مع التّعريف فتمنع الصّرف. ويكون أحد السّببين التّعريف(٣). فأمّا الصّفة إذا سُمِّيَ بها فعند (سيبويه)(٤) تجتمع مع التّعريف. وقال (الأَخْفَشُ)(٥) : تزول لدخول التّعريف. وكذلك الجمع إذا سُمِّيَ به ثبت التّعريف(٦) وزال الجمع. وقال قوم :

(١) – في (مل) : (منعاه).
(٢) – تكملة من (ع). في الأصل :(للتّعريف والعدل).
(٣) – (ويكون احد السببين التعريف) : ساقط من (ع).
(٤) – الكتاب : ٢/٢.
(٥) – انظر ما ينصرف وما لاينصرف : ٧ – ٨، وشرح الكافية للرضي : ١/٤٧.
(٦) – في الأصل : (ثبت المعريفة) وهو تحريف، والتصويب من (ع).

يثبتان معًا، واللّه أعلم.

التّأنيث :

قال : "الأسماء المؤنّثة على ضربين : مؤنّث بعلامة، ومؤنّث بغير علامة. والعلامة على ضربين : هاء، وألف. فكلّ اسم فيه هاء التّأنيث فإنّه لاينصرف معرفة وينصرف نكرة، وذلك مثل : (طَلْحَة، وحَمْزَة)، تقول : رَأَيْتُ طَلْحَةَ وَطَلْحَةً آخَرَ(١)، ومَرَرْتُ بِعَزَّةَ وعَزَّةٍ أُخْرى. وإنّما لم ينصرف(٢) لاجتماع التّعريف والتّأنيث فيه."

121
[١/١٣٩]

اعلم أنّ ما فيه / هاء التّأنيث على ضربين :

ضرب دخلته الهاء للفرق بين المذكّر والمؤنّث نحو : قائم وقائمة، وضارب وضاربة فهذا تأنيث لايُعْتَدُّ به(٣) من العلل المانعة للصّرف؛ لأنّه يزول إذا سقطتِ الهاء.

الثّاني : ما كانت الهاء فيه أصليّة، نحو (تَمْرَةٍ، وشَجَرَةٍ، وحَصاةٍ) فإنّه ينصرف مادام نكرة. فإن سَمَّيْتَ به رجلاً لم تصرفه لاجتماع التّعريف والتّأنيث. وكذلك (حَمْزَةُ، وطَلْحَةُ) إذا كانا معرفتين لم تصرفهما، وإن نكَّرتهما صارا كـ (شَجَرَةٍ، وتَمْرَةٍ) فصرفتهما. وكذلك إن سمّيتَ رجلاً بـ(ضاربةٍ) أو (قائمةٍ) لم تصرفه؛ لأنّ الهاء دخلت لغير فرقٍ، فصار اسمًا مؤنّثًا معرّفًا.

قال : "وأمّا ألف التّأنيث فعلى ضربين : ألف مفردة، نحو (حُبْلى، وسَكْرى، وحُبارى، وجُمادى). وألف وقعتْ بعد ألف زائدة، فَحُرِّكَتْ،

(١) – في (مل) زيادة : (ومررت بحمزة وحمزة آخر).
(٢) – في (مل) زيادة : (معرفة وانصرف نكرة).
(٣) – في الأصل : (لايعد به)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

فانقلبتْ همزة، نحو : (صَحْراءَ، وَحَمْراءَ، وأَصْدِقاءَ، وأَنْبِياءَ، وَضُعَفاءَ، وَشُرَكاءَ). فكلُّ اسم وقعت فيه واحدة من ألفي التّأنيث فإنّه لاينصرف معرفة ولانكرة. وإنّما لم ينصرف نكرة؛ لأنّه مؤنّث وتأنيثه لازم فكأنّ فيه تأنيثين".

اعلم أنّ الألف المقصورة إذا وقعتْ رابعة على ضربين : ضرب يكون للتّأنيث نحو (دُنْيا، وَحُبْلى، وَسَكْرى، وَحُبارى، وجُمادى) فهذه الأسماء لاتنصرف معرفة ولانكرة، ولامُصغَّرة ولامكبَّرة. والعلّة في ذلك أنّ التّأنيث لزم هذه الأسماء لزومًا لاينفك عنها حتّى صارت الألف كأنّها من نفس الكلمة، والدّليل على ذلك أنّك تُكَسِّرُ الاسم عليها، فتقول في جمع (حُبْلى) : (حُبالى) و(سَكْرى) : (سُكارى)، كما تقول في جمع (مَسْجِدٍ) : (مَساجِدُ)، و(مُصْحَفٍ) : (مَصاحِفُ). وليست كهاء التّأنيث الّتي تسقط في التّكسير، نحو قولنا : في (قَصْعةٍ) : (قِصاعٌ)، و(جَفْنَةٍ) : (جِفانٌ). فلما لزمت هذه الألف جُعِلَ لزومها كتأنيث آخر، فصارت العلّة مقام علّتين، وتتنزّل منزلة تكرير التّأنيث / فيه دفعتين. ١١/ب

والضّرب الآخر أن تقع زائدة لغير التّأنيث كألف (أَرْطى، وَحَبَنْطى)[١]، وأشباه ذلك. فهذا الضّرب ينصرف في النّكرة ولاينصرف في المعرفة : وإنّما لم ينصرف في المعرفة؛ لأنّ هذه الألف أشبهت ألف التّأنيث بزيادتها رابعة، وامتناع[٢] دخول الهاء عليها، كما امتنع أن تدخل على ألف التّأنيث، فَجُعِلَتْ[٣] كالتّأنيث الواحد، فإذا انضم إليها التّعريف لم تنصرف.

(١) – "الأرطى : شجر ينبت بالرمل ... واحدته أرطاة" انظر اللسان : (ارط). "رجل حبنطى ... : أي مُمْتَلِئٌ غيظًا أو بطْنَةً" اللسان : (حبط).

(٢) – في (ع) : (ولا متناع).

(٣) – في الأصل : (أن تدخل على ألف التأنيث فجعلت) مكررة.

فأمّا (تَتْرى) فَمَنْ نوّنها جعلها كـ (أَرْطًى) نكرة، وصرفها، وَمَنْ لم يُنَوِّنْ جعل الألف للتّأنيث كـ (حُبلى).

فأمّا (موسى، وَعيسى) فإنّهما أعجميّان، لاينصرفان في المعرفة وينصرفان في النّكرة.

وأمّا الألف الممدودة نحو : (حَمْراءَ، وَصَفْراءَ، وَعُشَراءَ)[١] وجميع الباب فإنّ الأصل فيه الألف المقصورة إلاّ أنّهم زادوا ألفًا قبل ألف التّأنيث علامة للمدِّ لَمّا كان في كلامهم الممدود والمقصور فرَّقوا بينهما بزيادة ألف؛ لئلاّ يشتبها، فصارت الألفان زيدا معًا، والثّانية علامة للتّأنيث؛ لأنّ علامة التّأنيث لاتقع حَشْوًا، فلمّا اجتمع ألفان قُلِبَتْ ألف التّأنيث همزة. فكلّ اسم مؤنّث فيه ألفا تأنيثٍ لاينصرف معرفة ولانكرة ولامُكَبَّرًا ولامُصَغَّرًا؛ لأنّ التّصغير لايُزيل العلامة عنه.

فإن قال قائل : فقد جاء في الأسماء مافي آخره ألف زائدة وبعدها همزة، فتحتمل أن تكون ألفين، كما ذكرتم وذلك نحو : (عَلْباءٍ، وَحِرْباءٍ)[٢] وهما مصروفان.

قيل له[٣] : هذه الهمزة غير تلك؛ لأنّ الهمزة في (حَمْراءَ) وبابها منقلبة عن ألف، وفي (عَلْباءٍ، وَحِرْباءٍ) منقلبة [عن ياءٍ][٤]، وكان الأصل (عِلْبايٌ، وَحِرْبايٌ) فقلبتِ الياءان همزتين على ما يوجبه حكم التّصريف.

(١) – "وناقة عُشَراء : مضى لحملها عشرة أشهر" اللسان (عشر).

(٢) – "والعلباء ممدود : عصب العنق" اللسان (علب). وفيه "الحرباء : مسمار الدرع ... والحرباء : الظهر ... والحرباء : ذكر ام حُبينٍ" اللسان (حرب).

(٣) – (له) : ساقطة من (ع).

(٤) – تكملة من (ع).

فأمّا (أَسْماء) فَمَنْ جعلها اسمًا للمرأة لم يصرفها، وقال : أصلها (وَسْماءُ) من الوَسامَةِ، وهي الحسن على وزن (حَمْراءَ)، فَقُلِبَ من الواو همزة، كما قالوا (وِسادَةٌ) / وَ(إِسادَةٌ)، وَ(وِشاحٌ) وَ(إِشاحٌ) وهذا إذا صغَّرها قال : (أُسَيْماءُ) فلا ينصرف[1]. ومَنْ جعل (أَسْماءً) جَمعَ (اسمٍ) صرفها، قال اللّه تعالى : ﴿ إِنْ هِيَ إِلاَّ أَسْماءٌ سَمَّيْتُموها أَنْتُمْ﴾[2]. وَمَنْ صَغَّرها على هذا قال : (سُمَيّاتٌ). /1]

فأمّا (أَشْياءُ) فهي اسم واحد مؤنّث موضوع للجمع، على[3] هذا قَوْلُ (سيبويه) و(الخليل)[4]، ووزنها (فَعْلاءُ) كـ(حَمْراءَ، وصَفْراءَ)، وجعلوها نائبة عن جمع (شيءٍ) لو كُسِّرَ؛ لأنّه لو كُسِّرَ لجاء على (أَفْعالٍ)، نحو (بَيْتٍ وأبياتٍ) و(شيخ وأشياخ). قال (سيبويه)[5] : ومثل ذلك : ثلاثة رَجْلَةٍ، جعلوا (رَجْلَةً) نائبة عن (أَرْجالٍ)، و(رَجْلَةٌ) ليست بجمع مُكَسَّرٍ، لأنّ (فَعِلَةً) ليس في الجموع المُكَسَّرةِ، وكان من حقّ (رَجُلٍ) أن يُجمع على (أَرْجالٍ)؛ لأنّ (رجلاً) بوزن (عَضُدٍ، وَعَجُزٍ) تُجْمعُ على (أَعْضادٍ، وَأَعْجازٍ). وذكر (الخليل)[6] أن الهمزة الّتي في (أشياء) هي الهمزة الّتي كانتْ لام الفعل فَقُدِّمَتْ، وكان (شَيْئاءَ)، على وزن (فَعْلاءَ)، فَقُدِّمَتِ الهمزة، فصارت (أشياء)، وهي مقلوبة، كما قالوا : (قِسيٌّ)[7] وأصلها (قُووسٌ)؛ لأنّ (فَعْلاً) وهو (قَوْسٌ) يُجْمَعُ على (فُعولٍ)، فقدّموا السّين

(١) – في (ع) : (فلا يصرف).
(٢) – النجم : (٢٣).
(٣) – (على) : ليست في (ع).
(٤) – الكتاب : ٢/٣٧٩ – ٣٨٠.
(٥) – الكتاب : ٢/١٧٩.
(٦) – الكتاب : ٢/٣٧٩ – ٣٨٠.
(٧) – في (ع) : (... قالوا في قسى) بإقحام (في).

فصار (قُسُوّ)، فقلبوا الواو ياءً فصار (قِسيّ)، وكُسرتِ القاف لكسر السّين[1]. وقولهم : ثَلاثَةُ أَشْياءَ، على التّذكير؛ لأنّهم أرادوا اسم كلّ واحد على الانفراد، وهذا نظائره كثيرة كقوله[2] :

١٨٧ – وَإِنَّ كِلابًا هذِهِ عَشْرُ أَبْطُنٍ ... ...

أراد القبائل[3]. وَحُكِيَ عن (أبي الحسن)[4] أنّ أصلها (أَشْيِئاءُ) كـ(أَصْدِقاءَ)، فحُذِفَتِ الهمزة الّتي هي لام الفعل تخفيفًا[5].

قال : "وأمّا المؤنّث بغير علامة فعلى ضربين أيضًا : ثلاثيّ، وما فوق ذلك. فإذا سمّيتَ المؤنّث باسم مؤنّث ثلاثيّ ساكن الأوسط فأنت في صرفه[6] [معرفة][7] وترك صرفه مُخَيَّرٌ، تقول : رَأَيْتُ هِنْدَ، وإن شئتَ : هِنْدًا، وكلَّمْتُ جُمْلَ، وإن شئتَ : جُمْلاً. فمَنْ لم يصرف[8]

(١) – (لكسر السين) : ساقطة من (ع).
(٢) – هو النواح الكلابي. انظر المقاصد.
١٨٧ – صدر بيت من الطويل عجزه : وأنت بريءٌ من قبائلها العشر.
والبيت من شواهد سيبويه : ٢/١٧٤، وانظر معاني القرآن للفراء : ١/١٢٦، والمقتضب : ٢/١٤٦، والكامل : ٢/٢٥٠، وإعراب القرآن للنحاس : ٣/٣٣٥، والخصائص : ٢/٤١٧، والإنصاف : ٢/٧٦٩، والمخصص : ١٧/١١٧، وشرح الكافية الشافية : ٣/١٦٦٥، والمساعد : ٢/٧٦، والمقاصد : ٤/٤٨٤، والهمع : ٢/١٤٩، واللسان : (كلب) و(بطن).
(٣) – في (ع) زيادة : (والله أعلم بالصواب).
(٤) – انظر إعراب القرآن للنحاس : ١/٥٢١.
(٥) – (وحكى عن أبي الحسن ... الفعل تخفيفًا) : ساقط من (ع).
(٦) – في الأصل : (في حرفه) بالحاء، وهو تحريف، والتصويب من (ع) و(مل).
(٧) – تكملة من (ع) و(مل).
(٨) – في الأصل : (لم ينصرف) وهو تحريف، والتصويب من (ع).

احْتَجَّ باجتماع التّعريف والتّأنيث[1]. ومَنْ صرف اعتبر قِلَّةَ الحروف وسكون الأوسط، / فخفّ الاسم عنده بذلك فصرفه. فأمّا في النّكرة فمصروف أَلْبَتَّةَ". [ب]

اعلم أنّ بين النّحويّين في هذه الأسماء الثّلاثية الساكنة الأوسط خلاف. فكان (سيبويه)[2] يختار ترك صرفها، ويُجيز صرفها. وكان (الأخفش) لايُجيز صرفها بحالٍ[3]، ويقول: قد اجتمع فيها علّتان تمنعان الصّرف، وسكون الأوسط لايُغَيِّرُ حكمًا ثبتَ واستقرَّ. وأمّا مَنْ صرف فإنّه ذهب إلى أنّ هذه الأسماء قد بلغتْ نهاية الخفّة في قلّة الحروف والحركاتِ، فصار ذلك مُقاومًا لأحد الثّقلين، واحتجَّ بأنّ (هُودًا، ونُوحًا، ولُوطًا) أسماء أعجميّة، وهي معارف، وصُرفتْ لقلّة الحروف وسكون الأوسط. وكلٌّ مذهبٌ جيّد مأخوذ به؛ لأنّ العرب تكلّمتْ بالصّرف وتركه ألا ترى إلى قول الشّاعر[4]:

١٨٨ – لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِها دَعْدٌ وَلَمْ تُسْقَ دَعْدُ بِالغُلَبِ[5]

فصرف ولم يصرف في بيت واحد؛ لأنّهما جائزان.

---

(١) – في (مل): (... والتأنيث فيه).

(٢) – الكتاب: ٢/٢٢.

(٣) – نسب ذلك ابن مالك في شرح الكافية الشافية للزجاج: ٣/١٤٩٢.

(٤) – هو جرير أو عبيد الله بن قيس الرقيات.

١٨٨ – البيت من المنسرح.

وهو في ديوان جرير: ٦٧، وملحقات ديوان ابن قيس الرقيات: ١٧٨، وسيبويه: ٢/٢٢، وما ينصرف وما لاينصرف: ٥٠، والجمل: ٢٢٧، والخصائص: ٣/٦١، ٣١٦، والمنصف: ٢/٧٧، والتبصرة: ٢/٥٥٢، والمرتجل: ٩٢، وابن يعيش: ١/٧٠، والاقتضاب: ٣٦٧، واللسان: (دعد).

تتلفع: تلتف.

(٥) – في الأصل: (الغلب) بالغين المعجمة، وهو تصحيف، والتصويب من (ع).

قال: "فإن تحرّك الأوسط لم ينصرف معرفةً أَلْبَتَّةَ لثقله بتحرّك أوسطه، وانصرف نكرةً، نحو امرأة سمَّيتها بـ(قَدَمَ) و(فَخِذَ) و(كَبِدَ)، تقول: رأيتُ قَدَمَ، وَقَدَمًا أُخْرى، ومررتُ بِفَخِذَ وَفَخِذٍ أُخْرى."[1]

اعلم أنّ هذا ممّا أجمع النحويّون على ترك صرفه ما كان معرفة؛ لأن حركة الحرف تنزّلتْ[2] منزلة حرف رابع فصار كـ(زَيْنَبَ، وَعَنَاقَ) وأشباه ذلك من الأسماء الرّباعيّة المؤنّثة، فكما لم يصرفوا الرّباعيّة لم يصرفوا الثّلاثيّ المتحرّك الأوسط. فإن تنكّر زال التّعريف فجاز صرفه لذهاب إحدى العلّتين.

قال: "فإن سمّيتَ مذكّرًا بمؤنّث ثلاثيّ صرفته ساكن الأوسط كان أو متحرّكًا، وذلك نحو رجل سمّيته: (هِنْدًا) أَوْ (قَدَمًا) أَوْ (عَجُزًا)[3] فأنتَ تصرفه أَلْبَتَّةَ لخفّة التّذكير. فإن تجاوز[4] المؤنّث ثلاثة أحرف لم ينصرف معرفة، وانصرف نكرة مذكّرًا سمّيت به أوْ مؤنّثًا؛ / لأنّ الحرف الزّائد على الثّلاثة ضارع تاء التّأنيث، وذلك نحو رجل أو امرأة سمّيتها (سُعادَ) أو (زَيْنَبَ) أو (جَيْأَلَ) لاتصرف شيئًا من ذلك معرفة، وتصرفه نكرة[5]." [١٤١/أ] 123

اعلم أنّك إذا سمّيت المذكّر باسم مؤنّث على ثلاثة أحرف صرفته على كلّ حال، سواء تحرّك وسطه أو سكن لخفّة التّذكير، فلم يَعْتَدّوا بحركة الحرف كما

---

(١) – في (مل) زيادة: (وكبد وكبد أخرى).

(٢) – في الأصل (تنزّل)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٣) – في الأصل: (عجرًا) بالراء المهملة، وهو تصحيف، والتصويب من (ع) و(مل).

(٤) – في الأصل: (تجاوزا) بألف الاثنين، وهو وهم، والتصويب من (ع) و(مل).

(٥) – في (مل) زيادة (ألبتّة).

اعْتَدّوا بذلك في المؤنّث؛ لأنّه بالتّأنيث يزداد[1] ثِقَلاً، فنزّلوا الحركة منزلة الحرف، والتّذكير خفيف فلم يعتدّوا بالحركة. وأيضًا فإنّ الاسم المؤنّث إذا صُغِّرَ أُلْحِقَ هاء التّأنيث كقولك في (قَدَمٍ) : (قُدَيْمَةٌ) وفي (فَخِذٍ) : (فُخَيْذَةٌ)، وإن لم يكن في الاسم هاء التّأنيث، فَعُلِمَ[2] أنّها محذوفة، وهي[3] مُرادة. فإذا سمّيت [به][4] مذكّرًا قلت : (قُدَيْمٌ، وَفُخَيْذٌ)، فصار مذكّرًا بكلّ حال فانصرف.

فأمّا إن سمّيته باسم على أربعة أحرف، وكان اسمًا مؤنّثًا جنسًا لا وصفًا، نحو (عُقابَ، وَعَقْرَبَ، وَعَناقَ)، أو ما صيغ لتعريف المؤنّث كـ (زَيْنَبَ، وَسُعادَ)؛ لأنّ اختصاص المؤنّث به يقوم مقام الجنس فإنّهم لايصرفونه[5]؛ لأنّ الحرف الرّابع ضارع تاء التّأنيث، وهو لايتغيّرُ؛ لأنّ التّسمية بالأصل للمؤنّث، فيجتمع[6] فيه التّأنيث الأصليّ والتّعريف فلا ينصرف، ألا ترى أنّك إذا سمّيتَ رجلاً بـ (حَمْدَةَ، وَطَلْحَةَ) لاتصرفه؛ لأنّ التّاء رابعة، والباء[7] من (زَيْنَبَ) تنزّلتْ منزلة التّاء من (طَلْحَةَ، وَحَمْدَةَ)، فإنْ تنكّر انصرف لزوال التّعريف.

فإن سمّيته باسم رباعي صفة صرفته، نحو : (طالِقٍ، وَحائِضٍ)؛ وذلك لأنّ هذه الأسماء قد تلحقها هاء التّأنيث فتقول : هي حائضة غدًا، وطالقة، وإنّما سُمِّيَ به المؤنّث كما يُسَمّى المذكّر بالمؤنّث، نحو قولهم :رجلٌ نُكْحَةٌ وَرَبْعَةٌ[8].

---

(١) – في الأصل : (لأن تاء التأنيث يزداد)، وفي (ع) : (لأنّ بالتأنيث ...) وكلاهما لايصح.
(٢) – في (ع) : (فاعلم) وهو تحريف.
(٣) – (هي) : ساقطة من (ع).
(٤) – تكملة.
(٥) – في (ع) : (لم يصرفوه).
(٦) – في الأصل رسمت : (فتجتمع) وهو تحريف، والتصويب من (ع).
(٧) – في (ع) : (فالباء).
(٨) – "ورجل نُكْحَةٌ : كثير النِّكاح" اللسان (نكح). "ورجل مربوع ... ورَبْعَةٌ وَرَبَعَةٌ : أي مربوع الخلق لا بالطويل ولا بالقصير" اللسان (ربع).

123

فكأن طالقًا وحائضًا على هذا مذكّران سُمِّيَ بهما المؤنّث، وإن كان لايكون / [١٤١/ب] ذلك[1] إلاّ للمؤنّث، فتأنيثه غير حقيقيّ، فلذلك ينصرف.

فأمّا (عَناقُ، وَعَقْرَبُ، وَزَيْنَبُ، وَجَيْأَلُ) وهي اسم لِلضَّبُعِ، فأسماء مؤنّثة لاتتغيّر عنه بحال، فلذلك لم تنصرف معرفة.

---

(١) – (ذلك) : ليست في (ع).

الألف والنّون المُضارِعَتانِ لألفي التّأنيث :

قال : "وكلُّ[1] وصف كان على (فَعْلانَ) ومؤنّثه (فَعْلى) فإنّه لاينصرف معرفة ولانكرة، وذلك نحو : (سَكْرانَ، وَغَضْبانَ، وَعَطْشانَ) لقولك في مؤنّثه (سَكْرى، وَغَضْبى)؛ وذلك لأنّ هاتين الألف والنّون ضارَعَتا أَلِفَيْ التّأنيث في نحو : (حَمْراءَ، وَصَفْراءَ)؛ لأنّهما زائدتان مثلهما؛ ولأنّ مؤنّثهما مخالف لبنائهما كمخالفة مذكّر (حمراء، وصفراء) لها."

اعلم أنّ الألف والنّون في هذا الباب لَمّا زيدا معًا كما زيدتْ أَلِفا التّأنيثِ معًا، وكان ماقبلهما من الحروف على مثال ماقبل أَلِفَيْ (حمراء) من الحروف، وامتنع دخول هاء التّأنيث عليهما كما يمتنع دخولها على أَلِفَيْ (حمراء)، فلا يقال : (سَكْرانَةٌ) كما لايقال (حَمْراةٌ)، وكانت زِنَةُ ماقبلها كَزِنَةِ ماقبل أَلِفَيْ التّأنيث، ومؤنّثه مخالف للفظه، كما أنّ (حمراء) خلاف لفظ مذكّره، فلمّا شابهاهُما[2] من هذه الوجوه أُجْرِيَتا مجراهما، فصار هذا الوزن لاينصرف معرفة ولانكرة، كما أنّ (حمراء) وبابها لاينصرف معرفة ولانكرة، ولامصغّرًا ولامكبّرًا؛ لأنّ التّصغير لايُخرجه عن بنائه، هذا مذهب (سيبويه)[3] في هذا الباب.

وقال (المُبَرِّدُ)[4] : إنّ النّون فيه بدل من الهمزة؛ لأنّها وقعتْ موقعها، ألا ترى إلى قولهم في (صَنْعاءَ : صَنْعانيٌّ) وفي (بَهْراءَ : بَهْرانيٌّ)، وقالوا : (نَدْمانُ

(١) – (وكل) : الواو ليست في (ع) و(مل).

(٢) – في (ع) : (شابهتها) وهو تحريف.

(٣) – الكتاب : ٢/١٠.

(٤) – المقتضب : ١/٢٠٢، ٣٠٥، ٣/٣٣٥.

وَنَدامى)، و(حَيْرانُ وَحَيارى) كما قالوا : (صَحراءُ وَصَحارى). وخمسة أمثلة لاتنصرف لامعرفة ولانكرة منها هذا المثال.

والثّاني : (حمراء) وبابها، (وَحُبْلى، وَدُنْيا) سواء كانت الألف ممدودة أو مقصورة.

الثّالث : ما كان على وزن (مَفاعِلَ، وَمَفاعيلَ)، نحو (مساجِدَ، وَقَناديلَ).

الرّابع : (أَفْعَلُ) الّذي مؤنّثه (فَعْلاءُ) ممدودة، نحو (أَسْوَدَ، وَأَحْمَرَ، وَأَصْفَرَ).

الخامس : / ما كان معدولاً عن نكرة، نحو : (أُحادَ، وَمَثْنى، وثُلاثَ). 124 [١/١٤٢]

قال : "فإن كان (فَعْلان) ليس له (فُعْلى) لم ينصرف معرفة[1] حَمْلاً على باب (غَضْبانَ)، وانصرف نكرة لمخالفته إيّاه في أنّه لا (فُعْلى) له. وذلك نحو (حَمْدان، وَبَكْران)، وكذلك كلّ مثال في آخره ألف ونون زائدتان[2] لا (فُعْلى) له، (فَعْلان) كان أو غيره، نحو : (عِمْران، وَعُثْمان، وَغَطَفان، وَحِدْرِجان، وَعَفَزَّران)[3][4]، لاينصرف شيء من ذلك معرفة، وينصرف نكرة".

اعلم أنّ الألف والنّون إذا وقعا زائدين في غير باب (فَعْلان) بأن يُضَمَّ أوّله

(١) – (معرفة) : ساقط من (ع).

(٢) – (زائدتان) : ساقط من (ع).

(٣) – في (مل) زيادة : (وعقربان).

(٤) – "والحِدْرِجانُ بالكسر : القصير، مَثَّلَ به سيبويه، وفسره السيرافيّ. وحِدْرِجان : اسم، عن السيرافيّ خاصة." اللسان (حدرج). وعَفَزَّران : اسم رجل. قال ابن جنّي : يجوز أن يكون أصله عَفَزَرٌ كَشَعَلَّعٍ وَعَدَبَّسٍ ثمّ ثُنّيَ وسُمّيَ به وجُعِلَتِ النون حرف إعرابه، كما حكى أبو الحسن عنهم من اسم رجل خِلِيلانٍ" اللسان (عفزر).

أو يُكْسرَ أو يُحَرَّكَ وسطه، نحو : (سِرْحان،[1] وَعُثْمان، وَغَطَفان)، أو في (فَعْلان) إلاّ أنّه ليس له (فُعْلى)، نحو (حَمْدان، وَمَرْوان)، فإنّه ينصرف نكرة، ولاينصرف معرفة. وإنّما كان كذلك؛ لأنّ هذه الألف والنّون أُجْرِيَتا مُجرى باب (حَمْراءَ) في أنّها لاتنصرف معرفة ولانكرة، ثمّ كانت الألف الزّائدة لغير التّأنيث، نحو : (حَبَنْطًى، وَعَلْقًى)[2]، جُعِلَتْ كالتّأنيث المفرد، فإذا انضمّ إليها المعرفة لم ينصرف. وكذلك[3] هذه الألف والنّون أُجْرِيَتا مُجْرى الألف الملحقة من حيث الزّيادة. فإذا انضمّ إليهما التّعريف لم ينصرف، وإذا تنكّر انصرف. ولو صغّرتَ هذا المعرّف انصرف لزوال الألف منه ألا ترى أنّك تقول في (سِرْحانَ) : (سُرَيْحينٌ)، فتصرفه. وتقول في (عُثْمانَ) : (عُثَيْمانُ)، فلا تصرفه؛ لأنّه بُنِيَ[4] هذا البناء في حال معرفته، هذا إذا كانت الألف والنّون زائدتين.

فإن كانت النّون أصليّة انصرف على كلّ حال معرفة ونكرة. وتعرف الزّائدة من الأصليّة بالاشتقاق فمن ذلك (تَبّانٌ، وَطَحانٌ، وَسَمانٌ)؛ لأنّه مأخوذ من السّمْنِ والطَّحْنِ وَالتِّبْنِ، وكذلك (ديوانٌ)؛ لأنَّهُ مِنْ دَوَّنْتُ الدّواوينَ، وكذلك رجل سمّيته بـ(مُرّانٍ)؛ لأنّ اشتقاقه من المَرانَة، وهو اللّين، ومنه يقال للرِّماحِ : (مُرّانٌ) فالنّون فيه بمنزلة دال (حَمّادٍ)، وذلك كثير تعرفه بالاشتقاق.

فأمّا (رُمّانٌ)[5] فذهب (الخليل)[6] إلى أنّ النّون فيه زائدة، وإن لم يُعْرفِ

(١) – "وسرحانُ الحوض : وسطه ... وسرحانٌ مُجرى : من أسماء الذئب ... والسِّرحانُ والسِّيْدُ : الأسدُ بلغة هُذَيْلٍ ..." اللسان (سرح).

(٢) – "والعَلْقى : شجرة تدوم خضرته في القيظ، ولها أفنان طوال دقاقٌ وورق لطاف. بعضهم يجعل ألفها للتأنيث، وبعضهم يجعلها للإلحاق وتُنَوَّن ..." اللسان (علق).

(٣) – في (ع) : (فكذلك).

(٤) – في (ع) : (يبنى).

(٥) – في (ع) : (زمان) بالزاي المعجمة، وهو تصحيف.

(٦) – انظر سيبويه : ٢/١١، وما ينصرف وما لاينصرف : ٣٧.

/اشتقاقه. وقد حُكِيَ عن (الأخفش)[1] أنّها أصليّة؛ لأنّ الألف والنّون إنّما تكثر [١٤٢/ب]
زيادتها في الجموع والمصادر.

[الوصف][2] :

قال : "الوصف : من ذلك (أَحْمَرُ، وَأَصْفَرُ،) وكلّ (أَفْعَلَ) مؤنّثه (فَعْلاءُ) لاينصرف[3] معرفة للتّعريف ومثال الفعل، ولانكرة للوصف ومثال الفعل، تقول : اشتريتُ فرسًا أَشْهَبَ، وملكتُ عبدًا أَسْوَدَ، وقطعتُ ثوبًا أَحْمَرَ، وقميصًا أَخْضَرَ. وعلى ذلك لم ينصرف (أَصْرَمُ) ولا (أَكْثَمُ) اسمي رجلين[4]، للتّعريف ومثال الفعل. ومن الوصف قولك : مَرَرْتُ بامرأةٍ ظريفةٍ، وكريمةٍ، وقاعدةٍ، وقائمةٍ. فإن قيل : لِمَ صَرَفْتَ[5] وهناك الوصف والتّأنيث؟ [قلتُ][6] : فلأنّ التّأنيث هنا إنّما هو للفرق بين ظريف وظريفة، وقائم وقائمة[7]، فلم يُعْتَدَّ به لِما ذكرناه.

اعلم أنّ (أَفْعَلَ) على ضربين :

أحدهما : أن يكون وصفًا كـ(أَحْمَرَ، وَأَصْفَرَ، وَأَخْضَرَ، وَأَبْيَضَ) وجميع ما

(١) – انظر اللسان : (رمن).

(٢) – تكملة يقتضيها المنهج الذي سار عليه الشارح في هذا الباب.

(٣) – في (ع) : (فإنه لاينصرف).

(٤) – في الأصل و(ع) : (اسما رجلين)، وهو خطأ، والتصويب من (مل).

(٥) – في (ع) : (لِمَ صُرِفَ).

(٦) – تكملة من (مل).

(٧) – في الأصل : (وقاعدة) وهو سهو، والتصويب من (ع) و(مل).

يكون من الألوان والخَلْقِ المُشَوَّهِ.[1]

والثّاني : أن يكون اسمًا كـ (أَحْمَدَ، وَأَفْكَلَ، وَأَبْدَعَ).

فإذا كان وصفًا فإنّه لاينصرف معرفة ولانكرة ولامصغّرًا لوزن الفعل والصّفة[2].

فإنْ سمّيتَ بهذا الوصف اجتمع فيه ثلاث علل : وزن الفعل، والصّفة والتّعريف، هذا مذهب (سيبويه)[3]. وعند (الأخفش)[4] تزول الصّفة لأجل التّعريف، فيبقى وزن الفعل والتّعريف، فلاينصرف.

وأمّا الأسماء فإنّها إذا تنكّرتْ انصرفتْ؛ لأنّه لم يَبْقَ إلاّ وزن الفعل وهو سبب واحد فلا يمنع الصّرف. فإن سمّيتَ به تعرّف واجتمع التّعريف ووزن الفعل فلم ينصرف. وقد جاءتْ أسماء على (أَفْعَل) نكرات من ذلك (أَدْهَم) يريدون به القَيْدَ، و(أَسْوَد) يريدون به[5] أَسْوَد سالِخٍ[6][7]، وقد تكون هذه الحيّة غير سوداء وإنّما سمّوها بـ(أسود). فمنهم[8] مَنْ يصرف[9] هذه الأسماء، لكونها مُسَمًّى

(١) – في الأصل : (المشنوءة) وهو تحريف، والتصويب من (ع).
(٢) – (والصفة) : ساقط من (ع).
(٣) – الكتاب : ٢/٣٧٧.
(٤) – انظر المقتضب : ٣/٣٧٧، وما ينصرف وما لاينصرف : ٧، وابن يعيش : ١/٧٠، وشرح الكافية للرضي : ١/٦٧ ومابعدها.
(٥) – (به) ساقطة من (ع).
(٦) – في الأصل : (سالح) وهو تصحيف،والتصويب من (ع).
(٧) – "والسالخ : الأسود من الحيّات شديد السواد، وَأَقْتَلُ ما يكون من الحيات إذا سلخت جلدها" اللسان : (سلخ)
(٨) – انظر شرح الكافية : ١/٤٦ وما بعدها.
(٩) – في الأصل : (ينصرف) وهو تحريف، والتصويب من (ع).

بها، وقد كسّروها تكسير الأسماء، نحو قولهم : (أساوِدَ، وَأَداهِمَ). ومنهم[1] مَنْ لايصرفها، /ويقول : إنّ معنى الصّفة باقٍ فيها؛ لأنّا نفهم الأسود والأدهم قبل التّسمية، فكأنّهم سمّوا بها والصّفة باقية بحالها. واحتجّوا بأنّ تكسيرها تكسير الأسماء لايُخْرِجُها عن باب الصّفات بدليل أنّ (أَبْطَحَ، وَأَجْرَعَ) قد كُسِّرا[2] على (أباطِحَ، وَأَجارِعَ) والوصف لازم لهما؛ لأنّ (أَبْطَحَ) اسم للمكان المُنْبَطِحِ، و(أَجْرَعَ) اسم للمكان المُسْتَوي، وكذلك تقول منه : (جَرْعاءُ)، ومن (أَبْطَحَ)، (بَطْحاءُ)، ومنه (بَطْحاءُ مَكَّةَ). ومن ذلك (أَجْدَل) اسم للصّقْر، و(أَخْيَل) اسم للطّائر، و(أَفْعى) اسم للحيّة، فمن العرب[3] مَنْ يصرفها نكرة لزوال الصّفة منها؛ لأنّك لاتقول : صقر أجدلُ، وطائرٌ أخيلُ. فإن تعرّفتْ[4] لم تصرفها للتّعريف ووزن الفعل. ومنهم مَنْ لايصرفها نكرة لوزن الفعل والصّفة، ويقول : إنّ معنى الصّفة باقٍ فيها وإنْ سُمِّيَ بها؛ لأنّ الجَدْلَ[5] : هو القُوَّةُ، والأَخْيَلُ : فيه معنى الصّفة، وكذلك (أَفْعى) حيّة فيها خُبْثٌ.

وأمّا[6] (أَفْعَلُ مِنْكَ) فإنّه لاينصرف أيضًا للصّفة ووزن الفعل. وقد يحذفون (مِنْ) وهي مرادة، نحو قولهم : زيد أعلم، يريدون : من عمرٍو[7]. وقولنا : اللّهُ أَكْبَرُ، نريد[8] أكبر من كلّ شيء. فإن حذفتَ الهمزة من (أَفْعَلَ) انصرف، نحو

125
[١٤٣/أ]

(١) – انظر ما ينصرف وما لاينصرف : ١١.
(٢) – في (ع) : (كُسِّرَ) بصيغة المفرد، وهو تحريف.
(٣) – انظر ما ينصرف وما لاينصرف : ١٠.
(٤) – في الأصل : (تعريف)، وهو تحريف والتصويب من (ع).
(٥) – في (ع) : (الأجدل)، وهو تحريف.
(٦) – في (ع) : (فأما).
(٧) – في الأصل : (من زيدٍ)، وهو سهو والتصويب من (ع).
(٨) – في الأصل : (يريدون)، وما أثبته من (ع)؛ لأنّه يناسب قوله : (وقولنا) قبل ذلك.

قولهم : (خَيْرٌ، وَشَرٌّ)، أصله (أَخْيَرُ، وَأَشَرُّ) لكنّهم حذفوا الهمزة تخفيفًا، فلمّا حذفوها انصرف. وباقي الفصل مفهوم.

العدل :

قال :معنى العَدْلِ أن تلفظ[1] ببناء وأنتَ تريد بناءً آخر، نحو : (عُمَرَ) وأنتَ تريد : (عـامِـرًا)، و(زُفَـرَ) وأنت تريد (زافِـرًا). من ذلك (فُـعَل)، وهو[2] في الكلام على ضربين :

فـإن كـانت الألف واللاّم تدخـلان عليـه فليس مـعـدولاً، وذلك نحـو : (جُرَدٍ،[3] وصُرَدٍ، ونُغَرٍ، وثُقَبٍ،[4] وغُرَفٍ)[5].

فـإن لم تكن الألف واللاّم[6] تدخله فـإنّه مـعـدول، نحـو : (ثُعَل، وجُشَم،[7] وعُمَر). لاتصرف ذلك[8] معرفة للتّعريف والعدل، وتصرفه

(١) – في (ع) : (تتلفظ).

(٢) – في (مل) : (وهي).

(٣) – في (مل) : (جرذ) بالذّال المعجمة، وهو تصحيف.

(٤) – جرد : جمع أجرد : وهو الذي ليس على بدنه شعر. اللسان (جرد)؛ "والصُّرَدُ : طائر فوق العصفور" اللسان (صرد). "والنُّغَرُ : فراخ العصافير واحدته نغرة ... وقيل النُّغَرُ : ضرب من الحُمُّر حُمْرُ المناقير وأصول الأحناك، وجمعها نِغران، وهو البلبل عند أهل المدينة." اللسان : (نغر). و(ثقب) سيأتي تفسيرها فيما نستقبل من كلام الشارح.

(٥) – في (مل) زيادة : "فإن هذا كله مصرف لقولك : الصرد، والجرد، والنغر، والثقب، والغرف".

(٦) – في (مل) : (وإن لم تكن اللام ...) وهذا يوافق مـذهب ابن جنّي في اعـتـبـاره اللام فـقط أداة التعريف، وهو مذهب سيبويه انظر ص٤٧٦ الحاشية رقم (١). والذي أرجحه أن قوله : (الألف) في الأصل و(ع) مقحمة من بعض النساخ.

(٧) – "وثُعالَةُ وثُعَلٌ : كلتاهما الأنثى من الثعالب" اللسان (ثعل) وفيه : "... قد تَجَشَّمْتُ كذا وكذا أي فعلته على كره ومشقة، والجُشَمُ : الاسم من هذا الفعل ... والجُشَمُ الجوف، وقيل الصدر وما اشتمل عليه من ضلوع ..." اللسان (جشم)

(٨) – في (مل) : (لاتصرف شيئًا من ذلك ...).

نكرة. يدلّ على أنّه مـعـدول أنّك لاتقـول : (الجُـشَـمُ)، ولا (الثُّـعَلُ)، ولا(العُمَرُ)، كما تقول : (الصُّرَدُ، والنُّغَرُ)."

اعلم أنّ العرب تكلّمتْ بالاسم المعدول لقصد التّوكيد والمبالغة، كما قالوا في النّداء : / يافُسَقُ ويافُجَرُ، ويافَساقِ، ويافَجارِ للأُنثى يقصدون توكيد الفِسْقِ والمبالغة فيه فتكلّموا بلفظ وأرادوا غيره لما أخبرتك. 125 [١٤٣/ب]

وكلّ ما جاء على وزن (فُعَلٍ) فإنّه على ضربين :

أحدهما : أن يكون اسمًا جنسًا أو جمعًا جنْسًا، نحو (جُرَدٍ، وصُرَدٍ، ونُغَرٍ، وغُرَفٍ، وثُقَبٍ)؛ لأنّ الثّقَبَ : جَمْعُ ثُقْبَةٍ والغرف : جمع غرفة، وهي تعمّ الجنس، فهذا النّوع ينصرف معرفة ونكرة؛ لأنّه غير معدول، وجواز دخول الألف واللاّم عليه يدلّ على تنكيره في الأصل. فإذا تعرّف لم يكن فيه إلاّ سبب واحد، والسّبب الواحد لايمنع الصّرف. وليس امتناع دخول الألف واللاّم على الاسم ممّا يدلّ على أنّه معدول؛ لأنّ (أُدَدًا) لايدخل عليه الألف واللاّم وهو غير معدول. وإنّما القصد بذلك التّعريف والتّنكير فقط. ومن ذلك ماوقع وصفًا، نحو : (رَجُلٍ حُطَمٍ) قال الشّاعر[1] :

١٨٩ – قَدْ لَفَّها اللَّيْلُ بِسَوّاقٍ حُطَمْ

(١) – نسبه سيبويه للحطم القيسيّ، وينسب لأبي زغبة الخزرجيّ ولرشيد بن رميض العنزيّ. انظر اللسان وشرح الحماسة.

١٨٩ – البيت من مشطور الرجز.

وهو من شواهد سيبويه : ٢/١٤، وانظر المقتضب : ١/١٩٣، ٣/٣٢٣، والكامل : ١/٣٨١، ٣/٣٠١، وما ينصرف وما لاينصرف : ٣٩، وإعراب القرآن للنحاس : ٣/٧٦٧، والمرتجل : ٩٠، والمخصص : ٥/٢٢، وابن يعيش : ٦/١١٣، وشرح الحماسة للمرزوقيّ : ١/٣٥٥، واللسان : (حطم). الحطم : القليل الرحمة للماشية يهشم بعضها ببعض.

وكذلك : (رَجلٌ سُكَعٌ) وهو الّذي يَتَسَكَّعُ في الأمور وما أشبه ذلك.

الضّرب الثّاني : نحو : (عُمَرَ، وَزُفَرَ)؛ لأنّ ذلك معدول عن (عامرٍ، وزافرٍ) لما أعلمتك من قصدهم بذلك، وهما معرفتان فاجتمع العدل والتّعريف، فلا ينصرف، ألا ترى أنّه لايدخل عليه الألف واللاّم؛ لأنّه معرفة. وقد مضى أنّ المعارف لايدخل عليها الألف واللاّم، فإن صغّرت هذا البناء صرفته؛ لأنّ التّصغير يُخْرِجُهُ عن الوزن؛ لأنّه يصير على وزن تصغير (عَمْرٍو).

فأمّا (أُخَرُ)[1] و(آخَرُ) ففيهما خلاف. فمنهم مَنْ يقول[2] : إنّهما معدولان عن الألف واللاّم في (الأُخَرِ) و(الآخَرِ)[3] فيجتمع فيهما العدل والصّفة؛ لأنّهم تلفّظوا بـ (أُخَرَ) ويريدون (الأُخَرَ)[4]. ومنهم مَنْ يقول[5] : هو معدول[6] عن (آخَرَ مِنْ كذا)، كأنّهم أرادوا : مررتُ بزيد ورجل آخَرَ منه. فإن قيل : إذا كان آخَرُ معدولاً عن المعرفة وجب أن يكون معرفة، والمعرفة لاتقع وصفًا للنّكرة، وقد وقع (آخَرُ) وصفًا للنّكرة. قيل له : / لَمّا نُزِعَتْ منه الألف واللاّم أشبه النّكرات، فجرى مجراها وإن كان معرفة. [1/]

فأمّا (جُمَعُ، وكُتَعُ، وبُصَعُ) فإنّها معدولة على غير جهة هذا العدل؛ وذلك لأنّهن معدولاتٌ عن جمع (أَفْعَلَ) وبابه؛ لأنّ باب (أفعل) حقّه أن يكون مؤنّثه (فَعْلاءَ)، وجمعها (فُعَلٌ) ساكن العين، نحو {(أحمر، وحمراء) وحُمْرٍ}، و(أصفر،

(١) – في الأصل : (اجر) بالجيم، وهو تصحيف، والتصويب من (ع).

(٢) – هذا مذهب سيبويه وجمهور النحاة : انظر الكتاب : ٢/١٤، وشرح الكافية للرضي : ١/٤٢.

(٣) – في الأصل : (الآخر والآخَرُ)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٤) – في الأصل : (الآخَر)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٥) – هذا مذهب ابن جني انظر ما ياتي من كلام ابن جني ص٥٢٣، وشرح الكافية للرضي ١/٤٢.

(٦) – في (ع) : (إن أُخَرَ معدول عن ...).

وصفراء، وصُفْرٍ)، فلمّا كانتْ هذه الألفاظ لاتقع إلاّ مؤكّداتٍ للمعارف {صارت} معارف، فجمعوها جمع المعرفة في باب (الأفضل والفُضْلى والفُضَلِ)، و(الأطول والطُّولى والطُّوَلِ) ومنه (السَّبْعُ الطُّوَلُ). فاجتمع في (كُتَعَ، وَجُمَعَ) العدل عن الجمع والتّعريف فلم ينصرف.

قال : "ومن ذلك (مَثْنى، وثُلاثُ، وَرُباعُ)، لاتصرف[1] ذلك[2] للوصف وأنّه معدول عن (اثنين، وثلاثة، وأربعة)، قال الشّاعر[3] :

١٩٠– وَلكِنَّمـا أَهْلي بِوادٍ أَنيسُهُ ذِئابٌ تَبَغّى النّاسَ مَثْنى وَمَوْحَدُ

فَأَجْراهُ وَصْفًا كما ترى. وتقول : مررت بزيد ورجل آخَرَ، فلا تصرفه للوصف ومثال (أَفْعَلَ)[4]. وكذلك (أُخَرُ) لاينصرف للوصف والعدل عن (آخَرَ من كذا)."

اعلم أنّ هذا الجنس له لفظان :

أحدهما : (فُعالٌ). والآخر : (مَفْعَلٌ)، نحو : (أُحادَ، وَمَوْحَدَ)، وَ(ثُناءَ، وَمَثْنى)، وكلاهما معدول عن (واحد، واثنين) وكذلك إلى العشرة، وهذا الجنس معدول على

(١) – في (ع) : (لايُصرف).

(٢) – في (مل) : (... شيئًا من ذلك).

(٣) – هو ساعدة بن جؤية الهذليّ.

١٩٠ – البيت من الطويل.

وهو في ديوان الهذليين : ١/٢٣٧، وشرحه : ٣/١١٦٦، وسيبويه : ٢/١٥، والمقتضب : ٣/٣٨١، وما ينصرف وما لاينصرف : ٤٤، والتبصرة : ٢/٥٦٠، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٦٥٠، والمخصص: ١٧/١٢١، والمرتجل : ٨١، وابن يعيش : ١/٦٢، ٨/٥٧، والمغني : ٧٢٩، والمقاصد : ٤/٣٥٠، واللسان : (بغى). تَبَغى : أصلها تَتَبَغَّى حذف إحدى التائين تخفيفًا.

(٤) – في (مل) : (ومثال الفعل).

غير جهة العدل؛ لأنّ المعدول[1] في الأصل معارف، وهذا النّوع نكرات، والدّليل على تنكيره قوله تعالى : ﴿أُولي أَجْنِحَةٍ مَثْنى وَثُلاثَ وَرُباعَ﴾[2] فوصف الأجنحة بها وهي نكرة، وكذلك قول الشّاعر :

... ... ذِئابٌ تَبَغّى النّاسَ مَثْنى وَمَوْحَدُ

فوصف (ذئابًا) وهي نكرة لأنّها جمع، والمانع من صرفها فيه أقوال : منهم[3] مَنْ قال : الوصف والعدل. ومنهم[4] مَنْ قال : إنّه عُدِل في اللّفظ والمعنى، فصار كَأَنَّ فيه عدلين، وهما علّتان. أمّا عدل اللّفظ[5] فمن (أَحَدٍ) إلى (أُحادَ، وَمَوْحَدَ)، ومن (اثنين) إلى (ثُناءَ،[6] وَمَثْنى). وأمّا عدل المعنى، فلأنّ اللّفظ المعدول فيه / تكرير، تقول: جاؤوا مَثْنى مَثْنى، وإن كانوا أُلوفًا بخلاف (اثنين)؛ لأنّه لايحتمل غيره. ومنهم مَنْ يقول : إنّ هذا المعدول نكرة، ومن حقّ المعدول أن يكون معرفة، فصار فيه العدل والمخالفة للمعدول[7].

١/ب]

فأمّا (أُخَرُ)[8] فقد مضى ذكره.

(١) – كذا في الأصل و(ع)، والصواب : (المعدولات).

(٢) – فاطر : (١).

(٣) – هذا قول سيبويه وجمهور النحاة. انظر الكتاب : ٢/١٥، وما ينصرف وما لاينصرف : ٤٤، وشرح المفصل : ١/٦٢، وشرح الكافية للرضي : ١/٤١.

(٤) – هذا قول أبي بكر ابن السراج انظر الأصول : ٢/٩٠، وشرح الكافية للرضي: ١/٤١، ونسب صاحب الهمع ذلك للزجاج : ١/٢٦ – ٢٧.

(٥) – في (ع) : (عدل لفظٍ)، وهو وهم.

(٦) – في (ع) : (إلى ثنى)، وهو تحريف.

(٧) – انظر الهمع : ١/٢٧.

(٨) – في الأصل (آخر) وهو تحريف، والتصويب من (ع).

والأصل في (أَفْعَلِ) التّفضيل أن يكون مضافًا إلى غيره، أو تجيء معه (مِنْ)، فلمّا لم يوصَفْ[1] (آخَرُ) عُلِمَ أنّه معدول عن (مِنْ). ويجوز أن يكون المانع من صرفه وزن الفعل والصّفة[2].

الجمع :

قال : كلّ جمع فهو[3] جار مجرى الواحد على بنائه يمنعه من الصّرف مايمنعه، ويوجبه له ما يوجبه له، فـ (رجال) إذًا كـ (كتاب)، و(صِبْيانٌ) إذًا كـ (سِرْحانٍ)، و(قُفْزانٌ) إذًا كـ (قُرْطانٍ[4])، و(قَتْلى) إذًا كـ (عَطْشى) وكذلك جميعه. إلاّ ما كان من الجمع على مثال : (مَفاعِلَ) أو (مَفاعيلَ)، فإنّه لاينصرف معرفة ولانكرة؛ وذلك لأنّه جَمْعٌ لانظير له في الآحاد، فكأنّه جُمِعَ مَرّتين، تقول : قبضتُ دراهمَ ودنانيرَ، واشْتريْتُ دَوابَّ ومَخادَّ؛ لأنّ الأصل : دَوابِبَ[5] ومَخادِدَ. فإن كانتْ فيه هاء التّأنيث عاد إلى حكم الواحد، فلم ينصرف معرفة، وانصرف نكرة وذلك نحو : صَياقِلَةٍ ومَلائِكَةٍ وكَيالِجَةٍ ومَوازِجَةٍ[6]."

اعلم أنّ هذا الفصل يشتمل على أنّ كلّ ما كان على وزن (مَفاعِلَ،

(١) – في (ع) : (لم يصف).

(٢) – في (ع) زيادة : (والله أعلم بالصواب).

(٣) – في (مل) : (فإنه جار ...).

(٤) – (قفزان) جمع قفيز : وهو مكيال. انظر اللسان (قفز) والقُرْطان : الداهية. انظر القاموس المحيط وتاج العروس : (قرط).

(٥) – في الأصل ضبطت (دوابّب) بفتح الباء الأولى. هو خطأ، والتصويب من(ع) و(مل).

(٦) – الصياقلة: جمع الصَّيْقَلِ: وهو شَحّاذ السيوف وجلاؤها. اللسان: (صقل). والكيالجة: جمع الكَيْلَجَة: وهو مكيال. اللسان: (كلج). والموازجة: جمع المَوْزَج: وهو الخُفُّ، فارسيّ معرب. اللسان (مزج).

وَمَفاعيلَ) مفتوح الأوّل، وثالثه ألف، وبعد الألف حرفان أو ثلاثة أو حرف مشدّد؛ لأنّه يُعَدُّ حرفين[1]، فإنّ ذلك لاينصرف معرفة ولانكرة. وإنّما لم ينصرف؛ لإنّه جمع من جهة اللّفظ، وجمع من جهة المعنى. فأمّا اللّفظ فظاهر. وأمّا المعنى؛ فلأنّ الواحد لم يَجِئْ على هذه الزِّنَة. يدلّ على صحّة ذلك أنّ كلّ جمع فله في الآحاد نظير، وقد مَثَّلَ ببعضها، وكذلك (فُلوسٌ) وزنها (قُعودٌ، وجُلوسٌ، وسُدوسٌ) للطَّيْلَسانِ، قال الشّاعر[2]:

١٩١ – .... كَأَنَّ عَلَيْها سُنْدُسًا وَسُدوسا

[1/٠] وكذلك (أفعالٌ) في الجموع وزنها في المفرد، / قالوا: بُرْمَةٌ أَعْشارٌ[3]، أي مُنْكَسِرَةٌ[4]، ونَعْلٌ أَسْماطٌ[5]: غير مَخْصوفَةٍ، وَسَراويلُ أَنْماطٌ[6]، أي غير مَحْشُوَّةٍ، وَقَميصٌ أَخْلاقٌ[7]. وأمّا (أَفْعُلَةٌ) فنظيره في الواحد (أَنْمُلَةٌ). ومن النّاس[8] مَنْ يقول: إنّه قد اجتمع فيه الجمع وجمع الجمع، قالوا: لأنّ كلّ جمع

(١) – في (ع): (يُعَدُّ بحرفين).

(٢) – هو يزيد بن حَذّاق العبديّ.

١٩١ – عجز بيت من الطويل صدره: (وداوَيْتُها حَتّى شَفَتْ حَبَشِيَّةٌ).

البيت في المفضليات: ٢٩٧، واللسان: (سدس) و(سندس). الشاعر يصف فرسه.

حَبَشِيَّة: يريد حبشية اللون في سوادها. والسندس والسدوس: الطيلسان الأخضر والعرب تمثل بالخضرة للسواد كما تمثل بالسواد للخضرة كقولهم: سواد العراق.

(٣) – "والبرمة: ثمرةُ العِضاهِ ... والجمع: البُرَمُ ..." اللسان (برم).

(٤) – في (ع): مُتَكَسِّرَة.

(٥) – في (ع): (نعل أنماط)، وهو وهم.

(٦) – في الأصل و(ع): (سراويل أسماط) وهو تحريف.

(٧) – "خَلَقَ الشيء ... بَلِيَ ... ويقال أيضًا خَلَقَ الثوب خُلُوقًا ... وشيء خَلَقٌ: بالٍ ... والجمع خُلْقان وأَخْلاق، وقد يقال: ثوب أخلاق، يصفون به الواحد، إذا كانت الخُلوقَة فيه كلّه ..." اللسان (خلق).

(٨) – انظر الأصول: ٢/٩٢.

{يجوز} أن يجمع، نحو قولنا: كِلابٌ وَأَكْلُبٌ، وكذلك سائر الجموع إلاّ هذا الجمع، فإنّه لايجمع {فصار كَأَنَّ} فيه جَمْعَيْنِ. وقد اعْتُرِضَ بـ(سَراويلَ)، وقيل: هو مفرد وليس بجمع. والجواب عنه أنّ (سَراويلَ) اسم أعجميٌّ وقع في كلام العرب فألحقوه ببناء مالاينصرف، فلم يصرفوه[1]. وقيل: بل هو جمع (سِرْوالَةٍ) وأنشدوا[2]:

١٩٢ – عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوالَةٌ ... ...

فعلى هذا يكون جمعًا، والصّحيح أنّه مفرد إلاّ أنّه أُلحق بمالاينصرف. وقد اعْتُرِضَ بـ(حَضاجِرَ) اسم للضَّبْع، ولايلزم؛ لأنّه جمع (حِضَجْرٍ) بدليل قول الشّاعر[3][4]:

١٩٣ – حِضَجْرٌ كَأُمِّ التَّوْأَمَيْنِ تَوَكَّأَتْ عَلى مِرْفَقَيْها مُسْتَهِلَّةَ عاشِرِ

يصف رجلاً بعظم البطن، يقول: بطنه كبطن حامل، تُمَّ لها تسعة أشهر، وهي

(١) – انظر ما ينصرف وما لاينصرف للزجاج: ٤٦.

(٢) – قال صاحب الخزانة: "قيل إنّه مصنوع، وقيل: قائله مجهول."

١٩٢ – صدر بيت من المتقارب عجزه: (فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفِ).

والبيت في ابن يعيش: ١/٦٤، والخزانة: ١/١١٣، وشرح شواهد شرح الشافية: ١٠٠، والمقاصد: ٤/٣٥٤، والهمع: ١/٢٥، واللسان: (سرل). وصدره في المقتضب: ٣/٣٤٦، وشرح الكافية الشافية: ٣/١٥٠١.

(٣) – في (ع): (بدليل قوله).

(٤) – غير معروف.

١٩٣ – البيت من الطويل.

وهو من شواهد سيبويه: ١/٢٥٣، وابن يعيش: ١/٣٦، واللسان: (حضجر). الحضجر: العظيم البطن.

في العاشر، وقد توكّأتْ على مرفقيها فظهر بطنها[١].

فإذا سمّيتَ بهذه الجموع ثمّ نكّرتها بعد التّسمية ففيها خلاف فعند (سيبويه)[٢] لاتنصرف لبقاء الوزن. وعند (الأخفش)[٣] تنصرف لذهاب التّعريف. فإن صغّرتها انصرفتْ لذهاب الوزن. ولو صغّرت (سَراويلَ) لم ينصرفْ؛ لأنّه في الأصل مؤنّث، والتّأنيث لايزول بالتّصغير. فأمّا (مَلائكَةٌ، وَصَياقِلَةٌ) فمصروف؛ لأنّ في الواحد على زِنَتِه، نحو قولهم: (كَراهيَةٌ، وَطَماعيَةٌ، وَطواعيَةٌ).

فأمّا إن وقع بعد الألف حرفان وحرف الإعراب منها ياء فإنّك تصرف ذلك في الرّفع والجرّ ولاتصرفه في النّصب. هذا مذهب (الخليل) و(سيبويه)[٤]؛ وذلك لأنّ هذه الياء تسقط في الرّفع والجرّ فَعُوِّضَ من سقوطها إلحاقُ التّنوين وعليه التّنزيل، قال اللّه تعالى: ﴿لَهُمْ مِنْ جَهَنَّمَ مِهادٌ وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَواشٍ﴾[٥] / فإذا صاروا إلى النّصب ثبتتِ الياء فاستكمل[٦] عدد الحروف فلم يصرف على أصل الباب. /ب]

فأمّا الياء في (ثَماني) فهي ياء النّسب، وكان الأصل (ثُمَنيٌّ)، فَحُذِفَتْ إحدى اليائين، وأُبْدِلَ منها الألف، كما قالوا: (يَمانٍ) في (يَمَنيٌّ)[٧] وقد جعلها بعض الشعراء[٨] جمعًا[٩] غير مصروف في قوله:

(١) – في (ع): (فتظهر بطنها)، وتصح على لغة حكاها أبو عبيدة تؤنث (البطن) انظر اللسان (بطن).
(٢) – الكتاب: ٢/١٦.
(٣) – شرح السيرافي: ج٤/الورقة: ٥٦/(ب).
(٤) – انظر الكتاب: ٢/١٧.
(٥) – الأعراف: (٤١).
(٦) – في (ع): (وَيَسْتَكْمِلُ).
(٧) – في (ع): (كما قالوا: في يماني: يَمَنيٌّ) وهو سهو.
(٨) – هو ابن ميادة.
(٩) – في (ع): (جميعًا) وهو تحريف.

١٩٤ – يَحْدو ثَمانيَ مُولَعًا بِلِقاحِها ... ...

وما يأتيك فقس عليه، فإنّ في المسائل طولاً.

العجمة:

قال: "الأسماء الأعجمية على ضربين: أحدهما: مايدخله الألف واللاّم والآخر: مالايدخله الألف واللاّم. الأوّل نحو قولك[١]: (ديباجٌ، وَفِرِنْدٌ، وَنَيْروزٌ، وَآجُرٌّ، وَإِبْريسَمٌ، وإِهْليلَجٌ، وَإِطْريفُلٌ)[٢]. فهذا الضّرب كلّه جار مجرى العربيّ يمنعه من الصّرف ما يمنعه، ويوجبه له ما يوجبه[٣]، تقول في رجل اسمه (نَيْروزٌ) أو[٤] (ديباجٌ): هذا نَيْروزٌ؛

١٩٤ – صدر بيت من الكامل عجزه: (حَتّى هَمَمْنَ بِزَيْغَةِ الإِرْتاجِ).
وهو في ديوانه: ٣٠، وسيبويه: ٢/١٧، وما ينصرف وما لاينصرف: ٤٧، وسر الصناعة: ١/١٨٣، والتبصرة: ٢/٥٧٢، وشرح الكافية الشافية: ٣/١٥٠٨، والخزانة: ١/٧٦، والمقاصد: ٤/٣٥٢، واللسان: (ثمن).
وصدره في الأصول: ٢/٩٣.
الضمير في (يحدو) يعود إلى حمار الوحش (الشحاج) المذكور في بيت قبله. والإرتاج: الإغلاق وانظر معنى البيت في الخزانة.
(١) – في الأصل: (نحو قود يباج ...) بإسقاط اللام والكاف من (قولك). وفي (ع) و(مل): (نحو ديباج...).
(٢) – "الديبج: النقش والتزين، فارسيّ معرب ... والديباج: ضرب من الثياب مشتق من ذلك". اللسان: (ديبج)، وفيه: "الفرند: وشي السيف، وهو دخيل" اللسان: (فرند)، وفي القاموس المحيط: "والنيروز: أول يوم من السنة معرب نوروز" القاموس: (نيروز) وانظر المعرب: ٣٨٨، والإبريسم: بفتح السين وضمها: الحرير، أو معرّب: مُفَرِّحٌ مُسَخِّنٌ للبدن، مُعْتَدِلٌ مُقَوٍّ للبصر إذا اكْتُحِلَ به. القاموس: (البرسام)، في اللسان: "... والإهليلج: .. عقّيرٌ من الأدوية معروف، وهو معرب" اللسان (هلج). "إطريفُلٌ وَإطريفالٌ: إهليج ودواء مركب أو معجون بالدهن يدخل الإهليلج في تركيبه ..." تكملة المعاجم العربية: ١/١٥٣.
(٣) – في (مل): (... مايوجبه له ...).
(٤) – في (ع) و(مل): (نيروز وديباج).

لأنّه كـ (قَيْصومٍ)[1]، ومررتُ بِديباجٍ؛ لأنّه كـ (دِيماسٍ)[2]."

اعلم أنّ هذا النّوع من العجميّة لم تَعْتَدَّ العرب بعجمته، بل أجروه مجرى الأسماء العربية، وأدخلوه في كلامهم، وتصرّفوا فيه بإدخال الألف واللاّم عليه كالأسماء النّكرات؛ لأنّه خفّ عندهم، فصار حكمه حكم الأسماء العربيّة النّكرات، فهو أبداً مصروف، إلاّ أن يدخل عليه مايمنعه من الصّرف، وهو سببان من الأسباب التّسعة، فإن دخل عليه سبب واحد انصرف. وذلك أن تُسَمِّيَ رجلاً بـ (دِيباجٍ) أو (نَيْروزٍ) فإنّك تصرفه؛ لأنّه ليس فيه غير المعرفة فهو كـ (زيد) و(عمرو)، إذ[3] كانتِ العُجْمَةُ غير مُعْتَدٌّ بها على ما ذكرنا. واللّه أعلم.

قال: "الثّاني من الأعجميّة مالايدخله اللاّم، وذلك نحو (إبراهيم، وإسماعيل وإسحاق، ويعقوب،[4] وأيّوب، وخُطْلِخ، وتِكين، وهَزارِمَرْد). فهذا كلّه لاينصرف معرفة للعجمة والتّعريف، [و][5] ينصرف نكرة. وإنّما اعْتُدَّ[6] فيه بالعجمة؛ لأنّك لاتقول: الإبراهيمُ، ولا الخُطْلِخُ، ونحو ذلك."[7]

(١) – "والقيصوم: ماطال من العشب ... والقيصوم: من بنات السهل، قال أبو حنيفة: القيصوم من الذّكور ومن الأمرار، وهو طيب الرائحة من رياحين البر ..." اللسان: (قصم).

(٢) – "الديماس: الحمام ... وقال بعضهم: الديماس: الكِنُّ ... والديماس: السَّرَبُ ... والديماس: سجن الحجاج بن يوسف سمي به على التشبيه ..." اللسان: (دس).

(٣) – في الأصل: (وإذا) وهو وهم، والتصويب من (ع).

(٤) – (يعقوب): ليست في (مل).

(٥) – تكملة من (ع) و(مل).

(٦) – في الأصل: (اعبد) وهو تصحيف والتصويب من (ع) و(مل).

(٧) – في (مل): (ولا نحو ذلك).

اعلم أنّ هذا الضّرب الثّاني من الأسماء الأعجميّة استثقلته العرب فلم تتكلّم به إلاّ على حدّ ماتكلّمت به العجم، فلم يدخلوا عليه الألف واللاّم، ولم يجروه
128 / مجرى أسمائهم العربيّة، وكان في الأصل معرفة فاستعملته العرب على ذلك؛ [١٤٦/أ]
لأنّه ليس باسم جنس يدلّ على أمّته. فاجتمع فيه التّعريف والعجمة فلم ينصرف. فإن زال التّعريف، وبقيت[1] العجمة فَانْصَرَفَ[2]. وجميع مافي القرآن من أسماء الأنبياء و{الملائكة} عليهم السّلام فإنّه غير مصروف إلاّ ستّة أسماء، ثلاثة منها عربيّة، وهي: (مُحَمَّدٌ) صلى اللّه عليه [وسلّم][3] و(شُعَيْبٌ) و(صالِحٌ)، واثنان أعجميّان: (نوحٌ) و(لوطٌ) صُرِفا لخفّتهما، واسم واحد مختلف فيه وهو: (هود)، و[هُوَ][4] عند (سيبويه)[5] أعجميٌّ؛ لأنّه قبل (إسماعيل) عليه السّلام والعربيّة في ولد (إسماعيل)[6] على ماذُكِرَ. ومنهم مَنْ يجعله عربيًا.

التّركيب:

قال: كلّ اسمين ضُمَّ أحدهما إلى الآخر على غير جهة الإضافة فُتِحَ الأوّل منهما لتشبيه[7] الثّاني بالهاء، ولم ينصرف الثّاني معرفة

(١) – في (ع): (فبقيت).

(٢) – كذا في الأصل و(ع) بالفاء.

(٣) – زيادة يقتضيها لفظ الصلاة على الرسول صلى الله عليه وسلم. و(صلى اللّه عليه وسلم) ساقطة من (ع).

(٤) – تكملة من (ع).

(٥) – لم أقف على ما نسبه الشارح لسيبويه من كلام في الكتاب، والذي وقفت عليه هو قوله: "واما هود ونوح ولوط فتصرف على كل حال لخفتها": ٢/١٩.

(٦) – (عليه السلام ... إسماعيل): ساقطة من (ع).

(٧) – في (ع) و(مل): (لشبه).

للتّعريف والتّركيب. وانصرف نكرة، وذلك نحو: (حَضْرَمَوتَ، وَبَعْلَبَكَّ، وَرامَهُرْمُزَ، وَداراب جِرْدَ)[1]، وكذلك (مَعْدي كَرِبْ)، ومنهم مَنْ يُضيف (مَعدي) إلى (كَرِب) فيصرف (كَرْبًا) تارةً، ولايصرفه أخرى، كَأَنَّهُ - إذا لم يصرفه - مؤنّث عنده. وكذلك (حَضْرَمَوْتَ) إن شئت ركّبت، وإن شئتَ أضفتَ فقلت: هذا حضْرُ مَوْتٍ، ونحو ذلك على طرائقه. إلاّ أنّ ياء (مَعْدي) ساكنة على كلّ حال ركّبت أو أضفتَ."

اعلم أنّه قد مضى أنّ التّركيب أحد الأسباب التّسعة. فإذا انضمّ إليه التّعريف منعا الاسم أن ينصرف، فإن تنكّر الاسم انصرف؛ لأنّ التّركيب وحده لايمنع الصّرف على ما تقدّم في أنّ السّبب الواحد غير مؤثّر. فإذا سمّيتَ بهذا الاسم المركّب فتحت آخر الاسم الأوّل، وأعربتَ الثّاني بالرّفع والنّصب بغير تنوين كما تفعل بالاسم المفرد، تقول: هذا حَضْرَ مَوْتُ، وَرَأَيْتُ حَضْرَمَوْتَ، ومررتُ بِحَضْرَمَوْتَ. كما تقول: هذا عُمَرُ، ورأيتُ عُمَرَ، ومررتُ بِعُمَرَ، وإنّما فُتِحَ آخر الاسم الأوّل؛ لأنّهم شبّهوا الثّاني بتاء التّأنيث، نحو (طلحةٍ، وَحَمْدَةٍ، وَحَمْزَةٍ، وشَجَرَةٍ)[2] وأشباه ذلك، فكما يُفْتَحُ ما قبلها / كذلك فُتِحَ ما قبل الاسم الثّاني. ب]

(١) - "حضرموت: ... قيل إنّها سميت بحاضر ميّت، وهو أول من نزلها، ثم خفف بإسقاط الألف ... وهي ناحية واسعة في شرقي عدن بقرب البحر، وحولها رمال كثيرة تعرف بالأحقاف وبها قبر هود عليه السلام ..." معجم البلدان: ٢/٢٦٩.

"بعلبك: مدينة قديمة (تقع في الشام) فيها أبنية عجيبة، وآثار عظيمة، وقصور على أساطين الرخام. لانظير لها في الدنيا ... وهو اسم مركب من بعل: اسم صنم، وبَكٌّ: أصله من بَكَّ عنقه أي دقّها ..." معجم البلدان: ١/٤٥٣.

"رامهرمز: ... معناها مقصود هرمز أو مراد هرمز ... وهي مدينة مشهورة بنواحي خوزستان ... تجمع النخل والجوز والأترنج، وليس ذلك يجمع بغيرها من مدن خوزستان ..." معجم البلدان: ٣/١٧.

"داراب جرد: ... ولاية بفارس ... ودار بجرد: قرية من كورة إصطخر، وبها معدن الزئبق. ودارابجر أيضًا: قرية بنيسابور ..." معجم البلدان: ٢/٤١٩.

(٢) - في الأصل و(ع): ضبطت الألفاظ الأربعة بالفتحة على أنها ممنوعة من الصرف، وهذا خطأ، لأن فيها سبب واحد وهو التأنيث.

والشَّبَهُ[1] بينهما أنّ التّاء وقعتْ بعد ثلاثة أحرف لمعنًى وكذلك الاسم الثّاني. ومن النّاس مَنْ يُضيفُ الأوّل إلى الثّاني فَيُعْرِبُ الأوّل بما يستحقُّهُ من الحركة، ويَجُرُّ الثّاني بالإضافة إن كان ممّا ينصرف، وإن كان غير منصرف فتحته. وأمّا (مَعدي كَرِب) فيستعمل مركّبًا وغير مركّب، ويستعمل (كَرْبٌ) منصرفًا وغير منصرف. فَمَنْ صرفه ذَكَّرَ، وَمَنْ لم يصرفه أَنَّثَ. وياء (معدي) في الأحوال كلّها ساكنة والّذي أوجب سكونها أنّها وقعتْ حشواً بين الاسمين؛ لأنّ المركّب عندهم كالاسم الواحد، فأجروها مجرى حرف من نفس الكلمة فسكّنوها. وقال قوم: خالفتْ هذه الياء ياء (قاضي،[2] وغازي) بتركيبها، فازدادتْ ثقلاً بالتّركيب، فسكّنوها.

قال: "فإن كان الاسم الثّاني أعجميًّا صوتًا بُنِيَ على الكسر أَلْبَتَّةَ، ولم ينصرف معرفة، وانصرف نكرة، وذلك نحو قولك[3]: هذا سيبَوَيْهِ ومعه سيبَوَيْهِ آخَرَ، ورأيتُ عَمْرَوَيْهِ وعَمْرَوَيْهِ آخَرَ. قال الشّاعر[4]:

١٩٥- يا عَمْرَوَيْهِ انْطَلَقَ الرِّفاقُ
وَأَنْتَ لاتَبْكي وَلا تَشْتاقُ."

(١) - في الأصل: (والتّشبيه)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٢) - انظر شرح المفصل لابن يعيش: ٤/١٢٤.

(٣) - في (مل): (وذلك قولك: هذا سيبويه، وعمرويه وحمدويه تقول: هذا سيبويه ...).

(٤) - غير معروف.

١٩٥ - البيتان من مشطور الرجز.

وهما في المقتضب: ٣/١٨١.

والأول في ابن يعيش: ٩/٣٠.

ضبطه محقق اللمع بسكون القاف، ظانًّا أن الرويَّ مُقَيَّدٌ، والوزن على ضبطه لايستقيم.

اعلم أنّ هذه الأسماء مبنيّة والّذي أوجب بناءها أنّ المضاف إليه صوت، فغيّروا لفظ الصّوت، واستعملوها اسمًا، فتضمّن معنى الصّوتيّة، فَبُنِيَ؛ لأنّه صار معناه في غيره، وبُنِيَ على الكسر لاجتماع السّاكنين، وفرّقوا بين المعرفة والنّكرة بإدخال التّنوين بعد الكسر على النّكرة؛ لئلاّ يشتبها. والصّرف المذكور في كلام صاحب الكتاب(١) ما أراد به حقيقة الإعراب؛ لأنّ الاسم لايكون معربًا مبنيًّا، وإنّما أراد دخول التّنوين؛ لأنّه من علامات الصّرف، والتّنوين غير داخل على المبنيّات، وإنّما دخل على هذا الاسم في حال تنكيره للفرق بدليل أنّهم فعلوا مثل ذلك في كثير من المبنيّات، فقالوا : (صَهْ) بلا تنوين معرفة، وَ(صَهٍ) نكرة، و(غاقِ) حكاية صوت الغراب [معرفةً](٢)، و(غاقٍ) نكرةً، وكذلك (مَهْ) وَ(مَهٍ)، و(هَيْهاتَ) و(هَيْهاتٍ)، وهو كثير في كلامهم. وأيضًا فإنّ هذه الأسماء كانتْ لاتنصرف لاجتماع التّعريف والتّركيب، فلمّا بُنِيَتْ لمعنى الصّوتيّة / فُرِّقَ بين المعرفة والنّكرة بإدخال التّنوين على النّكرة؛ ليُعْلَمَ أنّه منصرف لزوال التّعريف {منه}. حتّى لو كان معربًا انصرف(٣) بوجوه الإعراب مع التّنوين، ومُنِعَتْ(٤) المعرفة من التّنوين؛ لأنّه {لا} ينصرف؛ ولأنّه مبنيّ. ومثله (حَذامِ، وَقَطامِ) وأشباه ذلك، بُنِيَ على الكسر وفيه التّعريف {والعدل}، فهو مبنيّ غير مصروف. والله أعلم.

[١/أ] 12

قال : "وقد شُبِّهَتْ أشياء من نحو هذا بـ(خَمْسَةَ عَشَرَ) وبابه لفظًا وذلك قولهم : هو جاري بَيْتَ بَيْتَ، ولقيتُهُ كَفَّةَ كَفَّةَ، وهو يأتينا

(١) – في (ع) : (في كلام ابن جنّي).

(٢) – تكملة من (ع).

(٣) – في (ع) : (لتصرف).

(٤) – في (ع) : (ومنع).

صَباحَ مَساءَ، والقومُ فيها شَغَرَ بَغَرَ أي متفرِّقين، وسقط(١) بَيْنَ بَيْنَ، قال (عبيد) :

١٩٦ – نَحْمي حَقيقَتَنا وَبَعْـ ضُ القَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنا

ومثله : تساقطوا أَخْوَلَ أَخْوَلَ، أي متبدّدين. فهذا كلّه مبنيّ على الفتح، ولايكون إلاّ فضلة ظرفًا أو حالاً."

اعلم أنّه لما كان التّركيب ضمّ اسم إلى اسم وجعلهما كالشّيء الواحد، وكانت هذه الأسماء جارية هذا المجرى ذكرها معه، وإن كان الاسمان المركّبان حُكْمُ آخرِهما(٢) الإعراب لا البناء، وهذه الأسماء حكم أواخرها البناء لا الإعراب، والمشابهة بينهما ما بيّنْتُ لكَ.

فأمّا (كَفَّةَ كَفَّةَ) و(جاري بَيْتَ بَيْتَ) فالتّقدير فيهما حذف اللاّم فلمّا حُذفتْ تضمّنتْ معناها فبنيتْ؛ لأنّها تضمّنتْ معنى حرف، وكان الأصل جاري بَيْتًا لِبَيْتٍ، ولقيته كَفَّةً لِكَفَّةٍ، أي متكافئين، كأنّك قلت : هو جاري ملاصقًا، ولقيته متواجهين، فانتصب ذلك على الحال، والعامل في الحال الفعل المقدّم. فأمّا (صَباحَ مَساءَ) فالتّقدير : يأتينا صَباحًا ومساءً، فلمّا حُذفَتِ الواو ضُمِّنَ الاسمان معناها فَبُنِيا على الفتح، وانتصابهما على الظّرف في الموضع. فأمّا

(١) – في (مل) : (سقطوا).

١٩٦ – البيت من مجزوء الكامل.

وهو في ديوانه : ١٤١، وما ينصرف وما لاينصرف : ١٠٦، وابن يعيش : ٤/١١٧، وشرح الكافية الشافية : ٣/١٦٩٨، والمساعد : ١/٥٢٧، وسر الصناعة : ١/٥٥، والهمع : ٢/٣٢٩.

الحقيقة : مايحق للإنسان أن يحميه كالابن والوالد والأم ... الخ" يسقط بين بين : أي يتساقط ضعيفًا لايعتدّ به.

(٢) – في الأصل : (آخرها) وهو تحريف، وفي (ع) : (أحدهما) وهو وهم.

(شَغَرَ بَغَرَ) فالتّقدير : شَغراً لِبَغرٍ، تقول : ذهب القوم شَغَرَ بَغَرَ، أي متفرّقين، من قولهم : شَغَرَ الكَلْبُ، إذا رفع إحدى رجليه للْبَوْلِ، وأصل (بَغَرَ) من قولهم : بَغَرَتِ السّماءُ إذا كثُر مطرها. فإذا قالوا : اذهبوا شَغَرَ بَغَرَ، فمعناه : اذهبوا فاسعوا في التَّفرُّقِ. وقولهم : سقطوا بَيْنَ بَيْنَ، أي بَيْناً لِبَيْنٍ، وقول الشّاعر(١) :

[١/ب] نَحْمي حَقيقَتَنا(٢) وَبَعْـ ضُ القَوْمِ / يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنا

أي يذهب بين(٣) هؤلاء وهؤلاء،فكأنّه يدخل بين(٤) فريقين في أمر من الأمور فيسقط ولايُذْكَر. ومنه قولهم : همزة بَيْنَ بَيْنَ أي بين الهمزة والحرف. وكذلك (أَخْوَلَ أَخْوَلَ) أي أَخْوَلاً لأَخْوَلٍ، أي متبدِّدين، وبُنِيَ الجميع على الفتح لخفّة الفتحة، وهو في موضع الحال إذا كان مبنيًّا. ويجوز في جميع ذلك الإضافة إذا أخرجته عن الظّرف والحال، فإذا قلت : آتيكَ في كلّ صَباحِ مَساءٍ، وآتيك في يَوْمِ يَوْمٍ، لم تَجُزْ غير الإضافة لخروجه عن الحال والظّرف. والدّليل على جواز الإضافة ما تقدّم من ذكر تقدير اللاّم(٥)، فإذا نُزِعَتْ جازت الإضافة. واللّه أعلم.

مسائل من هذا الباب

اعلم أنّك إذا أدخلت على ما لاينصرف الألف واللاّم أو أضفته دخله الكسر في موضع الجرّ؛ لأنّه قد أُمِنَ فيه التّنوين؛ لأنّ التّنوين يُعاقِبُ الإضافة والألف واللاّم، فلا يجتمع معهما في كلمة واحدة، وإنّما خافوا أن يكسروا الاسم الّذي

(١) – في (ع) : (وقوله).

(٢) – (نحمى حقيقتنا) : ليست في (ع).

(٣) – في (ع) : (فكانه قال يذهب بين ...).

(٤) – في (ع) : (فكانه يذهب بين ...).

(٥) – في (ع) : (الكلام)، وهو وهم.

لاينصرف فيلحقه التّنوين؛ لأنّ التّنوين غير داخل على الأفعال فإن قيل : فالاسم الذي لاينصرف إذا دخله الألف واللاّم أو أُضيف لم يَزُلْ عنه المانع(١) للصّرف؛ لأنّك إذا قلت : مررت بالأحمر، فالوزن والصّفة باقيان فكيف جاز صرفه؟

قيل له : في ذلك خلاف فمنهم مَنْ يقول : إنّه غير منصرف، ودخول الجرّ فيه لا(٢) يدلّ على صرفه، وإنّما قلبوا من الكسر(٣) فتحة مَخافَةً من التّنوين، فلمّا أَمِنوا التّنوين عاد الجرّ. وذكر (أبو سعيد)(٤) في الشّرح أنّ حقيقة منع الصّرف اذهاب التّنوين دون منع الجرّ. قال : والدّليل على صحّة ذلك أنّ المرفوع والمنصوب ممّا لامَدْخَلَ للجرّ فيه، وإنّما يذهب التّنوين منه فقط. انتهى قوله(٥).

ومنهم من يقول(٦) : إنّه بإدخال الألف واللاّم والإضافة زال عنه شبه الفعل؛ لأنّ الفعل لايُضاف، ولايدخله ألف ولام، فانصرف لخروجه عن شبه الأفعال(٧).

مسألة : اعلم أنّ أسماء البلاد والمواضع على ضربين :

130 [١٤٨/أ] أحدهما : / أن يُقْصَدَ به البُقْعَةُ فلا تصرفه لاجتماع التّعريف والتّأنيث.

والثّاني : أن تقصد به المكان فتصرفه؛ لأنّ المكان مذكّر. وإنّما جاز ذلك؛ لأنّ التّأنيث غير حقيقيّ فتذكيره وتأنيثه على حال سواء. وإنّما يختصّ بالتّأنيث ما كان له فَرْجٌ من الحيوان. فَمِمّا ذُكِّرَ من أسماء البلدان (واسِطٌ، وَ دابِقٌ، وَ

(١) – في (ع) : (لم تزل المانعة ...).

(٢) – في (ع) : (فلا).

(٣) – في (ع) : (من الجر).

(٤) – الشرح : ج٤ / الورقة : ٧٥ / (ب).

(٥) – (انتهى قوله) : ساقط من (ع).

(٦) – في (ع) : (ومن الناس من يقول).

(٧) – انظر شرح الكتاب للسيرافيّ : ج٤ / الورقة : ٧٦ / (أ).

هَجْرٌ، ومِنًى،[1] وَالشّامُ، وَالعِراقُ). وأما ما يؤنّث ويذكّر فنحو[2] : (مِصْرَ، وَقُبا[3]، وحِراءَ) جبل، و(حَجْرَ اليمَامَةِ،[4] وَحُنَيْنَ، وَبَدْرَ).

مسألة : إن سأل سائل فقال : قد زعمتم أنّ الاسم المؤنّث إذا كان على ثلاثة أحرف ساكن الأوسط انصرف نحو : (هِنْدٍ، وَجُمْلٍ) فما قولكم في (حِمْصَ، وَجُوْرَ، وَماهَ)[5] هل يجوز صرفها أم لا؟

قيل له : لايجوز صرفها؛ لأنّها[6] أسماء أعجميّة فزادتها العُجْمَةُ ثِقَلاً فلم

(١) – "واسط : في عدة مواضع : نبدأ أولاً بواسط الحجاج ... فأما تسميتها فلأنها متوسطة بين البصرة والكوفة ... شرع الحجاج في عمارة واسط في سنة ٨٤ وفرغ منها سنة ٨٦ ... وواسط أيضًا قرية متوسطة بين بطن مَرُّة ووادي نخلة ... وواسط أيضًا قرية مشهورة ببلخ ... وواسط أيضًا قرية بحلب قرب بُزاعه ... وواسط أيضًا قرية بالخابور قرب قرقيسيا ... وواسط أيضًا بدجيل على ثلاثة فراسخ من بغداد ... (و) واسط الرقة كان أول من استحدثها هشام بن عبد الملك ... وواسط أيضًا من منازل بني قشير ... وواسط أيضًا بمكة ... قرن كان أسفل من جمرة العقبة بين المأزمين فَضُرِبَ حتى ذهب ... وواسط أيضًا في الأندلس بُلَيْدَة من أعمال قبرة ..." الخ انظر معجم البلدان : ٥/٣٤٧.

"دابق: ... قرية قرب حلب من أعمال عزاز بينها وبين حلب أربعة فراسخ ..." معجم البلدان : ٢/٤١٦. "هَجْر : ... موضع في شعر بعضهم" معجم البلدان : ٥/٣٩٣. "منى : ... في درج الوادي الذي ينزله الحاج ويرمي فيه الجمار من الحرم، سُمِّيَ بذلك لما يُمْنى به من الدماء ..." معجم البلدان : ٥/١٩٨.

(٢) – في الأصل : (نحو) بإسقاط الفاء، والتصويب من (ع).

(٣) – قُبا : موضع قرب المدينة المنورة وأصله اسم بئر هناك عرفت القرية بها وهي مساكن بني عمرو بن عوف من الأنصار، وألفه واو يمد ويقصر. انظر معجم البلدان : ٤/٣٠١.

(٤) – "حَجْر : هي مدينة اليمامة وأم قراها، وبها ينزل الوالي، وهي شركة إلا أن الأصل لحنيفة" انظر معجم البلدان : ٢/٢٢١.

(٥) – جور : مدينة بفارس بينها وبين شيراز عشرون فرسخًا، وجور مدينة نزهة طيبة والعجم تسميها كور، والكور اسم القبر بالفارسية ..." معجم البلدان : ٢/١٨١. "الماهُ : ... قصبة البلد ومنه قيل ماه البصرة وماه الكوفة وماه فارس ..." انظر معجم البلدان : ٥/٤٨، ٤٩.

(٦) – في (ع) : (وذلك لأنها).

تنصرف. وإنّما صُرِفَتْ تلك الأسماء وإن كان فيها تعريف وتأنيث؛ لأنّ الخِفَّةَ عادلتْ أحد الثِّقَلَيْنِ، وهاهُنا حدث ثقل ثالث فلم ينصرف.

مسألة : فإن قال قائل : فما قولكم في (حمارٌ) جمع (حَمارَّةِ القَيْظِ)[1] هل يجوز صرفه أم لا؟ فإن قلتم : إنّه يجوز صرفه فكيف جاز وهو على وزن (دَوابٌّ)، و(دَوابٌّ) لايجوز صرفه؟

قيل له : هذه الرّاء ليستْ تُعَدُّ حرفين، وإنّما هي حرف واحد فوزنها (فَعالٌّ). قال (أبو العبّاس)[2] : سألتُ (أبا عُثْمانَ المازنيّ) عن هذه المسألة فصرفها : فقلتُ : هلاّ كانت بمنزلة (دَوابّ) فقال : الباء الأولى من (دوابٌّ) متحرّكة، والرّاء في (حَمارٌّ) ساكنة على أصلها، فجرى[3] مجرى الواحدة. انتهى قوله.

فإن جمعتها جمع التّكسير لم تنصرف وصار وزنها (حمارِرَ)[4] والفرق بينهما أنّ هذا الجمع ألفه ألف (مَفاعِلَ) وبعد الألف حرفان فلم ينصرف. والألف في المسألة الأولى إنّما هي ألف الواحد؛ لأنّه من الجموع الّتي بين مفرده وجمعه طَرْحُ الهاء، نحو : (شَجْرَةٍ وَشَجَرٍ) وَ(تَمْرَةٍ وَتَمْرٍ)[5] وَ(حَمارَّةِ القَيْظِ وَحَمارٌّ). وهذا فرق واضح. والله أعلم بالصّواب.

(١) – "وحمارةُ القيظ بتشديد الراء ... : شدّة حرّه ... والجمع حَمارٌّ" اللسان : (حمر).

(٢) – لم أقف على قوله هذا في المقتضب والكامل. انظر الأصول : ٢/١٠٣.

(٣) – في (ع) : (تجري).

(٤) – في الأصل ضبطت (حَمارِرُ) بالرفع وهوخطأ، وفي (ع) : (حَمارّ) بإدغام الرائين، وهو وهم.

(٥) – في (ع) : (ثَمَرةٍ وَثَمَرٍ).

باب العدد

قال : "المذكّر من الثّلاثة[1] إلى العشرة بالهاء، والمؤنّث من الثّلاث[2] إلى العشر[3] / بغيرها، تقول : عندي خَمْسَةُ أَبْغُلٍ، وَخَمْسُ بَغَلاتٍ، وأَرْبَعَةُ أَحْمِرَةٍ، وأَرْبَعُ أُتُنٍ، قال اللّه سبحانه : ﴿سَخَرَها عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيالٍ وَثَمانِيَةَ أَيّامٍ حُسوماً﴾[4]." 13/ب١

اعلم أنّهم ألحقوا الهاء من الثّلاثة إلى العشرة في المذكّر وحذفوها من المؤنّث؛ ليُفرِّقوا بينهما حتّى لايَشْتَبِهَ المذكّر بالمؤنّث. فإن قيل : فلم لم يُلْحِقوا الهاء بالمؤنّث ويحذفوها من المذكّر على الأصل؟ نحو قولنا : (قائم وقائمة) و(ضارب وضاربة) فكان الفرق يحصل، والأصل يُتَّبَعُ، وهذه المخالفة لا وجه لها؟

قيل له : لَمّا كانتْ ألفاظ العدد فيها ماهو مؤنّثٌ صيغةً لم تحتمل إلحاق الهاء؛ لأنّ المؤنّث ثقيل، والمذكّر خفيف، فاحتمل المذكّر إلحاق الهاء لخفّته، ولم يحتمل المؤنّث لثقله. يُبَيِّنُ صحة ذلك أنّ قولنا : (ثَلاثٌ) على وزن (عَناقٍ)، و(أَرْبَعٌ) على وزن (عَقْرَبٍ، وزَيْنَبٍ)، وهذه الألفاظ مصوغة للتّأنيث فلا يلحقها هاء التّأنيث للثّقل كما بيّنّا. وألفاظ المذكّر صيغت للمذكّر، فخفّتْ، واحتملتْ إلحاق الهاء، فهذه علّة واضحة.

وقال بعضهم : إنّ العرب تكلّمتْ بالعدد المذكّر بالهاء؛ لأنّ المذكّر هو الأصل

(١) – في (ع) : (الثلاث) وهو خطا.

(٢) – في (ع) : (الثلاثة) وهوخطا.

(٣) – في (ع) : (العشرة) وهو خطا.

(٤) – الحاقة : (٧).

والسّابق، فلمّا صاروا إلى المؤنّث حذفوا الهاء؛ لئلاّ يَشْتَبِها.

[قال][1] : "فإنْ تجاوزت العشرة قلتَ في المذكّر : (أَحَدَ عَشَرَ) تبني الاسمين على الفتح في كلّ حال، وفي المؤنّث : (إحْدى عَشْرَةَ)، كذلك في كلّ وَجْهٍ."

اعلم أنّ ألفاظ العدد من (أَحَدَ عَشَرَ) إلى (تِسْعَةَ عَشَرَ) تُبْنى على الفتح إلاّ (اثْنَيْ عَشَرَ) فإنّ (عَشَرَ) مبنيّ، و(الاثنان) معرب. وإنّما بُنِيَ هذا النّوع؛ لأنّ التّقدير : أَحَدٌ وَعَشْرَةٌ، وَثَلاثَةٌ وَعَشْرَةٌ، فَحُذِفَتِ الواو تخفيفًا، وضمِّن الاسمان معناها فَبُنيا على الفتح لخفّة الفتحة؛ لأنّ الاسم متى تضمّن معنى حرف بُنِيَ، وجاز أن يتوالى في ذلك ست حركاتٍ لأنّهما اسمان في الحقيقة لا اسم واحد. فأمّا (إحْدى عَشْرَةَ) في المؤنّث فإنّ الألف ساكنة لاتحتمل الحركة. فإن قيل : فالألف للتّأنيث والهاء في العشرة للتّأنيث فكيف[2] جمعوا بين علامتيْ تأنيث في اسم واحد؟

131 [١٤٩/أ] قيل له : / إنّما راعوا اسم كلٍّ واحد على الانفراد، كما أدخلوا الحركات، وراعوا الانفصال. فلذلك {جاز} إلحاق علامة التّأنيث. ومنهم مَنْ يقول[3] : إنّ الألف للإلحاق لا للتّأنيث كألف (أَرْطى).

قال : "وفي[4] المذكّر : عندي اثْنا عَشَرَ رجلاً، ورأيتُ اثْنَيْ عَشَرَ رجلاً، ومررتُ بِاثْنَيْ عَشَرَ رَجُلاً، تجعله في الرّفع بالألف وفي النّصب

(١) – تكملة من (ع).

(٢) – في الأصل : (وكيف) بالواو، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٣) – في (ع) : (ومن الناس من يقول).

(٤) – في (مل) : (وتقول في ...).

والجرّ بالياء. وكذلك المؤنّث تقول : عندي اثْنَتا عَشْرَةَ امْرَأَةً، ورأيتُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ امرأةً، ومررت بِاثْنَتَيْ عَشْرَةَ امْرَأَةً."

اعلم أنّ النّيّف على العشرة في حال التّثنية معرب كما كان في حال الانفراد فعلامة الرّفع الألف، وعلامة الجرّ والنّصب الياء. و(عَشْرٌ) من قولك : (اثْنا عَشَرَ) واقع موقع النّون، ولهذه العلّة بُنِيَ على الفتح ولايجوز إثبات النّون معه؛ لئلاّ يجتمع في كلمة العِوَضُ والمُعَوَّضُ. فإن قال قائل : كيف أُعْرِبَ هذا من سائر الباب؟ وهلاّ بُنِيَ كما بُنِيَ غيره من (أَحَدَ عَشَرَ) إلى (تِسْعَةَ عَشَرَ).

قيل [له][1] : لأنّ التّثنية فيها نوع اختصاص ليس هو لغيرها من الأعداد، يُبَيِّنُ صحّة ذلك أنّ (الّذي) اسم مبنيّ، و(الّذينَ) جمعه مبنيّ أيضًا، و(اللّذانِ) معرب، ووجه الاختصاص. بأنّ قولنا : (ثلاثة) جمع، والجمع[2] يقع على القليل والكثير وكذلك سائر الأعداد وقولنا : (اثنان) لايحتمل اللّفظ غيرهما من زيادة ولانقصان[3]، ولافي المعنى أيضًا، فلمّا اختصّتِ التّثنية أُعْرِبَتْ من بين الجمع والمفرد[4]. وجواب آخر : وهو أنّ الاثنين إعرابهما بالحروف، وسائر العدد إعرابه بالحركات، فالحرف الّذي هو علامة الإعراب هو علامة التّثنية، فلم يجز إسقاطه كما أُسْقِطَتِ[5] الحركة في العدد؛ لئلاّ يزول عَلَمُ التّثنية، وَجُعِلَ التّغيير على الألف مع الاسم كما جُعِلَ في حال الإفراد [إذا][6] أثبتَّ[7] النّون في قولك : جاءني

(١) – تكملة من (ع).
(٢) – (والجمع) : ساقط من (ع).
(٣) – في (ع) : (زيادة أو نقصان).
(٤) – في الأصل و(ع) : (... والعدد) وهو تحريف.
(٥) – في (ع) : (كما سقطتْ ...).
(٦) – تكملة من (ع).
(٧) – في (ع) : (ثنْيْتَ) وهو تحريف.

اثنان، ورأيت اثنين، ومررت باثنين، فالاسم [في][1] موضع النّون.

131
فأمّا (اثْنَتا عَشْرَةَ) ففيها لغتان : ألف وصل. وَتُحْذَفُ الألف، / تقول[2] : [١٤٩/ب]
(ثِنْتا عَشْرَةَ) كما تقول : (اثْنانِ، وَاثْنَتانِ). و(ثِنْتانِ) لم[3] تُجْرِها على المُذَكَّرِ[4]، بَلْ تَجْعَلُها[5] مُلْحَقَةً بـ(جِذْعٍ).

قال : "وفي المذكّر : ثَلاثَةَ عَشَرَ رجلاً، وفي المؤنّث : ثَلاثَ عَشْرَةَ امرأةً. تُثْبِتُ في المذكّر الهاء في الاسم الأوّل وتحذفها من الثّاني، والمؤنّث بضدّ ذلك على ما ترى. ثُمَّ كذلك إلى تِسْعَةَ عَشَرَ وَتِسْعَ عَشْرَةَ."

اعلم أنّهم ألحقوا الهاء في العشرة في المؤنّث وحذفوها من المذكّر فرقًا بينهما على الأصل في غير الأعداد. وأيضًا فإنّ المذكّر فيه هاء فلو ألحقوا هاءً أخرى لَثَقُلَ عليهم[6]، ألا تراهم قالوا : في جمع (قائمة) : (قائمات) فحذفوا الهاء[7] الأولى؛ لئلاّ يجتمع في اسم واحد علامتا تأنيث فلمّا بَطَلَ أن تلحق في المذكّر ألحقوها في المؤنّث.

فأمّا (عَشْرَةٌ) ففيها لغتان : إحداهما : بكسر الشّين. والثّانية : بتسكينها[8]. فبنو تميم يفتحون العين، ويكسرون الشّين، ويجعلونها على وزن

(١) – تكملة.
(٢) – في (ع) : (فتقول).
(٣) – في الأصل و(ع) : (فلم) بإقحام الفاء.
(٤) – في الأصل و(ع) : (على الذكر) وهو تحريف.
(٥) – في (ع) : (... يجرها على المذكر بل جعلها) وهو تحريف، لأنّ الضميرين في الفعلين للغائب. وهما لايعودان إلى مذكور في الكلام السابق.
(٦) – (عليهم) : ساقطة من (ع).
(٧) – في (ع) : (التاء).
(٨) – في (ع) : (والأخرى تسكينها).

(كَلِمَةٍ). وأهل الحجاز يفتحون العين، ويسكنون الشّين. ويجعلونها على وزن (ضَرْبَةٍ). وإنّما كُسِرَ [في][1] أولاهما[2]؛ لأنّ قولنا: عَشْرُ نُسْوَةٍ، (عَشْرُ) منها مؤنّث الصّيغة فلم يصحّ دخول الهاء عليها، فاختير لها لفظ غيّر صيغتها حتّى يصحّ دخول الهاء عليها[3]. وأهل الحجاز خفّفوها كما تُخَفَّفُ (فَخْذٌ) من (فَخِذٍ)، و(عَلْمَ) من (عَلِمَ)، وهو كثير.

فأمّا النَّيِّفُ على العشرة في المؤنّث فمبنيّ على الفتح من (ثَلاثَ عَشْرَةَ) إلى (تِسْعَ عَشْرَةَ)[4] إلاّ (ثَماني عَشْرَةَ) فإنّ منهم من يُسْكِنُ الياء تشبيهًا بياء (مَعْدي كَرِبَ). ومنهم مَنْ يفتحها على أصل العدد. وأُنْشِدَ في التّسكين[5]:

صادفَ مِنْ بَلائِهِ وَشِقْوَتِهْ

١٩٧– بِنْتَ ثَماني عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهْ

---

(١) – تكملة.

(٢) – في الأصل و(ع): (أولها)، وهو تحريف.

(٣) – (فاختير لها ... الهاء عليها): ساقط من (ع).

(٤) – في (ع): (تِسْعَةَ عَشَرَ) وهو خطأ.

(٥) – نسبه الجاحظ إلى نفيع بن طارق.

١٩٧ – البيتان من مشطور الرجز.

وهما في معاني القرآن للفراء: ٢/٣٤، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٦٣٣، والحيوان للجاحظ: ٦/٤٦٣، والمخصص: ١٧/١٠٢، ١٤/٩٢، والإنصاف: ١/٣٠٩، والمقاصد: ٤/٤٨٨، والخزانة: ٣/١٠٥.

والثاني في الهمع: ٢/١٤٩.

ضبط في الأصل و(ع): (ثماني عَشْرَةَ) وهو خطأ لاختلال الوزن به.

قال: "فإذا صرتَ إلى (العشرين) استوى المذكّر والمؤنّث. وكان في الرّفع بالواو والنّون، وفي النّصب والجرّ بالياء والنّون، تقول: عندي عِشْرونَ غلامًا، وعِشْرونَ جاريةً [ومررت بعِشْرينَ غلامًا، وَعِشْرينَ جاريةً][1] وكذلك[2] إلى (التِّسْعينَ). فإن زدت على (العِشْرينَ) نيِّفًا عاملته معاملتك إيّاه وليس / بنيّف، تقول: عندي خَمْسَةٌ وَعِشْرونَ رجلاً، وَخَمْسٌ وَعِشْرونَ امْرَأَةً، وكذلك إلى (تِسْعَةٍ وَتِسْعينَ) و(تِسْعٍ وَتِسْعينَ)؛ لأنّه [لا][3] يصحّ البناء مع وجود حرف العطف[4]."

132 [١/١٥٠]

اعلم أنّهم إذا جاوزوا (تسعة عشر) صاغوا لفظًا للمذكّر والمؤنّث على صفة واحدة، وجعلوا رفعه بالواو والنّون ونصبه وجرّه بالياء والنّون، فهو نظير الجمع، وليس بجمع في الحقيقة بدليل وقوعه على التأنيث كوقوعه على التّذكير، ولو كان جمعًا حقيقيًا لتميّز المذكّر من المؤنّث كسائر الجموع. فإن سأل سائل عن الكسرة في العين فقال: كيف جاز أن يكسروا العين من (عِشْرينَ) وإنّما هي جمع (عَشْرَةٍ) أو (عَشِرَةٍ) فمن أين حدثتْ هذه الكسرة؟

قيل له: عن ذلك أجوبة:

منها: أنّهم لَمّا قالوا (عَشِرَةٌ) في المؤنّث بكسر الشّين نقلوا كسرة الشّين إلى العين؛ لِيُعْلِموا أنّ هذا العدد يصلح للمؤنّث كما[5] يصلح للمذكّر.

---

(١) – تكملة من (مل).

(٢) – في (مل): (وذلك ...).

(٣) – تكملة من (مل).

(٤) – (لأنّه لايصح ... حرف العطف): ليست في (ع).

(٥) – (يصلح للمؤنث كما): ساقطة من (ع).

وجواب آخر : وهو أنّ قولنا : (ثَلاثينَ) إنّما هو جمع (ثَلاثٍ) عَشْرُ مِرارٍ[١]، وقولنا[٢] (أَرْبَعونَ) جمع (أَرْبَعٍ) عَشْرُ مِرارٍ[٣] إلى (تِسْعينَ). وقولنا : (عِشْرونَ) جمع (اثْنَيْنِ) عَشْرُ مِرارٍ فكسروا العين؛ ليدلّوا على كسرة (اثنين) كما فتحوا بقيّة العدد لفتحة مفرده.

وجواب آخر : مرويّ عن (الخليل بن أحمد[٤]) وهو أنّ الكسرة في العين هي الكسرة الّتي في (العِشْرِ) من أَظْماءِ الإِبِلِ، قال : ولهذا جاز[٥] جمعه بالواو والنّون، لأنّ (العِشْرِ) هو أن لا تَرِدُ الإبل الماء تِسْعَةَ أيام ثُمَّ تَرِدُ في العاشر، فـ (عِشْرانِ) ثَمانِيَةَ عَشَرَ يَومًا، و(عِشْرونَ) لَمّا دخل في (العِشْرِ) الثّالث، فاحتمل الجمع كما قال تعالى : ﴿الحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلوماتٌ﴾[٦] وإنّما هي : شَوالٌ، وذو القِعْدَةِ، وَعَشْرٌ مِنْ ذي الحِجَّةِ، فلمّا دخل في بعض الثّالث أُجري عليه اسم الشّهر.

وهذا الجواب ليس بسديد؛ لأنّ (العِشْرَ) غير (العَشَرَةِ)، وكلٌّ واحد منهما له معنًى غير صاحبه، وإن كان كلٌّ واحد منهما يدلّ على العدد.

فأمّا إذا زِدتَ على العِشْرينَ نَيِّفًا فإنّك تعطفُ العشرين عليه / بالواو فتقول : خَمْسَةٌ وَعِشْرونَ رجلاً، وخَمْسٌ وَعِشرونَ امْرَأَةً، فتعمل بالنَّيِّفِ ما كُنْتَ[٧] تعمل به إذا انفرد. [١٠/ب]

---

(١) – في (ع) : (مرّات).
(٢) – (قولنا) : ساقط من (ع).
(٣) – في (ع) : (مرات).
(٤) – انظر اللسان : (عشر). وذكر ذلك صاحب المفصل ولم يعزه إلى أحد انظر ابن يعيش : ٦ / ٢٨.
(٥) – في (ع) : (ولهذا صار).
(٦) – البقرة : (١٩٧).
(٧) – في (ع) : (كما كنت).

قال : "فإذا صرتَ إلى (المائَة) استوى فيها القَبيلان أيضًا، إلاّ أنّك تُضيفُها إلى المفرد فتجرّه، فتقول : عندي مائَةُ غُلامٍ وَمائَةُ جارِيَةٍ، واشتريتُ مائَةَ عَبْدٍ وَمائَةَ أَمَةٍ، وكذلك إلى (تِسْعِ مائَةٍ). فإذا صرتَ إلى (الأَلْفِ) كان الأمر كذلك أيضًا، تقول : عندي أَلْفُ قَميصٍ وَأَلْفُ جُبَّةٍ، واشتريتُ أَلْفَ دارٍ وَأَلْفَ بُسْتانٍ، ثمَّ تقول : ثَلاثَةُ آلافٍ، وأَرْبَعَةُ آلافٍ، كذلك إلى (العَشَرَةِ)."

اعلم أنّ (المائة) شابهت (العشرين) من وجه فأوقعوها على المذكّر والمؤنّث كما أوقعوا (العشرين)، وشابهت (العَشَرَةَ) من وجه فأضافوها إلى ما بعدها، كما أضافوا (العَشَرَةَ) إلى ما بعدها، فأمّا شبهها بـ (عشرين) وأخواته، فلأنّ ماقبلها عقدٌ (تِسْعَةٌ وَتِسْعونَ) كما أنّ ماقبل (العشرين) تِسْعَةَ عَشَرَ، فأُجريتْ مُجرى (عشرين) في أن تُفسَّرَ بواحد منكورٍ، ويستوي فيها المذكّر والمؤنّث[١] : ولأنّ (المائَةَ) تلي (التِّسْعينَ) كَالعَشَرَةِ من التِّسْعَةِ، والتِّسْعونَ كالعشرين.

وأما شبهها بـ (العَشَرَةِ)؛ فلأنّها عَشْرُ عَشَراتٍ[٢]، كما أنّ العَشَرَةَ عَشَرَةُ آحادٍ، فأضافوها كما أضافوا العشرة، فإذا صاروا إلى (الثّلاث)، قالوا : ثَلاثُمائَةٍ وَأَرْبَعُمائَةٍ إلى تِسْعِمائَةٍ؛ لأنّ المائَةَ مؤنّثة، فيحذفون الهاء من العدد. وكان القياس أن يقولوا : ثَلاثُ مِئينَ أوْ مِئاتٍ كما قالوا : ثَلاثَةُ أَثْوابٍ إلاّ أنّهم فسّروه بواحد اختصاراً وإيجازاً؛ لأنّ المُفَسرَ في أكثر الأحوال يكون مفرداً. فإذا صاروا إلى (الأَلْف) فعلوا به كما فعلوا بـ (المائَةِ). والعلّة فيهما واحدة إلاّ أنّ الأَلْف مذكّر فيلحقون في عدده الهاء، نحو قولنا : ثَلاثَةُ آلافٍ، وَأَرْبَعَةُ آلافٍ. قال اللّه تعالى : ﴿بِثَلاثَةِ آلافٍ مِنَ المَلائِكَةِ﴾[٣] وإنّما خالفوا بين الأَلْف والمائة

---

(١) – (ويستوي فيها المذكر والمؤنث) : ساقط من (ع).
(٢) – في (ع) : (عشر مرات).
(٣) – آل عمران : (١٢٤).

فقالوا : ثلاثمائة، وثلاثة آلاف على الجمع؛ لأنّهم نزّلوا عشرات الآلاف كآحادها
كثلاثتها وأربعتها وليس عشرات المائة / كآحادها. وإنّما نزّلوها منزلة العقود، وقد [١/أ]
مضى ذلك.

قال : "فإن أردتَ تعريف شيء من العدد وكان غير مضاف جئتَ باللاّم في أوّله فقلتَ : قبضتُ الأَحَدَ عَشَرَ دِرْهَمًا، وحصلتْ عندي السِّتونَ أَلْفًا(١)، ولايجوز : العِشْرونَ الدِّرْهَمَ، ولا الخَمْسَةَ عَشَرَ الدِّينارَ(٢)، ولانحو ذلك؛ لأنّ(٣) المُمَيِّزَ لايكون إلاّ نكرة، على أنّ الكُتّابَ الآنَ على طريق(٤) البَغْداديّينَ(٥) يجيزونه، وفيه من القُبْحِ ماذكرته."

اعلم أنّ تعريف العدد إنّما هو على حكم تعريف غير العدد، ألا ترى أنّ تعريف (رَجُلٍ) بإدخال الألف واللاّم عليه(٦)، وكذلك تدخل الألف واللاّم على أوّل العدد(٧) فيتعرّف، ولايجوز أن يعرَّف المعدود(٨)؛ لأنّ المعدود لايكون إلاّ نكرة، فتقول : عندي الخَمْسَةَ عَشَرَ دِرْهمًا. ولايجوز أن يُعَرّف الاسم الثّاني المركّب؛

(١) – في (مل) : (وحصلت عندي الثلاث عشرة جارية، واسْتوفيَت العشرون درهمًا. والخمسة والستون ألفًا).

(٢) – في الأصل : (ولاخمسة عشر الدينار)، وهو وهم، وفي (ع) : (الخمسة عشر ديناراً)، وهو وهم أيضًا، والتصويب من (مل).

(٣) – في الأصل : (لا المميز) بإسقاط نون (لأن)، والتصويب من (ع) و(مل).

(٤) – في (مل) : (على طريقة).

(٥) – انظر ابن يعيش : ٦/٣٣.

(٦) – (تدخل الألف واللام عليه) : مكررة في الأصل.

(٧) – في الأصل و(ع) : (على أول الاسم) وهو وهم.

(٨) – في الأصل ضبطت : (يُعَرَّفُ المَعْدودَ) بنصب (المعدود)، وفي (ع) : (يُعَرَّف المعدودِ) بجره، وكلاهما خطأ.

لأنّ الاسمين قد جُعِلا كاسم واحد. ولايجوز إدخال الألف واللاّم عليهما جميعًا؛ لأنّه يُؤَدّي إلى أن يصير في اسم واحد تعريفان. ولايجوز إسقاطهما من الأوّل وإلحاقهما بالثّاني؛ لأنّ الاسم لايُعَرَّفُ من وسطه.

وأجاز الكوفيّون(١) : عندي العِشْرونَ الدِّرْهَمَ. وأجازوا أيضًا : عندي الثَّلاثَةَ عَشَرَ الغُلامَ.

قال : "فإن كان العدد مضافًا عرَّفْتَ الاسم الأخير فتعرَّف به المضافُ(٢)، وذلك قولك : قَبَضْتُ خَمْسَ المِائَةِ(٣) الّتي تَعْرِفُ، ومافعلتَ في سَبْعَةِ الآلافِ الّتي كانتْ على فلان. وكذلك إن تَراخى الآخر نحو قولك : قبضتُ خَمْسَ مِائَةِ أَلْفِ الدِّرْهَمِ، وما فعلتْ أَرْبَعُمائَةِ أَلْفِ الدِّينارِ الّتي كانتْ على فلان(٤)، تُعَرِّفُ الآخر فيتعرّف الأوّل به."(٥)

اعلم أنّ المضاف أبدًا يكتسب حكم المضاف إليه من التّنكير والتّعريف وغير ذلك من الأحكام على ما مضى. فإذا أضفتَ نكرة إلى معرفة تعرّف. وإذا(٦) أضفتَ معرفة إلى نكرة تنكّر، فلهذه العلّة كنتَ إذا أردتَ تعريف العدد المضاف
133
عرّفتَ المضاف إليه ليتعرَّفَ الأوّل به، تقول : ثَلاثَةُ الأَثْوابِ، وَخَمْسَةُ / الأَجْمالِ، [١٥١/ب]
قال (ذو الرُّمَّةِ) :

(١) – انظر الإنصاف المسألة (٤٣) : ١/٣١٢، وشرح الكافية للرضي : ٢/١٥٦.

(٢) – في الأصل و(ع) : (المضاف إليه) وهو وهم، والتصويب من (مل).

(٣) – في (ع) : (الخمس المائة). وهو خطأ.

(٤) – في (ع) و(مل) : (لفلان).

(٥) – في (مل) : (تعرّف الآخرر فيتعرّف به الأوّل ألبتة).

(٦) – في (ع) : (وإنْ).

١٩٨ – وَهَلْ تُرْجِعُ التَّسْليمَ أَوْ تَكْشِفُ العَمى ثلاثُ الأَثافي وَالدِّيارُ البَلاقِعُ

وقال (الفَرَزْدَقُ) :

١٩٩ – مازالَ مُذْ عَقَدَتْ يَداهُ إِزارَهُ فَدَنا وَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبارِ

ويجوز إدخال الألف واللاّم في الثّاني، فتقول : الثَّلاثَةُ الأَثْوابُ[١]؛ لأنّك إذا عرّفتَ الأوّل صار الثّاني وصفًا له، ولايجوز أن يُعَرَّفَ الأوّل وينكّر الثّاني؛ لأنّه لايكون وصفًا؛ لأنّ النّكرة لاتكون وصفًا للمعرفة. فإن جعلتَ الثّاني بدلاً من الأوّل جاز.

فأمّا (المِائَةُ، وَالأَلْفُ) فإنّه لايجوز إلاّ تعريف الثّاني، وهو المُفَسَّرُ فقط، فتقول : عندي مائَةُ الدِّرْهَمِ. [وَأَخَذْتُ أَلْفَ الدِّرْهَمِ][٢]. وإنّما لم يجزْ تعريف الأوّل؛ لأنّ الوصف لايصحّ هاهنا ألاترى أنّ (الدّرهم) غير (الألف) وغير (المائة)

---

١٩٨ – البيت من الطويل.

وهو في ديوانه : ٤٢٢، وإصلاح المنطق : ٣٠٣، والمقتضب : ٢/١٧٤، ٤/١٤٤، وإعراب القرآن للنحاس : ١/١٩٠، والإيضاح : ٢/٦٩، وابن يعيش : ٢/١٢٢، والمخصص : ١٧/١٠٠، ١٢٥، والمساعد : ١/٣٩٢.

وعجزه في الهمع : ٢/١٥٠.

بلاقع : جمع (بلقع) : وهو المكان الخالي.

١٩٩ – البيت من الكامل. من قصيدة يمدح بها يزيد بن المهلب.

وهو في ديوانه : ٣٠٥، وإصلاح المنطق : ٣٠٣، والمقتضب : ٢/١٧٤، والجمل : ١٤٢، والإيضاح : ٢/٦٩، وابن يعيش : ٢/١٢١، ٦/٣٣، وشرح الكافية الشافية : ٢/٨١٥، والمقاصد : ٣/٣٢١.

وصدره في المغني : ٣٧٣، والهمع : ١/٢١٦.

وعجزه في الهمع : ٢/١٥٠.

(١) – في (ع) : (الثلاثةُ الأثوابِ) بجرّ الثاني، وهو خطأ.

(٢) – تكملة من (ع).

فاعرف ذلك.

مسألة : إن قال قائل : فقد[١] ذكرتم أنّ (المائة) تُفَسَّرُ بواحد، وقد قال اللّه تعالى :﴿ ثَلاثَمِائَةِ سِنِينَ ﴾[٢] فجاء بالجمع، فينبغي على هذا أن يجوز ﴿ ثَلاثَمِائَةِ رِجالٍ ﴾[٣].

قيل له : هذه الآية فيها قِراءَتانِ : منهم مَن يُضيفُ (المائة) إلى (السِّنينَ)، والأكثر يُنَوِّنُ (المائة) ولايُضيفُ[٤]. فأمّا مَنْ نوّن فإنّه ينصب (السِّنين) على البدل من (ثلاثمائة)، ولايجعله تفسيراً[٥] ذكر ذلك (أبو الحسن الأَخْفَشُ) و (أبو إسحاق الزَّجّاجُ)[٦] فلا يلزمه هذا السّؤال.

وأمّا مَنْ أضاف فإنّه أجاز ذلك؛ لأنّ هذا العدد الّذي يُضاف في اللّغة المشهورة إلى الآحاد نحو (ثَلاثُمِائَةِ رَجُلٍ) و(أَرْبَعُمِائَةِ ثَوْبٍ) قد[٧] جاء مضافًا إلى الجمع في قول الشّاعر[٨] :

---

(١) – في (ع) : (قد) بغير الفاء.

(٢) – الكهف : (٢٥). وضبطت في الأصل و(ع) (ثَلاثَمِائَةِ سِنِينَ) بقراءة التنوين والصواب ما أثبته ليَصحَّ موضع الاستشهاد بها.

(٣) – ضبطت في الأصل و(ع) : (ثَلاثَمِائَةِ رِجالٍ) بالتنوين، وهو خطأ.

(٤) – قرأ الكسائيّ وحمزة وخلف بغير تنوين، وقرأ باقي العشرة بالتنوين. انظر السبعة ٣٨٩ – ٣٩٠، والنشر : ٢/٣١٠، والبدور الزاهرة : ١٨٩.

(٥) – انظر الحجة في القراءات السبع لابن خالويه : ٢٢٣، والحجة لأبي زرعة : ٤١٤.

(٦) – إعراب القرآن للزجاج : ج/٦ القسم ٣١/ص٢٠٥، وإعراب القرآن للنحاس : ٢/٢٧٢، وانظر فتح القدير للشوكاني : ٣/٢٧٩، وزاد المسير لابن الجوزي : ٥/١٣٠.

(٧) – في الأصل : (وقد) بإقحام الواو، والتصويب من (ع).

(٨) – هو مُزَرِّد بن ضرار انظر إصلاح المنطق : ٣٠٠.

٢٠٠ – وَما زَوَّدوني غَيْرَ سَحْقٍ[١] عَمامَةٍ وَخَمْسِ مِئٍ مِنْها قَسيٌّ[٢] وزائِفُ

فيجوز على قوله (ثَلاثَمِائَةِ سِنينَ)[٣] و(ثَلاثَمِائَةِ رِجالٍ)، وَيُقَوّيه أنّهم قد فسّروه بمفرد يدلّ على الجمع، نحو قولهم : ثلاثونَ نَفَرًا وَقَبيلاً. قال الشّاعر[٤] :

٢٠١ – فيها اثْنَتانِ[٥] وَأَرْبَعونَ حَلوبَةً سودًا ... ...

ففسّر بالجمع. وقد قيل : إنّ (الحَلوبَ) جمع، و(الحَلوبَةَ) واحدة، إلاّ أنّها مفرد يدلّ على الجمع، ولولا ذلك لما جاز أن يصفها بـ(السّودِ) / وهو جمع. والله أعلم.

٢٠٠ – البيت من الطويل. وهو برواية المؤلف في إصلاح المنطق : ٣٠٠، وزاد المسير : ٥ / ١٣٠، واللسان : (زيف) و(سحق) و(مأي)، و(قسا).

وفي المذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٦٤٠ برواية :

وَإِنّا أَتَيْناكُمْ فكانَ عَطاؤُكُمْ ثلاثَ مِئٍ ... ...

السحق : الثوب الخلق البالي. القسي : الدرهم الرديء. الزائف : الدرهم المغشوش.

(١) – ضبطت في الأصل (سِحق) بكسر السين، وفي (ع) : (سُحق) بضمها، وكلاهما خطأ.

(٢) – ضبطت في (ع) : (قِسيّ) بكسر القاف، وهو خطأ.

(٣) – انظر الحجة لابن خالويه : ٢٢٣، والحجة لأبي زرعة : ٤١٤، وإعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٢٧٢، ومعاني القرآن للفراء : ٢ / ١٣٨.

(٤) – هو عنترة بن شداد العبسي.

٢٠١ – البيت من الكامل، تمامه : (... كَخافِيَةِ الغُرابِ الأَسْحَمِ)

وهو في ديوانه : ١٩٣، ومعاني القرآن للفراء : ٢ / ١٣٨، وإعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٢٧٢، ٧٣٤، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٤٨٦، وشرح المعلقات السبع للزوزني : ٢٧٣، وابن يعيش : ٣ / ٥٥، ٦ / ٢٤، والخزانة : ٣ / ٣١٠.

الخوافي من الجناح أربعة من ريشها. الأسحم : الأسود.

(٥) – «وقبيلاً. قال الشاعر : فيها اثنتان» : ساقط من (ع).

باب الجمع

قال : "إذا كان الاسم على (فَعْلٍ) مفتوح الفاء ساكن العين، ولم تكن عينه واواً ولا ياءً فجمعه في القِلَّةِ على (أَفْعُلٍ) وفي الكَثْرَةِ على (فِعالٍ)[١] و(فُعولٍ)، وذلك نحو قولك : كَلْبٌ وَأَكْلُبٌ، وَكَعْبٌ وَأَكْعُبٌ. وفي الكثرة : كِلابٌ، وَكُعوبٌ.

وجمع القِلَّةِ ما بين الثّلاثة إلى العشرة، وجمع الكَثْرَةِ ما فوق ذلك."

اعلم أنّه قد مضى الفرق بين جمع السّلامة وهو التّصحيح وبين جمع التّكسير بما يُغْني عن إعادته[٢]. والّذي يخصُّ هذا الموضع بيان وزن جمع التّكسير. وجمع التّكسير على ضربين : أحدهما : جمع قِلَّةٍ. والآخر : جمع كَثْرَةٍ. فجمع القلّة يُسْتعمل لأدنى العدد، وهو من ثلاثة إلى عشرة، وله أربعة أبنية : (أَفْعُلٌ)، نحو : أَفْرُخٍ، وَ(أَفْعالٌ)، نحو : أَجْمالٍ، وَ(أَفْعِلَةٌ)، نحو : أَحْمِرَةٍ، وَ(فِعْلَةٍ)، نحو صَبيٍّ وَصِبْيَةٍ، وما سوى هذه الجموع فهو جمع كثرة.

[و][٣] اعلم أنّ في الجمع ما يكون الفرق بين واحده وجمعه حذفَ[٤] الهاء، نحو : شَجَرَةٍ وَشَجَرٍ، وَنَخْلَةٍ وَنَخْلٍ، وَشَعيرَةٍ وَشَعيرٍ.

ومنها ماليس لجمعه واحد من لفظه، نحو : رَهْطٍ، وَغَنَمٍ، وَإِبِلٍ، وَبَقَرٍ، ومِعزًى،

(١) – ضبطت في الأصل و(ع) : (فَعال) بفتح الفاء، وهو هم، والتصويب من (مل).

(٢) – انظر ص٨٠ ومابعدها.

(٣) – تكملة من (ع).

(٤) – في الأصل و(ع) ضبطت : (حذفُ) بالرفع، وهو خطأ.

وَخَيْلٍ، وأشباه ذلك، كلّه يسمّى اسم الجمع؛ لأنّه ليس بجمع تصحيح ولاتكسير.

واعلم أنّ كثيراً من الجموع تجري مجرى اللّغة لشُذوذها عن القياس، فيقتصر على سماعها دون تعليلها. ومنها ما يحتاج إلى تعليلٍ.

فالأسماء الثّلاثيّة لها عشرة أبنية :

(فَعْلٌ) بفتح الفاء وسكون العين، نحو : فَلْسٌ وكَعْبٌ.

الثّاني : فتح الفاء والعين، نحو : قَلَمٍ وجَبَلٍ.

الثّالث : فتح الفاء وضمّ العين، نحو : عَضُدٍ وَعَجُزٍ.

الرّابع : فتح الفاء وكسر العين، نحو : كَبِدٍ وكَتِفٍ.

الخامس : أن تَضُمَّ الفاء وَتُسَكِّنَ العين، نحو : قُفْلٍ[1] وَرُكْنٍ.

السّادس : أن تضمّ الفاء وتفتح العين، نحو : صُرَدٍ وَنُغَزٍ.[2]

السّابع : أن تَضُمَّ الفاء والعين، نحو : طُنُبٍ وَجُرُزٍ[3].

الثّامن : أن تَكْسِرَ الفاء وتُسْكِنَ العين[4]، نحو : جِذْعٍ، وَتِبْرٍ وَطِفْلٍ.

التّاسع : أن تَكْسِرَ الفاء وتفتح العين، نحو : نِطَعٍ[5] وَضِلَعٍ.

---

(١) – في (ع) : (فُعْلٍ)، وهو تحريف.

(٢) – تقدم تفسيرهما انظر ص٥٢٠.

(٣) – "الطُّنْبُ والطُّنُبُ معًا : حبل الخباء والسُّرادق ونحوهما ... والطُّنُبُ والإطْنابَةُ جميعًا : سيرٌ يوصل بوتر القوس العربية ثم يدار على كُظْرِها." اللسان (طنب). "أرض جُرُزٌ : لانبات بها كأنه انقطع عنها أو انقطع عنها المطر .." اللسان (جرز).

(٤) – في (ع) : (أن تُكْسَرَ الفاءُ وَتُسْكَنَ العَيْنُ) ببناء الفعلين لما لم يسم فاعله.

(٥) – النِّطَعُ : بساط من الأديم. انظر القاموس (النطع). وفي اللسان : "... النِّطَعُ .. : ماظهر من غار الفم الأعلى، وهي الجلدة المُلْتَزِقَةُ بعظم الخُلَيْقاءِ فيها آثار كالتَّحْزيزِ وهناك موقع اللسان من الحنك .." اللسان (نطع).

/ العاشر : أن تَكْسِرَ الفاء والعين جميعًا، نحو : إِبِلٍ.

وقد زاد قوم فيه (فُعِل)[1] بضمّ الفاء وكسر العين وهو : دُئِلٌ. وقالوا : هي دُوَيْبَةٌ شبيهة بابن عِرْسٍ، ومنه قبيلة (أبي الأسود الدُّؤَليِّ) وقد مضى ذكرها[2].

وإنّما جمعوا (فَعْلاً) بفتح الفاء وسكون العين على (أَفْعُلٍ)؛ لأنّ (فَعْلاً) يكثر دورانه في الأسماء[3] فاختاروا له جمعًا خفيفًا، ليُقاوِمَ كثرته، ألا ترى أنّ (أَفْعُلاً) أقلّ حروفًا من (أَفْعالٍ)، وَإنّما لم يجمعوا ما كانت عينه واوًا أو ياءً على (أَفْعُلٍ)؛ لأنّهم كانوا يقولون في سوطٍ : أسْوُطٌ، فتجتمع واو وضمّة، وذلك ثقيل، فعدلوا إلى (أَفْعالٍ).

قال : "فإن كان الاسم الثّلاثيّ على غير مثال (فَعْلٍ) كسرته في القلّة على (أَفْعالٍ)، وذلك نحو [قولهم][4] : قَلَمٌ وأَقْلامٌ، وجَبَلٌ وأَجْبالٌ، وَكَبِدٌ وأَكْبادٌ، وَعَجُزٌ وأَعْجازٌ، وَضِرْسٌ وأَضْراسٌ، وَضِلْعٌ وأَضْلاعٌ، وَإِبِلٌ وآبالٌ، وَبُرْدٌ وأَبْرادٌ، وَطُنُبٌ وأَطْنابٌ وَرُبْعٌ وأَرْباعٌ.

كذلك إن كان عين (فَعْلٍ) معتلّة واوًا أو ياءً، وذلك نحو : سَوْطٍ وأَسْواطٍ، وَبَيْتٍ وأَبْياتٍ."

اعلم أنّ الأبنية الثّلاثيّة جميعها تجيء على (أَفْعالٍ) مجيئًا مُطَّرِدًا إلاّ مثالين:

أحدهما : (فَعْلٌ) مفتوح الفاء ساكن العين. وقد تقدّم ذكره.

والثّاني : (فُعَلٌ)، نحو : صُرَدٍ مضموم الفاء مفتوح العين. وإنّما اختاروا

---

(١) – انظر شرح الشافية : ١/٣٦ – ٣٨.

(٢) – انظر ما سلف : ص٥٠٠ ومابعدها.

(٣) – في (ع) : (في الكلام).

(٤) – زيادة من (ع)، ساقطة من الأصل وأثبتها؛ لأنّ (قَلَمٌ ... وأرباعٌ) في الأصل ضبطت بالرفع. وهي ساقطة من (مل) أيضًا.

(أَفْعُلاً)[1] لـ (فَعْلٍ) [و(فُعَلٍ)][2]، وَ (أَفْعالاً) للباقية؛ لأنّهما بناءان لايكاد يوجد في الآحاد على وزنهما، فخصّوا هذه الأبنية بهما ؛ لئلاّ يقع لبس؛ وليُعْلَمَ أنّهما للجمع.

فأمّا رُبَعٌ وَأَرْباعٌ[3] فإنّه شَذَّ في هذا البناء.

والرُّبَعُ من أولاد الإبل : ما كان في أوّلِ النِّتاجِ، والأنثى رُبْعَةٌ.

قال : "فإذا صِرْتَ إلى الكثرة كَسَّرْتَ ذلك كُلَّهُ على (فِعالٍ) أوْ (فُعولٍ)، نحو : جَبَلٍ وَجِبالٍ، وَطَلَلٍ وَطُلولٍ، وَكَبِدٍ وَكُبودٍ، وضِرْسٍ وَضُروسٍ، وَضِلْعٍ وَضُلوعٍ، وَبَرْدٍ وَبُرودٍ[4]، وَجُمُدٍ[5] وَجِمادٍ[6] وَرُبَعٍ وَرُباعٍ. وقد اتُّسِعَ في (فُعَلٍ) فجمع على (فِعْلانٍ)، نحو : نُغَرٍ وَنِغْرانٍ، وَجُرَذٍ وَجِرْذانٍ[7]، وَجُعَلٍ وَجِعْلانٍ، وَصُرَدٍ وَصِرْدانٍ. / وَثَوْبٍ وَثِيابٍ، وَبَيْتٍ وَبُيوتٍ، يختصُّ ما عينه واوٌ بـ (فِعالٍ)، وما عينه ياءٌ بـ (فُعولٍ)." [i/]

اعلم أنّهم اعتزموا على (فُعَلٍ) فجاؤوا به على (فِعْلان)، وإنّما فعلوا ذلك لوجهين :

(١) – في الأصل : (فعلاً)، وهو وهم، وفي (ع) رُسِمَتْ (افعل) بغير ضبط.

(٢) – تكملة. انظر ماسلف ص٥٢٦ ومابعدها.

(٣) – انظر سيبويه : ٢/١٧٩،والمقتضب : ٢/٢٠٢.

(٤) – في (مل) : (... وبرود وبراد ...).

(٥) – "الجُمُدُ : مكان حَزْنٌ ..." اللسان (جمد).

(٦) – في (ع)، (جمل وجمال). وضبطت في (مل) : (جُمْدٌ) بسكون الميم وهو وهم.

(٧) – في (مل) : (وَجُرْدٍ وجِرْدانٍ) بالدال المهملة، وهو تصحيف.

أحدهما : أنّ هذا الوزن إذا كان مفرداً لايكاد يقع إلاّ على حيوانٍ فيلزمه ولايُفارِقُهُ كقولنا : نُغَرٌ وَنِغْرانٌ للطّير، وَصُرَدٌ وَصِرْدانٌ للطّير أيضًا[1]، وَخُزَزٌ وَخِزَّانٌ[2] لذكر الأرْنَبِ، وَجُعَلٌ وَجِعْلانٌ لِضَرْبٍ من الخَنافسِ[3]. فلمّا اختصّ بهذا النّوع خصّوه بهذا الجمع كما خصّوا (قتيلاً وَجَريحًا وَمَريضًا) بـ (قَتْلى وَجَرْحى وَمَرْضى).

والوجه الآخر : أن يكون (فُعَل) مُخفّفًا من (فُعالٍ)، و(فُعالٌ) يجيء على (فِعْلانٍ)، نحو : غُرابٍ وَغِرْبانٍ، وَعُقابٍ وَعِقْبانٍ. ويُصَحِّحُ ذلك أنّ عُمَرَ معدول عن عامرٍ، وَزُفَرَ عن زافرٍ. وقد شذّ من هذا الوزن : (رُبَعٌ وَأَرْباعٌ). وَ(رُطَبٌ وَأَرْطابٌ). فأمّا رُبَعٌ فَشُبِّهَ بـ (جَمَلٍ وَأَجْمالٍ)؛ لأنّه منه[4]. وأمّا (رُطَبٌ) فليس من هذا الباب؛ لأنّه جمع رُطْبَةٍ.

وأمّا اختصاصهم ما عينه واو بـ (فِعالٍ)، وما عينه ياء بـ (فُعولٍ) فلخفّة الضّمّة على الياء وثقلها على الواو.

قال : "وقد تتداخل أيضًا جموع الثّلاثيّ من حيث كان هذا العدد منتظمًا لجميعها، وذلك نحو : فَرْخٍ وَأَفْراخٍ، وَزَنْدٍ وَأَزْنادٍ، وَجَبَلٍ، وَأَجْبُلٍ، وَزَمَنٍ وَأَزْمُنٍ[5]، قال الشّاعر[6] :

(١) – (أيضًا) : ليست في (ع).

(٢) – في الأصل : (خُزَزٌ وَخِزَّان) بالراء المهملة في الأول وهو تصحيف، وفي (ع) : (خزر وخزران) بالراء المهملة في كليهما، وهو تصحيف أيضًا.

(٣) – في (ع) : (لضرب من الحيوان). وما في الأصل أدقّ وأصوب.

(٤) – (لأنّه منه) : ساقط من (ع).

(٥) – في الأصل (.. وأزمن وحبل وأحبل قال الشاعر) كذا بإقحام (وحَبْلٍ وأَحْبُلٍ) ولا استشهاد بها.

(٦) – هو ذو الرّمة. وقد كتبه بعضهم في هامش الأصل.

٢٠٢- أَمَنْزِلَتي مَيٌّ سَلامٌ عَلَيْكُما هَلِ الأَزْمُنُ اللاّئي مَضَيْنَ رَواجِعُ

وَ[نحو](١) : ضِلْعٍ وَأَضْلُعٍ، وَذِئْبٍ وَأَذْؤُبٍ، وَضِرْسٍ وَأَضْرُسٍ، وَقُفْلٍ وَأَقْفُلٍ، وَكَبِدٍ وَأَكْبُدٍ."

اعلم أنّ الأصل في (فَعْلٍ) أن يجيء على (أَفْعُلٍ) كما تقدّم فيقال : زَنْدٌ وَأَزْنُدٌ، وَفَرْخٌ وَأَفْرُخٌ إلاّ أنّه قد جاء أزنادٌ، قال (الأعشى) :

٢٠٣ – وُجِدْتَ إذا اصْطَلَحوا خَيْرَهُمْ وَزَنْدُكَ أَثْقَبُ أَزْنادِها

وقالوا : رَأْدٌ وَأَرْآدٌ وهو أصلُ اللَّحْيِ، وقالوا : أَنْفٌ وآنافٌ، قال الشّاعر(٢) :

٢٠٤ – إذا رَوَّحَ الرّاعي(٣) اللِّقاحَ مُعَزَّبًا(٤) وَأَمْسَتْ عَلى آنافِها عَبَراتُها

---

٢٠٢ – البيت من الطويل.

وهو في ديوانه : ٤٢٢، وسيبويه : ٢/١٧٨، والمقتضب : ٢/١٧٤، والكامل : ١/٦٠، وإصلاح المنطق : ٣٠٣، وابن يعيش : ٥/١٧، ٦/٣٣.

وعجزه في المخصص : ٩/٦٣.

(١) – تكملة من (ع) و(مل).

٢٠٣ – البيت من المتقارب.

وهو في ديوانه : ٦١، وسيبويه : ٢/١٧٦، والمقتضب : ٢/١٩٤، والتبصرة : ٢/٦٤٢، وابن يعيش: ٥/١٦، والمقاصد : ٤/٥٢٦.

(٢) – هو الأعشى.

٢٠٤ – البيت من الطويل.

وهو في ديوانه : ٣٣، وسيبويه : ٢/١٧٦، وابن يعيش : ٥/١٧. روح اللقاح : أعادها إلى المراح. مُعَزَّبًا : مبعداً في رعيه.

(٣) – في الأصل، (الدّاعي)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٤) – في (ع) : (مُغَرَّبًا) بالراء المهملة، وهو تصحيف.

/ قال (سيبويه) – فيما حكاه (أبو سعيد) في الشّرح(١) – : وليس بالباب. [١٥٣/ب]
والباب على أن تقول : آنُفٌ وَأَزْنُدٌ، ولكنّه سُمِعَ من العرب ولايُقاس عليه. فلمّا جاز أن يجيء (فُعْلٌ) على (أَفْعُلٍ) جاز أن يجيء (فَعْلٌ) على (أَفْعالٍ)، وكلاهما مسموعان.

قال : "وربّما اقتصر في بعض ذلك على جمع القِلَّة، وفي بعضه على جمع الكَثْرَة، وذلك نحو : رِجْلٍ(٢) وَأَرْجُلٍ، ولم يتجاوزوا ذلك، وَ[نحو](٣) أُذْنٍ وآذانٍ، وَقَلَمٍ وَأَقْلامٍ. وقالوا : سِباعٌ وَرِجالٌ فاقتصروا عليهما."

اعلم أنّ الجمع كان من حقّه أن يكون جميعه(٤) على بناء واحد القليل منه والكثير، ولهذه العلّة جاز أن يُقْتَصَرَ في بعض الجموع على جمع القليل. فلا يُذكر الكثير، وفي بعضها على الكثير فلا يذكر القليل.

فممّا اقتصروا فيه على جمع القلّة : رِجْلٌ جمعوها على أَرْجُلٍ، وهو من أبنية جمع القلّة، وكان من حقّها أن تجمع في القلّة أيضًا على (أَفْعالٍ)؛ لأنّ (فِعْلاً) أبداً يُجْمَعُ عليه، نحو : ضِرْسٍ وَأَضْراسٍ، ولكنّهم عدلوا إلى (أَفْعُلٍ) ولم يقولوا : (أَفْعالٌ)، فقالوا : هذه أَرْجُلٌ كثيرة. وممّا اقتُصِرَ فيه على القلّة ولا كثرة له : آذانٌ، وأَرْسالٌ(٥)(٦)، وَأَكْتافٌ، وَأَطْنابٌ، وما لايُحصى كثرة.

---

(١) – الأوراق التي تحوي شرح باب (تكسير الواحد للجمع) في شرح السيرافي ساقطة من المخطوط الذي بين يدي. انظر سيبويه : ٢/١٧٦.

(٢) – في الأصل ضبطت (رَجُل) وهو وهم، وفي (ع) غير واضحة الضبط.

(٣) – زيادة من (مل)، ساقطة من الأصل و(ع) وفيهما : (وأُذْنٌ ... وأقلامٌ) بالرفع.

(٤) – في (ع) : (جمعه)، وهو تحريف.

(٥) – في (ع) : (أَرْسان)، وهو تحريف.

(٦) – والأرسال : جمع الرِّسْلِ، وهو القطيع من كل شيء. اللسان : (رسل).

فأمّا ما استُغْني بجمع الكثير عن القليل فقولهم : سِباعٌ في جمع السَّبُع، ولم يقولوا في جمعه : أَسْباعٌ، فأمّا أَسْباعٌ المستعملة فهي جمع جُزْءٍ من سَبعة أجزاء. وكذلك قالوا : رِجالٌ في جمع رَجُلٍ، ولم يقولوا : أَرْجالٌ في قليله، وقالوا : شِسْعٌ وَشُسوعٌ، ولم يقولوا : أَشْساعٌ.

قال : "فإن كان الاسم على (فَعالٍ) أو (فُعالٍ) أو (فِعالٍ) أو (فَعيلٍ)[1] أو (فَعولٍ)[2] كُسِّرَ في القلّة على (أَفْعِلَةٍ)، وفي الكثرة على (فِعْلانٍ) أو (فُعْلانٍ) أو (فُعُلٍ)، وذلك نحو : حِمارٍ وأَحْمِرَةٍ، وَرِداءٍ وَأَرْدِيَةٍ، وَخِوانٍ وأَخْوِنَةٍ[3][4]، وَفَدانٍ وأَفْدِنَةٍ[5]، وَحُوارٍ وأَحْوِرَةٍ، وَغُرابٍ وأَغْرِبَةٍ، وَجَريبٍ وأَجْرِبَةٍ، وَقَفيزٍ وأَقْفِزَةٍ، وَعَمودٍ وأَعْمِدَةٍ، وَخَروفٍ وأَخْرِفَةٍ. وأمّا الكثرة، فنحو : حِمارٍ وَحُمُرٍ، / وَقَذالٍ وَقُذُلٍ، وَغَزالٍ وَغُزْلانٍ، وَغُرابٍ وَغِرْبانٍ، وَقَضيبٍ وَقُضْبانٍ، وَكَثيبٍ وَكُثْبانٍ، وَعَتودٍ وَعِتْدانٍ." [١/أ]

اعلم أنّ هذه الأوزان وإن كانت على أربعة أحرف فإنّ أصولها ثلاثيّة، لأنّ الواو والياء والألف فيها زوائد. وجعلوا زيادة الألف كزيادة الياء والواو؛ لأنّ زيادتها ليستْ للإلحاق فيلحق بالأصول؛ ولهذه العلّة جمعوها جمع الثّلاثيّة على (أَفْعِلَةٍ).

فإن قال قائل : كيف جاز أن تجمع الأسماء المذكّرة بالهاء؟

(١) – (أو فعيل) : ساقط من (ع).

(٢) – في (مل) : ضبطت (فُعُول)، وهو وهم.

(٣) – في (مل) : (وجواب وأجوبة) بدل (وخوان وأخونة).

(٤) – "والخُوانُ والخِوان : الّذي يؤكلُ عليه، معرّب." اللسان : (خون).

(٥) – "والفَدانُ بتخفيف الدال الذي يجمع أداة الثورين في القِران للحرث." اللسان : (فدن).

قيل له : شبّهوا جمع المذكّر بعدد المذكّر، كما قالوا : ثلاثة وأربعة في المذكّر، فألحقوا الهاء، وحذفوها في المؤنّث، فقالوا : ثلاث وأربع، كذلك فعلوا في الجموع فقالوا : حِمارٌ وَأَحْمِرَةٌ، وأشباه ذلك.

وقالوا : في المؤنّث : عَناقٌ وَأَعْنُقٌ، وَعُقابٌ وَأَعْقُبٌ، وَيَمينٌ وَأَيْمُنٌ بغير هاء.

فإن قال : فقد قالوا : سَماءٌ وأَسْمِيَةٌ، والسَّماء مؤنّثة. قيل له : السّماء تؤنّث وتذكّر. فأمّا تأنيثها فنحو قوله تعالى : ﴿وَالسَّماءِ ذاتِ البُروجِ﴾[1] ﴿وَالسَّماءِ ذاتِ الحُبُكِ﴾[2]. وأمّا تذكيرها فنحو قوله تعالى :﴿السَّماءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾[3]. وقال بعضهم[4] : إنّما ذكّرها على تأويل السَّقف، نحو قوله تعالى : ﴿وَجَعَلْنا السَّماءَ سَقْفًا مَحْفوظًا﴾[5]. وقال بعضهم[6] : أراد الجمع لقولهم[7] في واحده[8] : سَماوَةٌ وَسَماءَةٌ[9]. فَمَنْ ذكّرها جمعها على أَسْمِيَةٍ، ومن أنّث جمعها على سُميٍّ. فأمّا حِمارٌ وَحُمُرٌ، فمنهم مَنْ يضمّ الفاء والعين، وتَميمٌ تُسْكِنُ العين. ولك[10] في كلّ جمع على وزن (فُعُلٍ) الوجهان جميعًا، نحو : رُسُلٍ وَرُسْلٍ، وكُتُبٍ وكُتْبٍ، وَصُبُرٍ وَصُبْرٍ.

(١) – البروج : (١).

(٢) – الذاريات : (٧).

(٣) – المزمل : (١٨).

(٤) – هذا القول يُنْسَبُ إلى يونس. انظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٣٦٧. وقد نسب أيضًا إلى أبي عمرو. انظر مجاز القرآن : ٢/٢٧٤. وانظر المخصص : ١٧/٢٢، والبحر المحيط : ٨/٣٦٥ – ٣٦٦.

(٥) – الأنبياء : (٣٢).

(٦) – انظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٣٦٦، والبحر المحيط : ٨/٣٦٥.

(٧) – في (ع) : (كقولهم).

(٨) – في الأصل و(ع) : (واحدة) وهو تحريف.

(٩) – في الأصل : (سماءةٌ وسماءٌ) والثاني محرّف، وفي (ع) : (سماوة وسماء) والثاني محرف أيضًا.

(١٠) – في (ع) : (وذلك) وهو تحريف.

فأمّا عَتودٌ فجمعه على عِدَّانٍ بإدغام التّاء في الدّال، والأصل عِتْدانٌ بإظهار التّاء. والعَتودُ : ما رَعى من أولاد المِعْزى وَقَوِيَ.

وهذا الباب فيه ما اسْتَغْنى بجمع القلّة ولا كثرة له، نحو : رِداءٍ وَأَرْدِيَةٍ، وإناءٍ وآنِيَةٍ، ولِواءٍ وَأَلْوِيَةٍ، وكِساءٍ وَأَكْسِيَةٍ.

[ب] / وإنّما لم يجمعوه على الكثرة؛ لأنّه كان يجيء على كُسُوٌّ وَرُدِيٌّ[1] وهذا بناء يثقل فلم يستعملوه.

فأمّا ما استغنى بالكثير عن القليل، فنحو : غَزالٍ، وَغُزْلانٍ، ولم يقولوا : أَغْزِلَةٌ. وقالوا : ظَليمٌ[2] وظُلْمانٌ. ولم يقولوا : أَظْلِمَةٌ. وهذا باب يكثر فقس ما يأتيك على ما أَريتُكَ[3] وبالله التّوفيق.

قال : "فإن كان (فاعِلاً)[4] كُسِّرَ على (فَواعِلَ)، نحو : غارِبٍ وَغَواربَ، وكاهِلٍ وكَواهِلَ، وخالِدٍ وخَوالِدَ، وخاتِمٍ وخَواتِمَ. وقد جاء على (فُعْلانٍ)، نحو[5] : راكِبٍ ورُكْبانٍ، وصاحِبٍ وصُحْبانٍ."

اعلم أنّ كلّ اسم على مثال (فاعِلٍ) لايخلو إمّا أن يكون لمذكّر أو مؤنّث، أو صفة لمذكّر أو مؤنّث. فإن كان لمؤنّث اسمًا أو صفة جاز أن يجمع على

(١) – في الأصل ضبطت : (ردّي) بتشديد الدال، وهو خطأ، والتصويب من (ع).

(٢) – الظليم : الذكر من النعام. اللسان (ظلم).

(٣) – في الأصل : (رأيتك)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٤) – في (مل) : (فإنْ كان الاسم فاعلاً).

(٥) – في (مل) : زيادة : (نحو راهب ورهبان وراكب ...).

(فَواعِلَ)، نحو : فاطِمَةٍ وفَواطِمَ، ونائِلَةٍ ونَوائِلَ، وقاعِدٍ وقَواعِدَ، وحائِضٍ وحَوائِضَ، وأشباه ذلك. فإن كان اسمًا لمذكّر جاء على (فَواعِلَ) أيضًا، نحو كاهِلٍ وكَواهِلَ، وغارِبٍ وغَوارِبَ، وأشباه ذلك.

فأمّا إن كان صفة لمذكّر فإنّه يجيء على أمثلة كثيرة مختلفة. فمن ذلك : كافِرٌ وكَفَرَةٌ، وبارٌّ وبَرَرَةٌ، وفاسِقٌ وفَسَقَةٌ، وساحِرٌ وسَحَرَةٌ، فجاء على (فَعَلَةٍ) كما ترى. وقد جاء على (فَعْلاءَ)، نحو عالِمٍ وعُلَماءٍ، وشاعِرٍ وشُعَراءٍ، وهو كثير. وجاء أيضًا على (فُعْلٍ)، نحو : فارِهٍ وفُرْهٍ. وقد جاء أيضًا على (فُعول)، نحو : ساكِتٍ وسُكوتٍ، وشاهِدٍ وشُهودٍ. وجاء على (فُعَّلٍ)، نحو : نائِمٍ ونُوَّمٍ، وشاهِدٍ وشُهَّدٍ، وعلى (فُعّالٍ)، نحو: صائِمٍ وصُوّامٍ، وقائِمٍ وقُوّامٍ. وعلى (فُعَلَةٍ)، نحو : قاضٍ وقُضاةٍ، وغازٍ وغُزاةٍ. وعلى (فَعْلٍ) ساكن العين[1]، نحو : تاجِرٍ وتَجْرٍ، وراكِبٍ ورَكْبٍ. وعلى (فُعْلانَ)، نحو : راكِبٍ ورُكْبانٍ. ولا[2] يمتنع جميع ذلك من الواو والنّون إذا كان الاسم صِفة لِمَنْ يعقل، نحو : الصّائمون، والرّاكبون، والنّائمون، وأشباه ذلك.

قال : "فإن كان الاسم رُباعيًا كُسِّرَ على مثال (مَفاعِلَ)[3] أيّ مثال كان، نحو : عَقْرَبٍ وعَقارِبَ، وبُرْثُنٍ وبَراثِنَ، / وزِبْرِجٍ وزَبارِجَ، وسِبَطْرٍ وسَباطِرَ، ودِرْهَمٍ ودَراهِمَ، وجُخْدَبٍ وجَخادِبَ. وكذلك ما كان ملحقًا بالأربعة، نحو : جَوْهَرٍ وجَواهِرَ، وصَيْرَفٍ وصَيارِفَ، وجَيْفَسٍ وجَيافِسَ[4]، وجَدْوَلٍ وجَداوِلَ، وعِثْيَرٍ وعَثاثِرَ، وأَرْطًى وأَراطٍ، وحِذْرِيَةٍ

137 [١٥٥/أ]

(١) – (ساكن العين) : ساقط من (ع).

(٢) – في (ع) : (فلا).

(٣) – كذا في الأصل و(ع) والأولى (فَعالِل).

(٤) – في (ع) : (خنفس وخنافس)، وهو تحريف.

وَحَذارِ ، وَعُنْصُوَةٍ وَعَناصٍ."

اعلم أنّ الرّباعيّ ما كان أربعة أحرف كلّها أصول ليس فيها زائد. فإن كان أحد الأربعة زائد[١] قيل على أربعة أحرف، ولم يقولوا : رباعيًا، ليفرق بين الأصلي والزّائد وله خمسة أمثلة – وزاد (الأخفش) – على ما حُكِيَ عنه – سادسًا – وهي : (فَعْلَلٌ)، نحو : جَعْفَرٍ وَسَلْهَبٍ[٢]. و(فِعْلِلٌ)، نحو : قِرْطِمٍ[٣] وَزِبْرِجٍ. وَ(فِعْلَلٌ)، نحو : دِرْهَمٍ. وَ(فُعْلُلٌ)، نحو بُرثُنٍ وَجُلْجُلٍ[٤]. و(فِعَلٌّ)، نحو : قِمَطْرٍ[٥] وَدِرَفْسٍ[٦]. والسّادس على قول (الأخفش)، (فُعْلَلٌ)، نحو : جُؤْذَرٍ[٧] وَبُرْقَعٍ.

[وَ][٨] اعلم أنّ الرّباعيّ على اختلاف أمثلته له جمع واحد لقليله وكثيره ليس له غيره وهو (مَفاعِلُ) فجميع الرّباعيّ يجيء عليه. فالفتحة في أوّله فتحة حادثة للجمع، والدّليل على ذلك ذهاب الحركة في الواحد سواء كانتْ ضمّة

(١) – في الأصل : (ليس فيها زائد فإن كان فيها زائد فإن كان أحد الأربعة زائدًا) بإقحام : (فإن كان فيها زائدًا)، وما أثبته من (ع).

(٢) – "السَّلْهَبُ : الطّويل عامّة، وقيل : هو الطويل من الرجال، وقيل : هو الطويل من الخيل والنّاس" اللسان : (سلهب).

(٣) – "... القِرْطِم ... حَبُّ العُصْفُرِ ..." اللسان : (قرطم).

(٤) – "والجُلْجُلُ : الجرس الصغير" اللسان : (جلل).

(٥) – "والقِمَطْرُ والقِمَطْرَةُ : ما تُصانُ فيه الكُتُبُ" اللسان : (قمطر).

(٦) – في الأصل : (درفش) بالشين وهو تصحيف، والتصويب من (ع). "والدّرفس : الحرير" اللسان (درفس).

(٧) – الجؤذر : ولد البقر الوحشية. القاموس (جذر).

(٨) – تكملة من (ع).

(٩) – انظر ص١٩ الحاشية (٢).

أو[٩] كسرة أو[١] فتحة، نحو قولك : بُرْثُنٌ وَبَراثِنُ، وضِفْدِعٌ[٢] وضَفادِعُ، وَجُنْجُنٌ[٣] وَجَناجِنُ وهي عظام الصّدر. وزادوا ألفًا للجمع، وكسروا مابعدها فصارعلى هذه الصّيغة يعمّ جميع الأسماء الرّباعيّة، وسواء كان الرّباعيّ ملحقًا أو[٤] غير ملحق؛ لأنّ الملحق قد جُعِلَ عندهم كالأصليّ. فإن زيد في الرّباعيّ حرف من حروف المدّ واللّين كسّرته على (مَفاعيلَ)، نحو قولك : قِنْديلٌ وَقَناديلُ، وَمِحْرابٌ وَمَحاريبُ، وَكُرسوعٌ وَكَراسيعُ، قُلِبَتِ الألف والواو ياءَين[٥] لانكسار ماقبلهما.

تفسير الغريب :

البُرْثُنُ : برثن السّبع والطّائر وهو ظفره. الزِّبْرِجُ : زينة الدّنيا، وقيل : هو الذّهب، وقيل : هو[٦] السّحاب الأحمر الّذي تُسْفِرُهُ الرّيح. والسِّبِطْرُ : الممتد، وهو مثل السِّبِطِ من الشَّعْرِ / يقال : شعر سَبِطٌ. والجَدْوَلُ : النَّهْرُ الصَّغير. وَالعَثْيَرُ : الغُبارُ. وَالأَرْطى : نبت. والجَيْفَسُ : القصير السَّمينُ. والجُخْدَبُ : بجيم وخاء معجمتين : دابّة نحو الحَرباءِ وجمعه : جُخادِبُ، ورجل جُخْدَبٌ : وهو القصير السّمين. والحِذْرِيَةُ : الأرض الخَشِنَةُ. العُنْصُوَةُ : قَزْعَةٌ من الشَّعْرِ والجمع : عَناصٍ.

137 [١٥٥/ب]

قال : "فإن كان الاسم خُماسيًا وكَسَّرْتَهُ حذفتَ آخر حروفه

(١) – انظر ص١٩ الحاشية (٢).

(٢) – في (ع) ضبطت (ضِفْدَع) بفتح الدال، وهما لغتان فصيحتان. انظر اللسان (ضفدع).

(٣) – في الأصل : (جبجن) بالباء، وهو تصحيف.

(٤) – انظر ص١٩ الحاشية رقم (٢).

(٥) – في الأصل و(ع) : (قلبت الألف والياء واوين) وهو وهم.

(٦) – (هو) : ساقطة من (ع).

لتناهي مثال التَّكسير دونه، وذلك نحو : سَفَرْجَلٍ وَسَفارِجَ، وَجَحْمَرِشٍ وَجَحامِرَ، وَقِرْطَعْبٍ وَقَراطِعَ. فإن كان فيه زائد حذفته أين كان إلاّ أن يكون رابعه ألفًا أو ياءً أو واوًا، تقول في تكسير مُدَحْرَجٍ : دَحارِجَ، تحذف الميم؛ لأنّها زائدة وكذلك : سُمَيْدَعٌ وَفَدَوْكَسٌ، تقول : سَمادِعُ وَفَداكِسُ فتحذف الياء والواو، وكذلك ألف عَذافِرٍ إذا قلت : عَذافِرُ."

اعلم أنّ الأمثلة الخماسيّة لاجمع لها ولاتصغير، وإنّما امتنع ذلك عند العرب؛ لأنّها بكثرة حروفها ثَقُلَتْ فقلّ استعمالهم لها، فلذلك لم يضعوا لها جمعًا ولاتصغيرًا. فإن احتاجوا إلى جمع شيء منها حذفوا الحرف الخامس؛ ليرجع الاسم إلى الأمثلة الرّباعيّة ثمّ يجمعوه جمع الرّباعيّ.

والأمثلة الخماسيّة أربعة بلا خلاف، وهي : (فَعَلَّلٌ)، نحو : فَرَزْدَقٍ وَسَفَرْجَلٍ. وَ(فِعْلَلٌ)، نحو : جِرْدَحْلٍ. و(فُعَلِّلٌ)، نحو : قُذَعْمِلٍ. و(فَعْلَلِلٌ)، نحو : جَحْمَرِشٍ.

واعلم أنّه لايكون من هذه الأبنية فعل كما كان من الرّباعيّ والثّلاثيّ، وإنّما امتنع ذلك؛ لأنّهم لو قدّروا فعلاً لاحتاجوا إلى زيادة حرف المضارعة في أوّله للاستقبال، وكان يدخل عليه علامة المضمرين من التّثنية والجمع، وتزاد ميم للفاعل[1]، فتكثر حروفه، فيثقل عليهم، فلذلك رفضوه. فإذا جمعتَ (سَفَرْجَلَ) قلتَ: سَفارِجُ، فتحذف اللاّم ثُمَّ تُكَسِّرُهُ على (مَفاعِلَ). وإنْ شئتَ عوَّضْتَ فقلتَ: سَفاريجُ، وكذلك فَرَزْدَقٌ إن شئتَ قُلْتَ : فَرازِدُ، وإن شئتَ عوّضتَ فقلت :فَرازيدُ. ومنهم[2] مَنْ يحذف الدّال ويبقي القاف فيقول : فَرازِقُ. وإنّما تطرّق / الحذف على الدّال، وإن لم تكن طرفًا، لأنّ مخرجها ومخرج التّاء[3] واحد، والتّاء حرف

(١) – في (ع) (ميم مفاعل)، وهو وهم؛ لأنّ المراد إنّما هو الميم التي تلحق جمع الذكور بعد الضمير، والتي نعبر عنها بقولنا : الميم علامة جمع الذكور العقلاء.

(٢) – هذا رأي المبرد انظر المقتضب : ٢/٢٢٨.

(٣) – في الأصل : (الفاء)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

زائد فحُذفت الدّال كما يحذف الحرف الزّائد إذا كَسَّرْتَ[1].

وإذا كان في الخماسيّ حرف زائد حذفته وكان أَوْلى بالحذف؛ لأنّك إذا حذفتَ الحرف الأصلي لأجل التّكسير فحذف الزّائد أَوْلى. فإن كان الحرف الزّائد واوًا أو ياءً أو ألفًا وكان رابعًا لم تحذفه، وإنّما امتنع حذفه؛ لأنّك قد تجلب حرفًا رابعًا للتّعويض فترك الحرف أيسر من جلب غيره. وإن كَسّرتَ مُدَحْرَجًا قلتَ : دَحارِجُ فتحذف الميم؛ لأنّها زائدة. وإن شئتَ عوّضت منها فقلتَ : دَحاريجُ، وكذلك : سُمَيْدَعٌ تقول : سَمادِعُ، وإن عوّضتَ قلت : سَماديعُ. وفي فَدَوْكَسٍ : فَداكِسُ، وإن عوّضتَ قلت : فَداكيسُ. وما يأتيك فقس عليه فإنّ في المسائل طولاً.

تفسير الغريب في الفصل :

الجَحْمَرِشُ : العجوز المُسِنَّةُ. قال الرّاجز[2] :

٢٠٥ – قَدْ قَرَنوني بِعَجوزٍ جَحْمَرِشْ.
كَأَنَّما دَلالُها عَلى الفُرُشْ
في آخِرِ اللَّيْلِ ذِئابٌ تَهْتَرِشْ

والقِرْطَعْبُ السَّحابُ، يقال : مافي السّماء قِرْطَعْبٌ ولاقِرْطَعْبَةٌ. وقال ثعلب : القِرْطَعْبُ : دابَّةٌ. السُّمَيْدَعُ : السَّيِّدُ الكَريمُ مِنَ الرِّجال. فَدَوْكَسٌ : الجافي، عن (ابن دُرَيْدٍ). وقيل : الشّديد، وقيل : الغليظ. جِرْدَحْلٌ[3] : شديد ضخم. قُذَعْمِلٌ :

(١) – في الأصل : ضبطت : (كُسِّرَتْ)، وما أثبته من (ع).

(٢) – غير معروف، قال الجاحظ : "وأنشد ابنُ الأعْرابيّ لأعْرابيٍّ."

٢٠٥ – الأبيات من مشطور الرجز.

وهي في الحيوان : ٧/١٦١، والمنصف : ٣/٥.

(٣) – (جردحل) : ضبطت في (ع) بفتح الجيم، وهو وهم.

يقال : ماأعطاني قُذَعْمِلَة، أي ما أعطاني شيئًا، ويقال للنّاقة الشّديدة قُذَعْمِلَةٌ.

قال : "وتقول فيما رابعه ألف أو ياء أو واو، نحو : سِرْداحٍ وَسراديحَ، ومِفْتاحٍ ومَفاتيحَ، وَشِنْظيرٍ وَشَناظيرَ، وَمِعْطيرٍ وَمَعاطيرَ، وَجَرْموقٍ وَجَراميقَ، وَيَعْقوبٍ وَيَعاقيبَ، تقلب الألف والواو ياءً لسكونهما[1] وانكسار ماقبلهما[2]. فإن كان فيه زائدتان متساويتان[3] كنتَ في حذف أيّهما شئتَ مُخَيَّرًا، تقول في حَبَنْطى : حَباطى[4] فيمَنْ حذف النّون، وفيمَنْ حذف الألف : حبائطُ. وكذلك في سَرَنْدى : سَرادى[5] وسرائدُ."

ب] اعلم أنّه قد بَيَّنّا الوجه في إثبات الواو / والياء والألف إذا وقعن روابع، فإذا كَسَّرْتَ مِعْطيرًا قلتَ : مَعاطيرُ فأبقيتَ الياء، ولولا ذلك لجاز أن تقول : مَعاطرُ[6]. وتقول في تكسير جُرموقٍ وَمِفْتاحٍ : جَراميقُ وَمفاتيحُ، فتقلب الواو والألف ياءً لانكسار ماقبلهما؛ وذلك لأنّ العرب تستثقل الخروج من كسرة[7] إلى ضمّة، والواو إذا وقعتْ ساكنة كالضّمّة؛ لأنّها مأخوذة منها فكما قالوا : ميزانٌ، وَميقاتٌ، وَميثاقٌ، والأصل : موْزانٌ وَموْقاتٌ وَموْثاقٌ؛ لأنّه من الوَزْنِ وَالوَقْتِ والوَثيقَة، وَلكنَّ الواوَ لَمّا وقعتْ بعد كسرة قُلِبَتْ ياء. فكذلك في جُرْموقٍ تقول :

(١) – في الأصل و(ع) : (سكونها)، وهو تحريف، والتصويب من (مل).

(٢) – في (ع) : (قبلها)، وهو تحريف.

(٣) – في (ع) و(مل) : (زائدان متساويان).

(٤) – في (مل) رسمت (حباطٍ).

(٥) – في (مل) رسمت (سرادٍ).

(٦) – في (ع) : (معاطير) وهو تحريف.

(٧) – في الأصل (كثرة) بالثاء، وهوتحريف، والتصويب من (ع).

جَراميقُ؛ لأنّ ميم الجمع لاتكون إلاّ مكسورة، وتقلب الألف ياءً، لتسلم كسرة الياء.

تفسير الغريب :

السِّرْداحُ : الأرض الواسعة، [و][1] ناقة سرداح، عظيمة البطن. شِنْظيرٌ : حروفه كلّها معجمة غيرَ[2] الرّاء : وهو السّيّء الخلق، وفي المُجَرَّد[3] : شِنْظيرٌ وَشِنْظيرَةٌ: وهو الفاحش. وَمِعْطيرٌ : من صفات النّساء يقال : امرأة مِعْطيرٌ، وهو من العطر، وهو الطّيب. جُرْموقٌ : وهو خُفٌّ صغير يلبس فوق الخفاف. يَعْقوبٌ : ذَكَرُ الجمل، وهو أيضًا اسم أعجميٌّ، ولاينصرف إذا كان أعجميًّا. حَبَنْطى : وهو الممتلئ غضبًا أو بِطْنَةً، واشتقاقه من (حَبَطَ بَطْنُهُ) إذا امتلأ. سَرَنْدى : هو[4] الجَرْيُ الشّديد.

قال : "فإن كان [أَحَدُ][5] الزّائدين لمعنًى والآخر لغير معنًى حذفتَ الذي لغير معنًى، وأقررتَ الّذي لمعنًى، تقول في تكسير مُغْتَسِلٍ: مَغاسِلُ[6]، تحذف التّاء؛ لأنّها لغير معنًى، وتُقِرُّ الميم؛ لأنّها

(١) – تكملة من (ع).

(٢) – في الأصل و(ع) ضبطت (غَيْرُ) بالرفع وهو خطأ.

(٣) – المجرد : كتاب في اللغة ألفه أبو الحسن علي بن الحسن الهُنائي الأزدي المعروف بكراع النمل، وهو متقدم عاش في أيام ابن دريد. قال ابن النديم : "وله من الكتب كتاب مجرد الغريب على مثال العين وعلى غير ترتيبه ..." وقد اختصره من كتابه (المنضد)، ثم اختصر (المجرد) أيضًا في كتاب سماه (المنجد). انظر الفهرست لابن النديم : ٨٣، وبغية الوعاة : ٢/١٥٨، وإنباه الرواة : ٢/٢٤٠، ومعجم الأدباء : ١٣/١٢.

(٤) – في (ع) : (وهو) بإقحام الواو.

(٥) – تكملة من (ع).

(٦) – في الأصل : (معاشل) بالشين المعجمة وهو تصحيف. والتصويب من (ع).

لمعنًى. وكذلك مُنْقَطِعٌ تقول : مَقاطِعُ تحذف النّون لاغيرُ."

اعلم أنّهم أقرّوا الميم[١]؛ لأنّها دخلتْ علامة لاسم الفاعل، والتّاء زائدة لغير علامة، فكانت الميم أولى بالإثبات؛ لأنّها لو حُذِفَتْ زالتْ علامة الفاعل، فتقول في تكسير مُغْتَسِلٍ : مَغاسِلُ، وإن عوّضتَ قلتَ : مَغاسيلُ، وكذلك مُنْقَطِعٌ إن عوّضتَ قلت : مَقاطيعُ.

[١/أ] **قال : "فإن كانت فيه زائدتان[٢] / متى حذفت إحداهما لَزِمَكَ حذف الأخرى معها، ومتى حذفت صاحبتها لم تضطرّ إلى حذف الأخرى حذفتَ الّتي تأمن مع حذفها حذف صاحبتها، وذلك نحو : عَيْضَموزٍ وعَيْسَجورٍ، فالياء والواو فيه زائدتان، فإن حذفت الواو لزمك حذف الياء وإن حذفت الياء لم يلزمك[٣] حذف الواو، فتقول : عَضاميزَ، وعَساجيرَ[٤]."**

اعلم أنّه قد مضى أنّ الواو والياء والألف إذا كانت واحدة منهنّ رابعة لم تحذف، وذكرتُ وجه[٥] العلّة. وأنتَ هاهنا متى ابتدأتَ بحذف الواو وبَقَّيْتَ[٦] الياء ثمّ أردتَ التّكسير لَزِمَكَ حذف الياء حتّى يبقى الاسم على أربعة أحرف، فيلزمك أن تحذف الياء مع الواو[٧]. وإن ابتدأتَ بحذف الياء بقيتِ[٨] الواو وهي رابعة فلا

(١) – (لأنّها لمعنى وكذلك منقطع ... أقروا الميم) : ساقط من (ع).

(٢) – في (مل) : (فإن كان زائدتان متساويتان ...).

(٣) – في الأصل و(ع) : (لم يمكن)، وما أثبته من (مل) وهو أدق في التعبير عن المعنى المراد.

(٤) – في (مل) زيادة : (لاغير).

(٥) – في (ع) : (توجيه).

(٦) – في (ع) : (ونفيت) وهو تصحيف.

(٧) – (حتى يبقى ... مع الواو): ساقط من (ع).

(٨) – في (ع) : (أبقيت).

يجوز أن تحذفها فتثبتْ، إلاّ أنّك تقلبها ياء على ما مضى. فهذا وجه لزوم حذف الزّائد الآخر وترك الحذف.

فأمّا العَيْضَموزُ : فهي النّاقة المُسِنَّةُ. والعَيْسَجورُ : فهو الشّديد من الإبل.

قال : "فإن كان في الاسم هاء التّأنيث، وكان على (فَعْلَةٍ) جمعته بالألف والتّاء وحركتَ العين بالفتح وذلك نحو : جَفْنَةٍ وجَفَنات، وقَصْعَةٍ وقَصَعات. فإن كان (فَعْلَةٌ) وصفًا لم تحرّكْ عينها نحو : صَعْبَةٍ وصَعْبات، وخَدْلَةٍ وخَدْلات[١][٢]. فإن كانت العين معتلّة أو مدغمة أقررتها على سكونها، وذلك نحو : جَوْزَةٍ وجَوْزات، وبَيْضَةٍ وبَيْضات، وسَلَّةٍ وسَلاّت، ومَلَّةٍ ومَلاّت[٣]."

اعلم أنّ كلّ اسم على وزن (فَعْلَةٍ) بفتح الفاء وسكون العين إذا جُمِعَ بالألف والتّاء حرّكوا العين؛ ليفرّقوا بحركتها بين الاسم والصّفة، وكان الاسم بالحركة أولى لتمكّنه[٤] وقوّته، ألا ترى أنّ الصّفة فرع على الموصوف، والفرع أضعف من الأصل، فتنزّلتْ منزلة الفعل الذي هو فرع على الاسم، ويفتقر إلى فاعل كافتقار الصّفة إلى الموصوف. فلمّا ثُقُلَت الصّفة لم يحرّكوها، وحرّكوا الاسم لخفّته. فإنْ كانت العين معتلّة أقررتها على سكونها، وذلك / لأنّك لو حرّكتها لانقلبتْ ألفًا [١٥٧/ب] 139
على ما يوجبه حُكْمُ التّصريف؛ لأنّ الواو والياء متى تحرّكتا وانفتح ماقبلهما قُلِبَتا[٥] ألفين فكنتَ تقول : باضاتٌ وجازاتٌ. وقد حُكِيَ أنّ بعض النّاس

(١) – في الأصل رُسِمَتْ (وخدلاةٍ)، وهو خطأ، والتصويب من (ع).

(٢) – "والخدلة من النّساء : الغليظة الساق الميستديرتها." اللسان : (خدل).

(٣) – "رجل مَلَّةٌ إذا كان يملُّ إخوانه سريعًا." اللسان (ملل).

(٤) – في الأصل : (لتمكينه)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٥) – في الأصل : (قُلبا) وما أثبته من (ع)؛ لأنّ يناسب (تحركتا) قبلها.

يُحَرِّكُ [ذلك][1]، ومنه قوله[2] :

٢٠٦ – أَبو بَيَضاتٍ رائِحٌ مُتَهَجِّرٌ ... ...

فأمّا إذا كانتْ مدغمة فلأنّك لو فتحتها لالتقى المِثْلانِ وهما اللاّمان فكان يثقل عليهم فلذلك سَكَّنوهُ.

قال : "فإن كسرتها جاءتْ على (فِعالٍ)، نحو : جِفانٍ وقِصاعٍ[3]."

اعلم أنّ الجمع بالألف والتّاء هو جمع التّصحيح وقد مضى ذكره في صدر الكتاب، ويريد هاهنا بالتّكسير أنّه يستوي الاسم والصّفة في ذلك فلا تفترق الحال بينهما كما افترقتْ في التّصحيح بالحركة والسّكون.

قال : "فإن كان الاسم على (فُعْلَةٍ) جازتْ فيه (فُعُلاتٌ) بالضّمّ، و(فُعَلاتٌ) بالفتح، و(فُعْلاتٌ) بالسّكون، وذلك نحو : غُرْفَةٍ

(١) – تكملة من (ع).

(٢) – نسبه العيني لبعض الهذليين، وليس في ديوانهم المطبوع.

٢٠٦ – صدر بيت من الطويل عجزه : (رَفيقٌ بِمَسْحِ المَنْكَبَيْنِ سَبوحُ).

والبيت في الخصائص : ٣/١٨٤، والمنصف : ١/٣٤٣، والتبصرة : ٢/٦٤٩، وابن يعيش : ٥/٣٠، وشرح الكافية الشافية : ٤/١٨٠٤، والمساعد : ١/٦٩، وشرح شواهد شرح الشافية : ١٣٢، والخزانة: ٣/٤٢٩، والمقاصد : ٤/٥١٧، واللسان : (بيض).

وصدره في المحتسب : ١/٥٨، وأوضح المسالك : ٤/٣٠٦، والهمع : ١/٢٣.

والرواية في جميع هذه المراجع : (رائحٌ مُتَأَوِّبٌ).

أبو بيضات : يشبه الظليم الذي يصفه بطائر له بيض والطائر أسرع ما يكون في هذه الحالة. الرائح: الذي يسير ليلاً. المتهجر : الذي يسير في الهاجرة. المتأوب : الذي يسير نهاراً. السبوح : الشديد الجري. رفيق المنكبين : يريد علمه بتحريكهما في السير. والشاعر يشبه ناقته بالظليم الموصوف بهذه الصفة.

(٣) – في (مل) زيادة : "وصِعابٍ، وَخِدالٍ، وَسِلالٍ، ورِياضٍ".

[وَغُرُفاتٍ][1]، وَغُرَفاتٍ، وَغُرْفاتٍ، وَحُجْرَةٍ وَحُجُراتٍ، وَحُجَراتٍ، وَحُجْراتٍ. قال الشّاعر[2] :

٣٠٧ – فَلَمّا رَأَوْنا بادِيًا رُكَباتُنا عَلى مَوْطِنٍ لانَخْلِطُ[3] الجِدَّ بالهَزْلِ."

اعلم أنّ ما كان على (فُعْلَةٍ) بضمّ الفاء وسكون العين، ولم تكن العين واواً، ولاياءً، ولا ألفًا، فجمعه على (فُعُلاتٍ). بإتباع ضمّة العين ضمّة الفاء. وإنّما فعلوا ذلك، ليفرقوا بين الاسم والصّفة كما فعلوا في (فَعْلَةٍ)[4]، ومنهم مَنْ يَستثقل الضّمّ فيسكن العين، ومنهم مَنْ يقلبُ من الضّمّ فتحًا. فأمّا إذا كانت العين واواً أو ياءً فالوجه التّسكين على كلّ حال. أمّا الواو فلثقل الضّمّة عليها وقبلها ضمّة، وذلك نحو : سُورَةٍ وَسُوْراتٍ، ومنهم مَنْ يفتح الواو فيقول : سُوَراتٌ. فأمّا بنات[5] الياء نحو : مُدْيَةٍ[6] وَلِحْيَةٍ؛ فلأنّ ضمّ الياء ثقيل عندهم؛ ولأنّهم لو ضمّوا الدّال لانقلبتِ الياء واواً فخفّفوا لهذه العلّة. فأمّا خُطُواتٌ جمع خُطْوَةٍ فالوجه تسكين الطّاء على ما مضى في سُوراتٍ؛ ولأنّك إذا ضممتَ الطّاء وبعدها واو أدّى ذلك إلى ما ليس في أصولهم؛ لأنّ الألف والتّاء[7] زائدان وهما على نيّة الانفصال

(١) – تكملة من (ع) و(مل).

(٢) – غير معروف.

٢٠٧ – البيت من الطويل.

وهو في سيبويه: ٢/١٨٢، والمقتضب: ٢/١٨٧. والجمل: ٣٥٢، والمحتسب: ١/٥٦، وابن يعيش: ٥/٢٩.

باديا ركباتنا : كناية عن التشمير للحرب.

(٣) – في الأصل : (يخلط) بالياء، وهو تصحيف، والتصويب من (ع) و(مل).

(٤) – في (ع) : ضبطت : (فُعْلَة) بضم الفاء، وهو وهم.

(٥) – في الأصل : (ثباتُ) بالثاء، هو تصحيف، والتصويب من (ع).

(٦) – في الأصل : (في مدية ...) وهوتحريف، والتصويب من (ع).

(٧) – في الأصل : (والياء) وهو تصحيف، وفي (ع) رُسِمَتْ من غير نقط.

[١/أ] /وإذا أدّى قياس إلى ذلك رُفِضَ كما بيّنّا في (أَدْلٍ وأَحْقٍ).

ومن العرب مَنْ يرتكب الضّمّ ويقول: إنّ الواو وقعتْ حشْواً في الكلمة[١] فلا اعتبار بضمّ ما قبلها.

قال: "وكذلك (فِعْلَةُ) يجوز فيها (فِعلاتٌ) و(فِعْلاتٌ) و(فِعَلاتٌ)، وذلك نحو: سِدْرَةٍ وسِدْراتٍ، وسِدراتٍ وسِدَراتٍ[٢]. فإن كسّرتهما[٣] جاءتْ (فُعْلَةٌ) على (فُعَلٍ) و(فِعْلَةٌ) على (فِعَلٍ)، وذلك نحو: ظُلْمَةٍ وظُلَمٍ، وكِسْرَةٍ وكِسَرٍ."

اعلم أنّ الكلام في (فِعْلَةٍ) بكسر الفاء كالكلام في (فُعْلَةٍ) بضمّها. فإذا كانتْ سالمة كان فيها ثلاثة أوجه. وإنْ كانتْ من بنات الواو والياء كان التّسكين على ما مضى.

وقد اخْتُلِفَ في الجمع بالألف والتّاء، فقال قوم: هو جمع القلّة فإذا أرادوا الكثرة كسّروه. وقال قوم: هو يصلح لهم جميعًا ويُفْرَقُ بينهما بالدّليل[٤]، واستشهدوا بقول (حسّان بن ثابت):

٢٠٨ – لَنا الجَفَناتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ بالضُّحى وأَسْيافُنا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَما[٥]

(١) – في (ع): (في الكلام) وهو تحريف.
(٢) – في (مل) زيادة: (وكِسْرَةٍ وكِسْراتٍ وكِسِراتٍ وكِسَراتٍ).
(٣) – في الأصل: (كَسَرْتَها)، وهو تحريف، والتصويب من (ع) و(مل).
(٤) – ذكر ذلك ابن يعيش ولم يعينهم. انظر ٥/١٠ – ١١.
(٥) – البيت في الأصل مكرر.
٢٠٨ – البيت من الطويل.
وهو في ديوانه: ١/٣٥، وسيبويه: ٢/١٨١، والمقتضب: ٢/١٨٦، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري: ١٨١، ٥٦٣، والإيضاح: ٢/١٥٥، والمحتسب: ١/١٨٧، والتبصرة: ٢/٦٤٩، وابن يعيش: ٥/١٠، وشرح الكافية الشافية: ٤/١٨١١، والخزانة: ٣/٤٣٠، والمقاصد: ٤/٥٢٧.
وعجزه في الخصائص: ٢/٢٠٦، والمحتسب: ١/١٨٨.
الجفنات: جمع جفنة وهي القصعة التي يوضع فيها الطعام.
الغُرُّ: جمع غراء وهي البيضاء، والمراد بياض الشحم.

قالوا: والشّاعر لايفتخر بالقلّة. وهذا هو الصّحيح بدليل قوله [تعالى][١]: ﴿وَهُمْ في الغُرُفاتِ آمِنونَ﴾[٢] وقوله تعالى: ﴿إنَّ المُسْلِمينَ وَالمُسْلِماتِ﴾[٣] فدلّ على التّكثير.

فأمّا (فُعْلَةٌ) فتُكَسَّرُ[٤] على (فُعَلٍ)، نحو: ظُلْمَةٍ وظُلَمٍ، وغُرْفَةٍ وغُرَفٍ، ورُشْوَةٍ ورُشًى، ومُدْيَةٍ ومُدًى.

فأمّا (فِعْلَةٍ) فتُكَسَّرُ[٤] على (فِعَلٍ)، نحو: إِبْرَةٍ وإِبَرٍ، وسِدْرَةٍ وسِدَرٍ.

قال: "وأمّا الصّفة فإنّ تكسيرها ليس بقويّ في القياس على أنّه قد جاء ذلك فيها نحواً من مجيئه في الأسماء؛ لأنّها أسماء. فإذا مرّ ذلك بك فقد قدّمتُ ذكره."

اعلم أنّ الصّفة كان من حقّها أن لاتجمع [جمع][٥] التّكسير لكونها فرعًا على الموصوف، كما أنّ الفعل لَمّا كان فرعًا على الاسم لم يُكَسَّرْ؛ إذ الصّفة تفتقر إلى موصوفها كافتقار الفعل إلى فاعله، إلاّ أنّهم أقاموا بعض الصّفات مقام الأسماء، فكسّروها تكسير الأسماء، كما قالوا: أَدْهَمُ وأَداهِمُ، وأَبْطَحُ
140 /وأَباطِحُ، وأَسْوَدُ وأَساوِدُ، وأَجْرَعُ وأَجارِعُ. وإن كان معنى الصّفة باقٍ فيها. [١٥٨/ب]
وكذلك قالوا: مررتُ بشيخٍ، ولايقولون[٦]: مررتُ برجل شيخٍ، فكأنّهم أقاموا الصّفة مقام الموصوف. وإنّما جاز أن تُجْمَعَ الصّفات بالواو والنّون؛ لأنّ الواو

(١) – زيادة من (ع).
(٢) – سبأ: (٣٧).
(٣) – الأحزاب: (٣٥).
(٤) – في الأصل: (فتكثر) وهو تصحيف، والتصويب من (ع).
(٥) – تكملة من (ع).
(٦) – في الأصل: (ولايقولوا)، وهو خطأ، والتصويب من (ع).

والنّون يلحقان الأفعال، نحو قولك : تَضْربونَ وَتَرْكَعونَ وَتَسْجُدونَ وأشباه ذلك. فأمّا إن كان في الصّفة تاء التّأنيث لم تُجمع إلاّ بالألف والتّاء، نحو : عَلاّمَةٍ وَنَسّابَةٍ، فتقول : عَلاّماتٌ وَنَسّاباتٌ، كما جمعتَ حَمْزَة وطلحة بالألف والتّاء.

قال : "وقد شذّتْ ألفاظ من الجمع عن القياس قالوا : لَيْلَةٌ وَلَيالٍ، وَشِبْهٌ وَمَشابِهُ، وَحاجَةٌ وَحَوائِجُ، وَذِكْرٌ وَمَذاكيرُ وَسَدٌ وَأَسِدَّةٌ[1]."

اعلم أنّ هذا النّوع من الجمع يُسْمَعُ سماعًا ولايُقاسُ عليه؛ لأنّه جاء على غير واحده[2]، وذلك أنّ لَياليَ[3] جمع لَيْلات، وَمَشابِهَ جمع مَشْبَه، وَحَوائِجَ جمع حائِجَةٍ[4]، ومَذاكيرَ جمع مِذْكارٍ، فلهذا قال[5] : إنّه شاذٌ. والشّاذُّ[6] لايقاس عليه.

واللّه أعلم بالصّواب.

---

(١) – في الأصل : (شد وأشد) بالشين وبغير التاء في الثاني، وهو تصحيف وتحريف، والتصويب من (ع) و(مل).

(٢) – في الأصل : (واحدةٍ)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٣) – في (ع) : (أنّ ليالٍ)، وهو خطأ.

(٤) – في (ع) : (جمع حاجة)، وهو تحريف.

(٥) – في (ع) : (قالوا)، وهو تحريف؛ لأنّ فاعل (قال) يعود إلى ابن جنّي في قوله السابق.

(٦) – (والشاذ) : ساقط من (ع).

باب القسم

قال : "اعلم أنّ القسم ضرب من الخبر يُذْكَرُ لِيُؤَكَّدَ به خبر[1] آخر. والحروف الّتي يصل بها القسم إلى المقسَم به ثلاثة وهي : الباء، والواو، والتّاء. فالباء هي الأصل، والواو بدلٌ منها، والتّاء بدلٌ من الواو."

اعلم أنّ القسم غير مفيد في نفسه، وإنّما يفيد إذا انضمّ إلى المقسم عليه، ويحتاج إلى ثلاثة أشياء : إلى مُقْسِمٍ وهو الحالف، وإلى مُقْسَمٍ به، وإلى مُقْسَمٍ عليه.

والأصل في حروف القسم هو الباء؛ لأنّ الباء تصل ما قبلها بما بعدها من فعل تصله باسم أو اسم تصله[2] باسم آخر، يَدُلُّكَ على صحّة ذلك قولهم : مررتُ بزيدٍ، الباءُ وصلتِ[3] المرور بزيد. فإذا قلتَ : أُقسمُ باللّه وأحلف باللّه، فالباء أوصلتِ[4] الفعل إلى المقسم به. وقد يحذفون الفعل، فيقولون : / بِاللّهِ لأَفْعَلَنَّ، وتكون الباء معلّقة بالمحذوف كما في قوله تعالى : (بِسْمِ اللّهِ) الباءُ مُتَعَلِّقَةٌ بمحذوف تقديره : ابتدأتُ باسم اللّه، أو ابتدِئُ باسم اللّه، ثُمَّ يبدلون الواو من الباء، فيقولون : واللّهِ لأَفْعَلَنَّ. وإنّما أبدلوها منها لأمرين : أحدهما : مُضارَعَتُها لها لفظًا. والآخر : مُضارَعَتُها لها معنًى. أمّا اللّفظ؛ فلأنّ الباء من

141
[١٥٩/أ]

---

(١) – في (ع) : (خبرًا) بالنصب، وهو خطأ.

(٢) – (تصله) : ساقط من (ع).

(٣) – في (ع) : (أوْصَلَتْ).

(٤) – في الأصل : (وَصَلَتْ)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

الشَّـفَـةِ، كـمـا أنّ الواو من الشَّـفَـةِ. وأمّـا المعنى فـلأن البـاء للإلْصـاقِ والواو للاجتماع[1]، والشّيء إذا لاصَقَ الشَّيْء فقد اجتمع معه.

ثمّ يُبْدِلونَ التّاء من الواو؛ لأنّها تُبْدَلُ منها كثيراً، نحو : تُراثٍ وَوُراثٍ، وَتُخْمَةٍ وَوُخْمَةٍ، وَتَوْراةٍ وَ وَوْراةٍ، وَتُقاةٍ وَوُقاةٍ.

قـال : "والبـاء تدخل على كلّ مُـقْـسَمٍ به مظهـراً كـان أو مـضـمـراً، نحـو قـولك : بِاللّهِ لأقـومَنَّ، والمضـمـر نحـو قـولك : بِهِ لأنْطَلِقَنَّ، أنشـد (أبو زيد)[2] :

٢٠٩ – ألا نادَتْ أُمـامَـةُ بِاحْـتِـمـال لِتَـحْـزُنَني فَـلا بِكِ مـا أُبالي

والواو تدخل على المظهـر دون المضـمـر، تقـول : وَاللّهِ لأذْهَبَنَّ، وَأَبيكَ لأنْطَلِقَنَّ، والتّـاء تدخل على اسم اللّه تعـالى وحـده، تقـول : تَاللّهِ لأرْكَبَنَّ، قـال اللّه تعـالى : ﴿وَتَاللّهِ لأكـيـدَنَّ أَصْنامَكُمْ﴾[3] والأصل في هذا كُلِّه : أَحْلِفُ بِاللّهِ أَوْ[4] أُقْسِمُ بِاللّهِ فحذف الفعل تخفيفًا في أكثر الأمر."

اعلم أنّا قد بيّنّا[5] أنّ البـاء هي الأصل في حـروف القـسـم، فلهـذا جـاز أن

(١) – في الأصل : (لاجتماع)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٢) – لغَوِيَّة بن سلمى.

٢٠٩ – البيت من الوافر.

وهو في شرح الحماسة للمرزوقي : ٢/١٠٠١، والخصائص : ٢/١٩، وسر صناعة الإعراب : ١/١١٨، ١٦٠، وابن يعيش : ٨/٣٤.

(٣) – الأنبياء : (٥٧).

(٤) – في (ع) : و(مل) بدل (أو) الواو، وهو تحريف.

(٥) – في (ع) : (قد قدّمْنا).

تدخل على كلّ مـقـسَم به مـضـمـراً كـان أو مظهـراً. ولَـمّـا كـانت الواو بدلاً منهـا ضَعُفَتْ عن رُتْبَـبِها وَقُوَّتِها، فدخلتْ على المظهر دون المضمر. ولَمّـا كانت التّاء[1] بدلاً من الواو، والواو بدلاً من البـاء صارت التّاء بـدلاً من بدل، فضعفتْ، فخصّوها باسم اللّه تعالى لشرفه وشُهْرَتِهِ وكثْرَةِ[2] استعمالهم له في الأقسام.

وأمّا حذف الفعل فإنّما جاز للتّخفيف ولكونه معلومًا عندهم، والشّيء إذا كان معلومًا جاز حذفه.

قال : "فإن حذفتَ حرف القسم نصبتَ الاسم بعده بالفعل المقدّر، تقول : اللّهَ لأذْهَبَنَّ، / أَباكَ لأقومَنَّ، قال (امْرُؤُ القَيْسِ) : 141 [١٥٩/ب]

٢١٠– فَقالَتْ : يَمينَ اللّهِ مالَكَ حِيلَةٌ وَما إنْ أرى عَنْكَ الغِوايَةَ تَنْجَلي

ومن العرب مَنْ يجرّ اسم اللّه تعالى وحده مع حذف حرف الجرّ، فيقول : اللّهِ لأذْهَبَنَّ، وذلك كثرة استعمالهم هذا الاسم."

اعلم أنّ الاسم ينتصب في هذا البـاب بالفـعل المقدّم المحـذوف؛ لأنّ حـرف القسم كان يمنعه من العمل فيما بعده، فلمّا حُذِفَ الحرف وصل الفعل إلى الاسم فنصبه.

فإن قال قائل : فالفعل محذوف غير منطوق به. قيل له : الفعل وإن كان محذوفًا فهو كالمنطوق [به][3]. وقد بَيَّنّا أنّ حذفه تخفيف في الكلام.

فأمّا كسر الاسم مع حذف حرف القسم فقليل؛ لأنّ عوامل الأسماء لاتعمل

(١) – (بدلاً منها ... ولما كانت التاء) : ساقط من (ع).

(٢) – في الأصل : (كثر)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

٢١٠ – البيت من الطويل.

وهو في ديوانه : ١٤، وشرح المعلقات السبع للزوزني : ٣٠، وجمهرة أشعار العرب للقرشي : ٤٢.

(٣) – تكملة من (ع).

مضمرة[1]. وإنّما جاز ذلك في اسم اللّه خاصّة لشهرته ولكثرة القسم به. والنّصب فيه هو الوجه على ما تقدّم.

قال: "وتقول إيْ ها اللّهِ ذا، فتجرّ بها الاسم؛ لأنّها صارتْ بدلاً من الواو، وكذلك قولهم في الاستفهام: أأللّه لَتَذْهَبَنَّ، صارتْ همزة الاستفهام عوضًا من الواو فجرّت الاسم. وتقول في التّعجّب: لِلّهِ لأقومَنَّ. وتقول: مِنِ[2] رَبِّي، وَمُنُ رَبّي لأذْهَبَنَّ."

اعلم أنّ العرب أقامتْ أشياء مقام حرف القسم وهي حرف الاستفهام، و(ها)[3] الّتي للتّنبيه، ولام الجرّ. و(ايْمُنُ اللّهِ) وما تصرّف منها كـ(ايْم اللّهِ)، و(مُنُ اللّهِ) و(مِنِ اللّهِ)[4] و(مُ اللّهِ) و(مِ اللّهِ).

فأمّا همزة الاستفهام فلا بدّ أنْ تقطع معها همزة الوصل، لتدلّ على كونها عوضًا من واو القسم، تقول: أأَللّهِ[5] لَتَخْرُجَنَّ.

فأمّا(٦) لام الجرّ فلا يكون المقسم بها إلاّ مُتَعَجِّبًا، تقول: لِلّه لأَفْعَلَنَّ، كما تعجّبوا مع التّاء في قوله تعالى: ﴿تَاللّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[7] ألا ترى أنّهم تعجّبوا من كثرة ذكره {له}.

وأمّا (ها) فَيُسْتَعْمَلُ بالقطع والوصل، فتقول: ها أَللّهِ، وها اللّهِ. فَمَنْ

(١) – انظر الإنصاف المسألة رقم (٥٧): ١/٣٩٣.

(٢) – في الأصل و(ع) ضبطت: (مِنْ رَبّي، وَمُنْ رَبّي ...) بسكون النّون، وهو خطأ، والتّصويب من (مل).

(٣) – في (ع) رسمت: (هي).

(٤) – (وَمِنِ ا): ساقط من (ع).

(٥) – في (ع) رسمتْ: (آلله).

(٦) – في (ع): (وأما).

(٧) – يوسف: (٨٥).

142
[١٦٠/أ]

استعملها بالوصل فإنّه يحذف الألف لالتقاء السّاكنين. وَمَنْ أثبتَ الألف وقطع شبّهها / بقولهم: الْتَقَتْ حَلْقَتا أَلْبِطانِ[1] والأصل في هذه الكلمة: (لاها اللّهِ ذا). و(ذا) إشارة إلى القسم وتقديره: (لاها اللّهِ قَسَمًا)، ويكون (ذا) في موضع نصب. وقال[2] قوم[3]: الأصل فيه: لا وَاللّهِ لَلأَمْرُ[4] هذا، فاللاّم جواب القسم، و(الأمر)[4] مبتدأ، و(هذا) خبره، ثمّ توسّعوا فأسقطوا اللاّم والمبتدأ فبقي: (وَاللّهِ هذا) ثُمَّ أسقطوا واو القسم وقدّموا (ها)، فصار عوضًا منها، فقالوا: (هااللّهِ).

وأمّا (ايْمُنُ اللّهِ) فهي اسم في معنى (وَاللّهِ)، ويحذفون النّون فيقولون: (ايْمُ اللّهِ)، ووقع الاسم هاهنا غير مُتَمَكِّنٍ لوقوعه موقع حرف القسم، وقد يحذفون الألف والياء فيقولون: (مُنُ اللّهِ). ومنهم مَن يكسر الميم فيقول: (مِنِ اللّهِ)، ويقول: هو حرف جرّ. ومنهم مَنْ يحذف النّون، فيقول (مُ اللّهِ) ثُمَّ يكسر الميم، فيقول (مِ اللّهِ). فقد رأيتَ كيف غَيَّروهُ هذا التّغيير.

وبعض النّاس يقول[5]: إنّ (ايْمُنَ) جمع (يَمينٍ) بدليل قول الشّاعر[6]:

(١) – المثل في أمثال ابن سلام: ٣٤٣، وجمهرة الأمثال: ١/١٨٨، ومجمع الأمثال: ٢/١٨٦، والمستقصى: ١/٣٠٦، واللسان: (بطن). وانظر الخصائص: ١/٩٣.

وهو يضرب إذا بلغت الشدة منتهاها وتناهى الشر.

قال ابن سلام: "وأصل ذلك أن يريد الفارس النجاء من طلب يتبعه فيبلغ من مخافته أن يضطرب حزام دابته حتى يبلغ طُبْيَيْها ولايمكنه أن ينزل فيشده.".

(٢) – في (ع): (وقد قال).

(٣) – هذا قول الخليل. انظر الكتاب: ٢/١٤٥، وشرح الكافية للرضي: ٢/٣٣٦.

(٤) – في (ع): (والله الأمر) بإسقاط اللام، وهو تحريف.

(٥) – هذا قول الكوفيّين. انظر الإنصاف المسألة رقم (٥٩): ١/٤٠٤.

(٦) – هو أبو النّجم العجلي. ونسب للعجاج أيضًا.

٢١١ – يَبْرِي[١] لَها مِنْ أَيْمُنٍ وَأَشْمُلِ

وهو غير صحيح؛ لأنّ ألف[٢] (أَيْمُنٍ) جمع (يَمينٍ) قطع[٣]، والألف هاهنا ألف وصل بدليل قوله[٤] :

٢١٢ – فَقالَ فَريقُ القَوْمِ لَمّا نَشَدْتُهُمْ: نَعَمْ وَفَريقٌ لَيْمُنُ اللّهِ ما نَدْري[٥]

قال : "والحروف الّتي يجاب بها القسم أربعة وهي : (إنَّ)، واللاّم، وكلاهما للإيجاب، و(ما)، و(لا)، وكلاهما للنّفي، تقول : وَاللّهِ

٢١١ – البيت من مشطور الرجز.

وهو ضمن أرجوزة لأبي النّجم في وصف الراعي انظر ديوانه : ١٩٠، والطرائف الأدبية : ٦٣، والنوادر: ٤٥٩ ،وانظر ديوان العجاج : ١٩٥، وسيبويه : ١/١١٣، ٢/٤٧، ١٩٥، والخصائص : ٢/١٣٠، ٣/٦٨، والمنصف : ١/٦١، والتبصرة : ٢/٦٦٣، والأمالي الشجرية : ١/٣٠٦، والإنصاف : ١/٤٠٦، وابن يعيش : ٥/٤١، ٩/٩٢، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٢٩١، والمخصص : ٢/٣، ١٧/١٢، والبحر المحيط : ٤/٢٦٥، واللسان : (يبرى) و(يمن).

يبرى لها : يتعرض لها يمينًا وشمالاً مزعجًا لها. والضمير يعود إلى الراعي الذي يصفه في الأرجوزة.

(١) – في الأصل و(ع) : (تبري) بالتاء، وهو تصحيف.

(٢) – في (ع) : (الألف)، وهو وهم.

(٣) – في (ع) : (ألف قطع).

(٤) – هو نصيب.

٢١٢ – البيت من الطويل. وهو في ديوانه : ٩٤، وانظر سيبويه : ٢/١٤٧، ٢٧٣، والمقتضب : ٢/٨٨، ٣٢٩، والجمل : ٨٦، وسر الصناعة : ١/١٣٠، والتبصرة : ١/٤٤٠، والإنصاف : ١/٤٠٧، وابن يعيش : ٨/٣٥، ٩/٩٢، وشرح الكافية الشافية : ٢/٨٧٩، والمساعد : ٢/٣١٠، والمغني : ١٠٦، والهمع : ٢/٤٠، واللسان : (يمن).

وعجزه في المقتضب : ١/٣٦٣.

(٥) – في (ع) : (لاندري)، وهي رواية في البيت.

إِنَّكَ لَقائِمٌ[١] [وَوَاللّهِ لَيَقومَنَّ، وَوَاللّهِ لَقَدْ قامَ، وَوَاللّهِ لَزَيدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو. وتقول : وَاللّهِ ما قامَ، وَوَاللّهِ ما يَقومُ، وَوَاللّهِ لايَقومُ][٢]. وربّما حُذِفَتْ (لا) وهي مرادة قال (امرؤ القيس) :

٢١٣- فَقُلْتُ: يَمينَ اللّهِ أَبْرَحُ قاعِداً وَلَوْ قَطَعوا رَأْسي لَدَيْكِ وَأَوْصالي

أي : لا أَبْرَحُ قاعداً."

اعلم أنّ القسم لَمّا كان لايفيد بنفسه احتاج أن يكون متّصلاً بجوابه، لتقع[٣] الفائدة بهما جميعًا وجواب القسم يكون بما ذكره من الحروف.

فامّا (إنَّ) المشدَّدة المكسورة الهمزة فقد مضى ذكرها في بابها.

142 / وأمّا اللاّم فإنّها تدخل على الأفعال دون الأسماء، وتدخل على الماضي [١٦٠/ب]
والمستقبل. ولا تدخل على فعل الحال، تقول : وَاللّهِ لَقَدْ قامَ زَيْدٌ. وقد[٤] يجوز أن تحذف (قَدْ) فتقول : لَقامَ زَيْدٌ، قال (امرؤ القيس) :

(١) – في (مل) : (والله إنّك قائمٌ ووالله إنّك لقائمٌ).

(٢) – تكملة من (ع). وفي (مل) : (... والله ماقام ووالله لاتقوم وتالله لايقوم).

٢١٣ – البيت من الطويل.

وهو في ديوانه : ٣٢، وسيبويه : ٢/١٤٧، ومعاني القرآن للفراء : ٢/٥٤، ١٥٤، ٤١٣، والمقتضب : ٢/٣٢٥، والجمل : ٨٥، وإعراب القرآن للنحاس : ٢/١٥٦، والأصول : ١/٥٢٩، والأضداد للأنباري : ١٤٢، والتبصرة : ١/٤٤٨، وأمالي ابن الشجري : ١/٣٦٩، وابن يعيش : ٧/١١٠، ٨/٣٧، ٩/١٠٤، والمساعد : ٢/٣٠٦، والخزانة : ٤/٢٠٩، ٢٣١، والمقاصد : ٢/١٣.

وصدره في الخصائص : ٢/٢٨٤، والمغني : ٧٠٩، وأوضح المسالك : ١/٢٣٢.

الأوصال : المفاصل.

(٣) – في (ع) : (القطع)، وهو تحريف.

(٤) – (قد) : ساقطة من (ع).

٢١٤ – حَلَفْتُ لَها بِاللّهِ حِلْفَةَ فاجِرٍ لَناموا فما إنْ مِنْ حَديثٍ ولا صالِ

تقديره : لقد ناموا. فأمّا إذا دخلتْ على الفعل المضارع أخلصته للاستقبال، ولزمها إحدى النّونين، إمّا الثّقيلة وإمّا الخفيفة. فالثّقيلة نحو قوله تعالى : ﴿لأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلي﴾(١) والخفيفة نحو قوله تعالى : ﴿لَنَسْفَعَنْ بِالنّاصِيَةِ﴾(٢) ولايجوز إسقاط النّونين؛ لئلاّ يَشْتَبِهَ الفعل بفعل الحال. فإن دخلتْ لام القسم على ما يتعلّق بفعل القسم لم يَجُزْ دخول النّون عليها، نحو قوله تعالى : ﴿لإلى اللّهِ تُحْشَرونَ﴾(٣) لايجوز أن تدخل النّون المؤكّدة على (تُحْشَرونَ)؛ لأنّها تقطع الفعل عن العمل فيما قبله. وقد تسدّ لام التّوكيد مسدّ لام القسم، نحو قولك : واللّه لزيد قائم، ولام التّوكيد تختصّ بفعل الحال، فهذا فرق ما بينهما.

وأمّا (لا) فتدخل على الفعل، نحو قولك : واللّهِ لا قامَ زيد، ولا يقوم زيد. وقد يجوز أن تحذف (لا) وهي مرادة، نحو قوله تعالى : ﴿تَاللّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾(٤) أي : لاتفتأ، وقول (امرئ القيس)(٥) :

---

٢١٤ – البيت من الطويل.

وهو في ديوانه : ٣٢، والأصول : ١/٢٩٣، ومعاني الحروف للرماني : ٥٤، والإيضاح : ١/١١٧، ١١٨، والتبصرة : ١/٧٧، ٤٥٢، وابن يعيش : ٩/٢٠، ٢١، ٩٧، والمقرب : ١/٢٠٥، والخزانة : ٤/٢٢١، والمغني : ١١٨، ٧٠٨، والهمع : ٢/٤٢، واللسان : (حلف).

وعجزه في الهمع : ١/١٢٤.

الصالي : الذي يجلس إلى النار للدِّفْء.

(١) – المجادلة : (٢١).

(٢) – العلق : (١٥).

(٣) – آل عمران : (١٥٨).

(٤) – يوسف : (٨٥).

(٥) – تقدم برقم (٢١٣).

فَقُلْتُ يَمينَ اللّهِ أَبْرَحُ قاعِداً ... ...

أي : لا أبرح؛ لأنّ (ما) أصل، و (لا) شُبْهَةٌ بها وفرع، فلذلك جاز حذفها(١).

وأمّا (ما) فتدخل على الأسماء وعلى الأفعال، وقد تقع (إنْ) موقعها، نحو قوله تعالى : (لَئِنْ زالَتا إنْ أَمْسَكَهُما مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ)(٢).

قال : "وقد عقدتِ العرب جملة القسم من المبتدأ والخبر، كما عقدتها(٣) من الفعل والفاعل، فقالوا : لَعَمْرُكَ لأَقومَنَّ، وَلايْمُنُ اللّهِ لأَذْهَبَنَّ. فـ (عَمْرُكَ) مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف، والتّقدير : لَعَمْرُكَ ما أَحْلِفُ بِهِ، وقولك (لأَقومَنَّ) جواب القسم، وليس بخبر المبتدأ، ولكنْ صار طول الكلام بجواب القسم عوضًا من خبر المبتدأ، وكذلك القول في (لايْمُنُ اللّه) / قال الشّاعر(٤) :

143
[١٦١/أ]

فَقالَ فَريقُ القَوْمِ لَمّا نَشَدْتُهُمْ : نَعَمْ، وَفَريقٌ : لَيْمُنُ اللّهِ ما نَدْري(٥)

فإن حذفتَ اللاّم نصبتَ على ما تقدّم فقلتَ : عَمْرَكَ لأَقَمْتَ، وَأَيْمُنَكَ لانْطَلَقْتَ."

اعلم أنّ القسم لَمّا كان خبراً جاز أن يجيء على أقسام الخبر، فَيُعْقَدُ من المبتدأ والخبر، كما عُقِدَ من الفعل والفاعل. والخبر في هذا الباب يجوز أن يثبت ويجوز أن يحذف، فمثال(٦) ثباته قولك : عَلَيَّ عَهْدُ اللّهِ، فـ (عَهْدُ اللّهِ) مبتدأ،

---

(١) – (لأن (ما) أصل ... جاز حذفها) : ساقط من (ع).

(٢) – فاطر : (٤١).

(٣) – في الأصل و(ع) : (عُقِدَتْ)، وما أثبته من (مل)؛ لأنّه مناسب لما قبله.

(٤) – تقدم الشاهد برقم (٢١٢).

(٥) – في (ع) : (لاندري).

(٦) – في (ع) : (فَمَثَلُ).

و(عَلَيَّ) خبره. ومثال حذفه قولك : لَعَمْري لأَخْرُجَنَّ، وَلَعَمْرُكَ، وَلَعَمْرُ اللّه[1]، فالخبر محذوف والتّقدير : لَعَمْرُ اللّهِ قَسَمي، وجاز حذفه؛ لأنّ الجواب قد سدّ مسدّه. وكذلك (لايْمُنٌ)[2] بهذه المثابة وقد مضى شرحه فيما تقدّم. فإنْ نزعتَ اللاّم نصبتَ؛ لأنّ اللاّم منعتِ الفعل من العمل، فلمّا نزعتها وصل الفعل إلى الاسم فنصبه، على ما تقدّم، وكان التّقدير : أُقْسِمُ بِعَمْرِكَ، فَنُزِعَتِ الباء، وَجُعِلَتِ اللاّم مكانها. فارتفع بالابتداء، فلما نُزِعَتِ اللاّم وصل الفعل إلى ما كان مجروراً فنصبه. واللّه أعلم[3].

(١) – في (ع) : (لعمرو الله) بإقحام الواو بين اللفظين.

(٢) – في الأصل : (يمن)، بإسقاط اللام، والتصويب من (ع).

(٣) – في (ع) : (والله أعلم بالصواب).

باب الموصول والصّلة

قال : "الكَلِمُ الموصولة على ضربين : اسم وحرف.

فالأسماء الموصولة : (الَّذي، وَالَّتي)، وتثنيتهما في الرّفع : (اللّذانِ، وَاللَّتانِ)، وفي الجرّ والنّصب : (اللّذَيْنِ، وَاللَّتَيْنِ). وجمع (الَّذي) : (الَّذينَ) بالياء على كلّ حالٍ، و(الأُلى). وجمع (الَّتي) : (اللاّئي، وَاللاّتي، وَاللاّءُ)، وجمع (اللاّتي) : (اللّواتي). و(مَنْ، وما، وأَيٌّ)، والألف واللاّم في معنى (الَّذي، وَالَّتي) وتثنيتهما وجمعهما[1]."

اعلم أنّ هذه الأسماء الموصولة[2] جميعها مبنيّ؛ لأنَّ معانيها في صلاتها. وقد بيَّنّا أنَّ الاسم إذا كان[3] معناه في غيره كان مبنيًّا إلاّ (أيًّا) فإنّها إذا كانت للاستفهام والمُجازاة أُعْرِبَتْ[4] بلا حذف، وإذا جاءتْ بمعنى (الّذي) ففيها خلاف[5] على ما يجيء بيانه إن شاء اللّه.

ولكلّ اسم منها حُكْمٌ يخصّه {في نفسه} وإن وقعتِ المشاركة بين الجميع من حيث الصّلة والموصول. فأمّا (الّذي) فإنّما وقعتْ في الكلام؛ ليتوصّلوا / بها [١٦١/ب] 143

(١) – في (مل) زيادة : (واللاّئي بمعنى الّذين).

(٢) – (الموصولة) : ليست في (ع).

(٣) – في الأصل : (كانت)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٤) – في (ع) : (كانت معربة ...).

(٥) – العبارة في (ع) : (وإذا كانت كالّذي فاختلف فيها ...).

إلى وصف المعارف بالجمل، لأنّهم لما وصفوا النّكرات بالجمل، نحو قولهم : مررتُ برجل أبوه كَريمٌ، أرادوا أنْ يصفوا المعارف بالجمل أيضًا حتّى لاتكون النّكرة أقوى من المعرفة، ولم يصحّ أن توصف المعارف بالجمل؛ لأنّ الجمل نكرات، والنّكرة لاتكون وصفًا لمعرفة، جاؤوا بـ(الّذي) ووصلوها بالجملة، وأجروها وصفًا على المعرفة؛ لأنّها مع ما بعدها في تأويل الاسم الواحد المعرفة، وإن كان صلتها جملة، فهذا المعنى الّذي دعاهم إلى استعمالها.

والألف واللاّم فيها زائدة، وليستْ للتّعريف كالألف واللاّم في الرّجل، والفرس[1]، والدّليل على صحّة ذلك أنّ تعريفها بصلاتها، فلو كانتِ الألف واللاّم للتّعريف لاجتمع تعريفان في اسم واحد، وهذا لايجوز. وأيضًا فإنّ (مَنْ، وَما) معارف بصلاتها، وليس فيها ألف ولام. وفيها أربع لغات : (الّذي) بإثباتِ الياء، و(الّذِ) بكسر الذّال وحذف الياء، و(الّذْ)[2] بإسكان الدّال بدليل قول الشّاعر[3] :

٢١٥ – كَالّذْ تَزَبّى زُبْيَةً[4] فاصْطِيدا

(١) – في الأصل : (للفرس)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٢) – في الأصل و(ع) رُسِمَتْ : (اللّذْ) بفكّ الإدغام.

(٣) – هو رجل من هذيل.

٢١٥ – البيت من مشطور الرجز.

وهو في شرح ديوان الهذليين : ٢/٦٥١، وما ينصرف وما لاينصرف : ٨٣، وإعراب القرآن للنحاس : ١/٤٢٨، والإنصاف : ٢/٦٧٢، وابن يعيش : ٣/١٤٠، وشرح الكافية الشافية : ١/٢٥٥، والخزانة: ٢/٤٩٨، واللسان : (زبى).

تزبى : اتخذ زبية. الزبية هي الحفرة التي تصنع لاصطياد السباع.

(٤) – في (ع) : (ترثي رثية)، وهو تصحيف.

و(الّذيّ) بتشديد الياء.

و(الّتي) فيها من اللغات مثل ما في (الّذي). وهي موضوعة للمؤنّثة[1] الغائبة. كما أنّ (الّذي) موضوعة للمذكّر الغائب.

وتثنية (الّذي) : (اللّذانِ) في حال الرّفع، و(اللّذَيْنِ) في حال الجرّ والنّصب. وتثنية (الّتي) : (اللّتانِ) في الرّفع، و(اللّتَيْنِ) في حال النّصب والجرّ، فتسقط الياء لاجتماع السّاكنين، وهما ياءان. فهما في حال التّثنية معربان، فإذا صرتَ إلى الجمع قلت في جمع (الّذي) : (الّذينَ) بالياء والنّون في حال الرّفع[2]، والنّصب، والجرّ؛ لأنّه مبنيّ كما كان المفرد. وكذلك تقول في (الّتي) : (اللاّتي).

فإن قال قائل : كيف صار المثنى[3] معربًا من بين المفرد والجمع؟

قيل له : لأنّ فيه ضربًا من الاختصاص، استحق به أن يكون مُمَيَّزًا، ألا ترى أنّ (الّذي) اسم يقع على كل قليل وكثير، وكذلك (الّذينَ)، فأمّا (اللّذانِ) فلا يكون إلا لاثنين فقط. ومن النّاس مَنْ يقول : إنّ هذه التّثنية ليست بحقيقة، وإنّما صاغوا للاسم عَلَمًا يدلّ على التّثنية، كما فعلوا في المبهمات في نحو (هذانِ / وَهذينِ).

144
[١٦٢/أ]

فأمّا (مَنْ) فإذا كانتْ بمعنى (الّذي) فإنّها تقع على الواحد والتّثنية والجمع، وتكن لِمَنْ يعقل[4] من المذكّر والمؤنّث.

وأمّا[5] (ما) فإنّها تقع لِمَنْ لايعقل، ولأجناس مَنْ يعقل.

(١) – في الأصل و(ع) : (للمؤنث)، وهو تحريف.

(٢) – انظر ماقاله سيبويه في هذا : ٢/١٠٤.

(٣) – في الأصل : (المبني) وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٤) – في الأصل رُسِمَتْ (يعقلو) وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٥) – في (ع) : (فامّا).

وأمّا (أيٌّ) فإنّها تكون بعض ما تُضاف إليه، سواء أُضيفتْ إلى مَنْ يعقل أو إلى مَنْ لايعقل، ولا تكون إلاّ بعض الشّيء المضافة إليه. وهي معربة في عموم أحوالها إلاّ في الموضع الّذي تكون بمنزلة (الّذي)، وتحتاج إلى صلة، فإنّها عند (سيبويه)[1] تكون مبنية على الضّمّة نحو قولهم : لأُكْرِمَنَّ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ. وعند الكوفيّين وغيرهم[2][3] لاتُبْنى على الضّمّ، وإنّما تكون منصوبة على كلّ حال. وَحُكِيَ عن (الجَرْميِّ) أنّه قال[4] : خَرَجْتُ مِنَ الخَنْدَقِ خَنْدَقِ البَصْرَةِ إلى أَنْ صَرْتُ بِمَكَّةَ، فَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا يَقولُ : لأُكْرِمَنَّ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ. يعني أنّ كلاً ينصب ذلك ليس يضمّه أحد. و(سيبويه) أجراهما مجرى أخواتها من (الّذي، وَمَنْ، وَما)، فكما كانتْ تلك مبنيّات بنى هذه على الضّم؛ ليدلّ به على تمكّنها، كما فعلوا في النّداء وفي (حَيْثُ، وَقَبْلُ، وَبَعْدُ). وقد تكون (أيٌّ) للاستفهام والمجازاة، فإذا كانتْ كذلك لم تحتج إلى صلة، كما أنّ (مَنْ) و(ما)[5] إذا كانت للاستفهام، والمجازاة لم يحتاجا إلى صلة. وقد تُقْطَعُ (أيٌّ) من الإضافة وهي مرادة نحو قوله تعالى : ﴿أَيًّا ما تَدْعو فَلَهُ الأَسْماءُ الحُسْنى﴾[6] والمراد به : أيُّ الاسْمَيْنِ تدعون اللّه أو الرّحمن[7] فله الأسماء الحسنى.

وأمّا الألف واللاّم فإنّما يكونان اسمًا في الموضع الّذي يحسن فيه تقدير (الّذي) نحو قولنا : القائِمُ أبوهُ زَيْدٌ، تقديره : الّذي قام أبوه زيد، وليست كالألف

(١) – الكتاب : ١/٣٩٨، ٣٩٩ – ٤٠٠.
(٢) – انظر الإنصاف المسألة رقم (١٠٢) : ٢/٧٠٩.
(٣) – في الأصل : (وغيره)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).
(٤) – انظر الإنصاف : ٢/٧١٢، والمغني : ٨١، وشرح الكافية للرضي : ٢/٥٧.
(٥) – في الأصل (... وأما)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).
(٦) – الإسراء : (١١٠).
(٧) – في (ع) : (... أم الرحمن).

واللاّم في (الرّجل)؛ لأنّه لم يُقصدْ بهما الإخبار بالفعل. فإنْ أردتَ بـ(القائم) أن تكون صفة لموصوف لا على وجه (الّذي) كانا حرفًا[1]. وقد اخْتُلِفَ في الضّمير الرّاجع، هل هو راجع إلى الألف واللاّم أو إلى (الّذي) أو إلى (غيرهما، ولا[2] يجوز أن يكون راجعًا إلى الألف واللاّم؛ لأنّه قد صار مع الاسم كحرف / {من} [١٦٢/ب] 144 حروفه، وبعض الاسم[3] لايرجع إليه ضمير دون بقيّته، ولايجوز أن يرجع إلى (الّذي)؛ لأنّه لم يجر له ذكر، فَعُلِمَ أنّه راجع إلى المَوْصوفِ الّذي الألِفُ واللاّمُ قائِمٌ مَقامَهُ. هذا [الّذي][4] أَمْلَهُ علينا شيخنا في شرح الإيضاح.

فإن قال قائل : إذا[5] كانتْ (مَنْ، وَما) بمعنى (الّذي) فما الفرق بينهما؟ وهلاّ استغني ببعضِهِنَّ عن بعض.

قيل له : الفرق بينهما أنّ (الّذي) لايكون إلاّ صفة لموصوف، ولايوصف إلا بما كان خاصًّا جاريًا على موصوفه، وليس كذلك (مَنْ، وَما)، فإنّهما تقومان بأنفسهما[6]، ويُبْتَدأُ بهما، وفيهما عموم لوقوعهما على القليل والكثير. وأيضًا فإنّ (ما، وَمَنْ) يعملان في الفعل بإضمار (أنْ) الشّرطيّة، وَتُؤَثِّرانِ في الفعل. و[أمّا][7] (الّذي) فلا تعمل فيما بعدها[8]، ولاتُؤَثِّرُ. فإن قيل : ما الفرق بين

(١) – يريد الألف واللام.
(٢) – في (ع) : (فلا).
(٣) – في (ع) : (وبعض حروف الاسم).
(٤) – تكملة من (ع).
(٥) – في (ع) : (فإذا).
(٦) – في الأصل : (فإنها تقوم بأنفسهما ..) وهو خطأ، وفي (ع)، (فإنها تقوم بأنفسها ويبتدأ بها، وفيهما عموم ...) وهو خطأ أيضًا.
(٧) – تكملة.
(٨) – في (ع) : (بعده).

(الّذي) وبين (أيّ)؟

قيل له : الفرق بينهما أنّ (الّذي) لاتكون إلاّ مبنيّة، وقد مضى بيان ذلك، و[أمّا][1] (أيٌّ) فإنّها في عموم الأحوال وعلى أكثر الأقوال معربة؛ لأنّها لاتكون إلاّ مضافة، والاسم لايضاف إلاّ بعد تمامه؛ فلذلك أُعْرِبَتْ؛ لأنّها لم تُشابه الحرف.

قال : "واعلم أنّ هذه الأسماء لاتَتِمُّ معانيها إلاّ بصلاتٍ تُوَضِّحُها وتُخَصِّصُها، ولاتكون صلاتها إلاّ الجمل والظّروف. ولابدّ في الصّلة من ضمير يعود إلى الموصول[2]. ولايجوز تقديم الصّلة ولاشيء منها على الموصول، ولا الفصل بينهما بالأجنبي[3]. ولاتكون الصّلة إلاّ جملة خبرية تحتمل الصّدق والكذب، ولاتعمل الصّلة في الموصول ولا في شيء قبله."

اعلم أنّ هذه الأسماء النّاقصة إنّما لاتَتِمُّ إلاّ بصلاتها؛ لأنّها مع صلاتها بمنزلة اسم واحد، والاسم الواحد لا يَتِمُّ ببعضِ[4] حروفه دون بعضها، ولايدخل تحته معنى مفهوم، ولاتقع به فائدة، وكذلك[5] هذه الأسماء، ما لم تَتِمَّ بصلاتها، لاتُفيدُ، ولاتكون صلاتها إلاّ الجمل والظّروف. والجمل الّتي توصل بها على ضربين: جملة مركّبة من فعل وفاعل، وجملة مركبة من مبتدأ وخبر. و[أمّا][6] الظّرف فهو ينوب / عن الجملة من الفعل والفاعل. وكلّ ذلك يجوز أن يكون صلة /أ]

(١) – تكملة.
(٢) – في الأصل : (الموصوف)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).
(٣) – في (مل) : (ولايجوز الفصل بين الصلة والموصول باجنبي).
(٤) – في (ع) : (بعض) بإسقاط باء الجرّ. وهو تحريف.
(٥) – في (ع) : (فكذلك).
(٦) – تكملة. وفي (ع) : (والظروف ...).

للأسماء الموصولة. ولابدّ في جميع ذلك من ضمير يرجع إلى الموصول، إمّا ظاهراً، وإمّا مضمراً مقدّراً، فإذا قلتَ : ضَرَبْتُ الّذي في الدّار، فالتّقدير : الّذي اسْتَقَرَّ في الدّار، فحذف (اسْتَقَرَّ)، وانتقل الضّمير إلى الظّرف، فناب عن الفعل.

وقوله : "لايجوز تقديم الصّلة ولا شيء منها على الموصول؛ لأنّ الصّلة بمنزلة الدّال من (زيد)، فكما لايجوز تقديم الدّال على الزّاي[1] كذلك لايجوز تقديم الصّلة على الموصول.

وإنّما لاتكون الصّلة إلاّ جملة خبريّة، تحتمل الصّدق والكذب دون بقيّة الجمل من الأمر والنّهي، والاستفهام؛ لأنّك إذا قلت : (الّذي) أثبتَّ موصوفًا، فإذا وصلتَ بالأمر والنّهي والاستفهام فكأنّك قد نقضتَ ما ابتدأتَ به؛ لأنّ هذه الأشياء لاتصحّ ملازمتها. وإنّما لم تعمل الصّلة في الموصول ولا في شيء قبله؛ لِما قدّمنا أنّها بمنزلة الدّال من (زيد)، وبعض الاسم لايعمل في بعض.

قال : "وتقول : الّذي قام أخوه زيدٌ، والّذي أخوه زيدٌ أخوكَ، ومررتُ بالّذي في الدّار، والتّقدير : مررتُ بالّذي اسْتَقَرَّ في الدّار، فَحُذِفَ الفعل وأُقيمَ الظّرف مقامه، فانتقل إليه ضميره. وتقول : جاءني مَنْ غُلامُهُ زيد، ورَأَيْتُ مارَأَيْتَهُ، ونظرتُ إلى القائم أخوه، أي إلى[2] الّذي قام أخوه، وعجبتُ مِنَ الجالسَة أُخْتُهُ، أي من الّذي جَلَسَتْ أخته، قال اللّه سبحانه : ﴿رَبَّنا أَخْرِجْنامِنْ هَذه القَرْيَة الظّالِمِ أَهْلُها﴾[3] أي :الّتي ظلم أهلها. وتقول : لأَضْرِبَنَّ أَيَّهُمْ قام صاحبه، أي :الّذي قام صاحبه".

(١) – في الأصل : (الراء)، وهو وهم، والتصويب من (ع).
(٢) – (إلى) : ساقطة من (ع).
(٣) – النساء : (٥٧).

اعلم أنّه قد مضى الفرق بين هذه الأسماء. واعلم أنّ (ما، ومَنْ وأيًّا) يكنّ للمجازاة والاستفهام، ويكنّ موصولات. فأمّا (الّذي) فلا تكون إلاّ للصّلة[1].

فمثال وقوع (مَنْ) في المجازاة قولهم: مَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ، فـ(مَنْ) منصوبة بـ(تضرب). ومثال وقوعها في الاستفهام قولهم: مَنْ زَيْدٌ؟ فـ(زَيدٌ)[2] مبتدأ، و(مَنْ) خبر مقدّم عليه[3]، وإنّما تقدّمتْ؛ لأنّ الاستفهام له صدر / الكلام في اللّفظ، وإن كان المعنى لايقتضيه، ألا ترى أنّ قولنا: مَنْ ضربتَ؟ أنّ (مَنْ) منصوبة بـ(ضربتَ)، وهي معمولة له، ومقدّمة عليه في اللّفظ. فأمّا وقوعها في الصّلة فإنّها تقع على الواحد، والاثنين، والجميع، والمذكّر، والمؤنّث، وتوصل بالفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، والظّرف، وحرف الجرّ. فأمّا لفظها فواحد مذكّر، ومعناها[4] يحتمل ماقدّمناه، فممّا[5] جاء على اللّفظ قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾[6] و﴿مِنْهُمْ مَنْ يَنْظُرُ إِلَيْكَ﴾[7]. وممّا جاء على المعنى قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ يَسْتَمِعونَ إِلَيْكَ﴾[8] وقوله تعالى: ﴿وَمِنَ الشَّياطينِ مَنْ يَغوصونَ لَهُ﴾[9]، وممّا جـ مؤنّثًا قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلّهِ وَرَسولِهِ وَتَعْمَلْ صالِحًا﴾[10] فقال تعالى (يَقْنُتْ)[11] على لفظ (مَنْ)، قال (وَتَعْمَلْ) مؤنّثًا على المعنى،

(١) – في (ع): (صلة)، وهو تحريف.
(٢) – في (ع): (فمن مبتدأ ...) وهو وهم.
(٣) – (عليه): ليست في (ع).
(٤) – في (ع): (ومعناه)، وهو وهم.
(٥) – في الأصل: (فما)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).
(٦) – الأنعام: (٢٥)، محمد: (١٦).
(٧) – يونس: (٤٣).
(٨) – يونس: (٤٢).
(٩) – الأنبياء: (٨٢).
(١٠) – الأحزاب: (٣١). وفي (ع): (تَقْنُتْ) بالتاء، وهو تصحيف.
(١١) – في (ع): (تَقْنُتْ) بالتاء، وهو وهم.

وكذلك قوله تعالى: ﴿بَلى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ﴾[1] فجاء على لفظ (مَنْ) ثمّ قال تعالى: ﴿ولا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلاهُمْ يَحْزَنونَ﴾[1] على معناها.

فأمّا (ما، وأيٌّ) فتوصلان بما ذكرنا أنّه توصل به (مَنْ)، وقد ذكرنا معانيهما.

وقد جاءتْ (ما، وَمَنْ) نكرتين موصوفتين غير موصولتين، فتكون (مَنْ) بمنزلة (إِنْسانٍ)، و(ما) بمنزلة (شيء)، وإذا كانتا كذلك لزمتهما الصّفة؛ لتكون لهما كالصّلة، تقول من ذلك: مررتُ بمنْ مُنْطَلِقٌ، ورأيتُ مَنْ مُنْطَلِقًا، ومررتُ بما طَيِّبٍ، ورأيتُ ما طَيِّبًا، قال (الأنصاريُّ)[2]:

٢١٦ – وَكَفى بِنا فَضْلاً عَلى مَنْ غَيْرِنا حُبُّ النَّبيِّ مُحَمَّدٍ إِيّانا

فوصف (مَنْ) بـ(غَيرِنا) فنكّره[3]. فإن قيل: كيف يكون موصوف لايحسن السّكوتُ عليه؟

قيل له: لايمتنع[4] ذلك، كما لم يمتنع في قولنا: يا أيُّها الرَّجُلُ، فـ(أيُّ)

(١) – البقرة: (١١٢).
(٢) – هو حسان بن ثابت الأنصاري.
٢١٦ – البيت من الكامل.
وهو في زيادات ديوانه: ٥١٥، وسيبويه: ١/٢٦٩، ومعاني القرآن للفراء: ١/٢١، ٢٤٥، ومجالس ثعلب: ١/٢٧٣، والجمل: ٣١١، وإعراب القرآن للنحاس: ١/٢٢٧، ٣/٤١٠، ومعاني الحروف للرماني: ١٥٤، وسر الصناعة: ١/١٥٢، وأمالي ابن الشجري: ٢/١٦٩، ٣١١، وابن يعيش: ٤/١٢، والمقرب: ١/٢٠٣، والمغني: ١١٦، ٣٦٤، والمقاصد: ١/٤٨٦، والهمع: ١/١٦٧.
وصدره في المغني: ٣٦٦، والهمع: ١/٩٢.
(٣) – في (ع): (وكسره) وهو تحريف.
(٤) – في (ع): (لايمنع ذلك).

موصوف، ولايحسن السّكوت عليه، بل جُعِلا كالشّيء الواحد، فكذلك (ما[1]، وَمَنْ) بمثابته.

قال: "فإنْ كان الضّمير[2] في الصّلة منصوبًا متّصلاً بالفعل جاز حذفه جوازًا حسنًا لطول الكلام[3]، فتقول: كَلَّمْتُ [الّذي] كَلَّمْتَ، أي الّذي كَلَّمْتَهُ، فحذفتَ الهاء لطول الكلام. فإنْ انفصلتْ لم يجز حذفها / ، تقول: الّذي مررتُ به زيد، ولايجوز[4]: الّذي مررتُ زيد، لانفصال الضّمير من الفعل، واتّصاله بالباء[5]، ولو قلتَ: ضربتُ الّذي قامتْ هند، لم يَجُزْ؛ لأنّه ليس في الجملة ضمير يعود على الموصول من صلته، فإن قلتَ: (عنده) أو (معه) أو نحو ذلك، صحَّتِ المسألة بعود الضّمير من الصّلة."

اعلم أنّ الصّلة لابدّ لها من ضمير يرجع إلى الموصول؛ لتكون متعلقة به، ولولا الضّمير لما صحّت المسألة، كما أنّ خبر المبتدأ – إذا كان جملة – لابدّ له من ضمير يرجع إلى المبتدأ، ومتى تَعَرّى من الضّمير لم يُفِدْ[6]. والضّمير الرّاجع من الصّلة إلى الموصول على ثلاثة أضرب: مرفوع، ومنصوب، ومجرور. وهو على ضربين: منفصل ومتّصل.

(١) – في (ع): (وكذلك في ما ...).
(٢) – في (مل): (فإن كان ضمير الذي في ...).
(٣) – في (مل): (لطول الاسم)، وهو وهم.
(٤) – في (ع) و(مل): (ولاتقول ...).
(٥) – في (مل): (بالياء)، وهو تصحيف.
(٦) – في (ع): (ومتى تعرّى من ضمير يرجع إلى المبتدأ، ومتى تعرّى من ضمير لم يفد) بإقحام: (ومتى تعرّى ... المبتدأ).

فالمجرور كلهُ متّصل، سواء اتّصل باسم أو حرف ولا يجوز حذفه أَلْبَتَّةَ.

والمرفوع على ضربين: منفصل ومتّصل، ولايجوز إسقاطه إذا كان أحد جُزْأَيْ الجملة، وقد أُسْقِطَ المنفصل في الضّرورة[1]، نحو قولهم: جاءني الّذي راكب، على تقدير: الّذي هو راكب، وهو قبيح.

وأمّا المنصوب فعلى ضربين أيضًا: مُتّصل ومنفصل، فالمنفصل لايجوز إسقاطه؛ لئلا تبقى الصّلة بغير ضمير. وأمّا المتّصل فجاز إسقاطه تخفيفًا[2] لما توالتِ الحركات، نحو قوله تعالى: ﴿أهذا الّذي بَعَثَ اللّهُ رَسولاً﴾[3] تقديره – والله أعلم– أهذا الّذي بعثه الله، فحذف الضّمير تخفيفًا، وهو مراد. فقس على ذلك ما يأتيك من الضّمير.

قال: "ولو قلتَ: ضربتُ الّتي سَوْطًا أخوها جعفر، لم يَجُز؛ لأنّك فصلتَ بالسّوط وهو أجنبيّ بين الصّلة والموصول، وصحّة المسألة أن تقول: ضربتُ الّتي أخوها جعفر سَوْطًا، أو ضربتُ سَوْطًا الّتي جعفر أخوها[4]، أو سَوْطًا ضربتُ الّتي أخوها جعفر، كل ذلك جائز. ولكن لو قلتَ: سَوْطًا مررتُ بالّذي ضربته، لم يجز؛ لأنّك قدّمت السَّوْطَ، وهو منصوب بما في الصّلة على الموصول. ولو قلتَ: جاءني الّذي هل قام / غلامه لم يَجُزْ؛ لأنّ الاستفهام لايدخله صدق ولا كذب، فلذلك لايكون صلة، وكذلك الأمر والنّهي." 146 [١٦٤/ب]

اعلم أنّا قد بَيَّنّا أنّه لا يجوز أن يُفْصَلَ بين الموصول وصلته بالأجنبيّ؛ لأنّ

(١) – في الأصل: (... في الضرورة المنفصل ...) وما أثبته من (ع) لأنّه احكم.
(٢) – في (ع): (تخفيفًا وإيجازًا ...).
(٣) – الفرقان: (٤١).
(٤) – في (ع): (الذي أخوها جعفر)، وهو وهم.

الموصول مع الصّلة بمنزلة اسم واحد على مابَيَّنّاه. فكما لايُفْصَلُ بين حروف الاسم بالأجنبيّ، كذلك لا يُفْصَلُ بين الموصول والصّلة. كذلك لايجوز أن تُقَدَّمَ على الموصول شيئًا عمل فيه عامل من الصّلة؛ لأنّ رُتْبَتَهُ أن يكون مؤخّرًا، فتقديمه[1] يُخْرِجُهُ عن حدّه. فكما لايجوز تقديم الصّلة على الموصول، لايجوز تقديم شيء يتعلّق بالصّلة على الموصول. فأمّا الاستفهام، والأمر، والنّهي، فقد مضى أنّه لايجوز أن تقع صلات للموصول، وذكرنا علّة ذلك فأغنى عن إعادته.

قال: "وكذلك لو قلت: الّذي يَوْمَ الجمعةِ زيدٌ، لم يَجُزْ؛ لأنّ ظروف الزّمان لاتكون صلات للْجُثَث، كما لاتكون أخباراً عن الجُثَث. ولكن تقول: عجبتُ من القيام الّذي يَوْمَ الجمعة؛ لأنّ ظروف الزّمان تكون صلات للأحداث، كما تكون أخباراً عنها."

اعلم أنّه قد مضى في باب خبر المبتدأ أنّ ظروف الزّمان لاتكون أخباراً عن الجُثَث؛ لأنّ ذلك لايُفيد، فكذلك[2] لاتكون صلات للجُثَث؛ لأنّ الصّلة إخبار[3] عن الموصول، فلا فرق بين الصّلة والخبر. ومضى أيضًا أن ظروف الزّمان تكون أخباراً عن الأحداث، نحو قولنا: القِتالُ يَوْمَ الجُمُعَةِ، وَالمَسيرُ بَعْدَ العَصْرِ، وما أشبه ذلك[4]. فلذلك جاز أن تقع ظروف الزّمان للأحداث، لأنّ مبنى الكلام على الفائدة، فما[5] أفاد صحّ، وما لم يُفِدْ لم يصحّ.

قال: "وتقول: ضربتُ الّذي قامَ غُلامُهُ زَيْدٌ، وإن شئتَ: زَيْدًا، وإن شئتَ

(١) – في (ع): (فتقديمه عليه ...).

(٢) – في (ع): (وكذلك).

(٣) – في الأصل: (لانّ الصّلة إخباراً) بالنّصب، وهو خطأ، والتصويب من (ع).

(٤) – انظر ماسلف ص١٠٩ وما بعدها.

(٥) – في الأصل: (فامّا)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

زَيْدٍ. أمّا الرّفع فعلى أن يكون (زيدٌ) بدلاً من (الغلام)، والنّصب على أن يكون بدلاً من (الّذي)، وإذا جررتَ جعلته بدلاً من الهاء في (غلامه)، قال (الفَرَزْدَقُ):

٢١٧ – عَلى حالَةٍ لَوْ أنَّ في القَوْمِ حاتِمًا عَلى جُودِهِ لَضَنَّ بِالماءِ حاتِمِ

147
[١٦٥/أ]

/ جرّ (حاتمًا)؛ لأنّه بدل من الهاء في (جوده)."

اعلم أنّ هذا الفصل مفهوم، لايحتاج إلى تفسير.

قال: "واعلم أنّ الصّفة، والتّوكيد، والبدل، والعطف إذا جرى واحد منها على الاسم الموصول[1] آذَنَ بتمامه وانقضائه، تقول: مررتُ بالضّاربينَ زيداً الظّريفينَ[2]، ولو قلتَ: مررتُ بالضّاربينَ الظّريفينَ زيداً، لم يَجُزْ؛ لأنّك لاتصف الاسم وقد بقيت منه بقية."

اعلم أنّ هذه الأربعة هي توابع الأسماء، والتّابع إنّما يصحّ بعد صحّة المتبوع؛ فلهذا إذا جرتْ على اسمٍ آذَنَتْ بتمامه وانقضائه.

والاسم الموصول قد بَيَّنّا أنّه لايَتِمُّ إلاّ بصلته، وأنّ صلته تنزّلتْ منه منزلة حرف من حروف الاسم، فكما لايجوز أن تدخل الصّفة بين حروف الموصوف، لايجوز أن تدخل بين الموصول وصلته. وكذلك العطف كما لاتعطف على بعض الاسم دون بعض، لم يَجُزْ أن تعطف على الموصول قبل استيفاء صلته. وكذلك التّوكيد والبدل بهذه المثابة وهذا واضح.

قال: "فإن قلتَ: مررتُ بالضّاربينَ أجمعينَ زيداً، لم يَجُزْ؛ لأنّ

٢١٧ – تقدم الشاهد برقم (٩٥).

(١) – في (ع): (الموصوف)، وهو وهم.

(٢) – في الأصل (الضريفين) بالضاد، وهو تحريف، والتصويب من (ع) و(مل).

الاسم لايُؤَكَّدُ وقد بقيتْ منه بقيّةٌ. فإن قلتَ : مررتُ بالضّاربينَ أجمعونَ زيداً، جاز أن تجعل (أجمعونَ) توكيداً للضّمير في (الضّاربن)، وكذلك لو قلتَ : مررتُ بالضّاربينَ إخوتكَ زيداً، فجعلت (الإخوة) بدلاً من (الضّاربينَ)، لم يَجُزْ؛ لأنّك لاتُبْدِلُ من الاسم، وقد بقيتْ منه بقيّة. وصحّتها أن تقول : مررتُ بالضّاربينَ زيداً إخوتك، ولو قلتَ : مررتُ بالضّاربينَ وزيدٍ هنْداً، لم يَجُزْ؛ لأنّك لاتعطف على الاسم، وقد بقيت منه بقيّة. ولكن تقول : مررتُ بالضّاربين هنداً وزيدٍ."

اعلم أنّ هذا الفصل واضح، فلا يحتاج إلى شرح. فأمّا قوله : إذا جعلتَ التّوكيد للضّمير فرفعته، جاز تقديمه، وإنّما جاز؛ لأنّ ذلك يصير من صلة (الّذي)[1] فيكون هو و(زيد) من الصّلة، فسواء قدّمته على (زيد) أو[2] قدّمتَ /(زيداً) عليه، فتقول : مررتُ بالضّاربينَ زيداً أجمعون، ومررتُ بالضّاربينَ أجمعون زيداً. /ب]

وليس كذلك في المسألة الأولى؛ لأنّ (أجمعينَ) هناك أجنبيّ من الصّلة والموصول، فلا يجوز أن يدخل بينهما، فاعلمه. والباقي مفهوم.

قال : "وتقول : القائمان الزّيدان[3]، فَتُثَنّي اسم الفاعل، كما تأتي في الفعل بعلم التّثنية في قولك : اللذان قاما الزّيدان. وتقول : القائم أخوهما الزّيدان، فَتُوَحِّدُ اسم الفاعل، كما تُفْرِدُ الفعل إذا قلتَ : اللذانِ قامَ أخوهما الزّيدان، وكذلك الجمع والتّأنيث، فاعرفه.

(١) – في (ع) : (لأن ذلك الضمير من صلة الذي).

(٢) – انظر ص١٩ الحاشية رقم (٢).

(٣) – في (مل) زيادة : (والقائمون الزيدون) وهي مقحمة لا فائدة منها.

وتقول[1] : القائمة أُخْتُهُ زيد، فتؤنّث اسم الفاعل، كما تُؤَنِّثُ لفظ الفعل في قولك : الّذي قامتْ أختُه زيد[2]، وتقول : الذّاهب أخوها هند فَتُذَكِّرُهُ[3]، كما تقول : الّتي ذهب أخوها هند."

اعلم أنّ الألف واللاّم في هذا الباب و(الّذي) يختصان من بين الأسماء الموصولة بالإخبار، وتختصّ الألف واللاّم بالدّخول على الأسماء المشتقّة من الأفعال، ولاتدخل على غيرها من فعل ولااسم، وإنّما اختصّتْ بالدّخول عليها لتقديرك في الأسماء ضميراً يرجع إليها، وإنّما امتنع دخولها على الأفعال؛ لأنّها تصير بعضًا للفعل، ولايصحّ رجوع الضّمير إلى بعض الفعل. وإنّما اختصّ الألف واللاّم و(الّذي) بالإخبار دون الأسماء الموصولة لما فيها من الاختصاص، فإذا أخبرتَ بـ(الّذي) وبالألف واللاّم، كانتْ كلّ واحدة منهما مع صلتها في تقدير اسم، فيكون أحد جُزْأَي الجملة، فلا يُفيد إلاّ بانضمام الجزء[4] الآخر إليها نحو قولنا : الّذي ضرب أخوه زيد، فـ(الّذي) في موضع مبتدأ، و(ضرب أخوه) صلتها و(زيد) خبر عنها، وإن شئتَ جعلتَ (زيداً) مبتدأ و(الّذي) مع صلتها هي الخبر، وكذلك الألف واللاّم. فإذا قلتَ : القائمان الزّيدان، فإن شئتَ كان (القائمان) مبتدأ، و(الزيدان) {خبر عنها}؛ لأنّ كلّ واحد منهما معرفة، وإن شئتَ كان (الزّيدان) مبتدأ، و(القائمان) الخبر. فإذا أخبرت عن قيام أخَوَيْ الزّيدينِ قلتَ : القائم أخواهما الزّيدان فتوحّدُ الفعل، كما توحّده في قولك : اللذان قام أخواهما / الزّيدان، وسائر المسائل مَقيسَةٌ على ذلك، فافهمه. [١٦٦/أ] 148

(١) – في (مل) : (ألا تراك تقول ...).

(٢) – (زيد) : ساقطة من (ع).

(٣) – في (مل) : (فتذكّر) بغير هاء.

(٤) – في الأصل : (الخبر)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

قال : "الحروف الموصولة ثلاثة[1] : (ما) و(أَنْ) الخفيفة، و(أَنَّ) الثّقيلة. ومعاني جميعها بصلاتها المصادر، تقول : سَرَّني ماقُمْتَ، أي : قِيامُكَ، وَعَجِبْتُ مِمّا قَعدْتَ، أي : من قُعودِكَ، قال اللّه سبحانه : ﴿بِما كانوا يَكْذِبونَ﴾[2] أي بتكذيبِهِمْ.

وأمّا (أَنَّ) الثّقيلة، فقد مضى ذكرها في بابها وأنّها[3] تنصب الاسم، وترفع الخبر، ومعناها معنى المصدر.

وأمّا (أَنْ) الخفيفة فهي النّاصبة للفعل، والفعل بعدها أيضًا صلة لها، تقول : أريد أن تقوم، ويَسُرُّني أن تذهب."

اعلم أنّ هذه الحروف الموصولة لاتحتاج إلى ضمير، يعود إليها من صلاتها، كما احتاجت الأسماء الموصولة، وذلك لضعف الحروف ونقصانها عن قُوَّةِ الأسماء. ومعاني هذه الحروف لاتَتِمُّ إلاّ بصلاتها.

فأمّا (أَنَّ) المشدّدة فتوصل بالمبتدأ والخبر، وهي الدّاخلة عليهما، وقد ذُكر حُكْمُها في بابها مع أخواتها.

فأمّا (ما) فإنّ صلتها بالفعل والفاعل، وتكون للحال ولما أنتَ فيه، وتكون صلتها في موضع رفع ونصب وجرّ، نحو قولك : أعجبني ماصنعتَ، أي صَنيعُكَ[4]، وعجبتُ مِمّا صنعتَ، أي : من صَنيعِكَ، وشهدتُ ما صنعتَ؛ أي شهدتُ صَنيعَكَ.

(١) – في (مل) : (باب الحروف الموصولة وهي ثلاثة ...).

(٢) – البقرة : (١٠).

(٣) – في (مل)، (بأنّها).

(٤) – في (ع) : (أي ما صنيعك) بإقحام (ما)، وهو خطأ.

فأمّا (أَنْ) فهي النّاصبة للفعل، وتكون صلتها أيضًا في تقدير رفع ونصب وجرّ، نحو قولك : أريد أن تقوم، التّقدير : أريد قيامَكَ، فهذا نصب، ويسرّني أن تقوم؛ أي : يَسُرُّني قِيامُكَ، {فهذا رفع}، وعجبتُ من أن تقوم؛ أي من قِيامِكَ. وما يأتيك[1] فقس {عليه.

قال} : وتقول : أُحِبُّ أن تذهب فتضرب زيدًا، فتعطفُ ﴿(تضربَ) على﴾ (تذهبَ)، وتقول : أريد أنْ أزورَكَ فيمنَعُني البوّاب، فترفع (يمنعني) : لأنّه ليس معطوفًا على (أزورك)، بل هو مستأنف مرفوع. قال (الحُطَيْئَةُ) :

٢١٨ – وَالشِّعْرُ لايَسْتَطيعُهُ مَنْ يَظْلِمُهْ
إذا ارْتَقى فيهِ الَّذي لايَعْلَمُهْ
148 [١٦٦/ب] / **زَلَّتْ بِهِ إلى الحَضيضِ قَدَمُهْ**
يُريدُ أَنْ يُعرِبَهُ فَيُعْجِمُهْ

فرفع (يعجمه)؛ لأنّه استأنف[2] : فإذا هو يعجمه، ولو نصب لفسد المعنى".

اعلم أنّ صلات (أَنْ) يجوز أن تعطف عليها فعلاً غيرها، إذا كان المعنى

(١) – (وما يأتيك) : ساقط من (ع).

٢١٨ – الأبيات من مشطور الرجز.

وهي في ديوان الحطيئة : ٢٣٩ (دار صادر)، وملحقات ديوان رؤبة : ١٨٦، والمقتضب : ٢/٣٢، والأغاني : ٢/١٩٦، والعمدة : ١/٧٤، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٣١٣، والمغني : ١٨٢، واللسان : (عجم). ورواية الأول منها : (والشعر صعب وطويل سلمه). والبيت الأخير منها في سيبويه : ١/٤٣٠، ومعاني القرآن للفراء : ٢/٦٨، وإعراب القرآن للنحاس : ٢/١٧٨، والهمع : ٢/٦٨.

(٢) – في (مل) : (لأنّ استانفه).

يَتَّفِقُ فيهما جميعًا نحو قولك : أريد أن تقوم ويَسُرَّني، فتنصبُ (يسرّني)؛ لأنّه معطوف على (تقوم) لما كان الإرادة تصحّ في الجميع؛ لأنّ التّقدير : أريد القيام والمَسَرَّةَ. فإذا لم يصحّ المعنى بطل العطف، وإذا بطل العطف استأنفَ الكلامَ فرفعَ، نحو قولك : أريد أن أزورَكَ فَيَمْنَعُني البَوّاب، لايجوز العطف في هذه المسألة؛ لأنّك لست تريد الزّيارة، وتريد أن يمنعك البوّاب؛ لأنّ ذلك مستحيل في القصد، فلمّا استحال رفعتَ على الاستئناف، وكذلك قول (الحُطَيْئَة) :

يُريدُ أَنْ يُعرِبَهُ فَيُعْجِمُهْ

لايصحّ العطف؛ لأنّ الإعراب البيان، والإعجام الإشكال، وليس هو مريداً لبيانه وإعجامه، هذا محال، وإنّما يريد أن يُبَيِّنَهُ فإذا هو يعجمه، فرفع على الاستئناف كما ذكر[1].

قال : "واعلم أنّ المصدر إذا كان بمعنى[2] (أنْ) والفعل ، ولم يكن مضافًا[3]، عمل عمل الفعل في رفعه ونصبه. إلاّ أنّه لايتقدّم عليه شيء ممّا بعده، ولايُفْصَلُ بالأجنبيّ بينه وبينه، تقول : عجبتُ من ضَرْبٍ زَيدٌ عمراً[4]، أو من رُكوبٍ أخوك الفَرَسَ، أي من أن ركب أخوك الفرس، قال اللّه سبحانه : ﴿ أَوْ إِطْعامٌ في يَوْمٍ ذي مَسْغَبَةٍ يَتيماً ﴾[5]؛ أي : أو أن يُطْعِموا يَتيماً، قال الشّاعر[6] :

(١) – في (ع) : (ذكره).
(٢) – في (ع) : (لمعنى) وهو تحريف. وفي (مل) : (في معنى ..).
(٣) – في الأصل و(ع) أُقْحِمَ بعد قوله (ولم يكن مضافًا) : (ولم يكن معرّفًا بالألف واللاّم)، وهوخطأ. والتصويب من (مل). انظر كلام ابن جنّيّ في الفقرة التي تلي هذه الفقرة.
(٤) – في (مل) زيادة : (أي : من أن ضرب زيدٌ عمراً).
(٥) – البلد : (١٤). وفي (ع) و(مل) (يتيماً ذا مقربة).
(٦) – نسبه العيني إلى المرار بن منقذ الأسديّ. وهو من أبيات سيبويه التي لايعرف قائلها.

٢١٩ – بَضَرْبٍ بِالسُّيوفِ رُؤوسَ قَوْمٍ أَزَلْنا هامَهُنَّ عَنِ المَقيلِ

أي : بأنْ نضربَ رُؤوسَ قوم[1]."

اعلم أنّ المصدر، لَمّا كان يدلّ على حَدَثٍ كما أنّ الفعل يدلُّ على حَدَثٍ[2]، والمصدر مُنْقَضٍ، كما أنّ الفعل مُنْقَضٍ ناب كلّ واحد منهما مناب الآخر. فأمّا الموضع الّذي ناب الفعل [فيه][3] عن المصدر فنحو قوله تعالى / : [١٦٧/أ] 149
﴿ هذا يَوْمُ لايَنْطِقونَ ﴾[4] والتّقدير : هذا يوم لانُطْقٍ؛ لأنّ الأفعال لايُضافُ إليها.

وفي قول الشّاعر:

٢٢٠ – لايُمْسِكُ الخَيْلَ إلاّ رَيْثَ يُرْسِلُها ... ...

أراد إرسالها.

٢١٩ – البيت من الوافر.
وهو في سيبويه : ١/٦٠، ٩٧، والتبصرة : ١/٢٣٩، وابن يعيش : ٦/٦١، وشرح الكافية الشافية : ٢/١٠١٣، والمقاصد : ٣/٤٩٩.
المقيل : الموضع.
(١) – (أزلنا هامهن عن المقيل أي بأن نضرب رؤوس القوم) : ساقط من (ع).
(٢) – (كما أن الفعل يدل على حدث) : ساقط من (ع).
(٣) – تكملة.
(٤) – المرسلات : (٣٥).
٢٢٠ – شطر بيت من البسيط. لم أقف عليه بهذه الرواية فيما وقع تحت يدي من المصادر، وأغلب الظّنّ أنّه رواية في بيت أعشى باهلة :
لايُصْعِبُ الأَمْرَ إلاّ رَيْثَ يَرْكَبُهُ وَكُلُّ شَيءٍ سِوى الفَحْشاءِ يَأْتَمِرُ
أو تحريف له.
وبيت أعشى باهلة السابق في الأصمعيات : ٩١، وأمالي ابن الشجري : ١/٢٢٦. واللسان : (ريث). وعجزه في العمدة : ٢/٤٢.
أصعب الأمر : وافقه صعباً. ريث : قدر. يأتمر : يفعله من غير مشاورة كأن نفسه أمرته به.

وأمّا مناب المصدر عن الفعل فقولهم : سَقيًا لَهُ وَرَعْيًا، يريدون : سقاه اللّه ورعاه، فلمّا وقعتِ المشابهة بينهما من هذه الوجوه أُعْمِلَ المصدر عمل الفعل[1]، ولم يُراعوا ماضيه من مستقبله، كما راعوا ذلك في اسم الفاعل فأعملوا المستقبل للمضارعة، وأبطلوا عمل الماضي. إلاّ أنّ المصدر لايتقدّم عليه شيء من معموله، ولايُفْصَلُ بينه وبين معموله بأجنبيّ؛ لأنّ الشّيء إذا أشبه الشّيء لابدّ أن يكون أنقص رُتْبَةً مِنْهُ. فالفعل يتقدّم عليه معموله، ويُفْصَلُ بينه وبين معموله بالأجنبيّ؛ لأنّه الأصل في العمل.

والمصدر اسم يدخله الرّفع، والنّصب، والجرّ، وكان من حقّه أن لايعمل في غيره، وإنّما عمل بالمشابهة كما بَيَّنّا، فَأُلْزِمَ طريقةً واحدة حتّى لايُساوي الأصل. فإذا نوّنتَ[2] المصدر كان أبلغ في عمله؛ لأنّ التّنوين من علامة التّنكير، فإذا تنكّر المصدر دلّ على استبهامه، وكان أوغل في شبه الأفعال؛ لأنّ الأفعال نكراتٌ، فيرفع ما يقع بعده إن كان فاعلاً، ونيصبه إن كان مفعولاً على حُكْمِ مايعمل الفعل لما بَيَّنّا.

قال : "فإنْ كانتْ[3] فيه اللاّم فكذلك أيضًا، تقول : عجبتُ من الضّرب زَيْدٌ عمرًا؛ أي من أن ضرب زيدٌ عمرًا، قال الشّاعر[4] :

٢٢١- لَقَدْ عَلِمَتْ {أُولَى المُغيرَةِ أَنّني} كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعا

(١) – في (ع) : (عمل العموم)، وهو وهم.

(٢) – في الأصل : (نويت) وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٣) – في (مل) : (كان).

(٤) – نسبه سيبويه إلى المرار الأسديّ، ونُسِبَ إلى مالك بن زغبة الباهليّ. انظر الخزانة والمقاصد.

٢٢١ – البيت من الطويل.

وهو في سيبويه ١/٩٩، والمقتضب : ١/١٥٢، والجمل : ١٣٦، والإيضاح : ١/١٦١، والمرتجل : ٢٤٥، وابن يعيش : ٦/٦٤، والخزانة : ٣/٤٣٩، والمقاصد : ٣/٤٠، ٥٠١.

وعجزه في ابن يعيش : ٦/٩، والهمع : ٢/٩٣.

النكول : الرجوع عن القرن جُبْنًا. مِسْمَع : اسم عميدهم.

{أي [عن][1] أن ضربتُ مِسْمَعًا}."

اعلم أنّ المصدر يقع على ثلاثة أضرب : تارة منوّنًا {وهو أقواها} في العمل وقد مضى ذكره.

والثّاني : فيه الألف واللاّم وهو أضعفها عملاً؛ لأنّه بدخول الألف واللاّم تخصّص، فَبَعُدَ عن شبه الفعل، إلاّ أنّ[2] {الألف} واللاّم لَمّا كانتا تُعاقبانِ التّنوين أُجري ذلك مجرى واحدًا فرفعتَ / الفاعل، ونصبتَ المفعول، فقلتَ : عجبتُ من [١٦٧/ب] 149
الضّربِ زيدٌ عمرًا على تقدير : مِنْ أنْ ضَرَبَ زيدٌ عَمْرًا، وقال [الشّاعر][3][4] :

٢٢٢ – ضَعيفُ النِّكايَةِ أَعْداءَهُ ... ...

فنصب (أعداءه) بـ (النِّكايَةِ) وهو مصدر (نَكى يَنْكي نِكايَةً) والتّقدير : ضَعُفَ[5] أن يَنْكيَ أَعْداءَهُ. وقوله :

... ... عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعا

التّقدير : عن أن ضربتُ مِسْمَعًا.

(١) – تكملة من (ع) و(مل).

(٢) – في (ع) : (لأن).

(٣) – زيادة من (ع).

(٤) – من أبيات سيبويه التي لم يعرف قائلها.

٢٢٢ – صدر بيت من المتقارب عجزه : (يَخالُ الفِرارَ يُراخي الأَجَلْ).

وهو في سيبويه : ١/٩٩، والإيضاح : ١/١٦٠، والمنصف : ٣/٧١، والتبصرة : ١/٢٤٠، وشرح الكافية الشافية : ٢/١٠١٣، والمقرب : ١/١٣١، والخزانة : ٣/٤٣٩، وابن يعيش : ٦/٥٩، ٦٤، والمساعد : ٢/٢٣٥، والمقاصد : ٣/٥٠٠.

وصدره في الهمع : ٢/٩٣.

(٥) – في (ع) : (ضعيف)، وهو تحريف.

ولايجوز أن ينتصبَ (مِسْمَعٌ) هاهنا إلاّ بالمصدر، والّذي هو (الضَّرْبُ) لأشياء منها : أنّ العامل يلي المعمول فهو أولى به[1]. والثّاني : أنّ ماقبله من العوامل إنّما يعمل بحروف الجرّ، ثُمَّ يسقط حرف الجرّ فيصل الفعل إلى (مِسْمَعٍ) فينصبه على قول مَنْ يقول بهذه المَقالَة. وما قدّمناه أَوْلى؛ لأنّ العامل بلا حرف أَوْلى من العامل بحرف وأقوى.

قال : "فإن أضفتَ المصدر إلى الفاعل انْجَرَّ، وانتصبَ المفعول به، وإن أضفته إلى المفعول انْجَرَّ، وارتفع الفاعل به، تقول : عجبتُ من أكل زَيْدٍ الخُبْزَ، ومن أكل الخُبْزِ زَيْدٌ، قال الشّاعر[2] :

٢٢٣- أفْنى تِلادي وَما جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ[3] قَرْعُ القَواقيزِ أَفْواهَ الأَباريقِ

يُرْوى[4] : أَفْواهُ الأَباريقِ، وَأَفْواهَ الأَباريقِ، رفعًا ونصبًا على ما مضى."

اعلم أنّ الضّرب الثّالث من المصدر : هو أن يكون مضافًا، وهو يجري في

(١) – كذا في الأصل و(ع)، وهو خطأ، والصواب أن يكون : أن العامل يليه المعمول ... أو أن المعمول يلي العامل ...

(٢) – هو الأقيشر الأسديّ.

٢٢٣ – البيت من البسيط.

وهو في المقتضب : ١/١٥٩، والجمل : ١٣٤، وإصلاح المنطق : ٣٣٨، والمؤتلف : ٥٦، والإنصاف : ١/٢٣٣، والمقرب : ١/١٣٠، والمغني : ٥٩١، والمقاصد : ٣/٥٠٨، واللسان : (قفز).

وعجزه في أوضح المسالك : ٣/٢١٣.

النشب : المال والعقار. القواقيز : جمع قاقوزة وهي الكأس الصغير.

(٣) – في (ع) : (وما أَبْقَيْتُ من نشب).

(٤) – في الأصل : (ويروى) بإقحام الواو، وما أثبته من (ع) و(مل).

القُوَّةِ مجرى المُنَوَّنِ؛ لأنّ الإضافة على تقدير الانفصال، والإضافة تارة تكون إلى الفاعل، وتارة إلى المفعول، فيكون المضاف إليه مجروراً في اللّفظ، وإن كان في التّقدير مرفوعًا أو منصوبًا، ويكون مابعد المضاف إليه رفعًا إن كان فاعلاً، ونصبًا[1] إن كان مفعولاً، من ذلك ما ذكره، وهو عجبتُ من أكلِ زيدٍ الخُبْزَ فـ (زيدٍ) مجرور في اللّفظ، وهو مرفوع في التّقدير، و(الخبز) منصوب؛ لأنّه مفعول به، فإذا أضفتَ إلى الخُبز جررتَهُ ورفعتَ (زيدًا)؛ لأنّه فاعل[2]. قال اللّه تعالى : ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤالِ نَعْجَتِكَ إلى نِعاجِهِ﴾[3] فأضاف إلى النَّعْجَةِ، وهي مفعول، والتّقدير / – واللّه أعلم – : من أن سأل نعجتك، وقال تعالى : ﴿لايَسْأَمُ الإنْسانُ مِنْ دُعاءِ الخَيْرِ﴾[4] والتّقدير : من أن يدعو الخير، قال الشّاعر[5] :

150 [١٦٨/أ]

٢٢٤ – فَلَوْلا رَجاءُ النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةٌ عِقابَكَ قَدْ صاروا لَنا كَالمَوارِدِ

فأضاف إلى المفعول، والتّقدير : نَرْجو نَصْرَكَ. وأمّا قوله :

... ... أَفْواهُ الأَباريقِ

فإنّ الأَفْواهَ تارةً تَقْرَعُ، وَتارَةً تُقْرَعُ، فاحتملتِ النّصب والرّفع.

(١) – في (ع) : (أو نصبًا).

(٢) – في (ع) : (الفاعل).

(٣) – ص : (٢٤).

(٤) – فصلت : (٤٩).

(٥) – من أبيات سيبويه التي لم يعرف قائلها.

٢٢٤ – البيت من الطويل.

وهو في سيبويه : ١/٩٧، والإيضاح : ١/١٥٦، وابن يعيش : ٦/٦١.

الموارد : هي الطرق إلى الماء. يريد أنه لولا رجاء نصرك لنا عليهم وخشيتنا من عقابك إن انتقمنا منهم بأيدينا لوطئناهم إذلالاً كما توطأ الموارد.

قال: "وتقول: سرّني قيامُكَ يومَ الجمعةِ، فتنصبُ[1] (يوم الجمعة) ظرفًا لـ (سرّني)، ولو قلتَ: سرّني يومَ الجمعةِ قيامُكَ، فجعلتَ (يوم الجمعةِ) ظرفًا للقيام لم يَجُزْ، لتقديمك بعض الصّلة على الموصول."

اعلم أنّ المصدر لَمّا كان مُقَدَّرًا بـ (أنْ) والفعل أجراه مجرى الصّلة، فكما[2] أنّ (أنْ) موصولة، والفعل بعدها صلة لها، فكذلك المصدر كان موصولاً، ومن حقّ الموصول أن لايتقدّم عليه شيء من صلته، على ما مضى. فإذا جعلتَ الظّرف مُتَعَلِّقًا بالمصدر لم يَجُزْ أن تُقَدِّمَهُ عليه. وإن جعلته مُتَعَلِّقًا بـ (سرّني) جاز أن يتقدّم عليه. وعلى ذلك فقس ما يأتيك من المسائل والله أعلم.

(١) – في (ع): (فنصب)، وهو تحريف.

(٢) – في (ع): (كما) بإسقاط الفاء.

باب النّونين

قال: "وهما خفيفة وثقيلة، والثّقيلة[1] أشدّ توكيداً من الخفيفة، والفعل[2] قبلهما مبنيّ على الفتح معهما. وأكثر ما تدخلان فيه القسم، تقول: واللّهِ لأقومَنَّ، وتَاللّهِ[3] لأذْهَبَنَّ، قال اللّه تعالى: ﴿لَنَسْفَعَنْ بِالنّاصِيَةِ﴾[4] وقال تعالى: ﴿لأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْني مَلِيًّا﴾[5]"

اعلم أنّ النّونين تلحقان الأفعال المُستقْبَلَةَ للتّوكيد. والثّقيلة أشدّ توكيداً؛ لأنّها تُعَدُّ حرفين، وهي أكثر في كلام العرب من الخفيفة، ولها مواضع:

فمن مواضعها أن تَلْحَقَ مع اللاّم الدّاخلة على الفعل لتلقّي القسم، نحو قوله تعالى: ﴿تَاللّهِ لأكيدَنَّ أَصْنامَكُمْ﴾[6]. والأكثر أن لايجوز حذف هذه النّون من
150
فعل القسم، وإنّما لزمتِ النّون /فعل القسم؛ لئلاّ يُعْتقدَ أنّها اللاّم الواقعة في خبر [١٦٨/ب]
(إنَّ) لغير قسم فألزموا اللاّم الّتي للقسم النّون للفرق بينهما. وقد يجوز إدخال المخفّفة أيضًا مع لام القسم، والأكثر المشدّدة. وإنّما بُنِيَ الفعل قبلهما على الفتح لاجتماعِ السّاكنين في المبنيّ، نحو[7] (اضْرِبْ) الباءُ ساكنة علامة للبناء، وكذلك

(١) – في (مل): (فالثقيلة).

(٢) – في (مل): (والفعل المستقبل ...).

(٣) – في (ع): (بالله ...).

(٤) – العلق: (١٥).

(٥) – مريم: (٤٦).

(٦) – الأنبياء: (٥٧).

(٧) – في (ع): (نحو قولنا).

المجزوم، نحو قولنا : (لاتَضْرِبْ) الباء ساكنة للجزم، فإذا دخلتِ النّون اجتمع ساكنان، فَبُنِيَ آخِرُ الفعل على الفتحِ مع المشدّدة؛ لأنّ إحداهما – وهي الأولى – ساكنة، والخفيفة ساكنة. فإن قيل : فقولهم في الاستفهام : هل تَضْرِبَنَّ[1] زيداً، الباء مضمومة؛ لأنّ الفعل معرب مرفوع، وليستْ بساكنة. قيل له : أبطلوا الإعراب في الرّفع؛ لأنّهم لو ضمّوا الباء مع النّون لاشْتَبَهَ بفعل الجماعة، وصار الفعل مبنيًّا غير معرب، فسكنتِ الباء، فَفُتِحَتْ لاجتماع السّاكنين.

قال : "وتدْخُلانِ[2] في الأمر والنّهي، تقول : اضْرِبَنَّ زيداً، ولا تَشْتُمَنْ بَكْراً، قال (الأَعْشى) :

٢٢٥ – ... ... وَلا تَعْبُدِ الشَّيْطانَ وَاللّهَ فَاعْبُدَنْ

وقال الآخر[3] :

٢٢٦ – وَلا[4] تَضِيقَنَّ إنَّ السِّلْمَ آمِنَةٌ مَلْساءُ لَيْسَ بِها وَعْثٌ وَلا ضِيقُ

---

(١) – في (ع) : (هل تضربُ ...)، وهو وهم.

(٢) – في (مل) : (وقد تدخلان ...).

٢٢٥ – عجز بيت من الطويل صدره كما في الديوان : (وذا النُّصُبِ المنصوبَ لاتَنْسُكَنَّهُ).

وهو في ديوانه : ٤٦، وسيبويه : ٢/١٤٩، والبتصرة : ١/٤٣٣، وأمالي ابن الشجري : ١/٣٨٤، ٢/٢٦٨، والإنصاف : ٢/٦٥٧، وابن يعيش : ٩/٣٩، وشرح الكافية : ٣/١٤٠٠، والمقاصد : ٤/٣٤٠، وعجزه في ابن يعيش : ٨٩/٨٨، ١٠/٢٠، والمغني : ٤١٣، والهمع : ٢/٧٨. وقد رُوِيَ البيت (فاعبدا) بقلب النون ألفًا وكذا روايته في الأصل وما أثبته من (ع) لأنّه أوضح في الاستشهاد.

(٣) – لم أقف على قائله.

٢٢٦ – البيت من البسيط.

وهو في شرح القصائد السبع الطوال : ٢٦٢، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٣٦١.

الوعث : المكان اللين الرخو.

(٤) – في (ع) و(مل) : (فلا).

وكذلك المعتل أيضًا تقول : ارْمِيَنَّ زَيْداً، وَلا تَغْزُوَنَّ جَعْفَراً، وَلاتَخْشَيَنْ سُوءاً، قال الشّاعر[1] :

٢٢٧ – اسْتَقْدِرِ اللّهَ خَيْراً وَارْضَيَنَّ بِهِ فَبَيْنما العُسْرُ إذْ دارَتْ مَياسيرُ

وتدخل أيضًا في الاستفهام والنّفي، قال الشّاعر[2] :

٢٢٨ – هَلْ تَرْجِعَنَّ لَيالٍ قَدْ مَضَيْنَ لَنا وَالعَيْشُ مُنْقَلِبٌ إذْ ذاكَ أفْنانا."

اعلم أنّ الأفعال على ثالثة أضربٍ :

ضرب منها تلحقه النّون، ولايجوز إسقاطها منه، نحو ما تقدّم من تلقّي القسم.

والثّاني : يجوز دخولها، ويجوز حذفها، وهو الأمر، والنّهي، والاستفهام، والنّفي، تقول في الأمر : اضْرِبَنْ زيداً، وفي النّهي : لاتَضْرِبَنْ زيداً، وفي الاستفهام: هَلْ تَضْرِبَنْ زيداً، وفي النّفي : / لَمْ يَضْرِبَنْ زيداً، يجوز بنون خفيفة وثقيلة، ويجوز حذف النّون من هذا جميعه، وإنّما لحقتها للتّوكيد. 151 [١٦٩/أ]

ومن مواضع النّون أن تدخل (ما) على حروف المُجازاةِ؛ لأنّ (ما) تدخل

---

(١) – نسبه سيبويه إلى حُرَيْث بن جبلة العذري ونُسِبَ إلى عثمان بن لبيد العذري وإلى عثير بن لبيد.

انظر شرح شواهد المغني : ٨٦.

٢٢٧ – البيت من البسيط.

وهو في سيبويه : ٢/١٥٨، والمعمرين : ٥٢، وأمالي ابن الشجري : ٢/٢٠٧، والتبصرة : ١/٤٢٥، وسر الصناعة : ١/٢٥٦، والمغني : ٨٨، واللسان : (دهر).

وعجزه في أمالي ابن الشجري : ٢/٢٠٩.

(٢) – نسبه أبو زيد إلى الأعلم بن جرادة السعديّ.

٢٢٨ – البيت من البسيط.

وهو في النوادر : ٤٩٤، وأمالي ابن الشجري : ٢/١٩٨، والمغني : ٨٩. وعجزه في الهمع : ١/٢٠٥.

عليها للتّوكيد، فَشُبِّهَتْ[1] (ما) باللاّم، فَأُدْخِلَتِ النّون معها، إلاّ أنّ هاهنا يجوز حذفها، وفي القسم مع لامه تكون لازمة. فممّا دخلتْ فيه مع (ما) قوله تعالى: ﴿فَإِمّا تَثْقَفَنَّهُمْ في الحَرْبِ﴾[2] و﴿إِمّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمُ ابْتِغاءَ رَحْمَةٍ مِنْ رَبِّكَ تَرْجوها﴾[3] و﴿فَإِمّا تَرَيِنَّ مِنَ البَشَرِ أَحَداً﴾[4].

وأمّا موضع الضّرورة فنحو قول الشّاعر[5]:

٢٢٩ – رُبَّمـا أَوْفَـيْتُ في عَلَمٍ ... تَرْفَـعَنْ ثَوْبي شَـمـالاتُ

وإنّما أدخلها لزيادة (ما) مع (رُبَّ)، فَشُبِّهَتْ بـ(ما) الّتي لِلْمُجازاةِ.

وربّما دخلتِ[6] النّون أيضًا على ما بعد (لَمْ)، لَمّا كانتْ (لَمْ) جازمة[7]

(١) – في الأصل: (شبهت) بإسقاط الفاء، وما أثبته من (ع).
(٢) – الأنفال: (٥٧).
(٣) – الإسراء: (٢٨).
(٤) – مريم: (٢٦).
(٥) – هو جذيمة الأبرش.
٢٢٩ – البيت من المديد.
وهو في سيبويه: ٢/١٥٣، والنوادر لأبي زيد: ٥٣٦، والمقتضب: ٣/١٥، والإيضاح: ١/٢٥٣، والمؤتلف: ٣٩، والتبصرة: ١/١٩٠، ٤٣١، وأمالي ابن الشجري: ٢/٢٤٣، والمرتجل: ٢٣٢، وابن يعيش: ٩/٤٠، وشرح الكافية الشافية: ٣/١٤٠٦، والمقرب: ٢/٧٤، والمغني: ١٤٣، ١٤٦، ٣٤٣، والمقاصد: ٣/٣٤٤، ٤/٣٢٨، والهمع: ٢/٣٨، ٧٨.
وصدره في أوضح المسالك: ٣/٧٠.
العلم: الجبل. الشّمالات: جمع (شَمال) وهي الريح التي تهب من جهة الشمال. وانظر ما كتبه الأستاذ العلامة محمود شاكر في شرح هذه القطعة الشعرية فإن ذلك مما ينفعك ويمتعك بآن. أباطيل وأسمار: ٣٧٢، ٢٨٦.
(٦) – في (ع): (وقد دخلت).
(٧) – في (ع): (كانت له جازمة) وهو تحريف.

شبّهوها بالجزاء والنّهي، نحو قول الشّاعر[1]:

٢٣٠ – يَحْسَبُهُ الجاهِلُ ما لَمْ يَعْلَما ... شَيْخًا عَلى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّما[2]

وأمّا الفعل المعتل فهو كالصّحيح في إلحاق النّون، فإذا ألحقتها فإن كان ما قبلها ألف، ولحقته النّون، فإنّك تَرُدُّهُ إلى الأصل الّذي قُلِبَتْ الألف[3] عنه، تقول في الرّفع: هلْ تُمْحا[4]، فإذا أكّدتَ قلتَ: هل تُمْحَوَنَّ، وتقول: هل تَسْعى[5]، فإذا أكّدْتَ قلتَ: هَلْ تَسْعَيَنَّ. فإن كان ما قبلها واو أو ياء أثبتّها على كلّ حال في الأمر وغيره، تقول: (اغْزُوَنَّ، وَارْمِيَنَّ)، وما أشبه ذلك.

واعلم أنّ هذه النّون لاتدخل على الأفعال الماضية ولا على فعل الحال، وإنّما تختصّ بالمستقبل على ما مضى.

قال: "وتقول في التّثنية: لِتَضْرِبانِّ[6] زيداً، وفي الجمع: لا

(١) – نسبه سيبويه إلى مساور العبسيّ، ونُسِبَ إلى ابن جُبابه اللص وأبي حيان الفقعسيّ وعبد بني عبس والعجاج ومساور العبسي والدُّبيري. انظر الخزانة والمقاصد.
٢٣٠ – البيتان من مشطور الرجز.
وهما في سيبويه: ٢/١٥٢، والأصول: ٢/٢٠٩، والتبصرة: ١/٤٣١، وأمالي ابن الشجري: ١/٣٨٤، والإنصاف: ٢/٦٥٣، وابن يعيش: ٩/٤٢، والمقرب: ٢/٧٤، وشرح الكافية الشافية: ٣/١٤٠٦، والخزانة: ٤/٥٦٩، والمقاصد: ٤/٣٢٩، والأول في النوادر لأبي زيد: ١٦٤، والهمع: ٢/٧٨، والمساعد: ٢/٦٦٨، والأصول: ٢/١٧٩، وأوضح المسالك: ٤/١٠٦، واللسان: (روى). يصف وطب لبن علته رغوة اللبن، وتكورت فوقه فأشبهت العمامة. انظر الخزانة.
(٢) – في (ع): (معلما)، وهو تحريف.
(٣) – (الألف): ساقطة من (ع).
(٤) – في (ع): (تمحو)، وهو وهم.
(٥) – في (ع): رسمت (تسعا).
(٦) – في (مل): (لاتضربانّ) وما في النسخ التي أشار إليها المحقق في حاشيته أولى، وهو موافق لأصلنا، وذلك لقوله بعد ذلك: «لم تحذف الألف من لتضربانّ.»

تَذْهَبُنَّ معه، ومع التأنيث : لا تَضْرِبِنَّ زيداً، حذفتَ النّون لزوال الرّفع، وحذفتَ الواو والياء لسكونهما وسكون النّون الأولى بعدهما، وبقيت الضّمّة والكسرة تَدُلاّن عليهما، ولم تُحْذَف الألف من (لِتَضْرِبانِّ)؛ لئلاّ يُشْبِهَ الواحد، قال الله تعالى : ﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ ﴾(١) / وقال تعالى : ﴿ وَلاتَتَّبِعانِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لايَعْلَمونَ ﴾(٢)(٣) وقال (تَأَبَّطَ شَرًّا) : [ب/]

٢٣١- لَتَقْرَعِنَّ عَلَيَّ السِّنَّ مِنْ نَدَمٍ إذا تَذَكَّرْتِ يَوْمًا بَعْضَ أَخْلاقي."

اعلم أنّ النّون الخفيفة لاتدخل على فعل الاثنين ولا على فعل جماعة النّساء؛ لامتناع أن تقع بعد ألف(٤)، وإنّما امتنع ذلك؛ لأنّ النّون الخفيفة ساكنة، والألف قبلها ساكن، ولايجوز حذف أحدهما ولاتحريكه، أمّا الحذف فإنّك لو حذفتَ لاشْتَبَهَ بفعل الواحد، ولو حذفت النّون لزال المعنى الذي دخلتْ لأجله. ولايجوز تحريك الألف؛ لأنّها تنقلبُ همزةً، ولايجوز تحريك النّون لضعفها عن التّنوين الّذي يُحَرَّكُ لالتقاء السّاكنين؛ لأنّ التّنوين في الاسم، والاسم أقوى تَمَكُّنًا من

(١) – الانشقاق : (١٩). وهي قراءة أبي عمرو ونافع وعاصم وابن عامر وأبي جعفر ويعقوب وقرأ باقي العشرة (لَتَرْكَبَنَّ) بفتح الباء ولاشاهد فيها انظر السبعة : ٦٧٧، والنشر : ٢/٣٩٩.

(٢) – يونس : (٨٩). وفي (ع) : (تبتغان)، وهو تصحيف.

(٣) – وهي قراءة العشرة عدا ابن عامر الذي قرأ : (تَتْبَعانِّ) بإسكان التاء وتشديد النون في رواية، وفي أخرى (تَتْبَعانِ) بإسكان التاء، وتخفيف النون. انظر السبعة : ٣٢٩، والنشر : ٢/٢٨٦ – ٢٨٧، والبدور الزاهرة : ١٤٨.

٢٣١ – البيت من البسيط.

وهو في ديوانه : ١١٣، والمفضليات : ٣١، والمنصف : ٣/١٢٤، وأمالي ابن الشجري : ٢/١٩٨، والمغني : ١٣.

(٤) – في (ع) : (بَعد الألف).

الفعل؛ ولأنّ التّنوين في الاسم لايُخَيِّرُ الإنسان بين حذفه وتركه في الأسماء المنصرفة، وأنتَ مُخَيَّرٌ في حذف النّون وتركها، فلمّا انْتفتْ [بـ](١) هذه الوجوه امتنع دخولها.

وإنّما جاز دخول الثّقيلة عليها، وإن كانت النّون الأولى منهما ساكنة(٢)، كما أجازوا ذلك في (دابَّةٍ، وَشابَّةٍ) وفي قوله تعالى : ﴿ وَلا الضّالِّينَ ﴾(٣)؛ لأنّهم جعلوا المَدَّةَ عوضًا من الحركة، وجعلوا الحرف المشدّد كالحرف الواحد المتحرّك، وسقطتِ النّون الخفيفة الّتي كانتْ علامة للرّفع لبناء الفعل مع النّون الشّديدة.

فأمّا (لا تَذْهَبُنَّ) فإنّ الواو سقطتْ لاجتماع السّاكنين، وبقيت الضّمّة في الباء(٤) تدلّ عليها. وكذلك (الياء(٥) في المؤنّثة(٦) الواحدة : لا تَضْرِبِنَّ زيداً حُذِفَتِ الياء، وبقيتِ الكسرة في الباء(٧) تدلُّ عليها، وعليه الشّاهد في البيت :

لَتَقْرَعِنَّ عَلَيَّ السِّنَّ مَنْ نَدَمٍ ... ...

حُذِفَتِ الياء وبقيت الكسرة في العين تدلّ عليها.

152 [ا/١٧٠] **قال : "فإن انفتح ماقبل الواو والياء، حُرِّكَتِ الواو بالضّمّ / والياء بالكسر لالتقاء السّاكنين، تقول : اخْشَوْنَّ زيداً، ولا تَرْضَيِنَّ عن عمرٍو، قال الله تعالى: ﴿ لَتُبْلَوُنَّ في أَمْوالِكُمْ ﴾(٨) وقال عزّ اسمه :**

(١) – تكملة من (ع).

(٢) – (ساكنة) : ساقطة من (ع).

(٣) – الفاتحة : (٧).

(٤) – في (ع) : (في الياء) وهو تصحيف.

(٥) – في الأصل : (الباء)، وهو تصحيف، والتصويب من (ع).

(٦) – في الأصل و(ع) : (المؤنث)، وهو تحريف.

(٧) – في (ع) : (الياء)، وهو تصحيف.

(٨) – آل عمران : (٨٦). في (مل) : (... وَأَنْفُسِكُمْ).

﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ البَشَرِ أَحَداً﴾[1]."

اعلم أنّه لَمّا اجتمع النّون مع الواو والياء، وهما[2] ساكنان، لم يكنْ بُدٌّ من إسقاط أحدهما أو تحريكه، ولايجوز إسقاط الياء والواو؛ لأنّ قبلهما[3] فتحة، والفتحة لاتدلُّ عليهما؛ لأنّا إنّما نُسْقِطُ حروف[4] العلّة، إذا كان قبلها[5] حركَةٌ تدلّ [عليها][6]، فاحتجنا إلى تحريك أحد السّاكنين، فَحُرِّكَ كلّ حرف بما هو مشتقٌ منه، والدّليل على صحّة ذلك قوله تعالى : ﴿اشْتَرَوُا الضَّلالَةَ﴾[7] فَحُرِّكَتِ الواو بالضّمّ لَمّا دعتِ الضّرورة[8] إلى تحريكها، وهذا واضح.

قال : "وتقول في جماعة المؤنّث : اضْرِبْنانٌ زيداً[9]، ولاتَخْشَيْنانٌ عمراً، تفصل بين النّونات بالألف تخفيفًا، ومن كلام[10] (أبي مَهْدِيَّةَ)[11] في صلاته : (اخْسَأْنانٌ عَنّي، اخْسَأْنانٌ عَنّي)."

(١) – مريم : (٢٦). في (مل) : (... فقولي).
(٢) – في (ع) : (وهم)، وهو وهم.
(٣) – في الأصل : (قبلها)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).
(٤) – في الأصل و(ع) : (حرف).
(٥) – في (ع) : (قبلهما)، وهو وهم.
(٦) – تكملة من (ع).
(٧) – البقرة : (١٦)، (١٧٥).
(٨) – يعني بالضرورة التقاء الساكنين.
(٩) – في (مل) : (... زيداً بانسوة).
(١٠) – في (مل) : (... ومثله من كلام ...).
(١١) – انظر اللسان : (خسأ).

اعلم أنّك إذا أمرتَ جماعة النّساء، أو استفهمْتَ، أو نهيتَ، أو نفيتَ، قلتَ: اضْرِبْنَ، وهَلْ تَضْرِبْنَ، ولا تَضْرِبْنَ، وَلَمْ تَضْرِبْنَ، فإذا أردتَ تأكيد ذلك أدخلتَ النّون الثّقيلة، وهي تُعَدُّ نونين، فيجتمع ثلاث نونات، فاستثقلوا ذلك، فجاؤوا بالألف تفصل بين نون الضّمير ونون التّوكيد، فقالوا : اضْرِبْنانٌ، وهل تَضْرِبْنانٌ، ولاتَضْرِبْنانٌ، ولم تَضْرِبْنانٌ[1]، ومن كلام أبي مهدية في صلاته : (اخْسَأْنانٌ عَنّي)، على ما ذكره، وهذا رجل عربيّ يُؤْخَذُ بقوله في اللّغة إلاّ أنّه كان به جنونٌ فقام في صلاته فَشُبِّهَ له ما يُفْسِدُ عليه[2] صلاته، فقال : (اخْسَأْنانٌ عَنّي)، كَأَنَّهُ يُخاطِبُ الجِنَّ.

وحسن إدخال الألف بين النّونات، كما حسن إدخال الألف بين همزة الاستفهام والهمزة الّتي من أصل الكلمة للفصل بين الهمزتين، نحو قوله تعالى : ﴿أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّماءُ بَناها﴾[3] وكُسِرَتِ النّون بعد الألف تشبيهًا بنون التّثنية.

152
قال : "فإذا وقفتَ على النّون الخفيفة، أبدلتَ منها / للفتحة قبلها ألفًا، تقول : يازيدُ اضْرِبا، ويا مُحَمَّدُ قُوما[4]. فإن لقيها ساكن بعدها حُذِفَتْ لالتقاء السّاكنين[5]، قال الشّاعر[6] : [١٧٠/ب]

(١) – (ولم تضربنانّ) : ساقطة من (ع).
(٢) – (عليه) : ساقطة من (ع).
(٣) – النازعات : (٢٧).
(٤) – في (مل) : (ياعمرو قوما).
(٥) – في (مل) : (حذفت لالتقائهما ..).
(٦) – هو الأضبط بن قريع السعديّ.

٢٣٢ – وَلا تُهِينَ الكَرِيمَ عَلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

أراد (لاتُهينَنْ) فحذف الألف[١]. وقد تدخل النّونان في غير هذه المواضع، وليس ذلك بقياس فتركناه[٢]."

اعلم أنّ النّون الثّقيلة ثبتت في الخطّ، والوصل، والقطع، ولاتغيَّرُ عمّا هي عليه.

فأمّا النّون الخفيفة فإنّها تثبتُ في الوصل، ولاتثبتُ في الخَطِّ ولا في الوقف، ومتى وقفتَ عليها في فعل الواحد المذكّر أبدلتَ منها ألفًا، إذا كان ماقبلها مفتوحًا، فإن كان ماقبلها مضمومًا أو مكسوراً لم تُبْدِلْ منها، وبقيتْ على صورتها، والعلّة في ذلك أنّهم شبّهوها بالتّنوين، والتّنوين إنّما يُبْدَلُ منه في حال النّصب، نحو قولنا : رَأَيْتُ زيداً.

وأمّا[٣] في حال الرّفع والجرّ فلا تُبْدِلُ منه ألفًا فإذا كان التّنوين مع قوّته لا[٤] تُبْدِلُ منه في حال الرّفع والكسر، فكذلك النّون؛ لأنّها مُشَبَّهَةٌ به، فهي[٥]

٢٣٢ – البيت من المنسرح.

وهو في أمالي القالي : ١/١٠٨، والحماسة الشجرية : ١/٤٧٣، والبيان والتبين : ٣/٣٤١، ومعاني الحروف للرماني : ١٥٠، وأمالي ابن الشجري : ١/٣٨٥، والإنصاف : ١/٢٢١، وابن يعيش : ٩/٤٣، ٤٤، وشرح الكافية الشافية : ٣/١٤١٩، والمقرب : ٢/١٨، والمغني : ١٦٦، ٧١٥، والخزانة : ٤/٥٨٨، وشرح شواهد شرح الشافية : ١٦٠ والمقاصد : ٤/٣٣٤، والهمع : ١/١٣٤.

والرواية الشهيرة للبيت : (الفقير). ويروى : (لاتعاد الفقير ...) انظر أمالي القالي، وعلى هذه الرواية يفوت موضع الشاهد.

(١) – (الألف) : ساقطة من (مل). والمراد بالألف : الألف المنقلبة عن نون التوكيد الخفيفة.

(٢) – في الأصل : (فتركنا) بإسقاط الهاء، وما أثبته من (ع) و(مل).

(٣) – في (ع) : (فأمّا).

(٤) – في الأصل : (فلا) بإقحام الفاء.

(٥) – (لاتبدل منه .. شبهة به فهي) : ساقط من (ع).

أضعف منه، فمن ذلك قوله تعالى : ﴿لَنَسْفَعَنْ بِالنَّاصِيَةِ﴾[١] وقوله تعالى : ﴿أَلْقِيا في جَهَنَّمَ﴾[٢]، قيل في بعض التّفسير : إنّه واحد، والنّون أُبْدِلَتْ ألفًا، وقيل في قول (الحَجاجِ) : (يا حَرَسيُّ اضْرِبا عُنُقَهُ)[٣] إنّه أراد (اضْرِبَنْ) فأبدل ألفًا، وقول (الأعشى) :

... ... وَلا تَعْبُدِ الشَّيْطانَ وَاللّهَ فَاعْبُدا[٤]

وهذه النّون الخفيفة إذا لقيها ساكن بعدها حُذِفَتْ لالتقاء السّاكنين لضعفها عن أن تُحَرَّكَ، كما حُرِّكَ التّنوين في قوله تعالى : ﴿قُلْ هُوَ اللّهُ أَحَدٌ. اللّهُ الصَّمَدُ﴾[٥] فلما ضَعُفَتْ حُذِفَتْ، إذ لم يكن بُدٌّ من حذف أحد السّاكنين أو تحريكه، وقوله[٦] :

لا تُهِينَ الكَرِيمَ[٧] ... ...

إنّما كان : لاتُهينَنْ الكَرِيمَ، فَحُذِفَتِ النّون لأجل اللاّم السّاكنة. وقد جاءتِ النّون في الشّعر على غير قياس في قول (هُدْبَةَ بنِ خَشْرَمٍ) :

152 [١/١٧١]

٢٣٣ – ... ... وَبَعْضُ الوَصايا في أَماكِنَ / تَنْفَعا

أراد (تَنْفَعَنْ)، فأبدل. والله أعلم[٨].

(١) – العلق : (١٥).

(٢) – ق : (٢٤).

(٣) – هذا القول قاله الحجاج لحرسه حين أمره بقتل سعيد بن جبير. انظر وفيات الأعيان : ٢/٣٧٣، والرواية فيه : (... اضْرِبْ عُنُقَهُ) وعلى هذه الرواية يفوت موضع الاستشهاد.

(٤) – تقدم برقم (٢٢٥).

(٥) – الإخلاص : (١)، (٢).

(٦) – تقدم برقم (٢٣٢).

(٧) – في (ع) : (لاتهنن)، وهوتصحيف.

٢٣٣ – عجز بيت من الطويل صدره : (فَأوصيكِ إنْ فارَقْتِني أمُّ عامِرٍ).

وهو في ديوانه : ١٠٥، وشرح أدب الكاتب : ٢٣١.

(٨) – في (ع) : (والله أعلم بالصواب).

باب النَّسبِ

قال : "النّسب إلى كلّ اسم بزيادة ياء مشدّدة مكسور ما قبلها، تقول في النّسب إلى زيدٍ : زَيْديٌّ[1]، وإلى مُحَمَّدٍ : مُحَمَّديٌّ. فإن كان الاسم ثلاثيًا مَكْسورَ الأَوْسَطِ أبدلتَ من كسرته فتحة هربًا من توالي الكسرتين واليائين، تقول في الإضافة إلى نَمِرٍ[2] : نَمَريٌّ. وإلى شَقِرَةٍ : شَقَريٌّ، قال الشّاعر[3] :

٢٣٤ - لَصَحَوْتَ وَالنَّمَريُّ يَحْسَبُها[4] عَمَّ السِّماكِ وَخالَةَ النَّجْمِ."

اعلم أنّك إذا نسبت رجلاً إلى رجل، أو بلد أو قبيلة فإنّ النّسب يغيّره عمّا كان عليه.

فأوّل تغييره أنّ ياء النّسب تصير حرف الإعراب، ويجري عليها الرّفع، والنّصب والجرّ.

والثّاني : أنْ[5] يتنكّرَ بعد أن كان معرفة.

وثالثها : أنْ[5] يصير بمنزلة الاسم المشتقّ من الفعل فيعمل عمل الفعل في

(١) - في (مل) : (... زيديّ، وإلى عمرو : عمريّ، وإلى محمد ..)
(٢) - في (مل) : (النُّمر).
(٣) - هو عبد المسيح بن حكيم الشيبانيّ.
٢٣٤ - البيت من الكامل.
وهو في المفضليات : ٢٧٩، والبيان والتبين : ١/٢٢٩، والمؤتلف : ٢٣٥.
النَّمَريّ : هو كعب أحد بني النَّمر بن قاسط. وللقصيدة مناسبة انظرها في المؤتلف والمختلف.
(٤) - في الأصل و(ع) : (تحسبه)، وهو وهم، والتصويب من (مل).
(٥) - في (ع) : (أنه).

رفع ما يقع بعده أو يكون مضمرًا فيه، نحو قولك : مررتُ برجلٍ كوفيٍّ أبوهُ، وأبوهُ كوفيٌّ.

وإنّما اختاروا للنّسب ياءً مشدّدةً لأمرين :

أحدهما : لئلاّ يَلْتَبِسَ بياء الإضافة.

والثّاني : أن لايلحقها التّنوين، فتسقط كياء (قاضي) و(غازي). وإنّما كُسِرَ ماقبلها؛ ليكون ذلك أشدّ امتزاجًا لها بالكلمة وأقوى اتّصالاً. وإنّما قلبوا من كسرة الأوسط فتحة، لاجتماع أربع كسراتٍ وهي : كسرة الأوسط، والطّرف، وياء النّسب تُعَدُّ ياءين، وهما من جنس الكسرة، فلمّا أدّى إلى ذلك ثَقُلَ، فقلبوا من الكسرة فتحة طلبًا للخفّة.

قال : "فإن تجاوز الاسم ثلاثة أحرف، لم تُغيّرْ كسرته، تقول في الإضافة إلى تَغْلِبَ : تَغْلِبيٌّ، وإلى المَغْرِبِ : مَغْرِبيٌّ، هذا هو القياس. وذلك أنّ الكسرة سقط حكمها لغلبة الحروف عليها[1]."

اعلم أنّ الاسم الرّباعيّ لَمّا كثرت حروفه قاوَمَ[2] صدره آخره فلم يحفلوا بتوالي الكسرات فأجروه على صيغته. ومن النّاس[3] مَنْ يقلب من الكسرة فتحة كما فعل في الثّلاثيّ، ويحتجّ / بأنّ الحرف الثّاني ساكن. والسّاكن لايُقاوِمُ المتحرّك، وليس بقياس، إلاّ أنّه أجراه مجرى الثّلاثي فرارًا من توالي الكسرات.

153 [١٧١/ب]

(١) - في (ع) : (لغلبة الحروف لها)، وفي (مل) : (لغلبة كثرة الحروف لها).
(٢) - في (ع) : (وقام)، وهو تحريف.
(٣) - هذا رأي المبرد انظر شرح المفصل : ٥/١٤٦، وعليه سار ابن السراج والرمانيّ والفارسيّ والصيمريّ. انظر الهمع : ٢/١٩٥، ونسبة ذلك إلى الصيمريّ فيها نظر؛ لأن الصيمري في التبصرة اكتفى بعرض الرأيين، وحجة كل منهما دون عزوٍ ولم يرجح أيًا منهما. انظر التبصرة : ٢/٥٨٦.

قال : "فإن كان الثّلاثيّ مقصوراً، أبدلتَ من ألفه واواً لوقوع ياء الإضافة بعدها، تقول في الإضافة إلى فَتًى : فَتَوِيٌّ، وإلى رَحًى : رَحَوِيٌّ، وإلى قَنًا : قَنَوِيٌّ."

اعلم أنّه لما التقى ساكنان، وهما[1] الألف والياء الأولى، ولم يُمْكِنْ تحريك أحدهما ولاحذفه، قُلِبَتِ الألف واواً، ولم تُقْلَبْ ياءً؛ لئلاّ تتوالى الكسرات، وسواء كانتِ الألف منقلبة عن ياء أو واو، ألا ترى أنّ [ألف][2] رَحًى منقلبة عن ياء لقولهم : رَحَيانِ، و[ألف][2] عَصًا منقلبة عن واو، وقد استوى الأمر فيهما على ماذكرنا.

قال : "فإن كان المقصور رباعيًّا، وألفه بدل غير زائدة كان الوجه قلبها واواً، تقول في مِعْزًى : مِعْزَوِيٌّ[3]، وفي مَرْمًى : مَرْمَوِيٌّ، ويجوز أن تحذف[4]، تقول فيهما : مِعْزِيٌّ[5] ومَرْمِيٌّ. {فإن تجاوز العدد الأربعة، فالحذف للطّول لاغير، تقول في مُرامى : مُراميٌّ[6]}، وفي مُرْتَجى : مُرْتَجيٌّ، وكذلك ما فوقه عدداً. فإن كانت ألفه زائدة، فالوجه الحذف، تقول في سَكْرى : سَكْرِيٌّ، وفي حُبْلى : حُبْلِيٌّ، ويجوز البدل، تقول : سَكْرَوِيٌّ وحُبْلَوِيٌّ."

اعلم أنّ الاسم المقصور إذا كان على أربعة أحرف، فلا تخلو ألفه أن تكون

(١) – في الأصل و(ع) : (وهي)، وهو سهو.
(٢) – تكملة.
(٣) – في (مل) : (مَغْزى : مَغْزَوِيّ) بالغين المعجمة.
(٤) – في (ع) و(مل) : (ويجوز الحذف).
(٥) – في (مل) : (مَغْزِيٌّ) بالغين المعجمة.
(٦) – تكملة من (ع) و(مل).

زائدة للإلحاق أو زائدة للتّأنيث، أو منقلبة عن حرف أصليّ. فإن كانت زائدة للتّأنيث، فإنّ الوجه حذفها لاجتماع السّاكنين، وحسن حذفها لَمّا كانت علامة للتّأنيث، كما تُحْذَفُ تاء[1] التّأنيث في : رَبيعَةَ، وَحَنيفَةَ وأشباهه، فتقول : حُبْلِيٌّ وَسَكْرِيٌّ، وإنْ شئتَ أجريتها مجرى الألف المنقلبة، فقلبتَ منها واواً، فتقول: حُبْلَوِيٌّ وَسَكْرَوِيٌّ، ومنهم مَنْ يجريه مجرى الممدود؛ ليكون ما فيه ألف التّأنيث على هيئة[2] واحدة، فتقول : حُبْلاوِيٌّ وَسَكْراوِيٌّ، كما قالوا : صَفْراوِيٌّ وَحَمْراوِيٌّ. فإن كانت الألف منقلبة عن حرف أصليّ أو زائدة للإلحاق، فإنّك تقلبها واواً؛ لتدلّ بقلبها على أنّها من نفس الكلمة؛ لأنّ المُلْحَقَ[3] يجري عندهم مجرى الأصلي، فتقول في مِعْزًى : مِعْزَوِيٌّ، وفي أَرْطًى : أَرْطَوِيٌّ؛ لأنّ الألف للإلحاق. وتقول في[4] مُعْطًى : مُعْطَوِيٌّ، وفي مَرْمًى : مَرْمَوِيٌّ؛ لأنّ الألف منقلبة عن ياء. فإن / تجاوز العدد الأربعة، حذفتَ لا غير؛ لأنّ كثرة الحروف أغنتْ عن الألف، فَحُذِفَتْ لالتقاء السّاكنين؛ ولأنّ هذه الألف قد حُذِفَتْ في الأربعة، فحذفها في الخمسة أَوْلى، بدليل أنّهم حذفوها من (جَمَزَى) لَمّا توالتِ الحركات، فقاوَمَتِ الحركة الحرف[5]؛ لأنّ الحركة قد تُقامُ مُقامَ الحرف.

154
[١٧٢/أ]

قال : "فإن كان المنقوص ثلاثيًا، أبدلتَ من كسرته[6] فتحة، فصارتْ ياؤه للفتحة قبلها ألفًا، ثُمَّ أبدلتَ من ألفه واواً على ما مضى، تقول في الإضافة إلى عَمٍ : عَمَوِيٌّ، وإلى شَجٍ : شَجَوِيٌّ. فإن

(١) – في (ع) : (ياء)، وهو تصحيف.
(٢) – في (ع) : (على بُنْيَةِ ...).
(٣) – في (ع) : (الملتحق)، وهوتحريف.
(٤) – (مِعْزًى معزويّ ... للإلحاق وتقول في) : ساقط من (ع).
(٥) – في (ع) : (الحروف) وهو تحريف.
(٦) – في الأصل : (كثرته) وهو تحريف، والتصويب من (ع) و(مل).

كان المنقوص رباعيًّا اختيرَ حَذْفُ يائه، تقول في مُعْطٍ : مُعْطيٌّ، وفي قاضٍ : قاضيٌّ. ويجوز الإقرار والبدل، تقول : مُعْطَويٌّ، وقاضَويٌّ[1]. فإن تجاوز الاسم الأربعة[2]، حُذِفَتْ ياؤه ألبَتَّةَ، تقول في المُشْتَري : مُشْتَريٌّ وفي المُسْتَقْصي : مُسْتَقْصيٌّ."

اعلم أنّهم فتحوا عين (فَعِلٍ)[3] من الصّحيح لَمّا نسبوا إليه، فقالوا في نَمِرٍ : نَمَريٌّ، فلمّا كان الفتح في الصّحيح واجبًا كان في المعتل أوجب وألزم، فإذا نسبوا إلى (فَعِلٍ)[4] نحو : عَمٍ وَشَجٍ، فتحوا العين، فوقعت الياءُ طَرَفًا متحرّكة، وقبلها فتحة، فانْقلبَتْ ألفًا، ثُمَّ تُبْدلُ من الألف واوًا على ما مضى. فإن كان المنقوص رباعيًّا، وقبل الياء حرف مكسور[5] حُذِفَت الياء لاجتماع السّاكنين، [وذلك أنّ ياء النّسب الأولى ساكنة، فلو لقيتها ياء الاسم وجب تحريكها لاجتماع السّاكنين][6]، ولو[7] حرّكتها بالكسر لوجب أنْ تَكْسِرَ ما قَبْلَها لَها[8] فيؤدي[9] إلى اجتماع أربع كسرات، وذلك ثقيل، فَسَكَّنوا الياء فالتقى ساكنان فَحُذِفَتِ الياء، وإن شئتَ عوّضتَ منها واوًا على ما مضى.

(١) – (وقاضوي) : ساقط من (ع).

(٢) – في الأصل : (.. الاسم أربعة ..) وهو تحريف والتصويب من (ع). وفي (مل) : (.. الاسم أربعة أحرف ..).

(٣) – في الأصل و(ع) : (الفعل)، وهو وهم.

(٤) – في الأصل و(ع) ضبطت : (فِعْلٍ) وهو وهم.

(٥) – في الأصل : (حرف ساكن)، وهو خطأ، والتصويب من (ع).

(٦) – تكملة من (ع).

(٧) – في (ع) : (فلو).

(٨) – (لوجب أن تكسر ماقبلها لها) : ساقط من (ع).

(٩) – في (ع) : (لأدى).

فأمّا إذا تجاوز الاسم الأربعة حُذِفَتِ الياء لكثرة الحروف؛ لأنّ حذفها لايُجْحِفُ بالاسم.

قال : "فإن كانتْ في آخر الاسم ياءٌ مشدّدة نحو : صَبِيٍّ، وَعَدِيٍّ، حذفتَ الأولى الزّائدة، وأبدلتَ من الكسرة فتحة، فانقلبتِ الياء الثّانية ألفًا لحركة ما قبلها، ثُمَّ أبدلتَ من الألف واوًا / لوقوع ياء النّسب بعدها، فقلتَ في صَبِيٍّ : صَبَويٌّ، وفي عَلِيٍّ : عَلَويٌّ[1]، وفي عديٍّ : عَدَويٌّ." 154 [١٧٢/ب]

اعلم أنّهم لما نسبوا إلى هذا الاسم، زادوا يائي النّسبة، فاجتمع أربع ياءات، فَاستثقلوا ذلك، فخفّفوا بحذف الياء السّاكنة من الأولى، فَبَقِيَ : (عَلِيْ، عَدِيْ)، ثُمَّ قلبوا من الكسرة فتحة؛ لئلاّ تتوالى الكسراتُ، فانقلبت[2] الياء ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، ثُمَّ قلبوا من الألف واوًا على مامضى، فقالوا : عَلَويٌّ وَعَدَويٌّ[3]. ومن النّاس مَنْ يحتمل الثّقل، فيقول : عَدِيِّيٌّ وَعَلِيِّيٌّ، وليس بالوجه.

قال : "فإنْ كانت الياء المشدّدة قبل الطّرف حذفتَ المتحرّكة، تقول في أُسَيِّدٍ : أُسَيْديٌّ، وفي حُمَيِّرٍ : حُمَيْرِيٌّ."

اعلم أنّهم حذفوا إحدى اليائين؛ لئلاّ تتوالى كسرتٌ، وحذفوا المتحرّكة؛ لتبقى السّاكنة، وَيَتَعَدَّلُ اللّفظ [بها][4]، ولو حذفوا السّاكنة؛ لأدّى حذفها إلى أنْ تَنْقَلِبَ

(١) – (وفي عليّ : علويّ) : ساقط من (مل).

(٢) – في (ع) : (وَانْقَلَبَتْ).

(٣) – في (ع) زيادة : (وما أشبه ذلك).

(٤) – تكملة من (ع).

المتحرّكة ألفًا، ويحتاجوا إلى أن يقلبوا منها واوًا، فكان[1] يؤدّي إلى إعلالٍ ثانٍ، فآثروا حذف المتحرّكة.

قال: "فإن كانتْ قبل الطرف ياء ساكنة زائدة، وفي الكلمة تاء التّأنيث، حذفتَ التّاء، ثُمَّ حذفتَ لحذفها الياء الزّائدة، ثُمَّ أبدلتَ من الكسرة قبلها - إن كانت هناك كسرة - فتحة، تقول في حَنيفَة: حَنَفيٌّ، وفي رَبيعَة: رَبَعيٌّ، وفي بَجيلَة: بَجَليٌّ، وفي جُهَيْنَة: جُهَنيٌّ، وفي قُرَيْظَة: قُرَظيٌّ. وربّما شذّ من ذلك الشّيء القليل، فلم تُحْذَفْ ياؤه، قالوا في السَّليقَة[2]: سَليقيٌّ، وفي الخُرَيْبَة: خُرَيْبيٌّ[3]."

اعلم أنّ كلّ اسم على وزن (فَعيْلَة) أو (فُعَيْلَة) إذا نسبتَ إليه فإنّ العرب تحذف الياء منه، وإنّما حذفوها؛ لأنّهم حذفوا تاء التّأنيث؛ لئلاّ تحصُل حَشْوًا، وعلامة التّأنيث لاتكون حَشْوًا، ثُمَّ جاؤوا بياء النّسب، وكسروا لها ماقبلها، فاجتمع الياء والكسرة وياء النّسب، فخفّفوه بحذف الياء[4]، فقالوا: حَنَفيٌّ، وَجُهَنيٌّ، هذا هو القياس الصّحيح.

/أ] فأمّا خُرَيْبيٌّ، وَسَليقيٌّ في النّسب / إلى السَّليقَة، والخُرَيْبَة فشاذٌّ يُسْمَعُ سماعًا، ولايُقاس عليه.

قال: "فإن كانتْ[5] قبل الياء واو[6] لم تُحْذَفِ الياءُ، قالوا في

(١) - في (ع): (وكان).

(٢) - السليقة: الطبيعة والسجيّة. اللسان (سلق).

(٣) - خُريبة: محلة مشهورة بالبصرة. انظر الأنساب: ٥/٩٩، ومعجم البلدان: ٢/٣٦٣.

(٤) - (بحذف الياء): ساقط من (ع).

(٥) - في (مل): (كان).

(٦) - في (ع): (قبل الواو ياء ...) وهو خطأ.

حُوَيْزَة[1]: حُوَيْزيٌّ[2]، ومثله في طُوَيْلَة[3]: طُوَيْليٌّ[4]، وكذلك إن كانتْ الكلمة مضعّفة لم تحذف ياؤها، تقول في شَديدَة: شَديديٌّ، وفي جَليلَة: جَليليٌّ[5]."

اعلم أنّهم لم[6] يحذفوا الياء إذا كان قبلها واو؛ لأنّهم لو حذفوها[7] لتحرّكت الواو وقبلها فتحة، فكانتْ تَنْقَلِبُ ألفًا، فلمّا أدّى ذلك إلى إعلال الكلمة أقرّوها، وأقرّوها أيضًا في التّضعيف؛ لأنّهم لو حذفوها لالتقى المِثْلان، وذلك ثقيل على ألسنتهم، فلم يحذفوها مخافة الثّقل؛ لتكون حاجزة بين المِثْلَيْن.

قال: "فإن لم تكن في الكلمة تاء التّأنيث، لم تحذف منها شيئًا، تقول في سَعيد: سَعيديٌّ، وفي عُقَيْل؛ عُقَيْليٌّ، ونُمَيْر: نُمَيْريٌّ. وربّما حذف من ذلك الشّيء القليل[8]، قالوا في ثَقيف: ثَقَفيٌّ، وفي قُرَيْش: قُرَشيٌّ، والوجه: قُرَيْشيٌّ، قال الشّاعر[9]:

(١) - في (مل): (... في بني حويزة).

(٢) - حويزة: قرية بين واسط والبصرة وخوزستان في وسط البطائح. انظر معجم البلدان: ٢/٣٢٦، والأنساب: ٤/٢٧٤.

(٣) - في (مل): (... بني طويلة ...).

(٤) - طويلة: فخذ من المجرن من التومان من شَمّر. معجم قبائل العرب: ٢/٦٨٧.

(٥) - جليلة: فخذ من أكلب بن ربيعة الفرس بن نزار بن معد بن عدنان. معجم قبائل العرب: ١/٢٠١.

(٦) - في (ع): (... أنهم إنما لم ...).

(٧) - في (ع): (لوحذفوه)، وهو وهم.

(٨) - في (مل): (الشيء اليسير).

(٩) - البيت من أبيات سيبويه التي لم يعرف قائلها. وقد نسب صاحب اللسان البيت الذي قبله (انظر اللسان: قرش) وهو:

ولكنّني أغْدو عَليَّ مُفاضَةٌ ... دِلاصٌ كَأَعْيانِ الجرادِ المُنَظَّمِ.

إلى يزيد بن عبد المدان. انظر اللسان (عين).

٢٣٥ - بِحَيٍّ قُرَيْشِيٍّ عَلَيْهِ مَهَابَةٌ سَرِيعٍ[١] إلى داعي النَّدى وَالتَّكَرُّمِ

ويُرْوى : بِكُلِّ قُرَيْشِيٍّ."

اعلم أنّ من النّاس مَنْ يحذف ياء (فَعيلٍ) استثقالاً لها لاجتماع الكسرات، كما حذفوا ياءَ حَنيفَةَ وَرَبيعَةَ وأشباهه.

والقياس عند (سيبويه)[٢] أن لاتُحْذَفَ وَتُقَرَّ على ما هي عليه؛ لأنّه من حقّ الاسم المنسوب إليه أن يُقَرَّ على ما كان عليه ثُمَّ يُؤْتَى بِيائَيْ[٣] النّسب كقولهم : زَيْديٌّ، ومُحَمَدِيٌّ، وعامريٌّ، وأشباه ذلك. فأمّا حَنيفَةُ وَرَبيْعَةُ فإنّما حُذِفَتِ الياء لَمّا حُذِفَتِ التاء الّتي للتّأنيث؛ إذ كان التَّغْيِيرُ يُؤْنِسُ بالتّغيير.

قال : "فإن نسبتَ إلى الممدود لم تحذف منه شيئًا، فإن كان منصرفًا[٤] أقررتَ همزته بحالها، فقلت في كِساءٍ : كِسائيٌّ، وفي سماءٍ : سَمائيٌّ وفي قَضاءٍ : قَضائيٌّ. فإن كان غير منصرف أبدلتَ من همزته واوًا، تقول[٥] في حَمْراءَ : حَمْراويٌّ، وفي صَحْراءَ : صَحْراويٌّ، وفي خُنْفَساءَ : خُنْفَساويٌّ.

---

٢٣٥ - البيت من الطويل.

وهو في سيبويه : ٢ / ٧٠، والجمل : ٢٥٤، والتبصرة : ٢ / ٥٨٧، والإنصاف : ١ / ٣٥٠، وابن يعيش: ٦ / ١١، واللسان : (قرش).

(١) - في (ع) : ضبطت (سريع) بالرفع، وهو خطأ.

(٢) - انظر الكتاب : ٢ / ٧٠.

(٣) - في (ع) : (بياء) وهو تحريف.

(٤) - في (ع) : (مهموزًا منصرفًا).

(٥) - في (ع) : (وتقول) بإقحام الواو.

وقد قلبوا في المنصرف أيضًا، قالوا[١] في عَلْباءٍ : عَلْباويٌّ، وفي كِساءٍ : كِساويٌّ / ، وفي قُرّاءٍ : قُرّاويٌّ. والقول الأوّل أجودها[٢]."

155 [١٧٣/ب]

اعلم أنّ الهمزة من جنس الألف، والياء أخت الألف، فلو قيل : حَمْرائيٌّ، لاجتمع ألفان وياءان، وذلك ثقيل عندهم، فقلبوا الهمزة واوًا، كما فعلوا ذلك [في][٣] التّثنية والجمع فقالوا : حَمْراوانِ وَحَمْراواتٌ.

فأمّا همزة : كِساءٍ وَرِداءٍ، فمنهم مَنْ يقلبها واوًا تشبيهًا بهمزة ما لاينصرف. والأجود إقرارها على حالها؛ وذلك لأنّها لَمّا[٤] جرتْ بوجوه الإعراب أشبهتْ ياء ظَبْيٍ وَنَحْيٍ، فكما تقول : ظَبْيِيٌّ وَنَحْيِيٌّ، تقول : كِسائِيٌّ.

قال : "فإن كان في الاسم تاء التّأنيث حذفتها لياء النّسب؛ لأنّ علامة التّأنيث لاتكون حَشْوًا، تقول في طَلْحَةَ : طَلْحيٌّ، وفي حَمْزَةَ : حَمْزيٌّ."

اعلم أنّه قد أشار إلى العلّة، ونذكر علّة أخرى، وهو أنّ ياء النّسب تجري مجرى هاء التأنيث فلا يجوز الجمع بينهما، والعلّة الجامعة بينهما أنّ كلّ واحدة منهما وقعتْ طرفًا، ويجري الإعرابُ عليها[٥]، وتكون الهاء علامة الواحد، كما تكون الياء[٦]، نحو بُسْرَةٍ وَبُسْرٍ[٧] وَزِنْجيٌّ وَزَنْجٍ، فلمّا كان كذلك لم يُجْمَعْ بينهما.

---

(١) - في (ع) و(مل) : (فقالوا).

(٢) - في (ع) و(مل) : (أجود).

(٣) - تكملة من (ع). في الأصل (... ذلك والتثنية) بإقحام الواو، وهو خطأ.

(٤) - (لما) : ساقطة من (ع).

(٥) - في (ع) : (عليهما) وهو تحريف.

(٦) - في الأصل و(ع) : (التاء) وهو تصحيف.

(٧) - في (ع) : (بشرة وبشر) بالشين المعجمة، وهو تصحيف.

قال : "فإن نسبتَ إلى جماعة، أوقعتَ النّسب[1] على الواحد، تقول في رِجالٍ : رَجُليٌّ، وفي غُلْمانٍ : غُلاميٌّ، وقالوا في الفرائضَ : فَرَضيٌّ. فإنْ سَمَّيْتَ بالجمع واحداً، أقررته في النّسب على لفظه، قالوا في المَدائنِ : مَدائنيٌّ، وفي أَنْمارٍ : أَنْماريٌّ."

اعلم أنّهم إنّما اختاروا أن ينسبوا إلى الواحد؛ لأنّ المنسوب مُلابِسُ لكلّ واحد من الجماعة، ولفظ الواحد أخفّ من الجمع فنسبوا إليه تخفيفًا، وكذلك حال الجمع [في][2] التّصْغير.

فأمّا إذا سمّوا بالجمع نحو المَدائنِ : اسم لمدينة بعينها، وكـ (كِلابٍ) : اسم رجل، وأَنْمارٍ : اسم رجل، فإنّ النّسب إليه على حدّ النّسب إلى الأسماء المفردة، تقول : مَدائنيٌّ وكِلابيٌّ، وأَنْماريٌّ، وما أشبه ذلك. وكذلك قالوا في النّسب إلى الأنصار : أَنْصاريٌّ؛ لأنّهم سُمّوا بالجمع.

قال : "وقد شذّتْ ألفاظ من النّسب لايُقاسُ عليها، قالوا في الحيرَة : حاريٌّ، وفي طَيْءٍ : طائيٌّ، وفي زَبينَةَ : / زَبانيٌّ، وفي أَمْسِ : أُمْسيٌّ، وفي الحَرَمِ : حَرَميٌّ، وفي بَني الحُبْلى –حَيٌّ من الأنصار– : حُبَليٌّ، وفي بني عَبيبدَةَ : عُبَديٌّ[3][4]." [1/٠]

اعلم أنّ هذه الألفاظ وما يجري مجراها لايقاس عليها، وإنّما يُتّبع السّماع فيها؛ لأنّ العرب تكلّمتْ بها على ذلك. وهذه الأسماء يُسَمّيها (سيبويه)[5] مَعْدولَةً

(١) – في (مل) : (أوقعت ياء النسب).
(٢) – تكملة من (ع). في الأصل : (.. الجمع والتصغير)، وهو وهم.
(٣) – في (مل) : (عُبيديٌّ)، وهو خطأ.
(٤) – في (مل) زيادة : (وفي جَذيمَةَ : جُذَيْميٌّ)، وهو خطأ، والصواب أن يكون : جُذَميٌّ. انظر الكتاب : ٢/٦٩.
(٥) – انظر الكتاب : ٢/٦٩.

يعني أنّها عُدِلَ بها عن وجهها في النّسب فأمّا قولهم في الحيرَةِ : حاريٌّ فإنّهم حذفوا تاء التّأنيث وأبدلوا من الياء[1] ألفًا.

وأما طائيٌّ فكان القياس طَيْئيٌّ[2]، كما يُنْسَبُ إلى هَيْنٍ وَمَيِّتٍ، فتقول : هَيْنيٌّ، وَمَيْتيٌّ، إلاّ أنّهم كرهوا اجتماع ثلاث ياءاتٍ بَيْنَهُنَّ[3] همزة، والهمزة من مخرج الألف، وهي أختُ الياء، وهي مع ذلك مكسورة، فقلبوا الياء ألفًا. وذكر بعض النّحويّين على ما حكاه (أبو سعيد)[4] في الشّرح أنّ طَيِّئًا مشتقٌّ من الطَّأَة، والطَّأَةُ بُعْدُ الذّهاب في الأرض والمَرْعى، وفي بعض الأخبار: كيف بكم إذا طَأَتِ الأسعار؛ أي : إذا غَلَتْ وَبَعُدَتْ على المُشْتري.

وأمّا زَبينَةُ وهي واحد الزّبانية، فكان القياس في النّسب إليها زَبَنيٌّ بحذف الياء غير أنّهم كرهوا حذف الياء لِيُوَفّوا الكلمة حروفها ، وكرهوا الاستثقال، فأبدلوا من الياء ألفًا.

فأمّا أَمْسِ فلو سمّيتَ به لقلتَ : أَمْسيٌّ، فجئتَ به على حركاته وسكونه، وإنّما نسبوا إليه بضمّ أوّله؛ لِيُفَرِّقوا بينهما كما فرّقوا فيمَنْ طال دَهْرُهُ، وفيمن يقول بالإلحاد، فقالوا : دُهْريٌّ في المُسِنِّ بضمّ أوّله؛ [لأنّ الدُّهورَ أَتَتْ عليه][5]، ودَهْريٌّ بفتح الدّال لِمَنْ يقول بقدمه. وكذلك قالوا في النّسب إلى السَّهْلِ – الّذي هو ضدّ الحَزَنَ – : سُهْليٌّ، وفي النّسب إلى سَهْلٍ – اسم رجل – : سَهْليٌّ على الأصل.

(١) – في (ع) : (من التاء)، وهو تصحيف.
(٢) – في (ع) : (طئيٌّ)، وهو تحريف.
(٣) – في (ع) : (منهن)، وهو وهم.
(٤) – الشرح : ج٤/الورقة : ١٤٦/(ب).
(٥) – تكملة من (ع).

فأمّا الحَرَمُ فنسبوا إليه بتسكين الرّاء كما قال الشّاعر[١] :

٢٣٦ – ... ... ضَرائِرُ حِرْميٌّ[٢] تَفاحَشَ غارُها

كأنّهم نسبوه إلى حَرْمٍ[٣]، والقياس الفتح.

ب] / وقالوا في بني الحُبْلى[٤] –حيٌّ من الأنصار– حُبَليٌّ، بضمّ الحاء وفتح الباء كَأَنَّهُمْ نسبوا إلى حُبَلٍ[٥] [و][٦] يقال : إنّ من ولده عبد الله بن أُبَيٍّ [بن][٦] سَلولٍ رأس المنافقين؛ لِيُفَرِّقوا بينه وبين آخر يقال له : الحُبْلى لعظم بطنه، وليس اسمه حُبْلى.

وكذلك قالوا في بَني عَبيدَةَ[٧] – حَيٌّ من عَديٍّ – : عُبَديٌّ، فأسقطوا الياء والهاء، وقلبوا من كسرة الباء[٨] فتحة، وضمّوا العين؛ لِيُفَرِّقوا أيضًا بينه وبين حيٍّ آخر يقال له عَبيدَةُ.

وقالوا في النّسب إلى أُمَيَّةَ : أَمَويٌّ بفتح أوّله كَأَنَّهُم[٩] نسبوه إلى أَمَةٍ؛ لأنَّ أُمَيَّةَ تصغير أَمَةٍ كأنّهم ردّوه إلى الأصل لِخِفَّةِ الفتحة عليهم. والله أعلم.

---

(١) – هو أبو ذؤيب الهذليّ.

٢٣٦ – عجز بيت من الطويل : صدره : (لَهُنَّ نَشيجٌ بالنَّشيلِ كَأَنَّها). والبيت في ديوان الهذليين : ١/٢٧، وشرحه : ١/٧٩، واللسان : (حرم).

الضمير في (لهن) للقدور المذكورة في البيت الذي قبله. نشيج : شهيق والمراد به هنا الغليان. النشيل: ما أخرج باليد من القدر قبل النضج. تفاحش غارها : اي غارت غيرةً فاحشةً.

(٢) – في الأصل : (حربيّ) بالباء، وهو تصحيف، والتصويب من (ع).

(٣) – في الأصل : (حَرَم) بفتح الراء، وهو وهم.

(٤) – في الأصل : (بني حبلى) وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٥) – (وفتح الباء ... حُبَلَ) : ساقط من (ع).

(٦) – تكملة من (ع).

(٧) – في الأصل : (عُبَيْدَة) بضم العين، وهو خطأ، والتصويب من (ع).

(٨) – في الأصل و(ع) : (من كسرة الياء) وهو تصحيف.

(٩) – (كأنهم) ساقطة من (ع).

باب التّصغير

قال[١] : "وأمثلة التّصغير ثلاثة : فُعَيْلٌ، وفُعَيْعِلٌ، وفُعَيعيلٌ. فمثال (فُعَيْلٍ) لما كان على ثلاثة أحرف، نحو : كَعْبٍ وكُعَيْبٍ، وفَرْخٍ وفُرَيْخٍ.

ومثال (فُعَيْعِلٍ) لما[٢] كان على أربعة أحرف نحو : جَعْفَرٍ وجُعَيْفِرٍ، وجَدْوَلٍ وجُدَيْوِلٍ.

ومثال (فُعَيْعيلٍ) لما[٢] كان على خمسة أحرف رابعها ألف أو واو أو ياء زوائد، نحو : مُفْتاحٍ ومُفَيْتيحٍ، وقِنْديلٍ وقُنَيْديلٍ، وعُصْفورٍ وعُصَيْفيرٍ."

اعلم أنّ التّصغير إنّما هو تحقير[٣] ما يجوز أن يُتَوَهَّمَ عظيمًا، وتقليل مايجوز أن يُتَوَهَّمَ كثيرًا، وتقريبُ[٤] مايجوز أن يُتَوَهَّمَ بعيدًا، ألا ترى أنَّ قولنا : رجل، يجوز أن يُتَوَهَّمَ أنّه عظيم من الرّجال، فإذا قلتَ : رُجَيْلٌ دلَّ على تحقيره[٥]. وكذلك إذا قلتَ : عندي دنانير، ربَّما ظنّ[٦] ظانّ أنّها كثيرة[٧]، فإذا قلتَ : دُنَيْنيراتٌ بانَ قِلَّتُها. وكذلك إذا قُلْتَ : جاء قبل شهر رمضان، احتمل أنّه

---

(١) – في (مل) زيادة : (اعلم أن التصغير للأسماء دون الأفعال والحروف).

(٢) – في الأصل و(ع) : (ما) وهو تحريف والتصويب من (مل).

(٣) – في الأصل : (تحقر)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٤) – في الأصل : (أو تقريب)، وما أثبته من (ع)؛ لأنه يناسب ماقبله.

(٥) – في الأصل و(ع) : (تصغيره) وهو سهو.

(٦) – في (ع) : (يظن).

(٧) – في (ع) : (أنها عظيمة كبيرة) وهو وهم.

جاء قبله بزمانٍ طويل فإذا قلتَ : قُبَيْلَ شهر رمضان دلَّ على قُرْبِ المَجيء. وكذلك بُعَيْدَ.

فإذا قلتَ : أُخَيٌّ وَصُدَيِّقي دلّ على لطف المنزلة، ويُحْكى عن النّبيّ صلّى الله عليه [وسلّم][1] أنّه قال : (أُصَيْحابي أُصَيْحابي)[2]. وقد ذهب بعض النّاس[3] إلى أنّ هذا[4] الضّرب فيه تعظيم، واستدلّ بقول الشّاعر[5] :

/1] ٢٣٧ – / وَكُلُّ أُناسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ
دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنْها الأَنامِلُ

فقال : دُوَيْهِيَةٌ، وقالَ : تَصْفَرّ منها الأنامل، وهذا يدلّ على تعظيمها. وأنشد أيضًا[6] :

٢٣٨ – فُوَيْقَ جُبَيْلٍ سامِقِ الرَّأْسِ لَمْ تَكُنْ
لِتَبْلُغَهُ حَتّى تَكَلَّ وَتَعْمَلا

(١) – زيادة من (ع) ليست في الأصل.

(٢) – هذا جزء من حديث اخرجه الإمام مسلم عن أنس بن مالك أن النبيّ صلّى الله عليه وسلم قال : لَيَرِدَنَّ عليَّ الحوض رجال ممّن صاحبني، حتّى إذا رأيتهم ورفعوا إليّ اخْتَلَجوا دوني، فلأقولنَّ : أيْ رَبِّ أصيحابي، أصيحابي. فليقالَنَّ لي : إنَّكَ لاتدري ما أحدثوا بعدك.

صحيح مسلم في الفضائل باب إثبات حوض نبينا محمد صلى الله عليه وسلم : ٤/١٨٠٠. الحديث رقم (٢٣٠٤). وجاء في جامع الأصول : ٢/٤٣٦ : «واصل الحديث بدون التصغير عند الجماعة».

(٣) – ذهب إلى هذا الكوفيون انظر ابن يعيش على المفصل : ٥/١١٤، والهمع : ٢/١٨٥.

(٤) – في الأصل : (هذه)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٥) – هو لبيد بن ربيعة.

٢٣٧ – البيت من الطويل.

وهو في ديوانه : ١٣٢، وشرحه للطوسي : ٢٥٦، وأمالي ابن الشجري : ١/٢٥، ٢/٤٩، ١٣١، والإنصاف : ١/١٣٩، وابن يعيش : ٥/١١٤، والمغني : ١٤٤، ٢١٦، والخزانة : ٢/٥٦١، وشرح شواهد شرح الشافية : ٨٥، والمقاصد : ٤/٥٣٥، والهمع : ٢/١٨٥، وعجزه في المغني : ٤٨، ٦٩٣.

(٦) – هو أوس بن حجر.

٢٣٨ – البيت من الطويل. وهو في ديوانه : ٧٨، وأمالي ابن الشجري :١/٢٥، وابن يعيش : ٥/١١٤، والمقرب : ٢/٨٠، والمغني : ١٤٤، وشرح شواهد شرح الشافية : ٨٥.

فصغّر جبلاً[1]، ثُمَّ قال : سامِقُ الرَّأسِ، والسّامق : هو[2] العالي : فَعُلِمَ أنّ المراد به التّعظيم.

وجميع ذلك يرجع إلى معنى التّحقير. فأمّا الدُّوَيْهِيَةُ فإنّما قصد أنّ حتف الإنسان قد يكون بصغير الأمر الّذي لايُؤبَهُ له ولايُنْتَظَرُ. وأمّا فُوَيْقَ جُبَيْلٍ فإنّه أراد التّصغير، وقوله : سامق الرّأس فإنّه أراد طويلاً فصغّره لِدِقَّتِه. وأنّه إذا كان كذلك فهو أشدّ لصعوده.

وأمّا أُخيٌّ، وَصُدَيقي، وأُصَيْحابي، فالمقصود به لطف المنزلة في الأخوة والصَّداقَةِ، والصُّحْبَةِ، وأنّه يصل بذلك إلى ما لا يصل إليه بالتَّعظيم[3] فَعُلِمَ أنَّه يرجع إلى التّصغير.

فإن قال قائل : فلم ضمّوا أوّل الاسم المصغَّر؟

قيل له : الفتحة[4] اختصّ بها جمع التّكسير، نحو قولنا : مصحف ومصاحف فبقي معنا الضّمّ والكسر، فلو كُسِرَ أوّله لاجتمعتِ الكسرة مع الياء الزّائدة للتّصغير، وقد يقع بعد الياء حرف مكسور فيما زاد على ثلاثة أحرف، نحو : عُقَيْرِبٍ، وكان يؤدّي إلى اجتماع كسرتين وياء في الكلمة، وذلك ثقيل فعدلوا إلى الضّمّ ليكون الضّمّ بإزاءِ الياء والكسرة. وقال بعضهم : إنّ الاسم المصغّر لَمّا دلّ على الاسم وعلى التّصغير جرى مجرى فعل ما لم يُسَمَّ فاعله؛ لأنّه دلّ على فاعل محذوف وعلى مفعول مذكور فدلّ على شيئين فكذلك الاسم

(١) – في الأصل : (جميل)، وهو وهم، والتصويب من (ع).

(٢) – (هو) : ليست في (ع).

(٣) – في (ع) : (بالعظم)، وهو تحريف.

(٤) – في (ع) : (... إنّ الفتحة).

المصغّر بهذه المثابة.

قال : "فإن كان في الاسم تاء التّأنيث حقّرتَ ماقبلها، ثُمَّ جئتَ بها بعد فتحة ما قبلها، تقول في طَلْحَةٍ : طُلَيْحَةٌ، وفي حَمْزَةٍ : حُمَيْزَةٌ وكذلك إن كانتْ فيه ألف التّأنيث الممدودة تأتي بها بعد تحقير(١) ماقبلها / تقول في حَمْراءَ : حُمَيْراءُ، وفي صَفْراءَ : صُفَيْراءُ، وفي أَرْبعاءَ : أُرَيْبِعاءُ.

[٦

وكذلك ألف التّأنيث إذا كانت رابعة نحو : حُبْلى وَحُبَيْلى(٢)، وسُعْدى وَسُعَيْدى(٣).

وكذلك ما فيه الألف والنّون الزّائدتان إذا لم تُكَسَّرِ الكلمة عليهما، تقول في سَكْرانَ : سُكَيْرانُ؛ لأنّك لا تقول : سَكارينُ(٤)، وتقول في سَرْحانٍ : سُرَيْحينٌ، لقولك سَراحينُ."

اعلم أنّ هاء التّأنيث والألف الممدودة تثبتان في الاسم المصغّر، سواء قلّتْ حروف الاسم(٥) أو كثرتْ، وإنّما لم يَجُزْ حذفهما؛ لأنّهما(٦) بحركتهما(٧) تنزّلا منزلة اسم ضُمَّ إلى اسم، فلا يجوز حذفهما، كما لايجوز حذف ياء النّسب، ولِما بَيَّنّا وجب فتح ماقبلهما لأجلهما. وكذلك كلّ اسم على ثلاثة أحرف ورابعه ألف مقصورة نحو : حُبْلى وبُشْرى، فإنّ هذه الألف تجري مجرى تاء طلحة وحمزة

(١) – في الأصل : (بعد فتحة ...)، وهو وهم؛ لأن الألف يفتح ماقبلها دائمًا والتصويب من (ع) و(مل).
(٢) – في (مل) زيادة : (وسَكْرى وَسُكَيْرى).
(٣) – في الأصل رُسِمَتْ : (سعيداى)، وهو سهو، والتصويب من (ع) و(مل).
(٤) – (لأنك ... سكارين) : ساقطة من (ع).
(٥) – في (ع) : (قلت حروفه أو ...). وانظر ص١٩ الحاشية رقم (٢).
(٦) – في الأصل و(ع) : (لأن)، وهو سهو.
(٧) – في (ع) : (بتَحْريكِهما).

فلا تحذفها. فأمّا إذا كانت الألف مقصورة، وهي خامسة، وقبلها أربعة أحرف أصول فإنّك تحذفها، سواء كانت للتّأنيث أو(١) لغير التّأنيث.

فالّتي للتّأنيث : نحو : قَرْقَرَى، تقول في تصغيرها : قُرَيْقِرٌ، والّتي لغير التّأنيث، نحو : حَبْرَكى تقول في تصغيره : حُبَيْرَكٌ.

فأمّا الألف والنّون الزّائدتان فإنّها على ضربين : أحدهما تثبت ألفه في الجمع، ولا تُقْلَبُ ياءً، نحو(٢) : سَعْدانَ وعُثْمانَ، تقول : في تصغيره : سُعَيْدانُ وعُثَيْمانُ، كقولك في جمعه عُثْمانونَ وَسَعْدانونَ.

الثّاني : ماينقلب ألفه في الجمع ياء : نحو : سرْحانٍ، وسُلْطانٍ، وضِبْعانٍ، تقول في تصغيره : سُرَيْحينٌ، وَسُلَيْطينٌ، وضُبَيْعينٌ، كقولك في جمعه : سَلاطينٌ، وَسَراحينٌ، وضَباعينٌ؛ إذ(٣) كان الجمع والتّصغير من وادٍ واحد.

قال : فإن كانت عين الثّلاثيّ واوًا أو ياء ظهرتا(٤) في التّحقير، تقول في جَوْزَةٍ : جُوَيْزَةٌ، وفي بَيْضَةٍ : بُيَيْضَةٌ. فإن كانتْ الياء منقلبة عن واو رددتها في التحقير إلى أصلها، تقول في رِيْحٍ : رُوَيْحَةٌ، وفي دَيْمَةٍ : دُوَيْمَةٌ، إلاّ أنّهم قالوا في عيدٍ : عُيَيْدٌ وأَعْيادٌ، فألزموه الياء أَلْبَتَّةَ وقياسه عُوَيْدٌ وأَعْوادٌ؛ لأنّه من عادَ يَعودُ."

158
اعلم / أنّ واو جَوْزَةٍ، وياء بَيْضَةٍ، وما جرى مجراهما لم يعرض في الكلمة [١/١٧٦] مايوجب سقوطهما، ولاانقلابهما؛ إذْ كانتا متحرّكتين، فلهذا ثبتتا في التّصغير.

(١) – انظر ص١٩ الحاشية رقم (٢).
(٢) – في (ع) : (نحو قولنا).
(٣) – في (ع) : (إذا)،وهو وهم.
(٤) – في (ع) : (أظْهِرَتا).

فأمّا ياء (ريح) فإنّ أصلها الواو لقولك في جمعها : أَرْواحٌ، فتردُّ الياء في التّصغير إلى أصلها. وَحُكِيَ عن (السِّجْستانيِّ) أنّ (عَمارَةَ بنَ عَقيلٍ)[1] غلط في المسألة فقال : أَرْياحٌ، قال فأنشدته[2][3] :

٢٣٩ – ... ... إذا هَبَّ أَرْواحُ الشِّتاءِ الزَّعازِعُ

فقال : أما ترى في المصحف (وَتَصْريفِ الرِّياحِ)[4]. فأخذ طريق القياس وأخطأ.

فأمّا دِيمَةٌ والأصل فيها الواو؛ لأنّها من دام يَدومُ، وَدَوَمَتْ عليه السّماءُ. فلهذا أُرِدَّتْ[5] في التّصغير إلى أصلها، وكذلك كلّ ياء وقعتْ ثانية، وهي بدل من واو، نحو : ميزانٍ وَميعادٍ، فإنّك تردّها في التّصغير إلى الواو، وكان الأصل فيها : مِوْزانٌ وَمِوْعادٌ[6]، قُلِبَتِ الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها.

---

(١) – وهو عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير الشاعر بن عطية بن الخطفى، كان واسع العلم، كثير الفضل، أخذ عنه أبو العيناء والمبرد. انظر ترجمته في تاريخ بغداد : ١٢ / ٢٨٢، وطبقات الشعراء لابن المعتز : ٣١٦، ونزهة الألباء : ١٧٤.

(٢) – في الأصل : (وَأَنْشَدْتُهُ) بالواو، وما أثبته من (ع).

(٣) – البيت للفرزدق.

٢٣٩ – عجز بيت من الطويل صدره : (مِنّا الَّذي اخْتيرَ الرِّجالَ سَماحَةً).

وهو في ديوانه : ١ / ٤١٨ برواية : (وَجودًا إذا هبَّ الرياحُ الزعازعُ) وعلى هذه الرواية يفوت موضع الشاهد. والبيت برواية الديوان في سيبويه : ١ / ١٨، والمقتضب : ٤ / ٣٣٠، والكامل : ١ / ٣٣، وإعراب القرآن للنحاس : ١ / ٦٤٢، وأمالي ابن الشجري : ٣٦٤، والخزانة : ٣ / ٦٧٢. وبرواية المؤلف في ابن يعيش : ٥ / ١٢٣، ٨ / ٥١. وصدره في ابن يعيش : ٨ / ٥٠، والهمع : ١ / ١٦٢. الزعازع : الشديدة.

(٤) – البقرة : (١٦٤). والجاثية : (٥).

(٥) – في (ع) : (رُدَّتْ).

(٦) – في (ع) : (ميزان وميوعاد)، وهو خطأ.

فأمّا عيدٌ وَأَعْيادٌ فكان الأصل الواو، وإنّما أُلْزِمَ الياء؛ لِيُفَرِّقوا بينه وبين عُوْدٍ وَأَعْوادٍ.

قال : "فإن كانت العين ألفًا رددتها إلى أصلها، ياء كانت أو[1] واوًا، فالّتي من الواو قولك[2] في مالٍ : مُوَيْلٌ، وفي حالٍ : حُوَيْلَةٌ[3]. والّتي من الياء[4] قولك في عابٍ : عُيَيْبٌ، وفي نابٍ : نُيَيْبٌ، لقولك : عُيوبٌ وَأَنْيابٌ فإن كانت الألف مجهولة حملتها على الواو، لكثرة[5] الواو هاهنا[6]، تقول في تحقير : صابٍ : صُوَيْبٌ، وفي آءَةٍ : أُوَيْأَةٌ.

ولك في كلّ ما كان من الياء نحو هذا أن تكسر أوّله بدلاً من ضمّته، فتقول في عابٍ[7] : عِيَيْبٍ، وفي شَيْخٍ : شِيَيْخٍ، وفي بَيْتٍ : بِيَيْتٍ."

اعلم أنّه قد مضى أنّ جمع التّكسير والتّصغير يَرُدّانِ الأسماء إلى أصولها، فكما أنّك إذا جمعتَ مالاً، قلتَ : أَمْوالٌ، وحالاً قلتَ : أَحْوالٌ، فكذلك تقول : مُوَيْلٌ، وَحُوَيْلَةٌ[8]. والدّليل على الواو قولهم تَمَوَّلَ فلان، وتَحَوَّلَ فلان.

فأمّا عابٌ فلقولك : عَيَّبْتُ[9] عليه. وأمّا نابٌ فلقولهم : نَيَّبْتُ[10] على الشّيء

---

(١) – انظر ص١٩ الحاشية (٢).

(٢) – في (مل) : (نحو قولك).

(٣) – في (مل) : (حويل) وكلتاهما صحيحة؛ لأن الحال تذكر وتؤنث.

(٤) – (الياء) : ساقطة من (ع).

(٥) – في الأصل : (ولكثرة) بإقحام الواو، والتصويب من (ع) و(مل).

(٦) – (ها) : ليست في (مل).

(٧) – في الأصل و(ع) : (عيب)، وهو تحريف، والتصويب من (مل).

(٨) – في (ع) : (حويل) وكلتاهما صحيحة؛ لأن الحال تذكر وتؤنث.

(٩) – في (ع) : (عُيَيْبٌ) وهو وهم.

(١٠) – في (ع) : (نيب)، وهو وهم.

/ب] وفي جمعه / أَنْيابٌ.

وأمّا آءَةٌ فهي واحدة الآءِ[1]، أو هو نبت، وليس في كلام العرب اسم وقعتْ في أوّله مَدَّةٌ بين همزتين غيره، ولم يُعْلَمْ أَصله، هل هو من الواو أو من الياء؟ فقالوا في تصغيره : أُوَيْأَةٌ، حُمِلَ على الأكثر. فأمّا مَنْ كسر أوّل عُيَيْبٍ وَشُيَيْخٍ وما أشبه ذلك فَلإتْباعِ الياء الكسرة، وهي لغة لبعض العرب.

قال : "فإن كانت العين واواً [متحرّكة][2] في (أَفْعَل)[3] ووقعتْ ياء التّحقير قبلها قلبتها ياءً[4]، تقول في أَسْوَد : أُسَيِّدٌ، وفي أَحْوَلَ : أُحَيِّلٌ. والأصل : أُسَيْوِدٌ وأُحَيْوِلٌ، فلمّا اجتمعتِ الواو والياء وسبقت الأولى بالسّكون، قُلِبَت الواو ياء، وأُدْغِمَت الياء في الياء، وقد يجوز الإظهار، فتقول : أُسَيْوِدٌ وأُحَيْوِلٌ، تحمل التّصغير على التّكسير في قولك : أَساوِدُ وأَحاوِلُ. وكذلك الواو[5] الزّائدة المتحرّكة في نحو هذا، تقول في جَدْوَل : جُدَيْوِلٌ، وفي قَسْوَرٍ : قُسَيْوِرٌ، لقولك جَداوِلُ وَقَساوِرُ. والوجه الجيّد : جُدَيِّلٌ وَقُسَيِّرٌ.

فإن كانت الواو ساكنة[6] قلبتها لضعفها ياء أَلْبَتَّةَ، تقول في عَجوزٍ : عُجَيِّزٌ، وفي عَمودٍ : عُمَيِّدٌ.

فإن كانتِ الواو لامًا قلبتها ياء في التّحقير لاغير، تقول في

(١) – الآء : شجر، وقيل : هو ثمر السرح، وقيل : هو عنب أبيض يأكله الناس. اللسان : (أوأ).

(٢) – زيادة من (مل).

(٣) – (أفعل) : ساقطة من (ع).

(٤) – في الأصل : (واواً)، وهو خطأ، والتصويب من (ع) و(مل).

(٥) – (الواو) : ساقطة من (ع).

(٦) – في (مل) زيادة : (قبلها ضمة).

تحقير عُرْوَة : عُرَيَّةٌ، وفي نُسْوَةٍ : نُسَيَّةٌ."[1][2]

اعلم أنّه لما وقعتْ ياء التّصغير قبل الواو والياء ساكنة، قلبت الواو [ياء][3][4] كما قلبتَ في مَيِّتٍ وَسَيِّدٍ، والأصل : مَيْوِتٌ وَسَيْوِدٌ[5]. ومن العرب مَنْ لايقلب ذلك وَيُظْهِرُ الواو مع الياء، فتقول : أُسَيْوِدٌ وَأُحَيْوِلٌ.

وكذلك مازيدتْ فيه الواو نحو قَسْوَرٍ وَجَدْوَلٍ؛ لأنّ قَسْوَرًا أصله من القَسْرِ، وجَدْوَلٌ أصله من الجَدْلِ، وهو الفتل، فإنّ (سيبويه)[6] قوّى ظهور الواو فيهما اعتباراً بالجمع وأنشد قول (الفَرَزْدَق) :

٢٤٠ – إلى هادِراتٍ صِعابِ الرُّؤوسِ قَساوِرَ لِلْقَسْوَرِ الأَصْيَدِ

وغير (سيبويه)[7] يقول : جُدَيِّلٌ وَقُسَيِّرٌ، ويحتجُّ بأنّ الواو إذا وقعتْ لامًا

(١) – (فإن كانت الواو لاما ... نسوة نسية) ورد في الأصل مختلطًا بكلام الشارح حيث وقعت بعد قول الشارح : (... قلبت الواو ...) وقبل قوله : (كما قلبت في ميّت وسيّد ...) وهو وهم من بعض النساخ. والعبارة ساقطة من (ع).

(٢) – في (مل) زيادة : (وَقَشْوَةٍ : قُشَيَّة، وَشَكْوَةٍ : شُكَيَّة).

(٣) – تكملة من (ع).

(٤) – انظر الحاشية رقم (١) من هذه الصفحة.

(٥) – انظر الإنصاف المسألة رقم (١١٥) : ٢/٧٩٥.

(٦) – الكتاب : ٢/١٣١.

٢٤٠ – البيت من المتقارب.

وهو في ديوانه : ١/١٧٤، وسيبويه : ٢/١٣١، والمنصف : ٣/٤٢. وفي الديوان جعل نهاية الصدر : (صِعابُ الرُّؤو) وبداية العجز : (س قَساور) وعلى هذا يَخْتَلُّ الوزن؛ لأنّ البيت من المتقارب عروضه سالمة (فعولن) وضربها محذوف (فَعُلْ) والتفعيلة الأولى من العجز لحقها زحاف القبض فأصبحت (فَعولُ). وانظر أيضًا تخليط محقق المنصف فيه.

الهادرات : أراد بها جماعات تفخز وتتسع في القول فشبهها بالفحول التي تهدر، صعاب الرؤوس : أي لاتنقاد. القسور : الشديد. الأصيد : الذي يرفع رأسه عِزَّةً وَكِبْرًا.

(٧) – هذا رأي المبرد انظر المقتضب : ١/٢٥٦، ٢/٢٤١ – ٢٤٢، ٢٨٢.

انقلبتْ ياءً.

[أ] فأمّا / واو عجوزٍ فالوجه قلبها لاغير؛ لأنّها ساكنة، والسّاكن عندهم كالميّت، وهو أضعف من المتحرّك، فإذا كانتْ واو قَسْوَرٍ وَجَدْوَلٍ الاختيار فيها القلب لزم القلب في السّاكن على كلّ حال. ولو صغّرتَ (مُعاوِيَةَ) على قول مَنْ يقول: أُسَيِّدٌ قلتَ: مُعَيَّة، وعلى قول من يقول أُسَيْوِدٌ: مُعَيْوِيَة. فاعلم ذلك وقس عليه.

قال: "فإن حقّرتَ بنات الخمسة حذفتَ الحرف الأخير لتناهي مثال التّحقير دونه اعتباراً بحاله في التّكسير، تقول في سَفَرْجَلٍ: سُفَيْرِجٌ، وفي فَرَزْدَقٍ: فُرَيْزِدٌ حملاً على سَفارِجَ وَفَرازِدَ، وذلك أنّ التّحقير هنا والتّكسير من واد واحد."

اعلم أنّ العرب استثقلت الاسم الخماسيّ لكثرة حروفه، فلم تضع له مثال جمع ولامثال تصغير، فإذا أردت تصغيره أو تكسيره حذفت حرفًا من آخره؛ ليرجع إلى الرّباعيّ، ثُمَّ كَسَّروهُ وَصَغَّرُوهُ، فقالوا في جمع فَرَزْدَقٍ: فَرازِدُ، وفي تصغيره: فُرَيْزِدٌ، إلاّ أن يكون الاسم الخماسيّ فيه حرف لين رابعًا، فإنّهم يبقونه على حالته وسيأتي بيانه إنْ شاء اللّه.

قال: "فإن كان فيه زيادة واحدة حذفتها، إن لم تكن حرف لين رابعًا، تقول في مُدَحْرِجٍ: دُحَيْرِجٌ، وفي جَحَنْفَلٍ: جُحَيْفِلٌ، وفي فَدَوْكَسٍ: فُدَيْكِسٌ، حملاً على دَحارِجَ وَجَحافِلَ وَفَداكِسَ."

اعلم[1] أنّه قد ثبتَ أنّه يُحْذَفُ من الخماسيّ حرف، فإذا كان فيه زائد، كان الزّائد بالحذف أَوْلى ما لم يكن حرف لين رابعًا؛ وذلك لأنّهم يُعَوِّضونَ حرف اللّين من المحذوف، فإذا قَدِروا عليه كان إبقاؤه أَوْلى من حذفه.

(١) – في (ع): (قال اعلم ...) بإقحام (قال)، لأن الكلام هنا للشارح لا للمؤلف.

فأمّا الجَحَنْفَلُ: فهو الغليظ الشَّفَةِ. والفَدَوْكَسُ: الشَّديدُ. وعن ابن دُرَيْدٍ: الغليظ الجافي.

قال: "فإن كانت فيه مدّة رابعة لم تحذفها، وقلبت الألف والواو ياء لانكسار ماقبلها، تقول في قِرْطاسٍ: قُرَيْطيسٌ، وفي جُرْموقٍ: جُرَيْميقٌ، وفي دِهْليزٍ: دُهَيْليزٌ."

159

/ اعلم[1] أنّه قد مضى أنّ التّصغير معتبر بجمع التّكسير، فكما قالوا في [١٧٧/ب] جمع قِرْطاسٍ: قراطيسُ، فقلبوا من الألف ياء، قالوا في تصغيره: قُرَيْطيسٌ[2]. وكذلك جُرْموقٌ قلبوا من واوه ياءً؛ لتسلم لهم كسرة الميم، ولو أقرّوا الواو لانضمّتِ الميم فخرجتْ عن المثال الخماسيّ.

قال: "فإن كان في الاسم زيادتان متساويتان حذفتَ أَيَّتَهُما[3] شئتَ تقول في تحقير حَبَنْطًى – فيمَنْ حذف الألف: حُبَيْنِطٌ، وفيمَنْ حذف النّون: حُبَيْطًى[4]، وفي دَلَنْظًى: دُلَيْظًى[5] وَدُلَيْنِظٌ."

اعلم أنّ النّون والألف فيهما جميعًا زائدتان. والحَبَنْطى: مأخوذ من[6] حَبَطَ بَطْنُ الإنسان إذا امتلأ[7]، وَحَبَطَ بطن الشّاة يَحْبَطُ حَبْطًا: وهو أن ينتفخ عن أكل الحَنْدَقوقِ[8]. وكذلك دَلَنْطى: أصله من دَلَظَهُ يَدْلِظُهُ دَلْظًا، إذا ضربه، فإذا

(١) – في (ع): (قال اعلم ...) بإقحام (قال)؛ لأن الكلام هنا للشارح لا للمؤلف.
(٢) – في (ع): (... ياء فقالوا: قريطيس).
(٣) – في الأصل: (أيهما)، وهو تحريف، والتصويب من (ع) و(مل).
(٤) – في (مل): (حبيّط)، وضبطها بتشديد الياء، وهو خطأ.
(٥) – في (مل): (دليّظ)، وضبطها بتشديد الياء، وهو خطأ.
(٦) – في (ع): (من قولهم ...).
(٧) – (حبط بطن الإنسان إذا امتلأ): ساقط من (ع).
(٨) – الحَنْدَقوقُ: بَقْلَةٌ أو حشيشة كالفَتِّ الرَّطْبِ، نبطية معرّبة، ويقال لها بالعربية: الذُّرَقُ. اللسان: (حندق).

حذفت[1] النّون بقي : حَبْطَى وَدَلْظَى، فقلتَ في تصغيره : حُبَيْطَى ودُلَيْظَى. فإن[2] حذفتَ الألف بقي : حَبَنْط ودَلَنْظ[3]، فقلتَ : حُبَيْنِطٌ ودُلَيْنِظٌ.

قال : فإن كانت إحداهما لمعنًى والأخرى لغير معنًى، حذفتَ الّتي لغير معنًى وأثبتّ الّتي لمعنًى، تقول في تحقير مُقْتَطِعٍ : مُقَيْطِعٌ، تحذف التّاء وتُقِرُّ الميم كما تقول في التّكسير : مَقاطِعُ."

اعلم أنّ الميم لَمّا دخلتْ لمعنًى في الفاعل والمفعول، وقعتْ أولاً، والأوّل أقوى من الأوسط، والأوسط أقوى من الأخير، أقرّوها، وحذفوا التّاء؛ لأنّها ضعيفة ولكونها زائدة لغير معنًى، وكذلك جميع مايأتيك، فاعتبر هذا الاعتبار.

قال : "وتقول في حُبارى – فيمَنْ حذف الألف الأولى – : حُبَيْرى وفيمَنْ حذف الألف الأخيرة : حُبَيِّرٌ."

اعلم أنّك إذا حذفت[4] الألف الأولى بَقِيَ : حَبْرى، فتصغير : حُبَيْرى. ومَنْ حذف الألف الأخيرة، يقلب الألف الأولى ياء لانكسار ماقبلها، فاجتمعتْ مع ياء التّصغير فأدغمها فيها، فصار حُبَيِّر. وللعرب فيه مذهب ثالث، وهو أنّك إذا حذفت الألف الأخيرة فقلتَ : حُبَيِّرٌ ألحقتها هاء[5] فتصير حُبَيِّرَةً؛ لتكون الهاء
/1] عوضًا من الألف /، ولاتقول في عُنَيِّقٍ تصغير عَناقٍ، وَعُقَيِّبٍ تصغير عُقابٍ : عُنَيِّقَةٌ ولا عُقَيِّبَةٌ؛ لأنّه لم يكن فيها علامة تأنيثٍ.

(١) – في (ع) : (فإن حذفت ...).
(٢) – في (ع) : (وإن).
(٣) – في الأصل : (حُبَيْطٌ وَدُلَيْظٌ) وهو وهم، والتصويب من (ع).
(٤) – في (ع) : (اعلم أنه إذا حذف ...).
(٥) – في (ع) : (ألحقت هاءً ...).

قال : "فإن كان في الاسم زائدتان متى حذفتَ إحداهما لزمك حذف الأخرى معها، ومتى حذفتَ الأخرى لم يلزمكَ حذفُ صاحبتها، [حذفتَ الّتي تأمَنُ بحذفها حذف صاحبتها][1] تقول في[2] عَيْطَموسٍ: عُطَيْميسٌ[3][4]، فتحذف الياء دون الواو؛ لأنّك لو حذفتَ الواو للزمك حذف الياء معها[5]، فعلى هذا فقسْ."

[اعلم][6] أنّ الواو والياء في هذا الاسم زائدان[7]، والاسم على ستّة أحرف، ولابُدَّ من حذف بعض حروفه؛ ليبقى على مثال مايُصَغَّرُ، ولو حذفنا الواو والياء جميعًا لاجْحَفْنا بالاسم، ولو بدأنا بحذف الواو لزمنا حذف الياء، حتّى يبقى الاسم على أربعة أحرف، فَكُنّا نرجع إلى الإجْحافِ، وإذا بَدَأْنا بحذف الياء بَقِيَ الاسم على خمسة أحرف، ورابعها واو، وقد مضى أنّها لاتُحْذَفُ؛ فلهذه العلّة حُذِفَتِ الياء، وبقيت الواو.

قال : "ولك في كلّ ماحذفتَ منه حرفًا أن تُعَوِّضَ منه ياءً قبل الطّرف، تقول في مُغْتَسِلٍ : مُغَيْسِلٌ، وإن عوّضتَ، قلت : مُغَيسيلٌ، وفي حَبَنْطًى- فيمَنْ حذف النّون، وعوّض - حُبَيْطيٌّ[8]، وَمَنْ

(١) – تكملة من (ع) و(مل).
(٢) – في (مل) : (تقول في تحقير عيطموس ...).
(٣) – في (ع) : (عطيموس)، وهو خطأ.
(٤) – العيطموس من النساء : التامة الخلق، ومن النوق : الفتية العظيمة. اللسان (عطمس).
(٥) – في (مل) زيادة بعد (معها) : (وأنت إذا حذفت الياء لم يلزمك حذف الواو معها ...).
(٦) – تكملة من (ع).
(٧) – في (ع) : (زائدتان).
(٨) – في (ع) و(مل) ضبطت : (حُبَيْطى)، وهو خطأ.

الألف وعَوَّضَ : حُبَيْنيطٌ. وكذلك التّكسير : حُباطى[1] وَحَبانِطُ، ومع التّعويض : حَباطيُّ[2] وحَبانيطُ.

اعلم أنّهم لَمّا حذفوا حرفًا من الاسم الخماسيّ؛ ليرجع إلى أمثلة التّصغير، ألحقوا قبل طرف الاسم ياء؛ لتكون عوضًا من الحرف المحذوف، هذا مذهب مَنْ عَوَّضَ. فأمّا مَنْ لم يُعَوِّضْ فإنّه يعتبر أمثلة الرّباعيّ بعد الحذف.

قال : "فإن كان الاسم المحقَّر ثلاثيًا مؤنّثًا، ألحقتَ في تحقيره الهاء، تقول في شَمْسٍ، شُمَيْسَةٌ، وفي قِدْرٍ : قُدَيْرَةٌ، وفي دارٍ: دُوَيْرَةٌ. وقد قالوا مع ذلك في قَوْسٍ، ونَعْلٍ، وفَرَسٍ : قُوَيْسٌ، ونُعَيْلٌ، وفُرَيْسٌ. والجيّد : قُوَيْسَةٌ، ونُعَيْلَةٌ، وفُرَيْسَةٌ."

[ب/] اعلم /أنّ كلّ اسم مؤنّث، بلا علامة تأنيث، إذا كان على ثلاثة أحرف فإنّ العرب إذا صغّرته تلحق في حال التّصغير هاء التّأنيث[3]؛ لأنّ أصل المؤنّث أن يكون بعلامة.

وقد مضى أنّ التّصغير يردّ الأشياء إلى أصولها؛ فلهذه العلّة زادوا فيها الهاء، فقالوا في يَدٍ : يُدَيَّةٌ، وفي قَدَمٍ : قُدَيْمَةٌ، وفي رِجْلٍ : رُجَيْلَةٌ.

فأمّا قَوْسٌ، ونَعْلٌ، وفَرَسٌ فمنهم مَنْ يُلْحِقُ الهاء، ومنهم مَنْ لايُلْحِقُها. فَمَنْ ألحق فعلى ماتقدّم، ومَنْ لم يُلْحِقْ، قال : هذه الأشياء تقع على المذكّر والمؤنّث فَغُلِّبَ[4] المذكّر، ولهذا قالوا في النّابِ من الإبل : نُبَيْبٌ وفي الحَرْبِ : حُرَيْبٌ؛ لأنّ

(١) – في (مل) : (حباط) وهو خطأ.
(٢) – في (مل) : ضبطت (حُباطى) وهو خطأ.
(٣) – في (ع) : (... هاء للتأنيث).
(٤) – في (ع) : (فَغَلَبَ).

النّابَ من الإنسان مذكّر، والنّابُ : المُسِنَّةُ من الإبل، قيل لها ناب لطول نابها، فَشُبِّهَتْ بناب الإنسان فغلب التّذكير. وقالوا في حَرْبٍ : حُرَيْبٌ؛ لأنّ الحرب مصدر، فصار مثل العَدْلِ، والأصل فيها حارِبَةٌ، كما (عَدْلٌ) في معنى (عادِلَةٍ).

قال : "فإن تجاوز المؤنّث ثلاثة أحرف، لم تلحقه تاء التّأنيث لطول الاسم بالحرف الرّابع، تقول في عَناقٍ : عُنَيِّقٌ، وفي عُقابٍ : عُقَيِّبٌ، وفي زَيْنَبٍ : زُيَيْنَبٌ، إلاّ أنّهم قالوا في وَراءٍ : وُرَيَّئَةٌ، وفي قُدّامٍ : قُدَيْدِمَةٌ، وفي أَمامٍ : أُمَيِّمَةٌ، قال (القُطاميُّ)[1] :

٢٤١- قُدَيْدِمَةُ التَّجْريبِ وَالحِلْمِ إنَّني أرى غَفَلاتِ العَيْشِ قَبْلَ التَّجارُبِ."

اعلم أنّ كثرة الحروف في هذه الأسماء الرّباعيّة أحدثتْ فيه ثقلاً، فأقاموا الحرف الرّابع مقام تاء التّأنيث؛ فلهذه العلّة لاتدخله تاء التّأنيث.

فأمّا وَراءٌ، وَقُدّامٌ، وَأَمامٌ فوجه إلحاق التّاء فيه أنّ هذه الألفاظ لايُخْبَرُ عنها بفعل يَبينُ تَأْنيثُها فيه؛ لأنّها ظروف كـ(خَلْفَ). وإنّما يظهر تأنيث المؤنّث الّذي لاعلامة لتأنيثه بما يُخْبَرُ عنه من الأفعال، نحو قولهم : لَسَبَتْهُ العَقْرَبُ[2]، وَعَمِرَتِ الدارُ[3]، وهذه دارٌ مُبارَكَةٌ، وهذه عَقْرَبٌ، فلمّا لم يُخْبِروا[4] عن وَراءٍ وَقُدّامٍ وَأَمامٍ بما يظهر فيه علامة التّأنيث / ألحقوا فيه تاء التّأنيث؛ لِيُعْلَمَ أنّه هو الأصل. 161 [١٧٩/أ]

(١) – في (ع) : (قال الشاعر).
٢٤١ – البيت من الطويل.
وهو في ديوانه : ٤٤، والمقتضب : ٢/٢٧٢، ٤/٤١، والجمل : ٢٥١، وما ينصرف وما لاينصرف : ٧٠، والتبصرة : ٢/٦١٩، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٣٧٧، واللسان والتاج : (قدم).
وصدره في أمالي ابن الشجري : ٢/١٥٥.
(٢) – لسبته : لدغته.
(٣) – في (ع) ضبطت : (عَمَرْتُ الدارَ)، وهو خطأ.
(٤) – في (ع) : (لم يخبر).

قال : "وتقول في تحقير الأسماء المبهمة في (ذا) : (ذَيّا)، وفي (تا) و(ذِهْ) جميعًا : (تَيّا)، وفي تحقير (الّذي) : (اللَّذَيّا)، و(الّتي)[1] : (اللَّتَيّا)، وفي (ذاكَ) : (ذَيّاكَ)[2]، وفي (ذلكَ) : (ذَيّالِكَ)، قال الشّاعر[3] :

٢٤٢- لَتَقْعُدِنَّ مَقْعَدَ القَصِيِّ
مِنّي ذي القاذورَةِ المَقْلِيِّ
أَوْ تَحْلِفي بِرَبِّكِ العَلِيِّ
أَنّي أَبو ذَيّالِكِ الصَّبِيِّ."

اعلم أنّه قد مضى أنّ التّصغير يكون بضمّ أوّل الاسم وإحداث ياء ثالثة، وذكرتُ العلّة في ذلك، إلاّ أنّ[4] تصغير المُبْهَم يُخالفُ غيره؛ لأنّ المُبْهَمَ يبقى على لفظه، ويُزادُ في آخره ألف؛ ليكون عوضًا من الضّمّة في أوّل الاسم المصغّر، وأقل أمثلة التّصغير (فُعَيْلٌ) وهو تصغير الثّلاثيّ. فأمّا (ذا) فإنّهم لمّا

(١) – في (مل) : (وفي الّتي ...).
(٢) – (وفي ذاك : ذيّاك) : ساقط من (مل).
(٣) – هو رؤبة.
٢٤٢ – الأبيات من مشطور الرجز.
وهي في ديوانه : ١٨٨، ومعاني القرآن للفراء : ٢ / ٧٠، وشرح الكافية الشافية : ٤ / ١٩٢٥، والمقاصد : ٢ / ٢٣٢، واللسان : (ذا).
والأول والثاني في معاني القرآن للفراء : ٢ / ١٦٤، والمقاصد : ٤ / ٥٣٥.
والأول والثالث والرابع في المذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٧٣٥.
والثالث والرابع في أوضح المسالك : ١ / ٣٤٠. القصي : البعيد. ذي القاذورة : السيىء الخلق من الناس الذي لايخالط ولايعاشر لسوء خلقه. المقلى : المُبْغَض.
(٤) – في (ع) : (... لأن تصغير)، وهو خطا.

أرادوا تصغيره، وهو على حرفين، زادوا فيه ياءً فصار (ذَيا)[1]، ثُمَّ زادوا ياء التّصغير ثالثة، فانقلبتْ ألف (ذا)[2] ياء فصار (ذَييّ)[3]، ثُمَّ جِيْءَ بالألف الّتي هي بدل من ضمّ التّصغير فاجتمع ثلاث ياءات، فَحُذِفَت الياء الأولى الزّائدة؛ لأنّ ياء التّصغير والياء المنقلبة لاتُحْذَفان، فَبَقِيَ (ذَيّا). وكذلك (تَيّا) للمؤنّث تصغير (تا). فأمّا تصغير[4] (الّذي) و(الّتي) فبهذه المثابة أيضًا، فالألف واللاّم فيهما زائدة. فأمّا (ذاك) فإنّ الكاف للخطاب فلا يتغيّر، والتّصغير إنّما هو لـ(ذا). فأمّا (ذلك) فهو لِلْمُتَباعِد، واللاّم زيدتْ لِتَباعُدِه فلا يتغيّر، وكذلك الكاف والتّصغير لـ(ذا). وقد بَيَّنّاه.

قال : "وقد شذّ شيء من التّحقير لايُقاس عليه، قالوا في عَشِيَّةٍ : عُشَيْشِيَةٌ، وفي مَغْرِبٍ : مُغَيْرِبانٌ، وفي إنْسانٍ : أُنَيْسِيانٌ، وفي الأَصيل : أُصَيْلانٌ، وأبدلوا[5] من النّون لامًا فقالوا : أُصَيْلالٌ فاعرف هذا ولاتَقِسْهُ."

اعلم أنّ وجه الشّذوذ من هذه[6] المسائل أنّها جاءتْ على غير وجه الباب. فأمّا عَشِيَّةٌ فكان الوجه أن يُزادَ فيها ياء التّصغير، فتصير ثلاث ياءات، فَيُؤَدِّيَ إلى حذف إحداهنّ لاجتماع الياءات[7]، فأبدلوا من الوسطى شينًا؛ لتفصل بين

(١) – في الأصل و(ع) ضبطت (ذيّا) بتشديد الياء، وهو سهو.
(٢) – في الأصل : (الألف ذا ...) وهو خطا، والتصويب من (ع).
(٣) – في (ع) : (ذيني)، وهو تصحيف.
(٤) – (تصغير) : ساقطة من (ع).
(٥) – في (ع) : (فأبدلوا) وهو وهم.
(٦) – في (ع) : (في هذه).
(٧) – في (ع) : (لاجتماع الثلاث ...).

الياءات، حتّى لايحذفوا شيئًا، وهذا لايُقاسُ عليه.

ب] وأمّا مَغْرِبٌ / فكان الوجه فيه مُغَيْرِبٌ إلاّ أنّهم زادوا فيه ألفًا ونونًا للمبالغة فصار مَغْرِبان،(١) ثُمَّ صغّروه فقالوا : مُغَيْرِبانٌ، ثُمَّ جمعوه فقالوا : مُغَيْرِباناتٌ.

فأمّا إنْسانٌ فقالوا في تصغيره : أُنَيْسانٌ، وكان الوجه : أُنَيْسيانٌ؛ لأنَّ الأصل فيه إنْسيانٌ(٢).

فأمّا أُصَيْلالٌ ففيه شذوذ من ثلاثة أوجه : أحدها : أنّهم صغّروا الجمع. والثّاني : أنّهم أبدلوا(٣) من النّون لامًا. والثّالث : نقل لفظ الواحد إلى الجمع؛ ذلك لأنّ أُصَيْلانَ جمع أصيل، كما تقول : رَغيفٌ وَرُغْفانٌ، وَقَضيبٌ وَقُضْبانٌ، وهذا الجمع لايُصَغَّرُ وإنّما يُرَدُّ إلى واحده في التّصغير، فيقال : رُغَيْفاتٌ، وَقُضَيْباتٌ يجمع بالألف والتّاء، وكان الأصل في أَصيلٍ أن يقال : أُصَيِّلٌ(٤). وذلك جميعه لايُقاس عليه بل يسمع سماعًا.

(١) – في الأصل و(ع) : (مُغَيْربان)، وهو وهم.

(٢) – وافق الشارح في هذه المسألة الكوفيين انظر الإنصاف المسألة رقم (١١٧) : ٢/٨٠٩ وكان الشارح وَهِمَ في شرح هذه اللفظة فظن ان (أُنَيْسان) وهو قياس تصغير إنْسان على مذهب ابن جنّي والبصريين شاذًّا، (أُنَيْسيانٌ) الشّاذُّ في التصغير على مذهبهم قياسًا. وانظر شرح الشافية : ١/٢٧٣ ومابعدها.

(٣) – رسمت في الأصل : (ابددلوا)، وهو سهو، والتصويب من (ع).

(٤) – في (ع) : (وكان الأصْلُ في أَصيلٍ أن يُصَغَّرَ فيقال : أُصَيِّلٌ ...).

باب ألفات القطع والوصل

قال : "الألفات في أوائل(١) الكلم على ضربين : همزة قطع، وهمزة وصل. فهمزة القطع هي الّتي ينقطع باللّفظ بها ماقبلها عمّا بعدها. وهمزة الوصل هي الّتي تثبت في الابتداء، وَتُحْذَفُ في الوصل؛ لأنّها إنّما جِيءَ بها تَوَصُّلاً إلى النُّطْقِ بالسّاكن لما لم يُمْكِنِ الابتداء به(٢)، فإذا اتّصل ما بعدها بما قبلها حُذِفَتْ للاستغناء عنها."

اعلم أنّ ألف القطع تكون في الأسماء، والأفعال، والحروف، وعلامتها أن يُقْطَعَ في اللّفظ ما قبلها عمّا بعدها، وتكون هذه الهمزة مفتوحة، ومضمومة ومكسورة، وتثبت في الابتداء والدَّرْجِ والوقف، وهي كثيرة، ولكثرتها(٣) لم تُحْصَرْ بعلامة، بل همزة الوصل محصورة، فإذا وقفتَ عليها علمت أنّ ماسواها همزة قطع.

ومن(٤) علامات همزة القطع أن تكون فيما هو على وزن (أَفْعَلَ)، نحو (أَحْسَن وأَجْمَل وَأَكْرَم)، ومن علاماتها أنّها تثبت في التّصغير نحو : أَحْمَد وَأُحَيْمِدٍ، ونحو : إِصْرٍ(٥) تقول : أُصَيْرٌ، وأن تدخل في جمع(٦) التّكسير فيما هو

(١) – في (ع) : (في اول ...).

(٢) – في الأصل : (بها) وهو خطأ، والتصويب من (ع) و(مل).

(٣) – في (ع) : (فلكثرتها).

(٤) – في (ع) : (فمن).

(٥) – الإصْرُ : العهد الثقيل. اللسان (اصر).

(٦) – في (ع) : (جميع)، وهو تحريف.

على وزن (أَفْعالٍ) نحو / : أَجْمالٍ، وَأَحْمالٍ، وَأَنْيابٍ، وَأَثْوابٍ، وتدخل في الأسماء الأعجميّة نحو : إِبْراهيم، وَإِسْماعيل، وَإِسْحاق، وَإِسْتَبْرَقٍ، ألفه ألف قطع، وإن كان منصرفًا؛ لأنّ العرب صرفته لتنكيره.

فأمّا همزة الوصل فإنّها تَصِلُ مابعدها بماقبلها، وتثبت في الخَطِّ والابتداء، وتُحْذَفُ في الوصل، وهمزة الوصل جُلِبَتْ تَوَصُّلاً إلى النّطق بالسّاكن، وهي تكون في فعل الأمر لِلْمُواجَه المأخوذ من الأفعال الثلاثيّة، وما زيدَ عليها، إذا كان الفعل غير مدغم ولامعتل، وذلك نحو : ذهبَ، وخَرَجَ، وقتل، وضرب؛ لأنّ مستقبله يكون ساكن الثّاني، نحو : يَذْهَبُ، وَيَقْتُلُ، وَيَخْرُجُ، وإنّما سَكَّنوا الثّاني؛ لئلاّ تتوالى أربع حركاتٍ في كلمة واحدة، فإذا أرادوا الأمر به حذفوا حرف المضارعة، فيبقى السّاكن، فجاؤوا بهمزة الوصل، وهي ساكنة في الأصل؛ لأنّ أصل كلّ حرف أن يكون مبنيًّا على السّكون[1]، فلم يُمْكِنِ النّطق به أيضًا، فَحُرِّكَتْ بالكسر لاجتماع السّاكنين إلاّ أن يكون ثالث الفعل مضمومًا فَتُضَمُّ الهمزة، لإِتْباعِ الضّمّةِ الضّمّةَ؛ لأنّهم يستثقلون الخروج من كسر إلى ضمّ. وقال قوم : هي في الأصل متحرّكة، وحركتها مُعْتَبَرَةٌ في الحرف[2] الثالث من الفعل نحو (اِضْرِبْ) كُسِرَتِ الهمزة؛ لأنّك تقول في مستقبله : (يَضْرِبُ) بكسر الرّاء، و(أُقْتُلْ)؛ لأنّك تقول : (يَقْتُلُ) بضمّ التّاء. فأمّا (اِعْلَمْ) ومستقبله (يَعْلَمُ) بالفتح فَكُسِرَتِ الهمزة؛ لئلاّ يَلْتَبِسَ بفعل المُخْبِرِ عن نفسه.

وتدخل همزة الوصل في الأسماء والحروف على مايأتي بيانه إن شاء اللّه.

قال : "فكلّ همزة وقعتْ في أوّل كلمة فهي همزة قطع إلاّ ما

(١) – في (ع) : (أن يكون ساكنًا مبنيًّا على السّكون)، وهو سهو.

(٢) – في (ع) : (بالحرف).

أَسْتَثْنيه لك، نحو : أَخَذَ، وَأَكَلَ، وَأَصَرَ[1]، وَأَكْرَمَ، وَأَصْلَحَ وَإِطْريحٍ وَإِسْنامٍ وَإِمْخاضٍ[2]."

اعلم أنّ همزة القطع لاتنحصر، وقد ذكرتُ لك ذلك؛ لأنّها أصل في جميع الأسماء، والأفعال، والحروف، وإنّما همزة الوصل محصورة على مابيّنتُ، وستقفُ عليه / إن شاء اللّه.

162
[١٨٠/ب]

قال : "وأمّا همزة الوصل فتدخل في الكلم الثّلاث : الاسم، والفعل، والحرف، فدخولها في الأسماء في موضعين[3] : اسم غير مصدر، واسم مصدر.

فأمّا الأسماء غير المصادر فعشرة وهي : ابْنٌ، وَابْنَةٌ، وَاثْنانِ، وَاثْنَتانِ، وَاسْمٌ، وَاسْتٌ، وَامْرُؤٌ، وَامْرَأَةٌ، وَابْنُمٌ، وَايْمُنٌ[4]."

اعلم أنّه ليس في الأسماء غير المصادر ما ألفه ألف وصل، سوى هذه الأسماء العشرة، وما سوى ذلك فألفه ألف قطع. فإن قال قائل : لِمَ دخلتْ ألف الوصل في هذه الأسماء دون غيرها؟ قيل له : هذه الأسماء سقط منها حرف الاعتلال، فَسُكِّنَتْ أوائلها؛ لِيُدْخِلوا عليها همزة الوصل؛ لتكون الهمزة عوضًا من المحذوف منها.

(١) – في (ع) : (نحو أَخَذَ وَأُخِذَ وَآصَرَ) وفي (مل) : (... أَخَذَ وَآصَرَ وَأَكْرَمَ ...).

(٢) – "وسنام إطريح : طال ثُمَّ مالَ في أحد شقيه." اللسان : (طرح). : «الإسنامُ : ثمر الحَليّ» اللسان (سنم).

وفيه : «والإِمْخاضُ : ما اجتمع من اللبن في المرعى حتى صار وَقْرَ بَعيرٍ ...» اللسان (مخض).

(٣) – في (مل) : (من موضعين ...).

(٤) – في (ع) و(مل) : (وَايْمُنُ ا).

فأمّا (ابْنٌ) وكان[1] أصله (بَنَوٌ) أو (بَنَيٌ) فأُسْقِطَ آخره. وأمّا (اثْنان) فالأصل فيه (ثِنْيان)[2]؛ لأنّه من ثَنَّيْتُ الشَّيءَ. وأمّا (اسْمٌ) فأصله (سِمْوٌ) بكسر السّين وضمّها، فَحُذِفَت الواو[3]، يُوَضِّحُ ذلك أنّه من سَما يَسْمو. وأمّا (اسْتٌ) فأصله (سَتَهٌ). وأمّا (امْرُؤٌ) فَشُبِّهَت الهمزة بحرف معتلّ لما يلحقها من التّخفيف. وأمّا (ابْنُمٌ) فزيدتْ فيه الميم للتّوكيد والمبالغة، كما قالوا للأزْرَقِ: زُرْقُمٌ، ولعظيم العَجُزِ: سُتْهُمٌ.

قال: "وأمّا الأسماء المصادر فهي[4] كلّ مصدر ماضيه متجاوز لأربعة أحرف وفي أوّله الهمزة[5]، وذلك [نحو][6]: اسْتِخْراجٌ، وانْطِلاقٌ، واصْفِرارٌ واحْمِرارٌ؛ لأنّ الماضي متجاوزٌ للأربعة، وفي أوّله همزة وذلك: اسْتَخْرَجَ وانْطَلَقَ، واصْفَرَّ، واحْمَرَّ. فهذا دخولها في الاسم."

اعلم أنّ لأفعال المصادر الّتي تدخل عليها همزة الوصل تسعة أبنية، سبعة منها ثلاثيّة، واثنان رباعيّان.

فالثّلاثيّة ما كان على: (انْفَعَلَتُ) نحو: انْطَلَقْتُ، و(افْعَلَلْتُ) نحو: احْمَرَرْتُ، و(افْتَعَلْتُ) نحو: احْتَسَبْتُ، و(اسْتَفْعَلْتُ) نحو: اسْتَخْرَجْتُ، و(افْعَنْلَلْتُ) نحو: اقْعَنْسَسْتُ، و(افْعالَلْتُ) نحو: (اشْهابَبْتُ، و(افْعَوَّلْتُ) نحو: اجْلَوَّدْتُ، و(افْعَوْعَلْتُ)

(١) – في (ع): (فكان).

(٢) – في (ع): (ثنتان)، وهو تصحيف.

(٣) – في (ع): (فحذفت منه الواو).

(٤) – في الأصل: (وهي): وهو سهو لقوله في أول الكلام (وأما)، والتصويب من (ع) و(مل).

(٥) – في (ع) و(مل): (همزة).

(٦) – تكملة من (ع) و(مل)، ساقطة من الأصل.

/ نحو: اغْدَوْدَيْتُ.

وأمّا اللذان أصلهما الرّباعيّ فنحو: اقْشَعْرَرْتُ، واحْرَنْجَمْتُ. وإنّما قلنا: سبعة في الأوّل، وثمانية في الثّاني[1]؛ لأنّ (افْعَنْلَلْتُ)[2] قد يكون وزنًا لـ (اقْعَنْسَسْتُ)، وإحدى السّينَيْنِ زائدة، وتكون وزنًا لـ (احْرَنْجَمْتُ)، والجيم والميم زائدتان.

فالألف في جميع هذه الأفعال مكسورة إلاّ أن يكون الثّالث مضمومًا فَتَضُمّها، نحو قولك: أُسْتُضْعِفَ، وأُسْتُحْقِرَ[3]. وجميع مصادر هذه الأفعال ألفه ألف وصل. فأما أَكْرَمَ إِكْرامًا، وأَجْمَلَ إِجْمالاً، فجاءت الألف مكسورة في المصادر، والأفعال ألفها مفتوحة؛ لِيُفَرّقوا بين الجمع والمصدر. [وَقُرِئَ: ﴿وَأَدْبارَ السُّجودِ﴾[4] بالفتح والكسر[5]، فَمَنْ فتح أراد جمع دُبُرٍ، ومَنْ كسر أراد المصدر][6] وكذلك ﴿إِدْبارَ النُّجومِ﴾[7][8].

قال: "وأمّا دخولها في الأفعال ففي موضعين:

أحدهما: الماضي إذا تجاوزتْ عِدَّتُهُ أربعة أحرف، وفي أوّله

(١) – يريد أنّه ذكر أولاً أن أوزان المصادر التي تدخل عليها همزة الوصل ذات الأصول الثلاثية سبعة ثمّ عندما عدّها عدّ ثمانية. وعلل سبب ذلك في أن (افعنللت) مشترك بين الثلاثيّ والرّباعيّ.

(٢) – في الأصل و(ع): (افعللت) وهو تحريف.

(٣) – في الأصل (احتقر) وهو تحريف والتصويب من (ع).

(٤) – ق: (٤٠).

(٥) – الفتح قراءة أبي عمرو وابن عامر وعاصم والكسائي ويعقوب، والكسر قراءة باقي العشرة. انظر السبعة: ٦٠٧، والنشر: ٢/٣٧٦، والبدور الزاهرة: ٣٠١.

(٦) – تكملة من (ع).

(٧) – الطور: (٤٩).

(٨) – لاخلاف بين العشرة في كسر الهمزة في هذا الموضع. انظر البدور الزاهرة: ٣٠٤.

همزة، [فهي همزة][1] وصل، وذلك نحو : اسْتَخْرَجَ، وَانْقَطَعَ واشْتُرِيَ، وَاسْتُقْصِيَ.

والآخر : مثال الأمر للمواجه من كلِّ فعل انْفَتَحَ[2] فيه حرف المضارعة وسكن[3] مابعده، وهو نحو قولك في الأمر : اضْرِبْ، انْطَلِقْ، اقْتَطِعْ؛ لأنّك تقول : يَضْرِبُ، وَيَقْتَطِعُ، وَيَنْطَلِقُ، فتفتح حرف المضارعة وتُسْكِنُ مابعده. إلاّ أنّهم قد حذفوا في بعض المواضع تخفيفًا، فقالوا : خُذْ، وَمُرْ، وكُلْ، وقياسه : أُؤْخُذْ، وأُؤْمُرْ[4]، وأُؤْكُلْ، وقد جاء ذلك في بعض الاستعمال."

اعلم أنّا قد بَيَّنّا وجه دخول همزة الوصل في فعل الأمر فلا طائل في إعادته. فأمّا دخولها في الأفعال الخماسيّة والسّداسيّة، فالوجه في إدخال الهمزة عليها مثل ذلك؛ وذلك لأنّهم زادوا نونًا في (انْفَعَلْتُ) وكرهوا تحريكها؛ لئلاّ تجتمع أربعة أحرف متحرّكات فزادوها ساكنة، ثمّ أدخلوا لسكونها ألف الوصل، وحرّكوها لاجتماع السّاكنين، وجعلوا قولهم : (طَلَقَ)، من (انْطَلَقَ) بمنزلة الثّلاثيّ. وكذلك (افْتَعَلَ) لما أدخلوا التّاء سكّنوا الفاء الّتي قبلها؛ لأنّهم لو تركوها على الحركة – وقد حرّكوا التّاء[5] – اجتمع أيضًا أربعة / أحرف متحرّكات. وكذلك (احْمَرَّ)، أصله : (احْمَرَرَ) لما زادوا إحدى الرّائين متحرّكة احتاجوا إلى تسكين الحاء، لينتظم البناء فيهنّ على مثال (انْفَعَلَ)، وإنّما يقال : (احْمَرَّ)، ب]

(١) – تكملة من (ع) و(مل).

(٢) – في (مل) : (يفتح).

(٣) – في (مل) : (يسكن).

(٤) – (وأُؤْمُرْ) : ساقط من (ع).

(٥) – في الأصل : (الياء)، وهو تصحيف، والتصويب من (ع).

وأصله (احْمَرَرَ)، كما يقال : (مَدَّ)، وأصله (مَدَدَ). وكذلك الكلام في سائر الأمثلة إنّما هو سُكِّنَ الأوّل فزادوا فيه همزة الوصل.

فإن قيل : فَلِمَ فتحوا أوّل الثّلاثيّ وضمّوا أوّل الرّباعيّ؟ قيل له : اخْتاروا فتح مستقبل الثّلاثيّ لقلّة حروفه وكثرته في الكلام وخفّة الفتحة، وضمّوا الرّباعيّ لكثرة حروفه وقِلّته، والضّمّة أثقل من الفتحة. وأيضًا فإنّهم لما فتحوا أوّل مستقبل الثّلاثيّ بَقِيَ معهم الضّمّ والكسر، فلو كسروه لَثَقُلَ عليهم، فلهذا ضَمّوه فقالوا في الرّباعيّ : (أَكْرَمَ يُكْرِمُ)، فحذفوا الهمزة في المستقبل، وكان الأصل (يُؤَكْرِمُ)؛ ليكون على وزن (يُدَحْرِجُ)، إلاّ أنّهم استثقلوا الجمع بين همزتين إذا أخبر الإنسان عن نفسه نحو قولك : (أُؤَكْرِمُ) ولما أسقطوا الهمزة في فعل المتكلّم أسقطوها في جميع المضارع؛ لئلاّ تختلف الأبنية في التّصريف، وقد جاء ذلك في ضرورة الشّعر نحو قوله[1] :

٢٤٣ – وَإِنَّهُ[2] أَهْلٌ لأَنْ يُؤَكْرَمَا

وكقوله :

٢٤٤ – وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفِينْ

وفي " كِساءٍ مُؤَرْنَبٍ "[3][4].

(١) – غير معروف. قال البغداديّ : "وهو مشهور في كتب اللغة قلما خلا عنه كتاب وقد راجعت المواد والمظان فلم أجد قائله ولاتتمته."

٢٤٢ – البيت من مشطور الرجز.

وهو في المقتضب : ٢/٩٦، والمنصف : ١/٣٧، ٢/١٨٤، والخصائص : ١/١٤٤، والتبصرة : ٢/٧٥١، والإنصاف : ١/١١، ٢٣٩، والمرتجل : ١٢١، وشرح شواهد شرح الشافية : ٥٨، والمقاصد : ٤/٥٧٨، ٥٩٣، والهمع : ٢/٢١٨، واللسان : (رنب)، (كرم). والتاج : (كرم).

(٢) – في (ع) : (لأنه)، وهو تحريف.

٢٤٤ – تقدم برقم (٨٦).

(٣) – في (ع) : (مُؤَرْنَبت) وهو تصحيف.

(٤) – كساء مؤرنب : خلط في غَزْلِهِ وبر الأرنب.

فأمّا خُذْ، وكُلْ، ومُرْ[1]، فلم يُحْتَجْ فيهنّ إلى الهمزة لحركة الحرف الأوّل، وقد جُمِعَ في الشّعر بينهما نحو قول الشّاعر[2] :

٢٤٥ – تَحَمَّلْ حاجَتي وَاأْخُذْ قُواها فَقَدْ نَزَلَتْ بِمَنْزِلَةِ الضَّياعِ

قال : "وأمّا دخولها في الحرف ففي موضع واحد، وهو[3] لام التّعريف نحو : الغلام والجارية فاللاّمُ[4] وحدها للتّعريف، والألف قبلها همزة وصل."

اعلم أنّه ليس في الكلام همزة وصل تدخل على حرف غير هذه الهمزة. فأمّا سائر الهمزات الدّاخلة على الحروف، فهي قطع نحو (إنَّ) و(إمّا) و(أمّا) وأشباه ذلك. / وهذه الهمزة أبداً تكون مفتوحة بخلاف سائر همزات الوصل، وإنّما فتحوها؛ لتكون الهمزة الدّاخلة على الحرف بخلاف مايدخل على الأسماء والأفعال، وذكر (سيبويه)[5] أنّ هذه الهمزة شُبِّهَتْ بألف (أَحْمَرَ) فَفُتِحَتْ كما فُتِحَ، وذلك أنّه [ما][6] من همزة إلاّ وتسقط إذا[7] كان قبلها كلام أيٌّ[8] كلام

[1]

(١) – (مُرْ) : ساقطة من (ع).
(٢) – هو طريح بن إسماعيل الثقفي.
٢٤٥ – البيت من الوافر.
وهو في أمالي القالي : ٢/٧٠، والسمط : ٢/٧٠٥ برواية : «تَخَلَّ بحاجتي واشدد قواها» وعليها يفوت الاستشهاد. ونقل صاحب السمط عن السيرافي في الإقناع أن بعض النحويين رواه : «تخلَّ بحاجتي واأخذ قواها».
(٣) – في الأصل و(ع) : (وهي) وهو سهو، والتصويب من (مل).
(٤) – في (مل) : (واللام).
(٥) – الكتاب : ٢/٦٣–٦٤، ٢/٢٧٣.
(٦) – تكملة من (ع).
(٧) – في الأصل : (إذْ)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).
(٨) – (أي) : ساقطة من (ع).

كان إلاّ هذه الألف فإنّها لا[1] تسقط، ولو كان قبلها[2] ألف الاستفهام كقولك : الرَّجُلُ قال ذاك ؟ قال الشّاعر[3] :

٢٤٦ – أَ أَلْخَيْرُ الَّذي أَنَا أَبْتَغيهِ أَمِ الشَّرُّ الَّذي هُوَ يَبْتَغيني

قال : "ومتى استغنيتَ عن همزة الوصل بغيرها حذفتها، تقول في الاستفهام : أَبْنُ زَيْدٍ عِنْدَكَ؟ حذفتَ همزة الوصل استغناءً عنها بهمزة الاستفهام[4]، قال (عُبَيْدُ[5] اللّهِ بنُ قَيْسِ الرُّقَيّاتِ) :

٢٤٧ – فَقالَتْ : أَبْنُ قَيْسٍ ذا؟ وَبَعْضُ الشَّيْبِ يُعْجِبُها

وتقول في الاستفهام : أَشْتَرَيْتَ لِزَيْدٍ ثَوْبًا؟ أَسْتَخْرَجْتَ لَهُ مالاً؟ فتفتح[6]؛ لأنها همزة استفهام، قال (ذو الرُّمَّةِ) :

٢٤٨ – أَسْتَحْدَثَ الرَّكْبُ عَنْ أَشْياعِهِمْ خَبَرًا أَمْ عاوَدَ القَلْبَ مِنْ أَطْرابِهِ طَرَبُ."

(١) – (لا) : ساقطة من (ع).
(٢) – في (ع) : (إذا كان قبلها ...).
(٣) – هو المُثَقِّب العبديّ.
٢٤٦ – البيت من الوافر.
وهو في ديوانه : ٢١٣، والمفضليات : ٢٩٢، وابن يعيش : ٩/١٣٨، وشرح شواهد شرح الشافية : ١٨٨، وانظر الدرر : ٢/١٨٥، والأشموني : ٣/١١٠.
(٤) – في (ع) : (استغناءً عنها بهمزة الاستفهام). مكررة.
(٥) – في الأصل و(ع) : (عبد)، وهو تحريف.
٢٤٧ – البيت من مجزوء الوافر.
وهو في ديوانه : ٤، واللسان : (عجب). يعجبها : أي يُكْسِبُها العجب.
(٦) – في الأصل : (فَفُتِحَ)، وهو تحريف. والتصويب من (ع).
٢٤٨ – البيت من البسيط.
وهو في ديوانه : ٤، والمحتسب : ٢/٣٢٢، وشرح شواهد شرح الشافية : ١٨٩، واللسان : (شيع).
أشياعهم: أصحابهم، وهو جمع مفرده : (شيع).

اعلم أنّ همزة الاستفهام قطع، وحركتها الفتح، فإذا دخلتْ على همزة وصل، مكسورة كانت أو[1] مضمومة، سقطتْ همزة الوصل وثبتتْ همزة الاستفهام؛ لأنّها تُغْني عنها، وقوله تعالى : ﴿أَصْطَفَى البَنات عَلى البَنينَ﴾[2] يُقْرَأُ بالوصل والقطع[3]، فَمَنْ وصل أراد الخبر، ومَنْ قطع أراد الاستفهام، والتّقدير : أَاصْطَفى، فاكتفى بإحداهما عن الأخرى. وقوله :

أَسْتَحْدَثَ الرَّكْبُ[4] ... ...

التّقدير : أَاسْتَحْدَثَ الرَّكْبُ. وقوله :

فَقالَتْ : أَبْنُ قَيْسٍ ذا ... ...

إنّما هو أَابْنُ[5] قَيْسٍ ذا، وقوله : يُعْجِبُها، أراد من العجب؛ لأنّها تعجّبتْ من شبيه.

فأمّا إذا دخلتْ همزة الاستفهام على همزة وصل مفتوحة، أَبْدَلْتَ من همزة الوصل مَدَّةً؛ لئلاّ يَلْتَبِسَ الكَلامُ، قال اللّه تعالى : ﴿آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الأُنْثَيَيْنِ﴾[6].

فأمّا إنْ دخلتْ همزة الاستفهام على همزة / قطع فلك فيها أربع طرائق : [٦٠]

– تَحْقيقُ الهمزتين : (أَأَنْذَرْتَهُمْ)[7].

(١) – انظر ص١٩ الحاشية رقم (٢).

(٢) – الصافات : (١٥٣).

(٣) – قرأ العشرة بقطع همزة (اصطفى) وروى ابن جَمّاز وإسماعيل عن نافع وأبي جعفر الوصل انظر السبعة: ٥٤٩، والنشر : ٢/٣٦٠.

(٤) – (الركب) : ليست في (ع).

(٥) – في (ع) : (التقدير أَابْنُ ...).

(٦) – الأنعام : (١٤٣)، (١٤٤).

(٧) – البقرة : (٦).

– ولك أنْ تُدْخِلَ بين الهمزتين ألفًا، نحو قول الشّاعر[1] :

٢٤٩ – هيا ظَبْيَةَ الوَعْساءِ بَيْنَ جُلاجِلٍ وَبَيْنَ النَّقا آنْتِ أَمْ أُمُّ سالِمِ

– الوجه الثّالث : أنْ تُحَقِّقَ الهمزة الأولى، وتُلَيِّنَ الثّانية.

– المذهب الرّابع : أنْ تُدْخِلَ بين المحقّقة والمُلَيَّنَة ألفًا؛ لأنّ المُلَيَّنَةَ في نِيَّةِ التَّحْقيقِ، نحو قوله تعالى : ﴿آأَنْتَ قُلْتَ لِلنّاسِ﴾[2].

قال : "فإن كانتِ الهمزة مع لام التّعريف[3] لم تحذفها مع همزة الاستفهام؛ لئلاّ يلتبس الخبر بالاستفهام تقول : آلرَّجُلُ قالَ ذاكَ؟ آلغُلامُ ذَهَبَ بِكَ؟ قال اللّه تعالى : ﴿آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الأُنْثَيَيْنِ﴾[4] وقال تعالى : ﴿آللّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلى اللّهِ تَفْتَرونَ﴾[5]. وقالوا[6] في القسم : آللّهِ لأَذْهَبَنَّ، فلم يحذفوها؛ لأنّها صارتْ عوضًا من واو القسم. وقالوا في النّداء : ياألله اغْفِرْ لي، فأثبتوها؛ لأنّ[7] الألف واللاّم هنا بدل من همزة إله[8]."

اعلم أنّه إذا دخلتْ همزة الاستفهام على همزة لام التّعريف لم يَجُزْ حذفها؛

(١) – هو ذو الرّمّة.

٢٤٩ – تقدم الشاهد برقم (١٢٣).

(٢) – المائدة : (١١٦).

(٣) – في (مل) : (التعريف مفتوحة ...) بإقحام (مفتوحة)؛ لان الهمزة في (ال) مفتوحة دائمًا. وهو يريد : فإن كانت همزة الوصل مع لام التعريف لم تحذفها مع همزة الاستفهام.

(٤) – الأنعام : (١٤٣)، (١٤٤).

(٥) – يونس : (٥٩). وفي (ع) و(مل) اقْتُصِرَ بالشّاهد على قوله تعالى : ﴿آللّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾.

(٦) – في (ع) : (وقال)، وهو تحريف.

(٧) – في (مل) : (فاثبتوها لكثرة الاستعمال لان ...).

(٨) – في (مل) : (... إله في الأصل).

لئلاّ يَلْتَبِسَ الخبر بالاستفهام، ولكنّك تزيد مَدَّةً؛ لتدلّ عليها.

وأمّا[1] إثباتها في القسم فلأنّك لو حذفتها لم يُعْلَمْ، هل الكلام إخبار مَحْضٌ أو قسم[2].

وأمّا ثبوتها في النّداء فلأنّ الألف واللاّم، صارتا كأنّهما من نفس الكلمة، وقد مضى ذلك في باب النّداء.

قال: "وهمزة الوصل أبدًا مكسورة، نحو: اِضْرِبْ، اِذْهَبْ، اِسْتَخْرِجْ، اِبْنٍ، اِمْرَأَةٍ[3] إلاّ أنْ يُضَمَّ ثالثها ضمًّا لازمًا فَتُضَمُّ هي، فتقول: اُدْخُلْ، اُخْرُجْ، اُنْطُلِقَ بزيد، اُشْتُرِيَ له ثَوْبٌ، وقالوا[4] اُغْزِي يا امْرَأَةُ، فَضَمّوا؛ لأنّ الأصل: اُغْزُوِي، وتقول: اِرْمُوا فَتَكْسِرُ؛ لأنّ الأصل: اِرْمِيُوا."

اعلم أنّا قد بَيَّنّا وجه الكسرة في همزة الوصل، فأمّا إذا انضمّ ثالث الفعل ضمًّا لازمًا فإنّهم يُتْبِعون الضّمّة الضّمّة استثقالاً للخروج من كسر[5] إلى ضمّ، ألا ترى أنّ قولك: اِمْرُؤٌ، همزته مكسورة وثالثة مضموم / إلاّ أنّ ضمّته غير لازمة؛ لأنّها في حال الفتح تنفتح، وفي حال الكسر تنكسر.

فأمّا (اُغْزِي) فضمّوا[6] أوّله وإنْ كانت الزّاي مكسورة؛ لأنّ الأصل: اغْزُوِي،

(١) – في (ع): (فأما).

(٢) – في الأصل: (... إخباراً محض أو قَسَمٌ)، وفي (ع): (... إخبارٌ محضًا أو قَسَمًا) والنصب في كلتيهما خطأ.

(٣) – في (مل): (امرؤ).

(٤) – في (ع): (وقال) وهو تحريف.

(٥) – في الأصل: (استثقالاً من الخروج كَسْرٍ ...)، وهو سهو، والتصويب من (ع).

(٦) – في الأصل: (فيضموا)، وهو خطأ؛ لأنّه لم يُسْبَقْ بناصب أو جازم، وما أثبته من (ع).

فاستثقلوا الكسرة على الواو، فأسقطوها، فاجتمع ساكنان الواو والياء، فأسقطوا الواو لالتقاء السّاكنين؛ لأنّها ليستْ لمعنى، وبقيت الياء؛ لأنّها لمعنى؛ لأنّها ضمير[1] الفاعل، فلمّا سقطتِ الواو قلبوا من الضّمّة قبلها كسرة؛ لتثبت الياء، ولو بقيتِ الضّمّة لانقلبتِ الياء واوًا، فالتبس فعل أمر المؤنّثة[2] بأمر جمع المذكّرين. وكذلك[3] تُكْسَرُ همزة (اِرْموا)؛ لأنّه من رمى يرمي، والأصل كسر الميم، والضّمّ فيها لأجل حذف الياء؛ لأنّها لما حُذِفَتْ قلبوا من الكسرة ضمّة، لتسلم الواو ولو ثبتتِ الكسرة لانقلبتِ الياء واوًا، فكان يَلْتَبِسُ فعل أمر المذكّرينَ بفعل الواحدة[4].

قال: "وألف التّعريف مفتوحة، وكذلك ألف اَيْمُنٍ[5] لاغير، قال الشّاعر[6]:

٢٥٠- فقالَ فريقُ القَوْمِ - لَمّا نَشَدْتُهُمْ -: نَعَمْ، وفَريقٌ: لَيْمُنُ اللّهِ ما نَدْري[7]

فإذا ابتدأتَ قلتَ: اَيْمُنُ اللّهِ بالفتح."

اعلم أنّا قدْ بَيَّنّا الوجه في فتح همزة الوصل مع لام التّعريف. فأمّا ألف (اَيْمُنٍ) و(اَيْمٍ) فإنّهما لَمّا كانا لايُسْتَعملان إلاّ في القسم لم يَتَمَكَّنا، فَشُبِّها بلام

(١) – في (ع): (... لمعنى وهو ضمير ...).

(٢) – في الأصل: (المؤنث)، وما أثبته من (ع).

(٣) – في (ع): (فكذلك).

(٤) – في (ع): (... الواحدة المؤنثة).

(٥) – في (مل): (... مفتوحة لكثرة الاستعمال وكذلك اَيْمُنٍ ...).

(٦) – (الشاعر): ساقطة من (ع).

٢٥٠ – تقدم الشاهد برقم (٢١٢).

(٧) – في (ع): (لاندري).

[التّعريف][1]، فَفُتِحا، وعند البصريّين أنّها ألف وصل، وأنّ الاسم غير مشتقٍّ.

وقال (الزّجّاج) – وهو من قول الكوفيّين[2] – : إنَّ أَيْمُنَ جَمعُ يَمينٍ، كما قال (أبو النَّجْمِ) :

٢٥١ – يَبْـــري لَهـــا مِنْ أَيْمُنٍ وَأَشْـــمُلِ

وإنَّ (أَيْمَ) محذوف منها النّون. واللّه أعلم بالصّواب[3].

(١) – تكملة من (ع).

(٢) – انظر ماسلف ص٥٨١ الحاشية رقم (٥).

٢٥١ – تقدم الشاهد برقم (٢١١).

(٣) – (بالصواب) : ليست في (ع).

باب الاستفهام

قال : "وَيُسْتَفْهَمُ بأسماء غير ظروف، وبظروف، وبحروف. فالأسماء : مَنْ، وما، وأَيٌّ، وكَمْ.

والظّروف : مَتى، وأَيْنَ، وكَيْفَ، وأَيَّ حينٍ، وأَيّانَ، وأَنّى[1].

والحروف : الهمزة، وأَمْ، وهَلْ."

اعلم أنّ الاستفهام لَمّا كان نوعًا من أنواع الكلام ومعنى من معانيه جُعِلَ له حرف[2] يَخُصُّهُ؛ لتكون معانيها فيه. / وأصل حروف الاستفهام هو الهمزة، كما 165 [١٨٣/ب] كان أصل حروف المجازاة (إنْ) الشَّرْطيَّةُ وما سواها يعمل بتضمّن معناها، فكذلك حروف الاستفهام. فأمّا (أَمْ، وهَلْ) فقد يكونان لغير الاستفهام.

[و][3] اعلم أنّ الاستفهام إنّما هو طلب المُسْتَفْهِمِ علم ما لايعلمه كالاستخبار والاستعلام، فإن كان المُسْتَفْهِمُ عالمًا[4] بما يَسْتَفْهِمُ عنه لم يكن ذلك استفهامًا، ولكن يكون تَقْريراً وَتَوْبيخًا؛ لأنّ القديم سبحانه وتعالى في كلامه حروف الاستفهام وهو يتعالى عن ذلك، وإنّما يُقَرِّرُ أَوْ يُوَبِّخُ، فقوله تعالى: ﴿وَما تِلْكَ بِيَمينِكَ ياموسى﴾[5] تَقْريرٌ له؛ لئلاّ يَنْفِرَ إذا انْقَلَبَتْ حَيَّةً، وقوله تعالى: ﴿كَيْفَ

(١) – (أنى) : ساقطة من (ع).

(٢) – في الأصل : (جُعِلَتْ له حروف)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٣) – تكملة من (ع).

(٤) – في الأصل : (علمًا)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٥) – طه : (١٧).

تَكْفُرونَ بِاللّهِ﴾[1] تَوْبيخٌ لهم على كفرهم، وقوله تعالى[2] : ﴿أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنّاسِ اتَّخِذوني وَأُمِّيَ إِلهَيْنِ مِنْ دونِ اللّهِ﴾[3] تَوْبيخٌ لقوم عيسى لإكْذابِهِ إيّاهم[4] في المَقالِ.

فأمّا (مَنْ) فجعلوها سُؤالاً عَمَّنْ يعقل، نحو قولك : مَنْ هذا؟ وَمَنْ عَمْرٌو؟ وَمَنْ زَيْدٌ؟ فاسْتُغْني بـ (مَنْ) عن قولك : أَزَيْدٌ هذا؟ أَعَمْرٌو هذا؟ أَبَكْرٌ هذا؟ فالأسماء لاتُحْصى كثرة، فانتظم بـ (مَنْ) جميع ذلك. وقد جاءتْ على سبعة أوجه: الاستفهام، والجزاء، وموصولة، وموصوفة، ومحمولة على التّأويل، ومَوْسومَةٍ بعلامة النّكرة، ومنقولة من أجل (أَمْ).

فالاستفهام[5] قولك : مَنْ عندك؟ والجزاء قولك : مَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ. والموصولة نحو قولك : مَنْ يَأتيكَ أَكْرِمْهُ، يعني الّذي يَأتيك أكرمه، ومنه قوله تعالى : ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَقولُ رَبَّنا آتِنا في الدُّنْيا حَسَنَةً﴾[6] معناه – واللّه أعلم – ومنهم الّذي يقول.

والموصوفة نحو قولك : مررتُ بِمَنْ خَيْرٍ منكَ، وهي نكرة قال الشّاعر[7] :

---

(١) – البقرة : (٢٨).

(٢) – في (ع) : (... تعالى لعيسى بن مريم عليهما السلام).

(٣) – المائدة : (١١٦).

(٤) – في (ع) : (لاكذابهم إياهم ...) وهو تحريف.

(٥) – في الأصل : (فاستفهام)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٦) – البقرة : (٢٠١).

(٧) – هو عمرو بن قميئة.

٢٥٢ – يارُبَّ مَنْ يُبْغِضُ أَذْوادَنا رُحْنَ عَلى بَغْضائِهِ وَاغْتَدَيْنْ

فدخول (رُبَّ) عليها دلّ على أنّها نكرة. وكذلك قول الآخر[1] :

٢٥٣ – رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظًا صَدْرَهُ قَدْ تَمَنّى لِيَ مَوْتًا لَمْ يُطِعْ

وأمّا المحمولة على التّأويل فإنّه يكون للتّأنيث والجمع والتّثنية، ومنه قول (الفَرَزْدَق) :

٢٥٤ – / تَعالَ فَإِنْ عاهَدْتَني لاتَخونُني نَكُنْ[2] مِثْلَ مَنْ ياذِئْبُ يَصْطَحِبانِ 166 [١٨٤/أ]

---

٢٥٢ – البيت من السريع.

وهو في ملحقات ديوانه : ١٩٦، وسيبويه : ١/٢٧٠، والمقتضب : ١/١٧٩، ومعاني الحروف للرماني: ١٥٨، والحيوان : ٣/٣٠٦، والتبصرة : ١/٢٨٩، وأمالي ابن الشجري : ٢/٣١١، والمرتجل: ١٠١، وابن يعيش : ٤/١١.

يقول : نحن محسودون لشرفنا وعزتنا وكثرة مالنا، والحاسدون لاينالون منا أكثر من إظهار البغضاء لعزنا وامتناعنا.

(١) – سويد بن أبي كاهل اليشكريّ.

٢٥٣ – البيت من الرمل.

وهو في المفضليات : ١٩٨، ومعاني القرآن للأخفش : ١/٣٦، ومعاني الحروف للرمانيّ : ١٥٨، والمرتجل : ٣٠٧، وأمالي ابن الشجري : ٢/١٦٩، وابن يعيش : ٤/١١، والخزانة : ٢/٥٤٦، ٣/١١٩، والمغني : ٣٦٤، والهمع : ٢/٢٦، وعجزه في الهمع : ١/٩٢.

٢٥٤ – البيت من الطويل.

وهو في ديوانه : ٢/٣٢٩، وسيبويه : ١/٤٠٤، ومعاني القرآن للأخفش : ٣٦، ومعاني القرآن للفراء: ٢/١١١، والمقتضب : ٢/٢٩٤، ٣/٢٥٣، والجمل : ٣٤٣، والأضداد للأنباري : ٣٣٠، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٦٦٥، ومعاني الحروف للرمانيّ : ١٥٨، والمحتسب : ٢/١٤٥، والتبصرة : ١/٥٢١، وأمالي ابن الشجري : ٢/٣١١، والمخصص : ١٧/٧٥، وابن يعيش : ٢/١٣٢، وشرح الكافية الشافية : ١/٣٠٩، والمغني : ٤٥٢، والمقاصد : ١/٤٦١، وعجزه في الأصول : ٢/٤٢١، والخصائص : ٢/٤٢٢، والمحتسب : ١/٢١٩، والهمع : ١/٨٧، ٨٨.

(٢) – في الأصل (تكن) بالتاء وهو تصحيف. والتصويب من (ع).

فثنّى على التّأويل، كقوله تعالى : ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعونَ إِلَيْكَ﴾(١) ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْظُرُ إِلَيْكَ﴾(٢) والتّأنيث نحو قوله تعالى(٣) : ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلّهِ وَرَسولِهِ وَتَعْمَلْ صالِحًا﴾(٤).

وأمّا المَوْسومَةُ بعلامة النّكرة، فهو في باب الحكاية، إذا قال القائل: "رأيتُ رجلاً، قلتَ : مَنا؟ فإن قال : هذا رجل، قلتَ : مَنُو؟ فإن قال : مررت برجل، قلتَ: مَنِي؟، تَسِمُها بعلامة تدلّ على أنّه مستفهم عن نكرة، وسيجيء بيانه في موضعه إن شاء اللّه.

وأمّا المنقولة من أجل (أَمْ) فنحو قوله تعالى : ﴿أَمْ مَنْ هُوَ قانِتٌ آناءَ اللَّيْلِ﴾(٥)، تقلبها عن الاستفهام لأجل (أَمْ)؛ لأنّ حرف الاستفهام(٦) لايدخل على حرف استفهام، كما نُقِلَتْ (هَلْ) إلى معنى (قَدْ) في قوله :

٢٥٥ – أَمْ هَلْ كَبيرٌ بَكى ... ...

فأمّا (ما) فإنّها تقع على الأجناس وعلى النّعوت، تقول : ماهذا الشّيء؟ فيقال : إنسان، أو حمار، أو ذَهَبٌ، أو فِضَّةٌ، ففيها من الاختصار(٧) مثل ما كان في (مَنْ). ويُسْأَلُ بها عن الصّفات، فيقال : مازيد؟ فتقول : الطّويل، والقصير،

(١) – يونس : (٤٢).
(٢) – يونس : (٤٣).
(٣) – (تعالى) : ساقطة من (ع).
(٤) – الأحزاب : (٣١) وفي (ع) : (تقنت) وهو تحريف.
(٥) – الزمر : (٩).
(٦) – في (ع) : (استفهام).
٢٥٥ – تقدم الشاهد برقم (١٠١).
(٧) – في الأصل رسمت : (الاختلصار) وهو سهو، والتصويب من (ع).

وما أشبه ذلك. ولايكون جوابها : زيد، ولاعمرو، فإن جعلتَ الصّفة في موضع الموصوف على العموم جاز أن تقع على ما يعقل، ومن كلام العرب : «سُبْحانَ ما(١) سَخَّرَكُنَّ لَنا، وَسُبْحانَ مايُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ»، وقال عزّ وجلّ : ﴿وَالسَّماءِ وَما بَناها﴾(٢) قال قوم : معناه وَمَنْ بَناها(٣)، وقال قوم معناه : وَبِنائِها(٤).

وَتَجيءُ (ما)(٥) في الكلام على عشرة أوجه وهي : الاستفهام، والجزاء، وموصولة، وموصوفة، وللتّعجّب، فهي في هذه الخمسة اسم، وتجيء جَحْداً وَصِلَةً، وكافَّةً، ومُسَلِّطَةً، ومُغَيِّرَةً لمعنى الحرف، وهي في هذه الخمسة حرف.

فأمّا الاستفهام فقولك : ماعندك؟ على ماتقدّم بيانه. وأمّا الجزاء فنحو قولك: ماتَفْعَلْ تُجازَ عَلَيْهِ، قال اللّه تعالى : ﴿مايَفْتَحِ اللّهُ لِلنّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلا مُمْسِكَ لَها﴾(٦) وقد مضى ذكرها في المجازاة(٧).

166
والموصولة تكون بمعنى (الّذي)، وقد تقدّم / بيانه بما يُغْني عنه، ومنه قوله [١٨٤/ب]
تعالى :﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ ما كانوا يَعْمَلونَ﴾(٨) معناه – واللّه أعلم – بأحسن الّذين كانوا يعملون.

(١) – في الأصل : (سبحان من ...)، وهو وهم، والتصويب من (ع).
(٢) – الشمس : (٥).
(٣) – نسب ذلك إلى الحسن البصري ومجاهد وأبي عبيدة : انظر البحر المحيط : ٨/٤٧٨، ومجاز القرآن : ٢/٢٠٠.
(٤) – نسب ذلك إلى قتادة والمبرد والزجاج. انظر البحر المحيط : ٨/٤٧٨، وانظر إعراب القرآن للنحاس : ٣/٧١١.
(٥) – في الأصل : (بها) وما أثبته من (ع).
(٦) – فاطر : (٢).
(٧) – في (ع) : (في باب المجازاة).
(٨) – النحل : (٩٧).

وأمّا المصدر فنحو قولك : أعجبني ماصنعتَ : أي صَنيعُكَ، فعند (الأخفش) أنّها اسم[1]، وعند (سيبويه) أنّها حرف[2].

وأمّا الموصوفة فنحو قولك : جِئتُ بما خَيْرٍ من ذلك، ونظيرها (مَنْ) في الصّفة.

وأمّا التّعجّب فقولك : ما أَحْسَنَ زيداً! وتقديره : شيء أَحْسَنَ زيداً هو[3].

أمّا[4] الّتي للْجَحْدِ فقوله[5] [تعالى][6] ﴿ ماهذا بَشَراً ﴾[7].

وأمّا الّتي للصّلة فنحو قوله تعالى :﴿ فَبِما نَقْضِهِمْ ميثاقَهُمْ ﴾[8]، و﴿ فَبِما رَحْمَةٍ مِنَ اللّهِ لِنْتَ لَهُمْ ﴾[9] ومنه قول (عنترة) :

٢٥٦ – ياشاةَ ما قَنْصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ حَرُمَتْ عَلَيَّ وَلَيْتَها لَمْ تَحْرُمِ

يريد : يا شاةَ قَنْصٍ.

---

(١) – انظر معاني القرآن للأخفش : ٢/٣٣٩، ٣٦١، ٣٧٨، ومذهبه في ذلك مضطرب انظر : ١/٤٠، ١٠٢، ٢٠٩، ٢/٣٠٧، ٣٩٩، تجده يقول بأنها مع مابعدها اسم للمصدر. وانظر معاني الحروف للرمانيّ : ٨٩، والمغني : ٣٣٨.

(٢) – انظر الكتاب : ١/٤١٠، ١/٤٥٣، ١/٤٧٦.

(٣) – (هو) : ساقطة من (ع).

(٤) – في (ع) : (فأما).

(٥) – في الأصل و(ع) : (فقولك)، وهو سهو، والصواب ما أثبته.

(٦) – زيادة.

(٧) – يوسف : (٣١).

(٨) – النساء : (١٥٥)، والمائدة : (١٣). وفي الأصل أسقط الناسخ (فبما) من قوله تعالى : (ميثاقهم).

(٩) – آل عمران (١٥٩). وفي (ع) اقتصر بالشاهد على قوله تعالى (فبما رحمة من الله) .

٢٥٦ – البيت من الكامل.

وهو في ديوانه : ٢١٣، ومعاني الحروف للرمانيّ : ١٥٥، وصدره في المغني : ٣٦٦، والرواية فيه : ياشاة من قنص ... ، وعليها يفوت موضع الاستشهاد.

وأمّا الكافة فنحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّما اللّهُ إِلهٌ واحِدٌ ﴾[1].

وأمّا المُسَلَّطَةُ فنحو : حَيْثُما تَكُنْ أَكُنْ، وإِذْ ما تَصْنَعْ أَصْنَعْ، فـ (حَيْثُ) و(إِذْ) لايُجازَى بهما وإنّما دخول (ما) عليهما سلّطهما على المجازاة.

وأمّا المُغَيِّرَةُ لمعنى الحرف فنحو قوله تعالى : ﴿ لَوْ ما تَأْتينا بِالمَلائِكَةِ ﴾[2] فـ (ما) غيَّرتْ معنى (لو) عمّا كانت عليه، وصارت بمعنى (هَلاّ).

وأمّا (أيٌّ) فهي سؤال عن بعض من كلٍّ، تكون لِمَنْ يعقل ولِمَنْ لايعقل، وقد مضى ذكرها في باب المجازاة، وهي تجيء على سبعة أوجه : استفهاماً وجزاء[3]، وبمعنى (الّذي)، وصفة، وحالاً، ومتصرِّفة في الإفراد والإضافة ومنقولة إلى معنى (كَمْ).

فأمّا الاستفهام فقولك : أيُّ القوم عندك؟ وتقع في موضع رفع، ونصب، وجرّ، تقول : أَيُّهُمْ ضربتَ؟ وبأيِّهِمْ مررتَ؟ وأيُّهم عندكَ؟

وأمّا الجزاء فنحو قولك : أَيُّهُمْ تَرَ يَأْتِكَ، تنصبها بـ (تَرَ)، وتجزم (يَأْتِكَ) بالجواب.

وأمّا الّتي بمعنى (الّذي) فقولك : لأُكْرِمَنَّ[4] أَيُّهُمْ في الدّار، تنصب (أَيُّهُمْ) وترفعها[5]، ومنه قوله تعالى : ﴿ ثُم لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلى الرَّحْمنِ عِتِيًّا ﴾[6] ففي رفع (أَيُّهُمْ) ثلاثة أوجه :

---

(١) – النساء : (١٧١).

(٢) – الحجر : (٧).

(٣) – في الأصل و(ع) ضبطت (استِفهامٌ وَجزاءٌ) بالرفع وهو خطأ.

(٤) – في (ع) بدل (لأكرمن) لفظة أخرى لم أستطع معرفتها.

(٥) – (وترفعها) : ساقط من (ع).

(٦) – مريم : (٦٩). وفي الأصل (لننزع ...)، وهو تحريف.

قال (الخليل)[1] : هو رفع على الحكاية كأنه قال : لَنَنْزِعَنَّ قائلينَ : أَيُّهُمْ [أَشَدُّ][2]؛ لأنّ في (نَنْزِعُ) دليلاً على معنى القول؛ لأنّهم ينزعون القول.

الثّاني : ماقاله (سيبويه)[3] أنّها مبنيّة على الضّمّ؛ لأنّها في موضع المبنيّ.

/ الثّالث : قول (يُونُس) : إنّ قوله تعالى : ﴿لَنَنْزِعَنَّ﴾ مُعَلَّقَةٌ كما يُعَلَّقُ العِلْمُ في قولهم: قَدْ عَلِمْتُ أَيُّهُمْ في الدّارِ[4]. [أ/

وَحُكِيَ عن بعضهم[5] أنّه قرأها نصبًا[6] جعلها في موضع (الّذي). وأمّا الصّفة فنحو : مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ.

وأمّا الحال فنحو : مررتُ بزيدٍ أيَّ رَجُلٍ، تنصبُ (أيَّ رَجُلٍ) على الحال؛ لأن زيداً معرفة، فلا يجوز أن تجري عليه (أيٌّ) صفة[7].

وأمّا المتصرّفة[8] في الإفراد والإضافة فنحو : أيُّ القوم أتاكَ، وإن شئتَ : أيٌّ أتاكَ.

وأمّا المنقولة إلى (كَمْ) فنحو قوله عزّ وجلّ[9] : ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ﴾[10]

(١) – انظر الكتاب : ١/٢٥٩.
(٢) – تكملة من (ع).
(٣) – الكتاب : ١/٣٩٨.
(٤) – انظر إعراب القرآن للنحاس : ٢/٣٢٢.
(٥) – في (ع) : (وَحَكَى بَعْضُهُمْ)، وهو وهم.
(٦) – قراءة النصب منسوبة إلى هارون القارئ : انظر إعراب القرآن للنحاس : ٢/٣٢٢.
(٧) – في (ع) : (... أن تجري عليه الصفة).
(٨) – في (ع) : (المنصرفة)، وهو تصحيف.
(٩) – (وجل) : ساقط من (ع).
(١٠) – الحج : (٤٨)، محمد : (١٣)، الطلاق : (٨).

بمعنى: وكم من قرية. وأمّا (كَمْ) فقد مضى بيانها في بابها[1].

وأمّا (كيف) فسؤالٌ عن حال تَنْظِمُ جميع الأحوال، يقول : كيف أنتَ؟ فتقول: صالحٌ، وصحيحٌ، وآكلٌ، وشاربٌ، وقائمٌ، وقاعدٌ، والأحوال أكثر من أن يُحاطَ بها، فإذا قلتَ : (كيف) أغْنى عن ذكر[2] ذلك كُلِّه.

وأمّا (متى) فسؤالٌ عن الزّمان، والقِصَّةُ فيها[3] كالقِصَّةِ في (كيفَ) في أنّه يُغْني عن جميع أسماء الزّمان، نحو : يومَ الجُمُعَةِ القتالُ أَمْ يومَ السّبتِ، أمْ يومَ الأحدِ، أَمْ يومَ[4] الاثنينِ، أمْ شهرَ كذا[5]، أمْ سنةَ كذا[5]، فـ(متى) تُغْني عن هذا كلّه.

وكذلك (أَيّانَ) في معناها، كما قال اللّه تعالى: ﴿يَسْأَلونَكَ عَنِ السّاعَةِ أَيّانَ مُرْساها﴾[6].

وأمّا (أَيْنَ) فسؤال عن مكان، وهي كـ(متى) في السّؤال عن الزّمان إذا قلتَ: أَيْنَ زيدٌ؟ قيل : في بغدادَ، أو البصرةِ، أو السّوقِ، فلا يمتنع مكان من أن يكون جوابًا، وإنّما الجواب من جنس السّؤال، فإذا سُئِلْتَ عن مكان لم تُخْبِرْ بزمان.

قال : فـ(مَنْ) : سُؤالٌ عمّن يعقل، و(ما) : سؤال عمّا لايعقل، و(أيٌّ) : سؤال عن بعض من كُلّ يكون لِمَنْ يعقل ولما[7] لايعقل،

(١) – (في بابها) : ليست في (ع).
(٢) – (ذكر) :ساقطة من (ع).
(٣) – في (ع) : (فيه) وهو سهو.
(٤) – (يوم) : ساقطة من (ع).
(٥) – رُسِمَتْ في (ع) : (كذى).
(٦) – الأعراف : (١٨٧)، والنازعات : (٤٢).
(٧) – في (ع) : (ولمن)، وهو تحريف.

و(كَمْ) : سؤال عن العدد، و(مَتى) : سؤال عن الزّمان، و(أَيْنَ) : سؤال عن المكان، و(كَيْفَ) : سؤال عن الحال، و(أيُّ حينٍ) : كـ(مَتى)، و(أَيّانَ) كذلك، و(أَنّى) كـ(أَيْنَ)."

اعلم أنّه قد مضى بيان ذلك أمام هذا الكلام. فأمّا (مَنْ) فإنّها مبنيّة في سائر أحوالها على السّكون؛ / لأنّه أصل البناء، وبُنِيَتْ في الاستفهام لتضمّنها معنى حرف الاستفهام، وفي الجزاء لتضمّنها معنى (إنْ) الشّرطيّة، وفي الصّلة لكون معناها في صلتها كـ(الّذي). [ب]

و(ما) بهذه المثابة.

وأمّا (أيٌّ) فلا تجيء إلاّ مضافة، وهي بعض ما أُضيفَتْ إليه، ومتى أُفْرِدَتْ عن الإضافة، ونُوِّنَتْ، كانت الإضافة مراعاة، وهي معربة[1] في سائر أحوالها حملاً لها على نظيرها، ونقيضها؛ لأنّ نظيرها (بَعْضٌ)، ونقيضها (كُلٌّ)؛ لأنّ (كُلاًّ) عبارة عن جميع أجزاء الشّيء، وعند[2] (سيبويه) أنّها مبنيّة في موضع (الّذي)[3].

فأمّا (كَمْ) فقد مضى ذكرها.

وأمّا (متى) فهي مبنيّة على السّكون[4]؛ لأنّه الأصل في البناء، وبُنِيَتْ لتضمّنها معنى حرف الاستفهام، وبُنِيَتْ في الجزاء لتضمّنها معنى (إنْ) الشّرطيّة.

(١) – في (ع) : (معرفة)، وهو تحريف.
(٢) – في (ع) : (وعن ...).
(٣) – انظر الكتاب : ١/٣٩٨، وإعراب القرآن للنحاس : ٢/٣٢٣.
(٤) – في الأصل أقحم الناسخ بين (فهي مبنية) و(على السكون) العبارة التالية : (في موضع الذي) وهي من السطر الذي قبل هذا السطر في الأصل.

وأمّا (أَيْنَ) فَبُنِيَتْ؛ لأنّها تضمّنتْ معنى همزة الاستفهام، ولم تُبْنَ على السّكون لأجل الياء السّاكنة فكان يلتقي ساكنان واختير لها الفتحة لخفّتها، ولم تُكْسَرْ لأجل ثقل الكسرة، ولم تُضَم؛ لأنّ الضّمّ إنّما يكون في الغايات [وما أشبهها][1] وليست بغاية[2]، أو فيما كان متمكّناً وليستْ كذلك.

والكلام في (كيفَ)[3] كالكلام في (أين) سواء.

وأمّا (أيَّ حينٍ) فإنّ (أيًّا) لَمّا أُضيفَتْ[4] إلى (حينٍ) وهي[5] زمان صارتْ للزّمان؛ لأنّها بعض ما أُضيفَتْ إليه، فلهذا صارتْ كـ(متى)؛ لأنّ (متى) للزّمان، يقول: متى خرج زيد؟ فتقول : يومَ الجمعةِ، أو غيرُهُ من ظروف الزّمان وتقول في الجزاءِ : مَتى تَخْرُجْ أَخْرُجْ، فأيُّ وقتٍ وقع فيه الخروج وجب الجزاء.

فأمّا[6] (أيّانَ) فمبنيّة على الفتح، وبُنِيَتْ لتضمّنها معنى حرف الاستفهام أو حرف الشّرط، وبُنِيَتْ على الفتح لمكان الألف؛ لئلاّ يجتمع ساكنان. وقيل : لمكان الياء؛ لأنّ الألف حاجز غير حَصينٍ، فَفُعِلَ بها كما فُعِلَ بـ(أين)، واختير لها الفتحة لخفّتها.

وأمّا (أنّى)[7] فَبُنِيَتْ لتضمّنها معنى همزة الاستفهام أو حرف الشّرط، وبُنِيَتْ على السّكون؛ لأنّه الأصل / في البناء[8]. و(أنّى) قيل : هي كـ(أَيْنَ) فإذا [١٨٦/أ] 168

(١) – تكملة من (ع).
(٢) – في الأصل (وليست بغايات)، وهو سهو، والتصويب من (ع).
(٣) – في (ع) : (وكيف الكلام فيها).
(٤) – في الأصل : (أضفت)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).
(٥) – في (ع) : (وهو).
(٦) – في (ع) : (وأما).
(٧) – في (ع) : (أي)، وهو تحريف.
(٨) – في (ع) بدل (وبنيت ... في البناء) وضع الناسخ العبارة التالية : (واختير لها الفتحة لخفتها كما عمل في أين وكيف) وهو تخليط.

قلتَ : أنّى لك هذا؟ يكون تقديره : من أين لك هذا؟ وقيل : هي بمعنى (كيفَ) وتأوّلوا[1] قوله تعالى : ﴿ فَأْتوا حَرْثَكُمْ أنّى شِئْتُمْ ﴾[2] معناه: كيف شئتمْ مُقْبِلاً وَمُدْبِراً وعلى جَنْبٍ، ولا يجوز على ما يذهب إليه بعض الفقهاء[3]؛ لأنّ أمير المؤمنين عليه السّلام لَمّا سُئِلَ عن ذلك قال: ﴿ أَتَأْتونَ الفاحِشَةَ ماسَبَقَكُمْ بِها مِنْ أَحَدٍ مِنَ العالَمينَ ﴾[4].

وهذه الأسماء تكون جُثَّةً وغير جُثَّةٍ، فما كان سؤالاً عن مكان فهو جُثَّةٌ، وما كان سؤالاً عن حال أو زمان، فهو غير جُثَّةٍ.

قال : "وتقول : مَنْ عندكَ؟ فجوابه : زيدٌ، أو عمرٌو، ونحو ذلك، ولاتقول: حِمارٌ، ولافرسٌ، ولانحو ذلك. وإذا قال : مامعكَ؟ قلتَ : دراهمُ ونحو[5] ذلك. وإذا قال : أيُّهُمْ عِنْدَكَ؟ قلتَ : مُحَمَّدٌ، وإذا قال : أيَّ الدَّوابِّ ركبتَ؟ قلت : الأشقرَ، وإذا قال : كم مالك؟ قلتَ : ألفان، ونحو ذلك. وإذا قال : متى جئتَ؟ قلتَ : يومَ الجمعة. وإذا قال : أين كنتَ؟ قلتَ : عند زيد، وإذا قال : كيف أنتَ؟ قلتَ : صالحٌ. وإذا قال: أيَّ حينٍ قُمْتَ؟ قلتَ : أَمْسِ. وكذلك : أيّانَ انطلاقُكَ؟ فتقول : غداً، قال اللّه سبحانه :﴿ يَسْأَلونَكَ عَنِ السّاعَةِ أَيّانَ مُرْساها ﴾[6]؛ أي

---

(١) – (تاولوا) : ساقط من (ع).

(٢) – البقرة : (٢٢٣).

(٣) – يريد إتيان الزوجة في غير موضع النسل وقد عُزِيَ هذا الرأي إلى مالك وبعض الصحابة. انظر تفسير الطبري : ٤ / ٣٩٧ – ٤١٨، والمغني لابن قدامة : ٧ / ٢٩٦، وما كتبه محقق المغني في حاشيته، وانظر ماأورده صاحب اللسان من الحديث : "فأتوا حرثكم انى شئتم سمامًا واحدًا اي ماتّى واحدًا ..." اللسان (سمم).

(٤) – الأعراف : (٨٠).

(٥) – في (ع) و(مل) : (أو نحو).

(٦) – الأعراف : (١٨٧)، النازعات : (٤٢).

متى ظهورها وحلولها؟ قال تعالى : ﴿ يامَرْيَمُ أَنّى لَكِ هذا ﴾[1]؛ أي : مِنْ أين لكِ هذا؟ [﴿ قالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللّهِ ﴾][2][3]."

اعلم أنّ جميع هذا قد مضى مستقصًى فلا طائل في إعادته.

قال : " و أمّا الهمزة و(أَمْ) فقد تقدّم ذكرهما في باب العطف. وأمّا (هل) فكقولك[4] : هل قامَ زيد؟ وهل يقوم جعفر؟ فجوابه : (نعم) أو (لا). وقد تكون (هل) بمعنى (قَدْ)، قال اللّه تعالى : ﴿ هَلْ أَتى عَلى الإِنْسانِ حينٌ مِنَ الدَّهْرِ ﴾[5] أي : قد أتى عليه حين من الدّهر، قال الشّاعر[6] :

٢٥٧ – سائِلْ فَوارِسَ يَرْبوعٍ بِشَدَّتِنا أَهَلْ رَأَوْنا بِسَفْحِ القُفِّ ذي الأَكَمِ

أي : قَدْ رَأَوْنا."

اعلم أنّ الهمزة قد ذكرنا أنّها أصل الباب[7]، وأُمُّ حروف الاستفهام. والدّليل على ذلك جواز دخولها على حروف العطف / نحو الواو والفاء و(ثُمَّ) ومن ذلك [١٨٦/ب] 168

---

(١) – آل عمران : (٣٧).

(٢) – آل عمران : (٣٧).

(٣) – تكملة من (ع) و(مل).

(٤) – في (مل) : (فقولك).

(٥) – الإنسان : (١).

(٦) – هو زيد الخيل.

٢٥٧ – البيت من البسيط. وهو في ديوانه : ١٠٠، والمقتضب : ١ / ١٨٢، ٣ / ٢٩١، والخصائص : ٢ / ٤٦٣، وأمالي ابن الشجري : ١ / ١٠٨، ٢ / ٣٣٤، وابن يعيش : ٨ / ١٥٢، ١٥٣، والمغني : ٣٨٩، والهمع :٢ / ٧٧. وعجزه في الهمع : ٢ / ١٣٣. بشدّتنا : بحملتنا. القُفّ : مارتفع من الأرض. الأكم : جميع أكمة وهي مرتفع من الأرض ملبس حجارة سوداء.

(٧) – في (ع) : (أصل في الباب).

قوله تعالى : ﴿أَوَلَمْ﴾، وقوله : ﴿أَفَلَمّا﴾[1]، وقوله : ﴿أَثُمَّ إذا ماوَقَعَ﴾[2].

وجميع الحروف والأسماء المستفهم بها، لايجوز تقديم شيء منها على حروف العطف، وإنّما قلنا : إنّها تتقدّمها [لَمّا][3] كانت الأصل، لأنّ الاستفهام له صدر الكلام، ولايتقدّمه شيء، فلمّا لم يتقدّمها شيء وتقدّمتْ حروف العطف على سائر الحروف والأسماء[4] علمنا أنّها هي الأصل.

فأمّا (أَمْ) فليستْ كالهمزة؛ لأنّها تكون عاطفة[5] ولايبتدأ بها، وإنّما تقع بعد استفهام أو خبر كسائر حروف العطف، ولاتكون إلاّ ثانيًا ولايُبْتَدَأُ بها، ومن أجل ذلك جاز دخول (أَمْ) على (هَلْ)، نحو قوله :

٢٥٨ – أَمْ هلْ كَبيرٌ بَكى لَمْ يَقْضِ عَبْرَتَهُ إِثْرَ الأَحِبَّةِ يَوْمَ البَيْنِ مَشْكومُ

ولذلك[6] دخلتْ على (كيف). نحو قوله[7] :

٢٥٩ – أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ ماتُعْطي العَلوقُ بِهِ رِئْمانَ أَنْفٍ إذا ما ضُنَّ بِاللَّبَنِ

(١) – في (ع) : (أفلم).
(٢) – يونس : (٥١).
(٣) – تكملة من (ع).
(٤) – (والأسماء) : ساقطة من (ع).
(٥) – في (ع) : (لاتكون عاطفة)، وهو وهم.
٢٥٨ – تقدم الشاهد برقم (١٠١، ٢٥٥).
(٦) – في (ع) : (وكذلك).
(٧) – هو أفنون التغلبيّ.
٢٥٩ – البيت من البسيط.
وهو في المفضليات : ٢٦٣، والكامل : ١/١٠٧، وابن يعيش : ٤/١٨، والمغني : ٤٥، والخزانة : ٤/٤٥٥، ٥١٩.
وصدره في الهمع : ٢/١٣٣. العلوق : الناقة التي علق قلبها بولدها. وذلك أنّه يُنْحَرُ ثُمَّ يُحْشى جلده تبنًا ويقدم لها لتدر وهي تشمه اللبن، فهي تطمئن إليه مرة، وتنفر عنه أخرى.

قال تعالى : ﴿أَمْ مَنْ يُجيبُ الـمُضْطَرَّ إذا دَعاهُ﴾[1]. فإذا دخلتْ (أَمْ) على الاستفهام فإنّها تدخل عليه من حيث كانت عطفًا لا استفهامًا.

فأمّا (هَلْ) فهي وإن كانت حرف استفهام فإنّها لاتَخْلُصُ للاستفهام؛ لأنّها قد جاءتْ بمعنى (قَدْ)، وإذا كانتْ بمعنى[2] (قَدْ)، لم يجُزْ أن تقع بعدها الأسماء، كما لايجوز وقوعها بعد (قد)، وعند (الفَرّاء)[3] أنّها تكون جَحْدًا وخبرًا، ويتأوّل قوله تعالى : ﴿هَلْ أَتى عَلى الإِنْسانِ حينٌ مِنَ الدَّهْرِ﴾[4] على الخبر. والله أعلم.

قال : "واعلم أنّ (ما، ومَنْ، وأَيًّا) في الاستفهام نكراتٌ غير موصولاتٍ، وجميع الأسماء والظّروف الـمُسْتَفْهَمِ بها مبنيّة لتضمّنها معنى حرف[5] الاستفهام، إلاّ (أَيًّا) وحدَها، فإنّها معربة حملاً على (البعضِ) و(الكلِّ). وَحُرِّكَتِ الفاءُ في (كَيْفَ) والنّون في (أَيْنَ، وأَيّانَ)[6] لسكونها وسكون ماقبلها."

169 [١٨٧/أ] اعلم أنّ (مَنْ، وما، وأَيًّا) إذا وَقَعْنَ في الاستفهام والجزاء، لم يَحْتَجْنَ إلى صلات / وكُنّ أسماء تامّاتٍ على حِدَتِهِنَّ، ولايَحْتَجْنَ أيضًا إلى صفاتٍ، وذلك أنّ الصّلة والصّفة يُوَضِّحانِ الموصول والموصوف ويُخَصِّصانه، وأنتَ في هذه المواضع تقصد[7] الشّياع والإبهام، ألا ترى أنّ قولك : مَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ، وما

(١) – النمل : (٦٢).
(٢) – في (ع) : (... هل بمعنى قد).
(٣) – انظر معاني القرآن للفراء : ٣/٢١٣.
(٤) – الإنسان : (١).
(٥) – في (مل) : (... مَبْنيّ غير معرب لتضمنه معنى حرف ...).
(٦) – في (ع) و(مل) : (والنون من أين ومن أيان).
(٧) – في (ع) : (بقصد).

تفعلْ أفعلْ، ومَنْ عِندكَ؟ وما عندك؟ لايختصُّ بشيء بعينه.

وقد جاءتْ (مَنْ، وما) نكرتين في الخبر، وإذا كان كذلك فلا بُدَّ لهما من صفة تُوَضِّحُهُما، والدّليل على ذلك قول الشّاعر :

٢٦٠ – يارُبَّ مَنْ يُبْغِضُ أَذْوادَنا رُحْنَ عَلى بَغْضائِهِ وَاغْتَدَيْنْ

وقول الآخر :

٢٦١ – رُبَّما تَجْزَعُ النُّفوسُ مِنَ الأَمْـ ـرِ لَهُ(١) فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقالِ

فأدخل (رُبَّ) على (مَنْ، وما)، و(رُبَّ) مختصَّةٌ بالنّكراتِ. فأمّا باقي الفصل فقد تقدّم الكلام فيه.

قال : "وإعراب الجواب على إعراب السّؤال إن رفعٌ رفعْتَ وإن نصبٌ نصبتَ، وإنْ جرّ جررتَ، يقول : مَنْ هذا؟ فتقول : زَيْدٌ، فترفع (زيداً)(٢)؛ لأنّ (مَنْ) مرفوعة بالابتداء، وإذا قال : مَنْ ضربتَ؟ قلتَ : زيداً، وإذا(٣) قال بِمَنْ مَرَرْتَ؟ قلتَ : بِزَيْدٍ، فتأتي بحرف الجرّ؛ لأنّ حرف الجرّ لايُضْمَرُ."

اعلم أنّه إنّما وجب أنْ يكون إعراب الجواب مطابقًا لإعراب السّؤال في رفعه ونصبه، وجرّه؛ لأنّ فيه إيضاحًا وبيانًا للمسؤول عنه، ولو غيّرْتَ الإعراب لاشْتَبَهَ بغيره، فَمِنْ ثَمَّ لَزِمَكَ أن تأتي بإعراب السّؤال، وأنتَ مُخَيَّرٌ بين إظهار

٢٦٠ – تقدم الشاهد برقم (٢٥٢).

(١) – في الأصل و(ع) : (لها) وهو سهو.

٢٦١ – تقدم برقم (٨٢).

(٢) – (زيداً) : ليست في (مل).

(٣) – في الأصل : (وإذْ)، وهو تحريف، والتصويب من (ع) و(مل).

العامل وإضماره إذا قال القائل : مَنْ عندك؟ قلت : زيدٌ، وإن شئتَ : زيدٌ عندي، وكذلك : مَنْ ضَرَبتَ؟ قلت: زيداً، وإن شئتَ : ضربتُ زيداً، فإذا قال : بِمَنْ مَررتَ؟ قلتَ : بِزَيْدٍ، وإن شئتَ : مَررتُ بزيدٍ، والعامل في (زيد) هو الباء، ولايجوز حذفها، كما جاز في عامل الرّفع والنّصب، وذلك أنّ عوامل الأسماء على ضربين : فِعْلٌ، وحرفٌ. / فأمّا الفعل فيجوز حذفه لقوّته وتصرّفه. وأمّا الحرف فلا [١٨٧/ب] 169 يجوز حذفه لضعفه(١)، ألا ترى أنّ (إنَّ) وأخواتها لايُضْمَرْنَ، وكذلك حروف الجزم العاملة في الأفعال لاتُضْمَرُ لضعفها. فإن قيل : فقدْ أعملتم (أنْ) بعد (حتّى) مُضمرة وبعد الفاء، والواو و(أوْ)، وأعملتم (رُبَّ) بعد الواو مضمرة. قيل له : جاز ذلك(٢)؛ لأنّه بَقِيَ في الكلام ما ينوب عن المحذوف، ويقوم مقامه، وليس كذلك الباء وحروف الجرّ وغيرها من الحروف الّتي لاتُضْمَرُ؛ لأنّها ليس لها ما يقوم مقامها، وهذا بَيِّنٌ. واللّه أعلم.

(١) – في الأصل : (... حذفها لضعفها)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٢) – في (ع) : (قيل له : إنما جاز ...).

باب مايدخل في الكلام فلا يغيّره

قال : "وهو كلُّ مادخل على الاسم والفعل جميعًا، وذلك نحو (إنَّما، وكَأنَّما، ولَكِنَّما، ولَيْتَما، ولَعَلَّما، وإذْ، وإذا، وهَلْ) وهمزة الاستفهام، وجميع الظّروف المُسْتَفْهَمِ بها إذا كانتْ مُلْغياتٍ غير مُسْتَقِرّاتٍ. تقول : إنَّما قام زيدٌ[1]، وإنَّما زيدٌ أخوكَ، وكَأنَّما أخوك الأسدُ[2]، ولعلَّما أنتَ حالمٌ[3]، وأمّا (لَيْتَما) خاصّةً فإنْ جعلتَ (ما) فيها كافّةً بطل عملها، وإن جعلتها زائدة للتّوكيد لم يتغيّر نصبها، تقول : ليتما أخوك قائم، وإن شئتَ : ليتما أخاك قائم، وَيُنْشَدُ بيت (النّابغة) على وجهين : بالرّفع والنّصب :

٢٦٢- قالَتْ ألا لَيْتَما هذا الحَمامُ لَنا ... إلى حَمامَتِنا أوْ نِصْفَهُ فَقَدِ

وتقول : قُمْتُ إذْ زيدٌ جالسٌ، وأقومُ إذا قعدَ محمّدٌ."

اعلم أنّ جمهور النّحويّين كـ(سيبويه) وأصحابه، إذا أدخلوا (ما) على هذه الحروف أبطلوا عملها، فصارتْ عندهم بمنزلة (هَلْ)، فتقع بعدها الجمل من

(١) – في (ع) : (... قَدِمَ زيدٌ).
(٢) – في (مل) زيادة : (ولكنما جعفر منطلق).
(٣) – في الأصل : (... أنت عالم) وهو تحريف، والتصويب من (ع) و(مل).
٢٦٢ – البيت من البسيط.
وهو في ديوانه : ٨٥، وسيبويه : ١/٢٨٢، والأصول : ١/٢٨٢، ومعاني الحروف للرماني : ٨٩، والخصائص : ٢/٤٦٠، والتبصرة : ١/٢١٥، وأمالي ابن الشجري : ٢/١٤٢، والإنصاف : ٢/٤٧٩، وابن يعيش : ٨/٥٤، ٥٨، وشرح الكافية الشافية : ١/٤٨٠، والمقرب : ١/١١٠، والمغني : ٦٦، والمساعد : ١/٣٢٩، والخزانة : ٤/٢٩٧، والمقاصد : ٢/٢٥٤، والهمع : ١/٦٥.
وصدره في المغني : ٣٤١، والهمع : ١٤٣.

المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، والدّليل عليه قوله تعالى : ﴿كَأَنَّما يُساقونَ إلى المَوتِ وَهُمْ يَنْظُرونَ﴾[1] ولو كانتْ مُؤَثِّرَةً عملاً لما وقع الفعل بعدها؛ لأنّها إنّما تعمل في الأسماء بمشابهتها للأفعال، والفعل لايدخل على فعل أو مُشابِهٍ للفعل.

170
فأمّا (لَيْتَما) خاصّة فإنّهم / رجّحوه بالعمل[2]، وجعلوا (ما) فيها غير كافّة [١٨٨/ب]
لِما فيها من معنى التَّمنّي وغلبة الفعل، وكَأنَّهُمْ[3] تبعوا فيه ما سُمِعَ. وكان (ابن السّرّاج)[4] لايُفَرِّقُ بين شيء منها، ويقول : الإنسانُ مُخَيَّرٌ بين إعمالِ الجميع وإلغاء الجميع، فَمَنْ أَعْمَلَ الكلَّ جعل (ما) زائدةً مُلْغاةً دخولها كخروجها لايُغَيِّرُ إعرابًا عنده، تقول : إنّما زيداً منطلقٌ، وكذلك سائر أخواتها. ومَنْ أبطلَ عملها جعل (ما) كافّة للعمل، وبنى (إنَّ) معها فيبطل شبهها للفعل فيقول : إنّما زيد منطلقٌ. قال في الأصول[5] : فـ(إنّما) هاهنا بمنزلة فعل مُلْغى، مثل : أَشْهَدُ لَزَيْدٌ خَيْرٌ مِنْكَ. انتهى قوله.

ومن الدّليل على إبطال العمل قول (ابنِ كُراعٍ) :

٢٦٣ – تَحَلَّلْ[6] وَعالِجْ ذاتَ نَفْسِكَ وَانْظُرَنْ ... أَبا جُعَلٍ لَعَلَّما أَنْتَ حالِمُ

(١) – الأنفال : (٦).
(٢) – في (ع) : (بعملٍ).
(٣) – في الأصل : (وكلهم)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).
(٤) – الأصول : ١/٢٨١.
(٥) – الأصول : ١/٢٨١.
٢٦٣ – البيت من الطويل.
وهو في سيبويه : ١/٢٨٣، ومعاني الحروف للرمانيّ : ٨٩، والتبصرة : ١/٢١٥، وأمالي ابن الشجري: ٢/٢٤١، وابن يعيش : ٨/٥٤، ٥٨. وعجزه في ابن يعيش : ٨/١٣١.
(٦) – في (ع) : (تخلل) بالخاء، وهو تصحيف.

قال الخليل[1] : (إنّما) غير عاملة فيما بعدها، كما[2] أنّ (أرى) إذا كانتْ لغوًا لم تعملْ، ونظير (إنّما) قول (المَرار) :

٢٦٤ – أَعَلاقَةً أُمَّ الوُلَيِّدِ بَعْدَما أَفْنانُ رَأْسِكَ كَالثَّغامِ المُخْلِسِ

جعل (بعد) مع (ما) بمنزلة حرف واحد وابتدأ الكلام بعده. فإذا قلنا : إنّما زيد منطلق فالجملة مبتدأ وخبره[3] على مامضى، ودخلتْ (إنّما) مؤكّدة غير مؤثّرة.

وقال قومٌ : دخلتْ (إنّما) لتحقيق المتّصل، وتَمْحيقِ المنفصل، يريدون أنّها تُثْبِتُ ما يليها، وتنفي ما عداه كقوله تعالى : ﴿إِنَّما اللّهُ إِلهٌ واحِدٌ﴾[4]، وقوله تعالى : ﴿إِنَّما وَلِيُّكُمُ اللّهُ وَرَسولُهُ وَالَّذينَ آمَنوا الَّذين يُقيمون الصَّلاةَ وَيُؤْتونَ الزَّكاةَ وَهُمْ راكِعونَ﴾[5] ومعاني أخواتها باقٍ في الجمل الّتي يدخُلْنَ عليها، وإن كنَّ غير عاملاتٍ.

فأمّا (لَيْتَما) فَمَنْ رفع بعدها (الحَمامَ) فالرّفع من وجهين أحدهما : ماقدّمناه من الكفِّ.

(١) – سيبويه : ١/٤٦٦.
(٢) – في الأصل : (فكما) بإقحام الفاء. والتصويب من (ع).
٢٦٤ – البيت من الكامل. وهو في سيبويه : ١/٦٠، وإصلاح المنطق : ٤٥، والمقتضب : ٢/٥٣، والكامل : ١/٣٤٢، والأصول : ١/٢٨٣، ٢/٢٦٨، ومعاني الحروف للرماني : ١٥٦، وأمالي ابن الشجري : ٢/٢٤٢، وابن يعيش : ٨/١٣١، ١٣٤، والمقرب : ١/١٢٩، وشرح الكافية الشافية : ٢/١٠٢٦، والخزانة: ٤/٤٩٣، والمغني : ٣٤٤، والهمع : ١/٢١٠، أفنان الرأس : خصل شعره، والثغام : شجر إذا يبس ابيضّ. المخلس : مااختلط فيه البياض بالسواد. العلاقة : ان يعلق الحب بالقلب.
(٣) – في (ع) : (وخبر).
(٤) – النساء : (١٧١).
(٥) – المائدة : (٥٥). وفي (ع) اقتصر بالشاهد على قوله تعالى : ﴿إنما وليكم الله والذين آمنوا﴾ ثم قال بعدها : (الآية).

والثّاني : أن تُجْعَلَ (ما) غير كافَّةٍ، وتكون بمنزلة (الَّذي)، ويكون المبتدأ محذوفًا، و(هذا) خبره، و(الحمام) صفةٌ لـ (هذا)، والتّقدير : ليتَ الَّذي هو هذا الحمام لنا، وتكون (لنا) خبر (ليتَ)، واسمها (الَّذي) وصِلَتَها، وقد وصلتها بالجملة من المبتدأ والخبر وحذفتَ المبتدأ لطول الكلام.

170
[١٨٨/ب]

وقد مضى / تفسير معاني هذه الحروف في بابها.

فأمّا (إذْ، وإذا) فإنّهما ظرفان من ظروف الزّمان، والدّليل على أنّهما اسمان إضافتهما إلى الجمل، وتضمّنهما معنى ما يجوز الإخبار عنه. فـ (إذْ)[1] ظرف لما مضى، و(إذا) لما يُسْتَقْبَلُ، وبُنِيا؛ لأنّ معناهما في الزّمان الّذي نابا عنه، وبُنِيا على السّكون؛ لأنّه الأصل في المبنيات.

فأمّا (إذْ) فتقع بعدها الجملة من المبتدأ والخبر، والجملة من الفعل والفاعل، تقول: جئتُ إذْ زيد جالسٌ، وخرجتُ إذْ[2] خرج زيدٌ. وهي مضافة في كلا الحالين. أمّا إضافتها إلى الجملة الاسميّة فلا إشكال فيها؛ لأنّ الجمل تُضاف إليها، وأمّا الجملة الفعليّة فإضافتها إليها على حدّ إضافة أسماء[3] الزّمان إلى الأفعال، نحو قوله تعالى: ﴿هَذا يَوْمُ لايَنْطِقونَ﴾[4]. وإذا وقع بعدها المبتدأ والخبر، جاز أن يكون الخبر اسمًا وفعلاً مستقبلاً، وقُبِحَ أن يكون فعلاً ماضيًا، لاتقول : خَرَجْتُ إذْ زيدٌ خَرَجَ، وإنّما كان كذلك؛ لأنّ (إذْ) قد دلّتْ على الماضي فَقَبُحَ أنْ تأتي بماضٍ آخر؛ لأنّه لاحاجة إليه. و(إذْ) لايُجازى بها، فإذا ضَمَمْتَ إليها (ما) تغيَّرَ معناها فَجوزِيَ[5] بها وقد مضى ذلك. وإنّما لَمْ يُجازَ بها؛ لأنّها

(١) – في (ع) : (فإذا)، وهو تحريف.
(٢) – في (ع) : (وخرج إذ ...).
(٣) – في الأصل : (الأسماء) وهو خطأ، والتصويب من (ع).
(٤) – المرسلات : (٣٥).
(٥) – في الأصل : (فجوزوا)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

تدلّ على الماضي، والمجازاة إنّما تكون بالمستقبل.

فأمّا (إذا) ففيها معنى المجازاة إلاّ أنّها لايُجازى بها إلاّ في ضرورة الشّعر نحو قول الشّاعر[1] :

٢٦٥ – إذا قَصُرَتْ أَسْيافُنا كانَ وَصْلُها خُطانا إلى أَعْدائِنا فَنُضارِبِ[2]

وقوله :

٢٦٦ – تَرْفَعُ لي خُنْدُفٌ وَاللّهُ يَرْفَعُ لي ناراً إذا ماخَبَتْ نيرانُها تَقِدِ[3]

فإن قيل : ما معنى قولكم : فيها معنى المجازاة ولايُجازى بها؟

قيل له : معنى ذلك أنّ جوابها يقع عند الفعل الواقع كما تقع المجازاة عند وقوع الشّرط. وإنّما لايُجازى[4] بها؛ لأنّ فيها تَوْقيتًا، ومن شرط المجازاة أن تكون مُبْهَمَةً. ولما ذكرنا من توقيتها، قال اللّه تعالى : ﴿إذا السَّماءُ انْشَقَّتْ﴾[5] و﴿إذا السّماءُ انْفَطَرَتْ﴾[6]؛ لأنّ ذلك مُؤَقَّتٌ. ولاتحسن هاهنا (إنْ)، ومن ذلك حَسُنَ : إذا احْمَرَّ البُسْرُ أَتَيْتُكَ[7]؛ لأنَّ احْمِرارَهُ مُؤَقَّتٌ، ولم يحسن : إن احْمَرَّ

(١) – ورد هذا البيت في قصيدة لقيس بن الخطيم، وأخرى للأخنس بن شهاب. انظر الخزانة.

٢٦٥ – البيت من الطويل.

وهو في ديوان قيس بن الخطيم : ٨٨، برواية المؤلف، وبها أيضًا ورد في سيبويه : ١/٤٣٤، والخزانة : ٣/١٦٤. وورد برواية : (إلى القوم الذين نضاربُ) برفع (نضاربُ) في المفضليات : ٢٠٧ ضمن قصيدة للأخنس بن شهاب، والخزانة : ٣/١٦٤، وعلى هذه الرواية يفوت موضع الاستشهاد.

(٢) – في الأصل : (إلى القوم الذي نضاربُ) وهذا تحريف لرواية (الذينَ نضاربُ) ولاشاهد فيها.

٢٦٦ – تقدم الشاهد برقم (١٦١).

(٣) – (وقوله : ترفع لي ... تقد) : ساقط من (ع).

(٤) – في (ع) : (لم يجاز).

(٥) – الانشقاق : (١).

(٦) – الانفطار : (١).

(٧) – في (ع) : (زرتك).

البُسْرُ أَتَيْتُكَ.

171 [١٨٩/أ] واختلفوا في الاسم الواقع بعدها فكان أكثر / النّحويّين يقول : هو مرفوع بفعل مضمر يدلّ عليه الظّاهر كقوله تعالى : ﴿إذا السَّماءُ انشَقَّتْ﴾ تقديره – واللّه أعلم – : إذا انشقّتِ السّماء انشقّتْ. وإنّما اعتبروا ذلك؛ لأنّ المُجازاة لاتكون إلاّ بالأفعال دون الأسماء. وكان (سيبويه)[1] يذهب إلى أنّه مرفوع بالابتداء ويحتجّ بأنّ (إذا) لَمّا كانت غير عاملة في الفعل الواقع بعدها كعمل (إنْ) جاز أن يرتفع ما بعدها {بالابتداء}، وتصحّ المجازاة به وبالفعل بعده.

ولـ(إذا) موضع آخر، وهو أن تقع {في جواب الشّرط} نائبة عن الفاء[2]، نحو قول القائل : إنْ تَأْتِني فَأنا مُكْرِمُكَ[3]، وإن شئتَ قلتَ : إنْ تَأْتِني إذا أنا مُكْرِمٌ لك، قال اللّه تعالى : ﴿إنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِما قَدَّمَتْ أَيْديهِمْ إذا هُمْ يَقْنَطونَ﴾[4] تقديره – واللّه أعلم – : فَهُمْ يَقْنَطونَ[5].

ولها موضع آخر تكون فيه اسمًا للمكان وظرفًا من ظروفه، وتُسَمّى إذا المُفاجَأَةِ نحو قولك : خرجتُ فإذا زيدٌ خارجٌ، أي فاجَأَني فَفاجَأْتُهُ.

فأمّا (هَلْ) وهمزة الاستفهام فإنّهما تدخلان على الجملتين، فَتُحْدِثانِ فيهما الاستفهام ولاتُغيِّرانِهما عمّا كانا عليه، وقد مضى شرحهما فيما تقدّم.

قال : "وتقول : أين زيدٌ قائمٌ وقائمًا؟ وكيف زيد جالسٌ وجالسًا؟ إنْ جعلتَ (أَيْنَ) و(كيفَ) لغواً رفعتَ الخبر، وإنْ علّقتهما بمحذوف

(١) – الكتاب : ١/٥٤.

(٢) – في (ع) : (عن الفعل)، وهو وهم.

(٣) – في (ع) : (فأنا مكرم لك).

(٤) – الروم : (٣٦).

(٥) – في الأصل : (فإذا هُمْ ...) بإقحام (إذا)، والتصويب من (ع).

وجعلته[1] مستقرًا، نصبتَ قائمًا وجالسًا على الحال[2]. فإذا[3] قلتَ: مَتى زيدٌ قائمٌ، رفعتَ قائمًا ألْبَتَّةَ؛ لأنّ (مَتى) ظرف زمانٍ، وظروف الزّمان لاتكون أخبارًا عن الجُثَث، ولكن لو قلتَ: مَتى انطلاقكَ سريعٌ، وسريعًا فرفعتَ أو نصبتَ كان مستقيمًا؛ لأنّ الانطلاق حدثٌ، وظروف الزّمان تكون أخبارًا عن الأحداث."

اعلم أنّ (أَيْنَ، وكَيْفَ) ظرفان من ظروف المكان وقد مضى الكلام في بنائهما وفي حركة آخرهما بما يُغْني عن إعادته، وإذا[4] قلتَ: أَيْنَ زيدٌ؟ وكيف عمرٌو؟ فـ (زيدٌ، وعمرٌو) مبتدآن، و(أين، وكيف) استفهام، والاستفهام لايكون خبرًا، ب] ولكنهّما / سدّا مسدّ الخبر، وقاما مقامه، وتقدّما على المبتدأ لما فيهما من الاستفهام؛ لأنّ الاستفهام له صدر الكلام.

وقد مضى أنّ الظّروف تنوب عن الخبر الّذي هو (مُسْتَقِرٌّ) أو (كائِنٌ)؛ لأنّك إذا قلتَ: زيدٌ خلفَكَ، فالتّقدير: مستقرٌّ خلفك فحذفت (مستقرًّا) للعلم به، وأقمتَ الظّرف مقامه، فانتقل الضّمير إليه.

فإذا قلتَ: كيف زيد جالس؟ فـ (زيدٌ) مبتدأ، و(جالسٌ) خبره، و(كيف) ظرف، والعامل فيه (جالسٌ)، وليس ثَمَّ شيء محذوف، فصارتْ (كيف) لغوًا. فإن نصبتَ (جالسًا) كانتْ (كيف) نائبة عن (مستقرّ) أو (كائن)، وهو العامل فيها، وموضعها رفع بخبر المبتدأ، وتنصب (جالسًا) على الحال. وكذلك الكلام في (أَيْنَ).

---

(١) – في الأصل و(مل): (وجعلتهما) وهو سهو، والتصويب من (ع).

(٢) – في (مل): (على الحال بهما).

(٣) في (ع) و(مل): (وإذا).

(٤) – في (ع): (فإذا).

فإذا قلتَ: متى زيدٌ قائمٌ؟ لم يَجُزْ في (قائمٍ) إلاّ الرّفع لكونه خبر المبتدأ؛ وذلك أنّ (متى) لا يجوز أن تجعلها في هذه المسألة خبرًا مقدّمًا؛ لأنّها ظرف زمان فلا تقع خبرًا عن جثّة، ولو وضعتَ مكان (زيد) اسمًا حدثًا جاز لك الرّفع والنّصب على المسألة الأولى المذكورة في (كيف، وأين)؛ وذلك لأنّ ظروف الزّمان يُخْبَرُ بها عن الأحداث على ما مضى بيانه. فإذا جعلتَ (متى) خبرًا مقدّمًا كان نائبًا عن (مستقرّ) ونصبتَ ما وقع بعد المبتدأ على الحال على ما مضى.

ومايأتيك فقس عليه. والله أعلم بالصّواب.

باب الحكاية

قال : "إذا استفهمتَ بـ (مَنْ) عن الأعلام والكُنى فإنْ شئتَ رفعتَ على الظّاهر وإن شئتَ حكيتَ الإعرابَ، إذا قال : رأَيْتُ زيداً، قلتَ : مَنْ زَيْداً؟ وإن شئتَ قلتَ : مَنْ زَيْدٌ؟ وإذا قال : مَررْتُ بزَيْدٍ، قلتَ : مَنْ زَيْدٍ؟ وإن شئتَ قلتَ : مَنْ زَيْدٌ؟ وإذا قال : لَقيتُ أبا مُحَمَّدٍ، قلتَ : مَنْ أبو مُحَمَّدٍ؟ وإن شئتَ قلتَ : مَنْ أبا مُحَمَّدٍ؟ ولو قال : رأَيْتُ أخاكَ، أَوْ كَلَّمْتُ غُلامَكَ، أَوْ نحو[1] ذلك {لَرَفَعْتَ فَقَلْتَ : منْ أخوكَ؟ وَمَنْ غُلامُكَ؛ لأنَّ أخاكَ وَغُلامَكَ} ليسا علمين[2] ولا كنْيَتَيْنِ. فإن عطفْتَ فقلتَ : وَمَنْ زَيْدٌ؟ أو فَمَنْ زَيْدٌ؟ رفعتَ مع العطف أَلْبَتَّةَ."

/1] اعلم أنّ مسائل هذا الباب / إنّما تتفرّع على مذاهب أهل الحجاز دون غيرهم؛ لأنّ بني تميم لايحكون ويرفعون على الأصل. وإنّما قَصْدُ أهل الحجاز بالحكاية؛ لئلاّ يتوهّم المسؤول أنّه سُئِلَ عن غير الّذي ذكره في كلامه، فحرصوا بحكاية لفظه على التّبْيينِ له أنّه مسؤول عن الّذي ذكره دون غيره، وخصّوا ذلك بالأعلام والكُنى؛ لأنّ أكثر ما يُخْبَرُ عن النّاس بالأسماء الأعلام والكُنى في مُكاتباتهم [ومعاملاتهم][3] وفيما[4] يُنْسَبُ إليهم من مناقب أو مثالب[5]، إذْ

(١) – في (ع) : (ونحو).
(٢) – في (مل) : (بعلمين).
(٣) – تكملة من (ع).
(٤) – في الأصل : (وفيها)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).
(٥) – في (ع) : (ومثالب).

كان الاسم العلم شاملاً لجميع مافي الإنسان، إذا ذكر عرف جميع مافيه. فإن قيل: فكان يجب أن لاتوصف الأعلام؛ لأنّها بذكرها تُغني عن الصّفة على هذا القول. قيل له : إنّما تصفها إذا أُشْرِكَ الاسم مع غيره في التّسمية فيميّز بينهما بالصّفة، نحو : زيدٍ وزيدٍ، وأحدهما قصيرٌ والآخر طويلٌ أوْ كريمٌ وبخيلٌ[1] وما أشبه ذلك، وقد مضى بيان ذلك فيما تقدّم. فإذا قال قائل : جاءَني زَيْدٌ، قلتَ له : مَنْ زَيْدٌ؟ فـ (مَنْ) إن شئتَ جعلته مبتدأ، وإن شئت جعلته خبر مبتدأ مقدّماً[2]، و(زيد) إن شئت جعلته خبر مبتدأ، وإن شئت جعلته مبتدأ مؤخّراً، ولفظه رفع حكايةً للفاعل في فعل (جاءَني) وليست ضمّته ضمّة المبتدأ ولاخبر المبتدأ، وإنّما هو حكاية على ماذكرت لك. وإذا قال : رَأَيْتُ زَيْداً، قلتَ : مَنْ زَيْداً؟ فحكيتَ قوله: وقد سدّ مسدّ الخبر أو المبتدأ[3] على أحد الأمرين. وكذلك[4] إذا قال : مررتُ بزيد، قلتَ : مَنْ زَيْدٍ؟ فلفظه مجرور حكاية لقول القائل، وموضعه رفع على ماتقدّم. فإذا قال : جاءَني أبو محمّد، قلتَ : مَنْ أبو مُحَمَّدٍ؟ ولَقيتُ أبا مُحَمَّدٍ قلتَ : مَنْ أبا مُحَمَّدٍ؟ وَمَرَرْتُ بأبي مُحَمَّدٍ، قلت : مَنْ أبي مُحَمَّدٍ[5]، فتجيء بالواو والياء والألف؛ لأنّه ليس معك مايدلّ على الإعراب غيرها ولو قلتَ في الجميع : مَنْ أبو مُحَمَّدٍ، لكان جيداً، كما أنّ لك أن تقول في جميع[6] الأعلام في الرّفع والنّصب والجرّ : مَنْ زَيْدٌ؟ وهو الأصل؛ لأنّ الكلام متى خرج عن
172 الأعلام /اتّفق الكلّ على الرّفع، نحو قولهم : مَنْ غُلامَكَ؟ وَمَنْ أخوكَ؟ وما أشبه [١٩٠/ب] ذلك.

(١) – في (ع) : (أو بخيل).
(٢) – في (ع) : (مُقَدَّمٌ) بالرفع وهو خطأ.
(٣) – في (ع) : (والمبتدأ ...) وهو تحريف.
(٤) – في (ع) : (فكذلك).
(٥) – (ولقيت أبا محمد ... من أبي محمد) : ساقط من (ع).
(٦) – في الأصل (جمع)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

فأمّا إذا أتت في أوّل السؤال الواو أو الفاء لم يكن إلاّ الرّفع، وذلك أنّك لَمّا أدخلتهما[1] في الكلام علم المسؤول أنّك تعطف على كلامه[2] وتقصد قصده، فاستغنيتَ عن الحكاية. وقد بيّنّا أنّ الحكاية لإزالة الالتباس، وإذا زال الالتباس لم يبق غير الرّفع فرفعتَ. والله أعلم.

قال: "وإن سألتَ بـ (مَنْ) عن نكرة حكيت الإعراب في (مَنْ) نفسها[3]، إذا قال: رأيتُ رَجُلاً، قلتَ: مَنا؟ وإذا قال: جاءَني رَجُلٌ، قلت: مَنو؟ ومررتُ[4] برجلٍ، فتقول[5]: مَني؟ وعِنْدي رَجُلانِ، فتقول[6]: مَنانِ؟ وعندي امرأةٌ [، قلتَ: مَنَةٌ؟ وعندي] امرأتانِ، فتقول[7]: مَنَتانِ؟ ورأيتُ رجلين، فتقول: مَنَيْنِ؟ ومررتُ بامرأتين، فتقول: مَنْتَيْنِ؟ وعندي رجال، فتقول: مَنونَ[8]؟ ومررتُ بنساء، فتقول: مَناتْ؟

فإن وصلتَ أسقطتَ العلامة من الجميع[9]، فتقول - إذا قال، رأيتُ نساءً، أو كَلَّمَني رجلٌ، أو مررتُ بامرأةٍ[10] -: مَنْ يافَتى؟ في هذا كلّه. وإذا سألتَ بـ (أيٍّ) أعربتها في الوصل والوقف يقول:

(١) - في (ع): (أدخلتها)، وهو تحريف.
(٢) - في (ع): (على كلامك)، وهو وهم.
(٣) - في (ع): (الإعراب في نفسها).
(٤) - في (مل): (وإذا قال: مررت ...).
(٥) - في (مل): قلت.
(٦) - في (مل): (جاءني رجلان قلت).
(٧) - من هذا المثال إلى آخر الأمثلة في (مل) بدل (فتقول): (قلت).
(٨) - (ورأيت رجليين ... فتقول منون): ساقط من (ع).
(٩) - في الأصل: (الجمع)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).
(١٠) - (أو مررت بامرأة): ليس في (مل).

جاءني رجل، فتقول: أيٌّ يافَتى؟ ولَقيتُ امرأةً، فتقول: أيَّةً؟ ومررت برجلين، فتقول: أيَّيْنِ؟ ولقيتُ نساءً، فتقول: أياتٍ يافَتى؟"

اعلم أنّ الأصل في هذه المسائل أن تُجابَ بالألف واللاّم؛ لأنّ النّكرة إذا تكرّرتْ عُهِدَتْ، فإذا صارتْ معهودة أُدْخِلَ عليها حرف[1] التّعريف، فكان ينبغي - إذا قال: رأيتُ رجلاً - أن يقال في جوابه: مَنِ الرَّجُلُ؟ فَلَمّا كثر ذلك عليهم اختصروا، وجاؤوا بهذه العلامات لتكون دالّة على كلام المسؤول، وأيضًا لو قال: مَنِ الرَّجُلُ؟ لالتبس على المسؤول هل هو النّكرة أو غيرها، وسُكِّنَت النّون الزّائدة[2]؛ لأنّها حكاية وموضع وقف، وفُتحتِ النّون من (مَنْ) مع الألف، وضمّتْ مع الواو، وكُسرتْ مع الياء، لتكون تابعة للحروف في العلامة. وسُكِّنتْ مع (مَنْتَيْنِ)[3]، لأنّها لاتحتاج إلى حركة فبنوها معها كما بنوها مع (بِنْتٍ) و(أُخْتٍ). فإن قيل: كيف خصّوا النّكرة / بالحروف وجعلوا المعارف بالحركات؟ قيل له: النّكرة أشدّ تمكّنًا وأكثر إبهامًا فخُصَّتْ بما يكون أَبْيَنَ وهو الحروف. فإن قيل: ماالمانع أن تكون هذه الحروف في ذلك إعرابًا كما تكون في التّثنية والجمع؟ قيل له: يمنع من ذلك وجوه:

173 [١٩١/أ]

أحدها: أنّ (مَنْ) مبنيّة والمبنيّ لايلحقه إعراب.

والثّاني: أنّ هذه العلامات تَلحقُ في الوقف، وتُحْذَفُ في الوَصْلِ، وهذا ضدُّ الإعراب؛ لأنّ الإعراب يلحق في الوصل، ويُحذفُ في الوقف.

الثّالث: أنّ هذه العلامات متّصلة بحروف الاستفهام، والاستفهام إنّما يعمل فيه مابعده لا ماقبله، فَعُلِمَ أنّها دلائل على كلام المُسْتَفْهَمِ منه[4]. وليس بإعراب.

(١) - في الأصل و(ع): (حروف)، وهو تحريف.
(٢) - كذا في الأصل و(ع)، وحقّه: «وسُكِّنَ الحرف الزائد» أي ألف (منا)، وواو (منو) وياء (مني).
(٣) - في (ع): (مئين)، وهو تحريف.
(٤) - (منه): ساقطة من (ع).

فإن قيل : فقد جاءتْ هذه العلامة مع الوصل في قول الشّاعر(١) :

٢٦٧ – أَتَوْا ناري، فَقُلْتُ : مَنونَ أَنْتُمْ؟ فَقالوا : الجِنُّ، قُلْتُ : عِموا ظَلاما

قيل له : هذا من ضرورة الشّعر، وإنّما أراد الوقف ثُمّ وصل، والضّرورة لايُقاسُ عليها.

فأمّا إذا سألتَ بـ (أيٍّ) فإنّك تُعْرِبُها في الوصل والوقف؛ لأنّها معربة على ما تقدّم بيانه. فإذا قال قائل : لقيتُ [رَجلاً](٢)، قلتَ : أيًّا، فتنصبها، وهي في موضع رفع على أنّها خبر ابتداء، أو مبتدأ وخبره محذوف، وهي على هذا حكاية لما في كلام المسؤول، كما تقول – إذا قال : لقيتُ زيداً – مَنْ زَيْداً؟ فـ (زيداً) نصب حكاية لكلامه، وموضعه رفع. وكذلك إذا قال : جاءَني رجل قلت : أيٌّ، ومررتُ برجلٍ، قلتَ : أيٍّ، حكاية لكلامه وموضعها رفع، فإن وصلتَ قلتَ : أيًّا يافتى؟ وأيٌّ يافتى؟ وأيٍّ يافتى(٣)؟ ومنهم مَنْ يقول إنّ (أيًّا) في حال الرّفع هي مرفوعة بالخبر لاعلى سبيل الحكاية، قال : لأنّك لو أظهرتَ الخبر لم تكن إلاّ مرفوعة فكذلك إذا حذفته، وهذا قول (المُبَرِّد)(٤).

فإن قيل فكيف اكتفوا في النّكرة بذكر أحد الجزأين، وحذفوا الآخر، ولم يكتفوا في المعرفة إلاّ بذكرهما جميعًا؟ قيل له : لَمّا كان السؤال عن النّكرة

(١) – هو سمير أو شمير بن الحارث الضبيّ. انظر الخزانة والمقاصد.

٢٦٧ – البيت من الوافر.

وهو في سيبويه : ١/٤٠٢، والنوادر : ٣٨٠، والمقتضب : ٢/٣٠٦، والحيوان : ١/١٧٦، ٣٢٨، ٦/١٩٧، ومعاني الحروف للرمانيّ : ١٥٩، والخصائص : ١/١٢٩، والتبصرة : ١/٤٧٨، وابن يعيش : ٤/١٦، والمقرب : ١/٣٠٠، والخزانة : ٣/٢، والمقاصد : ٤/٤٩٨، وشرح الكافية الشافية : ٤/١٧١٨، واللسان : (سرا). وصدره في الهمع : ٢/١٥٧، ٢١١.

(٢) – تكملة من (ع).

(٣) – (وأيٌّ يافتى؟ وأيٍّ يافتى؟) : ساقط من (ع).

(٤) – المقتضب : ٢/٣٠٣.

173

إنّما(١) هو عن ذاتها / لا عن صفتها، لم تحتج إلى بيان تتميّزُ به من غيرها، [١٩١/ب]
وكانت المسألة عن المعرفة إنّما هي عن صفتها احتاجوا إلى البيان فيها، فإذا قال القائل : لَقيتُ عبد اللّه، فربّما كان السّائل يعرف جماعة أسماؤهم عبد اللّه، فإذا قال : مَنْ عَبْدُ اللّه؟ فأعاد اسمه، قال المسؤول : القَصّارُ، أو الخيّاط، أو البَزّاز(٢)، وليس كذلك النّكرة، فإنّه إنّما يسأله عن ذاتها، فإذا قال : لقيتُ رجلاً، قال السائل(٣) : أيًّا(٤)؟ فيقول المسؤول : زيدٌ أو عمرٌو، فلمّا كان جواب النّكرة الذّاتُ، وجواب المعرفة الصّفة زادوا المعرفة بيانًا. واللّه أعلم.

(١) – في الأصل : (وإنّما) بإقحام الواو، والتصويب من (ع).

(٢) – في الأصل : (والبزاز)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

(٣) – في (ع) : (قال القائل).

(٤) – (أيا) : ساقطة من (ع).

باب الخطاب

قال : "إذا خاطبتَ إنسانًا فاجعل أوّل كلمة[١] للمذكور[٢] الغائب، وآخرها للحاضر المخاطب، تقول إذا سألتَ رجلاً عن رجل : كَيْفَ ذَلِكَ الرَّجُلُ يارَجُلُ؟ فإن سألته عن امرأةٍ قلتَ : كَيْفَ تِلْكَ المَرْأَةُ يارَجُلُ؟ وإذا[٣] سألته عن رجلين قلتَ : كَيْفَ ذانِكَ الرَّجُلانِ يارَجُلُ؟ وعن امرأتين[٤] : كَيْفَ تانِكَ المَرْأَتانِ يارَجُلُ؟ وعن رجال أو نساء[٥] : كَيْفَ أُولئِكَ الرِّجالُ أَوِ النِّساءُ يارَجُلُ؟ وإذا سألتَ رجلين عن رجل قلتَ : كَيْفَ ذَلِكُما الرَّجُلُ يارَجُلانِ؟ وعن امرأة : كيف[٦] تِلْكُما المَرْأَةُ يارَجُلانِ؟ وعن رجلين : كَيْفَ[٦] ذانِكُما الرَّجُلانِ يارَجُلانِ؟ وعن امرأتين : كَيْفَ تانِكُما المَرْأَتانِ يارَجُلانِ؟ وكذلك ما أشبه هذا."

اعلم أنّ الكاف في جميع هذه المسائل حرف مجرّد للخطاب، لاموضع له[٧] من الإعراب، والدّليل على صحّة ذلك أنّ (ذا) اسم مبهم معرفة، ولايكن قطُّ إلاّ معرفة، ولاتجوز إضافته؛ لأنّه لو أضيف لجاز أنْ يَتَنَكَّرَ، والأسماء المبهمة لايجوز إضافتها من قبل أنّها معارف لاتتنكَّرُ، والمعرفة متى أُضيفَتْ إلى معرفة أو نكرة تنكَّرَتْ فعُلِم أنّ إضافتها مُحالٌ. فإن قيل : فإنّ هذه الكاف تُثنّى وتجمع،

(١) – في (مل) : (الكلمة)، وهو سهو.
(٢) – في (ع) : (للمذكر)، وهو وهم.
(٣) – في (مل) : (وإنْ).
(٤) – في (مل) : (وإذا سألته عن امراتين قلت ...).
(٥) – في (مل) : (وإذا سألته عن رجالٍ أو نساءٍ قلت ...).
(٦) – في (مل) : (قلت : كيف ...).
(٧) – في (ع) : (لها).

174
[١٩٢/أ]

فيقال : ذَلِكُما / وذَلِكُمْ والحروف لاتثنّى ولاتجمع، فدلّ ذلك على أنّها اسم[١]. قيل له : هذه الكاف كانت في الأصل اسمًا، ثمَّ خُلِعَ منها معنى الاسميّة عند اتّصالها بالمبهمات، وثُنِّيَتْ وجمعتْ مراعاة لأصلها الّذي كانتْ عليه أولاً، وممّا يجري مجرى هذه الكاف في كونها حرفًا الكاف في (النَّجاكَ)؛ لأنّ الألف واللام فيها للتّعريف ولايصحّ إضافة ماهو معرفة بالألف واللاّم؛ لأنّ التعريف كان يزول عنه بالإضافة، ولايصحّ القول بأنّ الألف واللاّم فيه زائدتان كما زيدا في الخَمْسَةَ عَشَرَ؛ لأنّك تقول : خَمْسَةَ عَشَرَ، ولاتقول نَجاكَ نَجاكَ، فَعُلِمَ أنّهما للتّعريف. ولايصحّ القول بأنّها[٢] جارية مجرى (عندك، ودونك، وعليك، وإليك)؛ لأنّ هذه الأسماء أُضيفَ إليها مايُتَصَوَّرُ إضافته، وقد بَيَّنّا انتفاء الإضافة في تيك.

واعلم أنّ الخطاب يفتقر إلى مخاطَب، ومخاطِب، ومسؤولٍ عنه، ولما كان كذلك جعلوا أوّل كلامهم لما يُشار إليه وآخره للمخاطب، فإذا سألْتَ رجلاً عن رجل قلتَ : كَيْفَ ذاكَ الرَّجُلُ يارَجُلُ؟ فتفتح الكاف، وإن شئتَ أدخلتَ اللاّم، فقلتَ : كَيْفَ ذَلِكَ الرَّجُلُ يارَجُلُ؟ فـ(ذا) اسم موضوع للإشارة لمن بحضرتك، وموضعه رفع بالابتداء، و(كيف) خبر عنه، و(الرَّجُلُ) صفة لـ(ذا) واللاّم دخلتْ علامة للمتباعد، وإنْ سألتَ امرأةً عن رجل قلتَ : كَيْفَ ذلِكِ الرَّجُلُ ياامْرَأَةُ؟ فتكسر الكافَ؛ لأنّها خطاب للمرأة، قال اللّه تعالى : ﴿كَذلِكَ اللّهُ يَخْلُقُ مايَشاءُ﴾[٣]. فأمّا (تِلْكَ) و(تيكَ) فإشارة إلى المؤنّث فإذا سألْتَ رجلاً عن امرأةٍ قلتَ : كَيْفَ تيكَ؟ وإنْ شئتَ : تِلْكَ المَرْأَةُ يارَجُلُ؟ فتفتح الكاف؛ لأنّ الخطاب للمذكّر، وإن جعلتَ مكان الرّجل امرأة كسرتها وإن سألتَ / رجلين عن رجل قلت : كَيْفَ ذانِكُما الرَّجُلُ[٤] يا رَجُلانِ، وإن شئتَ شَدَّدْتَ النّون.

174
[١٩٢/ب]

(١) – في (ع) : (أسماء).
(٢) – في الأصل : (بانهما)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).
(٣) – آل عمران : (٤٧).
(٤) – في الأصل : (الرجلان)، وهو خطا، والتصويب من (ع).

فأمّا (أُولئكَ) فيسأل به عن النّساء والرّجال؛ لأنّه تصحّ الإشارة به إليهما؛ لأنّه جمع لـ (الّذي) و(الّتي)[1].

قال: "وتقول: قَبَضْتُ ذَيْنِكَ الدِّرْهَمَيْنِ، وَاسْتَوْفَيْتُ تَيْنِكَ المِائَتَيْنِ، وَهَلْ حَصَلَتْ عِنْدَكُما تانِكُما الجارِيَتانِ؟ وَمَتى تَقْبِضْنَ ذَيْنِكُنَّ الأَلْفَيْنِ يانِسْوَةُ؟ قال اللّه تعالى: ﴿ فَذلِكُنَّ الَّذي لُمْتُنَّني فيهِ ﴾[2] [و][3] قال جلّ اسمه: ﴿أَلَمْ أَنْهَكُما عَنْ تِلْكُما الشَّجَرَةِ﴾[4] فاعْرِفْ وَقِسْ."

اعلم أنّ هذا الفصل واضح؛ لأنّ الإشارة تجيء على قدر المشار إليه من التّثنية والجمع والتّأنيث وغير ذلك، قال تعالى: ﴿وَنودوا أَنْ تِلْكُمُ الجَنَّةُ أورِثْتُموها﴾[5]، وقال تعالى: ﴿ذلِكُما مِمّا عَلَّمني رَبّي﴾[6] وهو كثير. ولك أيضًا أن تجعل مخاطبة الجماعة على لفظ الجنس أو تخاطب واحداً عن الجماعة، فيكون الكلام له والمعنى راجعًا إليهم، قال اللّه تعالى: ﴿ذلِكَ أَدْنى أَنْ لاتَعولوا﴾[7] ولم يقل: ذلكم؛ لأنّ المخاطب هو النّبيّ صلّى اللّه عليه [وسلّم][8]. وفي مسائل الخطاب طول، وإلاّ كنّا نأتي بها على وجهها وفي هذه مقنع لمن يتدبّره. والله أعلم[9].

(١) – في (ع): (لأنه جمع الذي والتي).
(٢) – يوسف: (٣٢).
(٣) – تكملة من (ع).
(٤) – الأعراف: (٢٢).
(٥) – الأعراف: (٤٣).
(٦) – يوسف: (٣٧).
(٧) – النساء: (٣).
(٨) – زيادة من (ع).
(٩) – في (ع): (والله اعلم بالصواب).

باب الإمالة

قال: "معنى الإمالة أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة[1] فتميل الألف نحو الياء لضرب من تجانس الصّوت، وذلك قولك في عالِمٍ: عالِمٌ[2]، وفي سالِمٍ: سالِمٌ، وفي جالسٍ: جالسٌ وفي رَمَى: رَمى، وفي سعَى: سَعى، ونحو ذلك.

والأسباب الّتي يجوز لها الإمالة ستّة وهي: الكسرة[3]، والياء، وأن تكون الألف منقلبة عن ياء[4]، أو بمنزلة[5] المنقلبة عن الياء، أو لأنّ[6] الحرف الّذي قبل الألف قد ينكسر على حال من الأحوال، أو إمالة لإمالة."

175 [١٩٣/أ] / اعلم أنّ الإمالة إنّما دخلتْ في الكلام ليتّحد بها الصّوتان ولا يختلفا، ويتجانسا ولايتفرقا، وذلك أنّ الألف حرف مُسْتَعْلٍ، والياء والكسرة مُسْتَفِلٌ والانحدار من العلو إلى السُّفْل أسهل من الصعود من الأسفل إلى العُلُو؛ فلهذه العلّة نحونا[7] بالألف نحو الياء، ومثل ذلك الصّاد مع الدّال هما متقاربا المخرج وبينهما مع تقاربهما {اختلاف} في كيفيّتهما، وذلك أنّ الصّاد مهموسة، والدّال

(١) – في (مل): (إلى الكسرة).
(٢) – في (مل) زيادة: (وفي عابد عابد). وجعلت علامة (،) تحت الحرف الممال.
(٣) – في (مل): (الكسرة قبل الألف أو بعدها).
(٤) – في (مل): (عن الياء).
(٥) – في (مل): (أو تكون بمنزلة ...).
(٦) – في (ع): (ولأن).
(٧) – في الأصل: (نحوا)، وما أثبته من (ع).

مجهورة، والصّاد مطبقة مستعلية، وليست الدّال كذلك، والصّاد رِخْوَة، والدّال شديدة، والصّاد من حروف الصّفير، وليست الدّال منها؛ فلهذه العلل استثقلوا تحقيق الصّاد وبعدها دال، فاختاروا حرفًا من مخرج الدّال يوافقها في بعض ماخالفتها الصّاد فيه وذلك الحرف هو الزّاي؛ لأنّ الزّاي مجهورة مثل الدّال، وليست بِمُسْتَعْلِيَةٍ ولامُطْبَقَةٍ(١)، كما أنّ الدّال كذلك، فجعلوا الصّاد بين الصّاد والزّاي؛ لِيَقْرُبَ من الدّال. وكذلك قَرَّبوا الألف من الياء وما جرى مجراها من كسرة أو نحوها.

قال: "الكسرة(٢)(٣) نحو قولك في حائد: حائِدٌ، وفي حَامِد: حامِدٌ(٤) أَمَلْتَ الألف لكسرة الهمزة بعدها، وكذلك واعدٌ وعالمٌ. والياء نحو قولك في شيبانَ: شِيبانُ، وفي قيسِ عَيلانَ: عِيلانُ. الألف المنقلبة عن الياء نحو قولك في سعَى: سِعى، وفي يُدْعى: يُدْعِى(٥)، وفي يشقى: يَشْقِى، وفي رَمَى: رَمِى(٦) لقولك(٧): سَعَيْتُ(٨)، ويدعيان(٩)، ويشقيان، وكذلك نحوه.

الألف الّتي بمنزلة المنقلبة عن الياء: نحو قولك في حُبْلَى: حُبْلِى، وفي سكرى: سَكْرِى، وفي حُبارَى: حُبارِى؛ لأنّك لو اشتققتَ منه فعلاً بالزّيادة لقلتَ: حَبْلَيْتُ، وسَكْرَيْتُ، وحَبْرَيْتُ، وكذلك كلّ ألف تجاوز الثّلاثة(١). الألف(٢) الّتي يُكْسَرُ ما قبلها في بعض الأحوال نحو قولك(٣) في خَافَ: خِافَ(٤) وفي صَارَ: صِارَ لقولك: خِفْتُ، وصِرْتُ(٥).

175

الإمالة للإمالة نحو قولك: رَأَيْتُ عِمادا، أَمَلْتَ / فتحة الميم لكسرة العين، ثمّ أَمَلْتَ فتحة الدّال للإمالة قبلها، وكذلك كتبتُ كِتابا، وعملتُ حِسابا." [١٩٣/ب]

اعلم أنّ هذا التّمثيل شرح فلا يحتاج إلى كبير بيان إلاّ أنّني أشير إله ليزداد وضوحًا.

فأمّا(٦) ألف (حائِدٍ) و(حامِدٍ) فإنّ اسم الفاعل أبدًا يكون بعد ألفه كسرة، فينحون بالألف نحوها للتّقارب والتّجانس على مامضى.

وكذلك (شَيْبانُ) و(عَيْلانُ)(٧) أَمَلْتَ الألف بعد الياء؛ لئلاّ يحصل تصعّد بعد التّسفّل.

---

(١) – في (ع): (ليست مستعلية ولامطبقة).
(٢) – في (ع): (فالكسرة).
(٣) – في (مل) زيادة: (قبل الألف نحو عماد وكتاب أَمَلْتَ الألف لكسرة العين والكاف والكسرة بعد الألف...).
(٤) – في (مل) زيادة: (وفي جابر: جابر).
(٥) – في (مل): (يرعى: يرعى).
(٦) – (وفي رمى: رمى): ليست في (مل).
(٧) – في الأصل: (كقولك)، وهو تحريف، والتصويب من (ع) و(مل).
(٨) – في الأصل: (شقيت)، وهو تحريف، والتصويب من (ع) و(مل).
(٩) – في (مل): (يرعيان).

---

(١) – في (مل): (... تجاوزت الثلاثة).
(٢) – في (ع): (والألف).
(٣) – (نحو قولك): ساقط من (ع).
(٤) – في (مل) زيادة: (وفي هاب: هاب).
(٥) – في (مل): (... وهبت وصرت).
(٦) – في (ع): (فاما).
(٧) – في الأصل و(ع): (غيلان): بالغين المعجمة، وهي وإن كان التّمثيل يصحّ بها إلاّ أنّ ما أثبته هو الصحيح وما في النسخ تصحيف؛ لأن المؤلف ذكر (عيلان) والشارح إنما يشرح كلامه.

فأمّا الألف المنقلبة عن الياء فقد استمرّتْ فيها الإمالة؛ ليُؤْذنوا بالأصل، نحو (سَعى، ورَمى، ورَحى، ومَرْمى)؛ لأنّك تقول: رَحَيانِ وَرَحَيْتُ وَرَمَيْتُ وَمَرْمَيانِ.

وأمالوا أيضًا ما كان أصله واوًا انقلبتْ ياء، نحو (مَلْهَى)، وأمالوا (هَجا، وشَكا، وغَزا، ودَعا)، وإن كانتْ أصولها الواو؛ لأنّك إذا بنيتَ هذه الأفعال للمفعول انقلبتِ الواو ياء، تقول (هُجِيَ، وشُكِيَ، وغُزِيَ، ودُعِيَ)، ولم يُميلوا ألف (العَصا، والقَنا، والقَفا) كما أُميلَتِ الألف من الأفعال؛ لأنّ ألف الفعل بتَغَيُّرِها[1] ضعفتْ فَأُميلَتْ، وهذه الألفات لم تتغيّر فثبتتْ.

وأمّا الألف الّتي بمنزلة المنقلبة[2] فهي كالمنقلبة؛ لأنّك لو اشتققتَ فعلاً لظهرتِ الياء أو ثنّيْتَ لقلتَ: (حُبْلَيانِ).

وكذلك كلّ ألف جاوزتِ الثّلاثة، نحو (المَرْمَى، ومَغْزى، ومِعْزى، ومُسْتَسْعى، ومَلْهى) وأشباه ذلك، تقول: (مَرْمَيانِ، ومَغْزَيانِ).

فأمّا (خافَ، وصارَ) فإنّ الخاء والصّاد من حروف الاستعلاء الّتي تمنع الإمالة وإنّما نحوا نحو[3] الكسرة الّتي في (خِفْتُ، وصِرْتُ). وأيضًا فإنّ أصل (خافَ) خَوِفَ، وكأنّ في الألف كسرة[4]؛ لأنّها منقلبة عن مكسور[5].

وكذلك كلّ ما يكون في فعل المتكلّم مكسوراً تجوز إمالته، من الواو كان أو من الياء.

فأمّا (قالَ، وجازَ، ودارَ) فلا تجوز الإمالة فيه لقولهم: قلتُ، ودُرْتُ، وجُزْتُ،

(١) – في الأصل: (بتغييرها) وهوتحريف، والتصويب من (ع).
(٢) – (وهذه الألفات ... بمنزلة المنقلبة): ساقط من (ع).
(٣) – في (ع): (نحو نحو)، وهو تحريف.
(٤) – في (ع): (فكان الأصل كسرة).
(٥) – في الأصل: (غير مكسور)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).

فتجده مضموم الأوّل.

176
[١٩٤/أ] فأمّا الإمالة للإمالة نحو: رَأَيْتُ عِمادا، وكَتَبْتُ كِتابا، فهذه الألف / في الوقف مبدلة من التّنوين أملتها من أجل أنّ ألف عِماد[1] ممالة لكسرة العين. وكذلك تُمالُ الألف في نحو: رَأَيْتُ زَيْدا لأجل الياء، كما أمالوا قَيْسَ عَيْلانَ لأجل الياء.

قال: "واعلم أنّ في الحروف حروفًا تمنع الإمالة في كثير من المواضع وهي حروف الاستعلاء، وعدّتها سبعة: الصّاد، والضّاد، والطّاء، والظّاء، والغين، والخاء، والقاف، فإذا كان واحد من هذه الحروف قبل الألف أو بعدها[2] مفتوحًا {أو مضمومًا منع الإمالة. فالّذي[3] هو قبل الألف} نحو قولك: صالح، وضامن، وطالب، وظالم وغالب، وقاسم[4] لاتجوز الإمالة في شيء من هذا ولانحوه، فلا تقول: خالدٌ ولاقاسمٌ، وقول العامّة: فلانٌ قاعد خطأٌ منهم فاحش."

اعلم أنّه لَمّا كان الحرفان المختلفان المتقاربان قد تقلب أحدهما إلى الآخر، ويدغم فيه؛ ليكون اللّفظ من وجه واحد [وجب في حروف الاستعلاء مثل ذلك؛ ليكون اللّفظ من وجه واحد][5]، وتركوا الإمالة في الألف مع هذه الحروف ليتجانس الصّوت باستعلاء الألف إذْ[6] كانتْ هذه الحروف صاعدة إلى الحنك الأعلى وغالبة على الألف فتمنع الألف من أن تميل إذا كان تاليًا لها، نحو:

(١) – في (ع): رُسِمَتْ: (عما) بإسقاط الدال.
(٢) – (أو بعدها): ساقط من (ع).
(٣) – في (ع): (والذي).
(٤) – في (مل): (... وخالد وقاسم).
(٥) – تكملة من (ع).
(٦) – في (ع): (إذا)، وهو تحريف.

(خالد، وصاعد، وقاعد، وطائف، وضامن)، وما أشبه ذلك.

وكذلك إنْ كُنّ توالي للألف، نحو : (راقِدٍ، وعاطِلٍ، وفاضِلٍ) وكذلك إن وقعنَ بعد الألف بحرف، نحو : (ساخِطٍ، وغابِطٍ، وناهِضٍ) أو بعد الألف بحرفين، نحو : (مواعيظَ[1]، ومناشيطَ).

قال : "وأمّا إذا وقعتْ هذه الحروف بعد الألف فنحو : (حاصلٍ، وفاضلٍ، وعاطِلٍ،ومُتَعاظِمٍ، وسالِخٍ، وشاغِلٍ، ونافِقٍ)، وكذلك (التَّواصُلُ، والتَّواقُعُ، والتَّنافُقُ). فإنْ كان شيء من هذه الحروف مكسوراً قبل الألف لابعدها جازتِ الإمالة معه، وذلك نحو : (ضِعافٍ، وقِفافٍ، وخِفافٍ، وطِلابٍ، وغِلابٍ)."

اعلم أنّه إذا وقع حرف من حروف الاستعلاء قبل الألف وكان الحرف مكسوراً {فإنّه تجوز الإمالة} في الألف؛ وذلك لأنّك تضع[2] لسانك في موضع المستعلي بالكسر / {فينحدر} صوتك فتصوّبُهُ بعد ذلك؛ لأنّ الانحدار أخفّ من الإصعاد، وَفُرِقَ بين تقدّم هذه الحروف وتأخّرها، وذلك أنّها إذا تأخّرتَ وأُميلَتِ الألف قبلها كان النّاطق به[3] كأنّه يصعد من سُفْلٍ إلى عُلْوٍ، أصعب[4] من النّزول من عُلْوٍ إلى سُفْلٍ. فإذا كان الحرف قبل الألف وأملتَ وأنتَ في عُلْوٍ من موضع حروف[5] الاستعلاء ثمّ تنزل منه إلى الإمالة؛ فلذلك كان المتقدّم أخفّ من المتأخّر.

ب]

(١) – في الأصل : (مواعيط) بالطاء المهملة، وهو تصحيف، والتصويب من (ع).
(٢) – في الأصل (ترفع)، وهو وهم. والتصويب من (ع).
(٣) – (به) : ساقطة من (ع).
(٤) – كذا في الأصل و(ع) والصواب أن يقال : « وهذا أصعب ».
(٥) – في الأصل : (... موضع من حروف ...) بإقحام (من)، والتصويب من (ع).

قال : "فإن كانتْ بعد الألف راء مكسورة جاز الإمالة، وإن كانت قبل الألف هذه الحروفُ غَيْرَ مَكْسورَةٍ، وذلك نحو قولك : (ضارِبٌ، وصارِمٌ، وطارِدٌ، وحارِبٌ،[1] وغارِمٌ، وقادِرٌ)[2]، قال الشّاعر[3] :

٢٦٨ – عَسى اللّهُ يُغْني عَنْ بِلادِ ابنِ قادِرٍ ... بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبابِ سَكوبِ

فإن كانتِ الرّاء مضمومة أو مفتوحة منعتِ الإمالة، كما تمنع المستعلية، وذلك نحو : رَأَيْتُ فِراشًا، وهذا سِراجٌ، وهذا حِمارٌ، ورَأَيْتُ حِماراً. وإن[4] كانتْ قبل الألف راء مفتوحة وبعدها راء مكسورة غلبت المكسورة المفتوحة فجازتِ الإمالة، وذلك نحو[5] قولك : جِئْتُكَ في سِرارِ الشَّهْرِ، وهذا مِنْ شِرارِ النّاسِ، قال اللّه تعالى : ﴿وَإِنَّ الآخِرَةَ هِيَ دارُ القَرارِ﴾[6]."

اعلم أنّ الراء فيها تكرير إذا نطق بها النّاطق ومدّ الصّوت فحكمها إذا نطق بها مفتوحة قبل الألف، نحو (راشِدٍ، وراحِمٍ) ومضمومة بعد الألف أو مفتوحة، نحو : هذا حمارٌ، ورأيتُ حماراً، فهي بمنزلة حرفين مفتوحين أو مضمومين، فتنزّلتْ منزلة حرف مُسْتَعْلٍ وقَوِيَتْ[7] على فتح الألف ومنعته من الإمالة.

(١) – في (ع) : (حارث).
(٢) – في (ع) : (فاجر).
(٣) – هو هدبة بن خَشْرم.
٢٦٨ – البيت من الطويل.
وهو في ديوانه : ٧٦، وانظر سيبويه : ١/٤٧٨، ٢/٢٦٩، والمقتضب : ٣/٤٨، ٦٩، والكامل : ١/١٩٦، والتبصرة : ٢/٧١٥، وابن يعيش : ٧/١١٧، ٩/٦٢.
(٤) – في (مل) : (فان).
(٥) – (نحو) : ساقطة من (ع).
(٦) – غافر : (٣٩).
(٧) – في (ع) : (فقويت).

[أ] فأمّا إذا وقعتْ مكسورة فإنّها تُقَوّي الإمالة أكثر من قُوَّةِ / غيرها من الحروف المكسورة لما ذكرنا أنّها بمنزلة حرفين، وكأنّ[1] في الكلمة حرفين مكسورين فَتُقَوّيها كما قَوِيَتْ على منعها في الفتح [و][2] الضّمّ.

فأمّا إذا كان قبل الألف راء مفتوحة وبعده[3] راء مكسورة فإنّه تجوز إمالته وذلك لأنّ الرّاء المكسورة إذا وقعتْ بعد الألف وكان قبله حرف استعلاء فإنّ الإمالة تجوز فيه، نحو (قارب، وقادر)، فلأنْ تجوز[4] مع الرّاء أولى؛ لأنّ الراء على كلّ حال ليستْ من حروف الاستعلاء، وإنّما[5] هي مشبّهة بها فإذا كانتِ الكسرة في الرّاء تغلب حروف الاستعلاء جاز أنْ تغلب غيرها.

قال: "وقد اطّردتِ الإمالة في الفعل، وإن كانتْ فيه حروف[6] الاستعلاء لتمكُّنِ الفعل في الاعتلال، وذلك نحو (سَقى، وقَضى، وغَزا، ودَعا)[7]، وهُوَ يَشْقى، و(الأَشْقى)."

اعلم أنّ الأفعال الّتي في أواخرها ألف تحسن الإمالة فيها سواء كانت الألف منقلبة عن ياء أو[8] واو، وقد بيّنْتُ ذلك، وأيضًا فإنّ ما في آخره واو قد تُقْلَبُ في تصاريف الأفعال ياء تقول من (غَزا): (غازَيْتُ)، ومن (سَما): (سَمَّيْتُ)، ومن (دَعا): (داعَيْتُ) فَضَعُفَتْ ألف الفعل لما يلحقها من التّغيير،

(١) – في (ع): (فكأنّ).
(٢) – تكملة من (ع).
(٣) – في (ع): (وبعدها).
(٤) – في الأصل و(ع): (فلا تجوز)، وهو خطأ.
(٥) – في الأصل: (فإنّما)، وهو سهو، والتصويب من (ع).
(٦) – في الأصل: (حرف)، وهو تحريف، والتصويب من (ع).
(٧) – في (مل): (رغا).
(٨) – انظر ص١٩ الحاشية رقم (٢).

ولايُشْبِهُ هذا ما لاتنقلبُ ألفه نحو: (قامَ، وقالَ)؛ لأنّك تقول: قاوَمْتُ وقاوَلْتُ، فلا تُمالُ.

ولايُميلون شيئاً من بنات الواو إذا كان[1] الواو عينًا إلاّ ما كان على (فَعَلْتُ) نحو (خافَ، وباعَ) وقد مضى.

قال: "ولاتُمالُ الحروف لبعدها من الاشتقاق إلاّ أنّهم قالوا: (بَلى) فأمالوها؛ لأنّها قويتْ لَمّا قامتْ بنفسها، وقالوا: يازَيْدُ، فأمالوا أيضًا[2]؛ لأنّها قويتْ لَمّا نابتْ عن الفعل، أي: أدعو زيداً وأُنادي زيداً. وكذلك الأسماء المُوغِلَةُ في شبه الحروف[3]، نحو: (إذا، ولَدى[4]، وعَلى[5]، وإيّا) / من (إيّاكَ)[6]، وقالوا: (مَتى، وأَنّى، وذا) فأمالوها حملاً[7] على تصرّف الأسماء[8]." [177 [١٩٥/ب]]

اعلم أنّ [هذا][9] الفصل قد علّله في كلامه فلا يحتاج إلى كثير[10] بيان لكنّا نشير إلى شيء آخر لئلاّ نُخْليه من فائدة فنقول: إن الحروف لَمّا كانتْ غير متصرّفة، ولاتلحقها تثنية ولاجمع ولاتصغير، ولاتقلبُ ألفاتها ياءاتٍ، لم تَسُغْ فيها الإمالة.

(١) – في (ع): (كانت).
(٢) – في (مل): (أيضا يا).
(٣) – في (مل): (الحرف).
(٤) – في (ع): (لذا)، وهو تصحيف.
(٥) – (على) إذا سميت بها.
(٦) – (من إياك): ليست في (مل).
(٧) – في (ع) و(مل): (وأمالوا متى ... حملاً ...).
(٨) – في الأصل: (تصرفها للأسماء)، وهو تحريف، والتصويب من (ع) و(مل).
(٩) – تكملة من (ع).
(١٠) – في (ع): (كبير).

فأمّا (بَلَى) فأمالوها لما ذكرَ، وكذلك أمالوا (يا)[1] في النّداء لأجل الياء فيها وإنابتها عن الفعل والفاعل.

وجميع الأسماء المبنيّة لاتُمالُ؛ لأنّها محلقة بالحروف في عدم الاشتقاق، وفي منع التّصرّف. فإن قيل : قد[2] أمالوا (ذا) فما الفرق بينه وبين (ما)، ،وهل هما على سواء؟

قيل له : (ما) أشدّ إبهامًا وأقربُ إلى الحروف؛ لأنّها تكون للجحد وتقع زائدة، وتجيء للاستفهام، والجزاء، وبمعنى (الّذي) فتحتاج إلى صلة فَأُجْرِيَتْ مُجْرى الحروف بخلاف (ذا) فإنّها لاتكون إلاّ للإشارة.

وقد أمالوا (أنّى) لكونه اسمًا.

وأمالوا حروف المعجم، نحو : با، تا، ثا؛ لأنّها أسماء ماتَلْفِظُ به.

قال : "وقد أمالوا بعض الكلام على غير قياس، قالوا : عندي ناسٌ، وقالوا: العَجّاجُ، والحجّاجُ[3]، وذلك لكثرة الاستعمال لاغيرُ."

اعلم أنّ التّفخيم في هذه الأسماء أحسنُ وأكثرُ إذْ ليس فيها مايوجب الإمالة. وأيضًا فإنّ كلّ مُمالٍ يجوز أن يُفَخَّمَ، وليس كلّ مفخّمٍ يجوز أن يُمالَ، فعلِمْتَ أنّ التّفخيم أحسن. والّذي سَوَّغَ الإمالة في هذه الأسماء عند بعض العرب أنّهم قد أمالوا (مالاً، وبابًا)[4].

وأيضًا فإنّ (العجّاجَ، والحَجّاجَ) لَمّا كانا اسمين علمين وكَثُرا في الاستعمال والكلام استُجيز فيهما ذلك للكثرة.

---

(١) – في (ع) : (... لما ذكروا لذلك امالوا يا)، وهو تحريف.
(٢) – في (ع) : (فقد).
(٣) – في (مل) زيادة : (فأمالوهما مادام علمين).
(٤) – في (ع) : (أمالوا مال وباب) على الحكاية.

178
[١٩٦/أ]

فأمّا (النّاسُ) فإن كان مكسورًا فلا إشكال / في جواز إمالته جوازًا حسنًا لموضع الكسرة. وإن كان مرفوعًا أو منصوبًا فهو جارٍ مجرى الشّذوذ، والله أعلم بالصّواب.

[و][1] قد اختصرنا هذه الفصول غاية الاختصار؛ إذ ليس القصد بسط القول وتكثيره؛ لأنّ بها[2] مقنعًا لمن اشتغل بها وقاس عليها. ونسأل الله تعالى التّجاوز عن الزّلل في القول والعمل بمنّه ولُطْفه.

تمّ الكتاب

والحمد للّه ربّ العالمين وصلى الله على رسوله سيدنا محمّد نبيّه وآله الطّاهرين وسلّم تسليمًا وحسبنا الله ونعم الوكيل.

نسخة من نسخة كانت بخط سيّدنا الإمام الأجلّ السّيد الأمجد فريد الدّهر وحيد العصر أبي عليّ الحسن بن عليّ الكاتبي[3] نوّر الله قبره وغفر ذنوبه ولمن قال آمين.

---

(١) – تكملة من (ع).
(٢) – في (ع) : (فيها).
(٣) – لم أقف له على ترجمة.

فهرس الشواهد القرآنية

الآية	رقمها	رقم الصفحة
سورة الفاتحة		
إياك نعبد	(٥)	٣٣٧
اهدنا الصراط المستقيم . صراط الذين أنعمت عليهم	(٦)(٧)	٢٩١، ٢٩٢
غير المغضوب عليهم ولا الضالين	(٧)	٢٧٧
ولا الضالين	(٧)	٦١٦
سورة البقرة		
أأنذرتهم	(٦)	٦٦١
بما كانوا يكذبون	(١٠)	٦٠١
اشتروا الضلالة	(١٦)(١٧٥)	٦١٧
كمثل الذي استوقد ناراً	(١٧)	٤٧٨
ذهب الله بنورهم	(١٧)	٤٧٨
يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت	(١٩)	٢١٢
كيف تكفرون بالله	(٢٨)	٦٦٦ – ٦٦٧
اسكن أنت وزوجك الجنة	(٣٥)	١٧٠، ٢٧٩، ٢٨٠، ٣١٤
الذين يظنون أنهم ملاقوا ربهم	(٤٦)	١٩٧
وادخلوا الباب سجداً وقولا حطة	(٥٨)	٢٩٦
ادع لنا ربك يبين لنا مالونها	(٦٩)	٥٤٥
فهي كالحجارة أو أشد قسوة	(٧٤)	٣٠١
وماهو بمزحزحه من العذاب	(٩٦)	١٥٥، ٢٥٣
أن ينزل عليكم من خير من ربكم	(١٠٥)	١٣٤
بلى من أسلم وجهه لله وهو محسن فله أجره عند ربه	(١١٢)	٥٩٤
ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون	(١١٢)	٥٩٤
وإذ ابتلى إبراهيم ربه بكلمات	(١٢٤)	١٩٢
وارزق أهله من الثمرات من آمن منهم بالله واليوم الآخر	(١٣٦)	٢٩٣

الآية	رقمها	رقم الصفحة
وحيث ما كنتم	(١٤٤)(١٥٠)	٣٤
ومن حيث خرجت	(١٤٩)(١٥٠)	٣٤
وتصريف الرياح	(١٦٤)	٦٣٩
وأن تصوموا خير لكم	(١٨٤)	٤٢٩
فمن شهد منكم الشهر فليصمه	(١٨٥)	٢١١
ثم أتموا الصيام إلى الليل	(١٨٧)	٢٤٦
ولاتلقوا بأيديكم إلى التهلكة	(١٩٥)	٢٥٣
ومنهم من يقول ربنا آتنا في الدنيا حسنة	(٢٠١)	٦٦٧
وزلزلوا حتى يقول الرسول	(٢١٤)	٢٦٥
وعسى أن تكرهوا شيئًا	(٢١٦)	٤٨٣
يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه	(٢١٧)	٢٩٢
فأتوا حرثكم أنى شئتم	(٢٢٣)	٦٧٧
إلا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح	(٢٣٧)	٤٢٤
إن في ذلك لآية	(٢٤٨)	١٦٠
فشربوا منه إلا قليلاً منهم	(٢٤٩)	٢٣٢
أنا أحيي وأميت	(٢٥٨)	٣٢٨
إن تبدوا الصدقات فنعما هي	(٢٧١)	٤٥٨
وما تنفقوا من خير يوف إليكم	(٢٧٢)	٤٤٨
فمن جاءه موعظة من ربه	(٢٧٥)	١٢٦
وإن كان ذو عسرة	(٢٨٠)	١٤٨
إلا أن تكون تجارة حاضرة	(٢٨٢)	١٤٨
سورة آل عمران		
إن في ذلك لعبرة	(١٣)	١٦٠، ١٦١
ها أنتم أولاء	(١٩)	٣٦٠
قل اللهم مالك الملك	(٢٦)	٣٨٣ – ٣٨٤
يامريم أنى لك هذا	(٣٧)	٦٧٨
قالت هو من عند الله	(٣٧)	٦٧٨
إذ قالت الملائكة	(٤٢)(٤٥)	١٢٧

الآية	رقمها	رقم الصفحة
يامريم اقنتي لربك واسجدي واركعي مع الراكعين	(٤٣)	٢٩٦
كذلك يخلق الله ما يشاء	(٤٧)	٦٩٠
إن في ذلك لآية	(٤٩)	١٦٠
لتبلون في أموالكم	(٨٦)	٦١٦
ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً	(٩٧)	٢٩١، ٢٩٣، ٤٦٣
بثلاثة آلاف من الملائكة	(١٢٤)	٥٤٦
وأنتم الأعلون	(١٣٩)	٢٦٩
أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا	(١٤٢)	٤٤٢
لإلى الله تحشرون	(١٥٨)	٥٨٣
فبما رحمة من الله لنت لهم	(١٥٩)	٦٧١
إننا سمعنا مناديًا ينادي للإيمان	(١٩٣)	٥٦
لايغرنك تقلب الذين كفروا في البلاد . متاع قليل	(١٩٦)(١٩٧)	١١٨
سورة النساء		
واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام	(١)	٣١٧
ذلك أدنى ألا تعولوا	(٣)	٦٩٩
وكان الله عليمًا حكيمًا	١٧/٩٢/١٠٤/ ١١١/١٧٠	١٣٩
فإن طبن لكم عن شيء منه نفسًا	(٤٠)	٢٢٧
ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها	(٥٧)	٥٩٢
أينما تكونوا يدركم الموت	(٧٨)	٤٤٩
فبما نقضهم ميثاقهم	(١٥٥)	٤٥٧، ٦٧١
وكلم الله موسى تكليمًا	(١٦٤)	١٣٩
إنما الله إله واحد	(١٧١)	٤٥٧، ٦٧٢، ٦٨٥
سورة المائدة		
فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق	(٦)	٢٤٦
إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين	(٦)	٢٩٧
فبما نقضهم ميثاقهم	(١٣)	٤٨٤، ٦٧١

الآية	رقمها	رقم الصفحة
قال رجلان من الذين يخافون أنعم الله عليهما	(٢٣)	١٢١
من قبل أن تقدروا عليهم	(٣٤)	٣٥
فعسى الله أن يأتي بالفتح	(٥٢)	٤٨٢
إنما وليكم الله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون	(٥٥)	٦٨٥
بل يداه مبسوطتان	(٦٤)	٣٥٩
فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون	(٦٩)	١٧٨
فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم	(٨٩)	٣٠٤
فهل أنتم منتهون	(٩١)	٤٦٤
الأوليان	(١٠٧)	٢٦٩
أأنت قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين من دون الله	(١١٦)	٦٦٢، ٦٦٧
سورة الأنعام		
قل أي شيء أكبر شهادة قل الله شهيد بيني وبينكم	(١٩)	٣٢١
ومنهم من يستمع إليك	(٢٥)	٥٩٣
فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون	(٤٨)	١٧٨
وما يشعركم أنها إذا جاءت لايؤمنون	(١٠٩)	١٦٤
لامبدل لكلماته	(١١٥)	٥
آلذكرين حرم أم الانثيين	(١٤٣)(١٤٤)	٦٦١، ٦٦٢
وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذي ظفر	(١٤٦)	٣٠٥
أو الحوايا أو ما اختلط بعظم	(١٤٦)	٣٠٥
سيقول الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا	(١٤٨)	٣١٥
سورة الأعراف		
وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا	(٤)	٢٩٩
اسكن أنت وزوجك الجنة	(١٩)	١٧٠، ٢٨٠
ألم أنهكما عن تلكما الشجرة	(٢٢)	٦٩٩
إنه يراكم وهو وقبيله	(٢٧)	١٧٠
فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون	(٣٥)	١٧٨

الآية	رقمها	رقم الصفحة
لهم من جهنم مهاد ومن فوقهم غواشٍ	(٤١)	٥٢٧
ونودوا أن تلكم الجنة أورثتموها	(٤٣)	٦٩٩
فذروها تأكل في أرض الله	(٧٣)	٤٥٥
وقال الملأ الذين آمنوا من قومه للذين استضعفوا لمن آمن منهم	(٧٥)	٢٨٩
أتأتون الفاحشة ما سبقكم بها من أحد من العالمين	(٨٠)	٦٧٧
وقولوا حطة وادخلوا الباب سجداً	(١٦١)	٢٩٦
ساء مثلاً القوم الذين كذبوا بآياتنا	(١٧٧)	٤٧٧
وذَرْهم في طغيانهم يعمهون	(١٨٦)	٤٥٦
يسألونك عن الساعة أيان مرساها	(١٨٧)	٦٧٤، ٦٧٧
سورة الأنفال		
كأنما يساقون إلى الموت وهم ينظرون	(٦)	٦٨٤
وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون	(٣٣)	٤٣٨
ولو ترى إذ يتوفى الذين كفروا الملائكة	(٥٠)	١٩٢
فإما تثقفنهم في الحرب	(٥٧)	٤٤٧، ٦١٢
وإما تخافن من قوم خيانة	(٥٨)	٤٤٧
لاتعلمونهم الله يعلمهم	(٦٠)	١٩٧
سورة التوبة		
إن الله بريء من المشركين ورسوله	(٣)	١٧٠، ٣١٥
وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله	(٦)	٤
ألم يأتهم نبأ الذين من قبلهم	(٧٠)	٣١١
سورة يونس		
ومنهم من يستمعون إليك	(٤٢)	٥٩٣، ٦٦٩
ومنهم من ينظر إليك	(٤٣)	٥٩٣، ٦٦٩
أثم إذا ما وقع	(٥١)	٦٧٩
آلله أذن لكم أم على الله تفترون	(٥٩)	٦٦٢
فأجمعوا أمركم وشركاءكم	(٧١)	٢١٥
ولا تتبعانّ سبيل الذين لايعلمون	(٨٩)	٦١٥

الآية	رقمها	رقم الصفحة
سورة هود		
يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم	(٨)	١٤٣
أراذلنا	(٢٧)	٢٦٩
لاعاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم	(٤٣)	٢٣٧
وأخذ الذين ظلموا الصيحة	(٦٧)	١٢٦
فأسر بأهلك	(٨١)	٢٣٥
ولايلتفت منكم أحد إلا امرأتك	(٨١)	٢٣٥
إن في ذلك لآية	(١٠٣)	١٦٠
وأما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها	(١٠٨)	٢٧٨
سورة يوسف		
وشروه بثمن بخس	(٢٠)	٣٥٠
يوسف أعرض عن هذا	(٢٩)	٣٦٩، ٣٧٠
وقال نسوة في المدينة	(٣٠)	١٢٨
حاشا لله	(٣١) (٥١)	٢٣٤، ٢٤١
ماهذا بشراً	(٣١)	١٥٥، ١٥٦، ٦٧١
فذلكن الذي لمتنني فيه	(٣٢)	٦٩٩
ليسجنن وليكوناً من الصاغرين	(٣٢)	٤١٥
ذلكما مما علمني ربي	(٣٧)	٦٩٩
واسأل القرية التي كنا فيها	(٨٢)	١١١
تالله تفتأ تذكر يوسف	(٨٥)	٥٧٩، ٥٨٣
سورة الرعد		
ومن يضلل الله فما له من هاد	(٣٣)	٥٨
كفى بالله شهيداً	(٤٣)	١٣٤، ٢٥٣، ٤٦٤
سورة إبراهيم		
لا بيع فيه ولا خلال	(٣١)	١٧٦، ١٧٨
سورة الحجر		
ربما يود الذين كفروا	(٢)	٢٥٠
لو ما تأتينا بالملائكة	(٧)	٦٧١

الآية	رقمها	رقم الصفحة
فسجد الملائكة كلهم أجمعون	(٣٠)	٢٨١
إن في ذلك لآية	(٧٧)	١٦٠
سورة النحل		
إن في ذلك لآية	/٦٥/١٣/١١	
	٦٩/٦٧	١٦٠
وإن تعدوا نعمة الله لاتحصوها	(١٨)	٤٤٨
وما أمر الساعة إلا كلمح بالبصر أو هو أقرب	(٧٧)	٣٠١
ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون	(٩٧)	٦٧٠
سورة الإسراء		
إما تعرضن عنهم ابتغاء رحمة من ربك ترجوها	(٢٨)	٦١٣
ضل من تدعون إلا إياه	(٦٧)	٣٣٧
وإذاً لايلبثون خَلْفَكَ إلاّ قليلاً	(٧٦)	٤٢٧
وكفى بالله شهيداً	(٩٦)	١٣٤، ٢٥٣، ٤٦٤
ونزلناه تنزيلاً	(١٠٦)	٣٥٠
أيًا ماتدعو فله الأسماء الحسنى	(١١٠)	٥٨٩
سورةالكهف		
هؤلاء قومنا	(١٥)	٣٦٠
ثلاثمائة سنين	(٢٥)	٥٥٠، ٥٥١
كلتا الجنتين آتت أكلها	(٣٣)	٢٨٥
ذلك ما كنا نبغ	(٦٤)	٤٤٢
هل ننبئكم بالأخسرين أعمالاً	(١٠٣)	٢٢٧
لنفد البحر قبل أن تنفد كلمات ربي	(١٠٩)	٥
سورة مريم		
فهب لي من لدنك وليًا * يرثني ويرث من آل يعقوب	(٥)(٦)	٤٥٤
فإما ترين من البشر أحداً	(٢٦)	٤٤٧، ٦١٣، ٦١٧
كيف نكلم من كان في المهد صبيًا	(٢٩)	١٤١
لأرجمنك واهجرني مليًا	(٤٦)	٦١٠

الآية	رقمها	رقم الصفحة
ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيًا	(٦٩)	٦٧٢
فليمدد له الرحمن مداً	(٧٥)	٤٦٤
إن كل من في السموات والأرض إلا آتي الرحمن عبداً	(٩٣)	٢٨٦
سورة طه		
وما تلك بيمينك ياموسى	(١٧)	٦٦٦
ولاتفتروا على الله كذبًا فيسحتكم بعذاب	(٦١)	٤٣١، ٤٥٥
إن هذان لساحران	(٦٣)	١٦٢
سورة الأنبياء		
وأسروا النجوى الذين ظلموا	(٣)	١٢٢
لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا	(٢٢)	٢٣٢
وجعلنا السماء سقفًا محفوظًا	(٣٢)	٥٦٠
تالله لأكيدن أصنامكم	(٥٧)	٥٧٧، ٦١٠
ومن الشياطين من يغوصون له	(٨٢)	٥٩٣
سورة الحج		
إن زلزلة الساعة شيء عظيم	(١)	٣٢٠
ثم ليقطع	(١٥)	٤٤٣
ثم ليقضوا تفثهم	(٢٩)	٤٤٣
وليطوفوا بالبيت العتيق	(٢٩)	٢٥٣
فاجتنبوا الرجس من الأوثان	(٣٠)	٢٤٥
ثم محلها إلى البيت العتيق	(٣٣)	٢٤٦
والمقيمي الصلاة	(٣٥)	٢٦٨
فإنها لاتعمى الأبصار	(٤٦)	١٥١
وكأين من قرية	(٤٨)	٦٧٣
قل أفأنبئكم بشر من ذلكم النار	(٧٢)	١١٨
سورة المؤمنون		
إن هذه أمتكم أمة واحدة	(٥٢)	١٦٤
مستكبرين به	(٦٧)	٤٧٤

الآية	رقمها	رقم الصفحة
سورة النور		
إن في ذلك لعبرة	(٤٤)	١٦٠، ١٦١
ليس على الأعمى حرج ولا على الأعرج حرج ولا على المريض حرج ولا على أنفسكم أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم	(٦١)	٣٠٢، ٣٠٤
سورة الفرقان		
أهذا الذي بعث الله رسولاً	(٤١)	٥٩٦
سورة الشعراء		
فظلت أعناقهم لها خاضعين	(٤)	١٢٦
إن في ذلك لآية	٨/٦٧/١٠٣/ ١٢١/١٢٩/١٨٥ /١٧٤/١٩٠	١٦٠
هل يسمعونكم إذ تدعون * أو ينفعونكم أو يضرون	(٧٢) (٧٣)	٤٣٦
أو لم يكن لهم آية أن تعلمه علماء بني إسرائيل	(١٩٧)	١٥١
سورة النمل		
فلما رآه مستقراً	(٤٠)	١١٤
إن في ذلك لآية	(٥٢)	١٦٠
فما كان جواب قومه إلا أن قالوا	(٥٦)	١٠٥-١٠٦، ١٤٦
أم من يجيب المضطر إذا دعاه	(٦٢)	٦٨٠
وكل أتوه داخرين	(٨٧)	٢٧٩، ٢٨٦
سورة القصص		
وآتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه	(٧٦)	١٦٤
سورة العنكبوت		
فما كان جواب قومه	(٢٤) (٢٩)	١٠٥-١٠٦، ١٤٦
ولما أن جاءت رسلنا	(٣٣)	١٦٧
إن في ذلك لآية	(٤٤)	١٦٠
الحياة الدنيا	(٦٤)	٢٦٩
سورة الروم		
وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون	(٣٦)	٤٥٢، ٦٨٨

الآية	رقمها	رقم الصفحة
وكان حقًا علينا نصر المؤمنين	(٤٧)	١٤٦
سورة لقمان		
الحياة الدنيا	(٣٣)	٢٦٩
سورة السجدة		
الم * تنزيل الكتاب لاريب فيه من رب العالمين * أم يقولون افتراه	(١) (٢) (٣)	٣١١
سورة الأحزاب		
وتظنون بالله الظنونا	(١٠)	٧٨
ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحًا	(٣١)	٥٩٣، ٦٦٩
إن المسلمين والمسلمات	(٣٥)	٥٧٤
فأضلونا السبيلا	(٦٧)	٧٨
سورة سبأ		
ويرى الذين أوتوا العلم الذي أنزل إليك من ربك هو الحق	(٦)	٣٣٦
إن في ذلك لآية	(٩)	١٦٠
ياجبال أوبي معه والطير	(١٠)	٣٧٤، ٣٧٥
وجعلنا بينهم وبين القرى التي باركنا فيها قرى ظاهرة	(١٨)	٦٢
وإنا أوإياكم	(٢٤)	٣٣٧
لولا أنتم لكنا مؤمنين	(٣١)	٢٨٤
بل مكر الليل والنهار	(٣٣)	٢١١
وهم في الغرفات آمنون	(٣٧)	٥٧٤
سورة فاطر		
أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع	(١)	٥٢٣
مايفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها	(٢)	٦٧٠
الحياة الدنيا	(٥)	٢٦٩
إليه يصعد الكلم الطيب	(١٠)	٥
لئن زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده	(٤١)	٥٨٤
سورة يس		
وما أنتم إلا بشر مثلنا	(١٥)	١٥٥

الآية	رقمها	رقم الصفحة
فلا صريخ لهم ولاهم ينقذون * إلا رحمة منا	(٤٣)(٤٤)	٢٣٧
سورة الصافات		
لافيها غول	(٤٧)	١٧٥، ١٧٩
وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون	(١٤٧)	٣٠١، ٣٠٣
اصطفى البنات على البنين	(١٥٣)	٦٦١
ولقد علمت الجنة إنهم لمحضرون	(١٥٨)	١٦٣، ٢٠٢
سورة ص		
وانطلق الملأ منهم أن امشوا	(٦)	١٦٧
لقد ظلمك بسؤال نعجتك إلى نعاجه	(٢٤)	٦٠٨
حتى توارت بالحجاب	(٣٢)	٤٧٤
فسجد الملائكة كلهم أجمعون	(٧٣)	٢٨١
لما خلقت بيدي	(٧٥)	٣٥٩
سورة الزمر		
أم من هو قانت آناء الليل	(٩)	٦٦٩
ياعباد فاتقون	(١٦)	٣٨٠
ياعبادي فاتقون	(١٦)	٣٨٠
ومن يضلل الله فما له من هاد	(٢٣)(٣٦)	٥٨
أليس الله بكاف عبده	(٣٦)	١٥٤، ٢٥٣
سورة غافر		
ومن يضلل الله فما له من هاد	(٣٣)	٥٨
الحياة الدنيا	(٣٩)	٢٦٩
وأن الآخرة هي دار القرار	(٣٩)	٧٠٦
سورة فصلت		
لايسأم الإنسان من دعاء الخير	(٤٩)	٦٠٨
سورة الشورى		
ليس كمثله شيء	(١١)	٢٥٢، ٢٥٥
ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور	(٤٣)	١٠٩
وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيًا أو من وراء حجاب أو يرسل		

الآية	رقمها	رقم الصفحة
رسولاً	(٥١)	٤٣٨
وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم * صراط الله	(٥٢)(٥٣)	٢٩٠
سورة الزخرف		
أم اتخذ مما يخلق البنات وأصفاكم بالبنين	(١٦)	٣١١
سورة الدخان		
يوم لايغني مولى عن مولى شيئًا	(٤١)	٦٢
سورة الجاثية		
وتصريف الرياح	(٥)	٦٣٩
الحياة الدنيا	(٣٥)	٢٦٩
سورة الأحقاف		
فلا خوف عليهم ولاهم يحزنون	(١٣)	١٧٨
هذا عارض ممطرنا	(٢٤)	٢٦٧
هديًا بالغ الكعبة	(٩٥)	٢٦٧
سورة محمد		
وكأين من قرية	(١٣)	٦٧٣
ومنهم من يستمع إليك	(١٦)	٥٩٣
طاعة وقول معروف	(٢١)	١١٧
وأنتم الأعلون	(٣٥)	٢٦٩
الحياة الدنيا	(٣٦)	٢٦٩
سورة الفتح		
إنا فتحنا لك فتحًا مبينًا * ليغفر لك الله	(١)(٢)	٤٣٨
وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرة	(٢٩)	٢٤٥
يريدون أن يبدلوا كلام الله	(١٥)	٤
تقاتلونهم أو يسلمون	(١٦)	٤٣٧
وكان الله عليمًا حكيمًا	(٤٨)	١٣٩
سورة ق		
ألقيا في جهنم	(٢٤)	٦٢٠
واستمع يوم يناد المناد	(٤١)	٥٨

الآية	رقمها	رقم الصفحة
سورة الذاريات		
والسماء ذات الحبك	(٧)	٥٦٠
سورة النجم		
فكان قاب قوسين أو أدنى	(٩)	٣٠١
إن هي إلا أسماء سميتموها أنتم	(٢٣)	٥٠٧
سورة القمر		
أعجاز نخل منقعر	(٢٠)	٥
وما أمرنا إلا واحدة	(٥٠)	١٥٤
سورة الحديد		
الحياة الدنيا	(٢٠)	٢٦٩
لكيلا تأسوا	(٢٣)	٤٢٨
سورة المجادلة		
ماهن أمهاتهم	(٢)	١٥٥، ١٥٦
استحوذ عليهم الشيطان	(١٩)	٤٦٠
لأغلبن أنا ورسلي	(٢١)	٥٨٣
سورة الممتحنة		
يخرجون الرسول وإياكم	(١)	٣٣٧
فإن علمتموهن مؤمنات	(١٠)	١٩٧
سورة الطلاق		
واللائي يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائي لم يحضن	(٤)	١١٨
وكأين من قرية	(٨)	٦٧٣
سورة الملك		
إن الكافرون إلا في غرور	(٢٠)	١٦٧
سورة الحاقة		
سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام حسوماً	(٤)	٥٣٩
أعجاز نخل خاوية	(٧)	٥
فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة	(١٣)	١٣٥

الآية	رقمها	رقم الصفحة
هاؤم اقرؤوا كتابيه	(١٩)	١٤٣
ما أغنى عني ماليه * هلك عني سلطانيه	(٢٨)(٢٩)	٤٠٨
خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه	(٣٠)(٣١)	٣٤٩
سورة المعارج		
إن الإنسان خلق هلوعًا	(١٩)	٣٢٥
إلا المصلين	(٢٢)	٢٦
سورة الجن		
وأن المساجد لله	(١٨)	١٦٦
سورة المزمل		
وتبتل إليه تبتيلاً	(٨)	١٣٩
السماء منفطر به	(١٨)	٥٦٠
علم أن سيكون منكم مرضى	(٢٠)	١٦٦
تجدوه عند الله هو خيراً وأعظم أجراً	(٢٠)	٣٣٦
سورة المدثر		
لإحدى الكبر	(٣٥)	٢٦٩
سورة القيامة		
كلا إذا بلغت التراقي * وقيل من راق	(٢٦)(٢٧)	٥٦
سورة الإنسان		
هل أتى على الإنسان حين من الدهر	(١)	٦٧٨، ٦٨٠
سورة المرسلات		
يوم لاينطقون	(٣٥)	٤٥٩، ٦٠٤، ٦٨٦
سورة النازعات		
إن في ذلك لعبرة	(٢٦)	١٦٠، ١٦١
أأنتم أشد خلقًا أم السماء بناها	(٢٧)	٦١٨
يسألونك عن الساعة أيان مرساها	(٤٢)	٦٧٤، ٦٧٧
سورة الانفطار		
إذا السماء انفطرت	(١)	٤٥٣، ٦٨٧

الآية	رقمها	رقم الصفحة
سورة المطففين		
إذا كالوهم أو وزنوهم	(٣)	١٩٥
سورة الانشقاق		
إذا السماء انشقت	(١)	٤٥٣، ٦٨٧
لتركبن طبقًا عن طبق	(١٩)	٦١٥
سورة البروج		
والسماء ذات البروج	(١)	٥٦٠
سورة الطارق		
إن كل نفس لما عليها حافظ	(٤)	١٦٨
سورة الفجر		
أو إطعام في يوم ذي مسغبة	(١٤)	٦٠٣
سورة الشمس		
والسماء وما بناها	(٥)	٦٧٠
سورة الشرح		
ألم نشرح لك صدرك	(١)	٣١١
فإن مع العسر يسرًا * إن مع العسر يسرًا	(٥)(٦)	٣٢٤
سورة العلق		
اقرأ باسم ربك	(١)	٢٥٤
ألم يعلم بأن الله يرى	(١٤)	٢٤٢
لنسفعًا بالناصية	(١٥)	٥٨٣، ٦١٠، ٦٢٠
لنسفعًا بالناصية * ناصية كاذبة	(١٥)(١٦)	٢٩١
سورة القدر		
سلام هي حتى مطلع الفجر	(٥)	٢٦٠
سورة العصر		
إن الإنسان لفي خسر * إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات	(٢)(٣)	٣٢٥
سورة الإخلاص		
قل هو الله أحد	(١)	١٥٠
قل هو الله أحد * الله الصمد	(١)(٢)	٦٢٠

فهرس الأحاديث النبوية

الحديث	الصفحة
١- ابدأوا بما بدأ الله به	٢٩٧ - ٢٩٨
٢- أصيحابي أصيحابي	٦٣٥
٣- التحيات لله	١٨٧
٤- الثيب تعرب عن نفسها، والبكر تستأذن وإذنها صماتها	٢٠ - ٢١
٥- لايقبل الله صلاة امرئ حتى يضع الطهور موضعه، فيغسل وجهه،	
ثم يديه، ثم يمسح برأسه، ثم يغسل رجليه	٢٩٩ - ٣٠٠
٦- لقد هممت ألا أتهب إلا من قرشي أو ثقفي	٣٠٥
٧- ليس في الخضراوات صدقة	٩٠
٨- ياعظيم يرجى لكل عظيم	٣٨٨

فهرس الأمثال والأقوال

المثل	الصفحة	المثل	الصفحة
أتت الناقة على مضربها ومنتجها	١٠	سبحان مايسبح الرعد بحمده	٦٧٠
اخسأنان عني اخسأنان عني	٦١٨	السمن منوان بدرهم	١٠٨
أخطب ما يكون الأمير قائماً	٢٢٤	الصيف ضيعت اللبن	٤٨١
أرسلها العراك	٢٢٥،٢٢٢	طلبه جهده	٢٢٣، ٢٢٢
استوى الماء والخشبة	٢٣١	عدا البشكى	١٨٨
اشتمل الصماء	١٨٨	عسى الغوير أبؤسا	٤٨٥
أغيلت المرأة	٤٦١	عطشان نطشان	٢٨٢
أغيمت السماء	٤٦١	عظم البطن بطنك	٤٨١
أكثر شربي السويق ملتوتًا	٢٢٤	غسلته غسلاً نعما	٤٥٨
أكلوني البراغيث	١١١	في أكفانه درج الميت	١١٦
التقت حلقتان البطان	٥٨١	في بيته يؤتى الحكم	١١٦
إن كنا لنحن الصالحين	٣٣٧	قعد القرفصاء	١٨٨
إنها لإبل أم شاء	٣١٠،٣٠٨	قمن جواريك	١٢٣
إنه ذاهب غلامك	٤٧٥	كساء مؤرنب	٦٥٨
أهلك الناس الدرهم والدينار	٣٢٦	لن يغلب عسر يسرين	٣٢٤
البر الكر بستين	١٠٨	لو ذات سوار لطمتني	١٦٥
جائع نائع	٢٨٢	الليلة الهلال	١١٢، ١١١
جاؤوا الجماء الغفير	٢٢٢	ما أعظم الله	٤٥٨
جاؤوا قضهم بقضيضهم	٢٢٢	مطرنا مابين زبالة فالتغلبية	٢٩٨
حسن بسن	٢٨٢	نحن العرب	٣٨٨
ربّهُ رجلاً	٤٧٥,٢٥١	يارب غابطنا	٣٢٠
رجع عوده على بدئه	٢٢٢		
رجع القهقرى	١٨٨		
سار الجمزى	١٨٨		
سبحان ما سخركن لنا	٦٧١		

فهرس الكلمات اللغوية التي فسرها الشارح(١)

الكلمة	الصفحة	الكلمة	الصفحة
آءَة	٦٢٣	جَزْم	٣٠
أبو براقش	٣٥٦	جُعَل	٥٥٦
أبو الحُصين	٣٥٦	جُنْجُن	٥٦٤
أَجْدل	٥١٨	جَيْأَل	٥١٢
أجربَ	٤٦٣	جَيْفَس	٥٦٤
أخيل	٥١٨	حَبَنْطى	٥٦٨، ٦٤٤
أَرْطى	٥٦٤	حدّاد	١٤
أُسامة	٣٥٥	حَدّ	١٤
أَصحّ	٤٦٣	حَديد	١٤
أصرمَ	٤٦٣	حذْرِيّة	٥٦٤
إعراب	٢٠	حَرْف	٧ – ٨
أم حَبَوْكَرى	٣٥٧	الحَشا	٢٤٠
أم اللُّهَيم	٣٥٧	حَضاجِر	٥٢٦
بُرْثُن	٥٦٤	حُلْكُم	٣٣٠
بَغَرَ	٥٣٥	خُرَز	٥٥٦
بقَّم	٤٩٩	دُئل	٥٠٠
تُنَوَّط	٥٠٠	دلْقَم	٣٣٠
جَحْمَرِش	٥٦٦	دَلَنْظى	٦٤٥، ٦٤٤
جَحَنْفل	٦٤٤	دُوَدم	١٢٩
جُحْدَب	٥٦٤	ذَأْلان	٣٥٥
جَدْول	٥٦٤	رَأْد	٥٥٧
جِرْدَحْل	٥٦٦	رُبع	٥٥٥
جُرْموق	٥٦٨	رُجَّبيّة	٨٤

(١) – رتبت الكلمات في هذا الفهرس كما هي دون ردها إلى أصولها.

الكلمة	الصفحة	الكلمة	الصفحة
زِبْرِج	٥٦٤	فَتْحاء	٤٧٢
زُرْقُم	٣٣٠	فدْرة	٤
سانَهَتْ	٨٤	فَدَوْكَس	٥٦٦، ٦٤٤
سبَطْر	٥٦٤	فَسْحُم	٣٣٠
سُتْهُم	٣٣٠	قُذَعْمَل	٥٦٦، ٥٦٧
سِرْداح	٥٦٨	قرطعب	٥٦٦
سَرَنْدى	٥٦٨	مُجْفِرة	٤٧٢
سُكَع	٥٢١	مُرّان	٥١٥
سُمَيْدَع	٥٦٦	مَصْدر	٩٧
سَنْهاء	٨٤	معْطير	٥٦٨
شَدْقَم	٣٣٠	المَقَق	٢٥٢، ٢٥٦
شَغَرَ	٥٣٥	ناب	٦٤٨
شنْظير	٥٦٨	نُغَر	٥٥٦
صُرَد	٥٥٦	هُدَهد	١٢٩
الطَّأَة	٦٣٢	يَعْقوب	٥٦٨
عَتود	٥٦١		
عَثْيَر	٥٦٤		
عَرايا	٨٤		
عَطا يَعْطو	٤٦٥		
عُلَبط	١٢٩		
عُنْصُوَة	٥٦٤		
عَيْسَجور	٥٧٠		
عَيْضَموز	٥٧٠		
عَيْطَل	٤٧٢		
غاق	٥٣٣		

فهرس الأشعار

رقم الشاهد	أوله	آخره	الصفحة
	قافية الهمزة		
	(ءُ)		
٢٨ –	إذا كان	الشتاءُ	١٤٧
	(ءِ)		
١٠٩ –	فلعلني	البرحاءِ	٣٤٤
	قافية الباء		
	(بُ)		
٤٢ –	فمن يك	لغريبُ	١٧١
٦٧ –	أتهجر	تطيبُ	٢٢٦
٧٣ –	فمالي	مشعبُ	٢٣٨
١٠٧ –	بيناه	نجيبُ	٣٣١
١٤٧ –	أبا عمرو	فيجيبُ	٣٩٩
٢٠ –	ولكن	أقاربُهْ	١٢٣
١٦٦ –	فإن	وغاربُهْ	٤٧٠
٢٤٨ –	استحدث	طربُ	٦٦٠
١٧٤ –	عسى	قريبُ	٤٨٢، ٤٨٣
٢٤٧ –	فقالت :	يعجبُها	٦٦٠، ٦٦١
٤٦ –	هذا	ولا أبُ	١٧٧
١١ –	لا بارك	مطلبُ	٦٠
	(بِ)		
١٦ –	فلما	مشطبِ	١٠٢
١٣٤ –	لخطاب	المقانبِ	٣٨٦
١٥٠ –	كليني	الكواكبِ	٤٠٦
١٧٠ –	فاما	المواكبِ	٤٧٣
٢٤١ –	قديدمة	التجاربِ	٦٤٨

رقم الشاهد	أوله	آخره	الصفحة
٢٦٥ –	إذا	فنضاربِ	٦٨٧
٢٦٨ –	عسى	سكوبِ	٧٠٦
٩٤ –	كلاهما	رابي	٢٨٦
١٠٤ –	فاليوم	من عجبِ	٣١٦، ٣١٧
١٣٣ –	يبكيك	للعجبِ	٣٨٥
٢٤، ٣١–	سراة	العرابِ	١٤٠، ١٥٢
١٨٨ –	لم تتلفع	بالعلبِ	٥٠٩
٤٣ –	إن من	الخطوبِ	١٧٢
	(بَ)		
١٣١ –	ياللرجال	طربا	٣٨٤
١٤ –	أقلي	أصابا	٧٨
١١٦ –	ليت	عربيا	
	ليس	رقيبا	٣٥٣
	قافية التاء		
	(تُ)		
٢٠٤ –	إذا	عبراتُها	٥٥٧
٢٢٩ –	ربما	شمالاتُ	٦١٣
	قافية الجيم		
	(جِ)		
٣٤ –	كان	الفراريجِ	١٦٠
١٩٤ –	يحدو	الارتاجِ	٥٢٨
	قافية الحاء		
	(حُ)		
١٠٠ –	بدت	أملحُ	٣٠٣
٢٠٦ –	أبو بيضات ..	سبوحُ	٥٧١

رقم الشاهد	أوله	آخره	الصفحة
٩٧ –	وكان	السوحُ	٣٠٢
	(حِ)		
١٥ –	ليست	الجوائحِ	٨٤
١٦٢ –	وما	شراحي	٤٦٠
	قافية الدال		
	(دُ)		
٥٠ –	وقد	مخلدُ	١٨٢
١٩٠ –	ولكنما	وموحدُ	٥٢٣
٩ –	زعم	الأسودُ	٥٥
١١٨ –	مالي	فاعودُ	
	وأشد	شديدُ	٣٥٧
١٦٣ –	والجيد	المردُ	٤٦٦
	(دِ)		
١٩ –	فقالت	أعودِ	١١٧
٥٧ –	فقلت	السردِ	١٩٧
٢٢٤ –	فلولا	كالموارد	٦٠٨
٧٠ –	ولا	أحدِ	٢٣٤
٧١ –	وقفت	أحدِ	
	إلا	الجلدِ	٢٣٦
٢٦٢ –	قالت	فقدِ	٦٨٣
١٦١،٢٦٦-	ترفع	نقدِ	٤٥٣، ٦٨٧
١٦٩ –	أو حرة	البلدِ	٤٧٢
٥٣ –	أسير	بجندِ	١٨٨
٩ –	أمن	مزودِ	٥٥
٦٢ –	فصددت	سرمدِ	٢١٣
١٨٢ –	في خمس ...	رقادي	٤٩٥
٢٠٣ –	وجدت	أزنادها	٥٥٧
٢٤٠ –	إلى	الأصيدِ	٦٤٢

رقم الشاهد	أوله	آخره	الصفحة
	(دَ)		
٣٦ –	أريني	مخلداً	١٦٥
٢٢٥ –	وذا	فاعبدا	٦١١، ٦٢٠
١٢٥ –	فما	الجوادا	٣٧٢، ٣٧٣
١٧١ –	تزود	زادا	٤٧٥
	قافية الراء		
	(رُ)		
١١٥ –	لئن	يتغيرُ	٣٥٣
١٤٤ –	لها	ولانزرُ	٣٩٣
١٤٨ –	خذوا	يذكرُ	٤٠٠
١٧٧ –	فابت	تَصْفُرُ	٤٨٥
١٨ –	إلى	تصاهرُهْ	١١٦
٢٩ –	فما	نثيرها	١٤٩
٩٩ –	وقد	فجورُها	٣٠٣
٢٣٦ –	لهن	غارُها	٦٤٢
٢١ –	إن	لمغرورُ	١٢٤، ١٢٧
٥٢، ١٤٢ –	ياتيم	عمرُ	١٨٣، ٣٩٠
٦٠ –	أبالأراجيز ...	والخورُ	٢٠١
٢٢٧ –	استقدر	مياسيرُ	٦١٢
	(رِ)		
١٨٧ –	وإن	العشرِ	٥٠٨
١٩٣ –	حضجر	عاشرِ	٥٢٦
٢١٢، ٢٥٠-	فقال	ماندري	٥٨١، ٥٨٤، ٦٦٤
٧٧، ٨٤ –	هن	بالسورِ	٢٤٣، ٢٥٤
٩٨ –	نال	قدرِ	٣٠٣
١١٤ –	بالوارث	الدهاربرِ	٣٥٢
١٢١ –	ياما	والسمرِ	٣٦١

رقم الشاهد	أوله	آخره	الصفحة
١٨١ –	كم	عشاري	٤٩١
١٩٩ –	مازال	الأشبار	٥٤٩
٥٩ –	ماجعل	الماطرِ	
	مثل	والماهرِ	١٩٩
	(رَ)		
٤٨ –	فلا أب	وتازرا	١٧٩
٦٣ –	وحلت	طائرا	
	حذاراً	حرائرا	٢١٣
١٥٥ –	فقلت له	فنعذرا	٤٣٦
١٨٤ –	سقى	والغمرا	٤٩٩
	(رْ)		
١٦٥ –	فقداء	وضرْ	
	ما أقلت	المبرْ	٤٦٩
٦٦ –	مدت	طمرْ	٢٢٣
	قافية السين		
	(سُ)		
٧ –	ليث	وأعراسُ	٤٣
	(سِ)		
١٤٦ –	يامرو	بيأسِ	٣٩٥
٢٦٤ –	أعلاقة	المخلسِ	٦٨٥
	(سَ)		
١٩١ –	وداويتها	وسدوسا	٥٢٥
	قافية الصاد		
	(صُ)		
٩٣ –	أكاشره	حريصُ	٢٨٥
	قافية الضاد		
	(ضُ)		
٢٦ –	بفيفاء	بيوضُها	١٤١

رقم الشاهد	أوله	آخره	الصفحة
	قافية العين		
	(عُ)		
٣٠ –	إذا	أصنعُ	١٤٩
١٣٧ –	أيا	تواضعُ	٣٨٧
١٩٨ –	وهل	البلاقعُ	٥٤٩
٢٠٢ –	أمنزلتي	رواجعُ	٥٥٧
٢٣٩ –	منا الذي	الزعازعُ	٦٣٩
	(عِ)		
١٣٢ –	تكنفني ...	المطاعِ	٣٨٥
٢٤٥ –	تحمل	الضياعِ	٦٥٩
٤٤ –	لانسب	الراقعِ	١٧٦
	(عَ)		
٢٢١ –	لقد	سمعا	٦٠٦، ٦٠٧
٢٣٣ –	فاوصيك	تنفعا	٦٢٠
٢٧ –	قفي	الوداعا	١٤٤
٢٣٢ –	ولاتهين	رفعَهْ	٦١٩، ٦٢٠
	(عْ)		
٢٥٣ –	رب	يطعْ	٦٦٨
	قافية الفاء		
	(فُ)		
٦٥ –	فاوردها	عاطفُ	٢٢٣
٢٠٠ –	ومازودني ...	وزائفُ	٥٥١
	(فِ)		
١٥٤،١٥١-	للبس	الشفوفِ	٤٣٠، ٤٣٤
١٩٢ –	عليه	لمستعطفِ	٥٢٦
	قافية القاف		
	(قُ)		
٢٢٦ –	ولا تضيقن	ولاضيقُ	٦١١

رقم الشاهد	أوله	آخره	الصفحة
	(قِ)		
١٥٦ –	فإن	أمزقِ	٤٤١
٢٣١ –	لتقرعن	أخلاقي	٦١٥، ٦١٦
٢٢٣ –	أفنى	الأباريقِ	٦٠٧
١٢٦ –	ألا	الطريقِ	٣٧٤
	(قَ)		
١٨٣ –	ليث	صدقا	٤٩٨
	قافية الكاف		
	(كُ)		
١٤٥ –	ياحارِ	ولاملك	٣٩٤
	(كِ)		
٧٩ –	فقلت	شمالكِ	٢٤٨
	قافية اللام		
	(لُ)		
٥٨ –	وإنا	وسلولُ	١٩٨
٧٥,٦٨–	ألا كل	زائلُ	٢٣٣، ٢٤٠
٢٣٧ –	وكل	الأناملُ	٦٣٥
٨٨ –	فما	أشكلُ	٢٦٢
١٦٨,٨–	إذا	ونوافلُهْ	٥٢، ٤٧٠
٢٣ –	وإني	وابلُهْ	
	لزغب	حواصلُهْ	١٢٨
٣٨ –	في	وينتعلُ	١٦٧
٨٥ –	أتنتهون	والفتلُ	٢٥٥
٤٥ –	وما	ولاجملُ	١٧٦
٥٥ –	استغفر	والعملُ	١٩٥
٧٨ –	فقلت	قبلُ	٢٤٨
١٧٨ –	كم	احتملُ	٤٨٩
١٨،٣٣–	كما	يزيلُ	١٦٠، ٤٩٠

رقم الشاهد	أوله	آخره	الصفحة
١١٧ –	كأبي	يتخيلُ	٣٥٦
	(لِ)		
٦ –	أريد	سبيلِ	٣٩
٥٦ –	نصحت	وسائلي	١٩٥
٨٠ –	غدت	مجهلِ	٢٤٩
١٦٤ –	وتعطو	إسحلِ	٤٦٦
٢١٠ –	فقالت	تنجلي	٥٧٨
٢١٣ –	فقلت	وأوصالي	٥٨٢، ٥٨٤
٢١٤ –	حلفت	ولاصالِ	٥٨٣
٢٠٧ –	فلما	بالهزل	٥٧٢
٦٤ –	فكونوا	الطحال	٢١٤
١١٠ –	كمنية	مالي	٣٤٥
٢٠٩ –	ألا	أبالي	٥٧٧
٢١٩ –	بضرب	المقيلِ	٦٠٤
١٨٥ –	جاؤوا	الدائلِ	٤٩٩
٨٢، ٢٦١–	ربما	العقالِ	٢٥١، ٦٨١
	(لَ)		
٢٣٨ –	فريق	وتعملا	٦٣٥
١٥٧ –	محمد	تبالا	٤٤٢
١٣٥ –	فخير	يالا	٣٨٧
١٠٣ –	ورجا	لينالا	٣١٥
١٠٢,٤١–	قلت	رملا	١٧٠، ٣١٤
٢٢ –	فلا	إبقالها	١٢٦
	(لْ)		
٢٢٢ –	ضعيف	الأجل	٦٠٦
	قافية الميم		
	(مُ)		
١–	صددت	يدومُ	١٥

رقم الشاهد	أوله	آخره	الصفحة
١٢ –	تراه	أصلمُ	٦٠
٢٦٣ –	تحلل	حالمُ	٦٨٤
١٠١/٢٥٥/			
٢٥٨ –	هل	مصرومُ	٣٠٨، ٦٦٩
	أم هل	مشكومُ	٦٧٩
٤٩ –	إن	علموا	٤٠٠
٤٧ –	فلا	مقيمُ	١٧٧
١٣٩ –	سلام	السلامُ	٣٨٨
١٥٣ –	لاتنه	عظيمُ	٤٣٣، ٤٣٥
٣ –	للفتى	قَدَمُهْ	٣٤
	(مِ)		
٩٠ –	ألا	تكلمي	٢٧٨
٩٥، ٢١٧–	على	حاتمِ	٢٩٠، ٥٩٨
١٢٣،٢٤٩–	هيا	سالمِ	٣٧٠، ٦٦٢
١٦٠ –	ومن	لايكرُمِ	٤٤٩
٢٣٥ –	بحي	والتكرمِ	٦٢٩
٤٩ –	قالت	لأقوامِ	١٨٢
٢٥٧ –	سائل	الأكمِ	٦٧٨
٣٢ –	في حومة ...	والإسلامِ	١٥٢
٣٧ –	لو غيركم...	العوامِ	١٦٥
١٢٠ –	ذم	الأيامِ	٣٦٠
٢٠١ –	فيها	الأسحمِ	٥٥٠
٢٥٦ –	ياشاة	تَحْرُمِ	٦٧١
٦٩، ٧٤ –	حاشا	والشتمِ	٢٣٤، ٢٤٠
٢٣٤ –	لصحوت	النجمِ	٦٢١
	(مَ)		
٦١ –	واغفر	تكرما	٢١٢
٢٠٨ –	لنا	دما	٥٧٣

رقم الشاهد	أوله	آخره	الصفحة
١١٩ –	تجلَّدْ	وغمًا	٣٦١
٢٦٧ –	أتوا	ظلاما	٦٩٥
١٧٩ –	لما رأت	لامَها	٤٩٠
	قافية النون		
	(نُ)		
٧٦ –	يقول	المباينُ	٢٤١
	(نِ)		
٨٩ –	سريت	بأرسانِ	٢٦٣
٢٥٤ –	تعال	يصطحبانِ	٦٦٨
٢٥٩ –	أم كيف	باللبنِ	٦٧٩
٥١ –	أبالموت	تخوفيني	١٨٢
١٢٧ –	من أجلك....	عني	٣٧٧
١٨٦ –	أنا ابن	تعرفوني	٥٠٢
٢٤٦ –	أألخير	يبتغيني	٦٦٠
	(نَ)		
١٧٢ –	فنعم	عفانا	٤٧٧
٢٢٨ –	هل	أفنانا	٦١٢
٣٩ –	فما إن	آخرينا	١٦٨
٢١٦ –	وكفى	إيانا	٥٩٥
١٩٦ –	نحمي	بين بينا	٥٣٤، ٥٣٥
٤٠ –	بكر	والومهنَّهْ	
	ويقلنَ	إنَّهْ	١٦٨
١٠٨ –	قد	إلا أنا	٣٣٤
٢ –	هويت	السمانا	٢٥
	(نْ)		
٨١ –	في كناس ...	الفننْ	٢٤٩
٢٥٢، ٢٦٠–	بارب	واغتدينْ	٦٦٨، ٦٨١
٨٦، ٢٤٤ –	وصاليات	يؤثفين	٢٥٦، ٦٥٨

رقم الشاهد	أوله	آخره	الصفحة
	قافية الهاء		
	(هُ)		
١٥٩ –	إذا	كفاهُ	٤٤٦
	(هَ)		
١٠٥ –	أكر	سواها	٣١٧
٨٧ –	ألقى	ألقاها	٢٦٢
	قافية الواو		
	(وِ)		
٩١ –	وكم	منهوي	٢٨٤
	قافية الياء		
	(يَ)		
٩٢ –	كلانا	تغانيا	٢٨٥
٩٦ –	عميرة	ناهيا	٢٩٧
١٢٢ –	أيا	تلاقيا	٣٦٦
	أنصاف الأبيات		

أنصاف الأبيات

٢٢٠ – لايمسك الخيل إلا ريث يرسلها ٦٠٤

فهرس الأرجاز

رقم الشاهد	الشاهد		رقم الصفحة
	قافية الباء		
	(بُ)		
١٦٨ –	والله	صاحبُهْ	٤٧١
	(بَ)		
٣٥ –	أم الحليس.....	شهربَهْ	
	ترضى	الرقبَهْ	١٦٢
	قافية التاء		
	(تِ)		
١٩٧ –	صادف	وشقوتِهْ	
	بنت	حجتِهْ	٥٤٣
	قافية الجيم		
	(جْ)		
١٧٣ –	ياحبذا	الساجْ	
	وطرق	النساجْ	٤٨٠
	قافية الحاء		
	(حَ)		
١٥٢ –	ياناقُ	فسيحا	
	إلى	فنستريحا	٤٣١
١٧٥ –	قد كاد	يَمْصحا	٤٨٤
	قافية الدال		
	(دُ)		
٥٤ –	يعجبه	والبرودُ	
	والثمر	مزيدُ	١٩٠
	(دِ)		
١١٢ –	قَدْني	قدي	

رقم الشاهد	الشاهد		رقم الصفحة
	ليس	الملحدِ	٣٤٦
	(دَ)		
٢١٥ –	كألَدْ	فاصطيدا	٥٨٧
	(دْ)		
١٤٣ –	ياحكم	الجارودْ	٣٩١
	قافية الراء		
	(رُ)		
٢٥ –	حتى	القتيرُ	
	والرأس	شكيرُ	١٤١
	(رِ)		
١٠٦ –	باعد	أسيرها	٣٢٥
	(رَ)		
١٢٨–	فيا	فرا	
	إياكما	شرا	٣٧٨
١٤٠ –	إني	سطرا	
	لقائل	نصرا	٣٨٩
	قافية السين		
	(سُ)		
٧٢ –	وبلدة	أنيسُ	
	إلا	العيسُ	٢٣٨
	(سَ)		
٥ –	إني	أمسا	
	عجائزاً	خمسا	٣٨

رقم الشاهد	الشاهد		رقم الصفحة
	قافية الشين		
	(شْ)		
٢٠٥ –	قد	حجمرشْ	
	كأنما	الفُرُشْ	
	في	تهترِشْ	٥٦٦
	قافية العين		
	(عَ)		
٤ –	أما	طالعا	٣٤
١٣٨ –	نحن	الأربعَهْ	٣٨٨
	قافية الفاء		
	(فَ)		
١٢ –	خالط	وفا	٦٨
	(فْ)		
١٣٦ –	قلنا	قافْ	٣٨٧
	قافية القاف		
	(قُ)		
١٩٥ –	باعمرويه	الرفاقُ	
	وأنت	تشتاقُ	٥٣٢
	(قْ)		
١٠ –	كان	القرقْ	
	أيدي	الورقْ	٦٠
٨٣ –	لواحق	المققْ	٢٥٢، ٢٥٥
	قافية الكاف		
	(كَ)		
١١٣ –	إليك	إياكا	٣٥١
١٧٦ –	يا أبتا	عساكا	٤٨٤
	(كْ)		
١٢٤ –	باحكم	الملكْ	٣٧٢

رقم الشاهد	الشاهد		رقم الصفحة
	قافية اللام		
	(لِ)		
٢٥١,٢١١-	يبري	وأشمل	٥٨١، ٦٦٥
١٤١ –	يازيد	[الذبل]	٣٩٠
	قافية الميم		
	(مُ)		
٢١٨ –	والشعر	يظلمه	
	إذا	لايعلمه	
	زلت	قدمه	
	يريد	فيعجمه	٦٠٢
	(مَ)		
١٢٩ –	فهي	وابناما	
١٢٩ –	بكاء	حميما	
	فهي	وابنيما	٣٨٠، ٣٨٢
١٢٩ –	بات	الهموسا	
	كما	سليما	
	وعاد	قطوما	
	فقلت	سقيما	٣٨٢
١٣٠ –	إني	ألما	
	أقول	ياللهما	٣٨٢
٢٣٠ –	يحسبه	يعلما	
	شيخًا	معمما	٦١٤
٢٤٣ –	وإنه	يؤكرما	٦٥٨
	(مَ)		
١٨٩ –	قد	حطم	٥٢٠
	قافية النون		
	(نِ)		
١١١ –	امتلا	قطني	

رقم الشاهد	الشاهد		رقم الصفحة
	سلاً	بطني	٣٤٥
	(نَ)		
١٧ –	أكل	تحوونَهُ	
	يلحقه	تنتجونَهُ	١١٢
	(نْ)		
١٥٨ –	قالت	يمنْ	
	يغسل	الحزنْ	
	وحاجة	ثمنْ	
	مستورة	ومنْ	
	قلن	وإنْ	
	كان	وإنْ	٤٤٥
	قافية الياء		
	(يِ)		
٢٤٢ –	لتقعدن	القصيِّ	
	مني	المقليِّ	
	أو تحلفي	العليِّ	
	أني	الصبيِّ	٦٤٩

فهرس الأعلام

الأعلام	الصفحة
إسماعيل(١) عليه السلام:	٥٣٢
الأخفش:	٩، ١١٦، ١٩٤، ٢٨٥، ٢٨٨، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٥٨، ٥٠٠، ٥٠٣، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٦، ٥١٧، ٥٢٧، ٥٥٠، ٥٦٣، ٦٧١
الأصمعي:	٤٣٥
الأعشى:	١٩٩، ٦١١، ٦٢٠
امرئ القيس:	١٠٢، ٢٦٣، ٥٨٢
أمير المؤمنين (علي بن أبي طالب كرم الله وجهه):	٦٧٧
أمية بن أبي الصلت:	٣٥١
أوس بن حجر:	٢٢٣
تابط شرًا:	٤٨٥، ٦١٥
توبة بن الحمير:	٣٠٢
ثعلب:	٢٩٦
الجرمي:	٩، ٤٣٢، ٥٨٩
جرير:	١٦٥، ٢٦٢، ٣٠٢، ٣١٥، ٣٣٥، ٣٧٢، ٤٩٥
حاتم الطائي:	٢١٢
الحارث بن هشام:	٢١٣
الحجاج:	٦٢١

الأعلام	الصفحة
حسان بن ثابت (رضي الله عنه):	٥٧٣، ٥٩٤
الحسن(البصري):	٣٠٠
أبو الحسن بن كيسان:	١٤٧
الحطيئة:	١٢٨، ٦٠٣، ٦٠٤
حمزة (بن حبيب):	٣١٧، ٣٥٢
أبو حنيفة:	١٩٨، ٢٩٩، ٣٠٥
الخليل(بن أحمد):	٢٠٥، ٢٢٤، ٢٨٥، ٣٣١، ٣٣٩، ٣٥٥، ٣٧٥، ٤٢٦، ٤٢٩، ٤٤٦، ٥٠٧، ٥٢٧، ٥٤٥، ٦٧٣، ٦٨٥
ابن دريد:	٥٦٦، ٦٤٤
رؤبة:	٢٥٢
ذو الرمة:	٣٠٣
الزجاج:	٩٦، ١٧٤، ٣٤٧، ٣٥٠، ٤٤٦، ٥٥٠، ٦٦٥
زهير بن أبي سلمى:	٣٩٤، ٣٩٩، ٤٤٨
زيد بن علي الفارسي:	٣، ١١، ٢٩، ١٧٣، ٣٦٤، ٤٦٥(٢)
السجستاني (أبو حاتم):	٦٣٩

(١) – قدمته لشرفه.

(٢) – وانظر لفظ: (شيخنا).

الأعلام	الصفحة
سحيم بن وثيل الرياحي:	٥٠٣
أبو سعيد السيرافي:	٢٥، ٨٨، ١٧٣، ٢٩٦، ٣٠٤، ٣١٧، ٣٢٦، ٣٣٨، ٣٥١، ٣٦٣، ٣٨١، ٣٩١، ٤٠٣، ٤٣٥، ٤٣٩، ٤٤٩، ٥٣٦، ٥٥٨، ٦٣٢
السليك بن السلكة:	٣٨٦
سيبويه:	٤، ٩، ١٤، ٢٥، ٤٧، ٦٣، ٧٧، ٩٦، ١٠١، ١١٥، ١١٦، ١٤٦، ١٥٩، ١٧٣، ١٨٢، ١٩٤، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٦٠، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٩، ٢٩٦، ٣٣١، ٣٣٩، ٣٥٠، ٣٥٢، ٣٦٣، ٣٧١، ٣٧٦، ٣٨٤، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٩١، ٤٠٣، ٤١٠، ٤١٤، ٤٢٠، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٣٢، ٤٤٤، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٥١، ٤٥٧، ٤٦٣، ٤٦٨، ٥٠٠، ٥٠٣، ٥٠٧، ٥٠٩، ٥١٧، ٥٢٧، ٥٣٠، ٥٥٨، ٥٨٩، ٦٢٩، ٦٣١، ٦٤٢، ٦٥٩، ٦٧١، ٦٧٣، ٦٧٥، ٦٨٣، ٦٨٨
ابن سيرين:	٣٠٠

الأعلام	الصفحة
شعيب(عليه السلام)(١):	٥٣١
الشافعي:	١٦٨، ٢٥٣، ٢٩٦، ٣٠٤
شيخنا(٢):	٣، ٧، ١١، ١٦، ٢٩، ٣٣، ٨٦، ١٤٣، ١٥٦، ١٧٣، ٢١٦، ٢٥٤، ٣٦٤، ٤٢٨، ٤٤٩، ٤٦٥
صالح (عليه السلام):	٥٣٠
عائد الكلب:	٣٥٤، ٣٥٦، ٣٥٧
عاصم (بن أبي النجود):	٣٥١
أبو العباس المبرد:	١٠، ١١، ٥٩، ١٧٣، ١٨٩، ٢٢٦، ٢٣٠، ٢٤٤، ٢٤٥، ٣١٦، ٣٧٥، ٣٨٣، ٤٠٤، ٥١٣، ٥٣٨
عبد بني الحسحاس (سحيم):	٢٩٧
عبدالله بن أُبَي بن سلول:	٦٣٣
عبد الله بن الزبير (رضي الله عنه):	٣٤٦
عبد الله بن عباس (رضي الله عنه):	٣٠٣
عبيد الله بن الأبرص:	٥٣٤
عبيد الله بن قيس الرقيات:	٦٦١
أبو عبيدة (معمر بن المثنى):	٤٢٩

(١) – قدمته لشرفه.

(٢) – شيخه هو زيد بن علي الفارسي.

الأعلام	الصفحة
أبو عثمان المازني:	٦٣، ٢٠٣، ٢٢٦، ٣١٦، ٣٧١، ٣٧٦، ٤٠٤، ٤٢٠، ٤٣٦، ٤٤٩، ٥٣٨
العجاج:	٦٨، ٣٧٢، ٧١٠
عمارة بن عقيل:	٦٣٩
عمر بن أبي ربيعة:	١٧٠، ٣١٤، ٣١٥، ٣٥٣
عمر بن الخطاب (رضي الله عنه):	٢٩٧
أبو عمرو بن العلاء:	٣٥٠
علقمة بن عبدة:	٣٠٨
أبو علي الفارسي:	١٠، ١١، ١٤، ١٧، ٢٩، ٦٣، ٩٦، ١٤١، ١٤٣، ٤٩٢
عنترة (بن شداد):	٦٧١
عيسى بن عمر:	٥٠٢
ابن عيسى (أبو الحسن الرماني):	٣٠٢
الفراء:	٩، ٣٤، ٣٨، ٩٧، ١٧١، ٢٠٥، ٢٦٠، ٢٨٥، ٢٩٦، ٢٩٨، ٣٣٦، ٣٨٣، ٣٨٦، ٣٩٨، ٣٩٩، ٦٨٠
الفرار الأسدي:	٣٨٦
الفرزدق:	٢٨٥، ٣٩٥، ٤٩١، ٥٤٩، ٥٩٨، ٦٤٢
القطامي:	١٤٤، ٤٨٩، ٦٤٨
ابن كراع (سويد):	٦٨٤
الكسائي:	١٧٢، ٢٠٥، ٢١٩، ٢٦٠، ٣٩٨، ٣٩٩
الكلابية (ميسون):	٤٣٠
الكميت:	٢٣٨

الأعلام	الصفحة
لوط(١) عليه السلام:	٥٣٠
لبيد:	٣٨٨
محمد(١) (صلى الله عليه وسلم):	٥٣٠
المتنخل الهذلي:	٤٤٦
محمد بن السري (ابن السراج):	١٠، ١١، ٩٦، ٣٠٦، ٣٢٦، ٣٣٧، ٣٥٥، ٣٨٣، ٣٩١، ٤٠٤، ٦٨٤
المرار (الفقعسي):	٦٨٥
المزني:	٣٠٤، ٣٠٥
مصعب بن الزبير:	٣٤٦
أبي مهدية:	٦١٧
نوح(١) (عليه السلام):	٥٣٠
النابغة (الذبياني):	٥٥، ٢١٣، ٢٣٤، ٢٣٦، ٤٠٦، ٦٨٣
نافع (المدني):	٢٦٥
أبو النجم:	٦٦٥
نصر بن سيار:	٣٩٠
هود(١) (عليه السلام):	٥٣٠
هدبة بن خشرم:	٤٨٢، ٦٢٠
يونس (بن حبيب):	٢٨٥، ٦٧٣

(١) (١) (١) (١) – قدمته لشرفه.

فهرس القبائل والطوائف والأمم والأماكن

الكلمة	الصفحة
أزد السراة:	٥٠
أصحاب أبي حنيفة:	٣٠٥
أصحاب الشافعي:	٢٩٦
الأنصار:	٦٣١، ٦٣٢
أنف الناقة:	٣٥٤، ٣٥٧
أهل الأنبار:	٣٠
أهل الجاهلية:	١٢٧
أهل الحجاز:	١٥٤، ٢٣٧، ٥٤٣، ٦٩١
أهل العربية:	١١٩، ١٣١، ٢٥٣
أهل الكوفة:	٣٣٥
بجيلة:	٦٢٧
بدر:	٥٣٧
البصرة:	٢٠٨، ٢٤٤، ٢٩٩، ٣٨٣، ٥٨٩، ٦٧٤
البصريون:	٢٦، ٣٣، ٩٦، ٩٧، ١٢٠، ١٣٩، ١٧٢، ٢١٩، ٢٣٧، ٢٩٦، ٣١٤، ٣١٥، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٩٤، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤١٤، ٤٢٥، ٤٧١
بعلبك:	٥٣١
بغداد:	٢٠٩، ٢٤٦، ٦٧٤
البغداديون:	٥٤٧
بطحاء مكة:	٥١٨
بلحرث بن كعب:	١٦٢
تغلب:	٦٢٢

الكلمة	الصفحة
تميم:	١٥٤، ١٥٦، ٢٣٦، ٢٣٧، ٥٤٣، ٥٦٠، ٦٩١
الثعلبية:	٢٩٨
ثقيف:	٦٢٨
جليلة:	٦٢٨
جهينة:	٦٢٧
جور:	٥٣٧
بنى الحبلى:	٦٣١، ٦٣٣
حجر اليمامة:	٥٣٧
حراء:	٥٣٧
الحرم:	٦٣١، ٦٣٢
حضرموت:	٥٣١
حمص:	٥٣٧
حمير:	٣٠
حنيفة:	٦٢٤، ٦٢٧، ٦٢٩
حنين:	٥٣٧
حويزة:	٦٢٨
الحيرة:	٦٣١، ٦٣٢
خريبة:	٦٢٧
دابق:	٥٣٦
داراب جرد:	٥٣١
رامهرمز:	٥٣١
ربيعة:	٦٢٤، ٦٢٧، ٦٢٩
زبالة:	٢٩٨
زبينة:	٦٣١

الكلمة	الصفحة
سمندو(سمندي:	٤٣
الشام:	٢٠٩، ٥٣٧
شيبان:	٧٠١
الصفا:	٢٩٧، ٢٩٨
طويلة:	٦٢٨
طيء:	٦٣١
بني عبيدة:	٦٣١، ٦٣٣
العراق:	٥٣٧
العرب:	٥، ٩، ٤٢، ٤٩، ٥٣، ٧١، ٨١، ١٢٦، ١٢٩، ١٩٢، ٢١٠، ٢١٥، ٢٢٣، ٢٥٧، ٢٧٩، ٢٩٨، ٣٣١، ٣٣٣، ٣٤٦، ٣٥٥، ٣٦٤، ٣٨٠، ٣٩٣، ٣٩٤، ٤٠٣، ٤١١، ٤١٤، ٤٢٢، ٤٩١، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠٩، ٥١٨، ٥٢٠، ٥٢٦، ٥٣٠، ٥٣٩، ٥٥٨، ٥٦٥، ٥٦٧، ٥٧٣، ٥٧٨، ٥٨٤، ٦١٠، ٦٢٧، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٥، ٦٤٧، ٦٥٣، ٦٧٠، ٧٠٩
قبا:	٥٣٧
قريش:	٦٢٨
قريظة:	٦٢٧
قيس عيلان:	٧٠١
الكوفة:	١٠٥، ١٠٦، ٢٤٤، ٢٩٩
الكوفيون:	٣٣، ٤٠، ٩٧، ١٠١، ١٢٠، ١٣٩، ٢١٩، ٢٢٦، ٢٣٧، ٢٩٦، ٣١٥، ٣٦٤، ٣٩١، ٣٩٤، ٤١٤، ٤٢٥، ٤٣٩، ٤٥٩، ٤٧١، ٤٧٤،

الكلمة	الصفحة
	٤٩١، ٥٤٨، ٥٨٩
اللغويون:	٢٩٦
ماء:	٥٣٧
المتكلمون:	١١٩
المدائن:	٦٣١
المروة:	٢٩٧، ٢٩٨
المغرب:	٦٢٢
مصر:	٣٠٥، ٥٣٧
مكة:	٥٨٩
منى:	٥٣٧
النحويون:	٣، ٤، ٥، ٩، ٦٣، ٧٦، ٧٧، ٨٠، ٨٦، ١١٩، ٢٥٤، ٢٩٦، ٣١٠، ٣٢٦، ٣٢٨، ٣٣٧، ٣٥٠، ٣٦٣، ٣٩٣، ٤٢٠، ٤٣٣، ٤٤٤، ٤٤٧، ٤٥٠، ٤٦٨، ٥٠٢، ٥٠٩، ٥١٠، ٦٣٢، ٦٨٣، ٦٨٨
نمر:	٦٢١
نمير:	٦٢٨
النيل:	٢١٤
هجر:	٥٣٧
واسط:	٥٣٦
اليمن:	٢٠٩

فهرس أبواب الكتاب

الموضوع	الصفحة
– خطبة الكتاب	٢
١ – الكلام	٣
٢ – باب المعرب والمبني	١٩
٣ – باب الإعراب والبناء	٢٧
٤ – باب إعراب الاسم الواحد	٤٢
٥ – باب إعراب الاسم المعتل	٥٤
٦ – باب التثنية	٧١
٧ – باب الجمع	٨٠
٨ – باب جمع التذكير	٨٢
٩ – باب جمع التأنيث	٨٧
١٠ – باب جمع التكسير	٩٢
١١ – باب الأفعال	٩٣
١٢ – باب معرفة الأسماء المرفوعة	٩٩
١٣ – باب المبتدأ	١٠٠
١٤ – باب الخبر	١٠٣
١٥ – باب الفاعل	١١٩
١٦ – باب ما لم يسم فاعله	١٣١
١٧ – المشبه بالفعل في اللفظ	١٣٨
١٨ – باب (كان وأخواتها)	١٣٨
١٩ – باب (إن وأخواتها)	١٥٧
٢٠ – باب (لا) في النفي	١٧٣
٢١ – باب معرفة الأسماء المنصوبة	١٨٤
٢٢ – باب المفعول المطلق	١٨٥
٢٣ – باب باب المفعول به	١٩٢
٢٤ – باب المفعول فيه	٢٠٤

الموضوع	الصفحة
٢٥ – باب ظرف الزمان	٢٠٦
٢٦ – باب ظرف المكان	٢٠٨
٢٧ – باب المفعول له	٢١٢
٢٨ – باب المفعول معه	٢١٤
٢٩ – المشبه بالمفعول	٢١٧
٣٠ – باب الحال	٢١٧
٣١ – باب التمييز	٢٢٥
٣٢ – باب الاستثناء	٢٣١
٣٣ – باب معرفة الأسماء المجرورة	٢٤٢
٣٤ – باب حروف الجر	٢٤٢
٣٥ – باب مذ ومنذ	٢٥٧
٣٦ – باب حتى	٢٦٠
٣٧ – باب الإضافة	٢٦٦
٣٨ – باب معرفة ما يتبع الاسم في إعرابه	٢٧١
٣٩ – باب الوصف	٢٧١
٤٠ – باب التوكيد	٢٧٨
٤١ – باب البدل	٢٨٨
٤٢ – باب عطف البيان	٢٩٤
٤٣ – باب العطف وهو النسق	٢٩٥
٤٤ – باب المعرفة والنكرة	٣١٩
٤٥ – باب النداء	٣٦٣
٤٦ – باب الترخيم	٣٩٣
٤٧ – باب الندبة	٤٠٧
٤٨ – باب إعراب الأفعال وبنائها	٤١٣

الموضوع	الصفحة
٤٩ – باب الحروف التي تنصب الفعل المضارع	٤٢٦
٥٠ – باب حروف الجزم	٤٤١
٥١ – باب الشرط وجوابه	٤٤٤
٥٢ – باب التعجب	٤٥٧
٥٣ – باب نعم وبئس	٤٦٩
٥٤ – باب حبذا	٤٧٩
٥٥ – باب عسى	٤٨٢
٥٦ – باب كم	٤٨٧
٥٧ – باب معرفة ما ينصرف وما لاينصرف	٤٩٦
٥٨ – باب العدد	٥٣٩
٥٩ – باب الجمع	٥٥٢
٦٠ – باب القسم	٥٧٦
٦١ – باب الموصول والصلة	٥٨٦
٦٢ – باب النونين	٦١٠
٦٣ – باب النسب	٦٢١
٦٤ – باب التصغير	٦٣٤
٦٥ – باب ألفات القطع والوصل	٦٥٢
٦٦ – باب الاستفهام	٦٦٦
٦٧ – باب ما يدخل على الكلام فلا يغيره	٦٨٣
٦٨ – باب الحكاية	٦٩١
٦٩ – باب الخطاب	٦٩٧
٧٠ – باب الإمالة	٧٠٠

الفهرس التفصيلي للموضوعات

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
– خطبة الكتاب	٢	– علة بناء (منذ)	٣٥
١ – الكلام	٣	– علة بناء (كيف) و(أين)	٣٦
– الكلام والكلم والكلمة	٣	– علة بناء الفعل الماضي على الفتح	٣٧
– تقسيم الكلام	٦	– علة بناء (إن وربّ وثمّ)	٣٧
– الاسم	٩	– علة بناء (أمس وهؤلاء)	٣٧ – ٣٨
– الفعل	١٣	– علة بناء (جير)	٣٨
– الحرف	١٦	– علة بناء لام الإضافة وبائها	٣٨
– معاني (هل) و(بل) و(قد)	١٨	– علة بناء (كم)	٤٠
٢ – باب المعرب والمبني	١٩	– علة بناء (من)	٤٠
– ماالمعرب وما المبني	١٩	– علة بناء فعل الأمر على الوقف	٤٠
– معنى الإعراب لغة	٢٠	– علة بناء (هل وبل)	٤١
– اختصاص الأسماء بالإعراب	٢٠	٤ – باب إعراب الاسم الواحد	٤٢
– الأفعال المشابهة للأسماء	٢٢	– الصحيح والمعتل	٤٢
– الاسم المتمكن	٢٣	– المنصرف وغير المنصرف	٤٤
– حروف المضارعة	٢٤	– دخول التنوين على النكرة	٤٤
– حرف الإعراب		– عدم دخول التنوين على المضاف	٤٦
٣ – باب الإعراب والبناء	٢٧	– دخول الجر على الممنوع من الصرف	٤٧
– حدهما	٢٧	– مذاهب العرب في الوقف	٤٩
– ألقاب الإعراب	٢٧ – ٢٨	– الاشمام	٤٩
– لم كان الإعراب بالحركات	٢٩	– الروم	٥٠
– إعراب الأسماء وإعراب الأفعال	٣٠	– التضعيف	٥٠
– القاب البناء	٣٣	– إلحاق الواو والياء	٥٠
– علة بناء (حيث)	٣٤	٥ – باب إعراب الاسم المعتل	٥٤
– علة بناء (قبل) و(بعد)	٣٥		

الموضوع	الصفحة
– الاسم المنقوص	٥٤
– الاسم المقصور	٦١
– الاسم الممدود	٦٤
– الأسماء الستة	٦٦
٦ – باب التثنية	٧١
– علة إعراب المثنى بالحروف	٧٢
– علة دخول النون عليه	٧٣
– حرف إعرابه	٧٥
– معاقبة نون للإضافة	٧٧
– عدم معاقبة نونه لـ (أل)	٧٨
٧ – باب الجمع	٨٠
٨ – باب جمع التذكير	٨٢
– ماجمع جمع تصحيح وليس بعاقل	٨٣
٩ – باب جمع التأنيث	٨٧
١٠ – باب جمع التكسير	٩٢
١١ – باب الأفعال	٩٣
– الأصل في الأفعال	٩٦
– هل الأفعال مأخوذة من المصادر أو العكس	٩٦
١٢– باب معرفة الأسماء المرفوعة	٩٩
١٣ – باب المبتدأ	١٠٠
– علة رفعه	١٠٠
– علة رفع الخبر	١٠١
١٤ – باب خبر المبتدأ	١٠٣
– الكلام خبر وغير خبر	١٠٣
– الخبر مفرد وجملة	١٠٣
– الخبر المفرد هو المبتدأ في المعنى	١٠٤

الموضوع	الصفحة
– المبتدأ معرفة والخبر نكرة	١٠٤
– الخبر الجملة	١٠٦
– عود الضمير من الجملة إلى المبتدأ	١٠٧
– وقوع الظرف خبراً عن المبتدأ	١٠٩
– تقوم حروف الجر مقام الظرف	١١٣
– تقديم خبر المبتدأ عليه	١١٤
– حذف المبتدأ والخبر	١١٧
١٥ – باب الفاعل	١١٩
– الفاعل في عرف النحويين والمتكلمين	١١٩
– الفاعل عند الكوفيين مرفوع بفعله مقدماً ومؤخراً	١٢٠
– إلحاق الضمير بالفعل	١٢٠
– لغة أكلوني البراغيث	١٢٢
– إلحاق علامة التأنيث بالفعل وتركها	١٢٣
– علامات التأنيث	١٢٤
– التأنيث الحقيقي وغير الحقيقي	١٢٥
– علة إسكان لام الفعل مع ضمير الفاعل	١٢٩
١٦ – باب ما لم يسم فاعله	١٣١
– الفعل المتعدي واللازم	١٣١
– بناء الفعل المتعدي لمفعولين أو لثلاثة لم يسم فاعله	١٣٢
– مايقوم مقام الفاعل	١٣٣
– ما لايقوم مقام الفاعل	١٣٦
– لايقوم شيء مقام الفاعل مع	

الموضوع	الصفحة
وجود المفعول	١٣٦
١٧ – المشبه بالفعل في اللفظ	١٣٨
١٨ – باب (كان) وأخواتها	١٣٨
– هذه الأفعال مجردة للزمان دون الحدث	١٣٨
– وجوه (كان)	١٣٩
– معاني (أخواتها)	١٤٢
– ليس	١٤٣
– أسماء هذه الأفعال وأخبارها	١٤٤
– تقديم أخبارها على أسمائها	١٤٦
– ورود هذه الأفعال تامة	١٤٧
– إضمار اسم (كان)	١٤٩
– زيادة (كان)	١٥١
– أخبار هذه الأفعال كأخبار المبتدأ	١٥٣
– زيادة الباء في خبر (ليس)	١٥٤
– تشبيه (ما) بـ(ليس)	١٥٤
١٩ – باب (إن) وأخواتها	١٥٧
– عملها	١٥٧
– معانيها	١٥٨
– أخبارها كأخبار المبتدأ	١٥٩
– تقديم أخبارها على أسمائها	١٥٩
– دخول اللام في خبر (إن)	١٦١
– مواضع كسر همزة (إن) وفتحها	١٦٣
– العطف على اسم (إن ولكن)	١٦٩
– مسألة هل يجوز حذف ضمير الشان والقصة من (أن)	١٧٢
٢٠ – باب (لا) في النفي	١٧٣
– خلافهم في فتحة اسمها	١٧٣

الموضوع	الصفحة
– شروط عملها	١٧٥
– إنْ عُطفت وكررت (لا) جاز لك خمسة أوجه	١٧٦
– إذا عطفت على اسمها ولم تكررها	١٧٨
– إذا وصفت اسمها كانت لك فيه ثلاثة أوجه	١٨٠
٢١– باب معرفة الأسماء المنصوبة	١٨٤
٢٢ – باب المفعول المطلق	١٨٥
– المعاني التي يذكر لأجلها المصدر مع فعله	١٨٥
– تثنية المصدر وجمعه	١٨٧
– الفعل يعمل في جميع ضروب المصادر ..	١٨٨
– ما أضيف إلى المصدر مما هو وصف له في المعنى بمنزلة المصدر	١٨٩
– تقول : إنه ليعجبني حباً شديداً ... والخلاف فيه	١٩٠
٢٣ – باب المفعول به :	١٩٢
– الفعل اللازم والمتعدي	١٩٣
– تعدية اللازم	١٩٣
– المتعدي إلى مفعول واحد	١٩٤
– المتعدي إلى مفعولين	١٩٥
– المتعدي إلى ثلاثة مفعولين	٢٠٣
٢٤ – باب المفعول فيه	٢٠٤
٢٥ – باب ظرف الزمان	٢٠٦
٢٦ – باب ظرف المكان	٢٠٨

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
– المختص وغير المختص	٢٠٨	٣٣ – باب معرفة الأسماء المجرورة	٢٤٢
– الظروف المتمكنة وغير المتمكنة	٢١٠	٣٤ – باب حروف الجر	٢٤٢
٢٧ – باب المفعول له	٢١٢	– من	٢٤٤
٢٨ – باب المفعول معه	٢١٤	– إلى	٢٤٦
٢٩ – المشبه بالمفعول	٢١٧	– في وعن	٢٤٦
٣٠ – باب الحال	٢١٧	– على	٢٤٨
– العامل في الحال وتقدم الحال على عاملها	٢١٩	– رب	٢٥٠
– مسألة وضع المصدر المعرف موضع الحال	٢٢٢	– الباء	٢٥٣
– مسألة الحال التي يفتقر إليها الكلام	٢٢٤	– اللام	٢٥٤
٣١ – باب التمييز	٢٢٥	– الكاف	٢٥٥
– العامل فيه	٢٢٦	٣٥ – باب مذ ومنذ	٢٥٧
– التمييز ما قُدِّرَ فيه (من)	٢٢٩	– موضعهما في الكلام	٢٥٧
– الفاصل بين التمييز والمميز	٢٣٠	– بناؤهما	٢٥٩
٣٢ – باب الاستثناء	٢٣١	٣٦ – باب حتى	٢٦٠
– معناه وأدواته	٢٣١	– حتى الجارة	٢٦٠
– إلا وغير	٢٣١	– العاطفة	٢٦٢
– سوى وليس ولايكون وعدا وخلا وحاشا	٢٣٣	– المبتدأة	٢٦٣
– الاستثناء بـ (إلا) من الموجب وغير الموجب	٢٣٥	– التي بمعنى (كي) أو (إلى أن)	٢٦٤
– الاستثناء المنقطع	٢٣٦	٣٧ – باب الإضافة	٢٦٦
– الاستثناء المفرغ	٢٣٩	– الإضافة المحضة	٢٦٦
– إعراب (غير)	٢٣٩	– الإضافة غير المحضة	٢٦٦
– إعراب سوى وليس ولا يكون وعدا وخلا وحاشا	٢٤٠	– المضاف يكتسي كثيراً من أحكام المضاف إليه	٢٧٠
		٣٨ – باب معرفة ما يتبع الاسم في إعرابه	٢٧١
		٣٩ – باب الوصف	٢٧١
		– النكرة توصف بخمسة أشياء	
		– المعرفة لاتوصف بالنكرة ولا	٢٧٢

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
العكس	٢٧٣	– لا	٣٠٥
– وصف المعرفة	٢٧٤	– بل	٣٠٦
– وصف الشيء بشيء من سببه	٢٧٦	– لكن	٣٠٧
– وصف النكرة بالمضاف إضافة غير محضة	٢٧٦	– أم	٣٠٧
٤٠ – باب التوكيد	٢٧٨	– أما	٣١٢
– التوكيد بتكرير اللفظ	٢٧٨	– العطف على الضمير المرفوع	٣١٤
– التوكيد بالمعنى	٢٧٨	– العطف على الضمير المنصوب	٣١٦
– ألفاظ التوكيد على ضربين	٢٧٩	– العطف على الضمير المجرور	٣١٦
– تأكيد المضمر	٢٧٩	٤٤ – باب المعرفة والنكرة	٣١٩
– اجمع وما تصرف منه	٢٨٠	– أنواع المعرفة	٣٢٢
– ترتيب ألفاظ التوكيد مع توابعها	٢٨١	– الأسماء المضمرات	٣٢٢
– كلا وكلتا	٢٨٢	– الأسماء الأعلام	٣٢٣
٤١ – باب البدل	٢٨٨	– أسماء الإشارة	٣٢٣
– خلافهم في العامل في الصفة والبدل والتوكيد	٢٨٨	– مافيه الألف واللام	٣٢٤
– مايجوز في البدل والمبدل منه	٢٨٩	– المضاف إلى المعرفة	٣٢٦
– بدل الكل من الكل	٢٩٢	– الضمائر	٣٢٧
– بدل البعض من الكل	٢٩٢	– الضمير المنفصل	٣٢٧
– بدل الاشتمال	٢٩٢	– الضمير المرفوع	٣٢٧
– بدل الغلط والنسيان	٢٩٣	– أنا	٣٢٨
٤٢ – باب عطف البيان	٢٩٤	– نحن	٣٢٩
– الفرق بينه وبين البدل	٢٩٤	– أنت	٣٢٩
٤٣ – باب العطف وهو النسق	٢٩٥	– أنتما	٣٣٠
– الواو	٢٩٥	– أنتم وأنتن	٣٣١
– الفاء	٢٩٨	– هو، هما، هم	٣٣١
– ثم	٢٩٩	– هي	٣٣٢
– أو	٣٠٠	– توكيد الضمير المتصل بالمنفصل	٣٣٣
		– موقع الضمائر المنفصلة من الإعراب	٣٣٣

الموضوع	الصفحة
– ضمير الفصل	٣٣٥
– الضمير المنصوب المنفصل	٣٣٧
– إيا	٣٣٧
– ضمائر الرفع المتصلة	٣٤٠
– مواضع الضمير المستتر	٣٤٠
– تاء الفاعل	٣٤١
– ضمير الغائب	٣٤٣
– ضمير النصب المتصل	٣٤٣
– ياء المتكلم	٣٤٤
– نون الوقاية	٣٤٤
– كاف الخطاب	٣٤٧
– هاء الغائب	٣٤٧
– ضمير الجر	٣٤٨
– بهما، بها	٣٥١
– إذا قُدِرْتَ على الضمير المتصل لم تأت بالمتصل	٣٥١
– اسم العلم	٣٥٤
– اسم الاشارة	٣٥٧
٤٥ – باب النداء	٣٦٣
– نداء المفرد النكرة	٣٦٥
– نداء الأسماء والأعلام	٣٦٦
– نداء الاسم المضاف والمشبه بالمضاف	٣٦٧
– حروف النداء	٣٦٩
– حذف حرف النداء	٣٧٠
– نعت المفرد المضموم بمفرد	٣٧٢
– نعت الاسم المنادى بالمضاف	٣٧٣
– توكيد الاسم المنادى	٣٧٣

الموضوع	الصفحة
– عطف اسم فيه الألف واللام على المنادى المفرد المضموم	٣٧٥
– النداء بـ (أي)	٣٧٦
– نداء اسم الله تعالى	٣٧٨
– مناداة المضاف إلى ياء المتكلم	٣٧٩
– اللهم	٣٨٢
– الاستغاثة	٣٨٤
– نداء التعجب	٣٨٦
– ماوقع بعد حرف النداء منصوبًا وهو مقصود بالنداء	٣٨٧
– مسألة : عطف العلم على العلم المنادى	٣٨٩
– مسألة : وصف العلم بـ (ابن)	٣٩٠
– مسألة : ياهناه	٣٩١
٤٦ – باب الترخيم	٣٩٣
– لغة الترخيم	٣٩٣
– لايرخم إلا المفرد العلم	٣٩٤
– الزائدان يحذفان معًا	٣٩٥
– إذا كان آخر الاسم أصلاً وقبله حرف مد ...	٣٩٦
– لايجوز ترخيم الثلاثي	٣٩٨
– وقول الفراء بجواز ذلك	٣٩٨
– لايرخم المضاف ولا الشبيه بالمضاف وإجاز الفراء والكسائي ذلك	٣٩٩
– حذف الزائدين من الاسم المرخم ...	٤٠٠
– ترخيم أمثال (شفاوة) و(عباية)	٤٠٢

الموضوع	الصفحة
– ترخيم (حبليان)	٤٠٢
– مسألة ترخيم (طيلسان) بكسر اللام	٤٠٣
– مسألة : ترخيم ما آخره تاء التانيث عن الصفات	٤٠٥
– مسألة ترخيم (ياصاح)	٤٠٥
مسألة : بيت النابغة : (كليني لهم يا أمية ...)	٤٠٦
٤٧ – باب الندبة	٤٠٧
– ندب المضاف	٤٠٩
– ندب المضاف المؤنث	٤١٠
– ندب المثنى والجمع	٤١١
٤٨ – باب إعراب الأفعال وبنائها	٤١٣
– المبني من الأفعال	٤١٣
– الفعل المعرب	٤١٥
– رفع المضارع الصحيح	٤١٦
– نصب المضارع الصحيح وجزمه	٤١٧
– المضارع المعتل الآخر	٤١٨
– رفع الأفعال الخمسة ونصبها وجزمها	٤٢٠
– المعتل من الأفعال الخمسة	٤٢٣
– بناء الأمر	٤٢٤
٤٩ – باب الحروف التي تنصب الفعل	٤٢٦
– لن	٤٢٦
– إذًا	٤٢٧
– كي	٤٢٨
– أن	٤٢٩
– إضمار (أن)	٤٣٠

الموضوع	الصفحة
– الفاء	٤٣٠
– الواو	٤٣٣
– أو	٤٣٦
– اللام	٤٣٨
– حتى	٤٣٩
٥٠ – باب حروف الجزم	٤٤١
– لم ولما	٤٤١
– لام الأمر	٤٤٢
٥١ – باب الشرط وجوابه	٤٤٤
– أدوات الشرط	٤٤٤
– مهما	٤٤٦
– حيثما وإذما	٤٤٧
– جزم الشرط والجواب	٤٤٨
– موضع أسماء الشرط من الإعراب	٤٥٠
– اقتران جواب الشرط بالفاء أو بإذا الفجائية	٤٥١
– مايقوم مقام حرف الشرط	٤٥٤
٥٢ – باب التعجب	٤٥٧
– صيغة (ماأفعله)	٤٥٧
– معاني (ما)	٤٥٧
– زيادة (كان) بعد (ما) في التعجب	٤٦١
– صيغة (أفعل به)	٤٦٢
– بناء فعل التعجب وصيغة التفضيل	٤٦٥
– مسألة	٤٦٨
٥٣ – باب نعم وبئس	٤٦٩
– لغات نعم	٤٦٩
– مذهب البصريين والكوفيين فيهما	٤٧١

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
- رفع المخصوص بالمدح أو الذم	٤٧٣	لاينصرف	٤٩٦
- تأنيث الفعل	٤٧٦	- علة منع الصرف	٤٩٦
- مسألة لايكون المقصود بالمدح أو الذم إلا		- وزن الفعل الذي يغلب عليه	٤٩٧
من جنس الفاعل	٤٧٦	- الأسباب التسعة	٥٠٣
- مسألة : رفع النكرة في قوله : (فنعم		- التأنيث	٥٠٤
صاحب قوم ...)	٤٧٧	- هاء التأنيث	٥٠٤
٥٤ - باب حبذا	٤٧٩	- ألف التأنيث المقصورة والممدودة	٥٠٤
- وجوه إعراب (ذا) ومابعدها	٤٧٩	- أشياء	٥٠٧
- حبذا لايثنى ولايجمع ولايؤنث	٤٨٠	- المؤنث بغير علامة	٥٠٨
٥٥ - باب عسى	٤٨٢	- الألف والنون	٥١٣
- فاعل (عسى)	٤٨٣	- فعلان مؤنثه فعلى	٥١٣
- خلافهم في إضمار الضمير في		- فعلان ليس مؤنثه فعلى وكل مافي	
(عسى)	٤٨٥	آخره ألف ونون زائدتان	٥١٤
٥٦ - باب (كم)	٤٨٧	- الوصف	٥١٦
- علة بنائها	٤٨٧	- أفعل	٥١٦
- مابعد (كم) الاستفهامية والخبرية	٤٨٨	- أفعل منك	٥١٩
- إذا فُصِلَ بين (كم) الخبرية والنكرة		- العدل	٥١٩
نصبتَها	٤٨٩	- عدل فُعَل عن فاعل	٥١٩
- مواضع الفصل بين المضاف والمضاف إليه		- أُخَر وآخر	٥٢١
في ضرورة الشعر	٤٨٩	- مثنى وثلاث ورباع	٥٢٢
- الكوفيون أجازوا الجر مع الفصل	٤٩١	- الجمع	٥٢٤
- من العرب من ينصب بـ (كم) الخبرية		- العجمة	٥٢٨
بغير فصل	٤٩١	العجمة غير المعتد بها	٥٢٨
- إعراب (كم)	٤٩٣	- العجمة المعتد بها	٥٣٠
- مسألة	٤٩٤	- التركيب	٥٣٠
- مسألة	٤٩٥	- الأسماء الأعجمية صوتاً	٥٣٢
- مسألة	٤٩٥	- الأشياء المشبهة بـ (خمسة عشر)	٥٣٣
٥٧ - باب معرفة ما ينصرف وما		- مسألة : دخول الكسر على	

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
الممنوع	٥٣٥	- تكسير فَعْلَة	٥٧١
- مسألة أسماء البقاع والبلدان	٥٣٦	- جمع فُعْلَة	٥٧١
- مسألة : حمص، جور، ماه	٥٣٧	- جمع فِعْلَة	٥٧٣
- مسألة حَمارّ	٥٣٨	- تكسير فُعْلَة وفِعْلَة	٥٧٤
٥٨ - باب العدد	٥٣٩	- تكسير الصفة	٥٧٤
- العدد من ثلاثة إلى عشرة	٥٣٩	- شواذ الجمع	٥٧٥
- اثنا عشر واثنتا عشر	٥٤٠	٦٠ - باب القسم	٥٧٦
- ثلاثة عشر إلى تسعة عشر	٥٤٢	- حروف القسم	٥٧٦
- العقود والنيف عليها	٥٤٣	- مواضع دخول هذه الحروف	٥٧٧
- المائة والألف	٥٤٦	- حذف حرف القسم	٥٧٨
- تعريف العدد غير المضاف	٥٤٧	- مايقوم مقام حرف القسم	
- تعريف العدد المضاف	٥٤٨	- الحروف التي يجاب بها القسم	٥٧٩
- تعريف المائة والألف	٥٤٩	- جملة القسم	٥٨٤
- مسألة : في قوله تعالى "ثلاثمائة		٦١ - باب الموصول والصلة	٥٨٦
سنين"	٥٥٠	- الأسماء الموصولة	٥٨٦
٥٩ - باب الجمع	٥٥٢	- علة إعراب صيغة المثنى من	
- جموع الثلاثي للقلة والكسرة	٥٥٢	الموصول	٥٨٨
- مااقتصروا فيه على القلة		- (من)، (ما)، (أي)	٥٨٨
أوالكثرة	٥٥٨	- الألف واللام	٥٨٩
- تكسير فاعل	٥٦١	- صلات هذه الأسماء	٥٩١
- تكسير الاسم الرباعي	٥٦٢	- معاني (من) و(ما) و(أن)	٥٩٢
- تكسير الاسم الخماسي	٥٦٤	- لايجوز الفصل بين الموصول وصلته	
- تكسير مارابعه حرف علة من		بأجنبي	٥٩٦
الخماسي	٥٦٧	- إذا جرى التابع على الاسم الموصول	
- حذف الزائد الذي لغير معنى	٥٦٨	آذن بتمامه	٥٩٨
- حرف الزائد الذي يؤمن بحذفه		- تختص الألف واللام الذي	
حذف الزائد الآخر	٥٦٩	بالاخبار	٥٩٩
- جمع فَعْلَة	٥٧٠	- الحروف الموصولة	٦٠١

الموضوع	الصفحة
– العطف على فعل (إنْ)	٦٠٢
– عمل المصدر	٦٠٣
٦٢ – باب النونين	٦١٠
– علة بناء الفعل معهما على الفتح	٦١٠
– مواضع دخولهما	٦١١
– المعتل كالصحيح في إلحاق النون	٦١٤
– دخولها على الأفعال الخمسة	٦١٤
– الوقف على النون الخفيفة	٦١٨
٦٣ – باب النسب	٦٢٢
– مايطرأ على الكلمة من تغير في النسب	٦٢١
– النسب إلى المقصور	٦٢٣
– النسب إلى المنقوص	٦٢٤
– النسب إلى ما آخره ياء مشددة	٦٢٦
– النسب إلى فَعيلة وفُعيلة	٦٢٧
– النسب إلى الممدود	٦٦٩
– تحذف تاء التأنيث لئلا تقع حشواً	٦٣٠
– النسب إلى الجماعة	٦٣١
– شواذ النسب	٦٣١
٦٤ – باب التصغير	٦٣٤
– أبنية التصغير ومعانيه	٦٣٤
– تصغير ملفيه تاء التأنيث وألف التأنيث	٦٣٨
– تصغير ما عينه واو أو ياء من الثلاثي	٦٣٨
– التصغير يرد الأشياء إلى أصولها	٦٤٠
– حكم الواو إذا كانت عينًا أو لامًا	٦٤١

الموضوع	الصفحة
– تصغير بنات الخمسة	٦٤٣
إلحاق الهاء في تصغير الثلاثي المؤنث	٦٤٧
– تصغير الأسماء المبهمة	٦٤٩
– شواذ التصغير	٦٥٠
٦٥ – باب ألفات القطع والوصل	٦٥٢
– علامات همزة القطع	٦٥٢
– همزة الوصل	٦٥٣
– مواضع دخول همزة الوصل في المصادر	٦٥٥
– مواضع دخول همزة الوصل في الأفعال	٦٥٦
– دخولها في الحرف	٦٥٩
– حذف همزة الوصل	٦٦٠
– ثبات همزة الوصل المفتوحة مع الاستفهام	٦٦١
– حركتها	٦٦٣
٦٦ – باب الاستفهام :	٦٦٦
– أدواته	٦٦٦
– معاني (من)	٦٦٧
– معاني (ما)	٦٦٩
– معاني (أي)	٦٧٢
– كم، كيف، متى	٦٧٣
– أيان وأين	٦٧٤
– بناء (من)	٦٧٥
– الخلاف في (أي)	٦٧٥
– بناء بقية الأدوات	٦٧٥
– جواب الاستفهام من جنس السؤال	٦٧٧
– (من) و(ما) و(أي) إذا وقعت في الاستفهام كانت نكرات	٦٨٠
– إعراب الجواب يجري على إعراب السؤال	٦٨١
٦٧ – باب مايدخل على الكلام فلا يغيره	٦٨٣
– ليتما	٦٨٤
– وإنما	٦٨٥
– إذ وإذا	٦٨٦
– أين، وكيف تكونان لغواً وتكونان نائبتين عن (مستقر) أو (كائن)	٦٨٨
٦٨ – باب الحكاية	٦٩١
٦٩ – باب الخطاب	٦٩٧
٧٠ – باب الإمالة	٧٠٠
– معنى الإمالة وأسبابها	٧٠٠
– الحروف التي تمنع الإمالة	٧٠٤
– الحروف لاتمال وما سمع من إمالة بعضها	٧٠٨

ثبت المصادر والمراجع

- أباطيل وأسمار، تأليف الأستاذ العلامة محمود محمد شاكر.
(ط٢ - مطبعة المدني بالقاهرة ١٩٧٢م).
- ابن جني النحوي، تأليف فاضل صالح السامرائي.
(دار النذير - بغداد ١٣٨٩هـ).
إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، لأحمد بن محمد البنا (ت١١١٧هـ).
(استانبول - ١٢٨٥هـ).
- أدب الكاتب، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت٢٧٦هـ)
(مصورة طبعة ليدن، دار صادر بيروت ١٣٨٧هـ).
- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، للإمام أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني (ت٤٧٨هـ) - تحقيق د. محمد يوسف موسى وعلى عبد المنعم عبد الحميد. (تصوير دار المثنى - بغداد).
- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، للشيخ ناصر الدين الألباني.
(ط١ - المكتب الإسلامي - بيروت ١٩٧٩م).
- الاستذكار لمذهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار، ليوسف بن عبد الله بن عبد البر (ت٤٦٣هـ) - تحقيق علي النجدي ناصف. (لجنة إحياء التراث الإسلامي - القاهرة).
- أسرار البلاغة، لعبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) - تحقيق أحمد مصطفى المراغي (المكتبة التجارية الكبرى بمصر).
- الأشباه والنظائر، تأليف عبد الرحمن السيوطي (ت٩١١هـ) - تحقيق عبد الرؤوف سعد.
(مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة ١٣٩٥هـ).
- الاشتقاق تأليف أبي بكر الحسن بن دريد (ت٣٢١هـ) - تحقيق عبد السلام هارون.
(مطبعة السنة المحمدية - القاهرة ١٣٧٨هـ).
- إصلاح المنطق، ليعقوب بن إسحاق السكيت (ت٢٤٤هـ) - تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون.
(دار المعارف بمصر).
- أصول السرخسي، لمحمد بن أحمد السرخسي (ت٤٩٠هـ).
(تصوير دار المعرفة - بيروت).
- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن السري السراج (ت٣١٦هـ) - تحقيق عبد الحسين الفتلي).

- (طُبع منه جزآن - الأول في مطبعة النجف ١٩٧٣م - والثاني في مطبعة سلمان الأعظمي - بغداد ١٩٧٣م).
- الأضداد، لمحمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٨هـ) - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.
(دار المطبوعات والنشر - الكويت ١٩٦٠م).
- إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت ٣٣٨هـ) - تحقيق د. غازي زاهد. (مطبعة العاني - بغداد ١٣٩٧هـ).
- إعراب القرآن المنسوب للزجاج - تحقيق إبراهيم الأبياري.
(المطابع الأميرية ١٣٨٣هـ - القاهرة).
- الأعلام، لخير الدين الزركلي.
(ط٥ - دار العلم للملايين - بيروت ١٩٨٠م).
- أعيان الشيعة، للسيد محمد الأمين - تحقيق حسن الأمين.
(ط١ - مطبعة الإنصاف - بيروت ١٩٧٧هـ).
- الأغاني، لأبي الفرج علي بن الحسين الأصفهاني (٣٥٦هـ).
(مصورة طبعة دار الكتب - المؤسسة المصرية العامة).
- الإفصاح في شرح الأبيات المشكلة الإعراب، لأبي النصر الحسن بن أسد الفارقي (ت٤٨٧هـ) - تحقيق سعيد الأفغاني.
(ط٣ مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠٠ هـ).
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لعبد الله بن محمد بن السيد البَطْلَيوسي (ت٥٢١هـ).
(تصوير دار الجيل - بيروت ١٩٧٣م).
- الألفاظ الفارسية المعربة، تأليف أدّى شير.
(المطبعة الكاثوليكية للأباء اليسوعيين - بيروت ١٩٠٨م).
- الإلمام، لأبي الفتح القشيري المعروف بابن دقيق العيد (ت٧٠٢هـ) - تحقيق محمد سعيد المولوي.
(دار الثقافة الإسلامية - الرياض).
- الأمالي، لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي (ت٣٥٦هـ).
(ط٢ - مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٤٤هـ).
- أمالي ابن الشجري، لأبي السعادات هبة الله بن علي (ت٥٤٢هـ).
(مصورة طبعة الهند - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت).
- أمالي المرتضى، لعلي بن الحسين (٤٣٦هـ) - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.
(تصوير دار الكتاب العربي - بيروت ١٣٨٧هـ).

- الأم، للإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت٢٠٤هـ). (كتاب الشعب).
- إنباه الرواة على أنباء النحاة، لعلي بن يوسف القفطي (ت٦٤٦هـ) - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.
(ط١ - مطبعة دار الكتب المصرية - ١٣٦٩ هـ).
- الأنساب، لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني - تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني.
(ط٣ - نشر محمد أمين دبج - بيروت).
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ) - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.
(ط٤ - المكتبة التجارية الكبرى - القاهرة ١٣٨٠ هـ).
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت٧٦١ هـ)
- تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.
(ط٦ - تصوير دار الفكر - دمشق ١٣٩٤هـ).
- الإيضاح العضدي، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت٣٧٧هـ) - تحقيق د. حسن شاذلي فرهود.
(ط١ - مطبعة دار التأليف - القاهرة ١٣٨٩هـ).
- الإيضاح /ج٢/ = التكملة.
- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٣٧هـ) - تحقيق د. مازن مبارك.
(دار النفائس - بيروت ١٣٩٣هـ).
- البحر المحيط، لأثير الدين بن حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ).
(تصوير مكتبة ومطابع النصر الحديثة - الرياض).
- البداية والنهاية، للحافظ أبي الفداء ابن كثير الدمشقي (ت٧٧٤هـ).
(تصوير مكتبة المعارف - بيروت ١٩٧٧م).
- البدور الزاهرة، تأليف عبد الفتاح القاضي.
(ط١ - شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - القاهرة ١٣٧٥هـ).
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت٩١١هـ) - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.
(ط١ - مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة ١٣٨٤هـ).
- البلغة في تاريخ أئمة اللغة، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي - (ت٨١٧هـ) - تحقيق محمد المصري.
(وزارة الثقافة - دمشق ١٩٧٢م).

- البيان والتبيين، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت٢٥٥هـ) - تحقيق عبد السلام هارون.
(ط٣ - مكتبة الخانجي - القاهرة ١٣٨٨هـ).
- تاج التراجم في طبقات الحنفية، للشيخ قاسم بن قطلوبغا (ت٨٧٩هـ).
(مكتبة المثنى - بغداد ١٩٦٢م).
- تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد مرتضى الزَّبيدي (ت١٢٠٥هـ).
(تصوير دار مكتبة الحياة بيروت).
- تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٨هـ) - تحقيق أحمد عبد الغفور عطار.
(ط٢ - القاهرة ١٣٩٩هـ).
- تاريخ الأدب العربي، تأليف كارل بروكلمان - ترجمة عبد الحليم النجار.
(ط٣ - دار المعارف بمصر).
- تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ).
(تصوير دار الكتاب العربي - بيروت).
- تاريخ الخميس في أحوال أنفس النفيس، لحسين بن محمد بن الحسن الدياربكري (ت ٩٦٦هـ).
(مؤسسة شعبان للنشر والتوزيع بيروت).
- تاريخ الرسل والملوك، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.
(ط٢ - دار المعارف بمصر).
- تأويل مشكل القرآن، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) - تحقيق السيد أحمد صقر.
(ط٢ - دار التراث - القاهرة ١٣٩٣هـ).
- تبصرة المنتبه بتحرير المشتبه، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) - تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد علي النجار.
(الدار المصرية للتأليف والترجمة - سلسلة تراثنا).
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، ليوسف بن سليمان المعروف بالأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ).
(مطبوع بحاشية كتاب سيبويه - تصوير طبعة بولاق - دار المثنى بغداد).
- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، لمحمد بن عبد الرحمن المباركفوري (ت١٣٥٣هـ) (مصورة طبعة الهند - دارالكتاب العربي بيروت).
- تذكرة الحفاظ، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ).

(طبع حيدر آباد - الدكن ١٣٧٦هـ).
- التعريفات، لعلي بن محمد الجرجاني - نشره جوستاف فليجل.
(نشر مكتبة لبنان - بيروت).
- التفسير الكبير، للإمام فخر الدين الرازي.
(ط٢ - دار الكتب العلمية - طهران).
- التكملة (وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي)، لأبي علي الحسن بن أحمد (ت ٣٧٧هـ) - تحقيق حسن شاذلي فرهود.
(ط١ - عمادة شئون الطلاب - جامعة الرياض ١٤٠١هـ).
- تكملة المعاجم العربية، تأليف رينهارت دوزي - نقله إلى العربية وعلق عليه محمد سليم النعيمي.
(الجمهورية العراقية - وزارة الثقافة والفنون - بغداد ١٩٧٨م).
- تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)
- تحقيق السيد عبد الله هاشم اليماني المدني.
(المكتبة السلفية - المدينة المنورة ١٩٦٤م).
- التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه، لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري (ت ٤٨٧هـ).
(ط١ - مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة).
- تهذيب تاريخ دمشق، لعبد القادر بن أحمد الدومي الدمشقي الحنبلي المعروف بابن بدران (ت ١٣٤٦هـ).
(المكتبة العربية - دمشق ١٣٥١هـ).
- تهذيب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ).
(تصوير دار صادر - بيروت).
- التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤هـ) - عُنِيَ بتصحيحه أتوبرتزل.
(استانبول - مطبعة الدولة ١٩٣٠م).
- ثلاث كتب في الأضداد - نشرها د. أوغست هفنر.
(المطبعة الكاثوليكية للأباء اليسوعيين - بيروت ١٩١٢م).
- ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، لأبي منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي (ت ٤٢٩هـ) - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.
(دار نهضة مصر ١٣٨٤هـ).
- جامع الأصول في أحاديث الإمام مجد الدين أبي السعادات، المبارك بن محمد الأثير الجزري (ت ٦٠٦هـ) - تحقيق عبد القادر الأرناؤوط.

(ط١ - مطبعة الملاح ١٣٨٩هـ).
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) - تحقيق محمود محمد شاكر.
(دار المعارف بمصر).
- الجامع الصحيح، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ).
(المكتبة الإسلامية - استانبول ١٩٨١م).
- الجامع الصحيح، للإمام محمد بن عيسى الترمذي - تحقيق أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي.
(مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر).
- الجامع لأحكام القرآن، لمحمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت ٦٧١هـ).
(مصورة عن طبعة دار الكتب - دار الكاتب العربي - القاهرة ١٣٨٧هـ).
- الجمل، لأبي بكر عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) - تحقيق علي حيدر.
(مجمع اللغة العربية - دمشق ١٣٩٢هـ).
- الجمل، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٧٧هـ) - تحقيق ابن أبي شنب.
(ط٢ مطبعة كلنسلسيك - باريس).
- جمهرة أشعار العرب، لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي (ت ١٧٠هـ).
(نسخة مصورة عن طبعة بولاق - دار المسيرة بيروت ١٣٩٨هـ).
- جمهرة الأمثال، لأبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري (ت ٣٩٥هـ) - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم و د. عبد المجيد قطامش.
(ط١ - المؤسسة العربية الحديثة - القاهرة ١٣٨٤هـ).
- جمهرة أنساب العرب، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (ت ٤٥٦هـ) - تحقيق عبد السلام هارون.
(ط٣ - دار المعارف بمصر - ١٣٩١هـ).
- الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية، لعبد القادر بن أبي الوفاء الحنفي المصري (ت ٧٧٥هـ).
(طبع حيدر آباد - الدكن).
- حاشية الأمير على المغني، لمحمد الأمير (ت ١٢٣٢هـ).
(دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة).
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، لمحمد بن علي الصبان (ت ١٢٠٦هـ).
(مصورة نسخة - عيسى البابي الحلبي).

- حاشية محمد الخضري على شرح ابن عقيل، لمحمد بن مصطفى الخضري (ت ١٢٨٧هـ).
(طبع بولاق).
- الحجة في القراءات السبع، للحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ) - تحقيق د. عبد العال سالم مكرم.
(ط٢ - دار الشروق - بيروت - القاهرة ١٣٩٧هـ).
- حجة القراءات لأبي زرعة عبد الرحمن بن محمد (من رجال القرن الرابع الهجري) - تحقيق سعيد الأفغاني.
(ط٢ - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٣٩٧هـ).
- حجة النبي صلى الله عليه وسلم كما رواها جابر بن عبد الله، للشيخ ناصر الدين الألباني.
(ط٥ - المكتب الإسلامي - بيروت ١٣٩٩هـ).
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ).
(ط١ - مطبعة السعادة - القاهرة ١٣٩١هـ).
- الحماسة الشجرية، لهبة الله بن الشجري (ت ٥٤٢هـ) - تحقيق عبد المعين الملوحي وأسماء الحمصي.
(منشورات وزارة الثقافة - دمشق ١٩٧٠م).
- الحيوان، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥هـ) تحقيق عبد السلام هارون.
(ط٢ - شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٣٨٥هـ).
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ).
(مكتبة المثنى - بغداد - مصورة نسخة بولاق).
- الخط العربي، تأليف محمد طاهر الكردي.
(صدر عن الجمعية العربية السعودية للثقافة والفنون).
- الدرر اللوامع على همع الهوامع، لأحمد بن أمين الشنقيطي (ت ١٣٣١هـ).
(مصورة الطبعة الجمالية).
- دمية القصر وعصرة أهل العصر، لأبي الحسن علي بن الحسن الباخَرْزي (ت ٤٦٧هـ) - تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو.
(دار الفكر العربي - القاهرة).
- ديوان البحتري - تحقيق حسن كامل الصيرفي (ط٢ - دار المعارف).
- ديوان ابن الدمينة، صنعة أبي العباس ثعلب ومحمد بن حبيب - تحقيق الأستاذ العلامة أحمد راتب النفاخ.
(مكتبة دار العروبة - القاهرة).

- ديوان ابن ميادة الرماح بن أبرد المزني - جمع وتحقيق محمد نايف الديلمي.
(مطبعة الجمهورية - الموصل).
- ديوان أبي الأسود الدؤلي - تحقيق محمد حسن آل ياسين.
(ط٢ - مكتبة النهضة - بغداد ١٣٨٤هـ).
- ديوان أبي النجم العجلي، صنعه وشرحه علاء الدين آغا.
(النادى الأدبي - الرياض ١٤٠١هـ).
- ديوان الأحوص الأنصاري - جمع وتحقيق عادل سليمان جمال.
(المكتبة العربية - القاهرة ١٣٩٠هـ).
- ديوان الأعشى. (دار صادر بيروت).
- ديوان امرئ القيس - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.
(ط٣ - دار المعارف بمصر).
- ديوان أمية بن أبي الصلت - جمع وتحقيق ودراسة د. عبد الحفيظ السطلي (ط٢ - المطبعة التعاونية - دمشق ١٩٧٧م).
- ديوان أوس بن حجر - تحقيق محمد يوسف نجم.
(دار صادر - دار بيروت ١٣٨٠هـ).
- ديوان توبة بن الحمير الخفاجي - تحقيق إبراهيم عطية.
(مطبعة الإرشاد - بغداد ١٣٨٧هـ).
- ديوان جران العود.
(دار الكتب المصرية - ١٩٥٠م).
- ديوان جرير.
(دار صادر - دار بيروت ١٣٧٩هـ).
- ديوان الحطيئة بشرح ابن السكيت والسكري والسجستاني - تحقيق نعمان أمين طه.
(ط١ - مصطفى البابي الحلبي وأولاده - القاهرة ١٣٧٨هـ) اعتمدت هذه النسخة في تحقيق الجزء الأول من الكتاب.
- ديوان الحطيئة من رواية ابن حبيب عن ابن الأعرابي وأبي عمرو الشيباني شرح أبي سعيد السكري.
(دار صادر - بيروت ١٣٨٧هـ) اعتمدت هذه النسخة في تحقيق الجزء الثاني من الكتاب.
- ديوان دريد بن الصمة الجشمي - جمع وتحقيق محمد خير البقاعي.
(دار قتيبة - دمشق ١٤٠١هـ).
- ديوان ذي الرمة.

(ط٢ - المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت ١٣٨٤هـ).
- ديوان الراعي النميري - جمع وتحقيق راينهرت فايبرت.
(دار النشر فرانتش شتاينر بفيسبادن - بيروت ١٤٠١هـ).
- ديوان زهير بن أبي سلمى.
(دار صادر - بيروت ١٣٨٤هـ).
- ديوان زيد الخيل الطائي - صنعه د. نوري حمودي القيسي.
(مطبعة النعمان - النجف).
- ديوان سحيم عبد بني الحسحاس - تحقيق الشيخ العلامة عبد العزيز الميمني.
(الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة ١٣٦٩هـ).
- ديوان السموأل، مطبوع مع ديوان عروة بن الورد.
(دار صادر - دار بيروت ١٣٨٤هـ).
- ديوان شعر حاتم بن عبد الله الطائي وأخباره، صنعة يحيى بن مُدْرِك الطائي، رواية هشام بن محمد الكلبي - تحقيق د. عادل سليمان جمال.
(مطبعة المدني - القاهرة).
- ديوان طرفة، جمع كرم البستاني.
(دار بيروت للطباعة والنشر - ١٣٩٩هـ).
- ديوان العباس بن مرداس السلمي - جمع وتحقيق يحيى الجبوري.
(وزارة الثقافة والإعلام العراقية - بغداد ١٣٨٨هـ).
- ديوان عبد الله بن رواحة الأنصاري الخزرجي - تحقيق د. حسن باجودة.
(دار التراث - القاهرة).
- ديوان العبر في المبتدأ والخبر، لعبد الرحمن بن محمد بن خلدون (ت ٨٠٨هـ).
(النسخة المصورة - بيروت).
- ديوان عبيد الله بن الأبرص.
(دار صادر - دار بيروت ١٣٧٧هـ).
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات - تحقيق محمد يوسف نجم.
(دار صادر - بيروت).
- ديوان العجاج برواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه - عُنِيَ بتصحيحه عزة حسن.
(مكتبة دار الشروق - بيروت).
- ديوان عدي بن زيد العبادي - تحقيق محمد جبار المعيبد.

(شركة الجمهورية للنشر والطبع - بغداد ١٩٦٥م).
- ديوان العرجي برواية ابن جني - تحقيق خضر الطائي ورشيد العبيدي.
(الشركة الإسلامية للطباعة والنشر المحدودة - بغداد ١٣٧٥هـ).
- ديوان علقمة الفحل بشرح الأعلم الشنتمري - تحقيق لطفي الصقال ودرية الخطيب.
(دار الكتاب العربي بحلب ١٣٨٩هـ).
- ديوان عمر بن أبي ربيعة - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.
(ط١ - مطبعة السعادة بمصر ١٣٧١هـ).
- ديوان عمر بن أبي ربيعة.
(دار صادر - بيروت).
- ديوان عمرو بن قميئة - تحقيق حسن كامل الصيرفي.
(مجلة معهد المخطوطات العربية - المجلد الحادي عشر ١٣٨٥هـ).
- ديوان عمرو بن معدي كرب - صنعة هاشم الطعان.
(وزارة الثقافة والإعلام - بغداد).
- ديوان عنترة - تحقيق ودراسة محمد يوسف مولوي.
(المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت).
- ديوان الفرزدق.
(دار صادر - دار بيروت ١٣٨٠هـ).
- ديوان القتال الكلابي - تحقيق إحسان عباس.
(دار الثقافة - بيروت ١٣٨١هـ).
- ديوان القطامي - تحقيق إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب.
(دار الثقافة - بيروت ١٩٦٠م).
- ديوان كثير عزة - جمعه وشرحه إحسان عباس.
(دار الثقافة - بيروت ١٣٩١هـ).
- ديوان كعب بن مالك الأنصاري - تحقيق سامي العاني.
(ط١ - مكتبة النهضة - بغداد ١٣٨٦هـ).
- ديوان الكميت بن زيد الأسدي - جمع وتقديم د. داود سلوم.
(مطبعة النعمان - النجف ١٩٦٩م).
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري.
(دار صادر - بيروت ١٣٨٦هـ).

- ديوان المتلمس الضبعي، رواية الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعي - تحقيق حسن كامل الصيرفي.
(معهد المخطوطات العربية - ١٣٩١هـ).
- ديوان المثقب العبدي - تحقيق حسن كامل الصيرفي.
(معهد المخطوطات العربية - ١٣٩٠هـ).
- ديوان النابغة - جمع الشيخ محمد طاهر بن عاشور.
(الشركة التونسية للتوزيع - تونس، الجزائر ١٩٧٦م).
- ديوان نصيب بن رباح. جمع د. داود سلوم.
(مطبعة الإرشاد -بغداد ١٩٦٨م).
- ديوان هدبة بن خشرم - جمعه وحققه يحيى الجبوري.
(وزارة الثقافة والإرشاد القومي - دمشق ١٩٧٦م).
- ديوان الهذليين.
(نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب - الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة ١٣٨٥هـ).
- ذيل الأمالي، لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي (ت٣٥٦هـ)، مطبوع مع كتاب النوادر.
(ط٢ - مطبعة دار الكتب المصرية - القاهرة ١٣٤٤هـ).
- الروضة المختارة شرح القصائد الهاشميات.
(مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت ١٣٩١هـ).
- رياض الصالحين، ليحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ) - تحقيق أبو زينة.
(وكالة المطبوعات الكويت - دار القلم بيروت - ١٩٧٠م).
- زاد المسير في علم التفسير، لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (ت ٥٩٦هـ).
(ط١ - المكتب الإسلامي - بيروت ١٣٨٥هـ).
- السبعة في القراءات، لأبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) - تحقيق د. شوقي ضيف.
(ط٢ - دار المعارف - القاهرة).
- سمط اللآلي، لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري (ت ٤٨٧هـ) - تحقيق الشيخ العلامة عبد العزيز الميمني.
(مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة ١٣٥٤هـ).
- سنن أبي داود مع حاشية عون المعبود، لأبي داود سليمان بن الأشعث (ت ٢٧٥هـ).
(مصورة النسخة الهندية - دار الكتاب العربي - بيروت).
- سنن الدارقطني، لعلي بن عمر الدارقطني، طبع بذيله التعليق المغني على الدارقطني، لأبي الطيب

محمد شمس الحق العظيم - تحقيق السيد عبد الله هاشم اليماني.
(دار المحاسن للطباعة والنشر - القاهرة ١٣٨٦هـ).
- سنن الدارمي، للإمام أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (ت ٢٥٥هـ) - طبع بعناية محمد أحمد دهمان.
(دار إحياء السنة النبوية).
- السنن الكبرى، لأحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ).
(ط١ - دار صادر - بيروت ١٣٥٢هـ).
- سنن النسائي (المجتبى)، لأحمد بن علي النسائي (ت٣٠٣هـ) - عني بتصحيحه الشيخ حسن محمد المسعودي.
(المطبعة المصرية بالأزهر).
- سير أعلام النبلاء، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ) تحقيق شعيب أرنؤوط وثُلَّةٌ من العلماء.
(ط١ - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠١هـ).
- السيرة النبوية، لأبي محمد عبد الملك بن هشام (ت ٢١٣هـ) - نشر بعناية د. فديخ وستن فلد.
(مصورة طبعة فرانكفرت ألمانيا - ١٩٦١م).
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ).
(تصوير المكتب التجاري للطباعة والنشر - بيروت).
- شرح الأبيات المشكلة الإعراب، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت٣٧٧هـ) - تحقيق د. علي جابر منصوري.
(منشور في مجلة المورد العراقية - المجلد السابع - العدد الأول ص٣١٧).
- شرح أدب الكاتب، لأبي منصور موهوب بن أحمد الجواليقي (ت ٤٥٠هـ).
(مكتبة القدس - القاهرة ١٣٥٠هـ).
- شرح الأشموني على الألفية، لعلي بن محمد الأشموني (ت ٩٠٠هـ)، مطبوع مع حاشية الصبان على الأشموني.
(مصورة نسخة عيسى البابي الحلبي).
- شرح الأصول الخمسة لقاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد الهمذاني (ت ٤١٥هـ) - تحقيق عبد الكريم عثمان.
(ط١ - مكتبة وهبة - القاهرة ١٣٨٤هـ).
- شرح التسهيل، لمحمد بن عبد الله بن مالك (ت٦٧٢هـ) - تحقيق د. عبد الرحمن السيد.
(ط١ - المكتبة الأنجلو مصرية).

- شرح التصريح على التوضيح، لخالد بن عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥هـ).
(المكتبة التجارية الكبرى - تصوير دار الفكر بيروت).
- شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول، لأحمد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٤هـ) - تحقيق طه عبد الرؤوف سعد.
(ط١ - دار الفكر - القاهرة، بيروت ١٣٩٣هـ).
- شرح ديوان الحماسة، لأبي علي أحمد بن محمد المرزوقي (ت ٤٢١هـ) - نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون.
(ط٢ - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة ١٣٨٧هـ).
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١هـ).
(نسخة مصورة عن نسخة دار الكتب - الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة).
- شرح ديوان الفرزدق - عُنِيَ بطبعه والتعليق عليه عبد الله الصاوي.
(مطبعة الصاوي - القاهرة).
- شرح ديوان لبيد للطوسي - تحقيق د. إحسان عباس.
(وزارة الإرشاد والأنباء - الكويت ١٩٦٢م).
- شرح ديوان الهذليين، لأبي سعيد الحسن بن الحسين (ت ٢٩٠هـ) - تحقيق عبد الستار فراج ومحمود محمد شاكر.
(مكتبة العروبة - القاهرة).
- شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت ٦٨٨هـ) - تحقيق محمد نور الحسن وزميليه.
(مطبعة حجازي - القاهرة).
- شرح شذور الذهب، لجمال الدين بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.
(ط١٠ - ١٣٨٥هـ).
- شرح شواهد شرح الشافية لعبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) - تحقيق محمد نور الحسن وزميليه.
(مطبعة حجازي - القاهرة).
- شرح شواهد المغني، لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ).
(تصوير دار مكتبة الحياة - بيروت).
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٨هـ) - تحقيق عبد السلام هارون.
(ط٢ - دار المعارف - القاهرة).

- شرح القصائد العشر لأبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي (ت ٥٠٢هـ)
(ط٢ - مكتبة محمد علي صبيح وأولاده - القاهرة ١٣٨٤هـ).
- شرح كافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاستراباذي (ت ٦٨٨هـ).
(تصوير دار الكتب العلمية - بيروت).
- شرح الكافية الشافية، لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت ٦٧٢هـ) - تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي.
(مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى).
- شرح المعلقات السبع، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد الزوزني (ت ٤٨٦هـ) - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.
(مكتبة محمد علي صبيح - القاهرة).
- شرح المفصل، ليعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣هـ).
(تصوير مكتبة عالم الكتب - بيروت).
- شرح المفضليات، لأبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي (ت ٥٠٢هـ) - تحقيق علي محمد البجاوي.
(دار نهضة مصر للطبع والنشر - القاهرة).
- شرح ملا جامي على كافية ابن الحاجب، لعبد الرحمن جامي.
(أعادت طبعه بالأوفست مكتبة المثنى - بغداد).
- شروح سقط الزند - تحقيق مصطفى السقا وجماعة.
(مصورة نسخة دار الكتب - الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة ١٣٦٤هـ).
- شعر الأخطل، صنعة أبي سعيد السكري (ت ٢٩٠هـ) - تحقيق فخر الدين قباوة.
(دار الأصمعي - حلب).
- شعر تأبط شراً - تحقيق سليمان داود لقره غولي وجبار تعبان جاسم.
(مطبعة الآداب - النجف ١٣٩٣هـ).
- شعر عمرو بن معدي كرب الزبيدي - جمع وتحقيق مطاع الطرابيشي.
(مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق - ١٣٩٤هـ).
- شعر المتوكل الليثي - تحقيق د. يحيى الجبوري.
(مكتبة الأندلس - بغداد).
- الشعر والشعراء، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) - تحقيق أحمد شاكر.
(دار المعارف بمصر ١٩٦٦م).

- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، لأحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ) - تحقيق مصطفى الشويمي.
(مؤسسة أ. بدران - بيروت ١٣٨٢هـ).
- صحيح الإمام ابن خزيمة، لمحمد بن إسحاق بن خزيمة (ت٣١١هـ) - تحقيق مصطفى الأعظمي.
(ط٢ - شركة الطباعة السعودية - الرياض ١٩٨١م).
- صحيح الجامع الصغير، للشيخ ناصر الدين الألباني.
(ط٢ - المكتب الإسلامي - بيروت ١٩٧٩م).
- صحيح مسلم، للإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ) - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.
(دار إحياء التراث العربي - بيروت).
- صحيح مسلم بشرح يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ).
(ط١ - تصوير دار إحياء التراث العربي - بيروت ١٩٢٩م).
- صفة جزيرة العرب، للحسن بن أحمد بن يعقوب الهمداني (ت ٣٣٤هـ) - تحقيق محمد الأكوع.
(منشورات دار اليمامة - الرياض ١٣٩٤هـ).
- صفة الصفوة، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) - طبع تحت مراقبة د. عبد المعين خان.
(حيدر آباد الدكن ١٣٨٩هـ).
- طبقات الحنابلة، للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى (ت ٥٢٦هـ).
(مطبعة السنة المحمدية - القاهرة).
- الطبقات السنية في تراجم الحنفية، لتقي الدين بن عبد القادر التميمي (ت ١٠٠٥هـ) - تحقيق عبد الفتاح الحلو.
(لجنة إحياء التراث الإسلامي - القاهرة ١٣٩٠هـ).
- طبقات الشعراء، لعبد الله بن المعتز (ت ٢٩٦هـ) - تحقيق عبد الستار أحمد فراج.
(ط٢ - دار المعارف بمصر).
- طبقات فحول الشعراء، لمحمد بن سلام الجمحي (ت ٢٣٢هـ) - تحقيق محمود محمد شاكر.
(مطبعة المدني - القاهرة).
- الطبقات الكبرى، لمحمد بن سعد (ت ٢٣٠هـ).
(دار صادر - دار بيروت ١٣٧٦هـ).
- طبقات المفسرين، لعبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ).

(طبع ليدن - ١٨٣٩هـ).
- طبقات المفسرين، لمحمد بن علي الداودي (ت ٩٤٥هـ) - تحقيق محمد عمر.
(ط١ - مكتبة وهبة - القاهرة ١٣٩٢هـ).
- طبقات النحاة واللغويين، لتقي الدين بن قاضي شهبة الأسدي (ت ٨٥١هـ) - تحقيق د. محسن غياض. (مطبعة النعمان - النجف ١٩٧٤م).
- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الزبيدي الأندلسي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.
(دار المعارف - القاهرة ١٩٧٣م).
- عبث الوليد، لأبي العلاء أحمد بن عبد الله المعري (ت٤٤٩هـ) - تحقيق محمد عبد المدني.
(ط٨ - مكتبة النهضة المصرية).
- العبر في خبر من غبر، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ) - تحقيق صلاح الدين المنجد.
(التراث العربي - الكويت ١٩٦٣م).
- العقد الفريد، لأحمد بن محمد بن عبد ربه - تحقيق محمد سعيد العريان.
(ط٢ - مطبعة الاستقامة - القاهرة ١٣٧٢هـ).
- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لعبد الرحمن بن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) - تحقيق إرشاد الحق الأثري.
(المكتبة الإمدادية - مكة المكرمة).
- العمدة في صناعة الشعر ونقده، لأبي علي الحسن بن رشيق القيرواني (ت ٤٦٣هـ).
(ط١ - مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٥هـ).
- غاية النهاية في طبقات القراء، لشمس الدين محمد بن محمد بن الجزري (ت ٨٣٣هـ) - نشره : ج. برجستراسر.
(ط١ - مكتبة الخانجي - مصر ١٣٥١هـ).
- غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت ٢٢٤هـ).
(ط١ - حيدر آباد الدكن ١٣٨٥هـ).
- غيث النفع في القراءات السبع، لولي الله علي النوري الصفاقسي (ت ١١١٧هـ) مطبوع بهامش سراج القارئ المبتدئ وتذكرة المقري المنتهي.
(ط٣ - مصطفى البابي الحلبي وأولاده - القاهرة ١٣٧٣هـ).
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، لمحمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ).
(مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٣٤٩هـ).

- فرائد الآل في مجمع الأمثال، لإبراهيم بن السيد علي الأحدب الطرابلسي (ت ١٣٠٨هـ).
(المطبعة الكاثوليكية - بيروت ١٣١٢هـ).
- الفروق في اللغة، لأبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري (ت ٣٩٥هـ).
(ط١ - منشورات دار الآفاق - بيروت ١٣٩٣هـ).
- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، لأبي عبيد الله بن عبد العزيز البكري (ت ٤٨٧هـ) - تحقيق د. إحسان عباس ود. عبد المجيد عابدين.
(دار الأمانة - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٣٩١هـ).
- الفهرست، لمحمد بن إسحاق بن النديم (ت ٤٣٨هـ) - نشره چوستاف فليچيل.
(مكتبة خياط - بيروت).
- القاموس المحيط، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ).
(مصورة دار الجيل - بيروت).
- القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، تأليف عبد الفتاح القاضي.
(دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه).
- القواعد في الفقه الإسلامي، لعبد الرحمن بن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ) - تحقيق عبد الرؤوف سعد.
(ط١ - مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة ١٣٩٢هـ).
- قيس ولبنى، شعر ودراسة - جمع وتحقيق د. حسين نصار.
(دار مصر للطباعة - القاهرة).
- الكامل، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاته.
(دار النهضة بمصر).
- كتاب الأمثال، لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ) - تحقيق د. عبد المجيد قطامش.
(ط١ - من مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث بجامعة أم القرى ١٤٠٠هـ).
- كتاب سيبويه، عمرو بن عثمان (ت ١٨٠هـ).
(ط١ - بولاق ١٣٦٠هـ - تصوير دار المثنى - بغداد).
- كتاب القوافي، لأبي يعلى عبد الباقي بن محسن التنوخي (ت ٣٨٤هـ) - تحقيق عمر الأسعد ومحيي الدين رمضان.
(ط١ - دار الإرشاد بيروت ١٣٨٩هـ).
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التنزيل، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ).

(تصوير دار الفكر - بيروت).
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله المشهور بحاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ).
(تصوير طبعة استانبول - مكتبة المثنى بغداد).
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ) - تحقيق د. محيي الدين رمضان.
(ط٢ - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠١هـ).
- الكليات، لأبي البقاء أيوب بن موسى (ت ١٠٩٥هـ) - تحقيق د. عدنان درويش ومحمد المصري.
(منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي - دمشق ١٩٧٥م).
- كنز الحفاظ في كتاب تهذيب الألفاظ، لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق السكيت (ت ٢٤٤هـ) هذبه أبوزكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي (ت ٥٠٢هـ).
(المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين - بيروت ١٨٩٥م).
- كنز العمال.
- الكواكب الدرية شرح متممة الأجرومية، لمحمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل (ت ٩٥٤هـ).
(تصوير دار الفكر - بيروت).
- اللباب في تهذيب الأنساب، لعز الدين المبارك بن محمد بن الأثير الجزري (ت ٦٠٦هـ).
(تصوير مكتبة دار المثنى بغداد).
نسخة أخرى منه اعتمدتُ عليها في ترجمة المؤلف.
(تصوير دار صادر - بيروت).
- لسان العرب، لجمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت ٧١١هـ) - تحقيق عبد الله علي كبير وزميليه.
(دار المعارف - مصر).
- لسان الميزان، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ).
(ط٢ - مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت ١٣٩٠هـ).
- لطائف الإشارات لفنون القراءات، لشهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني (ت ٩٢٣هـ) - تحقيق الشيخ عامر السيد عثمان ود. عبد الصبور شاهين.
(لجنة إحياء التراث - القاهرة ١٣٩٢هـ).
- اللغة العربية معناها ومبناها، تأليف د. تمام حسان.
(الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٧٣م).

- المؤتلف والمختلف، للحسن بن بشر بن يحيى الآمدي (ت ٣٧٠هـ) - تحقيق عبد الستار فراج.
(دار إحياء الكتب العربية - القاهرة ١٣٨١هـ).
- ما ينصرف وما لاينصرف، لأبي إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ) - تحقيق هدى محمود قراعة.
(لجنة إحياء التراث الإسلامي - القاهرة ١٣٩١هـ).
- مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢٠٩هـ) - تحقيق محمد فؤاد سيزكين.
(مكتبة الخانجي بمصر).
- مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١هـ) - تحقيق عبد السلام هارون (ط٢ - دار المعارف بمصر).
- مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد النيسابوري الميداني. (ت ٥١٨هـ) - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.
(المكتبة التجارية الكبرى بمصر).
- مجمع الزوائد.
- مجموعة أشعار العرب المشتمل على ديوان رؤبة - عُنِيَ بتصحيحه وليم بن الورد البروسي.
(ليبسيغ - ١٩٠٣م).
- المحبر، لأبي جعفر محمد بن حبيب (ت ٢٤٥هـ) - عُنِيَتْ بتصحيحه د. ايلزه ليختن شتيتر.
(تصوير المكتب التجاري - بيروت).
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) - تحقيق علي النجدي ناصف وزميليه.
(لجنة إحياء التراث الإسلامي - القاهرة ١٣٨٦هـ).
- المحصول في علم أصول الفقه، لفخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت ٦٠٦هـ) - تحقيق طه جابر فياض العلواني.
(ط١ - لجنة البحوث والتأليف والترجمة والنشر - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض ١٣٩٩هـ).
- مختصر سنن أبي داود، للحافظ زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت ٦٥٦هـ) مطبوع مع معالم السنن لأبي سليمان الخطابي وتهذيب الإمام ابن قيم الجوزية - تحقيق أحمد محمد شاكر ومحمد حامد الفقي.
(تصوير دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت ١٩٨٠م).
- المخصص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت ٤٥٨هـ).
(ط١ - بولاق - ١٣١٧هـ).
- مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي (ت ٣٥١هـ) - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.

(ط٢ - مطبعة النهضة المصرية - ١٩٧٤م).
- مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، لصفي الدين عبد المؤمن البغدادي (ت ٧٣٩هـ) - تحقيق علي محمد البجاوي.
(ط١ - دار إحياء الكتب العربية - القاهرة ١٣٧٣هـ).
- المرتجل، لعبد الله بن أحمد بن الخشاب (ت ٥٦٧هـ) - تحقيق علي حيدر (مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٢هـ).
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، لعبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ) - تحقيق محمد أحمد جاد الله وزميليه.
(دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه).
- المساعد على تسهيل الفوائد لبهاء الدين بن عقيل (ت ٧٦٩هـ) - تحقيق محمد كامل بركات (مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي -جامعة أم القرى - الجزأين ١ - ٢ فقط).
- المستدرك على الصحيحين، للحافظ أبي عبد الله محمد المعروف بالحاكم (ت ٤٠٥هـ).
(دار الفكر - بيروت ١٣٩٨هـ).
- المستقصى من أمثال العرب، لجار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ).
(ط٢ - تصوير دار الكتب العلمية - بيروت ١٣٩٧هـ).
- مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ) - تحقيق أحمد محمد شاكر (دار المعارف للطباعة والنشر بمصر ١٩٤٨م).
- المسند للإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ).
(تصوير دار الكتب العلمية - بيروت).
- مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ) - تحقيق حاتم صالح ضامن.
(منشورات وزارة الإعلام العراقية - ١٩٧٥م).
- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، تأليف عوض حمد القوزي.
(عمادة شؤون المكتبات - جامعة الرياض ١٤٠١هـ).
- المعارف، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) - تحقيق ثروت عكاشه.
(ط٢ - دار المعارف بمصر).
- معاني الحروف، لأبي الحسن بن علي الرماني (ت ٣٨٤هـ) - تحقيق د. عبد الفتاح شلبي.
(ط٢ - دار الشروق - جدة ١٤٠١هـ).
- معاني القرآن، لسعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط - تحقيق د. فائز فارس (ط٢ - الكويت).
- معاني القرآن، ليحيى بن زياد الفراء - تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي.

(تصوير عالم الكتب - بيروت).
والجزء الثالث منه بتحقيق د. عبد الفتاح شلبي وقد أغفل الناشر في هذه المصورة اسمه.
- معجم الأدباء، لياقوت بن عبد الله الحموي (ت ٦٢٦هـ).
(مكتبة عيسى البابي الحلبي وغيرها - القاهرة).
- معجم البلدان لياقوت بن عبد الله الحموي (ت ٦٢٦هـ).
(تصوير دار الكتاب العربي - بيروت).
- معجم الشعراء، لأبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني (ت ٣٨٤هـ) - طبع بتهذيب المستشرق د. سالم الكرنكوي.
(ط١ - مطبعة القدس - تصوير دار الكتب العلمية - بيروت).
- معجم شواهد العربية، لعبد السلام هارون.
(ط١ - مكتبة الخانجي - القاهرة ١٣٩٢هـ).
- المعجم الصغير، للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ).
(تصوير دار الكتب العلمية - بيروت).
- معجم القبائل العربية، لعمر رضا كحالة.
(ط٢ - دار العلم للملايين - بيروت ١٣٨٨هـ).
- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري. (ت ٤٨٧هـ) - تحقيق مصطفى السقا.
(ط١ - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة ١٣٦٤هـ).
- المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، لأبي منصور الجواليقي (ت ٥٤٠هـ) - تحقيق أحمد محمد شاكر.
(ط٢ - مطبعة دار الكتب - القاهرة ١٣٨٩هـ).
- معلقات العرب، تأليف بدوي طبانة.
(مطبعة الرسالة - القاهرة).
- المُعَمَّرون والوصايا، لأبي حاتم سهل بن محمد السجستاني (ت ٢٤٨هـ) - تحقيق عبد المنعم عامر.
(دار إحياء الكتب العربية - القاهرة ١٩٦١م).
- المغني لابن قدامة عبد الله بن أحمد (ت ٦٢٠هـ).
(دار الكتاب العربي - بيروت ١٣٩٢هـ).
- المغني في الضعفاء، للإمام شمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ) - تحقيق نور الدين العتر.
(دار المعارف - سوريا - حلب ١٣٩١هـ).

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام (ت ٧٦١هـ) - تحقيق مازن مبارك ومحمد علي حمد الله.
(ط٥ - دار الفكر - دمشق، بيروت ١٩٧٩م).
- المفصل في علم العربية، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ).
(ط٢ - تصوير دار الجيل - بيروت).
- المفضليات، للمفضل الضبي (ت ١٦٨هـ) - تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون.
(ط٤ - دار المعارف بمصر).
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شرح الألفية، لمحمود العيني (ت ٨٥٥هـ) - مطبوع بهامش خزانة الأدب للبغدادي.
(مكتبة المثنى - بغداد - تصوير نسخة بولاق).
- مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ) - تحقيق عبد السلام هارون.
(ط٢ - مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٣٩٠هـ).
- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) - تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة.
(ط٢ - لجنة إحياء التراث الإسلامي - القاهرة ١٣٩٩هـ).
- المقرب، لابن عصفور علي بن مؤمن (ت ٦٦٩هـ) - تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري.
(ط١ - إحياء التراث الإسلامي - بغداد ١٣٩١هـ).
- الملل والنحل، لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني (ت ٥٤٨هـ) - تحقيق سيد كيلاني.
(مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر).
- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجزري (ت ٥٩٧هـ).
(مصورة طبعة الدكن ١٣٥٨هـ).
- المنتقى من السنن المسندة، لعبد الله علي الجارود (ت ٣٠٧هـ).
(المكتبة الأثرية - باكستان).
- منحة المعبود في ترتيب مسند الطيالسي أبي داود، لأحمد بن عبد الرحمن البنا.
(ط٣ - المكتبة الإسلامية - بيروت ١٤٠٠هـ).
- المنصف شرح تصريف المازني، لعثمان بن جني (ع ٣٩٢هـ) - تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين.
(ط١ - مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - القاهرة ١٣٧٣هـ).
- موارد الظمآن في زوائد ابن حبان، للحافظ نور الدين الهيثمي - تحقيق محمد عبد الرزاق حمزة.
(تصوير دار الكتب العلمية - بيروت).

- الموشح، لأبي عبيد الله محمد بن عمران المزرباني (ت ٣٨٤هـ) - تحقيق علي محمد البجاوي.
(دار النهضة - مصر ١٩٦٥م).
- موطأ الإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ) مع شرحه تنوير الحوالك، لعبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ).
(مطبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة ١٣٧٠هـ).
- ميزان الاعتدال، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي - تحقيق علي محمد البجاوي.
(دار إحياء الكتب العربية - القاهرة ١٣٨٢هـ).
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ليوسف ابن تغري بردي (ت ٨٧٤هـ).
(مصور طبعة دار الكتب المصرية - تصوير وزارة الثقافة القاهرة).
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات عبد الرحمن بن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.
(مطبعة المدني - القاهرة ١٩٦٧م).
- النشر في القراءات العشر، لمحمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) - صححه علي محمد الضباع.
(تصوير دار الكتب العلمية - بيروت).
- نقائض جرير والفرزدق، لأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢٠٩هـ) - طبع بعناية المستشرق بيفان.
(مطبعة بريل - ليدن ١٩٠٥م).
- نهاية الأرب في فنون الأدب، لشهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري (ت ٧٣٣هـ).
(وزارة الثقافة والإرشاد القومي - نسخة مصورة عن نسخة دار الكتب).
- نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، لأبي العباس، أحمد بن علي القلقشندي (ت ٨٢١هـ) - تحقيق إبراهيم الأبياري.
(ط١ - الشركة العربية للطباعة والنشر - القاهرة ١٩٥٩م).
النوادر، لأبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري (ت ٢١٥هـ) - تحقيق محمد عبد القادر أحمد.
(ط١ - دار الشروق - بيروت، القاهرة ١٤٠١هـ).
- هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، تأليف إسماعيل باشا البغدادي (ت ١٣٣٩هـ) مطبوع مع كشف الظنون.
(مصورة طبعة استانبول - مكتبة المثنى - بغداد).
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ) - عني بتصحيحه السيد محمد بدر النعساني.
(تصوير دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت).

- الوافي في العروض والقوافي، لأبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي (ت ٥٠٢هـ) - تحقيق عمر يحيى ود. فخر الدين قباوة.
(ط٣ - دار الفكر - دمشق ١٣٩٩هـ).
- الوحشيات (الحماسة الصغرى)، لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي (ت ٢٣١هـ) - تحقيق الشيخ العلامة عبد العزيز الميمني، وزاد في حواشيه العلامة محمود محمد شاكر.
(ط٢ - دار المعارف بمصر).
- الوسيط في أصول فقه الحنفية، تأليف أحمد فهمي أبو سُنه.
(مطبعة دار التأليف - القاهرة).
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس أحمد بن محمد بن خلكان (ت ٦٨١هـ) - تحقيق د. إحسان عباس.
- (تصوير دار صادر بيروت).

المخطوطات والرسائل الجامعية

- إعراب القرآن، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري (ت ٣١١هـ).

(صورة عن مخطوطة الخزانة العامة بالرباط رقم (٣٣٣) - مكتبة مركز البحث العلمي في جامعة أم القرى رقم (٤٧ - ٥٣).

- تاريخ مدينة دمشق، تأليف أبي القاسم علي بن الحسن المعروف بابن عساكر (ت ٥٧١هـ).

(صورة بالميكروفيلم عن مخطوطة مكتبة أحمد الثالث رقم (٢٨٨٧ / ٨) بتركيا - مركز البحث العلمي في جامعة أم القرى رقم (١٣٩ / تاريخ وتراجم) مكروفيلم.

- التبيين عن مذاهب النحويين، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ).

(رسالة ماجستير - تحقيق عبد الرحمن السليمان العثيمين) (المكتبة المركزية - قسم المخطوطات رقم (١١٢) - جامعة أم القرى).

- تلخيص أخبار النحويين واللغويين المذكورين في كتاب الإنباه، لأحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم القيسي (ت ٧٤٩هـ).

(مصورة عن نسخة بدار الكتب تحت رقم (٢٠٦٩) - مركز البحث العلمي (١٨٣ / تراجم مكروفيلم. مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى (٦٥) مكتبة.

- شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لجمال الدين بن مالك مخطوطة دار الكتب المصرية (١٠ / نحو).

- شرح كتاب سيبويه، للحسن بن عبد الله السيرافي (ت ٣٨٥هـ).

(صورة عن مخطوطة دار الكتب القومية رقم (١٣٧ نحو / س) - مكتبة مركز البحث العلمي رقم (١١٨ - ١٢٢).

- كتاب الدعاء، لأبي عبد الرحمن محمد بن الفضيل بن غزوان الضبي الكوفي.

(مصورة عن مخطوطة الظاهرية - مجموع رقم [٣٤] من الورقة ٤٧ / أ حتى الورقة ٦٧ / ب.

الفهارس[1]

الفهرس	الصفحة
١- فهرس الآيات القرآنية	٧١١
٢- فهرس الأحاديث النبوية	٧٢٦
٣- فهرس الأمثال والأقوال	٧٢٧
٤- فهرس اللغة	٧٢٨
٥- فهرس الأشعار	٧٣٠
٦- فهرس الأرجاز	٧٣٦
٧- فهرس الأعلام	٧٣٩
٨- فهرس القبائل والطوائف والأمم والأماكن	٧٤٢
٩- فهرس أبواب الكتاب	٧٤٤
١٠- فهرس تفصيلي للموضوعات	٧٤٦
١١- فهرس مصادر ومراجع التحقيق والدراسة	٧٥٧

(١) - اقتصرت بالفهارس على النص المحقق فقط.